(فهرسة الجزء الاول من التصريح)

صحيفة	
١٩	الكلام وما يتألف منه
٣٤	فصل يتميز الاسم عن الفعل بخمس علامات
٤٦	فصل ينجلي الفعل بأربع علامات
٥٠	فصل ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع
٥١	فصل والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع
٥٤	باب شرح المعرب والمبني
٦٢	فصل والفعل ضربان مبني وهو الاصل الخ
٦٨	فصل وأنواع البناء أربعة
٧٠	فصل الاعراب أثر ظاهر أو مقدر الخ
٧٢	(الباب الاول) باب الاسماء الستة
٧٥	فصل والافصح في الهن النقص
٧٧	(الباب الثاني) المثنى
٨١	(الباب الثالث) باب جمع المذكر السالم
٨٥	فصل وحملوا على هذا الجمع أربعة أنواع
٩٢	فصل نون المثنى وما حمل عليه مكسورة الخ
٩٣	(الباب الرابع) الجمع بألف وتاء مزيدتين
٩٩	(الباب الخامس) ما لا ينصرف
١٠٠	(الباب السادس) الامثلة الخمسة
١٠٢	الباب السابع الفعل المضارع المعتل الآخر
١٠٥	فصل وتقدر الحركات الثلاث الخ
١٠٧	باب النكرة والمعرفة
١١٣	فصل في المضمر
١٢٤	فصل القاعدة انه متى تأتى اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله
١٢٩	فصل قد مضى ان ياء المتكلم من الضمائر المشتركة
١٣٤	(باب العلم)
١٣٥	فصل ومسماه نوعان
١٣٦	فصل وينقسم الى مرتجل ومنقول
١٣٨	فصل وينقسم أيضا الى مفرد
١٤٢	فصل وينقسم أيضا الى اسم وكنية ولقب
١٤٨	فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع
١٤٩	(باب أسماء الاشارة)
١٥٢	فصل واذا كان المشار اليه بعيدا الخ
١٥٣	فصل ويشار الى المكان القريب بهنا
١٥٤	(باب الموصول)
١٦٧	فصل وتفتقر كل الموصولات الى صلة
١٧٠	فصل ويجوز حذف العائد المرفوع الخ
١٧٧	(باب المعرف بالاداة)
١٧٩	فصل وقد ترد أل زائدة
١٨٢	فصل من المعرف بالاضافة أو الاداة ما غلب الخ
١٨٣	(باب المبتدا والخبر)
١٩٠	فصل والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة
١٩٨	فصل ويقع الخبر ظرفا
٢٠٠	فصل ولا يبتدأ بنكرة
٢٠٣	فصل وللخبر ثلاث حالات
٢١١	فصل وما علم من مبتدا أو خبر جاز حذفه
٢١٨	فصل والاصح جواز تعدد الخبر
٢١٩	باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر

صحيفة	
٢٢٢	فصل وهذه الافعال في التصرف ثلاثة أقسام الخ
٢٢٤	فصل وتوسط أخبارهن جائز الخ
٢٢٥	فصل وتقديم أخبارهن جائز الخ
٢٢٧	فصل ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال معمول خبرها الخ
٢٢٨	فصل قد تستعمل هذه الافعال تامة الخ
٢٢٩	فصل تختص كان بأمور منها جواز زيادتها الخ
٢٣٥	فصل في ما ولا ولات وان المعملات عمل ليس تشبيها بها
٢٤١	فصل وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس الخ
٢٤٤	باب أفعال المقاربة
٢٥٠	فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي الخ
٢٥١	فصل وتختص عسى واخلولق وأوشك الخ
٢٥٣	باب الاحرف الثمانية
٢٥٨	فصل تتعين ان المكسورة الخ
٢٦٧	فصل وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة
٢٧١	فصل وتتصل ما الزائدة بهذه الاحرف الخ
٢٧٢	فصل يعطف على أسماء هذه الاحرف الخ
٢٧٨	فصل تخفف ان المكسورة لثقلها
٢٨٠	فصل وتخفف ان المفتوحة الخ
٢٨٢	فصل وتخفف كأن فيبقى أيضا اعمالها
٢٨٤	باب لا العاملة عمل ان المشددة
٢٨٨	فصل واذا كان اسمها مفردا الخ
٢٩٠	فصل ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه
٢٩٤	فصل واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد الخ
٢٩٦	فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا الخ
٢٩٨	باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر الخ
٣٠٥	فصل لهذه الافعال ثلاثة أحكام
٣١٣	فصل ويجوز بالاجماع حذف المفعولين اختصارا
٣١٦	فصل تحكى الجملة الفعلية بعد القول الخ
٣٢٠	باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة
٣٢٤	باب الفاعل
٣٤٧	باب النائب عن الفاعل
٣٥٣	فصل واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول فنيابة الخ
٣٥٦	فصل يضم أول فعل المفعول مطلقا الخ
٣٥٨	باب الاشتغال
٣٧٣	باب التعدي واللزوم
٣٧٩	فصل لبعض الفاعل الاصالة في التقدم على بعض الخ
٣٨٠	فصل يجوز حذف المفعول لغرض الخ
٣٨٠	فصل وقد يحذف ناصبه ان علم
٣٨١	باب التنازع في العمل
٣٨٦	فصل اذا تنازع العاملان جاز اعمال أيهما شئت باتفاق
٣٩٠	باب المفعول المطلق
٣٩٣	باب ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق الخ
٣٩٧	فصل اتفقوا على انه يجوز لدليل

صحيفة

مقالى أو حالى الخ

٤٠٤ باب المفعول له

٤٠٧ باب المفعول فيه

٤١٠ فصل وحكمه النصب وناصبه الخ

٤١٢ فصل أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب الخ

٤١٣ فصل الظرف نوعان متصرف الخ

٤١٤ باب المفعول معه

٤١٦ فصل للاسم بعد الواو خمس حالات

٤١٨ باب المستثنى

٤٢٨ فصل واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه

٤٢٩ فصل واذا تكررت الا فان كان التكرار الخ

٤٣٤ فصل وأصل غير ان يوصف بها اما نكرة الخ

٤٣٦ فصل والمستثنى بسوى كالمستثنى بغير الخ

٤٣٧ فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب الخ

٤٣٨ فصل وفى المستثنى بخلا وعدا وجهان

صحيفة

٤٣٩ فصل والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير

٤٤٠ باب الحال

٤٤٢ فصل للحال أربعة أوصاف

٤٥٢ فصل وأصل صاحب الحال التعريف

٤٥٥ فصل وللحال مع صاحبها ثلاث حالات

٤٥٨ فصل وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا الخ

٤٦٣ فصل واشبه الحال بالخبر والنعت جاز الخ

٤٦٥ فصل الحال ضربان مؤسسة الخ

٤٦٦ فصل يقع الحال اسما مفردا الخ

٤٧٢ فصل وقد يحذف عامل الحال جوازا لدليل الخ

٤٧٣ باب التمييز

٤٧٥ فصل والاسم المبهم أربعة أنواع

٤٧٧ فصل من مميز النسبة الواقع بعد ما يفيد التعجب

٤٧٨ فصل ويجوز جر التمييز بمن الخ

٤٨٠ فصل لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما

•(تمت)•

الجزء الاول من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة الهمام
خالد بن عبد الله الازهرى على التوضيح لالفية ابن مالك
فى النحو للشيخ الامام العلامة جمال الدين أبى
محمد عبد الله بن يوسف بن هشام
الانصارى تغمدهم الله
برحمته ورضوانه
آمين

م

{وبهامشه حاشيته للعلامة المتقن الالمعى المتفنن الشيخ يس}
{ابن زين الدين العليمى الحمصى رحمه الله ونفعنا بهم جميعا آمين}

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى شرف من نحاه ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض نفسه وهداه الى طاعته والصلاة والسلام على سيدنا محمد روض الفضل النضير وعلم المعارف المفرد فليس لمجموع فضله نظير من محا بنور الايمان ظلام الكفر الحالك وارشد الانام الى سلوك أوضح المسالك وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالاضافة اليه على كل حال (وبعد) فيقول الفقير لرحمة رب العالمين يس بن زين الدين العليمى الحمصى غفر الله له ولوالديه وأحسن فى الدارين اليهما واليه هذه حواش رمقت نحوها عيون الطالبين وانعجت بتقنيها كلمة كلة المحصلين غزيرة الفوائد عزيزة الفرائد كثيرة العوائد على شرح توضيح العلامة ابن هشام للشيخ الامام العلامة الهمام خالد الازهرى ضمنتها المهم مما كتبه المشايخ الاعلام والائمة الكرام الشهاب احمد بن عبد الحق السنباطى والشهاب أحمد الزرقانى الشهير بابن خلد وشيخنا عبد الله الدنوشرى بهوامش نسخهم وأكثرهم كتابة شيخنا رحمهم الله أجمعين ورفع قدرهم فى عليين ووشحت ذلك بما كتبه العلامة الناصر اللقانى على المتن من التحقيقات وما للعلامة الشهاب القاسمى معه من المناقشات وضممت الى ذلك ابحاثا يبتهج بها المحصلون وتحقيقات يتنافس بها المتنافسون ويعترف بفضلها المنصفون وعلى الله الكريم الاعتماد ٢ فى سلوك سبيل الرشاد وهو حسبى ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وصلى الله على مولانا وسيدنا ووسيلتنا الى الله تعالى فى كل المآرب أفضل الانبياء الكرام محمد وعلى آله وصحبه الذين شاع فضلهم فى المشارق والمغارب * (ترجمة الشارح رحمه الله) * هو خالد بن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن أحمد الخزرجى الشافعى النحوى يعرف بالوقاد ولد تقريبا سنة تسعمائة بجرجة من اعمال الصعيد وتحول الى الازهر وقرأ على جماعة من اعيان عصره منهم الجوجرى والشمنى والزين الابناسى ومات ببركة الحاج حين رجوعه من مكة المشرفة ونقل الى تربة يشبك الدوادار (قوله اللهم نحمده) يأتى قريبا فى كلام الشارح تفسير الالهام وقال نحمده دون لحمده اشارة الى وحده المبالغة فى حمده لله تعالى (قوله حمدا) منصوب كما صرح به بعضهم بفعل مقدر لا بالحمد المذكور لان الخبر فاصل بينهما وهو اجنبى فان قلت الخبر مرفوع بالمبتدا على الصحيح فلا يلزم الفصل باجنبى ٣ وبها يعمل فى المفعول المطلق فلو عمل النصب فيما بعد الخبر لكان عاملا بها ولزم فصل معموله باعتبار جهة اخرى تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغاير الذاتين فتأمله قاله الناصر اللقانى فى شرح ديباجة مختصر الشيخ خليل فى نظير ما هنا لكن فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول وقرأ أبى متاع لازواجهم متاعا وعلى قراءة أبى متاعا نصب بمتاع لانه فى معنى التمتيع كقولك الحمد لله حمد الشاكرين وأعجبنى ضرب لك زيدا ضربا شديدا قال السعد فى قوله كقولك الخ ان قيل كيف جاز نصب حمد الشاكرين بالحمد مع وجود الفصل بالخبر قلت الخبر فى الاصل كان معمولا للحمد فى موقع المفعول كقولك حمدا له فجاز لذلك وكذلك كل مصدر جعل متعلقه خبرا عنه مثل الضرب لزيد ضربا شديدا والقيام فى الدار قياما الى الساعة (قوله موافيا لنعمه) قال فى الصحاح وافى فلان أى أتى والمراد هنا مقابلا من استعمال الموافاة فى مسببها وهو المقابلة فهو مجاز وقال الدنوشرى معناه ملاقيا لها فيحصل معها ومعنى مكافئا لمزيده مساويا لمزيده هذا معنى ما ذكر وقد يقال كون الحمد ملاقيا للنعمة واضح وكونه مساويا للمزيد قد يتوقف فيه ويقال ان الحمد لا يساوى اقل النعم وان جل اهـ ويمكن أن يجاب بان جملة الحمد لله الخ انشائية وهى لانشاء الحمد بعضهم بها كما قالوا فى الحمد لله على جميع نعمه ونحو ذلك فلا يلزم انشاء مساواة الحمد للنعم بل انشاء الحمد الموصوف بالمساواة فتأمل

٣ قول المحشى باجنبى وبها يعمل الخ كذا فى النسخة التى بايدينا وفيها سقط من الناسخ لا يخفى بعد قوله باجنبى ولعل الاصل قلت الحمد فيه جهة المصدرية وبها الخ أو نحو ذلك اهـ تأمل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله اللهم نحمده حمدا موافيا لنعمه ومكافئا لمزيده وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص فى توحيده وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أشرف خلقه واعظم عبيده صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه وجنوده * (وبعد) * فيقول العبد الفقير الى مولاه الغنى خالد بن عبد الله الازهرى عامله الله بلطفه الخفى وأجراه على عوائد بره الحفى ان الشرح المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك فى علم النحو للشيخ الامام العلامة الربانى جمال الدين ابى محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصارى تغمده الله بالرحمة والرضوان فى غاية حسن الموقع عند جميع الاخوان لم يأت أحد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع فى ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود فى هذا النحو شكله غير أنه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفى مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه فى المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض الاخوان

(قوله وحده) حال وقوله لا شريك له حال أيضا زرقانى وكون وحده حالا أى مؤكدة مقررة لمضمون الجملة الاسمية قبلها واقعة موقع الصفة النكرة بمعنى منفردا مذهب سيبويه واختاره الجمهور وذهب أبو على الى ان وحده منصوب على المصدرية للحال المقدرة على معنى منفردا افرادا فحينئذ تكون الحال المؤكدة عاملا للمصدر وذهب الكوفيون ويونس الى انها منصوبة على الظرف والحال المؤكدة عامل الظرف اى مستقرا فى انفراده ولا يجوز أن يقدر العامل فعلا على تقدير المصدرية أو الظرفية لان كلمة التوحيد دائم مضمونها ثابت مدلولها لا يقبل التجدد والتغير وسيأتى فى باب المفعول المطلق الكلام على نصب وحده من حيث هو من غير خصوصية بكلمة الشهادة وللامام السبكى رسالة فى نصب وحده سماها الرفدة ذكرها السيوطى فى الاشباه والنظائر (قوله شهادة مخلص) مفعول مطلق معمول لاشهد (قوله فى توحيده) اى له تمجيده أو تحميده دنوشرى ولا ضرورة لذلك لصحة ما عبر به الشارح كما لا يخفى (قوله اشرف خلقه واعظم عبيده) يجوز رفع اشرف واعظم على انهما خبر بعد خبر ونصبهما على الحال وهو صلى الله عليه وسلم اشرف الخلق واعظم العبيد تفصيلا لا بمعنى انه أشرف واعظم من كل فرد فرد وجملة أى انه اشرف واعظم من جملة الخلق والعبيد بمعنى انهم ان قوبلوا كلهم وجملتهم بهذا الفرد الجامع للكمال البشرى رجح عليهم كما ذكره الامام الرازى على ما نقل الطوخى وقد حررنا ذلك فى حاشية ام البراهين (قوله فيقول العبد الفقير الى مولاه الغنى) لا يخفى ما فى الجمع بين العبد والمولى والفقير والغنى من الطباق الذى هو من المحسنات البديعية وهو الجمع بين معنيين ٣ متقابلين فى الجملة والعبد يطلق على معان منها وهو المراد هنا عبد الايجاد كما فى قوله تعالى ان كل من فى السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا والفقير يحتمل أن يكون صيغة مبالغة أى كثير الفقر وان يكون صفة مشبهة أى دائم الفقر (قوله الحفى) أى المبالغ فيه من حفيت به بالكسر بالغت فى اكرامه (قوله الربانى) نسبة الى الرب على غير قياس (قوله جمال الدين يوسف) جرى على طريق المؤرخين من تقديم اللقب على الاسم أولان لقبه اشهر وحينئذ يجوز تقديمه على الاسم عند النحاة كقوله تعالى انما المسيح عيسى ومنه قول الشاطبى وقالون عيسى واما دم اشتهارا اسم ابن هشام غلط فيه الشارح فان اسمه عبد الله ويوسف اسم أبيه كما ذكره فى بعض كتبه ورأيته بخطه فى الحواشى والتذكرة وذكره السيوطى فى حسن المحاضرة والصفدى فى تاريخه أعيان العصر وهذا على ما فى بعض النسخ والذى فى النسخ الصحيحة أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (قوله ينسج) بكسر السين وضمها مضارع نسج اذا ضم اللحمة الى السدى على وجه يحكم به تداخلهما وتشبيه المصنف بالثوب الرفيع فى بديع صنعته وتفرده بحسن اسلوبه استعارة بالكناية واثبات المنوال له استعارة تخييلية والنسج ترشيح ويحتمل ان يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته فتكون الاستعارة تحقيقية تبعية وفى الصحاح وفلان نسيج وحده اى لا نظير له فى علم أو غيره واصله فى الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره واذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدى لعدة أثواب (قوله فى هذا النحو شكله) لا يخفى ما فى قوله هذا النحو من التورية (قوله غير أنه) بيان للداعى الى شرحه مع انه بالصفة المذكورة (قوله يسفر عن وجوه مخدراته النقاب) يسفر بمعنى يكشف يقال سفرت الشئ سفرا من باب ضرب اى كشفته وأوضحته وشبه المسائل الخفية بالنساء واطلق المخدرات اسم المشبه به على المشبه على جهة الاستعارة التصريحية والوجوه والنقاب والسفر من باب الترشيح (قوله ويظهر مفاده) هو بضم الميم مصدر ميمى

فقال هذا اذن لك يا فلان فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى الامير المجاز وليس هو البانى بنفسه وانما بامر العملة من ابناء جنسه وكنت أنت المشار اليه لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر للاجر والثواب فاستخرت رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته شرحا كشف خفاياه وابرز اسراره وخباياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله باصله المنظوم *(وسميته)* التصريح بمضمون التوضيح ونمقته بعشرة أمور مهمة مشتملة على فوائد جمة احدها انى مزجت شرحى بشرحه حتى صارا كالشئ الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر أو بصيرة ومن فوائد ذلك حل تراكيبه العسيرة ثانيها انى تتبعت أصوله التى أخذ منها وربما شرحت كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه ثالثها انى ذكرت ما أهمله من الشروط فى بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه رابعها انى كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته الى قائله الا قليلا لم أظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه عربيا حتى يتم به التقريب وهو سوق الدليل على طبق المدعى خامسها انى ضبطت الالفاظ الغريبة بالحرف وبينت جميع معانيها ومن فوائد ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها انى طبقت الشرح على النظم وقد كان أغفله ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسئلة سابعها انى ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح ثامنها انى ذكرت غالب علل الاحكام وأدلتها ومن فوائد ذلك تمكينها فى الاذهان والجزم بمعرفتها تاسعها انى بينت المعتمد من المواضع التى تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها انى بينت المواضع التى اعتمدها مع انها من أبحاثه ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عندياته أقول قولى هذا واستغفر الله مما يقع لى من الخلل فى بعض المسائل المسطورة وأعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون أن يطفؤا نور الله بافواههم ويابى الله الا أن يتم نوره وأسأل أفضل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد أديمه

(قوله مجاز) هو مقابل الحقيقة (قوله بنى الامير المجاز) هو الطريق وما الطف قول بعضهم وقد بنى السلطان برقوق جسرا على النهر المسمى بالشريعة

بنى سلطاننا برقوق جسرا بعدل والانام له مطيعة
مجاز فى الحقيقة للبرايا وامر بالسلوك على الشريعة

(قوله شرحا كشف خفاياه الخ) فيه دليل على تاخر الديباجة على الشرح وقوله بعد ذلك وأستغفر الله مما يقع لى من الخلل دون ان يقول وقع يقتضى تقدمها (قوله وسميته التصريح) مدحه العلامة ابن المعلى الحلبى بقوله

انما التصريح شرح * قصر الشراح عنه
قد غدا منهل علم * كلهم يكرع منه

(قوله أو بصيرة) هى نور فى القلب كالنور فى العين (قوله ما أهمله من الشروط) لم يقل وبينت عدم الحاجة ٤ لما ذكره من الشروط مع انه أهم من الاول كانه لان ذلك لم يقع فى كلام المصنف (قوله انى طبقت الشرح على النظم) أى غالبا فقد أهمل ذلك فى باب التصريف (قوله وأسأل الخ) سال تارة يتعدى بنفسه الى مفعولين كما فى قوله تعالى ولا يسألكم أموالكم ومنه ما نحن فيه فمن مفعوله الاول وقوله فيما يأتى أن يدرأ مفعوله الثانى ويتعدى تارة الى الاول بنفسه والى الثانى بعن نحو يسألونك عن الاهلة أو بما فى معناها نحو فاسأل به خبيرا بناء على ان الباء بمعنى عن وان مجرورها المفعول الثانى وأنكر ذلك البصريون وتأولوا الآية على ان الباء للسببية قال فى المغنى وفيه نظر لانه لا يقتضى قولك سألته بسببه ان المجرور هو المسؤل عنه ويمكن تاويله أيضا على ان به متعلق بخبيرا قال البيضاوى به متعلق باسال أو بخبير قال المولى سعدى أو بهما فى الكلام صفة التجاذب اه وأراد بالتجاذب التنازع فى المعمول المتوسط على القول بجوازه فيه لان المجرور متعلق بهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد اذا وبما ذكرهنا يظهر ما ذكر فى سورة النبا فانهم جوزوا فى قوله تعالى ان جهنم كانت مرصادا للطاغين مآبا وجوها منها ان تعلق للطاغين بمآبا أو مرصادا فقال سعدى أو بهما (قوله خيمه) بكسر الخاء المعجمة السجية والطبيعة قال الجوهرى لا واحد له (قوله وسلم من داء الحسد أديمه) اى جلده وهو هنا عبارة عن القلب لانه محله وعبر به اشارة الى شدته بحيث ظهر على الجسد وقال الدنوشرى الحسد ظلم ذى النعمة بتمنى زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد شبهه بالداء الذى يفسد به الجلد ولهذا عبر بالاديم عن القلب فهو على حذف اداة التشبيه كلجين الماء

اذا عثر على شئ مما طغى به القلم أو زلت به القدم أن يدرأ بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب وينحصر فى على النحو والتصريف وقد تضافرت الروايات على ان أول من وضع النحو أبو الاسود وانه أخذه أولا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وكان أبو الاسود كوفى الدار بصرى المنشا ومات وقد أسن واتفقوا على ان أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية وكان تخرج بأبى الاسود وأدب عبد الملك بن مروان ثم خلف أبا الاسود خمسة نفر أولهم عنبسة الفيل كان اسم أبيه معدان قتل فيلا لعبد الله بن عامر بن كريز فسمى معدان الفيل وسمى ابنه عنبسة الفيل وثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدوانى والرابع والخامس ولدا أبى الاسود عطاء وأبو الحرث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرمى وعيسى بن عمر الثقفى وأبو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن أحمد الفراهيدى ثم سيبويه والكسائى ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائى الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمى وبكر بن عثمان المازنى ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده أبو اسحق الزجاج وابو بكر بن السراج وابن درستويه وابو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء ابو على الحسن بن عبد الغفار الفارسى وابو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى وعلى بن عيسى الرمانى ثم ابو الفتح بن جنى ثم الشيخ عبد القاهر الجرجانى ثم الزمخشرى ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذى القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة ووافق وفاته خامس ذى القعدة أيضا سنة احدى وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغنى والتوضيح وعمدة الطالب فى تحقيق تصريف ابن الحاجب فى مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة فى اربعة مجلدات وشرح التسهيل فى عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحاهما وشرح لمحة ابى حيان وأحكام لو وحتى وانتصاب لغة وفضلا ووجه اى قولهم الدليل لغة وفضلا عن ان يكون كذا وهلم جرا كل منها فى جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البردة واقامة الدليل على صحة التمثيل والتذكرة فى خمسة عشر جزأ والجامع الصغير وحواشى التسهيل فى مجلدين وغير ذلك وكان

(قوله اذا عثر الخ) اذا ظرف يتعلق باسال وعثر عليه أى اطلع يقال عثر عليه يعثر بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع عثرا كقتلا وعثورا كقعودا وطغى تجاوز الحد وخرج عن طريق الاستقامة وهو يائى اللام وواويها يقال طغى يطغى ويطغو طغيانا وزلة القدم خروجه عن الموضع الذى ينبغى ثباته فيه وكلاهما كناية عن الخطا ٥ وصدور ما لا ينبغى والمعنى اذا عثرت على شئ حاولت فيه الصواب فخلت عنه بغير اختيار والباء من به فى الموضعين سببية أو ظرفية وبين القلم والقدم الجناس المضارع وتعريفهما باللام للدلالة على انه أريد بهما قلم معين وقدم معين وهما قلم الشارح وقدمه (قوله أن يدرأ) أى يدفع (قوله ويحضر) معطوف على يدرأ وقوله ان الانسان بفتح الهمزة مفعول يحضر (قوله محل النسيان) عن ابن عباس رضى الله عنهما انما سمى انسانا لانه عهد اليه فنسى فعلى هذا فأصله انسيان افعلان حذفت ياؤه تخفيفا بدليل تصغيره على انيسيان وبعد حذف الياء وزنه افعان لا افعلان (قوله العدوانى) قال فى لب اللباب العدوانى بالفتح والسكون نسبة الى عدوان قبيلة من قيس عيلان (قوله ابن أحمد) هو أول من سمى بهذا الاسم بعد النبى صلى الله عليه وسلم (قوله الفراهيدى) بفتحتين وكسر الهاء وتحتية ساكنة ومهملة كما فى قضية الصحاح حيث ذكره فى باب الدال المهملة وهو الصواب كما فى القاموس خلافا لتصريح ابن الاثير فى جامع الاصول انه بالمعجمة وكذا فى اللباب وتبعه السيوطى فى مختصره المسمى باللب نسبة الى فراهيد بطن من الازد وسيأتى فى كلام الشارح آخر باب النسب التصريح بان الفراهيد بالدال المهملة وان الخليل ينسب اليه (قوله كل منها فى جزء لطيف) قال الدنوشرى المراد منه ان الجميع فى جزء لطيف كما هو الواقع اه يعنى فالكل هنا بمعنى المجموع لا بمعنى الجميع

(قوله اقتداء بالقرآن العظيم) أى حيث ابتدئ بها فيه (قوله كل أمر ذى بال الخ) البال يطلق ويراد به الشان والحال وقد يطلق
ويراد به القلب فعلى الاول المعنى ذو شرف وشان يهتم به وعلى الثانى ان حمل على معنى ذى قلب فوجه الكلام ان الامر لكونه
شاغلا قلب صاحبه عن سائر الامور كان كانه صاحبه ومالكه وان حمل على معنى ذى خطر وشرف فتوجيه الكلام انه شبه
الامر بشخص ذى قلب وذكر المشبه وهو الامر وترك المشبه به الذى هو ذلك الشخص فالامر أو الشخص أو التشبيه المضمر
استعارة بالكناية على الخلاف ولازم المشبه به وهو ذو بال أو اثباته للمشبه استعارة تخييلية وذكر ما يلائم المشبه به وهو الابتر
والاجذم فى التشبيه البليغ فى قوله فهو ابتر ترشيح اما باق على حقيقته أو مجاز عن نقصان البركة على طريقة الاستعارة
التصريحية لانه أطلق لفظ المشبه به وهو الاجذم مثلا على نقصان البركة على الخلاف فى التشبيه البليغ هكذا ينبغى أن يحقق
لفظ هذا الحديث الشريف (قوله والحافظ الرهاوى) بضم الراء نسبة الى رها مدينة رومية (قوله والتوفيق الخ) أى والا
فظاهر الروايتين ان ذهاب الاجذمية لا يتخلص منه الا بالعمل بهما والعمل بهما غير ممكن لان الابتداء باحدهما ابتداء حقيقيا
كما هو المتبادر من الابتداء يفوت الابتداء بالآخر (قوله لان كلا منهما الخ) أى فليس المراد ببسم الله الرحمن الرحيم خصوص
هذا اللفظ ولا بالحمد لله خصوص هذا اللفظ بل مجرد الذكر وهو حاصل بكل منهما وبغيرهما فهو من حمل المقيد على المطلق بالغاء قيده
ومحل حمل المطلق على المقيد اذا لم يكن المقيد ٦ مقيدا بقيدين متنافيين أما اذا كان كذلك فيحمل المقيد على المطلق لان القيدين

شافعى المذهب ثم تقلد للامام احمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين قال الشيخ رحمه الله
تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول النبى الكريم كل
امر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اى ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا
اللفظ فى كتابه الجامع والحافظ عبد القادر الرهاوى والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ
فيه بالحمد لله فهو اجذم اى مقطوع البركة ممكن بان يراد بكل منهما الذكر لان كلا منهما ذكر
وقد جاء فى بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حديث حسن أو يحمل حديث البسملة
على الابتداء الحقيقى بحيث لا يسبقه شئ وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافى وهو
مابعد البسملة ولم يعكس لان حديث البسملة أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال

يتعارضان فيتساقطان ويرجع
الى المطلق وهذا الجواب يفيد
أن ذهاب البركة لا يتوقف على
احدى الصيغتين فضلا عن الجمع
بينهما (قوله وهو مابعد البسملة)
بحيث لا يسبقه شئ فهو اضافى
قريب من الحقيقى (قوله بكتاب
الله) أى بتبيينه فهو مبين
لكيفية البداءة بهما وهذا
الجواب يفيد أن ذهاب الاجذمية يتوقف على الجمع بينهما على هذا الوجه المذكور فلا يكفى أحدهما ولا غيرهما واضافة
ولا هما على غير هذا الوجه وبعضهم وجه تقديم البسملة بانها تتضمن الحمدلان فيها اثناء على الله به فه الرحمة ❊ واعلم ان شبهة
التعارض بين الحديثين مبنية على خمسة أمور الاول كون البدء حقيقيا وان معنى بدء الشئ بالشئ تصديره به وجعله قبل كل عمل
يعمل فيه ولا شك ان هذا المعنى اذا حصل فى بداءة أمر ذى بال بشئ من البسملة والحمدلة لا يمكن أن يحصل فى تلك البداءة بالآخر
الثانى أن يكون الابتداء المذكور أمرا خاليا عن الامتداد الثالث أن تكون الباء فيهما صلة للبدء الرابع أن يكون المراد بالبدء
بتلك الامور المذكورة تقديمها فى الذكر اللسانى الذى يترجم عنه بلفظ البسملة والحمدلة الخامس ان المراد من البسملة والحمدلة
خصوص هذين اللفظين وكل واحد من هذه المبانى الخمسة لما أمكن أن يمنع منعا مستندا الى سند يقوى به افترق الناظرون فى دفع
التعارض أربع فرق اتخذ كل فرقة أحد تلك المنوع مع سنده مسلكا أما المسلكان الاولان فتقريرهما ان التعارض انما يلزم
اذا كان المراد بالبدء فى الحديثين الحقيقى وكان أمرا غير ممتد وكل منهما ممنوع لجواز أن يكون المراد به فى أحدهما الحقيقى وفى
الآخر الاضافى مقيسا الى بعض ما يتعلق بذلك الامر ذى البال أو فى جميعهما بدأ اضافيا مقيسا الى نفس ذلك الامر ذى البال أو
المراد به فيهما البدء العرفى الذى يسع الامرين فاكثر وهذان الجوابان وان كانا فى حسم مادة الشبهة سيين الا ان الثانى أوجه لان
اطلاق لفظ البدء على العرفى أشهر عند أهل اللغة من اطلاقه على حقيقى أو اضافى أو مطلق منقسم اليهما ولان منع أهل التعارض
أشد حسما لمادة الشبهة من التوفيق بعد التسليم ودعوى ان الثانى غير مطرد لعدم جريانه فى ذى بال لا يكون له امتداد عرفى
لا تسمع لان تفسير الامر ذى البال بما له شرف حسى أو شرعى أو عقلى يقتضى ان المراد بالبدء المتعلق به هو البدء العادى =

= المقرون بالتيمن العادى المستدعى لقدر من الامتداد والبدء الذى لا يكون كذلك لا يستحق أن يسمى بدء أمر ذى بال كالبدء
الواقع بغتة ومن سلك هذين المسلكين جعل الباء صلة للبدء وجعل البدء بما ذكر من البسملة والحمدلة عبارة عن تقديمهما فى الذكر
اللسانى نظرا الى تبادر هذين المعنيين الى الفهم ومناسبتهما السياق الاحاديث لا لكون دفع التدافع موقوفا عليهما والا لوجب
أن يفوت بفواتهما وليس كذلك لانه بعد حمل البدء على ما تقدم لو جعلت الباء للاستعانة أو الملابسة أو جعلت صلة للبدء وحمل
على مطلق التقديم المتناول للتقديم فى الذكر اللسانى والذكر الجنانى والعمل الاركانى والتحرير البيانى وتقديم الحمد خاصة فى العمل
الاركانى يحصل دفع التدافع بخلاف ما اذا فات حمل البدء فى الكل أو بعضها على أحد المحامل المتقدمة كان يحمل فى الكل على
الحقيقى فانه لا يتم ذلك سواء حمل البدء على أحد المعنيين أو حمل البدء على مطلق التقديم أما عدم تمامه على التقدير الاول وهو
الذى جعل مسلكا ثالثا فلان السالكين له استندوا فى منع التدافع تارة الى جواز كون الباء للاستعانة والاستعانة بشئ
لا تنافى الاستعانة بغيره وأخرى الى جواز كونها للملابسة وذكروا ان الملابسة تعم وقوع الابتداء بالشئ على وجه الجزئية وذكره
قبله بدون فصل فيجوز أن يجعل بعض الامور جزأ من أمر ذى بال ويذكر الامر الآخر قبل ذلك البعض بدون فصل فيكون
الابتداء آن التلبس بهما وكل ذلك ضعيف أما الاول فلانه انما يتم ببيان امكان الابتداء بامر ذى بال حال الاستعانة بشيئين
متعاقبين فى الوجود اللفظى ودونه خرط القتاد لان مبنى هذا المسلك على أن يكون الابتداء حقيقيا وأن يكون أمرا ممتدا وأن
لا يكون العدول عن العرفى الممتد الحاسم لمادة الشبهة غير موجه ولا شك ان اقتران مثل هذا الابتداء للاستعانة باحد هذين
الامرين ان أمكن لكن اقترانه ٧ فى تلك الحالة بالآخر منهما لا يكاد يمكن واما ضعف الثانى فلان المراد من الملابسة المعدودة

واضافة اسم الى الله قيل من اضافة
العام الى الخاص كخاتم حديد

من معانى الباء هو معنى المصاحبة اى المعية والمقارنة وحينئذ اما ان يكون المراد
بالآن الزمان كما هو المتعارف عند اهل العرف فانهم يطلقونه على الزمان اليسير او
طرفه كما هو المتعارف عند ارباب العلوم العقلية فانهم يطلقونه على شئ غير منقسم من
اجزاء الزمان وعلى كل لا يتم المقصود لان زمان المصاحبة للتحميد هو زمان التكلم بجملة الحمد وزمان المصاحبة للتسمية هو زمان
التكلم باسمه تعالى على الوجه المعهود والتغاير بين هذين الزمانين بين فاذا كان زمان الابتداء بالامر ذى البال هو زمان المصاحبة
للتحميد يكون هذا الزمان متأخرا بالضرورة عن زمان المصاحبة للتسمية فكيف يتصور ان يكون زمان الابتداء عين زمان المصاحبة
لهما مع امتناع اجتماعهما فى الوجود اللفظى الذى لا يمكن تحقق معناهما اللغوى المراد هنا الا به ولان كلا من البسملة والحمدلة
زمانى لا آنى لتركبه من اجزاء زمانية هى الحروف وكل ما هو زمانى يمتنع ان يكون آنيا فعلى تقدير صحة كون تحقق الابتداء مقارنا
لتحقق الحمد الذى هو زمانى يكون الابتداء ايضا زمانيا فلا يتصور ان يكون هو آن الابتداء فضلا عن ان يكون هذا الآن آن
المصاحبة مع البسملة والحمدلة على ان ما ذكره ذلك البعض لا يستقيم فى الافعال التى تشغل اللسان عن الملابسة بشئ آخر حال
ملابسة الفاعل بها كالتلاوة والاكل والشرب وهو مناف للاستغراق الذى نطقت به كلمة كل فى كل امر الخ واما المسلك الرابع الذى
مبناه تسليم كون الباء صلة للبدء كما فى المسلك الاول فتقديره ان يقال التعارض المذكور انما يلزم ان لو كان طريق الابتداء بكل من
التسمية والتحميد منحصرا فى التصدير بهما فى الذكر اللسانى وليس كذلك بل يجوز ان يكون الابتداء بطرق تعرض السالكون
لهذا المسلك لبعض منها من غير ايرادها تحت الضبط ويمكن ضبطها بان يقال كل من البسملة والحمدلة له وجود فى الذهن ووجود فى
العبارة ووجود فى الكتابة كما ان للحمد وحده وجودا فى الاركان فانحاء وجود الحمد أربعة وانحاء وجود التسمية ثلاثة يحصل اثنتا
عشرة صورة حاصلة من ضرب ثلاثة فى اربعة اثنتان منها وهما ان تكون كلتاهما بحسب العبارة او الكتابة لا يندفع بهما التعارض
والباقى وهو عشرة يندفع به فتدبر التفصيل بعد الاحاطة بالاجمال وهذا المسلك ضعيف لان البدء كما هو المتبادر التقديم فى الذكر
اللسانى فلا يتناول هذا المسلك الخامس انه ليس المراد خصوص ما ذكر فى الحديثين من البسملة والحمدلة بل المراد الذكر وقد
ذكر هذا المسلك الشارح أولا وذكرناه وعليه وايضاح المقام يحتاج الى زيادة مقال لا تليق بالمقام وفيما ذكرناه كفاية لارباب الافهام
(قوله كخاتم حديد) أى بناء على انها اضافة بيانية اى خاتم هو حديد فالمراد بالله لفظه لا ذاته العلية فان جعلت الاضافة على معنى
الحرف لا يحسن الجواب وقال الدنوشرى المراد انه مثله فى العموم والخصوص وان كان فى المشبه به مطلقا وفى المشبه به وجهيا

(قوله وقيل المضاف) هو لفظ اسم (قوله لارشاد حسن الاداء) لان فى اسقاطه ايهام القسم وحينئذ فالمراد بالله ذاته العلية لا لفظه ويمكن ان ينبنى على هذين القولين مسئلة منطقية وهى ان جملة البسملة هل هى قضية كلية مسورة أو شخصية أو طبيعية فعلى الاحتمال الاول اذا جعلت الاضافة للعموم وقدر متعلق الجار والمجرور فعلا والمعنى ابتدئ او أؤلف بكل اسم من أسماء الله فهى كلية ولا يرد ان الكلية هى التى موضوعها كلى ولا يظهر ذلك هنا لان المراد بالموضوع ماهو الموضوع فى المعنى بدليل جعل الجملة الفعلية قضية وجعل فاعلها هو الجزء الاول نظرا الى ان معنى قام زيد زيد محكوم عليه بالقيام وعدهم مثل اقتلوا المشركين من القضايا الكلية وان كان العموم فى المفعول لكن المعنى المشركون محكوم على كل فرد منهم بالقتل وعلى الاحتمال الثانى تكون شخصية وتسمى مخصوصة والظاهر مجىء الاحتمالين فيما اذا قدر المتعلق اسما وجعل التقدير ابتدائى أو تاليفى وتخصيص الابتداء مثلا بالاضافة الى الضمير لا يصير القضية شخصية لعمومه فى كل ابتداء للمتكلم كالا يصيرها كذلك كون المضاف اليه فى بسم الله على الاحتمال الاول لفظ الجلالة الذى هو أرفع المعارف (قوله بمعنى التسمية) أى ذكر الاسم وقد يتوقف فى كون هذا مفيد الجواب وكذا فى الذى بعده ثم لا يخفى بقاء الاشكال بالنسبة للحمد (قوله رأى المعتزلة) اختاره الامام الرازى والبرهان الجعبرى وعليه فلا حاجة الى الجواب (قوله وقيل لا ولا) ٨ أى لا متغايران ولا غير متغايرين وعليه يحتاج للجواب ثم لا يخفى أن الخلاف الذى

وقيل المضاف هنا مقحم جىء به لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل فى الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك انهم اختلفوا فى الاسم والمسمى هل هما متغايران أم لا والاول رأى المعتزلة والثانى قول الاشعرى وقيل لا ولا وهو مذهب أهل النقل و يعزى لمالك رضى الله تعالى عنه والتحقيق ان الخلاف لفظى وذلك ان الاسم اذا اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشىء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازى انا لم نجد شيأ معتدا به فى النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى او غيره والله علم على الذات المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الاله وقيل أصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال الالف واللام عليه وتفخيم لامه اذا انفتح

وقع بين الاشاعرة والمعتزلة محله فى الكلمة المركبة من الهمزة والسين والميم كما يشهد به تمسكات الفريقين لان المعتزلة تمسكوا بقوله تعالى فله الاسماء الحسنى والاشاعرة تمسكوا بقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى وهذه لم يدع فيها أحد القول الثالث فانما ادعوه فى ماصدق هذه الكلمة فجعلوه تارة عينا كالجلالة وتارة غيرا وذلك فى المشتق ان كان اسم صفة يوجد اثرها فى الغير كالخالق من صفات الفعل ماقبله وتارة لا عينا ولا غيرا وذلك اذا كان المشتق اسم صفة لا يتعدى اثرها للغير كالعالم من صفات الذات فليتأمل (قوله والتحقيق أن الخلاف لفظى) أى كل يقول بما يقول به الآخر (قوله لكنه لم يشتهر) اى فهو وان استعمل لكنه لم يشتهر بينهم والحاصل أن من قال ان الاسم عين المسمى ليس مراده انه كذلك دائما بل مراده أنه قد يكون كذلك ومعنى كونه عينه أن المراد من الاسم مسماه لا نفسه وذاته بان يكون الحكم مناسبا للمسمى دون الاسم كما فى سبح اسم ربك ومن قال انه غيره ليس مراده انه كذلك دائما بل قد يكون غيره ومعنى كونه غيره أن المراد من الاسم نفسه وذاته لا مسماه بان يكون الحكم مناسبا للاسم دون المسمى نحو له الاسماء الحسنى (قوله علم على الذات المعبود) أى المعينة فى الخارج فهو علم شخصى لا جنسى وليس كليا انحصر فرده فى الخارج والا لما استفيد التوحيد من اللفظ بل من خارج على ماحرر فى المختصر وحواشيه والكلام على اطلاق الشخص على الله حررناه فى حواشى الفاكهى فى باب لا النافية للجنس قال شيخنا الغنيمى فى شرح الشعراوية والواضع له هو سبحانه لا غير اتفاقا كاسمه الملائكة وفاقا لابن الهمام اه وفى دعوى الاتفاق نظر كما يعلم من جواب القوم عن استشكال علميته بان العلم ما وضع لشىء مع جميع مشخصاته فوضعه فرع تعقل الموضوع له بالكنه وذلك لا يمكن فى وضع الجلالة بانه يكفى التعقل حسب الطاقة البشرية ومن الفائدة التى نقلها القرطبى فى الخلاف فى اشتقاق الاسم هل هو من السمو أو من السمة فانه ذكر ان القول الثانى مبنى على قول المعتزلة أن الحق جل وعلا كان فى الازل بلا اسماء ولا صفات فلما خلق الخلق وضعوا له الاسماء (قوله من الاله) بفتح الهمزة واللام بمعنى التحير مصدر اله بكسر اللام وقول الشارح من الاله أولى من قول غيره من اله لان الصحيح أن الاشتقاق من المصدر لا الفعل

(قوله والرحمن فعلان الخ) ذكر بعضهم أن الرحمن غير عربى واستدل بقوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن قال بعضهم وهذا الاستدلال واه لان استفهامهم ليس راجعا الى اللفظ حتى يصح ما قال بل الى المدلول (قوله أو بعد تنزيل الفعل المتعدى منزلة اللازم) قضيته أنه جواب ثان عن سؤال أن الصفة المشبهة لا تبنى من فعل متعد وبذلك يشعر كلام جمع وظاهر كلام جمع آخر أنه جواب عن ذلك وماقبله جواب عن اشكال آخر وهو أن الصفة المشبهة لا تفيد المبالغة ووقع فى كلامهم تقديم الثانى على الاول وعطف الاول عليه بالواو وعبارة بعض من كتب على البيضاوى فان قلت اذا جعل المتعدى لازما فما الحاجة الى نقله الى فعل بضم العين قلنا لافادة المبالغة لانها تحصل من جعل الفعل بمنزلة الغرائز وما فى حكمها مما صار ملكة وهما يبنيان من فعل بالضم قال أهل الصرف ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة مما جبل عليه الانسان أو صار ملكة له بالتكرار اه وبه يظهر قول البيضاوى والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وانه أراد بالاسم مقابل الفعل والحرف فلا ينافى وصفيتهما وان معنى قوله بنيا للمبالغة انهما بنيا صفتين مشبهتين لافادة المبالغة بسبب ماذكر وليس معناه انهما من صيغ المبالغة فيرد عليه ان صيغ المبالغة محصورة فى صيغ ليس فعلان منها وفعيل وان عده سيبويه منها فانما هو اذا عمل النصب ولم يعمل ذلك فى البسملة وانه لا حاجة لدعوى ان المحصور فى تلك الصيغ الاوزان المشهورة وعلى تقدير انهما من صيغ المبالغة لا اشكال فى بنائهما من فعل اللازم لان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وهو يبنى من اللازم والمتعدى ٩ وبهذا التقرير علم صحة قول الشارح لكن فى الرحمن من المبالغة الخ وسقط قول بعض الافاضل ان مراده بقوله ان الرحمن صفة مشبهة يعنى والرحيم مثله وان كان كلامه لا يفيد أنه صفة مشبهة انهما كذلك بحسب الاصل فلا ينافى انهما من صيغ المبالغة وان حق الشارح أن يذكر ذلك

ماقبله او انضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بضم العين أو بعد تنزيل الفعل المتعدى منزلة الفعل اللازم كما فى قولك فلان يعطى لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم أيضا كمريض من مرض لكن فى الرحمن من المبالغة ماليس فى الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهى هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازى اذا وصف الله تعالى بأمر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك ولازمه وهذه قاعدة فى كل مقام (الحمد لله) الحمد لغة الوصف بالجميل الاختيارى على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا

٢ ج ل ليحسن قوله لكن فى الرحمن الخ وظهر مافى كلام الشهاب عميرة فى بسملته من الخلل كما يعلم براجعتها مع التأمل *(فائدة) نقل الدمامينى عن بعض المتأخرين ان صيغ المبالغة فى صفات الله كغفور وغفار من المجاز وعلل ذلك بان المبالغة ان تثبت للشىء أكثر مما له وبان المبالغة انما تكون فى صفات تقبل الزيادة والنقص وصفات الله منزهة عن ذلك وادعى انها فائدة حسنة ويشبه ان تكون غلطا من اشتباه المبالغة عند اهل البيان بالمبالغة النحوية المذكورة فى صيغ المبالغة فتدبر (قوله وهى هنا مجاز عن الانعام) فيكون من اطلاق اسم السبب أو الملزوم على المسبب أو اللازم فهى صفة فعل ويجوز ان يكون مجازا عن ارادة الانعام من اطلاق اسم المسبب او الملزوم على سببه او لازمه فيكون صفة ذات ويجوز ان يكون من باب الاستعارة التمثيلية بان يشبه حاله تعالى بحالة ملك عطف على رعيته ورق لهم فعمهم معروفه فاطلق عليه واريد غايتها التى هى فعل أو ارادة فعل كامر لا مبدؤها الذى هو انفعال وصح كون ذلك استعارة تمثيلية لكن وجه الشبه منتزع من متعدد ولا تختص الاستعارة التمثيلية بالمجاز المركب كما لا يختص بها وان أوهم كلام المخلص خلاف الامرين هذا وقال الامام السكونى فى كتابه المسمى بالتمييز فيما وقع للزمخشرى من الاعتزال فى تفسير القرآن العزيز قوله ان وصفه تعالى بالرحمة مجاز اعتزال وضلال باجماع الامة لان الامة اجمعت على ان الله تعالى رحيم على الحقيقة وان من نفى عنه حقيقة الرحمة فهو كافر وانما قال الزمخشرى ذلك لان الرحمة عند المعتزلة رقة وتغير لانهم ينكرون الارادة القديمة ويصرفون رحمة الله تعالى الى الافعال أو الى ارادة حادثة تعالى الله عن قولهم قالوا بخلقها لا فى محل (قوله الحمد لله) قال بعضهم يجوز ان يكون المصنف جعل الحمد قيدا للتأليف حالا من فاعله كما جعل التسمية كذلك فكأنه قال ملتبسا ومتبركا بسم الله الرحمن الرحيم قائلا الحمد لله (قوله بالجميل الاختيارى) يوهم انه يشترط فى المحمود به كونه اختياريا وهو مردود كما قال السيد وانما المشترط كونه اختياريا المحمود عليه فلو قال كغيره هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى لكان احسن وتوجيه كلامه أن الباء بمعنى على وانه لم يتعرض للمحمود به لاستلزام الوصف له

(قوله بازاء نعمة) يعنى انعام لا بمعنى المنعم به خلافا لظاهر كلامه الآتى (قوله وغيرها) أى غير النعمة بالمعنى المذكور فلا يشترط فى المحمود عليه أن يكون خصوص الانعام (قوله والشكر) أى اللغوى (قوله فعلا) أى أمرا على ما هو اصطلاح أهل اللغة (قوله من حيث انه منعم) حيثية تعليل لا اطلاق ولا تقييد أى لاجل انعامه فلا بد أن يكون المشكور عليه من الافعال الاختيارية خصوص الانعام (قوله والجنان والاركان) الواو فيهما بمعنى أو (قوله ومتعلقه النعمة) اى الانعام لا المنعم به وان كان ظاهر قوله الواصلة الى الشاكر يقتضى ذلك لان هذا وصف النعمة بمعنى المفعول لا بمعنى الانعام وحينئذ تؤول هذه العبارة بان المراد الواصلة باعتبار اثرها (قوله ففى الفضائل) أى باعتبار المورد ولا يخفى ما فى كلامه حينئذ من المنافرة ولو قال كغيره لاجتماعهما فى ثناء بلسان على نعمة وانفراد الحمد فى ثناء باللسان لا على نعمة والشكر فى ثناء بغير لسان على نعمة كان أولى والمراد بالفضائل فى كلامه الذاتية الاختيارية منها التى لا يتعدى اثرها كالصوم والصلاة لما علمت ان المحمود عليه لا بد أن يكون فعلا اختياريا (قوله فعل الخ) هذا هو الشكر اللغوى المتقدم وسيصرح بتساويهما والتساوى ظاهر على ما فى بعض النسخ من زيادة أو غيره فى تعريف الشكر بعد قوله على الشاكر ١٠ كزيادة ذلك فى جميع النسخ فى تعريف الحمد العرفى بعد قوله على الحامد اما على ما فى بعضها من عدم تلك الزيادة فى تعريف الشكر فالنسبة العموم والخصوص المطلق اذ الحمد العرفى على هذا اعم مطلقا وقد حقق الناصر اللقانى فى شرح خطبة المختصر ان النسبة بين الحمد العرفى والشكر اللغوى التساوى ان لم يعتبر فى الشكر وصول النعمة الى الشاكر كما لم يعتبر فى الحمد وصول النعمة الى الحامد وان اعتبر فى الشكر ذلك فالنسبة العموم والخصوص المطلق وظاهر كلامه ان عدم اعتبار التقييد فى الحمد متفق عليه واعلم ان اعتبار التقييد فى الشكر ذكره الفخر اول تفسيره وتبعه السيد فى حاشية المطالع وكلام السعد يقتضى ان الشكر يكون فى مقابلة النعمة مطلقا وقال الفنرى ان التقييد لم يثبت بالنقل الصحيح وقضية كلام شيخنا الغنيمى رحمه الله فى شرح الشعراوية ان كلام الفخر والسيد وكلام غيرهما فى الحمد العرفى وليس كذلك كما حرره فى حواشى السنوسية فتنبه له (قوله فالشكر) أى العرفى وقوله اخص مطلقا اى من الحمد العرفى (قوله لاختصاص تعلقه بالبارى) اى لانه لا يكون الا له تعالى (قوله ولتقييده بكونه منعما على الشاكر) أى فقط والتقييد مستفاد من قوله جميع ما انعم الله به عليه كما لا يخفى (قوله بخلاف الحمد) أى العرفى فان متعلقه لا يختص بالبارى بل يكون له ولغيره ولا يتقيد بكون المنعم منعما على الحامد وغيره ولا يجب فيه شمول الآلات بل يكفى بعضها مع عدم مخالفة الباقى (قوله واعلم أن صرف العبد الخ) قال الزرقانى هو جواب سؤال تقديره الحمد العرفى لا يصدق على الشكر العرفى لانه فعل واحد والشكر افعال متعددة والفعل الواحد لا يصدق على افعال متعددة فكيف يكون الحمد اعم منه فاجاب بما ذكره انتهى وهو مأخوذ من كلام شيخه اللقانى فى شرح خطبة المختصر ولا يخفى انا لا نسلم ان الحمد العرفى فعل واحد فقط بل هو اعم من أن يكون فعلا واحدا او افعالا اذ لو كان فعلا واحدا فقط لما جامع الشكر

الوصف يجوز ان يكون بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعلا ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الشاكر فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما أعم واخص من الآخر بوجه ففى الفضائل حمد فقط وفى افعال القلب والجوارح شكر فقط وفى فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد أو غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر أخص مطلقا لاختصاص تعلقه بالبارى تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر فقط ولوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد واعلم ان صرف العبد الجميع واحد اعتبارا كالشكر وان كان افعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفى فتحصل من ذلك ستة أقسام حمدان لغوى وعرفى وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوى وشكر عرفى وحمد عرفى وشكر لغوى ويتبين لك بادنى توجه ان النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوى والشكر اللغوى عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوى والشكر العرفى عموم مطلق

وبين

(قوله واختار لفظ الحمد لله) أى عدل اليه عن الجملة الفعلية وفيه اشارة الى ان الفعلية هى الاصل ووجهه ان الحمد من المصادر السادة مسد افعالها واصل الحمد لله حمدت الله حمدا والفعلية دالة على التجدد والحدوث (قوله على الدوام) هو ضد الحدوث وقوله والثبات هو ضد التجدد والكلام فى دلالة الجملة الاسمية على الدوام مشهور لا نطيل به لا يقال الدلالة على ما ذكر هى حكمة بداءة الكتاب العزيز بها غير ذلك (قوله وتقديم الحمد) أى على لفظ الجلالة (قوله نظرا لكون المقام مقام الحمد) أى مقام افادة الحمد لا افادة اختصاص الحمد به تعالى ومن ثم لما كان المقام كذلك فى بعض المحال قدم لفظ الجلالة كقوله تعالى فلله الحمد لا يقال الاختصاص مستفاد أيضا من الحمد لله لانا نقول استفادته منها بمؤنة شئ آخر بقى انه أورد ان الاهتمام باسم الله ذاتى والاهتمام بالحمد عرضى والاول ان لم يقدم فى الاعتبار على الثانى فالتساوى لازم لان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتى أو العرضى وأجيب بان كلا منهما مرجح بقصد المتكلم ألا ترى انه قدم بعضهم الحمد وقدم كثير لفظ الله وفى ضمن كل منهما نكات جيدة متعارضة كما يحذف لفظ المسند للاختصار ويذكر لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه (قوله وأل فى الحمد الخ) ايضاحه ان المعنى يصير عليه ان جميع المحامد أى كل فرد ثابت لله تعالى ١١ وعلى كونها للجنس يصير المعنى حقيقة المحامد ثابتة لله تعالى فالحكم على الحقيقة بالقصد الاول والافراد تابعة ومن ثم كان حملها عليه أولى عند المحققين وفى الاستغراق بالعكس فالحكم فيه على الحقيقة أولا والافراد تابعة لها لدخولها فى ضمن الافراد اذ فرد الحقيقة هو الحقيقة مع التشخص فهو الحقيقة بزيادة قيد والحكم على الوجهين ظاهر فى اختصاص جميع المحامد بالله تعالى اما على الاستغراق فظاهر من ثبوت جميع افراد المحامد لله تعالى واما على الجنس فلما أفادته اللام اذ من معانيها الاختصاص فلا فرد منه لغيره والا لم يكن مختصا به تعالى (قوله على الاول) أى كون اللام فى لله للملك أو الاستحقاق (قوله جميع المحامد) كان حقه أن يقول أو جنس المحامد أو الحمد المعهود (قوله وعلى الثانى) أى كون اللام فى لله للتعليل (قوله جميع المحامد) فيه ما تقدم وقوله ثابتة فيه اشارة الى أن الخبر على هذا التقدير محذوف وأما لام التعليل فهى متعلقة بالحمد الذى هو المبتدأ فالظرف لغو (قوله لاجل الله) فيه انه حيث ثبت ان الحمد مملوك لله أو مستحق لله لا يكون لغيره وقد قدم ان الحمد يكون لله ولغيره بخلاف الشكر العرفى لا يكون الا لله تعالى (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال لا يرد لان معنى كونه لله أنه لا يؤتى به الا له تعالى والحاصل ان هذا السؤال لا يتجه بعد ما تقرر من معنى اللام ولا يفهم من الكلام قيام الحوادث بذاته (قوله قلت المراد الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله تعالى فى شرح الشعراوية بعد نقل هذا الجواب عن الكافيجى وأجاب بعض الافاضل بان الحمد مأخوذ من المصدر المبنى للمجهول فالثابت له تعالى المحمودية انتهى والمتبادر انه هذا الجواب بناء على أن المراد من التعلق القيام وفيه ان المحمودية الناشئة عن حمد الخلق صفة حادثة كالحامدية فلا يصح قيامها بذات الله تعالى ثم ان البصريين لا يجيزون كون المصدر مبنيا للمجهول (قوله صفة) أى مشبهة (قوله من ربه) اى بمعنى ساسه قال فى المصباح ورب زيد الامر ربا من باب قتل ساسه وقام بتدبيره وعلى هذا فهو صفة مشبهة مصوغة من فعل متعد فلا بد من تقديره لازما بالنقل الى فعل بالضم كما هو ومجئ الصفة المشبهة من فعل يفعل بفتح الماضى وبضم المضارع عزيز ولذا استشهد له البيضاوى كالكشاف بقولهم نم الحديث ينمه فهو نم (قوله وقيل هو فى الاصل مصدر بمعنى التربية) قال الزرقانى اى فهو مشترك بين الصفة المشبهة والمصدر اهـ وفيه نظر لان الشارح لم يجوز الامرين كما هو قاعدة المشترك وكان الاولى ترك قوله فى الاصل هنا وذكره فى الاول ايضا =

وبين الحمد العرفى والشكر اللغوى تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار أنه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف فى تقديم الفعل فى اقرأ باسم ربك وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته وأل فى الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام فى لله للملك أو للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله أو مستحقة له وعلى الثانى جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد لله ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات (رب) معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو فى الاصل مصدر بمعنى التربية وهى تبليغ الشئ الى

= والحاصل حكاية قولين قول فى أصله واختار البيضاوى الثانى وقدمه عكس مافعل الشارح كالكشاف لان جعله مصدرا أقوى امامعنى فلانه أبلغ واما لفظا فلان جعله صفة يحوج الى تكلف جعل المتعدى لازما (قوله لامبالغة) أى فاندفع ما يقال يلزم من الوصف بالمصدر وصف الذات بالحدث وهى لا توصف به (قوله ومنه) أى من استعماله مقيدا (قوله لان الاصل الخ) هذا لا يكفى فى كونه جمعا حقيقة بل لا يندفع ذلك اللهم الا أن يقال انه أجرى عالم مجرى الصفة وان كان اسم جنس لان مفرد الجمع الحقيقى لابد أن يكون علما أو صفة بالشروط الآتية (قوله محمول على الجمع) اى فى اعرابه (قوله لو كان جمعا) أى كما قال شارح السراجية وفيه اى شارح السراجية اشارة الى ان الجمع سوغه التغليب (قوله من صلى اذا دعا بخير) اى فالصلاة بمعنى الدعاء وهذا معناها لغة كما نص عليه النووى فى دقائق المنهاج وفى شرح المنهج أول كتاب الصلاة هى لغة مامر أول الكتاب وقال اولها انها من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين تضرع ودعاء وفى الكشاف عند تفسير قوله تعالى يقيمون الصلاة انها تحريك الصلوين حقيقة سميت بها الاركان المخصوصة ١٢ لتحركهما فيها ثم سمى بها الدعاء تشبيها للداعى بالمصلى فهو فى الدعاء استعارة عن المجاز المرسل وفيه عند تفسير قوله تعالى هو الذى يصلى عليكم وملائكته ان الصلاة عبارة عن الاركان المخصوصة ثم نقلت الى الانعطاف على وجه الترحم كانعطاف عائد المريض عليه والمرأة على ولدها لوجوده فيها ثم منه الى الدعاء فيكون فى الدعاء مجازا عن المجاز بالاستعارة انتهى وفى الفائق ان الصلاة تقويم العود ثم قيل للرحمة صلاة لاشتمالها على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء ففى الدعاء مجاز مرسل عن الاستعارة انتهى ولا يخفى ما بينهما من الخلاف وقد تعقب السعد مافى الكشاف بقوله وورود الصلاة بمعنى الدعاء فى كلام العرب قبل مشروعية الصلاة المشتملة على الركوع والسجود المشتملين على التخشع وفى كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئة المخصوصة دليل المشهور من انها حقيقة لغوية فى الدعاء مجاز فى العبادة المخصوصة لاشتمالها على الدعاء (قوله والمراد هنا) اى المراد من صلاة الله عليه صلى الله عليه وسلم الاعتناء بشأن المصلى عليه وقوله وارادة الخير له لعله عطف تفسير وانما كان هذا هو المراد لان حقيقة الرحمة فى حقه مستحيلة فالمراد غايتها كما تقدم فالمراد ارادة الخير أو فعله وانما اقتصر على الارادة لانها أقرب للحقيقة لا يقال لا حاجة له صلى الله عليه وسلم فى طلب ذلك لحصوله له ولا معنى لطلب تحصيل الحاصل لانا نقول القرب الاعظم من الله لا نهاية له وهو صلى الله عليه وسلم لا يزال مترقيا فيه وصلاة الله تعالى عليه تزيده قربا (قوله ولو خطا) ممن قال بذلك الغزالى والزين العراقى وهو الموافق لاطلاق غيرهما كراهة الافراد وحمله على خلاف الاولى يحتاج الى نقل صريح عن أحد بان الافراد فى الخط غير مكروه وعلم من قوله ولو خطا الرد على من اعتذر عن ترك السلام باحتمال انه اتى به لفظا فان ذلك انما يدفع الكراهة اللفظية لا الخطية (قوله الاتمان الاكملان) قيل هما بمعنى والغرض من الجمع بينهما الاطناب وقيل التمام نقص الذات والكمال نقص الصفة وهذا واضح فى الماهيات الحسية لا الاعتبارية الا ان تنزل منزلة الحسية (قوله وادغمت فى الياء) قال الزرقانى أى من حيث هى لا المنقلبة وكان الاولى وادغمت الياء فيها (قوله يستفزه) أى يحركه

بالتشديد كما له شيأ فشيأ ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل فى المالك لانه يحفظ ما يملكه (العالمين) جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمى عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار أنواع كل جنس مما سمى به أو لانه يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قاله شارح السراجية وقال ابن مالك التحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا لعالم لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء اه (والصلاة) فعلة من صلى اذا دعا بخير والمراد بها هنا الاعتناء بشأن المصلى عليه وارادة الخير له (والسلام) التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد أحدهما عن الآخر ولو خطا (الاتمان الاكملان) نعتان للصلاة والسلام (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه فيعل وأصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت فى الياء ويطلق على الذى يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذى لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووى فى اذكاره (محمد) علم منقول من اسم مفعول حمد

(قوله لكثرة خصاله المحمودة) قال الدنوشرى قال بعضهم لو قال لكثرة حمد الناس له لكان احسن لانه المناسب لكونه اسم مفعول اه وقد يقال من كثرت خصاله الحميدة حمد بها فكثرة الخصال الحميدة تلزمها كثرة الحمد ولا يلزم من كثرة الحمد كثرة الخصال الحميدة وقوله حمد بالتشديد هو المراد بالفعل المضاعف فى عبارة غيره أى الفعل المكرر العين لا المصطلح عليه (قوله خاتم) بكسر التاء اسم فاعل فهو نعت لاشتقاقه وبفتحها اسم آلة فهو بدل لجموده وتفسير الشارح يحتملهما (قوله والامام المقتدى به) الجمع امام أيضا ذكره فى القاموس وسيأتى فى جموع التكسير ونظيره هجان نعلم بهذا ان ما قاله القاضى كالجوهرى فى قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما من انه فى تقدير واجعل كلا منا لا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على أئمة والاصل أأممة على وزن أفعلة (قوله من الغرة) أى مأخوذ لا مشتق لان الغرة اسم جامد (قوله وهى فى الاصل ١٣ بياض الخ) ذكر بعض المحققين انها تطلق فى الاصل أيضا على الشئ الذى عمه البياض وانظر هل المراد بالبياض لون مخالف للون البدن كما فى المستعار منه كما هو ظاهر كلام الشارح أو هو كناية عن النور لما يلزم على الاول من تشوه الخلقة والظاهر الثانى (قوله والمراد الموصوفون ببياض الخ) المراد نور فى تلك المحال زائد على نور بقية البدن وظاهر هذا حصول ذلك لمن لم يتوضأ لكن فى الحديث ما يقتضى ان ذلك لا يكون الا من آثار الوضوء وان لم يتوضأ لا يحصل له ذلك (قوله فى الدين) الاولى حذفه لانه يريد بيان مأخذه الاصلى لا بقيد ما هنا وهو فى الاصل من آل اليه رجع اليه بقرابة أو رأى او نحوه وقد يجاب بانه راعى المقام وانظر ما وجه الخلاف بين الكسائى وسيبويه مع قول الشارح وكلاهما مسموع وظهور بلوغ ذلك لهما بل ورد عن الكسائى أنه قال سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل فان قيل لو كان اول أصلا لا كل لنطق به العربى فقال اول واويل أجيب بانه انما لم ينطق بذلك الاصل لانه مرفوض فى كلامهم لان كل واو متحركة وقعت اثر فتحة لا ينطق بها فجاز أن يكونا عند الكسائى مادتين مختلفتين كما قال الدمامينى وجاز أن يكون آل له أصلان أهل واول فصغر على اهيل بالاعتبار الاول وعلى أويل بالاعتبار الثانى (قوله فقال الشافعى الخ) انما فسره الشافعى رضى الله عنه بذلك لانه أراد به من تحرم عليه الزكاة وأما فى مقام الدعاء فالانسب ان يراد به جميع امة الاجابة (قوله مفيد للاحاطة والشمول) كان الاولى اسقاط مفيد لان هذا توكيد للاحاطة والشمول المستفاد من آله وصحبه لان اسم الجنس المضاف يفيد العموم (قوله منصوبان على المفعولية المطلقة) قال الدنوشرى المتبادر من عبارته ان عاملهما الصلاة والسلام المتقدمان ولا يخفى أنه اذا عطف سلاما على صلاة يلزم اتحادهما فى العامل للزوم كون عامل المتبوع هو عامل التابع غير البدل على قول والعامل هنا فى المتبوع هو الصلاة فيلزم ان يكون أيضا عاملا فى سلام وهذا مما تأباه القواعد والمعنى اما الاول فظاهر وأما الثانى فلان القصد تقوية السلام الاول وتقريره وذلك لا يحصل الا بكونه عاملا فيه كما لا يخفى والذى يظهر ان ذلك من عطف الجمل وان المعطوف والمعطوف عليه =

بالتشديد سمى صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان رضى الله عنه

وشق له من اسمه ليجله ٭ فذو العرش محمود وهذا محمد

(خاتم) اى آخر (النبيين) جمع نبى بغير همز مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبأ وهو الخبر (وامام المتقين) جمع متق وهو الخائف من الله تعالى والامام المقتدى به والمتبع (وقائد) أى دليل (الغر) جمع اغر من الغرة وهى فى الاصل بياض فى وجه الفرس فوق الدرهم (المحجلين) جمع محجل من التحجيل وهو بياض فى قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدى والاقدام على طريق الاستعارة (وعلى آله) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف فى ألفه أمنقلبة عن هاء أو عن واو قال بالاول سيبويه وأصله عنده أهل وقال بالثانى الكسائى وأصله عنده أول من آل اليه فى الدين يؤول ويظهر أثر القولين فى التصغير فمن قال أصله أهل قال فى تصغيره أهيل ومن قال أصله أول قال فى تصغيره أويل وكلاهما مسموع ولكن الاول أشهر وأكثر ثم اختلف فى معناه فقال الامام الشافعى أقاربه المؤمنون من بنى هاشم والمطلب ابنى عبد مناف لانهم اهله أو آل أمر دينهم اليه وقيل غير ذلك (وصحبه) اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم (اجمعين) توكيد معنوى مفيد للاحاطة والشمول (صلاة وسلاما) اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة

محذوفان والتقدير اصلى صلاة واسلم سلاما انتهى واقول لامانع من حمل كلام الشارح على ان الكلام من عطف الجمل بل
يتعين حمل كلامه على ذلك حيث كان المتبادر منه ماذكر اذ لا يصح ذلك الا بهذا وأيضا يلزم على كون العامل الصلاة والسلام
المذكورين عمل المصدر مفصولا بالاجنبي وهو الخبر اعني قوله على سيدنا وقد تقدم امتناعه (قوله مفيدان لتقوية عاملهما)
يفهم منه ان ذلك من باب المفعول المطلق المؤكد وهو مخالف لما سيأتي في باب المفعول المطلق ان نحو ضربت ضربا شديدا ليس
مؤكدا اللهم الا ان يقال التقوية والتقرير يوجدان في المبين للنوع والعدد وهو ينافي ظاهر قول الناظم توكيدا أو نوعا يبين
او عدده ووجه المنافاة أنه جعل ماذكر اقساما للمفعول المطلق والاقسام لا يمكن اجتماعها (قوله على غير قياس) لانه اسم جنس
خال من علامة التأنيث لان ألفه زائدة وهمزته بدل من واو ولذا انصرف قال تعالى وأوحى في كل سماء أمرها (قوله معنى الشرط)
قال الزرقاني الاضافة بيانية أي معنى ١٤ هو الشرط اى وفيه معنى التفصيل في غير هذا الموضع (قوله لا حرف شرط) اى فقط

مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه (دائمين) نعت صلاة وسلاما (بدوام) أي ببقاء
(السموات) جمع سماء على غير قياس (والارضين) بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا في الشعر
كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني * هذا خطيب فوق اعواد منبر
وجمعت ارض جمع المذكر السالم شذوذا (أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني
حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط اهـ وهي هنا مجردة
عن التفصيل كما نص عليه في المغني في اما زيد فمنطلق وقول العلامة عبد القادر المكي
في حاشيته على هذا الكتاب اما هذه حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرناه من النقلين معا
(بعد) ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد
بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم واختلف
في ناصبها اذا وقعت بعد اما فقيل فعل الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها عن الفعل المقدر
وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نائبة عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثاني نائبة معنى
وعملا والاصل مهما يكن من شئ بعد (حمد الله) فمهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدا
ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء
ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط
وابقاء لاثره في الجملة (مستحق الحمد وملهمه) نعتان لله لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما

قال الدنوشري قد يقال اذا كان
فيه معنى الشرط فهو حرف شرط
فكيف حسن التقابل بينهما
ويجاب بان المراد بحرف الشرط
الدال على الشرط اى التعليق
نفسه واما ليست دالة عليه بل هي
دالة على استلزام أمر لآخر كما قال
الرضي والاستلزام لازم للشرط
المذكور لا نفسه على ما يفهم من
كلام الرضي حيث قال اما موضوعة
لمعنيين تفصيل مجمل واستلزام شئ
لشئ ومن ثم قيل ان فيه معنى
الشرط لان معناه هو استلزام
الشرط للجزاء (قوله وقول العلامة
مكي) الذي قاله مكي هو نص كلام
المصنف في هذا الكتاب فيما سيأتي للشارح أول قوله حرف شرط بقوله اى متضمن معنى الشرط ولا ضرورة لذلك لانهما
كما سنبينه فيما يأتي وعلى كل حال لا وجه لتخصيص مكي بالاعتراض عليه في قوله حرف شرط لانه تابع للمصنف وكلامه اما على
ظاهره أو مؤول وأما قوله وتفصيل فيحتمل انه بيان لما في غالب أحوالها لا في خصوص هذا الموضع وقوله هذه اشارة الى
لفظة اما من حيث هي على ان اسم الاشارة ليس في كلام مكي او بناء على ما بحثه المصنف في حواشي التسهيل مما يقتضي ثبوت
ذلك لها دائما او يقدر لها معادل اذا لم يوجد وسيأتي في كلام الشارح نقل كلامه وممن جرى على ثبوت التفصيل لها دائما حفيد
السعد (قوله ومكان قليلا) قال الزرقاني قال بعض الشيوخ وهو الاصل فيها (قوله فعلى الاول) قال الزرقاني من هنا تفهم
ان الجواب في محل جزم (قوله فمهما هنا مبتدا الخ) الكلام على هذه العبارة يطلب من حواشي مختصر المعاني والبيان (قوله
اقامة للازم) منصوب على انه مفعول لاجله لقوله تضمنت بتأويله بجعلت متضمنة فلا يرد انه يلزم على نصبه على ماذكر عدم شرط
نصب المفعول لاجله وهو اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل لاختلافهما هنا لان فاعل تضمنت اما واقامة المقيم لانه بالتأويل
بما ذكر متحدان لان فاعل جعلت الشخص الذي هو فاعل الاقامة

(قوله أو بدلان) أي بدل ومعطوف عليه فليس من تعدد البدل الذي منعه الشارح في اعرابه وفيه كلام بيناه في شرح الالفية
عند قولها خير مالك (قوله ويمتنع) فيه نظر لان عطف البيان قد يجيء للمدح كما نقله السعد عن الزمخشري في تفسير قوله تعالى
جعل الله الكعبة البيت الحرام الا أن يقال ملهم ومستحق جريا مجرى الجوامد لانهما قد لا يجريان على موصوف وانه لا يخلص
من الاشكال الوارد لانه لا يجوز تخالف عطف البيان والمبين تعريفا وتنكيرا كالنعت والمنعوت وكان الانسب للشارح التعليل
بذلك (قوله والالهام ما يلقى في الروع) قال الراغب ويختص بما كان من جهة الله تعالى وجهة الملا الاعلى قال تعالى فالهمها
فجورها وتقواها وذلك نحو ما يعبر عنه بلمة الملك وبالنفث في الروع كقوله عليه ١٥ السلام ان للملك لمة وان للشيطان لمة

لانهما للدوام والاستمرار فاضافتهما محضة أو بدلان ويمتنع جعلهما عطفي بيان على الله لان
عطف البيان للتوضيح المستدعي ابهاما أو للتخصيص المستدعي عموما وكلاهما منتف
هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلقى في الروع بضم الراء وهو القلب (ومفني
الخلق ومعدمه) نعتان كالاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا انشأناهن
انشاء اى أوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق والاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى
ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق (والصلاة والسلام) مجروران بالعطف على حمد
الله وتقدم تفسيرهما (على اشرف الخلق) متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة
من جهة المعنى على سبيل التنازع (واكرمه) معطوف على اشرف (المنعوت) بالنون من
النعت بمعنى الصفة (بأحسن) متعلق بالمنعوت (الخلق) بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها
والضم أشهر والخلق والخلق بفتح الخاء في الاول وضمها في الثاني في الاصل واحد كالشرب
والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص
المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من
البديع الجناس المحرف (واعظمه) معطوف على احسن وهو مقتبس من قوله تعالى وانك
لعلى خلق عظيم (محمد) بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم
التفضيل الى المعرفة معنوية خلافا لابي البقاء العكبري حيث ذهب الى انها لفظية (نبيه
وخليله وصفيه) نعوت لمحمد والخليل الذي خلصت محبته والصفي المختار (وعلى آله
وأصحابه واحزابه واحبابه) معطوفات على اشرف واعاد الجار مع آله لطول الفصل
والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهد واشهاد وفي التنزيل ويوم يقوم
الاشهاد قال بعض أهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده

وان روح القدس نفث في روعي
واصله من التهام الشئ ابتلاعه
والتهم الفصيل ما في الضرع
ابتلعه وفرس لهم كأنه يلتهم
الارض لشدة عدوه انتهى وهو
مبني على أن الالهام يكون في الخير
والشر وخصه بعضهم بالخير
وقال ان قوله تعالى فالهمها فجورها
وتقواها من باب المشاكلة (قوله
على سبيل التنازع) فيه أن
التنازع لا يكون بين جامدين ولا
بين جامد وغيره والصلاة والسلام
جامدان لانهما اسما مصدرين
كما مر الا ان يقال المراد انهما على
طريقه لا منه حقيقة كما يدل عليه
اقحام لفظ سبيل (قوله المنعوت)
أي في القرآن ومن اصدق من
الله قيلا أو الذي نعته العقلاء
والعاقل لا ينعت احدا بما ليس فيه
فاندفع انه لا يلزم من كونه منعوتا
اتصافه بالفعل فكان الاولى أن يقول المتصف (قوله والمراد هنا السجية الخ) اى لان التمدح بها اعظم (قوله الجناس المحرف)
هو اختلاف اللفظين في الهيئة نحو جبة البرد جنة البرد (قوله وهو مقتبس الخ) الاقتباس في الاصطلاح البديعي أخذ شئ من
القرآن او الحديث لا على انه منه قالوا ولا بأس بتغيير يسير وافهم ان التغيير الكثير مضر ولا يخفى كثرة التغيير هنا ودعوى انه
اراد بالاقتباس مجرد الاخذ لا تسمع كما لا يخفى على ذي مسكة (قوله بدل من اشرف) يلزم على ذلك تقديم عطف النسق وهو قوله
واكرمه على البدل او البيان وذلك لا يجوز فالاظهر أنه بدل او بيان من المنعوت (قوله فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة
معنوية) التقييد بالمعرفة نظرا للمقام والا فاضافته الى النكرة معنوية مفيدة للتخصيص كما يأتي في باب الاضافة وقوله خلافا
لابي البقاء قد سبق ابا البقاء الى ذلك ابن السراج والفارسي والكوفيون وتبعهم جماعة من المتأخرين كما يأتي في كلام الشارح
(قوله لطول الفصل) او للرد على الشيعة حيث منعوا ذلك ووضعوا حديثا يدل على ذلك وهو لا تفصلوا بيني وبين آلي بعلى

(قوله والاحباب جمع حبيب) فيه نظر ظاهر والمتعين ان يكون جمع حب كخدن اذ لا يجمع فعيل على افعال سواء كان بمعنى مفعول كما هنا او بمعنى فاعل ككريم الا ما شذ من نحو شهيد واشهاد وشريف واشراف (قوله الجناس اللاحق) هو المختلف من أنواع الحروف ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف فى أكثر من حرف ثم ان كان الحرفان المختلفان متقاربين فى المخرج كان الجناس مضارعا كينهون وينأون وان لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقا ومن المضارع الخيل معقود بنواصيها الخير (قوله بضرب من المجاز) أى مجاز الحذف وبهذا المجاز يتوصل الى دفع اشكال آخر وهو ان مضمون الجزاء هنا وهو كون كتاب الخلاصة بالاوصاف الآتية ثابت حمد أولم يحمد فما المراد بكونه بعد الحمد الجواب ان الذى حصل بعد الحمد القول والاخبار والاعلام والقيود قد تتعلق بذلك كما نص عليه ابن الحاجب ١٦ (قوله فانى قائل لك) لا يخفى ان اسم الفاعل حقيقة فى الحال فلا يحسن الجواب الا أن يقال هو مستقبل باعتبار متعلقه ولو قال فانا اقول كان اظهر (قوله مختصة بهذا الاسم) أى الذى هو ذات كذا يستفاد من كلامه ولا يخفى أن مجموع اللفظين هو الاسم (قوله حال من كتاب) فيه نظر لان كتاب اسم ان والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وسيجى فى باب الحال أن ان ولكن لا يعملان فى الحال والاظهر أنه حال من الخلاصة وشرط مجى الحال من المضاف اليه هنا موجود لانه كبعض المضاف لصحة سقوط المضاف واغنائه عنه وان يقال فان الخلاصة أو انه صفة على ما مر فى قول التلخيص وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم فانظر حواشيه (قوله والمراد بعلم العربية هنا) قيد بقوله هنا لانه يطلق على ما يشمل اثنى عشر علما كما قاله الزمخشرى وذلك مشهور (قوله اعرابا وبناء) لا يخفى ان هذا تعريف للنحو الذى لم يشتمل على التصريف فلا يناسب قوله ان المراد هنا المشتمل على التصريف وكان الصواب ان يقول بدل قوله اعرابا وبناء افرادا وتركيبا ودعوى ان الضمير فى حده عائد على الموصوف بدون صفته خارجة عن اساليب الكلام بعيدة من المقام والكلام على ما يتعلق بحد الحد وما يتعلق بالموضوع فصلناه فى حاشية شرح القطر للفاكهى فلا نعيده وغاير بين الغاية والفائدة والمشهور اتحادهما والفرق بينهما اعتبارى كما نقلناه عن السعد فى تلك الحاشية (قوله بمعنى منظوم) أى فهو مجاز لغوى وفيه استعارة تصريحية بان شبه جمع الكلمات بنظم اللآلى المنظومة وأطلق لفظ المشبه به وهو النظم بمعنى المنظوم عليها (قوله نعت لكتاب) يلزم عليه تقديم البدل وهو الالفية على النعت وذلك لا يجوز ويلزم عليه الفصل بين النعت ومنعوته بالحال وهو علم الخ (قوله الطائى) اى نسبا الجيانى بلدا الاندلسى اقليما الدمشقى منشأ ودارا وبدمشق توفى فى ثمانى عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وولد سنة ستمائة أو احدى وستمائة ورثاه ابن النحاس بقوله قل لابن مالك ان جرت بك ادمعى * حمرا يحاكيها النجيع القانى
فلقد جرحت القلب حين نعيت لى * فتدفقت بدمائه اجفانى
لكن يهون ما اجن من الاسى * على بنقلته الى رضوان

واصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز هنا اما الثانى فظاهر واما الاول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق (فان كتاب الخلاصة) جواب أما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعى أن الجواب محذوف والمذكور معموله اقيم مقامه عند حذفه والتقدير فانى قائل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر الاراك أو من قبيل اضافة المسمى الى اسمه أى الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما فى قوله سرنا ذات مرة أى مرة مختصة بهذا الاسم (الالفية) بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من خلاصة منسوبة الى ألف بناء على اشهر القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة (فى علم العربية) حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على علم التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها أحوال ابنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه (نظم) بمعنى منظوم نعت لكتاب ان نصب وللخلاصة ان خفض (الامام) مجرور باضافة نظم اليه (العلامة) صيغة مبالغة فى عالم والتاء فيه لتأكيد المبالغة (جمال الدين) لقب (ابى عبد الله) كنية (محمد) اسم (ابن مالك) نعت أول (الطائى) نعت ثان (رحمه الله) جملة

(قوله ان النعت اذا قدم) أطلق النعت فيشمل نعت المعرفة والنكرة فقول الموضح فى شرح الشذور ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال معناه ان ذلك جائز لا واجب قال الرضى يجوز أن تقول مررت بظريف رجل والحاصل ان النعت حيث كان صالحا لمباشرة العامل وتقدم أعرب بحسب ما يقتضيه العامل ان كان معرفة وجاز فيه ذلك وجاز اعرابه حالا ان كان نكرة وينظر ما الاولى فقول الشارح فى شرح القواعد لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها اعرب بحسب العوامل ليس للاحتراز عن النكرة اذ هى يجوز فيها ذلك أيضا وان جاز أن يكون حالا بل ذكر المعرفة لان ذلك يتعين فيها (قوله أوقع فى النفس) أى نخواف الواجب فى خصوص هذا اللقب لهذه النكتة ولا يخفى أن هذه النكتة تأتى فيما سيق للذم أيضا وبعضهم خصه بغير اللقب الذى اشتهر الانسان به أما ما اشتهر به الانسان عرفا كألقاب الخلفاء فانه يقدم على الاسم لاشتهاره كما أسلفنا (قوله على أن ذلك) أى تقديم اللقب مطلقا أى وان لم يكن خصوص هذا اللقب أى كونه للمدح على الاسم لغة وفيه ان هذا لا ينافى أن الواجب على الافصح تأخير اللقب على الاسم فلا وجه لجعله علاوة ١٧ (قوله لتخالفهما اضافة ونعتا) فان المبتدا مضاف والخبر منعوت ومع قطع النظر عن هذا النعت يصح الاخبار به بجعل التنوين للتعظيم وكأنه قال فان كتاب الخلاصة كتاب عظيم (قوله فهما خبران) قال الدنوشرى فيه نظر لان قوله كتاب قبله لا يصح كونه خبرا لعدم الفائدة فى الاخبار به الا أن يقال التنوين للتعظيم وكأنه قال فان كتاب الخلاصة كتاب عظيم اه ووجه النظر ظاهر لان الشارح جعل مسوغ الاخبار بكتاب عن كتاب اختلافهما اضافة ووصفا واذا جعلت جملة صغر حجما وغزر علما خبر الكتاب الاول لا صفة كتاب الثانى فأين مسوغ الاخبار به والجواب بعيد من كلام الشارح لانه لم يعرج على التسويغ بالتنوين (قوله المخرج عما دخل فى حكم دلالة المفهوم) أى مفهوم الموافقة لان المفهوم من كونه صغر حجما وغزر علما انه لا عيب فيه أصلا ثم ذكر فيه عيبا وهو انه بولغ فى اختصاره حتى قارب ان يعد من الالغاز التى لا تكاد تفهم الا بعد العسر الشديد ويمكن أن يجعل الاستثناء متصلا لان الصغر أعم من أن يكون قارب أن يعد من الالغاز ولا فكأنه قال لا عيب فيه الا عيب واحد وهو قربه من الالغاز لكن قال الزرقانى هذا لا يثبت به كون الاستثناء متصلا لان النظر الى الحكم السابق الذى هو الصغر والكبر وكونه قارب أن يعد من الالغاز ليس من ذلك (قوله واختلف فى نصبها الخ) ذكر ثلاثة أقوال والظاهر الاول لاطراده فى نحو القوم اخوتك غير زيد فانه لا يظهر هنا عامل غير التمام وهو عامل معنوى كالابتداء والتجرد ويمكن احداث قول به يجمع بين الاقوال وهو أنه يجوز نصبها على التمام فى كل حال وعلى الحال أو التشبيه المذكور حيث وجد عامل صالح للعمل فى الحال أو الظرف

دعائية لا محل لها من الاعراب وفى كلامه مخالفة لاصلين أحدهما ان الامام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثانى انه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الافصح تأخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول ان النعت اذا قدم وكان صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الخفض والجواب عن الثانى أن اللقب هنا مسوق للمدح فاذا جرى لفظ المدح أولا تشوفت النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان أوقع فى النفس على أن ذلك لغة كما سيأتى (كتاب) خبران وصح الاخبار بكتاب عن كتاب وان تساويا لفظا لتخالفهما اضافة ونعتا (صغر حجما وغزر علما) بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجملتان نعت لكتاب والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا باقيين على أصلهما من افادة الاخبار وان كانا حولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى وحسنت مرتفقا فهما خبران ثان لا نعت لكتاب لان الجمل الانشائية يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتوء يقال ليس لمرفقه حجم أى نتوء والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق (غير) بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل فى حكم دلالة المفهوم واختلف فى نصبها فى الاستثناء فقال ابن عصفور عن تمام الكلام

وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان ويجوز أن تكون فتحة غير هنا بنائية لان غير اذا أضيفت لمبني جاز بناؤها على الفتح كقوله

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حمامة في غصون ذات أوقال

قاله في المغني (أنه) بفتح الهمزة والضمير للكتاب (لافراط) أي مجاوزة الحد (الايجاز) الاختصار (قد كاد يعد) أي قارب أن يعد (من جملة الالغاز) جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وارطاب يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها الدماميني فقال وعينه تفتح وتضم وتسكن (وقد أسعفت طالبيه) أي ساعدتهم يقال أسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة (بمختصر) صفة لمحذوف أي بشرح مختصر (يدانيه) أي يقاربه في مسائله التي هي فيه وليس المراد يقاربه في حجمه لان الحس يخالفه (وتوضيح) أي مبين وكاشف وبه اشتهر (يسايره) أي يحاذيه وقيل بمعنى يمشيه (ويباريه) أي يعارضه ويفعل مثل فعله (أحل به ألفاظه) أي أبين به مفردات ألفاظه (واوضح معانيه) بفتح الياء أي أكشفها وأبينها (وأحل) أي افك (به تراكيبه) أي مركباته (وأنقح) أي أهذب (مبانيه) بفتح الياء المثناة تحت جمع مبنى ومباني الكتاب ما تنبني عليه مسائله (وأعذب) بالذال المعجمة أي أحلى ومنه الماء العذب (به موارده) جمع موردة بالهاء وهي في الاصل طرق الماء بالدال المهملة (وأعقل) أي أمنع من العقل وهو المنع (به شوارده) جمع شاردة أي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشاردة ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهو العقل (ولا أخلي) أي أترك (منه مسئلة) مفعلة من السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم (من شاهد) أي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة أو من كلام عربي فصيح (أو تمثيل) أي مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس

(قوله ويجوز أن تكون فتحة الخ) المقابلة باعتبار اختلاف وصف الحركة والا فهي على هذا الاحتمال لا تخرج عن أحد الاوجه الثلاثة لانها وان كانت مبنية فهي محل اعراب لانها اسم (قوله كقوله لم يمنع الشرب الخ) أي فان الشاعر فتح غير مع أنها فاعل يمنع لاضافتها الى المبني وهو الحرف أعني أن كما ذكره الرضي وذلك يجعل ما يلاقي المضاف من المضاف اليه كأنه المضاف اليه كما قاله المصنف في الحواشي فلا يرد أن المضاف اليه لا يكون الا اسما لان ذلك في المضاف اليه حقيقة ونظيره الاضافة في الظاهر الى الجمل وهي في الحقيقة لمصادرها الا المصدر المنسبك لبرد انه معرب واندفع الاشكال الذي نقله الدماميني وضمير منها يرجع للناقة والاوقال ثمر المقل (قوله و للغز الخ) 18 نظم ذلك بعضهم فقال

والللغز كالقفل وجا كالرطب
وعنق فاحفظه بلغت الارب
ونظمه أيضا فقال
ولغز كرطب وعنق
والقفل فاحفظ ما أتى وحقق

(قوله أي أبين به مفردات ألفاظه) تفسير أحل بأبين يحتمل أمرين كونه مجازا مرسلا وكونه استعارة تبعية كما قرره السعد في نعلقت الحال وقال ان اللفظ الواحد قد يكون استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين وبيانه هنا أنه يحتمل انه شبه البيان بالحل واشتق من الحل يحل ويحتمل أنه أراد يحل يبين لانه يلزم من الحل البيان لانه يتسبب عن الحل البيان فبينهما علاقة السببية والمسببية وهذان الاحتمالان جائزان عند الجمهور ويجوز عندهما أيضا أن يكون في الكلام استعارة بالكناية بان شبهت الالفاظ بالاشياء التي عقد عليها ما يمنع الوصول اليها وأثبت لها الحل على جهة الاستعارة التخييلية وهذا الاحتمال متعين عند السكاكي المنكر للاستعارة التبعية (وربما

(قوله بفتح الياء) قيل عليه هذا معلوم فما الحاجة للتنبيه عليه وأجيب بانه للتنبيه على ان أوضح فعل لا اسم تفضيل لانه لا مدح في حل أوضح المعاني وفيه ان هذه النكتة لا تطرد في ضبط الشارح مبانيه اذ لا مجال لتوهم أن الفتح اسم تفضيل (قوله وفيه استعارة) أي تصريحية لانه أطلق لفظ المشبه به وهو الشوارد على المشبه وهو ما تضمنته الالفية (قوله وكل شاهد مثال ولا عكس) أي فبينهما عموم وخصوص مطلق والشاهد أخص وفيه نظر لانه ان أراد ان الشاهد يذكر لاثبات القاعدة فقط والمثال لايضاحها فقط فهما متباينان وان أراد ان كلا منهما يجوز ان يكون كذلك ولما جازله الآخر فبينهما عموم وخصوص وجهي وكلام الشارح مأخوذ من كلام السعد في المختصر فانظر حواشيه

(وربما شير) أنا (فيه الى خلاف) في بعض المسائل أي مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك (أو نقد) بالدال أي انتقاد على الناظم كقوله في باب الوقف في مسئلة تأتي وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا (أو تعليل) لحكم (ولم آل) بمد الهمزة من الالو يحتمل أن يكون بمعنى أمنع فيتعدى الى اثنين حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم أمنع أحدا (جهدا) ويحتمل ان يكون بمعنى أقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم أقصر في جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفراء فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (في توضيحه) أي تبيينه (وتهذيبه) بالذال المعجمة أي تنقيته وتصفيته (وربما خالفته في تفصيله) كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها أقساما للكلمة لا للكلام (وترتيبه) وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث أخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب (وسميته أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك) ليطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهو طريق السلوك (وبالله أعتصم) أي أمتنع (وأسأله العصمة) أي المنع (من يصم) بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار (لارب غيره ولا مأمول الا خيره عليه توكلت واليه أنيب) أي أرجع قال الناظم * الكلام وما يتألف منه * هذه الترجمة فيها حذف وأصلها (هذا باب شرح) ماهية (الكلام

(قوله وربما أشير أنا) أنظر هل لابراز الضمير المستتر فائدة مع أنه معلوم وقد يقال دفع توهم ان أشير فعل ماض مبني للمجهول والمعنى ربما أشير في الخلاصة الى ذلك يعني فيصرح المصنف بما أشير فيها اليه (قوله ولم آل جهدا) في هذا التركيب كلام طويل في المختصر والمطول وحواشيهما من أراد الاطلاع عليه فليرجع اليه (قوله ثم حذف الجار فانتصب) فيه نظر فان ذلك مقصور على السماع وبعضهم يقيسه وعلى كونه بمعنى اقصر فيكون جهدا تمييزا غير محول لا منصوبا باسقاط الخافض (قوله كما فعل في الاسم الخ) هذا مردود كما يعلم بالوقوف على شروح الالفية (قوله لارب غيره) اعلم أن لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته بكون الخبر بعدها منفيا عن جميع افراد الاسم وغير هنا لا يصح أن يكون خبر للا لان ذلك يقتضي أن يكون مغايرة الله منفية عن كل رب وليس كذلك لان بعض الافراد لا يغايره الله بل عينه فيتعين أن يكون غير صفة لرب على محله قبل لا وهي مفيدة للاستثناء والمعنى ان الارباب الموصوفة بانها غير الله لا يطلب منها شئ والخبر محذوف أي لا غير الله يطلب منه شئ (قوله ولا مأمول الا خيره) الخبر محذوف تقديره معتد به والمعنى لا مأمول غير خير الله معتد به 19 (قوله عليه توكلت) قال الرضي على من معانيها الاستعلاء أي بيان ان شيأ تفوق واستعلى على ما بعدها حقيقة نحو زيد على السطح أو حكما ومجازا نحو عليه دين فالدين للزومه وتحمله كأنه ركب عليه أو حمل على ظهره فكأنه فوقه ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كأنها راكبة من تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما تعالى عن استعلاء شئ عليه ولكنه اذا صار الشئ مشهورا في الاستعمال في شئ لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله اه ويمكن أن يكون في الكلام استعارة تبعية في الحرف بان شبه تعلق التوكل عليه تعالى بتعلق الاستعلاء بمدخول على واستعمل فيه وكلام الرضي يشير اليه (قوله هذا باب شرح الكلام الخ) أشار به الى اعراب قول الناظم الكلام وما يتألف منه والى انه خبر عن مبتدا محذوف بعد حذف مضافين وهل حذفا معا أو على التدريج فيه احتمال ولا يتعين هذا الاعراب بل يجوز أن يجعل الكلام مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي وان يجعل مفعولا به لفعل محذوف أي افهم أو خذ ولا يجوز كونه مفعولا به لاسم فعل أي هاك كما قيل لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا والرفع أولى لان فيه ابقاء الركن الاسناد قال المصنف في حواشيه على التسهيل انما قدر قبل الباب هذا لعدم صلاحية غيره ولانهم لما يتممون التراجم به مرحون به فان قيل كيف يشار الى غير مشار اليه فاجاب الصفار بأنهم يضعون التراجم بعد الفراغ من المترجم عليه وأجاب السيرافي بانها وضعت غير مشار بها لتكون معدة للاشارة عند الحاجة الى ذلك ورده الفارسي في التذكرة بانه يقتضي اعرابها وأجاب أبو الفتح بن جني بان الشئ اذا سلب وصفه فالاكثر انه يبقى عليه حكمه كباب التسوية فانه بقيت عليه المصدرية ولا يخرج عن ذلك الا قليلا وأجاب

آخرون بأنه اشارلما فى نفسه من العلم وذلك حاضر عنده وقال آخرون أشار الى الباب مع انه غائب لانه متوقع قريب ومثله هذه جهنم وليست بالحاضرة ولكن لقرب الساعة جعلت كالموجودة ومثله أتى أمر الله أى يأتى بدليل فلا تستعجلوه وكل مدخل الشئ فهو باب وهو حقيقة فى الحسيات مجاز فى المعنويات والشرح الكشف يقال شرحت الغامض اذا فسرته انتهى كلام المصنف وقال الفارسى فى التذكرة ماذكره بعضهم من أن هذا فى أوائل الابواب انما وضع غير مشار به ايشار به اذا وجد ما أريد من الاشارة المسخطا لاوجه له ولو جاز أن يخلو عن معنى الاشارة مع تضمنه معنى حرفها الموجب للبناء لم يجاز أن يخلو كيف من الدلالة على الحال وأين من الدلالة على المكان وهو وانا من المكنى الذى يدلان عليه وانما معناه التقريب وتنزيله بذلك منزلة ما حضر ولم يبعد تناوله وتمثيلهم هذا بقولهم هذا ما شهد عليه الشهود وان ذلك يكتب ولم يشهدوا بعد لا يدل على هذا وانما هذا بمنزلة قولهم قد قامت الصلاة يقال هذا ولم يقم بعد يراد به انها من قرب اقامتها بمنزلة ما قد وقع وأقيم وانما وضع لفظ الماضى والمعنى الاستقبال انتهى وانما قدر شرح دون أحكام لقوله فى بعض تعليقاته وقد اعترض بعض العصريين على هذه الترجمة بأنها شاملة لجميع الكتاب على تقديره وهو خطأ فانه لم يتكلم فى هذا الباب على شئ من الاحكام بل على شرح الكلام وشرح الالفاظ التى يتألف منها اهـ ولا يتعين تقدير شرح بل يجوز تقدير بيان ونحوه لكن تقدير شرح أولى لتصريحه به فى التسهيل وغيره قال السيوطى فى حاشيته المسماة بالتوشيح على التوضيح وقال صاحب الحاشية قدر المصنف لفظة شرح دون لفظة حد اشارة منه الى عسر الحد فانه لا يكون الا بالجنس والفصل القريبين وأقول ما زال العلماء والمحققون قديما وحديثا يستنكرون استعمال الحدود والالفاظ المنطقية فى صناعة النحو وسائر الفنون ويذمون ذلك أبلغ ذم ويعدونه من التخليط وادخال اصطلاح قوم فى اصطلاح آخرين قال الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسى أحد كبار أئمة العربية والمعقول فى كتابه الموسوم بكتاب المسائل وقع البحث بينى وبين رجل من أهل ٢٠ الادب فى مسئلة نحوية فجعل يكثر من لفظ الموضوع والمحمول والالفاظ المنطقية فقلت له صناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة يجب حمل كل صناعة على المتعارف بين أهلها وكانوا يرون ان ادخال صناعة فى أخرى انما يكون لجهل المتكلم أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة الى أخرى عند ضيق طرق الكلام عليه اهـ والتألف

> وشرح) ماهية (ما يتألف الكلام منه) وهو الكلم الثلاث

وقال المصنف فى بعض تعاليقه حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وانما الغرض بها تمييز الشئ ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ولهذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه قال وانما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله فى كتب النحو من جهة متأخرى المشارقة الذين نظروا فى تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون انتهى وقوله وشرح ما يتألف الكلام منه تقدير معنى لا تقدير اعراب اذ العامل فى المعطوف عليه ليس بمقدر مثله فى المعطوف على الصحيح بل ينصب عليهما انصبابة واحدة قاله السيف الحنفى فان قلت شرح الشئ تفسيره مع أنه لم يفسر ما يتألف منه الكلام أجيب بأن ذكر علاماتها متضمن لتفسيرها فان قوله الاسم مثلا ما يتميز بكذا فى معنى الاسم ما يقبل كذا وهذا تفسير له وبهذا ظهر صحة تقدير الشارح ماهية ثانيا والحاصل ان الماهية قد تتبين بأجزائها كتبيين الانسان بالحيوان الناطق وقد تتبين بوجه من وجوهها كتبيين الانسان بالضاحك ومن وجوه تبيين ما يتألف منه الكلام العلامات وقد بينه بها وأشار المصنف بقوله وما يتألف الكلام منه الى أن الضمير فى قول الناظم وما يتألف منه عائد على غير من هو له فكان حقه البروز فالتركيب على طريق الكوفيين (قوله وهو الكلم الثلاث) قضيته تألف الكلام من الحروف قال الشيخ ولا مانع من ذلك لانه أمر اصطلاحى لا حجر فيه وان كان فى ذلك تردد فى كلامهم لانتفاء اللبس لظهور أن المتألف هو الكلام وقال المصنف فى تعليقته الكبرى على الالفية انما فصل العلماء تصانيفهم بالتراجم ليضموا الشئ الى ما يلائمه ويفصلوه عما لا يلائمه وتسهيلا على الطلاب اذ كان أفراد كل نوع بباب يقصد عند الحاجة أسهل فى الاقتباس وأبعد فى تحصيل الشئ من مظانه عن الالتباس وتنشيطا للقارئ لانه كلما ختم بابا وأخذ فى غيره كان ذلك أبسط لنفسه وأنشط لهمته من أن يستمر على الكتاب بطوله ولذلك فصل الحكيم تعالى كتابه سورا وجزأه العلماء أعشارا وأخماسا وأحزابا

(قوله والتألف والتأليف وقوع الالفة الخ) هذا بالنسبة الى التأليف تفسير باللازم وللتألف تفسير بالعين ثم ظاهر كلامه أن المصنف عبر بيتألف دون يتركب مراعاة للخصوصية التى فى التأليف وبذلك صرح المنكت وتعقبه الشيخ بانه انما يحسن لو اعتبرت الالفة والمناسبة فى الكلام وليس كذلك بل المدار فيه على مطلق التركيب ولو فقدت المناسبة بين الاجزاء فليس المراد بالتأليف الا مجرد التركيب وقد ذكر السيد فى حواشى المطالع أن المركب والمرتب والمؤلف ألفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور الا أن يراد بالالفة والمناسبة مجرد ارتباط الاجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط الفعل بفاعله والمبتدا بخبره وقد فرق شيخ الاسلام فى شرح اللب وغيره بين الترتيب والتركيب والتأليف فراجعه وانه لا فرق بين التألف والتأليف وقال بعضهم قد يشعر تعبيره بيتألف دون يؤلف بعدم اشتراط القصد فى الكلام على خلاف ما ذكره فى غير هذا الكتاب الا أن يجاب بأن يتألف من تفعل وللتفعل معان منها وهو المناسب هنا مطاوعة فعل التى هى قبول أثر الفاعل وذلك مما يقتضى القصد فيه قيل والاولى أحسن لدلالتها صريحا على الانفعال الناشئ من فعل الفاعل اشارة الى احتياج التأليف الى معالجة وكان وجه هذا التوجيه حمل الصيغة على المطاوعة لكن المعالجة غير مطلوبة ولا منظور اليها ولا لازمة هنا فى الترجيح بها ما لا يخفى (قوله من غير عكس) أى لغوى (قوله الكلام) قيل أل فيه للحضور أى هذا اللفظ بدليل قوله عبارة ومحل كون أل الداخلة على المعرفات للحقيقة ما لم يمنع منه مانع (قوله فى اصطلاح اللغويين) هو وما بعده اما حال من الكلام على رأى سيبويه أولان محل منع مجئ الحال من المبتدا اذا كان مبتدا فى الحال والاصل وليس الكلام مبتدا فى الاصل اذ الاصل مفسر الكلام فهو فى الاصل مضاف اليه وصح مجئ الحال منه لان المضاف عامل فيه أو حال من ضمير منصوب بمحذوف تقديره أعنيه والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان المراد ٢١ بالمبتدا ويجوز جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ على ما جوزه بعض النحاة كأنه قال الكلام ثبت له هذا الخبر وثبوت الخبر فى اصطلاح اللغويين مثلا

> والتألف والتأليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس (والكلام) فى اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره فى القاموس وفى اصطلاح

(قوله عبارة) أى معبر به وهى مصدر عبر كنصر استعملت بمعنى اسم المفعول (قوله عن القول) لعل مراده بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا قال فى القاموس القول الكلام أو كل لفظ مذل به اللسان تاما أو ناقصا فاندفع ما قد يتوهم من خروج اللفظ الغير المفيد من تعريف القاموس لان القول اشتهر فى عرف اللغة فى المفيد بخلاف اللفظ والكلام كما قال السيد فلا يدخل فى القول وما كان مكتفيا بنفسه أى فى اداء المرام لكن يبقى المهمل خارجا وقال الرضى الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملا أولا الى أن قال وأما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له واطلاق الكلام على اللفظ مطلقا حقيقى كما صححه فى الارتشاف وقيل مجازى فيه حقيقى فيما فى النفس من المعانى وقيل مشترك بينهما ثم لا يخفى أن قوله وما كان مكتفيا بنفسه يشمل أمورا الخط وشرطه كما يؤخذ من كلامه أن يكون معبرا عنه باللفظ المفيد لان الكتابة انما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام واعترضه المصنف بأن هذا اطلاق مجازى لا حقيقى فلا يشترط فيه ما ذكر والاشارة وما يفهم من حال الشئ وما فى النفس من المعانى قال المصنف التى العبارة عنها مفيدة وهو مأخوذ من كلام القاموس واطلاق الكلام عليها مجازى وقيل انه فى الاخير حقيقى وقيل مشترك بينه وبين ما فى النفس هذا وكلام القاموس أشد مناسبة لما اصطلح عليه حينئذ كأن الكلام لغة يطلق على القول فالاولى أن يكون المعنى الاصطلاحى منقولا عنه بقى أن الكلام يطلق لغة على التكليم الذى هو المصدر وفى كلام بعضهم ما يقتضى ان اطلاقه عليه حقيقى واطلاقه عليه لا يستفاد من كلام القاموس فليحرر (قوله وما كان مكتفيا بنفسه) قال الزرقانى عطف عام على خاص انتهى وفيه نظر لان قوله وما كان الخ لا يشمل القول الغير التام فالحق ان بينهما عموما وخصوصا وجهيا

(قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أى الكلام مطلقا الذى من ماصدقاته كلام الله عندهم عبارة عما ذكر وقول بعضهم الكلام
عندهم عبارة عن المعنى القائم بذاته تعالى تخصيص ببعض الافراد نظر الاشتهار بحثهم عن كلام الله تعالى هذا والحق أن كلام الله
عندهم يطلق بالاشتراك على معنيين على الكلام النفسى المذكور وعلى الكلام اللفظى الدال على الكلام النفسى ومحل بسطه
كتب الكلام (قوله فى اصطلاح النحويين) أخذ هذا من اضافة الناظم الكلام اليه وفيه أن الاضافة لاتدل على الاصطلاح
ويمكن الجواب بأنها تكون للملابسة وتكون بمعنى عند ومنه شاة رقود الحلب وحينئذ فمعنى كلام الناظم الكلام عندنا
(قوله ما اجتمع فيه أمران) أى لازائد عليهما وما زاده بعضهم اما راجع اليهما كرجوع الوضع والاسناد والتركيب والقصد
للافادة على ماسيأتى أو لعدم تصوره كاشتراط بعضهم فى الكلام صدوره من ناطق واحد على كلام فيه ذكرناه فى حواشى
النكت (قوله والظرفية هنا مجازية) جواب عما يقال هو مجموع الامرين فيلزم اتحاد المجتمع والمجتمع فيه مع وجوب تغايرهما
وأجيب أيضا بان المجتمع فيه مجموع الامرين والمجتمع كل واحد منهما ولا مانع من كون الجزء مظروفا للكل (قوله أى انه صلى الله
عليه وسلم فى نفسه أسوة حسنة) أى قدوة وهو المؤتسى به والمقتدى به كما تقول فى البيضة عشرون منا حديدا أى هى فى نفسها
هذا المبلغ من الحديد وهذا على المبالغة وأما على غيرها فالاسوة بمعنى الاقتداء وهو وصف المقتدى متعلق برسول الله صلى
الله عليه وسلم فشبه تعلقه به بتعلق الظرف بالمظروف واستعملت فى على طريق الاستعارة التبعية فى الحرف (قوله لان
هناك ظرفا ومظروفا حقيقة) قال الزرقانى بل هنا مظروف حقيقة فقط فالمنفى انما هو اجتماع الظرف الحقيقى مع المظروف
الحقيقى فتأمل (قوله ولو قال عبارة الخ) قال الدنوشرى لو قال ذلك لكان باطلا لان المركب من اللفظ والافادة غير اللفظ
فيلزم أن يكون الكلام ليس من
الالفاظ وهو خلف اه ويجاب
بان المراد بالافادة المفيد كما أريد
باللفظ الملفوظ (قوله واللفظ
فى الاصل مصدر) قيد بقوله فى
الاصل لما سيأتى أن المراد به اسم
المفعول بالمعنى الآتى ويجعل

> المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس و(فى اصطلاح النحويين عبارة عما) اى مؤلف
> (اجتمع فيه أمران اللفظ والافادة) والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم فى
> رسول الله أسوة حسنة أى انه صلى الله عليه وسلم فى نفسه أسوة حسنة كما قاله فى الكشاف
> والمعنى الكلام فى نفسه اللفظ والافادة لان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة
> عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان أجود واللفظ فى الاصل مصدر لفظت
> الرحى الدقيق اذا رمته الى خارج (والمراد باللفظ) هنا الملفوظ به وهو (الصوت) من الفم

اللفظ هنا بمعنى الملفوظ يندفع أن اللفظ الرمى وهو فعل الرامى وفعله ليس هو الكلام بل متعلقه فلا يصح قولهم (المشتمل
ان الكلام هو اللفظ ويندفع اعتراض أبى حيان بان اللفظ جمع لفظة وأقل الجمع ثلاث فيلزم أن لايكون كلاما الا ما وجد فيه
الثلاث وليس كذلك اه ومن ثم أجاب المصنف بانه حقيقة عرفية قال ولو سلم فمع القرينة جائز وظاهر كلامه ان اللفظ الرمى مطلقا
وهو حاصل ما فى الحواشى العصامية على الجامى لكن قال فى شرح رسالة الوضع اللفظ فى اللغة الرمى من الفم لا الرمى مطلقا كما
يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح به فى الاساس وقال السيد فى بعض كتبه واللفظ فى أصل اللغة الرمى يقال لفظت
الرحى الدقيق ثم استعمل فى الرمى من الفم والمعنيان مصدريان وقيد فى الاول بأصل اللغة لانه الموضوع له وأما غيره فمنقول اليه من
ذلك المعنى فهو فرعه وقال فى الثانى ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة وكونه مجازا أى من حيث خصوص كون الرمى
من الفم أما من حيث عموم كونه رميا فهو من افراد الموضوع له فى الاصل فيكون حقيقة قطعا (قوله والمراد باللفظ الخ) انما
قال والمراد لما ذكره الشارح من أنه فى الاصل مصدر بمعنى الرمى فهو منقول فى عرف النحاة الى ما ذكر ابتداء أو بعد جعله بمعنى
الملفوظ والى هذا يشير كلام الشارح وصرح بذلك فى شرح الازهرية (قوله وهو الصوت) ان قيل الصوت فعل الصائت لانه
مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر أجيب بأن الصوت يستعمل بمعنيين بمعنى
المصدر المذكور وبمعنى الاسم الذى هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا (قوله من الفم) هذا يقتضى أن اللفظ
خاص بما يخرج من الفم وبذلك صرح الرضى وفرع عليه أنه لا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله فان قلت يشكل حينئذ
أخذ اللفظ فى تعريف الكلام لعدم شموله كلام الله أجيب بأن المراد ما يمكن أن يخرج من الفم وان لم يخرج منه والحاصل
ان المراد به الحروف خرجت من الفم بالفعل أولا فيشمل كلام الله وانما لم يقل لفظ الله رعاية للادب وتسهيل الحصى ونحوه

(قوله المشتمل على بعض الحروف) هذا التعريف قيل انه رد بحضرة البدر بن مالك على ما قاله الشنوانى فى الحواشى أو بحضرة
المصنف على ما فى التوشيح وسلمه بان نحو واو العطف يسمى لفظا قطعا ولا يقال انها اشتملت على هذا الحرف لان الشئ لايشتمل على
نفسه فالاحسن تعريفه بالصوت المشتمل على تقطيع واجيب بان الصوت فيه جهة عموم وهى كونه صوتا وجهة خصوص وهى
كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه بقى ان قضية التعريف أن الحركات ليست بألفاظ
وفيها تردد وذهب بعضهم الى انها ألفاظ بل كلمات (قوله الهجائية) أى التى هى حروف اب ت وهى بديهية تعرف من غير احتياج
الى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظة كذا فيلزم ذكر اللفظ فى تعريف اللفظ وهو باطل
(قوله كالضمائر المستترة) أى فانها ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها وأجروا
عليها أحكام اللفظ كالاسناد اليها والعطف عليها وتأكيدها والابدال منها وكونها ذات حال فان قيل فيلزم أن يكون اللفظ مستعملا
اما فى حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا أو فى مجازه فقط ان استعمل فى معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين
يلزم المجاز فى التعريف على انه يمكن أن يدعى ان الضمير المستتر عند النحاة لفظ حقيقة لا مجازا (قوله اطلاقا لاسم السبب على
المسبب) السبب هو الرمى واسمه اللفظ والمسبب هو الصوت (قوله والمراد بالمفيد هنا) أى فى تعريف الكلام فان المفيد قد
يكون غير لفظ كالدوال الاربع واعترض بان هذا دفع بالعناية وهو غير مقبول لان الايرادات لاتبطل بالمرادات وأجيب بان هذا
عناية ببيان المستعمل اصطلاحا فيكون هو المتبادر بحسب ذلك والمنصرف اليه عند الحقيقة العرفية فتكون مقبولة وقال
السيف الحنفى ان هذا هو المعنى بالمفيد حيث وقع قيدا للفظ (قوله ما دل) أى وضعا ٢٣ بان يدل على معنى عينه الواضع بازائه
بأن يحسن السكوت عليه بخلاف
الدال بغيره كالعقل والطبع ولا
يلزم خروج المجاز لانه موضوع
بالنوع وبذلك يجاب عن عدم
تعرضه للوضع العرفى وقد نص
السيد على أن الافعال فى التعاريف
لاتدل على اقتران بزمان بل المراد

> (المشتمل على بعض الحروف) الهجائية (تحقيقا) كزيد (أو تقديرا) كالفاظ
> الضمائر المستترة وسمى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمى الهواء من داخل الرئة
> الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازى والافادة مصدر أفاد
> بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا (والمراد بالمفيد) هنا (ما) أى لفظ
> (دل على معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) أى على ذلك اللفظ بحيث لايصير
> السامع منتظرا لشئ آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر أنه لايحتاج الى قولهم المركب

منها مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين فهى مجازات مشهورة فلا ضرر وحينئذ لا يكون التعريف
صادقا على الجملة الواقعة خبرا أو صفة أو صلة أو حالا لانها كانت مفيدة بالمعنى المذكور وليست الآن كذلك لان التحقيق انه لم
يبق فيها اسناد كان قبل التركيب وحكى بنفى أو اثبات لان ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره أصلا بل فى صورة كلام أخرجت عنه معناه
وأتى بها لتصور مفهومها فيرتبط بغيره (قوله من المتكلم) هو أحد أقوال ثلاثة ورجح بان السكوت خلاف التكلم فكما ان
التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت (قوله أى على ذلك اللفظ) فيه تنظر من وجهين الاول لزوم خلو الصفة من عائد والثانى أن
المعنى لايحسن السكوت عليه وان كان مدلول اللفظ (قوله منتظرا لشئ آخر) أى انتظارا تاما كالانتظار الذى يبقى مع المسند
بدون المسند اليه أو بالعكس ولهذا يدخل مجرد الفعل المتعدى والفاعل بدون المفعول به مع انه يبقى انتظاره لكنه أقل من
الانتظار الاول فان قيل تعقل الفعل المتعدى موقوف على المفعول به كما صرح به فى الكافية أجيب بأن تعقل المتعدى انما
يتوقف على تعقل شئ ما وهو معلوم كل شخص فلا ينتظر ان يذكره المتكلم للتعقل أصلا وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال
الواقع وبذكر الفاعل قد علم فى الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الربط
أيضا ولا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظره فيكون الفعل مع المفعول كلاما لانا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل بناء
الفعل المبنى للفاعل لا لاصل الافادة حتى لو بنى للمفعول لكفى المفعول (قوله وعلم من تفسير المفيد بما ذكر أنه لا يحتاج الخ)
بذلك أيضا يجاب عن عدم تعرضه للاسناد مع توقف الفائدة عليه وهو نسبة كلمة الى أخرى على وجه يفيد فائدة تامة ولا يرد

نحو جسق مهمل ودَيز مقلوب زيد فانه كلام ولا يقصد الاسناد فيه اذ المسند اليه فيه غير كلمة لانه مهمل وذلك لانه كلمة حكما لان اللفظ اذا أريد به نفسه يجرى عليه أحكام الكلمة وان كان مهملا وأما القول بأن تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة بالكلية فانه يبقى الاشكال فى انه مضاف اليه والمضاف اليه لا يكون الا اسما اذ هو كل اسم نسب الخ فيفسد تعريف المضاف اليه ويمكن أن يجاب أيضا بأن المصنف يختار انه شرط لتحقق الكلام لا جزء وان اقتضى كلام ابن الحاجب انه جزء وصرح به الرضى فقد استشكله السيد الصفوى بأنه يقتضى أن لا يكون الكلام لفظا حقيقة أصلا فان الاسناد ربط احدى الكلمتين بالاخرى بحيث انه لو لم يتكلم بشئ غيرهما لم يبق للمخاطب انتظار تام لشئ غيرهما مع أنهم أطبقوا على تقسيم اللفظ الى الكلام وما ليس بلفظ حقيقة لا يكون من أقسام اللفظ حقيقة والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا حقيقة ولك أن تقول أهل المقسم اللفظ مطلقا (قوله لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب) فان قيل القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفى دلالة الالتزام ولذا قالوا انها مهجورة فى التعاريف قلت أهل هذه الفنون يتسامحون كثيرا فى أمثال ذلك ويرد عليه الاعداد المسرودة فانها مفيدة ولا تركيب فيها لا لفظا ولا تقديرا * (تنبيه) * عرف المفيد دون الافادة مع أن التعبير بها ذهى التى يشتمل عليها الكلام وتجتمع فيه لان تصور المفيد يستلزم تصور الافادة لان المشتق أخص من مصدره الذى اشتق منه وتعريف الاخص يستلزم تعريف الاعم لحصل تكثير الفائدة بتصور شيئين (قوله لان حسن السكوت الخ) بهذا يعلم ان ما يلفظ به المجنون والسكران ليس بكلام لعدم افادته لكن يبقى ما يلفظ به الساهى ومن لم يقصد ويبعد كونه غير مفيد ويندفع قول السيوطى فى التوشيح ثم هنا أمر مهم وهو أن المصنف عرف المفيد بما ذكره ولم يتعرض لاشتراط القصد لا تصريحا ولا تلويحا ٢٤ مع أن رأيه ورأى الناظم اشتراطه كما هو مصرح به فى التسهيل والشذور وقد ذكر المصنف فى التعليقة الكبرى ان القصد منطو تحت اشتراط الافادة قال لان المحرر فى حد المفيد انه الدال على معنى يحسن السكوت عليه مما هو

لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعى أن يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان فى مثل زيد قائم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما فى المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما فى الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه

مقصود ولم يعلم ثبوته ولا نفيه ليخرج بالقصد الاخير نحو السماء فوقنا والنار حارة قال والمقيدات بالحدود مدخولة وهذا هو الذى تحرر لى هذه عبارته وحينئذ يتجه الاعتراض عليه فى التوضيح لانه ترك التصريح به فى تعريف الكلام ثم فى تفسير المفيد فلا هو أفرده بالاشتراط كما صنع فى الشذور ولا هو فسر المفيد بتفسير يشمله كما صنع فى التعليقة ولا جواب عن ذلك الا ما ذكره الرضى والشاطبى فى الاعتذار عن ابن مالك حيث اشترطه فى التسهيل ولم يشترطه فى الالفية بأنه قد يكون رآه حين تصنيفها على خلاف ما رآه حال تصنيف التسهيل قال ولا يبعد هذا فقد يكون للامام المجتهد نظر فى وقت لا يرتضيه فى وقت آخر وبهذا يكون له فى المسئلة الواحدة قولان وبمثل هذا أجاب شيخ الاسلام سراج الدين البلقينى فى كتاب الملمات برد المهمات عما وقع للرافعى والنووى من التناقض فى الترجيح (قوله وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه) ان قيل كيف يكون بينهما ذلك والماهية لا تتركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه مع ان ماهية الكلام مركبة منهما أجيب بأن ذلك فى الماهيات الحقيقية الحصلة فى الخارج لا فى الماهيات الاعتبارية الوضعية والكلام فيها فان قيل الكلام لفظ واللفظ مسموع موجود فى الخارج فكيف يكون اعتباريا أجيب بأن اللفظ يكون مسموعا محملا وعلى تقدير أنه لا يكون الا مسموعا محلا فى الخارج فانه ليس عبارة عن اللفظ فقط بل عن لفظ وغيره وذلك الغير أمر اعتبارى كما هو مقرر فى محله ثم كلام الشارح قال الدنوشرى فيه نظر لانه فسر الافادة فيما سبق بأنها مصدر أفاد بمعنى دل فلا يصح حملها على اللفظ ولا حمله عليها والامران اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه يصح حمل أحدهما على الآخر فالحق أن الذى بين الافادة واللفظ التباين وقد يقال ذلك تفسير بحسب الاصل والمراد بها المفيد كما يشعر به تعريف المفيد لا الافادة بقى ان مراده بالافادة الدلالة المطابقة كما قال قريبا وأما الافادة بمعنى دلالة اللفظ فبينهما وبينه عموم وخصوص مطلق كما لا يخفى (قوله وتوجد الافادة بدون اللفظ) انظر هذا مع تفسيره مما فى تعريف المفيد باللفظ فكيف توجد الافادة بدون اللفظ الا أن يقال تفسير المفيد باللفظ تفسير مراد

(قوله عما يشارك الآخر من غيره) الاولى أن يقول عما يشاركه الآخر من غيره (قوله والمركب غير المفيد) قال المنكت استثنى من غير المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام نص عليه س قال القاضى وقد يراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه مع قطع النظر عن حال المعنى فى نفسه فيدخل المحال ولا حاجة للاستثناء (قوله والمعلوم للمخاطب الخ) قضية جعله غير مفيد انه ليس بكلام وصحح أبو حيان انه كلام ومبنى الخلاف انه هل تشترط الفائدة الجديدة بأن يفيد المخاطب ما يجهله أو تكفى الفائدة الوضعية بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد وقال الاصفهانى مثل هذا كلام لانه خبر وكل خبر كلام فان قلت انما يكون خبرا اذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك أجيب بأن المراد بالمفيد أن يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وان كان حاصلا عند السامع ولئن سلم اشتراط عدم حصوله عنده لكن فى ظن المتكلم لا فى نفس الامر فان قلت لا يتصور ذلك فى ظن المتكلم وهو من الامور المعلومة لكل أحد قلت لا يلزم أن يكون المدرك منتقشا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا مثل هذه الضروريات عائد الى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد بالنسبة الى فاقد ذلك الحس الذى يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام أن يكون مفيدا عند كل أحد أقول قوله وأيضا مثل هذه الضروريات الخ لا يجرى فى مثل الجزء أقل من الكل لانه غير عائد الى ما ذكر قال أبو حيان ومحل الخلاف ما اذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة واعلم أن قضية كون المعلوم للمخاطب غير مفيد ان الفائدة المعتبرة ٢٥ فى الكلام غير المعتبرة فى باب الابتداء لان صنيعهم هناك صريح فى صحة الابتداء بالمعرفة مطلقا ولو فيما لا يجهل وبيعد غاية البعد الحكم بصحة الابتداء المقتضى لصحة التركيب مع اخراجه عن الكلام اصطلاحا الا أن يخص عند من يشترط الفائدة الجديدة بما اذا أفادها وهو فى غاية البعد

يجعل أحدهما جنسا والآخر فصلا فيحترز بكل عما يشارك الآخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع وهى الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافى نحو غلام زيد والمزجى كبعلبك والاسنادى المسمى به كبرق نحره والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا والارض تحتنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة

٤ يج ل عن صنيعهم ويلزم على اختلاف البابين اما وجود كلام اصطلاحى مع عدم صحة الابتداء واما تصحيح الابتداء مع انتفاء الكلامية اصطلاحا وكلاهما فى غاية البعد والاوجه التسوية بين البابين وان كل ما صح الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وكل ما صح كونه كلاما اصطلاحا صح الابتداء به وان تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة وعدم اعتبارها (قوله ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع) أى ولم يعبر جنسا ولا فصلا (قوله ولا يحتاج الى ذكر الوضع) أى العربى لا الوضع بمعنى القصد لانه مر انه لا حاجة اليه وحينئذ يرد على الشارح بتسليم قوله لان الاصح أن دلالة الكلام عقلية انه يحتاج الى الوضع العربى احترازا عن الكلام العجمى وما دلالته عرضية لم يوضع اللفظ لها كدلالة جاء غلام زيد على ان لزيد غلاما فتدبر (قوله لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية) هذه طريقة ضعيفة والصحيح أنها وضعية وما ذكره دليلا على مدعاه غير مثبت له لانه لا يلزم من الفهم بالضرورة ان تكون دلالة الكلام عقلية لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل وقد صرح بعض المحققين من المناطقة عند تقسيم الدلالة الى وضعية وعقلية وطبيعية بأن المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيه مدخل لا ما للعقل فيه مدخل والا كانت جميع الدلالات عقلية لان العقل له مدخل فى الجميع (قوله باعرابه المخصوص) احترز به عما لو سمعه من غير اعراب بل على طريق التعداد فانه لا يدل على ذلك لان الدال على النسبة بين المبتدا والخبر فى اللسان العربى انما هو الحركات الاعرابية ولا يرد على تقييد الاعراب بالمخصوص أنه لو أعرب باعراب خطأ بان نصب الفاعل فى قام زيد فهم بالضرورة معناه لان الغرض انما هو الاحتراز عن صورة التعداد والكلام الملحون خارج عن الاعتبار (قوله فهم بالضرورة) أى العقل

(قوله وصور تأليف الكلام ستة) دخول على قول المصنف وأقل ما يتألف الخ لان قوله وأقل مؤذن بأنه قد يتألف من أكثر مما ذكر وبقي عليه سابعة وهي تألفه من اسم وجملة كزيد يقوم أبوه وثامنة وهي من صور الاقل وهي تألفه من حرف واسم نحو ألاماء لان ألا التي للتمني لاخبر لها لا لفظا ولا تقديرا وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء والاتيان بالتاء في العدد نظرا الى اضافة المعدود الى المميز الذي هو الكلام والقاعدة ان المميز اذا أضيف اليه المعدود يجوز معه الاتيان بالتاء وتركه كما صرح به المرادي (قوله جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه) ماذكره تبع للمصنف في شرح القطر من أن الكلام في الجملة الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط والجزاء ومجموع القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضي فانه قيد الاسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته وأخرج بذلك الاسناد الذي في الجملة القسمية لانه التوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء قال فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لكن قال السيد جواب القسم كلام بلانزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما يتعلقان بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود الجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية وتحقيق هذا المبحث يطلب من حواشينا على المختصر في بحث تقييد المسند بالشرط (قوله وأقل ما يتألف الخ) ما فيه مصدرية ومن ابتدائية اى وأقل تألف الكلام ناشئ من اسمين أو كائن منهما وبقي للاقل صورة قدمناها قال في شرح القطر وما صرحت به من أن ذلك أقل ما يتألف منه الكلام هو مراد النحويين وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون الا من اسمين أو فعل واسم اه تبعا لابن الحاجب وبما قاله المصنف في شرح القطر يسقط قول اللقاني لا حاجة لقوله أقل نظرا لما قاله ابن الحاجب ومن تبعه وقد وجه السيد عبارته في حاشية المتوسط بأن الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه ومراده بما يجري مجراهما ما يرتبط بغيره بالاسناد اليه أو به كما صرح في حاشية الرضي فيدخل طرفا الشرط قطعا ولا يرد ان طرفيها لا يصح التعبير عنهما بكلمتين وقال السيد الصفوي الاوجه ان الحصر بالنسبة الى التراكيب الباقية أي لا من فعلين أو حرفين أو فعل وحرف أو حرف واسم وكأنه قال يحصل منهما لا من بقية الاقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر فان قيل يجب تغاير المتألف والمتألف منه بالضرورة والا فلا تألف وهذا ليس كذلك لان الاسمين نفس الكلام فانه ليس الا عبارة عنهما قلت يكفي تغايرهما بالاعتبار فان المتألف هو المجموع من حيث هو والمتألف منه الاجزاء الملحوظة على التفصيل (قوله من اسمين) قدم تأليف الاسمين لاستحقاق جزئية التقديم وانما قدم الفعل على الاسم في تأليف الاسم والفعل لان المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل (قوله فان الوصف الخ) تعليل لقوله أو حكما (قوله مع مرفوعه المستتر) واما مع مرفوعه الظاهر فتارة يكون في حكم المفرد نحو زيد قائم أبوه وتارة يكون كلاما تاما نحو أقائم الزيدان ووجه ذلك حررناه في حواشي الفاكهي والمختصر (قوله فسقط ما قيل الخ) أي بقوله فان الوصف الخ وفي تعليقة المصنف مثل أبو على الاسمين بزيد أخوك وتعقبه بعض المتأخرين بأن هذه ثلاثة أسماء فكان الصواب تمثيله بقوله ذا زيد والجواب ان الاسم الثالث جيء به لبيان الاسم الثاني وتعريفه ثم وقع الاسناد بين الاول والثاني ولا حظ للثالث في ذلك قال وللمشاح أن يشاح في ذا زيد أيضا لان التنوين حرف معنى فالمثال السالم اذا أحد بق انه انما يتم كون الاسمين بمجردهما نفس الكلام بناء على ان الاسناد شرط لا جزء على ما مر ولا يصح الجواب عنه وما قبله بأن المراد من اسمين ملفوظين لانه يندفع مع قوله ومنه استقم

القيام الى زيد وصور تأليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه (وأقل ما يتألف الكلام) خبرا كان أو انشاء (من اسمين) حقيقة كهيهات العقيق أو حكما (كزيد قائم) فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه فسقط ما قيل ان زيدا قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط

(قوله ونعم العبد) ربما يفهم منه ان ذلك بمجرده كلام وفيه تأمل يعلم من قوله في شرح الازهرية ان من التركيب الغير المفيد حبذا وهي كنعم الرجل بلا اشتباه لان حب فعل وذا فاعل ومما قيل ان هذه الكلمة خبر عن المخصوص على بعض الاقوال وانما زاد الشارح هذا المثال للرد على القائل بأن نعم اسم أو حرف كما سيجيء وكان ينبغي أن يزيد أيضا يا زيد لانه من تركيب الفعل والاسم عند الجمهور لان حرف النداء نائب عن الفعل بدليل ان الكلام لا بد فيه من مسند ومسند اليه والحرف لا يصلح لذلك وان لام الاستغاثة تلحق المنادى وهي من حروف الجر فلا بد من فعل أو ما في معناه ليتعلق به وان يا تمال والحرف لا يمال وانما أميلت لقيامها مقام الفعل وأما كون يا زيد انشاء وادعو زيدا خبرا فلا يصح كونهما بمعنى فمدفوع بأن النيابة انما كانت لهذا الغرض وبأنه لا يلزم تساوي المتساويين في معنى في جميع الاحكام (قوله أي التألف) الاظهر رجوعه الى المؤتلف الذي هو الكلام أي متألف الكلام وعلى ما ذكره لا بد من حذف مضاف أي تألف استقم (قوله المقدر بأنت) أي المقدر معناه اذا أريد تفسيره لان المستتر متصل وأنت بارز فلا يقدر به لا يقال لا بد من المقدر أن يحكي بملفوظ يكون مطابقا للمقدر ليصح التعبير عنه والمطابقة الآن غير حاصلة لتفاوتهما بالاتصال والانفصال لان المطابقة انما تعتبر حيث أمكن التعبير عن المقدر والمانع من المطابقة هنا الاستحالة لان المتصل لا يمكن النطق به (قوله وانما فصله بقوله ومنه لامور) هذه الامور كلها غير الاول لا يتعين أن تستفاد من الفصل بل يجوز أن تستفاد من التمثيل من غير فصل (قوله لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي) ظاهره أنهما يجعلانه مثالا وليس كذلك كما هو صريح قول الشارح فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل فالخلاف انما هو في كونه مثالا مجردا أو مثالا متمما للحد بناء على أن الفائدة مطلقة أو منصرفة الى التامة ثم ما نبه عليه المصنف لا مانع منه بناء على أن الفائدة عند الاطلاق انما تنصرف للتامة والشارح والمكودي جعلاه تقييدا للبيان انه لا قرينة على ارادة التقييد (قوله رابعها ان شرط الخ) فيه نظر والظاهر أن ذلك لا يشترط فنحو قام في جواب هل قام زيد أو ما فعل زيد كلام ولا وجه لنفي كلاميته مع تحقق التركيب والاسناد المقصود فيه ولما ذكر امام الحرمين ان الكلام يتألف من حرف واسم نحو ما قام قال الجلال المحلي أثبته بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع الى زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة اه أي لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق عدم عد الضمير في قائم من زيد قائم (قوله والكلم الذي يتألف الكلام منه) فيه نظر لان المراد بالكلم لفظه لانه الذي يقال فيه اسم جنس والذي يتألف منه الكلام ما صدق الكلم أي ما يصدق عليه لفظ الكلم وهو الاسم والفعل والحرف ويمكن أن يقال في الكلام مضاف مقدر أي من ما صدقاته أو الضمير في يتألف عائد على الكلم بمعنى آخر على طريق الاستخدام (قوله لانه يدل على الماهية من حيث هي هي) هذا مبني على ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي وهو ما مشى عليه بعض النحاة واختار ابن الحاجب أنه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا وتبعه السعد في مباحث تعريف المسند اليه وسيأتي ما ينبني عليهما

أسماء لا اسمان فقط (ومن فعل واسم كقام زيد) ونعم العبد (ومنه) أي من التأليف من فعل واسم (استقم فانه) أي فان استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف (من فعل) الامر المنطوق به) وهو استقم (ومن ضمير) المفرد (المخاطب) المستتر فيه (المقدر بأنت) ولا يجوز التلفظ به وانما فصله بقوله ومنه لامور أحدها التنبيه على انه مثال لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها أنه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح خامسها الرد على أبي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعي تقدير وجود ولا وجود ورد بأن المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة أو بالفعل والضمائر المستترة ألفاظ بالقوة ألا ترى انها مستحضرة عند النطق بما لا ابهام من الافعال استحضار الاخفاء معه ولا لبس قاله الموضح في شرح اللمحة (والكلم) الذي يتألف الكلام منه (اسم جنس) لانه يدل على الماهية من حيث هي هي

(قوله لانه يجوز تذكير ضميره) أى جوازا مساويا للتأنيث فلا ينافى قوله بعد والجمع يغلب عليه التأنيث واستدل أيضا بتصغيره على كليم ولو كان جمعا لكان فى التصغير مردودا الى الواحد فيصغر على كليمة لا على كليم وبعضهم بوقوعه تمييزا لاحد عشر واستدل الجامى على انه اسم جنس بتذكير وصفه فى قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التأنيث ورد بانه لا دلالة فى التذكير على ذلك لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسير فانه يجوز تذكير وصفهما أخذا من قول الرضى وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالابل والخيل والغنم فحاله كحال جمع التكسير فى الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضوا انتهى ولا فرق بين الخبر والوصف فاذا اجاز التذكير والتأنيث فى خبر اسم الجمع جاز فى وصفه وقال فى اسم الجمع يجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن اه وهذا صريح فى جواز تذكير ضمير التكسير وتأنيثه وصرح به قبل ذلك فى قوله وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ اه وهذا قطعا يفيد جواز تذكير الضمير فى الوصف اذ لا فرق قطعا بين الخبر والوصف فتذكير وصف الكلم لا يدل على انه اسم جنس لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسير على بعض لغات الكلمة (قوله لدلالته على أكثر من اثنين) هذا يدل على ان اسم الجنس الجمعى ما دل على أكثر من اثنين وهو مخالف لما دل عليه كلامه سابقا من أنه موضوع للماهية من حيث هى هى ومال

الرضى الى انه اسم جنس حقه أن يقع على القليل والكثير لان الاستعمال يمنع من صدقه على ما دون الثلاث وقوله لكن الاستعمال الخ معناه أنه اسم جنس وضعا جمعى استعمالا

وليس بجمع خلافا لما وقع فى شرح الشذور لانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (جمعى) لدلالته على أكثر من اثنين وليس بافرادى لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس للانواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعيا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم ان الكلم مبتدأ وما قبله خبر عنه

فلا يرد أن اسم الجنس موضوع للماهية وذلك مناف لكونه جمعا لكن يرد أنه يلزم كونه مجازا دائما والظاهر أنه غير مجاز وان قلنا ان استعماله فى الافراد حقيقة أشكل بأنه انما وضع للجنس وقد يقال انه استعمل فى الجنس فى ضمن افراد ثلاثة فأكثر نظير لام الاستغراق وهو بعيد وبالجواب المذكور يعلم ان اسم الجنس موضوع للماهية سواء فيه الذى يعبر عنه باسم الجنس الافرادى والذى يعبر عنه باسم الجنس الجمعى وتقسيمه اليهما انما هو بحسب الاستعمال لا الوضع وهو ظاهر ضرورة انه اسم جنس وحينئذ فراد الشارح ومن يوافق كلامه بدلالته على أكثر من اثنين الدلالة بحسب الاستعمال لا الوضع ومن الناس من توهم ان اسم الجنس الجمعى موضوع للافراد وهو فاسد كما لا يخفى واعلم ان كون اسم الجنس صالحا بحسب الوضع للقليل والكثير انما يستقيم على قول من يجعله موضوعا للماهية من حيث هى هى فان الماهية توجد فى الفرد والاكثر اما من يجعله موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا كابن الحاجب فى شرح المفصل ومشى عليه السعد فى مباحث تعريف المسند باللام فلا يستقيم عنده اطلاقه على الكثير بحسب الوضع الا مع أل ومن ثم قالوا انها تدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة لكن مشى السعد فى بحث كون المسند اليه مبنيا على الاول حيث قال فى قوله تعالى انما الله اله واحد ان الحامل لمعنى الجنسية والوحدة فليحرر (قوله واستفيد كونه اسم جنس الخ) فيه نظر لانه لا يستفاد من النظم الا اطلاقه على الثلاثة وأما كونه اسم جنس فلا وكذا يقال فى قوله واستفيد كونه جمعا من قوله واحده كلمة فان الواحد يكون للجمع ولاسمه ولاسم الجنس (قوله وظاهر النظم الخ) فيه نظر لان الظاهر كون الكلم مبتدأ وما بعده خبره اذ الاصل تأخير الخبر لا يقال يعارضه ان الاصل فى الخبر الافراد لان الرضى نص على منع أن الاصل الاخبار بالمفرد لوقوع كل منهما فى كلام العرب وذلك الوقوع لا يستلزم اصالة أحدهما وفرعية الآخر ولو سلم فهو وان كان جملة لكنه مفرد حكما وقولهم الاصل الاخبار بالمفرد معناه حقيقة او حكما والجملة مفرد حكما

(قوله ونحن نجد الخ) تحرير هذا الموضع انه يرد على كون الكلم مبتدأ مخبرا عنه بما قبله أى والكلم اسم وفعل وحرف أى ينقسم الى الثلاثة انه لا يصح انقسامه الى الثلاثة سواء جعل من تقسيم الكل الى أجزائه اذ لا يشترط فى اطلاقه اجتماع الانواع الثلاثة أو من تقسيم الكلى الى جزئياته اذ كل واحد منها ليس جزئيا له اذ الاسم وحده ليس كلما وكذا الباقى وأجيب باختيار الشق الثانى وحمل الاسم على معنى الاسماء والفعل على معنى الافعال والحرف على معنى الحروف والمعنى أن الكلم أسماء وأفعال وحروف أى ينقسم الى هذه الاقسام الثلاثة انقسام الكلى الى جزئياته ويرد عليه مع ما فيه من التعسف أنه غير حاصل للاقسام اذ يخرج منها البعض من تلك الانواع الثلاثة كاسمين وفعل أو حرف وكاسم وفعل وحرف وكحرف واسم وفعل وكفعل واسم وحرف وكحرفين واسم أو فعل وكحرف واسم وفعل فان حمل على معنى والكلم أسماء وأفعال وحروف بمعنى أنه ينقسم الى جموع فى هذه الانواع متفقة النوع أو مبعضة كان تعسفا على تعسف (قوله فلا جرم عدل الموضح الخ) يشكل عليه أن المراد بواحده فرد من معناه وهو فرد من ماصدقات مفهوم الكلمة لان مسماه ثلاثة افراد فصاعدا من افراد مفهومها سواء كانت الثلاثة فصاعدا أسماء أو أفعالا أو حروفا أو مبعضة من ذلك بناء على أنه لا يشترط

عنه فيتوقف ماهية الكلم على الانواع الثلاثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضح عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتدا محذوف وجعل جملة قوله (واحده كلمة) خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها تبعا لابن معط لجاز فان اسم الجنس الجمعى يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كأنهم أعجاز نخل خاوية ونخل منقعر (وهى) أى الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع (الاسم والفعل والحرف) ونقل عن الفراء ان كلا ليست واحدا من هذه الثلاثة بل هى بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازى لا يصح أن تكون الكلمة جنسا لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودى مع ان الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمى وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم أيضا يمتاز عن الفعل بقيد عدمى وهو كونه غير دال على زمانه المعين اه وحاصل كلامه أن الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا الكلام اللهم الا اذا عنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه

فى مسماه تركيب ولا ارتباط لبعض أجزائه ببعض من حيث المعنى كما هو الظاهر وان وقع فى بعض العبارات التعبير بالتركيب ولا يخفى أن الواحد بهذا المعنى لا يتصور أن ينقسم الى اسم وفعل وحرف وانما الذى يتصور انقسامه الى ذلك هو مفهوم الكلمة الاصطلاحية المحدودة بقولهم الكلمة قول مفرد وبقولهم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس هو واحد الكلم اذ ليس معناه جماعة منها هذا المفهوم بل لا يتصور تعدده وانما المتعدد ماصدقاته وحينئذ فهذا الوجه لا يمكن تصحيحه الا بغاية التكلف والتعسف بأن يجعل الضمير المحذوف المخبر عنه باسم وما عطف عليه راجعا لمفهوم الكلمة من حيث هى لا للكلمة المرادة فى قوله واحده كلمة فيصير التقدير واحده كلمة أى واحده فرد من الافراد يسمى كلمة وهى أى الكلمة أى مفهومها من حيث هى لا المرادة هنا اسم وفعل ثم حرف أى تنقسم الى ذلك فتأمل بقى أنه على ما عدل اليه الموضح يكون قوله واحده كلمة جملة مستأنفة لبيان أن الواحد مما يطلق عليه الكلم يسمى كلمة (قوله خبرا ثانيا) قال الزرقانى أى فى كلام الموضح لان اسم جنس خبر أول والجملة خبر ثان لكن يشكل على هذا أن الموضح لم يجعل الاقسام خبرا لمبتدا محذوف وانما جعلها الناظم على حل الموضح ويحتمل أن يكون فى كلام الناظم ويكون جعله خبرا ثانيا باعتبار الخبر الاول وهو الذى مبتدؤه محذوف (قوله فان اسم الجنس الجمعى الخ) ظاهره ان كل اسم جنس جمعى كذلك وسيأتى فى باب العدد أنه ثلاثة أقسام ما فيه التذكير فقط كغنم وما فيه التأنيث فقط كبط وما فيه الوجهان كبقر (قوله ونقل عن الفراء الخ) من تأمل كلام الفراء ظهر له انه لم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة وانما توقف فيها هل هى اسم أو فعل لتعارض الادلة والقول بأنها أحدهما ليس حكما بأنها غيرهما (قوله وقال الفخر الرازى الخ) قد يمنع ما ذكره من أصله فى الماهيات الاعتبارية والاصطلاحية كما هنا

(قوله ما يفرق) قال الزرقاني بسكون الفاء وأما بفتحها فهو لتفريق الاجسام قاله القرافي (أقول) نقض كلامه بقوله تعالى واذ فرقنا بكم البحر وحاصل ما قاله القرافي ان فرق مخففا في المعاني ومضارعه يفرق بسكون الفاء وفرق مشددا في الاجرام ومضارعه يفرق بفتح الفاء (قوله ككمأة وكم) قال الزرقاني كمأة كتسوة وكم مفرد الاكام اه وهذا مخالف لقول غيره الكمأة نوع من النبات وهي بفتح الكاف وكذا الكم (قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي) ايضاح لمجموع قوله والكلم اسم جنس جمعي واحده كلمة وظاهر رسم قوله جمعي بغير ألف انه صفة لجنس والصواب انه صفة لاسم وجر بالمجاورة أو هو منصوب ورسم بلا ألف على لغة ربيعة واستفيد من كلامه اعتبار أمرين في مفهوم اسم الجنس الجمعي الدلالة على جماعة أي جمع لان الجماعة أقلها اثنان والثاني نقص معناه أي زوال دلالته على الجمع بالزيادة المذكورة وحينئذ يخرج مثل لفظ لانه وان نقص معناه بزيادة التاء حيث تتعين الوحدة مع كون ٣٠ ما قبلها صادقا بها وبالاكثر منها لكنه ليس دالا على جماعة بل على واحدة

الثلاثة فحينئذ يستقيم انتهى ويتقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلاثة أقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككمأة وكم وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب وهي في المفرد نحو روم ورومي وزنج وزنجي فأطلق الموضح اسم الجنس وأراد الاول لغلبته ويدل على ذلك قوله (ومعنى كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة) من الكلمات أقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التأنيث (و) انه (اذا زيد على لفظه تاء التأنيث فقيل) فيه (كلمة نقص معناه) عن الجمع (وصار) مع زيادة التاء (دالا على الواحد) فقط (ونظيره) من أسماء الاجناس الجمعية من المصنوعات وهي غير مطردة نحو (لبن ولبنة) وهي الطوبة النيئة (و) من المخلوقات وهي مطردة نحو (نبق ونبقة) وليس نظيره نحو كم وكمأة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بياء النسب وعلى الجمع بتركها فتبين أن الضابط المذكور للقسم الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كم وكمأة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من الجموع الغالب عليها التأنيث (وقد تبين بما ذكرناه) من قبل (في تفسير) ماهية (الكلام من أن شرطه) ان يجتمع فيه اللفظ و (الافادة) وبهذا التقدير سقط ما قيل انه جعل الافادة أولا شطرا وهنا شرطا (و) من (انه) قد يأتلف (من كلمتين و) تبين (بما هو) قول (مشهور) عندهم (من أن أقل الجمع ثلاثة) من الآحاد أي من مجموع هذين الامرين تبين (ان بين الكلام

بالتاء (قوله فتبين أن الضابط المذكور الخ) اي من قوله فأطلق الموضح اسم الجنس الخ وقد يقال لاحاجة الى ذلك لان الضمير في قوله كونه راجع للكلم والكلم مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء والتاء في المفرد الا أن يقال هذا يلزمه تعريف النوع من اسم الجنس وهو ما دل على جماعة واذا زيد عليه التاء نقص معناه (قوله لخروج نحو كم وكمأة) سقط هذا من قوله ان المصنف أراد الاول يعني ما التاء في مفرده وقوله وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة سقط هذا من قوله ولم يغلب عليه التأنيث وقد يقال لاحاجة لذكر ذلك لان التاء فيه في المفرد لا في الجمع بخلافه هنا فليتأمل (قوله وبهذا التقدير سقط ما قيل الخ) أي والشطرية والشرطية متنافيان لان الشطر داخل والشرط خارج وحاصل وجه السقوط ان الشرطية واقعة على الاجتماع وقد أجاب السيف الحنفي بان المراد بالشرط ما لا بد منه داخلا كان أو خارجا فالمراد الشرط اللغوي هذا ولك أن تمنع كونه اعتبر ثم ان الافادة شطر بل هي كاللفظ شرط لان الكلام كما علمته على المناسب انه عبارة عن مؤلف موصوف باللفظ والافادة فليتأمل (قوله ان بين الكلام الخ) هذا فاعل تبين ومراده أن النسبة المذكورة بين الكلام والكلم انما تثبت من أمور ثلاثة ذكر اثنين منها فقط هما المتعلقان بالكلام وأما الثالث المتعلق بالكلم وهو انه لا ينطبق على المركب من كلمتين فانما يعرف من أن الكلم جمعي الدلالة والمشهور أن أقل الجمع ثلاثة لا من قوله ان الكلم يدل على جماعة لان الاثنين فما فوقها جماعة فقوله وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة يغني مع زيادة جمعي فيما سبق من قوله والكلم اسم جنس جمعي فان قيل اذا كان ذلك تبين وعلم مما سبق فلا فائدة في ذكره والاخبار به قلت فائدة ذلك دفع التوهم والغفلة فانه لا يلزم أن يكون المدرك منتقشا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم

بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا فان جميع الاذهان لا تهتدي الى علم ذلك مما ذكر فلله در المصنف حيث أشار الى النسبة المذكورة فيما سبق ثم نبه عليها بقوله وقد تبين الخ بناء على تفاوت الطباع فلم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا غيره (قوله لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) ظاهره ان الكلم اصطلاحا يعتبر فيه التركيب كالكلام والا فلا ينطلق على كلمتين ركبتا تركيب الاعراب أولا وهو خلاف ما قدمناه في تفسير الكلام اصطلاحا من أنه عبارة عن ثلاث كلمات فصاعدا مطلقا سواء ركبت تركيب الاعراب كقولك غلام زيد ذاهب أم لا كقولك زيد عمر وبكر قاله السيف الحنفي قال تلميذه السيوطي في التوشيح قلت الموجود في عباراتهم اعتبار التركيب فيه قال ابن الصائغ في شرحه على الالفية واعلم ان الكلم يطلق في مقابلة الكلام وهو اللفظ المركب من ثلاث فصاعدا فهو أخص من الكلام بالتركيب من ثلاث وأعم منه باشتراط الفائدة هذه عبارته (قوله فنحو زيد قام أبوه) هو كناية عن زيد ٣١ قام أبوه ونحوه فلا يلزم خروج زيد قام أبوه

والكلم) من النسب الاربع (عموما) من وجه (وخصوصا من وجه فالكلم أعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد) كضربت زيدا (و) على (غيره) أي غير المفيد كان قام زيد (وأخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) كقام زيد والكلام أعم من جهة اللفظ لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر وأخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد (فنحو زيد قام أبوه كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود) الافراد (الثلاثة) التي هي زيد وقام وأب بدون الهاء (بل الاربعة) بالهاء من أبوه وبل هنا انتقالية لا ابطالية ولم يقل ابتداء لوجود الاربعة لقوله أولا أقل الجمع ثلاثة (وقام زيد كلام) لوجود الفائدة (لا كلم) لعدم التركيب من الثلاثة (وان قام زيد بالعكس) أي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناقشات احداها ان ذكر هذه النسبة ههنا قال الحلواني يعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة لا بد في اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه من معرفة أمور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن اه الثانية انه جعل جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي أن يقول الكلم أعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره وأخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتأخرين الثالثة أن ماصدق الاجتماع يفسد حد كل منهما لدخول كل منهما في حد الآخر والمتغايران في المفهوم

(قوله احداها أن ذكر هذه النسبة قال الحلواني الخ) قد يقال لما كان الغرض تفسير الكلام والمقام مقام تفسيره وتفسيره تعريفه والغرض من التعريف تمييز المعرف عما عداه وبيان النسبة بينه وبين الكلم وزيادة في شرحه لان به يعرف مقدار التمييز بينه وبين الكلم وما هو كذلك لا يقال ان ذكره يعد من فضول الكلام (قوله من معرفة أمور معروضين الخ) اعلم أن المعروضين هنا ماهية الكلام والكلم والعارضان الافادة وجمع الكلمات الثلاثة فأكثر فالافادة عارض الكلام والجمع المذكور عارض الكلم والماصدقات ثلاث الصور قد أفلح المؤمنون قام زيدان قام زيد والمادة الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف أو الاسماء والافعال والحروف والصورة هي المتعلق والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو كلمات والنسبة الحكمية حالة في هذه الصور (قوله الثانية انه جعل جهة العموم الخ) يدفع هذا بأن معنى قول المصنف وأخص من جهة اللفظ أي اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام لا لفظ الكلم والحاصل أن اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلم أخص من اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام فلم ينظر في النسبة الا الى معنى الكلم (قوله الثالثة ان ماصدق الاجتماع الخ) لا بأس بايضاح هذه المناقشة وجوابها وذلك لان الكلام والكلم متداخلان لانهما متباينان بحسب المفهوم دون الذات لتصادق أحدهما مع الآخر ضرورة انهما يتصادقان في مثل قد أفلح المؤمنون اذ يصدق عليه ما اجتمع فيه أمران اللفظ والافادة وما تركب من ثلاث كلمات وعدم تباينهما بحسب الذات قادح في حديهما بأن يقال انهما غير مميزين لانهما غير جامعين ولا مانعين فيكونان فاسدين مثلا كل من حد الكلام والكلم صادق على نحو قد أفلح المؤمنون فلم يكن حد الكلام مميزا له ولا مانعا من دخول أفراد الكلم

فيه وكذا حد الكلم هذا ما يتعلق بإيضاح المناقشة وأما إيضاح الجواب فبأن نقول ان قيد الحيثية معتبر فى الامور التى تختلف بالاعتبار وان لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام وذات الكلم متمايزين بالاعتبار وحد كل منهما مميزله ومانع من دخول غيره مثلا قد أفلح المؤمنون باعتبار ملاحظة كونه لفظا مفيدا غيره باعتبار ملاحظة كونه مركبا من ثلاث كلمات فهو بالاعتبار الاول من افراد الكلام مندرج فى حده وبالاعتبار الثانى ليس من افراده وخارج عن حده فهو من افراده وليس من افراده وداخل فى حده وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين وتداخلهما لا يقدح فى صحة التقسيم اليهما لتباينهما بالاعتبار وهو كاف فى صحة التقسيم هذا ولك أن تقول هذه المناقشة ساقطة ولا يتجه ايرادها ليحتاج الى الجواب لانه لم يشترط فى الكلام عدم التركيب من الثلاث ولا فى الكلم عدم الافادة فقد أفلح المؤمنون كلم وكلام بكل اعتبار فتدبر (قوله والقول) أى هذا اللفظ بدليل قوله عبارة أى معبر به والمراد لفظ ق و ل وليس المراد خصوص القول مصدرا بل مادته الشاملة للافعال المتصرفة منه كقال وقيل فيصح أن يقال قال لمن أتى بكلمة أو كلام أو كلم (قوله على الاصح) مقابله قولان أحدهما مرادفة الكلام والثانى مرادفة الكلم (قوله يصح السكوت عليه أولا) هذا هو المتبادر حيث لم يعتد بالمفيد وفى بعض الحواشى وشمل تعريفه المفرد والمركب المفيد وهذا هو ٣٢ الصحيح وقيل القول عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام ومباينا للكلمة وقيل انه حقيقة فى المفرد واطلاقه على المركب مجاز وقيل انه يطلق على اللفظ المهمل أيضا فيرادف اللفظ حكاه أبو حيان فى باب ظن من التسهيل وجزم به أبو البقاء فى اللباب اهـ (قوله فهو أعم من الكلام) فيه شبه استخدام لانه أطلق القول فى الاول وأراد به اللفظ كما تقدم وأعاد عليه الضمير باعتبار معنى آخر وهو مفهومه وقال أبو طلحة الاندلسى فى شرح فصول ابن معطى ان قوله القول يعم الجميع عبارة رديئة لانه لو عم الجميع لاطلق أيضا على المجموع وذلك لا يصح كما لان اطلاقه عليه اطلاق على ما يقصد وما لا يقصد معا فى حالة واحدة وذلك محال لانهما نقيضان واطلاق اللفظ الواحد على النقيضين معا فى حالة واحدة محال فيحمل على أن مراده العموم بالبدل لا بالشمول والظاهر أنه مبنى على قول الامام الرازى انه لا يجوز أن يكون اللفظ الواحد مشتركا بين النقيضين كوجود الشئ وانتفائه اذ لو جاز وضع لفظ لهما لم يفد سماعه عند التردد بينهما وهو حاصل وأجيب بأنه قد يغفل عنهما فيستحضرهما بسماعه ثم يبحث عن المراد منهما وانظر نحو استعمال المشترك فى معنييه فى الاصول (قوله ولا عكس) اذ قد يوجد القول ولا يوجد واحد منها نحو غلام زيد ولعل هذا هو سبب اختيار المصنف جعل عم أفعل تفضيل لانه لا ماضى مع انه لا تكلف فيه لانه لا يستفاد منه الا ان القول يعم الثلاثة أى يشملها ولا يفيد صريحا أنه يعمها وغيرها وان احتمله اللفظ وأما احتمال أنه اسم فاعل وأن الاصل عام حذفت منه الالف كما فى بر والاصل بار فسا ولكونه أفعل تفضيل فى التكلف لكنه لا يدل صريحا على ما تقدم (قوله ولى هنا تشكيك الخ) هذا التشكيك مبنى على ان المركبات ليست موضوعة وعلى ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية وعلى ان المجازات غير وضعية وهو مذهب مرجوح والراجح ان المركبات والمجازات موضوعة بالنوع كما هو مبسوط فى التلويح وغيره فان قيل قد ذكر السيد فى حاشية المطول ان المجاز غير موضوع البتة لعدم صدق حد الوضع عليه قلت هو معارض بما ذكر فى حاشية العضد فانه صرح

ينبغى أن يتغايرا فى الماصدق ويمكن أن يدفع بأن الحيثية فى التعريفات مرعية (والقول) على الاصح (عبارة عن اللفظ) المفرد أو المركب (الدال على معنى) يصح السكوت عليه أولا ولهذا قال فى النظم * والقول عم (فهو أعم من الكلام) لانطلاقه على المفيد وغيره (و) أعم من (الكلم) لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر (و) من (الكلمة) لانطلاقه على المفرد والمركب (عموما مطلقا) لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده فى مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان (لا عموما من وجه) دون وجه اذ لا يوجد شئ من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه ايماء الى أن عم فى قول الناظم والقول عم افعل تفضيل أصله اعم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير وشر ولى هنا تشكيك وهو أن يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية

بأن الخلاف فى ان المجاز موضوع أولا لفظى منشؤه ان وضع اللفظ للمعنى بوجهين الاول تعيين اللفظ بنفسه للمعنى فعلى هذا الوضع فى المجاز أصلا لا شخصيا ولا نوعيا لان الواضع لم يعين اللفظ بنفسه للمعنى المجازى بل بالقرينة الشخصية فاستعماله فيه بالمناسبة لا بوضع والثانى تعيين اللفظ بازاء المعنى وعلى هذا فى المجاز وضع نوعى قطعا اذ لا بد من العلاقة المعتبر نوعها عند الواضع قطعا وأما الوضع الشخصى فربما ثبت فى بعض اهـ ولعل المصنف يفسر الوضع بالوجه الثانى والمعترض لا يكفيه الاحتمال بخلاف المجيب ولا ينافى هذا ان المصنف ذكر فى شرح اللمحة ان دلالة المركبات عقلية لانه قد يكون للمجتهد نظر فى وقت ولا يرتضيه فى وقت آخر وبهذا يكون له فى المسئلة الواحدة قولان (قوله كما فى المفردات الحقيقية) قضيته أن جميع المفردات الحقيقية تدل بالوضع الشخصى لان الوضع عنده محصور فيه ولا يثبت النوعى بدليل جعله دلالة المركبات والمجازيات عقلية والذى حققه السعد فى التلويح فى مباحث العام ان كل ما يكون دلالته على المعنى ٣٣ بالهيئة كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات موضوع بالنوع كالمركبات وحينئذ فكان ينبغى للشارح ان يضم مثل ذلك للمركبات ويجعل دلالتها عقلية (قوله والمهمل كديز) فانه يدل على حياة الناطق (قوله فضلا عن ان يسمى قولا) الظاهر أن الصواب أن يقول فلا يسمى قولا فضلا عن ان يسمى كلمة قال السيد فى شرح المفتاح فضلا منصوب بفعل محذوف أبدا يتوسط بين أعلى وأدنى للتنبيه بنفى الادنى واستبعاده على نفى الاعلى واستحالته فيقع بعد نفى صريح او ضمنى كما فى تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها وهو ٥ ع ل مشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة (قوله من انت زيد عند سيبويه) سيأتى الكلام عليه عند قول الناظم وحذف ما يعلم جائز (قوله مجازا من تسمية الشئ باسم جزئه) هذا يقتضى انها تطلق على الكلم الذى ليس بكلام لعدم افادته لوجود العلاقة المذكورة فيه وقيل ان الاطلاق المذكور من قبيل الاستعارة وأن أجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة فشابه بذلك الكلمة فأطلق لفظها عليه وقال بعضهم انه حقيقة لغوية نقله السنهورى فى شرح الآجرومية (قوله لا قليل كما يفهم الخ) ظاهره ان غرض الموضح الاعتراض على الناظم وفى التوشيح ان كلام المصنف هذا اشارة الى ما ذكره فى تعليقه من ان قد فى كلام الناظم للتكثير دافعا به اعتراض من اعترض عليه بأنها ان كانت للتقليل بالنسبة ممنوع لانه كثير أو الى الاصطلاح فكذلك لانه معدوم لكن رد بأنها فى عرف المصنفين للتقليل قال المصنف فى تذكرته هى للتقليل من غير ارادة شئ منهما بل أراد أنه قليل فى الجملة لا بالنظر الى اصطلاح قوم ولا الى عرف خاص ولا شك انه قليل فى الجملة بالنظر الى اطلاق الكلمة على المفرد اهـ وبهذا تعلم ان الشارح مسبوق بقوله ولك أن تقول الخ

كما فى المفردات الحقيقية والى عقلية كما فى المركبات والمفردات المجازية والى طبيعية كاخ فانه يدل على ألم الصدر دلالة طبيعية فان أراد الاول كما هو ظاهر قوله فى شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان أراد الثانى خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول أعم من الكلام والكلم والكلمة وان أراد مطلق الدلالة دخل نحو أخ واللفظ المصحف اذا فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قاله المرادى فى شرح التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الرأى والاعتقاد نحو قال الشافعى بحل كذا أى رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد فى نحو قولهم من أنت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم فى نكت الحاجبية ونقله أيضا عن أبى الحسين البصرى من الاصوليين ويطلق الكلام لغة ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب (وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام) مجازا من تسمية الشئ باسم جزئه (نحو) قوله تعالى (كلا انها كلمة) هو قائلها أى ان مقالة من قال رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد * ألا كل شئ ما خلا الله باطل * وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله (وذلك كثير) فى الورود (لا قليل) كما يفهم من قول الناظم

(قوله يتميز الاسم) قال اللقانى اللام ليست للحقيقة اذلا يتميز بها فى كيف مثلا ولا للشمول لذلك فتعين انها لما يصدق عليه الاسم فى الجملة وأما اللام فى قوله عن الفعل والحرف فللحقيقة أو الشمول بلا ريب اهـ وحاصل ما أشار اليه ان اللام للعهد الذهنى على رأى المعانيين أى الحقيقة فى ضمن بعض الافراد وكأنه قال يتميز بعض افراد الاسم عن حقيقة الفعل والحرف وقوله اذ لا يتميز بها فى كيف قال الشهاب ينبغى أن لا يكون هذا الكلام الا سهوا اذ الجنس يوجد ويتحقق فى ضمن بعض الافراد فالتمييز لبعض الافراد تمييز للجنس قطعا لوجوده فى ضمنه فليتأمل وقوله ولا للشمول لذلك قال الشهاب يمكن أن يجاب بأنه للشمول بناء على أن المراد بتمييز الاسم بهذه الخمسة تمييزه بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه على ان كيف دخل عليها حرف الجر فى قول العرب على كيف يتبع الاحمرين هذا ويرد أنه يلزم على ارادة العهد الذهنى أن يكون تعريفا بالاخص وقد جوزه بعضهم (قوله لانه قد يدخل فى اللفظ الخ) أخذ المصنف هذا من شرح العمدة للناظم لكن قال فى تعليقه ان ذكر حرف الجر يرجح بأن على والكاف يستدل على اسميتهما بدخول حرف الجر لا بالكسرة التى هى الجر ورجحه شارح اللب أيضا لان الجر يكون فى الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع بخلاف حرف الجر فانه لا يدخله الا بتأويل كذا فى التوشيح وقال اللقانى الاجود التمثيل لدخول الجار على غير الاسم بقوله ما ليلى بنام صاحبه ٣٤ اذ قوله من أن قت مدخول من اسم تأويلا وقوى الشهاب

●وكلمة بها كلام قد يؤم● لان قد تشعر بالتقليل فى عرف المصنفين كما ذكره الموضح فى باب الامالة ولك أن تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا فى نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات

●(فصل يتميز الاسم عن) قسيمية (الفعل والحرف بخمس علامات) وهى المشار اليها فى النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وأل●ومسند للاسم (احداها الجر) وهو فى الاصل مصدر جر (وليس المراد به) فى النظم (حرف الجر) أى دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل فى عبارة المفصل حيث قال وأراد بالجر دخول حرف الجر اهـ وكما قال الموضح فى النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتى فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله (لانه) أى حرف الجر (قد يدخل فى اللفظ على ما ليس باسم) على التقديم والتأخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم فى اللفظ لان

فى حواشى النكت كلام المصنف حيث قال لان مجموع أن قت وهو الحرف والفعل لا يكون اسما بل فى حكمه والجر لا يكون الا للاسم حقيقة بخلاف حرف الجر فانه يكون لما فى حكمه أيضا لا يقال كما دخل حرف الجر فى هذا وجد الجر لانه فى محل جر فلا مزية لانا نمنع وجود الجر لان معنى كون اللفظ فى محل جر أنه فى محل لو كان فيه اسم معرب كان مجرورا لفظا أو تقديرا فالجر لم يتحقق فى الاسم المجرور محلا بخلاف حرف الجر فانه متحقق معه وبهذا يندفع الغرض كلام شرح اللب ولا يضر عدم شمول الجر بعض الاسماء كعن وعلى اسمين لان شأن الخاصة أن لا تنعكس ويعرف اسمية ما ذكر بشئ آخر كدخول حرف الجر اهـ وما ذكره من أن الجر لا يتحقق فى الاسم المجرور محلا يأتى عن ابن قديد خلافه هذا وفى كلام المصنف اشارة كما قال اللقانى الى وجوب اطراد العلامة بمعنى أنها متى وجدت وجب وجود ما هى علامة عليه وان لم يجب انعكاسها أى انتفاء ما هى علامة له عند انتفائها بخلاف التعريف يجب فيه الاطراد والانعكاس حدا كان أو رسما أى تعريفا بالخاصة والفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم أن التعريف بالرسم تعريف به وهو فيجب فيه الامران (١) والتعريف بالعلامة تعريف بقولك الاسم مثلا يعرف بالجر مثلا الاسم ما يقبل الجر غير صحيح وقولك الاسم بالجر صحيح هذا كلامه قال الشهاب وقوله فقولك مثلا الاسم الخ هذا لا يتعين أن يكون معنى التعريف بالعلامة حتى يرد ما ذكر بل يجوز أن يكون معناه ان الاسم ما يقبل هو أو معناه احدى هذه العلامات جميعها أو مجموعها أو ما يقبل بعض افراد الجر وهو صحيح مطرد منعكس وقال اهل وجه قوله غير صحيح ان الحصر فيما يقبل الجر غير صحيح (قوله على التقديم والتأخير الخ) قال الدنوشرى يمكن أن يقال عليه لا تقديم ولا تأخير وحاصل المعنى حينئذ لانه فى بعض المواضع اذا نظرت الى الظاهر وقطعت النظر عن التقدير يكون داخلا فى اللفظ على ما ليس باسم ثم على كلا المعنيين لا يخفى ان ما ذكره لا يصلح موجبا لما ذكره ومن ثم علل فى شرح الكافية بغير هذا فقال وهو أى التعبير بالجر أولى من التعبير بحرف الجر ليتناول الجر بالحرف والجر بالاضافة

(١) قوله فى الحاشية والتعريف بالعلامة الخ هكذا فى النسخ التى بأيدينا وهى غير ظاهرة فليحرر

(قوله فليتأمل) قال الدنوشرى تأملناه فوجدناه كلاما فاسدا ووجهه أن الغرض الاستدلال على النفى المدعى فى قوله وليس المراد به حرف الجر أى دخوله فى اللفظ أى التلفظ على ما ليس باسم حقيقة أى فلو كانت العلامة الدخول لكان باطلا لثبوت الدخول فى اللفظ على ما ليس باسم فلا تكون العلامة مطردة وحكمه بأن كلام الشارح فاسد تحامل مخالف لما أسلفه من الاشارة الى جوازه والى جواز دعوى عدم التقديم والتأخير والجواز هو الظاهر لان قوله فى اللفظ يصح أن يكون قيدا للدخول وعلى نفى الاسمية وفى الحقيقة لابد منهما فلو قيل بأن المصنف حذف من الثانى لدلالة الاول لكان له وجه ولذا أشار الزرقانى الى توجيه كلام الشارح بأن ظاهر العبارة يقتضى نفى الاسمية مطلقا حيث قال قول الشارح لا الدخول فى اللفظ أى لانه لو كان المراد لكان يلزم أن يدخل حرف الجر على ما ليس باسم أصلا لا لفظا ولا تقديرا أخذا من قوله ما ليس باسم وظاهره الاطلاق (قوله بل المراد به الكسرة التى يحدثها عامل الجر) قال ابن قديد فيه نظر لان الكسرة التى يحدثها عامل الجر أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا أو محليا وحينئذ يرد عليه نحو ٣٥ هذا يوم ينفع فان ينفع فى محل الكسر وليس باسم

الغرض نفى الاسمية فى اللفظ وان كانت ثابتة فى التقدير لا الدخول فى اللفظ فليتأمل (نحو عجبت من أن قت) فدخل حرف الجر وهو من على أن قت وهو ليس باسم فى اللفظ وان كان اسما بالتأويل أى من قيامك (بل المراد به) أى بالجر (الكسرة التى يحدثها عامل الجر) أو نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبنى على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار فى قوله تعالى جدارا يريد أن ينقض (سواء كان) ذلك (العامل للجر (حرفا) نحو مررت بزيد (أم اضافة) نحو غلام زيد (أم تبعية) نحو مررت بزيد الفاضل (و) هذه العوامل الثلاثة (قد اجتمعت فى البسملة) فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن والرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجارى على الالسنة والتحقيق خلافه قال الموضح فى باب الاضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال فى شرح الشذور وانما لم أذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع فى غير البدل وقال فى شرح اللمحة فى باب المجرورات كان ينبغى للمؤلف يعنى أبا حيان أن لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر فى باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها يعنى بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورأيت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله فى شرح اللمحة لكن قال

فان قال هو اسم تأويلا قلنا وكذلك أن قت اسم تأويلا ولذا قالوا انه مبتدأ فى قوله وأن تصوموا خير لكم قال وأيضا يرد عليه الكسرة فى نحو مسلمات فانه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجر فالصواب أن يقول الكسرة التى يحدثها عامل الاسم وحينئذ يدخل نحو مسلمات ويخرج عنه نحو يوم ينفع فانه يصدق عليه انه لم يحدثه عامل الاسم اهـ ونظر فيه فى التوشيح لان المقصود بذكر الجر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدى المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم ان الجر التقديرى والمحلى لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك المبتدى ان موضع الجملة جر (قوله أو نائبها) أى نائب الكسرة اشارة الى قول نحوى الحجاز فى قوله (١) المسماة رفع الستور والارائك يريد المصنف الكسرة أو نائبها كالفتحة فى غير المنصرف والياء فى الاسماء الستة والمثنى والجمع اهـ وقال السيف الحنفى لم يقل والمراد ما يحدثه عامل الجر لان الكسرة هى الاصل فالاقتصار عليها لا يضر واعترضهما فى التوشيح بما اعترض ابن قديد فقال وكذا تقول فى الفتحة التى هى نائبة عن الكسرة لا يحصل بها التمييز عند المبتدى لانه يرى صورة الفتحة موجودة فى الفعل فلا يكفى هذا عنده فى التمييز وكذا الياء يراها فى نحو تفعلين فلا يكفى عنده فى التمييز وان كان كل ما ذكر يختص بالاسم فوضح ان ذكر الكسرة والاقتصار عليها أحسن من حيث كونه أنفع للمبتدى فيما هو المقصود بذلك (قوله ونسبة الاحداث الى العامل استعارة) لعل المراد انها استعارة تخييلية التى هى قرينة المكنية التى هى التشبيه المضمر فى النفس ويحتمل أن يكون مجازا عقليا من الاسناد الى السبب أو حقيقيا لانهم جعلوا هذه العلامات بمثابة العلل الحقيقية والعامل هو المحدث حقيقة

(١) قوله فى قوله المسماة الخ يقرأ قوله بضم القاف وفتح الواو جمع قولة يعنى فى حاشيته اهـ مصححه

(قوله وهو فى الاصل مصدر نونت الخ) نبه بذلك على انه نقل عن أصله من المصدرية الى الاسمية فتعريفه باعتبار نقله لا باعتبار أصله كما قال العجيسى فاندفع بذلك قول السهيلى فى نتائج الفكر قال بعضهم فى حد التنوين نون ساكنة تلحق أواخر الاسماء المتمكنة وتصحيح هذه العبارة عندى أن يقال التنوين الحاق الاسم نونا ساكنة لان التنوين مصدر نونت الحرف أى ألحقته نونا كما ان التنعيل مصدر نعلت الرجل اذا جعلت له نعلا وليس التنعيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها وهذا يطرد فى الحروف تقول سنيت الكلمة أى ألحقت بها سينا وكوفتها أى ألحقت بها كافا اه (قوله لفظا لا خطا) أتى بقوله لا خطا بعد قوله تثبت لفظا لان التنوين فى اللغة لا ينافيه الثبوت فى الخط لوجوده معه ولم يقيد الثبوت فى اللفظ بقوله فقط فاحتاج الى اخراج الثبوت فى الخط المصرح به من قوله لا خطا ولذلك كان هو المخرج كما يرشد الى ذلك قوله فيما يأتى وبقولى لا خطا فجعله المخرج وحينئذ فذكر قوله لفظا ليس للاحتراز بل لبيان الواقع وهو انها اذا لم تثبت فى الخط تكون ثابتة فى اللفظ ويحتمل أن يقال أيضا لما كان قوله تثبت لفظا لا يعلم منه محترزه وهو ثبوتها خطا لما تقدم من اجتماعه معه أتى بقوله لا خطا بيانا لمحترزه لكن يبعد هذا قوله وبقولى لا خطا لانه لو كان اللفظ هو المخرج لكان يقول وبقولى لفظا هذا وقال الشهاب فى حواشى المتن الظاهر أنه أراد بالخط أن تكتب بصورتها او بعوضها من الالف أيضا والا لم يحتج الى قيد فى نحو لنسفعن ومن ثم كان المصنف لم يحتج لذلك ولا يرد عليه زيدا فى الوقف حيث تكتب بعوضها لان السقوط خطا يكفى فى بعض الاحوال كالدرج هنا وليس فى العبارة زيادة على ذلك وفيه ان وجه الايراد الثبوت فى الخط والمنصوب الموقوف عليه يثبت فيه الالف حتى فى الدرج فكان الاولى أن يقول كحالة الرفع والجر (قوله وبقيد عدم الخط أيضا) يريد أن قيد عدم الخط يغنى عن قيد الآخر وفيه أن اغناء المتأخر عن المتقدم لا يضر قال السيف الحنفى فى حاشيته هذه كلها تخرج بقيد لا خطا فلا حاجة الى اخراجها بقيد آخر قال والحق أن القيود المذكورة الموضح لبيان الواقع لا للاحتراز ويكفى فى تعريفه نون تثبت لفظا لا خطا ولا يخفى أن لا يكون لفظا عن لا خطا انما يثبت لفظا وخطا يصدق أنه يثبت لفظا وكون المراد لفظا فقط لا دليل عليه فسقط قوله فى التوشيح أن قول والدنون تلحق لفظا أخصر (قوله لتحركهما وصلا) قد يقال هذه النون تخرج بقولنا تلحق الآخر لان هذه ليست الآخر الا أن يقال لما كانت للالحاق كانت كأنها البتة آخر احقيقة فتأمل (قوله لئلا يخرج بعض افراد التنوين الخ) أى فلا يكون تعريف التنوين جامعا وبقى عليه أن يقول ولئلا يدخل النون فى نحو يضربون وقفا فانها ليست ساكنة اصالة وكذلك النون فى نحو الزيدان والزيدون وقفا فلا يكون التعريف مانعا ويمكن أن يقال انما لم ينبه الشارح على ذلك لان النون فيما ذكر تثبت خطا فهى خارجة بقوله لا خطا (قوله لانا نقول التنوين لحق الالف الخ) أجيب أيضا بأن الميم كما هى أول باعتبار عدم تقدم شئ عليها آخر باعتبار عدم تأخر شئ عنها ولهذا الاعتبار لحقها التنوين هذا وأورد على قوله ان التنوين لحق الالف أنه غير مسلم وانما لحق الهمزة فهى لا تحذف لالتقاء الساكنين لانها متحركة وقال بعض مشايخنا ان الهمز مع التنوين حذفا وألحق به تنوين آخر فالتقى مع الالف فحذفت الالف وحينئذ فيكون معنى قوله بالقصر أى قبل التنوين فانه آل أمره الى ذلك ثم لا يخفى ان اعرابه تقديرى على الهمزة المحذوفة لانه انما لحق الهمزة

فى شرح الشذور وقسمتها يعنى المجرورات الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالمجاورة فجعله قسيما برأسه حينئذ مجازا العلامة (الثانية التنوين وهو) فى الاصل مصدر نونت الكلمة أى أدخلتها نونا وفى الاصطلاح (نون ساكنة) اصالة (تلحق الآخر) أى تتبعه (لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون) وبقيد عدم الخط أيضا (النون) الاولى (فى ضيفن للطفيلى) وهو الذى يجىء مع الضيف متطفلا قاله فى القاموس (و) النون الاولى فى (رعشن للمرتعش) لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر (و) خرج (بقيد) لحوق (الآخر) وبقيد عدم الخط أيضا (النون فى انكسر ومنكسر) لانها لا تلحق الآخر وتثبت فى الخط لا يقال يخرج بقيد الآخر قول بعضهم شربت ما بالقصر والتنوين فان الميم أول الاسم لا آخره وقد لحقها التنوين لانا نقول ان التنوين لحق الالف وهى آخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله

(قوله والاولى التمكن الخ) فيه نظر لان تنوين التمكين مركب اضافى منقول وقوله لتمكنه مفرد قصد به بيان معنى تنوين التمكين وهذا معنى قول الشهاب التمكين هنا صار لقبا على المعنى المعبر عنه بالامكنية (قوله وهو اللاحق لفظا) قيد بذلك لتقييده غالب الاسماء المعربة المنصرفة ولو أريد مطلق اللحوق لم يصح ذلك التقييد لان تنوين التمكين يلحق ما جمع بالف وتاء ونحوه مما خرج بقوله غالبا لما يأتى من انه مقابله فهو حينئذ قيد لبيان الواقع لا يقال خرج بقوله لفظا اللاحق تقديرا فانه لا يختص بل يكون فى غير المنصرف كما سيأتى فى باب الاضافة من أنه يحذف ما فى المضاف من تنوين ظاهر نحو ثوب زيد او مقدر نحو دراهم فاستدل على أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بنصبه التمييز نحو هو أحسن وجها ولا ينصب نحو هذا الا عن تمام الكلام بل قيل فى المبنيات تنوين مقدر يحذف للاضافة نحو لدى زيد وكم غلام لانا نقول غير المنصرف خرج بقوله الاسماء المعربة المنصرفة فهو وان كان فيه تنوين مقدر لكنه ليس للتمكين كما لا يخفى والذى يفهم من تقييد اللحوق للاسماء المعربة المنصرفة بكونه غالبا الاحتراز عن اللاحق تقديرا للاسماء المعربة المنصرفة لا عن اللاحق تقديرا لغير المعربة المنصرفة التى لحقها تقديرا من غير الغالب فحينئذ الخارج بقوله لفظا الغالب الاسماء شئ واحد فأحد التقييدين لا حاجة اليه فليتأمل (قوله لغالب الاسماء) اشارة الى أنه لا يلحق بعضها نحو المضاف والعلم الموصوف بابن ومسلمات وكل وبعض على قول والمعرف بال فان قيل كيف يقال انها منصرفة وليس فيها الصرف وهو التنوين قلنا هى قابلة لذلك مع عدم وجود العلتين فيها فاطلاق انها منصرفة حقيقى كاطلاق الكاتب على القابل للكتابة مع كونه غير كاتب بالفعل وقد يتوقف فى كون ذلك اطلاقا حقيقيا وقال بعضهم وجه كون المذكورات قابلة للتنوين انها منصرفة لعدم وجود العلتين المانعتين من وجود هذا التنوين او ما يقوم مقامهما لكن منع من التنوين مانع غيرهما فذكر فاطلاق انها منصرفة حقيقة اصطلاحية لان غير المنصرف ما وجد فيه العلتان او ما يقوم مقامهما (قوله والذى يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين الخ) قال فى التوشيح واورد عليه شخص لو سمى به فانه يبقى على حاله واجاب ابن الحاجب فى اماليه بانه لا يخلو اما ان يسمى به المعرفة او النكرة فان كان الاول صار علما ولا يرد حينئذ وان كان الثانى فلا يخلو اما ان تحكيه اولا فان حكيته ثبت فى التنوين محكيا وهو على كسرة فتقول هذا صه ورأيت صه ومررت بصه كما لو سميت بسيبويه منونا فانك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تنكير وان لم تحكه عاملته معاملة اسم على حرفين وأعربته ودخل عليه تنوين التمكين ما لم يكن فيه علتان فان كان فيه علتان احتمل ان يجرى مجرى هند لخفته وأن يقال هو مصروف لا غير لانه أخف من باب هند وليس لهذا اصل يرجع اليه حتى يحمل عليه فيقال ان كان ساكن الاوسط فهو مثل هند وان كان متحركه فهو كسقر وانما يمكن ان يقال ذلك فى مثل يد ودم وأخ اذا اتفق فيه علتان ويمكن ان يقال ما قيل اولا

الموضح فى الحواشى والمراد بالآخر ما كان آخرا فى اللفظ حقيقة كزيد أو حكما كيد (و) خرج (بقولى لفظا لا خطا النون اللاحقة لآخر القوافى وستأتى) قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الافعال توكيدا لها المصورة نونا والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى نحو أحمد انطلق لثبوتها فى الخط فلا حاجة الى زيادة الحديثى فى حد التنوين ولا يكون جزءا غيرها ولا الى اعتذار الدمامينى عنه بأن المراد باللحوق التبعية (و) خرج (بقولى لغير توكيد نون نحو لنسفعا) خاصة على تقدير رسمها فى الخط ألفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت فى الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم على قوله (ولتضربن ياقوم ولتضربن ياهند) بضم الباء فى الاول وكسرها فى الثانى من نسخة تلميذه الزيلعى عند القراءة عليه ولهذا لم يوجدا فى بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما فى المغنى وغيره (وأنواع التنوين) الخاصة بالاسم (أربعة أحدها تنوين التمكين) والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا لغالب الاسماء المعربة المنصرفة معرفة (كزيد و) نكرة نحو (رجل) ورجال والذى يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاؤه مع العلمية

(قوله ورد) وجه الرد أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها قال الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا ورب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو فى مسلمان ومسلمون فنقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت به تمحض للتمكين قال السيد فيه رد على من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على انه ليس للتنكير ويمكن الانتصار لابن الحاجب بان الاصل بقاء ما كان على ما كان قال الدنوشرى ويمكن ان يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتنكير فقط وبعدها يخلفه التمكين (قوله وعلى تمكنه) قال الدنوشرى الظاهر انه عطف تفسير ويصح ان يكون من عطف السبب على المسبب (قوله وهو اللاحق لبعض المبنيات) فى التوشيح قال ابى فى حاشيته هذا قول من يعرفه بما يدخل على المعرفة فيصيرها نكرة ولم يوجد فى الاستقراء اسم معرفة قبل التنوين ويكون ٣٨ نكرة بعده الا الصوت واسم الفعل واما اذا عرفناه بما يدخل على ماليس بنكرة فيصيره نكرة سواء كان قبل دخول التنوين معرفة كالصوت واسم الفعل او غير معرفة كانه ليس بنكرة كاسماء الاجناس فلا يكون حينئذ مختصا بهما الوجوده فى اسماء الاجناس فرجل بالتنوين نكرة كانه باللام معرفة وقبل دخولهما ليس بواحد منهما فالتنكير استفيد من التنوين والتعريف من اللام اه قلت هذا الذى ذكره آخرا من اثبات الواسطة بين النكرة والمعرفة مذهب معروف لبعض النحاة حكيته فى جمع الجوامع وقررته فى شرحه وفى الاشباه والنظائر النحوية وانما نبهت على ذلك لانه قد يستغرب فيظنه من لا اطلاع له لا وجود له (قوله لان جميع الافعال نكرات) قال الدنوشرى هذا بمعزل عما نحن فيه عند التحقيق لان اسم الفعل التنوين حينئذ دال على لفظ الفعل ولفظ الفعل أمر معين لا يختلف الدال عليه تعريفا وتنكيرا فعلى هذا يكون اسم الفعل من باب علم الجنس سواء كان منونا او غير منون واما الفعل اذا استعمل فى معناه مثل ضرب فى ضرب زيد فهو يكون معنى وليس الكلام فى ذلك وقال الزرقانى قوله لان جميع الافعال نكرات يدل على انه على هذا القول فى حال عدم التنوين نكرة وليس كذلك اذ هو مع عدمه معرفة باتفاق تأمل (قوله فاذا لم تنونها كانت معرفة) قال الدنوشرى فيه نظر فان اسماء الاصوات المحكى بها ليست معرفة او نكرة وممن صرح بانها ليست اسماء الملاجاهى وان لها حكم الاسماء وقد يقال انه اذا لم ينون كان معرفة بمعنى انه محاكى بصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ فيه ذلك بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أى صفة كان فهذا هو المراد بالتعريف والتنكير فى هذا المقام وان لم يكن حقيقيا (قوله فى نحو مسلمين) حال من النون (قوله معناه انه قائم مقام الخ) قال الدنوشرى ربما ينافى ظاهر التعبير بالمقابلة قلنا لا منافاة فانه فى مقابلته وقائم مقامه وقال الزرقانى محصل ما فهمه الشارح عن الرضى ان التنوين فى جمع المؤنث قائم مقام التنوين الذى فى مفرده وحينئذ فالتنوين والنون متساويان =

بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ورد (وفائدته الدلالة) بتثليث الدال (على خفة الاسم) بكونه معربا منصرفا (و) على (تمكنه فى باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف) شبها قويا (فيبنى ولا) يشبه (الفعل) فى فرعيتين (فيمتنع من الصرف) وهو التنوين النوع (الثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض) الاسماء (المبنيات للدلالة على التنكير) قياسا فى باب العلم المختوم بويه وسماعا فى باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها وفى اسم الصوت (تقول سيبويه) بلا تنوين (اذا أردت شخصا معينا اسمه ذلك) أى اسمه سيبويه (و) تقول (ايه) بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين (اذا استزدت مخاطبك) أى طلبت منه زيادة (من حديث معين فاذا اردت شخصا) أى شخص كان (اسمه سيبويه أو) أردت (استزادة من حديث ما) أى حديث كان (نونتهما) فقلت سيبويه وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية أى الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبنى على ان مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الثمانينى النوع (الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات) مما جمع بألف وتاء مزيدتين سمى بذلك لان العرب (جعلوه فى مقابلة النون فى نحو مسلمين) مما جمع بالواو والنون أو الياء والنون قال الرضى معناه انه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام

= فى قيام كل منهما مقام التنوين الذى فى مفرده فاين المقابلة مع ان كلام الرضى ليس كذلك اذ قال عقب ذكره يكون التنوين فى جمع المؤنث فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم ما نصه فالنون فى جمع المذكر قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم وليس من النون شىء من معانى اقسام التنوين الخمسة المذكورة فكذا التنوين فى جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شىء من تلك المعانى لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفى الوقف دون النون لانها اقوى واجلد بسبب حركتها اه وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان وتأنيث الضمير المجرور بالحرف وبالمضاف العائد على التنوين باعتبار انه نون (قوله فقط) اى لا يدل على تمكين ولا تنكير ولا هو عوض عن شىء (قوله لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات) اى علتان فيه العلمية والتأنيث واعترض بانه لو كان للمقابلة فى هذه الحالة وسيأتى انه يجوز ترك التنوين اما مع الجر بالكسرة او الفتحة والحق ان تنوين ما جعل علما من هذا ٣٩ الجمع يخرج عن المقابلة ويصير للتمكين كما سيعلم من كلام الشارح وحينئذ كان من حقه عدم تنوينه وجره بالفتحة (قوله مردود) قال الدنوشرى قد يرد هذا الرد بقال حيث فقد النصب بالفتحة وكانت الكسرة نائبة عنها فقد حصل له وهن فجبر بالتنوين وقيل انه نائب عن الفتحة اى النصب بها وبعضهم رد هذا القول بثبوته فى حالتى الرفع والجر ويمكن ان يجاب بان ثبوته فيهما بطريق الاستطراد والحمل على النصب (قوله ليست هى التاء فى الجمع) فيه نظر فقد يقال انها هى وحمل الباقى على ما فيه التاء (قوله ولا يخفى ضعفه) قال الزرقانى لعل وجه ضعفه ان الدال على الجمعية فى جمع المذكر هو الواو والنون وقال الدنوشرى اعل وجهه ان الالف والتاء فى مقابلة الواو والياء أيضا لا الواو وحدها وقال وقد يقال هذا القول هو الاول بعينه فليس فيه ضعف (قوله فعل الفاعل) أى جعله الشىء عوضا عن شىء آخر (قوله وليس هو) اى فعل الفاعل عوضا عن شىء كأن الشارح فهم ان الاضافة فى كلام المصنف بيانية وقد حكم بأنه عوض عن الياء فاقتضى ان فعل الفاعل وقع عوضا وقال الدنوشرى قد يقال لم يزعم احد ان فعل الفاعل عوض عن شىء والتنوين هو العوض واضيف الى فعل الفاعل لكونه سببه فليتأمل وهو مأخوذ من كلام الشهاب القاسمى فانه قال فى حواشى المتن قوله تنوين العوض اى تنوين سبب الاتيان به العوض فهو من اضافة المسبب الى السبب فلا اعتراض بل هذا التعبير لكون الاضافة فيه حقيقية اولى من التعبير بتنوين العوض لكون الاضافة فيه بيانية (قوله اعتباطا) معمول للمحذوفة والحذف الاعتباطى هو الحذف لا لعلة موجبة كالحذف للتخفيف فان التخفيف علة غير موجبة وهذا انما يأتى على القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال اما على القول بان الاعلال مقدم فحذف الياء قياسى لانه لالتقاء الساكنين (قوله لا عن ضمة الياء) معطوف على الياء اى وليس التنوين عوضا عن ضمة الياء وعن الفتحة النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد فانه يرى ذلك فعنده لما حذفت الضمة والفتحة =

التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك اه والذى يدل على انه لتمام الاسم ليس غير انه ليس بتمكين خلافا للربعى لثبوته فيما فيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعربات ولا عوض عن شىء والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بأن الكسرة قد عوضت منها وقال شارح اللباب فى توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفى المؤنث لم يزد فيه الا حرف واحد لان التاء موجودة فى مفرده فزيد التنوين فيه ليوازى النون فى جمع المذكر كما ان الحركة فى مسلمات موازية لحرف العلة فى مسلين اه وفيه نظر لان التاء التى فى المفرد ليست هى التاء التى فى الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما فى مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا كهندات بل قد يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد فى الجميع وقال آخر ان الالف والتاء فى مقابلة الواو لدلالتهما على الجمع وان التنوين فى مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع (الرابع تنوين التعويض) وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شىء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به فى المغنى ولكنه قصد هنا المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود حاصل والخطب سهل (وهو اللاحق لنحو غواش وجوار) من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل حال كونه (عوضا) أو لاجل العوض (عن الياء) المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن

= الثانية عن الكسرة وعوض عنهما التنوين التي ما كان فحذفت الياء لالتقائهما فكل من الضمة والفتحة مقدر على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين (قوله خلافا للمبرد) قال الدنوشرى قد يقال لا يلزم على مذهب المبرد محذور فلا يحكم عليه بالبطلان او الضعف الا بدليل قوى (قوله ولا هو تنوين صرف) قال الدنوشرى قد يقال لا محذور فى ذلك كونه غير منصرف (قوله لصيرورته) تعليل للمنفى لا للنفى (قوله خلافا للاخفش) أى فانه يرى انه تنوين صرف مثل سلام وكلام فيكون مرفوعا بالضمة الظاهرة وكذا بالكسرة لزوال صيغة منتهى الجموع لحذف الياء التى قطع النظر عنها (قوله وينتظم فى سلك العوض عن الياء الخ) كيف يتأتى الانتظام مع تفسير كلام المصنف بقوله من الجموع الآتية الخ ولو فسر كلام المصنف بما يعم هذا بان يقول من كل اسم ممنوع من الصرف معتل الآخر لم يحتج الى هذا وقوله مثل اعيم اى حين يجعل علما او لايراد ان الوصف المانع مع وزن الفعل يشترط فيه أن يكون على وزن افعل فقط وقوله يطر و يبطر اى مضارعا بيطر من البيطرة (قوله واللاحق لاذ) قال فى الضرب الاول لنحو جوار وفى هذا ٤٠ لاذ بدون كلمة نحو للاشارة الى ان الاول له امثلة كثيرة تحت ضابط وان الثانى لا ثانى لاذ فيه وهو موافق لمنقول النحاة لكن ذهب بعض المتأخرين الى قياس اذا الظرفية على اذ فى ذلك وانما اذا حذفت الجملة التى تضاف هى اليها عوض عنها التنوين كقوله تعالى واذا لا تيناهم اذا لامسكتم اذا لاذقناك واذا لا يلبثون وانكم اذا لمن المقربين وتقول لمن قال انا آتيك اذا أكرمك بالرفع على معنى اذا اتيتنى اكرمتك فحذف أتيتنى وعوض التنوين من الجملة فسقطت الالف لالتقاء الساكنين قال وليست اذا فى هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك تختص به ولذا عملت فيه ولا يعمل الا ما يختص وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضى وعلى الاسم كما ترى قال فى التوشيح وهذا المعنى كنت سمعته من شيخنا العلامة محيى الدين الكافيجى قرره لنا غير مرة فى دروس الكشاف وكنت اظن انه منفرد بذلك وانه قاله استنباطا ثم رأيت له موافقين فنقله ابو حيان فى تذكرته عن ابن درين والزركشى فى البرهان وقال به الخوبى من ائمة المتأخرين وبه اقول وقد قررته بأبسط مما هنا فى حاشية المغنى (قوله ويوم اذ غلبت الروم) غلبت بالبناء للفاعل والروم فاعل والمفعول محذوف اى فارسا لان هذا شرح لقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون المشار به الى قوله وهم من بعد غلبهم سيغلبون والمؤمنون انما يفرحون بغلبة الروم لفارس لان الروم اهل كتاب (قوله وليست هذه الكسرة كسرة اعراب الخ) قال الدنوشرى هذا رد لمذهب المجتهد بغير دليل قوى (قوله لان اذ ملازمة للبناء) كالمصادرة على المطلوب مع انه لا يسلم الملازمة المذكورة ولكون البناء خاصا اذ ذكرا الجملة وتعرب اذا حذفت الجملة عنده ولا محذور فى ذلك فان فيه رجوعا الى الاعراب الذى هو اصل فى الاسماء ويكون التنوين تنوين تمكين (قوله من اضافة أحد المترادفين) اى فيلزم اضافة الشئ الى نفسه ووجهه ان يوم للزمان واذ للزمان (قوله ولم يذكر هنا العوض عن مفرد) كذا قاله نحوى الحجاز وقال السيف الحنفى فى العناية للمصنف تنوين العوض ضربان احدهما ما هو عوض عن حرف وهو اللاحق لنحو جوار وغواش اى لكل منقوص ممنوع من الصرف والثانى ما هو عوض عن مضاف اليه اما مفرد نحو كل وبعض واما جملة وهو اللاحق لاذ

الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم فى سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل اعيم و يعيل مصغرى اعمى ويعلى فانهما ممنوعان الصرف للوصف والكونهما ايشبهان الفعل فى زنته نحو ايطر ويبطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسيأتى بيانهما فى باب ما لا ينصرف (و) اللاحق (لاذ فى نحو ويومئذ يفرح المؤمنون عوضا عن الجملة التى تضاف اذ اليها) والاصل والله أعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسرت الذال على اصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة اعراب باضافة يوم اليها خلافا للاخفش لان اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف فى الافتقار الى جملة وفى الوضع على حرفين وليست الاضافة فى يومئذ ونحوها من اضافة أحد المترادفين للآخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وفاقا للدمامينى ولم يذكر هنا العوض عن مفرد

(قوله لان التحقيق أن تنوينهما الخ) فيه نظر بيناه فى حواشى القاكهى (قوله وهذه الانواع الاربعة الخ) أورد عليه انه بقى من أنواعه أربعة اخر ستأتى فى كلام الشارح وهى ايضا من خواص الاسم تنوين الحكاية وتنوين ما لا ينصرف والمنادى فى الضرورة وتنوين شذوذ قال المصنف فى تعليقه والحق أن الاولين من الصرف وقد يقال به فى الثالث أيضا لان الضرورة لما اباحت التنوين أباحت الاعراب وأما الرابع فاختار ابن مالك انه كتنوين ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين هذا ويمكن أن يقال الاختصاص فى كلامه اضافى بالنسبة للترنم والغالى بدليل قوله وزاد بعضهم الخ او ان فى مفهوم العدد تفصيلا لكن هذان الجوابان منافيان لقول الشارح فقط وفى التوشيح تنبيه ظاهر كلام المصنف أن الانواع التى ذكرها مستوية فى اطلاق التنوين عليها لان ذلك شأن الجنس وانواعه كما يستوى الاسم والفعل والحرف فى اطلاق الكلمة على كل منها لكن قال ابن ابى الربيع فى شرح الايضاح متى اطلق التنوين فانما يراد به تنوين الصرف أى التمكن فاذا أريد غيره من التنوينات فقيد فقيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض قال وكذا الالف واللام اذا اطلقت فانما يراد التى للتعريف فاذا اريد الموصولة أو الزائدة قيدت اه وهذا قد يدعى أن التنوين حقيقة فى الاول مجاز فى الباقى ٤١ لان التقييد شأن المجازات وقد لا يعطيه دليل

وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة مع انه ذكره فى المغنى لان التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الف كجندل أصله جنادل بغير تنوين حذفت منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار فى المغنى أنه للصرف (وهذه الانواع الاربعة) فقط (مختصة بالاسم) فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد فى غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لنا فى ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ (وزاد جماعة من النحويين منهم الموضح فى المغنى على هذه الاربعة (تنوين الترنم) أى المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن وكذا قال شارح اللباب انما جىء به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة فى الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة فى الخيشوم اه وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا فى التعبير عنه فقيل الصواب أن يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح فى اللمع الكاملية وقيل يجوز ان يقال تنوين الترنم على حذف مضاف

ما ذكر فى الالف واللام فانها فى الموصولة حقيقة بلا شك وقد يتأيد الاول بما ذكره صاحب اللباب من ان التنوين الخاص بالاسم ثلاثة واسقط المقابلة ووجهه شارحه بانه يرى أنه داخل فى التمكين وذكر ابن الحاجب فى شرح منظومته الوافية ما نصه ونعنى بالتنوين تنوين التمكين والتنكير ولم يذكر المقابلة ولا العوض فكأنه يرى دخولهما فى التمكين وهذا كله وان لم يرجح ففيه دلالة على أن تنوين ٦ التمكين هو الاصل والباقى فروع وقد قررت فى حاشية المغنى وفى الاشباه والنظائر أن كل باب ذى ادوات ففيه اداة هى الاصل وباقى أدواته فروع كالالف أصل أدوات الاستفهام ويا أصل ادوات النداء والواو أصل ادوات العطف فلا يبعد ان يكون التمكين أصل ادوات التنوين اه أقول وفى دعوى أن للتنوين ادوات تامل وانما هو اداة واحدة تأتى لمعان كما يظهر نعم ينبغى ان يسئل هل هى حقيقة فى التمكين مجاز فى غيره او وضعت للجميع على طريق الاشتراك (قوله أى المحصل للترنم) حاصل الكلام فى المقام أن الترنم ان كان عبارة عن ٢ فيقال تنوين الترنم من غير تأويل بل لا يصح التأويل وان كان عبارة عن مد الصوت فقيل لا يجوز أن يقال ذلك لابهامه وقيل يجوز على حذف المضاف اى ترك الترنم والاضافة لادنى ملابسة (قوله ابدل منها) قال الدنوشرى فيه تانيث الضمير الراجع لحرف العلة لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه وهو العلة أو يقال انث باعتبار الخبر وهو مدة اه ويرد على الجواب الثانى أن تانيث الخبر هنا انما هو بسبب اكتساب المبتدا التأنيث من المضاف اليه فلا يقال الجواب الاول ولا يصح ان يجاب عن اصل الاشكال بان الحرف يذكر ويؤنث لان ذلك فى حروف التهجى كالباء والجيم لا فى لفظ حرف الذى الكلام فيه (قوله وقيل يجوز ان يقال تنوين الترنم على حذف مضاف) هو لفظ ترك او يقال الاضافة لادنى ملابسة ومعنى تنوين الترنم التنوين الذى يجاء به عوضا منه او الحاصل بسببه اى بسبب كراهته وارادة دفعه ملابسة فهو كقوله تعالى لم يلبثوا الا عشية او ضحاها اى ضحى يومها اذ العشية لا ضحى لها ٢ بياض بالاصل

وهو اختيار ابن مالك فى شرح الكافية (وهو اللاحق للقوافى) جمع قافيـة وهى من آخر متحرك فى البيت الى اول ساكن يليـه مع المتحرك الذى قبـل الساكن هـذا مذهب الخليل وعند غيره آخر كلمة فى البيت (المطلقة أى التى آخرها حرف مد) وهو الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى أحرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المصرعة وهى التى غيرت لتوازى ضربها عند حذف حرف الاطـلاق (كقوله) وهو جرير
(أقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان اصبت لقد اصابن) فلحق العروض والقافية وهما العتابن واصابن (الاصل العتابا واصابا فجىء بالتنوين بدلا من الالف) والاول اسم والثانى فعل واقلى امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة واقـد اصابن مقول قولى وجواب الشرط محذوف تقديره ان اصبت انا وان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلى وقولى لقد أصاب وقد يدخل الحرف كقول النابغة
افد الترحل غير ان ركابنا * لما تزل برحالنا وكأن قدن
الاصـل قدى فجىء بالتنوين بدلا من الياء (لترك الترنم) على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن الترنم وهو التغنى انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون فى مكانها فى لغة تميم أكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافى على حالها فى الترنم فعبر اولا بتنوين الترنم موافقـة لابن مالك فى شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقه للتسهيل نظرا الى ما صرح به سيبويه واصحابه وقد يبدل التنوين من حرف الاطلاق فى غير القوافى كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره فى المغنى فى حرف الكاف (وزاد بعضهم) وهو الاخفش والعروضيون كما قاله فى المغنى (التنوين الغالى وهو اللاحق للقوافى المقيـدة) أى التى يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف مد والاعاريض المصرعة (زيادة على الوزن) فهو فى آخر البيت كالخزم بمعجمتين فى اوله (ومن ثم سمى غاليا) وسمى الاخفش الحركة التى قبـل لحاقه غلوا وزعم ابن الحاجب انه انما سمى غاليا لقلته

(قوله وهو اللاحق للقوافى) قال اللقانى اى اخر القوافى بقرينة ما سبق وفيه اشكال اذ اخرها على ما سيصرح به حرف المد فتنوين الترنم يلحق حروف المد المذكورة لقضية ماذكر وليس كذلك اذ التنوين بدل من حرف المد لا لاحق به (قوله فلحق العروض والقافية) كان غرضه الاعتراض على المصنف فى تقييده بالقوافى فقد قال الحفيد ينبغى ان يقول والاعاريض المصرعة والا فكيف يصح التمثيل بقوله اقلى اللوم عاذل والعتابا ويمكن ان يقال كلام المصنف مبنى على ان كل شطر بيت قال اللقانى فيه اى قوله اقلى الخ شاهدان والتمثيل بهما مبنى على ان كل مصراع بيت والا فالشاهد فى اصابن فقط اذ القافية هى آخر البيت (قوله افد الترحل) افد بكسر الفاء بمعنى قارب ٤٢ ويروى ازف وهو كافد وزنا ومعنى وقوله لما تزل بضم الزاى (قوله فعبر اولا الخ) يريد ان المصنف جمع بين قولين متنافيين والاظهر ان المصنف عبر اولا بترك المضاف موافقة لقول ابن مالك فى شرح الكافية واتى ثانيا بالمضاف موافقة لشيخه حيث قال لابد من الاتيان بالمضاف دفعا للايهام اشارة الى جواز الامرين وبه يعلم ان ابن مالك اشار لما سلكه فى شرح العمدة والتسهيل الى جواز الامرين ولم يجمع بين قولين مختلفين وقال الحفيد فان قيل بين هذا اى قوله لترك الترنم وبين قوله اولا تنوين الترنم تخالف قيل معنى قوله تنوين الترنم اى الترنم الحاصل من الخيشوم ومعنى قوله لترك الترنم اى الترنم الحاصل من احد حروف الاطلاق فلا تخالف (قوله زيادة على الوزن) حال لا مفعول له لان الزيادة ليست السبب فى اللحاق بل هو معنى آخر فليتامل (قوله ومن ثم سمى غاليا) لانه زيادة على الوزن والغلو فى اللغة الزيادة (قوله وسمى الاخفش الحركة التى قبل) وهى الكسرة لانها الاصل فى حركة التقاء الساكنين كقولهم يومئذ وصه فتكسر ما قبل التنوين (قوله انه انما سمى غاليا لقلته) وقوله فيما يأتى واختار ابن الحاجب حاصله انه خالف الاخفش فى التسمية وقال ان الاولى ان تكون الحركة قبله فتحة كما فى نحو اضربا وان هذا اولى من أن يقال على يومئذ لان ذاك له اصل فى المعنى وهو العوض من المضاف اليه ويرد عليه أنه لا يعرف غلا الشىء بمعنى قل ولكن غلو قيمة الشىء لازمة عن قلة وجوده واما غلا الشىء بمعنى زاد فثابت وكذلك قياس التنوين على التنوين اولى لاتحاد جنسهما ولانهما يكونان فى الاسم والنون لا تكون الا فى الفعل ثم ان فتحة اضربا للتركيب كما فى خمسة عشر لا لالتقاء الساكنين بدليل والله لتضربن وبدليل ردهم حرف العلة فى نحو قومن واقعدن بخلاف نحو قم الليل

ونفاه السيرافى والزجاج وزعما ان الشاعر زاد ان فى آخر البيت ايذانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفى هذا توهيم الاخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهور تحريك ما قبلها بالكسرة كما فى صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربا وقال هو أشبه قياسا على ما له أصل فى المعنى ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وقد مضى أن الحركة قبله تسمى غلوا واختلف مثبتوه تنوينا فى فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم أيضا ورد على من جعله قسيم تنوين الترنم وقال الجرجانى لحق امارة على الوقف اذ لا يعلم فى الشعر المسكن الآخر أواصل انت ام واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف فى نحو قام زيد ووقع فى شرح اللب ان هذا التنوين انما يلحق الكلم اذا اريد به ترك الوقف ووصل آخر البيت الاول باول البيت الثانى اه والتحرير هو الاول وهـذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة * وقاتم الاعماق خاوى المخترقن * والفعل كقول العجاج * من طلل كالاتحمى انهجن * والحرف (كقوله) وهو رؤبة على ما قيل (قالت بنات العم يا سلمى وانن * كان فقيرا معدما قالت وانن) فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى أترضين به وان كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وان كان فقيرا معدما واختلف فى هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالى على أقوال احدها انهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة ال والاتصال بغير الاسم والثانى ان الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه فى نحو رأيت زيدا قاله ابن معزوز وزعم أنه ظاهر قول سيبويه وان الغالى نون ان حذفت الهمزة والثالث (و) هو (الحق) كما قاله ابن مالك فى التحفة وتبعه ابنه فى نكت الحاجبية (انهما) ليسا بتنوينين بل هما (نونان زيدتا فى الوقف) وتقدم حكاية ما فى شرح اللب (كما زيدت نون ضيفن) للطفيلى (فى الوصل والوقف) وجه التشبيه الزيادة فى الوقف خاصة (وليسا من أنواع التنوين) حقيقة (فى شىء لثبوتهما مع أل) كالعتابن والمخترقن (وفى الفعل) كاصابن وانهجن (وفى الحرف) كقدن وانن اول الامثلة للترنم وثانيهما للغالى (وفى الخط والوقف ولحذفهما فى الوصـل) وليس شىء من اقسام التنوين كذلك (وعلى هذا) التقرير (فلا يردان على من اطلق) من النحويين كالناظم (ان الاسم يعرف بالتنوين الا من جهة انه يسميهما تنوينين اما باعتبار ما فى نفس الامر فلا) يردان عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة *

(قوله وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف) قال الدنوشرى قد يقال ان ماذكر ضده فان التنوين فيه امارة على عدم الوقف وعدم التنوين امارة عليه بخلاف هـذا التنوين وقد يجاب بانه نظيره فى اصل التفرقة بين الوصل والوقف لا انه نظيره من كل وجه فليتأمل (قوله وقاتم الاعماق) اى مغبر النواحى والاطراف وهو وصف لمكان وقوله خاوى المخترقن المخترق مهب الرياح أى خالى الموضع الذى يهب فيه الريح فليس ثم ما يعوق هبوب الريح والقصد انه لا انيس به ٤٣ والاتحمى بالتاء المثناة والمهملة البرد ومعنى انهجن خلق والتمثيل بهذا ليس كما ينبغى فانه من تنوين الترنم لا الغالى اذ هو بدل من الالف لان اصله انهجا كما ينبئ عن ذلك بقية الابيات وصدر هذا المصراع وهو * ماهاج اشجانا وشجوا قد شجا * لا ما زعمه ابن الناظم من انه * يا صاح ماهاج العيون الذرفا * فان عجزه هذا * من طلل امسى يحاكى المصحفا * (قوله اما باعتبار ما فى نفس الامر فلا) أى بحسب الاصطلاح فانهم اصطلحوا على أن التنوين هو المعرف بما تقدم ولابد من اثبات ذلك والا لم يصح الرد عليه لجواز أن يكون هـذا التعريف لنوع من أنواعه وحاصل هـذا يرجع الى الاختلاف فى نقل الاصطلاح فمن سمى ماذكر تنوينا يقول اصطلحوا على ان التنوين اسم لما هو أعم مما ذكرتم ومن لا يسمى ماذكر تنوينا يقول اصطلحوا على ان التنوين اسم لما عرفناه لا غير فليتأمل وقال الشهاب القاسمى فى حواشى اللقانى لقائل أن يقول الحقائق الاصطلاحية ليست أمورا حقيقية واقعة حتى تطابق الواقع تارة وتخالفه أخرى بل هى أمور اعتبارية فاى فرد اعتبر لتلك الحقيقة كان منها واى فرد لم يعتبر لها فليس منها ولا تعلق للواقع بذلك وحينئذ فمن يقول ان تنوين الترنم والغالى من التنوين يكونان عنده تنوينا حقيقة ولا يوصفان بمخالفة نفس الامر إذ لا مدخل لنفس الامر فى مثل ذلك لانه اعتبارى اصطلاحى ففى قوله اما باعتبار الخ نظر

(قوله وهو التنوين الشاذ) قال الزرقاني تسميته شاذا وعطفه على تنوين التنكير يدل على انه ليس بتنوين تنكير وذلك لان أسماء الاشارة لاتقبل التنكير لكن سماه بعضهم تنوين التنكير قال الرضي ما معناه وانما سمي تنوين التنكير وان كان أولاء معرفة لان التنوين كالكاف في افادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولاء معرفة لان التنوين كالكاف في افادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولاء كأولئك انظره في بحث أسماء الاشارة (قوله مثل أن تسمى رجلا بعاقلة لبيبة) الغرض من هذا ان التسمية وقعت بالمنون من غير اعتبار حركة معينة (قوله والمنكر زد) قال الزرقاني أي زده على التناوين الثلاثة فتصير أربعة والستة الباقية وقوله ماهمزا اشارة الى تنوين المهموز وهو الشاذ انتهى وعلى هذا فليس قوله زد اشارة الى شئ ويحتاج انه دخل في الضرورة قسمان تنوين المنادى وصرف ما لا ينصرف كما صنع الشارح ولا يخفى ما فيه اذ الظاهر هو جعل الضرورة قسما واحدا تحته افراد لتكون الاقسام عشرة وبعضهم خص تنوين الصرف بتنوين ما لا ينصرف وسمى تنوين المنادى تنوين الزيادة فيكون قوله زد اشارة اليه (قوله وضمها) قال الشهاب القاسمي لا يجوز الضم لانه مصدر فاعل انتهى ويجاب بان هذا مصدر سماعي لا قياسي وقد صرح في القاموس بجواز الضم (قوله دخول حرف النداء) أي ادخال اذ هو الذي يطلق عليه النداء المنفي (قوله قد تدخل في اللفظ) تقدم ما في نظير هذه العبارة في الجر (قوله فقيل يا فيهما الخ) رد المصنف في التعليقة الجوابين بان التاويل بذلك 44 انما عرف بعد استقرار ان ما دخلت يا عليه في مثل ذلك ليس اسما

وفي المنادى المضموم كقوله * سلام الله يا مطر عليها * وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله

مكن وقابل وعوض والمنكر زد * ورنم اضطر غال واحك ماهمزا

العلامة (الثالثة) من علامات الاسم (النداء) بالمد مع كسر النون وضمها (وليس المراد به) اى بالنداء (دخول حرف النداء) كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى انتهى (لان يا) خاصة (قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم) حرفا كان أو فعلا فالاول (نحو يا ليت قومي) والثاني نحو (الا يا اسجدوا) لله (في قراءة الكسائي) رحمه الله فانه يقف على يا ويبتدئ اسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء وقيل للنداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو مقيس في الامر كالآية والدعاء كقوله ألا يا اسلمي (بل المراد) بالنداء (كون الكلمة مناداة) أى مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص (نحو يا أيها الرجل) و يا أيتها المرأة (ويا فل) بضم الفاء واللام و يا فلة بمعنى

ونحن نخاطب به من يجهل الاسم ليعرفه بها لا من يعرف الاسم من غيره ورد بعضهم الاول بانه كما لا ينادى الا الاسماء لا ينبه الا الاسماء لان التنبيه يستدعي منبها وهو المنادى ورد الناظم في التوضيح الثاني بان القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله بل المراد به كون الكلمة) قال اللقاني ان قلت النداء هو الدعاء وهو وصف المنادى بالكسر والكون المذكور وصف الكلمة فكيف يصح أن يفسر به على ان الكلمة غير مناداة بل المنادى مدلولها قلت المنادى المفسر بها مأخوذ من نودي يا رجل لا من نادى والمراد بنداء انها كون مدلولها منادى أى مدعوا انتهى وحاصل جواب الاشكال الاول ان النداء هنا مصدر نودي المجهول لتكون العلامة راجعة للفظ لا للمعلوم والافات ذلك لكن يرد عليه أن مذهب البصريين ان المصدر الصريح لا يكون من المجهول دفعا للبس وأجاب الشهاب القاسمي عن الاشكال الثاني بقوله لك ان تقول الكلمة نفسها مناداة اصطلاحا (قوله أى مطلوبا اقبالها) أى اقبال مدلولها على ما مر وقد يرد على المصنف انه علل عدم جعلهم العلامة كون الاسم مفعولا به مع ان كونه منادى انما اختص بالاسم وصح ان يجعل علامة عليه لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما بان كونه مفعولا به علامة خفية لا يدركها المبتدى ولا شك ان كون الكلمة مناداة أى مطلوبا اقبالها أخفى نعم اذا أريد بالنداء دخول حرف النداء فهو أظهر من كون الاسم مفعولا لان دخول حرف النداء محسوس وذا معقول

(قوله غير الموصولة) هذا مع قطع النظر عن كون دخولها على المضارع ضرورة ومع النظر له لا يحتاج لذلك (قوله فاما الموصولة فقد تدخل على المضارع) قال في التوشيح يعني على رأي الناظم والا فقد صرح بخلافه في المغني وان ذلك خاص بالشعر وفي شرح الشذور أنه ضرورة قبيحة انتهى اقول ليس في كلام المصنف ما يقتضي ان دخولها عام أو خاص اختياري أو غيره وحيث دخلت عليه لا تطرد علامة على الاسم فيحتاج لاستثنائها مطلقا الا ان يتكلف ان العلامة دخولها دخولا لا ضرورة فيه ولا قبح فما شرح به الشارح من التعميم أليق فتدبر (قوله الترضى حكومته) كون هذه الجملة لها محل لقيامها مقام المفرد أو لا محل لها لاطلاق ان جملة صلة الموصول لا محل لها محل خلاف بين الدماميني وغيره 45 بسطناه في حواشي الفاكهي (قوله متمكن

يا رجل و يا امرأة وقول ابن مالك بمعنى يا زيد و يا هند قال الموضح وهم (ويا مكرمان) بفتح الراء الكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحبا الصحاح والقاموس و يا ملأمان للئيم الدنيء الاصل الشحيح النفس وانما خص هذه الاسماء بالذكر لملازمتها للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها مناداة العلامة (الرابعة أل) بجميع اقسامها (غير الموصولة) والاستفهامية (كالفرس) من غير العقلاء (والغلام) من العقلاء (فأما) أل (الموصولة فقد تدخل على) الفعل (المضارع) اختيارا عند الناظم و بعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من أقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور (كقوله) وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان

(ما أنت بالحكم الترضى حكومته *) ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل

فادخل أل على ترضى وهو فعل مضارع والحكم بفتحتين الحكم يحكم به الخصمان في الامر والترضى بادغام اللام في التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع به على النيابة عن الفاعل والذي سوغ دخول أل على ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف نحو مرضي حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن من أن يقول المرضي قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج وأما أل الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة (الخامسة الاسناد اليه) اى الى الاسم من قوله يتميز الاسم (و) معنى الاسناد الى الاسم (هو ان تنسب اليه ما) اى حكما (يحصل به الفائدة) التامة (وذلك) الاسناد (كما في) نسبة القيام الى تاء (قمت و) كما في نسبة الايمان الى (أنا في قولك انا مؤمن) واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين تأخر المسند اليه وتقدمه ولا بين أن يكون المسند اليه فاعلا او مبتدأ ولا بين أن يكون المسند فعلا أو وصفا ثم لا فرق بين الاسناد المعنوي كما مر واللفظي في نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذ لا يسند الى الفعل

من أن يقول المرضى) لا يقال انه غير متمكن من ذلك لان حكومته مؤنث والمرضى مذكر وقد قال ابن الخباز انما لم يقل المرضى لان المسند اليه مؤنث لانا نقول هذا لا يمنع التمكن لامرين الاول ان المؤنث المجازي لا يجب تأنيث عامله المسند اليه كما في طلع الشمس والثاني ان حكومته مصدر فمعناه الحدث وهو مذكر فيجوز التذكير نظرا الى المعنى وان كان اللفظ مؤنثا (قوله أى الاسم) الاظهر جعل الضمير هنا وفي قوله ان تنسب اليه راجعا الى اللفظ أو الشئ ورجوعه للاسم فيه دور وقيل قولهم الاسناد اليه كالمفعول به لغلبة الاستعمال لا يقتضي الضمير مرجعا والمعنى الخاصة العبارة التي يعبر عنها بهذا اللفظ (قوله ثم لا فرق بين الاسناد المعنوي) هو أن تنسب للكلمة ما لمعناها وقوله واللفظي هو أن تنسب لها ما للفظها وهذا مذهب الجمهور وجرى عليه الناظم في الكافية الشافية لكنه في التسهيل خص الاسناد بالمعنوي (قوله وضرب فعل ماض ومن حرف جر) هذا بناء على ما اختاره السيد الجرجاني قدس سره ورد على الرضي في جعله الاسناد في هذين معنويا وأن المحكوم عليه ليس ضرب نفسه ولا من نفسها بل ضرب آخر ومن أخرى مدلول عليهما بهما بأن ذلك غير صحيح لان دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلمت ليست بالوضع قطعا لثبوتها في المهملات قال والتحقيق ان الالفاظ لا توصف بالفعلية والاسمية والحرفية في أنفسها بل بالقياس الى ما وضعت هي بازائه من المعاني فاذا أردت أن تحكم على لفظ بما ثبت له في نفسه وتلفظت به

= وأجريت الحكم قلت ضرب مثلا مركب من ثلاثة أحرف لم يكن هناك ضرب دالا على شئ هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وكذلك اذا حكمت على اللفظ بالقياس الى ما وضع له وعين بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم عليه مستفادا له من غيره والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه واسمية المبتدا وعمل الفعل وذكر متعلق الحرف أحوال له اذا استعملت فى معانيها ولعل الناظم فى التسهيل يجنح لما قاله السيد ويقول بذلك فلا يلزمه ما قاله المصنف فى الباب السابع من المغنى من غلط النحاة فى قولهم الفعل لا يخبر عنه والحرف لا يخبر به لان كلام النحاة محمول على ما اذا استعمل الفعل والحرف فى معناهما فتدبر (قوله أو أعرب) قال الزرقانى والجواب يرد عليه ان من الادوات ما هو موضوع على حرفين وحينئذ فهو مشبه بالحرف فكان المناسب فيه البناء لا الاعراب والجواب عن ذلك ان القاعدة فيما اذا أخبر عما هو على حرفين أن يزاد فيه حرف ثالث فيكرر الحرف الاخير فيقال من حرف جر بتشديد النون قال الشاعر * ان لوا وان ليتا عناء * فشدد الواو اى ان قوله لو وليت عبث لا فائدة فيه أنشد هذا الرضى فى باب اسم الفعل انتهى وما ذكره من انه يقال من بتشديد النون يقتضى ان القاعدة عامة فيما هو على حرفين سواء كان ثانيهما حرف لين أو صحيحا هو ما مشى عليه الرضى وقال فى الكافية بعد هذا البيت وضعف الثانى فى لو وما اشبهها وفى التسهيل وان كان ما سمى به حرفى هجاء ضعف ثانيهما ان كان حرف لين قال بعض شراحه فان كان ثانيهما صحيحا نحو من وعن أعربته كيد ودم ولم ٤٦

والحرف الاحكم ما باسميتها قال فى الكافية

وان نسبت لاداة حكما * فابن أو أعرب واجعلنها اسما

فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب ترفعها على الابتداء

* (فصل يحلى الفعل) * ويتضح عن قسيميه الاسم والحرف (باربع علامات) ذكرها فى النظم بقوله بتا فعلت وأتت ويا افعلى * ونون أقبلن (احداها تاء ضمير (الفاعل) فى المعنى فالدور مدفوع والايراد ممنوع اما الدور فلانه أخذ الفاعل فى علامات الفعل وأخذ الفعل فى تعريف الفاعل وأما الايراد فلانه يصدق على أن من قولك ما قام الا أنت انها فعل لانها منسوبة الى الفاعل مع ان أن هى الفاعل وهى اسم على الاصح اتصل بها تاء العلامة (متكلما كان) الفاعل (كقمت) بضم التاء (أو مخاطبا نحو تباركت) بفتح

تضعف وفى اعرابه نظر على رأى المصنف لانه يعتبر الشبه الوضعى فى البناء الا أن يكون بنى ذلك على عدم اعتباره وهو ظاهر قول سيبويه (قوله واجعلنها اسما) أى اجعل تلك الاداة التى نسبت لها الحكم اسما للاسناد اليها والاسناد مطلقا من علامات الاسم (قوله احداها تاء الفاعل) عدل عن قول الناظم تاء فعلت اما القصور على ما شرحه ولده من أن المراد تاء ضمير المخاطب أو لبيان انه أراد بها تاء الفاعل لاحتمال اللفظ لذلك لجواز أن يقرأ فعلت بفتح التاء وكسرها وضمها ولا مرجح التاء لاحد الاحتمالات على الآخر (قوله فالدور مدفوع الخ) فى حاشية السيف الحنفى الاضافة فى قوله تاء الفاعل بيانية والمراد بالفاعل الفاعل المعنوى فلا يرد ان هذا يصدق على التاء من قولك ما قام الا أنت من جهة انها منسوبة الى أن التى هى الفاعل ولا يلزم الدور من جهة أخذ كل من الفعل والفاعل فى تعريف الآخر انتهى وبه يعرف الدور والايراد وانهما اتفقا فى الجواب عن الدور بما حاصله ان الفاعل الذى أخذ فى تعريف الفعل هو المعنوى والفاعل الذى أخذ الفعل فى تعريفه الاصطلاحى واما الجواب عن الايراد فحاصل جواب الشارح ان المراد تاء هى ضمير والتاء فى أنت ليست كذلك بل حرف خطاب وجواب السيف الحنفى ان الايراد مبنى على ان المراد تاء منسوبة الى الفاعل وهو ممنوع بل المراد تاء هى الفاعل وهذه ليست كذلك ومآل الجوابين واحد وملحظهما مختلف فالشارح قدر فى العبارة مضافا والحنفى جعل الاضافة بيانية (قوله أو مخاطبا نحو تباركت) قال فى التوضيح تبعا الى ما قاله ابن مالك فى شرح الكافية انفردت تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك قال العجيسى فى شرحه قيل وفيه نظر اذ لا مانع أن يقال تباركت اسماء الله بالحاق تاء التأنيث الساكنة وفى قوله تبارك اسم ربك ما يؤيد ذلك وفات المصنف أن يقول أو مخاطبة كما قاله الناظم فى شرح الكافية وتبعه ابن عقيل وابن قاسم وابن الصائغ

(قوله تاء التأنيث الساكنة) قال العجيسى زاد الامين المحلى المنسوب معناها الى الفاعل ولا بد كما قيل من ذلك ليحترز عن لات وربت وثمت قال فان قلت فما وجه تقديم تاء فعلت وتاء أتت على ياء افعلى ونون اقبلن والجمع من خواص الفعل قلت اختصاصهما بالماضى والماضى مقدم على غيره من الافعال اذ كل حادث مسبوق بارادة قال تعالى انما أمرنا لشئ اذا أردناه أن نقول له كن فيكون فاوقع الماضى الذى هو أراد أولا وياء افعلى ونون اقبلن يشترك فيهما المضارع والامر فان قلت اذا سلمنا ما ذكر فلم قدم تاء فعلت على تاء أتت قلت لانها لا تلحق فى وجه من الوجوه الا الفعل وأما تاء أتت فقد لحقت الحرف فى كلامهم قليلا كربت وثمت وأيضا فان تاء فعلت أحد ركنى الاسناد دون تاء أتت كذا فى التوضيح وليتأمل قوله وأما تاء أتت فقد لحقت الحرف مع قوله أولا زاد الامين المحلى المنسوب معناها الخ فان هذا لا يتصور الا مع قطع النظر عن تلك الزيادة (قوله بحركة الاعراب) أى بقرينة المثال وهذا التقييد والتفصيل فى المتحركة بحركة البناء أخذه من المرادى وقد علمت انه لا حاجة اليه لعدم ورود ربت وثمت على ما زاده المحلى فلعل المصنف يوافقه (قوله فتختص بالاسم كقائمة) اى اذا كانت فى الآخر أو الكلام فى التاء المتمحضة للتأنيث فلا يرد ان المتحركة بحركة بناء تكون فى الافعال أولا كتقوم هند لانها لحقت اولا وتدل على التأنيث والمضارعة (قوله وبالاسم) نحو لا حول ولا قوة (قوله وبهاتين العلامتين) قال اللقانى قد يقال التاء اللاحقة لعسى وليس ليست فاعلا اصطلاحا بل اسم لهما ولا لغة اذ ٣ لم يفعل النفى ولا الرجاء فليتأمل فان قيل فان لم يقع لهما فاقد فما به فيكون فاعلا فقلت فيكون حينئذ نافيا أو منفيا وراجيا او هو باطل ضرورة ٤٧ وقد تبين بهذا ان فى الرد بالتاء الساكنة نظرا

التاء وأحسنت بكسر التاء العلامة (الثانية تاء التأنيث الساكنة) فى الاصل (كقامت وقعدت) ولا التفات الى عروض الحركة نحو قالت امة بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالت امرأة العزيز وقالتا أتينا طائعين بكسر التاء فى الاولى وفتحها فى الثانية لالتقاء الساكنين فيهما (فأما المتحركة) بحركة الاعراب (فتختص بالاسم كقائمة) وقاعدة والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة (وبهاتين العلامتين) وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة (رد على من زعم) من البصريين (حرفية ليس) كالفارسى ومن تابعه كأبى بكر بن شقير قياسا على ما النافية

اذ تاء التأنيث هى الدالة على تأنيث الموصوف بمعنى ما هى فيه من الفاعل كقامت هند أو غيره كقائمة والتاء اللاحقة للافعال الاربعة ليست كذلك أما ليس وعسى فلان مرفوعهما ليس موصوفا بمعناهما كما هو وأما نعم وبئس فلان معناهما ان كان المدح أو الذم فكذلك وان كان حسن وقبح فلان الفاعل هو الحسن أى الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة فالمتجه ان ليس وعسى لنفى النسبة الكلامية ورجائها ونعم وبئس لمدح الجنس أو ذمه ودخلت التاء فيها لمشاكلة لفظ ما بعدها فما قاله المخالف من الحرفية والاسمية لم ينهض رده انتهى وأجاب الشهاب القاسمى بأن المراد بتاء الفاعل ما يكون فاعلا فى الجملة وان لم يكن فاعلا فى ليس وعسى وتاء التأنيث الدالة على التأنيث فى الجملة وان لم تكن للتأنيث فى نفس الامر بل فى نعم وبئس انتهى ولا يخفى ما فيه وقال بعض مشايخنا ما ذكره اللقانى من بطلان كون الفاعل نافيا او راجيا غير ظاهر فى تاء المتكلم اما فيها فلا يظهر لان المتكلم ناف وراج فتأمل (أقول) ويمكن أن يجاب فى تاء المخاطبة بأن معنى ليس الانتفاء وهو قائم بالمرفوع نحو ما انت هند ومن قال معناها النفى مراده الانتفاء لان المصدر كثيرا ما يراد به الحاصل به والمراد بأنت الفاعل نفسه أو فرده المقصود بالحكم (قوله قياسا على ما النافية الخ) قال ابو البقاء فى اللباب أما ليس فذ البصريين من قال هى حرف وان الضمير المتصل بها شبهها بالافعال كما اتصل الضمير بها على لغة من قال فى التثنية هاآ وفى الجمع هاؤا وأبو على يشير اليه فى كتبه كثيرا ويقوى ذلك انها لا تدل على زمان وانها تنفى كما تنفى ما وانهم شبهوها بها فى ابطال عملها بدخول الا على الخبر فى قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع فيهما ومن قال هى فعل احتج باتصال الضمائر وتاء التأنيث الساكنة وسلبت التصرف لشبهها بما وبدل على انها فعل جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف ما

٣ هكذا بياض بالاصل الذى بأيدينا ولعل الكلمة التى كانت فيه هى مدلولها فيكون الكلام اذ مدلولها لم يفعل الخ أو نحو ذلك تأمل اه

(قوله لقبولهما التاءين) ولاتصال الضمائر بهما (قوله على من زعم اسمية نعم وبئس) سيأتى فى بابهما ان فى نقل الخلاف فيهما طريقين وفى التبيين لابى البقاء قال الكوفيون هما اسمان وهما فى الاصل صفة لموصوف محذوف كانك اذا قلت نعم الرجل زيد فتقديره الرجل نعم الرجل ولما حذف الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وحجة الاولين أوجه أحدها اتصال ضمير المرفوع بها كما حكى الكسائى نعموا رجالا الزيدون واذا لم يظهر كان مستترا او أضمر على شريطة التفسير كما كان ذلك فى قولهم ربه رجلا وهذا لا يكون فى الاسماء الوجه الثانى ان تاء التأنيث الساكنة تتصل بها كقولك نعمت المرأة هند وهذا لا يكون فى الاسماء فان قيل التاء قد تتصل بالحرف نحو ربت وثمت ولات فلا يدل اتصالها بنعم على انها فعل قيل اتصالها ساكنة بنعم دليل على انها فعل وليس كذلك ثم ورب لانها محركة ويدل على الفرق بينهما ان التاء فى نعمت تدل على تأنيث الفاعل كدلالتها فى قامت والتاء فى ربت وثمت تدل على تأنيث الكلمة فى نفسها لا على التأنيث فى غيرها ٤٨ وحكم لات حكم ربت ولذلك وقف عليها قوم بالهاء ولو الامو لم يقف أحد على نعمت بالهاء وفان قيل لحوق التاء

(بجامع النفى (و) ردعلى من زعم حرفية (عسى) من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجى والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التاءين المذكورتين تقول لست وليست وعسيت وعست (و بالعلامة الثانية) فقط وهى تاء التأنيث الساكنة (ردعلى من زعم) من الكوفيين كالفراء (اسمية نعم وبئس) لدخول حرف الجر عليهما فى بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ماهى بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطىء السير نعم السير على بئس العير وتاولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ماهى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر فى الحقيقة انما دخل على الاسم وانما لم يقل و بالعلامتين كالتى قبلها لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة (الثالثة ياء) ضمير المؤنثة (المخاطبة كقومى) ياهند (وبهذه) العلامة (ردعلى من قال) كالزمخشرى (ان هات) بكسر التاء (وتعال) بفتح اللام (اسما فعلين) للامر نهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما فعلا امر للمذكر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتى بكسر التاء وتعالى بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمحذوف من هات الياء كما فى ارم والمحذوف من تعال الالف كما فى اخش العلامة (الرابعة نون التوكيد شديدة) كانت نحو لينبذن (أوخفيفة) نحو ان فعاو بجمعهما (ليسجنن) بالتشديد (وليكونا)

بنعم غير لازم بل يجوز أن يقال نعم المرأة هند قيل ودخولها أحسن واما حذفها فلان المرأة فى معنى الجنس فكان التذكير لذلك على ان الحجة فى جواز دخولها لافى وجوبه ه (تنبيه) ه قال ابن اياز فى شرح الفصول اعلم ان التاء الساكنة وان كانت لاحقة للفعل فانها دالة على تأنيث فاعله لان الفعل لا يقبل التأنيث لان مدلوله المصدر الذى هو جنس مطلق والجنس موضوع على التذكير ولان الاصل فى التأنيث هى الحقيقة التى لها فرج وبازائه ذكر كامرأة وبقرة ونعجة وناقة وهذا انما يتصور فى الاسماء فلما امتنع التأنيث الحقيقى حمل غيره فى المنع عليه وأما عبد القاهر الجرجانى فانه سوغ تأنيث الفعل تأنيثا لفظيا قال ولا معنى لتأنيث اللفظ الا أنه توجد فيه امارة التأنيث فيصدق بها تأنيثه وتأنيث غيره ولولا ذلك لكان قولهم أنث الفعل خطأ (قوله فهات بمعنى ناول) قال فى البسيط وأما هات زيدا ففيه مذهبان انه اسم للفعل مسماه اعط وكسر آخره هربا من الساكنين ويعتذر عن بروز الضمير معه بقوة شبهه بالفعل والمذهب الثانى ويعزى الى الخليل انه فعل والهاء فى أوله بدل من همزة آتى يؤاتى ودليل فعليته انه يتصرف مثل تصرف رام فيقال هات وهاتيا وهاتوا وهاتى وهاتين وفى التنزيل هاتوا برهانكم انتهى وقال ابن خطيب المنصورية كلام ابن هشام هذا يدل على ان هات هذا لا يستعمل الا على صيغة الامر وليس كذلك فانه يقال هاتى للماضى بمعنى عاطى وتصريفه كتصريفه ويدخل عليه ما يدخل على هاتى من علامات الافعال قال ه لله ما يعطى وما يهاتى ه أى وما يأخذ قال وقيل أصله آت قلبت همزته هاء ولا يقال فيه الاهات بكسر التاء لانه أمر من هاتى كعاطى

(قوله وهو رؤبة) كذا وقع للعينى وفى التوشيح قوله أقائلن كذا أورده المصنف وغيره وقال ابن دريد فى أماليه أخبرنا أبو عثمان التوزى عن أبى عبيدة وقال ابن دريد فى أماليه أنى رجل من العرب أمة له فلما حبلت جحدها فأنشأت تقول

أريت ان جاءت به املودا ه مرجلا ويلبس البرودا أقائلون احضرى شهودا ه فظلت من شر الداء كيدا كاللذ تزبى صائدا فاصطيدا ه

وكذا أورده السكرى فى كتاب اشعار هذيل ونسبه لرجل من هذيل وعلى هذا فلم تدخل نون التوكيد على اسم الفاعل واتفقت الضرورة وأورده ابن الدهان فى الغرة بلفظ أقائلن احضرى الشهودا وقال حمله على ذلك شبهه فى الظاهر والمضمر قال وهذا قريب من دخول نون الوقاية على الاسم فى قوله وما أدرى وظنى كل ظن ه امسلمنى الى قومى شراحى (قوله ينكر وقوع ذلك منه) قال الزرقانى أى ينكر وقوع احضار الشهود منه وذلك لان الاستفهام فى قوله اقائلن انكارى ووجه انكار ذلك ان من كان على الصفة ٤٩ المذكورة كان من أهل الحضر وذلك لا يصاهر عندهم قاله بعض شيوخنا (قوله ثم ادغم التنوين فى نون انا) أى بعد تسكين التنوين لانه نقلت اليه الفتحة فصار مفتوحا فيحتاج لتسكينه قال الزرقانى وفى كل من الوجهين المذكورين مرجح ومسقط وذلك لان الحذف على الاول اعتباطى وهو غير قياسى والادغام على الثانى غير قياسى لان المحذوف اولا كانه موجود (قوله وعليهما اعتراض من وجهين الخ) قال شيخ شيوخنا الشنوانى فيه امور احدها ما ذكره انه يعتبر فى المقيس الخ فيه نظر من وجهين الاول انه يعتبر فى المقيس أن يكون على وزان المقيس عليه فى علة الحكم لا فى غيرها وقد ذكر بعضهم ان القياس فى العربية على أربعة اقسام حمل فرع على اصل وحمل اصل على فرع وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد ومثل لكل نوع بما يطول الثانى سلمنا ما ذكره لكن نقول ان الالف الثانية فى المقيس عليه محذوفة وصلا فى قراءة غير ابن عامر لان ابن عامر قرأ باثبات الالف وصلا ووقفا والباقون بحذفها وصلا وباثباتها وقفا وكفى ذلك فى كون المقيس على وزان المقيس عليه ثالثها ان فى اعطاء ما ذكر نظرا لجواز أن المتكلم جرد من نفسه نفسا خاطبها ثالثها ما ذكره من بناء الفعل المؤكد بالنون على الضم مع واو الجماعة المذكور لم أقف على نص فى ذلك فان الذى وقفنا عليه بناؤه مع نون التوكيد وان لم تباشره واما ان بناءه على الضم مع الواو وعلى الكسر مع الياء فلم نره فى شىء مما وقفنا عليه فان كان الشارح اطلع على نقل فى ذلك فسمعا وطاعة والا فهو محل توقف واقتصر الدنوشرى على قوله يمكن أن يقال انما يشترط مماثلة المقيس فى علة الحكم فقط لا من كل وجه وهنا كذلك على ان الشارح سيأتى فى كلامه ما هو كذلك وهو قوله قريبا على حدوان امرأ خافت من بعلها انتهى وصدر كلامه يوهم انه لم يسبق بما قاله وكان وجه كون ما سيأتى للشارح كذلك ان هل ليست كان من كل وجه لان ان مختصة اختصاصا غير مقيد بحالة

(وليكونا) بالتخفيف (وأما قوله) وهو رؤبة

أريت ان جاءت به أملودا ه مرجلا ويلبس البرودا

(أقائلن أحضروا الشهودا) ه فضرورة نادرة أى دخول نون التوكيد على قائلن مع انه اسم والذى سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو أتقولن وأريت أصله أرأيت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذى شعره بين الجعودة والسبوطة يقول أخبرنى ان جاءت هذه بشاب يتزوجها مرجل الشعر حسن الملمس كالغصن الناعم أآمر أنت باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ينكر وقوع ذلك منه ولقائل أن يقول لا نسلم ان فى قوله أقائلن توكيدا بالنون لاحتمال أن يكون أصله أقائل أنا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم أدغم التنوين فى نون انا على حد قوله تعالى لكنا هو الله ربى قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم أدغم التنوين فى نون أنا والاول قصر المسافة وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما انه يعتبر فى المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثانية فى المقيس عليه مذكورة وفى المقيس محذوفة والثانى ان هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان المعنى أقائل أنا على التكلم أما اذا كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق واللواحق فلا

٧ ع ل

(قوله على ان العيني الخ) قد يقال العيني انما أخذ ذلك من قرينة غير ضم لام قائلن اذ يحتمل الافراد والجمع (قوله ولم اقف على نص في ذلك) قال الدماميني مانصه وههنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل يبني لشبهه بفعل الامر فانه احق الافعال بهذه النون أو تلحقه بلا شرط واما غيره فلا تلحقه الا بشرط هذا مالم أر نصا فيه وسمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من أقائلن ولم أقف عليه مضبوطا كذا في كتاب معتمد فان ثبتت الرواية على هذا الوجه علم ان العرب لا تبنيه عند لحاق هذه النون المتصلة به لكن يشكل حينئذ لم أعرب مع قيام المقتضي للبناء انتهى وهو صريح في انه عند ضم اللام لا يكون مبنيا جزما وأجيب عن عدم بنائه على الفتح حينئذ بأن النون انما دخلته لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل في الاسماء الاعراب فبقي على أصله مع انه لا ضرورة في بنائه بل في لحاق النون به وقد اختلف في بناء المضارع عند اتصال النون به (قوله ويعرف الحرف بأن لا يحسن فيه شئ) السيف الحنفي تساهل في تعبيره بعدم الحسن عن عدم الصلاحية والقبول وفي قوله التسع نظر لان العلامات ليست منحصرة   ٥٠   فيما ذكره ولا يلزم من عدم قبوله لهذه العلامات عدم قبوله لجميع العلامات

على ان العيني قال والمعنى هل أنتم قائلون فاجراه مجرى أتقولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هذا مسند الى ضمير جماعة الذكور بناء على انه يسلك بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم أقف على نص في ذلك

(فصل ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شئ من العلامات التسع) المذكورة للاسم والفعل ولا غيرها واليه أشار الناظم بقوله سواهما الحرف (كهل) من حروف الاستفهام (وفي) من حروف الجر (ولم) من حروف الجزم (وقد أشير) في النظم (بهذه المثل) الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة (الى) بيان (أنواع الحروف) بالنسبة الى الاختصاص وعدمه (فان منها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل شيأ كهل) حيث لم يكن في حيزها فعل فانها تدخل على الاسم (تقول هل زيد أخوك) بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل فتختص به اما صريحا نحو هل قام زيد (وهل يقوم) واما تقديرا نحو وهل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حد وان امرأة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولاختصاص هل بالفعل اذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء

والى هذا أشار الشارح بقوله ولا غيرها وانما عبر في الاسم بتميز لان من علاماته الاسناد وهو علامة معنوية خفية وعبر في الفعل بينجلي لان علاماته كلها لفظية ظاهرة وعبر في الحرف بيعرف لان علامته بسيطة والمعرف يتعلق بالبسائط هذا وقال الناصر اللقاني كان عليه أن يزيد قيدا آخر يخرج أسماء الافعال كما قال ابن الناظم ولم يدل على نفي الحرفية دليل أي كان تقع الكلمة أحد ركني الاسناد فانها حينئذ تنتفي عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل والالحاق به عند التردد أولى وقال ايضا ان كلامه منقوض بكيف فانه لا يحسن فيها شئ من العلامات الا ان يريد بالاسناد الاسناد في اللفظ أو في المعنى ولا كما تقدم في قط فلا نقض قال الشهاب القاسمي لا يقال بل يحسن فيها الجر حكى في المغني عن بعض العرب على كيف تبيع الاحمرين لانا نقول الجر عند المصنف ليس دخول حرف الجر بل الكسرة ولا كسرة ههنا الا أن يراد الكسرة ولو محلا (قوله ولا غيرها) ليس فيه حوالة على مجهول لان الوقف يبين الغيرية قول الشارح ولا غيرها اندفع قول المصنف ان من الكلمات ما لا يقبل شيأ من العلامات المذكورة مع كونه غير حرف واندفع ان في معرفة الحرف بعدم حسن شئ من العلامات التسع معه انعكاس العلامة وقد قالوا انها تطرد ولا تنعكس لان محل ما قالوه ما لم تكن العلامة شاملة بقي انه أورد على معرفة الحرف بما ذكر الدور لان علامات الاسم والفعل حروف وكانه قيل يعرف الحرف بأن لا يقبل شيأ من الحروف ودفع بأنه لم يعنوا في علامات الاسم والفعل بعنوان الحرفية بل عين ألفاظ مخصوصة (قوله وتعبيره بالمثل مجاز) هذا بناء على افتراق الجمعين في المبتدا والنهاية والذي حققه السعد انهما يفترقان في النهاية فلا مجاز هنا (قوله حيث لم يكن في حيزها فعل) أي كما أشار اليها بالمثال (قوله فتختص بالفعل) أي فتكون داخلة عليه لا على الاسم لان اللفظ يوهم انها داخلة على اسم (قوله ومنها ما لا يختص بالاسماء

ولا بالافعال ويعمل) أي على خلاف الاصل كما أشار اليه من قال حق ما لا يختص أن لا يعمل وما اختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص به ولكونه على خلاف الاصل احتيج الى توجيه عمل هذه الادوات لشبهها بليس (قوله كما ولا) لان خبرها لا يلزم اسميته وقيل يكفي اختصاص اسمها وقال الزرقاني في قوله المشبهات بليس نظر لانها حيث أشبهت ليس اختصت بالاسم وأجيب بان ما العاملة عمل ليس تدخل على الفعل وحينئذ تعمل وكذا لا وان وأما لات فهي لا والتاء فيها للمبالغة وتدخل على الفعل حيث سقطت منها التاء فلو أسقطها الشارح كان أولى (قوله أو تعمل النصب) أي على خلاف الاصل ولذا احتيج الى توجيهه قال الاشموني وانما عملت لن اي واخواتها النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانها بمعناها على ان بعضهم يجزم بها (قوله كلام التعريف) أي لتنزيلها منزلة الجزء ولان هذا النوع خلاف الاصل فلا بد من توجيه عدم عمله وقال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني يقولون ان ما اختص بقبيل عمل فيه العمل الخاص وأقول يرد عليه ان وأخواتها فانها مختصة بالاسماء وتعمل الرفع والنصب وهما عام لا خاص وقد يجاب بأن المراد ان ما اختص بقبيل   ٥١   ولم يشبه الفعل يعمل العمل الخاص

ولا بالافعال ويعمل كما ولا ولات وان المشبهات بليس (ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها) الجر (كفي نحو وفي الارض آيات) للموقنين (وفي السماء رزقكم) أو يعمل النصب والرفع كان وأخواتها ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف (ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها) الجزم (كلم نحو لم يلد ولم يولد) أو يعمل فيها النصب كان نحو لن ينال الله لحومها ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف

(فصل والفعل) بكسر الفاء من حيث هو فعل (جنس تحته ثلاثة أنواع) عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان أصله مضارع وانتصر لهم الموضح في المغني وقواه وسيأتي تقريره (أحدها) الفعل (المضارع) أي المشابه وسيأتي وجه الشبه (وعلامته أن يصلح لان يلي لم) بأن يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم ولم يشم) وهذه العلامة أنفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم بقوله * فعل مضارع يلي لم كيشم * (والافصح فيه) أي في يشم (فتح الشين) مضارع شمم بكسر الميم (لا ضمها) مضارع شمم بفتح الميم (والافصح في الماضي) منه (شممت بكسر الميم لا فتحها) والحاصل انه جاء من بابي فرح يفرح ونصر ينصر والاول أفصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث أنكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطأ ام والصواب وروده وممن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قال المرادي (وانما سمي) هذا الفعل (مضارعا لمشابهته للاسم) المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى اما

فخرج ان وأخواتها لانها مشبهة بالفعل لفظا ومعنى كما صرح به في محله لا يقال لا نسلم اختصاصها بالاسماء لان خبرها يكون فعلا لانا نقول لا بد لها من الاسم فاسمها لا يكون الا اسما وأما خبرها فقد يكون وقد لا يكون ويكفي هذا في الاختصاص انتهى وفي كلام الاشموني في شرح الالفية ان ان وأخواتها من الحروف المختصة بالاسماء قال وانما لم تعمل الجر لما ذكر في بابها (قوله ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها) أي على خلاف الاصل كقد والسين وسوف اي لتنزيلها منزلة الجزء كذا قالوا قال الشهاب القاسمي ولا يظهر كون سوف وقد كالجزء * (تنبيه) * تحصل ان انواع الحروف ثمانية مختص بالافعال أو الاسماء يعمل عملا خاصا وعاما أو لا يعمل مشترك لا يعمل او يعمل عملا عاما ولم يذكروا مشتركا يعمل عملا خاصا فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله والفعل جنس) أي اضافي فلا ينافي انه نوع من الكلمة كما اشار اليه اللقاني والاظهر ان المراد الجنس اللغوي (قوله وانما سمي مضارعا الخ) قال في الغرة فان قيل لم سميتم الفعل مضارعا لمشابهته الاسم ولم تسموا ما لا ينصرف مضارعا لمشابهته الفعل ولم تسموا ايضا الاسم المبني مضارعا لمشابهته الحرف فالجواب ان الاسم خرج عن بابه الى مشابهة الفعل والحرف فلو قال اسم مضارع لم يعلم أي القسمين هو فمنعنا من هذه التسمية وليس كذلك الفعل وأيضا فان الاسم شابه الفعل فيما لا ينصرف من وجهين فنقص تمكنه وشابه الفعل بالحركات والسكون حتى عمل فلو سمي مضارعا لالتبس المقصود ورأيت في بعض كتب المتقدمين سؤالا وجوابا وكلاهما فيه نظر حاصل السؤال هو انه قال فان قيل لما شابه الفعل الاسم اعطيتموه بعض الاعراب ولما أشبه =

= الاسم الحرف أعطيتموه كل البناء فأجاب بأن الاعراب لما كان يتبعض اعطى الفرع فيه دون ما للاصل ولما كان البناء لا يتبعض تساوى الاصل والفرع ٥٢ فيه والكلام على هذا ان الاعراب انما هو معنى وهو تغيير آخر الكلمة لتغيير

العوامل وهذا كما وجد فى الاسم كذلك وجد فى الفعل وانما بعض العوامل التى تحدث حركة امتنع من الدخول على الفعل لعلة فامتنع لذلك ما كان يوجد فيه وهو التغير بشئ له بعض وانما الحركات هى التى تتبعض وليست الحركة عنده هى الاعراب وقال ابو سعيد الحروف لها السكون فقط والاسماء فيها ثلاث حركات وسكون فأعطى المشابه للحرف السكون اذ لا يتبعض واعطى المشابه للاسماء بعض الحركات فان قيل لما شابه الفعل الاسم اعطى الاعراب دون التصغير والتثنيه والجمع فالجواب ان التصغير والتثنية والجمع معان تختص بالذوات والاعراب معنى يختص بالحال فأعطيت الافعال الاعراب وأيضا فان التصغير صورة واحدة فلو أعطيت الفعل للمشابهة لكان الاصل كالفرع وايضا فانهم آنسوا بالحرف المختص بالاسم أن يؤثر فى الاسم اعرابا وللافعال حروف تختص بها فأحدثت فيها اعرابا انتهى ما فى الغرة (قوله لعدم سلامتها من الطعن فيها) الطعن فيها ليس

من جهة اللفظ فلجريانه عليه فى الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفى تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ماعدا الزيادة الاولى وأما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما يأتى بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبى وهذا التوجيه أحسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها (ولهذا) الشبه (اعرب) المضارع (واستحق التقديم فى الذكر على اخويه) الماضى والامر فينبغى للشخص أن يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على اقرانه (ومتى دلت كلمة) من الكلمات (على معنى) الفعل (المضارع) وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال او الاستقبال (ولم تقبل) تلك الكلمة (لم فهى اسم) اما وصف كضارب الآن أو غدا واما الفعل (كاوه واف بمعنى أتوجع وانضجر) فاوه اسم لأتوجع واف اسم لانضجر وفى اف أربعون لغة ذكرها فى الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فان كانت مضمومة فاثنتان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق أو ملحقة بزائد والمجردة اما أن يكون آخرها ساكنا أو متحركا والمتحركة الآخر اما مشددة أو مخففة وكل منهما مثلث الآخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة فى المتحركة والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه أربع عشرة واللواحق لها من الزوائد اما هاء السكت أو حرف المد فان كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان حرف مد فهو اما واو أو ياء أو ألف والفاء فيهن مشددة والالف اما مفخمة أو بالامالة المحضة أو بين بين فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه أربع لغات والحادية عشرة أفى بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون والسادسة افى بالامالة والسابعة افه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع (الثانى) الفعل (الماضى ويتميز) عن أخويه المضارع والامر (بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس) تقول تباركت يا ألله وعسيت انا ولست (أو تاء التأنيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس) تقول نعمت وبئست وعست وليست فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التاءين فيهما كما أومأ اليه سابقا بقوله وبهما تين العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التأنيث كما أومأ اليه أيضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو فى ذلك تابع لابن مالك فى شرح الكافية حيث قال وقد انفردت

من جهة انها توجيه للتسمية بالمضارع بل من جهة كونها توجيها الاعرابه (قوله ومتى دلت كلمة على معنى المضارع يعنى ولم تقبل لم فهى اسم) قال اللقانى ينتقض بضربا فى يا زيد فانها نائبة عن ادعو وهى حرف الا ان يراد بقوله دلت الدلالة الوضعية على ان فيه نظرا لان الواضع وضع يا للدعاء فالجواب الصحيح ان يراد بقوله دلت الدلالة بالهيئة لا بالمادة فلا نقض بيا

(قوله وهذا ان كان مسموعا الخ) قال شيخ شيوخنا الشنوانى لا نسلم انه قياس فى اللغة لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محقق له ولو سلم فلا نسلم ان القياس فى اللغة ممتنع ولو سلم انه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل فى المدلولات أما فى الاحكام كما هنا فلا يمتنع نبه عليه ابن جماعة فى نظير ذلك وقال ابن الانبارى وهو أى القياس حمل غير المنقول على المنقول اذا كان فى معناه (قوله فيلزم ان تكون اسماء) الاولى فيلزم ان لا تكون أفعالا لان ذلك هو اللازم من عدم قبول التاء لا كونها اسماء (قوله فالدور مدفوع) تقرير الدور واضح لانه عرف الامر بأن يدل على الامر ووجه الدفع ٥٣ ما قاله المصنف فى التعليقة ان الامر

المعرف هو الامر الاصطلاحى وهو لفظ والامر المعرف به هو الامر اللغوى وهو طلب الفعل واللفظ والمعنى غيران بقى ان المصنف أورد على علامة الامر المذكورة أفعل فى التعجب كقولك أحسن بزيد فانه فعل أمر مع انه لا يفهم منه الامر وأجاب بأن شرط العلامة صحة الاطراد لا الانعكاس وقال فان قلت فهل يمكن أن يجاب عنه بأن يدعى ان أفعل فى التعجب أمر للمخاطب بأن يتعجب ولان فيه ضميرا مستترا وحينئذ فلا اشكال لانه يدل على الطلب ويقبل نون التوكيد كقوله

* فأحر به من طول فقر واحريا *

أراد أحرين فابدل النون فى الوقف ألفا قلت لا لان هذا وان كان قولا لقوم من النحاة الا أن الناظم لا يقول به ولا يرى قولك أحسن بزيد الا مساويا لقولك ما أحسنه اه (قوله ولم تقبل النون الخ) قال الدنوشرى جعل العلامة هنا وفيما تقدم فى المضارع

يعنى تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفى شرح الاجرومية للشهاب الحجازى ان تبارك يقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله اه وهذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفدنا من تعبير الموضح بالتاءين ان أل فى التاء فى قول الناظم وماضى الافعال بالتا مز للعهد المتقدم فى قوله بتا فعلت وأتت (ومتى دلت كلمة على معنى) الفعل (الماضى) وهو الحدث المقترن بالزمن الماضى (ولم تقبل) تلك الكلمة (احدى التاءين) المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة (فهى اسم) اما وصف كضارب أمس او لفعل (كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق) فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفى هيهات أربعون لغة ذكرتها فى باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال يشكل عليه أفعل فى التعجب وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء وحبذا فى المدح فانها أفعال ماضية ولا تقبل احدى التاءين فيلزم ان تكون اسماء لانا نقول عدم قبولها لاحدى التاءين عارض نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع (الثالث) الفعل (الامر وعلامته ان يقبل نون التوكيد مع دلالته على الامر) أى الطلب بصيغته فالدور مدفوع وايراد الامر باللام ممنوع فان دلالته على الطلب نشأت من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة (نحو قومن) فانه دل على الطلب وقبل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم * وسم بالنون فعل الامر ان أمر فهم * (فان قبلت كلمة النون) المذكورة (ولم تدل تلك الكلمة (على الامر) الذى هو الطلب (فهى فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا) أو فعل تعجب نحو احسنن بزيد فانه ليس أمرا على الاصح بل على صورته (وان دلت) كلمة (على الامر) الذى هو الطلب (ولم تقبل النون) المذكورة (فهى اسم) اما المصدر نحو * صبرا بنى عبد الدار * بمعنى اصبروا أو اسم لفعل (كنزال ودراك بمعنى انزل وأدرك) أو هى حرف نحو كلا بمعنى انته (وهذا) التمثيل بنزال ودراك (أولى من التمثيل بصه وحيهل) فى قول النظم

والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل

(فان اسميتهما) أى اسمية صه وحيهل (معلومة مما تقدم) فى علامات الاسم (لانهما يقبلان

والامر منعكسة أى يلزم من عدمها العدم وهذا خلاف شأنها فلينظر وجهه اه (وأقول) قد عرفت وجهه فى علامة الحرف فلا تغفل (قوله بمعنى انزل وأدرك) ضبط بعضهم انزل بالف الوصل وأدرك بالف القطع وكأنه لان انزل من النزول وأدرك من الادراك ولا مانع ان يكون أنزل بالقطع من الانزال بناء على جواز بناء اسم الفعل من المزيد (قوله أو هى حرف نحو كلا) قال الحفيد لا نسلم انها تدل على الامر بل على الردع والزجر وليس بامر (قوله فان اسميتهما الخ) جوابه ان الذى علم مما تقدم هو مطلق

اسميهما والمراد هنا اسمية الفعل لان قوله هو اسم المراد هو اسم للفعل وهذا لم يعلم مما سبق بقى انه يستفاد من كلامه اسمية نحو
نزال ودراك لانه أفاد ان الدلالة على الطلب مع عدم قبول النون من علامات الاسمية وهذا موجود فى دراك ونزال فلا محذور
فى ترك التمثيل بهما وأورد اللقانى على المصنف فى دعواه عدم العلم باسمية نزال ودراك مما تقدم انه يفضى الى بطلان العلامة
التى ذكرها المعرف لصدقه حينئذ عليهما وأجيب بأن غاية ما يلزم انه من قبيل التعريف بالاعم وقد أجازه القدماء لانه يفيد
التمييز فى الجملة وأجاب بعضهم عن اعتراض المصنف بأن الناظم ليس فى مقام الاستدلال على الاسمية بالعلامات حتى تفترق
الحال بين ما علمت اسميته مما تقدم فلا يمثل به وما لم يعلم فيمثل به بل فى بيان ان ضابط الاسمية شامل للقسمين شمولا واحدا وهو ان
ما دل على الطلب ولم يقبل النون اسم ولا يتفاوت الحال بين ما علم مما تقدم وغيره (قوله حيث تمم أقسام اسم الفعل) أى لان الناظم
ذكر من أسماء الفعل الامر فقط والموضح زاد الماضى والمضارع (قوله ومفهوم الخ) معطوف على الاقسام أى وحيث تمم
مفهوم علامة الامر وذلك لان علامته مشتملة على قيدين بين الناظم مفهوم أحد القيدين فقط وتمم الموضح بيان القيد الثانى
(قوله التى أغفلها) صفة للاشياء المتمم بها *(هذا باب شرح المعرب والمبنى)* مر فى بحث الكلمة والكلام ما يعلم به ما أشار
اليه المصنف فى هذا التركيب (قوله وانما قدم) قال الزرقانى ان قيل مقتضى كلام الشارح ان المصنف ذكر تعريف البناء مع
انه لم يذكره فالجواب انه لما ذكر تعريف الاعراب وهو يفهم منه لانه خلافه فكأنه ذكره (قوله وان كان معرفة المشتق الخ) ان
هذه وصلية وهل جيء بها لمجرد الوصل 54 والربط فلا جواب لها لا فى اللفظ ولا فى التقدير أو هى مع ذلك شرطية فيقدر
جوابها أولا يحتاج مع كونها
شرطية الى جواب فيه كلام
مضطرب للسعد بناه فى حواشى
المختصر فى بحث تقييد المسند
بالشرط وأجيب عما أشار اليه
الشارح من الاعتراض بأن
معرفة المشتق انما تتوقف على
معرفة المشتق منه اذا أريد
تعريفه من حيث قيام المشتق

التنوين) تقول صه وصه بلا تنوين وعلى هذا كان ينبغى للموضح أن لا يمثل فيما تقدم
بأف لانها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم أيضا ثم النظر فى هات وتعال هل يقبلان
نون التوكيد فيه خلاف فى علامة الامر أولا فيخالف ما اختاره أولا فيهما ولله دره حيث
تمم أقسام اسم الفعل من الماضى والمضارع ومفهوم علامة الامر التى أغفلها الناظم

(هذا باب شرح المعرب و) شرح (المبنى)

المشتقين من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على أصله وان كان معرفة المشتق متوقفة
على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تأصيلا وتفريعا (الاسم) بعد
التركيب (ضربان) أشار به الى ان فى كلام الناظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب

منه به والمعرب لم يرد تعريفه من هذه الحيثية بل من حيث كونه محلا يصلح ان يقع فيه الاعراب على ما ستعرفه قريبا فى ومنه
حكم الاسماء قبل التركيب وبأن الاعراب والبناء من قبيل الاعراض والمعرب والمبنى من قبيل الذوات والذوات سابقة على
الاعراض لانها محل لها (قوله تأصيلا وتفريعا) أى باعتبار علامة الاصول والفروع (قوله بعد التركيب) أما قبله فقيل موقوفة
لا معربة ولا مبنية وجرى عليه ابن الحاجب اعتبارا لحصول الاستحقاق بالفعل وقيل معربة وجرى عليه الزمخشرى اعتبارا لمجرد
صلاحية استحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر كلام عبد القاهر ومحل النزاع المعرب اصطلاحا لا المعرب الذى هو اسم
مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب ولم يعتبر أحد وجود الاعراب
بالفعل فى كون الاسم معربا ولذا يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة وقيل مبنية للشبه الاهمالى وجرى عليه ابن مالك والمصنف
من اتباعه فكان اللائق بالشارح ترك هذا القيد وقال الدنوشرى لعله قيد بذلك لانها بعد التركيب تنقسم الى قسمين أما قبله فهى
مبنية اهـ وقال الزرقانى قيد بذلك لكون الاسماء قبل التركيب موقوفة فلا يجىء منها التقسيم الى قسمين اهـ ويرد عليهما انه
اذا جعل المقسم الاسم مطلقا يكفى مجىء القسمين فيه مطلقا ولا يلزم مجيئهما فى كل ضرب منه ثم قال الزرقانى وهذا حمل للمعرب
على ظاهره وهو ما قام به الاعراب ولذلك قال الشارح فيما يأتى وهو ما تغير آخره فعبر بالماضى اهـ وفيه نظر لما مر من أنه لم يعتبر
أحد فى كون الاسم معربا وجود الاعراب بالفعل وقد نبه السعد على ان الافعال الواقعة فى التعاريف لا دلالة لها على الزمان
(تنبيه) محل الخلاف فى الاسماء قبل التركيب الاسماء التى لم تشبه الحرف شبها متفقا عليه كالمضمرات أما هى فمبنية فتنبه له

(قوله فاندفع الاعتراض) ظاهره ان الاعتراض اندفع بمجرد تقدير ومنه ثانيا وفيه نظر لان منه ومنه لا اشعار له بحصر ولا عدمه
بل هو بقرينة العدول عن المنفصلة الشائعة فى مثل هذا المقام يشعر بعدم الحصر كما دل عليه كلام السعد عند قول التلخيص
ثم الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلى فانظر حاشيتنا عليه نعم الذى يدفع الاعتراض قول المصنف ضربان وليس فى كلام
الناظم ما يدل عليه وأجاب بعضهم عن الناظم بأنه لما ذكر ان المبنى ما أشبه الحرف ثم قال ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف
علم انه لا واسطة بينهما ولعل المصنف قدر ضربان فى كلامه أخذا من ذلك (قوله وهو الاصل) قال اللقانى يعنى الراجح فالمتجه أن
يقال فى مقابلته وهو خلافه لا الفرع كما قال اذ الفرع انما يناسب الاصل بمعنى ما ينبنى عليه غيره اهـ قال الشهاب القاسمى
قد يجاب بما قاله السيد الشريف فى حواشى المفصل فى الكلام على الاصل والفرع من أن للمرجوح ابتناء على الراجح وأوضح
ذلك بقوله أيضا هذا ممنوع بل يناسب الاصل بمعنى الراجح لانه كما ان المعرب راجح فى نظر اللغة لانه بواسطة الاعراب تتبين المعانى
المعتورة عليه فالمبنى مرجوح فى نظر اللغة لعدم تبين تلك المعانى به ففى قوله وهو الفرع اشارة الى أنه متصف بضد الاصالة
المذكورة وذلك فائدة أى فائدة ولو عبر بقوله وهو خلافه لم يفهم ذلك وانما يفهم مخالفته له فى معناه أو نحوه فتأمله اهـ فان قيل
كيف يكون الاصل فى الاسماء الاعراب مع انهم صرحوا بأن الاصل فى الاسماء 55 الافراد فالتركيب الذى يكون فيه
الاعراب خلاف الاصل فالجواب
ان غرض الواضع من الاسماء
استعمالها مركبة فكأنه هو
الاصل فافرادها وان كان هو
الاصل بالنظر للوضع لكنه صار
خلاف الاصل بالنظر الى غرض
الواضع (قوله وهو ما تغير آخره)
مراده بتغير الآخر تغيره ذاتا
أو صفة فيدخل المعرب بالحروف
ومعنى التغير الذاتى أن يبدل
حرف بحرف آخر حقيقة أو حكما
كما فى المثنى فى النصب والجر والتغير
فى الصفة ان تبدل الحركة بحركة

ومنه مبنى على حد * فمنهم شقى وسعيد فاندفع الاعتراض بأن عبارة النظم تقتضى بظاهرها
ان من الاسم هذين الشيئين ومنه شىء آخر وهو لم يذكره ضرب (معرب وهو الاصل)
فى الاسماء وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه (ويسمى) الاسم المعرب
(متمكنا) لتمكنه فى باب الاسمية ثم ان كان منصرفا سمى أمكن والا سمى غير أمكن وانما
يعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان
عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة تفتقر فى التمييز بينها الى الاعراب (و) ضرب
(مبنى) وذهب قوم الى ان المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبنى ويسمونه خصيا وليس بشىء
(و) المبنى (هو الفرع ويسمى) لعدم اعرابه (غير متمكن) فى الاسمية (وانما يبنى الاسم
اذا أشبه الحرف) لا الفعل عند الناظم (شبها قويا يدنيه منه) أى يقرب الشبه المذكور
الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم * لشبه من الحروف مدنى * (وأنواع) هذا
(الشبه ثلاثة) هنا (أحدها الشبه الوضعى) أى المنسوب الى الوضع الاصلى وهو المشار
اليه بقوله فى النظم * كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته

أخرى حقيقة أو حكما كما فى جمع المؤنث السالم فى حالة الجر والنصب فان حركته تغيرت حكما (قوله اشبه) قال الدنوشرى مثل أشبه
فى المعنى شابه والمشابهة هى المشاركة فى الكيفية وابن الحاجب استعملها فى مطلق المناسبة مجازا حيث قال المبنى ما ناسب (قوله
وأنواع الشبه) قال اللقانى ان أراد الشبه القوى المذكور قبل فالشبه فى أب ونحوه مفقود وان أراد مطلق الشبه فلم يدع أحد
انه موجب للبناء فيجاب بضعفه وقد يجاب بأنه تقسيم للشبه القوى ولغفلة يتوهم ان الشبه فى أب ونحوه من المورودات قوى فنبه
عليها اهـ ملخصا (قوله أحدها الشبه الوضعى) قال المصنف فى الحواشى شرط اعتباره تأصله ومن ثم أعربت الظروف مع تضمن
معنى فى وغير مع تضمن الا فأما قوله حين يأبى غيره وقوله غير ان نطقت فقال الناظم المقتضى للبناء اضافتها الى مبنى وجعل البناء
فى الثانى أولى اصلاحية غير فيه لدخولها محل الاختلاف الاول ولك ان تقول أبى ويأبى يصح وقوع الاستثناء المفرغ بعدهما
(قوله وضابطه المنطبق على جزئياته ان يكون الخ) لا يخفى ان الضابط بمعنى القاعدة وهى قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات
موضوعها فاخبار المصنف عن الضابط بأن يكون الذى هو مفرد حكما تجوز وكان المراد ضابطه ما يتضمنه قولنا ان يكون الخ وقس
عليه نظائره وقول الشارح المنطبق على جزئياته تجوز أيضا لانه انما ينطبق على جزئيات موضوعه كما عرفت فى تعريف القضية

(قوله موضوعا على حرف) قدر متعلق الجار خاصا لان محل تقديره عاما ما لم تقم قرينة على الخصوص كما قاله اليمنى والقرينة هنا قائمة (قوله أو حرفين) قال اللقانى يرد عليه مع فانها منصوبة ظرفا أو حالا ويجاب بانها مبنية على ظاهر مذهب سيبويه أو بانها محذوفة اللام وهى الالف المنقلبة عن ياء والاعراب مقدر فيها ان أفردت وظاهر على ما قبلها ان أضيفت وهذا مقتضى كلام ابن الناظم والمختار عند الرضى اه واجاب فى الهمع بانها انما أعربت لان الاضافة عارضت شبه الحرف كما قيل فى أى وفيه بحث لان ايا لا تلزم الاضافة والمعارض ٥٦ لشبه الحرف انما هو لزومها فانظر حاشيتنا على الالفية فانها اشتملت هنا على ابحاث نفيسة (قوله أى كالتاء من قمت) جعل اضافة التاء الى قمت على معنى من وفيه نظر لا يخفى على عارف نحوه والظاهر ان الاضافة لادنى ملابسة وانها على معنى اللام اذ التاء ليست جزأ من قمت ولا يصح الاخبار عن التاء بقمت كما هو ضابط الاضافة التى بمعنى من (قوله لضعف الشبه) قال الزرقانى فيه نظر لان الشبه الوضعى منتف بالكلية اذ لم يوضع نحو أب وأخ على حرفين فلذلك كان كلام ابن المصنف أحسن مما هنا لانه لم يجعل ذلك من الشبه المعارض فانظر اه ومر عن اللقانى الجواب (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أى الاصل الذى سبق له استعمال فلا يرد نحو يدان ودمان فان الاصل فيهما مهجور بخلاف أخ فانه نطق بالاصل فى نحو جاء أخوك (قوله بالقصر كما يأتى) قال فيما يأتى ومن النقص قولهم أبان وأخان فقوله هنا بالقصر سهو (قوله بل لشبه آخر) وهو الشبه الجمودى أو الافتقارى أو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها والصحيح ان بناءها للشبه الوضعى ومن بناء نحو نحن بطريق الحمل لان أصل الضمائر ان تكون على حرف أو حرفين (قوله ان يتضمن الاسم الخ) قال الدنوشرى المعتبر فى التضمن بحسب الوضع فالتضمن العارض لا يوجب البناء فلذلك لم تبن الظروف مع انها متضمنة معنى فى التركيب اه ومر نحوه عن المصنف ويرد عليه المنادى فالاولى ان يقال المعتبر التضمن اللازم بان يتوقف عليه المعنى الذى قصد عند التضمن فيخرج الظرف ويدخل المنادى وتفصيل المقال يطلب فى حواشى الفاكهى

> (ان يكون الاسم) موضوعا (على حرف) واحد (أو) على (حرفين) فقط سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا (فالاول) وهو الموضوع على حرف واحد (كالتاء فى قمت) أى كالتاء من قمت (فانها) فى حال الكسر (شبيهة بنحو باء الجر) مطلقا (ولامه) مع الظاهر غير المستغاث (و) فى حال الفتح شبيهة بنحو (واو العطف وفائه) وفى حال الضم شبيهة بنحو ما قاله فى القسم فى لغة من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من أيمن ذكرها فى شرح الشذور فى الحروف المبنية على الضم (والثانى) وهو الموضوع على حرفين (كنا من قمنا فانها) أى فان نا (شبيهة بنحو قد وبل) وما ولا وقال الشاطبى نا فى قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوليا كما ولا فان شيأ من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل لبناء كم ومن بأنهما موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما أشار اليه الناظم هو التحقيق ومن أطلق القول فى الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد اه ثم استشعر اعتراضا بأن نحو اب وأخ على حرفين مع انهما معربان فأجاب بقوله (وانما أعرب نحو أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضا) بعد حذف لامهما (فان أصلهما) قبل الحذف (أبو وأخو بدليل) قولهم فى التثنية (أبوان وأخوان) برد المحذوف والتثنية ترد الاشياء الى أصولها فثبت انهما موضوعان على ثلاثة أحرف وأما أبان وأخان من غير رد فتثنية أبا وأخا بالقصر كما سيأتى فان قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة أحرف كنعم وبلى فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان أكثر الاسماء موضوع على ثلاثة أحرف فيلزم ان يكون غالب الاسماء مبنيا فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن فالجواب ان بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر يأتى فى بناء المضمرات النوع (الثانى الشبه المعنوى) وهو المشار اليه بقول النظم والمعنوى فى متى وفى هنا (وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يتضمن الاسم معنى

(قوله أى من المعانى التى تؤدى بالحروف) أى وليس المراد من معانى الحروف المعانى التى وضعت لها الحروف فهذا توطئة لقوله سواء وضع الخ (قوله أم لا) كان المناسب لقوله وضع أم لم يوضع لان عدم الوضع ماض لا مستقبل ثم ليس فى كلام المصنف حذف المعطوف وبقاء العاطف وهو غير جائز بل حذف بعض المعطوف لان لا من تمته وقول بعضهم بعد الجواب بما ذكر على ان أحرف الجواب كثيرا ما تحذف الجمل بعدها مع عدم ملاقاته للسؤال يرد عليه ان لا هنا ليست جوابية (قوله وهو طلب الفهم) قال الدنوشرى ما ملخصه الظاهر ان يقول لانه المقدور للمفهم فيطلب منه والفهم صفة الطالب ولا يصح طلبه من الغير ثم ان أل فى الفهم عوض عن المضاف اليه أى فهم الطالب فلا نقض بفهم وعلم ولا نقض بفهمين وعلمين لان الدال على طلب الفهم هو فهم وعلم والدال على خصوص الفاهم ياء المتكلم (قوله وانما اعربت أى) قال الزرقانى أى وجوبا وفى كلام الشمنى فى حاشيته على المغنى ما يدل على ان الاعراب جائز ويجوز البناء ذكره فى بحث قد وفيه شئ (قوله لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها للاضافة) خرج بقوله من ملازمتها الاضافة كم لانها لا تضاف الى المفرد وهى مبنية لان اضافتها غير لازمة وبهذا يعلم ما فى قول الزرقانى التقييد باللزوم لاجل ما هنا والا فالاضافة كافية وذلك لان اسم لا المفرد مبنى ٥٧ لتضمنه معنى من وهذه العلة موجودة فى المضاف والشبيه به مع انه معرب قال ملا جامى ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فترجع الاسمية بسببها الى ما تستحقه فى الاصل أعنى الاعراب اه وعلل ابن مالك اعراب أى بما ذكر وبانها بمعنى بعض ان أضيفت الى مفرد وكل ان أضيفت الى جملة وأورد عليه أبو حيان ان هذا المعنى موجود فى لدن فانها ملازمة للاضافة بل هى أقوى من أى فيها فانها لا تنفك عنها لفظا وهى بمعنى عند وعند معربة ولدن مبنية

> من معانى الحروف) أى من المعانى التى تؤدى بالحروف (سواء أوضع لذلك المعنى) الذى تضمنه ذلك الاسم (حرف أم لا) يوضع له حرف أصلا (فالاول) وهو الذى تضمن معنى وضع له حرف (كمتى فانها تستعمل شرطا) فتجزم فعلين (نحو متى تقم أقم وهى حينئذ) أى حين اذ استعملت شرطا (شبيهة فى) تادية (المعنى) وهو تعليق الجواب على الشرط (بان الشرطية) نحو ان تقم أقم (وتستعمل أيضا استفهاما) فلا تعمل شيأ (نحو متى نصر الله وهى حينئذ) أى حين اذ استعملت استفهاما (شبيهة فى) تأدية (المعنى) وهو طلب الفهم (بهمزة الاستفهام) فى طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال أى الشرطية وأى الاستفهامية أشبها الحرف ومع ذلك فهما معربان فأشار الى جوابه بقوله (وانما أعربت أى الشرطية فى نحو أيما الاجلين قضيت) فلا عدوان على فأى اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليهما وجملة فلا عدوان على جوابها (و) أى (الاستفهامية نحو فأى الفريقين أحق) بالامن فأى اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف اليهما وأحق خبر المبتدا (لضعف الشبه) فيهما (بما عارضه من ملازمتهما للاضافة) الى المفرد وفى بعض النسخ

٨ بح ل وكان ينبغى ان تعرب لدن كان وهى مبنية وأجاب شيخ الاسلام السراج البلقينى بأن لدن ليست بمعنى عند بل لدن لاول غاية زمان أو مكان وحينئذ فلم تعرب لانها ليست بمعنى لفظة معربة بخلاف أى وبأن لدن بنيت لشبهها الحرف فى لزوم استعمال واحد وامتناع الاخبار بها وعنها بخلاف عند فانها لا تلزم استعمالا واحدا أو تكون لابتداء الغاية وتستعمل فضلة وعمدة فلم يعارض شبه الحرف فى لدن من الوجوه المذكورة لزوم الاضافة فان الشئ الواحد لا يقوى ان يعارض أشياء بخلاف أى فان معنى الحرف واحد عارضه لزوم الاضافة لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى فيصير الى ما هو الاصل فى الاسماء وهو الاعراب وبان من العرب من أعرب لدن وهم قيس لما كان موضع لدن صالحا لعند شبهوها بها فأعربوها وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم لينذر بأسا شديدا من لدنه الا أنه أسكن الدال وأشمها ضمة فلا ايراد لا يقال الايراد على ما جاء فى أكثر اللغات لانا نقول يكفى مثل ذلك التعليل مجئ الاعراب وأما القلة والكثرة فلا تعلل لان هذا بحسب الواقع وبأن لدن وان كانت بمعنى عند لكن عند من الظروف العامة التصرف وليس لها فى الاعراب من التصرف ما للكل وبعض فلم يكن وقوع لدن موضعها مقتضيا لزوال البناء لعدم القوة فيها بخلاف كل وبعض اه وعلل الشهاب القاسمى قوة الشبه فى لدن بانه انضم الى شبهها المعنوى وهو تضمنها معنى الملاصقة المخصوصة التى من معانى الحروف الشبه اللفظى فى بعض لغاتها

(قوله لم تضع له العرب حرفا يدل عليه) قيل وضعت له لام العهد لانه للاشارة الى معهود بين المتكلم والمخاطب وهى حرف غايته انها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله ولكنه من المعانى الخ) بيان ذلك ان الاشارة نسبة بين المشار والمشار اليه كما ان الخطاب نسبة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة بين المنبه والمنبه وما كان كذلك لا يستقل بالمفهومية فحقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم أو الفعل لان كلا منهما يستقل بالمفهومية (قوله ها التنبيه بالقصر) أى ولا يجوز المد والحاق همزة بعد الفه لانه علم على الكلمة المركبة من ها ٥٨ وألف ثم نكر وأضيف للتنبيه ليتضح المراد به ولو كان بعد الالف همزة اقتضى

الازمتها بالافراد والمراد الملازمة أى فى الشرط والاستفهام للاضافة (التى هى من خصائص الاسماء والثانى) وهو الاسم الذى تضمن معنى ولم يوضع لحرف (نحو هنا) من اسماء الاشارة للمكان (فانه متضمنة لمعنى الاشارة) أى لمعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية كشجر اراك (وهذا المعنى) الذى هو الاشارة (لم تضع العرب لها حرفا) يدل عليه (ولكنه من المعانى التى من حقها ان تؤدى بالحروف لانه) أى معنى الاشارة (كالخطاب) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب (و) مثل (التنبيه) الموضوع له ها المسماة بها التنبيه بالقصر (فهنا) لتضمنها معنى الاشارة (مستحقة للبناء لتضمنه) أى لفظ هنا (لمعنى الحرف الذى كان يستحق الوضع) لتؤدى به الاشارة وعدل عن قول اكثرهم لانه كالتمنى والترجى الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الاشارة فى بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها (وانما اعرب هذان وهاتان) من أسماء الاشارة (مع تضمنهما المعنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الاسماء) وهذا القول ملفق من قولين فان من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال جىء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير واسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره فى شرح الشذور فى حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفى حالتى الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب فقوله اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضى انهما مثنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لمجيئهما على صورة المثنى يقتضى انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثانى واذا جمع بين طرفى كلامه انتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم أقف عليه النوع (الثالث الشبه الاستعمالى) وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول النظم

وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر وكافتقار أصلا

(وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف) الدالة على المعانى (كان ينوب) الاسم (عن الفعل) فى معناه وعمله (ولا يدخل عليه عامل)

ان لنا ها تكون للتنبيه وليس كذلك (قوله مستحقة) الاولى مستحق أو يقال لتضمن ليجرى الجميع على نسق واحد (قوله لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى) قال فى الهمع وأما ازيدان فانه جاز لانه يشبه الاعراب الاترى انه يتبع لفظه كالمعرب اه والاظهر ان يجاب بأنه ورد فيه سبب البناء على التثنية بخلاف هذان وهاتان فانه ورد فيهما سبب الاعراب على المبنى فعمل بالوارد فى الموضعين لقوته (قوله وهذا) قال الشهاب القاسمى الوصف بصورة المثنى لا ينافى انه مثنى حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى انه على صورته غاية الامر انه موهم فالتلفيق ممنوع على انه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيكفى تقدير التنكير وفرضه اه وقال اللقانى ان فى قوله على صورة المثنى اشارة الى ان تثنيتهما الحقيقية هذيان وهتيان بقلب ألف ذا وتاياء كالفتيان فتثنيتهما ههنا بحذف الف ذا وتا انهما على صورة المثنى لا على قياسه وكونهما كذلك محقق انهما معربان لا مبنيان لان ذلك من حقق كون الالف الموجودة ألف الاعراب لا ألف ذا وتا (قوله كان ينوب وكان يفتقر) قال الشهاب القاسمى الكاف فيهما باعتبار الافراد الذهنية وقال اللقانى مثالان لطريقه لا لان يلزم اذ النيابة والافتقار لا اشعار فيهما باللزوم وحينئذ فلا حاجة الى قوله ولا يدخل عليها عامل ولا قوله متأصلا فان المصدر النائب عن فعله لا يلزم النيابة عنه ويوم فى يوم ينفع الصادقين صدقهم

لا يلزم الافتقار الى الجملة أى لازم ذلك اه فان قيل عدم دخول العوامل كاف فى البناء فلا حاجة الى ضم النيابة عن الفعل اليه قلت انما هو كاف فى انتفاء الاعراب والبناء قدر زائد عليه يحتاج الى مشابهة الحرف وهى لا تتم الا بالجزأين (قوله المنصب على الدخول) قال الدنوشرى اعلم ان الفعل المنصوب فى جواب النفى يرد على وجهين أحدهما ان يقدر النفى منصبا على الاول فينتفى الثانى لان الاول سبب له والثانى ان يقدر النفى منصبا على الثانى فقط فيصدق نفيه مع وجود الاول اذا علمت ذلك فالاعتراض بان كلام المصنف يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مبنى على ان النفى منصب على الثانى وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل النفى منصبا على الاول وعليه فكيف يفهم منه انه يدخل ولا يؤثر بل المفهوم منه انه لا يدخل فلا يؤثر فيصير مثل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اه وقوله لان الاول سبب له أى مساو كما هو ظاهر لان دخول العوامل والتأثير لا ينفك أحدهما عن الآخر فلا يرد انه لا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لان الشئ قد يكون له أسباب متعددة وقوله فيصدق نفيه مع وجود الاول فيه نظر لان الثانى مسبب عن الاول ويلزم من انتفاء المسبب انتفاء جميع أسبابه ولو كان السبب أعم فما الظن به اذا كان مساويا كما هنا على ما عرفت وجميع ما ذكرناه دل عليه كلام السعد فى بحث لو واذا علمت ذلك عرفت أنه لا اعتراض على المصنف على الوجهين وقوله وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل الخ يقال عليه ٥٩ الشارح لم يجعل النفى منصبا على الاول

من العوامل (فيؤثر فيه) لفظا أو محلا فأما قول زهير

ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال ولج فى الذعر

فمن الاسناد الى اللفظ أى اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفى المنصب على الدخول الناشئ عنه التأثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال باتفاق كما صرح الموضح به فى باب الاضافة فلو اقتصر على نفى الدخول كما فعل فى المشبه به الآتى لكفاه ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تأثر الذى لو حذف وجعل الالف فى قوله أصلا ضمير تثنية عائدا على النيابة والافتقار أو للاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثانى عليه والاصل كنيابة أصلت وافتقار أصل لسلم مما نقله الشاطبى عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا يعنى بلا تأثر لا محصول له فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثرا فى لفظه وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه فحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما اورد المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل

أعنى الدخول فقط بل عليه مقيدا بعدم التأثير كما نبى عنه قوله الناشئ عنه التأثير فيرجع ذلك الى دخول النفى على ما هو مقيد بقيد والاصل توجه النفى الى القيد كما هو مشهور ثم ذلك ليس بلازم لكن الشارح سلك ما هو الاصل فلا يتجب منه و يقال كيف يفهم منه الخ فتدبر (قوله مع ان العوامل اللفظية لا تدخل الخ) كلام الشارح فى باب أسماء الافعال ربما يشعر بان العوامل اللفظية التى لا تدخل عليه العوامل التى تقتضى فاعلية أو مفعولية لا مطلقا وهو المناسب لكونها نائبة عن الفعل معنى واستعمالا لان الافعال تتأثر بالعوامل اللفظية التى لا تقتضى ما ذكر كالنواصب والجوازم وأما العوامل المعنوية ففيها خلاف هل تدخل عليه فيكون مبتدأ أولا وذكر الشارح فى ذلك الباب ان الخلاف فى انها تتأثر بالعوامل اولا مبنى على الخلاف فى مدلولها فراجعه (قوله كما فعل فى المشبه به) هو ليت ولعل (قوله ولكنه حاول شرح قول النظم الخ) الاقرب انه أراد الاشارة الى أن مراد الناظم بنفى التأثير نفى الدخول للتلازم بينهما وان كان لا حاجة للجمع بينهما (قوله لسلم مما نقله الخ) هو وما عطف عليه جواب لو فالسلامة مما نقله الشاطبى مسببة عن حذف بلا تأثر وعدم ورود المصدر النائب عن فعله مسبب عن جعل التأصيل قيدا فى النيابة عن الفعل كالافتقار (قوله وهذا محال) قال الدنوشرى بيانه ان عدم الاعراب هو البناء وقد جعل شرطا فى البناء فيؤول الامر الى أن شرط البناء هو البناء والشئ لا يكون شرطا لنفسه اه وقال الزرقانى وجه معنى كونه محالا ان ذلك من تحصيل الحاصل ولا شك ان تحصيل الحاصل محال اذ الحاصل متعذر تحصيله لكون التحصيل انما يكون لغير موجود والله أعلم (وأقول) الاستحالة انما تظهر اذا قيد التأثير بكونه فى اللفظ فلو قبل المراد بلا تأثير لفظا أو محلا وهو ما جرى عليه الشارح أولا

لم يكن محالا لانه يصير المعنى ان من شرط بناء اسم الفعل أن لا يتأثر بالعوامل لفظا أو محلا وهذا كناية عن عدم دخول العوامل
اذ العوامل لا بد أن تؤثر أحد الامرين كما لا يخفى فصار معنى كلام الناظم وكنيابة عن الفعل بأن لا تدخل عليه العوامل
وحينئذ لا يرد المصدر لانه يدخل عليه العوامل تقديرا ولا حاجة الى قيد الاصالة فى النيابة فى اخراجه وجعل الالف فى أصلا
للتثنية أو دعوى الحذف وقدم آنفا أن الموضح اشار لذلك فتفطن (قوله وكان يفتقر الخ) قال اللقانى يرد عليه لفظ القول
مرادا به حكاية ما بعده قال الشهاب القاسمى قد يقال يحكى بالقول المفرد فى مسائل فطلبه للجملة غير لازم فليتامل (قوله
متاصلا) قال اللقانى يرد عليه ذو الطائية والذين عند من أعربهما قال الشهاب القاسمى قد يجاب بأن الكلام باعتبار لغة
الجمهور وقال الدنوشرى يمكن رده ٦٠ بأن اعرابهما قليل فلا يردان وهو يرجع لجواب الشهاب (قوله الى جملة) قال

عارضة فى بعض التركيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة
فى المرتجلات ومنزلة منزلة المتاصلة فى المنقولات وهذا هو السر فى بناء اسم الفعل
واعراب المصدر النائب عن فعله مع ان كلا منهما نائب عن الفعل والا فما الفرق فليتأمل
(وكان يفتقر) الاسم (افتقارا متاصلا الى جملة) اسمية أو فعلية (فالاول) وهو الذى
ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل (كهيهات وصه وأوه) من أسماء الافعال (فانها)
أى فان هيهات وصه واوه (نائبة عن بعد) بضم العين (واسكت وأتوجع) على طريق
اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل
أمر وهو اسكت واوه نائبة عن فعل مضارع وهو اتوجع (ولا يصح ان يدخل عليها
شئ من العوامل) اللفظية والمعنوية (فتتأثر به) على القول الصحيح من أنها لا محل
لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف فى ذلك فى باب اسم الفعل (فاشبهت) من
الحروف (ليت واعل مثلا الا ترى انهما نائبان) عن الفعل فليت نائبة (عن أتمنى و) لعل
نائبة عن (أترجى ولا يدخل عليهما عامل) أصلا فضلا عن ان يتأثرا به (واحترز) الناظم
(بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو ضربا فى قولك ضربا زيدا فانه) أى ضربا
(نائب عن اضرب وهو مع هذا) أى مع كونه نائبا عن الفعل (معرب وذلك لانه) منصوب
بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن ان والفعل (تدخل
عليه العوامل) اللفظية (فتؤثر فيه تقول) فى الرفع (أعجبنى ضرب زيد و) فى النصب
(كرهت ضرب عمرو) فى الخفض (عجبت من ضربه) وبهذا التقدير يندفع ما قيل ان
التمثيل غير مطابق للحكم (والثانى) وهو الذى يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة (كاذ واذا)
من ظروف الزمان (وحيث) خاصة من ظروف المكان وحيث لى العمائم نادر

الدنوشرى أو ما قام مقامها كالوصف فى أل الموصولة أو عوض منها كالتنوين فى اذ (قوله من المصدر النائب) أى ومن الاوصاف نحو جاء الضارب زيدا او اقائم الزيدان فانها وان نابت عن الفعل اذ الاصل الذى ضرب زيدا أو أيقوم الزيدان لكنها تتأثر بالعوامل (قوله وبهذا التقرير الخ) قال الدنوشرى حاصل هذا الجواب انه جعله تنظيرا لا تمثيلا لانه نائب عن الفعل فى الجملة اه وبيان انه جعله تنظيرا انه قال كما انه اذا ناب عن ان والفعل والقائل ان التمثيل غير مطابق مكى وتبعه الحفيد وعبارة مكى أما قوله ضربا فى ضربا زيدا فانه مثال صحيح للمصدر النائب عن الفعل وأما الامثلة الثلاثة فان المصدر فيها لم ينب عن
الفعل والمطلوب تمثيل المصدر النائب عن الفعل ويكون مع ذلك متأثرا بالعامل أى فى حالة نيابة عن الفعل (و) كالذى
والامثلة الثلاثة التى ذكرها المصدر فيها متأثرا بالعامل لكنه ليس بنائب عن الفعل فذكرها وهم عجيب منه رحمه الله وقد صرح
بالمقصود الكردى رحمه الله وقدره فما أحسن ما فهم انتهت وقال اللقانى قوله وذلك لانه تدخل عليه العوامل فيؤثر فيه
ان أراد مع كونه نائبا فهو فى الامثلة ليس كذلك وان أراد مع عدمه فذلك لا يضر والا لورد عليه رويد زيدا فانه مبنى لنيابته عن
أمهل مع جواز أن يدخل عليه مع عدم النيابة عامل كقولك امهل زيدا رويدا فتأمله ولو سكت عن قوله يقول الخ وأراد بالتأثير
نصبه بالعامل المقدر كان واضحا اه وعليه فيقدر التنظير بعد قوله يدخل عليه العوامل وقيل قوله يقول خلاف ما سلكه الشارح
فتدبر (قوله وحيث لى العمائم نادر) اشارة الى قول الشاعر ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضى حيث لى العمائم

وسيأتى فى باب الاضافة ولى العمائم شدها على الرؤس قال الحفيد فان قلت ان اذ واذا ملازمان الاضافة مع بنائهما والقياس
يقتضى اعرابهما كما اعربت أى اللازمة للاضافة قلت اضافتهما كلا اضافة لانهما مضافان الى الجمل والاضافة اليها فى تقدير
الانفصال فكأنهما غير مضافين اه وقد أشار الشارح فيما تقدم الى ذلك حيث قيد قول المصنف بان أيا الشرطية وأيا
الاستفهامية أعربا لملازمتهما الاضافة بقوله الى المفرد (قوله باسرها) قال الدنوشرى أى بجميعها لان الاسر لغة القيد واذا
ذهب المقيد بقيده فقد ذهب بجملته فاستعملوا باسره فى معنى بجملته (قوله واحترز بذكر الاصالة الخ) لم يقل الشارح بعد
احترز هو بيانا للضمير المستتر فى احترز كما فعل سابقا لعله يقرأ هنا بالبناء للمفعول لانه عطف عليه قوله واحترز بذكر الجملة وذكر
الجملة ليس فى كلام الناظم وهذا أحد أوجه ثلاثة يحتملها كلام الناظم ذكرها المصنف فى الحواشى حيث قال يحتمل قوله
أصلا ثلاثة أوجه احدها ان يحترز به عما يعرض من الافتقار عند التركيب كاسماء الزمان المبهمة اذا أضيفت الى الجمل نحو
على حين عاتبت المشيب فالبناء هنا الاضافة لا فى لا الافتقاره العارض الى الجملة ٦١ أولهما ولا يرد لانه أثر الجواز لا الوجوب

(و) كالذى والتى من (الموصولات ألا ترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول
جاء زيد ونحوه) من الجمل (وكذلك الباقى) من الظروف والموصولات فانها أشبهت
الحروف باسرها فى افتقارها فى افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى جملة
لانها انما وضعت لنسبة معانى الافعال الى الاسماء (واحترز بذكر الاصالة) المستفادة
من قول النظم أصلا (من نحو) يوم فى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم) فى قراءة
الرفع خبر هذا وهو (مضاف) بدليل حذف تنوينه (الى الجملة) بعده وهى الفعل
ومفعوله وفاعله (والمضاف) أبدا (مفتقر الى) ذكر (المضاف اليه) فى افادة معناه
(ولكن هذا الافتقار عارض فى بعض التراكيب) ويزول فى بعضها (ألا ترى انك تقول
صمت يوما) اذا أخبرت عن الترك (وسرت يوما) اذا أخبرت عن الايجاد (فلا يحتاج)
فى تمام معنى يوم (الى شئ) آخر (واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان) من أسماء
المصادر (وعند) من الظروف (فانهما مفتقران بالاصالة لكن) افتقارهما (الى مفرد)
لا الى جملة (تقول سبحان الله وجلست عند زيد) فلذلك أعربا نصبا على المصدرية
والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره أسبح والناصب لعند جلست وما
ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور وقال الفخر الرازى سبحان مصدر لا فعل
له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد أى براءة

وانما تكلم النحاة فى مثل هذا الموضع على ما يوجب البناء دون ما يجوزه وبهذا يجاب عما يورد على قوله ومعرب الاسماء البيت من ذلك وكافتقار الفاعل والمفعول الى ما يتقوم به معناهما أعنى الفاعلية والمفعولية وكافتقار رجل وقع الى الجملة بعده ما فى رجل يفعل الخير وبل أنتم قوم تجهلون وثانيها ان يحترز به عما يعارض الافتقار مما ينحى عن البناء كافتقار أى فانه معارض بلزوم اضافتها وانها بمعنى كل اذا أضيفت الى نكرة وبمعنى بعض اذا أضيفت الى معرفة وثالثها ان يكون ذكره
تاكيدا لما تقرر من الاصول رافعا لما عساه يتجوز به أى أصل ما ذكرته تاصيلا وقرره تقريرا ويرجح الجوابين المتقدمين صلاحيتهما
جوابا لما يعترض به ويرجح الثالث كونه أوفق لما فى كتب الناظم اه والتمثيل بافتقار الفاعل والمفعول نظرا الى عدم تقييد
الافتقار فى كلام الناظم بكونه الى جملة اذ افتقارهما ليس اليها ولان التقييد بها لو ذكر يكون متاخرا عن قيد الاصالة كما فى كلام
المصنف فيصح الاحتراز عن الافتقار اغيرها قبل مجئ التقييد بالافتقار اليها والوجه الثانى لا حاجة اليه لحصول الاحتراز عما ذكر
فيه بقول الناظم أو لامدنى (قوله فى قراءة الرفع) اما فى قراءة النصب فسيأتى فى الشرح انه على البناء وجمهور البصريين
يجعلون الفتحة اعرابا مثلها فى صمت يوم الخميس والتزموا لذلك ان تكون الاشارة ليست لليوم بل للفعل الواقع فيه وهو النفع
والازم كون الشئ ظرفا لنفسه (قوله من نحو سبحان) قال الدنوشرى قال البيضاوى سبحان اسم بمعنى التسبيح الذى هو
التنزيه وقد يستعمل علما له فيقطع عن الاضافة ويمنع الصرف (قوله وقال الفخر الرازى) قال الدنوشرى ساق كلام الفخر
فى معارضة قول المصنف لا يستعمل الا مضافا والجواب ان هذا شاذ فلا يرد نقضا انتهى وبالبيت نقض اللقانى كلام المصنف

(قوله سبحان من علقمة الفاخر) عجز بيت من أبيات الكتاب قائله الاعشى يهجو به علقمة بن علاثة لما نافر عامر بن الطفيل صدره * قد قلت لما جاءنى فخره * ومعنى سبحان من علقمة الفاخر اى براءة من فخره وتكبره فالفاخر بالخاء المعجمة لا بالجيم كما فى خط الدنوشرى وغيره (قوله وليس بلحن) اللحن تغيير الاعراب فاطلاقه على مثل هذا تجوز (قوله متعلق بعارضه) قال الدنوشرى فيه نظر لان مقتضى جعله بيانا لما جعله حالا منها ومقتضى ذلك ان يكون متعلقا بمحذوف لا بعارضه فليتأمل (قوله وفيه البحث السابق) فيه الجوابان السابقان (قوله من لزوم الاضافة الى مفرد) قال الدنوشرى ان قيل يرد على هذا قد الاسمية ولدن فانهما ملازمان للاضافة الى مفرد وهما مبنيان فالجواب ان لزوم الاضافة الى مفرد انما يعارض تحتم البناء لا جوازه وهذان يجوز أن يعربا فى لغة انتهى ويرد عليه ٦٢ ان الكلام فى أسباب البناء عند الجمهور وفى اللغات الفصيحة كما مر نحوه عن

منه كقوله سبحان من علقمة الفاخر وانما منع صرفه لانه معرفة وفى آخره ألف ونون انتهى بحروفه وأما استعماله عند غير مضافة كقوله

كل عندك عندى * لا يساوى نصف عندى

فمن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريرى بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب وتحكى أصلها قاله فى المغنى ثم استشعر اعتراضا بان اللذين واللتين وأيا من الموصولات معربة مع انها مفتقرة بالاصالة الى جملة فأجاب بقوله (وانما أعرب اللذان واللتان وأى الموصولة فى نحو اضرب أيهم أساء) بنصب أى لان جملة أساء صلة تامة فسقط القول بأن أيا هذه مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه ان يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتى (لضعف الشبه) متعلق بقوله أعرب (بما عارضه) متعلق بضعف (من المجىء) بيان لما متعلق بعارضه (على صورة التثنية) متعلق بالمجىء وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق فى هذين وهاتين (و) بما عارضه (من لزوم الاضافة) الى مفرد راجع الى أى واهمل الشبه الاهمالى وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل فى كونه غير عامل ولا معمول كأسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وأدخله ابن مالك فى بعض كتبه فى الشبه المعنوى وأدخله غيره فى الاستعمالى وأدخل الشاطبى أسماء الاصوات فى قول النظم * وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر فقال لانها تعطى من المقصود فى الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب وجعل حكاية الاصوات كغاق وقب على أسماء الاصوات ذكره فى باب اسم الفعل هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم (و) أما (ما سلم) منه (من مشابهة الحرف

الشهاب القاسمى وتوجيه بناء لدن مفصلا فى كلام البلقينى والجواب المذكور لم يذكره الشهاب وانما أجاب بأن الشبه الوضعى لا يعارض خصوصا فيما هو على صورة الحرف وكون شبه قد وضعيا انما يظهر اذا لم يعتبر فيه كون الثانى حرف لين وفى كلامه بحث من وجه آخر ذكرناه فى حواشى الالفية (قوله فى الشبه المعنوى) قال الزرقانى وجهه انه ليس المراد بالشبه المعنوى ما تقدم بل المراد انها مشبهة للحرف المهمل من حيث ان لها معنى قبل التركيب كما انه كذلك (قوله وأدخله غيره فى الشبه الاستعمالى) قال الزرقانى وجهه انه ليس المراد بالشبه الاستعمالى ما تقدم بل المراد أنه أشبهه فى كونه لا عاملا ولا معمولا

فمعرب

(قوله لو كان) قال الدنوشرى ضمير كان عائد الى الفعل (قوله واما ما سلم) قدر اما لدخول الفاء فى الخبر وهو قوله فمعرب والمبتدأ هنا وان كان شبيها بالشرط فى العموم لانه اسم موصول لكن صلته ليست مبهمة لعدم كونها فعلا مضارعا الا ان يقال هو وان كان ماضيا لفظا فيمكن جعله مضارعا معنى وانظر تقدير اما مع قولهم لا يحذف من أدوات الشرط وحده اى دون فعل الشرط غير ان عند بعضهم وقد يقال المحذوف هنا أداة الشرط وفعله وفيه نظر لان أصل واما ما سلم مهما يكن من شىء فاسلم واما عوض عن مهما ويكن ومحل منع ابى حيان من حذف أدوات الشرط وفعله غير ان ما لم يكن هناك تعويض لكن يرد انه حيث كانت اما عوضا فلا يجوز حذفها لانه لا يجوز حذف الاعواض الا شذوذا اذ لا يختصر المختصر (قوله ما سلم من مشابهة الحرف) أى المشابهة المتقدمة وهى القوية التى لم تعارض بأن لا تشابه الحرف أصلا أو شابهته شبها غير قوى فاندفع

قول المصنف فى الحواشى ان ما أشبه الحرف شبها غير قوى يعترض به على قول الناظم لشبه من الحروف وقوله * ومعرب الاسماء ما قد سلما * لانهما يجريان مجرى الحد للمعرب والمبنى والدفع عن حد المعرب ظاهر لتقييد الناظم بقوله مدنى فمن العجب نقل المنكت الاعتراض واقراره فان قيل كون المعرب السالم من شبه الحرف يستلزم أن يكون الاعراب المشتق منه المعرب هو السلامة من مشابهة الحرف ولا قائل به قلت لا يلزم من حمل المشتق على المشتق حمل مواطأة حمل المبدا على المبدا كذلك لانك تقول الضاحك كاتب ولا يجوز أن تقول الضحك الكتابة كما ذكروه فى حواشى التلخيص فى تفسير الفصاحة بالخلوص فلا حاجة الى قول بعضهم هذا انما يرد لو أريد بيان مفهوم المعرب وهو ممنوع وانما المراد بيان ضابطه انتهى مع ان منعه ممنوع والمراد بيان المفهوم لكن ذكر الفاكهى ان هذا تعريف باللازم ٦٣ وان تعريف المعرب بالمفهوم ما تغير آخره

فمعرب وهو) أى المعرب (نوعان ما يظهر اعرابه كأرض تقول هذه أرض) بالرفع (ورأيت أرضا) بالنصب (ومررت بأرض) بالخفض (وما لا يظهر اعرابه كالفتى) من المقصور (تقول جاء الفتى) بضمة مقدرة على الالف (ورأيت الفتى) بفتحة مقدرة عليها (ومررت بالفتى) بكسرة مقدرة عليها (ونظير الفتى) فى تقدير الحركات فى آخره (سما) بضم أوله وفتح ثانيه والقصر (كهدى وهى) أى سما (لغة فى الاسم) من ست ثانيها سما بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها اسم بضم السين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومعرب الاسماء ما قد سلما * من شبه الحرف كأرض وسما

بضم السين والقصر لغة فى الاسم (بدليل قول بعضهم) وقد سئل عن اسم شخص (ما سماك) أى ما اسمك (حكاه صاحب الافصاح) فيه وجه الدلالة منه انه أثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا واما انه يفيد ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن خالد القنانى نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبنى أسد * والله أسماك سما مباركا * وهو ليس بنص فى المقصود فلاجل ذلك قال (وأما قوله والله أسماك سما مباركا) آثرك الله به ايثارا (فلا دليل فيه لانه) أى سما (منصوب منون فيحتمل أن الاصل سم) من غير قصر (ثم دخل عليه الناصب) وهو أسماك (ففتح) أى نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد روى به أيضا (كما تقول فى يد) اذا دخل عليها ناصب (رأيت يدا) ومعنى آثرك الله به ايثارا كاختصك بهذا الاسم المبارك كايثاره اياك بالفضل فأضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل

* (فصل * والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبنى وهو الاصل) فى الافعال اذ لم تعتورها معان تفتقر فى تمييزها الى اعراب (و) ضرب (معرب وهو بخلافه) اى بخلاف المبنى

الخ (قوله وهو نوعان الخ) قيل هذا اشارة الى فائدة قول الناظم ومعرب الاسماء البيت ورد ما قيل انه مستغنى عنه وذكر المصنف فى الحواشى له فائدة أخرى وهى الاشارة الى انحصار علة بناء الاسم فى شبه الحرف اذ لم يكن فى عبارته السابقة حصر وقال الشهاب القاسمى فائدته التصريح بمعنى المعرب وضابطه اذ لا يلزم من كون المبنى ما أشبه الحرف الشبه المخصوص ان المعرب مجرد ما سلم من تلك المشابهة لجواز ان يعتبر فيه شئ آخر وراء تلك المشابهة المذكورة ولم يسبق ما يستلزم ان المعرب ليس الا السالم من تلك المشابهة انتهى وهو فى غاية الحسن (قوله ما يظهر اعرابه) أى يصح ان يظهر اعرابه فلا ينافى تقدير الاعراب فيه فى الوقف مثلا (قوله من ست) قال الدنوشرى ذكر غيره فى الاسم ثمان عشرة لغة جمعها كاتبه عبد الله الدنوشرى بقوله سما سم واسم سماة كذا اسماه وزد سمة والمثلث أوائل كلها

* (فصل) * (قوله والفعل ضربان) قال الدنوشرى معطوف على قوله الاسم ضربان وقول الشارح أيضا أى كما ان الاسم كذلك (قوله وهو الاصل) قال الدنوشرى المراد بالاصل هنا الغالب أو ما ينبغى ان يكون الشئ عليه والفرع بخلافه ويمكن أن يكون المراد بالاصل الراجح على بعد انتهى وتعبير المصنف بقوله وهو بخلافه دون أن يقول وهو الفرع يؤيد ما مر عن اللقانى ولكن قول الشارح وهو الفرع لا يناسبه (قوله وهو بخلافه) قال الدنوشرى الظاهر ان الباء زائدة فى الخبر فهو كقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها ويجوز أن يكون الخلاف مصدر خالف أى وهو ملتبس بمخالفته ولو قال

وهو نصده لكان أولى لان الاعراب ضد البناء والضدان لايجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك لكنه يشعر بثبوت الواسطة لان الضدين قد يجوز ارتفاعهما ولو عبر بقوله وهو نقيضه كان أولى وقد يقال ان النحويين يستوى عندهم الجميع انتهى وفى دعواه استواء الكل عند النحويين نظر وفى حاشية الفا كهى ماينبغى مراجعته (قوله وبناؤه على الفتح) قال الدنوشرى مبنى على ان البناء معنوى واما على القول بأنه لفظى فكان يقال وبناؤه فتحة (قوله فى الجملة) قال الدنوشرى ينظر ما المراد بالجملة ههنا انتهى وفيه مانعرفه (قوله لوقوعه صفة الخ) قال الدنوشرى الواقع صفة الخ الماضى ومرفوعه لاهو وحده ففى كلامه تجوز وبعضهم قال انما بنى الماضى على حركة لئلا يلتقى ساكنان فى نحو قال وطرد فى الباقى انتهى أقول يندفع هذا بقوله فى الجملة فان معناه ان المشابهة على طريق الاجمال فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة والحاصل ان المشابهة فى الحقيقة بين الجملتين الماضوية والمضارعية لكنهما باعتبار وقوع الفعلين صدرهما وكون كل من اللفظين لفظا حقيقة بخلاف فاعلهما وهو الضمير جعلت المشابهة بين الفعلين فتدبر ٦٤ (قوله واما ضربت الخ) حاصله ان الفتح فيما ذكر مقدر للثقل فى ضربت والتعذر فى ضربوا وكذا رمى وغزا فالماضى مبنى على الفتح لفظا أو تقديرا وليس مبنيا فيما ذكر على السكون ولا على الضم ومن البناء على الفتح الظاهر نحو ضربا لا على المقدر والظاهر لمناسبة الالف كالكسر فى مررت بغلامى لان حركة المناسبة فى نحو غلامى سابقة على دخول العامل فى نحو مررت بغلامى فلم يمكن الا التقدير ونظيره ان يضربا على مذهب سيبويه من اعراب الامثلة الخمسة بالحركات بخلاف الفتحة فى ضربا لانها موجودة فى آخر الفعل قبل وجود الالف التى هى الفاعل ولم يفتح الفعل لمناسبتها بل بنى على فتحه (قوله بارز) صفة كاشفة يستغنى عنها بمتحرك (قوله فالسكون فيه) أى ماذكر من ضربت ونحوه (قوله أربع متحركات) قال الدنوشرى هذا فى الثلاثى وحمل عليه غيره نحو أكرمت مثلا وقال قوله أربع بتأنيث العدد والمعدود مذكر وأحسن منه ان يقال أربعة متحركات انتهى وقوله بتأنيث العدد صوابه بتذكير العدد (قوله وتاء الفاعل وقوله لان تاء الفاعل) اقتصاره فى الموضعين على التاء غير واضح لان ذلك لايختص بها بل يشمل نحو ضربن وضربنا وكالفاعل نائب الفاعل (قوله فيما هو كالكلمة) هذا ظرف لقوله أربع متحركات وقد يقال المتحركات الاربع هى كالكلمة الواحدة لا أنها مظروفة فيما هو كالكلمة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه والصواب ان المظروف انما هو التوالى لا المتحركات المذكورة وهذا صحيح (قوله الى مفعوله) لوجعله مضافا الى فاعله مع حذف مفعوله كان أولى فان كلا مناسب للآخر (قوله على مايجزم به مضارعه) قال الدنوشرى ذلك مقيد بغير المتصل به نون التوكيد أما هو فيبنى على الفتح نحو اضربن أقول زاد بعضهم لاخراج هذا قوله لو كان معربا وقد حررنا المقام فى حاشية الفا كهى (قوله المبدوء بتاء الخطاب) قيد بذلك لان الامر بالصيغة للمخاطب فيناسب أخذه من المبدوء بتاء الخطاب

وهو الفرع (فالمبنى) من الافعال (نوعان أحدهما) الفعل (الماضى) مبنى باتفاق (وبناؤه على الفتح) للخفة ثلاثيا كان (كضرب) أو رباعيا كدحرج أو خماسيا كانطلق أو سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وانما بنى على حركة لمشابهته المضارع فى الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا الى الفتح لخفته (واما ضربت ونحوه) مما اتصل به ضمير رفع متحرك بارز (فالسكون فيه (عارض أوجبه كراهتهم) أى العرب (توالى أربع متحركات) وهى أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل (فيما هو كالكلمة) الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء (وكذلك ضمة) الباء من (ضربوا عارضة لمناسبة الواو) باضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو (و) النوع (الثانى الامر) مبنى على الاصح عند جمهور البصريين والى هذين الاشارة بقوله * وفعل أمر ومضى بنيا * وبناؤهما مختلف فالماضى بناؤه على الفتح كما تقدم (و) الامر (بناؤه على مايجزم به مضارعه) المبدوء بتاء الخطاب (فنحو اضرب مبنى على السكون) فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب (ونحو اضربا) واضربوا واضربى (مبنى على حذف النون) لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربى (ونحو اغز) واخش

(قوله وتبعها حرف المضارعة) انما تبعها دفعا للالتباس بالمضارع المرفوع فى الوقف وانما يأتى الالتباس فى الصحيح دون المعتل لكن حمل عليه فان قلت لاأمر عند الكوفيين ومن تبعهم فكيف يصح التعليل بدفع الالتباس بالمضارع فان ذلك يؤدى الى ان الشئ يلتبس بنفسه قلت المراد دفع الالتباس المضارع الذى هو الطلب بالمضارع الذى لاطلب فيه (قوله لان الامر معنى حقه الخ) قال الزرقانى قيل عليه الخبر معنى فلم يكن حقه ان يؤدى بالحرف والجواب ان ماحقه ان يؤدى بالحرف هو المعنى الكائن على خلاف الاصل واما المعنى الذى على الاصل فى الكلام وهو الخبر فليس الاصل فيه ان يؤدى بالحرف قاله بعض شيوخنا انتهى وبهذا يجاب عما يقال المضى معنى والاستقبال معنى ويؤديان بغير الحرف (قوله ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان) قال الزرقانى مقتضى هذه العبارة ان لايكون الفعل موضوعا للدلالة على الحدث وزمانه وهو باطل قاله الدمامينى انتهى وأشار بعضهم الى جوابه بقوله اللام يعنى فى قوله لتقييد الحدث لام العلة والغرض اى العلة فى وضع الفعل لمعناه الذى هو الحدث والزمان تقييد الحدث انتهى ولا يخلو عن نظر (قوله المحصل) أى المعين عن مقصوده أعنى المقصود بالفعل (قوله ولانهم قد نطقوا الخ) قال الزرقانى ان قيل هذا يخالف ما تقدم من ان اللام ٦٥ قد حذفت حذفا مستمرا وأين الاستمرار مع الذكر والجواب ان الحذف المستمر فى نحو قم واقعد ولاشك انها لم تذكر مع ذلك أصلا واما الجواب عن السؤال المذكور بأن هذا ضرورة ونادر والاستمرار باعتبار الغالب ففيه نظر لانه اذا كان كذلك فكيف يستدل به فيتعين الجواب بما أشرنا اليه (قوله كما تقول فى الجزم) أى فلما وافق المجزوم صار معربا (قوله ولايمكنهم ادعاء ذلك فى قم الخ) يعنى ان قم مثلا فعل انشاء لادلالة له على الزمان وانتفاء ذلك فيه غير عارض لانه لو كان عارضا لكان له حالتان كبعت مثلا وهذا ٩ ج ل ليس له الاحالة واحدة وكيف يكون فعلا مع عدم دلالته على الزمان مطلقا فقد أشكلت فعليته على مذهب البصريين قال الدمامينى لااشكال فان أفعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هى انشاء والامر لادلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته وهذه الحيثية ليست هى جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لادلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء وكذا اذا قلنا بأن الانشاء لابد له من زمان حالى كما ذهب اليه بعضهم فى سائر الانشا آت لم يشكل لانا نقول له زمانان زمن ايقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المستند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل وحينئذ فالانشاء نوعان انشاء حدث مسند الى غير المخاطب كبعت وهذا حالى وليست الحالية من دلالته بل من ضرورة وقوعه وانشاء حدث مسند الى المخاطب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع فى الحال من حيث هو انشاء واما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المأمور فهو مستقبل ولاشك انه فعل بهذا الاعتبار

وارم (مبنى على حذف آخر الفعل) لان مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم فاغز مبنى على حذف الواو واخش مبنى على حذف الالف وارم مبنى على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام الامر وانها حذفت حذفا مستمرا فى نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح فى المغنى وبقولهم أقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه أخو النهى انتهى وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله

لتقم أنت يا ابن خير قريش * كى لتقضى حوائج المسلمينا

وكقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقية وفى الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته واذا ادعى

(قوله كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل) أى واذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعا واذا ثبت كونه مضارعا ثبت أيضا أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم الى قسمين فقط كما صرح بذلك الشارح سابقا (قوله من نون الاناث) مرادهما الموضوعة اصالة للاناث وان استعملت للذكور مجازا فيشمل نحو ويرجعن من دارين بجير الحقائب (قوله كالماضى) قال الزرقانى راجع لقوله مبنى لا لقوله على السكون لما تقدم من ان الماضى مبنى على الفتح مطلقا وقال الدنوشرى أشار به يعنى بقوله كالماضى الى ان علة بناء المضارع على السكون الحمل على الماضى وان كان سكون الماضى اختلف هل هو مبنى عليه أو على الفتح مقدرا وقيل علة بنائه انه اتصل به ما لا يتصل مثله بالاسماء وقيل غير ذلك انتهى وقال الشهاب وجه التشبيه بالماضى المتصل به استواؤهما فى اصالة السكون وعروض الحركة فان قيل اى حاجة الى الحمل على الماضى وهلا علل باصالة السكون للبناء قلت لما استحق المضارع الاعراب الذى أصله الحركة وبنى مع نون التوكيد على حركة دل على أن الحركة هى المنظور اليها والسكون ملغى منه اعتباره فاذا خرج عن الحركة مع نون الاناث احتيج الى وجه اخراجه ولا يكفى بأن يتمسك بأن الاصل فى البناء السكون انتهى ولشيخنا الغنيمى ٦٦ توجيه للتشبيه استنبطه من الرضى ذكرناه فى حاشية الفاكهى (قوله وذهب السهيلى الى أنه الخ) قال ابن جماعة وعلى هذا يكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره التزامهم السكون فى محل الاعراب (قوله وقيل لا تشترط المباشرة) قال الدنوشرى ينظر على هذا القول على ماذا بنى نحو لتبلون انتهى ويأتى جوابه (قوله وقيل الجمع معرب تقديرا) يشكل بنحو ولا يصدنك فان اعرابه ليس تقديرا فكيف قال تقديرا (قوله لتركيبه مع النون الخ) عبارة بعضهم والجمهور على انه مبنى لتركيبه مع النون والاعراب لا يكون فى الوسط والنون حرف لا حظ له فى الاعراب فبقى الجزآن مبنيين انتهت وهى أولى من كلام الشارح لان التركيب ليس من أسباب البناء بل انما يصلح سببا للاعراب وقد يقال قوله لتركيبه الخ علة لكون البناء على الفتح لا لاصل البناء لان الاصل فى الافعال البناء فلا يعلل لكن قال الشهاب القاسمى انه علة البناء وكونه على الفتح وانما احتاج لتعليل بنائه لان الاعراب فيه كالمتأصل بسبب المشابهة السابقة فاذا خرج عنه فكأنه خرج عن الاصل وانما شبه تركيبه معها بتركيب خمسة عشر لا بتركيب معديكرب ونحوه لان معدى كرب كلمتان ركبتا وصارتا كالكلمة الواحدة والمعنى واحد غير منظور فيه لتعدد والفعل مع النون ليس كذلك لان الفعل دال على الحدث الواقع فى الزمن المعين والنون على التوكيد فهما نظير خمسة عشر لان المعنى فيه متعدد لانه بمنزلة خمسة وعشرة (قوله لا يركبون ثلاثة أشياء) سيأتى فى باب لا النافية للجنس انهم جوزوا فى وصف اسمها النكرة الفتح وقالوا ان الصفة والموصوف ركبا قبل دخول لا فهلا قيل هنا ان الفعل ركب مع الفاعل قبل دخول النون ثم دخلت النون (قوله للمجهول) قال الدنوشرى المجهول هو الفاعل والمفعول ليس بمجهول فلعل معنى قولهم المجهول المجهول فاعله

ان أصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه فى المغنى وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال (والمعرب) من الافعال (المضارع نحو يقوم) زيد (لكن) لا مطلقا على الاصح بل (بشرط سلامته من نون الاناث و) من (نون التوكيد المباشرة) والى ذلك الاشارة بقوله * واعربوا مضارعا ان عريا * من نون توكيد مباشر ومن * نون اناث (فانه مع نون الاناث مبنى على) الاصح (على السكون) كالماضى (نحو والمطلقات يتربصن) وذهب السهيلى الى انه مع نون الاناث معرب تقديرا (ومع نون التوكيد المباشرة مبنى) على الاصح وقيل لا تشترط المباشرة فنحو لتبلون مبنى أيضا وقيل الجمع معرب تقديرا والمختار أنه مع المباشرة مبنى (على الفتح نحو لينبذن) لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء (وأما) نون التوكيد (غير المباشرة) لفظا أو تقديرا (فانه) أى المضارع (معرب معها تقديرا نحو لتبلون) مضارع بلا يبلو مبنى للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو التجربة أصله قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها أو تقول تحركت وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا وعلى

(قوله لتوالى النونات) اى التى ليست كلها أصولا فلا يرد اجتماعها فى جنن (قوله معرب مع نون التوكيد لفظا) قال الدنوشرى أشار بقوله لفظا الى ان قول المصنف فيما سبق معرب معها تقديرا مشكل بالنسبة لقوله فاما ترين فليتأمل فان اعرابه ليس تقديريا وسيأتى فى كلامه (قوله لئلا يلتبس الخ) ان قيل الالتباس يندفع بكسرة النون لان حركتها مع الواحد الفتح قيل الجواب ان الكسر لا يكون الا بعد الالف فاذا زالت الالف رجع للفتح أو الالتباس ٦٧ حال الوقف أو لئلا يغفل عن الآخر (قوله فحركت النون) فيه نظر فان الذى حرك ليس النون الساكنة التى التقت مع الالف لانها مدغمة بل المحرك هو النون الثانية (قوله وقد تبين ان الاعراب التقديرى الخ) سبقه الى ذلك والد المصنف والمكى قال الحفيد اعترض على المصنف ولده فى تمثيله بقوله فاما ترين ولا تتبعان لما هو معرب تقديرا ثم ذكر ما حاصله ان المصنف لم يقصد التمثيل بهما لما هو بصدده بل نبه بهما على ان عموم قوله فانه يعرب معهما تقديرا غير مراد وقال اللقانى قال الرضى اعلم انه اختلف فى المضارع المتصل به نونا التوكيد فقال جمهورهم انه مبنى لتركبه مع النون ولا اعراب فى الوسط وأما النون فحرف ولا حظ له فى الاعراب وقال بعضهم المضارع مع النونين مبنى للتركيب الا اذا أسند الى الالف نحو هل تضربان أو الواو نحو هل تضربون أو الياء نحو هل تضربين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين فى حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن وتخشون وتخشين فالمسند الى أحد الاحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم تعوض النون من الحركة كما عوض فى نحو تضربان وتضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب أى لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التى هى ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدر الاعراب عند هؤلاء على نون التوكيد كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث لمشابهتهما التنوين والاعراب

التقديرين التقى ساكنان الواوان على التقدير الاول والالف والواو على التقدير الثانى فحذف أول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم أكد بالثقيلة فصار لتبلونن بثلاث نونات فحذفت نون الرفع لفظا لتوالى النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف احداهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهى الضمة ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالى الامثال فهى مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو (فاما ترين) أصله قبل التوكيد ترأيين كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية واما ان تقول حذفت الكسرة لاستثقالها أو تحركت الياء وانفتح ماقبلها فانقلبت ألفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف أولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المدغمة فى ما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاما ترى بسكون الياء المفتوح ماقبلها ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف أحدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة الى آخر ما مر فى لتبلون (و) نحو (لا تتبعان) أصله قبل التوكيد والنهى تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم أكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف هذه أمثلة غير المباشرة لفظا واما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال أصله قبل التوكيد والنهى يصدونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم أكد بالثقيلة فالتقى ساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار لا يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره فى الاصل لان الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والضابط ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه اذا أكد بالنون بنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا أكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا أو تقديرا لوجود الفاصل لفظا أو تقديرا وقد تبين بما قررنا ان الاعراب التقديرى فى لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين

قبل التنوين لا عليها ولتشابههما تقلب الشافى نحو لتسفعن انتهى وبه يظهر ان الموضح ماش تبعا للنظم على القول الثالث وان قوله فعرب معها تقديرا صحيح على عمومه وان اعرابه بحركات مقدرة على آخر الفعل وان مخطئه فى ذلك مخطئ نعم يتجه أن يقال ما المانع من أن النون فى المثالين الاخيرين انما دخلت بعد دخول الجازم فيهما واستدعائه مقتضاه من حذف النون كما صرح به الشيخ التفتازانى فى شرح تصريف العزى فالاعراب فيهما لفظى لا تقديرى فليتأمل والحاصل ان كونهما معربين تقديرا مبنى على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون وهو صحيح فى نفسه لكنه غير متعين لامكان دخوله تقديرا قبل التأكيد كما قيل به بل بأنه الحق لان النون انما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبهه وقول الرضى حركة الفرق معناه كما صرح هو به قبل ما حكيناه الحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع الذكور والمخاطبة المؤنثة وقوله فقال جمهورهم مبنى على الضم قال فى الارشاد الفعل المضارع اذا لحقه نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة بنى على الفتحة اذا كان مفردا أو مثنى وأما اذا كان جمعا فبنى على الضمة ثم قال وامابناء الفعل المضارع المشتمل على تثنية الفاعل وجمعه فلاشتغال آخره بالحركة التى هى أخت الالف والواو وسقوط النون لنون التوكيد فان قيل اذا أعرب الفعل مع اتصاله بالفاعل الذى هو فى غاية الامتزاج بالفعل كيضربان ويضربون لم لا يعرب مع نون التوكيد والجواب ان اعراب الفعل المتصل بالفاعل بالحرف الذى بعد الفاعل ولو زيد حرف بعد نون التوكيد لزم زيادة الثقل فى النون الثقيلة وحمل الخفيفة عليها بقى انه يشكل بمثل المنسوب كقرشى فانه يمكن أن يقال وجب بناؤه لتركبه مع ياء النسبة ٦٨ ولا اعراب فى الوسط وأما الياء فحرف ولا حظ له فى الاعراب وكتب الشهاب القاسمى على قوله انما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبهه فى التسهيل بعد ان ذكر الامور التى يؤكد بعدها المضارع ما نصه وربما أكد المضارع خاليا مما ذكر وظاهره انه جائز توكيد المضارع المرفوع المجرد عن سائر الامور على قلة نظما ونثرا (قوله وهذه العبارة

ولا تتبعان فانه فيهما لفظى وذلك خلاف سياق كلامه (والحروف كلها مبنية) لانها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعانى ما تحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة أحسن من قول الناظم • وكل حرف مستحق للبنا • اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت وفى الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوى وعلى القول بانه لفظى فقال ابن مالك ما جئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين •(فصل• وأنواع البناء أربعة) لا زائد عليها (أحدها السكون وهو الاصل)

أحسن من قول النظم وكل حرف الخ) أجيب بان الواضع حكيم يعطى الاشياء ما تستحقه فحيث استحقت الحروف البناء لزم اتصافها به وهذا انما يقتضى تصحيح قول النظم لا ان كلام المصنف أحسن منه والاظهر فى الجواب ان فى كلام النظم التصريح بالاستحقاق والبناء ولا يلزم من البناء الاستحقاق •(فصل)• (قوله وأنواع البناء الخ) قال الدنوشرى لم يفرق رحمه الله فى التعبير فى جانبى الاعراب والبناء فعبر فى الموضعين بالانواع وابن الحاجب رحمه الله فرق بينهما فعبر فى جانب اعراب الاسم بالانواع وفى جانب بنائه بالالقاب ووجهه الجعدوانى بأنه انما لم يقل لحركات الوقف والبناء أنواع لفقد ما يكون لها اجناسا شاملا نظرا الى الاصل اذ الاصل ان يكون البناء منحصرا فى واحد وهو السكون فلما كان من حق البناء أن لا يشمل هذه الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لجانب الاصل وكون ما ذكر أنواعا للبناء على القول بأنه معنوى مشكل فان اللزوم ليس متنوعا الى الفتح واخوته وقد يقال ان النوع مثلا لزوم فتح ولزوم سكون مثلا واما على القول بأن البناء لفظى فالامر واضح ويرد على قوله أربعة ما بنى على حرف كالمنادى واسم لا وما بنى على حذف كاخش واغزو وارم قال اللقانى وعبارته تقتضى الحصر وفيه نظر لان عبارته ليس فيها ما يدل على الحصر أقول بناء على اعتبار مفهوم العدد فيها الحصر بل قد يدعى الحصر أخذا من المقام وقد يقال ان الحصر فى الاربعة باعتبار الاصل وما أورد فرع عن هذا انتهى وهو عجيب فان اللقانى سأل هذا وأجاب عنه فقال ينتقض هذا الحصر ببناء الامر والمنادى واسم لا التبرئة على ما سيذكره فى أبوابها من الحروف وحذفها فان قيل هذه فرعية قلت الاصالة والفرعية لا تعقل فى الانواع بخلاف العلامات كما سيجئ فليتأمل انتهى بنصه قيل عليه الانواع التى

لا يعقل فيها ما ذكر المنطقية لا اللغوية وهى المرادة هنا وبالجملة فقول الناظم ومنه ذو فتح الخ أجود من تعبير المصنف لاشعار قوله ومنه بقرينة العدول عن المفصلة المشعر بعدم الحصر وسقط عنه الاعتراض بأنه فاته أن يقول وغير ما ذكر ينوب كما قال فى أنواع الاعراب (قوله واليه أشار بقوله والاصل الخ) الا ان تعبير المصنف بالسكون أولى لان مصدر أن يسكن التسكين فيشعر بازالة حركات كانت موجودة (قوله لخفته) أى السكون يعنى وثقل البناء للزومه (قوله وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء) يغنى عن هذا ما قبله كما لا يخفى (قوله وكونها لها أصل فى التمكن) فيه ان كل اسم له أصل فى التمكن والاظهر أن يقال وكونها لها حالة اعراب لانهم لم يمثلوا لهذا السبب الا بما له حالتا اعراب وبناء ٦٩ وكان عليه ان يذكر أسباب خصوص كل حركة من فتح وكسر وضم وقد أوضحنا ذلك فى حواشى الفاكهى والالفية (قوله ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه) قال اللقانى هذا ظاهر على القول بأن الضمة فى ضربوا عارضة لمناسبة الواو لا ضمة بناء كما مشى عليه المصنف فى غير هذا الكتاب وجماعة حيث قالوا فى الماضى مبنى على الفتح ما لم يتصل به واو الجماعة فيضم او ضمير الرفع البارز المتحرك فيسكن انتهى وقد يقال مراد المصنف وغيره أنه يبنى على الفتح لفظا الا فيما ذكر فلا يبنى عليه لفظا بل تقديرا وهو ظاهر واقتصر فى جمع الجوامع على حكاية خلاف الزنجانى فقال ولا يكونان يعنى الكسر والضم فى الفعل خلافا للزنجانى قال فى شرحه وزعم الزنجانى فى شرح الهادى وجودهما فيه نحو ع وش ورد بضم الدال وهو مردود فان الاول مبنى على

واليه أشار بقوله • والاصل فى المبنى ان يسكنا • وانما كان الأصل فى البناء السكون لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا ينبنى عليها الا لسبب كالتقاء الساكنين فى نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كالتاء وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها أصل فى التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كضرب (ويسمى) عدم الحركة (أيضا وقفا) كما يسمى سكونا والسكون خفيف (ولخفته دخل فى الكلم الثلاث) الحرف والفعل والاسم ففى الحرف (نحو هل و) فى الفعل نحو (قم و) فى الاسم نحو (كم) بدأ بالحرف لتوغله فى البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه (و) النوع (الثانى الفتح وهو أقرب الحركات الى السكون) لحصوله بأدنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفى الشفة والثانى انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى أسفل (فلهذا) القرب (دخل) الفتح (أيضا فى الكلم الثلاث) فى الحرف (نحو سوف و) فى الفعل نحو (قام و) فى الاسم نحو (أين والنوعان الآخران وهما الكسر والضم) ثقيلان (ولثقلهما) لكونهما يحتاجان الى اعمال احدى العضلتين أو كلتيهما (وثقل الفعل) لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما (لم يدخلا فيه) لئلا يجمع بين ثقيلين (ودخلا فى الحرف والاسم) لخفتهما بدلالتهما على شئ واحد فالكسر فى الحرف (نحو لام الجر) الداخلة على ظاهر غير مستغاث (و) الكسر فى الاسم نحو (أمس) عند الحجازيين بشرطه الآتى (و) الضم فى الحرف والاسم (نحو منذ فى لغة من جر بها أو رفع فان الجارة) للاسم (حرف والرافعة) له (اسم) وسيأتى ايضاح ذلك فى باب حروف الجر والى أنواع البناء الاربعة الاشارة بقوله فى النظم

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم • كأين أمس حيث والساكن كم

وأقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح وسمى الاول ضما لانه ينشأ من ضم الشفتين أو لانه رفعهما ثانيا وسمى الثانى كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحى الاسفل الى أسفل انجرارا قويا وسمى الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات

الحذف والثانى على السكون تقديرا والضمة اتباع لا بناء انتهى بحروفه (قوله والفاعل التزاما) قال الدنوشرى أى المعين اما دلالته على فاعل ما فبالمطابقة انتهى وأقول لا دلالة للفعل على فاعل معين بوجه بل التحقيق كما قال السيد الصفوى ان الحدث انما يتوقف على شئ ما يقوم به أو يقع عليه وانما لم يصح الكلام من الفعل والمفعول لبناء الفعل للفاعل لا لاحتياجه اليه فلذا اذا بنى للمفعول كان الفعل مع المفعول كلاما تاما ثم انه اذا سلم دلالته على فاعل معين كيف يصح انه يدل على فاعل ما مطابقة والمطابقة دلالة الفعل على تمام ما وضع فهى دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما

(فصـل) (قوله الاعراب لغة البيان) قال الزرقانى فى الحصر نظر للمتامل وقال الدنوشرى ظاهره ان الاعراب محصور فى البيان مع ان له معانى أخر فى اللغة ويمكن الجواب بان المراد المعنى المشهور انتهى ويمكن أن يجاب بأن المراد المعنى المناسب للمعنى الاصطلاحى فقد ادعى بعضهم انه لا يناسبه من المعانى اللغوية الا البيان وان كانت تلك الدعوى ممنوعة كما بيناه فى حاشية الفاكهى وذكر الدنوشرى أنه يطلق فى اللغة على ستة معان الاول أعرب أى أبان الثانى يقال أعرب أى أجاد الثالث أعرب أى حسن الرابع التغيير يقال أعرب أى غير الخامس يقال أعرب أى أزال عرب الشئ وهو فساده السادس يقال أعرب أى تكلم بالعربية انتهى وقد أنهى الاشمونى المعانى اللغوية الى اثنى عشر (قوله تغييرا واخر الكلم الخ) قال الدنوشرى اعترض عليه بوجوه منها أن التغيير فعل الفاعل والاعراب وصف الكلمة فينبغى ان يفسر بالتغير الذى هو وصف الكلمة والجواب أنه أطلق وأراد الاثر وهو الحاصل بالمصدر أو هو مصدر المبنى للمفعول وأل فى الكلم للجنس فالمضاف الذى هو أواخر كذلك اكتسابا من المضاف اليه فيصدق بواحد ولا يشترط الجمعية والمراد من الاختلاف الوجود اطلاقا للملزوم على اللازم فالمدار على وجود العامل لا على تعدده المشعر به قوله لاختلاف وأل فى العوامل للجنس فيصدق بواحد ومنها ان الدخول لا يصدق على العامل المعنوى كالتجرد والجواب أن المراد بالدخول الطلب والتجرد طالب ومنها ان قوله لفظا أو تقديرا لا يصح أن يكون تفصيلا للتغيير لان التغيير لا يلفظ به ولا يقدر ولا يصح أن يكون تفصيلا للعامل لانه لا يشمل المعنوى كالابتداء والجواب انه تفصيل للتغيير باعتبار ٧٠ مايدل عليه ومنها أن هذا التعريف يلزم عليه الدور لانه أخذ العامل فى تعريف الاعراب وسيأتى انه أخذ الاعراب فى تعريف العامل والجواب أن هذا تعريف لفظى لمن يعرف هذا المعنى ويجهل تسميته اعرابا واعترض تعريف العامل الذى ذكره الشارح بأنه يشمل المتكلم والسبب كالفاعلية وبأنه لا يشمل عامل الفعل والعامل الزائد انتهى

تكون ظاهرة كامر ومقدرة كتقدير الضم فى ياسيبويه والفتح فى نحو لافتى الاعلى والكسر فى نحو هؤلاء حال الوقف

(فصـل الاعراب) لغة البيان واصطلاحا تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا على القول بأنه معنوى وعلى القول بأنه لفظى (أثر ظاهر فى اللفظ (أو مقدر) فيه (يجلبه العامل) المقتضى له (فى آخر الكلمة) التى هى اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع لم تتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وماناب عنها والمراد بالظاهر ماتلفظ

وقد أسلفنا ان جعل المصدر مصدر المبنى للمجهول لا يقول به البصريون وقد صرح غير واحد به من المحققين بأن الاضافة تأتى لما تأتى له اللام فلا حاجة فى جعل أواخر للجنس للاكتساب من المضاف اليه المعرف بال وأما الاعتراض على تعريف العامل بما ذكرنا وبالاسناد وبالتركيب من اثنين أو أكثر فقد أجيب عنه كما تضمنته الحواشى الشنوانية وحاصل ذلك ان الباء للسببية والمراد السبب فى عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول المعانى على ماذكروا انما هى شروط والعامل الزائد يتناوله التعريف لان الباء مثلا فى بحسبك درهم حصل بها كون الشئ مضافا اليه حكما وصورة ا سكن بقى النقض بعامل الفعل لان المعنى المقتضى للاعراب لا يوجد فيه الا ان قيل اعراب الفعل بطريق الاصالة وان المعانى المفتقرة للاعراب تعتوره وانها أعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وانها تشمل المعانى المعتورة فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن فليتأمل (قوله يجلبه العامل الخ) قال الدنوشرى ليس المراد بكونه يجلبه أنه يحدث بعد ان لم يكن لانه حينئذ لا يصدق على أبوك اذا دخل عامل فان الواو موجودة قبل العامل بل المراد ما يطلبه ويقتضيه والظرفية فى قوله فى آخر مجازية لان الاعراب قد يكون نفس الآخر كالف المثنى والمراد بكونه فيه أن يكون معه فيصلح لكل قول من الاقوال الثلاثة فانه اختلف هل الاعراب مع الآخر أو قبله أو بعده وهو الذى اختاره الرضى (قوله والسكون) قال الدنوشرى عد السكون من الاعراب اللفظى فيه تسامح وكانهم أرادوا باللفظى ما يتعلق باللفظ والسكون عدم الحركة الملفوظة أو ما يلفظ به وقال أيضا جعلهم السكون وهو عدم الحركة والحذف وهو اسقاط حرف أو حركة لفظيا تسمح واللفظ انما هو متعلقهما وهو الحركة والحرف وقال أيضا قوله ما يتلفظ به من حركة

او حرف أو سكون أو حذف مشكل فان الحركة والسكون والحذف ليس لفظا بل الحركة وما بعدها صفة للحرف فلا يكون لفظا ويصح أن يقال فيها هى أمر لفظى أى منسوب الى اللفظ لكونه صفة له (قوله ولم يعتد به) أما اذا اعتد به فالاعراب ظاهر لانه بالحذف وفى قوله اذا كان الابدال الخ بحث لانه يوهم ان الابدال اذا كان بعد دخول الجازم لا يكون مقدرا وليس كذلك (قوله والمراد بالعامل الخ) قال الدنوشرى اعترض بأنه لم نسب العمل لجاء مثلا ولم ينسب للفاعلية والجواب ان جاء مثلا أمر ظاهر بخلاف الفاعلية فانها امر خفى اه وفى الارشاد واضافته يعنى الاختلاف للعامل للدوران (قوله والمراد بالكلمة هنا الخ) هذا تقدم فى قوله التى هى اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع الخ فيكون تكرارا (قوله وجر فى اسم) قال الدنوشرى اعترض بأنه تكرار لانه ذكر أولا ان الاسم يعرف بالجر فيستفاد منه انه مختص به والجواب ان الغرض مختلف فذكره هنالك لغرض التمييز وان لزم منه الاختصاص وذكره هنا الغرض كونه نوعا من الاعراب ومختصا بالاسم ٧١ وان لزم مما سبق وقوله يختص بمعنى فى اسم وقوله مختص بمعنى فى فعل ان قلت هذا مخالف لقول النحاة قاطبة الجر مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل قلت هو مخالف له ظاهرا ويمكن ان يكون معنى كلامهم ماذكره الشارح (قوله أو علم) قال الدنوشرى أقول هذا غلط من الشيخ رضى الله عنه فانه لو كان جمع علم لقيل علمات لا علامات لان الالف والتاء يزادان على المفرد والغرض ان مفرده علم تأمل وقال اللقانى ان القول بان العلامات جمع علامة بمعنى علم مردود بان الضم واخواته اجناس لا اعلام لقبولها التعريف عليها وصدق حد النكرة وهى ما دل على شئ لا بعينه عليها (قوله تناقضا) قاله

به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة فى نحو الفتى وكما تنوى الواو فى نحو مسلمى رفعا وكما تنوى النون فى نحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة فى نحو لم يقرا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للاعراب والمراد بآخر الكلمة ما كان آخرا حقيقة كدال زيدا ومجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس (وأنواعه) الداخلة تحته (أربعة رفع ونصب) يشتركان (فى اسم وفعل) فالرفع (نحو زيد يقوم) فزيد مرفوع بالابتداء و يقوم مرفوع بالتجرد (و) النصب نحو (ان زيدا لن يقوم) فزيدا منصوب بان و يقوم منصوب بلن (وجر) مختص بمعنى (فى اسم نحو) مررت (بزيد) فزيد اسم مجرور بالباء (وجزم) مختص بمعنى (فى فعل نحو لم يقم) فيقم فعل مجزوم بلم والى هذه العلامات الاربع أشار بقوله

والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل نحو لن أهابا

والاسم قد خصص بالجر كما * قد خصص الفعل بان ينجزما

(ولهذه الانواع الاربعة) التى هى الرفع والنصب والجر والجزم (علامات) جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقى وبهذا يندفع ما يقال ان فى كلامه تناقضا وذلك أنه جعل الاعراب أولا نفس الحركات وماناب عنها بقوله اثر الخ وجعلها ثانيا علامات للاعراب بقوله (و) لهذه الانواع الاربعة علامات (أصول وهى الضمة للرفع) نحو جاء زيد (والفتحة للنصب) نحو رأيت زيدا (والكسرة

الاشمونى ولا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب هى اعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من جهة الخصوص اه وأورد على جعلها علامات اعراب من جهة الخصوص انها من تلك الجهة علامات كما مر والانواع ليست علامات للاجناس فان الانسان من حيث خصوصه ليس علامة للحيوان بل نوع منه ويجاب بأن هذا من الانواع المنطقية وما هنا أنواع لغوية (قوله وهى الضمة الخ) قال اللقانى قد يقال الضمة وما عطف عليها تقدم انها أنواع البناء الذى هو ضد الاعراب والتضاد هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة على شئ يقتضى ارتباطا بينهما فى الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده ٢ فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب والبناء فى الكلمة ولا خفاء فى استحالته وحل هذه الشبهة ان مطلق الضم وما عطف عليه اعم من أنواع البناء فانه ان كان لعامل فعلامة اعراب

(٢ قوله فى الهامش فيلزم من جعل أنواع الخ هكذا فى النسخ التى بأيدينا ولعله فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب اجتماع الاعراب والبناء فى الكلمة أو نحو ذلك فليحرر اه مصححه)

والآفان كان لازما فبناء والافغيرهما كحركات النقل والاتباع والتخلص من السكونين فليتأمل اهـ وفى قوله فانه ان كان لعامل فعلامة اعراب اشارة الى ان حركات الاعراب ليست مجرد الضم وماعطف عليه بل مع دلالتها على الفاعلية والمفعولية والاضافة فقولهم ارفع بضمة معناه اجعل الضمة علامة للفاعلية وهكذا ويرد على قوله والافان كان لازما فبناء ان حركات ماعدا الآخر قد يلزم ولا يكون بناء ولا بد من التقييد بالآخر أو ماهو بمنزلته واعلم انهم اختلفوا فى أن حركات الاعراب هى حركات البناء أو غيرها فقال الجمهور غيرها وقال قطرب هى هى قال فى الهمع والخلاف لفظى لانه عائد على التسمية فقط فالاولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع الخ وعلى حركات البناء الضم الخ وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه اهـ وفى كون الخلاف لفظيا نظر يعلم مما أسلفنا من اعتبار كون حركات الاعراب اعتبر فيها انه بسبب العامل وانها دالة على ماذكر

(الباب الاول) (قوله فانها ترفع بالواو) قال الدنوشرى علة لجعل باب الاسماء الستة وكان الأولى ان يقول فان رفعها الواو ونصبها الالف وجرها الياء وانما أعربت هذه الاسماء الستة بالحروف لانهم لما رأوا المثنى والجمع اعربا بالحروف والاعراب بالحروف أقوى لكون الحرف بمنزلة حركتين ٧٢ والمثنى والجمع فرعا المفرد كرهوا استبداد الفرع بذلك فجعلوا الاعراب بالحروف فى هذه المفردات وانما اختاروا أن تكون ستة لان أعداد الجمع والمثنى ستة ثلاثة فى كل واحد وانما اختاروا هذه الكلمات دون غيرها لانها أشبهت المثنى من حيث ان كلا منها يستلزم ذاتا أخرى اهـ ولا يخفى اشتهار هذه الاسئلة وأجوبتها بما ذكر وبغيره فلا ينبغى ايراده فى حواشى هذا الشرح ويرد على قوله لان اعداد المثنى الخ ان اعدادها أكثر كما يعلم من بحث ملحقات المثنى والجمع وعلى قوله لانها أشبهت الخ أن ابنا وولدا ووالدا كذلك فلا بد ان يضم الى قوله من حيث ان كلا الخ وان آخرها حرف علة وبقى من الاسئلة المشهورة فى المقام ٣ وجوابه انهم خصوا ذلك بحال اضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة ووقع فى عبارة بعضهم لتظهر اللام الزائدة وهو تحريف كما بيناه فى حواشى القاكهى (قوله والفم) قال الدنوشرى أصل فم فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين اهـ وقول المصنف والفم اذا فارقته الميم كعبارة النظم وقد قال فى الحواشى انها لا تستقيم لوجهين أحدهما ان الفم هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم لان الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والآخر ان المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظة الفم نفسها والمعرب الاعراب المذكور لفظة أخرى وهى المتعقب عليها الاحوال الثلاثة أعنى فوك وفاك وفيك فالمحكوم عليه شئ لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه وأما اخواته الخمسة فان هذا الاعراب ثابت لها بأعيانها وقد اتفق مثل هذا الاستعمال أو قريب منه فى قوله الى ثلاثة رأى وعلما الخ لان المحكوم عليه بالتعدى الى ثلاثة أرى واعلم وليس قوله اذا صارا الخ بنافع له كما لا ينفعه قوله حيث الميم منه بانا لان رأى وعلم لا وجود لهما مع أرى واعلم كما لا وجود للفم مع مفارقة الميم اهـ

(٣ قوله فى الهامش وبقى الخ هكذا فى النسخ التى بأيدينا وليحرر)

للخفض) نحو مررت بزيد (وحذف الحركة للجزم) نحو لم يقم وذلك مستفاد من قوله فى النظم

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر
واجزم بتسكين

(وعلامات فروع) نائبة (عن هذه العلامات) الاصول وهى عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهى الواو والالف والنون وأربعة تنوب عن الفتحة وهى الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحدة تنوب عن حذف الحركة وهى حذف حرف العلة أو حذف النون واليها أشار بقوله وغير ماذكر ينوب (وهى) أى هذه العشرة (واقعة فى سبعة أبواب) متفرقة

(الباب الاول)

المشار اليه بقول الناظم

وارفع بواو وانصبن بالالف * واجرر بياء ما من الاسما أصف
من ذاك ذو ان صحبة أبانا * والفم حيث الميم منه بانا
أب أخ حم كذاك وهن

وهو (باب الاسماء الستة) المعتلة المضافة (فانها ترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتخفض بالياء) نيابة عن الكسرة (وهى ذو بمعنى صاحب) لا بمعنى الذى (والفم اذا فارقته الميم) لا المتصل بها (والاب والاخ) بالتخفيف (والحم) بغير

وأجيب بأن المراد بالفم ما يدل على مسماه وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها اذا عادت السه العين وفى شرح الراعى ان هذه مناقشة لفظية وانه اذا انهمت المعانى لا مشاحة فى الالفاظ (قوله والاب والاخ والحم مستوية الخ) سكت عن حكم ترتيبها على هذا الوجه الخاص وهى ظاهرة لشرف الاب ويليه الاخ ولزم تأخير الحم (قوله ويشترط فى غير ذو أن تكون مضافة) قال الشهاب القاسمى فى حواشى اللقانى فان قلت هلا قال وفى غير الفم اذا فارقته الميم لان الظاهر انه لا يستعمل الا مضافا فهو كذو فى ملازمته للاضافة فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه أيضا قلت لكنه لا يلازم الاضافة لغير الياء بل يضاف للياء أيضا واستثناء المصنف لذو بالنظر الى الاضافة ولكونها لغير الياء الآتى فى قوله ويشترط فى الاضافة أى لغير ذو ان تكون لغير الياء وهذا الشرط معقول فى الفم بلا ميم دون ذو وأيضا فلما عبر بالفم وكان يمكن قطعه عن الاضافة وان كان باعتبار القيد لا يمكن أطلق الاشتراط بالنسبة له فليتأمل (قوله خياشيم) جمع خيشوم وهو الانف وقوله فشاذ قال الدنوشرى قد يقال ان بينه وبين قوله والاضافة منوية نوع تناف كذا قيل ويرد بأن قوله والاضافة منوية بيان لتسهيل الشذوذ وقوله وخرجه الخ يقتضى انه جواب آخر عن الشذوذ اهـ أقول كان الظاهر ان يقول لكن قوله ٧٣ وخرجه الخ ليكون استدراكا على ماذكره من انه بيان لتسهيل الشذوذ المقتضى لكونه جوابا واحدا هذا ولا يخفى ما فى عبارة الشارح من الحزازة ولو جعل الشارح تخريج أبى الحسن توطئة لقول المصنف والاضافة منوية وانه جواب ثان والواو بمعنى أو كما فى بعض النسخ وعليها شرح أبو النجاء الفوى كان حسنا فكان يقول بعد سوق كلام أبى الحسن والى هذا أشار الموضح بقوله والاضافة الخ ثم يقول فالواو بمعنى أو وعبارة أبى النجاء فشاذ لا يقاس عليه أو الاضافة منوية أى خالط من سلى خياشيمها وفاها فصار ريقها كأنه الخمر فلذا أعرب بالالف نصبا انتهت وأورد الحضرمى فى حاشيته على المتن ان نية الاضافة خاصة بالظروف وكأنه أراد وما ألحق بها أو كون ذلك بلا شرط والا فسيأتى فى باب الاضافة انه اذا كان المحذوف المضاف اليه فهو على ثلاثة أقسام ثالثها انه يبقى اعرابه ويترك تنوينه وان شرط ذلك فى الغالب ان يعطف عليه اسم عامل فى مثل المحذوف وان من غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم أى فلا خوف شئ عليهم ومن هنا ظهر لى من فهم كلام المصنف شئ غفل عنه الناظرون فى المقام وهو ان قوله والاضافة منوية توجيه للشذوذ لا تتميم له وانه يتعين العطف بالواو وهو من عطف السبب على المسبب وحاصله ان وجه الشذوذ حذف المضاف اليه من خياشيم وفا وبقاء المضاف على حاله من غير شرط وذلك من غير الغالب فهو شاذ فتدبر بالانصاف (قوله وقال ابن كيسان الخ) سياق الكلام يقتضى ان هذا جواب عن الاعتراض فليتأمل فان فيه خفاء والذى يظهر لى ان كلام ابن كيسان جواب عن اعتراض غير الاعتراض الذى قرر به الشارح كلام المصنف أشار اليه الحضرمى فى حاشيته وحاصله وان كان بعيدا من سياق كلام المصنف ان فو اذا لم يضف وجب ان يتصل به الميم لئلا يبقى على حرف واحد وما فى البيت لم تتصل به الميم فان كلام ابن كيسان يظهر جوابا عن هذا الاعتراض لجواب المصنف أو جوابه فتأمل

همز (والهن) قال ابن مالك فى شرح العمدة جعل أولها ذو لانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف وجعل فو قرين ذو فى الذكر لتساويهما فى لزوم الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذو لا تضاف لياء المتكلم وفو تضاف اليها فلهذا انحط عن درجة ذو وأخر عنه والاب والاخ والحم مستوية فى الاعراب بالحروف اذا أضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينها فى الذكر قبل الهن وأخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل اهـ ملخصا (ويشترط) لاعراب هذه الاسماء بالحروف (فى غير ذو أن تكون مضافة لا مفردة) عن الاضافة (فان أفردت) عنها (أعربت بالحركات) الثلاث ظاهرة فالرفع (نحو وله أخ) فأخ مرفوع على الابتداء وخبره فى الجار والمجرور قبله (و) النصب نحو (ان له أبا) فأبا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو (وبنات الاخ) فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فا جاء معربا بالحروف مع انه مفرد فأجاب بقوله (فأما قوله) يعنى العجاج (خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ) لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه (والاضافة منوية) فى المعطوف والمعطوف عليه (أى خياشيمها وفاها) فابقاه على حاله غير مضاف اضافة صريحة وقال ابن كيسان انما جاز

(قوله تسع وتسعون نعجة) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه نعجة تمييز ونقل عن شيخنا الشنوانى ان العامل فى نعجة النصب جملة له تسع وتسعون اه بحروفه وهو عجيب فان من المشهوران التمييز الرافع لابهام اسم الناصب لهذا الاسم فالناصب لنعجة تسع وتسعون والرافع لابهام نسبة الناصب له ما فى الجملة من فعل أو شبهه فلا يكون ناصب التمييز جملة قط (قوله ومما يحتمل الاوجه الثلاثة الخ) ولذا لم يذكر المصنف ٧٤ مثال الجر اشارة الى أن الآية صالحة له كما قال اللقانى (قوله وجوابه أنه يغتفر الخ) هذا الاغتفار انما يصار اليه عند الحاجة اليه ولا ينبغى ان يتخذ مذهبا فى كل مكان كما ذكره المصنف فى التذكرة فى الجواب عن قولهم فى باب العطف ان الواو انفردت بعطف عامل حذف وبقى معموله كقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة واعترض أبو حيان فى البحر على هذا الوجه باعتراض آخر وذلك لانه يلزم عليه ان موسى وهرون لا يملكان الانفس موسى فقط وليس المعنى عليه بل على ان موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه فقط ورده السمين بان القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد الفاعل وأيضا فان اللبس مأمون فان كل احد يتبادر الى ذهنه انه لا يملك الأمر نفسه (قوله على ان واسمها) أجود من قول المصنف فى شرح الشذور على محل ان واسمها الان محلهما الرفع وهو ليس بمعطوف عليه ولم يجعل العطف على محل الاسم فقط لان شرط العطف على محل الاسم بقاء المحرز والابتداء قد زال بدخول الناسخ (قوله وذو) قال الدنوشرى وزنها فعل بالتحريك عند سيبويه ولامها ياء وبالسكون عند الخليل ولامها واو (قوله حالة افرادها) قال الدنوشرى يحترز به عن حالة تثنيتها وجمعها فانها ليست من الاسماء الخمسة كذا قيل وقد يرد بانها ملازمة للاضافة لغير الياء مطلقا ولا تضاف الى الاعلام غالبا ومن غير الغالب انا الله ذو بكة وانما اشترط ان تضاف الى أسماء الاجناس لانهم وضعوها ليتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس فلذلك لم يجز اضافتها الى الصفات وقد أضيفت الى المضمر شذوذا والى الجملة كذلك كقولهم اذهب بذى تسلم

ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذف بعض التنوين وبقى مفردا على حرفين اذ الالف هى المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد على قول ابن مالك لا يشترط فى الاضافة أن تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية فى ذلك سواء (ويشترط فى الاضافة ان تكون لغير الياء) الدالة على المتكلم سواء فى ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعها (فان كانت) الاضافة (للياء) المذكورة (أعربت) هذه الاسماء (بالحركات المقدرة) فى الاحوال الثلاث على الاصح فالرفع (نحو وأخى هرون) فأخى مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهرون بدل منه أو عطف بيان عليه وجملة هو أفصح منى لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة فأخى يحتمل أن يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل أن يكون مرفوعا على انه خبر أول لان وجملة له تسع وتسعون خبر ثان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة (انى لا أملك الا نفسى وأخى) فأخى يحتمل أن يكون مرفوعا وأن يكون منصوبا وأن يكون مجرورا فرفعه من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون عطفا على الضمير المستتر فى أملك ذكره الزمخشرى واعترضه الموضح بان أملك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه أنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع والذى حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثانى ان يكون معطوفا على ان واسمها الثالث أن يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخى لا يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين أحدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثانى ان يكون معطوفا على نفس وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة نفس اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار واستغنى عن اشتراط التكبير والافراد المقابل للتثنية والجمع تبعا للاصل حيث اقتصر على قوله * وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا * لليا لكونه ذكرها كذلك (وذو) حالة افرادها (ملازمة للاضافة لغير الياء) من أسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات (فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها) لانها حاصلة والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل (واذا كانت ذو موصولة) بمعنى الذى واخواته (لزمتها الواو)

(قوله فاما كرام الخ) قال المصنف فى شرح شواهد ابن الناظم أما بكسر الهمزة كذا ثبت فى نسخ الحماسة وعليه شرح التبريزى الا أنه قدرها كلمتين ان الشرطية وما الزائدة وقدر الاسم معمولا لفعل محذوف مبنى للمفعول أى فاما تقصد كرام كما قدروا فى قوله * لا تجزعى ان منفس أهلكته * ان يهلك منفس والصواب انها اما التى فى قولك جاء اما زيد واما عمرو وان الاسم خبر لمبتدا محذوف أى فالناس اما كرام بدليل قوله واما لئام وليس بعده فعل يفسر المحذوف الذى زعمه والجملتان أتيتهم وعذرتهم صفتان وقوله فحسبى البيت أى فكافى من عطائهم ما يكفينى لحاجتى أى لا أبتغى منهم زيادة على الحاجة ولولا هذا التأويل لفسد لاتحاد المبتدا والخبر اه وقد يقال ليس هذا تأويلا فى البيت بل هو ظاهر لانه وصل ذى بالظرف كما يوصل به الذى فى جاء الذى عندك فلا خفاء ان معنى عندهم من عطائهم ولذا قال اللقانى ان فيه الاخبار بالعام عن الخاص الا أنه قال ولا فائدة فيه كما ترى وقد يقال الاخبار بالعام عن الخاص جائز ومفيد نحو كل انسان حيوان (قوله قلناه فى الرفع والنصب) قال الزرقانى اذ لا قائل بالفرق (قوله لخلوف فم الصائم) الخلوف بضم الخاء هو التغير ٧٥ قال العز بن عبد السلام رائحة المسك للخلوف فى الآخرة فقط لرواية مسلم لخلوف فم الصائم عند الله يوم القيامة وقال ابن الصلاح فى الدنيا والآخرة لما رواه السمعانى من حديث جابر أعطيت أمتى خمس خصال ثم قال وثانيها انهم يمسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك ولقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم حين يخلف روى هذه الزيادة ابن حبان فى صحيحه ويخلف بفتح الياء وضم اللام وصنف كل منهما تصنيفا شنع به على صاحبه

•(فصل)•

(قوله والافصح فى الهن النقص) لم يذكر به القصر وقال المصنف فى شرح الشواهد مسئلة فى الهن مضافا لغير الياء اللغات الثلاث وأغربها القصر ولم أر من حكاه عن أبى البقاء فى اللباب والاندلسى فى شرح المفصل ولم يذكر له شاهدا ولا دليل فى قولهم هنوان لانه قد يكون على لغة من يستعمله بالاحرف الثلاثة وقد جزم بذلك سيبويه فقال فى باب النسب ومنهم من يقول هنوك وهنات ومررت بهنيك وهنوان فيجريه مجرى الاب اه ومن خطه نقلت (قوله من تعزى الخ) قال الدنوشرى لفظ الحديث فى الجامع الصغير للسيوطى اذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا حم ن عن أبى فان صح اللفظ الذى ذكره المصنف فسلم والا فلا اه ولا يخفى ان السيوطى لم يذكر انه لم يرد الا باللفظ الذى أورده وقد اقتصر ابن الاثير فى النهاية على اللفظ الذى أورده المصنف ثم ان الشاهد حاصل على الروايتين فلا اشكال بكل حال (قوله اى قولوا له اعضض) بكسر الهمزة لان مضارعه مفتوح العين أو مكسورها قال فى المصباح عضضت اللقمة وبها وعليها عضا أمسكتها بالاسنان وهو من باب تعب فى الاكثر

فى الاحوال الثلاثة غالبا والبناء على السكون (وقد تعرب بالحروف) الثلاثة رفعا ونصبا وجرا (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسى

فاما كرام موسرون رأيتهم * (فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا) هكذا رواه أبو الفتح ابن جنى بالياء معربا ورواه غيره بالواو على البناء واذا ثبت اعرابها فى الجر قلنا به فى الرفع والنصب وقيد ابن الضائع ذلك بحالة الجر لانه محل السماع (واذا لم تفارق الميم الفم عرب بالحركات) الثلاث سواء أفرد أو أضيف ولا تختص بثبوت الميم فى الفم حالة الاضافة للضرورة نحو

* يصبح ظمآن وفى البحر فمه * خلافا للفارسى ويرده قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك

•(فصل والافصح فى الهن)* اذا استعمل مضافا (النقص أى حذف اللام) منه وهى الواو والى ذلك الاشارة بقوله والنقص فى هذا الاخير أحسن (فيعرب بالحركات) الثلاث على العين وهى النون فتقول هذا هنك ورأيت هنك ونظرت الى هنك (ومنه) أى من النقص فى الهن (الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا) قال الموضح فى شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاى مشددة أى من انتسب وانتمى وهو الذى يقول يا لفلان ليخرج الناس معه الى القتال فى الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة أى قولوا له اعضض على هن أبيك أى على ذكر أبيك أى قولوا

لذلك استهزاءبه ولاتجيبوه الى القتال الذى أراده أى عملك بذكرأبيك الذى انتسبت اليه عناءان ينفعك فأمانحن فلانجيبك ولاتكنوا أى لاتذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا الصريح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد فى قوله بهن أبيه اذ استعمله منقوصا اه واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا تقول هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهو اسم يكنى به عن أسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح فى شرح القطر (ويجوز النقص) بضعف وهو حذف اللام والاعراب بالحركات (فى الاب والاخ والحم) وهو المراد بقول النظم * وفى أب وتاليه يندر * فتقول هذا أبك وأخك وحمك ورأيت أبك وأخك وحمك ومررت بأبك وأخك وحمك (ومنه) أى من النقص (قوله) وهو رؤبة يمدح عدى بن حاتم الطائى

(بأبه اقتدى عدى فى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم)

فابه الاول مجرور بالكسرة وابه الثانى منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من أشبه أباه فما ظلم واختلف فى معنى نفى الظلم فى المثل فقيل فما ظلم فى وضع الشبه فى موضعه وقيل فما ظلم أبوه حين وضع زرعه حيث أدى اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت أى أمه حيث لم تزن بدليل مجىء الولد على مشابهة أبيه قاله اللحيانى (و) من مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات (قول بعضهم) أى العرب (فى التثنية) أى تثنية الاب والاخ المنقوصين (أبان وأخان) قال الفراء أبان جاء على لغة من قال هذا أبك قال الموضح فى الحواشى وكذا قياس أخان اه فظهر ان المسموع أبان فقط وأخان مقيس عليه واذا جاز أخان قياسا فينبغى ان يكون حمان كذلك ولم أقف عليه ونقل عن ثعلب أحمد بن يحيى انه قال يقال هذا أبوك وأباك وأبك فمن قال هذا أبوك أو أباك قال فى التثنية أبوان ومن قال هذا أبك قال فى التثنية أبان (و) الاب والاخ والحم (قصرهن أولى من نقصهن) وهو المراد بقول النظم * وقصرها من نقصهن أشهر * وعدل الموضح عن ها الى هن لان الاكثر فى هن ان يعود الى جمع القلة وها بعكس ذلك والمراد بقصرهن ان يلزم آخرهن الالف المنقلبة عن لامهن فى الاحوال الثلاثة فيعربن بحركات مقدرة عليها (كقوله) وهو أبو النجم فيما قال الجوهرى وقيل رؤبة

(ان أباها وأبا أباها * قد بلغا فى المجد غايتاها)

لكن المصدر ساكن ومن باب منع لغة تميمية وفى أفعال ابن القطاع من باب قتل أيضا اه وعلى كلام ابن القطاع فالهمزة فى اعضض مضمومة وعلى الجملة فاعضض هذا أمر من الثلاثى المجرد وهمزته همزة وصل وأما أعضوه فأمر من الثلاثى المزيد وهمزته همزة قطع ولذا كانت مفتوحة وماضيه أعض ومنه حديث أبى انه أعض انسانا انتصل ٢ وقول أبى جهل يوم بدر لعتبة لوغيرك قالها لأعضضته (قوله عن أسماء الاجناس) ٧٦ قال الدنوشرى أى عن مسمى أسماء الاجناس اذ الظاهر ان مدلوله ليس اسم الجنس فليتأمل اه ولا وجه للامر بالتأمل مع اشتهار ماذكر من التأويل لظهوره (قوله بأبه اقتدى عدى) قيل ان كان هذا عن بلا فلم أو استشهاد افقيه نظر لاحتمال أن يكون الاصل بأبيه وحذفت الياء للضرورة أقول لا نظر لهذا الاحتمال البعيد ومثله لا ينافى الاستشهاد (قوله وقيل فما ظلم أبوه) قائله الميدانى قال المصنف يرده وقول اللحيانى ان اسم الشرط على تأويلهما لم يعد اليه ضمير من خبره اه واللحيانى بكسر اللام وسكون الحاء نسبة الى لحيان أبو قبيلة (قوله من غير نظر الى الاعراب بالحركات) أى لان أبوان وأخوان فى هذا القول معربان بالحروف لانهما مثنيان (قوله قال الفراء الخ) غرضه من ذلك توجيه كلام المصنف فقد اعترض عليه بانه ذكر القول المذكور دليلا على النقص حال الاضافة والمثنى لا يدل الا على ان ماقبل العلامة كان منعقب الاعراب لا على انهم حذفوا اللام عند الاضافة وأجيب بان عدم التمام فى التثنية لازم لعدم التمام فى الاضافة وبانتفاء اللازم ينتفى الملزوم وقد انتفى التمام فى التثنية فلزم منه قطعا انتفاء التمام فى الاضافة (قوله ونقل عن ثعلب أحمد) قدم اللقب على الاسم لاشتهاره ولئلا يتوهم ان نقل مبنى للفاعل وهو أحمد بن يحيى وأنه غير ثعلب وانه ناقل عنه (قوله غايتاها) الالف للاشباع لا للتثنية وجاء على لغة من يلزم المثنى الالف خلافا للعينى اذ ليس للمجد الا غاية واحدة الا ان يلتزم ان له غايتين باعتبار المبدا والآخر ‏ (٢ قوله انه أعض الخ هكذا فى النسخ وليحرر)

أنشده ابن جنى وغيره وأبا الاول وما عطف عليه لاشاهد فيه لان كل واحد منهما يحتمل ان يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة ويحتمل أن يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف والشاهد فى أباها الثالث اذ هو نص فى القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف والجر بالباء (وقول بعضهم) وهو أبو حنش حين قال لخاله وقد بلغه ان ناسا من أشجع فى غار يشربون وهم قاتلوا اخوته هل لك فى غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى أقامه على فم الغار ثم دفعه فى الغار فقال ضربا أباحنش فقال بعضهم ان أباحنش لبطل فقال أبو حنش مكره أخاك لابطل فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ماليس من شأنه وقيل ان أول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية ليخرجن الى مبارزة على رضى الله عنهم فلما التقيا قال عمرو مكره أخاك لابطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفى أو الاستفهام عند جمهور البصريين وأجازه الاخفش والكوفيون كما سيأتى (وقولهم) بالجروهم العرب (للمرأة حماة) فانه يستدعى ان يقولوا للرجل حما لان صيغة المؤنث هى صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكر على أصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل ماذكره تبعا لاصله ان الاسماء الستة على ثلاثة أقسام مافيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم بغير الميم ومافيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام ومافيه ثلاث لغات وهو الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والنقص والقصر

(الباب الثانى)

من أبواب النيابة (المثنى) وهو فى الاصل المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفى الاصطلاح (ماوضع لاثنين واغنى عن المتعاطفين) فما وضع جنس ولاثنين فصل أول

(قوله وقيل أول من قاله عمرو بن العاص) اقتصر على هذا المصنف فى شرح الشواهد مع حكايته بقيل ولم يذكره الزمخشرى فى مستقصى الامثال وذكر الاول مع بعض مخالفة لكلام الشارح فقال أصله ان أباحنش خال بيهس هجم به بيهس على قاتلى اخوته وهم فى غار وكان شديدا لجبن زاعما ان فى الغار مرا لجد فى القتال فقيل له ما أشجعه فقال ذلك ثم ذكر قولا آخر وبيهس هو الملقب نعامة قال فى تهذيب الاسماء واللغات والجمهور على كتابة العاصى بالياء وهو الفصيح عند أهل العربية ويقع فى كثير من كتب الحديث والفقه كتابته بحذف الياء وهى لغة وقد قرئ فى السبع نحوه كالكبير المتعال والداع ونحوهما (قوله وحاصل ماذكره الخ) قال الزرقانى وزاد ابن مالك فى التسهيل فى أب التشديد فيكون فيه ٧٧ أربع لغات وفى أخ التشديد وأخوا باسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفى حم حموا كقرو وحمء كقرء وحما كخطا فيكون فيه ست لغات وترك المصنف هذه اللغات هنا لان غرضه بيان اللغات اللاتى يختلف بها الاعراب وهذه ليست كذلك اه وعلى ذكر التشديد فى الاب يسقط الاعتراض على بعض الرؤساء الذى قال لشهاب الدين القوصى أنت عندنا مثل الاب وشدد الباء فقال لاجرم انكم تاكلون ولا وجه لقول بعضهم من يشدد الباء من الاب الذى هو الوالد مايكون الادابة ولو قال القوصى لاجرم انكم ترعون كان الطف كما لايخفى على أهل الذوق

(الباب الثانى)

(قوله من أبواب النيابة) قال المصنف فى التذكرة ذكر ثعلب فى اماليه انه يقال ناب عن هذا نوبا ولايجوز ناب عنه نيابة قال وهو غريب (قوله ماوضع لاثنين الخ) قال اللقانى هذا الحد صادق بالضمير فى أنتما فاعلان وباثنين واثنتين اذ هى مغنية عن أنت وأنت وعن رجل ورجل وعن امرأة وامرأة اه ويمكن ان يجاب بان المراد بقرينة ما اشتهر من شروط المثنى عن اثنين معربين فلا يرد الضمير وظاهر ان المراد اثنين من لفظه فلا يرد اثنان واثنتان اذ رجل ورجل ليسا من لفظ اثنين وامرأة وامرأة ليستا من لفظ اثنتين وقال الدنوشرى معنى لاثنين لشخصين أما مذكرين أو مؤنثين أو مذكر ومؤنث اه وقال بعض الفضلاء تعريف المتعاطفين وتنكير اثنين هل هو لنكتة أقول نعم له نكتة يظهر بالتأمل

(قوله كصنوان) قال الزرقانى جمع تكسير واذا ثنى صنو التبس بالجمع المذكور والقرائن تميز بين ذلك اه وفى كون ذلك من الالباس نظر وانما هو من الاجمال والفرق بينهما ان فى الاول يتبادر الفهم الى خلاف المراد وفى الثانى لا يتبادر الى شئ بل يقف لاستواء الامرين عنده (قوله وشفع وزكا) هذا بناء على ماذكره ابن الناظم مما يدل على اثنين وفيه نظر لانهما يصدقان على اثنين لأنهما يدلان عليهما لان شفعا ما قابل الفرد وهذا أعم من اثنين والاعم يصدق على الاخص ولا دلالة له عليه (قوله لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى) يوجد بعد هذا فى بعض النسخ وغايته ان هذا مثنى فى أصله تجوز اه قال الدنوشرى وجه التجوز انه أطلق الاب مثلا على الام ثم ثنى ولكن فيه حينئذ نظر لانه حقيقة ومجاز ويأتى انه لا يثنى الحقيقة والمجاز والتغليب اطلاق اسم أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر (قوله وتثنية الجمع) قال الزرقانى هذا ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع كما سيأتى فى أول الشروط (قوله وتثنية اسم الجمع الخ) هذا يقتضى جواز تثنية هذه الامور المذكورة واشتراط الافراد الآتى يخالف ذلك اللهم الا ان يراد ما نقل عن ابن مالك وهو قوله لما كان شبه الواحد شرطا فى صحة التثنية كان ما هو أشبه بالواحد أولى به فلذلك كان تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية ٧٨ اسم الجمع قد كان لكم آية فى فئتين يوم التقى الجمعان (قوله فانه يرفع بالالف الخ)

مخرج ما وضع لاقل كرجلان للماشى او أكثر كصنوان واغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنان واثنتان وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح فى شرح اللمحة والذى أراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى وغايته أن هذا مثنى فى أصله تجوز اه وصرح المرادى بأنه ملحق بالمثنى ودخل فيه أيضا تثنية المفرد المذكر اسما كان أو صفة (كالزيدان) المسلمان (و) المؤنث كذلك نحو (الهندان) المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان وتثنية اسم الجمع كالركبان وتسمية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار فى هذه الامثلة من استعمال الشئ فى أول أحواله وهو الرفع واقترانها بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند ارادة التثنية فيما أصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح (فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى مع قوله

وتخلف اليا فى جميعها الالف * جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

وقدم الجر على النصب لان الجر أصل والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى ان المثنى مبنى

ان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وأنتم أجزتم فى الاسماء الستة والمثنى والمجموع حصولها خطا قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد حصولها بكمال حروفها وفى آخرها لما تقدم من أن الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلابد أن يكون على حروفها الآخر ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة واما اذا كان بالحروف التى هى من نسج الكلمة فلابد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل وقوله ومحل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق انه مقارن له كما قال السخاوى فى نونيته والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنان فان قيل ما الحكمة فى جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل فى الجمع حيث فرق فيه بين صيغتى جمع من يعقل وما لا يعقل أجيب بان المثنى لما كان لا يصلح الا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لا كثر من اثنين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحدا فى المثنى ولم يحتج الى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فانه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا افترقت صيغة الجمع (قوله وذهب الزجاج الخ) قال الدنوشرى وجه ذلك عنده انه تضمن معنى حرف العطف واختلاف صيغه لا تقتضى الاعراب بل هى صيغ عنده وضعت هكذا ومثل مذهبه فى المثنى مذهبه فى الجمع على حده ويبطل مذهبه الاتفاق على اعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ولينظر هل يمكن الفرق على مذهبه أولا اه وقال الزرقانى لم يبين البناء على ماذا وهو على الالف فى جاء الزيدان وعلى الياء فى نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين قاله بعض شيوخنا

(قوله ويشترط فى كل ما يثنى الخ) قال الدنوشرى ويشترط فيما يثنى أن لا يكون اسما يراد به الاستغراق كأحد ولا اسم جنس يراد به الحقيقة ولا اسم عدد اذا كان ثم ما يغنى عن تثنيته نحو ثلاثة وأربعة اذ يستغنى عن تثنيتهما بستة وثمانية ولا لفظ كل وبعض ولا تثنى الكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة لانها لا تقبل التنكير لانها وضعت موضع أسماء الاشارة وأسماء الاشارة لا يقبل التنكير فكذلك ما أشبهها (قوله فلا يثنى المثنى الخ) قال الدنوشرى ظاهر اقتصاره على ما ذكر جواز تثنية جمع المؤنث السالم أو ينظر ما حكم المثنى والمجموع على حده المسمى بهما هل يثنيان أولا اه ولا وجه لهذا النظر مع اشتهار الحكم فى كلامهم فقد نصوا على ان المانع من تثنية المثنى والجمع استلزام ذلك اجتماع اعرابين فى كلمة واحدة وقالوا ومنها ما سمى به اذا أعرب اعرابهما للزوم المحذور فيه فان أعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أحرف (قوله فلا يثنى المبنى) قال الدنوشرى ليس من تثنيته يا زيدان ويا زيدون بل هو من بناء المثنى والجمع لا من تثنية المبنى وجمعه واما منان فالالف فيه للحكاية انتهى وانما لم يعارض التثنية والجمع سبب البناء فى باب النداء ومثله باب لا لان سبب البناء ٧٩ ورد عليهما والوارد له قوة كما ورد سبب

مبنى ويشترط فى كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط أحدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد الثانى الاعراب فلا يثنى المبنى وأما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح وأما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابوان للاب والام فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ السابع أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية سى عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن وأن لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى أجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا الثامن أن يكون له ثان فى الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر وأما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف فى الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادى فى

الاعراب وهو التثنية على المبنى فى الذان واللتان وذان وتان فأعربت وانما لم يعرب اللذين لانه لم يأت على سنن الجمع على ان بعضهم أعربه وبهذا يندفع قول الزرقانى واما نحو يا زيدان ويا زيدون فهو تثنية معرب وجمعه لان ياء النداء دخلت على مثنى ومجموع فان قيل كل من المثنى والجمع معارض للبناء فما ذا ان مبنية لاختصاصها بالاسماء المعربة فما بال ذا ما هو مبنى بطريق العروض فالجواب لا نسلم ان التثنية من خصائص الاسماء لوجودها فى الافعال وحينئذ فى قول الموضح فيما تقدم والتثنية من خصائص الاسماء نظر (قوله موضوعة للمثنى) قال الدنوشرى المراد به الاثنان (قوله فلا يثنى المركب الخ) قال الدنوشرى اقتصر على ما ذكر وبقى التركيب التقييدى كالحيوان الناطق فينظر ما حكمه والظاهر انه يثنى كل من الجزأين ويتوصل الى تثنية المركب بتثنية ذو مضافة الى المركب وكذا الجملة (قوله فمن باب التغليب) هو ان تم كلا الصنفين بلفظ أحدهما ولنا رسالة غراء فى بيان انه مجاز مرسل وبيان علاقته وشروطه ونص فى الهمع على ان هذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه وينافى تلك الرسالة انه لا يلزم من كونه مجازا وجود علاقة المراد وقياسيته (قوله ولم يقولوا سواآن) أى فى الكثير فلا ينافى انه سمع سوا ان (قوله فمن باب المجاز) قال الدنوشرى هذا بحسب الظاهر ينافى قوله ولا الحقيقة والمجاز سابقا فليتأمل (قوله ومن العرب الخ) قال الدنوشرى جاء على هذه اللغة قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران فى ليلة انتهى قال المصنف فى بعض تعاليقه قال شيخ الشيوخ ابن حمويه فى مليح رآه بموضع يعرف بعمان أفدى حبيبا منذ واجهته * عن وجه بدر التم أغنانى فى خده خالان لولاهما * ما كنت مفتونا بعمان قيل يحتاج فى المورى عنه ان يقول بعمين والجواب ان بعضهم يجعل المثنى بالالف مطلقا انتهى

(قوله وحملوا عليه أربعة ألفاظ) قال الدنوشري قد يقال ما وجه حمل ما ذكر على المثنى الحقيقي مع ان العرب نطقوا بها مع انها مصاحبين للاعراب المذكور والجواب أن المستجمع للشرائط أكثر فكان أصلا وغيره فرع محمول على هذا الاصل (قوله في الاعراب بالحروف) قال الدنوشري ظاهره انه لا يتأتى ما تقدم من قوله ومن العرب الخ في الالفاظ المحمولة وكتب على قوله ومن العرب ما نصه ينظر هل يجري ما ذكر في اثنين واثنتين كما يجري في المثنى الحقيقي وأما كلا وكلتا فمن العرب من يلزمهما الالف مطلقا كما سيأتي في كلامه (قوله الى ضمير تثنية) قال الدنوشري مثلا في الامتناع اضافتهما الى المعدود قال بعضهم وفي التعليل نظر لانه يلزم عليه منع نفسه وعينه في جاء زيد نفسه وكذلك كلاهما وكلتاهما وفي النظر نظر انتهى وخرج بالضمير الظاهر قال الزرقاني فلا يمتنع اثنا الرجلين والفرق ظاهر لان الضمير يتنزل مما قبله منزلة الجزء فيلزم اجتماع تثنيتين بخلاف الظاهر فانه لا يتنزل منزلة الجزء فلم يلزم ما ذكر انتهى وقد أشار الشارح الى الفرق بغير ذلك حيث قال لان ضمير التثنية نص في مدلوله (قوله الى نفسه) قال الدنوشري يؤخذ منه جواز الاضافة الى ضمير التثنية اذا أريد بالاثنين شيء غير المراد بالضمير كما اذا قلت جاء اثنا كما أي عبدا كما مثلا انتهى وقد سبقه الى ذلك الشهاب القاسمي فانه بحث في كلام شرح اللمحة من خمسة أوجه فقال وفيه بحث من وجوه أحدها ان أراد باتحاد معناهما كونهما 80 عبارتين عن معنى واحد فهذا غير لازم لجواز أن يراد بالمضاف شخصان مغايران للمضاف اليه فيختصان بذلك أو غيره كعبدي المخاطبين في اثنا كما أو الغائبين في اثناهما ثم هو مشكل في نحو جاء الزيدان اثناهما لان معنى كل من المضاف والمضاف اليه هو نفس الزيدين وثانيها أنه يشكل بقولك كلاهما أو كلاكما الا أن يفرق بأن المضاف يدل على معنى الكلية بخلاف المضاف اليه فانه بمعنى الشخصين فتغايرا وثالثها أنه يشكل بما أجازه الشارح وغيره من جاء الزيدان نفساهما الا أن يفرق بأن النفس مغايرة باعتبار الاصل وان أريد منها هنا معنى الذات وبان من أجازثم وقيل أجازهنا ومن منع هنا منع هناك الا أنه يشكل على هذا أن ابن هشام المانع هنا يجوزه هناك كما أفاده كلامه في الاوضح ورابعها أنه يجوز جاءني رجلان اثنان وفي القرآن الهين اثنين فلو كان لفظ اثنين متحد المعنى مع المثنى لامتنع ذلك على الوصفية لاشتراط تغاير الوصفين بين الصفة والموصوف وعلى التأكيد لانه ليس تأكيدا لفظيا وغيره لابد فيه من التغاير وخامسها انا لا نسلم اتحاد معنى المتضايفين هنا فان مفهوم الاثنين أعم من مفهوم الضمير المضاف اليه فهو من اضافة الاعم الى الاخص انتهى بنصه (قوله وكلا وكلتا الخ) قال الدنوشري فيه اشكال لان ألف كلا منقلبة عن واو وألف كلتا للتأنيث وتاؤه منقلبة عن الواو وكل ذلك عند سيبويه فالالف أصلية لا مجتلبة للعامل فكيف تكون اعرابا قاله اللقاني ويجاب بأنه لا مانع من ذلك كالاسماء الخمسة فان فيها اعرابها جزأ منها (قوله عن واو ولقلبها تاء الخ) قال الدنوشري ينظر ما الاصح من ذلك والتاء لا تدل على الواو لما ذكره أبو علي في كلتا انتهى ورأيت بخط المصنف ما نصه واعلم ان ألف كلا أصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه لانه الغالب في المتطرفة ولانها أميلت وقيل عن واو ولئلا يختلف مع كلتا فان لامها عن واو ومثل تجاه وتراث وبنت وأخت لا عن ياء ككنتان اذ لا ثاني له وأما الامالة فللكسرة أو للرجوع للياء جرا ونصبا وألف كلتا عند سيبويه للتأنيث والتاء عن الواو وقال الجرمي

شرح التسهيل (و) المثنى الحقيقي (حملوا عليه) في الاعراب بالحروف (أربعة ألفاظ) اقتصر عليها في النظم (اثنين واثنتين) في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين (مطلقا) سواء أفردا أو ركبا مع العشرة أو أضيفا الى ظاهر أو مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة (وكلا وكلتا) بشرط أن يكونا (مضافين لمضمر) تقول جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما (فان أضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف) في الاحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور وتقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فعلى هذا ألف كلا كألف عصا وألف كلتا كألف حبلى ووزن كلا فعل كمعى وألفه منقلبة عن واو وقلبها تاء في كلتا

الالف لامه والتاء للتأنيث فلو سمي به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمي ويرد قوله انه لا يعرف وزن فعتل وان التاء لا تقع حشوا ولا بعدها كن صحيح وقال أبو علي انما أبدلوا الام كلتا لانها وقعت قبل ألف التأنيث فلا بد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة اذا كانت الفا ألا ترى انهم قالوا أحد واحدى واما الاذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذي علامة تأنيثه التاء انتهى ومن خطه نقلت (قوله جر بالكسرة) قال الدنوشري قد يقال كيف تدخل أل مع انه علم قلت دخلت ضرورة *(الباب الثالث)* (قوله وهو الجمع على هجاءين) قال الدنوشري أي على حرفين وهما الواو رفعا والياء في غيره وقد يقال الهجاء آن 81 الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا (قوله كالزيدون) قال الدنوشري مثل لهذا الجمع ولم يحده كالمثنى وحده ضم اسم الى أكثر منه من غير عطف ولا تأكيد فقولنا من غير عطف أخرج زيد وزيد وزيد وقولنا ولا تأكيد اخرج زيد زيد زيد ويشترط في هذا الجمع ما اشترط في المثنى من الاعراب والافراد والتنكير والاتفاق في اللفظ وقد يقال هذا التعريف الذي ذكر في هذه الحاشية يدخل فيه الجمع المكسر ولعل المصنف لم يحده اكتفاء بحد المثنى لانه يعلم منه بالمقايسة فيقال الجمع ما دل على أكثر من اثنين وأغنى عن المتعاطفين انتهى ويرد عليه أن هذا الحد يتناول الجمع المكسر فلابد من زيادة ولم يتغير بناء مفرده ورأيت بخط بعض الفضلاء ويرد النقص في جمع التكسير وهل يشترط تنكير مفرده أولا قلت وهو عجيب فان الشارح في شرح الازهرية في باب الفاعل نص على تنكيره (قوله وهو معرب خلافا للزجاج) قال الزرقاني أي فانه عنده مبني وبناؤه على الواو في جاء الزيدون وعلى الياء في رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (قوله وأنتم الاعلون) أصله الاعليون والياء مبدلة من الواو لانه من العلو (قوله رأيت المصطفين) أصله المصطفيين والياء بدل من الواو لانه من الصفوة (قوله لوجهين أحدهما ان المثنى الخ) هذان الوجهان غير ما أشار اليه الناظم بقوله بعد فتح قد ألف وحاصله انهم أبقوا الفتحة قبل ياء المثنى اشعارا بأنها منقلبة عن الالف وان الفتح الذي قبل الياء هو المألوف قبل الالف وهذا أولى من الوجه الثاني لانه لا يطرد في لغة من فتح نون المثنى ومن ضمها (قوله ليحصل الفرق الخ) فيه اشارة الى أن الفرق

11 يع ل

وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمي بها ووزن كلتا فعلى كذكرى وألفها للتأنيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني أو ياء وهو اختيار أبي علي والتفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقان أحدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء ويلحق أيضا بالمثنى ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع أن يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله * ألا يا ديار الحي بالسبعان *
وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع

(الباب الثالث)

من أبواب النيابة (باب جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذي على هجاءين (كالزيدون) من الاسماء (والمسلمون) من الصفات وأتى بالمثال مع الجارم فوعا لانه أول أحواله وهو معرب خلافا للزجاج (فانه يرفع بالواو) المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون أو تقديرا نحو وأنتم الاعلون (ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها) لفظا نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين أو تقديرا نحو رأيت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين والى هذا أشار الناظم بقوله

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب * سالم جمع عامر ومذنب

وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين أحدهما ان المثنى أكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها أخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين والياء بينهما ثم عكس واذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل

انما يحصل بمجموع الامرين وهو كذلك وانه لا يكفى فى الفرق اختلاف حركة ما قبل الياء لانه قد يفتح فى الجمع اذا دخله اعلال نحو المصطفين والنون قد تحذف للاضافة وقد يقال الفرق فى نحو المصطفين بين المثنى والجمع يحصل بغير حركة ما قبل الآخر لان الالف فى نحو مصطفى تحذف فى الجمع وتقلب ياء فى التثنية فيقال المصطفون والمصطفيان ويقال فى الجمع فى الجر والنصب المصطفين بياء واحدة وفى المثنى المصطفيين بياءين (قوله ويشترط فى كل ما يجمع هذا الجمع الخ) قال اللقانى الاشارة بهذا الجمع تحتمل ان تعود الى جمع المذكر السالم فى قوله باب جمع المذكر السالم والى الرفع بالواو والجر والنصب بالياء فى قوله فانها ترفع الخ وأى كان فهو منقوض اما الاول فان أهلا ووابلا ونحوهما مما تناوله النوع الثالث من الملحقات جمعت جمع سلامة مع انتفاء الشروط كما اعترف المصنف بجميع ذلك واما الثانى فلان الانواع الثلاثة أعربت بالحرفين مع انتفاء الشروط الخمسة كما فى سنة أو بعضها كما فى غيرها فان قيل نختار الثانى ولا نقض بالانواع المذكورة لانها محمولة كما صرح به قلت الحمل وهو القياس يتوقف على تساوى المحمول والمحمول عليه فى علة الحكم وثبوت شرطه وانتفاء مانعه كقياس الحلى على المسكوك فى وجوب الزكاة لمساواته له فى بلوغ النصاب وثبوت الحول وانتفاء الدين على القول بمانعيته واعراب الجمع بالواو مشروط بالشروط الخمسة فالحاق الانواع الثلاثة به فى ذلك الاعراب يتوقف على وجود شرطه فيها واذ لا وجود فلا الحاق فليتأمل انتهى ويمكن ان يختار الاول والثانى والمشار اليه جمع المذكر السالم اصالة أو الذى يرفع بالواو ويجر وينصب اصالة والقرينة على ذلك قوله وحملوا على هذا الجمع الخ ٨٢ وان كثيرا من الجماعة يقول باب جمع المذكر السالم وما ألحق به وقد جرى على ذلك المصنف فى الكلام على حركة النون وما ذكره من توقف القياس على تساوى المحمول والمحمول عليه فى ثبوت الشروط وانتفاء الموانع انما هو فى القياس الاصولى لا النحوى فان الشرط فيه انما هو التساوى فى علة الحكم فقط كما مر الكلام عليه فى بحث علامة الفعل فتدبر (قوله ثلاثة شروط) أى زيادة على الثمانية التى تقدمت فى المثنى فانها شروط لهذا الجمع أيضا وقد ذكر المصنف منها شرطا واحدا وهو عدم التركيب كما يأتى وقال اللقانى الثلاثة منقوضة بقوله تعالى قالتا أتينا طائعين ولا يخرجه تنزيله منزلة العاقل عن ذلك أى عن كونه لغير عاقل (قوله الخلو من تاء التأنيث) قال الزرقانى قال بعض شراح الالفية الخلو من تاء التأنيث المغايرة لما فى عدة وثبة علين انتهى وسيأتى ذلك فى كلام الشارح ووجه ذلك ان التاء عوض عن أصل فهى كالاصلية وقال الدنوشرى مراده بتاء التأنيث الموضوعة له وان لم تستعمل فيه ليصح اخراج نحو علامة فان التاء فيه ليست لتأنيث بل لتأكيد المبالغة وقال أيضا لو سمى مذكر بثبة وعدة مما حذفت لامه أو فاؤه جاز جمعه بالواو والنون (قوله فلا يجمع نحو طلحة) قال الدماميني وانظر لأى شئ امتنع نحو طلحون وقيل طلحات فاعطى حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل فى العدد ثلاثة طلحات بالحاق عدده حرف التاء على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى وقد أجيب عنه فى حاشية الفاكهى (قوله وقلب الممدودة) فيه مسامحة لان الممدود ما قبلها قال الزرقانى وفيه اشارة الى عدم اصالتها وذلك لان أصلها الالف الزائدة للتأنيث عند الجمهور ولا تسلم الهمزة الا اذا كانت أصلية كقراء ووضاء كما سيأتى ولو ساغ فى الجمع التبس بالمفرد عند الاضافة نحو عندى حمراء القوم (قوله فلو كان نحو زينب الخ) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه تخصيص زينب بالذكر يشعر ان حائض لو وصف به مذكر لا يجمع وهو محل احتمال

اللفظ فيصير فى كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى (ويشترط فى كل ما يجمع هذا الجمع) من اسم أو صفة (ثلاثة شروط أحدها الخلو من تاء التأنيث فلا يجمع) هذا الجمع من الاسماء (نحو طلحة و) لا من الصفات نحو (علامة) بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها وقيد التأنيث بالتاء احترازا من التأنيث بالالف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون الشرط (الثانى ان يكون لمذكر) مناسبة بينهما (فلا يجمع) هذا الجمع علم المؤنث (نحو زينب و) لا صفة المؤنث نحو (حائض) لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس فلو كان نحو زيد علما لامرأة

(قوله ان يكون لعاقل) قال الدنوشرى قيل الاولى أن يقال لعالم ليدخل فنعم الماهدون وفيه نظر لان هذا الشرط لما يجمع باطراد وصفات الله لا تجمع باطراد انتهى وأورد أنه لا يكفى فى دخول ما ذكر التعبير بعالم لان قبله اشتراط أن يكون لمذكر والبارى جل وعلا لا يتصف بذلك وأجيب بان المراد بالمذكر ما ليس بمؤنث فيشمل ما لا يتصف بتذكير ولا تأنيث وقال كان المناسب أن يقول أو ينزل منزلته كما فى التسهيل ليشمل ما جمع هذا الجمع لتنزيله منزلة من يعقل ثم ان كلا من التذكير والعقل بالنسبة الى الصفة يكفى فيه البعض قال الرضى واعلم أن التذكير غالب للمؤنث فيكفى كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل فى بعضهم كاف نحو زيد والحمير متباعون انتهى وقوله ليشمل ما جمع الخ نحو قالتا أتينا طائعين وفيه مخالفة لما مر عن اللقانى وما ذكره عن الرضى صرح بمثله ابن مالك بالنسبة للعقل بقى أن بعضهم قال المراد بالعاقل ما هو من جنس العقلاء وشأنه العقل لا العاقل بالفعل وبهذا رد السمين على أبى البقاء فى اعراب والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها فان أبا البقاء جعل الذين صفة للرجال والنساء فقط لا للولدان نظرا الى أن شرط الجمع أن يكون مفرده عاقلا بالفعل ومما يدل على فساد كلامه قوله تعالى ولا الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء (قوله ان يكون اما علما) قال الدنوشرى ٨٣ اعترضه الدماميني بأن هذا فيه تناف لانهم اشترطوا العلم فى الجمع فاذا وجد العلم اشترط انتفاؤه والجواب أن العلم شرط فى جواز ايراد الجمع على الكلمة وانتفاء العلمية شرط فى الجمع بالفعل انتهى وتقريره الاعتراض لا يفى بالمرام لما فيه من اجمال الكلام وايضاحه انهم شرطوا فى مفرد هذا الجمع اذا كان اسما أن يكون علما وقالوا من شرط ما يثنى ويجمع هذا الجمع التنكير فلزم أنه اذا وجد العلم لابد من انتفاء علميته ولم يشر المصنف ولا الشارح فى هذا المقام الى اعتبار الشروط المتقدمة فى المثنى فى هذا الجمع وبان بهذا الايضاح قول الدماميني فى سؤاله لاهل الهند المشهور

فيسأل ما أمر شرطتم وجوده * لامر فلم تقض النحاة برده

فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا * أبيتم حصول الحكم الا بفقده

(قوله لان هذا الجمع الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لانه بصدد بيان وجه اشتراط العلمية لا بيان الثمرة المترتبة على اشتراطها نبه على ذلك شيخنا أبو بكر الشنوانى وقد علل بعضهم اشتراط التذكير والعلمية والعقل بكون هذا الجمع أشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل أشرف من غيره فأعطى الاشرف للاشرف وقد علل الشارح التذكير والعقل بالمناسبة بين المفرد والجمع وهى ترجع لما ذكر قال الحفيد فى تعليل اشتراط التذكير وذلك للمناسبة بينهما من حيث ان السلامة فى الجمع أشرف من التكسير كما ان المذكر أشرف من المؤنث انتهى وقال الشهاب القاسمى هذا التوجيه يصلح أيضا لاشتراط العقل (قوله ولا مزجيا) قال اللقانى يحمل على ما يتناول العددى كخمسة عشر والا انتقض به كلامه وقال لو قال جزؤه الثانى مبنى وحذف معديكرب لوافق الرضى (قوله نحو برق) بفتح الراء بمعنى لمع وبرق البصر شق (قوله فانه يجمع أول المتضايفين) قال الزرقانى دون الثانى وانما لم يجمع الثانى لعدم الحاجة الى ذلك اذ المتعدد هو الغلام مثلا المنسوب الى زيد ووجه قول الكوفيين ان جمع المضاف اليه بطريق التبع لجمع المضاف

امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط (الثالث ان يكون لعاقل) مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو واشق علما لكلب وسابق صفة لفرس) لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية فى الاسم والصفة (ثم يشترط) لانفراد كل منهما عن الآخر (ان يكون اما علما) لان هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لاجله وان يكون العلم (غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع) المركب الاسنادى (نحو برق نحره) علما اتفاقا لان المحكى لا يغير (و) لا المزجى نحو (معديكرب) ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكى فى التركيب وقيل يجوزه مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز فى المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون وسكت عن المركب الاضافى فانه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثانى فيقول فى غلام زيد علما غلامو زيد وغلامى زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما معا فيقال غلامو الزيدين

(قوله ما كان عاما على التوكيد) قال الدنوشرى أى على الاحاطة والشمول وفيه حينئذ نظر لانه ليس بعاقل ولا مذكر معنى كذا قيل وهو مردود بأن معنى ذلك للمذكر العاقل انتهى فتأمله ولا يخلو عن اشكال هذا وقال الحفيد فان قلت أجمع فى باب التوكيد الذى يجمع بالواو والنون من أى القبيلين أهو من قبيل العلم أم الصفة قلت الذى يظهر انه من قبيل القسم الثانى أعنى الصفة نظرا الى أصله لانه فى الاصل أفعل تفضيل وكان معنى قرأت القرآن أجمع أتم جمعا فى قراءتى لكل شئ ثم أزيل عنه معنى الوصفية وجعل بمعنى جميعه (قوله واما صفة تقبل التاء) قال الدنوشرى يشكل بذو بمعنى صاحب فانها تجمع هذا الجمع ولا تقبل التاء اللهم الا أن يقال انها تقبل التاء يقال ذات ولا يشترط فى التاء بقاء صيغة المذكر على حالها حال ادخال التاء وقد يقال ان ذو ليست صفة وان دل على معنى الوصفية واما نحو ذو مال فهو ملحق بهذا الجمع وليس جمعا انتهى قال الزرقانى هذا يعنى قوله واما صفة تقبل التاء شامل لفعيل اذا لم يجر على موصوفه فانه يقبل التاء مع انه لا يجمع فلو زاد باطراد كما زاده ابن المصنف لسلم من هذا ولكن هو مراده بقرينة قوله فلا يجمع هذا الجمع جريح وصبور انتهى وفى قوله ولكن هو مراده بقرينة الخ نظر اذ لا قرينة فيما ذكر لانه لا يقبل التاء وقال المصنف فى الحواشى ان ابن المصنف احترز بقوله باطراد من نحو مسكين ومبقان ورجل حميد وذميم فانهم قالوا امسكينة ومبقانة وحميدة وذميمة ولكن لا يطرد ذلك فى نظائرهن (قوله المقصود بها معنى التأنيث) قال الزرقانى مقتضى هذا التقييد خروج نحو علام ونساب فانهما وان قبلا التاء لكن ليست التاء التى يقصد بها معنى التأنيث وحينئذ فلو قال الشارح عوض قوله فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة الخ ما نصه فلا تجمع هذا الجمع نحو علام ونساب لان ذلك وان قبل التاء فليس المقصود ٨٤ بها معنى التأنيث لكان حسنا وذلك لان نحو علامة ونسابة خرج بقيد الخلو من تاء التأنيث بخلاف ماذكر فان كلام المصنف يشمله وتقييد الشارح يخرج ذلك انتهى وفيه نظر تعلمه قريبا (قوله فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة) قال الدنوشرى هما

وغلامى الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل فى قوله اما ما كان عاما على التوكيد نحو اجمع فانه يقال فى جمعه اجمعون (واما صفة) يصح جمعها بالالف والتاء وهى التى (تقبل التاء) المقصود بها معنى التأنيث فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة لان التاء فيهما لتأكيد المبالغة لا لقصد معنى التأنيث (أو) صفة لا تقبل التاء ولكنها (تدل على التفضيل) فالصفة التى تقبل التاء المذكورة (نحو قائم) من المجرد (ومذنب) من المزيد تقول قائمة ومذنبة

خارجان بقوله فيما سبق فى الشروط الماسة فلا يجمع نحو طلحة وعلامة الى آخر ما قاله ويمكن أن يجاب عن ذلك بانه لا مانع من خروجهما بقيدين فان قلت كيف يخرجان بقيد قبول التاء قلت كيفية اخراجهما به انه يصدق عليهما أنهما لا يقبلان التاء المقصود بها التأنيث وان كان فيهما تاء لم يقصد بها التأنيث بل قصد بها تأكيد المبالغة ونقل الدمامينى عن شرح التسهيل عن الموضح فى هذا المقام ان هذا الشرط أعنى قبول التاء الخ الاولى عدم جعله شرطا وانما هو بيان محل ما يجمع هذا الجمع وهو مردود كما يعلم ببادى الرأى فتأمل ولكن يبقى الكلام فى علام ونساب فانهما لا يقبلان التاء المقصود بها التأنيث مع انهما يجمعان هذا الجمع كما قيل فى نسبه صلى الله عليه وسلم بعد عدنان وبعد ذلك كذب النسابون وسيأتى فى صيغ المبالغة أنه يجوز أن يجمع هذا الجمع كقول الشاعر * أتانى انهم مزقون عرضى * وقد يقال ضرابون ومضرابون الخ فليتأمل هذا المقام عسى أن ينجلى عنه الظلام انتهى ويمكن أن يقال علام ونساب يقبلان التاء الدالة على التأنيث وضعا وعدم قبولهما لها عارض فى الاستعمال ومدار هذا الجمع على قبول مفرده اذا كان وضعا فتدبر (قوله لا لقصد معنى التأنيث) قال الزرقانى بل التأنيث اللفظ لان وضعها للتأنيث (قوله أو صفة لا تقبل التاء) قال الدنوشرى قال الدمامينى فى شرح التسهيل قلت يعنى ان انتفاء القبول المذكور يصدق بصورتين كونه ذا مؤنث ولا يقبل التاء وكونه لا مؤنث له (قوله أو تدل على التفضيل) قال الزرقانى مثله التصغير قال ابن قاسم فى شرحه وان لم تقبل الصفة التأنيث فيشترط ان تدل على التفضيل أو التصغير وقال أيضا قال الدمامينى يرد على المصنف نحو خصى مما هو صفة خاصة بالمذكر فانه يجمع بالواو والنون مع أنه لا يصدق عليه شئ مما ذكره اذ ليس بقابل للتاء ولا دال على المفاضلة

(قوله والافضل) قال الشهاب القاسمى فى هامش المتن عبر بالافضل دون أفضل لان أفضل يلزمه التوحيد فلا يجمع بخلاف الافضل انتهى والذى فى النسخ انما هو التعبير بأفضل وقال الراعى وقال ابن هشام أو يدل على التفضيل فيه نظر لان من افعل التفضيل ما يلزم فيه الافراد والتذكير فى الاحوال كلها (قوله نحو جريح وصبور) قال اللقانى هذا لا يقبلها فى الجملة أى حيث تبع موصوفه فى الغالب (قوله لان جريح وصبور) قال الدنوشرى لو قال لان جريحا وصبورا كان حسنا اه ونصب جريح وصبور فى أكثر النسخ ثم فى التعليل اشارة الى أنه انما يجمع هذا الجمع اذا كان بمعنى فاعل ٨٥ بخلاف ما اذا كان بمعنى مفعول فلا يجمع

ومذنبة (و) الصفة التى تدل على التفضيل نحو (أفضل) فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وأفضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو جريح) بمعنى مجروح (وصبور) بمعنى صابر (وسكران وأحمر) لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لان جريحا وصبورا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى وأحمر مؤنثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون وأحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان

*(فصل وحملوا على هذا الجمع) السالم للمذكر (أربعة أنواع) أعربت بالحروف وليست جمع تصحيح نبه عليها فى النظم بقوله

* وبه عشرون وبابه الحق والاهلونا * أولو وعالمون عليونا * وأرضون شذ والسنونا *

وبابه فهذه كلها ترجع الى أربعة أنواع (أحدها أسماء جموع وهى أولو) بمعنى أصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه (وعالمون) اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان العالم عام فى العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى انه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا فى تفسير العالم الذى جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن الى انه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهرى وذهب أبو عبيدة الى انه أصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة (وعشرون وبابه) وهو سائر العقود (الى التسعين) وكلها فى التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة (و) النوع (الثانى جموع تكسير) تغير فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف (وهى بنون) جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال فى تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيح تثنيته لعلة تصريفية أدت الى حذف

لانهم لو جمعوه لقيل جريحون فى المذكر وجريحات فى المؤنث فيلزم الاختلاف بين صيغتى الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتى الواحد فى المذكر والمؤنث فيلزم مزية الفرع على الاصل (قوله اسم جمع ذو) قال الزرقانى انما لم يقل اسم جمع صاحب لان صاحبا صفة وأولو ليس بوصف كما ان ذو كذلك (قوله على حقيقة الجمع) قال الدنوشرى أى لكنه لم يستوف الشروط لانه ليس بعلم ولا صفة وقوله على حقيقة الخ معناه أن يكون الجمع أزيد من المفرد على أحد التوجيهين المذكورين وفيه نظر (قوله الى أنه أصناف الخلق العقلاء الخ) قال الزرقانى أى على سبيل البدل فهو نكرة كرجل (قوله الى أنه أصناف العقلاء فقط) قال الزرقانى أى على سبيل البدل أيضا (قوله وعشرون) قال الزرقانى أى فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه (قوله الثانى جموع تكسير) قال الزرقانى من جموع التكسير ذو ولانه جمع ذو فهو من جملة الملحقات (قوله وهى بنون) قال الدنوشرى هو مخالف لما قاله ابن فلاح فى الكافى وعبارته وبنون جمع سالم خلافا لعبد القاهر ووجه ما قاله ابن فلاح ان اللفظ اذا رجع الى أصله فى الجمع لا يوجب جعله جمع تكسير (قوله ولكن خالف الخ) قال الدنوشرى لان ابن أصله بنو حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى أصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو والمحذوف لعلة كالثابت فلم تأت الهمزة واما فى التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضى حذفها لانها متحركة بالفتح

والفتح خفف وقد حذفت أولا لغرض التخفيف فلو حذفت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو رجعت ومن قلبها ألفا سكون ما بعدها كما في بيان ولو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون فليتأمل وقال بعضهم ان العلة ان الجمع لما كان ثقيلا خفف بحذف الهمزة بخلاف التثنية فانها خفيفة فأبقيت فيها الهمزة وليس من نوع جموع التكسير الاعجمين ونحوه من كل منسوب حذفت ياؤه في الجمع تخفيفا قال ابن فلاح في الكافي وأما قوله تعالى ولو نزلناه على بعض الاعجمين وسلام على الياسين على قراءة من كسر الهمزة وقول الشاعر تهددنا فأوعدنا رويدا * متى كنا لأمك مقتوينا فانه جمع منسوب وأصله أعجمي والياسي ومقتوي فحذفت ياء النسب وجمع بالواو والنون لانه يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه عند البصريين والكوفيين وليس جمع أعجم لان مؤنثه عجماء ومقتوين جمع مقتو وهو الخادم منسوب الى مقتى كقرى خفف بحذف ياء النسب انتهى بتصرف في آخره هذا كلام الدنوشرى وكتب بعض الفضلاء على قول الشارح لعله تصريفية لعلها والله تعالى أعلم الانتقال من الكسر الى الضم لان الساكن حاجز غير حصين فكتب فاضل آخر فيه نظر فان الانتقال المذكور لو وجد كان له نظير نحو امشوا وأنا أقول يمكن أن يقال لو حذفت الالف من اثنان وقيل ثنان التبس ببنان الاصابع فكتب الفاضل الاول قد أبعد هذا القائل غاية الابعاد وأتى بما لا يقارب ولا يكاد اذ الضمة في امشوا عارضة ليس بها اعتداد ولا يصح بذكرها ايراد (قوله اسم للعام) ٨٦ أى وسنة اسم للعام (قوله فان هذا الجمع مطرد الخ) قال الزرقانى الاشارة للجمع بالواو والنون أو الياء والنون

الهمزة (واحرون) بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها أيضا وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار وأصلها احرة كما يفهم من قول الجوهرى كأنه جمع احرة وعلى هذا يشكل المثالان لان بنون جمع باعتبار أصله وهو بنو واحرون جمع باعتبار أصله وهو احرة فصارا من جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بأن ذلك الاصل قد ترك وصار نسيا منسيا (وأرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما ورد في مقام الاستعظام كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بنى * سدوس خطيب فوق أعواد منبر

الا انه سكن الراء للضرورة (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو أو هاء لقولهم سنوات وسنهات (وبابه) الجارى على سننه وضابطه مستفاد من قوله (فان هذا الجمع مطرد في كل) اسم (ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث

وقوله مطرد ظاهره مقيس ولذلك قابله بالشذوذ أى المخالفة للقياس فيما خرج عن الضابط ومن هذا تعلم ان احرون وأرضون كبنين لخروجهما عن الضابط وكان الاحسن التصريح باخراجهما كما فعل في بنين بان يقول عقب قوله ولا يجوز في نحو تمرة لعدم الحذف وشذ أرضون واحرون انتهى وهو حسن والتصريح بشذوذ أرضين هو الموافق لكلام الناظم حيث صرح بشذوذه وتوجيه شذوذه بما ذكر قاله المكودى وكثير من شراح الالفية ولم يحسن ذلك (قوله مطرد الخ) قال الزرقانى فيه نظر فانه شائع لا مطرد مع انه ينافى قوله أولا ويشترط الخ لان الاشتراط مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروط مناف له قال في التسهيل وشرحه وما أعرب من هذا الجمع غير مستوف الشروط فمسموع أى يقتصر فيه على مورد السماع ثم قال وشاع هذا الاستعمال أى الجمع بالواو والنون أو الياء والنون فيما لم يكسر مما حذفت لامه وعوض الخ انتهى ويمكن أن يجاب بان المراد بالاطراد الاطراد اللغوى وهو الكثرة لكن يبعد هذا التعبير فيما خرج عن الضابط بالشذوذ فانه مراعى فيه التعبير بالاطراد والافكان يعبر بالقلة كما هو المناسب لكلام التسهيل ومن كلامه تعلم أن جميع ما خرج عن الضابط مما لم يستوف الشروط قليل فيشمل ما قلناه من خروج احرون وأرضون وكذا أهلون ووابلون لعدم صدق الضابط على ذلك وعبارة التسهيل بتمامها وما أعرب مثل هذا الجمع غير مستوف للشروط فمسموع كبنين والوارثون وأولى وعليين وعالمين وأهلين وأرضين وعشرين الى تسعين وشائع هذا الاستعمال فيما لم يكسر من المعوض لامه هاء التأنيث الخ انتهى وما ذكر من التنافى بين الاطراد وانتفاء الشروط أخذه من شيخه اللقانى فانه قال عند قول المصنف مطرد لو قال شائع كما قال الرضى كان أنسب بقوله أولا ويشترط الخ فان الاشتراط مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروط مناف له

وفي قوله ومن كلامه تعلم الخ نظر لان مما خرج عن الضابط ما لم يكسر مما حذفت لامه وعوض الخ وهو ليس بقليل بل شائع كما صرح بذلك ثم ان عبارة التسهيل انما تقتضى ان ما خرج عن الضابط مسموع وذلك لا يستلزم القلة لما عرفت ان من المسموع ما هو شائع فلا يلزم أن يكون أهلون ووابلون ونحوهما مما اشتمل أرضين وبنين ونحوهما مما خرج عن باب سنين والحاصل ان ما خرج عن الضابط المشار اليه في التسهيل بقوله وما أعرب من هذا الجمع الخ مسموع ولا يلزم من ذلك الشذوذ وما خرج عن ضابط باب سنين الذى صرح المصنف وأشار اليه في التسهيل بقوله فيما ٨٧ لم يكسر الخ شاذ فتأمل فانه دقيق به يظهر الحكم على أرضين ونحوه بالشذوذ دون أهلون ووابلون ونحوهما في كلام الناظم والمصنف وان كان ابن الناظم حكم بشذوذ أهلين ووابلين (قوله ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات) قال الزرقانى جواب سؤال مقدر تقديره ان هذا الحد الذى حد به باب سنين يخرج باب سنين لانه ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث لكنه مكسر فأجاب بما ذكر (قوله كم لبثتم الخ) كم معمول للبثتم وعدد تمييز لكم (قوله فالذين الخ) ما اسم استفهام مبتدأ وللذين الخبر وقبلك ظرف مكان معمول لمهطعين أى مسرعين حولك وعن اليمين متعلق بمهطعين (قوله فعزين صفة الخ) مبنى على أن الوصف يوصف وأعربه مكى حالا من الذين أيضا (قوله وشذ لدون) قال الدنوشرى مثله رقة ورقون وهى الدراهم المضروبة فهى محذوفة الفاء

ولم يكسر) تكسيرا يعرب بالحركات (نحو عضة وعضين) وأصل عضة عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل أصله عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه قول رؤبة * وليس دين الله بالمعضى * أى المفرق فعلى الاول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثانى واو ويدل له جمعها على عضوات فكل من التصغير والجمع يردان الشئ الى أصله (وعزة وعزين) فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاى أصلها عزى فلامها ياء وهى الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزى الى غير من تعتزى اليه الاخرى (وثبة وثبين) والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة الجماعة وأصلها ثبو وقيل ثبى من ثبيت اى جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثانى ياء واما الثبة التى هى وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هى محذوفة اللام أيضا من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وتجمع على الثانى بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر ووقع جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل (قال الله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين) فسنين مجرور باضافة عدد اليه وعلامة جره الياء (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء فما للذين كفروا قبلك مهطعين (عن اليمين وعن الشمال عزين) فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة في التنزيل الا بالالف والتاء نحو فانفروا ثبات (ولا يجوز ذلك) الجمع المعرب بالحروف (في نحو تمرة) لعدم الحذف ولا في نحو عدة وزنة) غير علمين (لان المحذوف) منهما (الفاء) لا اللام وأصلهما وعد ووزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء (وشذ لدون) جمع لدة وأصلها ولدة وهى المساوى في السن

كالدة فجمعها بالواو والنون شاذ قال في القاموس الورق مثلثة وككتف وجبل الدراهم المضروبة والجمع أوراق ووراق كالرقة والجمع رقات والوراق الكثير الدراهم وقال الطيبى شارح المشكاة الرقة كعدة وأصله الورق والجمع على رقين مثل ثبين وعزين (قوله وهى المساوى في السن) قال الدنوشرى في القاموس واللدة الترب الجمع لدات ولدون والتصغير وليدات ووليدون لا لديات ولديون كما غلط فيه بعض العرب انتهى وفيه نظر اذ كيف يتأتى تغليط العرب وهم أهل اللسان غاية الامر انه قد يقال التصغير يرد الاشياء الى أصولها وهنا لم ترد الفاء التى هى الواو في محلها وذلك يصلح أن يكون وجه الغلط وقد يقال الواو التى هى الفاء ردت

فى التصغير و لكن هى فى غير محلها بعد ياء التصغير وقلبت ياء وأدغمت فى ياء التصغير وسبب قلبها ياء هو اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون فلا وجه للحكم بالغلط والقلب المكانى معهود فى كلامهم وقد يقال ان صاحب القاموس لعله اعتمد فى الغلط على اقرار اللافظين به و يكون ذلك ثبت ٨٨ عنده بطريق صحيح فليحرر ذلك (قوله وضعفه الجاربردى) قال الدنوشرى ينظر

فان كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون (ولا يجوز ذلك (فى نحو يد ودم) لعدم التعويض من لامهما المحذوفة وأصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردى وحذفت لامهما على غير قياس وجعل الاعراب على عينهما (وشذ أبون وأخون) وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض وأصلها أبو وأخو وهنو فحذفت لاماتها كما مر ولم يعوض منها شئ (ولا يجوز ذلك (فى اسم وأخت و بنت لان العوض) فيهن عن لامهن المحذوفة (غير الهاء) اما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة فى أوله وأما أخت و بنت فظاهر كلامه هنا ان اصلهما أخو و بنو حذفت لامهما وعوض منهما تاء التأنيث لاهاء التأنيث والفرق أن تاء التأنيث فيهما لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب يونس الى أن تاء أخت و بنت ليست للتأنيث لان ماقبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل فى الوقف هاء نقل ذلك الموضح عنه فى باب النسب وساه وادعى ان الصيغة كلها للتأنيث وسيأتى قول ان التاء فيهما للالحاق بجذع وقفل الحاقا للثنائى بالثلاثى (وشذ بنون) جمع ابن لان العوض فيه همزة الوصل وأصله بنو لان مؤنثه بنت ولم نرهذه التاء تلحق مؤنثا الا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهرى (ولا يجوز ذلك (فى نحو شاة وشفة) وان كانا محذوفى اللام معوضا عنها هاء التأنيث (لانهما كسرا) تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت (على شياه و) شفة كسرت على (شفاه) بالهاء فيهما وأصل شاة شوهة بسكون الواو كصحفة فلما القيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت الفا فصار شاهة فحذفت لامها وهى الهاء وعوض منها هاء التأنيث وأصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها وأصل شفة شفهة حذفت لامها وهى الهاء أيضا وعوض منها هاء التأنيث والدليل على ان لامهما هاء تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وزعم قوم ان لام شفة واو لقولهم فى الجمع شفوات قال الجوهرى ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبون جمع ظبة فانهم كسروها على ظبا ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم وأصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا أصبته بالظبة (و) النوع (الثالث) مما حمل على هذا الجمع (جموع تصحيح لم تستوف الشروط) المتقدمة فى الاسم والصفة (كاهلون) جمع أهل وهم

ما وجه ضعفه وهل من جمعه على فعال هو دليل المبرد فيحمل واجمال أولا (قوله فأصله سمو) قال الزرقانى واما ان قلنا أصله وسم فيخرج بقوله حذفت لامه (قوله أصلهما أخو و بنو) قال الدنوشرى ينظر هل أخو بضم الهمزة وسكون الخاء وهل بنو بكسر الباء وسكون النون أولا انتهى وأقول ضبطهما الشارح بخطه بكسر همزة اخو وكسر باء بنو (قوله ولانها لا تبدل فى الوقف هاء) قال الدنوشرى أقول علة عدم ابدالها المذكور لا تقتضى انها ليست للتأنيث كما فى مسلمات (قوله لزم انفتاحها) قال الدنوشرى ينظر ماوجه لزوم الانفتاح فان قيل انه وجود الهاء بعدها انتقض بقولهم شوهاء بالمد انتهى وقال الزرقانى وجه ذلك ان حرف الحلق لثقله استدعى انفتاح ماقبله ويدل على ذلك انهم قالوا فى يدع انه فتح لحرف الحلق وحمل عليه يذر لمشاركته له فى معناه ففتح (قوله وعوض منها هاء التأنيث) أى قصد بها التأنيث أى يكون عوضا لانها موجودة (قوله طرف السيف) عبر بعضهم بدله بقوله حد السيف والسهم (قوله جموع تصحيح لم تستوف الشروط) فيه مسامحة اذ غير المستوفى للشروط ليس جمع تصحيح (قوله جمع أهل) قال الدنوشرى الذى حسن جمع أهل هذا الجمع كونه يرد بمعنى الوصف كقولهم الحمد لله أهل الحمد وكونه فى الواقع للعقلاء وفيه أن أهل الوصف لم يستوف أيضا الشروط لانه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل

(قوله قال الله تعالى ان كتاب الابرار الخ) فى الاستدلال بالآية على كون عليين اسما لاعلى الجنة نظر اذ الظاهر منها ان عليين اسم للكتاب المرقوم الا أن يقال ان فى الآية حذف مضاف أى محل كتاب بدليل ان كتاب الابرار لفى عليين وقال الراغب قيل هو اسم أشرف الجنان كما ان سجين هو أشر النيران وقيل بل ذلك فى الحقيقة اسم سكانها وهذا أقرب الى العربية اذ كان هذا الجمع يخص الناطقين والواحد على ومعناه ان الابرار فى جملة هؤلاء فيكون ككقوله أولئك الذين أنعم الله عليهم الآية (قوله ويجوز فى هذا النوع) قال الدنوشرى ظاهره ان هذا أمر جائز عند جميع العرب فيجوز سلوكه ويجوز عدمه كما يجوز ذكر ولا ينافى ذلك فى لزوم الياء فليتأمل انتهى ومحل ماذكره المصنف مالم يتجاوز المسمى به سبعة أحرف والا فلا يعرب بالحركات (قوله تبعا للنظم فى قوله ومثل حين قد يرد) قال الدنوشرى فيه نظر لان كلام الناظم فى باب سنين ٨٩ لا فيما سمى به أو فى جميع الملحقات لا فيما سمى به خاصة انتهى وحاصله ان كلام الناظم فى غير حال العلمية كما لا يخفى وقول الشارح وعدل الخ ليس فى محله وكان ينبغى تأخيره الى قول المصنف و بعضهم يجرى بنين و باب سنين الخ لانه شرح لقول النظم المذكور (قوله ذا زيادتين) أى ذا حرفين شبيهين بالزيادتين والا فالياء والنون فى غسلين ليسا زائدتين بل هما من الكلمة كذا ضبط بعض الفضلاء وفيه نظر فان الياء والنون فى غسلين زائدتان قال الحاتمى فى غريب القرآن كل جرح أو دبر غسلته فخرج منه شئ فهو غسلين أى فعلين من غسل الجراح والدبر انتهى ورأيت بخط المصنف فى حواشى النظم مانصه قوله مثل حين لو مثل بعربون لكان أولى لان نونه زائدة وقد عاب هو على السيرافى تمثيله بزيتون لاصالة ١٢ ج ل نونه مع ان فيها خلافا انتهى والتمثيل بغسلين أجود لمقيد المثلية له لزوم الياء وقد جمع هنا بينهما (قوله هذا ياسمون) قال الدنوشرى قال فى القاموس الياسمون معروف الواحد ياسم كصاحب أو عالم ولا نظير له سوى عالمون جمع عالم أو معرب فلا يجرى مجرى الجمع وهو أبيض وأصفر نافع للمشايخ والصداع البلغمى والزكام ودر سحيق يابسه على الشعر الاسود يبيضه وشرب أوقية من ماء سحيق زهره ثلاثة أيام مجرب لقطع نزف الارحام انتهى قال بعضهم وما قاله الشارح فى ياسمين مشكل لانه ليس علما وكلامنا فى العلم وقد يقال انه علم جنس ويرده دخول الالف واللام عليه فهو اسم جنس فليتأمل ذلك انتهى وقد يقال المراد قالوا هذا ياسمون فى شخص سمى بذلك بقرينة ان الكلام فيما سمى به ودخول أل انما هو على ماهو اسم جنس للنبت المخصوص على انه يجوز التسمية بما فيه أل والعلمية انما طرأت بعد دخولها ككالطرون (قوله عربون) قال

العشيرة (ووابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير (لان أهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل) وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته ووقع جمع أهل فى التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا أموالنا وأهلونا من أوسط ما تطعمون أهليكم الى أهليهم أبدا (و) النوع (الرابع ما سمى به من هذا الجمع) المستوفى للشروط (و) من (ما ألحق به) فالثانى (كعليون) فانه ملحق بهذا الجمع وسمى به أعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفى عليين وما أدراك ما عليون وهو فى الاصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو ونقل الغزنوى عن يونس ان واحد عليين على وعلية وهى الغرفة (و) الاول نحو (زيدون مسمى به) شخص فيعرب بان بالحروف اجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين حينئذ (ويجوز فى هذا النوع) المسمى به (ان يجرى) فى الاعراب (مجرى غسلين) وهو ما يسيل من جلود أهل النار (فى لزوم الياء) فى الاحوال الثلاثة (والاعراب بالحركات) الثلاثة ظاهرة على النون حال كونها (منونة) ان لم يكن أعجميا فتقول هذا زيدين وعليين ورأيت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب اعراب ما لا ينصرف فتقول هذه قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبعا للنظم فى قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة التشبيه وعدل عن التشبيه بحين الى التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع فى كونه ذا زيادتين الياء والنون (ودون هذا) المجرى من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة (ان يجرى مجرى) هرون فى لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كما دون قالوا هذا ياسمون بضم النون من غير تنوين أو يجرى مجرى (عربون) بفتح العين والراء

الدنوشري قال الدميري في شرح المنهاج والعربون العجمي معرب وفيه ست لغات أفصحهن فتح العين والراء وضم العين واسكان الراء وعربان بالضم والاسكان أيضا وابدال العين همزة مع الثلاثة ومن لحن العوام عربون بفتح العين واسكان الراء ومراد الموضح اللغة الاولى وظاهر كلام الموضح انه لا يمنع الصرف مطلقا بل ينون وينبغي تقييده بغير نحو العجمي كما في الوجه الذي قبله وكان ينبغي للشارح ذكره وقد يقال الشارح أشار الى ذلك بقوله ويحتمل أن يكون من باب هرون (قوله منونة) أي ان خلت من مانع للتنوين كما في المثال (قوله ويقدر الاعراب) قال الدنوشري الظاهر في المثنى حينئذ ان يقدر الاعراب جميعه على الالف ويقدر الاعراب جميعه في الجمع على الواو ولا يمكن تقديرا اعرابه على النون ولم نطلع على المسئلة انتهى ويلزم على هذا تقدير الاعراب في وسط الكلمة وان في الاسماء ٩٠ ما يقدر فيه الاعراب على الواو (قوله وأورده في الصحاح الخ) ظاهر قوله فيه ففير أوله الخ انه اعتراض عليه ويكون الصواب ما أثبته المصنف من أن أوله الميم وآخره مفتوح ويحتمل أن يكون الصواب صنيع صاحب الصحاح فليحرر ذلك وينظر هل يجوز كون بالماطرون خبرا عن خرفة ثانيا أولا وهل اعراب الشارح متعين أولا انتهى ولا يخفى ان توهم احتمال أن يكون صنيع الصحاح هو الصواب غير لائق بنقل الكلام عن الموضح في الحواشي لانه نص في الاعتراض على الصحاح والذي يرشد اليه المعنى تعين اعراب الشارح وان قوله بالماطرون متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر وهو لها كما تقول لي في مصر خرفسة فتأمل (قوله وأراد به) الضمير المجرور عائد على وقت في قوله وقت أكل النمل (قوله وان لم يكن) قال الدنوشري ضمير يكن راجع للمذكور والا فالظاهر وان لم يكونا علمين وفائدة الاتيان بالواو دفع توهم اختصاص هذه اللغة بما ذكر في حال عدم العلمية فذكر ان الوصلية بالواو وقبلها لينبه على ان الحكم غير خاص بالعلمية كما يعلم مما سبق فتأمل انتهى وأقول الاظهر اسقاط الواو لان حالة العلمية تقدمت والمقصود هنا شرح قول الناظم ومثل حين الخ المصور بغير حالة العلمية (قوله على النون منونة الخ) قال الدنوشري ينظر هل ذلك خاص ببني عامر وبني تميم كما هو ظاهر عبارته أولا واذا لم تنون النون على لغة بني تميم فهل يعرب بالحركات الثلاث على النون أو يعرب عليها اعراب ما لا ينصرف أولا ثم رأيت بعض شراح التسهيل قال وظاهر كلامه ان من لم ينونه يجره بالكسرة وظاهر كلام الفراء انه يمنعه الصرف فيجره بالفتحة انتهى ويكون المانع له من الصرف شبه العجمة وينظر ما العلة الاخرى ان لم يكن علما

المهملتين وبالموحدة (في لزوم الواو والاعراب بالحركات) الثلاث (على النون) حال كونها (منونة) فتقول هذا زيدون ورأيت زيدونا ومررت بزيدون (كقوله)

طال ليلي وبت كالمجنون * (واعترتني الهموم بالماطرون)

بكسر النون وعدم التنوين لوجود أل ويحتمل أن يكون من باب هرون وهذا البيت قال ابن برى في حواشي الصحاح انه لابي دهبل الجمحي ردا على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماطر سمي به (ودون هذه) اللغة (ان تلزمه الواو وفتح النون) مطلقا ذكره السيرافي وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظيره من يلزم المثنى الالف مطلقا وكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد بن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون

(ولها بالماطرون اذا * أكل النمل الذي جمعا)

الرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم انه اسم موضع وأورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء بالنون في أوله وكسر النون في آخره ففير أوله بالنون بدل الميم وآخره بالكسر بدل الفتح قاله الموضح في الحواشي والهاء من لها تعود على النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت أكل النمل الذي جمعه وأراد به أيام الشتاء فان النمل يخزن ما يجمعه تحت الارض ليأكله أيام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من الثمر أي يجتنى (وبعضهم) أي العرب (يجري بنين وباب سنين) وان لم يكن علما (مجرى غسلين) في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للاضافة (قال) أحد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه

(وكان

(قوله فانهم يعربون المعتل اللام الخ) قال الدنوشري فيه نظر اما أولا فلانه مكرر ٩١ مع ما تقدم واما ثانيا فلان اعتلال لام سنين غير مجمع عليه فان بعضهم يقول ان لامه هاء قلبت معتلة اللام ولعل بني عامر تجعل لامها واوا دائما ويكون ذلك محفوظا عنهم (قوله ولو كان الذاهب موجودا الخ) لو كانت اللام المحذوفة موجودة كان الاعراب ظاهرا عليها فلذا يظهر على ما قام مقامها وهذا ظاهر ولا وجه لتوقف الدنوشري في فهمه فليتأمل (قوله وهذا أعم من قول النظم وهو يعني باب سنين الخ) قد يقال ليس في النظم ما يقتضي عود الضمير على باب سنين فيجوز جعله عائدا الى ما تقدم من باب سنين وما حمل عليه والمتبادر ان المصنف قصد بما قاله شرح النظم (قوله ضار بين القباب) قال الدنوشري نقل الدماميني عن ابن اياز انه يحتمل ان الاصل ضاربين للقباب فحذفت اللام وبقي القباب مجرورا بها مع حذفها واورده ابن هشام وغيره انتهى وظاهر هذا ان ابن اياز قواه وارتضاه وليس كذلك لانه بعد ان ذكر فيه وجهين الاول ان النون جعلت متعقب الاعراب والثاني الاحتمال المذكور قال والاول أجود لسلامة الثاني من الحذف واعمال حرف الجر مع عدمه وأيضا فلا يقال زيد ضارب لعمرو بل ضارب عمرا فان قدمت فقلت زيدا لعمرو ضارب جاز انتهى المقصود منه (قوله كسرة بناء ضرورة) قال الدنوشري فيه نظر والظاهر انها على هذا كسرة ضرورة فحسب

(وكان لنا أبو حسن علي * أبا برا ونحن له بنين)

الرواية بنين بالياء والاعراب على النون (وقال) الصمة بن عبد الله بن الطفيل

(دعاني من نجد فان سنينه) * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

الرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء والا لقال فان سنيه بحذف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر فانهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لانه أخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه وقوله دعاني أمر ومعناه اتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع أشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا حال من مفعول شيبننا (وبعضهم) أي النحاة (يطرد هذه اللغة) وهي لزوم الياء والاعراب على النون منونة (في جمع المذكر السالم و) في (كل ما حمل عليه) لان باب الياء أوسع من باب الواو وهذا أعم من قول النظم وهو يعني باب سنين عند قوم يطرد (ويخرج عليها قوله)

رب حي عرندس ذي طلال * (لا يزالون ضاربين القباب)

الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كسا كين لا بالياء والا لحذفت النون للاضافة وقيل ضاربي وردبانه يحتمل أن يكون الاصل ضاربين ضاربي القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المغني ويحتمل أن يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ويحتمل أن يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابي بياء النسب في الجمع ثم حذف احدى الياءين وأسكن الياء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة الشديد القوي والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الادم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء (وقوله) وهو سحيم

وماذا تبتغي الشعراء مني * (وقد جاوزت حد الاربعين)

الرواية بكسر النون على انها كسرة اعراب وبه قال الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه في آخره كما يفعل في قنيان وقال الاعلم يوسف الشنتمري هو في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتي وبذلك صرح ابن جني

•(فصل)• (قوله سابقا على الجمع) قال الدنوشرى توجيه حسن وأما توجيه تقديم الجمع فلشرفه لاختصاصه بمن يعقل (قوله نون المثنى الخ) قال الدنوشرى قال الرضى اما نون المثنى والمجموع فالذى يقوى عندى انه كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فانها لا يشوبها من تلك المعانى شئ وانما يسقط التنوين مع حرف التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة للتنكير ولا تسقط النون معه الا انها لا تكون للتنكير وقد أسقط التنوين للتنافى نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون فى نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكين كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا فى الوقف بخلاف النون فانها متحركة وباسكان المتحرك يكتفى فى الوقف وان كان الحرف الآخر ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط ٩٢ حذف بعد الضم والكسر وقلب الفا بعد الفتح انتهى وأقول قول الرضى ان التنوين يكون على خمسة أقسام ان أراد التنوين المشهور المخصوص بالاسم فهو أربعة فقط وان أراد مطلق التنوين فهو عشرة أقسام كما مر (قوله وضمها بعد الالف لغة) لا بعد الياء لانها أشبهت ألف غضبان وعثمان وظاهر كلامه انه حينئذ معرب بالالف ولم يحكوا ضم النون بعد الواو التى هى مقابلة للالف فى الجمع فما الفرق وظاهر التسهيل ان الضم لا يختص بما بعد الالف (قوله جمع قذذ) قال الدمامينى واحده قذة بضم القاف ونقله عن الصحاح ونقل عن شيخه الكمال الدميرى انه بالدال المهملة ونسب ذلك لابن سيده (قوله وهو البرغوث) قال الدنوشرى فيه نظر فانه مخالف لقول السيوطى فى كتابه المسمى بالطرثوث فى فوائد البرغوث باؤه مثلثة والضم أفصح وهو للمذكر والمؤنث أنشده منه برغوثة والجمع براغيث ومن أسمائه القذ والقذة والجمع قذان بالكسر والاهمال بوزن كتان والقذان بالكسر وتشديد المهملة قال الراجز يا أبتى ارقنى القدان • فالنوم لا تألفه العينان انتهى بحروفه لكن ليس فى القاموس الا القذان بكسر القاف وبالذال المعجمة المشددة كما قال الشارح فليتأمل كلام السيوطى انتهى وقد قدمنا ان الدمامينى نقل الاهمال عن الدميرى وانه عزاه لابن سيده فى قذة ويلزم من ذلك الاهمال فى قذان وانظر قول السيوطى يقال للمؤنث برغوثة مع قول أبى حيان ان برغوثا يقع على الذكر والانثى وان العرب لم تميز بين مذكره ومؤنثه (قوله فى لغة من يلزم الخ) أى لا فى اللغة المشهورة لان الشاهد لا يطابق ذلك كذا قيل ومقتضى كلام الدمامينى الآتى على الاثر انه يطابق (قوله أعرف منها الخ) قال الدمامينى قلت وهو من العجب فان فى البيت شاهدا على رد هذه الدعوى مقبولا وذلك ان قائله قال ومنخرين بالياء فدل ذلك على ان أصحاب

•(فصل)• فى حكم حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار اليها فى النظم بقوله

ونون مجموع وما به التحق • فافتح وقل من بكسره نطق
ونون ما ثنى والملحق به • بعكس ذاك استعملوه فانتبه

ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال (نون المثنى وما حمل عليه مكسورة) بعد الالف والياء على أصل التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله

يا أبتا ارقنى القذان • فالنوم لا تألفه العينان

بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قذذ وهو البرغوث (وفتحها بعد الياء لغة) لبنى أسد حكاها الفراء (كقوله) وهو حميد بن ثور وقيل أبو خالد يصف قطاة

(على أحوذيين استقلت عشية) • فما هى الا لمحة وتغيب

الرواية بفتح النون من أحوذيين تثنية أحوذى بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف فى المشى لحذقه وفى ديوان الادب الاحوذى الراعى المتشمر للرعاية الضابط لما ولى وأراد بالاحوذيين هنا جناحى قطاة يصفهما بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت فى الجو عشية على جناحين فما يشاهدها الرائى الا لمحة وتغيب عنه (وقيل لا يختص) فتح النون (بالياء) بل يكون بعدها وبعد الالف فى لغة من يلزم المثنى الالف فى كل حال قاله ابن عصفور (كقوله

أعرف منها الجيد والعينانا) • ومنخرين أشبها ظبيانا

هذه اللغة قد لا يلتزمونها بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة (قوله وقال أبو زيد الخ) قال الدنوشرى فعلى كلامه لا يكون مصنوعا (قوله وظاهر كلام الموضح الخ) قال الدنوشرى أما ظهوره فى اثنين واثنتين فلا تردد ولا شك يعتريه بل هو نص فيه وأما توهم احتماله لعلامة الرفع المذكورة وهو فى صيغة يفعلان وتفعلان فهو أبعد بعيد وتوهم ساقط لان الكلام فى التثنية التى هى من أقسام الاسماء وأما ذاك فله حكم خاص واسم مستقل وباب مفرد لا يحتمل ارادته هنا بل لا تصح انتهى وفى قوله وأما توهم احتماله الخ نظر ظاهر وان نقله بعض الفضلاء وأقره لانه لا وجه لذلك التوهم فى كلام الشارح وانما مراد الشارح أن ظاهر كلام الموضح ان الفتح يجرى بعد الالف فى اللغة المشهورة التى تعرب المثنى بالحروف وانما قال ان ذلك ظاهر كلامه على لغة من يلزم المثنى الالف كما حمل الشارح الكلام عليه فيما مر ٩٣ ومعلوم ان الاعراب على تلك اللغة بحركات مقدرة على الالف كالمقصور فتامل (قوله وتابعه الموضح هنا) قال الدنوشرى ربما يفهم من كلامه تناقض كلام الموضح وقد يقال لا تناقض لانه هناك عن غيره وهنا اختار انه مجرور بالياء أو يقال فيه اشارة الى جواز الامرين (قوله جائز فى الشعر) قال الدنوشرى يفهم منه انه ليس لغة ونقل العينى انه لغة فى شرح شواهده

(الباب الرابع)

(قوله بالف وتاء) قال الدمامينى أى لا ولو بتسمحا به من حيث ان كلا منهما جاء للتأنيث والجماعة أما مجئ الالف للتأنيث ففى نحو حبلى وأما الجمع ففى نحو رجال وأما مجئ التاء للتأنيث فظاهر وأما فى الجمع ففى نحو كماة فانها جمع كم وكماة وكمء عكس تخمة وتخم انتهى وفى شرح النظم للراعى قال بعض الشيوخ وانما دلوا على الجمع فى هذا النوع بالالف والتاء لعروض الجمعية والتأنيث المجازى فيه ولان كلا من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما فى رجال وحبلى وضاربة والجمالة قلت اما فى التأنيث فسلم واما فى الجمع فغير مسلم لان التأنيث يكون بالتاء والالف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء ولا الالف وانما يفهم من أبنية الجموع انتهى وذكر المصنف فى الحواشى للتاء اثنى عشر معنى ولم يذكر منها الدلالة على الجمعية لكن فى المصباح فى مادة جمل وجمعه جمال واجمال وجمالة بالهاء ويأتى قريبا ما يؤيده هذا وقدم المصنف الالف لتقدمها فى اللفظ وفيه اشارة الى أن الناظم انما قدمها للضرورة (قوله مزيدتين) قال اللقانى ان كانت الباء للملابسة أى الجمع الملتبس بذلك فقيد مزيدتين لا بد منه احترازا عن نحو أبيات وقضاة وان كانت صلة الجمع فالقيد مستدرك

أنشده ابن عصفور والسيرافى وغيرهما بفتح النون فى العينانا تثنية عين وأما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبى خلافا لمن روى (وقيل) هذا (البيت مصنوع) لا دليل فيه وقال أبو زيد هو لرجل من بنى ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح يجرى بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفى نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم أقف على نص صريح فى ذلك اعتمد عليه ولا على شاهد استند اليه (ونون الجمع) السالم للمذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفة لان الجمع أثقل من المثنى (وكسرها جائز فى الشعر بعد الياء كقوله) وهو جرير لا سحيم خلافا للجوهرى

عرفنا جعفرا وبنى أبيه • (وأنكرنا زعانف آخرين)

الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر وبنو أبيه أولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاى وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو القصير وأراد به الادعياء الذين ليس أصلهم واحدا (وقوله) وهو سحيم

وماذا تبتغى الشعراء منى • (وقد جاوزت حد الاربعين)

بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف رأى ابن مالك فتارة حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة وتارة بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به أولا على الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون فى الشعر ولم تكسر النون بعد الواو فى نثر ولا شعر لعدم التجانس

(الباب الرابع)

من أبواب النيابة (الجمع بالف وتاء مزيدتين) ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع

(قوله مؤنثا بالمعنى) قال الدنوشرى يستثنى من قوله مؤنثا بالمعنى فقط باب قطام فى لغة من بناه (قوله أو بالالف المقصورة كحبليات أو الممدودة كصحراوات) قال الدنوشرى يستثنى فعلى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات وفعلاء أفعل كحمراء فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون وأجازه الفراء وهو قياس قول الكوفيين فى المذكر ومحل الخلاف ما داما باقيين على الوصفية فان سمى بهما جمعا بالالف والتاء بلا خلاف (قوله أو تغيرت الخ) قال الدنوشرى معطوف على قوله سلمت وحينئذ تصير بين فى قوله ولا فرق بين أن تكون سلمت مضافة الى مفرد وهى ممنوعة وقوله قبله أو يكون مسماه لو عبر بدله بقوله وان يكون لكان أحسن لان بين لا تضاف الا الى متعدد (قوله فى جميع ذلك) فى بعض النسخ بحذف فى ويكون نصبه بدل اشتمال من جميع وضمير نصبه راجع الى الجمع بمعنى المجموع فى قول المصنف بألف وتاء الخ (قوله فان نصبه بالكسرة) هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى انها كسرة بناء (قوله حملا للنصب على الجر) 94 قال الدنوشرى علل أيضا حمل النصب على الجر بأن المجرور والمنصوب

مؤنثا بالمعنى فقط (كهندات) ودعدات أو بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات (ومسلمات) أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات أو بالالف المقصورة كحبليات أو الممدودة كصحراوات أو يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحده كضخمة وضخمات أو تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالاول حرك وسطه والثانى قلبت ألفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم الى أن قال الجمع بألف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير (فان) فى جميع ذلك (نصبه) بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما فى جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة الاصل وانما خالف الفرع عن الاصل فى الاعراب بالحروف لعلة منفقة ودة فى الفرع وهى انه ليس فى آخره حروف تصلح للاعراب (نحو خلق الله السموات) فالسموات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجانى ومحمود الزمخشرى وأبى عمرو بن الحاجب وصوبه الموضح فى المغنى ووضحه بأن قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعا اه وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال فى أسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذى كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيأ آخر كقولك ضربت

فضلتان فلما لم يكن لاحدهما علامة تخصه حمل على صاحبه فى العلامة وقد منع ما لا ينصرف من الجر فحمل على النصب (قوله ومحمود الزمخشرى وأبى عمرو بن الحاجب) قضية كلام الرضى أن الزمخشرى وابن الحاجب يقولان انه مفعول به لانه قال عند قول الكافية المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل هو لفظ جار الله يريد ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب فى نحو ما ضربت زيدا أو وجدت ضربا فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد وكأن الضرب كان شيأ أوقعت عليه الايجاد اه قال اللقانى وعلى هذا فالسموات مفعول به

(قوله وصوبه الموضح فى المغنى) أجاب الشيخ تاج الدين التبريزى فى شرح الحاجبية عن هذه الشبهة بانا لا نسلم أن من شرط المفعول به وجوده فى الاعيان قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا فى الخارج نحو ضربت زيدا أو ما ضربته أو لم يكن موجودا فى الخارج نحو عدمت زيدا وبنيت الدار قال الله تعالى أعطى كل شئ خلقه فان الاشياء متعلق لفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد يوجد فى الخارج وقد لا يوجد وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا وقال تعالى وقد خلقتك من قبل ولم تك شيأ وأجاب الشيخ شمس الدين الاصفهانى فى شرح الحاجبية أيضا بأن المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضى أن يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه شيأ آخر فان اثبات صفة غير الوجود يستدعى ثبوت الموصوف أولا وأما المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضى أن يكون موجودا ثم أوجد فيه الفاعل الوجود بل يقتضى أن لا يكون موجودا والا لكان تحصيل الحاصل اه كلام هذين الامامين كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل

(قوله واحتج الجمهور الخ) قال الدنوشرى هذه الامور التى احتج بها الجمهور انما تأتى بناء على أن المفعول المطلق نفس الفعل العامل فيه كما فى ضربت ضربا وليس كذلك بل المفعول المطلق ما كان الفعل العامل 95 فيه هو فعل ايجاده سواء كان عينه

زيدا فان زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذى لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله أوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به اه واحتج الجمهور الذاهبون الى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور أولها انا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله تعالى الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها انا نقول العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله أوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشئ بنفسه ويرجع حاصله الى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفى للصانع قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب (وربما نصب بالفتحة) على لغة كما قال أحمد بن يحيى (ان كان محذوف اللام) ولم ترد اليه فى الجمع (كسمعت لغاتهم) بفتح التاء حكاه الكسائى ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده وكقوله

فلما جلاها بالايام تحيزت ... ثباتا عليها ذلها واكتئابها

والايام الدخان وثباتا بضم الثاء الجماعات المتفرقة منصوبة على الحالية بالفتحة والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حالها حين يؤخذ عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء بالتاء التى تبدل فى الوقف هاء أو جبرا لما فاته من حذف لامه كما أعرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه وليس الوارد من ذلك منفردا مردود اللام خلافا لابى على فى زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه وأصله لغية أو لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفا فصار لغات ورد بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام فى الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات او سنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء زائدتين (فان كانت التاء أصلية) والالف زائدة (كأبيات) جمع بيت (وأموات) جمع ميت (أو) كانت (الالف أصلية) والتاء زائدة (كقضاة) جمع قاض (وغزاة) جمع غاز وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فالالف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل والتاء زائدة للتأنيث (والنصب بالفتحة)

كما فى ضربت ضربا أو غيره كما فى أحدث الله زيدا وخلق الله العالم وقول الشارح فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر فيه نظر لانه من البين ان العالم ليس مصدرا (قوله وثالثها) قال الدنوشرى اذا تأملته حق التأمل رأيته غير واضح (قوله كما قال أحمد بن يحيى) قال الدنوشرى ان قيل ما وجه تخصيصه وقد حكى الكسائى وابن سيده وغيرهما ما سيأتى قلنا هو حكاها لغة وغيره حكى أفرادا مخصوصة (قوله ولم ترد اليه فى الجمع) لا يحتاج الى هذا التقييد لان الضمير فى كان راجع للجمع فتأمل (قوله واكتئابها) قال ع عطف تفسيرى على قوله ذلها (قوله والايام الدخان) قال الدنوشرى ينظر فى ضبط الايام وينظر أيضا هل أهل هذه اللغة يجوزون أيضا النصب بالكسرة أولا اه وأول البيت فى الصحاح ونسبه لابى ذؤيب والايام مضبوطة فى النسخ الصحيحة بكسر الهمزة وعبارة القاموس والايام كغراب وكتاب دء فى الابل ودخان (قوله بالتاء التى تبدل فى الوقف هاء) نحو تاء قناة وقضاة وغزاة وقناة

(قوله ان نحو سمعت لغاتهم الخ) قال الدنوشرى ينظر هل يأتى على كلامه فى بنات وثبات فيكون منفردا على قوله (قوله ورد بأنه يلزم الجمع الخ) رده اللقانى بأن التاء فيه لمحض التأنيث لا للعوض عن اللام لانها حينئذ ثابتة ثم ان الشارح لو أسقط قوله ورد وأتى بلام التعليل بدل الباء لتم كلامه مع قوله أولا وليس الوارد الخ فتأمل

(قوله والمطرد فى الجمع الخ) قال الدنوشرى يخرج بقوله مقرونة بالتاء نحو سكرى وحمراء ونحو صبور وصف المؤنث وحائض وطامث من أوصاف المؤنث الخالية من التاء واذا سمى بذلك مؤنث جمع بالالف والتاء لخروجه عن الوصفية وعلى ذلك الحديث ليس فى الخضراوات صدقة وكلام الشارح يفهم منه ان نحو ثبة وهبة لايجمع هذا الجمع وهو مردود فان كل مافيه التاء يجمع هذا الجمع الا ثلاثة ألفاظ شفة وأمة وشاة لانهم استغنوا عن ذلك بجمعها جمع تكسير وندر خود وخودات وسماء وسموات ولا يقال دار ودارات وشمس وشمسات والشارح كلامه فى المطرد فلا يرد عليه ذلك اه ونظم الدنوشرى ذلك فقال

وكل ما أنث بالتا يجمع * بألف والتاء قول متبع واستثن من هذا الذى قد ذكرا * ثلاثة ألفاظها لن تنكرا
شاة ولفظ أمة ثم الشفه * لجمعها ايماء ضى لن نعرفه

وذكر فى الهمع أن الذى يجمع بألف وتاء خمسة أنواع وتبعه الفاكهى فى شرح القطر وقد ذكرنا فى حاشيته مافيه كفاية فلا نطيل بذلك لكن دل ذلك على ان فى تقرير الشارح قصورا اذ يخرج من كلامه اسم الجنس المؤنث بالتاء كثمرة وبالالف المقصورة والممدودة مع أن ماجعله قسما برأسه وهو ما كان صفة لمؤنث مقرونا بالتاء داخل فيما فيه التاء لانه فى الحقيقة ليس قسما مستقلا فلو قال أحدها مافيه التاء كما فعل غيره فيدخل ما كان اسم جنس بالتاء كثمرة اللذين عدمنهما (٢) الاول قسما برأسه وأما الثانى فيخرج عن كلامه ويدخل فيما اقتصر هو عليه أيضا ثم يزيد ما كان اسم جنس مؤنثا بالالف كحبلى أو صحراء ويعده خامسا لكان أولى وينطبق كلامه حينئذ على الخمسة (قوله أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات) يمكن أن يكون منه قوله تعالى أياما معدودات فواحدها معدود لامعدودة وجمع بالالف والتاء لانه صفة لمذكر لايعقل وهو اليوم ولا دليل فى قوله تعالى فى الآية الاخرى أياما معدودة على ٩٦ أن واحد معدودات معدودة لان معدودة جاءت هناك لمعاملة جمع المذكر غير العاقل معاملة الجماعة كما فى قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما وحينئذ لاتشكل الآية على قولهم مقابلة الجمع بالجمع تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد نعم يشكل عليها قوله تعالى فعدة من أيام أخر لان واحد أخر أخرى واليوم لايوصف بأخرى فهنا اتفاق بل الجمع بالجمع من غير نظر للآحاد وقد ذكر فى الاتقان لتلك القاعدة ثلاثة أحوال وينبغى أن يزاد هذه الحال وقد أشرت الى ذلك فى رجز فقلت

ان قوبل الجمع بجمع ثان * فصرح الجلال فى الاتقان
بأنه يأتى على أحوال * ثلاثة تدرك بالمثال
فتارة تطلب نصا بادى * تقابل الآحاد بالآحاد
ومنه واستغشوا ثيابهم وما * أكثر ذلك فى كلام العلما
وتارة ثبوت جمع تبدى * لكل فرد مثل آى الجلد
وتارة تحتمل الامرين * ولم تكن نصا بغير مين
نحو لمن آمن جنات ولا * يخفى تظيره لمن تأملا
كلام رب العزة البديع * حاوى جميع الحسن والبديع
وثم حال يقتضى بلا غلط * جزما ثبوت الجمع للجمع فقط
دل عليها صفة الايام * بأخرى فى أشرف الكلام
وليس أخرى صفة لليوم * وفات هذا الحال كل القوم
وليس من ذا صفة الايام * بالجمع مثل آية الصيام
لان معدود الذى الجمع * فرد ولا يظهر وجه المنع
فوصف مالا يعقل المذكر * يجمع بالتاء بغير منكر

واعلم أنه يجوز فى نعت جمع المذكر مالا يعقل أن يعامل معاملة جمع المؤنث فان فيه وجوها كما سيأتى فى باب النعت عن ابن الحاجب وعليه جرى كثير من المعربين فى أياما معدودات واذا عومل تلك المعاملة كان من مقابلة الجمع بالجمع من غير نظر للآحاد (قوله وحمل على هذا الجمع شيآن الخ) قال الزرقانى ظاهره فقط وقد تبع الالفية فى هذا وقال فى حواشى التسهيل واللات فى لغة ذكرها فى باب الموصول من التسهيل قال فلا يدخل تحت الجمع بألف وتاء لان الحق فى الذين واللات ونحوهما أنهما أسماء جموع اه ونص التسهيل واللات مكسورا أو معربا اعراب أولات اه فقوله مكسورا أى مبنيا على الكسر فى الاحوال الثلاثة نحو جاء اللات فعلن ورأيت اللات فعلن ومررت باللات فعلن وقوله أو معربا اعراب أولات أى فترفع بالضمة وتنصب وتجر بالكسرة

(٢) قوله اللذين عدمنهما الخ هكذا فى النسخ وليحرر

على الاصل نحو ليت قضاة وجوزت غزاة والمطرد من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا أو صفة له مقرونة بالتاء أو دالة على التفضيل نحو فضليات أو علما لمذكر مقرونا بالتاء أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات أو مصغرة كدريهمات (وحمل على هذا الجمع شيآن) أحدهما (أولات) وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده فى المعنى ذات بمعنى صاحبة وأصله آلى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات (نحو وان كن أولات حمل) فأولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة فى نونها وأصل كن كون بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (و) الثانى (ماسمى به من ذلك) الجمع وما ألحق به (نحو رأيت عرفات) وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهى لاتدخل عليه (وسكنت اذرعات) بكسر الراء قاله فى الصحاح وزاد فى القاموس وقد تفتح وفيه وفى تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها أذرعى بالفتح وهى جمع أذرعة وأذرعة جمع ذراع فى لغة من ذكره قاله أبو الفتح الهمدانى فى اشتقاق البلدان (و) اذرعات (هى قرية من قرى الشام) وقال الجوهرى موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب فى كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق (فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية) ولم يحذف تنوينه لانه فى الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية (وبعضهم

(قوله وأصله الخ) قال الدنوشرى قد يقال عليه لانسلم أن وزنه فعات وما المانع من أن يكون وزنه فعلة بابقاء لامه وعدم ادعاء حذفها ولو قال أصله أوليات كان أحسن على ان قوله أصله ربما يشعر بانه مفرد وهو مناف لقوله أولا اسم جمع اه وقد يقال الشارح أراد بيان ان الالف والتاء فيه زائدتان لان كونه ملحقا بالجمع لايقتضى اصالتهما ولو كان وزنه فعلة وكان أصله أولية تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا كانت الالف أصلية ولو قال أصله أوليات أفاد زيادة الالف والتاء لكن ربما يتوهم أن المحذوف الالف الزائدة لانه بعد قلب الياء ألفا التمامن يجتمع ألفان فيلزم حذف احداهما وحذف اللام أولى لانه عهد حذفها بخلاف العلامة كما قالوا فى مقول ونحوه ولا التفات لما ذكر من الاشعار بعد التصريح بانه لا واحد له من لفظه فتدبر (قوله المدغمة فى نونها) قال الدنوشرى كان الاولى أن يقول المدغم فيها نونها فليتأمل ثم رأيت بعضهم قال فى عبارته قلب (قوله نحو رأيت عرفات) قال الدنوشرى زعم بعضهم أن عرفات وضع ابتداء للموقف وليس فى الاصل جمعا وأجاب بعضهم بانه جمع عرفة كما قيل الحج عرفة وفيه نظر اذ عرفة علم أيضا على الموقف ٩٧ فليس مفرد الجمع فليتأمل اه (قوله وبانه لو كان نكرة الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لانا لانسلم أنه حال من عرفات وما المانع من أن يكون حالا من اسم الاشارة والعامل حرف التنبيه سلمنا انه حال منها لكن ذلك لايدل على تعريفها لمجىء الحال من النكرة فى الفصيح كما فى الاثر صلى النبى صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما ويؤخذ من قول الشارح وهى لاتدخل عليه رد قول البيضاوى فى بعض النسخ ان الالف واللام يدخلان عليها ويصحبهما التنوين وهو غلط فاحش (قوله على ثلاث فرق) قال الدنوشرى متعلق بحال محذوف والتقدير مستقرين على ثلاث فرق والاستعلاء مجازى (قوله ولم يحذف تنوينه الخ) عبارة المرادى وانما نون اعرابه على اللغة المشهورة

١٣ جـ ل

مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة قال الشهاب القاسمى وقوله لان تنوينه الخ هذا التوجيه يناسبه أنه ممنوع بالفعل من الصرف اذ لو كان غير ممنوع فلا حاجة الى الاعتذار بذلك لانه اذا لم يكن ممنوعا لم يرد أنه منون وان فرض ان التنوين للتمكين حتى يحتاج الى الاعتذار بذلك لان التعبير بقوله من حقه يشعر بأنه ليس ممنوعا بالفعل لكن قضية أن فيه العلمية والتأنيث أن يكون ممنوعا وقد يقال تركوا العمل بهذه القضية لان اعرابه على اللغة المشهورة باعتبار أصله واستصحاب اعرابه ولا مانع باعتبار ذلك وهذا قضية قول التوضيح ان قوله تنورتها من اذرعات روى بأوجه ثلاثة اذ لو كان ممنوعا على اللغة المشهورة لم يكن هناك أوجه ثلاثة الا باعتبار مجرد كونه منونا على اللغة المشهورة وهو بعيد وقد يقال لا بعد فى جعلها ثلاثة باعتبار ذلك فانه على الوجه الثانى ممنوع من الصرف أيضا فليس الفارق بينه وبين الوجه الثالث الا بالتنوين وعدمه الا انه على الوجه الثانى يكون الجر بالكسرة نيابة عن الفتحة وفى الوجه الثالث الاعراب بالفتحة

والفارق بينهما أيضا كون الاعراب بالكسرة فى الثانى وبالفتحة فى الاول اهـ وقال فى حواشى الحفيد وقد وجه الحفيد كلام من جره بالكسرة وترك تنوينه بقوله واعلم انه قد اجتمع فى عرفات حالة التسمية أمران مراعاة أحدهما مخلة بمراعاة الآخر لان جر مالا ينصرف محمول على نصبه ونصب جمع المؤنث السالم محمول على جره فان راعينا الجمع أتبعنا نصبه جره وان راعينا مالا ينصرف جعلنا جره محمولا على نصبه فراعى هذا البعض كل واحد منهما بحسب الامكان فحذف التنوين وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له فى الصورة مراعاة لما لا ينصرف واعربه فى حالة النصب بالكسر مراعاة لجمع المؤنث السالم اهـ فعلم أنه عند هؤلاء البعض ممنوع من الصرف ولا ينافى ذلك قول المصنف عقب هذا وبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف لانه انما أفهم ان البعض الاول لا يعربه اعراب مالا ينصرف بل يعربه اعراب أصله وهو الجمع بالالف والتاء ولم يفهم ان البعض الاول لا يمنعه الصرف أى لا يعده من الممنوع الصرف كما قد يتوهم قبل التأمل من عبارة المصنف والحاصل ان ما سمى به ممنوع من الصرف مطلقا لوجود العلتين فيه وفيه مع ذلك ثلاثة أوجه اعرابه اعراب الجمع مع اثبات تنوينه لانه ليس تنوين الصرف حتى يحذف بل تنوين المقابلة واعرابه اعراب الجمع مع حذف التنوين وان لم يكن تنوين الصرف لانه يشبه تنوين الصرف واعرابه اعراب مالا ينصرف مع حذف التنوين فليتأمل اهـ ومن خطه نقلت (قوله يعربه على ما كان عليه) قال الدنوشرى الظاهر انه ضمن يعربه معنى ٩٨ يبقيه فعداه بعلى (قوله وبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف) أى للعلمية والتأنيث قال ابن عصفور فى شرح الجمل ونازع فى ذلك المبرد محتجا بأن التاء للجمع فهى كالواو وكالياء فلا ينبغى أن يمنع الصرف وانما الوجه أن يعرب بالضمة والكسرة كما كان ويزول عنه التنوين لزوال المقابلة لزوال الجمعية قلنا هذا الذى ينبغى أن لا يجوز اذ لا وجه له حينئذ لنصبه بالكسرة ولا لعدم تنوينه اذ لم يمنع الصرف والتاء للتأنيث قطعا وكونها تدل على الجمعية لا يخرجها عن ذلك

يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع و (يترك تنوين ذلك) مراعاة للعلمية والتأنيث (وبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف) فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه أخذ من الاول النصب بالكسرة ومن الاخير حذف التنوين فتحصل فى المسئلة ثلاثة أوجه (ورووا بالاوجه الثلاثة قوله) وهو امرؤ القيس الكندى فى محبوبته

(تنورتها من اذرعات وأهلها ✽ بيثرب أدنى دارها نظر عالى)

الرواية

ومن روى تنورتها من اذرعات فهو مخطئ قال المصنف بعد ان نقل هذا الكلام وتلخص ان ابن مالك فى تسهيله بين القولين وجعل الراجح مرجوحا وبالعكس وقال الزمخشرى فى فاذا أفضتم من عرفات ان قيل لم لا امتنع الصرف وفيه التعريف والتأنيث فالجواب انه لا يكون تأنيثها بالتاء التى فى لفظها لانها ليست للتأنيث وانما هى والالف قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها كما لا يقدر تاء التأنيث فى بنت لان التاء التى هى بدل من واو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث فات تقديرها وقال ابن الخباز الدليل على أن تنوين مسلمات تنوين مقابلة لا تنوين صرف تنوين عرفات فى التنزيل مع انه قد اجتمع فيه العلمية والتأنيث ودليل ذلك قولهم هذه عرفات مباركا فيها فاشير اليها اشارة المؤنث وجاءت الحال منها واستصعب الزمخشرى تأنيثها وليس بشئ لانه لا يتقاصر عن تأنيث دمشق ومصر ونحوهما (قوله ادنى دارها نظر عالى) قال الدنوشرى ينظر ما معنى ذلك وما وجه الاخبار عن قوله أدنى دارها بقوله نظر عالى وينظر معنى البيت من شواهد العينى وقوله وأهلها بيثرب كناية عنها أى هى بيثرب مع أهلها ثم ظهر ان المراد أدنى دارها أى المكان الذى يقرب من دارها صاحب نظر عال أى الرائى منه اذا أراد ان ينظر الى دارها فلا بد أن ينظر من محل عال فكيف من هو باذرعات فالاخبار بالمصدر عن ادنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر انتهى وقال الزرقانى أدنى دارها كلام اضافى مبتدأ وقوله نظر عالى خبره وأراد الدنو القريب من دارها بعيد فكيف بها او ونظر عال أى مرتفع انتهى وهذا مأخوذ من العينى ولا بد من حذف المضاف أى ذو نظر ليصح الحمل

(قوله وأنا بالشام) أى لكونى باذرعات وليس المراد بالشام دمشق بخصوصها بل المراد به الاقليم الشامل لاذرعات

✽ (الباب الخامس) ✽ (قوله وهو ما فيه علتان) قال الدنوشرى انما اكتفوا بعلة واحدة فى بناء الاسم وهى مشابهة الحرف من وجه واحد لان مشابهة الاسم للفعل غير ظاهرة ولا قوية بخلاف مشابهة الاسم للحرف فانها ظاهرة قوية انتهى وبهامش نسخة بخط كاتب الاصل اعلم اولا أن قول النحاة ان الشئ الفلانى علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشئ ينبغى أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشئ وذلك الحكم ويسمى ذلك الحكم فى اصطلاح الاصوليين موجب العلة واياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين فى غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد فى غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منهما جزء علة لا علة تامة اذ باجتماع الاثنين يحصل الحكم فالعلة التامة اذا مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحدة منهما اهـ رضى مع اصلاح خلل فيه ويؤخذ من حكمه بأن كل واحد جزء علة لا علة مستقلة الجواب عما يقال ان جعل معلول العلتين الفرعية أشكل ان الفرعية تحصل بعلة واحدة وكانت الاخرى ضائعة وان جعل معلولها منع الصرف أشكل انه أمر واحد وتوارد العلتين على أمر واحد باطل وهذا الجواب باختيار الشق الثانى من الترديد ويجوز أن يختار الاول ويجاب بأن احدى العلتين يكفى لحصول الفرعية بجهة واحدة والمطلوب ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه ٩٩ بالفعل والفرعية بجهتين لا تتحقق الا بعلتين توجب احداهما الفرعية بجهة والاخرى الفرعية بجهة أخرى أو ما يقوم مقامهما ويؤخذ من قوله مع حصول شرط كل واحد منهما ان المراد بالفرعيتين الفرعيتان المعتبرتان فلا يرد على الحد نحو هند وسلاسل ومسلمات علم مؤنث فانها منصرفات مع العلتين أو ما يقوم مقامهما لكن لم يعتبر احداهما فى هند لمعارضة خفة اللفظ اياها ولا الجمعية فى سلاسل للتناسب ولا التأنيث فى مسلمات اسما عن الزمخشرى والمبرد أو رعاية لحالته الاصلية ويرد عليه ان أخذ الاعتبار للعلتين فى تعريف مالا ينصرف يلزم الدور لتوقف معرفة الاعتبار على كون ما فيه علتان غير منصرف ثم ان نحو سلاسل وهندات غير منصرف على المختار ولهذا قيل ان الصرف فى قول ابن الحاجب ويجوز صرفه للضرورة او التناسب بالمعنى اللغوى اى يجوز العدول به عن ذلك الحكم أو على حذف مضاف اى ويجوز جريان حكم صرفه وانما يقال يجوز صرف مالا ينصرف للضرورة مثلا اذا فسر مالا ينصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين كما قاله النحاة فاندفع تنظير الرضى فيه بأن الصرف على قوله عبارة عن تعرى الاسم عن السببين المعتبرين او ما يقوم مقامهما وهو فى حال الضرورة او التناسب غير مجرد عنها فكان الواجب أن يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة أو التناسب يعنى ان اللقانى قال حد غير المنصرف بما ذكر يؤخذ منه حد المنصرف بأنه الفاقد للعلتين والواحدة المذكورة وحد عدم الانصراف باشتمال الاسم على ذلك وحد الانصراف بعدم اشتماله عليه وفى الاخيرين تعريف العدم بالوجود وعكسه ويرد النقض بنحو نوح ولوط على طرد أولهما وعكس ثانيهما وفيه مخالفة ما سيأتى من أن الصرف تنوين الامكنية فتدبره انتهى ويمكن أن يجاب بأنه لا ضرر فى تعريف العدم الخ فى المفهومات الاعتبارية كما قيل بذلك فى تعريف الاسم ولا نقض بعد ما تقرر من أن المراد علتان معتبرتان ولا مخالفة بين ما هنا وبين ما سيأتى لان تنوين الامكنية انما يوجد عند الخلو من العلتين المعتبرتين او ما يقوم مقامهما فليتأمل

الرواية بجر اذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها تطلعت الى نارها بقلبى من اذرعات وأنا بالشام وأهلها بيثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذى نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفى السنة منع اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب واما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين والى هذا الباب الاشارة بقول النظم

وما بتا وألف قد جمعا ✽ يكسر فى الجر وفى النصب معا

كذا أولات والذى اسما قد جعل ✽ كأذرعات فيه ذا ايضا قبل

✽ (الباب الخامس) ✽

من أبواب النيابة (مالا ينصرف) اى مالا يدخله تنوين الصرف (وهو ما فيه علتان)

(قوله فان جره بالفتحة) قال اللقانى منقوض بما سمى به مؤنث من الجمع بالف وتاء والملحق به على انه معرب باعراب اصله انتهى وقد يجاب بأن هذا ونحوه من الاعلام المحكية ولا يدخل فى كلامه كما يدخل العلم المبنى كسيبويه كما بيناه فى حواشى الالفية وقال الدنوشرى فان قيل لم حمل الجر على النصب هنا ولم يحمل على غيره فالجواب ان المجرور والمنصوب فضلتان فى الكلام فلما لم يكن به من الحمل حمل أحدهما على الآخر كما فى المثنى والمجموع وان الفتحة الى الكسرة أقرب من الضمة اليها فحمل على الاقرب منه (قوله الا ان أضيف) قال الدنوشرى قال بعضهم ان فيه مفتوحة لان المستثنى المتصل لا يكون جملة ويرد بأنه هنا منقطع فتكسر ان على انه منقطع ولو فتحت انتهى وقال اللقانى هو استثناء متصل وقضيته أن الامثلة المذكورة فى الاستثناء ين ممنوعة من الصرف حين الاضافة ودخول اللام وهو كذلك (قوله ومن الشافيات الحوائم) بعض بيت للفرزدق واوله اتانا بهم اقتلى وما فى دمائها * شفاء يقول ليس الشفاء فى الدماء التى نهرقها بالسيوف وانما هن الشافيات لانه لولاها ما سفكت الدماء (قوله فانها حرف تعريف على الاصح) الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ان اسم الفاعل أشبه بالفعل من الصفة المشبهة وفى كلام الشارح تنكيت على المصنف وان تمثيله للموصولة بالداخلة على الصفة المشبهة مخالف للاصح وقد اعترض الحفيد على المصنف وأجاب بأنه يكفى لصحة التمثيل كونه صحيحا على قول (قوله مباركا شديدا) قال الزرقانى أى فى حال كونه مباركا شديدا فكاهله فاعل بشديد (قوله والكاهل ما بين الكتفين) قال الزرقانى قال الدمامينى ويقال له الحارك وشدته بحيث يقوى لحمل تلك الاعباء كناية عن كفاية الممدوح للامامة العظمى (قوله ثالثها الخ) هو ما اقتضاه كلام المصنف كما مر عن اللقانى اهـ *(الباب السادس)* ادراج

نرعيتان (من) على (نسح) جمعها ابن النحاس فى قوله

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وسيأتى شرح ذلك فى باب معقود له والذى يخصه هنا انه متى اجتمع فى اسم علتان منها (كأحسن) فان فيه الصفة ووزن الفعل (أو واحدة منها تقوم مقامهما) فى منع الصرف (كمساجد وصحراء) فان صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين والتأنيث بالالف بمنزلة تاء التأنيث فكل من صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث قائم مقام علتين (فان جره بالفتحة) نيابة عن الكسرة (نحو فحيوا بأحسن منها) ونحو اعتكفت فى مساجد (الا ان أضيف) لفظا (نحو فى أحسن تقويم) وفى مساجد عائشة أو تقديرا نحو ابدأ بذا من أول فى رواية من جره بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه ودخلته أل معرفة كانت نحو وانتم عاكفون فى المساجد (او موصولة) نحو قوله وهن الشافيات الحوائم بخفض الحوائم بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه وهى جمع حائمة واما الداخلة على الصفة المشبهة (كالاعمى والاصم) واليقظان فانها حرف تعريف على الاصح كما فى المغنى وغيره لا موصولة (أو زائدة كقوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله

بخفض اليزيد لدخول أل الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل أن يكون قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه أل للتعريف كما قال الموضح فى شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك ابن مروان من بنى أمية والاعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفى آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف وأراد به أمور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى أبصرته شديدا كاهله يحمل أثقال الخلافة والى هذا الباب أشار الناظم بقوله

وجر بالفتحة ما لا ينصرف * ما لم يضف أو يك بعد أل ردف

واذا دخله أل أو أضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفا أولا أقوال ثالثها ان كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والا صرف وهو المختار

(الباب السادس)

من أبواب النيابة (الامثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا بأعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء بأعيانها وانما هى أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على

(قوله والاحسن ان تعد ستة) قال الدنوشرى قد يقال الاولى أن تعد سبعة بزيادة الغائبتين فان تفعلان صالح لهما وللمخاطبين والمخاطبتين قال بعضهم واختلف فى الغائبتين اذا عبر عنهما بالضمير نحو هما تقومان وأردت امرأتين هل يؤنث الفعل حملا على المعنى ولان الضمير بمنزلة الظاهر أو لا يؤنث الفعل نظرا للفظ الضمير اذ هو مذكر لفظا انتهى وهو غفلة عما صرحوا به فى باب الفاعل ان الفعل اذا أسند الى الضمير المؤنث وجب تأنيثه *(فائدة)* عد الافعال ستة بناء على ادراج الغائبتين فى المخاطبتين والا فهى سبعة كما عرفت ويصح أن تكون عشرة باعتبار كون الالف والواو حرفين أو ضميرين ففى يفعلان بالتحتية اثنان وفى يفعلون بالتحتية أيضا اثنان وفى تفعلان بالفوقية أربعة تفعلان يا زيدان أو يا هندان والهندان تفعلان وتفعلان الهندان والتاسع والعاشر تفعلون وتفعلين بالفوقية فيهما ولا يكون الواو والياء فيهما الا ضميرين وذكر المكودى انها تكون ثمانية انتهى وأقول قوله قد يقال الاولى ان تعد سبعة الخ سبقه اليه الشهاب القاسمى والعجب من الشارح أنه صرح بالغائبتين بعد المخاطبتين فكيف يجعلها ستة (٢) وأيضا قد عدها تسعة سبعة الالف والواو فيها علامة وهى تفعلان الهندان بالتاء الفوقية فكان ينبغى التنبيه على ما فى كلام الشارح من الحزازة وقوله وذكر المكودى الخ لم يبين وجهه وبيانه انه ضم الى الخمسة الاصلية التى الالف والواو فيها ضمائر بقطع النظر عن المخاطبتين والغائبتين ثلاثة تكون فيها الالف والواو علامات الصورتان اللتان ذكرهما الشارح والصورة التى تركها والعجب للمكودى حيث ذكر الصورة التى تركها الشارح والالف فيها علامة ولم يذكر عكسها فى اللفظ بالتقديم والتأخير مع ان الالف فيه ضمير والاصل فى هذه الامثلة كون الالف والواو ضميرين فتأمل (قوله وهى كل فعل الخ) قال اللقانى التعريف للماهية وكل للافراد وايضا كل تفهم ان كل واحد منها هو الخمسة وهذا الاخير معنى قوله فى عبارة اخرى فيه تصدير الحد بكل وهو مخل بصدق الحد على المحدود الذى هو الامثلة الخمسة انتهى وقال الدنوشرى بعد الاعتراض بالوجه الاول من كلامه الاول والجواب ان التعريف ما بعد كل وفائدة الاتيان بها التصريح بأن الحد مطرد منعكس من اول الامر وفى شرح الجامى فى التوابع كلام يتعلق بالمسئلة لا بأس بمراجعته انتهى ويمكن أن يجاب بذلك عن الثانى وعبارة الجامى التى اشار اليها عند قول ابن الحاجب التوابع كل ثان الخ ثم ان لفظة كل ههنا ليست فى موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل أفراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكره غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه (قوله فان رفعها الخ) قال اللقانى منقوض بالامثلة المقرونة بنون التوكيد فان اعرابها بالحركات مقدرة كما أشار اليه الموضح فيما مر بقوله فانه معرب معها تقديرا وصرح به الرضى على ما سبق انتهى ونقل بعض الافاضل ان النحراوى أجاب بأن ما ذكره خلاف المشهور والمشهور أنه معرب بالنون المقدرة اذ الحروف تقدر كالحركات وسيأتى تصريح الشارح بذلك اول الفصل الآتى (قوله بثبوت النون) قال الدنوشرى أى بالنون الثابتة وانما عبر بهذه العبارة لاجل المقابلة فى النصب والجزم بالحذف وجملة ولن تفعلوا معترضة بين الشرط والجزاء انتهى *(تنبيه)* هذه النون قال الرضى تكسر بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر أولى وقرئ فى الشواذ اتعدانى بفتحها وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع فى الاسم انتهى وقال أبو حيان انما حركت لالتقاء الساكنين وكانت بعد الواو والياء فتحة تشبيها بنون الجمع وكسرت مع الالف تشبيها بنون التثنية (قوله وجزمها ونصبها بحذفها)

ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله الموضح فى شرح اللمحة (وهى كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين) بالتاء للمخاطبين (نحو تفعلان) يا زيدان أو للمخاطبتين نحو تفعلان يا هندان أو للغائبتين نحو الهندان تفعلان (و) بالياء للغائبين نحو الزيدان (يفعلان أو واو جمع) بالتاء للمخاطبين (نحو) أنتم (تفعلون و) بالياء للغائبين نحوهم (يفعلون او ياء مخاطبة نحو) أنت (تفعلين) ولا فرق بين أن تكون الالف والواو ضميرين كما تقدم أو علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون فى لغة طيئ (فان رفعها) بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) الاول جازم ومجزوم

(٢) قول المحشى وأيضا قد عدها الخ حرر هذه العبارة فلعلها غير ظاهرة اهـ

قال الدنوشري وقد تحذف النون لغير ناصب ولا جازم كقوله أبيت أسرى وتبيتي تدلكى * شعرك بالعنبر والمسك الذكى
وانما حذفت لانها فرع عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في بارئكم وينصركم ومايشعركم فلولم تحذف النون مع انها فرع
لكانت آمنة من حذف لم يأمن منه الاصل صرح بذلك النووي في كتاب له سماه رؤس المسائل انتهى وقال المصنف في
الحواشي وقد تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدنك عن آيات الله واماترين واما يبلغن عندك
وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو أفغير الله تأمروني فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا
الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى ١٠٢ تحابوا انتهى وقوله لنون الوقاية أي بناء على ان المحذوف نون الرفع لا نون
الوقاية وهو الاصح كما يأتي (قوله
لانها شبيهة بالواو) عبارة المصنف
في الحواشي لان النون شديدة
الشبه بحروف العلة الواو والياء
والالف ولهذا تدغم في الواو
والياء وزيدت ساكنة ثالثة في
نحو حنتل كما زيدت واو فدوكس
وياء سميذع والف عذافر وأبدلت
منها الالف في نحو رأيت زيدا
وحذفت في نحو قل هو الله أحد
الله الصمد (قوله وحملوا تفعلان
الخ) الحامل له على الحمل في
تفعلان تخصيصه جعل علامة
رفع الجمع الواو والمناسب لما قاله
أولا ان يزيد وعلامة الرفع في
الزيدان الالف وانه لا يمكن ذلك
في يفعلان لانه يؤدي الى اجتماع
ألفين وعبارة الرضي لما اشتغل
محل الاعراب وهو اللام بالحركة
المناسبة لحرف العلة لم يمكن
دوران الاعراب عليه ولم يكن
فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب
بالكلية جعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وخص هذا الابدال بهذا النوع دون يدعو من
ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي لكون هذا النوع كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وحمل الياء في تفعلين على أخويه
(قوله ولما كان ههنا مظنة سؤال) قال الدنوشري يجوز أن يكون مظنة فيه هو اسم كان وههنا خبرها ولا اشكال في ذلك ويجوز
ان يكون هنا هو الاسم وهو المطابق للمقام لان القصد الاخبار عن هذا المكان بأنه مظنة سؤال لكن يلزم على هذا الوجه
خروج هنا عن النصب على الظرفية اللازمة له في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده
عكس ما فعل الناظم اشارة الى الاعتراض عليه لانه فصل بين النظائر وهي أبواب النيابة

والثاني ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل
النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص
فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات
وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكن ذلك في يفعلون لانه يؤدي الى اجتماع
واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل
الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره من الاسماء وحملوا تفعلان وتفعلين
على يفعلون ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن يقال انك قلت ان المضارع المتصل به
واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا أن يعفون منصوب بأن
والنون لم تحذف فأشار الى جوابه بقوله (وأما الا أن يعفون فالواو ولام الكلمة) لا ضمير
الجماعة وهي واو عفا يعفو (والنون ضمير النسوة) عائد على المطلقات لا نون الرفع
(والفعل) معها (مبني) على السكون لاتصاله بنون النسوة (مثل يتربصن) لا معرب
(ووزنه يفعلن) فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا (بخلاف قولك الرجال يعفون
فالواو) فيه (ضمير) الجماعة (المذكرين) كالواو في قولك يقومون وواو الفعل محذوفة
(والنون علامة رفع) ووزنه يفعون (فتحذف) النون للجازم والناصب (نحو) لم تعفو
وفي التنزيل (وأن تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تفعوا وأصله تعفووا) بواوين الاولى لام
الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت
الواو الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب أشار
الناظم بقوله

واجعل لنحو يفعلان النونا * رفعا وتدعين وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب سمه

(الباب السابع)

(قوله المعتل) قال الدنوشري عبر به دون المعل لان المدار على كون آخره حرف علة سواء أعل كيخشى أولم يعل كيدعو ويرمي
وقوله ما آخره أحسن من قول غيره ما في آخره (قوله فان جزمهن بحذف الخ) لو حذف الباء لكان أحسن وقد يقال ان الباء
للتصوير أي فان جزمهن يصور بحذف الآخر (قوله ومن تابعه الخ) قال الدنوشري المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد
تبعه فهو بمعنى أصل الفعل (قوله فلا حاجة لتقديره) قال الدنوشري الظاهر انه حينئذ مبني وقال بعضهم معرب ولا اعراب
له وهو لا يكاد يفهم انتهى وكونه مبنيا بعيد جدا والاقرب انه معرب بنفس الحروف كما يرشد اليه قولهم ان الجازم يحذف
علامة الرفع (قوله فعلى قول سيبويه) قال الدنوشري الجار وهو على متعلق بمحذوف تقديره فيقال أو تقديره حذف الحركة
المقدرة واكتفى بها ودل على هذا الحذف جواب لما ولا يصح أن يعمل ما بعد ١٠٣ لما الا ان لها الصدر (قوله يحتمل المذهبين)
قال الدنوشري قال بعضهم
ويمكن أن يجري كلام المصنف
على كل قول بأن يقال لما كانت
الحركات مقدرة في بعض
الاحوال وجد الجازم حروفا
تشبه الحركات وهي حروف العلة
فحذفها فلا يتعين أن يكون هذا
الكلام على قول ابن السراج
لجواز أن يوجه قول سيبويه بما
ذكر (قوله اذا العجوز غضبت)
قال الدنوشري بعده واعمد لاخرى
ذات دل مونق لينة المس كمس
الخرنق الخرنق بكسر الخاء المعجمة
وسكون الراء ولد الارنب والدل
بفتح الدال وتشديد اللام الغنج
ومثله الدلال والمونق بكسر
النون من آنق يونق من الانق
بفتحتين وهو الاعجاب وقيل ان
لا نافية وليست بجازمة والواو
للحال والتقدير فطلقها غير مترض
عنها وقال ابن جني وقد جاء على
الوجه الاعرف ولا ترضها وحذف احدى الالفين من ترضى ومن تملق (قوله حيث أثبت أحرف العلة) الاعراب حينئذ مقدر
وذلك ظاهر على مذهب سيبويه ويكون السكون مقدرا على أحرف العلة الثابتة على القول الاول والثالث والمحذوفة على
الثاني وأما على مذهب ابن السراج وابن مالك والمصنف فانما يظهر تقدير الاعراب وهو حذف الحروف على الثاني لا على الاول
والثالث اذ كيف يقدر مع وجودها والقول بأن الاعراب لفظي متعذر لوجود الحروف والظاهر اهمال الجازم والشيخ
مشايخنا الشنواني في ذلك كلام غير محرر كتبه بهامش الاشموني وأظنه ذكره في الحراني (قوله وقيل هذه الاحرف اشباع)
هذا لا يقابل القول بأنه ضرورة وانما يقابل القول بأنه لغة المشار اليه بقوله وقيل هذه الاحرف الخ الا أن يقال القائل
بالضرورة اختلف هل هذه الحروف نفس الثابتة أو محذوفة وهذه اشباع للضرورة

من أبواب النيابة وهو خاتمتها (الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره) حرف علة
(ألف كيخشى أو ياء كيرمي أو واو كيدعو فان جزمهن بحذف الآخر) نيابة عن السكون
نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم
الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بأن
علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما تمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن
هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الالف في حالة النصب
وعلل ذلك بأن الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل
الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة أزالها والا أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه
الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة
واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة
فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف
العلة وقول الناظم

واحذف جازما * ثلاثهن يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا بأن أحرف العلة قد ثبتت
مع الجازم فأشار الى جوابه بقوله (فأما قوله)

اذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تملق

وقوله

هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وقوله وهو قيس بن زهير

(ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة) فيمن حيث أثبت احرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف اشباع

(قوله وتمنى بفتح التاء) قال اللقانى وتمنى بمعنى تزيد يقال نمى الشئ ينمى اذا زاد (قوله كما فى يأمركم) قال الدنوشرى هو مثله فى مطلق التسكين لانه ليس فى يأمركم توالى أربع متحركات (قوله ويجرون المنفصل مجرى المتصل) قد عقد ابن جنى فى الخصائص بابا لاجراء المتصل مجرى المنفصل واجراء المنفصل مجرى المتصل وذكر ذلك السيوطى فى الاشباه والنظائر فمن الاول نحو اقتتل القوم واشتتموا فهذا شبيه وجعل لك وهو أحسن من قوله الحمد لله العلى الاجلل وبابه لان ذلك انما ظهر مثله ضرورة واظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن ومن غير ضرورة ومن الثانى ماذكره الشارح وقولهم ها الله اجرى مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من قرأ ولا تناجوا وحتى اذا اداركوا فيها قال ابن جنى ونحوه من هذا التخفيف قولهم فى المرأة والكمأة اذا خففت الهمزة المراة والكماة وكنت ذاكرت الشيخ أبا على بهذا بضع عشرة سنة فقال هذا انما يجوز فى المنفصل قلت له فأنت أبدا تكرر ذكر اجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيأ قال وهذا الباب فيه مايحسن ويقاس وفيه مالايحسن ولا يقاس ولكل وجه قال السيوطى وخرج على اجراء المنفصل مجرى المتصل قراءة ألم ترالى الملا من بنى اسرائيل بسكون الراء (قوله ولا واغل) قال الزرقانى الواغل هو الداخل على القوم فى شرابهم فيشرب معهم من غير أن يدعى اليه ويسمى مايشربه وغلا بالسكون وأصل المادة وغل الرجل يغل وغلا دخل فى الشجر وتوارى فيه والمراد الاخبار عن نفسه بأنه يشرب بلا اثم من الله ولا لوم من الناس (قوله بنية الوقف) قال اللقانى فيه ضعف من جهة تقدير الوقف على الشرط دون الجزاء اختيارا وقد يجاب بأن الضعف هو الوقف على ذلك لا تقديره قال الشهاب هذا ليس شرطا بل صلة الا ان يقال فى معنى الشرط تأمل (قوله فهو ما اذا كان أصليا) قال الدنوشرى مراده بالاصلى ماليس بدلا من همزة وان كان بدلا من ياء كيخشى اذ الالف لا تكون أصلا أبدا

والحروف الاصلية محذوفة للجازم وقيل هذه الاحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقر حرف العلة على حاله والانباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمى بفتح التاء المثناة من فوق من نمت الحديث يقال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام الناقة الشابة بدل لبون وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل يأتيك مضمر وبما لاقت متعلق بتنمى اقربه ويجوز أن يكون مالاقت فاعل يأتيك والباء زائدة فى الفاعل مثلها فى كفى بالله شهيدا (وأما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر) باثبات الياء من يتقى وتسكين يصبر (فى قراءة قنبل) عن ابن كثير فاختلف فى تخريجه (فقيل من موصولة) لا شرطية ويتقى مرفوع لا مجزوم (وتسكين يصبر) مع انه معطوف على مرفوع (اما لتوالى حركات الباء) الموحدة (والراء) من يصبر (والفاء والهمزة) من فان كما فى يأمركم باسكان الراء تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل برف من يصبر فان منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس

فاليوم اشرب غير مستحقب ٭ اثما من الله ولا واغل

فنزل رب غ من اشرب بغير منزلة عضد وسكن الباء كما سكن عضد (واما على انه) أى قنبلا (وصل بنية الوقف) كقراءة الحسن البصرى ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع باجماع السبعة وكقراءة نافع محياى ومماتى بسكون ياء محياى وصلا (واما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى) من (الشرطية لعمومها وابهامها) ولكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعده ولهذا دخلت الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب قاله الفارسى فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء فى يتقى اما اشباع فلام الفعل حذفت للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة (تنبيه) مامر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان أصليا فاما (اذا كان حرف العلة) عارضا بأن كان (بدلا من همزة) مفتوح ماقبلها (كيقرأ) مضارع قرأ (و) مكسور ماقبلها

(قوله فهو ابدال قياسى) قال الدنوشرى انظر لو كان سكونها للوقف هل يكون قياسيا كسكونها للجازم اولا والاول أولى لان ذلك لا يتقيد بالجازم كرأس وبئر وسؤر الى غير ذلك (قوله وابدال الهمز الخ) قال الدنوشرى ايضاح لكلام الموضح غير محتاج اليه (قوله ويمتنع حينئذ) الظاهر كما لا يخفى أن الاعراب حينئذ مقدر والظاهر ان السكون حينئذ مقدر على الهمزة دون الالف عكس ما يأتى ولم يتعرض لذلك الدنوشرى هنا (قوله وعلى القول بعدم الاعتداد الخ) قال الدنوشرى الاعراب حينئذ مقدر كما أسلفه الشارح فى فصل تعريف الاعراب لكن هل يقال ان السكون مقدر على الالف أو الهمزة المقلوبة ألفا مثلا انتهى والاظهر الاول بل لا وجه للثانى ٭(فصل)٭ (قوله تقدر الواو الخ) قال الدنوشرى كان من حقه أن يؤخر هذا عن كلام المصنف لان تقدير الحركات أصل لتقدير الحروف ولان الشارح وظيفته أن يتم ما أخل بذكره المصنف والتتمة تكون بعد المتمم وقد يجاب بأنه انما قدمه على كلام المصنف لطول الكلام عليه وقصر ماذكره الشارح وبأن الاعراب بالحروف أقوى من الاعراب بالحركات وان كانت الحركات هى الاصل فى الاعراب فقدم الشارح المتعلق بالاقوى (قوله نحو جاء مسلمى) قال الدنوشرى قال النجم سعد فان قيل هلا كانت الياء المنقلبة عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة للجمع أجيب بأن الواو علامة للجمع من حيث انها حرف علة وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصيتها ولم تبق انتهى من النكت ومن هامش نسخته بخط كاتب الاصل قال بعضهم جمع المذكر السالم اذا أضيف الى كلمة أولها ساكن كان اعرابه تقديريا فى الاحوال الثلاثة نحو جاءنى صالحوا القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم وكذا المثنى فى الرفع فقط تقول جاءنى غلاما الرجل ولعل الشارح لم يلتفت الى ذلك لانه أمر عارض بواسطة كلمة مستقلة وأما المضاف لياء المتكلم فانه لعدم استقلاله بمنزلة اللازم (قوله المعتل) قال الدنوشرى لو حذفه لكان أولى لان الصحيح كذلك وقيد بقوله الثقيلة لاجل الالف والا فالخفيفة مع الواو والياء كذلك (قوله وتقدر الحركات الثلاث الخ والضمة والكسرة الخ) قال الدنوشرى هو فيما ينصرف اما ما لا ينصرف كموسى فيقدر فيه الضمة والفتحة اصالة أو نائبة عن الكسرة الا ان أضيف كموسى بنى اسرائيل فيقدر فيه الكسرة أيضا وكذا قوله والضمة والكسرة الخ وأيضا فيما ينصرف وأما غيره كجوارٍ فالمقدر

نحو (يقرأ) مضارع اقرأ (و) مضموم ماقبلها نحو (يوضؤ) مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى حسن وجمل (فان كان الابدال) للهمزة (بعد دخول الجازم) على المضارع (فهو ابدال قياسى) لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمز الساكن من جنس حركة ماقبله قياسى (ويمتنع حينئذ) اى حين اذ أبدل بعد دخول الجازم (الحذف) للحرف المبدل من الهمزة (لاستيفاء الجازم مقتضاه) وهو حذف الحركة التى كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيأ آخر (وان كان) الابدال (قبله) أى قبل دخول الجازم (فهو ابدال شاذ) لكون الهمزة متحركة فهى متعاصية بالحركة عن الابدال وابدال الهمز المتحرك من جنس حركة ماقبله شاذ (ويجوز) حينئذ (مع) دخول (الجازم الاثبات) للحرف المبدل (والحذف) له (بناء على) قولى (الاعتداد بالعارض) وهو الابدال هنا (وعدمه) أى عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلى وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلى لا العارض (و) عدم الاعتداد بالعارض (هو الاكثر) فى كلامهم وعليه الاكثرون ففى كلامه اف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وماذكره من جواز الاثبات والحذف هو ماذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها

٭(فصل)٭ تقدر الواو رفعا فى جمع المذكر السالم اذا أضيف الى ياء المتكلم نحو جاء مسلمى والنون رفعا فى المضارع المعتل اذا أسند الى واو الجماعة او ألف الاثنين او ياء المخاطبة وأكد بالنون الثقيلة نحو لتبلون لتبلوان لتبلن (وتقدر الحركات الثلاث) تعذرا

فيه الضمة والفتحة نائبة الا ان أضيف بكوارى الامرفية تقدر فيه الكسرة أيضا لكن يصدق حينئذ انه يقدر فيه الحركات الثلاث فى الجملة فى الموضعين انتهى لقانى وماذكره فى الاول مذهب الجمهور وخالف فى ذلك ابن فلاح كما هو مشهور والحاصل انه اذا جعلت أل فى الاسم المعرب للاستغراق فان أريد بالحركات الثلاث فى المقصور وبالضمة والكسرة فى المنقوص الاصلى منها دون النائب فالكسرة لا تقدر فى غير المنصرف غير ماذكر وان أريد الاعم من الاصلى والنائب فالحركات الثلاث فى الجملة تقدر فى النوعين كما بينه اللقانى فى قولة أخرى قال الشهاب والظاهر ان قول الالفية الاعراب فيه قدرا جميعه أسلم من الاعتراض من كلام التوضيح لانه يفسر الاعراب بجميعه بالرفع والنصب والجر وذلك حاصل فى كل مقصور حتى مالا ينصرف لان نفس الفتحة نصب وجر فيه وانما قوى الاشكال على التوضيح لتعبيره بالحركات الثلاث بخلاف الاعراب فان النصب كما يكون فتحة كذلك الجر تأمل (قوله لازمة) قال ١٠٦ الدنوشرى المراد باللزوم فى الالف والياء لزوم وجودهما فى أحوال الاعراب

(فى الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة) غير مهموزة (نحو الفتى) مما ألفه منقلبة عن ياء (والمصطفى) مما ألفه منقلبة عن واو وان صورت فيهما الالف ياء نظرا الى أصلها فى الاول ومجاوزتها الثلاثة فى الثانى (ويسمى) الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة (معتلا) لكون آخره حرف علة و (مقصورا) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع أو لكونه منع المد والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس فى الافعال ممدود تقول جاء الفتى والمصطفى ورأيت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد فى الاحوال الثلاثة والتقدير مختلف فتقدر فى الرفع الضمة وفى النصب الفتحة وفى الجر الكسرة فى الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لآخر المعرب وهو الاصح والا فبعدها وموجب هذا التقدير أن ذات الالف لا تقبل الحركة (و) تقدر (الضمة والكسرة) فقط فى الاسم المعرب الذى آخره (ياء لازمة) فى الاحوال الثلاثة (مكسور ماقبلها نحو المرتقى) من مزيد الثلاثى (والقاضى) من الثلاثى (ويسمى) الاسم المذكور (معتلا) لكون آخره حرف علة و (منقوصا) لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها أو لانه تحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن انظار أما الاول فلان نحو يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثانى فلان نحو الفتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا (وخرج بذكر الاسم) فى حد المقصور الفعل (نحو يخشى) والحرف نحو على مما فى آخره ألف لازمة (و) فى حد المنقوص الفعل نحو (يرمى) والحرف نحو فى مما آخره ياء لازمة وخرج بذكر المعرب فى حديهما المبنى نحو ذا وتا والذى والتى (و) خرج (بذكر اللزوم) فى الالف

لفظا كالفتى أو تقديرا كفتى لكنه يخرج بخروج مافيه الالف والياء العارضتان بسبب انقلابهما عن همزة كالمقرا والمقرئ اسم مفعول وفاعل من أقرأ فان التقدير المذكور موجود فيهما مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التى هى الاصل لقانى انتهى وقال الشهاب القاسمى أقول يمكن أن يجاب بأن لزوم وجودها لفظا أو تقديرا ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذى باعتباره وجدت الالف فتدخل الالف والياء العارضة بسبب الابدال لانها باعتبار ذلك الاستعمال وهو الابدال لازمة وان لم تكن لازمة من حيث هى أو باعتبار الاصل أو فى الجملة وايضاح ذلك ان للمقرا اسم مفعول استعمالين أحدهما الهمزة والثانى ابدالها ألفا فباعتبار الاستعمال الاول وملاحظته تكون الالف لازمة والا انتفى الابدال فلا يكون تغييرا ملاحظا وان كانت فى حد ذاتها ليست لازمة لجواز العدول عن ذلك الاستعمال الى استعمال آخر وهذا بخلاف الالف فى رأيت أخاك فانها باعتبار هذا الاستعمال الذى وقعت بسببه وهو الاعراب بالحروف ليست لازمة لانها فى ذلك الاستعمال تسقط فى غير النصب فتأمل (قوله لكونه قصر الخ) عبارة الرضى وسمى نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود ولكونه ممنوعا عن مطلق الحركات والقصر المنع والاول أولى لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب الاطراد وأيضا مذهب المحققين أيضا ان نحو غلامى مبنى والمقصور من ألقاب المعرب كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل (قوله وخرج الخ) قال الدنوشرى اقتصر المصنف على اخراج نحو

يخشى ويرمى لانه محل التوهم لوجود التقدير فيه بالفعل وتمم الشارح لانه وظيفته انتهى وقوله وتمم الشارح أى بذكر الحرف ولا اعراب له لا لفظا ولا تقديرا (قوله مما فى آخره الخ) لو حذف فى لكان أحسن كما فعل مرارا (قوله وتظهر الفتحة الخ) قال الدنوشرى ومن العرب من يسكن الياء فى النصب قال الشاعر ولو أن واش باليمامة داره * ودارى باعلى حضرموت اهتدى ليا قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر اشمونى اه وعلى هذا فتقدر الفتحة على الياء وتقدر أيضا عليها فى المركب المزجى اذا كان آخر الجزء الاول ياء وأعرب اعراب المتضايفين نحو قالى قلا ومعديكرب قال فى الهمع بلا خلاف وهل لو قدر ان آخر الجزء الاول منه واو يكون كالياء الظاهر نعم بقى ان ألف لدى تقلب ياء نحو لديهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء اذا نصب أو على الالف المنقلبة ياء ١٠٧ الظاهر الثانى هربا من تخالف قاعدة

(نحو رأيت أخاك و) فى الياء نحو (مررت بأخيك) فانهما يتغيران بحسب الاعراب (و) خرج (باشتراط الكسرة) قبل الياء فى حد المنقوص (نحو ظبى) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح (وكرسى) مما آخره ياء قبلها ساكن معتل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسم معتلا من الاسماء ما * كالمصطفى والمرتقى مكارما
فالاول الاعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذى قد قصرا

والثانى منقوص ثم قال * ورفعه ينوى كذا أيضا يجر * (وتقدر الضمة والفتحة فى الفعل) المضارع (المعتل بالالف نحو هو يخشاها وان يخشاها) فيخشى فى الاول مرفوع وفى الثانى منصوب تقديرا فيهما ومثلهما متصلين بهاء الضمير ليوافق اللفظ بالالف اللفظ (و) تقدر (الضمة فقط فى الفعل) المضارع (المعتل بالواو أو الياء نحو هو يدعو وهو يرمى) فيدعو ويرمى مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وماذكر من تقدير الحركات فى المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا فى الاسم لان الاعراب فيه أصل فيجب المحافظة عليه وفى الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى فى النظم فقال

وأى فعل آخر منه ألف * أو واو أو ياء فمعتلا عرف
فالالف انو فيه غير الجزم

ثم قال والرفع فيهما انو (وتظهر الفتحة) لخفتها (فى الواو والياء) فى الفعل وهو المنبه عليه فى النظم بقوله * وأبد نصب ما كيدعو يرمى * وفى الياء فى الاسم وهو المنبه عليه فى النظم بقوله ونصبه ظهر (نحو ان القاضى لن يرمى ولن يغزو) وليس فى العربية اسم متمكن معرب فى آخره واو لازمة وقبلها ضمة

* هذا (باب النكرة والمعرفة) *

وهما فى الاصل اسما مصدرين لنكرته وعرفته فنقلا وسمى بهما الاسم المنكر والاسم المعرف (الاسم ضربان) على الاصح (نكرة وهى الاصل) لانها لا تحتاج فى دلالتها الى

ظهور الفتحة على الياء (قوله فى الواو والياء) قال اللقانى لم يقل فى الفعل المعتل كما قال فيما قبله ولا فيه بالضمير العائد عليه كما هو مقتضى الظاهر ليندرج فيه الياء من الاسم نحو ان القاضى ومن الفعل نحو ان يرمى وقد نبه على ذلك بالتمثيل اه وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله أولا فى الفعل وثانيا فى الاسم والله أعلم

* (هذا باب النكرة والمعرفة) *

قال العصام فى حواشى الجامى أتى بهما معرفتين لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتين وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية لتقدمهما (قوله اسما مصدرين) قال الدنوشرى قال الحفيد النكرة والمعرفة مصدران فى الاصل ثم نقلا وسمى بهما نوعان من الاسماء ويتأمل مع كلام الشارح اه ويمكن أن يكون كلام الحفيد بناء على أن نكرته بكسر الكاف مخففا وكلام الشارح على ان نكرته بفتح الكاف مشددا لكن فى المصباح ان مصدر نكر كتعب انكارا (قوله الاسم ضربان الخ) قضية هذا التقسيم انه مانعة خلو لا حقيقية لاجتماع التعريف والتنكير فى الاسم الواحد كالمعرف بلام الجنس فانه بحسب اللفظ معرفة وبحسب المعنى نكرة فالتعريف والتنكير اجتمعا هنا وان كانا باعتبارين (قوله على الاصح) مقابل الاصح ان الخالى من التنوين واللام نحو ماومن واسطة بينهما وقال الزرقانى أشار بذلك الى أن تقول الاقسام ثلاثة واعلم أن الثالث هو نحو صه منونا بناء على انه واقع موقع لفظ الفعل كما يأتى فانه لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فهو قسم لا معرفة ولا نكرة مع انه يرد على حد المعرفة والنكرة كما لا يخفى اه وحصره الثالث فيما ذكره فيه نظر وقوله مع انه يرد الخ لا يرد على حد المعرفة لصدقه عليه فلا يكون مانعا (قوله وهى الاصل) قال الدنوشرى الضمير الاول للنكرة باعتبار معناها والثانى باعتبار لفظها لقانى اه

ولعل مراده باعتباره معنى ماصدقها وافظ ماصدقها كما لايخفى (قوله بالغا) قال الدنوشري ينظر هل هو قيد أولا وقد أسقطه فيما يأتي في قوله لحيوان مذكر عاقل (قوله ظهوره) قال الدنوشري بالتذكير وفي بعض النسخ ظهورها مراعاة لمعنى الشمس (قوله وبالخاصة) قال الدنوشري فيه دفع لما أورد عليه كأصله من الاسماء المتوغلة في الابهام وأسماء الفاعلين والمفعولين فانها لاتقبل أل المؤثرة ولاتقع موقع مايقبلها فيشير الشارح الى انه تعريف بالخاصة ولايشترط فيه الانعكاس وفيه نظر اه ووجه النظر منع ان أسماء الفاعلين والمفعولين لاتقع موقع مايقبلها بدليل ما يأتي وأجيب أيضا عن الاسماء المتوغلة في الابهام بأنها قد تتعرف في بعض الاحوال كما يعلم من محله فهي تقبل أل أو تقع موقع ما يقبلها في الجملة وبأن معناها في نفسها قابل الا انه عرض منع القبول بسبب التزام الواضع الاستعمال الخاص فيها ويحتمل أن وجه النظر منع ان التعريف بالخاصة لايشترط فيه الانعكاس لان كل تعريف سواء كان حدا أو رسما لابد أن يكون مطردا منعكسا نعم بعضهم جوز التعريف بالاخص وأيضا يشكل على كونه غير منعكس قول الناظم وغيره معرفة لانه يدخل حينئذ في الغير النكرات التي لم تشملها هذه الخاصة الا أن يقال ضمير غيره للنكرة لا للقابل أل الخ لكن يرد انه يصير الغير مبهما لانه مالم يعرف النكرة بحد جامع مانع لايعرف الغير فلا فائدة في التعريف وأما تذكير ضمير الغير مع عوده حينئذ للنكرة فباعتبار انها صفة لموصوف مذكر محذوف والتقدير اسم نكرة (قوله عبارة عن نوعين) قال الدنوشري ١٠٨ مقتضاه أن لفظ نكرة مشترك بين النوعين أي موضوع لكل منهما بمفرده والحق

قرينة بخلاف المعرفة ومايحتاج فرع عمالا يحتاج (وهي) بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ماوجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود افرادله في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع أسماء الاجناس وكذلك قمر فأما قوله فكأنه لمعان برق أو شعاع شموس وقوله وجوههم كأنها أقمار فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس وقمر هذه الليلة أكثر نورا من قمر ليلة أول ذلك الشهر وبالخاصة (عبارة عن نوعين أحدهما مايقبل أل المؤثرة للتعريف كرجل) لحيوان

أنه متواطئ أي موضوع لامر واحد كما ينقسم اليهما فالوجه أن يقول عبارة عما دل على شائع وهو نوعان الخ (قوله أحدهما مايقبل أل) قال الدنوشري تعريفهم للنكرة بماذكر لايشمل مالاتدخل عليه أل لتوغله في الابهام نحو غير فانهم صرحوا بأن أل لاتدخل عليه قال الحريري ولاتقل في غير جاء الغير فليس في تعريفها من فائده فالة التعريف عنها حائده وكذلك لايشمل نحو بعض وجزء فان أل لاتدخل عليه وأما الجمل والافعال فليست نكرات وان حكم ا ه بحكم النكرات ومايوجد في عبارة بعضهم انها نكرات فهو تجوز وقال أيضا استشكل حد النكرة بماذكر فانه غير جامع لانه يخرج منه أسماء الفاعلين والمفعولين فانها لاتقبل ال المؤثرة للتعريف ولاتقع موقع مايقبلها ويجاب كما قال بعض المشايخ بأنها تقبل أل المؤثرة للتعريف فان أل الموصولة مؤثرة للتعريف أي مفيدة له لانها معرفة لامعرفة والمؤثرة للتعريف أعم من أن تؤثره في غيرها أولا وقد يجاب أيضا عن ذلك بجوابين الاول انها واقعة موقع ذات وقع منها الحدث والذات تقبل أل المؤثرة للتعريف والجواب الثاني انها في بعض الاحوال تقبل ال المؤثرة للتعريف وذلك اذا أريد بها المضى فهي تقبل ال المؤثرة للتعريف في الجملة تأمله وأنصف ولكن يبقى النظر في ضمير النكرة نحو ضربت رجلا وأكرمته فانه واقع موقع مايقبل أل فيقتضى انه نكرة والصحيح انه معرفة وقوله في الحاشية والذات تقبل ال هو بمعناه قاله اللقاني في حاشيته اه ويأتي عن الشهاب ما في كون اسمى الفاعل والمفعول بمعنى مايقبل ال وقد عال الثاني كون هذا الضمير معرفة بأنه لهذا الرجل دون غيره من الرجال وأجاب الشهاب عن ايراده بأن الضمير ليس واقعا موقع رجل المتقدم بمجرده بل باعتبار كونه صار معهودا فمعناه الرجل المعهود وذلك لايقبل أل وأوردا للثاني أيضا ان قوله والثاني مايقع الخ صادق بعلم الجنس كأسامة في قولك ان رأيت اسامة أي فردا منه فقر منه قال الشهاب لك أن تقول اسامة لايطلق حقيقة الا اذا أريد به الحقيقة المعينة في ضمن الفرد حتى اذا أريد به خصوص الفرد كان مجازا فاسامة في قولنا ان رأيت اسامة واقع موقع الحقيقة المعينة الموجودة في ضمن هذا الفرد وذلك لايقبل أل

(قوله لحيوان مذكر غير عاقل) قال الدنوشري صريحه ان الفرس لايطلق على الانثى وان معناه لغة الذكر لا الانثى وهو مخالف لما في القاموس انه مشترك بينهما اه وفي المصباح الفرس يقع على الذكر والانثى فيقال هو الفرس وهي الفرس وتصغير الذكر فريس والانثى فريسة على القياس ثم قال قال ابن الانباري وربما بنوا الانثى على الذكر فقالوا فيها فرسة وحكاه يونس سماعا عن العرب اه ومقتضى وقوع فرس على الانثى والذكر من غير لحوق الهاء للمؤنث تذكيرها ولو أريد المؤنث ويأتي في التصغير عد فرس من الثلاثي المؤنث العاري من التاء الذي لايرد بالتاء في التصغير مع عدم اللبس شذوذا وقال حفيد السعد ان فرسا مؤنث سماعا (قوله لانه قد تنوسى الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان الرضي صرح بان ذو تتحمل الضمير لكونها بمعنى صاحب فما بالك بصاحب نفسه وغاية أمره انه صار من الصفة المشبهة لعدم دلالته على الحدوث والتحقيق أن يقال ان صاحب ان كان بمعنى مصاحب فأل الداخلة عليه موصولة غير مؤثرة تعريفا والا فهو صفة مشبهة ١٠٩ وأل الداخلة عليه معرفة له ويتحمل الضمير على كل حال وذو بمعنى صاحب الذي هو صفة مشبهة فيبطل ما قاله الشارح فتأمل ذلك اه وقوله فأل موصولة غير مؤثرة تعريفا مخالف لما أسلفه من ان الموصولة مؤثرة للتعريف أي مفيدة له واعلم أن شيخ الاسلام أجاب في حواشي ابن الناظم عن ايراد ان صاحب اسم فاعل بانه من الاوصاف التي غلبت عليها الاسمية وقال الشهاب القاسمي لايخفى ان ذو موضوعة للوصف بها فليست مستعملة الا بمعنى صاحب المستعمل في المعنى الوصفي لا الاسمي فأل الداخلة عليه موصولة قال فالاولى أن يجاب بان المراد واقع موقع مايقبل أل ولو في الجملة وصاحب كذلك فانه يقبلها باعتبار معناه الاسمي العلمي وان لم يقبل باعتبار المعنى الوصفي المراد من ذو (قوله وكذلك اذا استعملا في الشرط الخ) انما احتاج الى ذلك لان المصنف خص كلامه بالوصفين حيث قال في قولك مررت الخ مع أن أباحيان انما اعترض بالشرطيتين والاستفهاميتين لانهما ليس لهما اسم بمعناهما يقبل ال وما ذكره الشاطبي لايكفي في دفعه كما لايخفى ألا ترى انه جعل المعنى كل انسان وكل شئ وأي شئ والاظهر في الجواب انهما في الاستفهام والشرط بمعنى انسان وشئ ولايشترط التساوي في معنى الحرف لانهما لم يوضعا لذلك في أصلهما (قوله كل انسان وكل شئ) قال الدنوشري يفهم منه انه لايضر في قولهم أو يقع موقع مايقبل أل الخ مخالفة فان التعليق فات فيما نحن فيه (قوله ومكان وحال) قال الزرقاني أي اللذان هما من جملة الواقع موقع أين وكيف ويكفي ذلك (قوله واقع موقع قولك سكوتا) قال الدنوشري فيه نظر فان صه منونا وقع في مكان طلب سكوت ما لا في مكان سكوت كما قال لفوات معنى الطلب حينئذ

مذكر عاقل (وفرس) لحيوان مذكر غير عاقل (ودار) لمؤنث غير حيوان (وكتاب) لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل أل المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب (و) النوع (الثاني ما) لايقبل أل المؤثرة للتعريف ولكنه (يقع موقع مايقبل أل المؤثرة للتعريف نحو ذي) بمعنى صاحب (ومن) بفتح الميم بمعنى انسان (وما) بمعنى شئ (في قولك مررت برجل ذي مال و) مررت (بمن معجب لك و) مررت (بما معجب لك) فذو ومن وما نكرات لان ذي نعت لنكرة ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لاتقبل أل ولكنها واقعة موقع مايقبلها أما ذو (فانها واقعة موقع صاحب) وصاحب يقبل أل المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست أل فيه موصولة لانه قد تنوسي فيه معناه الاصلي بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لايعمل لاتقول مررت برجل صاحب أخوه عمرا قاله الشاطبي في باب المبتدا (و) أما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع (انسان) وانسان يقبل أل فتقول الانسان (و) اما ما فانها نكرة موصوفة أيضا واقعة موقع (شئ) وشئ يقبل أل فتقول الشئ فمن للعاقل وما لغيره وكذلك اذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما في الشرط كل انسان وكل شئ وفي الاستفهام أي انسان وأي شئ فانسان وشئ يقبلان أل قاله الشاطبي ثم قال وكذلك أين وكيف فانهما واقعان موقع قولك في أي مكان وعلى أي حال ومكان وحال يقبلان أل اه وذهب ابن كيسان الى أن من وما الاستفهاميتين معرفتان (وكذلك نحو صه) حال كونه (منونا فانه) نكرة ولا يقبل أل ولكنه (واقع موقع قولك سكوتا) وسكوتا يقبل أل لانه مصدر فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف

المقصود من اسم الفعل قاله اللقانى بمعناه وقد يرد بان القسم الثانى من النكرة وهو ما لا يقبل أل المؤثرة ولكنه واقع موقع ما يقبلها لا يشترط فى الواقع موقعه مرادفته لما وقع موقعه كما فى من وما الشرطيتين فان الشارح نص على انهما واقعتان موقع كل انسان وكل شئ ولا شك أن التعاليق المقصودات منهما حينئذ وكذلك الاسماء الملازمة للتنكير كأحد وعريب وديار فانه يقع موقع ما ذكره الشارح بقوله وهو مثلا رجل أوحى أو ساكن (قوله ومذهب الجمهور الخ) قال الدنوشرى فى بعض النسخ والافذهب الجمهور وهو أحسن (قوله وكذلك نحو احد) قال الزرقانى اى بمعنى انسان اما احد بمعنى واحد فيستعمل فى الايجاب والنفى ومنه قل هو الله احد اى واحد اه وفى الاتقان قال أبو حاتم فى كتاب الزينة احد اسم اكمل من الواحد ألا ترى انك اذا قلت فلان لا يقوم له واحد جاز فى المعنى ان يقوم له اثنان فاكثر بخلاف قولك لا يقوم له أحد وفى الاحد خصوصية ليست فى الواحد تقول ليس فى الدار أحد فيجوز ان يكون من الدواب والطير والوحش والانس فيعم الناس وغيرهم بخلاف ليس فى الدار واحد فانه مخصوص بالآدميين دون غيرهم قال ويأتى الاحد فى كلام العرب بمعنى الواحد فيستعمل فى الاثبات والنفى نحو قل هو الله احد أى واحد وأول فابعثوا احدكم بورقكم وبخلافه ما فلا يستعمل الا فى النفى تقول ما جاءنى من احد ومنه أيحسب أن لن يقدر عليه احد ان لن يره احد فما منكم من احد ولا فضل لاحد على احد وواحد يستعمل فيهما مطلقا وأحد يستعمل فى المذكر والمؤنث قال تعالى لستن كأحد من النساء بخلاف الواحد فلا يقال كواحد من النساء بل كواحدة وأحد يصلح للافراد والجمع قلت ولهذا وصف به فى قوله من احد عنه حاجزين بخلاف الواحد والاحد له جمع من لفظه وهو الاحدون والآحاد ١١٠ وليس للواحد جمع من لفظه فلا يقال واحدون بل اثنان وثلاثة والاحد ممتنع الدخول فى الضرب والعدد والقسمة وفى شئ من الحساب بخلاف الواحد اه ملخصا وقد تلخص من كلامه سبعة فروق اه وسكت عن بيان ما يعرف به كون أحد بمعنى واحد وفى المطول فى بحث تقديم المسند اليه ان ائمة اللغة ذكروا ان أحدا اذا لم تكن همزته بدلا من الواو ولا تستعمل فى الايجاب الا مع كل قال الفنرى ان الذى همزته لا تكون بدلا عن الواو هو الذى يكون مهموز الفاء ثم قال وقد يقال ما همزته أصلية لا يستعمل فى الايجاب أصلا كلفظ أريم وارم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة اه وقوله لا يستعمل فى الايجاب أصلا أى لا بدون لفظ كل ولا معها وتلخص من هذا ان ما كانت همزته بدلا من الواو كاحد فى قل هو الله أحد فان أصله وحد بمعنى واحد يستعمل فى الايجاب والنفى باتفاق وما لم تكن همزته كذلك قيل لا يستعمل فى الايجاب وهو ما نقله فى الاتقان عن أبى حاتم وأشار اليه الفنرى بقوله وقد يقال وقيل يستعمل فيه مع كل وهو ما نقله فى المطول عن ائمة اللغة وقال الاشمونى فى باب الاعلال وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة الا ما شذ من قولهم امرأة أناة والاصل وناة لانه من الونى وهو البطء قال ابن السراج وأسماء اسم امرأة لانه فى الاصل وسماء من الوسامة وهو الحسن واحد المستعمل فى العدد وأصله من الوحدة بخلافه فى ما جاءنى أحد فقيل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة اه ويؤخذ منه ان أحدا ان كان مأخوذا من الوحدة كالمستعمل فى العدد وقل هو الله أحد فهمزته بدل من الواو وما لا فلا واقتصاره على المستعمل فى العدد ليس للحصر بدليل ما بعده وللمصنف كلام فى أحد نقله الشارح فى باب أسماء الافعال فراجعه ونحن أوردنا ما ذكرناه هنا لاقتضاء المقام له هذا وبما ذكره الشارح يندفع ما أورده اللقانى على الحد من هذه الاسماء وقد دفعه الشهاب بنحو ذلك ثم قال فان قلت ديار بمعنى انسان مراد به معنى النكرة وفاء بلزوم ديار للتنكير قلت مسلم ولكنه يقبل ال فى الجملة أى مع قطع النظر عن كونه بمعنى ديار وهذا كاف وكذا يقال فى أحد وعريب وقد يقال التنكير انما التزم فى لفظ ديار ونحوه لا فى معناه (قوله وانكر النكرات الخ) قال الدنوشرى مخالف لكلام الاشمونى وغيره فليراجع ذلك

في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدرى بواسطة أو بلا واسطة والافذهب الجمهور أن أسماء الافعال واقعة موقع الافعال وكذلك نحو أحد وديار وعريب وكثير من الاسماء الملازمة للنفى فانها نكرات ولا تقبل أل ولكنها واقعة موقع ما يقبل أل وهو مثلا رجل أوحى أو ساكن أو نحو ذلك قاله الشاطبى وأنكر النكرات شئ ثم موجود ثم محدث

(قوله يقابل كلا الخ) قال الدنوشرى ينظر هل المراد أن كلا من ذلك يقابل نظيره فى المعارف فشئ يقابل الله لان الاول أنكر النكرات والثانى اعرف المعارف وهكذا لكن يشكل على ذلك قوله ما فى مرتبته أو المراد ان شيأ يقابل لا شئ وهكذا الى آخرها فليتأمل اه وعلى الاخير اقتصر الزرقانى فقال أى ما هو فى مرتبته فى العموم فيقال شئ لا شئ وكذا الباقى (قوله لانها تحتاج الخ) قال الدنوشرى مشكل فى العلم لانه يعين مسماه بلا قرينة كما صرحوا به فى بابه (قوله وهى عبارة الخ) قال الدنوشرى يشكل على حد المعرفة بما ذكر اسما الفاعل والمفعول غير الماضيين فان أل الداخلة عليهما معرفة لا معرفة فيدخلان فى حد المعرفة اصدقه عليهما لانهما لا يقبلان ال المؤثرة ويمكن الجواب عن ذلك فليتأمل اه وقدم الجواب وقد أورد اللقانى ذلك ولم يقيده ولعه غير الماضيين بل بقوله المجرد من أل وقال انه يفسد بهما حد المعرفة دون حد النكرة فان كلا منهما واقع موقع شئ ثابت له الضرب مثلا أو واقع عليه ولم يجب عنه وقال أولا اعلم ان القبول يزول بحصول المقبول فلا يرد النقض بالمعرف بأل ثم قال وأشكل منهما المقرون بأل فانهما نكرتان لقبولهما الاضافة المعنوية ١١١ كالضارب رأس الجانى ولا يقبلان أل المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبلها بل موقع الفعل لنصهم على انها مع أل فى صورة الاسم الا أن يجاب بأن الوصل بهما عارض وفيه بعد شئ وهو أن يكونا حينئذ مجازا لاخراجهما عن موضوعهما وقوله كالضارب رأس الجانى قال الشهاب انظره فان هذه اضافة الى المعمول ومثلها لفظية وكتب على قوله فان كلا منهما واقع الخ أقول لا يخفى ان قولنا شئ ثابت له الضرب أو واقع عليه يقبل أل المؤثرة للتعريف فاسم الفاعل والمفعول واقع موقع ما يقبل أل فيخرج عن حد المعرفة فلا يفسد ويدخل فى حد النكرة وقد يدفع ذلك بان الوصف اعتبر فيه الابهام فى الذات المدلولة له فهو واقع موقع شئ بشرط ابهامه وحدث ولا يقبل ال والحاصل ان معانى الاوصاف اعتبرت على وجه ينافى التعريف فلم يكن معناها قابلا للتعريف بخلاف ذو واحد ونحوه مما لم يعتبر فى معناها ما ينافى وانما المنافاة فى لفظها فلعل الاحسن فى الجواب ان المراد بال المؤثرة للتعريف الدالة عليه أعم من ان تدل عليه مجردة كما فى ال الحرفية أو عليه مع موصوف وهو الاسمية لان مدلولها الذات وتعيينها (قوله وهذا معنى ما ذكره سيبويه) قال الشاطبى وزعم الخليل ان الذين قالوا الحرث والعباس والحسن انما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشئ بعينه بمعنى أن يكون لفظه موافقا لمعنى الصفة فيه ولم يجعلوه سمى به ولكنهم جعلوه كانه وصف له غلب عليه ومن قال حارث وعباس فهو يجريه مجرى زيد هذا نصه وفيه نظر يظهر بالتأمل اهل وجهه ان مقتضى قوله انها دخلت على تقدير التنكير انها أثرت تعريفا فيما ليس فيه تعريف اذ التعريف زال بقصد التنكير (قوله وأقسام المعارف سبعة) قال الدنوشرى هذا عند غير ابن كيسان وأما هو فقد ذهب الى ان من المعارف أيضا من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك الى كذا فيقال

ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كلا منها ما هو فى مرتبته (و) الضرب الثانى (معرفة) والى هذين الضربين أشار الناظم بقوله

نكرة قابل أل مؤثرا * أو واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة (وهى الفرع) لانها تحتاج فى دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم (وهى عبارة عن نوعين أحدهما ما لا يقبل أل) المؤثرة (ألبتة) بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها (ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو) فأما قوله

* باعدام العمرو من أسيرها * فضرورة (و) النوع (الثانى ما يقبل أل ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان أل الداخلة عليها) غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها أل (للمح الاصل بها) وهو التنكير وفى بعض النسخ للمح الوصف والاول أولى لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه فى الاصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم وظاهر كلامه ان أل فى هذه الامثلة دخلت عليها وهى اعلام وقال الشاطبى لم تدخل عليها وهى اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون أل مشعرة بأصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت انها قد أثرت معنى التعريف تقديرا ولمح الصفة صار التعريف مشكلا وأجاب عنه بما حاصله انها لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتأمل (وأقسام المعارف سبعة) أحدها (المضمر)

لقائل والجواب يطابق السؤال والجمهور على انهما نكرتان لان الاصل التنكير مالم تقم حجة واضحة على خلافه ولانهما قائمتان مقام أى انسان وأى شئ وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما وما قيل فى تعريف الجواب غير لازم اذ يصح أن يقال فى الاول رجل من بنى فلان وفى الثانى أمر مهم (قوله كأنا وهم) كان المناسب أن يضم اليهما أنت (قوله كزيد وهند) قال الدنوشرى تمثيله للعلم بزيد وهند يشعر بأنه المراد دون علم الجنس لانه على مذهبه نكرة لا معرفة (قوله بالعهد الذى فى الصلة) رد بأن الصلة كالجزء من الموصول وجزء الشئ لا يعرفه فان قيل مشترك الالزام فى الغلام قلنا الا لام انها تفارقه بخلاف الصلة فهى بالجزء أشبه لانها لا تفارق بحال (قوله أو مقدرة الخ) فيه نظر قال المصنف فى الحواشى ذهب أبو على الى ان تعريف الموصول بال وردبمن وما ونحوهما وأجيب بانهما فى معنى ما فيه أل وأورد أى فانه لا يمكن فيها تقدير أل وأجيب بأن تعريفها بالاضافة قاله ابن عصفور وهو عندى غلط منه لان مرادهم بكون من وما على معنى أل انهما فى معنى الذى والتى لان أل فيهما مقدرة فما اعترض به فى أى فاسد لانها على معنى الذى ولو كانت مضافة ثم ما أجاب به عن أى لا يستقيم لوجهين أحدهما ان الذى يراه هو فى أى انها تضاف لنكرة فهو حينئذ نكرة ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى أل لان أل والاضافة لا يجتمعان والثانى انه قرر أولا عن أبى على انه يرى ان الموصول من قبيل ما عرف بال فكيف يجيب عن أى بجواب يخالفه اه وبه يعلم ما فى قول الشارح ان أل فى ما ومن مقدرة ١١٢ وقوله ان تعريف أى بالاضافة الا أن يكون كلامه فى أى على غير قول أبى على فانه رد قاله والمشهور فى تعريف الموصول قولان اما بأل أو بالعهد الذى فى الصلة (قوله السابع الخ) قال الدنوشرى فيه اشارة الى ان الناظم رحمة الله عليه انما تركه فى المثال والا فهو داخل فى عموم قوله وغيره (قوله المنكر المقصود) كذا قيد الناظم فى شرح الكافية فلا يدخل يا زيد لانه معين قبل النداء ولا قول الاعمى يا رجلا (قوله وأعرفها ضمير المتكلم) لانه يدل على المراد بنفسه ومشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته ويليه ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله والعلم لانه يدل على المراد حاضرا أو غائبا على سبيل الاختصاص ولو قال أرفعها بدل اعرفها كان أولى كما قال السيوطى لان افعل التفضيل لا يبنى من التعريف لزيادته على الثلاث (قوله ثم العلم) قال الزرقانى ظاهره سواء كان خاصا أو عرض له اشتراك وفى كلام الرضى نقلا عن ابن مالك التقييد بالخاص وفسره بقوله أى الذى لم يتفق له مشارك ولم يتعرض لغير الخاص انظر فى باب النعت والظاهر ماهنا (قوله السالم عن ابهام) قضيته ان المقترن بالابهام لا فوق العلم ولا دونه فما محله (قوله بان يتقدمه اسم واحد) قال الزرقانى أى فلا يشتبه مفسره وقال الدنوشرى وذلك نحو زيد رأيته فلو تقدم اسمان او اكثر نحو قام زيد وعمرو كلمته تطرق اليه الابهام ونقص تمكنه فى التعريف (قوله ثم المشار به) قال الدنوشرى هذا على مذهب غير الكوفيين وأما هم فذهبوا الى أن مرتبة الاشارة قبل العلم ونسب لابن السراج واحتجوا بان الاشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعريفها حسى وعقلى وتعريفه عقلى فقط وبانها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا حجة فى ذلك لان المعتبر انما هو زيادة فى الوضوح والعلم أزيد وضوحا لاسيما علم لا تعرض لشركة كاسرافيل وطالوت قاله أبو حيان قال أصحابنا اعرف الاعلام اسماء الاماكن ثم أسماء الاناسى ثم أسماء الاجناس واعرف الاشارات ما كان للقرب ثم للوسط ثم للبعد واعرف ذى الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد ثم للجنس

بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر أو غائب (كأنا وهم و) الثانى (العلم) لمذكر أو مؤنث (كزيد وهند و) الثالث (الاشارة كذا) لمذكر (وذى) للمؤنث (و) الرابع (الموصول) بناء على أن تعريفه بالعهد الذى فى الصلة لا بأل ملفوظة كالذى أو مقدرة كمن أو بالاضافة كاى (كالذى) للمذكر (والتى) للمؤنث (و) الخامس (ذو الاداة) للمذكر والمؤنث (كالغلام والمرأة و) السادس (المضاف) اضافة محضة (لواحد منها) أى من هذه الخمسة معتلا كان أو صحيحا (كابنى وغلامى و) السابع المزيد على قول الناظم كهم وذى وهند وابنى والغلام والذى (المنادى) المنكر المقصود (نحو يا رجل لمعين) بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوى قال فى التسهيل وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام يعنى بأن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ثم المشار به والمنادى يعنى انهما فى مرتبة واحدة لان التعريف

فيهما

(قوله لان تعريفهما بالعهد) وقيل لان تعريف الموصول بأل وقيل ذو الاداة قبل الموصول وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة له فى قوله تعالى من انزل الكتاب الذى جاء به موسى والصفة لا تكون اعرف من الموصوف واجيب بانه بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة (قوله فانه فى مرتبة العلم) قال الدنوشرى اى لئلا ينتقض القول بان المضمر اعرف المعارف اه وفيه نظر (قوله فتحصل ثلاثة اقوال) حكى فى الافصاح رابعا وهو أنه دون المضاف اليه لا المضاف لذى أل (أصل) (قوله توسع) قال الدنوشرى توسع فيه واطلاق المضمر عليه حقيقة عرفية ولعل المصنف راعى اللغة (قوله بمعنى المضمر) لم يقل بمعنى المضمور كما قال اى معقود لانه المناسب لقولهم المضمر ولانه لم يرد ضمير بهذا المعنى ليجىء منه اسم مفعول بزنة مضمور (قوله لانه ليس باسم صريح) اى بهذا المعنى المذكور فلا ينافى انه صريح بمعنى انه ليس مؤولا بالحرف المصدرى وقد جعلوا الضمير فى باب المبتدا والفاعل صريحا بمعنى انه ليس مؤولا (قوله وضع لمتكلم الخ) قال اللقانى ان أراد فقط فيه وفيما بعده كان الحد غير جامع لخروج ما وضع لكل من الثلاثة وهو اياقان الحروف اللاحقة له خارجة عن حقيقته كما سيأتى وان أراد اعم من ان يوضع لذلك وحده او له ولغيره كان قوله او لمخاطب تارة الخ مستدركا أى مستغنى عنه قال الشهاب القاسمى قوله وان اراد اعم قلت نختار هذا ونمنع الاستدراك المذكور ١١٣ لان قوله أو لمخاطب تارة الخ افاد امرين احدهما دفع توهم ارادة معنى فقط كما سبق والثانى تعيين ما وضع لمخاطب تارة ولغائب اخرى فان ما سبق لا يفيد تعيينه وما أفاد امرين لا يكون مستدركا فان قيل يلزم على اختيار هذا ان يكون قوله او لمخاطب الخ من عطف الخاص وهو من خصائص الواو قلنا يمكن أن تجعل او بمعنى الواو فليتأمل فان قلت دفع الاستدراك بما ذكرته لا يصح لانه لو كان كذلك لنبه على

١٥ ج ل ما يكون للمعانى الثلاثة ايضا كما قالت اتكل على فهمه مما سيذكره (تنبيه) قال المصنف فى الحواشى عند قول الناظم فالذى غيبة الخ انظر فى نحو هى راودتنى فان هى ليس غير مضمر باتفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة وكذا يا أبت استأجره فهذا فى المتصل وذا فى المنفصل وقوله يخاطب شخصا فى شأن آخر حاضر معك قلت له اتق الله وامرته بفعل الخير وقد يقال انه نزل هنا منزلة الغائب وكذا فى عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول ويحك يا فلان اتفعل كذا تنزيلا له منزلة من بالحضرة فان قيل فكان حقه أن يقول ما الذى غيبة او حضورا او نزل منزلة أحدهما قلت انما يحد الشئ باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها انها للغيبة او حضور باعتبار اصلها وان استعملت على خلافه اه وقال السراج البلقينى فى رسالته المسماة نشر العبير لطى الضمير المفسر لضمير الغائب اما مصرح به أو مستغنى بحضور مدلوله حسا او علما فالحس نحو قوله تعالى هى راودتنى عن نفسى ويا أبت استأجره كذا ذكره الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى وتعقبه شيخنا أبو حيان رحمه الله تعالى بأن قال ليس كما مثل به لان هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما فالضمير فى قال عائد على يوسف والضمير فى هى عائد على قوله باهلك سوأ ولما كنت عن نفسها بقولها باهلك ولم تقل بى كنى هو عنها بضمير الغيبة بقوله هى راودتنى ولم يخاطبها بقوله انت راودتنى ولا اشار اليها بقوله هذه راودتنى وكل هذا على سبيل الادب فى الالفاظ والاستحياء فى الخطاب الذى لا يليق بالانبياء فابرز الاسم فى صورة ضمير الغائب تأدبا مع الملك وحياء منه وعندى ان الذى قاله الشيخ ابن مالك ارجح مما قاله شيخنا رحمهما

فيهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو الاداة يعنى أنهما فى مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفى بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف الى الضمير فى مرتبة الضمير والصحيح ما نسب الى سيبويه أن المضاف فى رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه فى رتبة العلم وذهب المبرد الى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقا فتحصل ثلاثة أقوال

(فصل فى المضمر) بفتح الميم الثانية (المضمر) اسم مفعول من أضمرته اذا أخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسع (والضمير) بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أى معقود وهو اصطلاح بصرى والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هانى

فصرح بمن تهوى ودعنى من الكنى ... فلا خير فى اللذات من دونها ستر

فالضمير والكناية بالاصطلاحين (اسمان لما وضع) لتعيين مسماه وهو اما (لمتكلم كأنا

الله تعالى وذلك ان الاثنين اذا وقعت بينهما خصومة عند حاكم فيقول المدعى للحاكم لى على هذا كذا فيقول المدعى عليه هو يعلم انه لاحق له على فالضمير فى هو انما هو لحضور مدلوله حسا لا لقوله لى هـذا هو المتبادر الى الافهام دون ما قال شيخنا وكذا قولها يا أبت استأجره عائد على موسى نفسره مصرح بلفظه وهذا الذى قاله شيخنا منتعقب فان موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره مع بنت شعيب وقد قالت يا أبت استأجره وقصدها بالضمير الرجل الحاضر الذى بان لها من قوته وامانته الامر العظيم قال شيخنا وكأن ابن مالك تخيل ان هذا موضع اشارة لكون صاحب الضمير حاضرا عند المخاطب فاعتقد أن المفسر يستغنى عنه بحضور مدلوله حسا فجرى الضمير مجرى اسم الاشارة والتحقيق ما ذكرناه هـذا كلام شيخنا ونحن نقول بل التحقيق ما قرره ابن مالك وذلك ان من خاصم زوجته فقال للحاضرين من اهلها او من غيرهم هى طالق فانها تطلق لوجود ما قرره الشيخ ابن مالك ولا يتمشى ذلك على ما قرره شيخنا لانه وان امكنه التأويل فى الآيتين المذكورتين فلا يتمشى معه فى غيرهما (قوله فى اللفظ) قال اللقانى خرج به المستتر فان له صورة فى العقل وينبغى ان يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول الحد البارز المحذوف فان قلت فاى فرق بين المحذوف والمستتر قلت المستتر ١١٤ اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف فان قلت

بزيادة الالف عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين (أو لمخاطب كأنت) بزيادة التاء عند البصريين وباصالتها عند بعض الكوفيين (أو لغائب كهو) بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين واليه أشار فى النظم بقوله

فما لذى غيبة أو حضور • كأنت وهو سم بالضمير

(أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى وهو) ثلاثة (الالف والواو والنون) والى ذلك أشار الناظم بقوله وألف والواو والنون لما • غاب وغيره وأراد بغيره المخاطب (كقوما) للمخاطبين (وقاما) للغائبين (وقوموا وقاموا وقمن) يا هندات والهندات قمن (وينقسم) الضمير (الى بارز وهو ما له صورة فى اللفظ) به (كتاء قمت) وكاف أكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته (والى مستتر وهو بخلافه) أى بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة فى اللفظ بل ينوى (كالضمير المقدر فى) أقوم و(قم) فيقدر فى أقوم أنا وفى قم أنت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما ولكن لضيق العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل تعلما للمبتدئين وليس هما اياهما على الحقيقة

فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر بخلافه ولهذا اختص المستتر بالعمدة قلت المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف زالت عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها اضعف من دلالتهما (قوله والى مستتر) سمى بذلك لانه استغنى عن لفظه أى ظهور أثره فى اللفظ بظهور معناه فكأنه احتجب عن الادراك اللفظى كما أشار اليه ابن الناظم فان قيل الاستتار انما يستعمل فيما كان منكشفا ثم اختفى والضمير المستتر لم يكن ظاهرا الان حقيقته لا تظهر أبدا وانما هو أمر ذهنى تقديرى كما ان حقيقة (وينقسم البارز) لا تخفى أبدا فلا يليق بالموضع لفظ الاستتار وانما كان الاولى الاتيان بلفظ لا يدل على معنى الظهور أصلا كما قال فى التسهيل ومنه واجب الخفاء ومنه جائز الخفاء اذ لفظة الخفاء لا يفهم منها انه كان ظاهرا ثم خفى بخلاف لفظة الاستتار والاختفاء اذ كل منهما مطاوع لسترته وأخفيته أى فعلت به هذا بعد ان لم يكن والجواب ان المصنف كالناظم اتكلا على فهم المراد ثم ان سلمنا قصدهما اليه فعلى قصد أمر آخر وهو ان الضمائر المتصلة أصلها ان تبرز وتظهر فى النطق لما تقرر فى الغالب من حالها انها من قبيل الالفاظ فما أشعر به اللفظ من الظهور باعتبار القياس (قوله وليس هما اياهما) قال الدنوشرى أتى بالضمير منفصلا مع امكان الاتصال وهو لا يجوز فلو قال وليسا اياهما لكان حسنا اهـ ونقل عنه كلاما طويلا لم اره بخطه وحاصله ان عبارة الشارح نظير الحديث المروى عن أنس ليس هما بمعنى الاذنين من الوجه وقد خرجه ابو حيان على ان ليس مهملة عند بنى تميم على حد ليس الطيب الا المسك وتلك ينفصل معها الضمير نحو ليس أنا قائم لانه مبتدأ وما بعده خبر ورد المصنف قوله ان الاهمال فيه لغة تميم بأن ليس انما تهمل عندهم اذا انتقض النفى قال وأما اذا لم ينتقض فلا أظن أحدا من العرب (٢)

(٢) قوله فلا اظن احدا من العرب على انه الخ هكذا فى النسخ ولعله فلا اظن احدا من العرب يمنعه او نحو ذلك فليحرر

على انه أضمر فى ليس ضمير شان والجملة من المبتدا والخبر خبر ليس والفصل حينئذ واجب لانه حينئذ معمول للابتداء وقال الوجهان مذكوران فى قوله • وليس منها شفاء النفس مبذول • ذكر ذلك التاج السبكى فى طبقاته الكبرى فى ترجمة أبى حيان وأقول ليست عبارة الشارح كالحديث لان قول الشارح اياهما ضمير فلا يظهر كونه خبرا الا عن المبتدا ولا عن ليس كما لا يخفى وانظر قول المصنف ان النفى اذا لم ينتقض لا تهمل ليس عند احد من العرب فيما اظن مع قوله ان الوجهين جائزان فى • وليس منها شفاء النفس مبذول • مع عدم انتقاض النفى فيه ولم يذكر فى المغنى القول بان ليس فى البيت مهملة بل ذكر ان بعضهم زعم ان فاعله قدرها حرفا وكذا قولهم ليس خلق الله مثله ثم قال ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شانية (قوله وينقسم البارز الى متصل الخ) قال اللقانى قد يفهم منه ان المستتر ليس بمتصل اذ المتصل قسم من البارز الواقع قسيما للمستتر وقسيم الشئ قسيم للشئ فلا يكون الشئ قسما والجواب ان المتصل الذى هو قسم من البارز وقسم للمستتر نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز أن يكون المفهوم الواقع على ذلك النوع اعم منه صادقا به وبالمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلا كون القسم قسما وقد صرح الرضى وغيره بكون المستتر متصلا وهـذا الجواب نص على معناه بعض المحققين فى بحث الكناية قال السكاكى الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح الخ قال شارح المفتاح لم يقل تنقسم الى تعريض الخ لان التعريض لا يختص بالكناية فرد عليه بأن قسم الشئ يجوز أن يكون أعم منه كما فى قولك الابيض ١١٥ اما حيوان او غيره والحيوان أعم

(وينقسم البارز الى متصل) بعامله (وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كياء ابنى وكاف أكرمك وهاء سلنيه وياءه) وهذا معنى قول النظم

وذو اتصال منه ما لا يبتدا • ولا يلى الا اختيارا أبدا

كالياء والكاف من ابنى أكرمك • والياء والهاء من سلنيه ما ملك

وشملت هـذه الامثلة أنواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابنى للمتكلم ومحلها جر والكاف من أكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من سلنيه للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية والهاء من سلنيه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدأ

من الابيض اهـ ويأتى فى كلام الشارح اشارة لكون ما هنا يدل على ان المستتر ليس بمتصل وان ما فى باب العطف يدل على انه منه وانه لا منافاة بينهما ويأتى ما فيه وبعض المحققين الذى اشار اليه هو السعد قد ذكر ذلك فى شرحى التلخيص فى بحث الكناية والاستعارة وقال حفيده ان كون القسم اعم خلاف الاصل فانظر كلامه آخر بحث الكناية وحاشيتنا على المختصر فى بحث الاستعارة عند رد الخطيب على السكاكى (قوله ما لا يفتتح به النطق الخ) قال اللقانى هـذا الحد يخرج منه بعض افراد المتصل كالضمير المستتر فانه قدروه فى استقم بأنت وحكموا بأنه يبرز فى زيد هند ضاربها هو حتى صرح ابن الناظم بان هو فى المثال فاعل الوصف والضمير الغائب المثنى والمجموع كضربتهما وضربتهم وضربتهن فان ذلك يمكن افتتاح النطق به ووقوعه بعد الا كما لا يخفى وقد يجاب بان التقدير بأنت لضيق العبارة وبان البارز ليس بفاعل كما قال ابن الناظم بل تأكيد للفاعل المستتر وبان الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة له ليست منه بل دوال على التثنية والجمع ولهـذا كل متصل يتنزل لكونه حرفا واحدا منزلة الجزء منه فيمتنع تقدمه وتأخره بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير فى ضربتهم هو الهاء فقط وفى هم ضربوا كلمة هم وجميع ما ذكرناه نص عليه الرضى وغيره وسيرد عليك فى كلام المصنف قريبا اشارة اجمالية الى ما ذكرنا فى الضمير الغائب والله اعلم اهـ وقال الزرقانى ما فى قوله ما لا يفتتح واقعة على اللفظ أى وهو لفظ لا يفتتح وحينئذ لا يشمل التعريف الضمير المستتر الذى جعله قسيما للبارز (قوله كالياء والكاف) قول الناظم كالياء والكاف فيه نكتة وهى الاشارة الى ترتيب الضمائر فى الاعرفية لانه مثل بابنى أولا وهو ضمير المتكلم وهو اعرف مما بعده ثم ثنى بكاف الخطاب اشارة الى انه يليه فى الرتبة ثم عقبها بقوله سلنيه وهو مشتمل على الهاء التى هى ضمير الغائب كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل

(قوله وأما قوله وما نبالي الخ) قال الدنوشري قال الموضح في شرحه على النظم يحتمل أن يكون المجوز لقوله الاك أحد ثلاثة أمور الاول ان الا هنا محمولة على غير فاتصل الضمير معها كما يتصل في نحو ما أكرمك من أحد غيره كما حملوها عليها في الوصف بها الامر الثاني ان مذهب سيبويه والمبرد في المقتضب والجرجاني وبعض المتأخرين ان العامل في المستثنى الا فهذا قد يكون وجه اتصال الضمير لان حقه ان يتصل بعامله الا ترى أن من ادعى ان المفعول معه معمول الواو ورد عليه بانفصاله منها اذا كان ضميرا نحو سرت واياك ولا تقول سرت وك فان قلت هذا مقتض لان يتصل الضمير بالا دائما في الفصيح قلت هو لازم ان قيل الا هي العامل الا ان اعتذر عنه بامور تذكر ان شاء الله تعالى في الاستثناء انتهى كلامه وفيما ذكره نظر لان الاستثناء المفرغ لا عمل لالا فيما بعدها انتهى واقتصر من كلام الموضح على ١٤٦ وجهين وترك الثالث ولعله ان الاصل في الضمير الاتصال أو ان الاصل في الحرف الناصب للضمير ان يتصل الضمير به نحو انك ولعلك فقد قال في شرح الشواهد وانما سهلت وصله في الضرورة ثلاثة أمور وذكر هذين والثالث الوجه الثاني مما نقله الدنوشري وقد يجاب عما ذكره من النظر بأن الموضح لم يدع ان الا عامل في كل استثناء بل مراده في غير المفرغ ويكون المفرغ محمولا على غيره (قوله فحذف ايا) قال الدنوشري تجويز هذا الوجه من كلام الموضح غير ظاهر لانه ساق هذا البيت شاهدا على وقوع المضمر المتصل بعد الا فكان ينبغي الاقتصار على الوجه الثاني ولكنه ذكر في البيت ما يجوز أن يحمل عليه (قوله لتقدمه) قال الدنوشري يوهم أنه اذا تأخر لا ينصب وفيه نظر الا أن يقال مراده ينصب حينئذ وجوبا بخلاف ما لو أخر وفيه نظر (قوله ويحتاج الى الجواب) قال الدنوشري قد يجاب بأن له أن يدعي ان الهاء (وهو) ليست ضميرا متصلا وانما هي حرف لاحق لايا المحذوفة (قوله ويقع بعد الا) قال الدنوشري يرد على هذا الضمير في قولك ما مررت الا بك فانه واقع بعد الا وهو متصل الا أن يقال المراد وقوعه بعدها من غير فصل (قوله لاختلاف المدركين) لا يظهر من هذا جواب المنافاة المنفية في كلامه الواردة بحسب الظاهر اذ وجهها ان ما هنا اقتضى ان المستتر ليس بمتصل لما عرفت فيما مر عن اللقاني وما في العطف أنه من المتصل وما ذكره في بيان اختلاف المدركين لا يدفع ذلك فتأمل والاظهر أن يجاب بأن ما هنا مشى على قول وما في العطف على قول آخر لان في كون المستتر من المتصل قولين (قوله فقط) قال بعض الفضلاء غير محتاج اليه بعد قول المتن يختص انتهى وقد يقال انها اشارة الى أن الباء في كلام المتن داخلة على المقصور عليه على الاستعمال الاصلي

بشيء منها ولا تقع بعد الا (وأما قوله)

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * (أن لا يجاورنا الاك ديار

فضرورة) والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف ايا وأبقى الكاف أو أوقع المتصل موقع المنفصل وما الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالي من المبالاة بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان من الجوار وأن مصدرية وديار بمعنى أحد فاعل يجاورنا وأن وصلتها مفعول نبالي وهي مفرد لا جملة والا حرف ايجاب والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك وأجاز ابن الانباري وقوع المتصل بعد الا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا وأنشد مكان الاك سواك ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر

أعوذ برب العرش من فئة بغت * علي فما لي عوض الاه ناصر

فأوقع الهاء المتصلة موقع اياه (والى منفصل) عن عامله (وهو) اي المنفصل (ما يبتدأ به في النطق (ويقع بعد الا) وذلك (نحو أنا تقول) في ابتداء النطق به (انا مؤمن و) في وقوعه بعد الا (ما قام الا أنا) وتقسيم هذا البارز الى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين فانه هنا ناظر الى موقعه من الاعراب وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنيعه ان كلا من المتصل والمنفصل أصل برأسه وذهب بعضهم الى أن المتصل أصل للمنفصل محتجا بأن مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل (وينقسم) الضمير (المتصل بحسب مواقع الاعراب) من رفع ونصب وجر (الى ثلاثة أقسام) الاول (ما يختص بمحل الرفع) فقط

(قوله وهو خمسة) قال اللقاني ان قلت المستتر على ما قرر متصل وهو مرفوع فقط وهو ليس من الخمسة فيرد على حصر المختص بالرفع فيها قلت المحصر فيها هو المختص من المتصل الواقع في التقسيم وهو المتصل البارز لا المتصل مطلقا وينبه المصنف على ان المستتر مختص بمحل الرفع قريبا وفيه اشارة الى ما ذكرناه (قوله مضمومة كانت الخ) أشار الى أن المصنف أطلق التاء ليعم تاء المتكلم والمخاطب قال اللقاني وتنبيها على أن الضمير في المثنى والمجموع مطلقا هو التاء فقط وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع (قوله الدالة على اثنين) قال الدنوشري احترز به عن الالف في نحو ياحسرتا فانها في محل جر انتهى واحترز أيضا عن الالف المنقلبة عن الياء في المنادى المضاف لياء المتكلم نحو يا أبتا فانها في محل جر (قوله بناء على أنها ضمير) قال الدنوشري حصر الخلاف بالياء مع أنه جار في النون والواو والالف أيضا قال العلامة ١٤٧ جلال الدين السيوطي في همع الهوامع وفي الاربعة النون والالف والواو والياء حروف علامات كتاء التأنيث في قامت لا ضمائر والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني ووافقه الاخفش في الياء وشبهة المازني ان الضمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وجيء بعلامات للفرق كما جيء بالتاء وشبهة الاخفش ان فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء أول الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج الى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ورد بأنها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ولثبتت الياء في التثنية كتاء التأنيث وبأن علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع انتهى ولعل اقتصار الشارح على الياء ولم يحك الخلاف في غيرها لقوته فيها باتفاق المازني والاخفش (قوله فانها لا تكون في موضع رفع اصلا) قال الدنوشري قد يقال انه مردود بنحو قولك ضربي حسن فان ياء المتكلم هنا محلها رفع بالفاعلية وان كانت في محل جر أيضا ثم رأيت بعضهم رد كلام الشارح بهذا (قوله وما هو مشترك) قال اللقاني قياسه مشترك فيه لان فعله انما يتعدى الى المفعول به بفي فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركا في كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله بين محلي النصب والجر فقط) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد بالاصالة لئلا ترد الضمائر الواقعة بعد لولا على مذهب الاخفش نحو لولاي ولولاك ولولاه فتكون الياء والكاف والهاء مشتركة على مذهبه لكن لا بالاصالة بل بالاستعارة كما صرح به (قوله وكاف المخاطب) قال اللقاني عبر بالكاف تنبيها على ما سبق في الياء وكذا قوله وهاء الغائب (قوله وهو أبو حيان) قال الدنوشري أحسن من اشكال أبي حيان أن يقال ياء المتكلم تقسيما تصلح للمحال الثلاثة نحو ضربي حسن وأكرمني وغلامي

(وهو خمسة) أحدها (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحركات الثلاث (و) ثانيها (الالف) الدالة على اثنين أو اثنتين (كقاما) وقامتا (و) ثالثها (الواو) الدالة على جمع المذكر (كقاموا و) رابعها (النون) الدالة على جمع الاناث (كقمن و) خامسها (ياء المخاطبة) بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازني وزعما انها حرف تأنيث والفاعل ضمير مستتر وتقع في الامر (كقومي) والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع أصلا (و) القسم الثاني من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة) أحدها (ياء المتكلم نحو ربي أكرمني) فالياء من ربي في محل جر باضافة رب اليها وفي أكرمني في محل نصب على المفعولية بأكرم (و) ثانيها (كاف المخاطب) بفتح الطاء (نحو ما ودعك ربك) فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر باضافة رب اليها (و) ثالثها (هاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره) فالهاء من له وصاحبه في محل جر في الاول باللام وفي الثاني بالاضافة وفي يحاوره في محل نصب على المفعولية بيحاور وذلك داخل تحت قول الناظم * والفظ ما جر كلفظ ما نصب * (و) القسم الثالث من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين) المحال (الثلاثة) محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر (وهو نا خاصة) بشرطين اتحاد المعنى والاتصال (نحو ربنا اننا سمعنا) فنا في ربنا في محل جر باضافة رب اليها وفي اننا في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول الناظم * كاعرف بنا فاننا نلنا المنى * (وقال بعضهم) وهو أبو حيان معترضا على الناظم في قوله * للرفع والنصب وجر نا صلح * (لا يختص ذلك بكلمة

(قوله لان ياء المخاطبة الخ) قال اللقانى حاصله ان المغايرة بين اللفظين اما بتغايرهما ولو اتحدا معنى كالضميرين المختلفين وصلا وفصلا وتغاير لفظيهما بالبساطة والتركيب كامر واما بتغاير المعنيين ولو اتحدا لفظا كيائى المخاطبة والمتكلم (قوله موضوعة للمذكر) قال الدنوشرى هذا مردود فان ياء المتكلم كما تكون للمذكر تكون للمؤنث فلم يتجه هذا الدليل ثم رأيت بعضهم نقل ذلك عن الشيخ محاسن رحمه الله تعالى وقد يقال المراد ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث فقط وياء المتكلم غير خاصة به بل تكون للمؤنث وللمذكر وفيه نظر اذ لا يلايم آخر كلام الشارح (قوله وألفاظ الضمائر كلها مبنية) لم يقل والضمائر كلها مبنية تنبيها على ان محط الهام مرية كامر لقانى قال الدنوشرى وفيه نظر وقال اللقانى كلام المصنف لا يفيد وجوب البناء المصرح به فى النظم اذ قد يجوز ولا يجب كافى الزمان المحمول على اذ مضافا الى الجملة كما سيأتى فى قول النظم

• واخترنا مثلوفعل بنيا • انتهى قال الدنوشرى ١١٨ قال بعض الافاضل وقد يقال ان فى عبارة الموضح حسنا من جهة

نا بل الياء و (كلهم كذلك) فانهما يقعان فى الحال الثلاثة (لانك تقول) فى الياء فى الرفع (قومى و) فى النصب (أكرمنى و) فى الجر (غلامى و) تقول فى هم فى الرفع (هم فعلوا و) فى النصب (انهم و) فى الجر (لهم مال و) رده المتأخرون فقالوا (هذا) النقض (غير سديد) بالسين المهملة لان المدعى أن يكون الضمير فى الاحوال الثلاثة متحدا المعنى ومتصلا وما أورده ليس كذلك (لان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم) بدليلين أحدهما ان ياء المخاطبة مختلف فى اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثانى ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر وما للمؤنث غير ما للمذكر (و) لان الضمير (المنفصل غير) الضمير (المتصل) ضرورة فانتفى الايراد وثبت المراد (وألفاظ الضمائر كلها مبنية) وجوبا وذلك مفهوم من قول الناظم وكل مضمر له البنا يجب • واختلف فى سبب بنائها فقيل شبه الحرف فى المعنى لان كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهى من معانى الحروف وقيل شبه الحرف فى الوضع لان أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين وحمل الاقل على الأكثر وقيل شبه الحرف فى الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة أو غيرها وقيل شبه الحرف فى الجمود وقيل اختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير بعينه بل يكون فى ضمير الرفع والنصب والجر (ويختص الاستتار بضمير الرفع) فقط (وينقسم المستتر الى) قسمين (مستتر وجوبا وهو) المقتصر عليه فى النظم بقوله • ومن ضمير الرفع ما يستتر • بقرينة تمثيله بقوله • كافعل أوافق نغتبط اذ تشكر

انها تفيد الاتصاف بالبناء بخلاف النظم فانه لا يفيد ذلك اذ لا يلزم من كونه واجبا كونه متصفا به فاذن فى قول الشارح وذلك مفهوم من قول النظم الخ نظر اذ لا يلزم من كلام الناظم الاتصاف الذى ذكره الموضح انتهى وأقول قد يقال ان الحكم على كل مضمر بوجوب البناء له يفيد البناء بالفعل له لان الواضع حكيم يضع الشئ فى محله فاذا وجب لشئ أعطاه اياه انتهى ويرد على قوله قد يقال الحكم الخ انه قد حكم على الموصولات وأسماء الاشارة بوجوب البناء وبعضها لم يتصف به بالفعل لمعارضة شبه الحرف فيه بما اقتضى اعرابه كما تقدم ويجاب بأن الحكم فيها انما هو على طريق الاجمال ولا يصح أن يقال كل موصول مبنى وهكذا والكلام على وضابط الاحتياج الى هذه القاعدة مع انه قد يدعى العلم به من أول بحث المبنى وتوسطها فى بحث الضمير دون تقدمها عليه؟ وتأخرها عنه بيناه فى حاشية الالفية (قوله وقيل اختلاف صيغه) قال الدنوشرى اى ولا يضر اشتباه صيغ المجرور بصيغ المنصوب كما لا يضر اشتباه النصب بالجر فى فتحة ما لا ينصرف وفى كسرة جمع المؤنث السالم (قوله ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط) لا حاجة لقول الشارح فقط بعد قول المصنف يختص وأورد على ماذكره المصنف انك تقول أعجبنى الذى أكرمت تريد أكرمته واقض ما أنت قاض اى قاضيه وفى ذلك استتار ضمير النصب والجر وأجيب بأن ذلك من قبيل الحذف لا الاستتار وقد تقدم الفرق بينهما والحاصل ان المستتر حكم الحاضر الملفوظ به المراد بخلاف المحذوف فانه كان ملفوظا به ثم ترك واهمل فليس فى حكم الحاضر والدليل عليه أنك اذا سميت بضرب ذى الضمير المستتر حكى كما تحكى الجمل ومنه اضربته واذا سميت بالمحذوف منه الضمير اختصارا والاصل ضربته أعرب

(قوله المرفوع بأمر الواحد الخ) قال اللقانى اعلم ان لهم عبارات منها قول المصنف فيما مر مواقع الاعراب ومحل الرفع بالاضافة فيهما ومنها قوله هنا المرفوع ومنها قولهم محله رفع مثلا بجعل الرفع على المحل وقولهم عطف على المحل وتحقيق الامر فى ذلك كله ان المحل والموضع حقيقة فى المكان وان الاعراب وأنواعه حقيقة فى الاثر المتقدم فان قبل لفظ الكلمة ذلك الاثر اتصف به لفظا أو تقديرا وسمى معربا بذلك الاعراب ولم يثبت له بالنظر الى ذلك الاعراب محل والا جعل ذلك الاعراب أو النوع محلا للفظ نفسه على سبيل التوسع فى الاعراب والمحل فحيث قيل مواقع الاعراب ومحل الرفع كانت الاضافة بيانية اى مواقع هى الاعراب ومحل هو الرفع وحيث قيل الضمير مرفوع فالاسناد فيه حقيقى اذ المرفوعية ثابتة له حقيقة اذ الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله وحيث قيل محله رفع بالجمل فهو حقيقى الاسناد أيضا وحيث قيل عطف على محل كذا ففيه تسامح اى عطف على كذا باعتبار محله فتدبره (قوله الواحد) قال الزرقانى مفيد لامرين الافراد والتذكير وحينئذ فزيادة الشارح المذكر مستغنى عنها انتهى قال المصنف فى الحواشى فان قيل هلا زعمتم فى اسكن انت وزوجك ان أنت الفاعل قلت لان الضمير المرفوع لا يقع الى جنب عامله الفعلى منفصلا عنه لغير سبب ١١٩ ولانك تقول فى التثنية والجمع اضربا أنتما واضربوا أنتم ولا تقول اضربا أنتما ولا اضرب انتم ولان الفاعل لا يحذف ويجوز لك فى اضرب انت ان تقول اضرب فان قيل يرد قول عدى بن زيد وتذكر رب الخورنق اذ ذكرت يوما وفى الهدى تذكير قلت هو فعل ماض وأدغم ومن الغلط قول الشيخ فى باب التحذير باياك ان العامل لما حذف انتقل ضميره الذى كان فيه الى اياك ومن ثم قال واياك انت وعبد المسيح وهذا من غريب العربية استتار الضمير فى الضمير وسهله انه بطريق العروض ولعلهم لذلك لم يعدوها لكن يرد انهم عدوا المصدر النائب عن فعله وقد يجعل ذلك عذر الترك المصنف عدهما انتهى وقوله ان الضمير لا يقع الى جنب عامله الفعلى منفصلا عنه لغير سبب مشكل بما نقله الشارح من تجويز سيبويه فى هو من أن يحل هو أن يكون فاعلا (قوله أو مضارع مبدوء بالهمزة كاقوم وبالنون كنقوم) قال الدنوشرى ينبغى أن يقيد ذلك بما اذا كان الفعل مذكورا فانه اذا حذف انفصل الضمير كما فى قول الشاعر

لمن نحن نؤمنه يبيت وهو آمن • ومن لا نجره يمس منا مروعا • وكما فى قول الآخر • اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت •

وكذا يقال فى المبدوء بالتاء أو بفعل الامر الواحد ان فرض حذفهما فان الضمير لا يستتر بل ينفصل ويبرز (قوله أو ما عدا أو لا يكون) قال اللقانى عطفهما بالواو أنسب بعطف عدا ولا يكون بها بل لا يصلح الا بتأويل أحد العطفين بالآخر انتهى وهذا بناء على أن العطف أولا فى قوله كخلا الخ بالواو وثانيا فى قوله نحو قولك قاموا ما خلا الخ بأو وفى بعض النسخ بالواو فى الثانى أيضا (قوله عائد الخ) قال الدنوشرى يزاد عليه قول آخر وهو أنه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق اى ما خلا فعلهم فعل زيد فحذف المضاف ويضعف هذا والثانى فى كلام الشارح عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل نحو القوم اخوتك ليس زيدا انتهى وقد أجاب الدماميني عن تضعيف القولين بما ذكر كما بيناه فى حاشية الفاكهى فى باب الاستثناء

وضابط واجب الاستتار (ما لا يخلفه) فى مكانه اسم (ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بأمر الواحد) المذكر (كقم) واستخرج بخلاف المرفوع بأمر الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز فى الجميع نحو قومى وقوما وقوموا وقمن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم) وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان استتاره جائز لا واجب و بخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز فى الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن (او) المرفوع (بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم) واستخرج (أو) المرفوع بمضارع مبدوء (بالنون كنقوم) ونستخرج (أو) المرفوع (بفعل استثناء كخلا وعدا) وليس (ولا يكون فى نحو قولك) القوم (قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا) وليس بكرا (ولا يكون زيدا) ففى خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله السابق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق (أو) المرفوع (بأفعل فى التعجب أو بأفعل) فى (التفضيل) فالاول (كما أحسن الزيدين) بفتح الدال وكسرها (و) الثانى نحو (هم أحسن أثاثا) ففى أحسن

(قوله أو المرفوع بالمصدر) قال الدنوشرى ان قلت انما تركه المصنف لدخوله فى المرفوع باسم الواحد قلنا لا يختص بذلك كما فى الآية فان المستتر فى المصدر للمذكرين المخاطبين فلم يشمله ما تقدم (قوله نحو فضرب الرقاب) ونحو سبحان الذى أسرى بعبده قال شيخنا الغنيمى رحمه الله وانظر اذا جعلنا سبحان نائبا عن اللفظ بالفعل هل فيه ضمير مستتر تقديره أنا أو المصدر لا يستتر فيه الا ضمير المخاطب * (تنبيه) * قال الدنوشرى مما يستتر فيه الفاعل وجوبا نعم وبئس وما جرى مجراهما فى بعض المواضع انتهى وسيأتى تصريح الشارح بذلك فى باب نعم وبئس وبقى انهم ذكروا فى فندلا زريق المال ان زريق فاعل بانذل (قوله وباسم الفعل الخ) فيه اشارة الى ان هيهات معطوف على قائم وبذلك صرح اللقانى وقال فهيهات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لما سلف والاولى التمثيل بهيهات العقيق وهو حينئذ من تأكيد الجمل بالمبنى انتهى وقد عرفت مما مضى ان كلام الشارح فى باب أسماء الافعال يشعر بأنها تتأثر بالعوامل اللفظية التى لا تقتضى فاعلية ولا مفعولية كالمبتدا ولا فهذا المثال مبنى على ذلك لكن يأتى فى كلام المصنف فى الكلام على حسب فى باب الاضافة التصريح بأن أسماء الافعال لا تتأثر بالعوامل اللفظية مطلقا وقد يقال ما سلف انما يقتضى منع أن يدخل عليها عامل فيؤثر فيها وحدها وهنا انما أثر فى جملة اسم الفعل مع الضمير * (تنبيه) * هل يستتر الضمير فى اسم الفعل الماضى ولو كان ضمير متكلم كما يؤخذ من قول الشذور هيت لك اسم فعل ماض بمعنى تهيأت قلت قد تردد فى ذلك شيخنا الدنوشرى فى باب أسماء الافعال وقال شيخنا العلامة الغنيمى يحتمل أن يكون الضمير المستتر فى تهيأت تقديره هى ويقرأ تهيأت بسكون التاء وهذه حكاية كلامها كما تقول قال زيد والله ليفعلن مع أنه انما قال والله لافعلن ويحتمل ان فيه ضميرا مستترا تقديره أنا جوازا فان قلت أنا حيث يستتر انما يكون وجوبا لا جوازا قلت ذلك ممنوع الا ترى الى قولك انا قائم وأنتما قائمان ففى كل ضمير مستتر جوازا تقديره أنا فى الاول وأنتما فى الثانى فان قلت من أين لك ان الضمير فى قائم وقائمان تقديره أنت وأنتما بل هو مستتر تقديره هو عائد على موصوف محذوف تقديره انا رجل قائم هو وأنتما رجلان قائمان هما قلت قال الاندلسى الضمائر الراجعة الى المبتدا لا بد أن تكون على وفق من تعود اليه غائب لغائب ومخاطب لمخاطب ومتكلم لمتكلم نحو أنا أخرج وأنت تخرج وكذلك التثنية والجمع على اى اعراب كان انتهى وهو بعمومه شامل لنحو انا قائم وأيضا اسم الفعل له خواص اختص بها عن الفعل منها ان ضمير الجمع يستتر فيه ثم انظر هل يخلفه الظاهر فى هيت لك اولا انتهى كلام شيخنا الغنيمى فى بعض مجاميعه ومن خطه نقلت (قوله وكذا الباقى) قال اللقانى أى يجوزان برفع الظاهر والضمير المنفصل

فيه ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا وأنا فاتميز (أو) المرفوع (باسم فعل غير ماض كأوه) بمعنى أتوجع (ونزال) بمعنى انزل أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز الا أفعل التفضيل فانه قد يرفع الظاهر فى مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل أفضل منه أنت اذا لم يعرب أنت مبتدأ وعلى هذا فأفعل التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا يشكل على الضابط المذكور (و) ينقسم (الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك) الظاهر أو الضمير المنفصل (وهو) الضمير (المرفوع بفعل الغائب أو) بفعل (الغائبة أو الصفات المحضة) وهى الخالصة من شائبة الاسمية (أو اسم الفعل الماضى) فالمرفوع بفعل الغائب (نحو زيد قام و) بفعل الغائبة نحو (هند قامت) أو تقوم (و) بالصفات المحضة وهى اما اسم فاعل نحو (زيد قائم أو) اسم مفعول نحو زيد (مضروب أو) صفة مشبهة نحو زيد (حسن) أو أمثلة المبالغة نحو زيد ضراب أو مضراب أو ضروب أو ضريب أو ضرب (و) باسم الفعل الماضى نحو زيد (هيهات) اى بعد فالضمير فى هذه الامثلة وما أشبهها مستتر جوازا واذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقى والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل (الا ترى أنه يجوز) فى الفصيح (زيد قام أبوه) فيخلفه الظاهر وهو أبوه (وما قام الا هو) فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا (وكذا الباقى) من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم

(قوله تنبيه) قال الحفيد نقل الامام ان التنبيه فى اصطلاح ابن سينا ما اشتمل على حكم يكفى فى اثباته مجرد المسند والمسند اليه او النظر فيما سبقه من الكلام والظاهر ان اهل الادب لا يوافقونه على ان هذا معناه (قوله وفيه نظر) قال اللقانى اعلم ان قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس معناه ان ذلك يخالفه فى تادية معناه بل فى رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار فى الضمير المستتر واجبا وجائزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره فقول المصنف اذ الاستتار الخ ان أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان أراد بمعناه عنده كان مناقشة فى الاصطلاح على أن التقسيم بالمعنى الذى بيناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار ان المقسم فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفى تقسيمه عكسه فليتأمل (قوله يكون فاعلا باتفاق الخ) قال الزرقانى الذى عند الرضى انه تأكيد اذ قال ما نصه وأما فى نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل تأكيد له قاله فى باب الضمائر (قوله والنظر الجيد أن يقال الخ) ما ذكره ليس بظاهر لانه ذكر أن الاتصال متعذر فاذن يتعين الانفصال وعدم ذكره فى المستثنيات غير قادح فى دخوله فى القاعدة المذكورة (قوله وهو انه اذا أمكن الاتصال الخ) اى وهو هنا ممكن بالاتيان بالضمير

مستترا والمتعذر انما هو ابرازه منفصلا (قوله وينقسم المنفصل الخ) قال الدنوشرى منقوض بضمير الفصل فانه لا محل له عند البصريين وهو الصحيح قاله العلامة اللقانى واعلم انهم وضعوا الجمع المذكر صيغة تخصه ولجمع المؤنث صيغة تخصه وأما المثنى فصيغة واحدة فيسئل عن سر ذلك انتهى وقال الزرقانى انما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل هو الذى كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل أليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه فى الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه الواضع فى الضمير الذى هو أشد اتصالا بعامله من الظاهر قاله الرضى

الحكم جار فى الضمير المنتقل الى الظرف وعديله اذا وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا نحو مررت برجل أمامك أو فى مجلسك وجاء الذى عندك أو فى الدار وزيد خلفك أو فى المسجد وجاء زيد فوق فرس أو على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو * (تنبيه هذا التقسيم) للضمير الى مستتر وجوبا وجوازا (تقسيم ابن مالك) فى التسهيل وغيره (وابن يعيش) فى شرح المفصل (وغيرهما) من النحويين ووافقهما الموضح فى شرح القطر وخالفهم هنا فقال (و) هذا التقسيم (فيه نظر اذ الاستتار) للضمير (فى) قام من (نحو زيد قام واجب) لا يجوز ابرازه متصلا (فانه لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو (لا يقال قام هو على الفاعلية) بل على التوكيد لذلك المستتر (وأما) خلف الظاهر له أو الضمير المنفصل ففى غير تركيبه فزيد قام تركيب أسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر وأما (زيد قام أبوه وما قام الا هو فتركيب آخر) اسند فيه القيام الى سببى زيد أو الى ضميره المحصور بالا هذا تقرير كلامه وفيه أمران أحدهما ان قوله فتركيب آخر يوهم ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بأن نحو زيد قام هو وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الا أن يقطع النظر عن خصوصية المسند اليه والثانى أنه نفى ان يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه أنه أجاز فى هو من نحو قوله تعالى أن يمل هو أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا ونقل المرادى عنه أيضا فى شرح التسهيل أنه أجاز فى هو من نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وأبرز الضمير يكون فاعلا بالاتفاق عند البصريين والكوفيين والنظر الجيد أن يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز ابراز الضمير متصلا أو منفصلا والاول متعذر والثانى مخالف لما أصلوه من القواعد وهو انه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه (والتحقيق) فى التقسيم (ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم) وقم (والى ما يرفعه وغيره) اى الظاهر (كقام) وهيهات (وينقسم) الضمير (المنفصل بحسب مواقع الاعراب) الثلاثة (الى قسمين)

(قوله وهو أنا الخ) قال الدنوشرى ينبغى أن يقيد ذلك بطريق الاصالة والا فقد يقع ماذكر فى محل نصب فيما اذا كان مؤكدا لمنصوب كما سيأتى فى باب التوكيد ان شاء الله تعالى وفيه أنه مستعار ويرد عليهم الضمير المنادى نحو يا أنت فانه فى محل نصب الا أن يقال ان ذلك شاذ فلا يرد نقضا (قوله المختار الخ) قال الدنوشرى فائدة هذا الخلاف تظهر فيما اذا سمينا به فعلى القول بأن الضمير هو المجموع يعرب لان سبب البناء قد زال وعلى القول بأنه أن يبنى وعبارة الاسنوى فى الكوكب فائدة
الخلاف فيما لو سمى به فعند الفراء يعرب وعند غيره يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف كذا جزم به فى الارتشاف ثم قال اذا قلنا بالاعراب فيعرب اعراب مالا ينصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله واللواحق لها الخ) قال الزرقانى من التاآت وجعل التاء متعددة باعتبار اختلافها بالضم والفتح والكسر (قوله لا يتجاوزه الى غيره) هو نظير قوله سابقا فقط والظاهر ان مغايرة الاسلوب للتفنن وفائدة ذلك ماقدمنا من انه اشارة الى أن الباء فى كلام المصنف داخلة على المقصور عليه (قوله مردفا الخ) قال الدنوشرى ظاهر صنيعه ان كلا من أنت وفروعه صيغة مرتجلة وليس كذلك بل الضمائر فيها كلها ان مردفة بما يدل على أحوال المخاطب لقانى فهى كايا (قوله المذكر) التقييد به هنا وفيما بعد لا حاجة اليه كما هو فتنبه (قوله مشتركة) قال الزرقانى اى اشتراكا لفظيا (قوله واختاره ابن مالك) قال الزرقانى قال الرضى وقال الخليل والاخفش مايتصل به أسماء اضيفت ايا اليها كقولهم فاياه وايا الشواب ان
وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف انتهى ووجه الدلالة بما ذكر اضافة ايا الى الاسم الظاهر وقال الدنوشرى قال الدمامينى فى شرح التسهيل وأورد المصنف يعنى ابن مالك على نفسه ان هذا المذهب مقتض لاضافة الضمير وهى ممتنعة لان الاضافة اما للتخفيف وانما تكون فى اسم عامل عمل الفعل وايا ليس كذلك واما للتخصيص وايا لكونها من الضمائر التى هى أعرف المعارف

احدهما (مايختص بمحل الرفع) لا يتجاوزه الى غيره (وهو انا) للمتكلم (وانت) بفتح التاء للمخاطب (وهو) للغائب (وفروعهن ففرع انا) واحد فقط وهو (نحن) لان المتعدد فرع المفرد (وفرع أنت) بفتح التاء أربعة وهى (أنت) بكسر التاء (وأنتما وانتم وانتن) لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد (وفرع هو) اربعة ايضا وهى (هى وهما وهم وهن) وتعليله ماتقدم * (تنبيه) * المختار فى انا ان الضمير هو الهمزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفى انت وفروعه ان الضمير نفس أن عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء الى ان انت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى ان التاء هى الضمير وهى التى فى فعلت وكثرت بأن وفى هو وهى الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفى هما وهم الضمير الهاء وحدها وحكى عن الفارسى انه المجموع وفى هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم فى هم والثانية كالواو فى هو (و) القسم الثانى (مايختص بمحل النصب) لا يتجاوزه الى غيره (وهو ايا) بتشديد الياء المثناة تحت حال كونه (مردفا بما يدل على المعنى المراد) من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع (نحو اياى للمتكلم) وحده (واياك للمخاطب) المذكر (واياه للغائب) المذكر هذه الثلاثة هى الاصول (وفروعها) تسعة ففرع اياى (ايانا) لا غير (و) فرع اياك بفتح الكاف أربعة (اياك) بكسر الكاف (واياكما واياكم واياكن و) فرع اياه أربعة أيضا (اياها واياهما واياهم واياهن) على ماتقدم من التعليل وفى بعض النسخ باسقاط العاطف * (تنبيه المختار) من الخلاف (ان الضمير نفس ايا) فقط (وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة) وهو مذهب سيبويه واستشكل بأن الضمير مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب وايا على حدتها لا تدل على ذلك وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعانى الثلاثة فعند الاحتياج الى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند الى المؤنث تاء التأنيث ومقابل المختار مذاهب أحدها ماذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان ان اللواحق هى الضمائر وكلمة ايا عماد اى زيادة يعتمد عليها اللواحق لتميز الضمير المنفصل من المتصل والثانى ماذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك

مستغنية عن ذلك ولان ايا لو كان مضافا لزم اضافة الشئ الى نفسه وهى باطلة وأجاب باختيار أن تكون الاضافة للتخصيص وليست منافية الا لكون ايا ضميرا لان التخصيص يصير المضاف معرفة ان كان قبلها نكرة والا ازداد وضوحا كازدياده بالصفة نحو قوله * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * ولا حاجة الى انتزاع تعريفه وقد يضاف علم لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج الى زيادة الوضوح وأما التزام اضافة الشئ الى نفسه فيلتزمها معتذرين بما اعتذر به عنها فى نحو جاء زيد نفسه كذا قال قلت الذى اعتذر به عن وقوع الاضافة فى قولهم نفس الشئ وعينه ان المضاف فى مثلهما أعم مما يدل عليه المضاف اليه وغيره فان المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لان يكون المضاف اليه وغيره وهذا فى الحقيقة منع لأن تكون الاضافة فى ذلك هى اضافة الشئ الى نفسه حيث يلتزم المصنف فى اياك مثلا انه من اضافة الشئ الى نفسه و يعتذر بهذا الاعتذار مع اشتماله على المنع المذكور (قوله البارزة) قال الزرقانى البارزة قسيمة المستترة وكون الضمائر ستين انما هو بعد المستتر فى ضرب وضربت ضميرين فكان المناسب اسقاط قوله البارزة انتهى وأقول اذا أسقط البارزة يلزم اسقاط قوله فى التعليل فى قوله لان البارز اما متصل ويجعل المقسم الضمير مطلقا فيقول لان الضمير اما متصل الخ ويرد حينئذ خروج الضمير المستتر وجوبا فانه خارج عن الستين المذكورة كما لا يخفى واعلم ان الضمائر الستين لتسعة معنى فان المعانى فى كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة اذ كل منها اما مفرد مذكر أو مؤنث أو مثنى أو جمع كذلك لكن وقع الاشتراك فيها كما لا يخفى وثلاثة بستة يحصل منها ثمانية عشر فألفاظ كل من المتصل والمنفصل وان كانت اثنى عشر لكن معانيها ثمانية عشر واذا ضربت ثمانية عشر فى خمسة التى هى أنواع الضمير المتصل والمنفصل من مرفوع ومنصوب ومجرور فى المتصل ومرفوع ومنصوب فى المنفصل كان الحاصل تسعين وذلك ظاهر لا يخفى على من له أدنى فطنة وقال الدنوشرى هو باعتبار المجموع فلا ينافيه تمثيله فيما يأتى بقام وقامت ثم رأيت بعضهم قال والتمثيل بقام وقامت للمرفوع البارز فيه نظر اذ الضمير فى قام وقامت مستتر ليس ببارز وظاهر صنيعه هنا ان كلا ضمير برأسه وهو خلاف ماتقدم فى ايا انما هى الضمير وان اللواحق لها حروف تدل الخ وكذا فى أنت وانا ونحوهما الضمير أن واللواحق لها الخ اللهم الا أن يقال التعدد باعتبار اللواحق وهو بعيد (قوله قمتما وقمتم الخ) قال الدنوشرى التاء فى قمتما وقمتم وقمتن مضمومة كان القياس فتح التاء فى الجميع ولكن ضمت تبعا للميم لان الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوى كما فى المراح (قوله قاما) قال السنباطى قضية كلامه أن ذلك لمثنى الغائب مذكرا كان أو مؤنثا وبه صرح فى شرح الازهرية وهو سهو اذ المصرح به فى كتب القوم ان قاما للمذكر وان المؤنث قامتا بالتاء فليتنبه لذلك

ان ايا ضمير مضاف الى مابعده وان مابعده ضمير أيضا فى محل خفض باضافة ايا اليه والثالث ماذهب اليه الزجاج ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق له ضمائر أضيف ايا اليها فهى فى محل خفض بالاضافة وهذه الضمائر الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول النظم

وذو ارتفاع وانفصال انا هو * وأنت والفروع لا تشتبه
وذو انتصاب فى انفصال جعلا * اياى والتفريع ليس مشكلا

وجملة الضمائر البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل أو منفصل والمتصل مرفوع ومنصوب ومجرور والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة أقسام ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر وواحدة للمؤنث وواحدة لمثنيهما وواحدة لجمع المذكر وواحدة لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك واذا ضربنا خمسا فى اثنى عشر خرج منها ستون أمثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قاموا قمن أمثلة المنصوب المتصلة أكرمنى أكرمنا أكرمك أكرمك أكرمكما أكرمكم أكرمكن أكرمه أكرمها أكرمهما أكرمهم أكرمهن أمثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامى لى غلامنا لنا غلامك لك غلامك لك غلامكما لكما

غلامكم لكم غلامكن لكن غلامه له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن وتقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل فى كلام الموضح فلم احتج لسرده امرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه فى ضمائر الرفع المتصلة ياء المخاطبة فى تقومين وقومى وخالف الاخفش والمازنى ذاهبين الى انها حرف تأنيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد فى تقوم وقم وقد تقدم ما فيه

(فصل القاعدة) لغة الاساس واصطلاحا حكم كلى منطبق على جميع جزئياته لتتعرف احكامها منه وهى هنا (انه متى تأتى) وامكن (اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله) لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل (فضوقت) بضم التاء (واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك) لان التاء اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا أشار الناظم بقوله

وفى اختيار لا يجىء المنفصل * اذا تأتى أن يجىء المتصل

(فاما قوله) وهو زياد بن جمل التميمى * وما اصاحب من قوم فاذكرهم * اى قومى (الا يزيدهم حبا الى هم) فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل (وقوله) وهو الفرزدق * بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * (اياهم الارض فى دهر الدهارير) فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل (فضرورة) فيهما ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان ما صحبت قوما بعد قومى فذكرت لهم قومى الا بالغوا فى الثناء عليهم حتى يزيدوا قومى حبا الىّ ويدل عليه أنه وجد فى أصل قصيدته * لم أتى بعدهم حيا فاخبرهم * الا الى آخره وهم الاولى مفعول اول ليزيد وحبا مفعوله الثانى وهم الثانية آخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون فعدل عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدون أنفسهم فحذف المضاف وفصل ضمير الفاعل قال الموضح فى المغنى وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مسمى الواو المصاحبون ثانيا ومسمى هم المصاحبون أولا ومراده أنه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز فى فاذكرهم النصب فى جواب النفى والرفع بالعطف على أصاحب قاله الموضح فى شرح الشواهد والباء فى قول الفرزدق بالباعث متعلقة بحلفت فى بيت قبله والباعث هو الذى يبعث

(قوله حكم كلى) قال الدنوشرى مراده به قضية كلية انتهى يعنى ان الشارح أطلق اسم الجزء وهو الحكم على الكل وهو القضية التى هى اسم للحكم والمحكوم عليه والمحكوم به والتسمية مجاز وسبب ذلك ان القاعدة قولنا كل فاعل مرفوع وليست هى الحكم فقط وتفصيل الكلام على هذا التعريف يطلب من حواشى المطول والمختصر عند قول التلخيص فى الديباجة يتضمن ما فيه من القواعد (قوله انه متى تأتى الخ) قال الشهاب القاسمى القاعدة فى الحقيقة هى قوله متى تأتى الخ لا انه متى تأتى لانه مفرد والقاعدة القضية الكلية اه وقد اشرنا ١٢٤ لذلك فيما مر (قوله وأمكن) قال الدنوشرى هو عطف تفسير لقوله تأتى (قوله فضوقت الخ) اتى بالفاء لان معرفة هذا ناشئة عن القاعدة فهو مسبب عنها (قوله حمل) قال الدنوشرى هو بفتح الحاء والميم اه وكون القائل من ذكره هو ما قاله ابو تمام وقال الحريرى انه زياد بن منقذ وقال العتبى المراد به منقذ (قوله ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان الخ) عبارة المصنف فى شرح الشواهد ومعناه أنه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه الا يزيد أولئك القوم قومه حبا اليه اما لما يرى من تقاصرهم عن قومه او لما يسمعه من الثناء عليهم والذكر على الاول بالقلب وعلى الثانى باللسان اه ومن خطه نقلت وعلى الاول لا ينهض ما رد به فى المغنى على ابن مالك احجة كلامه عليه وبذلك ناقش الدماميني المصنف فى حواشى المغنى وقد يقال مراد المصنف فى المغنى انه لا يتعين كون الضمير لمسمى واحد ولا مبالغة بقى ان يكون ما قاله ابن مالك مرادا وقال ايضا فى شرح الشواهد ويحتمل عندى ان يكون فاعل يزيد ضمير الذكر ويكون هم المنفصل تأكيدا لهم المتصل فلا يكون فى البيت شاهد (قوله ويجوز فى فاذكرهم) عبارة المصنف فى شرح الشواهد ويجوز فى فاذكرهم الرفع عطفا على اصاحب والنصب فى جواب النفى لان انتقاض النفى انما هو بالنسبة الى المعمول ونظيره ما تأتينا فتحدثنا الا فى الدار (قوله فى بيت قبله) وهو انى حلفت ولم احلف على فند * فناء بيت من الساعين معمور الفند بفتحتين الكذب وفناء ظرف لحلفت وما بينهما اعتراض ومعمور صفة لبيت تقدم عليه الظرف المتعلق والبيت الكعبة المشرفة

الاموات ويحييهم والوارث هو الذى ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث والوارث اليه على حد قولهم * بين ذراعى وجبهة الاسد * او منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه واعمل الثانى وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابدانهم والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله والقياس اتصاله ولكنه فصل للضرورة والدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدائد مضاف اليه (و) اذا لم يتأت الاتصال وجب الانفصال (مثال ما لم يتأت فيه الاتصال ان) يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله * بنصركم نحن كنتم ظافرين * أو ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز ضربك الامير قلنا ويجوز بنصرنا اياكم (فما كان جوابكم فهو جوابنا) أو ان يرفع بصفة جرت على غير من هى له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو او ان يحذف عامله كقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب * لعلك تهديك القرون الاوائل أى فان ضللت لم ينفعك علمك أو ان يكون عامله حرف نفى نحو ما هن أمهاتهم أو ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله

فآليت لا انفك أحدو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدى

او ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم او ان يلى اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما انا واما أنت او يلى اللام الفارقة كقوله

ان وجدت الصديق حقا لاياك * فمرنى فلن ازال مطيعا

أو ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت أو ان ينصبه عامل فى مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدت رتبته نحو ظننتنى اياى وسيأتى أو ان (يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد) (او) يتأخر عن عامله و (يلى الا) لفظا (نحو أمر أن لا تعبدوا الا اياه) او معنى نحو انما قام انا (ومنه قوله) وهو الفرزدق انا الذائد الحامى الذمار (وانما يدافع عن احسابهم أنا او مثلى لان) انا ولى الا فى المعنى لان (المعنى ما يدافع عن احسابهم الا أنا) او مثلى فى احراز الكمالات ولما كان غرضه ان يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ولو وصله وقال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم

(قوله والدهارير بمعنى الشدائد) قال الدنوشرى قال الفراء اصله اداهير جمع ادهر جمع دهر اه وينظر تكرير الراء والشارح كلامه يقتضى أن الدهارير هى الشدائد (قوله أن يرفع بمصدر مضاف للمنصوب) أى سواء كان ضميرا كما مثل أو اسما ظاهرا نحو عجبت من ضرب زيد انت (قوله مضاف الى المرفوع) محل ذلك حيث كان المرفوع اسما ظاهرا بخلاف ما اذا كان ضميرا كما يؤخذ من مثاله ومما سيأتى فى شرح قوله لقد كان حبيك حقا يقينا (قوله فما كان جوابكم فهو جوابنا) قال الزرقانى والجواب من الجهتين ان الكلام فى ضمير الرفع الخاص بذلك لا فيما يقع فى محل رفع ١٢٥ ولا فى المشترك (قوله او يلى اللام الفارقة) قال الزرقانى اى بين ان المخففة من الثقيلة والنافية اه وجرى هنا على انها لام فارقة وفيما سيأتى فى باب ان تبعا للمصنف على انها لام الابتداء (قوله حقا) قال الزرقانى مفعول مطلق وقوله اياك مفعول ثان وقوله فمرنى جواب شرط مقدر (قوله او ان ينصبه الخ) قال الدنوشرى حاصل ما ذكره الشارح عشرة مواضع وذكر المصنف موضعين وزاد السيوطى موضعا حادى عشر وهو ان يكون عامله معنويا وهو الابتداء نحو انت تقوم ولعل اسقاط الشارح له لان كون عامله معنويا ليس متفقا عليه وايضا قد يؤخذ من باب المبتدا والخبر (قوله وانما يدافع عن احسابهم انا) قال الزرقانى قال فى المطول فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل فى نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه فى الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله لان انا ولى الا فى المعنى) قال الزرقانى وذلك لان اوجه انفصال الضمير منتفية هنا ولا يقدر هنا الا ان يكون المعنى ما يقوم الا أنا فيقع بين الضمير وعامله لغرض ما قاله السعد التفتازانى ولقائل ان يقول ان الفصل فى البيت المذكور قد حصل لمعمول الفعل وهو فصل لغرض استقامة الوزن فلا دليل فى البيت المذكور تامل

(قوله لانه كان يصح ان يقال الخ) قال السنباطى لك أن تقول لو قيل ذلك لم يف بغرض الشاعر المتقدم فليتأمل اه وقال الزرقانى تعليل للنفى وهو عدم الجواز أى لا يجوز أن يقال ذلك ضرورة لانه كان يصح الخ ولو كان ضرورة لم يتأت ذلك وهذا الكلام مبنى على ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو ما ذهب اليه ابن مالك ولقائل ان يقول ما ادعى صحته يلزم عليه خلاف المقصود وهو حصر المدافع عنه لا المدافع اى وانما ادافع او مثلى عن احسابهم لا عن احساب غيرهم لان انا ضمير مؤكد كما قال فرجع الحال الى ان ما ارتكبه ضرورة وحينئذ فلا دليل فيه (قوله اذ لا ضرورة الخ) قال الزرقانى كذا فى المختصر والمطول قال الغزى قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف أى قوم ما يدافع كما أشار اليه صاحب الكشاف فى سورة الكافرون وغيرها وزاد فى المطول تعليلا آخر وصدر به ١٢٦ وهو ان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا الزائد والمدافع انا قال الغزى قوله لان قوله انا الزائد دليل الخ يعنى انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه فى هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا فلا يستحسن اه اى كان المدافع حينئذ مبتدأ وانا خبرا وقد جعل انا اولا مبتدأ (قوله الى لفظ ما) قال الزرقانى أى مع أن لفظ من أظهر فى المقصود قاله فى المطول (قوله أى حامى الحقيقة) قال الزرقانى الحقيقة هنا ما يحق على الرجل أن يحميه (قوله الجائز فيه الاتصال الخ) قال الزرقانى فيه نظر لانه أخذ فى تعريف ما يجوز فيه الاتصال والانفصال فصلا مساويا لذلك ففيه تعريف الشئ بما يساويه ومثل هذا لا يجوز والمناسب أن يكون أل فى المضمر للجنس لا للعهد الذكرى كما يوهمه كلام الشارح ثم على كلامه يكون قول المصنف مقدم مستغنى عنه لان المراد بالضمير الآخر ما قبل الآخر وهو مقدم (قوله وهو مراد الناظم بقوله وقدم الاخص الخ) قال السنباطى قول الناظم وقدم الاخص فى اتصال * وقدمن ما شئت فى انفصال معناه ان الضميرين فى الابواب الثلاثة اعنى باب سال وباب كان وباب خال يجب تقديم الاخص من الضميرين فيما حيث اتصلا ويجوز التقديم والتأخير حيث انفصل أحدهما فتقول على الحال الاول اعنى حال الاتصال سلنيه وكنته وخلتنيه وعلى الحال الثانى سلنى اياه وكنت اياه وخلتنى اياه وسلنيه اياى وكنت اياه وخلته اياى ويلزم من ذلك ما قاله الموضح وهو انه يشترط لجواز الوجهين تقديم الاعرف وأنه اذا تقدم غيره يجب الانفصال كما يلزم ما قاله الموضح ذلك فاكتفى كل منهما بما ذكره عما ذكره الآخر اذا علمت ذلك فلا يخفى ما فى صنيع الشارح فتأمل

وذلك غير مقصود ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا توكيدا وايت ما موصولة وانا خبر اذ لا ضرورة فى العدول عن لفظ من الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يرى الحصر بانما وخولف فى ذلك والذائد بالذال معجمة اوله ومهملة آخره من ذاد يذود اذا منع او من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد أى حامى الحقيقة والحامى هنا تفسير للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهى الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والاحساب جمع حسب بفتح السين قال شمر الحسب الفعل الحسن للرجل ولآبائه مأخوذ من الحساب كانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة فالحسب بالسكون العدد وبالتحريك الشئ المعدود على القياس فى مثله انتهى قاله النجانى فى تحفة العروس (ويستثنى من هذه القاعدة) المذكورة وهى أنه اذا تأتى اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله (مسئلتان) يجوز فيهما الانفصال مع تأتى الاتصال وهما المشار اليهما فى النظم بقوله

وصل أو افصل ها سلنيه وما * أشبهه فى كنته الخلف انتمى

كذاك خلتنيه (احداهما) وهى الاولى فى النظم (ان يكون عامل الضمير) الجائز فيه الاتصال والانفصال (عاملا فى ضمير آخر اعرف منه مقدم عليه) وهو مراد الناظم بقوله * وقدم الاخص فى اتصال * (وليس) المقدم (مرفوعا) بان كان منصوبا او مجرورا (فيجوز حينئذ فى الضمير الثانى الوجهان) المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال هربا من توالى اتصالين فى نصتين (ثم ان كان العامل) فى الضميرين المذكورين (فعلا غير ناسخ) كما فى باب اعطى (فالوصل ارجح) لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه

(قوله مع ثلاث ضمات) أى لازمات فلا يرد ان اجتماع ما ذكر موجود فى انلزمكموها ولم ينفروا منه لان ضمة الميم اعرابية وهى غير لازمة (قوله وكان اول الضميرين مجرورا) قال السنباطى اما فاعل كامثلة الموضح او مفعول نحو الدرهم اعطاوك اياه جود عليك ومنعك اياه بخل عليك (٢) ويجاب ايضا اه ومأخوذ من قوله اسما لكنه أشار الى انه خارج بقيدين وانه غير مضر اه وقال السنباطى لما كان قول المصنف وليس مرفوعا شاملا للمنصوب وليس بمراد هنا قيد ذلك الشارح بما اذا كان اولهما مجرورا فيخرج المنصوب كما خرج المرفوع اذ لو كان أولهما منصوبا والثانى مرفوعا تعين فى الثانى الانفصال كما تقدم للشارح ولو كان الاول مرفوعا ولا يكون الا مستترا نحو زيد ضاربك فيجوز فى الثانى الاتصال والانفصال قال الرضى واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثانى وانفصاله أيضا نحو ضاربك اياك اه وهذا يفهم ان المستتر سابق المنصوب وهو ظاهر لانه فى العامل ثم ظاهر كلامه ١٢٧ الجواز على حد سواء (قوله ولا التفات لغيره) قال الدنوشرى فيه رد على العينى فان فى كلامه خللا من جهة انه انشد حبيك بياء مثناة تحتية بعد الباء وانه قال ان حب مصدر اضيف الى مفعوله وهو ياء المتكلم والكاف فاعله وانه قال وفيه الشاهد حيث اتى بالاتصال مع اجتماع الضميرين وذكر ان الشاهد فى عجز البيت لا فى هذا وانه نسب حبيك الى ابى حيان وهو برئ منه وانه اعرب الكاف فاعلا ويلزم على ذلك ان يكون لى حشوا وقد اعرب أيضا لقد كان جواب الشرط وانما هو جواب القسم الذى آذنت به اللام والعجب منه حيث قال ذلك مع انه قال فى صدر كلامه واللام الداخلة على اداة الشرط تسمى الموطئة لانها وطأت الجواب للقسم الى آخر كلامه فليتأمل (قوله لانه خبر فى الاصل الخ) قال الدنوشرى هذا علل به بعضهم وعلل بعضهم أيضا بانه منصوب بجائز التعلق والالغاء وهو لا يكون معهما الا منفصلا فكان انفصاله مع الاعمال اولى ورده الناظم فى شرح الكافية بانهما يقتضيان جواز الانفصال فى الاول لانه كان مبتدأ وذلك ممتنع باجماع وما افضى الى ممتنع ممتنع (قوله اخى حسبتك اياه) قال الدنوشرى اعرب العينى اخى منادى حذف منه حرف النداء وليس بصواب ولا يستقيم عليه المعنى وكيف يناديه بالاخوة وهو يخبر ان نواحى صدره ملئت بالاضغان والاحن وانما هو من باب الاشتغال فهو اما مبتدأ وما بعده خبره واما مفعول الفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده هكذا قال بعضهم وفيه تامل اه وهذا البعض مكى كما نقل الزرقانى ذلك عنه بنصه

سيبويه (كالهاء من) قولك لشخص فى عبد (سلنيه) أو ملكنيه وكالكاف من قولك لعبد لك زيد سالنيك ويجوز على مرجوح سلنى اياه وملكنى اياه وسألنى اياك ولكون الوصل ارجح لم يأت التنزيل الا به (قال الله تعالى فسيكفيكهم الله انلزمكموها) ان الله ملككم اياهم) ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات (وان كان) العامل فى الضميرين (اسما) وكان أول الضميرين مجرورا (فالفصل ارجح) لاختلاف محلى الضميرين سواء أكان الاسم العامل مصدرا (نحو عجبت من حبى اياه) فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله هذا من الفصل (ومن الوصل قوله) فى الحماسة

لئن كان حبك لى كاذبا * (لقد كان حبيك حقا يقينا)

اللام فى لئن موطئة للقسم وفى لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفى لى تقوية لعمل المصدر فى مفعوله لكونه فرعا عن الفعل فى العمل وحبك الاول بغير ياء والكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك الثانى بالياء وفيه الشاهد فانه اتى معه بالضمير الثانى وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبى اياك أو كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من المولك اياه ومن الوصل قوله

لا ترج او تخش غير الله ان اذى * واقيكه الله لا ينفك مأمونا

فاتى بالضمير الثانى متصلا ولو فصله لقال واقيك الله اياه (وان كان) العامل فى الضميرين (فعلا ناسخا) من باب ظن (نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل) لانه خبر فى الاصل وحق الفصل قبل وجود الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم غيرى اختار الانفصالا (كقوله أخى حسبتك اياه) وقد ملئت * ارجاء صدرك بالاضغان والاحن

(٢) قول المحشى ويجاب أيضا الخ تامل هذه العبارة فلعل فيها اسقطا ١٥

(قوله كقوله تعالى اذ يريكهم الله) قال المصنف فى الحواشى فى الاستدلال بالآية نظر لان المفعول الثانى ليس بخبر فهو من باب سلبته وذلك لان المفعول الاول اكتسبه الفعل بواسطة همزة التعدية والمفعول الثانى هو الذى كان مفعول الثلاثى فان قيل المفعول الثانى كان مبتدأ وهو مقولة فصل كالخبر قلنا لا نسلم ان رأى المنامية تتعدى الى مفعولين (قوله صنع امرئ بر) قال الزرقانى يقال رجل بر أى صادق واخال بكسر الهمزة والقياس فتحها لانه من خال يخال (قوله أو احدى أخواتها) قال الدنوشرى فيه نظر فقد قال الامام جلال الدين السيوطى فى همع الهوامع اما اخوات كان فيتعين فيها الفصل كما فى البديع والغرة كقوله ليس اياى واياك ولا نخشى رقيبا انتهى وقال الزرقانى قال المصنف يتقيد ذلك فى لا يكون وليس بان لا يكونا للاستثناء فان الفصل معهما واجب كما يجب مع الا وقد ١٢٨ نص على هذا التقييد فى الجامع اه من النكت أقول فى مفهوم قوله أو احدى أخواتها اتصل خلاف ما يوهمه كلام الهمع الذى نقله الدنوشرى من تعين الفصل فى جميع اخوات كان ومن اطلاق القول فى ليس ولا يكون من غير تقييد بحالة الاستثناء فليحرر (قوله سواء كان قبله ضمير) قال السنباطى يشترط لجواز الوجهين أن يكون المتقدم اعرف والا فيجب الفصل كما يفهم من قول الناظم وقدم الاخص ويظهر بملاحظة ما قدمناه (قوله وعند الناظم الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم هذا ما رجحه فى الالفية ورجح فى التسهيل التفصيل وهو الفصل فى باب ظن والوصل فى باب كان وفرق بان الضمير فى خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه فى كنته فانه لم يحجزه الا مرفوع والمرفوع جزء من الفعل فكان الفعل مباشر له فهو شبيه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب من الانفصال فى باب ظن والاتصال فى باب كان أكثر واذا وردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول مع والثانى حكم باب اعطيت ان كان بعضها ظاهرا او كان المضمر واحد اوجب اتصاله او اثنين اول وثان أو ثالث فكاعطيت أو ثان وثالث فكظننت فليتأمل (قوله ولو كان الضمير السابق فى المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل) قال الزرقانى كان ينبغى للمصنف أن يذكر محترزه بالنسبة الى الاسم وذلك لانه اذا كان الضمير المقدم مرفوعا فانه يجوز فى الثانى الاتصال والانفصال كما قدمناه (قوله لما تقدم) قال الزرقانى أى من انه لا يجوز الانفصال حيث امكن الاتصال الا فيما استثنى وليس هذا منه (قوله ولو كان غير اعرف) قال الزرقانى ذكر المحترز أيضا بالنسبة الى الفعل واما بالنسبة الى الاسم فلم يذكر محترز الاعرف وفى الرضى ما معناه اذا كان العامل مصدرا أو اسم مفعول او اسم فاعل فاتصال الثانى شاذ اذا كان ازيد او مساويا نحو ضربيهم ولك ضربيهوه

انه مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك أو مبتدأ وما بعده خبره على الوجهين فى الاشتغال لا منادى سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والارجاء النواحى جمع رجا كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو الحقد أيضا فهو من باب عطف احد المترادفين على الآخر والشاهد فى حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثانى (و) الارجح (عند الناظم والرمانى وابن الطراوة الوصل) وقد صرح بذلك فى النظم فقال واتصالا اختار وحجته ان الاصل الاتصال وقد أمكن وجاء به التنزيل قال الله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر (كقوله

بلغت صنع امرئ بر اخالكه) • اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

المسئلة (الثانية) من المسئلتين المستثناتين من القاعدة المذكورة (ان يكون) الضمير (منصوبا بكان او احدى أخواتها) سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت المسئلة الاولى (نحو الصديق كنته او كانه زيد) فيجوز فى الهاء الوجهان الاتصال والانفصال (وفى الارجح من الوجهين الخلاف المذكور) فى الترجيح فى نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرمانى وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد (ومن ورود الوصل الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه لما طلب أن يقتل ابن صياد حين اخبر بانه الدجال (ان يكنه فلن تسلط عليه) وان لا يكنه فلا خير لك فى قتله (ومن ورود الفصل قوله) وهو عمر بن عبد الله بن ابى ربيعة المخزومى

(لئن كان اياه لقد حال بعدنا • عن العهد) والانسان قد يتغير

ثم شرع فى محترزات القيود المتقدمة فى المسئلة الاولى فقال (ولو كان الضمير السابق فى المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته) ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم (ولو كان) الضمير المتقدم على الضمير الثانى (غير اعرف) أى غير اخص (وجب الفصل) لانه

(قوله واجاز المبرد الخ) قال الدنوشرى يزاد عليه ما قال الفراء وهو تعين الانفصال الا ان يكون الاول مثنى او ضمير جماعة ذكور فيجوز اذ ذاك الاتصال والانفصال احسن نحو الدرهمان اعطيتماك والقلمان اعطيتهمولك ووافق الكسائى الفراء وزاد جواز الاتصال اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو الدراهم اعطيتهن كن اه (قوله اى من هنا) اى من اجل ذلك التفسير الاول للاشارة الى ان ثم مستعملة فى الاشارة الى المكان القريب وان كانت موضوعة للاشارة الى البعيد فهو مجاز والتفسير الثانى لبيان ان من الداخلة عليها للتعليل وليس اشارة الى بيان مجاز آخر مبنى على ١٢٩ الاول وان ثم استعملت فى التعليل مجازا خلافا لمن توهم ذلك وقد بيناه فى رسالة احكام المجاز الى احكام تعدد المجاز (قوله وافرادا الخ) قال الزرقانى أى او افرادا وتثنية او افرادا وجمعا او تثنية وجمعا (قوله اوليهما ضمير التثنية الخ) قال الزرقانى فيه نظر لان قاعدة باب اعطى ان يكون المفعول الاول فاعلا من حيث المعنى والفاعل من حيث المعنى هنا هو الوجه فالمناسب أن يكون الضمير العائد اليه هو المفعول الاول والضمير المثنى المفعول الثانى كما لا يخفى ويمكن أن يقال ان الشارح فهم ان الغرض هنا المبالغة فلذا جعل البسط والبهجة آخذين للوجه واعرب الاعراب المذكور قاله بعض شيوخنا (قوله فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فان الاختلاف فى ضميرى المخاطب ممكن فليكن ذلك كضميرى الغيبة المختلفين لفظا فيجوز فيهما الاتصال نحو ظننتكماكه فليحرر المسئلة فان كلام الشارح يحتاج الى تحرير (قوله لصحة تعدد الخ) قال السنباطى أى لانه يصح ان يكون مدلول احدهما غير مدلول الآخر بخلاف ضميرى المتكلم وضميرى المخاطب فلا يصح فيه ذلك اذ مدلول احدهما بعض مدلول الآخر فلم يتغاير المدلولان

مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم • وقدمن ما شئت فى انفصال • (نحو اعطاه اياك او) اعطاه (اياى) فان كلا من ضميرى المخاطب والمتكلم اخص من ضمير الغائب (أو اعطاك اياى) لان ضمير المتكلم اخص من ضمير الغائب واما قول عثمان رضى الله عنه • اراهمنى الباطل شيطانا • فنادر والاصل اراهم الباطل اياى شيطانا والمعنى أرى الباطل القوم انى شيطان واجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو اعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم راجح (ومن ثم) بفتح الثاء المثلثة أى من هنا اى من أجل أنه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف (وجب الفصل اذا اتحدت الرتبة) بان يكونا المتكلم او لمخاطب او لغائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير اعرف والى ذلك اشار الناظم بقوله • وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا • وذلك (نحو) قول العبد لسيده (ملكتنى اياى و) قول السيد لعبده (ملكتك اياك و) قول السيد اذا اخبر شخصا انه ملك عبده نفسه (ملكته اياه) لان شرط جواز الاتصال تقدم الاخص (وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد فى) ضميرى (الغيبة واختلف لفظا الضميرين) تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد الناظم بقوله • وقد يبيح الغيب فيه وصلا • وفى بعض النسخ مع اختلاف ما (كقوله

لوجهك فى الاحسان بسط وبهجة • (انالهماه قفو أكرم والد)

بسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ تقدم خبره فى المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وانال فعل ماض متعد لاثنين أولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط وبهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الوجه واتى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل انال وأكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميرى المتكلم وضميرى المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولى الضميرين فلا يقال علمتنانى ولا علمتنيا ولا ظننتكماك ويصح الاختلاف فى ضميرى الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جاريته زيد اعطيتهاه او اعطيتهوها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من أن لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه

• (فصل) • قد مضى فى تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب (أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلى النصب والخفض) فتنصب بواحد من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف

بيان ذلك ان نافى علمتنانى للمتكلم ومعه غيره والياء فيها للمتكلم وحده وهكذا • (فصل) •

(قوله نون الوقاية) قبل الظاهر انها حرف مبنى فان زعم زاعم انها حرف معنى فليبين المعنى الموضوع له اه وهو عجيب فانها كلمة مستقلة بنفسها لم يبن منها مع غيرها كلمة وقد ذكرها فى المغنى فى اوجه النون المفردة وقال انها تسمى نون العماد ايضا وذكرها المرادى فى الجنى الدانى فى حروف المعانى وعبارته النون له فى الكلام مواضع كثيرة وانما اذكرهنا اقسام الذى يعد من حروف المعانى وهى أربعة أقسام ثم قال الرابع نون الوقاية واما المعنى الموضوع له فهو الوقاية وهذا امر ظاهر لكن قد يكبو الجواد (قوله لتقى الفعل الخ) قال الزرقانى استشكل ذلك بان الفعل لم يصن عن الكسر نحو تضربين ونحو قل ادعوا واجيب عن الاول بان الضمير لما كان كجزء الكلمة صار الكسر فى وسط الكلمة وعن الثانى بما قاله الرضى من ان الكسرة العارضة للبناء ألزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين فى نحو قل ادعوا مستقلة اه وقوله نحو تضربين اى وقومى واكرمى وقال الدنوشرى اوضح منه قول ابن المصنف فاذا نصبها الفعل وجب ان يلحق قبلها نون تقى الفعل كسرة الاتباع لانها اشبيهة بالجر لكثرة وقوعها فى الاسماء فلم تلق بالفعل بخلاف الكسرة قبل ياء المخاطبة نحو تفعلين فانها لا تشبه الجر لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فصانوا الافعال عن كسرة ياء المتكلم بالحاق نون الوقاية قال المحشى شيخ الاسلام زكريا هو ظاهر فى غير المعتل اما فيه نحو دعا ١٣٠ ورمى فلا كسرة فيه فكان ينبغى ان يقال ألحق المعتل بغيره طرد الالباب

وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ماتمتنع معه نون الوقاية وماالحقته فالذى الحقه نون الوقاية على أربعة احوال الوجوب وجواز بتساو ورجحان الثبوت ورجحان الترك (فان نصبها فعل او اسم فعل اوليت وجب قبلها نون الوقاية) لتقى الفعل أو شبهه من نظيرما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقى ما بنى على الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل (فاما الفعل فنحو دعانى) فى الماضى (ويكرمنى) فى المضارع (واعطنى) فى الامر وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية (وتقول) فيما تردد بين الفعلية والحرفية (قام القوم ماخلانى وماعدانى وحاشانى) بنون الوقاية (ان قدرتهن افعالا) فان قدرتهن أحرف جر ومازائدة أسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال

(تمل الندامى ماعدانى فاننى * بكل الذى يهوى نديمى مولع)

والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل فى الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى خبران والمعنى تمل الندامى مللا متجاوزا الى غيرى وأما انا فلا

او بحمل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كان الاعراب كذلك فانه يظهر تارة ويقدر اخرى اه وقوله والمقدرة اى ما كان حقها ان تقدر وفيه تامل والتعليل المذكور لم يرتضه الناظم رحمه الله قال لان الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لما قاله وأثبت من لحاق الكسر لاجل ياء المتكلم لان ياء المتكلم فضلة فهى فى تقدير الانفصال بخلاف ياء المخاطبة فانها عمدة ولان ياء المتكلم قد تغنى عنها الكسرة التى قبلها ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو ربى اكرمن وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك وانما سميت نون الوقاية لانها وقت محذورين فى فعل الامر امل لو اتصل بالياء دونها أحدهما التباس ياء المتكلم والثانى التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة فلما صحبت النون الياء مع فعل الامر صحبتها مع اخويه ومع اسم الفعل وجوبا بالبدل لحاقها على نصب الياء ولحقت ان واخواتها جوازا الشبهها بالافعال ونقل السيوطى عن الناظم انها سميت نون الوقاية لانها تقى الفعل من التباسه بالاسم المضاف الى ياء المتكلم اذ لو قيل فى ضربنى ضربى لالتبس بالضرب وهو العسل الابيض الغليظ اه وماذكره شيخ الاسلام فى تقدير الكسرة فى نحو دعا ذكره الرضى فانه قال ودخولها فى نحو اعطانى ويعطينى اما طرد اللباب واما لكون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون كما فى عطاى وقاضى وقوله اوشبهه قال الزرقانى اى كاسم الفعل فان قيل اسم الفعل يدخله الكسر نحو دراك ونزال فالجواب ان المراد الكسرة المشابهة للجر كما قال وشبهه له فى كونه يوجد عند ياء المتكلم ويزول عند عدمها كما أن الجر يوجد عند عامله ويزول عند عدمه ولو كسر دراك مثلا لاجل الياء لكان يقدر ان حركة البناء زالت وهذه الموجودة لاجل الياء (قوله ان قدرتهن افعالا) قال اللقانى هذا الشرط ظاهر فى حاشا دون ماخلانى وماعدانى اذ الظاهر فى ذلك ان ما مصدرية لازائدة وما المصدرية لا يليها الا الفعل

(قوله والمثال الاول شاذ) قال الدنوشرى شذوذه انه مأخوذ من غير الثلاثى وهو افتقر اه وقال الزرقانى اى لانه لم يصغ من الثلاثى وهذا مذهب الاكثرين قال المرادى وليس من الشاذ ما افقره ١٣١ خلافا لاكثرهم لثبوت فقر وفقر بمعنى افتقر

أمل فاننى مغرى بكل ما يهواه نديمى (وتقول) فى المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية (ما افقرنى الى عفو الله وما احسننى ان اتقيت الله) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثانى منقاس (و) تقول فى المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسنى (قال بعضهم) وقد بلغه ان انسانا يتهدده (عليه رجلا ليسنى) حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل وياء المتكلم خبره (أى ليلزم رجلا غيرى) وهذا مبنى على جواز اغراء الغائب وهو شاذ لانه ليس امره بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهى بفعل مقرون بلا فكما أن أسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهى لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغى ان ينوب عنهما الاسم وماذكره من لزوم النون فى نحو ما احسننى هو قول البصرى وهو مبنى على ان افعل فى التعجب فعل ماض (واما تجويز الكوفى ما احسنى) بحذف نون الوقاية سماعا كما فى شرح الكافية (فمبنى على قوله ان احسن ونحوه) فى الوزن من افعال التعجب (اسم) بدليل تصغيره سمع ما احيسنه ورد بان التصغير فيه شاذ واما تجويز بعضهم ليسى بحذف نون الوقاية من ليس بجوده فلا يعول عليه (وأما قوله) وهو رؤبة

عددت قومى كعديد الطيس * (اذ ذهب القوم الكرام ليسى)

بغير نون (فضرورة) أشار لها الناظم بقوله * وليسى قد نظم * والعديد كالعدد يقال هم عديد الثرى أى عدد الثرى والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفى آخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وماذكره من لزوم نون الوقاية فى الفعل مطلقا هو ما أشار اليه الناظم بقوله * وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية (واما نحو تأمرونى) وتحاجونى بتخفيف النون فى قراءة نافع (فالصحيح) عند سيبويه (ان المحذوف نون الرفع) والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالى الامثال فى نحو اتبلون ولغير ذلك نحو قوله * ابيت اسرى وتبيتى تدلكى * ولان نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا فى قراءة ابى عمرو ومحو يامركم بخفف النون ليس من تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح فى شذوره واسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابى على وابن جنى واكثر المتأخرين واستدلوا له باوجه أحدها أن نون الوقاية تحصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب

ولا حجة فى قول من خفى عليه ماظهر لغيره (قوله اذ ذهب القوم الخ) قال الزرقانى اذ هنا للمفاجأة وغرض الشاعر مدح نفسه بانه من الكرام ولذلك لم يقل اذ ذهب القوم ليسى بل وصفهم بانهم كرام (قوله واما نحو تأمرونى وتحاجونى الخ) قال الزرقانى فيه اشارة الى أن نون الوقاية واجبة فى المضارع سواء اتصلت به نون الرفع ام لا خلافا لما عليه ابن الحاجب من انها غير واجبة مع نون الرفع واما نون الضمير ونونا التوكيد فهى واجبة معهما فلا نزاع قال الرضى ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربوننى ونون التوكيد نحو اضربننى ومع الضمير المرفوع المتصل نحو ضربتنى وتضربننى لكون نونى الاعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل اه وقوله فالصحيح الخ كلامه يوهم كما قال الشهاب القاسمى ان الجواب انما يحصل بناء على الصحيح المذكور وليس كذلك لانه اذا قيل المحذوف نون الوقاية فحذفها كراهة اجتماع المثلين فرع وجودها والا فلا حذف فلم يتحقق نصب الفعل الياء بدون النون ولا حاجة للقول بانه لا حاجة فى مثل هذا الفعل الى نون الوقاية لحصول الغرض من وقاية الفعل الكسر بنون الرفع لان نون الرفع من الفعل فكسرها ككسره فليتأمل (قوله تدلكى) قال الزرقانى من الدلك (قوله وقبل الخ) قال الدنوشرى هذا الخلاف لا ثمرة له

فالمحافظة عليها اولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع امكانه (واما اسم الفعل) المزيد على النظم (فنحو دراكنى وتراكنى) بكسر الكاف فيهما (وعليكنى) بفتحها فالاول (بمعنى ادركنى) بقطع الهمزة (و) الثانى (بمعنى اتركنى و) الثالث بمعنى (الزمنى) بوصل الهمزة فيهما (واما ليت) المشار اليها بقول النظم * وليتنى فشا (فنحو ياليتنى قدمت لحياتى) وانما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق مابعدها بما قبلها (واما قوله) وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضى الله عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفره وما قاله بحيرا الراهب فى شأنه

(فياليتى اذا ما كان ذاكم) * ولجت وكنت اولاهم ولوجا

باسقاط نون الوقاية من ليتى (فضرورة عند سيبويه) لانه يوجب ليتنى باثبات نون الوقاية (وقال الفراء يجوز) اختيارا (ليتنى) باثبات النون (وليتى) بحذفها (وان نصبها لعل) المشار اليه فى النظم بقوله ومع لعل اعكس (فالحذف) لنون الوقاية (نحو لعلى ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات) لها (كقوله) وهو حاتم بن عدى الطائى وقيل حطائط بن يعفر أخو الاسود النهشلى يخاطب امرأة عذلته على انفاقه ماله

(أرينى جوادا مات هزلا لعلنى) * أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا

والمعنى ارينى جوادا مات لاجل الهزال او بخيلا مخلدا المبعث لعلى ارى ما ترين وحاصله ان انفاق المال لايميت الكريم لهزاله ولا امساكه يخلد البخيل فى الدنيا (و) اثبات النون فى لعلى (هو اكثر من) حذفها فى (ليتى وغلط ابن الناظم) فى شرح النظم فى النقل (فجعل ليتى نادرا) مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم (و) جعل (لعلى ضرورة) مع انه نادر بل كثير كما تقدم وهو فى الاولى تابع لابيه فى قوله وليتى ندرا ومخالف له فى الثانية فى قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر فى لعل التجرد لانها شبيهة بحروف الجر فى تعليق مابعدها بما قبلها كما فى قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل فى تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق مابعدها بما قبلها (وان نصبها بقية اخوات ليت ولعل) واليها اشار الناظم بقوله وكن مخيرا فى الباقيات (وهى ان) المكسورة (وان) المفتوحة (ولكن وكان فالوجهان) على السواء فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية فى عمل النصب والرفع والحذف نظرا الى كراهية اجتماع الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامران (كقوله) وهو قيس بن الملوح

(وانى على ليلى لزار وانتى) * على ذاك فيما بيننا مستديمها

فاتى مع ان بنون الوقاية ثانيا وبجردها منها اولا وزار خبران وهو بزاى ثم راء منقوص

(قوله بلا اثر) ان أراد لفظا وتقديرا فممنوع او لفظا فقط فسلم لكنه لا يضر اذ كثيرا ما يكون الاثر مقدرا كالمحول لتبلون (قوله بمعنى ادركنى الخ) هو حال من دراكنى وما بعده والباء للملابسة (قوله لحياتى) اللام بمعنى عند أو للتعليل والمفعول محذوف أى صالحا (قوله فياليتى اذا الخ) اذا ظرف متضمن معنى الشرط وما زائدة وكان تامة وولجت خبر ليت أو ولجت جواب وجملة اذا وشرطها وجوابها خبر ليت (قوله لاجل الهزال) قال الزرقانى اى الناشئ له عن عدم الاكل لذهاب ما بيده من المال لاجل الكرم (قوله ومخالف له فى الثانية فى قوله ومع لعل أعكس) قال السنباطى أى من أن عبارة أبيه تفيد أن لعلى نادر مع أنه كثير كما تقدم اه وقال الشهاب القاسمى فى تغليطه يعنى الناظم بمجرد ما ذكره يعنى المصنف من أن ليتى ضرورة عند سيبويه وجائز عند الفراء ظاهر وهذا خلاف الانصاف لان مجرد مخالفة هذا الامام لسيبويه والفراء لا يقتضى الغلط لانه كثيرا ما يخالفهما وهو أهل لمخالفتهما لانه امام مجتهد فى العربية وكذا فى تغليطه فى لعل بمجرد ما قرره قبل من قوله وان نصبها لعل الخ فيه نظر ظاهر لمثل ما قلناه فليتأمل (قوله بقية اخوات) قال الدنوشرى لو حذف بقية كان احسن وقد يقال الاضافة بيانية وهو مأخوذ من اللقانى (قوله وهى ان الخ) قال الدنوشرى اذا اتصلت نون الوقاية بان وأن ولكن وكأن فالامر ظاهر واذا قيل انى قائم مثلا بنونين فقط فاختلف فى المحذوفة فقيل هى الاولى لانها لما اعتلت بالسكون اعتلت بالحذف وقيل انها الوسطى لانها فى محل اللامات التى يلحقها التغيير غالبا وقيل هى الاخيرة لانها التى بها انتهى الثقل أفاده ابن الصائغ من

من زريت عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى وانى اعاتب على ليلى وانى مستديمها على ذلك لعتب وكقول امرئ القيس * كأنى لم أركب جوادا اللذة * ويجوز كأننى وكقوله تعالى ولكنى أراكم قوما تجهلون وكقول الشاعر * وإلكنى عن حبها العميد * (وان خفضها حرف فان كان) ذلك الحرف (من أو عن وجبت النون) قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل فى البناء (الا فى الضرورة) فلا تلحقها النون والى ذلك أشار بقوله فى النظم واضطرارا خففا * منى وعنى بعض من قد سلفا

(كقوله ايها السائل عنهم وعنى * لست من قيس ولا قيس منى)

بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم أخيه الياس بالياء المثناة تحت (وان كان) الخافض لياء المتكلم (غيرهما) أى غير من وعن (امتنعت) نون الوقاية (نحو لى وبى) مما هو على حرف واحد (وفىّ) بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلىّ مما هو على ثلاثة أحرف (وخلاى وعداى وحاشاى) بفتح الياء فيهن وانما امتنعت النون فى لى وبى لانهما مبنيان على الكسر وأما فىّ فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه الاصلى لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء فى الياء وأما خلاى وعداى وحاشاى فان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل ان لا تلحقهن نون الوقاية اذا قدرن افعالا ولكنهم أجروا باب الفعل مجرى واحدا وحملوا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانهم لاحظوا اصلها فى ذلك بل تفتح ياء المتكلم بعد الالف (قال) الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود ولقب بالاقيشر لانه كان أحمر الوجه اقشر

(فى فتية جعلوا الصليب الههم * حاشاى انى مسلم معذور)

بعين مهملة وذال معجمة أى مقطوع العذرة وهى قلفة الذكر يقال فيه مختون من الختان وهو قطع قلفة الذكر (وان خفضها مضاف فان كان) المضاف (لدن أو قط أو قد) مما آخره ساكن (فالغالب الاثبات) لنون الوقاية محافظة على السكون (ويجوز الحذف فيه قليلا) لان لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب وعند وحسب لا يلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناهما عند التحقيق (ولا يختص) الحذف (بالضرورة) كما قال ابن مالك (خلافا لسيبويه) لما سيأتى (وغلط ابن الناظم) فى شرح النظم (فجعل الحذف فى قد وقط اعرف من الاثبات) والصواب العكس كما مر (ومثالهما) أى الحذف والاثبات فى لدن وقط وقد (قد بلغت من لدنى عذرا قرئ مشددا) على الاثبات (ومخففا) على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرأ به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية أبى بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرأ به نافع وأبو بكر (و) روى (فى حديث النار) بالاضافة (قطنى قطنى) بنون الوقاية (وقطى قطى) بحذفها والنون اشهر حفظا للبناء على السكون (وقال) حميد بن مالك الارقط (قدنى من نصر الخبيبين قدى) باثبات نون الوقاية فى الاول

(قوله محافظة على بقاء السكون) ربما يشكل على هذا التعليل من ان حاصل كلام المصنف من ان الحذف فى من وعن ضرورة وفى قد وقط قليل لا ضرورة اذ مقتضى التعليل كونه ضرورة فى الجميع الا أن يفرق بان من وعن حرفان والحروف لا يليق بها التصرف بتغيير اواخرها بخلاف الاسماء (قوله لانهما مبنيان على الكسر) قال الزرقانى أى وحيث كانا مبنيين عليه فلا محل للنون فان قيل اسم الفعل نحو دراك ونزال مبنى على الكسر مع ان النون واجبة فيه فالجواب ان اسم الفعل المذكور لما كان بمعنى الفعل عومل معاملته فوجب فيه النون

وحذفها فى الثانى ولك ان تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون أصله قد باسكان الدال ثم الحق ياء القافية لا ياء الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا لمناسبة الياء قاله الموضح فى شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وهو من باب التغليب كالقمرين وأراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بأبى خبيب وقيل هما عبد الله وولده خبيب الذى كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع واراد بالثلاثة عبد الله وأخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم

وفى لدنى لدنى قل وفى • قدنى وقطنى الحذف أيضا قد يفى

وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا اسمى فعلين بمعنى يكفى لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلا (وان كان) المضاف (غيرهن) أى غير لدن وقط وقد (امتنعت) نون الوقاية (نحو ابى واخى) لعدم السكون

• (هذا باب العلم) •

بفتح العين واللام (وهو نوعان جنسى وسيأتى) آخر الباب (وشخصى وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا) من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع أو الغلبة واليه أشار الناظم بقوله

• اسم يعين المسمى مطلقا •

(فخرج بذكر التعيين النكرات) كرجل فانها لا تعين مسمياتها وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع وانما حصل

(قوله ولك أن تقول لا شاهد فيه الخ) قال بعضهم يجوز أن لا يكون على حذف النون بل يكون قدنا كيد القد والياء للمد فيه (قوله وذلك مستفاد) قال الزرقانى أى الحكم المتقدم (قوله وعلم منه ان قد الخ) قال الزرقانى أى من كلام الموضح حيث قال وان خفضها • (هذا باب العلم) • (قوله وهو اسم يعين مسماه) قال العلامة اللقانى صادق بعلم الجنس اذ تعيينه لمسماه بغير قيد كما سيصرح به اه قال الشهاب القاسمى فان أراد فى الالفية بقوله اسم يعين المسمى الخ تعريف علم الشخص فقط فهو غير مانع لدخول علم الجنس وان أراد تعريف العلم مطلقا ففيه اعتراف بأن علم الجنس يعين المسمى مطلقا واذا كان يعين المسمى مطلقا فهو معرفة أيضا فيرد على قوله آخر الباب كعلم الاشخاص لفظا وهو عم فان قيل كلا الاعتراضين مدفوع لان المصنف لا يسلم أنه يعين المسمى مطلقا لقوله كعلم الاشخاص لفظا وهو عم قلنا ثبت بالدليل انه يعين المسمى مطلقا كما يأتى آخر الباب وقال الزرقانى هذا التعريف لا يشمل علم الجنس لان تعيين

هذا تعيين مطلق وذلك تعيين مثل تعيين ذى الاداة فى الوقوع على معنى واحد هو الحقيقة أو الفرد الحاضر كما يدل على ذلك كلامه فيما يأتى فان قيل هو شامل لبعض افراد النكرة كشمس وقمر فانهما يعينان مسماهما تعيينا مطلقا فالجواب ان المراد التعيين بحسب الوضع أو الغلبة كما قال الشارح وكل ما ذكر لم يوضع لمعين كما لا يخفى ولم يغلب فى بعض الافراد دون بعض لعدم وجود ذلك اه وقال السنباطى قوله يعين مسماه يعنى يدل على ان مسماه متعين والا فقد يعترض بان مسماه معين فيلزم على هذه العبارة تحصيل الحاصل أو ان مسماه عين بعد ابهام وهو باطل وقال أيضا يخرج منه العلم العارض الاشتراك كزيد مسمى به كل من جماعة فانه لا يدل على مسماه حينئذ الا أن يقال هو دال على ذلك فى الاصل وعروض ذلك به لا عبرة به (قوله تعيينا مطلقا) قال السنباطى لم يقل الشارح التعيين احترازا عن التعيين فى الذهن لان المصنف يرى ان لا تعيين الا فى الخارج كما سيأتى ذلك وان التحقيق خلافه وقال أيضا قد يعترض بأن دلالته على تعيين مسماه ليست مطلقة بل بقرينة الوضع وجوابه ما أشار اليه الشارح بقوله بل بمجرد الوضع أو الغلبة وحاصله ان المراد بالاطلاق بقرينة قوله وخرج الخ عدم احتياجه فى دلالته على تعيين مسماه الى قرينة لفظية أو معنوية غير الوضع فان الاحتياج الى قرينة الوضع موجود فى كل من المحدود والمخرج المذكور لكن فى عطف قوله أو الغلبة على قوله أو الوضع نظر لان دلالة الاعلام بالغلبة على تعيين مسماها بالوضع وان كان غير الوضع الاول فليتأمل (قوله فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع الخ) قال السنباطى أقول هذا يفيد ان لفظ شمس أو قمر يدل على تعيين مسماه بقرينة الانفراد فى الخارج لا بالوضع وهو مع مخالفته لمقصوده من أنه خارج بذكر التعيين كما لا يخفى مردود اذ لا دلالة له على تعيين أصلا وانما هو كلى لم يوجد من جزئياته الا هذا الجزئى المخصوص

التعيين بعد الوضع لامر عرض فى المسمى وهو الانفراد فى الوجود الخارجى (و) خرج (بذكر الاطلاق ماعدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها) ليس تعيينا مطلقا بل هو (تعيين مقيد) اما بقرينة لفظية أو معنوية (الا ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه ما دامت فيه أل فاذا فارقته فارقه التعيين) ونحو الذى انما يعين مسماه بالصلة ونحو أنا وأنت وهو انما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فان أنت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبى (ونحو هذا انما يعين مسماه ما دام حاضرا) فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبى فان ذا مثلا وضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة اه (وكذا الباقى) من المعارف فنحو يا رجل لمعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلامى وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى قام أبوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعيين

• (فصل و) العلم الشخصى (مسماه نوعان) أحدهما (أولو العلم من المذكرين كجعفر) وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو أيضا أبو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة (والمؤنثات كخرنق) بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامرأة شاعرة وهى أخت طرفة بن العبد لامه قال أبو عبيدة وهى خرنق بنت هفان من بنى سعد بن ضبيعة رهط الاعشى اه (و) الثانى (ما يؤلف كالقبائل) جمع قبيلة (والاحياء) جمع حى (كقرن) بفتح القاف والراء وهو اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب أويس القرنى رضى الله عنه ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهرى فقد سها (والبلاد) جمع بلد (كعدن) بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن (والخيل) اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو فرس (كلاحق) علم فرس كان لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه والبغال كدلدل والحمير كيعفور وكلاهما كان للنبى

(قوله فان أنت الخ) قال السنباطى ايضاح هذا المحل يحتاج الى تقديم مقدمة هى ان اللفظ قد يكون جزئيا وضعا جزئيا استعمالا وقد يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا وقد يكون كليا وضعا كليا استعمالا أما القسم الرابع وهو لفظ جزئى وضعا كلى استعمالا فمحال لاستحالة كون جزئى آلة لملاحظة كلية والقسم الثالث هو الالفاظ الكلية الموضوعة لماهيتها الكلية كالانسان وضعه لمفهوم كلى واستعماله كذلك فانه وضع ملاحظا بوضعه القدر المشترك بين الافراد واستعماله باطلاقه على كل حصة حصة من ماصدقاته قلت أو كثرت باعتبار اشتمالها عليه وباطلاقه على جملتها كذلك

والاول هو العلم كما لا يخفى عليك مما ذكر والثانى المضمرات وأسماء الاشارة والموصولات ومعنى كون وضع كل منها كليا ان الواضع تعقل أمرا مشتركا بين أفراد اشتراك تواطؤ ثم عين اللفظ بازائها ليطلق على كل منها بدلا عن الآخر اطلاقا يحصل معه التعيين بقرينة فأنا مثلا موضوع لمطلق متكلم على البدل والقرينة المعينة له التكلم وأنت موضوع لمفرد مذكر مخاطب والقرينة المعينة له الخطاب وهذا موضوع لمشار اليه مفرد والقرينة المعينة له الاشارة الحسية والذى موضوع لمفرد مذكر قصد تعريفه بمضمون جملة أو شبهها معهود بين المخاطبين والقرينة المعينة له الاشارة العقلية اذا تقرر ذلك ظهر لك ان التعيين بكل فى أنت وهذا المفيد للعموم المراد به العموم البدلى لا الشمولى ٢ (قوله فهو غير معرفة مجازا) لعل مراده غير معرفة معنى وان كان معرفة لفظا فهو كالمعرف بلام الجنس لانه نكرة لفظا وكذا يقال فى كلامه بعد فى اسم الاشارة • (فصل) • (قوله من المذكرين الخ) قال العلامة اللقانى هذا التبيين يبطل ما لاجله عدل عن أولى العقل الى أولى العلم من دخول ما لا يصح استعمال العقل فيه (قوله وهو أيضا أبو قبيلة) قال السنباطى فى هذه العبارة شئ اه أى لان قوله هو أيضا أبو قبيلة لا يقابل لرجل لان أبا القبيلة رجل فكان الظاهر ان يقول منقول عن اسم النهر الصغير لجماعة من الناس سموا به منهم أبو قبيلة الخ (قوله كالقبائل) قال اللقانى لا يخفى انها من أولى العلم اذ القبيلة نوع من الناس فلو قال ما يؤلف من غيرهم لاجاد

(قوله كشذقم) قال الزرقانى هو بالذال المعجمة قاله مكى فى حاشيته اه وقال المصنف فى الحواشى بالشين المعجمة والدال المهملة فعلم من الاوزان النادرة التى أهمل سيبويه ذكرها والميم زائدة ودليل الزيادة انه من الشدق والاشدق العظيم الشدق كما هى زائدة فى الشجم وهو البليغ الشجاعة ولهذا أكد به الشجاع فى قوله والشجاع الشجعما اه وصنيع القاموس يقتضى انه بالدال المهملة وان الميم أصلية لانه ذكره فى فصل الشين من باب الميم (قوله باءت عرار) فى الصحاح أبوزيد باء الرجل بصاحبه اذا قتل به (قوله بكحل) فى حاشية الصحاح لابن برى ١٣٦ كل علم مؤنث يصرف ولا يصرف كهند *(فصل)* (قوله الى قسمين)

صلى الله عليه وسلم (والابل) اسم جمع (كشذقم) علم فحل من فحولة الابل كان للنعمان ابن المنذر واليه تنسب الابل الشذقمية (والبقر) اسم جنس (كعرار) بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الاخيرة علم بقرة وفى المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة أيضا وأصل هذا المثل ان عرار وكحل اصطدمتا فماتتا جميعا فباءت كل منهما بالاخرى فصار مثلا يضرب لكل مستو بين (والغنم) اسم جمع (كهيلة) علم لعنز لبعض نساء العرب (والكلاب) جمع كلب (كواشق) علم لكلب وذكر فى النظم سبعة اعلام وثامنهم علم الكلب فقال

كهفرو خرنقا وقرن وعدن ولاحق * وشذقم وهيلة وواشق

وفى ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم

*(فصل وينقسم) العلم بحسب الوضع (الى) قسمين أحدهما (مرتجل) من الارتجال بمعنى الابتكار قيل كانه مأخوذ من قولهم ارتجل الشئ اذا فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد ويتروى (وهو) فى كلام سيبويه على وجهين أحدهما مالم تقع له مادة مستعملة فى الكلام العربى قالوا ولم يأت من ذلك الا فقعس وهو أبو قبيلة من بنى أسد وهو فقعس ابن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س فى غير هذا الموضع والثانى (ما) استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها فى غير العلمية بل (استعمل من أول الامر علما) وهذا الثانى هو الكثير ولذلك اقتصر عليه (كأدد) علما (لرجل) وهو أبو قبيلة من اليمن وهو ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة ودد فاصل همزته الواو واستعملت هذه المادة فى الود والودود وغيرهما (وسعاد) علما (لامرأة) لم تستعمل هذه البنية فى النكرات واستعملت مادة س ع د فى السعد والساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسى وشاذ فالقياسى ماله نظير فى ابنية الاسماء والشاذ مالا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف فان نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبس والثانى نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة (و) الى (منقول وهو الغالب) فى الاعلام

جعل بعضهم العلم بالغلبة قسما ثالثا ليس بمنقول ولا مرتجل وقال المنقسم اليهما انما هو العلم الوضعى وقد يدعى ان تعريفهم المنقول بانه ما استعمل قبل العلمية فى غيرها يشمل هذا القسم (قوله وفقعس) كذا مثل الزمخشرى قال المصنف وقال الخوارزمى الفقعس الرجل الشديد فهو على هذا منقول (ومحبب) قال الدنوشرى قال بعض شراح المفصل ومحبب مفعل من الحب كمقر ومفر ولا يجوز أن تكون ميمه أصلا ليكون ملحقا بجعفر لفقد تركيب م ح ب ووجود ح ب ب وهو اسم رجل (وموهب) اسم رجل وقيل موضع وقياسه كسر عينه لفقد مفعل مما فاؤه واو وفى التنزيل موعدكم يوم الزينة وكذا الكلام على (موظب) وهو اسم بقعة والرواية ترك صرفه (ومكوزة) قياسه قلب واوه الفا كمفازة وقد نقل انه اسم رجل غير منصرف للعلمية والتأنيث (وحيوة) أبو رجاء وشذوذه من جهة قلب لامه التى هى ياء الى الواو من غير علة وليس فى الكلام حيوت (وهو وفيه حييت ثم انهم عدلوا به الى أصل مرفوض وهو ترك الادغام عند اجتماع الياء والواو والاولى ساكنة كما فى سيد وميت ولو بنيت فعلة من حى لقلت حية وعن أبى العباس انه انما صح مكوزة لانه علم لا يناسب الفعل لكونه مصدرا أو زمانا أو مكانا أو نحو ذلك مما يعل لاعلال الفعل اه وفى التسهيل المرتجل اما قياسى واما شاذ بفك ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ما يفتح أو تصحيح ما يعل أو اعلال ما يصح اه فانظر حاشيتنا على الفاكهى

(قوله ما استعمل قبل العلمية الخ) فيه اشعار بانه لابد فى العلم من أن يستعمل وعبارة السعد العلم ما وضع لمسمى بشخصه وظاهرها عدم اشتراط استعماله وقال الشهاب القاسمى فى شرح المطالع ان المرتجل مانقل لا لمناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه وعليه يظهر القول بأن الاعلام كلها مرتجلة وأما على ما فسر به المصنف المرتجل فهو مشكل جدا للقطع بأن من الاعلام ما استعمل قبل العلمية لغيرها وقال الدنوشرى هو تعريف غير مانع لانه يدخل فيه ما استعمل من أول الامر علما ثم نقل علم شخص فهو منقول ولا يصدق عليه أيضا تعريف المنقول فيما يأتى بقوله وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها فيكون غير مانع ولو قال المرتجل ما لم يسبق له استعمال والمنقول ما سبق له استعمال لسلم الحدان كما قال ابن مالك فى الكافية وان خلا من سابق استعمال * كذلج فانسبه لارتجال وقال اللقانى قوله لغيرها أى فى غير العلمية واللام ١٣٧ فى العلمية لتعريف الحضور فالحد متناول لما استعمل قبل العلمية الحاضرة فى علمية أخرى كأسامة علم الشخص

(وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله) اما ان يكون (من اسم) جامد والاسم الجامد (اما) ان يكون (لحدث) أى مصدر (كزيد) فانه فى الاصل مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة (وفضل) وهو فى الاصل مصدر فضل يفضل فضلا (أو) يكون (لعين) أى ذات (كأسد) فانه فى الاصل اسم جنس للحيوان المفترس (وثور) بالمثلثة فانه فى الاصل الفحل من البقر (واما) ان يكون (من وصف) وذلك الوصف (اما فاعل كحرث) فانه فى الاصل اسم فاعل من حرث يحرث (وحسن) بفتح المهملتين فانه فى الاصل صفة مشبهة من حسن (او مفعول كمنصور) فانه فى الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثى المجرد (ومحمد) فانه فى الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم الثلاثى المزيد (واما) ان يكون (من فعل) مجرد عن الفاعل وذلك الفعل (أما ماض كشمر) بتشديد الميم لفرس (أو مضارع كيشكر) لرجل وهو نوح عليه الصلاة والسلام (أو امر كاصمت) لبرية قال الرضى وكسر الميم منه والمسموع فى الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل اه واما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ الحروف قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل (واما) ان يكون (من جملة) وتلك الجملة (اما فعلية) فاعلها ظاهر (كتأبط شرا) اى ذو بنا اسعرها او فاعلها مضمر بارز كأطرقا او مستتر كيزيد من قوله بنى يزيد بضم الدال (او اسمية كزيد منطلق وليس) النقل من الجملة الاسمية (بمسموع) من العرب كما قال فى شرح التسهيل (ولكنهم) اى النحاة (قاسوه) على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له على تقدير التسمية بها وما ذكر من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول هو المشهور وهو فى ذلك تابع للناظم فى قوله

ومنه منقول كفضل واسد * وذو ارتجال كسعاد وادد

(قوله لفرس) قال الدنوشرى هو غير مقصور عليه فقد ذكر الاوضح فى شرحه على الالفية انه علم لرجل أيضا اه *(فائدة)* قال الرضى وسيبويه جعل أباجاد وهوازا وحطيا اسماء معدودة عربيات فهى اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمون وقرشات اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان أباجاد مثل أبى بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهواز من هوز الرجل أى مات وحطى من حط يحط قال المبرد يجوز ان تكون كلها اعجميات قال السيرافى لا شك ان أصلها أعجمية لانها قد يقع بها تعليم الخط السريانى وقرشات يدخلها التنوين كما فى عرفات وتعريفها من حيث كونها أعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحوا كتب كلمون أى هذا اللفظ

١٨ يج ل

أو هذه الجملة (قوله كاصمت لبرية) اصمت بكسر الهمزة والميم مع ان المسموع فى الامر الضم ما لان مضارع فعل يجئ عند بعضهم مكسور العين ومضمومها قال ابن الحاجب واما لان الاعلام كثيرة ما يغير لفظها عند نقلها وقد بسطنا القول فى ذلك فى حاشيته الفاكهى (قوله كأطرقا) قال الدنوشرى هو من جملة بيت هو على أطرقا باليات الخيام الا الثمام والا العصى وعلى أطرقا متعلق بعرفت فى البيت قبله وباليات الخيام منصوب بعرفت ومن رفع فعلى الابتداء والخبر على اطرقا والا الثمام استثناء منقطع ويحتمل الاتصال والخيام جمع خيمة والثمام نبت يسد به جوانب الخيمة والعصى هنا قوائم الخيمة وقبل الخيمة ما كان من شجر وهى اعواد تنصب تظلل

(قوله وعن سيبويه الخ) قال الدنوشري ينافى ذلك ظاهر قول الموضح فى شرح الالفية وهو ظاهر كلام سيبويه اهـ وقال السنباطى ولا يضر على هذا الجهل بما نقلت عنه وهذا لا ينافى ما تقدم من قول الشارح وهو فى كلام سيبويه الخ
• (أصل) • (قوله وينقسم العلم الى مفرد الخ) لا يخفى ان المصنف خالف ترتيب النظم فى هذا المقام اذ الناظم قدم تقسيم العلم الى الاسم والكنية واللقب على هذا التقسيم والذى قبله ولعل وجه صنيع الموضح ان من تتمة التقسيم الى الاسم الخ انهما اذا كانا مفردين يضاف الاول الى الثانى وهذا فرع عن معرفة ان العلم يكون مفردا وغيره فناسب تقسيمه أولا الى مفرد وغيره ولما كان من غير المفرد المنقول عن الجملة على التحقيق خلافا للشاطبى كما بيناه فى حواشى الالفية ناسب تقديم التقسيم الى منقول ومرتجل على هذا التقسيم أيضا فتدبر ولا تغفل عن دقائق المصنف فى مخالفته للنظم فى الترتيب الذى أغفل الشارح بيانه (قوله والى مركب) قال اللقانى هذا القسم دخوله فى العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة اذ المركب ما دل جزؤه على جزء معناه ولا شئ من الاعلام كذلك فهى كلها مفردة ثم تتصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة هى عنه مجازا اهـ وفيه ان ما ذكره من تعريف المركب انما هو بالاصطلاح المنطقى كما حررناه فى حاشية الفاكهى فى بحث الكلمة (قوله وهو ثلاثة أنواع الخ) قال السنباطى اعترضه أبو حيان بأن ثم أشياء كثيرة سمى بها فصارت اعلاما وهى مركبة وقد عريت من اسناد واضافة ومزج كما اذا سميت بما تركب من حرفين نحو انما أو حرف واسم وأجاب ناظر الجيش بان المراد ذكر العلم الذى استعملته العرب ووقع فى كلامها ولا شك أن الواقع فى كلامهم انما ينقسم الى الاقسام التى ذكرها وقد يقال عدم استعمال العرب له لا يقتضى عدم ذكره واهمال حكمه وقد ذكر الناظم وغيره هنا المنقول ١٣٨ من الجملة الاسمية ولم تستعمله العرب كما يأتى وقد تعرض فى باب ما لا ينصرف

(وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة) لان الاصل فى الاسماء التنكير (وعن الزجاج كلها مرتجلة) لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا او غيره فهو اتفاقى لا مقصود
• (فصل وينقسم) العلم باعتبار ذاته (ايضا الى مفرد) عن التركيب (كزيد) واُدد (وهند) وسعاد (والى مركب وهو ثلاثة انواع) وذلك أنه اما (مركب اسنادى) وهو كل كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى (كبرق نحره وشاب قرناها وهذا) النوع مبنى و(حكمه الحكاية) على ما كان عليه قبل التسمية به قال

من التسهيل لذلك فقال فى باب التسمية بلفظ كائنا ما كان المسمى به من لفظ يتضمن اسنادا أو عملا أو اتباعا أو تركيب حرفين أو حرف واسم أو حرف وفعل ما كان له قبل التسمية ولا يضاف ولا يصغر والمعطوف بحرف دون متبوع كالجملة ويعرب ما سوى ذلك ثم نقل اعرابه فراجعه وهذا الجواب الذى أجاب به ناظر الجيش أجاب بنحوه المرادى كذلك فى شرح النظم وأجاب بجواب آخر وهو ان ما ذكره أبو حيان مشبه بتركيب الاسناد فاكتفى بذكر تركيب الاسناد لان هذا ملحق به وهذا الجواب هو التحقيق اذ القوم فى تقسيم اللفظ الى مفرد ومركب حصروا المركب فى الاقسام الثلاثة فعلم ان المركب سواء كان علما أو لا محصور فيها ويبقى الكلام فى المركب العددى والظاهر انه من المزجى وان كان تعريف المزجى لا يتناوله بحسب الظاهر وسيأتى انه اذا سمى به يحكى فهو وارد على حكم المزجى الذى ذكره المصنف والناظم وقال اللقانى قوله وهو ثلاثة أنواع فيه نظر قال الشهاب القاسمى قلت يجوز أن يريد شيخنا فسح الله تعالى فى مدته بوجه النظر عدم الانحصار فى الثلاثة لان الاسم العامل عمل الفعل مع معموله نحو ضرب زيدا وحسن وجهه خارج عن الثلاثة بناء على ان المراد الاسنادى الاصلى بدليل قوله وحكمه الحكاية والا فلا حكاية هنا ولان التابع مع متبوعه كما سيأتى من أقسام المركب وهو خارج عن الاقسام الثلاثة بلا نزاع اهـ وقوله والا فلا حكاية هنا مبنى على كلام الرضى الآتى وهو مخالف لما مر عن التسهيل والمرادى وكذا قوله ولان التابع مع متبوعه الخ فتأمل (قوله مركب اسنادى) قال اللقانى ومثله المركب العددى نحو خمسة عشر قال الشهاب القاسمى قضيته انه يحكى بعد العلمية وفى الرضى فى باب المركب كلام يقتضيه فليراجع وليحرر اهـ ويأتى كلام الرضى قريبا (قوله وهذا النوع مبنى) لا يخفى ان كونه مبنيا قول مغاير لقول أنه محكى فكيف يجعل هذا توطئة لقول المصنف وحكمه الحكاية (قول المصنف وحكمه الحكاية) أى على الاصح فهو معرب تقديرا لكن قال السيد فى حواشى المتوسط ما نصه جعل الشارح مثل تأبط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل والحق أن الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبنى الاصل وان كانت اجزاؤها معربة واذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجرى الاعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تأبط شرا مشغولا بالاعراب المحكى للدلالة على القضية امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضى التعذر اهـ فكأن الشارح تبع كلام صاحب المتوسط وقال الرضى والمركب قبل العلمية ان كان الجزء الثانى منه قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا أو تقديرا وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان فى الاصل مبنيا كما فى الفعلية وكما فى سيضرب وسوف يضرب وان يضرب ولم يضرب وكذا فى نحو أزيد وهل زيد ولزيد اذ الاسماء بعد هذه الاحرف مبتدأة فى الظاهر قال سيبويه المعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا أن حرف الجر فيه تفصيل ثم قال وان لم يكن للجزء الثانى لا مطلق الاعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذما وكأن ولعل ونحوها انتهى وقوله أو لا من الاعراب المعين قال الشهاب القاسمى وهو المخصوص الموجود عند النقل كرفع الجزأين فى زيد قائم وقوله آخرا وان لم يكن للجزء الثانى قبل العلمية لا مطلق الاعراب الخ قال الشهاب قد يشمل هذا القسم خمسة عشر وقيل ان المنقول من جملة مبنى وهو ما يفهمه ١٣٩ كلام الناظم كما يأتى وقال الشهاب أجاز بعضهم فى نحو قت علما الاعراب فتقول جاء قت ورأيت قتا ومررت بقت بالتنوين والحركات الثلاث على التاء ووجه ذلك ان الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما فى الاصل فعل وفاعل وقد غيرا الفعل لاجل الضمير وعلى ذلك بنى من قال كنتى

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها • بنى شاب قرناها تصر وتحلب
(وقال) رؤبة فى حكاية الفعل المسند الى الضمير المستتر
(نبئت اخوالى بنى يزيد) • ظلما علينا لهم فديد
والقوافى مرفوعة والولا ان فى يزيد ضميرا مرفوعا على الفاعلية لما رفع يزيد على الحكاية ولجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى اخبرت متعد لثلاثة اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالى مفعوله الثانى وبنى يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح فى موضع المفعول الثالث أى قادين وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون

وهل يدخل فى نحو قت قتا فيه نظر ولا يبعد الدخول أخذا من التعليل المذكور وعليه فلا يمتد تنوينه واعرابه كالمقصور فيقال جاء قتا ورأيت قتا ومررت بقتا وظاهر التعليل خروج نحو قاما اذ لم يغير الفعل لاجل الضمير (قوله فلولا ان فى يزيد الخ) أى لانه قدره منقولا من قولك المال يزيد ولو قدره منقولا من قولك يزيد المال لا غير لم يكن فيه ضمير (قوله عطف بيان عليه) قال المصنف فى شرح الشواهد وبنى بدل أو صفة ويرجح الثانى ان البدل حقه أن يكون بالاسماء الموضوعة للذات باعتبار أنفسها كزيد وعمرو وان الصفة حقها ان تكون بالاسماء الموضوعة لها باعتبار معنى هو المقصود كالعالم ونحوه وبنى كذلك قيل ويجوز أن يكون مفعولا ثالثا وفيه نظر لانه يكون حينئذ قد نبئ بأن أخواله بنى يزيد ومثل هذا لا يحتاج ان يخبر به غيره وأما المفعول الثالث ظلما بمعنى ذوى ظلم أو بمعنى ظالمين وعليهما فقوله لهم فديد مفسر لظلمهم وقيل يجوز ان يكون ظلما حالا أو مفعولا لاجله وفيه نظر اما الحال فلان صاحبها اما ضمير لهم فيؤدى الى تقديم الحال على عاملها المعنوى والاكثرون يمنعونه مطلقا واما أخوالى فيؤدى الى تقديم المبتدا من حيث هو مبتدأ وذلك ممتنع ولا يقال زيد ضاحكا يقوم على ان ضاحكا حال من زيد بل على انه حال من ضمير يقوم واما المفعول له فلانه اما تعليل لنبئت وهو لم ينبأ بذلك لاجل ظلمهم أو للاستقرار فيلزم تقديم المفعول له على عامله المعنوى وهو ممتنع فى الحال مع شبهها بالظرف فما الظن بالمفعول أو للفديد فيلزم تقديم معمول المصدر عليه والاكثرون يمنعونه فى الظرف فما الظن بغيره اهـ ومن خطه رحمه الله نقلت وبه يعلم ما فى كلام الشارح

(قوله لان صلة المصدر) الحق كما قال السعد جواز ذلك فى الظرف وشبهه وتفصيل المقام حررناه فى حاشية المختصر فى الديباجة (قوله قيل ولا يتعين الخ) عبارة المصنف فى شرح الشواهد ورده ابن الحاجب بان الرواية انما صحت بالياء اخر الحروف وبان تزيد بالتاء من فوق لم يسمع فى كلامهم الا مفردا كقوله يعثرن فى حد الظبات كانما * كسيت برود بنى تزيد الاذرع

قوله فى حد الظباة حال لامتناع يعثرن (قوله فى أن ما قبله مفتوح) عبارة اللقانى أى فى فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها وأنت خبير بان هذا الحد لا يدخل فيه نحو معدى كرب ونحو سيبويه فليتأمل (قوله ولكل من جزأيه) قال السنباطى قدره قبل قول المتن فحكم الخ اشارة الى ان الفاء لتفصيل شئ مقدر وليست للتفريع كما هو ظاهر العبارة لعدم صحة التفريع وذلك لقوله حكم الثانى الخ لانه لا يصلح ان يتفرع على هذا فليتأمل (قوله فحكم الاول) قال الرضى وان لم يكن فى الاخير قبل التركيب سبب للبناء أى مما تركيبه للعلمية كمعديكرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لاحتياجه الى الثانى وجعل الثانى غير منصرف وقد يبنى الثانى أيضا لتشبيهه بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما أيضا كلمتين

وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بتزيد لان صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره فى اعادة الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا والجارى على الالسنة بنى يزيد بالياء آخر الحروف اوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية اهـ قيل ولا يتعين ذلك فى البيت الا ان يريد تزيد ابن جشم بن الخزرج أو تزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة فان كلا من هذين أبو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية (و) اما (مركب مزجى وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها) فى ان ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء ولكل من جزأيه حكم يخصه فحكم الجزء (الاول ان يفتح آخره) كما يفتح ما قبل تاء التأنيث وينتقل عن الاعراب الى الجزء الثانى لصيرورته كالجزء مما قبله كما انتقل الاعراب عما قبل تاء التأنيث اليها لما صارت كالجزء مما قبلها (كبعلبك وحضرموت) لبلدين والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمهما أن يفتح آخر أولهما (الا ان كان ياء فيسكن) للثقل بالتركيب والاعلال (كمعديكرب) لرجل (وقالى قلا) لمكان وكسر الدال من معدى شاذ والقياس فتحها كمرمى ومسعى (وحكم) الجزء (الثانى) منهما (ان يعرب بالضمة) رفعا (والفتحة) نصبا وجرا اعراب ما لا ينصرف

احداهما عقب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعديكرب فان حرف العلة يبقى فى الاحوال ساكنا وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصورى كما اعتد به فى اسكان ياء معديكرب وهو ضعيف مبنى على وجه ضعيف أعنى على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافى غير معتد به فى منع الصرف وأما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقية بل تشبيه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما للتركيب كلمات احداهما عقب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب معديكرب فى النصب انتهى قوله وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف قال الشهاب القاسمى لم ينبه على صرف الصدر أو عدمه لانه لو فرض ان فيه مقتضى المنع لكانت اضافته تقتضى صرفا تأمل ولا يخفى ان ما ذكره من جواز بناء الجزء الثانى فى المركب المزجى واضافة صدره الى عجزه مشكل على ظاهر تعريف المزجى الا أن يقال تعريفه باعتبار ما هو الاصل فيه واذا أضيف صدره الى عجزه صار من المركب الاضافى وصدق تعريف الاضافى عليه وسيأتى فى باب ما لا ينصرف تجويز المصنف ما ذكره الرضى (قوله وحكم الثانى الخ) قال اللقانى هذا الصنيع يقتضى ان المعرب من المركب المزجى هو الجزء الثانى فقط وهو لا يصح اذ المزجى المختوم بغير ويه معرب بجملته والاعراب يظهر أو يقدر فى آخر الجزء الثانى لانه آخر المعرب وكأنه تسمح فى اسناد الاعراب الى الثانى انتهى ويؤخذ منه ان قول الناظم ذا ان بغير ويه تم أعربا احسن من عبارة الموضح لنسبة الاعراب الى جملته

(قوله الا ان كان كلمة ويه) قال الرضى فان كان فى الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز أيضا اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت فى معديكرب فيجىء فى المضاف اليه الصرف والمنع ولا تستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم تسمع فى نحو سيبويه الاضافة انتهى قال الشهاب قوله فان كان فى الجزء الاخير أى مما تركيبه للعلمية وقوله اضافة صدر المركب قضيته ان نحو جاءويه يقال فيه قام جاءويه ورأيت جاءويه ومررت بجاءويه تأمل (قوله والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم ذا ان بغير ويه تم أعربا) اى لانه لا يعلم ان اعرابه اعراب ما لا ينصرف من بيان كونه علما مركبا ما الظهور ذلك أو احالة على ما يأتى فى باب ما لا ينصرف ويؤخذ بناء ما تم بويه من مفهوم الشرط وقوله ذا فى قوة المشار اليه فيؤخذ منه بناء الجملة عنده لانه حينئذ مفهوم صفة لا لقب حتى يقال انه غير معتبر وبما تقرر من افادة بناء الجملة عند الناظم وحكايتها عند المصنف يعلم ما فى دعوى الشارح أن كلام الناظم اشارة الى تفصيل الموضح لكن كلامه مبنى على ما قدمه مما هو مشكل على ما عرفت (قوله واما اضافى) عطف على توهم اما فى المعطوف عليه والاضافى مما تركيبه قبل العلمية قال الرضى وان كان الجزء الثانى قبل العلمية معربا مستحقا الاعراب معين لفظا أو تقديرا وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما فى المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضربت زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احترامًا لخصوص الاعراب أو عمومه وان لزم منه دوران الاعراب على آخر الجزء الاول الذى هو

للتركيب والعلمية (الا ان كان) الجزء الثانى (كلمة ويه فيبنى على الكسر) فى الاشهر عند سيبويه اما البناء فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وذلك (كسيبويه وعمرويه) واختار الجرمى أن يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم * ذا ان بغير ويه تم أعربا * (واما) مركب (اضافى وهو الغالب)

كبعض الكلمة وكذا التوابع الخمسة مع متبوعاتها يبقى التابع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليها ويراعى الاصل فى الصرف وتركه وذكر لهذا أحكاما تنامانصه ويجوز فى التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى معديكرب فى وجهى التركيب ولا اضافة الا العطف النسق فان حرف العطف مانع منهما ونقل قبل ذلك عن س ان المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل وقوله لخصوص الاعراب قال الشهاب القاسمى أى فى الجزء الثانى وقوله أو عمومه أى فى الاول ولا يخفى ان المراد بالاعراب العام هو جنس الاعراب الكلى المتناول لسائر أنواعه بحسب العوامل فتقول فى ضرب زيدا مسمى به جاءنى ضرب زيدا ورأيت ضربا زيدا ومررت بضرب زيدا فيبقى الجزء الثانى على الاعراب المعين وهو النصب والجزء الاول على الاعراب العام فيرفع مع عامل الرفع وينصب مع عامل النصب ويجر مع عامل الجر كما لا يخفى اذ المراد بالاعراب المعين خصوص النوع المنقول عنه فيما تقدم عند قوله وحكمه الحكاية من ان الجزء الاول يبقى على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية المراد بالاعراب المعين ذلك النوع الحاصل عند النقل اذ العوامل لا تؤثر فى أجزاء الجملة بخلاف الجزء الاول من جزأى العامل عمل الفعل ومعموله فتقول فى زيد قائم علما جاء زيد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم برفع الجزأين فى سائر الاحوال فليتأمل وقوله يبقى التابع مع المتبوع هذا مع قوله قال س المسمى بالعاطف الخ يتحصل منه انه اذا سمى بالعاطف مع المعطوف فقط وجبت الحكاية أو مع المعطوف عليه أيضا بقيا على ما كانا قبل التسمية عليه تأمله وقوله من تعاقب الاعراب الخ ظاهر ان المراد بتعاقب الاعراب توارد أنواعه بحسب العوامل انتهى وقدمر ان كلام الرضى مخالف لكلام التسهيل وقول الرضى من تعاقب الاعراب يقتضى انه لا يجوز قطع التابع وعموم كلام التسهيل يقتضى الجواز فتدبر

(قوله فى الاعلام المركبة) قال السنباطى قيد بذلك دفعا للمنافاة بين حكمه على المركب الاضافى بالغلبة بخلاف قوله الآتى فى الاسم وهو الغالب وحاصله ان المراد بالغلبة فيما سيأتى الغلبة المطلقة وهنا الغلبة المقيدة وهى النسبية أى ان المركب الاضافى انما هو غالب بالنسبة الى الاعلام المركبة لا الى جميع الاعلام أى الى الاسماء المركبة المضافة وذلك لا يخالف كون أكثر الاعلام الاسم فقوله حينئذ لان الاكثر فيها الكنى أى فى الاعلام المركبة فليتأمل (قوله بمعنى يخفض) قال السنباطى أى لا بمعنى الجريان كما قد يتوهم ولك أن تقول لا اشتباه بينهما لا فى اللفظ ولا فى الخط الا أن يقال قد يتوهم ان اللفظ مخفف وان التاء سقطت من الكاتب * (فصل) * (قوله وكنية) قال الدنوشرى والكنية بضم أوله وكسره وجمع الاولى كنى بالضم والثانية كنى بالكسر انتهى وقال الرضى والكنية من كنيت أى سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم وهى عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح ١٤٢ بالاسم فان بعض النفوس تأنف أن تخاطبها باسمائها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كأبى الحسن لامير المؤمنين رضى الله تعالى عنه وقد يكنى فى الصغر تفاؤلا لان يعيش ويصير له ولد اسمه ذلك (قوله وأم كلثوم) قال اللقانى وصف لمذكر من الكلثمة فهو جزء من العلم فيكون حكمه حكم العلم لكنه ينصرف اذ التأنيث فى المركب لا فيه كأم هانئ وأم خدام (قوله ما أشعر) قال اللقانى عبر بما ليتناول المفرد والمركب فيتناول بعض الكنى فبينه وبين الكنية عموم من وجه فيصدقان فى نحو أبى الخير واللقب فى نحو كرز والكنية فى نحو أبى بكر وأما الاسم فبينه وبين كل منهما تباين ثم اشعار اللقب بما ذكر نظرا الاصل كما صرحوا به واعلم ان ظاهر تقسيمه ان الاقسام متباينة ويلزمه ان محمدا أو أحمد ومنصورا القاب لا اسماء واللازم منتف بالاتفاق والذى يظهر ان الاسم ما وضعه الابوان أو نحوهما ابتداء كائنا ما كان وما استعمل فى ذلك المسمى بعد وضع الاسم ان كان مشعرا بمدح أو ذم أو مصدرا بأب أو أم فلقب أو كنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير افريقية فى تلقيبه بابى القاسم مع النهى فاجاب بانه اسمه لا كنيته فاستحسن منه الجواب فليتأمل وقوله فبينه وبين كل منهما تباين قال الشهاب لقائل أن يمنعه فان نحو محمد علما يصدق عليه حد اللقب فانه أشعر بالمدح لانه فى الاصل وصف بمعنى من كثر حمد الخلائق له لكثرة خصاله الحميدة فان صرحوا بالتباين فيحتاج الى تأويل حد اللقب بحيث يخرج مثل ذلك والا فلا مانع من دعوى العموم بينهما اللهم الا أن يقال مثل ذلك لم يقصد به مدح وان أشعر به باعتبار ملاحظة الاصل فيكون المراد بقولهم ما أشعر بمدح أو ذم ما قصد به ذلك الاشعار فتأمل ثم رأيت الرضى عبر بالقصد لكن فيه أمران الاول انه قد يقصد بعلم ذلك والثانى أن تعريف الجماعة بما أشعر ظاهره عدم اعتبار القصد وقال فى

فى الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكنى وهى مضافة (وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله) فى ان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثانى ملازم لحالة واحدة الا أن التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف بوجوه الاعراب (كعبد الله) مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات (وأبى قحافة) مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف (وحكمه أن يجرى) الجزء (الاول) وهو المضاف (بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصبا وجرا (ويجر) بالبناء للمفعول بمعنى يخفض الجزء (الثانى) وهو المضاف اليه (بالاضافة) دائما والى هذه الاقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله

وجملة وما بمزج ركبا * ذا ان بغير ويه تم أعربا

وشاع فى الاعلام ذو الاضافه

* (فصل وينقسم) * العلم (أيضا الى اسم وكنية ولقب) وهو المشار اليه فى النظم بقوله

* واسما أتى وكنية ولقبا *

(فالكنية كل مركب اضافى فى صدره أب أو أم كأبى بكر) ابن أبى قحافة رضى الله عنهما (وأم كلثوم) بنت النبى صلى الله عليه وسلم زاد الامام الفخر الرازى فى العلم الذهنى أو ابن أو بنت كابن دأية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى (واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته) بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها

حواشى النكت بعد ان ذكر ان قضية تفسير اللقب بما أشعر الى آخره كون نحو محمد لقبا وانه لا مانع من ذلك وليس فى كلامهم ما ينافيه وان اعتبار الاشعار بحسب الاصل لا يلزم منه كون كل علم لقبا الا ان المراد الاشعار بوجه قريب متبادر وان كلام الرضى يخرج ذلك عن حد اللقب ما نصه قلت اخراجه مطلقا ممنوع اذ قد يقصد به ذلك ولا مانع من كون الشئ لقبا بالنسبة لمسمى وليس بلقب بالنسبة لآخر على انه يجوز ان لا يريد الرضى القصد بالفعل بل بحسب الصلاحية وما من شأنه فليتأمل انتهى وفى حواشى المطول للفنرى فى الكلام على تعريف المسند اليه بالعلمية ما لفظه لان اللقب علم يشعر بمدح أو ذم مقصود منه قطعا وأما الكنية فهو علم صدر بأب أو أم وما سواهما من الاعلام يسمى اسما والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم كأبى الفضل وأبى جهل لا يضر وقوله ثم اشعار اللقب الخ قال الشهاب قال السيد فى حواشى العضد قوله يشعر بمدح أى باعتبار مفهومه الاصلى لان ذلك قد يقصد تبعا وقوله الاصلى أى أصل اللغة (قوله صار اللقب مدحا) قال السنباطى يحتمل أن يكون هذا الاعتراض بانه من القسم الثانى لا من الاول (قوله وفرق الابهرى) بسكون الباء وفتح الهاء نسبة الى أبهر قال فى المشترك هو بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة وفتح ١٤٣ الهاء وراء مهملة بلدة قرب زنجان وقرية باصبهان أيضا (قوله يؤخر اللقب) قال الزرقانى قد نص ابن الانبارى على ان اللقب اذا كان أشهر من الاسم يبدأ به قبل الاسم كما فى قوله تعالى المسيح عيسى فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فانه يقع على عدد كثير ولذلك تقدم القاب الخلفاء لانها أشهر من أسمائهم انتهى ولما نقل هذا الجلال السيوطى فى نكته قال عقبه ففى هذا تخصيص لاطلاق وجوب تأخير اللقب وقدح لما علل الرضى به انتهى والذى علل به الرضى كون اللقب أشهر لان فيه العلمية مع شئ من معنى النعت فلو أتى به أولا لاغنى عن الاسم وقد رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله تعالى بعد ان نقل ان اللقب تقدم فى الآية الشريفة ما نصه ولك ان تجيب بانا لا نسلم انه من ذلك الباب بل يحتمل ان المراد هنا الحكم على المسيح بانه عيسى فالمسيح مبتدأ وعيسى خبره ومحل قولهم ان اللقب لا يتقدم على الاسم اذا كان اللقب تابعا للاسم فى كونه محكوما عليه أو به ويرشد الى ذلك قولهم ان اللقب يعرب بدلا او عطف بيان على الاسم واما اذا كان اللقب محكوما به على الاسم او بالعكس فليس من محل الامتناع فى شئ ويمكن اجراء ذلك فى مثل قوله تعالى اسمه المسيح عيسى ابن مريم ليس بدلا ولا عطف بيان بل خبر ثان انتهى وأقول لا يخفى ان المقصود فى قوله تعالى انما المسيح عيسى ابن مريم الاخبار عن المسيح بانه ابن مريم لا بانه عيسى فالظاهر الذى لا ينبغى غيره ان عيسى بدل منه او عطف بيان عليه لا خبر والظاهر فى اسمه المسيح انما هو الاخبار عن اسمه بانه عيسى وكان الاصل تأخير المسيح ويكون نعتا ونعت المعرفة اذا قدم اعرب على حسب العوامل واعربت المعرفة بدلا منه أو عطف بيان عليه كما قرر فى محله (قوله لان الغالب الخ) قال الزرقانى هذا التعليل يقتضى وجوب تأخير اللقب عن الكنية وكذا تعليل الرضى صرح بالاول فى النكت انتهى ومقتضى التعليل الاول ان الكنية التى من افراد اللقب كأبى الخير كاللقب المحض فتؤخر عن الاسم وجوبا ومقتضى التعليل الثانى عدم وجوب ذلك

وانما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الدنى من الناس فالرفعة (كزين العابدين) لقب على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم (و) الضعة نحو (أنف الناقة) لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته امه الى أبيه ولم يبق الا رأس الناقة فقال له أبوه شأنك به فأدخل يده فى أنف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوى بأنف الناقة الذنبا

صار اللقب مدحا والنسبة اليه أنفى فمرجع الكنية الى اللفظ وان أشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى (والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو) وفرق الابهرى فى حواشى العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الاهانة (و) اذا اجتمع الاسم واللقب (يؤخر اللقب عن الاسم) غالبا لان الغالب فى اللقب أن يكون منقولا من

اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلى وذلك مأمون بتأخره ولان اللقب يشبه النعت فى اشعاره بالمدح أو الذم والنعت لا يقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه (كزيد زين العابدين) او أنف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله واخرن ذا ان سواه صحبا (وربما يقدم) اللقب على الاسم (كقوله) وهو أوس بن الصامت أخو عبادة بن الصامت رضى الله عنهما

(انا ابن مزيقيا عمرو وجدى ۞ أبوه منذر ماء السماء)

فقدم اللقب وهو مزيقياء على الاسم وهو عمرو ومزيقياء بضم الميم وفتح الزاى وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقياء أو بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزقهما كراهية ان يلبسهما ثانيا وان يلبسهما غيره ومنذر أحد اجداده لامه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف فى سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه وقيل ان أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب أمه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج وأراد اوس بذلك انه كريم الطرفين نسيب الجهتين (ولا ترتيب بين الكنية وغيرها) من اسم او لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما (قال) اعرابى اخبارا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه (أقسم بالله أبو حفص عمر

ما مسها من نقب ولا دبر ۞ فاغفر له اللهم ان كان فجر)

فقدم الكنية وهى أبو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاد ذلك ان قائلها قال لعمر رضى الله عنه ان ناقتى قد نقبت فاحملنى فقال له عمر كذبت وأبى ان يحمله وحلف على ذلك فانشد ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف فى الماضى وفتحها فى المضارع اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفى فكأنه تفسير له ويقال فجر اذا حنث فى يمينه (وقال حسان ابن ثابت يرثى سعد بن معاذ رضى الله عنه

(وما اهتز عرش الله من اجل هالك ۞ سمعنا به الا لسعد ابى عمرو)

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو ابو عمرو واصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم فى أكحله فتألم قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان رضى الله عنه وتقول جاءنى أبو عبد الله بطة وبطة أبو عبد الله (وفى نسخة من الخلاصة ما) اى شئ وهو قوله وأخرن ذا ان سواه صحباه وذلك (يقتضى ان اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله انف الناقة) لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكأنه قال وأخر اللقب ان صحب الاسم او الكنية فالامر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك) بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتأخيره عنها كما تقدم وفى نسخة اخرى من الخلاصة

(قوله مزيقيا) قال اللقانى بألف التأنيث الممدودة وحذفت الهمزة للوزن انظر ابن الناظم فى باب التأنيث انتهى اى انه قال فى أوزان الالف الممدودة وفعليلاء كمزيقياء اسم ملك باليمن (قوله ولا ترتيب الخ) قال السنباطى ينبغى أن يستثنى من ذلك ما اذا اجتمعت الثلاثة وتقدمت الكنية عليهما فانه فى هذه الحالة يجب تقديمها على اللقب ولا يجوز تقديمه عليها بخصوصه لانه يلزم تقديم اللقب على الاسم وهو غير جائز كما تقدم انتهى ومثله فى شرح القطر للفاكهى (قوله على الاسم) قال السنباطى يفهم منه بالاولى جواز تقديمها على اللقب

(قوله مضافا) فيه مسامحة اذ اللقب مثلا مجموع قولك زين العابدين وهو لا اضافة فيه (قوله اما بدلا الخ) قال الدنوشرى لم يجوزوا فيه أن يكون تأكيدا بالمرادف ولا مانع منه (قوله أو قطعته) قال الدنوشرى يؤخذ منه جواز قطع البدل وعطف البيان انتهى وفيه اشعار بان قطعهما غير منصوص عليه فى كلامهم وليس كذلك وتفصيل المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية (قوله ولو أظهر الجاز) قال الزرقانى قف على ان حذف المبتدا هنا جائز وهو موافق للنعت وذلك لان عطف البيان موضح او مخصص وحكم النعت اذا كان كذلك جواز حذف مبتدئه (قوله فان كانا مضافين الخ) اى فالاضافة ممتنعة فى الاقسام الثلاثة وهو واضح الا اذا كان الاول مفردا والثانى بخلافه كزيد زين العابدين وقال اللقانى موجها لمنع الاضافة لانها لا تكون الا من لفظين مفردين بالفعل أو التأويل كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فلا يجوز بين مركب ومفرد ولو قيل بجوازها فى ذلك نظرا الافراد المعنى كما فى هذا حب رمانك لكان له وجه (قوله أو أحدهما الخ) قال السنباطى الابهام فى هذا لا معنى له لان المراد به معين فلو قال أو الاول مفردا والثانى مضافا لكان أولى لانه لا يتصور فى هذين القسمين اللذين ذكرهما مع الاختلاف الا هذا كما هو ظاهر ويمكن جعل الضمير فى قوله فان كانا عائدا على اللقب والاسم فلا يرد ما ذكر و بقى عليه حكم الاسم وما قبله ولا يكون الا كنية ولا يكونان الا مضافين أو الاول مضافا والثانى مفردا وحكمهما ما سبق واللقب وما قبله من الكنية ولا يكونان الا مضافين أو الاول مضافا والثانى مفردا وحكمهما ما سبق أيضا فان قلت قول المتن ثم ان كان اللقب وما قبله شامل للقسم الآخر فلم خصه الشارح بغيره قلت لان الاحوال الاربعة لا يتصور جميعها الا فيه بخلاف القسم الآخر فلا يتصور فيه الاحالان وهما المتقدم ذكرهما فان قلت لم يجعل المتن على عمومه ويبين فى التقرير ان هذه الحالة لا تتصور الا فى كذا وكذا قلت لما يلزم عليه من تشتيت الذهن وغير ذلك مما لا يخفى فان قلت فكان ينبغى للشارح ان يؤخر قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين لتكون أقسام اللقب والاسم مجموعة فى محل واحد ليكون أقرب الى الفهم وأسلم من توهم انه انما قدم قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين الخ ليدخله ما تحته قلت لان الكلام على حكم هذا الاخير يجر الى طويل فربما يحتاج الى اعادة التقرير بحاله فراعى الاختصار (قوله أو كان وصفا فى الاصل) قال الدنوشرى علل بعضهم ذلك أى منع الاضافة حينئذ بقوله لئلا يتوهم ارادة لمح الاصل فليتأمل ووجهه بعضهم بقوله واعل وجه عدم الاضافة ان الموصوف لا يضاف الى صفته قلت وفيه نظر أقول قد نقل الشاطبى فى هذه المسئلة كلاما

وذا الجعل آخرا اذا اسما صحباه فالاشارة بذا الى اللقب وهى اصرح فى المراد ولكن قال المرادى وما سبق أولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولك ان تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم وأما كونها اولى فممنوع لانها تفهم غير الصواب (ثم ان كان اللقب وما قبله) من الاسم (مضافين كعبد الله زين العابدين) او انف الناقة (او كان الاول مفردا) عن الاضافة (والثانى مضافا كزيد زين العابدين) او أنف الناقة (أو كانا بالعكس) بان كان الاول مضافا والثانى مفردا (كعبد الله كرز) بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفى آخره زاى وهو فى الاصل خرج الراعى فالاقسام ثلاثة فان شئت (اتبعت الثانى للاول فى اعرابه) (اما بدلا) من الاول بدل كل من كل (أو عطف بيان) على الاول (او قطعته عن التبعية اما برفعه خبر المبتدا المحذوف او بنصبه مفعولا) به (لفعل محذوف) فتقول على الاتباع جاءنى عبد الله زين العابدين برفعهما ورأيت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعنى ولو أظهر الجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا الا ان الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين أو أحدهما مضافا والآخر مفردا فحكمهما ما سبق (وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك) المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع (و) جاز (وجه آخر وهو اضافة الاول الى الثانى) ان لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بأل كالحرث قفة أو كان اللقب وصفا فى الاصل مقرونا بأل

خاو يلاوذ كران بعض أهل فارس أجاز الاضافة وأنه هو منع ثم قال ثم رأيت لابن خروف مايشعر بما ذكرته وعلة المنع انها في الاصل أوصاف جارية على موصوفاتها فهي وان سميت ألقابا معتبر بأصلها فلا يصح فيها الاضافة الا عند من يجوز اضافة الصفة الى الموصوف وليس الكلام فيه قال ويبقى الكلام في نحو الزبرقان مما ليس بصفة في الاصل وفيه الالف واللام والحكم بجريانه مجرى الصفة للحظ معنى الصفة فيه انتهى ورأيت بخط الموضح في التذكرة ما نصه قوله فاضف حتما قال ابن الحاجب ان لم يكن اللقب صفة لان الالقاب لا تضاف الى موصوفاتها قلت كلامنا في الاعلام واللقب الصفة ينتقل بالعلمية الى الجمود فتجوز الاضافة ولا يستثنى شئ انتهى كلامه رحمه الله والحمد لله الذي هدانا لهذا وبما تقرر يعلم ان في قول الشارح نص على ذلك ابن خروف أي على منع الاضافة في المسئلة الثانية أما الاولى فهي مشهورة في كلام القوم ولا يحتاج لنقلها عنه (قوله ويرده النظر) الى آخر ما قال الشارح قال الدنوشري غايته ان التأويل المذكور مجوز للاضافة لا موجب لها كما قال البصريون ومقتضى ما ذكره هنا جواز ١٤٦ اضافة الاول الى الثاني قياسا ومقتضى ما يأتي في باب الاضافة انه سماعي والجمع بينهما صعب وعبارة المصنف هناك

ولا يضاف اسم لما به اتحد

معنى وأول موهما اذا ورد

وقوله وانما أول الخ غير واضح في نحو اكتب لي سعيد كرز فان المسمى لا يكتب فليتأمل انتهى ويجاب بان قوله وانما أول الخ بالنظر للاكثر من انه نسب للاول ما يصلح لنسبته الى الاسم وليس مراده تعيين ذلك لانه اذا نسب للاول ما يصلح نسبته للاسم كالمثال المذكور أول باسم المسمى (قوله وأجيب عن الاول الخ) قال الزرقاني هذا الجواب غاية ما يثبت جواز الاضافة لا وجوبها وقد علمت ان المدعى الوجوب فهو غير مثبت للمدعى والله أعلم (قوله على لغة من يلزم المثنى الالف) قال الدنوشري رده بعضهم بان نون عينان مضمومة ولو كان كما قال كانت مكسورة فليتأمل انتهى قال اللقاني ذي الشاهد فيه حيث رفعه اذ المثنى المسمى به يعرب باعراب أصله وقال الشهاب ان لم يكن في الرواية ما يمنع فتح نون عينان فقد يقال لا شاهد فيه لان المثنى المسمى به يجوز أيضا اعرابه اعراب ما لا ينصرف * (فصل) * (قوله تعيين ذي الاداة) قال اللقاني بين فيما مر ان تعيين ما عدا العلم من ذي الاداة وغيره مقيد فالجمع في تعريف علم الجنس بين عدم القيد وتعيين ذي الاداة جمع بين متنافيين وقد يجاب بان قوله تعيين ذي الاداة أصله تعيينا مثل تعيين ذي الاداة والمماثلة بينهما في الوقوع على معنى واحد وهو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى أي وان افترقا بان التعيين في العلم الجنسي مستفاد من جوهره وفي مصحوب أل منها وقال أيضا اعلم أن أل الجنسية هي المشار بها الى الحقيقة كالرجل خير من المرأة وقد يأتي المعرف بها الواحد مبهم من الحقيقة كقولك ادخل

كهرون الرشيد ومحمد المهدي (ولا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والاتباع أقيس والاضافة أكثر (وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه) وهو الاضافة (و) وجوب الاضافة (يرده النظر) من جهتي الصناعة والسماع أما الصناعة فلانا لو أضفنا الاول الى الثاني لزم اضافة الشئ الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فاضافة أحدهما الى الآخر اضافة الشئ الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين (و) اما السماع من العرب فهو (قولهم) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان (هذا يحيى عينان) بغير اضافة والالف والاعتنين بالياء وأجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى جاءني سعيد كرز بالاضافة جاءني مسمى هذا الاسم وانما أول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ وأجيب عن الثاني بانه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا والى وجوب الاضافة في المفردين وجواز الاتباع في غيرهما أشار الناظم بقوله

وان يكونا مفردين فاضف * حتما والا أتبع الذي ردف

وما ذكره من النظر على القول بوجوب الاضافة يأتي مثله في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك الالزام فما كان جواب المجيز فهو جواب الموجب (فصل والعلم الجنسي) الموعود بذكره أول الباب (اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية أو

السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي ادخل فردا من هذه الحقيقة وهذا في المعنى كالنكرة وان كان في اللفظ كالمعارف وقد يأتي المعرف بها للاستغراق الحقيقي أو العرفي نحو عالم الغيب والشهادة وجمع الامير الصاغة وهذا كله في التلخيص وشروحه وقد يأتي المعرف بها الواحد بعينه كقولك هذا الاسد مقبلا كما في هذا الكتاب وتبعه الشيخ المحلي في شرح جمع الجوامع واعلم ان علم الجنس هو الموضوع للماهية متعينة في الذهن أي باعتبار تعينها فيه يستعمل في واحد مبهم أو معين باعتبار اشتماله على الماهية كقولك ان لقيت أسامة فر منه وهذا اسامة مقبلا نص عليهما المحلي وعلى ان هذا الاستعمال حقيقي باعتبار الاشتمال على الماهية المذكورة فالمعتبر عندهم في علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن ومشارا بها اليها باعتبار حضورها اذا تقرر هذا فقول المصنف تعيين ذي الاداة الجنسية ان أراد بها ١٤٧ وهو الظاهر المشار بها الى الماهية الحاضرة كان قوله بعد أو الحضورية زيادة على ما ذكروه وكان قوله في الفرق ويشبه النكرة من جهة المعنى غير صحيح لانه معرفة لفظا ومعنى وان أراد بها المشار بها الى الماهية أو الفرد معينا أو مبهما كان قوله أو الحضورية مستدركا وكان الفرق صحيحا في بعض مواقع علم الجنس وهو ما أشير به الى فرد مبهم فقط دون غيره وكان الحد المذكور مخالفا لحدهم السابق فليتأمل وقوله كان قوله بعد أو الحضورية زيادة قال الشهاب عليه رحمة الرحيم الوهاب لان تعريف الحضور هو ان يشار الى فرد حاضر والذي اعتبروه في علم الجنس انما هو الاشارة الى الجنس الحاضر في الذهن ولو في ضمن فرد معين أو مبهم وكان الاشارة الى الفرد الحاضر زائدا على ما ذكر فليتأمل مع انه يقال حينئذ أيضا ان كان الاطلاق على الفرد الحاضر باعتبار خصوصه وتعينه الخارجي فهو مشكل جدا اذ علم الجنس ليس موضوعا لذلك وان كان باعتبار وجود الحقيقة المتعينة الحاضرة في الذهن في ضمنه فيلزم ان نطلقه على المبهم أيضا لامكان هذا الاعتبار فيه فلا ينحصر تعريفه في أل الجنسية أو الحضورية وقد حصره فيهما (قوله وأل في هذا التعريف للحضور) قال اللقاني فيه بحث لان تعريف الحضور هو أن يشار باللفظ الى فرد حاضر والفرد المعين لا يصح حمله على شئ انما تحمل المفاهيم الكلية حتى صرحوا بان هذا زيد مؤول بمسمى زيد انتهى قال الشهاب انظر هل يأتي هذا التأويل هنا انتهى والدنوشري أخذه فقال قد يقال التأويل الذي ذكره متأت هنا (قوله في حمار قبان) قال الزرقاني قال في الصحاح حمار قبان دويبة وهو فعلان من قب لان العرب لا تصرفه وهو معرفة عندهم ولو كان فعالا لصرفته انتهى أي لان النون أصلية

ذي الاداة الحضورية) وبذلك يفارق العلم الشخصي (تقول) في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية (أسامة أجرأ) من الجراءة وهي الشدة (من ثعالة فيكون) في تعيين الجنس (بمنزلة قولك الاسد أجرأ من الثعلب وأل في) الاسد والثعلب (هذين للجنس) لا للعهد اذ كل منهما اسم جنس (وتقول) في تعيينه تعيين ذي الاداة الحضورية (هذا اسامة مقبلا فيكون) في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة (بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا وأل في) الاسد (هذا التعريف الحضور) المستفاد من الاشارة الى الجنس فان قيل كيف يقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وأنت تعني الجنس فالجواب أن أصل الاسم الوضع على جملة الجنس فاذا أشرت اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشباه لا اسدا بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا أبو الحرث انما تريد هذا الاسد أي هو الذي سمعت باسمه أو عرفت اشباهه ولا تريد أن تشير الى شئ قد عرفته بعينه كزيد ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم انتهى (وهذا العلم) الجنسي (يشبه علم الشخص من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من) دخول (أل) عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزيد (و) يمتنع (من الاضافة) فلا يقال اسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد فيهما الشياع في المسئلتين لان المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد وذلك مأمون بالشياع (و) يمتنع (من الصرف) وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون (ان كان ذا سبب آخر) مع العلمية (كالتأنيث) اللفظي (في اسامة وثعالة) وكزيادة الالف والنون في حمار قبان (وكوزن الفعل في بنات أوبر) علما على ضرب من الكمأة (وابن آوى) بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب والاظفار صياحه يشبه صياح

الصبان قاله الكمال الدميري فان قلت وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه قلت أجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية تجرى على جزئها الثاني حكم مالو كان علما وحده قاله الدماميني ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال أسامة مفترس بل المفترس (ويبتدأ به ويأتي الحال منه) بلا مسوغ فيهما (كما تقدم في المثالين السابقين وهما اسامة أجرأ من ثعالة وهذا اسامة مقبلا (ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في أمته) وجماعته (لا يختص به واحد دون آخر) كما ان النكرة نحو رجل كذلك فظهر من كلامه اولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية وآخرا أنه لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال انما عاملوا اسد امعاملة النكرة واسامة معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما والازم التحكم فبالاثر يستدل على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم الجنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من افرادها والحاصل ان أسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها أصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول النظم

وضعوا لبعض الاجناس علم * كعلم الاشخاص لفظا وهو عم

*(فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها وهو الغالب أعيان لا تؤلف) للواضع (كالسباع) جمع سبع وهو ماله ناب (والحشرات) جمع حشرة وهو صغار دواب الارض فالسباع (كاسامة) للاسد وكنيته أبو الحرث (وثعالة) للثعلب وكنيته أبو الحصين (وأبي جعدة) كنية (للذئب) واسمه ذؤالة (و) الحشرات نحو (أم عريط) كنية (للعقرب) واسمها شبوة والى هذا النوع أشار الناظم بقوله

من ذاك أم عريط للعقرب * وهكذا ثعالة للثعلب

(و) النوع (الثاني أعيان تؤلف كهيان بن بيان) بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت (للمجهول العين) وهي الذات (والنسب) من بني آدم كطا مر ابن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف أبوه وفي المحكم لابن سيده ما أدرى أى هي بن بي هو معناه أى الخلق هو وهو من أسماء

(قوله أجيب بان الاعلام الجنسية) قضيته ان الاعلام الشخصية ليست كذلك وفي المسئلة خلاف فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لانه شائع في جنسه) قال اللقاني هذا مناف لما تقدم من ان علم الجنس مسماه الذي هو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى وقد أشار الشارح الى المنافاة بين كلامي ١٤٨ المصنف بقوله فظهر من كلامه الخ وقال الشهاب القاسمي قوله لانه شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر ان أراد أنه يطلق على كل فرد من حيث خصوصه حقيقة فهو مردود كما تقدم عن المحلي لانه لم يوضع لكل فرد حتى يطلق عليه حقيقة أو مجازا وانما حقيقته اطلاقه عليه من حيث اشتماله على الماهية فهذا لا يقتضي شيوعه في الافراد اذ انما يطلق الا على الماهية في ضمنها مع ان مثل ذلك جار في علم الشخص فانه يطلق مجازا على رسوله وكتابه وأقرب ما يصح به كلامه ان شيوعه باعتبار أنه لا يتقيد اطلاقه بالاطلاق على الحقيقة مستقلة بل يطلق عليها كذلك في ضمن كل فرد فليتأمل انتهى وقال السنباطي بعد ان ذكر ان الفرق الذي ذكره الشارح هو الذي يجرى عليه المحققون ثم قال وقيل ان اسم الجنس وضع لفرد مبهم والفرق بين اسم الجنس وعلمه على هذا حقيقي وعلى الاول اعتباري مانصه واعلم ان كلام الموضح أولا يوافق القول الاول وكلامه آخرا يوافق واحدا منهما فانه يفيد ان كلا من علم الجنس واسمه يدل على الفرد المبهم ولكنه حاول بهذا شرح قول الناظم

* كعلم الاشخاص لفظا وهو عم * وقد يقال معنى قول الناظم وهو عم أى اعم استعمالا أى ان علم الشخص لا يستعمل الا في الفرد المعين وعلم الجنس يستعمل في الفرد المعين والفرد المبهم والماهية فتقول هذا اسامة أو ان رأيت اسامة ففر منه أو اسامة أجرأ من ثعالة (قوله وينقسم علم الجنس الخ) ذكر المصنف في الحواشي انه لم يقع التغليب في العلم الجنسي

الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لا هينة بينة وقيل هيان بن بيان اسمان لولدين لآدم عليه الصلاة والسلام ويقال أيضا للذي لا يعرف صاصة بن قلعمة وضل بن ضل (وأبي المضاء) بفتح الميم والضاد المعجمة والمد (للفرس وأبي الدغفاء) بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا (للاحمق) لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا له يا أبا الدغفاء ولدها قفارا أى شيأ لا رأس له ولا ذنب والمعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كأن العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وأبا الدغفاء لنفرتهم عنه لحمقه بمنزلة ما لا يؤلف (و) النوع الثالث أمور معنوية (كسبحان) علما (للتسبيح) بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قاله ابن اياز وردّ جعله علما للازمته للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير (وكيسان) بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبالسين المهملة علما (للغدر) بفتح الغين المعجمة وعليه قوله

اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم * الى الغدر أسعى من شبابهم المرد

وقال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول العلمية (ويسار) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما (للميسرة) بمعنى اليسر كقوله

فقلت امكثي حتى يسار لعلنا * نحج معا قالت وعاما وقابله

(وفجار) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما (للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور (وبرة) بفتح الموحدة وتشديد الراء علما (للمبرة) بمعنى البر وقد اجتمعا في قول النابغة

انا اقتسمنا خطتينا بيننا * فحملت برة واحتملت فجار

والى هذا النوع الاشارة بقول النظم

ومثله برة للمبره * كذا فجار علم للفجره

(هذا باب اسماء الاشارة)

وهي كل اسم دل على مسمى واشارة اليه (والمشار اليه اما واحد او اثنان أو جماعة) فهذه ثلاثة (وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث) فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل

(قوله قال الموضح الخ) فيه اشارة الى انه مخالف لقوله هنا الثاني أعيان تؤلف (قوله ورد جعله علما) قال الرضي ولا دليل على علميته لانه أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله * سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء باللام كقوله * سبحانك اللهم ذو السبحان * قالوا الدليل على علميته قوله * سبحان من علقمة الفاخر * ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وأبقى المضاف على حاله ١٤٩ مراعاة لاغلب أحواله أعنى التجرد عن التنوين كقوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * انتهى وقوله لانه أكثر ما يستعمل مضافا قال الشهاب قد يقال لا يمنع من علميته لانه انما يضاف بعد قصد تنكيره كعلم الشخص الا ان يقال اضافة الاعلام قليلة فيبعد كونه علما مع أن أكثر أحواله الاضافة

(باب أسماء الاشارة)

(قوله وهي كل اسم دل على مسمى) قال الدنوشري جنس يشمل النكرة والمعرفة وقوله واشارة اليه فصل اخرج ما عدا اسم الاشارة والاعتراض بأن المضمرات وجميع المظهرات داخلة في هذا الحد فلا يكون مطردا لان المضمر يشار به الى ما عاد عليه والمظهر ان كان نكرة كان اشارة الى واحد من الجنس غير معين وان كان معرفة فالى واحد معين يدفع بان المراد بالاشارة الاشارة الحسية وما ذكر من الاسماء المنقوض بها ليس كذلك وانما لم يقل في الحد واشارة اليه حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية والاعتراض بلزوم الدور حيث أخذ لفظ الاشارة في كل من المعرف والمعرف يندفع بأن الاشارة في قولنا اسم الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود أيضا عليه اذ ربما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بغير ذلك الحد انتهى من الدماميني (قوله أو جماعة) أى آحاد مجتمعة (قوله اما مذكر أو مؤنث) قال اللقاني الواحد والاثنان صيغتا تذكير فتقسيمهما الى المذكر والمؤنث تقسيم الشئ إلى نفسه والى غيره الا ان يجعلا واقعين على شئ وشيئين ونحو ذلك مما يندرج فيه المذكر والمؤنث

(قوله فالمفرد) أى الواحد كما يستفاد من لفظ المفرد قال اللقانى قوله فالمفرد وقوله وللمثنى الغالب استعمالهما فى اللفظ كزيد والزيدان لافى المعنى كما هنا فان الغالب فيه الواحد والاثنان كما عبر به أولا (قوله ذا) قال المصنف فأما قول الذبيانى
نبئت نعمى على الهجران عاتبة * سقيا ورعيا لذاك العاتب الزارى فقال الزمخشرى الاشارة للصفة مثل ذلك الكتاب فقال فيما بال الصفة ذكرت والاقرب ان المعنى لذاك الشخص أو الانسان انتهى وقد يشار بها الى الاثنين والى الجمع كما يأتى فى كلام الشارح والى كل شئ وذلك فى حبذا على القول بأن كلا منهما باق على أصله (قوله وألفه أصلية) قال السنباطى يعنى منقلبة عن أصل قيل هو الياء والمحذوف ياء فهو من باب حى وقيل هو الواو والمحذوف ياء فهو من باب طويت كما صرح به المرادى وليس المراد انها ليست منقلبة عن شئ فان البصريين لا يقولون بذلك وانما يقول بذلك السيرافى ومن وافقه على ان ذا ثنائية الوضع كما وقال أيضا حاصل ما رجحه الشارح ان أصله ذيى فحذفت الياء الاخيرة فصار ذى فقلبت ألفا فصار ذا انتهى وقال الرضى قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه 150 حكى فيه الامالة وليس فى كلامهم تركيب على حيوة فلامه أيضا ياء
وأصله ذيى بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها ألفا وانما حذفت اللام اعتباطا كالدم وقيل هو ساكن العين وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المحركة لكن الاولى حذف اللام وقلبت العين ألفا والامالة تمنعه واما ان تقول حذفت العين وحذفها مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حييت أولى الى آخر ما ذكره وقوله لان سيبويه حكى فيه الامالة قال الشهاب القاسمى أى ولا يمال الالف الا ان كان مقلوبا عن ياء والمحذوف اللام كما سبق أى فالالف منقلبة عن العين فيجب ان يكون العين ياء لتصح امالة الالف المنقلب عنها واما اللام فلا يجوز حينئذ أن يكون واوا اذ لا يلزم كون العين ياء واللام واوا وليس فى كلامهم مثل ذلك وهو معنى قوله وليس فى كلامهم تركيب على حيوة فليتأمل أو ليراجع وليحرر وقوله لبنائه قد يقال البناء لا يمنع التنوين كما فى أسماء الافعال الا ان يقال أسماء الافعال يصح تنكيرها وتنوينه للتنكير وأسماء الاشارة لازمة للتعريف وقوله فهو من باب طويت هذا عكس نحو حيوة تأمل (قوله وللمفرد المؤنث عشرة) قال الدنوشرى انما كان للمذكر واحد وللمؤنث عشرة على ما فى المتن أو أربعة للمذكر على ما فى الشرح لان افراد المؤنث أكثر من افراد المذكر فناسب ان يدل على الاكثر بالالفاظ الكثيرة وفيه نظر فليتأمل انتهى ويجاب عن النظر الذى لم يبين وجهه وكأنه لظهوره عنده وهو عدم تسليم ان افراد المؤنث أكثر بأنه قد ورد فى السنة ما يؤيد كونه أكثر من كون كل مؤمن له فى الجنة مؤمنتان من نساء الدنيا وكون أكثر أهل النار النساء (قوله وتى) ذكر الدنوشرى هنا فائدتين الاولى قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض لا يصح أن يكون اسم الاشارة التاء لان التاء وحدها لا تكون اسم اشارة أصلا فاسم الاشارة تى بالتاء والياء حذفت الياء لالتقاء

واحد من هذه الستة اما قريب المسافة أو بعيدها فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين فى ستة وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة فى ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا أو مؤنثا أو اثنين مذكرين أو مؤنثين أو جماعة ذكورا أو اناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة فى المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر فى ستة فالمجموع مائة وثمانية (فللمفرد المذكر) فى القرب أربعة (ذا) بألف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال
هذاؤه الدفتر خير دفتر * فى كف قرم ماجد مصور
يروى بكسر الهاء وضمها وفى كتاب أبى الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما للضرورة والاصل فيها اذاء وألفه أصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثى الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح (وللمفرد المؤنث) فى القرب (عشرة) خمسة مبدوءة بالذال وخمسة مبدوءة بالتاء (وهى ذى وتى) بكسر أولهما وسكون ثانيهما (وذه وته) باشباع الكسرة (وذه وته باختلاس) وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لا ترك الاشباع (وذه وته) بالاسكان للهاء (وذات وتا) بضم التاء من ذات قال الموضح فى الحواشى التسهيلية الاشارة ذا والتاء

الساكنين الثانية زعم ابن يسعون ان تى لا تستعمل الا مع ها التنبيه والكاف فتقول هاتيك ولا يجوز عنده تى ولا هاتى ولا تيك وهو قول ظاهر الغلط لان النصوص الصريحة تدل على خلافه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الافك كيف تيكم فجاء بغيرها التنبيه قاله بعض شراح الالفية لابن معطى (قوله وته) فان قلت فما تصنع بقولهم هذه الظهر والظهر اسم للوقت كالظهيرة لا اسم للصلاة بدليل قولهم صلاة الظهر فأضافوها اليه قلت هذا ذكره سيبويه فى باب التوسع والمجاز فقال ومنه قولهم هذه الظهر انتهى وتوجيهه ان الاصل صلاة الظهر وانما لم يشعروا بهذا لئلا يتوهم أن المراد الزمان لا الصلاة والفرض أن المراد الصلاة قاله الصفار (قوله وتا) قال الدنوشرى قد يقال ينبغى أن يأتى فيها ما قيل فى ذا فليحرر (قوله واللام داخلة على مبتدا محذوف) قال الزرقانى اى ولا يكون ساحران خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا وعلى الوجه الثانى اللام داخلة على مبتدا محذوف أيضا انتهى وبقوله وعلى الوجه الثانى يندفع قول بعض الفضلاء يشكل على كونها بمعنى نعم دخول اللام فى الخبر الا أن يقال تشبيها بان العاملة (قوله وألف المفرد لا تقلب) لعل المراد بألف المفرد هذه الالف الموجودة والافشان ألف المفرد ان تقلب ألف التثنية كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر ظاهر (قوله أو على أنه مبنى الخ) من هذا يفهم أن القائل ببناء المثنى من أسماء الاشارة يلزمه حالة واحدة وهى الالف وذلك لان البناء لزوم الكلمة 151 حالة واحدة وأما القائل بالاعراب
فيرى انقلاب الالف ياء لان التغيير حينئذ للعامل وبعضهم يرى أنه مبنى على الانقلاب ويزعم أن التغيير المذكور عند العامل لا به وهو مستبعد قاله بعض شيوخنا (قوله وجمعهما) قال اللقانى أى لجمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا لجمع ذين وتين لان أولا ليس بجمع وان أطلق عليه مجازا انتهى والمتبادر من قول المصنف وجمعهما وقوله بعد ويقل مجيئه لغير العقلاء انه
حمل قول الناظم مطلقا على معنى أنه يشار به الى اى جمع كان مذكرا كان أو مؤنثا من غير تعرض لكونه لعاقل أو غيره وقيل معناه أنه يشار به الى مذكر ولا يختص بعاقل ولا غيره وعلى هذا مشى ابن الناظم لان قوله بذا المفرد الخ مطلق فى العاقل وغيره فاذا تضمن ذلك اطلاقه فى المذكر والمؤنث من مسمى المفرد والمثنى فاطلاق الجمع يتضمن ذلك أيضا الا ان قصده لهذا الاطلاق يوهم التساوى وزعم الجوهرى وتبعه المصنف ان الاشارة الى غير العاقل قليلة بخلاف ذا وذى ونحوهما واهل الناظم لا يلتزم ذلك معتمدا على وروده فى القرآن وعادته الاعتماد عليه والاحتمال الاول أولى لوجهين أحدهما ان الكلام فى وضع هذه الادوات لمن يعقل أو لما لا يعقل كلام فى وضع لغوى لا تعلق له بالنحو فالظاهر ان الناظم لم يقصده اذ كلام النحوى فى اللغة خروج عن صناعته الى ما ليس منها وكلامهم فى معانى الالفاظ فى الغالب انما يكون لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوى نحو قول الناظم ان لحاق اللام فى ذلك يدل على البعد وتركها على القرب فمثل هذا ينبنى عليه من القياس ان الكاف واللام يلحقان اسم الاشارة قياسا اذا قصدت الاشارة بها الى البعيد أولان كلامهم فى ذلك يجرى مجرى ضبط القوانين مثل كلامهم فى حروف الجر وقلما يتكلم النحوى فى معانى اللغة على غير هذين المقصدين والثانى ان عادة الناظم اذا نص على الاطلاق ان يذكره فى مقابلة تقييد له والذى تقدم لهذا انما هو التقييد بحسب التذكير والتأنيث والى ذلك يصرف الاطلاق وما سواه تعسف

للتأنيث وهى التاء فى امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة انتهى وتا بالالف (وللمثنى) القريبة (ذان) فى التذكير (وتان) فى التأنيث بالالف فيهما (رفعا وذين وتين) بالياء فيهما (جرا ونصبا ونحو ان هذان) بالالف وتشديد نون ان (لساحران مؤول) وتأويله اما على حذف اسم ان ضمير شأن على حد ان بك زيد مأخوذ واللام داخلة على مبتدا المحذوف والاصل انه هذان لهما ساحران أو على أن ان بمعنى نعم وهى لا تعمل شيأ لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر أو على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون ألف المثنى ياء فى حالتى النصب والجر أو على ان الالف الموجودة ألف المفرد وألف التثنية حذفت لاجتماع الالفين وألف المفرد لا تقبل ياء أو على انه جئ به على أول أحواله وهو الرفع كما فى اثنان قبل التركيب أو على أن ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما يقول به الكوفيون أو على انه مبنى لدلالته على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب (وجمعهما) فى التذكير والتأنيث (أولاء) حال كونه (ممدودا عند الحجازيين) نحو هؤلاء

(قوله ممدودا ومقصورا) قال اللقانى حالان من أولاء ومجى حالين متضادين من لفظ واحد باعتبار صحيح انتهى وقال الزرقانى قال الشبلى وانما قالوا أولاء ممدودا وأولى مقصورا وان كانت المبنيات لاتوصف بمد ولا قصر بالنظر الى ان لفظ أولى أقصر من لفظ أولاء الممدودة انتهى قال الرضى وقد يقصر أولى فيكتب بالياء لان الالف مجهولة الاصل فحمل على الياء لاستثقالا كتناف ثقيلين للكلمة وهما الضمة فى الاول والواو فى الآخر ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو القرى والضحى بالياء مع ان أصلهما واو ومن ثمة ينى بعض العرب الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان ألفه واوا أيضا وقد تبدل الهمزة الاولى من أولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة ١٥٢ نحو أولاء وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو أولاء نحو طومار واما قولهم هولاء

القوم وهؤلاء بناق (مقصورا عند) أهل نجد من بنى (تميم) وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفراء فى لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما قاله المرضح فى حواشى التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلاء (وبقل مجيئه لغير العقلاء كقوله) وهو جرير بن عطية

ذم المنازل بعد منزلة اللوى * (والعيش بعد أولئك الايام)

فاشار باولئك للايام وهى مما لا يعقل وذم أمر من ذم يذم ويجوز فى ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللواء واللواء ممدود وقصر للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على أولئك أو نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما فى ذلك من الزيادة على قول النظم

بذا المفرد مذكرا أشر * بذى وذه تى تا على الانثى اقتصر

وذان تان للمثنى المرتفع * وفى سواه ذين تين اذكر تطع

وبأولى أشر لجمع مطلقا * والمد اولى

(فصل) ماتقدم فى المشار اليه اذا كان قريبا (واذا كان المشار اليه بعيدا لحقته كاف حرفية) لان أسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف (تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا) ليتبين بها أحوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك وذاك وذا كما وذا كم وذا كن (ومن غير الغالب) ان تفتح فى التذكير وتكسر فى التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملهما قوله تعالى ذلك يوعظ به فى البقرة وقوله تعالى (ذلك خير لكم) فى المجادلة (ولك) مع الحاق الكاف (ان تزيد قبلها الاما) مبالغة فى

على وزن توراب فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف ألف ها وقلب همزة أولاء واوا (قوله ويجوز فى ميمه الكسر الخ) عبارة المصنف فى شرح الشواهد والارجح فى قوله كسر الميم الذى هو واجب اذا فك الادغام على لغة الحجاز ودونه الفتح للتخفيف وهو لغة بنى أسد والضم ضعيف ووجهه ارادة الاتباع انتهت وقال الزرقانى ان قلت الضم يوهم انه أمر الجماعة مع ان الامر هنا للواحد فالجواب ان هنا ما يرشد الى المراد وهو خطاب الواحد فى أولئك (قوله أو نعت له) قال الزرقانى كذا فى شرح الشواهد للعينى وهو لا يناسب ما عليه ابن مالك ومن تبعه من انه لابد للنعت من كونه مشتقا بل هو مبنى على ما عليه ابن الحاجب ومن تبعه

(فصل)

(قوله لحقته) قال اللقانى الهاء عائدة على المشار به لا اليه وان كان هو المذكور وقال قوله لحقته كاف أطلق فيتناول ذى فتقول ذيك وفى الرضى البعد واما ذيك فقد أوردها الزمخشرى وابن مالك وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ (قوله لان أسماء الاشارة لا تضاف) يعنى ان الكاف لو كانت أسما كان لها محل من الاعراب ولا يظهر الا كونه جرا باضافة اسم الاشارة اليه وهو لا يقبل الاضافة لملازمته التعريف وفى ذلك كلام بيناه فى حاشية الالفية وقال الرضى يؤيد كون الكاف حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت أسما لم يمتنع ذلك كما فى كاف ضربتك (قوله وقوله تعالى ذلك خير لكم) قال الزرقانى معطوف على لفظ قوله واحتمال كل من الامرين المذكورين لا ينافى كونه من غير الغالب جزما (تنبيه) * قال المصنف وقد جاء هذا يعنى الافراد مع كون المخاطب جمعا فى الاسم

قال وأبغض من وصفت الى فيه * لسانى معشر عنه اذود ولست بسائل جارات بيتى * اغياب رجالك أم شهود فقياسه رجالكن يقول انه يصون جاراته عن السؤال قال التبريزى قوله رجالك حقه رجالكن وهذا جائز فى الشعر فقط قال المصنف السؤال انما يكون لكل واحدة فقوله جارات اى كل واحدة من جارات (قوله وفيما بقته ها التنبيه) قال اللقانى يقتضى جوازقوله ويشار الى المكان الخ دخولها فى اشارة المفرد المؤنث وذكر الرضى ١٥٣ منها تلك وهى كثيرة وتلك بفتح التاء

البعد وهذه اللام أصلها السكون كما فى تلك وكسرت فى ذلك لالتقاء الساكنين أو فرقا بينها وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبدى البعد انطقا * بالكاف حرفا دون لام أو معه *

(الا فى التثنية مطلقا) من غير تقييد بلغة دون أخرى وسواء فى ذلك تثنية المذكر والمؤنث (و) الا (فى الجمع فى لغة من مده) وهم الحجازيون وفى لغة بعض من قصره وهم التميميون (و) الا (فيما سبقته ها) التنبية بالف غير مهموزة والى الاستثناء الاخير أشار الناظم بقوله

* واللام ان قدمت ها ممتنعة * (وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا)

لا فى مفرد ولا فى مثنى ولا فى جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احترازا من لغة من يقصره غير التميميين كقيس وربيعة وأسد فانهم يأتون باللام قال شاعرهم

أولالك قومى لم يكونوا اشابة * وهل يعظ الضليل الا أولالكا

والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة والباء الموحدة واحدة الاشايب وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وماذهب اليه من ان اسم الاشارة له مرتبتان قربى وبعدى لاغير تبع فيه الناظم وخالفه فى شرح اللمحة فقال والمشار اليه اما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها فالمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد والمثناه ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديدها للبعيد وجمعه أولا للقريب بمد ويقصر وأولاك بالقصر للمتوسط وأولالك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذى وتى للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد والمثناه تان للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك بالتشديد للبعيد وجمعه أولا للقريب وأولاك للمتوسط وأولائك للبعيد انتهى وقد يتجوز فى اسم الاشارة بالنسبة الى المرتبة وبالنسبة الى المسمى فالاول نيابة ذى البعد عن ذى القرب نحو ذلك الكتاب والثانى نيابة ما للواحد عما للاثنين أو عما للجمع فالاول عوان بين ذلك أى بين الفارض والبكر والثانى كقول لبيد

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

ولا ينوب ما للاثنين أو للجماعة عما للواحد

(فصل ويشار الى المكان القريب) بلفظتين (بهنا) مجردة عن ها التنبيه

وتيلك وتالك ثلاثها قليلة (قوله وبنو تميم لا يأتون الخ) وقوله احترازا من لغة من يقصره غير التميميين اشارة الى جواب اعتراض يعلم تقريرهما من قول اللقانى اعترضه بعضهم بأنه لا يلتئم مع مفهوم قوله وفى الجمع فى لغة من مده وأجيب بأن القصر لا يختص بتميم بل ثابت عند غيرهم ممن يزيد اللام معه (قوله وقد يتجوز فى اسم الاشارة الخ) قال الزرقانى قال الرضى وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظم المشير أو المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بمنزلة بعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يقدم لكذا ومنه قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه ويجوز أن يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه أو المشير انتهى وقوله من باب عظمة المشار اليه أو المشير اى هما معا كما هو الظاهر (قوله كقول لبيد وسؤال الخ) قال المصنف

قيل وكقوله وبنا الفتى يرجو أمورا كثيرة * أتى قدر من دون ذا المتاح قلنا قد يكون التقدير من دون ذلك الرجاء فلا نسلم ان التقدير دون أولئك الامور (قوله كيف لبيد) قال الزرقانى جملة مفسرة أو مستأنفة استئنافا بيانيا

(فصل) (قوله ويشار الى المكان الخ) قال اللقانى معناه ان الامكنة يشار لها بهذه الاسماء زيادة على ما تقدم نص عليه الرضى

انتهى ° وعبارة الرضى يعنى ان ههنا ألفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان أوغيره واعلم ان فى قول المصنف المكان القريب اشارة الى أن قول الناظم دانى المكان من اضافة الصفة الى الموصوف وانه تبعه فى تقديم المجرور المقتضى لاختصاص هنا وما بعدها بالاشارة الى المكان بمعنى انه لايشار بها الى غيره لا انه لايشار اليه بغيرها الماص عن الرضى لكن لابد من تقييد المكان بكونه ظرفا للفعل بخلاف مالم يرد كونه ظرفا بل أجرى مجرى

(أوههنا) مقرونة بها التنبيه (نحو اناههنا قاعدون و) يشار (للبعيد) بألفاظ (بهنالك) مجردة عن ها التنبيه (أوههنالك) مقرونة بها التنبيه من غير لام (أوهنالك) بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة (أوهنا) بفتح الهاء وتشديد النون وأصلها هنن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفا لكثرة الاستعمال (أوهنا) بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتى قبلها وكسر الهاء أردأ من فتحها قاله السيرافى وأنشد لذى الرمة

هذا وهنا ومن هنا لهن بها ° ذات الشمائل والايمان هينوم

(أوهنت) بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهى هنا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى ساكنان حذفت ألفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها (أوثم) بفتح المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف (نحو وأزلفنا ثم الآخرين) وهى ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا الى حالة شبيهة بها نحو جئت من ثم لان الظرف والجار والمجرور أخوان وأما قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت فثم ظرف مكان لرأيت المتقدمة عليه لا مفعول مطلق على الصواب واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك واخوانه وعند الناظم مرتبتان أشار اليهما بقوله

وبهنا أوههنا أشر الى ° دانى المكان وبه الكاف صلا
فى البعد أو بثم فه أوهنا ° أو بهنالك انطقن أوهنا

●(هذا باب الموصول وهو)●

فى الاصل اسم مفعول من وصل الشئ بغيره اذا جعله من تمامه وفى الاصطلاح (ضربان) موصول (حرف) وموصول (اسمى) الموصول (الحرفى كل حرف أول مع صلته بالمصدر) ولم يحتج الى عائد (وهو ستة ان) المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا أول بالكون وان كان ظرفا أو مجرورا أول بالاستقرار وحكم الفعل فى التصرف والجمود حكم الاسم فيه ـ ما قاله فى المغنى وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة فى ذلك (وان) بفتح الهمزة وسكون النون وهى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف

الاختصاص فلا يشار اليه بهنا واخوانه كما حررناه فى حاشية الالفية (قوله أوهنالك) قال الزرقانى اى ولا يجوز هنا الحاق ها التنبيه لما تقدم من ان اللام يؤتى بها مالم يتقدم ها التنبيه (قوله أوهنا) قال الزرقانى قال الرضى وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم وقوله أى القائل غلط خطأ (قوله أوثم) مبنية على الفتح فى محل نصب

●(هذا باب الموصول)●

(قوله كل حرف) قال اللقانى يرد على هذا الحد همزة التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم قال الشهاب القاسمى أجاب أطال الله بقاءه فى الدرس بان الظاهر ان المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع همزة التسوية بدليل ان الانذار لا استفهام فيه وفيها استفهام (قوله أول) أى رجع وضمن معنى فسر قال اللقانى اى صح ان يؤول وان لم يؤول (قوله مع صلته) قال اللقانى فيه دور اذ العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ويجاب بان المراد بصلته اللغوية اى ما اتصل به (قوله ولم يحتج الى عائد) قال الرضى ولا يحتاج الى عائد ولا ان يكون صلته ماضيا بجملة خبرية على قول الاكثر لجواز أمرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية اى أمرتك بان قلت لك قم انتهى قال الزرقانى ظاهر قوله ولم يحتج الى عائد انه يجوز الاتيان به وليس كذلك والجواب ان غير المحتاج اليه مستغنى عنه وما استغنى عنه لا يجوز الاتيان به تامل اه ولا يخفى وجه التامل فكثيرا ما يأتى فى الكلام ما يستغنى عنه

(قوله اتفاقا) قال الدنوشرى فيه نظر بالنسبة للماضى فقد حكى الموضح فى المغنى ان الداخلة عليه غيرها واستدل بدليلين ورد هما فراجعه فالخلاف كما هو جار فى الامر جار فى الماضى (قوله وما المصدرية) قال الزرقانى اى سواء كانت غير زمانية كما مثل أو زمانية نحو مادمت حيا قال المصنف ومعنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بالنيابة لابذاتها واعترضه الدمامينى وقال التحقيق انها لاتدل على الزمان أصلا لا بطريق الاصالة ولا بطريق النيابة وانما الزمان ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة اه ولما عبر فى المغنى بالزمانية قال وعدلت عن قولى ظرفية الى قولى زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أى كل وقت اضاءته والمخفوض لا يسمى ظرفا (قوله بفعل متصرف) قال الدنوشرى الظاهر ان التصرف

ماضيا كان أو مضارعا اتفاقا أو أمرا على الاصح (وما) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح فى الحواشى (وكى) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرا (ولو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر (والذى) على وجه حكاه الفارسى فى الشيرازيات عن يونس وانه جعل منه ذلك الذى يبشر الله عباده قاله الموضح فى الحواشى ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبى ذهيل الجمحى

ياليت من يمنع المعروف يمنعه ° حتى يذوق رجال مر ما صنعوا
وليت رزق رجال مثل نائلهم ° قوت كقوت ووسع كالذى وسعوا

وعلى القول به فقال الرضى لا خلاف فى اسمية الذى المصدرية وصنيع الموضح يأباه مثال ان بالتشديد (نحو أولم يكفهم انا أنزلنا) أى انزالنا ومثال ان بالتخفيف (وأن تصوموا خير لكم) أى صومكم خير لكم ومثال ما (بما نسوا يوم الحساب) اى بنسيانهم اياه ومثال كى (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) أى لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو (يود أحدهم لو يعمر) أى التعمير ومثال الذى المصدرية (وخضتم كالذى خاضوا) أى كخوضهم والمانع يدعى ان الاصل كالذين حذفت النون على لغة أو ان الاصل كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو ان الاصل كالجمع الذى خاضوا فقال الذى باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه أو أنه أوقع الذى على الجمع كقوله وان الذى حانت بفلج دماؤهم ° هم القوم كل القوم يا أم خالد أو ان الذى مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح فى شرح اللمحة (و) الموصول (الاسمى) كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو جار ومجرور تامين أو وصف صريح والى عائد أو خلفه قاله الموضح فى شذوره وهو (ضربان نص) فى معناه لا يتجاوزه الى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد (فالنص ثمانية) هذا (منها المفرد المذكر الذى للعالم) بكسر اللام وهو من يقوم به العلم (وغيره) بالجر فالعالم

الناقص كاف اذ قد توصل بدام مع انها انما تتصرف تصرفا ناقصا وتوصل بخلا وعدا كما ذكره فى باب الاستثناء قال الشارح هناك وهو مشكل على ما تقدم من أن عدا وخلا جامدان (قوله غير أمر) يشمل المضارع ونقل الشارح فى بحث دام ان كل فعل وقع صلة لما التزم مضيه (قوله والذى) اى حين الاستغناء بالمصدر والا فهو اسمى قال اللقانى ويشكل على كون الذى حرفا كون أل داخلة عليه لانها بجميع اقسامها من خواص الاسم (قوله فقال الرضى الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم مراد الفاضل الرضى بكونها اسما ان المحل لها ومراد الموضح بكونها موصولا حرفيا انها تؤول بمصدر فلا منافاة قلت وفى ذلك نظر فليتأمل (قوله كون على المؤمنين حرج) قال الدنوشرى قوله على المؤمنين فاصل بين المتضايفين ولو آخره كان حسنا (قوله لو يعمر) جعلها بعضهم حرف تمن قال وهى هنا لحكاية تمنيهم (قوله كل القوم) قال الزرقانى أعربه فى شرح الشواهد تأكيدا وهذا رأى ابن مالك ونصوص النحويين على ان كلا لا تضاف فى التوكيد الى ظاهر قيل ولا حجة فى هذا البيت ونحوه لاحتمال كون كل نعتا بمعنى الكاملين انظر المرادى (قوله بين معان مختلفة) المراد بها المعانى الستة فلا يضر اشتراك النص بين العاقل وغيره (قوله هنا) اى فى هذا الكتاب والا فهى أكثر من ثمانية فانظر التسهيل (قوله العالم) عدل اليه عن العاقل لاطلاقه على البارى تعالى كما أشار اليه بالمثال والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا مع انه يستحيل اتصافه تعالى به انتهى وأجاب بعضهم بأنهم ارادوا بالمذكر ماليس بمؤنث هنا وقد علم من المثال الذى ذكره المصنف

ان الذى يطلق على البارئ جل وعلا بل ذكر بعضهم انه يوصف بالذى لوصفه تعالى بما لم يرد وصفه به ولا فرق بين الذى وغيره من الموصولات المبهمات كمن بل ورد اطلاقها عليه تعالى كقوله ومن عنده علم الكتاب فمن العجب قول صاحب المتوسط فى باب النداء لم يرد اذن شرعى فى اطلاق الاسماء المبهمة عليه تعالى والتجأ فى صحة ذلك الاطلاق الى ماذكره النووى قدس سره فى الاذكار فى باب الدعاء عند القتال من قوله فى ادعية مأثورة يامن احسانه فوق كل احسان لايعجزه شئ ثم ان حمل على ندائه بالمبهمات اتجه هذا الجواب لكن فى اطلاقهم مايغنى عنه ١٥٦ وقد تبع حفيد السعد فى حواشى المختصر صاحب المتوسط (قوله أو جارية بوجوه الاعراب) قال الزرقانى هذا يدل على انها تعرب على هذه اللغة وكيف تكون معربة مع ان مقتضى البناء موجود فيها فهذا يشكل قال الرضى وقد تشدد ياؤهما نحو الذى والتى فاذا شددتا أعربت الكلمتان عند الجزولى بانواع الاعراب كما فى أى ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد موجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل فى التقاء الساكنين قال

وليس المال فاعلمه بمال

وان أغناك الا للذى

ينال به العلاء ويصطفيه

لاقرب أقربيه وللصقى

وحكى الزمخشرى انه اى المشدد يبنى على الضمة كقبل وبعد وقال الاندلسى لعل الجزولى سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشرى انه يبنى على الضم كقبل ثم رآه فى الشعر المذكور مكسورا فحكم باعرابه (قوله اللذان) قال الدنوشرى يكتب بلامين لقلة الاستعمال وكذلك اللتان ويكتب الذى والتى بلام واحدة لكثرة الاستعمال (قوله رفعا) ظرف مجازى أو حال اى مرفوعين والتى أو ذوى رفع عند البصريين (قوله وهى اللام الاولى) صوابه وهى اللام الثانية (قوله فى شرح التسهيل الخ) ان قيل هو وان ادعى الاستغناء ادعى مع ذلك ان لغة اللذ بلا ياء مخففة من الذى فصار الامر الى أن التثنية بعد الحذف تخفيفا فالنون عوض من المحذوف صحيح رد بانه لامعنى حينئذ للاستغناء بل صار الامر الى أن اللذان تثنية الذى وحذفت الياء فى التثنية مع ان دعوى الحذف فى المبنيات غير مقبولة بل هى لغات مختلفة وقد يجاب بمنع انه لامعنى للاستغناء بل له معنى صحيح وهو الاستغناء عن الحذف للتثنية

المنزه عن الذكورة والانوثة (نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده) والعالم المذكر نحو والذى جاء بالصدق وغير العالم نحو (هذا يومكم الذى كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التى للعاقلة وغيرها) فالاول (نحو قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها) والثانى (نحو ماولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها) فأوقع التى على القبلة وهى غير عاقلة ولك فى ياءى الذى والتى وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة أو جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذى قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه الخمس لغات فى الذى والتى (ولتثنيتهما اللذان واللتان) بالالف (رفعا واللذين واللتين) بالياء المفتوح ماقبلها (جرا ونصبا) تقول جاءنى اللذان قاما واللتان قامتا ورأيت اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما واللتين قامتا وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس (وكان القياس فى تثنيتهما و) فى (تثنية ذا وتا) السابقين فى بحث الاشارة (ان يقال) فى تثنية الذى (اللذيان) باثبات الياء مخففة (و) فى تثنية التى (اللتيان) باثبات الياء مخففة (و) فى تثنية ذا (ذيان) بقلب الالف ياء (و) فى تثنية تا (تيان) بقلب الالف ياء (كما يقال) فى تثنية القاضى من المعرب المنقوص (القاضيان باثبات الياء و) كما يقال فى تثنية فتى من المعرب المقصور (فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية المبنى) كالذى وذا (و) تثنية (المعرب) كالقاضى وفتى (فحذفوا) الحرف (الآخر) وهو الياء من الذى والتى والالف من ذا وتا واثبتوه فى القاضى وفتى ففرقوا بين المعرب والمبنى فى التثنية (كما فرقوا) بينهما (فى التصغير اذ قالوا) فى تصغير الذى والتى وذا وتا (اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا) الحرف (الاول) وهو اللام الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا (على فتحه) الذى كان قبل التصغير (وزادوا ألفا فى الآخر) فى الالفاظ الاربعة (عوضا عن ضمة التصغير) التى تكون فى أول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع فى التصغير بين الضمة والالف وما ذكره الموضح هنا تبعا للناظم من ان اللذان واللتان تثنية الذى والتى مخالف لقول الناظم فى شرح التسهيل ان العرب استغنت بتثنية اللذ دون الياء واللت كذلك عن تثنية الذى

والتى بالياء فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ماهنا فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبنى بل قد يحذف الآخر فى تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان تثنية عاشوراء وخنفساء حكاه الفراء عن العرب وحيث ثنى الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما (وتميم وقيس تشدد النون فيهما عوضا من المحذوف) منهما وهو الياء فى الذى والتى والالف فى ذا وتا (أو تأكيدا للفرق) بين تثنية المبنى والمعرب الحاصل بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله

والنون ان تشدد فلا ملامه ❊

والنون من ذين وتين شددا ❊ أيضا وتعويض بذاك قصدا

(ولا يختص ذلك) التشديد (بحالة الرفع) عند الكوفيين بل يكون فيها وفى حالتى الجر والنصب (خلافا للبصريين) فى زعمهم ان التشديد مختص بحالة الرفع (لانه قد قرئ فى السبع ربنا أرنا اللذين احدى ابنتى هاتين بالتشديد) فيهما فى حالتى النصب فى اللذين والجر فى هاتين (كما قرئ) فى حالة الرفع (واللذان يأتيانها منكم فذانك برهانان) بالتشديد فيهما فتجويز احداهما ومنع الاخرى تحكم (وبلحرث بن كعب) أجمعون (وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان) فى حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشئ الواحد (قال الفرزدق)

(أبنى كليب ان عمى اللذا) ❊ قتلا الملوك وفككا الاغلالا

أراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبنى منادى بالهمزة وكليب بالتصغير أبو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمى بالتثنية هما هذيل بن هبيرة التغلبى وهذيل ابن عمران الاصغر كان أخاه لامه والاغلال جمع غل وهو حديد يجعل فى العنق من الاسارى وغيرهم وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بنى كليب بأن عميه قتلا الملوك وخلصا الاسارى من اغلالهم (وقال) الاخطل

(هما اللتا لو ولدت تميم) ❊ لقيل فخر لهم صميم

أراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدا وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخرلهم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر اذنه واسمه غياث بن غوث التغلبى وكان نصرانيا وجاز حذف النون فى اللذان واللتان لعدم الالباس (ولا يجوز ذلك) الحذف (فى) نون (ذان وتان للالباس) بالمفرد ولعدم الطول (وتلخص ان فى نون الموصول ثلاث لغات) الاثبات والحذف والتشديد (وفى نون الاشارة لغتان) الاثبات والتشديد (ولجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره) أى لغير العاقل (قليلا الالى) على وزن العلى ويكتب بغير واو قاله الموضح فى شرح اللمحة (مقصورا) على الاشهر كقوله

رأيت بنى عمى الالى يخذلوننى ❊ على حدثان الدهر اذ يتقلب

لان الحذف على هذا التقدير ليس للتثنية بل سابق عليها ويوجه التعويض بالتشديد بأنه للتنبيه على ان الحذف من المفرد واما عدم قبول الحذف فى المبنيات فالمصنف لايسلمه وقد نقلوا عن سيبويه ان لد مخففة من لدن (قوله تعويضا من المحذوف) قال اللقانى قد يقال التزم التعويض عما هو الاصل فى التصغير دون التثنية فان التعويض عنه فيها خاص بتميم وقيس فى أحد الوجهين وقد يقال لان المحذوف فى المصغر حرف وحركة وفى المكبر حرف فقط (قوله وبلحرث) قال اللقانى أصله بنو الحرث فرخم فى غير النداء بحذف النون والواو (قوله فى حالة الرفع) فيه نظر فقد قال اللقانى قوله يحذفون النون يعنى رفعا وغيره وبدليل قوله وتلخص ان فى نون الموصول (قوله وتلخص ان فى نون الموصول) قال اللقانى وهو اللذان واللتان فقط دون اللذين

(وقديمد) كقوله/

أبى الله للشم الألاء كأنهم • سيوف أجاد القين يوما صقالها

وهى فى هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله

تهيجنى للوصل أيامنا الالى • مررن علينا والزمان وريق

(والذين بالياء مطلقا) فى الاحوال الثلاثة وهى مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على سنن المثناة المتمكنة لفظا ومعنى (وقد يقال) جاء اللذون (بالواو رفعا) ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهى حينئذ معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء (وهى لغة هذيل أو عقيل) بالتصغير فيهما أو للشك (قال) شاعرهم

(نحن اللذون صبحوا الصباحا) • يوم النخيل غارة ملحاحا

فنحن مبتدا واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم مصدر أغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره (ولجمع المؤنث اللاتى واللائى) باثبات الياء فيهما (وقد تحذف ياؤهما) اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللاء والى هذه الثمانية أشار الناظم بقوله

موصول الاسماء الذى الانثى التى • واليا اذا ما ثنيا لا تثبت

• بل ما تليه أوله العلامه •

جمع الذى الالى الذين مطلقا • وبعضهم بالواو رفعا نطقا

• باللات واللاء التى قد جمعا • (وقد يتقارض الالى واللائى) فيقع كل منهما مكان الاخرى (قال) مجنون ليلى قيس بن الملوح

(محا حبها حب الالى كن قبلها) • وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

فاوقع الالى مكان اللائى (أى حب اللائى) بدليل عود ضمير المؤنث عليها (وقال) رجل من بنى سليم

(فما آباؤنا بامن منه • علينا اللاء قد مهدوا الحجورا)

فاوقع اللاء مكان الالى بدليل عود ضمير جمع المذكور عليها والالى بمعنى الذين والذين أشهر منها فلذلك عدل الموضع فقال (أى الذين) اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس آباؤنا الذين أصلحوا شاننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى تقارضهما أشار الناظم بقوله • واللاء كالذين نزرا وقعا • (و) الموصول (المشترك ستة من) بفتح الميم (وما وأى) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وأل وذو وذا) وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال

ومن وما وأل تساوى ماذكر • وهكذا ذو ومثل ماذا أى كما

(قوله فلم يجر على سنن الجموع) اى لان مفرده ليس بعلم ولا صفة ولا يكفى فى كونه على سننها دعوى تخصيص الذى بالعاقل ولا تغليبه على غيره ولا حاجة فى اثبات المخالفة الا ان شأن الجمع ان يكون واحده أعم من نفسه (قوله جار على سنن المثناة الخ) هذا واضح على ما تقدم عن شرح التسهيل من ان اللذان واللتان تثنية اللذ واللت لا على ما قاله المصنف من انهما تثنية الذى والتى وان الياء حذفت لانهما حينئذ لم يجريا على سنن المثناة لفظا قال بعض الفضلاء وأيضا الذى عام واللذان خاص بمن يعقل اه وهو خطأ اذ لم يقل أحد باختصاص المثنى بمن يعقل وأيضا من شرط التثنية الاعراب ومعلوم ان الذى ليس كذلك (قوله لان شبه الحرف الخ) قال بعض الفضلاء لاى معنى اعتبروا الجمع هنا الا فى الذى مع وهو موجود فى الجميع بل وفى التثنية أيضا والعجب من الشارح حيث قال وهى مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن الجموع وسكت عن هذا المعنى هنا مع قرب ما بينهما (قوله وقد يتقارض الالى واللائى) قال اللقانى ويعين المراد منها عود الضمير اليها من الصلة

ولكل

(قوله ومن عنده علم الكتاب) هم مؤمنو اليهود والنصارى (قوله ان ينزل الخ) قال الدمامينى وهذا التنزيل أعم من ان يكون من المتكلم أو من غيره كما فى قوله ومن أضل الآية وحقيقة المسئلة انه متى نسب الى المسمى شئ من ذلك الكلام شأنه ان لا ينسب نفيا ولا اثباتا الا الى العقلاء أجرى عليه حكم العاقل واما كون المسمة لذلك المتكلم أو المخاطب أو غيرهما فلا مدخل له فيما نحن فيه البتة (قوله فاوقع من على سرب القطا) قال الدنوشرى هو على تقدير مضاف أى على واحد سرب القطا لان من انما هى واقعة على القطاة لا على السرب ولو قال فاوقع من على القطاة لكان أصوب ولم يقل فى الآية فاوقع من على الاصنام لوضوح المراد (قوله ومن عادة تحيات العرب الخ) قال الدنوشرى لو قال ومن عادة العرب فى تحياتهم الخ كان أولى فليتأمل (قوله فى صباحك) فى بعض النسخ اسقاط لفظ فى (قوله الا العاقل) قال الدنوشرى وأما نداء غيره نحو يا جبال ويا أرض ونحوهما فليس بالاصالة (قوله كمن لا يخلق) قال العز بن عبد السلام هذه الآية مشكلة لان قاعدة التشبيه تقتضى ان يقال أفمن لا يخلق كمن يخلق ولا يقال انهم كانوا يعظمون الاصنام أكثر من الله لانهم لم يقولوا ذلك وانما قالوا نعبدهم ليقربونا الى الله زلفى بخلاف قوله تعالى أفنجعل المسلمين كالمجرمين وقوله أم نجعل المتقين كالفجار فانهم لما كانوا يقولون نحن نسود فى الآخرة كما سدنا فى الدنيا فجاء الجواب على وفق معتقدهم انهم أعلى والمؤمنون أدنى انتهى وأجاب شيخ الاسلام زكريا فى فتح الرحمن بان الخطاب لعباد الاوثان وهم بالغوا فى عبادتها حتى صارت عندهم أصلا فى العبادة والخالق فرعا فجاء الانكار على وفق ذلك ليفهموا المراد على معتقدهم انتهى فتأمله (قوله كالمثال الاول) قد يقال فيه نظر لان من لا يخلق شامل لاشياء كثيرة مما لا يعقل كالاصنام والاوثان الا ان يقال ان افراد العقلاء أكثر وقال الزرقانى الكثرة والقلة ليسا باعتبار الافراد بل باعتبار الانواع كما لا يخفى

ولكل منها كلام يخصها (فاما من فانها تكون) فى أصل الوضع (للعالم) بكسر اللام (نحو ومن عنده علم الكتاب و) تكون (لغيره) أى غير العالم على سبيل التطفل (فى ثلاث مسائل احداها ان ينزل) ما وقعت عليه من من غير العالم (منزلته) أى منزلة العالم (نحو) قوله تعالى ومن أضل ممن يدعو من دون الله (من لا يستجيب له وقوله) وهو العباس ابن أحنف

أسرب القطا هل من يعير جناحه • لعلى الى من قد هويت أطير

فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل (وقوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندى

(الا عم صباحا أيها الطلل البالى • وهل يعمن من كان فى العصر الخالى)

فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدعاء أصله أنعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب فى الصباح عم صباحا وفى المساء عم مساء فكأنهم قالوا أنعم الله فى صباحك ومسائك ويعمن اصله ينعمن حذفت منه النون الاولى والنون الساكنة فى آخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع فى القلة على اعصر وفى الكثرة على عصور والخالى نعته (فدعاء الاصنام) فى قوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له (ونداء القطا) فى قوله • أسرب القطا هل من يعير جناحه • (و) نداء (الطلل) فى قوله أيها الطلل البالى (سوغ ذلك) وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل لما كانا منادين ولا يدعى ولا ينادى الا العاقل المسئلة (الثانية) من وقوع من على غير العالم (ان يجتمع) غير العاقل (مع العاقل فيما وقعت عليه من) الموصولة (نحو كمن لا يخلق) فانه عام فى العاقل وغيره (لشموله الآدميين والملائكة والاصنام) فان الجميع لا يخلقون شيأ (ونحو الم تر ان الله يسجد له من فى السموات) فانه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (ومن فى الارض) فانه يشمل الآدميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وأفرد الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب بالذكر فى الآية لشهرتها واستبعاد السجود منها (ونحو من يمشى على رجلين فانه يشمل الآدمى والطائر) ولا فرق فى هذه المسئلة بين ان يكون العاقل أكثر من غيره كالمثال الاول أو أقل منه كالمثال الثانى أو مساويا له كالمثال الثالث ولذلك أعاد لفظة نحو

(قوله ويحتمل عندى) هذا يجرى فى المسئلتين الاوليين أيضا ويمكن ان يتم كلام الشارح (قوله ماعندكم ينفد) قال الزرقانى أى ماعندكم من متاع الدنيا ينفد أى يفنى ولقائل ان يقول متاع الدنيا يشمل الرقيق وهو مما يعقل (قوله ولانواع من يعقل) زاد بعضهم كونها للآحاد من يعقل نحو ولا أنتم عابدون ما أعبد وأجيب بأنها مصدرية فانظر حاشيتنا على الفاكهى (قوله ومثالها الخ) قال الدنوشرى الجمع بين مثال ونحو بعد فيه نظر (قوله وكلا التعبيرين الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اما أولا فلان النكاح لايتوجه الى نوع من يعقل حتى يقال ١٦٠ ان ماستعملة فيه كاحققه ابن الحاجب فالمراد أفراد الطيب من النساء وأما ثانيا فلا نسلم أنه لايصح أن يقال انكحوا الطيب أو الطيبة وقال السنباطى قوله لان النوع لا يعقل الخ يجاب عنه بانه لم يرد بالنوع الكلى المقول الخ بل الافراد بدليل الآية المذكورة اذ لاينكح الكلى وانما ينكح الافراد وكانه قال فانكحوا كل فرد طاب لكم من النساء وقوله فلانه لايصح هذا مردود اذ الوصف يدل على الذات والصفة لاعلى الصفة فقط (قوله وللبحث فيه مجال) قال السنباطى لعل وجهه ان المقتضى لتنزيله منزلة مالايعقل الابهام فى الحقيقة وهذا قد علمت حقيقته وان كانت صفة مبهمة للعلم بأنه ممن يعقل ولكن نقل المرادى عن أبى البقاء ان مابمعنى الذى لانه لم يصر ممن يعقل بعد انتهى وقال الشهاب قضية كلام أبى البقاء أن المراد بغير العاقل من لم يتصف بالعقل بعد وان كان من أهله وعليه ينبغى ان يستثنى من بلغ أوان العقل عادة وان يكون المراد به القبيح ومع ذلك كله لايخلو عن اشكال انتهى واعلم انه قال فى الكشاف وقال ماطاب ذهابا الى الصفة قال السعد يعنى استعملت كلمة مافى النساء مع اختصاصها أو غلبتها فى غير أولى العقول لان هذه التفرقة انما هى اذا أريد الذات أما اذا أريد الوصف كما تقول فى مازيد أى افاضل ام كريم وفى الموصولة اكرم ماشئت من هؤلاء الرجال أى القائم أو القاعد أو نحو ذلك فهو بكلمة ما بحكم الوضع على ماذكره المصنف يعنى الزمخشرى وصاحب المفتاح وغيرهما وان انكره البعض وههنا المراد الصفة أى انكحوا الموصوفة بأى صفة أردتم من البكر والثيب والشابة والمسنة الى غير ذلك من الاوصاف انتهى

فى الامثلة الثلاثة المسئلة (الثالثة) من وقوع من على غير العالم (ان يقترن) غير العاقل (به) أى بالعاقل (فى عموم فصلت بمن) الموصولة (نحو من يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع لاقترانهما بالعاقل) فى عموم (كل دابة) من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه من وهو من يمشى على رجلين فانه يشمل الآدمى والطائر كما تقدم واختلاط فى عموم فصل بمن وهو من يمشى على بطنه ومن يمشى على أربع فانهما اختلطا بالعاقل فى عموم كل دابة لان الدابة لغة اسم لما يدب على الارض عاقلا كان أو غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا الا دابة الارض تأكل منسأته ويحتمل عندى أن تكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشى على بطنه ومنهم نوع يمشى على رجلين ومنهم نوع يمشى على أربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح فى شرح الشذور ويجوز فى من أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله اه (واماما) الموصولة (فانها) فى أصل وضعها (لما لايعقل وحده نحو ماعندكم ينفد) أى الذى عندكم ينفد (و) قد تكون (له) أى لما لايعقل (مع العاقل نحو سبح لله مافى السموات ومافى الارض) فانه يشمل العاقل وغيره (و) تكون (لانواع من يعقل) هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسى ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك (نحو فانكحوا ماطاب لكم) من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه أما الاول فرده ابن الحاجب بأن النوع لايعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لايعقل وأما الثانى فلانه لايصح ان يقال انكحوا الطيب أو الطيبة لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات نقله الموضح فى الحواشى وتكون ما (للمبهم أمره) من الاشخاص (كقولك وقد رأيت شبحا) بفتح الموحدة وبالحاء المهملة لاتدرى ابشر هو ام مدر (انظر الى ماظهر) وكذا لوعلمت انسانيته ولم تدر اذكر هو أم أنثى قاله ابن مالك فى شرح التسهيل أخذا من قوله تعالى انى نذرت لك مافى بطنى وللبحث فيه مجال (والاربعة الباقية) من الستة تكون (للعاقل وغيره) وفيها تفصيل (فأما أى) بفتح الهمزة وتشديد الياء (فخالف فى موصوليتها ثعلب) أبو العباس أحمد بن يحيى محتجا بأنه لم يسمع أيهم هو فاضل جاءنى بتقدير الذى هو فاضل جاءنى (ويرده قوله) وهو غسان

اذا مالقيت بنى مالك ● (فسلم على أيهم أفضل)

وجه الرد منه ان أيهم مبنية على الضم وغير الموصولة لاتبنى ولايصلح هنا واذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهى الملازمة للاضافة لفظا أو تقديرا الى معرفة (ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور) وابن الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما أجازا اضافتها الى نكرة وجملا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فأى عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذى ينقلبونه ومذهب الجمهور ان اياهنا استفهامية منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام بأى والتقدير وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أى انقلاب (و) أى الموصولة (لايعمل فيها الا) عامل (مستقبل متقدم) عليها (نحو لننزعن من كل شيعة ايهم أشد خلافا للبصريين) فى الاستقبال والتقديم قال فى التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولاتقديمه خلافا للكوفيين وقال أبو حيان فى شرح التسهيل (وسأل الكسائى) فى حلقة يونس (لم لايجوز اعجبنى ايهم قام) فمنع من ذلك (فقيل له لم فلم يلح له وجه المنع (فقال أى كذا خلقت) اه أى كذا وضعت قال ابن السراج موجها قول الكسائى بان مامعناه ان ايا وضعت على العموم والابهام

وقال الدمامينى فى شرح التسهيل بعد ان نقل كلام ابن مالك وعلى الجملة اذا لم يكن للمتكلم التفات الا الى الشئ من حيث هو فجعله متعلقا بالحكم من غير ان يعتبر وصفا زائدا على ذلك فانه يأتى بما نحو لما خلقت بيدى فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لا للذات مع كون المسجود له عاقلا ونحو انى نذرت لك مافى بطنى محررا المراد انى جعلت مافى بطنى وثمرة فؤادى خادما للمسجد ولم تقصد اذ ذاك كونه من أنوثته وكذا المراد بقوله انظر ماظهر الى هذا الشئ الذى ظهر كائنا ما كان (قوله تكون للعاقل وغيره) لو قال بدله تكون للعالم لكان أولى (قوله ولايصلح هنا الخ) قال الزرقانى أى ولايصلح غير الموصولة هنا وذلك لانها اذا لم تكن موصولة فلا يتأتى الا أن تكون استفهامية وهنا مانع عن استفهاميتها وهو وقوعها بعد الجار لان حرف الجر لايعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدارة لايعمل فيه ماقبله فتعينت الموصولية لكن له أن يقول هى استفهامية مرفوعة على الحكاية لقول محذوف نعت للمجرور على محذوف أيضا أى فسلم ١٦١ على شخص مقول فيه أى فى طلبه أيهم أفضل كما قيل مثل ذلك فى بئس الولد وماليلى بنام صاحبه انتهى من حاشية العلامة اللقانى رحمه الله تعالى وقال الشهاب القاسمى قوله أى فسلم على شخص مقول الخ انظر هل يخالف هذا قول المرادى هذا أى بناء أى مذهب سيبويه خلافا للخليل ويونس ثم قال وتأولا الآية أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد واما يونس فجعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل قبلها لان التعليق عنده غير مخصوص بافعال القلوب والحجة عليهما قول الشاعر

اذا ما أتيت بنى مالك ●

فسلم على أيهم فضل ثم قال لان حروف الجر لاتعلق ولا يضمر قول بينها وبين معمولها انتهى فقوله لان

حروف الجر الخ رد لكل من تقديرى الخليل ويونس على اللف والنشر الغير المرتب فتأمله فان خالفه اشكل عليه تقديرهم فى ماهى بنعم الولد ونحوه فليحرر (قوله ولاتضاف لنكرة) قال الدنوشرى قضيته ان تعريفها بالاضافة لا بالصلة وقد قيل لامانع من تعريفها بالاضافة والصلة لاختلاف جهتيهما وكل منهما يفيد مالايفيده الآخر فتعريف الاضافة يزيل ابهام ماوقعت عليه وتعريف الصلة يفيد بيان ماوقعت عليه انتهى وهو كلام الدمامينى وقال اللقانى الرضى وأيا مضافا لمعرفة لتكون معرفة انتهى وأقول قضيته ان تعريفها بغير الصلة قال الشهاب قوله قضيته هذا ممنوع لان فى أى ابهاما من جهة نوعها ومن جهة شخصها ففى الاضافة تعيين نوعها وفى الصلة تعيين نفسها انتهى وفى حاشيتنا على الفاكهى مالايستغنى عن مراجعته (قوله ان أيا وضعت الخ) قال الزرقانى اعترض ذلك الرضى فقال وليس هذا أى انه لم يبن لاختلاف الابهامين ولاتعلق لاحدهما بالآخر انتهى

وقال الدنوشري قال الرضي وقد عارض له ابن الباذش بان قال أي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت معه أي الموصولة على الابهام وليس شئ لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وهو الموافق لما نقله اللقاني (قوله لم يقع الخ) قال السنباطي فيه نظر لانه يحتمل العموم أيضا كالذي قبله على معنى يعجبني الشخص الذي وقع منه القيام كائنا ما كان كما يحتمل الذي قبله الخصوص على معنى يعجبني الشخص المخصوص الذي سيقوم انتهى ويجاب بان الذي وقع منه القيام مخصوص لتعينه في الخارج لان الماضي يدل على الوقوع في نفس الامر فليتأمل (قوله وقد تؤنث) اذا اعربت في هذه الحالة فهل يمنع الصرف الجمهور على عدم المنع خلافا لابي عمرو محتجا بان فيها التأنيث والتعريف بالاضافة المنوية وهو شبيه بتعريف العلمية ولهذا لم يصرف جمع في التوكيد للعدل والتعريف بالاضافة المنوية وأجيب بان جمع أشد شبها بالعلم من أية لانه لا يستعمل يضاف اليه بخلاف أي كيعجبني أيهن قامت (قوله ما تبين لي ان سيبويه غلط) قال الشهاب القاسمي لا وجه للتغليط مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما في الآية والبيت المشهورين فان ما أجيب به عنهما من جهة المخالف لا يخفى ما فيه من التعسف ومخالفة الظاهر فليتدبر (قوله فانه يسلم انها تعرب اذا افردت الخ) قال الشهاب القاسمي قد يفرق بانه عند ظهور الاضافة يظهر الاحتياج لدلالة الاضافة عليه لافتقار المضاف للمضاف اليه وأما عند عدم الاضافة لفظا فيخفى الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد تأثيرا من الخفي أي وأظهر في مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى من الاحتياج مع وجوده لوجود دافع ضرر الاحتياج في الثاني دون الاول لانا نقول لا نسلم اندفاع الاحتياج بوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه اليه انتهى وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي ما هو أظهر من هذا في الفرق (قوله ومن زائدة) قال الزرقاني أي وجملة الاستفهام مستأنفة قال في المغني وذلك على قول من يجوز زيادة من في الايجاب (قوله ورد ذلك في المغني) قال الزرقاني أي رد كلام الخليل ومن بعده حيث قال ويرد أقوالهم ان التعليق مختص بأفعال القلوب وانه لا يجوز لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب وقول الشاعر اذا ما لقيت بني مالك * فسلم على أيهم أفضل يروى بضم أي وحروف الجر لا تعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ولا يستأنف بعد الجار انتهى وقال بعضهم لا يعترض على يونس بأن التعليق خاص بأفعال القلوب لانه يرى بعدم الاختصاص واعترض السنباطي على رده عليهم بالبيت لانه يحتمل ان يكون المجرور محذوفا والتقدير فسلم على الذي يقال لهم أيهم أفضل

فاذا قلت يعجبني أيهم يقوم فكأنك قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت اعجبني أيهم قام لم يقع الا على الشخص الذي قام فاخرجه ذلك عما وضعت له من العموم وانما اشترط كون العامل فيها مستقبلا مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما الا متأخر والمشهور وعند الجمهور افرادها وتذكيرها (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعضهم فتقول أية وأيان وأيتان وأيون وأيات (و) على الحالين (هي معربة فقيل مطلقا) وان أضيفت أم لم تضف ذكر صدر صلتها أو حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش والزجاج والكوفيين واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أعرب مطلقا (وقال سيبويه تبنى على الضم اذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا) وهو مراد الناظم بقوله

وأعربت ما لم تضف * وصدر وصلها ضمير انحذف

(نحو أيهم أشد وقوله على أيهم أفضل) بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب حذف شئ وخولف في ذلك قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا أحدهما فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت فكيف يقول ببنائها اذا أضيفت اهـ وزعم المانعون ان أيا في الآية استفهامية وانها مبتدأ وأشد خبره ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكسائي والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضع ذلك في المغني بما يطول ذكره وبالبيت السابق

(قوله وأما أل الخ) قال اللقاني قال الرضي كان حق الاعراب ان يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا الكائنة بمعنى غير انتهى وأقول يشكل على ذلك ان أل اسم مركب يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك معرب وان صلتها اسم مركب لم يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك ١٦٣ غير معرب ولا مخلص من ذلك الا بان يدعى ان اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل وفي الرضي اشارة اليه قال ان أصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل أما لفظا فظاهر وأما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب أو يضرب وزيد مضروب أي ضرب أو يضرب (قوله نحو ان المصدقين الخ) محل كونها موصولة في نحو ذلك حيث لا عهد والا فهي حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن فاكرمت المحسن قاله الرضي ومراده حيث لا عهد خارجي والا فالصلة لا بد أن تكون معهودة بالعهد الذهني (قوله وسكت عن الصفة الخ) الاظهر انه سكت عنها احالة على ما يأتي قريبا في بحث صلة أل من ذكرها وللاشارة للخلاف فيها (قوله والمشهور بناؤها على سكون الواو) قال الدنوشري عبارة السيوطي في همع الهوامع وذو في لغة طي الى ان قال وهي مبنية على الواو وهذا قد ينافي عبارة الشارح الا ان يقال معنى كلام السيوطي انها ملازمة سكون بدليل مقابلته بقوله وقد تعرب وكلامه على حذف مضاف أي على سكون الواو (قوله وقد تؤنث وتثنى

(وقد تعرب حينئذ) أي حين اذ أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا (كما رويت الآية) وهي أيهم أشد (بالنصب) وهي قراءة هرون ومعاذ ويعقوب (والبيت) وهو على أيهم أفضل (بالجر) قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك احتج من قال باعرابها مطلقا (وأما أل فنحو ان المصدقين والمصدقات) مما صلته اسم فاعل (ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور) مما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان أل الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه في المغني (وليست) أل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول (موصولا حرفيا خلافا للمازني) في أحد قوليه (ومن وافقه) ويرده انها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد أفلح المتقي ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء وأجاب المازني عن الثاني بأن الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بأن حذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا لضرورة وهذا ليس منها (ولا حرف تعريف خلافا لابي الحسن) الاخفش وهو ثاني قولي المازني ويحتج لهما ان العامل يتخطاها نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا الا ان المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وأل المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا وأجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع أل (وأما ذو فخاصة بطيئ) وذلك مستفاد من قول الناظم * وهكذا ذو عند طيئ شهر * (والمشهور عنهم بناؤها) على سكون الواو (وقد تعرب) بالحروف الثلاثة اعراب ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر لانه المسموع (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسي

فاما كرام موسرون لقيتهم * (فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

فيمن رواه بالياء) وهو أبو الفتح بن جني في كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض (والمشهور) عنهم (أيضا افرادها) وان وقعت على مثنى أو جمع (وتذكيرها) وان وقعت على مؤنث (كقوله) وهو سنان بن الفحل الطائي

فان الماء ماء أبي وجدي * (وبئري ذو حفرت وذو طويت)

فأتى بذو مفردة مذكرة مع انها واقعة على البئر وهي مؤنثة ويحتمل انه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطي من طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة (وقد تؤنث وتثنى

وتجمع) عـند بعض بنى طيئ فتقول فى المذكر ذو قام وفى المؤنث ذات قامت وفى مثنى المذكر ذوا قاما وفى مثنى المؤنث ذواتا قامتا وفى جمع المذكر ذوو قاموا وفى جمع المؤنث ذوات قمن (حكاه ابن السراج) فى الاصول عن جميع لغة طيئ على الاطلاق وتبعه ابن عصفور فى المقرب (ونازع فى ثبوت ذلك) المحكى على الاطلاق (ابن مالك) فى شرح التسهيل فقال وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبى والمردود عليه انما هو الاطلاق فى جميع لغة طيئ وأما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طيئ فهو ثابت اهـ قال الفراء فى لغات القرآن وربما قالوا هذان ذوا تعرف وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلون مكان التى ذات ويرفعون التاء على كل حال وفى تثنيتها هاتان ذواتا تعرف وفى جمعها هؤلاء ذوات تعرف اهـ (و) ابن السراج وابن عصفور وابن مالك (كلهم حكى) عن بعض طيئ (ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتين) على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتى واللاتى قال فى التسهيل وقد ترادف التى واللاتى ذات وذوات مضمومتين مطلقا وقال فى النظم

وكالتى أيضا لديهم ذات • وموضع اللاتى أتى ذوات

(كقوله) وهو رجل من بنى طيئ كما قال الفراء فى لغات القرآن سمعنا اعرابيا من طيئ يسال ويقول (بالفضل ذو فضلكم الله به • والكرامة ذات أكرمكم الله به) فبنى ذات على الضم ونقل حركة الهاء الاخيرة الى ما قبلها او حذف الالف فسكنت الهاء و بالفضل متعلق بمحذوف أى أسألكم بالفضل أو نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكأنه يشير الى قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق قاله الموضح فى الحواشى (وقوله) وهو رؤبة

جمعتها من اينق موارق • (ذوات ينهضن بغير سائق)

فبنى ذوات على الضم والهاء فى جمعتها للنوق المذكورة فى بيت قبله والاينق بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة وأصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وتجمع فى القلة على أنوق قدمت الواو على النون فصار أونق

وتجمع) قال اللقانى مع الاعراب فيهما قال الشهاب قول شيخنا مع الاعراب أقول فانظر لم قال فى التوضيح وحكى اعرابهما أى ذات وذوات تخصها بذلك ولم يجزم به وعليه فهل يجرى الوجهان فى غير ذات وذوات حرره (قوله وفى مثنى المذكر ذوا الخ) قال اللقانى فيقال ذوان وذواتان وتجمع ذوو وذوات قال الشهاب هلا قال ذوون بالنون كما قال قبله فى المثنى فان كلا منهما يختم بالنون • (تنبيه) • ظاهر كلام الرضى ان تصرفها مخصوص بحال الاعراب وكلام المصنف قد يقتضى انه يكون حال البناء أيضا فليتأمل وليحرر (قوله حكاه ابن السراج الخ) قال السنباطى على ما قرره الشارح فى عبارة المتن حيث قال أولا عند بعض طيئ وبعد كلام ابن السراج عن جميع لغة طيئ يكون قوله حكاه جملة معطوفة على قوله وقد تؤنث الخ بحذف حرف العطف ولو أتى به كان أولى (قوله بتثنيتها وجمعها) وتأنيثها (قوله ويرفعون التاء) قال السنباطى فيه تسمح كما هو ظاهر (قوله ذوات ينهضن) قال الدنوشرى نعت مقطوع أو بدل والكوفيون يجوزون تخالف النعت والمنعوت فى المدح والذم تعريفا وتنكيرا فعلى كلامهم يجوز كون ذوات صفة لاينق انتهى وفى شرح العجيسى ذكر ابن النحاس انه سأل شيخه ابن عمرون الا يجوز أن ذوات فى البيت بمعنى صاحبات معربة خبر المبتدا محذوف اى هن ذوات فقال يمنع من ذلك عدم التنوين ومنهم من جعلها فيه بمعنى صاحبات ويكون مما أضيف اليه الفعل بتأويل المصدر كقولهم اذهب بذى تسلم اى بذى سلامة فيكون التقدير ذوات نهوض على حذف المضاف اليه فالتقدير ذوات سبق (قوله وأصل ناقة نوقة) لان الفها منقلبة عن واو ثم لقولهم استنوق الجمل وقولهم فى العدد الكثير نوق ولو كانت ياء لكسروا الاول لتسلم الياء كما فى قولهم عيس (قوله على اينق) نقل فى التوشيح عن المصنف أصل اينق انوق ثم قيل حذفوا العين وعوضوا الياء فوزنه أيفل وقيل قدموا العين لتسلم من الضم ثم ابدلوها مبالغة فى التخفيف فوزنه اعفل وقيل قدموا اللام على العين فصار أنقو ثم ابدلوا الواو ياء كما فى أدل ثم قدموا الياء على القاف فوزنه افلع ثم أعفل اهـ واقتصر على القول الوسط لان خير الامور أوساطها

ثم قلبت الواو ياء فصار أينق ويجمع اينق على أيانق والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهام فى سرعة مشيها وساق من السوق بفتح السين (وحكى) فى ذات وذوات (اعرابهما) بالحركات (اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات) حكى الاول أبو حيان فى الارتشاف وحكى الثانى أبو جعفر بن النحاس الحلبى واذا أعربا نونا لعدم الاضافة فتقول جاءنى ذات قامت ورأيت ذاتا قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول جاءنى ذوات قمن بالرفع والتنوين ورأيت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسرة مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح فى الحواشى (وأما ذا فشرط موصوليتها ثلاثة أمور أحدها ان لا تكون للاشارة) لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد (نحو من ذا الذاهب وماذا التوانى) والمفرد لا يصلح ان يكون صلة لغير أل (و) الامر (الثانى ان لا تكون) ذا (ملغاة) والغاؤها على وجهين أحدهما حكمى والاخر حقيقى فالحكمى ما ذكره بقوله (وذلك) الالغاء (بتقديرها مركبة مع ما فى نحو ماذا صنعت) فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام فى محل نصب على المفعولية المقدمة بصنعت والتقدير أى شئ صنعت (كما قدرها كذلك) أى مركبة مع ما الا انهما فى محل جر (من قال) لسائل عن شئ (عماذا تسأل) والتقدير عن أى شئ تسأل (فاثبت الالف) من ما (لتوسطها) فى اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت الفها للتطرف فيها نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى سبحانه وتعالى الله عما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغاء الحقيقى ما ذكره بقوله (ويجوز الالغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرها زائدة) بين ما ومدخولها فكأنك قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شئ من الاسماء وسكت عن الغاء ذا مع من لمنع أبى البقاء وثعلب وغيرهما أن تكون من وذا مركبتين وخصوا جواز ذلك بماذا لان ما أكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع غيرها كشئ واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا فى نحو من ذا ضربت وظاهر كلام جماعة انه يجوز ان يكون من وذا مركبتين قاله فى المغنى وهو ظاهر قول النظم

ومثل ماذا بعد ما استفهام • أو من اذا لم تلغ فى الكلام

(و) الامر (الثالث ان يتقدمها استفهام بما باتفاق) من البصريين (أو بمن على الاصح) عندهم لان كلا منهما للاستفهام وأجاب المانع بالفرق بان ما تجانس ذا لما فيهما من الابهام بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف اما الاول فلان بقية ادوات الاستفهام كما فى الابهام فلا خصوصية لالحاق من دونها واما الثانى فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل

(قوله ان لا تكون للاشارة) قال اللقانى لا يخفى ان ذا مشترك بين الاشارة والموصولية كما فى الرضى وقد نص الاصوليون على صحة اطلاق المشترك على معنييه معا حقيقة على الصحيح وعلى هذا فاشتراط المصنف ان لا تكون ذا للاشارة انما ينبنى على المرجوح اذ لا استحالة فى اجتماع معرفين على شئ واحد باعتبارين مختلفين انتهى ويجاب بأن اشتراط المصنف ما ذكر ليس لما ذكر بل لما أشار اليه المصنف وصرح به الشارح من دخولها على المفرد وهو لا يصلح صلة لغير أل (قوله فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام الخ) قال الدمامينى وهى مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها وان كلام العرب على ذلك وقد ذكر المصنف هذه المسئلة فى توضيحه الموضوع للكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عائشة رضى الله عنها فى حديث الافك أقول ماذا أفعل ماذا وقول بعض الصحابة فكان ماذا فراجعه من هناك انتهى وعلى هذا يتخرج ما وقع فى الكشاف فى سورة آل عمران فيقولون ماذا وقد وقع فى شعر ابن المرحل وكان ماذا فانكره ابن أبى الربيع فصنف فى الرد عليه مصنفا وأنشد لنفسه

عاب قوم كان ماذا
ليت شعرى لم هذا
واذا عابوه جهلا
دون علم كان ماذا

(قوله عند الكوفيين وابن مالك) قال الدنوشرى ينظر على مذهب الكوفيين وابن مالك هل لذا اعراب أولا وهل تفيد شيئا أولا

الآن يقال ان مالا يعقل اوسع دائرة ممن يعقل والمرجع فى ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول (كقول لبيد) بن ربيعة العامرى

(الا تسألان المرء ماذا يحاول) * انحب فيقضى أم ضلال وباطل

أنشده سيبويه فما مبتدأ وذا اسم موصول خبر وجملة يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة أصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى الا تسألان المرء ما الذى يطلبه ويحاوله باجتهاده فى الدنيا انذر أوجبه على نفسه فهو يسعى فى وفائه أم هو فى ضلال وباطل (و) الثانى نحو (قوله) وهو أمية بن أبى عائذ الهذلى كما قال ابن مالك أو امية بن ابى الصلت كما قال العينى

الا ان قلبى لدى الظاعنين * حزين (فمن ذا يعزى الحزينا)

أنشده ابن مالك فمن مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يعزى الحزين صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار (والكوفى لا يشترط) فى موصولية ذا تقدم من ولا ما الاستفهاميتين (واحتج بقوله) وهو يزيد بن مفرغ الحميرى.

عدس ما لعباد عليك امارة * (أمنت وهذا تحملين طليق)

وتقرير الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ (اى والذى تحملينه طليق وعندنا) معشر البصريين (ان هذا اسم اشارة) على أصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ (وطليق) خبره وهى (جملة اسمية وتحملين حال) من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها (اى وهذا طليق محمولا لك) وعدس بفتح العين والدال والسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد بن أبى سفيان وكان يزيد بكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه محوه باظفاره ففسدت انامله ثم أطال حبسه فكلم فيه معاوية فامر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة لبيت وامارة بكسر الهمزة أى أمر ولا تختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين بل جميع أسماء الاشارة يجوزان تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك ياموسى قالوا ان تلك موصول وبيمينك صلة أى وما التى بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله

لعمرك لانت البيت اكرم أهله * وأقعد من أفنائه بالاصائل

كانه قال لانت الذى أكرم أهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله

* يا دار مية بالعلياء فالسند * فبالعلياء صلة لدار مية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيأ من ذلك قاله

(قوله الا أن يقال الخ) قال السنباطى فعلى هذا فالمقصود اثباته ونفيه زيادة الابهام لا اصل الابهام وحاصله ان ما اكثر ابهاما من من فاشبهت ذا فى زيادة الابهام وقوله والمرجع فى ذلك الخ كانه كالاستدراك على قوله الا ان يقال الخ أى وان أمكن ان يبدى الفرق بما ذكر فالمرجع فى ذلك الى السماع وكلاهما مسموع (قوله ابن مفرغ) قال المصنف فى شرح الشواهد بالفاء والغين المعجمة كان راهن على شرب سقاء كبير ففرغه (قوله لان ها التنبيه الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لا يسلم ذلك الكوفيون ثم رأيت بعضهم صرح بما ذكرته وقال الرضى اعتذر البصريون عن المواضع التى استدل بها الكوفيون بان أسماء الاشارة فيها باقية على أصلها دفعا للاشتراك الذى هو خلاف الاصل (قوله وتحملين حال) أى وحذف الضمير العائد على ذى الحال كالحذف من الصفة والخبر وقيل جملة تحملين خبر ورد بانه ليس المراد الاخبار بانه محمول

ابو

(فصل) * (قوله ففيه متعلق بمحذوف الخ) كذا فى التسهيل وعبارته ويجوز تعلق حرف جر قبل الالف واللام بمحذوف دل عليه صلتها (قوله وتميز الموصولات الخ) على هذا التقييد كان ينبغى ابقاء المتن فى قوله كل الموصولات على عمومه وقال السنباطى ذكره هذا توطئة للاشارة الى ما سيأتى لكن يغنى عن ذلك تقديره الاسمية فيما سبق ولو اقتصر على ما ذكره هنا وعمم فى الاول كان أولى لكن قصد ان يجعل الكلام فى شئ واحد مثلا يخفى المراد من المتن فكان ينبغى الاقتصار على الاول (قوله مراعاة للفظ الخ) قد يجتمع الامران قال فى الكشاف فى سورة النساء فى تفسير قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله الى قوله مهين قيل يدخله وخالدين حملا على لفظ من ومعناه يعنى انه افرد الضمير فى يدخله باعتبار لفظ من وجمع الوصف الواقع حالا من ضمير يدخله المنصوب باعتبار معناه ولعل الحكمة فى جمع الوصف أولا بذلك الاعتبار وافراده ثانيا باعتبار اللفظ ما فى صيغة الجمع من الاشعار بالاجتماع المستلزم للتأنس زيادة فى النعيم وما فى الافراد من الاشعار بالوحدة المستلزم للوحدة زيادة فى التعذيب كما ذكره المولى أبو السعود وأخذه برمته ابن مرشد فى بعض رسائله ونسبه لنفسه ونحو ما قاله أبو السعود ما نقله عنه تلميذه المقرى وذكر ابن اب انه عرض ذلك على شيخه ابن الحنار فاجاب بانه تعالى لما ذكر فى الاول جنات متعددة لا جنة واحدة وقال يدخله والضمير المنصوب فى يدخله وان كان مجموعا فى المعنى فهو فى اللفظ مفرد والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح ان يكون فى جنات متعددة فجاء خالدين لرفع هذا الايهام اللفظى فهو اعتبار لفظى ومناسبة لفظية وان كان المعنى صحيحا أما الآية

أبو حيان فى النكت الحسان على غاية الاحسان

* (فصل وتفتقر كل الموصولات) الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (الى صلة) تتصل بها لانها نواقص لا يتم معناها الا بصلة (متأخرة عنها) لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر وكما لا تتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لانه جزؤها وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة أل والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بأن الاسمية لا بد لها من صلة (مشتملة على ضمير مطابق لها) فى الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فقط ما قيل ان قول الناظم

وكلها يلزم بعده صلة * على ضمير لائق مشتملة يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير (يسمى العائد) لعوده الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال فى مطابقة العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بأن يكون مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك نحو من وما ففى العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من سألتك ولا تقل من سألك أو قبح نحو من هى حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاة المعنى كقوله

وان من النسوان من هى روضة * تهيج الرياض قبلها وتصوح

وقد يخلف الضمير فى الربط الاسم الظاهر نحو * وأنت الذى فى رحمة الله اطمع * الاصل فى رحمته * وسعاد التى أضناك حب سعاد * أى حبها (والصلة اما جملة) تامة اسمية أو فعلية (وشرطها ان تكون خبرية) وهى المحتملة للتصديق والتكذيب فى نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذى قام أبوه ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون خبرية (معهودة) للمخاطب

الثانية فذكر فيها نارا مفردة فناسبها الافراد فى خالدا (قوله أو قبح) قال الزرقانى بالرفع معطوف على لبس ووجه القبح انه لو روعى اللفظ لزم الاخبار بمؤنث عن مذكر فروعى المعنى بكسر كاف امك انتهى وفيه ان مراعاة المعنى انما هى فى المعنى وهو هى ولم يقل من هو (قوله وان من النسوان) قال الزرقانى أى لانه عضد المعنى سابقه وهو قوله من النسوان (قوله معهودة) أى معلومة للمخاطب ثم قال ويشكل تفسير المعهودة بما سبق بان قضيته ان الموصول واقع على خصوص معين وهو خلاف ما اشتهر من ان الموصول من صيغ العموم خصوصا وكونها معهودة شرط قال الدنوشرى وقد يجاب عن هذا الاشكال بان المراد بوقوعه على خصوص معين ان تعينه انما هو باعتبار الصلة وذلك لا ينافى كونه عاما اى شاملا لكل ما اتصف بالصلة فليتأمل ذلك فانه دقيق

(قوله الا فى مقام التهويل الخ) قال اللقانى اعلم ان المبهمة ضد المفصلة المعينة والمجهولة ضد المعهودة كالمعلومة فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس كما ينبغى اذ المبهمة معلومة للمخاطب على سبيل الابهام اى الاجمال ولو من الكلام الذى قبل الموصول فالوجه ان يقال معهودة مفصلة الا فى مقام الخ (قوله وهى ما قارن الخ) قال الزرقانى تفسيره الانشائية والطلبية يدل على تثليث القسمة كما هو ظاهر كلامه هنا ومقتضى ما فى الشذور وقال بعض شيوخنا عطف الطلبية على الانشائية من عطف الخاص على العام ويحتاج الى نكتة والنكتة ١٦٨ فى ذلك ان الجملة الطلبية لما كان فيها خلاف كما بينه الشارح اعتنى

لانك انما تأتى بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة (الا فى مقام التهويل والتفخيم) وهو التعظيم (فيحسن ابهامها) لذلك (فالمعهودة كجاء الذى قام أبوه) اذا كان بينك و بين مخاطبك عهد فى شخص قام أبوه (والمبهمة نحو فغشيهم من اليم) أى البحر (ماغشيهم) أى الذى غشيهم أمر عظيم والمرجع فى ذلك الى الموصول فان أريد به معهود فصلته معهودة نحو واذ تقول للذى أنعم الله عليه وان اريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذى ينعق وان اريد به التعظيم ابهمت صلته نحو فأوحى الى عبده ما أوحى (ولا يجوز) فى الصلة (ان تكون) جملة (انشائية) وهى ما قارن لفظها معناها (كبعتكه) فلا تقل جاء العبد الذى بعتكه قاصدا انشاء البيع (ولا) جملة (طلبية) وهى ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها امرا كانت او نهيا (كاضربه ولا تضربه) فلا تقل جاء الذى اضربه او لا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب لا خارج له فضلا عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذى ما أحسنه لما فى التعجب من الابهام المنافى للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيهما اما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبرى وجملة القسم انما جىء بها لمجرد التأكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذى لكنه قائم او حتى أبوه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا واجاز الكسائى الوصل بالامر والنهى والمازنى بالدعاء بما لفظه الخبر نحو جاء الذى يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم و بئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة (واما شبهها) فى حصول الفائدة (فهو ثلاثة) الاول والثانى (الظرف المكانى والجار والمجرور التامان) والمراد بالتمام فيهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو) جاء (الذى عندك و) جاء (الذى فى الدار وتعلقهما باستقر محذوفا) وجوبا وبذلك اشبها الجملة بخلاف الناقصين نحو

بشأنها انتهى وقد ذكر اللقانى ان عطف طلبية على انشائية من عطف الخاص على العام ولم يبين نكتته هذا وفى تعريف الشارح للطلبية نظر لان معنى الطلب مقارن للفظه لا متأخر فان معنى اضرب مثلا طلب الضرب لا ايجاده وطلبه مقارن للفظه وبهذا يظهر اندراج الطلب فى الانشاء وان القسمة ثنائية وتثليثها انما هو على تعريف الطلب كما قاله الشارح فتدبر (قوله وان كانت خبرية) قال الزرقانى اى بحسب الوضع واما بحسب الاستعمال اى استعمالهم لها فهى انشائية والمعتبر هو الاستعمال دون الوضع ولذلك كان فى اتيان الشارح بلفظ قيل الظاهر فى التضعيف نظر (قوله وان منكم لمن ليبطئن الخ) قال الزرقانى أى لمن والله ليبطئن فاللام الاولى لام الابتداء وفى ليبطئن لام القسم (قوله نظرا الى حالة الاستعمال) قال الزرقانى الاستعمال مقابل الوضع يعنى انها وضعت لان تكون خبرية لكن لم تستعمل كذلك وانما استعملت للانشاء وقد علل الرضى منع وقوعها صلة بكونها انشائية (قوله الظرف المكانى) قال الزرقانى قيد بذلك لان الكلام فى الظرف المتعلق بمحذوف وجوبا وذلك المكانى دون الزمانى واما اذا كان الكون خاصا فيقع ظرف الزمان صلة اذا كان الظرف قريبا نحو نزلنا المنزل البارحة او امس او آنفا فان كان الظرف بعيدا من زمن الاخبار لم يحذف العامل فلا تقول نزلنا المنزل الذى يوم الخميس قاله الكسائى انظر شرح التسهيل (قوله وتعلقهما باستقر الخ) قال فى المغنى قال ابن يعيش وانما لم يجز فى الصلة ان يقال ان نحو جاء

الذى فى الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على قراءة بعضهم تماما على الذى احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا (قوله اذ لا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص الخ) ظاهر هذا الصنيع ان متعلق التامين ابدا عام ومتعلق الناقصين ابدا خاص وقال الشهاب القاسمى فالظرف التام بان يفيد مع قطع النظر عن ملاحظة متعلقه يصح الوصل به ثم ان كان متعلقه عاما وجب حذفه او خاصا وجب ذكره والناقص ما لا يفيد كذلك لا يصح الوصل به عاما كان ١٦٩ متعلقه او خاصا فان صرح به صح الوصل به

جاء الذى مكانا والذى بك اذ لا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو جاء الذى سكن مكانا والذى مر بك والى ذلك اشار الناظم بقوله • وجملة او شبهها الذى وصل • به (و) الثالث (الصفة الصريحة اى الخالصة للوصفية) وهى التى لم يغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها او عطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا • ونحو ام صبى قد حبا او دارج • وبذلك اشبهت الجملة (وتختص) الصفة الصريحة (بالالف واللام) والى ذلك يشير قول النظم

وصفة صريحة صلة أل • (كضارب ومضروب) اتفاقا (وحسن) على قول ابن مالك ونصه وعنيت بالصفة المحضة اسماء الفاعلين واسم المفعول والصفات المشبهة باسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضح فى المغنى ان أل الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف (بخلاف ما غلبت عليها الاسمية) من الصفات (كابطح) مذكر بطحاء فانه فى الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادى ثم غلب على الارض المتسعة (واجرع) مذكر جرعاء فانه فى الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا (وصاحب) فانه فى الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك (وراكب) فانه فى الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى رأس الجبل قال الشاطبى والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا توصل بها ال لعدم شبهها بالفعل (وقد توصل) ال (بمضارع) اختيارا (كقوله) وهو الفرزدق خطابا للرجل من بنى عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان

(ما انت بالحكم الترضى حكومته •) ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل

فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبنى للمفعول وحكومته نائب الفاعل به (ولا يختص) ذلك (عند ابن مالك بالضرورة) بل اشار الى قلته بقوله فى النظم

• وكونها بمعرب الافعال قل • وهو اختيار ثالث فى المسئلة فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه من ان يقول المرضى والجمهور يرون ان الضرورة ما جاء فى الشعر

ان افاد بان كان خاصا وبهذا يظهر ان ذكر المتعلق الخاص لا يغنى عن اشتراط التمام فليتأمل (قوله والصفة الصريحة) جعلها من شبه الجملة وفيه رد لقول صاحب المفصل واسم الفاعل فى الضارب بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة وتبعه فى المطول فى بحث تقديم المسند اليه وعلى كل حال لا يحتاج لاستثناء الجملة الواقعة صلة لال على قلة او ضرورة من قوله ان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب خلافا للدمامينى لانها ليست حالة محل مفرد حقيقة بل هى جملة لم تحل محل غيرها عند صاحب المفصل أو حالة محل مفرد شبه جملة عند المصنف لكن المصنف فى التذكرة ذكر ما قاله الدمامينى فقال قولنا الجملة الواقعة صلة لا محل لها من الاعراب مطرد فيما عدا نحو قوله

انى لك ابنذر من نيرانها فاصطل

وقوله • من القوم الرسول الله منهم

لانها فى محل حالة محل المفرد المعرب فى قولك الضارب

٢٢ بح ل والمضروب (قوله وصح عطف الفعل عليها او عطفها عليه) قال الزرقانى اى وصح عطف الفعل على الصفة وعطف الصفة على الفعل سواء كانت الصفة صلة ال اولا كما مثل بقوله أم صبى الخ (قوله وهو اختيار ثالث الخ) قال السنباطى فيه نظر وذلك لان القلة بحسب اللفظ مع قطع النظر عن الاصطلاح لا تنافى الاختيار ولا الضرورة وبحسب الاصطلاح تستلزم الاختيار وان كان هو لا يستلزمها فقول الناظم وكونها الخ انما هو محمول على ما ذهب اليه او هو نفس ما ذهب اليه فليتأمل

•(فصل)• (قوله يجوز حذف الصلة الخ) اما حذف الموصول نفسه فاما الاسمى فسيأتى فى بحث نعم ماشعر بجواز حذفه وفى المغنى ان الكوفيين والاخفش اجاز واحذفه مطلقا وتبعهم المصنف بشرط كونه معطوفا على موصول آخر كقوله تعالى آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم اى والذى أنزل اليكم واما الحرفى فسيأتى فى بحث كان انه لا يجوز حذفه (قوله اوقصد الابهام) ظاهره انه لا يحتاج حينئذ لدليل (قوله اى نحن الالى الخ) اى بدليل فاجمع جموعك قال الزرقانى وهذا البيت مدور وآخر صدره الواو من جموعك الدماميني 170 (قوله ويجوز حذف العائد الخ) قدم العائد المرفوع تبعا للنظم الذى ذكر فيه بطريق التبعية للكلام على اى والمناسب تقديم المنصوب على المجرور والمجرور على المرفوع لكثرة الحذف فى الاول بالنسبة لما يليه وكذا فى الثانى (قوله فهو فاعل مجازا) يؤخذ منه الاعتذار عن المصنف فى عدم اشتراط كون المبتدا غير منسوخ لكن بقى ان المصنف لم يذكر فى المحترزات عدم حذف الضمير الواقع خبرا ولا تعرض به الشارح ولا ذكر وجه عدم حذفه وقال الرضى غير المبتدا ما لا خبره وكون الضمير خبر المبتدا اقل قليل فلا يكون فى الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل على ان المحذوف هو المبتدا لكثرة وقوعه ضميرا وأما خبران فحكمه حكم خبر المبتدا واما اسم ما الحجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها (قوله المفيد للاختصاص) قال الدنوشرى فيه نظر ولا نسلم ان الضمير هنا مفيد للاختصاص فتامله انتهى وقال السنباطى اى لانه مقدم من تأخير وتقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص انتهى وهو مبنى على كلام السكاكى فراجع التلخيص فى بحث تقديم المسند اليه (قوله وفيه بعد) قال الدنوشرى بنظر ما وجه البعد والتعليل يتضمن ذلك الابدال من ضمير العائد مرتين غير ناهض واعل وجه البعد ان ذلك يتضمن الرجوع الى الشئ بعد الاعراض عنه وهو بعيد وقال أبو البقاء فان جعلت فى الظرف ضميرا يرجع على الذى وأبدلت الها منه كان على ضعف لان الغرض الكلى اثبات الالهية لا كونه فى السماء والارض وكان أيضا فاسدا

ولم يجئ فى الكلام سواء اضطر اليه الشاعر ام لا فلم يتواردا على محل واحد والحكم بفتحتين الحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة

•(فصل) يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل أو قصد الابهام ولم تكن صلة أل فالاول كقوله

نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا

اى نحن الالى عرفوا بالشجاعة والثانى كقولهم بعد اللتيا والتى أى بعد الخطة التى من فظاعة شأنها كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه (ويجوز حذف العائد المرفوع) بشرطين (اذا كان مبتدأ) غير منسوخ وكان (مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف فى نحو جاء اللذان قاما اوضربا) بالبناء للمفعول او كانا قائمين (لانه غير مبتدا) فانه فى الاول فاعل وفى الثانى نائب عن فاعل وفى الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان (ولا) يحذف (فى نحو جاء الذى هو يقوم اوهو فى الدار لان الخبر غير مفرد) لانه فى الاول جملة فعلية وفى الثانى جار ومجرور (فاذا حذف الضمير) المنفصل المفيد للاختصاص (لم يدل دليل على حذفه اذ الباقى بعد الحذف) للضمير جملة أو شبهها وكل منهما (صالح لان يكون صلة كاملة) لاشتماله على ضمير مستتر فى الفعل وفى الجار والجرور والى ذلك اشار الناظم بقوله وابوا أن يختزل • ان صلح الباقى لوصل مكمل (بخلاف الخبر المفرد) فانه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق فى ذلك بين صلة اى وغيرها فأى (نحو أيهم اشد) فأشد خبر مبتدا محذوف تقديره هو اشد وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اشد (و) غير اى نحو (وهو الذى فى السماء اله) فاله خبر مبتدا محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفى السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود (اى هو اله فى السماء اى معبود فيها) ولا يجوز تقدير اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير وفى الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه قاله فى المغنى

من وجه آخر وهو قوله وفى الارض اله لانه معطوف على ما قبله وان لم يقدر ما ذكرنا صار منقطعا عنه وكان المعنى ان فى الارض الها انتهى وقد ذكر المصنف فى المغنى فى بحث اذ وفى الباب الثانى انه لا يعرف ان البدل يتكرر الا فى بدل الاضراب وهو ضعيف لا يحمل التنزيل عليه ومراده انه لا يتكرر والمبدل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بانه تكرر فى نحو ولا غرو بهم الا الفتى الا العلا وان المختار فى الاول الرفع على البدل والثانى بدل لان المبدل منه فيه متعدد فالفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى واذا لم يتكرر البدل الا بدل الاضراب فلا فرق بين كونه من الضمير العائد أولا وحينئذ يظهر وجه البعد والقول بالامتناع وأيضا ليس قول المصنف من الضمير العائد قيدا للاحتراز بل لبيان الواقع 171 فى الآية فمن العجب قول بعض الافاضل لا يرد ما قاله المصنف فى البابين المذكورين على ما نقله الشارح عنه هنا لان كلام الشارح فى منع تعدد البدل من الضمير العائد لا مطلق التكرار انتهى وليت شعرى كيف يمنع المطلق ولا يمنع المقيد وهو مستلزم له وفى مسئلة تعدد البدل كلام للدمامينى فى شرح الخزرجية لخصنا الغرض منه فى حاشية الالفية فى الديباجة (قوله ولا يكثر الحذف فى صلة غير أى) قال الدنوشرى الفرق بين اى وغيرها ان ملازمتها الاضافة لفظا ومعنى قائم مقام طول الصلة والطول يستدعى التخفيف فجاز الحذف عنده انتهى وقضيته ان صلتها لم تطل بالاضافة وهو كذلك لان المضاف اليه ليس من اجزاء الصلة ويؤيده قول الرضى لحصول الاستطالة فى نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة انتهى وبه يعرف ما فى قول الحفيد وانما اشترط فى صلة غير أى الطول بخلافها لان الطول ملازم لها فاشتراطه تحصيل للحاصل انتهى وهو مشكل لانه يظهر عليه انه لا يشترط فى كثرة الحذف فيها طول الصلة (قوله نحو وهو الذى فى السماء اله) فى الرضى ان الصلة فى الآية طالت بالعطف عليها (قوله بالرفع) اما النصب فقال فى الجهة الخامسة من الباب الخامس يجوز كون الذى موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائد أى زيادة على العلم الذى احسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد اى تماما على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون احسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهى علامة الجر وهذان الوجهان كوفيان (قوله وقوله من يعن الخ) لا دليل فى البيت لجواز كون من نكرة موصوفة ويعن قال الدنوشرى مجزوم بمن الشرطية وزعم العينى ان من موصولة وفيه نظر

(ولا يكثر الحذف) للضمير المرفوع (فى صلة غير أى) عند البصريين (الا ان طالت الصلة) اما بمعمول الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذى فى السماء اله أو تأخر نحو قولهم ما انا بالذى قائل لك سوأ كما حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما زيد فانهم جوزوا فى زيد اذا رفع ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير لا سى الذى هو زيد فحذف العائد وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك لانهم نزلوا لا سيما منزلة الا الاستثنائية فناسب ان لا يصرح بعدها بجملة فان قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت كقوله

• ولا سيما يوم بدارة جلجل • فيمن رفع يوم والتقدير ولا سى الذى هو يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح فى المغنى والى اشتراط الطول اشار الناظم بقوله وفى • ذا الحذف اياغير اى يقتفى ان يستطل وصل (وشذ قراءة بعضهم) وهو يحيى بن يعمر بن ابى اسحق (تماما على الذى احسن) بالرفع وشذت قراءة ابن ابى عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة اى الذى هو احسن والذى هو بعوضة (و) شذ (قوله

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه • ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم

اى بما هو سفه ويعن بالبناء للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك اعنى بها بضم اولهما ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة بمعنى يعدل والمعنى من يعتنى بحصول الحمد ويرغب فى حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذى هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم (والكوفيون) لا يشترطون فى حذف العائد المرفوع استطالة الصلة و (يقيسون على ذلك) المسموع من الآية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر (ويجوز حذف) العائد (المنصوب ان كان متصلا وناصبه فعل او وصف غير صلة الالف واللام) فالفعل

(قوله والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم) المناسب لما تقدمه من قوله يسرونه ويعلنونه ان يقول سرهم وعلانيتهم (قوله بدليل الخ) قال الدنوشرى اقول هذا الادليل فيه بل قد يدعى انه دليل كونها موصولا اسميا لان المراد بالسر والجهر فى الآية ما يسر به ويجهر به وجعلها مصدرية فى الآية يصير المعنى عليه انه يعلم الاسرار والاجهار وهو صحيح أيضا فليتأمل (قوله قيل وشرط جواز حذف العائد الخ) قال المصنف فى التذكرة لانك اذا حذفته احتمل ان يكون الاكرام وقع عليه او على غيره فى داره قلت فيبغى جواز جاء الذى ضربت لسوء ادبه لان المعنى مفهوم لانك لا تضرب زيدا لسوء ادب عمرو وللك ان تقول (٢) طردا للباب انتهى وقال الرضى لا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره اذ لا يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى ولا يقوم عليه دليل انتهى قال الشهاب القاسمى ينبغى ان يقال فى نحو هذا المثال مما اجتمع فيه عائدان انه ان اريد حذف احدهما مع ملاحظة كونه عائدا امتنع لعدم الدليل عليه والكفاية نعم ان دل عليه دليل امكن الجواز وان أريد حذفه نسيا استغناء بالثانى واقتصارا فى الوصل عليه فيجوز واجزم بان هذا مرادهم بل لا حاجة للتنبيه على ذلك لان هذا الشق الثانى حاصله انه لم يؤت ابتداء الا بعائد واحد او يفرض فى اختصار كلام فيه العائدان وعدل الى ما فيه أحدهما فليحرر انتهى والظاهر ان هذا انما هو على ما قال به الرضى عدم جواز الحذف فى هذه الحالة لا على ما قال به المصنف فتأمل * (تنبيه) * بقى شروط لحذف العائد المنصوب ذكرها شراح الالفية والمنكت وفيها نزاع أشرنا له فى حاشية الالفية منها أن لا يؤكد واهذا رد الفارسى على الزجاج فى ان هذان لساحران وأم الحليس لعجوز قال فى الاغفال لان القصد باللام التأكيد

> (نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون) اى يسرونه ويعلنونه ولا يتعين فى ما هذه ان تكون موصولا اسميا لجواز ان تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل انه قد جاء مصرحا به فى مكان آخر هو يعلم سركم وجهركم قيل وشرط جواز حذف العائد المنصوب ان يكون متعينا للربط كما مثل فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو جاء الذى اكرمته فى داره فان العائد احدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح فى الحواشى وفيه نظر فانه متى كان العائد احدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان يكون تاما فلا يحذف فى نحو جاء الذى كانه زيد على الاصح (و) الوصف نحو (قوله

والحذف ينافيه قال المصنف فى الحواشى وهذا دأب الفارسى والذى نهج له هذا الطريق الاخفش زعم انه يجوز فى الذى رأيته زيد رايت بالحذف وان الحذف لا يجوز فى الذى رأيته نفسه زيد لانك من حيث أكدت اردت الطول ومن حيث حذفت أردت الاختصار فبنى على هذا ما لا يحصى وكذا صنع ابن جنى وبقى النظر فى هذا فان غيرهم يحذف نحو ان مالا وان ولدا وان ابلا وان شاء وذلك فى ما الفصيح انتهى وفى الباب الخامس فى شروط الحذف ان هؤلاء مخالفون لسيبويه فانظر كلامه قال فى الحواشى قول الاخفش فى المسألة صحيح لان المقتضى للحذف هو الطول والا فلا حذف فى خبر المبتدأ لولا الطول والافقيه ما فى الخبر من التهيئة فاذا كنت قد فررت من الطول فكيف تؤكد ولا تنافى بين حذف الشئ لدليل وتأكيده لان ما حذف لدليل بمنزلة الثابت فقول الزجاج فى غاية الحسن (قوله قال الموضح فى الحواشى وفيه نظر الخ) قال الزرقانى اى فيما قيل من ان شرط جواز حذف العائد المنصوب كونه متعينا الخ فالاعتراض بالنسبة الى الاشتراط وأما الحكم فهو مسلم وذلك لان ما يفهم مع الذكر لا يفهم مع الحذف الا ترى انك اذا قلت الذى ضربت فى داره زيد كان المعنى ان زيدا مضروب فى داره ولا يعلم المضروب من هو ومع عدم الحذف فهو صريح فى انه المضروب وكذا اذا قلت الذى ضربت فى دار زيد كان المعنى ان زيدا مضروب فى دار ولا يعلم انه فى داره ومع الذكر يعلم انه فى داره (قوله فانه متى كان العائد احدهما) قال الزرقانى اى كما صرح به فى قوله فان كان العائد أحدهما لا بعينه وكون العائد أحدهما لا بعينه ظاهر وذلك لان الموصول ما افتقر الى صلة وعائد وهو انما يفتقر لواحد كما لا يخفى

(٢) قول المحشى وللك ان تقول طردا الخ كذا بالاصل ولعله سقط من الناسخ بعض مقول القول وحق العبارة وللك ان تقول لا يجوز هذا المثال طردا الخ فتأمل اهـ

(قوله والتقدير الذى الله موليكه) قدر الضمير متصلا وان كان الارجح تقديره منفصلا لان صورة المسألة ان يكون كذلك وهو مثال فيكفى فيه الاحتمال ولذا قال العينى تقديره موليكه او مواليك اياه (قوله لانه منفصل) نقل اللقانى عن الرضى ان الشرط ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاء الذى ما ضربت الا اياه قال واما فى هذه فلا منع كقولك ضيع الزيدان الذى أعطيتهما اى اعطيتهما اياه وكذا الذى انا ضارب زيدا اى ضارب اياه ويجوز أن يكون المحذوف ههنا مجرورا فى محل نصب اى الذى انا ضاربه انتهى وفيه انه مخالف لقاعدة وفى اختيار لا يجئ المنفصل الخ وقال الحفيد بعد قول المصنف بخلاف جاء الذى اياه اكرمت لانه منفصل تقدم لافادة الاختصاص ثم قال اما اذا كان التقديم لا لافادة الحصر كما فى ضيع الزيدان الذى اياه اعطيتهما فانه يجوز حذفه لانه لا يفوت به غرض نص على هذه المسألة الرضى انتهى فالشرط كون الفصل لافادة الحصر لا كونه بعد الا وعلى ذلك جرى المصنف فى الجامع كما بيناه فى حاشية الفاكهى وفى شرح بانت سعاد عند قوله فلا يغرنك الخ كما يأتى (قوله وحذفه) اى وحذف هذا المنفصل يوقع فى الامرين المذكورين (قوله وانما حذف الخ) قال الزرقانى اشار الى جواب سؤال وارد على قوله يوقع فى الباسه بالمتصل وذلك لانه حذف ههنا مع انه يوقع فى الباسه بالمتصل وما جوزه الرضى من نحو ضيع الزيدان الذى اعطيتهما اى اعطيتهما اياه مثل الآية الشريفة اهـ وفى جواب الشارح بحث لانه لا يصلح جوابا عن حذف المنفصل بل عن تقديره منفصلا الا ان يكون مراده ان هذا المنفصل فى قوة المتصل لان المقام للاتصال وكانه لم يحذف الا المتصل هذا وانما يرد السؤال بناء على منع حذف المنفصل مطلقا الا على ما ذهب اليه الرضى من انه انما يمتنع اذا كان منفصلا بعد الا كما اشار اليه الزرقانى ولا على ما قاله المصنف فى الجامع وشرح بانت سعاد من انه انما يمتنع اذا كان لغرض

> ما الله موليك فضل فاحمدنه به) * فما لدى غيره نفع ولا ضرر * فما موصول اسمى فى موضع رفع على الابتداء وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد محذوف منصوب بالوصف والتقدير الذى الله موليكه فضل (بخلاف جاء الذى اياه أكرمت) لانه منفصل وحذفه يوقع فى الباسه بالمتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا من قوله سبحانه وتعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين

وقد نص على جواز الحذف فى هذه الآية بخصوصها فى شرح بانت سعاد لكون الانفصال لغير غرض وعبارته بعد ان جوز فى ما من قوله ما منت ان يكون موصولا اسميا او حرفيا ومنت متعد لاثنين محذوفين والتقدير ما منتكه او منتك اياه على كونها موصولا اسميا او تمنيتك الوصل على كونها موصولا حرفيا او ردانه يلزم حذف الضمير المنفصل وقد نصوا على امتناع حذف العائد المنفصل نحو جاء الذى اياه اكرمت أو ما اكرمت الا اياه ما نصه انما امتنع فى نحو ما اوردته لان حذفه فى المثال الثانى مستلزم لحذف الا فيوهم نفى الفعل عن المذكور وانما المراد نفيه عما عداه واما المثال الاول فان فصل الضمير فيه يفيد الاختصاص عند المعنوى والاهتمام عند النحوى فاذا حذف فانما يتبادر الذهن الى تقديره مؤخرا على الاصل فيفوت الغرض الذى فصل لاجله واما الضمير فى البيت فانه يستوى متصلا ومنفصلا فلا يفوت بتقديره غرض وبهذا يجاب عن سؤال يورد فى نحو ومما رزقناهم ينفقون وتقريره انه اذا قدر ومما رزقناهموه لزم اتصال الضميرين المتحدى الرتبة وذلك قليل فى ضميرى الغيبة ممتنع فى غيرهما ولا يحسن حمل التنزيل على القليل وان قدر رزقناهم اياه لزم حذف العائد المنفصل والجواب باختيار الثانى وان العائد المنفصل لا يمتنع حذفه على الاطلاق انتهى وعلى هذا الاجابة لما نقله الراعى فى شرح النظم عن شيخه ابن سمعة عند قوله * وقد يبيع الغيب فيه وصلا * بعد ان أورد السؤال على الآية بنحو ما قاله المصنف من قوله ان الفصحاء ارتكبوا فى هذه المسألة اتصالها وهى اللغة القليلة لعلمهم بانه سيحذفونه مع الاتصال فيخف الكلام بالحذف انتهى ولا الى ما نقله المصنف انه رآه بخط العز النسائى من السؤال المذكور لكن فى قوله تعالى فاكهين بما آتاهم ربهم اذا كانت ما موصولة والجواب ان الاتصال ممتنع فى اللفظ لقبح وقبحه لا يمنع جواز تقديره

(قوله وهو قليل) قال الزرقانى أى فيعتبر ما هو الكثير وهو الانفصال وهذه المسئلة هى المشار اليها فى النظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا مع اختلاف ما (قوله قاله قريب الموضح) فيه انه لم يقله فى المثال وانما قاله فى اشتراط كون الوصف غير صلة الالف واللام نعم لم يناقش فى المثال لان المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين والمكى اعترض المثال بما قال الشارح فالشارح أخذه منه ونقل اللقانى كلام المكى قال وفيه بحث اذ التمثيل به للعائد المنصوب بوصف صلة لال صحيح اذ لم يشترط المصنف أن يكون المنصوب عائد أل لكن فى الحكم بعدم جواز حذف نحو هذا العائد بحث اذ ليس عائدا لال ولا عمدة كاسم ان وخبر كان فانظره فان الرضى نص على عدم منع حذف مثله اذ قال وأما فى غيره 174 اى غير العائد المنصوب المنفصل بعد الا فلا منع اى من حذفه ولعل هذا مراد المكى وقال الشهاب القاسمى اقول يمكن ان يجاب بان قوله أو انا الضاربه ليس عطفا على اياه اكرمت حتى يكون التقدير او جاء الذى انا الضاربه بل على جاء الذى اياه أكرمت والتقدير جاء الذى الخ أو نحو انا الضاربه ونجعل الهاء عائدة لال والفاعل المستتر عائدا لغير ال مما دلت عليه القرينة وبفرض هذا المثال جوابا عن السؤال عن مضروب زيد كأنه قيل من الضاربه زيد فقال المتكلم أنا الضاربه اى هو اى زيد غاية الامر ان الصلة جارية على غير من هى له ومذهب البصريين وجوب ابراز الفاعل مطلقا ومذهب الكوفيين الوجوب عند خوف اللبس وعدم الوجوب عند امن اللبس واللبس هنا مدفوع بوقوع هذا المثال جوابا القول القائل من الضاربه زيد كما فرضناه كذلك وهذا وان كان فيه تكلف فى الجملة لكنه صحيح وهو أولى من حكم الشيخ خالد كغيره على المصنف بالسهو فليتأمل انتهى والشارح لم ينص على سهو المصنف لكنه لازم له (قوله ناصبا للعائد تقديرا) قال الزرقانى فيه نظر لان النصب التقديرى للمعربات دون المبنيات فلو قال ناصبا للعائد محلا كان مناسبا واجيب بان النصب لما كان عارضا على الاصلى وهو الجر سماه تقديرا لذلك

المتحدى الرتبة فى ضميرى الغيبة وهو قليل (و) بخلاف جاء (الذى انه فاضل او كأنه اسد) لان اسم ان وكان المشددتين لا يحذف الا شذوذا واتى بمثالين احدهما لا يغير معنى الجملة وهو ان والثانى ما يغيرها وهو كأن (او) الذى (انا الضاربه) لان الوصف صلة الالف واللام واسمية ال خفية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف فات هذا المعنى وهم يقصدون التنصيص على اسميتها قاله قريب الموضح فى حاشية هذا الكتاب وهو سهو لان العائد المنصوب ليس عائدا على ال فى هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا وانما هو عائد على الذى كما يفيده العطف باو والعائد الى ال انما هو الضمير المرفوع المستتر فى الوصف والتحرير ان العائد المنصوب بالوصف المقرون بال ان كان عائدا على غير ال كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عائدا على ال نحو جاءنى الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل (وشذ قوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة) * ولو اتيح له صفو بلا كدر

فحذف العائد الى ال المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاى بمعنى المستخف اسم ما والمحمود خبرها ان كانت حجازية واتيح بالبناء للمفعول بتاء مثناة فوق فياء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفز الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر (وحذف منصوب الفعل كثير) لان الاصل فى العمل للفعل فكثر تصرفهم فى معموله بالحذف (و) حذف (منصوب الوصف قليل) جدا بل قال الفارسى لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج أجازوه على قبح وقال المبرد ردىء جدا وعلى هذا فيشكل قول النظم * والحذف عندهم كثير منجلى * فى عائد متصل ان انتصب بفعل أو وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف فى كثرة الحذف (ويجوز حذف) العائد (المجرور بالاضافة ان كان المضاف) الجار للعائد (وصفا) ناصبا للعائد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (غير ماض) خلافا للكسائى (نحو فاقض ما أنت قاض) والاصل فاقض الذى انت قاضيه فحذف العائد على ما وهو موصول

(قوله قال الموضح فى الحواشى وما هذه الخ) قال فى حواش اخر قال بعضهم ولكون الصلة جملة اسمية يمتنع كون ما مصدرية أى فاقض قضاءك قال أبو حيان ليس مجمعا عليه بل ذهب ذاهبون من النحاة الى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية أقول انظروا ما أبرد هذا الكلام وكيف يرد على الناس بالاقوال الواهية وصاحب هذا المذهب لعله لا يجوز مثله فى القرآن انتهى (قوله المجرور بالحرف) قال اللقانى قال الرضى ويجر بحرف جر متعين وانما شرط التعين لانه لابد من حذف الجار أيضا اذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره 175 كقوله تعالى أنسجد لما تأمرنا اى تأمرنا به أى باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر أى به أى باظهاره قال

فقلت لها الا والذى حج حاتم
اخونك عهدا اننى غير خوان

ثم قال وربما يحذف المجرور وان لم يتعين نحو الذى مررت زيد أى مررت به وان احتمل مررت معه أوله أو نحو ذلك انتهى وهذا يخالف طريقة المصنف بلا خفاء انتهى وقال الزرقانى قال الرضى ومذهب الكسائى فى مثل هذا الحذف التدريج وهو ان يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع والمجوز لههنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفهما مع المجرور بها انتهى وقوله فيصير منصوبا أى على طريق التوسع وقوله بحذفها اى الكلمة التى هى حرف الجر والله اعلم انتهى ويأتى قريبا فى كلام الشارح التعرض لهذا الخلاف (قوله من الذى تشربون منه) انما قدر منه ولم يقدر الضمير منصوبا على معنى تشربونه قالوا لان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وقد يصح على معنى يشربون جنسه (قوله كذا قالوا) فيه ان جماعة نصوا على عدم جواز الحذف فى هذه الصورة فكيف ينسبه للجميع ثم ينظر فيه وممن مشى على عدم الجواز الاشمونى والجلال السيوطى فى جمع الجوامع

موصول اسمى قال الموضح فى الحواشى وما هذه يحتمل ان تكون مصدرية اى اقض قضاءك أو مدة قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول النظم

كذاك حذف ما بوصف خفضا * كانت قاض بعد أمر من قضى

(بخلاف جاء الذى قام أبوه) لان المضاف الجار للعائد ليس بوصف (أو) جاء الذى (أنا امس ضاربه) لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذى أنا مضروبه لان الوصف اسم مفعول وانما لم يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا (و) يجوز حذف العائد (المجرور بالحرف ان كان) فى موضع نصب وكان (الموصول أو) الاسم (الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا) ومعنى (أو معنى) فقط (و) اتفقا فيهما (متعلقا) سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى أو معنى فقط أم اختلفا نوعا واتحدا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به فلابد أن يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان فى الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول النظم كذا الذى جر بما الموصول جر (نحو ويشرب مما تشربون) فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهى متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهى متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذى تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا (و) نحو قوله وهو كعب بن زهير

(لا تركنن الى الامر الذى ركنت) * ابناء يعصر حين اضطرها القدر

فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهى متعلقة بتركنن والعائد المحذوف مجرور بالى المعدية وهى متعلقة بركنت والتقدير لا تركنن الى الامر الذى ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه فى المعنى ويعصر بمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذى مررت اى به ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت فى الذى حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لانها بمعنى فى كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين

(قوله نحو فاصدع بما تؤمر) يجوز فى ما فى الآية أن تكون مصدرية كما استظهره فى المغنى ولم يلتفت الى اعتراض أبى حيان على الزمخشرى فى تجويزه أنه مبنى على مذهب من ١٧٦ يجيز أن يكون المصدر يراد به ان والفعل المبنى للمفعول والصحيح ان ذلك

لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر اى به لان اصدع فى معنى مر على خلاف فى هذه والتى قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله

وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة ● فبح لآن منها بالذى انت بائح

اى به انشده أبو الفتح (وشذ قوله) وهو حاتم بن عدى الطائى

ومن حسد يجور على قومى ● (واى الدهر ذو لم يحسدونى)

فاى استفهامية مبتدأ وذو خبره وهى موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدونى صلتها والعائد محذوف (اى فيه) والذى سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفى كما تقول أعجبنى اليوم الذى جئت تريد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول به الامام سيبويه أما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف فى أول الامر اضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكانه قال واى الدهر ذو لم يحسدونيه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن ان يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده اى به بحذف الجار أولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكى فى البديع الى ان الذى فى الآية الشريفة موصول حرفى ولا حذف (و) شذ أيضا (قوله) وهو رجل من بنى همدان

وان لسانى شهدة يشتفى بها ● (وهو على من صبه الله علقم)

ى عليه انشده الفارسى وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو بتشديد الواو المفتوحة على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهى متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وان لسانى مثل العسل الشهد يشتفى به الناس وانه مثل الحنظل فى المرارة على من سلطه الله عليه (فحذف) حاتم الطائى (العائد) المجرور بفى مع انتفاء خفض الموصول) وهو ذو (فى) البيت (الاول) وهو قوله ومن حسد الخ (و) حذف الهمدانى العائد المجرور بعلى (مع اختلاف المتعلق فى البيت (الثانى) وهو قوله وان لسانى شهدة الى آخره (و) المتعلقان بفتح اللام (هما صب وعلقم) و يمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذى ما مررت الا به او اذا ما مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذى مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذى مررت به فى داره او كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا اوفق

لا يجوز اللهم و سقوطه لان ما ذكره فى مصدر صريح وعلة منعه التباسه بالذى يراد به ان والفعل المبنى للفاعل لا فيما اذا اللفظ بان والفعل لعدم اللبس كما لا يخفى وكلام النحاة صريح فى جواز هذا من غير خلاف كما بيناه فى حاشية المختصر فى بحث الاستعارة ● (تنبيه) ● يمكن أن يكون من اتحاد المتعلق معنى ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا من قبل فى سورة الاعراف ويدل على ان العائد المحذوف مجرور قوله تعالى فى يونس فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به وبيان كونه من ذلك ان مجموع ما كانوا ليؤمنوا بمعنى كذبوا به فاتحد المتعلقان معنى ويمكن ان يقال قد تعدى قوله تعالى ليؤمنوا بالباء ويؤمن نقيض يكذب فاجراه مجراه لانهم قد يحملون الشىء على نقيضه كما يحمل على نظيره (قوله ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا) هذا يعلم من باب المفعول به وانه يمتنع حذفه اذا كان محصورا كما قال فى النظم

وحذف فضلة أجز ان لم يضر ● كحذف ما سيق جوابا أو حصر

وذكر المرادى امتناعه فى صور أخرى فانظره (قوله أو كان لا يتعين الخ) ظاهره ان حذفه حينئذ ليس بلبس وهو خلاف ما مر عن الرضى فى المجرور والمنصوب وعن المصنف فى المنصوب (قوله أو كان حذفه ملبسا نحو رغبت الخ) هذا اجمال لا التباس ويأتى الفرق بينهما فى باب الفاعل هذا

●(هذا باب المعرف بالاداة)●

قال فى التسهيل (وهى أل لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه) اه وقال الموضح فى شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثانى عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل فى ان المعرف أل قال وانما الخلاف بينهما فى الهمزة أزائدة هى أم أصلية واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه وتلخص فى المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها ان المعرف أل والالف أصل والثانى ان المعرف أل والالف زائدة الثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى وأسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة تعضده فحجة الاول فتح الهمزة وانهم يقولون الاحمر بنقل حركة همزة أحمر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها فى القسم والنداء والتذكر يقولون الى كما يقولون قدى ويثبتونها مسهلة فى نحو آلذكرين وحجة الثانى سقوطها فى الدرج واما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف واما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها وأما ثبوتها فى القسم والنداء نحو ها الله لافعلن ويا ألله فلان أل صارت عوضا عن همزة اله وأما قولهم فى التذكر ألى فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد وأما آلذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث أنها ضد التنوين الدال على التنكير وهى حرف واحد ساكن فكانت كذلك تشبيه أمثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالفت التنوين ودخلت أولا لان الآخر يدخله الحذف كثيرا فحصنت

●(هذا باب المعرف بالاداة)● (قوله المشهور عند النحويين ان المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه) على هذا جرى الناظم فى شرح الكافية وذكره ولده فى الشرح وحاصله انه اتفق الشيخان على استحقاق الاداة للتخفيف وعلى ان ذلك قد فعل وعلى وجود معارض للحالة الاصلية وانه فى حالة الابتداء فقال سيبويه فعل التخفيف فى أصل الوضع بان وضعت الاداة على حرف واحد وعارضنا معارض فى الابتداء فزدنا على الاصل وقال الخليل فعل بان حذف من الاداة وعارضنا معارض فى الابتداء فبقينا على الاصل (قوله وزعم ابن مالك الخ) أى فى شرح التسهيل وقال فيه ان الهمزة عند سيبويه زائدة معتد بها فى الوضع لا أصلية كما يقول الخليل فسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة أسمع ونحوه بحيث لا يعده رباعيا فيعطى مضارعه من ضم الاول ما يعطى مضارع الرباعى للاعتداد بهمزته وان كانت همزة ١٧٧ وصل زائدة فلذا لا يعد اداة التعريف اللام وحدها مع القول بان همزتها همزة وصل زائدة انتهى وبهذا يندفع قول اللقانى فى صحة هذا القول من جهة المعنى نظر اذ لا معنى لان أل بجملتها معرفة الا انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة انتهى ويندفع أيضا بان الزيادة التى تنافى الاصالة الزيادة على الشىء لا فيه بدليل حروف المضارعة وبين الاستعمال ونحو ذلك (قوله فيثبتونها مع حركة ما بعدها) أى ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل للنطق بالساكن لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة اليها وقال ابن الناظم المشهور من قراءة ورش انه يبدأ بالهمزة فى نحو الآخرة والاولى ومثله فى المرادى وحاصله ان ورشا لا يسقط همزة الوصل فى الابتداء فيما ذكر الا شذوذا وفى النشر خلافه (قوله ويثبتونها فى القسم والنداء) أى جوازا بدليل ما قالوه فى بابى النداء والقسم من أنه يجوز وصل الف الله فيهما وحذف الفها فى القسم (قوله والتذكر) هو ان يلحق المتكلم آخر كلامه مدة تشعر باسترساله فى الكلام (قوله يقولون) أى العرب (قوله ويثبتونها مسهلة) أى وهمزة الوصل لا تثبت اذا ابتدئ بغيرها فيلزم وقوع بدلها حيث لا تقع هى وذلك ترجيح فرع على أصل وبذلك يعرف ان الجواب عن هذه الحجة لا يلاقيها لان دعوى ان الالف أصل سالمة من ذلك ولهذا قال الناظم فى شرح التسهيل وتبعه ولده ان فيما ذهب اليه الخليل سلامة من التعرض لالتباس الاستفهام بالخبر أو بقاء همزة الوصل فى غير الابتداء مسهلة أو مبدلة ومرادهما ان الهمزة اذا فتحت تلتبس بهمزة الاستفهام فتحتاج الى الابدال أو التسهيل وذلك مؤد لوقوع الفرع حيث لا يقع الاصل

(قوله وانما كانت الخ) قال الدنوشري بيانه ان اللام لما كان يكثر ادغامها خففت فكانت اولى لكثرة دورانها واشبهت التنوين من حيث الادغام في حرف والاظهار في آخر (قوله فهي لبيان الحقيقة) قال اللقاني ينتقض بنحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي ادخل سوقا فان كلا لا تخلف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بعد دخولها فرد مبهم فليتأمل انتهى ويمكن أن يجاب بان أل فيما نقض به للحقيقة في الحقيقة لكن حملت على فرد بسبب القرينة وان الدخول لا يكون الا فيه (قوله حقيقة) حال من فاعل خلف الراجع لكل (قوله فلشمول خصائص الجنس) قال اللقاني هذا بيان لحاصل المعنى المراد في قولك انت الرجل لا لمدلول اللفظ اذ مدلوله انت كل رجل مبالغة والمراد منه انت الجامع لخصائص كل رجل ثم التمييز في نحو قولك انت الرجل علما ينافي ان أل لخصائص الجنس على الشمول اذ التمييز طبق المميز افرادا وغيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب ان أل في نحوه للجنس أي الماهية مبالغة كما في التلخيص في بحث تعريف المسند باللام وقد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا نحو زيد الامير أو مبالغة لكماله فيه نحو عمرو الشجاع اه ولخصه الدنوشري بقوله اعترض التمثيل بما ذكر بانه لا يشمل جميع خصائص الرجال وانما يصدق بخصوصية واحدة وهي العلم وخصائص الرجال لا تنحصر في العلم بل منها الكتابة والشعر وغير ذلك وقد يجاب بان المراد جميع علوم الناس فيه انتهى ولا يخفى ان الجواب لا يدفع الاعتراض بل هو عينه فتأمل الا أن يكون مراده منع كون ما ذكره المعترض هو المراد من المثال بل المراد منه الجمع لخصائص صفة العلم ويؤيده قوله في المغني بعد التمثيل بانت الرجل علما أي الكامل في هذه الصفة (قوله مبالغة) مفعول له (قوله الفرا) قال في القاموس كجبل وسحاب حمار الوحش وقال الهروي الفرا مقصور حمار الوحش (قوله وأل في الصاغة موصولة) فيه نظر لان محل كون الدالة على الصفة الصريحة موصولة ما لم يقصد بالصفة الثبوت والا فهي حرف تعريف

من الحذف بذلك وانما كانت لاما لان اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا واذا أظهرت جاز وجه الرابع انها جاءت لمعنى وأولى الحروف بذلك حرف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في لغة حمير قال الزجاج في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروي الا ان المحدثين أبدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال في البر فقط وربما وقع في اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وام سلمة انتهى وأراد بالحديث المروي قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر والناظم في النظم اقتصر على قولين فقال ● أل حرف تعريف أو اللام فقط ● (وهي) على كل قول (قسمان اما جنسية) وأنواعها ثلاثة ووجه الحصر فيها ان يقال لا يخلو اما ان تخلفها كل حقيقة أو مجازا أولا تخلفها أصلا (فان لم تخلفها كل) لا حقيقة ولا مجازا (فهي لبيان الحقيقة) والماهية من حيث هي (نحو وجعلنا من الماء) أي من حقيقة الماء المعروف وقيل المني (كل شئ حي) والفرق بين المعرف بأل هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح في المغني (وان خلفتها) كل (حقيقة فهي لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا) فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة (وان خلفتها) كل (مجازا فهي) (لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو أنت الرجل علما) فانه لو قيل أنت كل رجل علما لصح على جهة المجاز على معنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف الفرا وقال ابن هانئ

وليس على الله بمستنكر ● ان يجمع العالم في واحد

فان قيل هذا الضابط يصدق على أل في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده أو مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير أو صاغة مملكته دون من عداهم أجيب بأن الكلام في أل المعرفة وأل في الصاغة موصول على الاصح (واما عهدية)

(قوله ولذلك لا يجوز نعته) أي لانه يشبه الضمير وهو واقع موقعه (قوله أو علمي) قال اللقاني العلمي هو العهدي اذ المعهود هو العلم فيلزم تقسيم الشئ الى نفسه فالصواب أو حضوري كما عبر به في علم الجنس انتهى وهذا على ما في بعض النسخ وفي بعضها أو حضوري كما قال الشارح ولا اشكال في هذا النوع لكن يبقى الكلام في التعبير عن النوع الثاني فانه على نسخة التعبير عن الثالث بحضوري يظهر ما في غالب النسخ من التعبير عنه بعلمي وعلى ذلك شرح الشارح وأما على نسخة التعبير عن الثالث بعلمي لا يظهر التعبير عنه بذلك فلعل المصنف عبر عنه بذهني فليحرر ● (فصل) ● (قوله اى غير معرفة) قال اللقاني أي ليس المراد بالزائدة الصالح للسقوط اذ اللازم لا يصلح للسقوط (قوله كالتي في علم) قال اللقاني فيه اشارة الى ان أل جزء العلم والا فال كالداخلة على علم (قوله وفي القاموس الخ) قال الزرقاني لا مخالفة بينه وبين ما قبله في الضبط وانما المخالفة من جهة من هو علم عليه فعلى الاول هو علم الرجل من اليهود وعلى الثاني علم طير بكي بما ذكر (قوله واليسع) جعل أل الداخلة عليه من هذا القسم أحسن مما ذهب اليه البيضاوي من كونها من قبيل اليزيد لان تلك انما تقع في الشعر وفي كلام الجوهري تدافع حيث قال ويسع اسم من أسماء العجم وقد أدخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائره كيعمر ويزيد ويشكر الا في ضرورة الشعر انتهى وقد يجاب بان الشاذة قد يلحق بالجائز للضرورة كما ذكره ابن الناظم والمصنف (قوله وهو اعجمي الخ) هذا احد قولين ذكرهما السمين والثاني انه علم منقول من فعل مضارع ماضيه وسع وأل زائدة لازمة لمقارنة الوضع أي النقل قال اللقاني وأنت اذا تأملت ذلك وجدته مشكلا لانه على القول الاول عربي وهو علم ليوشع فتى موسى عليهما السلام على ما ذكروا فيخالف ذلك قولهم اسماء الانبياء كلها أعجمية الا أربعة صالحا وشعيبا وهودا ومحمدا عليهم الصلاة والسلام وعلى الثاني قال كلمة عربية فكيف تقارن وضع الاسم الاعجمي أي الموضوع بوضع العجم الا أن يقال واضع اللغة هو الله تعالى ولا مانع ان يضع كلمة بعضها من علم العرب وبعضها من علم العجم قال الشهاب القاسمي قوله فيخالف ذلك قولهم الخ قد يجاب بأن قولهم المذكور بالنظر للمتفق عليه وقوله وعلى الثاني الخ هذا يتوقف على ان أل ليست في لغة العجم وقوله الا ان يقال الخ فيه نظر لانا وان قلنا واضع اللغة هو الله تعالى لكن واضع الاعلام انما هو الوالدان ومن ينزل منزلتهما كذا قرره في درسه انتهى أقول نص السعد في التلويح على ان الاعلام لا تنسب للغة دون أخرى وقول النحاة ان بعض الاعلام أعجمي معناه انه أقرب الى كلامهم لانه على وزانه فلا اشكال على كل حال (قوله سمرة) بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء المهملة

وهي ثلاثة أنواع أيضا (و) وجه الحصر ان يقال (العهد اما ذكرى) بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر (نحو) كما أرسلنا الى فرعون رسولا (فعصى فرعون الرسول) وفائدتها التنبيه على ان الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة (أو علمي) وهو ان يتقدم لمصحوبها علم (نحو بالواد المقدس) تحت الشجرة (اذ هما في الغار) لان ذلك معلوم عندهم (أو حضوري) وهو ان يكون مصحوبها حاضرا (نحو اليوم أكملت لكم دينكم) اى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط حضوري واثبات علمي مكانه ومثله باليوم أكملت

● (فصل) ● وقد ترد أل زائدة اى غير معرفة) وغير موصولة (وهي) ثلاثة أنواع وذلك لانها (اما) زائدة (لازمة كالتي في علم قارنت وضعه) سواء قارنت ارتجاله أو نقله فالاول (كالسموأل) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره لام علم رجل من اليهود شاعر وفي القاموس السموأل بالهمز طير يكنى أبا براء (واليسع) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم على نبي وهو أعجمي معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسي (و) الثاني (نحو اللات والعزى) علمين مؤنثين لصنمين فاللات كانت لثقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجلا يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان وهي شجرة وأصلها تأنيث الاعز وبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد

(قوله ياعز) قال الدنوشرى بضم العين منادى مرخم حذفت الفه (قوله اسم اشارة) قال الدنوشرى فيه نظر وعبارة غيره وهو اسم للزمن الحاضر واليه أشار الشارح بقوله علم الخ ومراده بالعلم علم الجنس كما هو ظاهر انتهى وكونه علما خلاف مقتضى كلام المصنف لانه جعل أل فى الآن قسيم التى فى العلم وقال بعد وهذه معارف بالعلمية والاشارة والصلة فكان ينبغى للشارح ان يجعل كونه علما قولا مقابلا لكلام المصنف (قوله تعريفان) قال اللقانى أى معرفان وتجوز المصدرية (قوله واعترض الدماميني الخ) قال السنباطى وأجاب عنه الشمنى بان المراد بال الزائدة هى التى لاتدل على تعريف سواء جعلت جزأ من اللفظ أولا دلت على معنى غير التعريف أم لا لم تدل على شئ أم لا انتهى أقول واليه الاشارة بقول المصنف فيما سبق أى غير معرفة فليتأمل انتهى وفيه ان ما أشار اليه المصنف انما هو عدم منافاة الزيادة للزوم كما مر وحاصل اعتراض الدماميني ان الزيادة تنافى مقارنة الوضع لما جعلت الكلمة التى فيها أل بازائه وجواب الشمنى لايلاقيه والاقرب الجواب بان المنافى لتلك الزيادة على الكلمة الموضوعة لمعنى لافيما على مامر صدر الباب (قوله والاشارة كما فى الآن) وليست زيادة أل فى الآن مبنية على انه متضمن حرف التعريف فقط ايرادان هذا القول ضعفه الناظم فى شرح التسهيل فسقط بماذكره الجلال فى النكت (قوله لان بنات او برعلم) أى كما ان ابن أوبر وبنت أوبر علمان فاندفع مايردان بنت أوبر علم وهو اذا جمع ينوى تنكيره فاذا كان مضافا تعرف بتعريف المضاف كما أشار اليه اللقانى

فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على رأسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول

ياعز كفرانك لاسبحانك * انى رأيت الله قد أهانك

ورجع فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العزى ولن تعبد أبدا (أو) كالتى (فى) اسم (اشارة وهو الآن) فانه علم على الزمان الحاضر مبنى لتضمنه معنى حرف الاشارة الذى كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسى لتضمنه حرف التعريف وأل فيه زائدة (وفاقا للزجاج والناظم) فى قوله

وقد تزاد لازما كاللات * والآن والذين ثم اللاتى

(أو) كالتى (فى موصول وهو الذى والتى وفروعهما) من التثنية والجمع فأل فى جميع هذه الامثلة زائدة لامعرفة (لانه لايجتمع تعريفان) وهما تعريف أل وغيرها من العلمية والاشارة والصلة على معرف واحد (وهذه) الامثلة (معارف بالعلمية) كما فى الاربعة الاول واعترض الدماميني القول بزيادة أل فيما نقل العلم هو مجموع لفظ أل ومابعدها فهى جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لايقال بأنه زائد انتهى (والاشارة) كما فى الآن خاصة (والصلة) كما فى الموصول (واما) زائدة (عارضة) وهى نوعان وذلك لانها (اما خاصة بالضرورة كقوله

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * (ولقد نهيتك عن بنات الاوبر)

انشده ابن جنى وأصل جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة أجنيها فحذف الجار توسعا وأكمؤا بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة جمع كم كفلس وهو أيضا واحد كمأة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون المهملتين وهو الكمأة الكبار البيض التى يقال لها شحمة الارض وأصله عساقيل فحذفت المدة ضرورة وبنات أوبر جمع ابن أوبر كما يقال فى جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو اوبر ولا بنو عرس لانها لاتعقل وبنات أوبر كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم وهى اول الكمأة وقيل مثل الكمأة وليست كمأة (وقوله) وهو رشيد بن شهاب اليشكرى يخاطب قيس بن مسعود ابن خالد اليشكرى

رأيتك لما ان عرفت وجوهنا * صددت (وطبت النفس ياقيس عن عمرو)

والمراد بالوجوه اعيان القوم والمعنى ابصرتك حين عرفت اعياننا صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد فى زيادة ال الداخلة على بنات أوبر فى البيت الاول وعلى النفس فى البيت الثانى وهى لاتدخل عليهما (لان بنات او برعلم) لضرب من

(قوله فلا يقبلان التعريف) قال اللقانى قد يرد بلزوم ان لايكون التمييز نكرة أى يلزم على هذا ان يكون التمييز معرفة اذ يصدق عليه قول الناظم فى النكرة والمعرفة وغيره معرفة قال الشهاب القاسمى أقول جواب هذا الايراد ان المراد بقبول أل فى تعريف النكرة قبولها فى نفسه مع قطع النظر عن كونه تمييزا لايقبلها وانما منعه من القبول وقوعه تمييزا العارض له (قوله ادخلوا الاول فالاول) قال اللقانى اعلم ان قصد المتكلم به الاشارة الى الاول فى علم المخاطبين ثم الاول بعده فى علمهما فاللام فيهما للعهد الذهنى لازائدة ثم لما كان ذلك محالا والحال واجبة التنكير أولوا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهى مترتبين (قوله فالسابق منهما حال) سيأتى فى باب الحال ان الحال المجموع (قوله وأصل أول الخ) هذا مانقله الدماميني عن بعضهم ونقل فيه أقوالا لانطيل بها وقال ان مذهب جمهور البصريين انه من تركيب وول كددب وانه لم يستعمل هذا التركيب الافى أول ومتصرفاته (قوله فيكون أفعل تفضيل) فيه نظر فقد قال الدماميني بعد قول التسهيل والحق باسبق مطلقا أول فى حالة كونه صفة لكونه بمعناه فنقول الاول والاولان والاولون والاوائل والاولى والاوليان والاوليات والاول ويستعمل مع من نحو زيد أول من عمرو ومضافا الى نكرة نحو ان أول بيت والى معرفة نحو وأنا أول المؤمنين وبالجملة فالاحكام التى تجرى فى أسبق كلها تجرى فيه وان كان أول ملحقا باسم التفضيل لانه ليس فى الحقيقة أفعل تفضيل وانما هو جار عليه فى أحكام الحقه (قوله واما مجوزة) عطف على اما خاصة (قوله او اسم عين) قال الرضى ومالیس منقولا من الوصف والمصدر فان كان فى الاصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد فى المسمى باسد والكلب فى المسمى بكلب وان لم يكن المنقول منه ذلك لم تدخله الا للغلبة كما يأتى انتهى وقوله معنى المدح قال الشهاب القاسمى يفيد ان المنقول منه المعنى لا اللفظ قال وظاهر كلام المصنف انه لافرق بين مايفيد المدح أو الذم وبين غيره لكن حيث كان الباب كله سماعيا لم يكن للتفصيل كبير امر فليتأمل

الكمأة (والنفس تمييز) واجب التنكير عند البصريين (فلا يقبلان التعريف) فال الداخلة عليهما زائدة للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله

ولاضطرار كبنات الاوبر * كذا وطبت النفس ياقيس السرى

(ويلتحق بذلك مازيد) فى النثر (شذوذا نحو) قولهم (ادخلوا الاول فالاول) فالسابق منهما حال واللاحق معطوف وال فيهما زائدة لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا أول فاول وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقيبى والمعنى ادخلوا مترتبين الاسبق فالاسبق وأصل اول على الاصح أوأل على وزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو فى الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان أحدهما ان يكون اسما بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفا منونا ومنه قولهم أولا وآخرا والثانى ان يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف (واما مجوزة للمح الاصل) المنقول عنه (وذلك ان العلم المنقول مما) أى من شئ (يقبل أل قد يلمح أصله وهو التنكير (فتدخل عليه أل) للمح الاصل به (وأكثر وقوع ذلك فى المنقول عن صفة كحارث وقاسم) من اسماء الفاعلين (وحسن وحسين) من الصفات المشبهة مكبرة أو مصغرة (وعباس وضحاك) من امثلة المبالغة (وقد يقع) ذلك (فى المنقول عن مصدر كفضل) فانه فى الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل (أو) عن (اسم عين كنعمان) بضم النون (فانه فى الاصل اسم للدم) بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها فى حمرته بالدم فان قلت فى كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك فى شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين فى مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك فى مرتبتين فقال ماحاصله وأكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من مصدر ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه ال للمح الصفة تبعا للناظم فى قوله

وبعض الاعلام عليه دخلا * للمح ماقد كان عنه نقلا

كالفضل والحرث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان

فتكون ال فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك فى شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله

(قوله كقوله اباجبلى نعمان) فيه ان نعمان فى البيت بفتح النون ونعمان الذى الكلام هنا فيه بضمها (قوله والباب كله سماعى) فلك الآن ان تسمى ولدك بنحو حارث ثم تدخل عليه أل للمح لوروده ولا يشترط قصد اطلاقه على المسمى نفسه الذى وردت التسمية به (قوله فلا يجوز فى نحو محمد) قال اللقانى لقائل ان يقول لو عكس التعبير فعبر فى نحو محمد بقوله لم يقع وفى نحو يزيد بقوله ولا يجوز لكان أقعد يعرف ذلك بادنى تامل قال الشهاب القاسمى وجهه كما أفاده فى تقرير الدرس ان نحو محمد لم يقع ولكنه لو وقع لكان جائزا لانه اسم بخلاف نحو يزيد لانه لم يقع ولا يجوز وقوعه لانه فعل (قوله غير الموصولة) جواب عما يقال ان قول المصنف لا يقبل أل ظاهره انه لا يقبل أل من حيث هى أى معرفة أو غيرها وهو مشكل لانه يقبل أل الموصولة وان كان قليلا كما قال الناظم * وكونها بمعرب الافعال قل * لكن يرد على هذا الجواب ان المراد حينئذ أل المعرفة وقبول الاصل الملوح لها غير شرط فى هذا النوع أى أل المزيدة ١٨٢ للمح الاصل بدليل الحارث والقاسم واصلهما اسم الفاعل وأل الداخلة عليه موصولة أشار لذلك اللقانى

(فصل)

(قوله من المعرف) تبعيضية (قوله بالاضافة أو الاداة) قال اللقانى يعنى فى أصل وضعه وأما بعد الغلبة فمعرف بالعلمية وقوله أو الاداة يعنى العهدية كما فى المغنى الا أن لقائل ان يقول اللفظ الذى يستحقه كل من الافراد هو الاسم المجرد لا المعرف بال العهدية اذ المستحق لها هو الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه والعهد قد لا يتفق الا فى ذلك الفرد ولا دليل على انه علم له غالب عليه فتدبر وقوله يعنى العهدية قال الشهاب القاسمى امل وجهه ان مدلول مدخول الجنسية ليس الا الجنس من حيث هو أو باعتبار وجوده فى ضمن جميع افراده أو فى فرد مبهم فلا يناسب ان يغلب على بعض الافراد الطبقة الا تعريفه لانه لا يستعمل فيه بخلاف ما اذا كان مدخولها الفرد المعهود فلا اشكال فيه لان الموضوع للفرد المعهود يصلح له ولكل فرد اذ ما من فرد الا ويصح ان يستعمل فيه لان يعهد فان كثر استعماله فى بعض المعهودات صار علما له بالغلبة وبهذا يسقط ما أورده الشيخ وقوله فلا دليل على انه علم الخ قال الشهاب القاسمى لانتفاء كون هذا المعرف بلام العهد مشتركا بين افراد ثم غلب على بعضها اذ لم يستعمل بعد التعريف بلام العهد الا فى فرد مخصوص (قوله حق التحق بالاعلام) قال اللقانى أى صار علما الا انه التحق بها فى رتبة التعريف اذ المضاف الى العلم فى رتبته وان لم يكن غالبا قال الشهاب حاصله ان اللحوق فى العلمية لا فى التعريف لثبوته قبل قال اللقانى ثم لا يخفى ان المعرف بالاضافة هو المضاف وان الذى صار علما المركب

فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بانها من اختيارات ابن مالك بل قيل انه ما من عنديانه فلا متابع عليها وعن الثانية بانه يمكن ان يكون سمى بنعمان مجردا من ال كقوله

اباجبلى نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيمها

ومقرونا بها فلا مخالفة (والباب كله سماعى) يقتصر فيه على الوارد (فلا يجوز فى نحو محمد وصالح ومعروف) ان يقال فيها المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس (ولم يقع) دخول أل (فى نحو يزيد ويشكر) علمين (لان اصله الفعل وهو لا يقبل أل) غير الموصولة فاما قوله

(رايت الوليد بن اليزيد مباركا) * شديدا باعباء الخلافة كاهله

(فضرورة) دخول أل على اليزيد (سهلها تقدم ذكر الوليد) وأل فى الوليد للمح الصفة وقيل أل فى اليزيد للتعريف وانه نكر ثم دخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله

علا زيدنا يوم النقى رأس زيدكم * بابيض ماضى الشفرتين يمان

حكاه فى المغنى ولم يتعقبه وعندى فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل ال نظرا الى اصله وهو الفعل والفعل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكر

(فصل من المعرف بالاضافة او الاداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام) الشخصية فى احكامها وصار علما اتفاقا (فالاول) وهو المعرف بالاضافة (كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود) قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من

(قوله قيل وهذا انما يرد الخ) قال الزرقانى هذا الجواب ظاهر وحاصله ان من قال غلبت عليهم العبادلة كان الغالب لفظ العبادلة أى غلب على عبد الله هذا دون من يشاركه فى هذا الاسم ممن هو مسمى به مع انه لم يغلب على ابن مسعود لانه مات قبل اطلاق هذا اللفظ وأيضا فلان الكلام ليس فى العلم الغالب بل فى المضاف أو المعرف الغالب ومن قال غلبت أى هذه الالفاظ وهى ابن عباس ومن بعده على العبادلة فلا يرد عليه ابن مسعود لان هذا الاسم قد غلب على عبد الله دون من عداه من اخوته وحينئذ فى تمريض الشارح لهذا الجواب بقوله قيل نظر (قوله الا فى نداء او اضافة) ١٧٣ قال اللقانى لا يخفى ان أل هذه من أل الزائدة فى علم قارنت وضعه أى نقله الحاصل بالغلبة وقد قال فى ال الزائدة فى علم قارنت انها لازمة ولم يستثن نداء ولا غيره وقد استثنى هنا النداء والاضافة وغيرهما قليلا فان كان الاطلاق فى الاول مرادا أشكل الامر وان لم يكن مرادا بل كان المراد الاستثناء فيه أيضا فلا اشكال الا من حيث الاطلاق فى موضع التقييد ويدل لهذا الاحتمال ان السمين فى اعرابه فى سورة الانعام عند الكلام على اليسع نقل عن ابن مالك ان الزائدة فى علم قارنت وضعه الغالب فيها الاثبات وهو يخالف ما على هذه الموضع انتهى وقوله اشكل الامر قال الشهاب القاسمى كان وجه الاشكال انه لم يتجه فرقا بين ما هنا وما هنالك وقوله وهو يخالف ما علي هذه الموضع قال الشهاب لعل وجه المخالفة من حيث انها لم يجعلها لازمة بل غالبة ومن حيث انه يشمل أل فى غير الاعلام بالغلبة خلاف ما اطلقه الموضع فليحرر (قوله هذا يوم اثنين) قال اللقانى اعلم ان اضافته من اضافة المسمى الى الاسم أى اليوم المسمى بالاثنين وان الاثنين فى الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما اذ اسم الفرد المتأخر هو الثانى لا الاثنان وحينئذ فاطلاقه على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة اذ بعض مستحقه يومان لا يوم ثانى فتدبر *(هذا باب المبتدا والخبر)* قال الدنوشرى قدم المصنف رحمه الله تعالى المبتدأ على الفاعل تبعا لسيبويه وابن السراج حيث ذهب الى ان المبتدأ هو الاصل لا الفاعل والى ذلك ذهب الجرجانى

الطبقة الاولى قيل وهذا انما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال (غلب على العبادلة دون من عداهم من اخوتهم) فليتأمل (والثانى) وهو المقرون بالاداة (كالنجم) فانه فى الاصل يتناول كل نجم ثم صار علما (للثريا) فقط وأصلها قبل التصغير ثروى من الثروة أى كثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازى (والعقبة) فانها فى الاصل اسم لكل طريق صاعد فى الجبل ثم اختص بعقبة منى التى تضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبى وقيل عقبة ايلة (والبيت) فانه فى الاصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام (والمدينة) لطيبة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم (والاعشى) فانه فى الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى همدان ونحوه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقد يصير علما بالغلبة * مضافا او مصحوب أل كالعقبة

(وأل هذه لازمة) دائما (الا فى نداء أو اضافة فيجب حذفها) لان حرف النداء والاضافة لا يجامعان أل هذه كما أشار اليه الناظم بقوله * وحذف أل ذى ان تناد أو تضف * أوجب (نحو يا اعشى باهلة) بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة (و) يا (اعشى تغلب) بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفى آخره باء موحدة قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل (وقد تحذف) أل هذه (فى غير ذلك) المذكور من النداء أو الاضافة وهذا معنى قول النظم * وفى غيرهما قد تنحذف * (سمع) من كلامهم (هذا عيوق طالعا) حكاه ابن الاعرابى وعيوق فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق كواكب وراءه من المجاوزة ويجوز ان يكون سمى بذلك لانهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازى (و) سمع من كلامهم أيضا (هذا يوم اثنين مباركا فيه) حكاه سيبويه ومجيء الحال منه فى الفصيح يوضح فساد قول المبرد فى جعله أل فى الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور ان أسماء الايام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها أل كالحرث ثم غلبت فصارت كالدبران

(هذا باب المبتدا والخبر)

لان أصل الكلام انما هو الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب بعض المتأخرين الى ان كل واحد منهما أصل قال بعضهم ولم أره منصوصا انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف عديم الثمرة له ونازعه الدماميني فانظر حاشيتنا على الفاكهى (قوله أو بمنزلته مجرد الخ) قال الدنوشرى بمنزلته صفة لموصوف محذوف معطوف على قوله اسم والتقدير أو لفظ بمنزلته أى بمنزلة الاسم الصريح والباء بمعنى فى والمعنى انه حال فى محله (قوله مجرد عن العوامل اللفظية) اعترض عليه بان التجرد نفى للوجود من حيث المعنى واللام فى العوامل للاستغراق فالمعنى المبتدا اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظى ونفى الكلية يوجب نفى العموم لا عموم النفى فلا يفيد نفى الحكم عن كل فرد بل عن جملة الافراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجرد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق أيضا وأجيب بان هذا انما يرد اذا كان التجرد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول اذ النسبة ايجابية كقولك الجماد لاحى واثبات التجرد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفى لا نفى العموم فيكون المعنى هو اسم لم يوجد فيه عامل لفظى وعلى تسليم ان التجرد بمعنى السلب البسيط فيفيد نفى العموم وهو يحتمل شمول العدم والافتراق فيعين أحدهما وهو الاول بالدليل الخارجى كقوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور ويمكن ان يقال اللام فى العوامل للجنس لا للاستغراق فتبطل معنى الجمعية أى المبتدا هو الاسم المجرد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكر أصلا وقال الدنوشرى يريد بقوله مجرد عن العوامل اللفظية لفظا أو تقديرا ليخرج نحو زيد جوابا لمن قال من قام اذ التقدير قام زيد فزيد وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لفظا فليس مجردا تقديرا واشتراط التجرد عن العوامل اللفظية مبنى على غير مذهب من يقول انهما ترافعا أى كل منهما رفع الآخر وعلى مذهبه يزاد أيضا غير الخبر (قوله مخبر عنه أو وصف الخ) قال الدنوشرى قد يقال ان هذا الحد 184 غير جامع لجميع افراد المحدود اذ نحو أقل رجل يقول كذا أقل فيه مبتدا وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا لمكتفى به وكذلك غير قائم الزيدان قائم فيه ليس مخبرا عنه ولا وصفا الخ وقوله أو وصف ليس معطوفا على قوله مخبر عنه لفساد المعنى وان عطف على قوله اسم فاته التنبيه على اعتبار التجرد شرطا فيه أيضا فلينظر على ماذا عطف فتأمل انتهى وأقول هذا عجيب فقد قال الشهاب القاسمى انه قيل الاولى ان يقول أو رافع لمكتفى به ويسقط قوله أو وصف وان كان ذلك انما يرد

ولم يحد الناظم المبتدأ بل اكتفى فيه بالمثال فقال
مبتدأ زيد وعاذر خبره وحده الموضح بقوله (المبتدأ
اسم) صريح (أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية
أو بمنزلته) أى بمنزلة المجرد (مخبر عنه أو وصف رافع

لمكتفى فى الوصف فقد يأتى فى غيره نحو لولاك ان تفعل فقد اعرب لولاك مبتدا وان تفعل فاعله اغنى عن الخبر وقالوا أقل رجل يقول ذلك فجاز ذلك لانه فى معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فاعل وقالوا غير قائم الزيدان فلتصرع بارته لدخول هذه الاشياء قلت اذا أريد الوصف ولو بالتأويل يشمل لولاك وغير قائم واما أقل رجل يقول ذلك فقد صرح فى التسهيل بان صفة النكرة بعده مغنية عن خبره وأشار لقول آخر انما تجعل خبرا انتهى هذا وقال اللقانى قوله أو وصف رافع لمكتفى به لقائل ان يقول يدخل فيه نحو لاهية قلوبهم اذ قوله وصف معطوف على اسم ولم يشترط فيه التجرد كما فى الاسم وقد يجاب بان التجرد منه مراد وان لم يصرح به الا ان يقال المراد لا يدفع الايراد فتأمل وقد يجاب بان مرفوع لاهية غير مكتفى به كما تاتى الاشارة اليه انتهى ويندفع ما أورده من أصله بجعله معطوفا على مخبر عنه أى محكوم عليه بانه كذا وكذا وقال شيخنا العلامة الغنيمى يصح عطف قوله أو وصف على اسم وحذف مجرد عليه لدلالة الاول عليه كما حذف أو بمنزلته كما اشار اليه الشارح وكان ينبغى له ان يشير الى حذف مجرد وكأنه لوضوحه لم يشر اليه ويصح عطفه على مخبر وعلى كل فلا يرد قوله تعالى لاهية قلوبهم ان سلم انه رافع لمكتفى به فافهم وقوله رافع قال الشهاب من حيث انه وصف فيخرج الحسن وجهه اذ هو وصف رافع لوجه وهو مكتفى به لان الحسن قائم مقام موصوفه وهو الشئ لكن رفعه له من حيث انه مبتدا لا من حيث انه وصف ووجه ذلك ان وجه مسند الى الحسن والحسن مسند اليه فيكون ارتفاع وجه بالحسن لكونه مسندا اليه لا لكونه وصفا والا كان الامر بالعكس بان يكون الحسن مسندا ووجه مسندا اليه كما فى أقائم الزيدان ونحوه تأمله

(قوله المكتفى به) قال بعضهم من مظهر كأقائم الزيدان أو مضمر بارز كأقائم هما لا مستتر قال الشهاب القاسمى انظر ما يأتى من قوله غير ماسوف الخ فانه حكم بان غير مبتدا مع ان الوصف الذى أضيفت اليه لم يرفع ظاهرا ولا ضميرا بارزا بل ضميرا مستترا ثم سمعت شيخنا قرر ما حاصله ان معمول الوصف المذكور ليس ضميرا مستترا بل هو على زمن فهو نائب الفاعل اغنى عن الخبر حيث قال فى درسه معترضا قول المصنف الآتى والخبر الجزء الخ ما نصه ينتقض بعلى زمن فى غير ماسوف على زمن فانه خبر لانه نائب الفاعل تمت به الفائدة مع مبتدا وهو غير الوصف المذكور مع انه ليس خبرا ويجاب بان غير مبتدا فى اللفظ والمبتدا فى الحقيقة هو ماسوف اذ هو فى معنى ما ماسوف فلا يصدق مع مبتدا غير الوصف بل مع مبتدا هو الوصف انتهى حاصل ما علقناه من تقريره فى الدرس أطال الله بقاه (قوله من يعتقد السامع عدم ايمانه) أى بناء على اشتراط الفائدة الجديدة فى الكلام كما هو مذهب الشارح ويحتمل انه قصد ان يكون المثال بالكلام المقيد به (قوله هو المصدر المنسبك الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ المصدر المذكور اسم صريح فكان الصواب ان يقول وهو 185 الحرف المصدرى وصلته وكذا يقال فى قوله والمصدر المتصيد الخ واقتصاره على ذلك فيه نظر أيضا فتأمل (قوله وسواء خبر مقدم) قال الدنوشرى هذا غير متعين بل يجوز ان يكون خبران فى قوله تعالى ان الذين كفروا وما بعده فاعل به ويجوز ان يكون مبتدا وما بعده خبره وهذا الاخير مبنى على ان النكرة المختصة يصح ان يخبر عنها بالمعرفة فتأمل انتهى وقد مثل الزمخشرى بالآية لتقدم الخبر قال ابن الحاجب كون سواء خبرا مقدما هو الصحيح وقول الاكثر وقال كثيران سواء خبر ان وأأنذرتهم فاعل حجة الاولين ان سواء ليس بصفة فى أصل الوضع فاجراؤه على باب

المكتفى به) عن الخبر أو بمنزلة الوصف (فالاسم) الصريح (نحو) قول من يعتقد السامع عدم ايمانه (الله ربنا ومحمد نبينا) وقيل المراد بهذا الاسناد التعظيم والاقرار لا الاخبار وهذان الوجهان نقلهما أبو البقاء (والذى بمنزلته) أى بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من ان والفعل (نحو وان تصوموا خير لكم) فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه فى تأويل صومكم وخبره خير لكم (و) المصدر المتصيد من الفعل نحو (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) فأنذرتهم مبتدأ وهو فى تأويل مصدر أم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين لانه فى الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسى فى الحجة وتبعه ابن عمرون كون أأنذرتهم وتاليه مبتدأ وسواء خبرا لان ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه أن نحو (تسمع بالمعيدى خير من ان تراه) فتسمع مبتدأ وهو فى تأويل سماعك وقيل أن مقدرة والذى حسن حذف أن من تسمع ثبوتها فى أن تراه قاله الموضح فى شرح الشذور والفرق بين هذا والذى قبله ان السبك فى هذا شاذ وفى الذى قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد فى باب التسوية شاذ فى غيرها (والمجرد) عن العوامل اللفظية (كما مثلنا) للصريح والمؤول به (والذى بمنزلة المجرد) عن العوامل

٢٤ ج ل الاسمية أولى من اجرائه على الوصفية ولو كان صفة فى الاصل لكان تقدير الكلام فاعلا أحسن الا ترى ان قولك مررت برجل قائم أبوه أحسن من قولك مررت برجل قائم ابوه وكذلك برجل سواء وابوه احسن من قولك برجل سواء هو وأبوه فلذلك كان جعل سواء خبرا مقدما أولى من جعله خبرا لان لئلا يكون عاملا (قوله ومنع الفارسى الخ) لم يبين اعراب الآية عندهما ولعله ما مر من ان سواء خبر ان وأأنذرتهم فاعل (قوله وأجيب بان الاستفهام الخ) فان قيل المعتبر جانب اللفظ ولهذا علق فى علمت أيهم فى الدار قلت ذاك استفهام اذ المعنى علمت جواب ايهم فى الدار واما هذا فليس فيه معنى استفهام البتة (قوله شاذ فى غيرها) قال الدنوشرى قال الدمامينى فى شرح التسهيل فى باب القسم لا نسلم ان السبك بدون حرف مصدرى شاذ فى غيرها على الاطلاق وانما يكون شاذا اذا لم يطرد فى باب اما اذا اطرد فى باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا كالجملة التى يضاف اليها اسم الزمان نحو جئتك حين ركب الامير أى حين ركوبه وهذا يوم ينفع الصادقين أى يوم نفع الصادقين فهذا مطرد ومثل

لانا كل السمك وتشرب اللبن لانك اذا نصبت تشرب بان مضمرة يصير فى الظاهر اسما معطوفا على فعل وهو ممتنع فيتعين اسم معطوف عليه والتقدير لا يكن منك اكل وشرب فهذا مطردا نتهى وقال الزرقانى قال العلامة اللقانى قوله ان السبك بدون حرف مصدرى مطرد فى باب التسوية هذا كلامهم وقد يقال لا نسلم ان السبك بدون سابك لان همزة التسوية حرف مصدرى فيكون السبك مع مابعدها وما المانع من تعدادها من حروف المصدر بل هى أقوى من لو مثلا لانها لا تفارق هذا المعنى بخلاف لو انتهى وقال بعض الفضلاء قوله ان السبك بدونها شاذ سيأتى فى نواصب الفعل أن حذف ان ورفع الفعل بعدها الحذف قياسى وحيث حكمنا بان أن مقدرة فهى مثل الموجودة وحيث كانت كالموجودة كان السبك غير شاذ فى قوله شاذ فتأمله (قوله هل من خالق غير الله) قال ١٨٦ أبو حيان فى البحر لا يجوز ان يكون خالق مبتدا وغير فاعلا اغنى عن الخبر لما ان هذا الوصف الذى يكون له فاعل أغنى عن الخبر منزل منزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من فكذلك ماهو بمنزلته انتهى وفيه رد الكلام صاحب الكشاف وتبع المصنف اباحيان فى الرد عليه بذلك ولتنزيل هذا الوصف منزلة الفعل لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع وسيأتى فى باب حروف الجر ان خبر المبتدا محذوف اى لكم لاجله يرزقكم لان هل لا تدخل على مبتدا خبره فعل الا شذوذا وانما جملة يرزقكم صفة واعتبار التوصيف لمجرد تصوير النفى لا للاثبات فان الاستفهام للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه على أوضح وجه (تنبيه) قال الدنوشرى من المبتدا المقرون بالحرف الزائد قولهم ناهيك بزيد فزيد مبتدا مؤخر وناهيك خبره مقدم والمعنى ان زيدا ناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية انتهى وقال المصنف فان قلت هل من ذلك المبتدا المضمر بعد كان الزائدة فى قوله ٭ وجيران لنا كانوا كرام ٭ فى قول من زعم ان الاصل وجيران هم لنا وقدم الظرف فزيد كان واستتر الضمير فيها ومثله قراءة شاذة عن اليزيدى وان كانت لكبيرة قلت هو داخل فى قوله مجرد عن العوامل لان كان الزائدة لم يعمل فيه شيئا وانما استتر فيها استقباحا لظاهر دلو بقى (قوله لان صيغة مفعول الخ) ولان سياق الآية يقتضى الاستفهام عن المفتون من الفريقين لا عن مكان المفتون (قوله ونحو رب رجل صالح لقيته) قال الدنوشرى لو مثل برب رجل كريم قائم كان احسن لانه لا يتعين فى مثاله المبتدا والخبر فانه يجوز فيه ان يكون مفعولا على حد قولك زيدا ضربته (قوله وان تفعل فاعل بنولك) قال

اللفظية ما دخل عليه حرف زائد أو شبهه فالاول (نحو هل من خالق غير الله) ونحو بحسبك درهم) لا فرق فى ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كانا مجرورين بمن والباء الزائدتين (لان وجود) الحرف (الزائد كلا وجود ومنه) أى من المبتدا المجرور بحرف زائد (عند سيبويه) قوله تعالى (بأيكم المفتون) فأيكم مبتدأ والباء زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر وبأيكم خبر مقدم والباء بمعنى فى لا زائدة والمعنى على الاول ايكم المفتون اى المجنون وعلى الثانى الفتنة بايكم اى الجنون فى أيكم (و) منه (عند بعضهم) وهو ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة فى المبتدا وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة فى المفعول ووجه الاول ان اغراء الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائبا عن ليلزم والشئ الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفين الجنس وهما الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وانما جىء بالضمير غائبا على انظ من والا فهو للمخاطب فى المعنى قاله أبو اسحق الجزرى فى نقده على مقرب ابن عصفور والثانى وهو الذى يشبه الزائد نحو لعل أبى المغوار منك قريب ونحو رب رجل صالح لقيته فمجرور لعل ورب فى موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب اشبها الحرف الزائد فى كونهما لا يتعلقان بشئ (والوصف) يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب (نحو أقائم هذان) وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل احسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره وماقرشى ابواك والذى بمنزلة الوصف نحو قولهم لانولك ان تفعل فنولك مبتدأ وهو بمنزلة الوصف فى كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغى وان تفعل فاعل بنولك

الدنوشرى فيه نظر أما اولا فهو مخالف لقوله فى باب لا لانه نائب عن الفاعل واما ثانيا فالذى يفهم من قول الصحاح قولهم نولك ان تفعل كذا أى حقك ان تفعل وينبغى لك وأصله من التناول كانك قلت تناولك كذا وكذا ومانولك ان تفعل كذا أى ما ينبغى لك انتهى ومن قول الرضى فى باب لا والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك وما مأخوذك هذا الفعل اى لا ينبغى لك ان تتناوله وتأخذه أى ان خبر لا مرفوع اغنى عن الخبر وان صح ايضا وكان اباحيان لحظ ذلك فقال ما قال عما هو محكى عنه فى باب لا كما ذكره الشارح (قوله غير مكتفى به) اى فلا يحسن السكون عليه وهذا واضح اذا لم يعلم مرجع الضمير اما اذا علم كما اذا جرى ذكر زيد فقيل اقائم ابوه فانه يكتفى به ويحسن السكون عليه لانه بمنزلة اقائم ابو زيد وصرح الرضى فى نحو أقائمهما بعد ذكر الزيدين بان الضمير فاعل اغنى عن الخبر (قوله فزيد مبتدأ مؤخر الخ) قال الدنوشرى ينظر ما المانع من كون زيد مبتدا وقائم مبتدا ثان وابواه فاعل اغنى عن خبره والجملة خبر عن زيد نظير ١٨٧ زيد قائم ابواه (قوله وفى الاكتفاء بالفاعل) قال الدنوشرى كان الاولى ابداله بالمرفوع كما هو ظاهر اى فيجوز كونه بمعنى الحال او الماضى وانما ذلك شرط فيما اذا عمل النصب لا مطلقا كما قال الشارح نقلا عن المغنى فى باب اعمال اسم الفاعل (قوله وواف مبتدا) هذا غير متعين لجواز كونه اسما لما الحجازية وانما فاعل اغنى عن خبرها (قوله وجوابه ان المراد بالظهور ضد الاستتار) قال الدنوشرى يفهم من هذا الجواب ان الزمخشرى وابن الحاجب قائلان بجواز كون المرفوع ضميرا منفصلا والمنقول عنهما خلاف ذلك واذا رفع الوصف ضميرا مستترا فلا يكون مبتدا بالاتفاق قال بعضهم الافى مسئلتين الاولى نحو اقائم وضارب زيدا اذا أعملنا الثانى فقائم مبتدأ والضمير المستتر فيه اغنى عن الخبر الثانية نحو اقائم الزيدان أم ذاهبان اذا لم يجعل ذاهبان خبر المبتدا محذوف اى هما ذاهبان بل يجعل معطوفا على ما قبله فيكون مبتدأ والفاعل مستتر فيه أغنى عن الخبر لكونه ضميرا مستترا فليتأمل انتهى وكلام المغنى فى باب المبتدا من الباب الخامس صريح فى رد جواب الشارح لانه نقل ان الكوفيين أوجبوا فى نحو أقائم انت ابتدائية الضمير ثم قال ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل فى أماليه الاجماع على ذلك ثم نقل ان الزمخشرى زعم ان أراغب انت عن آلهتى يا ابراهيم ان انت مبتدأ فعلم ان مراد الزمخشرى بالظاهر ما قابل الضمير مطلقا مستترا او بارزا (قوله والنفى بالفعل الخ) فيه مسامحة لكونه ليس مبتدا لخروجه من تعريفه باشتراط التجرد عن العوامل اللفظية وانما هو مرفوع بليس والفاعل سد مسد خبرها وكذا يقال فى ما الحجازية ثم انه يرد انهم قالوا فى باب النواسخ لا تدخل على مبتدا اغنى مرفوعه عن الخبر (قوله فغير مبتدأ الخ) فيه مسامحة لان المبتدأ حينئذ ليس وصفا الا بالتأويل او باعتبار ان المضاف والمضاف

مسد الخبر وسيأتى فى باب لا (وخرج) بقوله مخبر عنه أو وصف (نحو نزال) من اسماء الافعال (فانه لا مخبر عنه ولا وصف) فلا يكون مبتدأ بناء على ان اسم الفعل لا محل له من الاعراب وهو الاصح (و) خرج بقوله رافع لمكتفى به (نحو اقائم أبواه زيد فان المرفوع بالوصف) وهو ابواه (غير مكتفى به) فى حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد (فزيد مبتدا) مؤخر (والوصف خبر) مقدم وابواه فاعله (ولا بد للوصف المذكور) وماهو بمنزلته (من) اشتراط (تقدم نفى او استفهام) عليهما وهل ذلك شرط فى العمل او فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان ارجحهما الثانى قاله فى المغنى والنفى يشمل النفى بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفى بالحرف (نحو قوله

خليلى ماواف بعهدى أنتما ٭ اذا لم تكونا لى على من أقاطع

فما نافية وواف مبتدا وانتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشرى وابن الحاجب حيث شرطا ان يكون المرفوع اسما ظاهرا قاله الموضح فى شرح الشذور وجوابه ان المراد بالظهور ضد الاستتار والنفى بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل (و) النفى بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدا وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم قاله ابن عقيل أيضا والنفى فى المعنى كالنفى الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه فى قوة قولك ما قائم الا الزيدان (والاستفهام) يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف (نحو) قوله

(أقاطن قوم سلمى) أم نووا ظعنا ٭ ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

نقاطن مبتدا من قطن بالمكان اذا أقام به وقوم سلى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأول مبتدأ والثانى * فاعل أغنى فى أسار ذان

وقس وكاستفهام النفى * واذا لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام لا يكون مبتدا (خلافا للاخفش والكوفيين) فى اجازتهم وقوعه مبتدا من غير ان يتقدمه نفى واستفهام (ولا حجة لهم فى نحو) قول بعض الطائيين

(خبير بنو لهب) فلا تك ملغيا * مقالة لهبى اذا الطير مرت

(خلافا للناظم) فى شرح التسهيل (وابنه) فى شرح النظم (لجواز كون الوصف) وهو خبير (خبرا مقدما) وبنو لهب مبتدا مؤخرا (وانما صح الاخبار به) أى بخبير مع كونه مفردا (عن الجمع) وهو بنو لهب (لانه) أى خبير (على) وزن (فعيل) وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطى حكم ما هو على زنته (فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير) ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حى من الازد فان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدا من غير ان يعتمد على نفى أو استفهام فما سوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله فى المرفوع بعده وسيأتى ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخالف هنا قلت الاخفش لا يشترط فى عمل الوصف اعتماده على شئ كما حكاه المسبلى عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين أشار الناظم بقوله

وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد (واذا) رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة احوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان (لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو أقائم اخوالك) فقائم مبتدا واخوالك فاعله سد مسد خبره ولا يجوز ان يكون اخوالك مبتدا مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد (وان طابقه) أى طابق الوصف ما بعده (فى غير الافراد) وهو التثنية والجمع

اليه كالثنى الواحد (قوله لان الوصف قائم مقام الفعل) انظر هذا مع تجويزهم فيما اذا تطابق الوصف وما بعده افرادا الوجهين (قوله فهو على حد والملائكة الخ) قال اللقانى قد يناقش بان الملائكة جمع تكسير فيؤول بالجماعة وهى مفرد مؤنث وهو قد يخبر عنه بفعيل كما فى ان رحمة الله قريب من المحسنين وبنو لهب اجرى مجرى جمع المذكر السالم وهو لا يراعى تأنيثه المترتب عليه افراده (قوله قلت الاخفش لا يشترط الخ) ذكروا فى باب اسم الفاعل ان الاعتماد شرط فى عمله النصب لا الرفع وايضا فقد أسلف عن المغنى ان الراجح ان الاعتماد شرط فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر لا فى العمل وحينئذ فلا حاجة به ونقله عن السبكى لا يلائمه ان الجمهور على خلافه فليس المخالفة بين الاخفش وغيره الا فى عدم اشتراط الاعتماد فى الاكتفاء بالمرفوع (قوله واذا رفع الوصف ما بعده الخ) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر حيث جعل التقسيم والفرض انه رافع للظاهر مع انه لم يرفع فيما اذا طابق ما بعده من التثنية والجمع بل الامر بالعكس وكذا اذا طابقه افرادا على احد الوجهين انتهى وقال شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله واما كون الظاهر مفردا والصفة مثنى مثل أقائمان زيد فلا يجوز اذ لا يجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة (قوله ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته) قال الدنوشرى هذا بحسب الظاهر يشمل ست صور الاولى ان يكون مفردا وما بعده مثنى الثانية ان يكون مفردا وما بعده مجموعا الثالثة والرابعة ان يكون مجموعا او مثنى وما بعده مفرد الخامسة والسادسة ان يكون مثنى وما بعده مجموعا او بالعكس ففى الاربعة الاخيرة الكلام غير صحيح من أصله وفى الاولين الكلام صحيح وهو محل كلامه ولم يبال بشمول كلامه للاربع للعلم ببطلانها فتأمل (قوله تعينت ابتدائيته) قال الدنوشرى اخذا من اللقانى محل ذلك فى غير نحو ما افضل منك الزيدان فافضل خبر مقدم وان كان ما بعده مثنى

(تعينت خبريته نحو أقائمان اخواك وأقائمون اخوتك) بالتاء الفوقانية وأقائم الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدا مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدا والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل فى لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومسئلة جمع التكسير نص عليها الشاطبى (وان طابقه) أى الوصف ما بعده (فى الافراد) تذكيرا وتأنيثا (احتملهما) أى الابتدائية والخبرية على السواء (نحو أقائم أخوك) وأقائمة أختك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدا وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدا مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل فى المقدم الابتداء عورض بان الاصل فى الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله

والثانى مبتدا وذا الوصف خبر * ان فى سوى الافراد طبقا استقر

(وارتفاع المبتدا بالابتداء وهو التجرد) عن العوامل اللفظية (للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدا) عند سيبويه واليه ذهب الناظم فقال

ورفعوا مبتدأ بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا

فاذا قلت زيد أخوك فزيد مرفوع بالابتداء وأخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل للطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل فى الفعل واعترض بان المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه صاحبك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر وأجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له (لا) ارتفاعه (بالابتداء) وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقاء وحجة من قال به ان الابتداء رفع المبتدأ فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل فى الفاعل عمل فى المفعول (ولا) ارتفاعه (بهما) اى بالابتداء والمبتدا وحجة من قال به ان الابتداء عامل ضعيف فقوى بالمبتدا كما قوى حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا فى الجزاء عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة عن البصريين (وعن الكوفيين انهما) اى المبتدأ والخبر (ترافعا) فرفع كل منهما الآخر وحجتهم ان كل واحد منهما يفتقر الى الآخر فكان كل منهما عاملا فى صاحبه كما ان ايا الشرطية عاملة

(قوله تعينت خبريته) قال اللقانى لا يستقيم على مذهب الناظم فى جواز تثنية الفعل وجمعه وان كان قليلا على ما يصرح به فى الفاعل (قوله وان طابقه فى الافراد احتملهما) قال الدنوشرى محل جواز الوجهين اذا لم يوجد مانع من احدهما ففى نحو أطالع الشمس تتعين ابتدائية الوصف ولا يجوز ان يكون خبرا لانه كان يجب تأنيثه حينئذ لاسناده الى ضمير المؤنث وتتعين ابتدائية الوصف ايضا فى نحو اراغب انت عن آلهتى للزوم الفصل اذا جعلته خبرا بينه وبين معموله الا ان يقدر للجار متعلق وينتقض أيضا بنحو اقائم عندك هند فان الوصف مبتدا لا خبر انتهى وقد نقض اللقانى بالاول قول المصنف احتملهما (قوله اقائم اخوك) قال الدنوشرى زعم عبد الغفور محشى شرح ملاجامى انه يتعين ابتدائية الوصف فى نحو اقائم رجل قال شيخنا ولا وجه لما قاله بل يجوز ان يكون رجل مبتدأ وقائم خبر مقدم (قوله أقائم أخوك) قال الدنوشرى توقف بعضهم فى جواز ابتدائية زيد فى نحو اقائم زيد بلزوم التباس المبتدا بالفاعل كما فى نحو ضرب زيد فلا يجوز ابتدائية زيد وأجاب بعضهم بان زيدا فى الاول يحتمل الامرين كل منهما بخلاف الاصل وذلك اجمال لا لبس فليتأمل انتهى وأقول البعض المتوقف البدر الدمامينى والمجيب الشمنى وتحرير الفرق بين الاجمال واللبس يطلب من حواشينا على الفاكهى (قوله وهو التجرد الخ) قال الدنوشرى هذا صادق على الوصف القائم بالفعل المضارع مثلا فى نحو يقوم فيقتضى ان يكون ابتداء لانه تجرد للاسناد (قوله واعترض بان المبتدأ الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لان الرافع لابوه ليس المبتدأ وانما هو صلته لان المبتدأ هو أل الموصولة ولكن ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف كما هو معروف فتأمل

(قوله وهـذه الاقوال كلها الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لان قوله كان رافعا لنفسه بنفسه ممنوع اذهما متغايران مفهوما والمحكوم به غير المحكوم عليه قطعا وأما قوله فلان الابتداء عامل ضعيف الخ فهو مردود أيضا لان مدار العمل على الطلب وهو حاصل والعامل فى الحقيقة هو المتكلم وكون ماذكره عاملا انما هو باعتبار المعتبر وقوله فلان اجتماع عاملين الخ مردود أيضا بان هذا اصطلاح له ولا مشاحة فى الاصطلاح وكذا يقال فى قوله فلان العمل تأثير الخ (قوله وعن الكوفيين انهما ترافعا) قال الدنوشرى قال بعضهم ورد على الكوفيين فى زعمهم انهما ترافعا بان حق العامل ان يكون قبل المعمول فيه وحق المعمول فيه ان يكون بعد العامل فيه فينتج من هذا ان حق كل واحد منهما ان يكون متقدما متأخرا قالوا ويلزمهم ان لا ينصب المبتدأ اذا دخلت عليه ان وأيضا فانا نقول زيد قائم فقائم قد رفع ضميرا مستترا فيه فان كان قائم هو الذى رفع زيدا أيضا فقد رفع العامل الواحد شيئين على غير وجه الاشتراك ويلزمهم ان يخلو قائم من الضمير لانه قد رفع اسما ظاهرا ومن قال انهما أى المبتدأ والابتداء رفعا الخبر مثل هذا 190 بالنار والقدر والماء وذلك ان النار تعمل فى القدر فتحمى ثم انهما يتناصران على العمل فى الماء واسخانه (قوله قد يكون نفس المبتدا فى المعنى نحو زيد اخوك الخ) والظاهر انه أراد بكونه نفس المبتدا فى نحو ذلك أنه ليس خلافه كما فى نحو زيد عندك مما أخبر به بظرف على ما سيأتى فى مسئلة الاخبار بالظرف والا فكون الخبر نفس المبتداء فهو ما لا يصح وما صدقا لابد منه على ما سيأتى فى الكلام على كون الجملة الواقعة خبرا ولا يتأتى هذا التأويل المذكور هناك (قوله واثبات الالف فى اثنان الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لا يظهر كون الرفع اول أحوال الاسم فلا تغفل ولو قيل ان الرفع اشرف أحوال الاسم لم يبعد (قوله والخبر الجزء الخ) قال القانى ان قلت يلزم من هذا التعريف الدور اذ الخبر يتوقف على المبتدا الوصف والمبتدأ يتوقف على الخبر لان من تعريفه مخبر عنه وهو مشتق من الخبر كما تقدم قلت لا يلزم اذ المراد من الخبر الاخبار اللغوى فان قلت لا يصدق على نحو النار حارة مما هو معلوم البتة ضرورة ولا على نحو شعرى شعرى مما كان الخبر فيه عين المبتدا قلت يصدق اذ الفائدة فى الاول حاصلة باصل الوضع وفى الثانى بتأويل شعرى الآن هو شعرى الذى تعهده ثم اعلم ان التعريف المذكور منتقض بنحو ذاهبة من قولك زيد جاريته ذاهبة اذ لا تحصل الفائدة به مع مبتدئه لاشتماله على ضمير الغائب انتهى ويمكن ان يجاب عن الدور بغير ما ذكره على ما قرره الشهاب القاسمى فى شرح الورقات فى تعريف العلم (قوله او بمتعلقه) أى كما فى صورة الاخبار بالظرف والجار والمجرور وينبغى ان يزيد أو بصفته ليدخل نحو بل أنتم قوم عادون بل أنتم قوم تجهلون فان الذى تمم الفائدة الصفة لا الخبر ويحتمل انه اراد بمتعلقه ما هو متعلق به من صفة ونحوها كقول اهل المعانى متعلقات (قوله بخلاف قول الناظم والخبر الخ) فانه لم يسلم فيه الحد للخبر وقد اجبنا عن الناظم فى الحواشى وقال الشهاب القاسمى فى بعض

فى الفعل بعدها وهو عامل فيما فى نحو اياما تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدا فى المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ بزيد كان رافعا لنفسه بنفسه واما الثانى فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوى ولفظى لا يعهد واما الرابع فلان العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشئ الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذ كان مؤثرا فيما اثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدآت واثبات الالف فى اثنان من استعمال الشئ فى اول احواله

* (فصل * والخبر) هو (الجزء الذى حصلت به) او بمتعلقه (الفائدة) التامة (مع مبتدا غير الوصف المذكور) فى قوله او وصف رافع لمكتفى به (فخرج) بذكر المبتدا (فاعل الفعل) نحو زيد من قولك قام زيد (فانه) وان حصلت به الفائدة لكنه (ليس مع المبتدا) بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق (و) خرج بقوله غير الوصف المذكور (فاعل الوصف) المذكور نحو الزيدان من قولك أقائم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدا غير الوصف المذكور بل مع مبتدا هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعل سد مسد الخبر وسلم الحد بذلك للخبر بخلاف قول الناظم * والخبر الجزء المتم الفائدة * فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل

الحواشى قوله والخبر الجزء المتم الفائدة اى مع المبتدا بقرينة ما علم من اول الباب الى هنا من ان الخبر يصاحب المبتدا دون غيره فاندفع ما قد يرد عليه من ان التعريف يشمل كلا من فعل الفاعل مثلا والمراد مع المبتدا غير الوصف بقرينة قوله فاعل اغنى فانه دل على ان الوصف لا خبر له (قوله وهو اما مفرد واما جملة) قال الدنوشرى ان قلت الظرف والجار والمجرور من ايهما قلت يجوز ان يجعل من الجملة ولذا اقسم بعضهم الجملة الى ظرفية وغير ظرفية ويجوز ان يقال تارة يلحق بالمفرد بان يقدر المتعلق مفردا وتارة بالجملة بان يقدر فعلا نقلته من خط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم انتهى * (تنبيهان الاول) * لا يمتنع كون الجملة هنا طلبية خلافا لابن السراج وابن الانبارى كقوله قلت من عيل صبره كيف يسلو * صاليا نار لوعة وغرام ولا قسمية خلافا لثعلب نحو والذين هاجروا فى سبيل الله ثم قتلوا او ماتوا ليرزقنهم الله رزقا حسنا ولا مصدرة بالسين وسوف خلافا لابن الطراوة قال لم يسمع زيد سيقوم واصل هذا عنده ان المضارع لا يكون مستقبلا البتة بل حالا وان سمع يقوم غدا فمعناه ينوى القيام غدا والنية الآن حاصلة والمقصود بعد القيام قال ولهذا لا يجوز فى 191 كلامهم زيد سيقوم لانه مستقبل فلا يتصور الاخبار به لعدم تحققه وقوله باطل لان الاخبار يستدعى غلبة الظن لا التحقق وتأويله فاسد لانه لا يتأتى فى نحو وما تدرى نفس الآية اذ لا يكون التقدير ماذا تنوى كسب غد ودعواه عدم السماع باطلة هذا النمر بن تولب يقول

فلما رأته آمنا هان وجدها * وقالت أبونا هكذا سوف يفعل

وفى البيت رد على تلميذه السهيلى وعليه حيث منعا ان يتقدم ما بعد السين وسوف عليهما وعندهما انهما حرفا صدره (الثانى) * قد يجب كون الخبر جملة وذلك فى أماكن اوصلها بعض الفضلاء الى ثمانية عشر منها خبر ضمير الشأن والقصة وخبر كان والمخصوص بالمدح اذا تقدم والمنصوب على الاختصاص فانه يجب فيه ان يتقدم عليه اسم بمعناه وهو مبتدا والمنصوب على الاختصاص معمول لاخص والجملة خبر عن ذلك الاسم وما فى التعجب وطوبى فى نحو طوبى للمؤمن فانه يلزم الابتدائية والاخبار عنه بالجار والمجرور وهما فى حكم الجملة وخبر المبتدا الواقع بعد اذ لحو اذ هما فى الغار وخبر المبتدا الواقع بعد لو الشرطية نحو ولو انهم صبروا (قوله على رأى) قال الزرقانى ظاهره ان هنالك من يرى أنه ليس جامدا والخلاف الآتى بالنسبة الى تحمل الجامد الضمير فهو غير هذا (قوله لكن لا بحسب القياس) قال الزرقانى الظاهر ان لا زائدة والمناسب اسقاطها واسقاط لكن أيضا المناسب الاضراب الذى بعده انتهى وفيه نظر ظاهر وكتب ايضا المثبت الاشعار والمنفى الدلالة على ذلك وهو ظاهر لان صاحبا بحسب الاستعمال غلب على صاحب الملك فليس معناه ما ذكر وان كان مشعرا بذلك (قوله اذا أريد بأسد شجاع) قال اللقانى يعنى اما اذا اريد بأسد حقيقته واداة التشبيه محذوفة كما هو مذهب البيانيين فلا يكون من

الوصف (وهو اما مفرد) وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع (واما جملة) اسمية وفعلية وذكر ابن خروف فى شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها يخالف صاحبه فى حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال * ومفردا يأتى ويأتى جملة * (والمفرد اما جامد) وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر الى القياس الاستعمالى كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكأسد اذا أريد به شجاع على رأى فانه وان كان فى الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له فى المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالى بل بحسب القياس الاصلى وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد واسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد (فلا يتحمل ضمير المبتدا نحو هذا زيد) وهذا اسد وهذا صاحب فليس فى شئ منها ضمير يعود على المبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ (الا ان اول) الجامد (بالمشتق) فيتحمل ضمير المبتدا (نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع) عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه على اضمار الكاف او انه نفس الاسد بالغة فلا يتحمل ضمير المبتدا عندهم وذهب الكسائى من الكوفيين والرمانى من البصريين ومن وافقهما الى أن الجامد يتحمل ضمير المبتدا مطلقا سواء اول بمشتق ام لا (واما مشتق) وهو ما اشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر الى القياس الاستعمالى كقائم فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن مبتدا

الاخبار بالمفرد الذى كلامنا فيه وان تحمل الضمير الذى كان فى المتعلق انتهى وقصده ان الجار والمجرور غير المفرد ووجه تردده بين المفرداذ قدر متعلقه مفردا والجملة ان قدر فعلا ويشعر بان الخبر حينئذ الجار والمجرور ثم المنظر هل الامر كذلك ويظهر كما قال الشهاب القاسمى انه ليس كذلك بل الخبر المفرد اعنى لفظ اسد ولذا رفع فى تحمله ضمير المتعلق نظر (قوله فيتحمل ضميره) قال اللقانى أى ضمير مبتدا ذلك الخبر ولا يخفى انه منتقض بنحو زيد عمرو ضاربه هو فان الضمير الذى رفع بضاربه ليس لمبتدائه بل لمبتدا الجملة أعنى زيدا على ان مثالى الموضح فى الوصف الجارى على غير من هوله الضمير فيهما عائد على غير مبتدئه البتة اه وقد يقال الضمير فى قول المصنف ضميره عائد على المبتدا أعم من مبتدئه فلو لم يقيد بضمير ذلك المبتدا كالنظم لسلم من الانتقاض وقال الدنوشرى فاذا قلت زيد قائم هو كان تأكيدا لافاعلا لكن أجاز سيبويه فى مثله أن يكون توكيدا وان يكون فاعلا كما نقله الدمامينى * (تنبيه) * يستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقته له قال فى الارتشاف والمبتدا والخبر بالنسبة الى التذكير والتأنيث ان كان المبتدا هو الخبر من جهة المعنى فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو الاسم كلمة وفاطمة هذا الرجل اذا كان اسمه فاطمة فان كان غير صفة فالموافقة وقد يخالف ان كان التأنيث غير حقيقى كقوله والعين بالاثمد الحادى مكحول أى عضو أو شئ مكحول أو جامدة لا يكون الا على التحقير نحو هذا الرجل امرأة أو على التكبير نحو هذه المرأة رجل وبالنسبة الى الافراد والجمع فان كانا مفردى اللفظ والمعنى فالمطابقة نحو زيد قائم الا ان كان المبتدأ ذا أجزاء فتجوز المخالفة حيث سمع نحو هذا الثوب ١٩٢ اخلاق وهذه البرمة اعشار ولا يقاس عليه فيقال هذا الرجل أعضاء وان كان منقسما الى أعضائه وان كان عكسه والخبر يقبل التثنية والجمع وهو جامد فلا يجوز الا على نحو قولك هذا الرجل أسد فتقول الرجال رجل واحد تريد أنهم على قلب رجل واحد وعلى مذهب واحد أو مشتق فالمطابقة نحو الرجال قيام ولا يكون مفردا الا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى وقيل ان أريد بالجمع كله جاز افراد الخبر نحو وهن صديق اى وكل واحد منهن صديق وان لم يقبل تثنية ولا جمعا كأفعل التفضيل فان كان بمن فهو فى معنى الجمع أو مضافا الى جامد اسم جمع جاز نحو هؤلاء أول حزب وأحسن قبيل أو غيره لم يجز أن تقول هؤلاء أول رجل بل أول الرجال أو الى مشتق فجيز بلا تأويل نحو هؤلاء أول طاعم ومجيز بتأويل حذف اسم جمع أى أول حزب طاعم أو على معنى الفعل أى أول من طعم وان كان المبتدا مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر صفة جاز أن يفرد نحو الجيش منهزم أو جامد فلا يفرد الا بحسب القصد وان كان مجموع اللفظ مفرد المعنى فحكمه حكم ما هو مفرد اللفظ والمعنى اه باختصار (قوله الا ان رفع الظاهر) قال اللقانى ينتقض بنحو زيد ما قائم الا هو اذا قدر هو مرفوعا بقائم لا مبتدا أى بدلا من المبتدا (قوله ويبرز الضمير الخ) قال الشهاب القاسمى ظاهره ان هذا الضمير فاعل لا توكيد الفاعل المستتر ونقل الحفيد عن الرضى انه تأكيد ووجه بحصول المقصود بالتأكيد (قوله اذا جرى الوصف على غير الخ) قال الشهاب القاسمى ان قيل الضمير الاصل فيه رجوعه للمضاف فلا لبس فيبطل قوله سواء ألبس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو الأن يقال يحصل اللبس نظرا لجواز الرجوع للمضاف اليه قليلا اه وفيه نظر لانه انما جعل لبسا لمخالفته للمقصود من الكلام من ان الغلام مضروب لاضارب والاصل المذكور موكد له لانهم قالوا اللبس تبادر الذهن الى غير المراد وان أراد بيان ان اللبس لا يكون الا بين معنيين فليس فى قوله كون الاصل فى الضمير ما ذكر ما يخالف ذلك لان لفظ الاصل يشعر بجواز رجوع الضمير للمضاف اليه وان كان لا يتبادر الذهن اليه * (تنبيه) * قضية كلام المصنف ان الفعل ليس كالوصف فى هذا الحكم

(فيتحمل ضميره) والى ذلك أشار الناظم بقوله وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن (نحو زيد قائم) والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر فى ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدا والالف فى قائمان والواو فى قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما فى الرجلان والزيدون (الا ان رفع المشتق الاسم (الظاهر نحو زيد قائم أبوه) أو رفع الضمير البارز نحو زيد قائم أنت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدا لانه لا يرفع فاعلين (ويبرز الضمير المتحمل) بفتح الميم ويتصل (اذا جرى الوصف) الواقع خبرا (على) مبتدا (غير من هوله) فى المعنى (سواء ألبس) الحال

وذهب ابن مالك الى انه مثله على ما بيناه فى حواشى الالفية ورأيت بخط المصنف فى التذكرة وتلخيص القول فى المسئلة ان تعلم ان ما فى أوائل الفعل المضارع من الزوائد الدالة على التكلم والخطاب والغيبة وما فى أواخر الفعل الماضى من الضمائر المرفوعة الموضوعة لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس مع الفعل الجارى على غير من هوله وذلك كقولك فى المضارع زيدا أكرمه أو تكرمه أو نكرمه وفى الماضى زيدا أكرمته أو اهنته أو اهانوه وأما الوصف فانه فاقد للامرين جميعا فاحتيج فيه الى الابراز تقول زيد مكرمه أنا أو أنت أو نحن ولولا الابراز لم يعلم من المكرم وذكر الخفاف فى شرح الايضاح ثلاثة أقوال فى تعليل وجوب الابراز أحدها الالباس ورده بوجوب الابراز عند البصريين فى نحو زيد هند ضاربها هو وان لم يكن الالباس فلما وجد الحكم بدون العلة دل على كونها غير علة وأجاب بأن العلة فى هذا النوع الطرد ١٩٣ كالعلة فى مكرم ونحوه العلة الثانية ان الوصف أصله أن لا يتحمل الضمير وأصله ان لا يجرى على غير من هوله فاذا اجتمع كون المتحمل صفة وكونه جاريا على غير من هوله وجب الابراز لئلا تقع المخالفة من وجهين وتضعف الصفة حينئذ عن التحمل للضمير والثالثة ان الاصل فى قولك زيد هند ضاربها هو أن تقول زيد هند هو ضاربها لتجرى الصفة على من هى له ولكنهم أخروا الضمير وجعلوه فاعلا وقدموا الوصف وجعلوه خبر الثانى بعد ان كان خبر الغيره والتزموا هنا ابراز الضمير تنبيها على ذلك الاصل اه سقناه برمته لنفاسته وسيأتى فى كلام الشارح فى باب عطف النسق التصريح بأن الفعل اذا جرى على غير من هوله يجب ابراز الضمير (قوله واستغنى عن ابراز الضمير) قال

٢٥ ج ل

الدنوشرى يقتضى بظاهره جواز ابرازه حينئذ وليس كذلك كما لا يخفى لما صرح به الاشمونى من امتناع الابراز للالباس والوصف حينئذ جار على من هوله اه قال شيخنا ابن قاسم ومن خطه نقلت وقد يشكل بأن الاصل ان يرجع الضمير للمضاف دون المضاف اليه (قوله أم لم يلبس) قال اللقانى ينبغى أن يخص بظهوره اذا لم يلبس عموم قوله * وفى اختيار لا يجىء المنفصل * اه وانما يحتاج الى التخصيص اذا لم يتمسك بظاهر كلام الرضى من أن البارز تأكيد للمستتر (قوله لاحتمال ان يكون الخ) قال اللقانى فان قلت يمكن تخريجه على ان ذرا منصوب ببانون محذوفا مفسرا ببانوها وان كان مضافا قلت يمنع منه ان بانوها ماض مجرد من أل فلا يعمل فلا يفسر عاملا لكن التحقيق أن بانوها يحتمل فيه الضمير ان يكون منصوبا على المفعولية ومجرورا على الاضافة لان مذهب سيبويه ان الصفة المقرونة بأل أو المجردة منها اذا وقعت مثناة أو مجموعة واتصل بها ضمير وجب تجريدها من النون وجاز فى الضمير بعدها الجر والنصب نقله عنه الرضى وأشار اليه الموضح فى باب الاضافة

(نحو غلام زيد ضاربه هو) فضاربه وصف فى المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك (اذا كانت الهاء) المفعولة (للغلام) لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر فى ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هوله لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير (أم لم يلبس) الحال (نحو غلام هند ضاربته هى) فتاء التأنيث فى ضاربته تدل على ان الوصف فى المعنى لهند وكان ينبغى ان لا يبرز ضميرها الا ان البصرى التزم الابراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال

وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا

(والكوفى انما يلتزم الابراز عند الالباس) خاصة (تمسكا بنحو قوله

قومى ذرا المجد بانوها) وقد علمت * بكنه ذلك عدنان وقحطان

وجه التمسك به ان قومى مبتدأ أول وذرا المجد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرا المجد وذرا المجد وخبره خبر قومى والهاء عائدة على ذرا المجد والضمير العائد على قومى مستتر فى بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرا المجد وهو فى المعنى لقومى لانهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر فى بانوها لان اللبس مأمون فان الذرا مبنية لابانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمع الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا أسند الى جمع وعلى لغة أكلونى البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم فى ذلك لاحتمال أن يكون ذرا المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير

اذا تقرر هذا فلا مانع من أن الوصف فى البيت يراد به الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال فى صحة العمل ويكون ذرا منصوبا بيانون مفسرا بالمذكور والله أعلم اهـ وقال الشهاب القاسمى وقد يجاب بمنع انه ماض بل هو للاطلاق فيعمل كما قاله الرضى (قوله والذرا) قال الدنوشرى قال بعض شراح مقصورة ابن دريد الذرا يكتب بالالف عند البصريين لان ألفه مبدلة من واو وعند الكوفيين بالياء لضم أوله اهـ ومثله رشوة ورشا وكسوة وكسا (قوله نفس المبتدا فى المعنى) المراد بالنفس ذات الشئ قال اللقانى ان أراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل وقد يختار الثانى وقولك كل خبر كذلك ممنوع اذ الجملة فى قولك زيد يقوم أبوه مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدا أى قائم الاب اهـ ويدفع بأن المراد بكونها نفس المبتدا أنها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما أشار اليه الناظم فى شرح التسهيل (قوله فلا تحتاج لرابط) قال الدنوشرى يفهم ان الرابط اذا وجد لا يضر وهو كذلك ولو قال فلا يكون لها رابط كان صوابا اهـ وقدم المصنف الجملة التى لا تحتاج الى رابط على ما تحتاج اليه عكس ما فى النظم لان الاولى أشبهت المفرد فى عدم الاحتياج الى الرابط (قوله وهى عينه فى المعنى) قال الشهاب القاسمى فيه اشكال لانه ان جعل الخبر مجموع معنى الجملة المبين فى باب القضية ففيه ان الظاهر ان ذلك المجموع ليس هو الشأن وانما الشأن مضمون الجملة الذى 194 هو مفرد والظاهر فى المثال انه ليس الشأن مجموع الله ومعنى أحد والنسبة بينهما بل الوحدانية وان جعل مضمون الجملة الذى هو مفرد فكل جملة كذلك لان الخبر لا بد من اتحاده بالمبتدا بحسب الذات ولا يتحد به كذلك الا مضمون الذى هو مفرد فكيف تتجه هذه التفرقة ورأيت بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمى رحمه الله فى بعض المجاميع كلاما لا بأس بإيراده وان كان فيه طول فان فيه طائلا ونصه قول القاضى فى سورة الاخلاص الضمير للشأن هو بمعنى ان مفسرة الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لما كانت عينه لا تحتاج الى رابط كما قال هو وغيره (أقول) يمكن أن يقال على وجه تشحيذا للاذهان ان أريد انها عينه بحسب المفهوم لاجل الافادة والاتحاد بحسب الماصدق مع التغاير فى المفهوم كما هو شأن سائر الموضوعات مع محمولاتها فقد يقال انه مشكل أيضا اذ ماصدق ضمير الشأن أعم من الله أحد والخاص لا يحمل على العام فى القضايا الكلية ودعوى الجزئية فى هذا المقام ينبو عنها تصريحهم بأن ضمير الشأن لا يخلو عن ابهام وبعبارة أخرى وهى ان ماصدق ضمير الشأن مفرد وماصدق ضمير الجملة مركب ولا شئ من المفرد بمركب فان قلت يلزم هذا التقرير أن لا تقع الجملة مطلقا خبرا عن المبتدا أصلا واللازم باطل فكذا الملزوم قلت نعم كان القياس كذلك ولذلك تراهم يؤولون الجملة الواقعة خبرا بمفرد صادق على المبتدا ليصح وقوعها خبرا فان قلت فليكن الامر كذلك فى الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن قلت قد صرحوا بأنها لا تؤول بالمفرد وان كانت فى موقعه فلا بد من تحرير المقام للافاضل الكرام هذا وما عندكم فى الهامش على هذا المحل من الاشكال فقد تأملته مع غيبته عن بعض التأمل فوجدته كلاما من شرفا الاماثل بحثه بحسبه الظما آن ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيأ اما أولا فلما أوقعتموه فى مجلس المفاوضة من ان الجملة وهى الله أحد عين ضمير الشان فاللازم على تقديره أن تكون الصفة عين ضمير الشأن ولا محذور فيه ولا يلزم ان تكون صفة الله عين ذاته والاشاعرة لا يقولون به ولأن يقال فى ذاته انها ممكنة بمقتضى الصفة كما قيل به فى الصفات كما ادعاه ذلك المحشى وكأنه فهم ان ضمير الشأن راجع الى الله سبحانه

بانوذرا المجد بانوها والذرا جمع ذروة وذروة الشئ أعلاه والمجد المكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى يبنى والاصل بانيون أعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العينى من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بانه يبونه ويبينه قاله الجوهرى اهـ فان أراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو فى بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان أراد الوصف من بان يبون أو يبين فقياسه بائن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون (والجملة اما نفس المبتدا فى المعنى فلا تحتاج لرابط) يربطها بالمبتدا والى ذلك أشار الناظم بقوله وان تكن اياه معنى اكتفى بها (نحو هو الله أحد اذا قدر هو ضمير شأن) فهو مبتدا والله أحد جملة خبره وهى عينه فى المعنى لانها

أو ان المراد من الشأن صفة الله سبحانه وألزم القاضى ما لا يلزمه وأما ثانيا فيقول هذا العبد الضعيف لو سلمنا ان الضمير يرجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشأن صفة الله سبحانه لا يلزم ما ذكره ذلك المحشى بوجه أصلا وبيانه ان دعوى القاضى رحمه الله انما هو العينية بحسب الماصدق لما علمت مما سبق ولن يلزم من العينية بحسب الماصدق أن تكون صفته تعالى عين ذاته كما ألزمه ذلك المحشى ألا ترى ان كلا من الاشاعرة والمعتزلة يعترفون بصحة الحمل فى قولنا الله سميع الله بصير مع لزوم عندهم ان المبتدا والخبر متحدان بحسب الماصدق مع اعترافهم أجمعين بصحة هذا الحمل اللازم له الاتحاد فى الماصدق بقول الاشاعرة ان الصفة ليست عين الذات الجليلة وبقول المعتزلة بالعينية على وجه بينه المحققون لا محذور فيه عند مزيد التأمل الا ان قول الاشاعرة هو الظاهر فينبغى المصير اليه والتعويل عليه وبهذا التحرير ظهر لك كل الظهور انه لا يلزم من دعوى العينية بحسب الماصدق أن تكون الصفة عين الذات كما ادعاه ذلك المحشى لأن هذه الدعوى تجامع قول الاشاعرة ان الصفة ليست عين الذات ولا غيرها وتجامع قول المعتزلة انها عينها هذا ما ظهر فى ساعة من الليل لهذا الفهم السقيم مع الاشتغال بهم العيال وقد كتبناه لولانا موسى أفندى بعد أن أوقفنا 195 على نسخة اشتراها من مكة المشرفة فوجد ايها كتابة فى هذا المحل • (تنبيه) • من أمثلة وقوع الخبر جملة هى نفس المبتدا فى المعنى ما جاء فى ذكر الاعتدال أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد فأحق ما قال العبد مبتدا وخبره لا مانع لما أعطيت مع ما بعده ولا ضمير فيه وقوله وكلنا لك عبد معترض بين المبتدا وخبره (قوله وأما اذا قدر الخ) قال الزرقانى قال المكى ويحتمل أن يكون هو عائدا على المسؤل عنه لانه قيل له صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت فهو مبتدا والله خبره وأحد خبر بعد خبر وأجاز الزمخشرى أن يكون أحد بدلا من الله أو خبر مبتدا محذوف أى هو أحد وأجاز أبو البقاء أن يكون الله بدلا من الله وأحد خبر هو (قوله اذا قدر هى ضمير قصة الخ) قال الزرقانى على هذا فى كلام المصنف حذف من الثانى لدلالة الاول ولا يجوز ارتفاع أبصار بشاخصة لان ضمير القصة يلزم بعده جملة ويجوز على مذهب الكوفيين اهـ من حاشية المكى وقال اللقانى لم يقل اذا قدر هى ضمير القصة لان ذلك متعين اذ جعله عائدا على ما فى الذهن وأبصار بدلا أو عطف بيان يستلزم الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبى من التابع اهـ ومراده بالاجنبى شاخصة الذى هو خبر هى على هذا التقدير فان كان كذلك فانظر مع كون الخبر معمولا للمبتدا فلا يكون أجنبيا ثم انه لا يلزم من عدم جواز جعله عائدا على ما فى الذهن الخ تعين كون الضمير للقصة لما قرره الشارح وغيره فتأمل وقال الدنوشرى انما لم يقيد المصنف بقوله اذا قدر هى ضمير القصة احترازا عن الاعرابين اللذين نقلهما الشارح لان كون هى عمادا يلزم عليه وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تشبهها اللهم الا أن يقال ان من أعرب ذلك كذلك لا يشترط ما ذكر وكون هى ضمير الابصار خلاف الظاهر وعليه فخاشعة خبرهى وأبصار الذين كفروا مبتدا والجملة قبله خبره والتقدير فاذا أبصار الذين كفروا هى خاشعة نظير قوله هند هى قائمة تأمل

مفسرة له والمفسر عين المفسر أى الشأن الله أحد ولا يكون ضمير الشأن لحاضر وانما يكون ضمير غيبة مفسرا بجملة بعده خبر به مصرح بجزأيها فان كان بلفظ التذكير سمى ضمير الشأن وان كان بلفظ التأنيث سمى ضمير قصة وقد يسمى بهما وأما اذا قدر هو ضمير المسؤل عنه فخبر مفرد وهو الله وأحد خبر بعد خبر أو بدل (ونحو فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) اذا قدر هى ضمير قصة فهى مبتدأ وشاخصة خبر مقدم وأبصار الذين كفروا مبتدا مؤخر وجملة أبصار الذين كفروا شاخصة فى موضع رفع خبر هى وهى عينها فى المعنى أى فاذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة فلا تحتاج الى رابط وأما ان قدر هى ضمير الابصار كما قال الفراء أو عمادا وتقدم مع الخبر على المبتدا والاصل فاذا أبصار الذين كفروا هى شاخصة كما قال الكسائى فالخبر مفرد (ومنه) قول الناظم (نطقى الله حسبى) فنطقى مبتدا والله حسبى مبتدا وخبر والجملة خبر نطقى وهى نفسه فى المعنى (لان المراد بالنطق المنطوق به) والمنطوق به هو الله حسبى فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما فى عكسه نحو

(قوله قاله الدماميني والمرادى) قاله المصنف أيضا في المغني في بحث الجمل التي لا محل لها من الاعراب فالاولى نقله عنه (قوله فلابد من احتوائها الخ) من احتوائها خبر لا وليس متعلقا بقوله بدوان أوهمه ذلك في الظاهر والا لكان مضارعا للمضاف فيجب تنوينه نحو لا حافظا القرآن عندك وكل مصدر متعد بحرف الجر يجوز أن يجعل المجرور خبرا عنه مثبتا كان أو منفيا (قوله وهو اما ضميره) قال اللهدى انما اكتفى في الجملة الواقعة خبرا بالضمير ولم يربطوها بالواو بخلاف الجملة الواقعة حالا لان الحال تجيء بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل رابط بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى فضل رابط اه وهذا يقتضي أن الواو أقوى في الربط وفيه خلاف بيناه في حاشيتنا على المختصر في التذنيب ثم ان ماذكره انما يفيد عدم اشتراط الربط بالواو لا عدم الربط بها فتدبر وقال الحفيد لقائل أن يقول ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبرا ما هي خبر عنه أعم من رابط جملة الصلة بالموصول وكذا من الجملة الواقعة حالا أو صفة واجيب بانه لما كان الاخبار بالجملة اكثر من الوصف والوصل والحال ناسب أن يكون رابطها اعم من رابط كل لان الشيء اذا كثر في الكلام ناسب أن يأتي على انحاء مختلفة اه ولا يخفى ما فيه فان دعوى الكثرة في الخبر دونها مما لا دليل عليه ثم ان الاشياء التي تحتاج الى رابط احد عشر كما في المغني وحالها مختلف في الربط ولعل المرجع السماع وقد بسطنا ذلك في حاشية الاشمونية في بحث الحال (قوله وهو اما مجرور أو منصوب) قال بعض الفضلاء افهم انه لا يكون ١٩٦ مرفوعا وليس كذلك قال الموضح في المغني الضمير هو الاصل ولذلك يربط به مذكورا ومحذوفا مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر انهما ساحران اه ولعله انما خص المجرور والمنصوب تبعا للموضح في المتن والا فكما يكون منصوبا ومجرورا يكون مرفوعا اه وهذا لا يدفع الاعتراض عن الشارح لانه كان عليه ان يتمم بالمرفوع (قوله نحو السمن الخ) قال بعض الافاضل منه البر الكر بستين اى الكر منه والفرق بينهما ان منه حال من الضمير المستكن في بستين ومنه هنا صفة كما ذكره الشارح فان قلت لم لا يكون صفة للكر كما كان صفة من للمنوان قلت عملا بالقاعدة من ان الجار والمجرور عند اهل العربية من قبيل النكرات والكر معرفة بالالف واللام فلا يكون منه صفة ولا كذلك منوان لانه نكرة فجاز وصفه فان قيل انما ذهبوا الى تنكيرهما نظرا الى عاملهما وانهم يقدرونه باستقر أو مستقرا فهلا قدر بالمستقر ليكون معرفة قيل المستقر معناه الذي استقر فمقتضى هذا التقدير الى حذف الموصول وابقاء صلته وهذا غير جائز عند البصريين فاما قياس الكوفيين المجوزين لذلك فلا نمنعه فاعرفه ويجوز ان يكون منه متعلقا بستين تعلق المفعولية هذا ملخص ما في شرح الفصول كما قاله شيخنا العلامة الغنيمي تغمده الله بغفرانه ودعوى ان أل في المستقر موصولة تخالف ما مر عن السعد من ان أل الداخلة على الوصف المراد به الثبوت للتعريف ولا شك ان الوصف هنا للثبوت كما نبهوا على ذلك في حواشي المطول عند قول التلخيص فالفصاحة في المفرد (قوله في سورة الحديد) أما في سورة النساء فقرأ بالنصب كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين فساوى بين الجملتين في الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل الله المجاهدين وهذا انما اغفلوه أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة قاله في المغني (قوله فكل مبتدأ) قال الدماميني وحذف الضمير في مثل ذلك اعني ما كان المبتدا فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك الاجماع عليه ونقل غيره ان مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن ابي الربيع فقال جائز في الشعر وفي قليل من الكلام

لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادى (وأما غيره) أى غير المبتدا في المعنى (فلابد من احتوائها على معنى المبتدا الذى هي مسوقة له) والى ذلك الاشارة بقول الناظم ويأتي بجمله * حاوية معنى الذى سيقت له (وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه) أى بمعنى المبتدا (وهو) أى الاسم المشتملة عليه الجملة (اما ضميره) أى ضمير المبتدا حال كون الضمير (مذكورا) وهو الاصل (نحو زيد قام أبوه) فجملة قام أبوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء (أو مقدرا) وهو اما مجرور أو منصوب فالاول (نحو السمن منوان بدرهم) فالسمن مبتدأ أول ومنوان مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف (أى منوان منه) وبدرهم خبر المبتدا الثانى وهو وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة (و) الثانى نحو (قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى) برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدا وجملة وعد الله الحسنى

(قوله من الفعل والفاعل والمفعول) الجملة الفعل مع الفاعل فقط (قوله لا تابعا) انما قال تابعا ليشمل البدل وعطف البيان والنعت على ما سيأتي (قوله مضاف اليها) قال الدنوشرى الاولى مضاف اليه (قوله وخص ابن الحاجب الخ) يشكل عليه ولباس التقوى ذلك خير (قوله او ضمير محذوف) اى منهم كذا في المغني قال الدماميني فيه نظر لان الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة لا ينقسمون الى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال انا لا نضيع اجر المصلحين ١٩٧ منهم الا ان تجعل من المحذوفة بيانية لا تبعيضية (قوله او تشتمل الجملة على اسم بلفظه) قال الدنوشرى قال في المغني والثالث اعادة المبتدا بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وقال

لا أرى الموت يسبق الموت شيء * نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

قال الدماميني أقول موضع الظاهر موضع المضمر في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول نحو زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا في عباب اللباب والتنغيص التكدير يقال نغص الله عليه العيش تنغيصا أى كدره ويروى يسبق مكان يشبه (قوله نحو زيد نعم الرجل) قال الدنوشرى ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصده مدح هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط وفي اللباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج الى ضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل على افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي دماميني

من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدا والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول (أى وعده) الله (أو اشارة اليه) أى الى المبتدا (نحو ولباس التقوى ذلك خير) اذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا لا تابعا للباس) فلباس مبتدأ والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدأ ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدا وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدا موصولا أو موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر الآية أما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه أو عطف بيان عليه لا نعت خلافا للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالخبر حينئذ مفرد (قال الاخفش أو غيرهما) أى غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدا بمعناه (نحو والذين يمسكون بالكتاب الآية) وتمامها وأقاموا الصلاة انا لا نضيع أجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة وأقاموا الصلاة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع أجر المصلحين خبر المبتدا والرابط بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى ورد بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون من قوله والدار الآخرة خير للذين يتقون وائن سلم فالرابط العموم لان المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أى منهم أو الخبر محذوف والجملة قبله دليله والتقدير مأجورون قاله في المغني (أو) تشتمل الجملة (على اسم بلفظه) اى بلفظ المبتدا (ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة) فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه (أو) تشتمل الجملة (على اسم أعم منه) أى من المبتدا (نحو زيد نعم الرجل) فزيد مبتدا ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذى في الرجل الشامل لزيد (و) نحو (قوله) وهو الرماح بن ميادة

ألا ليت شعرى هل الى ام معمر * سبيل (فأما الصبر عنها فلا صبرا)

فالصبر مبتدأ وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبني معها على الفتح والخبر محذوف تقديره لى وجملة لا صبر لى خبر المبتدا والرابط بينهما العموم الذى في اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير اما الاشارة

(قوله فلانه لا يقال زيد قام هذا الخ) أى فلا بد فيها من مراعاة معنى صحيح وهذا نظير ما سيأتى فى مسوغات الابتداء بالنكرة حيث قيد وها بمثل ذلك الا ان سياق كلام الشارح هنا يدل على ضعف الربط بما عدا الضمير ولو سلك منهج المسوغات لقال ولا بد فى غير الربط بالضمير من مراعاة معنى صحيح والاولى رد على الربط بالاشارة كذا وهكذا ثم الربط فى اعادة المبتدا بلفظه ومعناه ضعيف لشئ آخر كما تقرر (قوله فقد تقدم رده) قال بعض الفضلاء ان أراد بالرد قوله المتقدم ورد بمنع كون الذين مبتدا فهذا ليس ردا لكون العائد اعادة المبتدا بمعناه وانما هو رد لكون الذين مبتدا وهذا الرد أخذه من المغنى لكن ذاك قال واستدل أبو الحسن بالآية ثم قال

وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ أحسن هنالك الرد لانه جعل الآية دليلا وقد احتملت فبطلت الدلالة وأما هنا فسياقها مساق الشاهد فلا تبطل بالاحتمال وان اراد الشارح ردا غير هذا فلم يتقدم له شئ غيره

• (فصل) •

(قوله ويقع الخبر ظرفا) قال الدنوشرى قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت يحصل من كلام المغنى ما قرره شيخنا ص غير مرة ان الظرف والجرور لا يحكم عليه بأنه خبر الا اذا كان المتعلق عاما فان كان خاصا فهو الخبر حذف أو ذكر وعلى هذا فيخص قوله هنا فصل ويقع الخبر الخ والصادق خطه اشارة الى الشيخ ناصر الدين والصفوى رحمهم الله (قوله والركب أسفل منكم) قال اللقانى اى فى مكان أسفل من مكانكم فهو أفعل تفضيل بدليل من وصف لمكان ثم أقيم مقامه انتهى (قوله ومجرورا) قال الدنوشرى ظاهر كلامه ان الخبر هو المجرور وحده وليس كذلك وقد صرح السعد فى حاشية الكشاف عند قوله تعالى أنعمت عليهم بأن الظرف المستقر محكوم لمجموعه بأنه فى محل رفع بخلاف اللغو فانه انما يحكم بالنصب فى نحو أنعمت عليهم وبالرفع فى نحو مر بزيد للمجرور فقط (قوله وشرطهما أن يكونا تامين) قد يقال ترك المصنف كالناظم هذا الشرط للعلم به من قوله السابق * والخبر الجزء المتم الفائده * وفيما سيأتى من قوله لا يخبر باسم الزمان عن العين والتامان ما يفيدان بدون ملاحظة المتعلق والحاصل ان الناقصين ما تعلقا بخاص لم يقم عليه قرينة أخذا من كلام الشارح المفيد لجواز الاخبار بالناقص مع القرينة لوجود الفائدة

فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج أولئك وأما اعادة المبتدا بمعناه فقد تقدم رده وأما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين أحدهما أما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبى وأما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء وأما فأما الصبر عنها فلا صبر لى فمن باب أما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد أنه لا صبر له عنها الا انه لا صبر له عن كل شئ قاله فى المغنى

• (فصل ويقع الخبر ظرفا نحو والركب أسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله) وشرطهما أن يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما والمصحح لذلك تضمنهما معنى صادقا على المبتدا وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضى والسيد عبد الله (والصحيح) عند الموضح تبعا لطائفة (ان الخبر فى الحقيقة متعلقهما المحذوف) لاهما ولا مع متعلقهما واختلف فى تقديره فقال الاخفش والفارسى والزمخشرى تقديره كان أو استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب فى لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل فى العامل أن يكون فعلا (و) الصحيح عند جمهور البصريين (ان تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر) وحجتهم أن المحذوف هو الخبر فى الحقيقة والاصل فى الخبر أن يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى أصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والجرور فى موضع لا يصلح للفعل نحو أما فى الدار فزيد اذا لهم مكر فى آياتنا لان اما لا تفصل من الفاء الا باسم مفردا وجملة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية لا تليها الافعال على الاصح وقال الموضح فى المغنى والحق عندى انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى واليه يرشد قول الناظم

واخبروا

(قوله لان التوكيد والحذف متنافيان) فيه نظر كما عرفته مما مر فى باب الموصول (قوله لان الطالب للعمل الخ) قال اللقانى لقائل أن يقول يجوز أن يكون تأكيد الفؤادى على محله من الرفع بالابتداء وقد حصل الشرط وهو المجئ بعد الخبر اذ العطف ونحوه سواء كما فى الرضى (قوله ويخبر بالمكان الخ) قال الدنوشرى واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان أولا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام فى امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع أرجح نحو انت منى مكان قريب ودارك منى يمين وشمال وهو باق على الظرف عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا أى مكانك منى مكان قريب أو من الخبر أى انت منى ذو مكان قريب

وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك انتهى من الرضى (قوله ولا يخبر بالزمان الا عن أسماء المعانى) قال الدنوشرى قال الرضى ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم العين مطلقا بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير فى أكثره لانه باستغراقه كانه هو ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المذكور وجره بفى نحو الصوم فى يوم أو يوما خلافا للكوفيين ثم قال وان كان الزمان معرفة عن الصوم نحو يوم الجمعة لم يكن الا الرفع غالبا كما فى الاول عند البصريين ثم قال فان وقع الفعل لا فى أكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا أو منكرا فالاغلب نصبه أو جره بفى اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما أو فى يوم والسير يوم الجمعة أو فى يوم الجمعة وأما قوله الحج أشهر معلومات فمجاز لتأكيد أمر الحج حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر انتهى وفيه بعض اختصار لكلام الرضى وقد نقله اللقانى وقال انتهى ما أردناه من كلامه وأطال ذيل الكلام فى هذه المسئلة بما يشتمل على فوائد فعليك بمطالعته • (تنبيه) • قال المصنف فى حواشى ابن الناظم كالخبر الحال والصفة قال أبو البقاء والبدل ورد بذلك اعراب الزمخشرى اذ فى اذ انتبذت بدلا من مريم وليس بشئ اذ لا تلازم بين صحة الخبرية وصحة البدلية تقول سرق زيد ثوبه فيصح ولا يجوز زيد ثوبه انتهى ومراده بدلية الاشتمال ونحوه الا كل من كل لانها تلازم الخبرية فتدبر

واخبروا بظرف أو بحرف جر • ناوين معنى كائن أو استقر

وذهب الكوفيون وابن طاهر وابن خروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف الناصب لهما المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا قال فى المغنى ولا معمول على هذين القولين (و) على القول بأن لهما متعلقا محذوفا فالصحيح (ان الضمير الذى كان فيه انتقل) منه (الى الظرف والمجرور) وسكن فيهما (كقوله) وهو جميل بن عبد الله

فان يك جثمانى بأرض سواكم • (فان فؤادى عندك الدهر أجمع)

وجه الدلالة منه ان أجمع مرفوع لا يصلح ان يكون توكيدا للفؤادى ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا للاسم ان على محله من الرفع على الابتداء لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالاجنبى وهو الدهر فانه جائز فى الضرورة وقيل لا ضمير فى الظرف والمجرور مطلقا تقدم أو تأخر وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر عن المبتدا أما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر انتهى ولك ان تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبى ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب (ويخبر) بالمكان عن أسماء الذوات والمعانى نحو زيد خلفك والخير أمامك ولا يخبر (بالزمان) الا (عن أسماء المعانى) اذا كان الحدث غير مستمر (نحو الصوم اليوم والسفر غدا) فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم

(قوله فلافائدة فى الاخبار الخ) لايجب بناء على اعتبار الفائدة الجديدة بل يجوز أن يكون مبنيا على اعتبار الوضعية بجوازان يعتبر فى الوضعية أن يكون باعتبار المظنة بأن يكون الحكم مظنة أن يجهل وان يسئل عنه وتقصد افادته واستفادته والذوات التى لا تتجدد كذوات الآدميين لكونهم معلومة الوجود فى سائر أزمنة وجودها ليس من شأنها أن تجهل فى شئ من الازمنة الخاصة ولا ان يسئل عن وجودها فى ذلك الزمان ولا ان تقصد افادته واستفادته بخلاف ما يتجدد كالورد وبخلاف تلك باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الازمنة ولا يعم الامكنة فلذا أفاد الاخبار بالامكنة دون الازمنة (قوله فان حصلت فائدة) قال اللقانى اعلم ان الرضى جعل العين المخبر عنها بالزمان نوعين نوعا يشبه المعنى فى تجدده وتقادون وقت ونوعا يقطع فيه بتقدير المضاف فالاول كالورد والثانى كقولهم اليوم خمر وقضيته ان الاول لاضرورة فيه الى تقدير مضاف وهذا هو التحقيق فليتأمل (قوله والزمان خاصا) قال الدنوشرى وجهه ان المعلوم للذات ما للمتى الزمان لازمان مخصوص فالخصوص ٢٠٠ مجهول فيفيد الاخبار من خط ابن قاسم رحمه الله تعالى (قوله نحن فى شهر كذا) قال الدنوشرى لو قيل نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا بدون فى هل يجوز أولا فيه تردد انتهى أقول قد تعرض المصنف فى الحواشى لهذه المسئلة فانظر حاشيتنا على الالفية وفى الارتشاف وذهب الجمهور الى انه لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة من غير تفصيل سواء كان الظرف منصوبا أم كان مجرورا بفى ثم قال واذا وصفت الظرف ثم جررته بفى جاز وقوعه خبرا للجثة نحو نحن فى يوم طيب ونحن فى يوم صائف انتهى ويستفاد منه انه عند الوصف والجر بفى لايشترط كون المبتدا عاما وكلام الشارح يوهم خلافه ووجه الجواز فى هذه حصول الفائدة بالوصف وانظر وجه اشتراط الجر بفى

الجثة لعدم الفائدة (ولا) يخبر بالزمان (عن أسماء الذوات نحو زيد اليوم) والفرق ان الاحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة فى الاخبار بالزمان عنها (فان حصلت فائدة جاز) الاخبار بالزمان عن أسماء الذوات وتحصل الفائدة (كأن يكون المبتدا عاما والزمان خاصا) اما بالاضافة (نحو نحن فى شهر كذا) فنحن مبتدا وهو عام لصلاحيته فى نفسه لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون آخر وفى شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه واما بالوصف نحو نحن فى زمان طيب (وأما نحو الورد فى أيار) بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومى (واليوم خمر والليلة الهلال) بنصب اليوم والليلة (ف) التأويل فيها واجب بتقدير مضاف كما قاله الفارسى و(الاصل خروج الورد) فى أيار (و) اليوم (شرب خمر و) الليلة (رؤية الهلال) فالاخبار فى الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال

ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فأخبرا

والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك فيؤول

*(فصل ولا يبتدأ بنكرة) لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا (الا ان

حصلت

(قوله لصلاحيته فى نفسه الخ) بهذا يندفع قول اللقانى ان كون المبتدا هنا عاما لا يظهر له معنى موجه ولا مستند له فى كلام الائمة والمعول عليه ما فى الرضى انتهى وسبقه لذلك الدمامينى فقال فلا أدرى كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لى المراد بذلك الى الآن انتهى ولا يخفى ان مثل نحن أنا لصلاحيته لكل متكلم وأما قول المصنف فى الجامع الا فى نحو الرطب فى تموز ونحن فى شهر كذا وأنا فى يوم طيب انتهى فاشارة الى مسئلة الوصف المتقدمة عن الارتشاف خلافا لمن توهم ان ينم مائر فاو حرف قوله أنا وضبطه بكسر الهمزة وتشديد النون ليكون الضمير كنحن *(فصل)* (قوله والحكم على المجهول لا يفيد) رأيت بخط المصنف فى الحواشى ما نصه حق المبتدا أن يكون معلوما لان الحكم على المجهول بعد عن التحصيل والخبر ان يكون مجهولا لان الحكم بالمعلوم سعى فى تحصيل الحاصل انتهى وفيه انه يكفى فى عدم تحصيل الحاصل جهل الانتساب ولذا أفاد التركيب الذى فيه المبتدا والخبر معرفتان اذا جهل الانتساب فتدبر

(قوله كأن يخبر عنها الخ) لا يخفى ان الخبر والحال اخوان وسيأتى ان الحال يقع صاحبها نكرة على قلة ولم يتعرض المصنف والشارح لمثله هنا ومن وقوع المبتدا نكرة من غير مسوغ مذ ومنذ اذا وقعا مبتدأين كما سيأتى فى حروف الجر فاحفظه (قوله بما يصلح الخ) قال الدنوشرى متعلق بقوله مختص وهو مخرج لنحو عند رجل درهم كما هو فى كلامهما ولكنه مخرج لنحو فى الدار رجل اذ المجرور ليس مختصا بما يصلح للاخبار كما هو واضح ويمكن أن يجاب بأنه اذا اكتفى بالمختص بما ذكر فلأن يكتفى بالذى يصح الاخبار عنه أولى وقوله نعت لمختص مبنى على صحة وصف الوصف فان لم يقل به كان صفة للموصوف بقوله مختص وقوله أو عطف بيان عليه قد يرد بان عطف البيان لا يكون فى المشتقات ولا شك ان لفظ مجرور مشتق انتهى ومما ينبغى التنبه له ان الشارح أشار بما صنعه الى اصلاح عبارة المصنف لانها تقتضى اجازة عند رجل درهم اذ الظرف مختص لقولهم ان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص حتى قيل الصواب ٢٠١ قول المغنى كأن يخبر عنها بظرف او مجرور يصلح كل منهما للاخبار عنه (قوله والتحقيق الخ) قال الدنوشرى قد يقال لا نسلم انه لا دخل له فى التسويغ فليتأمل (قوله ولا يجوز رجل فى الدار) قال اللقانى الا أن يراد بالتنكير تخصيص الجنس أو الواحد الرضى لو لم يعلم كون رجل ما قائما فى الدار جاز أن يقول رجل قائم فى الدار وان لم تخصص النكرة بوجه انتهى قال الشهاب القاسمى قال شيخنا أطال الله بقاءه فى الدرس زيادة على ما ذكرهنا ينبغى الجواز فى مثل ذلك لان الاخبار عن النكرة بالحصول فى الدار المعينة مفيد بخلاف فى دار ما الا أن يقال

حصلت به فائدة كأن يخبر عنها بمختص) بما يصلح للاخبار عنه (مقدم) نعت لمختص (ظرف أو مجرور) بدل من مختص أو عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم له دخل فى التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتداء بالنكرة ان يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع التباس الخبر بالصفة صرح بذلك فى المغنى فالظرف (نحو ولدينا مزيد) والمجرور نحو (وعلى ابصارهم غشاوة) فمزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوغ الابتداء بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما الى ما يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله

ولا يجوز الابتدا بالنكره * ما لم تفد كعند زيد نمره

وهو مثال لما يجوز (ولا يجوز رجل فى الدار) لفوات الاختصاص والتقدم معا (ولا يجوز (عند رجل مال) لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه (او) كانت (تتلو نفيا نحو ما رجل قائم) ومثله فى النظم بقوله فما خل لنا فرجل وخل مبتدآن وسوغ الابتداء بهما تقدم النفى عليهما وبذلك تحصل الفائدة لان النكرة فى سياق النفى تعم واذا عمت كان مدلول النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بأل الاستغراقية (او) تتلو (استفهاما نحو أإله مع الله) ومثله فى النظم بقوله وهل فتى فيكم فإله وفتى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما وقوعهما فى حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه فى الجواب فاشبه العموم الخاص

٢٦ خ ل

الاخبار عن النكرة بلا مسوغ مظنة عدم الفائدة وهو ممتنع وان تخلفت المادة انتهى وهو مشكل علينا بأن المسوغ حصول الفائدة وقد اعترض بحصولها (قوله لان الاستفهام الخ) قال الدنوشرى هذا لا ينطبق على قوله أإله مع الله اذ هو للانكار لا للسؤال ومعنى قوله فاشبه العموم الخاص أن النكرة الواقعة بعد الاستفهام تشبه النكرة الموصوفة المشتملة على العموم والخصوص باعتبار الصفة ووجه الشبه ان المستفهم عنه فيها عموم وهو ظاهر وخصوص باعتبار طلب التعيين فليتأمل انتهى وقال اللقانى حصول الفائدة فيه يعنى الاستفهام وفى النفى بتعين المبتدا اذ النفى والاستفهام يتعلقان بكل فرد لان الاستفهام هنا انكارى انتهى قال الشهاب القاسمى الا أن الاستفهام هنا لا ينحصر فى الانكارى كما قرره فى درسه انتهى ولا يخفى أن عدم الانحصار هو التحقيق لانه لا فرق بين العموم الشمولى والبدلى كما فى النكرة بعد الاستفهام الغير الانكارى لا يقال فيلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلى لانه أجيب بأن عمومها يتوهم خلافه فيما ذكر فانه نص وأما عموم النكرة بعد الاستفهام الانكارى فشمولى لانه نفى فى المعنى

(قوله وفيه رد على ابن الحاجب) استشكل فى أماليه هل من مزيد وأجاب بأن مزيدا ليس مصدرا بل وصف لمحذوف أى هل شئ مزيد اى يزاد سلمنا انه مصدر الا ان خبره محذوف يقدر مقدما كما يفعل فى ان محلا وان مرتحلا (قوله وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء الخ) قال لانا قاطعون بأن المراد المفاضلة بين الجنسين لا افرادهما المخصوصة قال فان قلت المسوغ هنا الصفة قلت لا يستقيم لانها غاية تكون معتبرة فى الموضع الذى لا يراد فيه الجنس وتأتى هى مخصصة لذلك المفرد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله ورب نكرة بلا صفة أخص مما لها صفة والذى ضعفه انه اذا صح جسم حى فى الدار لوجود التخصيص بالصفة ينبغى أن يجوز رجل فى الدار لانه اخص منه بدرجات ثم قال فان قلت الدليل على ان المخصص الصفة انك لو قلت واحد خير باسقاط الصفة لم يجز قلت هو مستقيم فى الاعراب وهو الذى نريده ألا ترى انك اذا قلت العالم قديم لكان كلاما مع انه كذلك فان قلت نعم هذا مرادنا ٢٠٢ والخبر هذا لا يصح فان مضمونه عبد خير من عبد قلت نعم الا ان كلامنا فى شرط المفردات لان المبتدا مفرد وليس شرطه فى هذا المحل صفة وانما جاء الفساد من جهة الاخبار بما لا يجوز الاخبار به كما فى الكذب والكلام فى شرط المفردات غيره فى شرط المركبات انتهى قال الدنوشرى وذكر بعضهم ان المسوغ للابتداء بعبد هو لام الابتداء وما قاله ابن الحاجب فيها أدق فليتأمل (قوله وفيه رد الخ) قال الدنوشرى قد يقال لا نسلم انه قصد الرد وانما قصد ان ثم مسوغا آخر غير ما ذكره ابن مالك (قوله كالحديث) قال الدنوشرى ذكره فى الاحياء بلفظ سوداء ولود خير من حسناء لا تلد قال العراقى فى تخريجه اخرجه فى الضعفاء من رواية شهر بن حكيم عن ابيه عن جده ولا يصح وذكره فى النهاية كالذى ذكره الموضح وقال السوآء القبيحة يقال رجل أسوأ وامرأة سوآء وقد يطلق على كل كلمة او فعلة قبيحة اخرجه الازهرى حديثا عن النبى صلى الله عليه وسلم واخرجه غيره عن ابن عمر (قوله وسوغ الابتداء بها كونها الخ) قال الدنوشرى هذا غفلة عن فرض المسئلة وهو ان النكرة اذا وصفت جاز كونها مبتدأ وليس المراد ان الصفة نفسها تكون مبتدا وان صح ذلك فى نفسه فليتأمل (قوله ومن العاملة المضافة) اشارة الى ان مثالى الناظم من نوع واحد والتعريض بجعل الاضافة نوعا مغايرا للعمل وقد يقال العامل فى اصطلاحهم ما يعمل لذاته والمضاف انما يعمل فى المضاف اليه الجر بسبب وصف الاضافة (قوله كتبهن) قال الدنوشرى تبعا للقانى من غير عزو له أى أوجبهن يحتمل انه خبر وانه نعت لصلوات والخبر قوله فى اليوم والليلة وهذا أولى من الاول اذ يلزم عليه ان فى اليوم متعلق بكتب والكتب وهو الفرض سابق على اليوم والليلة فليتأمل انتهى قال الشهاب القاسمى أقول اللزوم ممنوع لجواز أن يكون الجار والمجرور على هذا التقدير خبرا ثانيا

وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال فى شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو أرجل فى الدار أم امرأة (أو) تكون (موصوفة سواء ذكرا) أى الموصوف والصفة (نحو ولعبد مؤمن خير) من مشرك فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة فى هذه الآية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدا ومثله الناظم بقوله رجل من الكرام عندنا (أو حذفت الصفة) وذكر الموصوف (نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد أهمتهم انفسهم) فمنوان وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة (اى منوان منه وطائفة من غيركم) بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالآية للتسويغ بواو الحال كما قاله فى المغنى (أو) حذف (الموصوف) وذكرت الصفة (كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم) فسوداء مبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف (اى امرأة سوداء) فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامرأة وخير خبر المبتدا (أو) كانت النكرة (عاملة عمل الفعل كالحديث امر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة) فأمر ونهى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين فى محل المجرور بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله رغبة فى الخير خير (ومن) النكرة (العاملة) النكرة (المضافة) لان المضاف عامل فى المضاف اليه الجر (كالحديث خمس صلوات كتبهن الله) على العباد فى اليوم والليلة فخمس مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه عاملا فى المضاف اليه ومثله الناظم بقوله عمل بر يزين ولا بد فى هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والاورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفى الدنيا رجل وعلى النفى ما حمار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة فى الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل شرب للماء نافع وغلام انسان موجود فهذه كلها لا تصلح لان تكون أمثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة (ويقاس على هذه المواضع) المذكورة فى كلام الموضح (ما اشبهها) فى المعنى فيقاس على لدينا مزيد وعلى أبصارهم غشاوة (نحو قصدك غلامه رجل و) على أاله مع الله نحو (كم رجلا فى الدار و) على ما رجل فى الدار نحو (قوله

لولا اصطبار لاودى كل ذى مقة ◦ لما استقلت مطاياهن للظعن

(و) على ولعبد مؤمن خير نحو (رجيل فى الدار) بالتصغير وعلى العاملة النصب أو الجر العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما قيست عليها (اشبه الجملة) وهى قصدك غلامه (بالظرف والمجرور) فى التقديم والاختصاص بالمعمول (و) شبه (اسم الاستفهام) وهو كم (بالاسم المقرون برفيه) وهو أاله (و) شبه (تالى لولا) وهو اصطبار (بتالى النفى) وهو رجل فيما رجل (و) اشبه (المصغر) وهو رجيل (ب) الاسم (الموصوف) وهو لعبد مؤمن لان التصغير وصف فى المعنى بالصغر هكذا ثبت فى بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهو أخص من قول الناظم وليقس مالم يقل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالنعت نحو قوله تعالى بل أنتم قوم تفتنون ذكره الموضح فى شرح بانت سعاد

◦ (فصل وللخبر ثلاث حالات احداها التأخر وهو الاصل) والى ذلك أشار الناظم بقوله

(قوله ويقاس) قال اللقانى فيه اشارة الى أن الصور المقيس عليها هى صور حصول الفائدة فكان الاولى أن يقول أولا بأن يخبر عنها فيختص بالباء لا بالكاف المؤذنة بعدم الحصر (قوله كم رجلا فى الدار) كانهم لم يجعلوا المسوغ العمل فى التمييز لان التسويغ حاصل مع حذف التمييز نقله الشهاب عن تقرير اللقانى (قوله نحو قائم الزيدان) اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام انما هو فى أحد قسمى المبتدا وهو المحكوم عليه لانه الذى اعتذر عن وقوعه نكرة لان المحكوم عليه ينبغى أن يكون معينا فالمناسب تعريفه بخلاف القسم الآخر وهو المبتدا المحكوم به لان شرطه أن يكون نكرة ولا يجوز تعريفه والاولى أن يمثل هذه المسئلة بضرب الزيدان حسن كما قاله الدمامينى (قوله واشبه تالى لولا الخ) قال اللقانى لان لولا تقتضى انتفاء جوابها فهى حرف نفى فى الجملة لكن قد يقال ان حرف النفى ينفى مضمون ٢٠٣ الجملة بعده ولا يقتضى وجود مضمون الجملة بعدها وان نفت مضمون الجملة التالية لما بعدها وأخذه الدنوشرى ومسخ لفظه

◦ (فصل) ◦ (قوله للخبر ثلاث حالات) قال اللقانى اعلم ان للخبر باعتبار حاله فى نفسه حالتين لا غير وهما التقدم والتأخر والاصل منهما هو التأخر من حيث هو أى مع قطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا وباعتبار حكم هذه الحال ثلاث أحوال وجوب التأخر ووجوب التقدم وجوازهما والاصل منهما الجواز اذ الاصل عدم الموجب والمانع فالمصنف ان اراد الحالات بالاعتبار الاول لم يصح قوله ثلاث اذ هى حالتان لا غير وان ارادها بالاعتبار الثانى لزم أن يقول احداها وجوب التأخر وذلك فى أربع مسائل لان قوله احداها التأخر هو أحد القسمين بالاعتبار الاول وقوله بعد ذلك ويجب ويمتنع والثالثة جواز الامرين هو أقسام الخبر بالاعتبار الثانى ثم ان قوله احداها التأخر ان أراد بالتأخر فيه الجائز كان قوله الثالثة جواز الامرين تكرارا وان أراد الواجب كان تكرارا مع قوله ويجب فى اربع مسائل وكان قوله وهو الاصل غير صحيح اذ الاصل هو التأخر من حيث هو لا بقيد كونه واجبا وكذا قوله كزيد قائم لا يصح التمثيل به اذ التأخير فيه جائز وان أراد التأخير أعم من كل منهما مما اندرج فيه الجائز والواجب فلا يصح جعل الحالة الثالثة أعنى جواز التقدم والتأخر مقابلا اما أولا فلان جواز الامرين من حيث هو جواز لا يقابل شيأ من التقدم والتأخر بل يجامعه واما ثانيا فلان تأويله بالتقدم والتأخر الجائزين يستدعى ان المتأخر الجائز قسيم لمطلق المتأخر وقسم الشئ لا يكون قسيما له وغاية

بما يتجعل أن يقال قوله احداها التأخر على حذف مضاف وهو وجوب وقوله وهو عائد على مطلق التأخر والتقدير احداها وجوب التأخر والتأخر من حيث هو الاصل وقوله بعد ذلك ويجب بيان لمواضع الوجوب السابق فليتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله في اربع مسائل) قال الدنوشري قال بعضهم اذا كان مذ ومنذ مبتدأين وجب تقديمهما وتأخير خبرهما نحو ما رأيته مذ يومان ومنذ شهران خلافا للزجاج فانه جعل مذ ومنذ خبرا مقدما ويومان مبتدأ مؤخرا وهو ضعيف من جهة اللفظ لان يومان نكرة لا مسوغ لها وكون خبرها اسم زمان مقدما على رأيه لا يسوغ وذلك لانه ليس بظرف وأما من حيث المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك هو الخبر على الحقيقة ويجب تقديم المبتدا اذا كان مشبها بالخبر نحو زيد زهير شعرا وابو يوسف ابو حنيفة أو كان ضميرمتكلم او مخاطب مخبرا عنه بالذي وفروعه او بنكرة أو معرفة بالالف واللام وقد عاد الضمير مطابقا في التكلم او الخطاب نحو انت الذي يضرب زيدا وأنت رجل تضرب زيدا وانت الذي تضرب زيدا وانا الذي اضرب زيدا فلا يجوز تقديم الخبر في شيء من هذه المسائل خلافا للكسائي انتهى ملخصا وذكره في مسئلة المبتدا المشبه بالخبر عجيب لمخالفته لكلام المصنف وقال الدنوشري ويجب تأخير الخبر ايضا اذا كان طلبا نحو زيد اضربه وزيد هلا تضربه او كان المبتدا دعاء نحو سلام عليكم وويل لزيد او وقع الخبر مؤخرا في مثل نحو الكلاب على البقر قاله السيوطي في شرح ألفيته وهو مبني على رواية الرفع انتهى ومثل بعضهم لكون الخبر في مثل بقولهم الجار قبل الدار ويجب تأخيره في صور أخرى ايضا فيجب تأخير خبر ضمير شأن وسيأتي في كلام الشارح والخبر في نحو الرمان حلو حامض لانه سيأتي انه لا يجوز تقديمهما ولا احدهما ويجب تأخير الخبر اذا كان بين المبتدا وبينه ضمير الفصل ويجب تأخيره في باب الاخبار بالذي (قوله ان يخاف التباسه بالمبتدا) ٢٠٤ قال اللقاني اي اكتساؤه بصورة المبتدا في ذهن السامع وعلى هذا فمعنى يخاف ان

> ● والاصل في الاخبار ان تؤخر ● لان المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التأخير لانه محكوم به (كزيد قائم ويجب) تأخير الخبر (في اربع مسائل احداها ان يخاف التباسه بالمبتدا وذلك اذا كانا معرفتين أو) نكرتين (متساويتين)

المتكلم يظن ان السامع يعتقد ان الخبر مبتدا او يشك انه يعتقده اذ الخوف يستعمل بمعنى الظن أو الشك وعلى هذا التقدير لا يرد نحو قولك زيد رجل صالح اذ تقديم الخبر فيه لا يعتقد السامع معه انه مبتدا بل يتردد في فيه وفي انه خبر مقدم كما ذهب اليه سيبويه ولا يرد ايضا على قوله في المسئلة الثانية ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل النقض بنحو أراغب انت فقد جوز فيه أن راغب مبتدا وما بعده فاعل وان راغب خبر مقدم وأنت مبتدا مؤخر ووجه النقض به ان التجويز الثاني يستلزم ان الخبر مقدم على مبتدئه وقد أوجب هذا التقديم التباس المبتدا بالفاعل للوصف فالالتباس بالفاعل لا يوجب التأخير لتقدم الخبر معه في الآية ووجه دفع النقض ان السامع لا يعتقد عند التقديم انه مبتدا وما بعده فاعل بل يتردد في ذلك وفي انه خبر وما بعده مبتدا فليتأمل هذا والظاهر ان الالتباس صادق بالتشابه الذي يوجب التجويز فيرده انتهى قال الشهاب القاسمي أقول حاصل ما يشير اليه شيخنا أبقاه الله تعالى انه لا لبس في ذلك بأن يفهم السامع خلاف المراد بل الذي فيه هو الاجمال بأن لا يفهم شيأ من المراد وغيره والمحذور انما هو اللبس دون الاجمال ووجه ان السامع هنا لا يعتقد بل يتردد ما أشار اليه بعض المحققين من استواء الابتدائية والفاعلية ههنا في مخالفة الاصل قال فلا يسبق الذهن الى احدهما انتهى واقول لعل مراده بمخالفتهما الاصل من ان الاصل في عامل الفاعل ان لا يكون اسما وفي خبر المبتدا ان يكون مؤخرا فليتأمل (قوله او متساويين) قال اللقاني لو اقتصر على قوله وذلك اذا كانا متساويين واراد به التساوي في جواز الابتداء لكان اولى ليندرج فيه نحو زيد رجل صالح لانه لو قدم الخبر فيه وقيل رجل صالح زيد لجاز عند سيبويه ان يكون خبرا مبتدا لكن جوازه مما يدل على ان التقديم عند سيبويه لا يمتنع لان الظاهر كون المعرفة مبتدا ولو تأخرت انتهى وقد يقال لم يكتف بقوله متساويين مع قوله المعرفتين لتساويهما في صحة الوقوع مبتدا لئلا يتوهم التساوي في رتبة التعريف ولئلا يتوهم التساوي في مرتبة التخصيص لانه بعدما عرف انه يكفي في وجوب التأخر كونهما معرفتين

من غير اعتبار التساوي في رتبة التعريف لا يشتبه أمر النكرتين المختصتين وقال الشهاب القاسمي اعلم ان من شراح الكافية من صرح بأن المراد بالمتساويين المتساويان في أمر التخصيص وبأن المراد بالمعرفتين أعم من أن يتساويا في رتبة التعريف وبأن المراد بالمتساويين المتساويان في أصل التخصيص وان تفاوتا فيه حتى يمتنع تقديم الخبر وان كان المبتدأ أزيد تخصيصا منه بأن اختص بصفتين فأكثر والخبر بصفة واحدة قال حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه أيضا (قوله ولا قرينة) هو شرح لقول الناظم عادمي بيان قال المصنف في الحواشي اعلم أن البيان تارة يظهر لكل أحد كقولك الاسد زيد وتارة للنحوي نحو عالم أفضل منك وتارة للمحقق المتأمل للمعاني نحو ذكاة الجنين ذكاة امه فان المعنى ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين وانما أخر لاشتماله على ضمير ما أضيف اليه الخبر والذي دلنا على ارادة التقديم والتأخير ليس ماذكره بعضهم من ان الثاني اعرف وان الاعرف مع غيره كالمعرفة والنكرة لان الاعرف وغيره يصلحان للابتداء بخلاف المعرفة والنكرة وانما الذي دلنا على ذلك انا ان لم نقدر محذوفا لزم ان ذكاة الجنين اذا وجدت تذكية للام والاجماع خلافه والولد لا يسمى جنينا بعد ان ينفصل الا مجازا والاصل عدمه وان قدرنا مثلا مضافا للخبر لزم مجاز الحذف والتعبير عن الولد بعد انفصاله بالجنين ونحن وان لزمنا مجاز التقديم والتأخير لكن مجاز خير من مجازين ومجازنا أسهل من مجازهم انتهى المقصود منه وقال الراعي في الاجوبة المرضية على الاسئلة النحوية انه هذا مبني على قاعدة ابن مالك ومن قال بقوله فالزمه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا عادمي بيان وهو غير مسلم عند المحققين بل يجوزان يكون الاول مبتدأ والثاني خبرا عنه وبالعكس ويجاب عما أورده ابن هشام بان ما تحرر منه لا صورة له في الخارج فيعتبر زمنه الا انه لا يطلق عليه جنين الا وهو في البطن لا بعد خروجه واذا كان في البطن فلا تعقل ذكاته حتى يمكن ان تكون ذكاة لامه وبعد ٢٠٥ خروجه من البطن له حكم مستقل بنفسه وقال أيضا ان النصب من تغيير الرواة وانهم اختلفوا في توجيهه فقيل على نزع الخافض اما الباء او الكاف ويرد عليه أنه يلزم بقاء المبتدا بلا خبر

> في التخصيص (ولا قرينة) تميز أحدهما عن الآخر فالمعرفتان (نحو زيد اخوك) فان كلا من هذين الجزأين صالح لان يخبر عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب اتصافه بانه اخو المخاطب واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد أخوك ولا يصح لك ان تقول أخوك زيد واذا عرف اخاله ولا يعرفه

وتقدير الكاف أبعد مع النصب لفقد الدلالة على التشبيه بالحرف انما ذلك في الرفع نحو زيد زهير او حاتم أي مثل زهير ولم يسمع زيد زهيرا بنصب زهير على معنى التشبيه ولم يسمع المرور الديار على معنى بالديار ويعرب المنه وب خبر المبتدا ويمكن ان يوجه النصب بانه على المخالفة كما هو مذهب الكوفيين انتهى ملخصا وفيه كلام يأتي قريبا وفي شرح جمع الجوامع الاصولي للزركشي في بحث الظاهر والمؤول ان أصحابنا وهموا رواية النصب وانها ان صحت حملت على ان التقدير وقت ذكاة امه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب على الظرف وهو يدل للشافعي لان الثاني انما يكون وقت الاول اذا أغنى الفعل الثاني عن الاول والا فمن المحال وقوع الذكاة الاولى في وقت الثانية وان ابن عرون رد قول الحنفية ان رواية الرفع محمولة على التشبيه وان التقدير مثل ذكاة امه وان ساعدهم ابن جني على عادته بان المجاز على هذا يكون واقعا في الخبر وهو كثير بان سياق الحديث وسؤالهم النبيه انما كان لم يكن لانهم سألوا ان ما ادرك ذكاته وذكي من هذا الصنف الا كول يحل أكله وانما سألوه عما تعذر فيه الذبح فوجب حمله على ذلك ليكون الجواب مطابقا للسؤال انتهى وقد أفرد ابن جني هذا الحديث بالتأليف وتكلم عليه ابن عقيل الحنبلي في كتاب الفنون (قوله زيد أخوك) قال اللقاني يرد عليه مازالت تلاد عراهم حيث جوزوا فيه كون تلاد اسما ودعواهم خبرا وعكسه كما سيجيء وذلك فرع تجويز التقديم مع اللبس (قوله ولا يصح لك أن تقول اخوك زيد) من هنا اعترض ابن الطراوة قول المتنبي ثياب كريم ما يصون حسانها ● اذا نشرت كان الهبات صوانها قال فذمه وهو يرى انه مدحه الا يرى انه أثبت الصون ونفى الهبات كأنه قال الذي يقوم لها مقام الهبات ان تصان انتهى وايضاحه ان الواجب في مثل هذا كون الخبر مارادا ثباته ولهذا قال عبد الملك بن مروان كان عقوبتك عزلك ولو

قال كان عزلك عقوبتك كان معاقبا لامعزولا * (تنبيه) * قال فى المغنى أول الباب الرابع اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فان كان المخاطب يعلم احدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد اخاعمرو ان علم زيدا وجهل اخوته لعمرو وكان اخو عمرو زيدا لمن يعلم أخاعمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما الى الآخر فان كان احدهما أعرف فالمختار انه الاسم انتهى المقصود منه ولا يخفى مافى الاشكال لانه كيف يجهل المخاطب أحدى المعرفتين أى لا ينزل عالمه عليه وكونه معرفة يقتضى تعينه عنده وقد أشار صاحب التلخيص البيانى لذلك حيث قال وأما تعريفه فلافادة السامع حكما على أمر معلوم له باحدى طرق التعريف بآخر مثله واقتصر السعد على ان الضابط فى التقديم اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف ٢٠٦ عرف السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى حتى يجوزان يكونا وصفين لشيئين فى الخارج ان أيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو الطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر وجب ان يتقدم اللفظ الدال عليه وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات أونفيه عنها وجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا ثم قال وهذا ينتج فى قولنا رأيت أسود اغابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب وبهذا قيل فى بيت السقط * تخوض بحرا نقعه ماؤه ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان له ماء انتهى واذا عرفت مافى كلام المصنف من الاشكال عرفت وجه عدول الشارح عن كلامه وان لم يعبر بما هو المراد صريحا ولما قرره من اختلاف المعنى باختلاف الغرض وبينه السعد علم ان التحقيق ماقاله ابن مالك ومن تبعه من وجوب تأخير الخبرعن المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة ولا التفات لقول الراعى ان ذلك غير مسلم عند المحققين وكأنه ظن ان تلك القاعدة متوقفة على ماقاله فى المغنى فى تقريرها مما هو مشكل ولا توقف كما علم مما قرره السعد ولاشك ان المناسب لسبب الحديث المتقدم وهو ذكاة الجنين ذكاة أمه الحكم على ذكاة الجنين بانها ذكاة لا العكس (قوله بخلاف ماذا كان معه الخ) أنت خبير بان معنى قول المصنف أونكرتين متساويتين أنهما متساويان فى جواز الابتداء واذا وصف أحدهما دون الآخر لم يتساويا فى ذلك لتعين ان الموصوفة هى المبتدأ تقدمت أوتأخرت وحينئذ فقول المصنف بخلاف رجل صالح احترز عن غير المتساويتين لا اعمال قرينة فيه ولو جعل الوصف قرينة لم يحتج لقيد عدم التساوى والظاهر ان القرينة هنا لا تكون الا معنوية

على التعيين باسمه وأردت ان تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح لك ان تقول زيد أخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل ان كان أحدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم زيد وقيل ان كان أحدهما اعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وان استويا فى الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله فى المغنى (و) النكرتان المتساويتان نحو (أفضل منك أفضل منى) فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالآخر لعمله فى المجرور بعده فاذا جعلت أفضل منك مبتدأ وأفضل منى خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك أشار الناظم بقوله

فامنعه حين يستوى الجزآن * عرفا ونكرا عادمى بيان

(بخلاف) ماذا كان معه قرينة لفظية أومعنوية فالاول نحو (رجل صالح حاضر) فان القرينة اللفظية وهى الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أوتأخرت (و) الثانى نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فان القرينة المعنوية وهى التشبيه الحقيقى قاضية بان أبو يوسف مبتدأ لانه مشبه وأبو حنيفة خبره لانه مشبه به تقدم أوتأخر (وقوله

بنونا بنو أبنائنا) وبناتنا * بنوهن ابناء الرجال الاباعد

فان قرينة التشبيه الحقيقى قاضية بان بنى الابناء مشبهون بالابناء فبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبره مقدم والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه ويضعف أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم

(قوله التباس المبتدا بالفاعل) قال اللقانى يرد عليه أن نحو اقائم زيد يجوز فى زيد منه أن يكون فاعلا ومبتدأ وذلك يستلزم تجويز التقديم مع خوف اللبس انتهى وقال الدنوشرى مثل خوف التباسه بالفاعل خوف التباسه بالتأكيد للفاعل نحو انا قمت وقوله وكان فعلا كونه فعلا ليس بقيد بل هو واسم فعل كذلك نحو زيد هيهات انتهى قال بعض الفضلاء ولا يشكل على هذا قولهم فى نحو نعم رجلا زيد ان زيدا مبتدأ والجملة قبله خبر لان اللبس مأمون اذ لا يكون فاعل نعم لا يكون الا معرفا بال أو مضافا اليه قال الشهاب القاسمى فان قلت لم امتنع التقديم لتوهم ٢٠٧ الفاعلية مع انه لا يختلف المعنى قلت يختلفان بالجملة الاسمية والفعلية المختلفتين بافادة الاولى الثبوت والدوام والثانية التجدد والحدوث انتهى وفيه أنه مبنى على ان الاسمية التى خبرها فعل تفيد الثبوت والتحقيق خلافه كما فى حواشى المختصر والمطول على انه غاية مايلزم احتمال الموضع الواحد للاسمية والفعلية ولاضرر فيه ومثله كثير أفى الله شك والحق ان المانع من التقديم لزوم الغاء العامل القوى وهو الفعل واعمال العامل الضعيف وهو الابتداء كما بيناه فى حاشية الالفية وبيانه فرق بين الفعل والوصف بما به يعرف جواب ايراد اللقانى ويظهر من اختصاصه الفعل بهذا الحكم ان غيره من المشتقات المعتمدة ليس مثله خلافا لبعضهم ولا حاجة لقول الشهاب حيث جوزوا فى نحو اقائم زيد وما قائم زيد ابتدائية زيد وفاعليته فهم غير مبالين بالتباس أحدهما بالآخر فى الجملة الاسمية وغاية مايلزم من التقديم فى ذلك التباس المبتدا بالفاعل انتهى بقى ان فى عبارة المصنف مناقشة لانه جعل لوجوب التأخير مواضع ثم أخبر عن ثانيها بخوف الالتباس المذكور وهو سبب الوجوب لا موضع من مواضع الوجوب ومكانه الذى يحصل فيه الخوف ويجاب بان فى الكلام حذف مضاف أى الثانية موضع ان يخاف وكذا الثالثة والرابعة (قوله أومشبها به) قال اللقانى الضمير فى به عائد على مستحق التصدير وقوله بعد ذلك او بغيره معطوف على بنفسه فيلزم الفصل بين المعطوف وهو بغيره وبين المعطوف عليه وهو بنفسه باجنبى

الا أن يقتضى المقام المبالغة فلا شاهد فيه حينئذ وبناتنا مبتدأ اول وبنوهن مبتدأ ثان وابناء الرجال خبر المبتدا الثانى وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال المسئلة (الثانية) مما يجب فيه تأخير الخبر (ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل) اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا المستتر (نحو زيد قام) أو يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام أو يقوم زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل (بخلاف) ماذا كان الخبر صفة (نحو زيد قائم او) كان فعلا رافعا الظاهر أولضمير بارز فالاول نحو زيد (قام ابوه و) الثانى نحو (اخواك قاما) على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام أبوه زيد وقاما اخواك وهذا التقييد لابد منه فى قول النظم * كذا اذا ما الفعل كان الخبرا المسئلة (الثالثة أن يقترن) الخبر (بالا معنى نحو انما انت نذير) فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى اذ التقدير ما أنت الانذير (أو) يقترن بالا (لفظا نحو وما محمد الارسول) فلا يجوز تقديم الخبر لما مر والى ذلك اشار الناظم بقوله * او قصد استعماله منحصرا (فاما قوله) وهو الكميت بن زيد

فيارب هل الابك النصر يرتجى * عليهم (وهل الاعليك المعول

فضرورة) لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك وهل النصر الابك ولا يجوز ان يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الاداة مانعة من ذلك فكما لا يقال هل الا قام زيد لا يقال هل الا فى الدار زيد من باب أولى المسئلة (الرابعة) مما يجب فيه تأخير الخبر (أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير امابنفسه) بان يكون له صدر الكلام (نحو ما أحسن زيدا) فما مبتدأ وسوغ الابتداء بها مافيها من معنى التعجب واحسن زيدا خبره (ومن فى الدار) فمن اسم استفهام مبتدأ وفى الدار خبره (ومن يقم اقم معه) فمن اسم شرط وهو مبتدأ ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما (وكم عبيد لزيد) فكم مبتدأ وهى خبرية وعبيد مضاف اليه ولزيد خبر كم فالخبر فى هذه الامثلة واجب التأخير وهو فى الاول فعل ماض وفى الثانى جار ومجرور وفى الثالث فعل مضارع وفى الرابع جار ومجرور والمبتدأ فيها لازم الصدر والى ذلك أشار الناظم بقوله * اولازم الصدر (أومشبها به) أى بما يستحق التصدير

(نحو الذى يأتينى فله درهم) فالذى مبتدأ وهو اسم موصول ويأتينى صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التأخير (فان المبتدأ هنا) وهو الذى (مشبه باسم الشرط لعمومه) وابهامه (واستقبال الفعل الذى بعده) وهو يأتينى (وكونه) أى الفعل الذى بعده (سببا لما بعده) وهو جملة الخبر كان الشرط سبب للجواب (ولهذا) الشبه (دخلت الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب) لتفيد التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الاقرار (أو) يكون مستحقا للتصدير (بغيره) وذلك الغير الذى له الصدر (اما) ان يكون (متقدما عليه) أى على المبتدا (نحو لزيد قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره وهو واجب التأخير لان المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء وهى مانعة من تأخيره (فان لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام) وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك أشار الناظم بقوله * أو كان مسند الذى لام ابتدا (فاما قوله) وهو رؤبة

(أم الحليس لعجوز شهربه) * ترضى من اللحم بعظم الرقبه

(ف) اللام داخلة على مبتدا محذوف و(التقدير لهى عجوز) والجملة خبر أم الحليس (ولا يمتنع دخول اللام فى الخبر) اذا كان جملة بخلاف المفرد (أو) لا حذف و(اللام زائدة لا لام الابتداء) كقوله

خالى لانت ومن جرير خاله * ينل العلاء ويكرم الاخوالا

ويضعف التقدير الاول ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين ويضعف التقدير الثانى ان زيادة اللام فى الخبر خاصة بالشعر قاله فى المغنى واذا دار الامر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور (أو) يكون ذلك الغير الذى فى الصدر (متأخرا عنه) أى عن المبتدا بان يكون ما فى الصدر مضافا اليه المبتدأ (نحو غلام من فى الدار) فغلام مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف اليه وفى الدار خبر المبتدا (وغلام من يقم اقم معه) فغلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدا واقم معه جواب الشرط (ومال كم رجل عندك) فمال مبتدأ وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافته اليها وعندك خبر مقدم وحاصل ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدير سبعة أضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذى فى خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف الى ما فى الصدر وبقى عليه ضمير الشان نحو قل هو الله احد فانه يلزم صدر الكلام والاخبار بالجمل واذا اخبر عنه بجملة لا يجوز ان تتقدم عليه (الحالة الثانية التقدم ويجب فى اربع مسائل) ايضا وفى غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقدم واثبات ويمتنع يعنى تأخير الخبر فى اربع مسائل (احداها ان يوقع تأخيره فى لبس

وهو قوله او مشبها به لكنه صنيع حسن ٢٠٨ من جهة الضبط للاقسام مع الاختصار (قوله متقدما) قال اللقانى مقتضاه امتناع توسط الخبر بين اللام والمبتدا وفى المغنى مقتضى كلام جماعة الجواز وفى امالى ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ انتهى وفيه أيضا للام الابتداء الصدرية ولهذا منعت من أن يتقدم عليها المبتدأ نحو لقائم زيد (قوله أم الحليس الخ) تصغير حلس وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة وأم الحليس كنية الاتان ولعل هذه المرأة كنيت بذلك ومن فى قوله من اللحم لابدل (قوله غلام من يقم أقم معه) قال اللقانى غلام فى هذا التركيب مبتدأ مستحق للتصدر لاكتسابه الشرطية لاضافته لاسم الشرط وضعا وهو من وقوله يقم هذه الجملة شرط الغلام لا لمن وكذا قوله أقم معه جواب لغلام لا لمن والحاصل ان اسم الشرط صار فى هذا التركيب هو المضاف والجملتان له لا للمضاف اليه فاعلم ذلك والمعنى ان يقم غلام شخص تقم معه أى مع ذلك الغلام انتهى قال الشهاب ومقتضاه ان الجازم هو المضاف فى ذلك فليحرر انتهى ولا يخفى بعده ومخالفته للقواعد والشواهد (قوله فى أربع مسائل) بقى خامسة وهى اذا وقع مذ ومنذ اسمين وقيل بانهما خبران فيجب تقديمهما (قوله ان يوقع تأخيره فى لبس) اى فقول الناظم ونحو عندى درهم كناية عن ذلك وليس قاصرا على مسئلة الاخبار عن النكرة بظرف مختص ظاهر

ظاهر نحو فى الدار رجل) ففى الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا (وعندك مال) فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجوبا (وقصدك غلامه رجل) فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر قال أبو حيان ولا أعلم لابن مالك سلفا فى هذه الاخيرة (وعندى انك فاضل) فعندى خبر مقدم وانك فاضل بفتح ان مبتدأ مؤخر ولا يجوز تأخير الخبر فى شئ من ذلك (فان تأخير الخبر فى هذا المثال) الاخير وهو وعندى انك فاضل (يوقع فى التباس ان المفتوحة بان المكسورة) لفظا (و) فى التباس (ان المؤكدة) المفتوحة (بان) المفتوحة (التى بمعنى لعل) معنى فاذا قدم المبتدأ واخر الخبر يصير انك فاضل عندى فيحتمل ان تكون ان مفتوحة وهى وصلتها مبتدأ والظرف خبره ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت فى ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها أحد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندى وهذا الالباس لا يتأتى مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التى بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما (ولهذا يجوز تأخره) اى الخبر عن المبتدا (بعد اما) الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم (كقوله)

عندى اصطبار (واما اننى جزع) * يوم النوى فلوجد كاد يبرينى

فاما اننى جزع بكسر الزاى مبتدأ ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق يتعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر وفلوجد جار ومجرور خبر اننى جزع على حد اما زيد ففى الدار ويبرينى من بريت القلم اذا نحته واصل البرى القطع والمعنى واما جزعى يوم الفراق فلاجل وجد قارب ان ينحفنى وانما جاز تأخر الخبر عن المبتدا هنا (لان ان المكسورة وان التى بمعنى لعل لا يدخلان هنا) لان كلا منهما مع معموليها جملة تامة مستقلة وأما لا تفصل من الفاء بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح (وتأخيره) اى الخبر عن المبتدا (فى الامثلة) الثلاثة (الاول) بضم الهمزة وهى فى الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل (يوقع فى الباس الخبر بالصفة) لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا فلو تأخر الخبر فيها لتوهم انه صفة لان الجملة وشبهها بعد

(قوله لفظا) قال الدنوشرى فيه نظر اذ اللفظ بالمكسورة غيره بالمفتوحة فانى يتأتى اللبس ولو قال بدل قوله لفظا كتابة لكان أحسن ويحمل على ما اذا لم يؤت بالشكل (قوله باسم مفرد أو جملة شرط) قال الدنوشرى مراده بالاسم المفرد ما يشمل الجار والمجرور بدليل مقابلته بالجملة (قوله فاما ان كان من المقربين فروح) قال المصنف فى رسالة اعتراض الشرط على الشرط ليست هذه من تلك المسئلة خلافا لمن استدل بها على ذلك لان الاصل عند ٢٠٩ النحاة مهما يكن من شئ فان كان من المقربين فجزاؤه روح وريحان فحذفت مهما وجملة شرطها وانيبت عنها اما فصارت اما فان كان فقروا من ذلك لوجهين أحدهما ان الجواب لا يلى اداة الشرط بغير فاصل والثانى ان الفاء فى الاصل للعطف فحقها ان تقع بين شيئين وهما المتعاطفان فلما اخرجوها فى باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط فوجب ان يقدم شئ مما فى حيزها عليها اصلاحا للفظ فقدمت جملة الشرط الثانى لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول فى فاما اليتيم فلا تقهر فصار فاما فان كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التى فى جواب اما لئلا يلتقى فاآن فتلخص ان جواب اما ليس محذوفا بل مقدما بعضه على الفاء فلا اعتراض انتهى واراد بالبعض الذى استدل بالآية على اعتراض الشرط على الشرط الشيخ الامام تقى الدين السبكى وقد انتصر له ولده التاج فى الاشباه والنظائر فقال وغلط من تعقب

كلام الوالد من اهل العصر زاعما ان الفاء يجب تقديرها فى لفظ الشرط الثانى وهو ان والشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الاول ووجه غلطه انه لما اعتقد تحتم تقدير الفاء زعم ان الشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الاول ودخول الفاء غير مسلم له الا ان يكون الشرط الثانى وجوابه جوابا وذلك محل النزاع بل الصواب ان الجواب جواب الاول وقد استشهد سيبويه على الاعتراض بالآية (قوله وتأخيره) قال الدنوشرى ان قلت ما باله عكس الترتيب حيث تكلم على المسئلة الرابعة قبل الثلاثة مع تقديمها اقلت لطول الكلام عليها على ان بعضهم جعل عكس الترتيب اولى لما هو ظاهر

(قوله الثانية ان يقترن المبتدا بالا الخ) قال الدنوشرى ويجب تقديم الخبر أيضا اذا اقترن المبتدأ بفاء الجزاء نحو اما فى الدار فزيد وكذا اذا كان الخبر اسم اشارة نحو هنا زيد وثم عمرو وكذا اذا كان الخبر كم الخبرية وكذا اذا كان الكلام يفهم منه مع تقديم الخبر ما لا يفهم منه مع التأخير نحو لله درك اذ لو أخر لم يفهم منه التعجب وكذا اذا استعمل فى مثل نحو فى كل دار بنو سعد انتهى بالمعنى من شرح الفية (قوله نحو اقائم زيد) قال فى المغنى ما نصه واختلف فى دخولها فى غير باب ان على شيئين أحدهما خبر المبتدا المقدم نحو اقائم زيد مقتضى كلام الجماعة الجواز وفى امالى ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدا انتهى فكلام الشارح مبنى على مقتضى كلام الجماعة فسقط الاعتراض عليه بان لام الابتداء لا تدخل على الخبر (قوله متعلق) أشار الى أن فى كلام المصنف مضافا مقدرا بقرينة ما أسلفه فلا اعتراض ثم ان المصنف حرر فى الحواشى ان الناظم احترز بقوله عليه عما اذا عاد على بعضه ففيه تفصيل وقد بيناه فى حواشى الالفية وبه يظهر ان عدوله هنا غير ظاهر وينبغى ان يقيد البعض بما فى البيت والآية على ما بيناه فى تلك الحاشية اذ لا يجب التقديم فى عند هند بعلها الغرض (قوله اهابك اجلالا الخ) قال ابن جنى لا تقديم فى البيت ولا تأخير قال ابن عمرون وتحقيق ذلك ينبنى على قاعدة صديقى زيد وزيد صديقى لان الخبر يكون اعم من المبتدا او مساويا له قال ابن النحاس معناه ان زيد صديقى الخبر فيه صالح لان يكون اعم من المبتدا فجعله كذلك ذلك ولذلك قالوا لا يلزم انحصار الصداقة فى زيد فى هذه الصورة بخلاف صديقى زيد فانا لا يمكننا ان نجعل الخبر الذى هو زيد اعم من المبتدا فما بقى الا ان يجعل مساويا والا كان الخبر اخص من المبتدا وهو غير جائز واذا كان مساويا لزم الانحصار ضرورة فصدق ان كل من هو صديقى زيد وكذلك لا ينحصر ملء العين فى الحبيب الا اذا جعلت ملء عين مبتدأ حتى لا يكون اعم من الخبر لاستحالة كون المبتدأ أعم من الخبر والملء المالى مثل لك الجهمل ء السموات كذا فى التذكرة للمصنف ومن خطه نقلت

النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس واليه أشار الناظم بقوله

وتحو عندى درهم ولى وطر * ملتزم فيه تقدم الخبر

(وانما لم يجب تقديم الخبر فى نحو وأجل مسمى عنده لان النكرة) وهى اجل (قد وصفت بمسمى) فضعف طلبها الظرف (فكان الظاهر فى الظرف) وهو عنده (انه خبر) لاجل (لا صفة) ثانية وفى الكشاف ان تقديم المبتدا هنا واجب لان المعنى وأى اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم المسئلة (الثانية) مما يجب فيه تقديم الخبر (ان يقترن المبتدأ بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد) صلى الله عليه وسلم فلنا خبر مقدم واتباع احمد مبتدأ مؤخر (او) يقترن بالا (معنى نحو انما عندك زيد) فعندك خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم * وخبر المحصور قدم ابدا * المسئلة (الثالثة ان يكون) الخبر (لازم الصدرية) بنفسه (نحو اين زيد) او بغيره اما متقدما عليه نحو لقائم زيد (او) متأخرا عنه وذلك اذا كان الخبر (مضافا الى لازمها) اى الصدرية (نحو صبيحة أى يوم سفرك) فصبيحة خبر مقدم واى اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدأ مؤخر والى ذلك اشار الناظم بقوله * كذا اذا يستوجب التصديرا * المسئلة (الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض) متعلق (الخبر كقوله تعالى ام على قلوب اقفالها) فاقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب خبره مقدم ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة باقفالها على قلوب وهى متأخرة فى الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (و) كذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو (قول الشاعر) وهو نصيب بالتصغير الاكبر ابن رباح وهو عبد اسود لبنى مروان لا نصيب الاصغر مولى المهدى يخاطب امرأة

أهابك اجلالا وما بك قدرة * على (ولكن ملء عين حبيبها)

فملء خبر مقدم وحبيبها مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد اضيف اليها الخبر وهو متأخر فى الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز وانما الخبر المضاف لا غير وقول الخطيب التبريزى ان المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المرأة بعيد والى

(فصل) (قوله وقد يجب) وقد يمتنع حذفهما وحذف احدهما وذلك فيما اذا وقعت الجملة خبرا عن ضمير الشان فانه يجب ذكر الجزأين كما اسلفه الشارح عند قول المصنف والجملة اما نفس المبتدا فى المعنى (قوله فنحو من عمل الخ) قال الدنوشرى يكثر حذف المبتدا فى جواب الاستفهام نحو وما ادراك ماهيه نار اى هى نار قل أأنبئكم بشر من ذلكم النار اى هى النار وبعد فاء الجواب وبعد القول نحو قالوا اساطير الاولين اى هو ويقل بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع ولم يقع فى القرآن الا ثابتا (قوله دنف) قال الدنوشرى الدنف المشرف على الهلاك ويجوز فتح نونه فيكون مصدرا لا يثنى ولا يجمع تقول رجلان دنف وقوم دنف ونسوة دنف وان كسرت النون فهو اسم فاعل يثنى ويجمع ويؤنث تقول رجلان دنفان وقوم دنفون وامرأة دنفة ونساء دنفات وقد ادنفه المرض فهو مدنف وتوسعوا فقالوا ادنفت الشمس اذا أشرفت على الغروب وهذا تشبيه (قوله كيف زيد) قال الدنوشرى قال بعضهم كيف استفهام عن حال الشئ لا عن ذاته كما أن ما للسؤال عن حقيقة الشئ ومن عن مشخصاته مطلقا وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان وكانت فتحة للخفة والاظهر انها اسم مجرد عن الظرفية مطلقا بدليل ابدال الاسم الصريح منها كقولك كيف زيد أصحيح ام سقيم ويكون خبرا فى نحو كيف زيد ويقدر بالصفة ويجوز فى نحو كيف زيد جالس رفع جالس وكيف حال من ضميره ونصبه وكيف هى الخبر وجالسا حال من ضمير كيف لانها بمعنى الصفة وهذه فائدة غريبة نقلها مختصر شرح ابن القواس على الفية ابن معطى وهى فى نحو كيف جاء زيد حال مقدرة بالجار والمجرور والتقدير على اى حالة وعلى اى هيئة جاء واجاز الكوفيون المجازاة بها انتهى باختصار (قوله واما حذفه وجوبا الخ) قال الدنوشرى ومن المواضع التى يحذف فيها وجوبا ايضا بعد لا سيما نحو اكرم العلماء لا سيما زيد بالرفع وتقدم فى باب الموصول (قوله جيء به بدلا من اللفظ الخ) قال اللقانى انما كان المقام للفعل لان المبتدا فى هذا ونحوه هو أمرى او شأنى والشان هو الحكم الثابت فى الواقع ولا يفيده الا الجمل لا المفردات فالمصدر هنا واقع موقع الجملة المخبر بها عن الشان الا ترى الى ضمير الشان لا يخبر عنه الا بجملة

ذلك اشار الناظم بقوله

كذا اذا عاد عليه مضمر * مما به عنه مبينا يخبر

ويوجد فى بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير وذلك فيما فقد فيه موجبهما كقولك زيد قائم فيترجح تأخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك اشار الناظم بقوله * وجوزوا التقديم اذ لا ضررا

(فصل وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه) والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما يعلم جائز (وقد يجب) حذف المعلوم منهما (فاما حذف المبتدا جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها و) نحو ان (يقال كيف زيد فتقول) فى الجواب (دنف) بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار لمبتدآت محذوفة جوازا للعلم بها (والتقدير فعمله لنفسه واساءته عليها وهو دنف) اى مريض من العشق وطريق العلم بها ان عمله واساءته مصدران مأخوذان من فعليهما السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح ان يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه وان الضمير معلوم من العائد عليه فى السؤال والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفى جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ عرف

(واما حذفه) اى المبتدا (وجوبا فاذا اخبر عنه بنعت مقطوع) عن متبوعه (لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين) برفع الحميد وعدو والمسكين على انها اخبار لمبتدآت محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا فى النداء اذ لو أظهروا الناصب لاوهم الاخبار وأجروا الرفع فى وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الخ من ان يكون النعت للايضاح أو التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدا وحذفه كاظهار الناصب واضماره (او) اخبر عنه (بمصدر جيء به) اى بالمصدر (بدلا) أى عوضا (من اللفظ بفعله) أى بفعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل

(نحو سمع وطاعة وقوله

فقالت حنان ما أتى بك ههنا) * اذو نسب ام انت بالحى عارف

فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا (والتقدير امرى حنان وامرى سمع وطاعة) واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التى جىء بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عائد على المرأة المعهودة والمعنى انى احن عليك أى شئ جاء بك ههنا ألك قرابة أم معرفة بالحى وانما قالت له ذلك خوفا من انكار اهل الحى عليه فيقتلونه (أو) اخبر عنه (بمخصوص بمعنى نعم) فى افادة المدح (أو بئس) فى افادة الذم (مؤخر) المخصوص (عنهما) اى عن نعم وبئس (نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدرا) اى زيد وعمرو (خبرين) لمبتدأين محذوفين وجوبا كان سامعا سمع نعم الرجل او بئس الرجل فسأل عن المخصوص بالمدح او الذم من هو فقيل له هو زيد او هو عمرو اما اذا قدرا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما أو محذوف على رأى ابن عصفور فليسا مما نحن فيه (فان كان) المخصوص (مقدما) على نعم او بئس (نحو زيد نعم الرجل) وعمرو بئس الرجل (فمبتدأ) اى فهو مبتدأ (لاغير) والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل (ومن ذلك) اى من حذف المبتدا وجوبا (قولهم من انت زيد) بالرفع فزيد خبر لمبتدا محذوف وجوبا (اى مذكورك زيد وهذا) التقدير (أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد) لان المعانى لا يخبر عنها بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاء عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس أهلا لذكره فقيل له من أنت زيد يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من أنت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر فى الرفع التقدير مذكورك زيد ليكون المقدر فى الرفع من لفظ المقدر فى النصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وأفاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب واذلاله (و) من حذف المبتدا وجوبا (قولهم فى ذمتى لافعلن) ففى ذمتى خبر لمبتدا محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده (أى فى ذمتى ميثاق أو عهد) ذكره أبو على

(قوله فيقتلونه) قال الدنوشرى هو ثابت النون فى بعض النسخ وفى بعضها بحذف النون وهو منصوب بان مضمرة وان وصلتها فى محل جر بالعطف على انكار كقوله للبس عباءة الخ (قوله مؤخر عنهما) قال اللقانى هذا القيد وان كان لا يضر لكنه غير محتاج اليه اذ الكلام فيما وقع فيه المخصوص من خبر مبتدا ولا يكون كذلك متقدما فليتأمل (قوله او محذوف على راى ابن عصفور) اى زيد الممدوح والحذف حينئذ واجب كما فى الباب الخامس من المغنى وفيه أن قول ابن عصفور مردود بانه لم يسد شئ مسده (قوله ومن ذلك) قال اللقانى انما غير الاسلوب لان ما تقدم ضوابط كلية وهذا انما هو فى ألفاظ مخصوصة مسموعة عن العرب وجب اتباعهم على حذفها لانها كالامثال التى لا تغير عما وردت عليه انتهى وقال الدنوشرى فائدة يجب حذف المبتدا أيضا بعد المصدر المبين فاعله أو مفعوله بحرف نحو شكرا لك وجزعا لك أى دعائى لك قال الرضى فى شرح الكافية والجار والمجرور بعد هذه المصادر فى محل الرفع على أنه خبر المبتدا الواجب حذفه اولى الفاعل والمفعول المصدر الذى صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل والمعنى هولك أى هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من المبينة للمعارف كقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلناها بمعنى الذى وأما المبينة للنكرة فهى صفة لها كما لو جعلنا ما فى الآية نكرة انتهى من باب المفعول المطلق (قوله وأجيب) قال الزرقانى أى عن الثانى ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد الاسم دون المسمى (قوله (وأما لسد جواب القسم مسده) هذا يوهم ان حذف المبتدا وجوبا يتوقف على سد شئ مسده كالخبر وليس كذلك ولذا لم يذكر فى المسائل المتقدمة ان شيأ سد مسد المبتدا العدم وجوده والفرق بين المبتدا والخبر ان الخبر محط الفائدة فاعتنى بشأنه فاشترط فى وجوب ذلك سد شئ مسده فتأمل (قوله أى فى ذمتى ميثاق أو عهد) قال الدنوشرى ان قلت لا معنى لكون الميثاق والعهد فى ذمته

(وأما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد) فالاسد مبتدأ وخبره محذوف جوازا (أى حاضر) لان اذا الفجائية تشعر بالحضور (ونحو أكلها دائم وظلها) فظلها مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه (أى كذلك) أى دائم (ويقال من عندك فتقول زيد) فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة خبر من عليه (أى عندى) واليه أشار الناظم بقوله كما * تقول زيد بعد من عندكما * ويقال ما عندك فتقول درهم أى درهم عندى فيقدر الخبر متأخرا قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندى درهم الا على ضعف لان الجواب ينبغى أن يسلك به مسلك السؤال والمقدم فى السؤال هو المبتدأ فيكون هو المقدم فى الجواب ولان الاصل تأخير الخبر فترك فى مثل عندى درهم لان التأخير يوهم الوصفية وذلك مأمون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب انتهى فان قلت اذا قدر الخبر متأخرا فما سوغ الابتداء بدرهم قلت كونه جوابا للاستفهام (وأما حذفه) أى الخبر (وجوبا ففى) أربع (مسائل احداها ان يكون) الخبر (كونا مطلقا والمبتدأ) واقع (بعد لولا) الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح ذلك أن يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق (نحو لولا زيد لاكرمتك) فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق (أى لولا زيد موجود) وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الى لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك فى ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم (فلو كان) الخبر (كونا مقيدا) بمعنى زائد على الوجود (وجب ذكره ان فقد دليله كقوله لولا زيد سالمنا ما سلم) من القتل فزيد مبتدأ وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره (وفى الحديث) خطابا لعائشة رضى الله عنها (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم) وحكاه فى المغنى

وانما الذى فى ذمته هو الجواب أى مضمون لافعلن ونحوه أجيب بان المعنى فى ذمتى متعلق الميثاق مثلا والمتعلق هو مضمون الجواب وهو فى ذمته بالالتزام كالدين والنذور اللذين فى الذمة فهو على حذف مضاف (قوله الا على ضعف) أى من وجهين كما يدل على ذلك كل من التعليلين المذكورين (قوله فان قلت الخ) قال الدنوشرى هو سؤال لا حاجة اليه على ما حققه الشارح فقد قدم ان التحقيق أنه لا مدخل للتقديم فى التسويغ (قوله وأما حذفه وجوبا) قال الدنوشرى وقد يحذف الجزآن لوجود ما يدل عليهما كقولك نعم فى جواب من قال أزيد قائم التقدير نعم هو قائم قال بعضهم واللائى لم يحضن والتقدير فعدتهن ثلاثة أشهر قال ابن عقيل والظاهر ان المحذوف مفرد والتقدير واللائى لم يحضن كذلك انتهى أقول حقق المصنف انه لا حذف فى الآية فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله ففى أربع مسائل) يزاد عليها خبر ما التعجبية عند الاخفش فان ما عنده نكرة ناقصة أو موصولة وما بعدها صلة أو صفة والخبر محذوف وجوبا وخبر المخصوص بالمدح عند ابن عصفور كما مر عن المغنى (قوله حديثو عهد) قال التفتازانى فى شرح التلخيص فى بحث تعريف المسند اليه باللام يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقيته انتهى فقولك فى عهد فلان على حذف مضاف أى زمن عهده أى لقيه وادراكه أو لا حذف فيه على ان العهد المراد به نفس الزمن الذى هو فيه ذا زمن لقيه وادراكه فهو من اضافة المصدر الى الفاعل على الاول ومعنى عهد بكسر عوان قومه السوا الكفر وادركوه أى وصلوا اليه وذلك كناية على اتصافهم به ومعنى ان ذلك حديث أى قريب لا محدث أى موجود بعد العدم يعنى لولا اتصاف قومك بالكفر فى زمن قريب ولو قيل فى الكلام لولا عهدهم بالاسلام قريب أى اتصافهم به فى زمن قريب لصح المعنى أيضا فتدبر والله سبحانه أعلم على ان الاقرب ان العهد هو العلم واضافة العهد الى ضميرهم

بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة (وجاز الوجهان) وهما ذكر الخبر وحذفه (ان وجد الدليل الدال عليه (نحو لولا انصار زيد حموه ماسلم) فحموه خبر انصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها اذ من شأن الناصر ان يحمى من ينصره (ومنه قول أبي العلاء) أحمد بن عبدالله بن سليمان التنوخي (المعرى) في وصف السيف

(يذيب الرعب منه كل عضب * فلولا الغمد يمسكه لسالا)

فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدأ دال عليه اذ من شأن غمد السيف امساكه ويذيب تقمص يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة ايجاد السلان والهاء في يمسكه عائدة على كل عضب قاله الموضح في شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان أغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك واليه أشار في النظم بقوله غالبا (وقال الجمهور لايذكر الخبر بعد لولا) أصلا بناء عندهم على انه لايكون الا كونا مطلقا (وأوجبوا جعل الكون الخاص) أي المقيد (مبتدأ فيقال) في لولا زيد سالمنا ماسلم (لولا مسالمة زيد ايانا أي موجودة) و يقال في لولا انصار زيد حموه ماسلم لولا حماية انصار زيد اياه أي موجودة (ولحنوا المعرى) في قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح في المغنى وليس بمعنى التلحين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال من الغمد على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل أو تقدير يمسكه جملة معترضة أي بين المبتدا والخبر المحذوف انتهى وفي الاحتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في من لدشولا قدره سيبويه من لدان كانت واعترض عليه في تقديره أن انه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه

المقدر من اضافة المصدر الى المفعول وفي الكلام مضاف الى عهده قدره الاصل لولا قومك حديثو انقطاع علم الناس باتصافهم بالكفر لبنيت الكعبة الخ (قوله وجاز الوجهان الخ) قال الزرقاني استشكل بعض الشيوخ جواز الذكر بان المحذوف اذا اسند شئ مسده يكون الحذف واجبا وهنا قد سد الجواب مسد الخبر وحل محله فكان ينبغي وجوب الحذف لاجوازه كما قال به الرماني ومن تبعه والجواب عن ذلك انا لانسلم انه سد مسده لان سده مسده انما هو اذا كان الخبر عاما وأما اذا كان خاصا فهو مقصود ومراعى فهو كالمذكور فلا يسد هكذا وقع في المذاكرة (قوله اذ من شأن الخ) بهذا يندفع تنظير اللقاني وجود الدليل عند حذفه قال اذ المتبادر عند حذفه ان سلامته لوجود الانصار لالوجود حمايتهم اياه بالفعل كما هو المراد (قوله فيقال لولا مسالمة زيد ايانا الخ) ظاهره ان هذا تقرير للفظ لولا زيد سالمنا ماسلم وهو مشكل اذ اللفظ لايقبل ذلك التقرير فان قيل انه تقرير معنى لم يناسب السياق ولم يوافقه وينبغي ان يكون المراد منه ان زيدا في قولك لولا زيد الخ مبتدأ على حذف مضاف أي مسالمة زيد والخبر محذوف أي موجودة وقوله سالمنا ماسلم حال كذا قال الشهاب لكن قوله ماسلم لايناسب كونه من حيز الحال ولايناسب الا كونه في حيز لولا فليتأمل وان كان ظاهر السياق خلاف ذلك (قوله ولحنوا المعرى) قال الزرقاني المراد باللحن هنا ارتكاب الخطأ لا اللحن في الاعراب لانتفائه ثم ظاهر قوله لحنوا ان الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك وفي المغنى ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرى في قوله في صفة سيف يذيب الخ انتهى فافهم ان الملحن بعض منهم لا الجميع (قوله لاحتمال تقدير يمسكه بدل الخ) خرجه بعضهم على ان يمسكه حال وعاملها الفعل الذي نابت عنه لا وهو أولى من هذا اعمال كان في قوله كان خارجا من جنب صفحته البيت وهو مبني على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف نابت عنه لا (قوله انه يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) وجه ذلك ان سيبويه قدر ان ولفظ كانت ولاشك ان كانت بعض الصلة وبعضها الآخر لفظ شولا لانه خبر كان وبهذا يندفع نظر الشارح عنه وعن الدماميني وكان الشارح ظن ان مراد المصنف الاسم المنسبك من أن وما دخلت عليه وأن أن صارت بعضه ولو كان هذا مراده لم يصح اضمار ان في المواضع المطردة المذكورة

هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا يعترض أيضا على الدماميني في قوله ويحتمل ان يخرج على حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولايجوز ان يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف لانهم لايذكرون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى نقله الموضح في المغنى عن الاخفش وأقره (وقالوا الحديث) المتقدم (مروى بالمعنى) لا باللفظ قال ابن أبي الربيع لم أر هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادي عنه في شرح النظم وماذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا و.. أتى المسئلة (الثانية ان يكون المبتدأ صريحا في القسم) بمعنى انه لايستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه (نحو لعمرك) بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة أي وحياتك (لافعلن وأيمن الله) بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة أي وبركة الله (لافعلن) فعمرك وأيمن الله مبتدآن حذف خبرهما وجوبا (أي لعمرك قسمي وايمن الله يميني) وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده (فان قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات الخبر) وحذفه (لعدم الصراحة في القسم) به لان عهد الله غير ملازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه (وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو لعمرك لافعلن ان يقدر لقسمي عمرك فيكون من حذف المبتدا) والاول أولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدور والاوائل أو من الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر أولى لانها هي محل التغيير غالبا ولان دخول اللام على شئ واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شئ وفي التقدير على شئ آخر والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله وفي نص يمين ذا استقر * المسئلة (الثالثة ان يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته) بالضاد المعجمة وهي الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتركها (و) الى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد واو عينت مفهوم مع * كمثل (كل صانع وماصنع)

فكل مبتدأ وصانع مضاف اليه وماصنع معطوف على المبتدا والخبر محذوف وجوبا أي مقرونان وانما حذف لدلالة الواو ومابعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع مكان الواو كان كلاما تاما (ولو قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه) أي الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب (و) جاز (ذكره) لعدم التنصيص على المعية (قال) الفرزدق

في باب النواصب ولا لاضمارها في باب الاستثناء على ان الموصول الحرفي لايجوز حذفه وهو بعمومه شامل لان لكن المصنف في الجملة الرابعة مما له محل صرح باستثنائها وحينئذ فاعتراض المصنف على سيبويه الزاما له بما قاله ولايرد مثله على المصنف حيث كان الموصول الحرفي لايحذف الا ان اشكل تخريج الدماميني انه على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر وان كان هو تابعا للناظم في تخريج نحن الاولون الآخرون بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيد ان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها لان أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر محذوفة (قوله من عمر الرجل) بكسر الميم له مصدران العمر بفتح أوله وسكون ثانيه وهو خاص بالقسم والعمر بضم أوله وسكون ثانيه ولايستعمل في القسم قاله الزوزني قال فأما عمرك الله فقد وضع العمر فيه موضع التعمير بدلالة ان الفعل منه لايجيء الا مضعف العين وهذا ليس بيمين وانما هو استعطاف (قوله والاول أولى) قد يقال اذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدأ والخبر كان الاولى حذف المبتدا لان الخبر محط الفائدة على أحد القولين (قوله لانه اذا دار الخ) ولان لفظ عمرك انما وضع ليستعمل مقسما به واذا جعل خبرا لم يستعمل مقسما به بل مخبرا به عن المقسم به

(قوله والموت بلتقيان) قال اللقانى اعلم ان الواو فى نحو هذا البيت لمجرد الجمع فى الحكم لا للمعية بل المعية فيه انما هى من خصوص مادة الخبر والتى بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها فى افادة المعية ولو قيل كل امرئ والموت أى معه لم يكن صادقا (قوله صريحا) التقييد به مذهب جمهور ٢١٦ البصريين وجرى شراح الكافية على انه لا فرق بين الصريح والمؤول نحو ان ضربت زيدا قائما (قوله عاملا فى اسم الخ) ظاهره ان الشرط العمل ولو بلا اضافة نحو ضرب عمرا قائما بلا اضافة واشترط الرضى الاضافة فقال ويكون المصدر مضافا الى الفاعل أو المفعول أو اليهما وقد يقال مراده التعميم فى الاضافة دون اشتراطها بدليل ان الاضافة فى أخطب ما يكون الامير قائما ليست الى شئ منهما والمراد بالاضافة النسبة كما عبر بذلك الجامى فلا يرد ان الاضافة الى الفاعل والمفعول لا تمكن وانما لا تتصور فى المصدر المؤول نحو ان ضربت زيدا قائما وتوهم بعض الفضلاء ان الاضافة على ظاهرها وبنى عليه ما قالوا ان معنى ضربى زيدا قائما حصر الضرب فى حال القيام فقال وذلك لان اضافة المصدر الى معموله تفيد الاستغراق اذا لم تقم قرينة الخصوص على انه يرد عليه ان المصدر المضاف الى المعمول لم يشترط فيه الاضافة الى المعرفة نحو علمه رجل هو اعلم البلد باحثا ولا معنى للاستغراق فى اقتضاء هذه النكرة نعم يبقى انه اذا أضيف الى كليهما نحو تضاربنا ومضاربتنا فلا يبعد كما قال الشهاب فى حواشى الجامى ان نا فى محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول كما انها فى محل جر باعتبار الاضافة (قوله ان أريد الماضى الخ) بقى انه قد يراد الحال أو الاستمرار ولعله يقدر اذ لانها تكون للاستمرار (قوله والثانى وقوع الجملة الاسمية الخ) قد يقال هذا لا ينافى كون كان ناقصة لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كما سيأتى فى كلام الشارح فى باب الناسخ

تمنوا الى الموت الذى يشعب الفتى • (وكل امرئ والموت يلتقيان)

فاستتر ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح وقول جمهور البصريين (وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته) وذلك كلام تام لا يحتاج الى شئ آخر والبيت ضرورة المسئلة (الرابعة ان يكون المبتدأ اما مصدرا) صريحا (عاملا فى اسم مفسر) بكسر السين (لضمير) بالتنوين متعلق بمفسر (ذى حال) نعت لضمير (لا يصح كونها) أى الحال (خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربى زيدا قائما) فضربى مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربى لان الخبر وصف فى المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربى قائم واما مصدرا مؤولا نحو ان ضربت أو ان تضرب زيدا قائما على رأى بعض الكوفيين (أو) يكون المبتدأ اسم تفضيل (مضافا الى المصدر المذكور نحو أكثر شربى السويق ملتوتا) فأكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل فى اسم مفسر لضمير ذى حال لا يصح كونها خبرا عنه (أو) مضافا (الى) شئ (مؤول بالمصدر المذكور نحو أخطب ما يكون الامير قائما) فاخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل أى أخطب كون الامير قائما (وخبر ذلك) كله فى الامثلة السابقة (مقدر باذ كان) ان أريد الماضى (أو اذا كان) ان أريد المستقبل (عند) سيبويه و (جمهور البصريين) فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان أو اذا كان فحاصل خبر واذ أو اذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما وملتوتا حالان من الضمير المستتر فى كان وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين أحدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربى زيدا القائم والثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم (و) يقدر (بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الاخفش واختاره الناظم فى التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى (فيقدر) الخبر (فى ضربى زيدا قائما ضربه قائما) وفى أكثر شربى السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفى اخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثانى هو الخبر وفاعله محذوف والهاء المضاف اليها مفعوله وهى صاحبة الحال وهذا وان كان أقل حذفا من الاول غير مرضى عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب

(قوله نحو ضربى زيدا قائما فزيد) أنت خبير بان هذا المثال عين المثال المذكور فى المتن ظاهرا ولم يفارقه الا بزيادة شديد الذى هو الخبر وزيادته ليست الا لعدم صحة اغناء الحال عن الخبر فلا مسوغ لحذف الخبر ولا مدخل لها فى كون المصدر عاملا فى صاحب الحال نفسه وانما مرجع ذلك لقصد المتكلم واعتباره فكان الظاهر ان يقول الشارح بعد مثال المتن وهذا اذا اعتبر كون قائما حالا من ضمير يفسره زيد فان جعل زيدا صاحب الحال نفسه لم يسد الحال مسد الخبر ووجب ذكر الخبر نحو ضربى الخ وعنه احترز الموضح بقوله عاملا فى اسم الخ وما احترز عنه الموضح بقوله المذكور مستفاد من قول الناظم وقبل حال بنه الموضح فى الحواشى ويستفاد منه ان الفرق اعتبارى حيث قال ما نصه لابد ٢١٧ ان يشترط فى تلك الحال أن لا يكون مقدرا كونها معمولة للمبتدا ولهذا صرح بالخبر فى قول ذى الرمة غيلان مدرجى مترو حا على بابه المدرجى مبتدأ ومضاف اليه والمدرج هنا مصدر لا ظرف لعمله فى مترو حا وهو حال من الياء التى هى فاعل فى المعنى وعلى بابه خبر وقد يقال اشترطه الناظم بقوله وقبل حال لان الحال متى قدرت معمولة للمبتدا لم يكن لك ان تفصل بينهما بالخبر اذ لا يخبر عن المصدر قبل تمامه بمعموله (قوله مع صلاحية الحال للخبرية) قال اللقانى يعنى فلو نصب على الحالية ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم انه خبر لا حال فالواجب الرفع ان قصد انه الخبر وذكر الخبر ان قصد انه حال بان يقال ضربى زيدا اذ كان شديدا أو ضربه شديدا وهذا أولى من كلامه •(تنبيهان الاول) • يجوز عند البصريين ان يكنى عن المصدر الذى سد الحال مسد خبره قبل الحال نحو ضربى زيدا هو قائما •(الثانى) • قد يسد الحال مسد الخبر فى غير هذه المسئلة وذلك اذا أتى بمبتدا أو معطوف عليه بواو بعده فعل أو وصف لاحدهما واقع على الآخر أو على ما يلابسه نحو زيد والريح يباريها وزيد والمنية شارب بعقارها فان ذلك جائز بدليل قوله • واعلم بانك والمنية شارب • بعقارها خلافا لمن منعه وخرجه البصريون على ان الخبر محذوف والتقدير يجريان يباريها فيباريها فى موضع نصب على الحال واستغنى به عن الخبر لدلالتها عليه وقال الكوفيون تقدير الخبر المحذوف يتباريان ورد بعدم اطراده فى زيد والمنية شارب بعقارها وأجاب الدمامينى بامكان تقديره يلتبسان وهذا لا يجوز فى موضع ولو كان العطف بالفاء أو بثم لم يجز اتفاقا أو بدون عطف جاز اتفاقا

الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف فى المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربى زيدا قائما وضربى زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى فى والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به فى الظرف وقيل الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله

وقبل حال لا يكون خبرا • عن الذى خبره قد أضمرا

واحترز الموضح بقوله عاملا فى اسم مفسر لضمير ذى حال من أن يكون المصدر عاملا فى صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر حينئذ نحو ضربى زيدا قائما شديد فان قائما حال من زيد وانما العامل فيها هو العامل فى زيد وهو ضربى فلا يغنى عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا فى اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا فى المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله المرادى فى شرح التسهيل (و) احترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدا عما اذا صحت فانه (لا يجوز ضربى زيدا شديدا) بالنصب (لصلاحية الحال للخبرية فالرفع) لشديد (واجب) لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل غايته ان يكون راجحا كما فى زيد طربته (وشذ قولهم) لرجل حكموه عليهم واجازوا حكمه (حكمك مسمطا) بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفى آخره طاء مهملة أى مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف (أى حكمك لك مثبتا) أى نافذا وشذوذه من وجهين أحدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية والثانى ان الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر فى الخبر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها فى حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ وأشذ منه قراءة على كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب مع انتفاء المصدر به بالكلية فعصبة

(فصل) (قوله أى ناثر) قال الدنوشرى تفسير الكاتب بالناثر ينظر هل هو لغوى أولا (قوله وليس من تعدد الخبر الخ) قال اللقانى فيه نظر لان المعتبر عند ابن الناظم فى اتحاد المبتدا اتحاده بحسب الاصطلاح فيدل فى البيت مبتدأ واحد قطعا وكونه فى المعنى ذا أجزاء لا يمنع الحكم على لفظه بانه مبتدأ واحد وكذا المعتبر عنده فى تعدد الخبر تعدده بحسب الاحكام اللفظية فحلو حامض خبران قطعا لا خبر واحد والالزم ان يقع الرفع فى الخبر الواحد فى آخره ووسطه من جهة واحدة وما رد به قوله لانهما بمعنى خبر واحد لا ينافى الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية اذ المعرب اذا سئل عن وجه الرفع فى حلو لا يسعه الا ان يقول على الخبرية وكذا فى حامض وقوله ولهذا الخ مسلم ان فيه دلالة على انهما بمعنى خبر لا انهما فى صنعة الاعراب خبر واحد وكلام الناظم عند التأمل يشهد لما ذكرناه وقول الموضح فى الثالث لان الثانى تابع جوابه ان التابع للخبر خبر تابع وحاصل كلام الموضح قصر التعدد على تعدد الخبر لفظا ٢١٨ ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدا لفظا ومعنى وهو محل الخلاف وحاصل كلام ابن الناظم ان التعدد أعم من التعدد الذى هو محل الخلاف وكذا قسم مطلق التعدد الى أقسام بعضها خارج عن محل الخلاف فقوله وليس منه ان أراد ليس من التعدد الخاص فمسلم لكن ابن الناظم جعله من مطلق التعدد وان أراد ليس من مطلق التعدد بناء على ان التعدد لا يطلق الا على الخاص فممنوع انتهى وقال الدنوشرى قال شيخ الاسلام زكريا وقول ابن هشام ان هذا ليس من تعدد الخبر الخ مردود بان ابن الناظم لم يطلق ذلك بل ذكر عين ما اعترض به فانه بعد ان قسم الخبر الى ثلاثة أقسام قال فالاول ما تعدد لتعدد ما هو له واستشهد بالبيت المذكور انتهى (قوله وهو طرفة على ماقيل) قال شيخ الاسلام قائله الخليل (قوله لان يدالخ فى قوة مبتدأين) قال اللقانى انما رد به ذا مع امكان ان يرد بأن (ان الثانى تابع كما فى الآية التى يذكرها آخرا لان هذا الذى ذكره يدفع التعدد معنى واصطلاحا والمذكور فى الآية يرفع التعدد اصطلاحا لا معنى اذ المعنى فيها ان كل فرد من المكذبين أصم وابكم فى الظلمات (قوله حامض) قال الدنوشرى هو وصف على خلاف القياس وقياسه حميض مثل صغر فهو صغير وملح فهو مليح قال الجوهرى فى باب الهاء وقد فره بالضم يفره فهو فاره وهو نادر مثل حامض وقياسه فريه وحميض (قوله الاترى الخ) قال اللقانى ان المرارة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفين وليس فى الرمان طعم الحلاوة وطعم الحموضة اذ هما ضدان لا يجتمعان وانما الموجود فيه طعم بين بين ولا اشكال ان هذا معنى يغاير معنى زيد كاتب شاعر من انه جامع بين الصفتين اذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة فيه فليتأمل

حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة

*(فصل والاصح جواز تعدد الخبر) لفظا ومعنى لمبتدا واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك أشار الناظم بقوله * وأخبروا باثنين أو باكثرا * عن واحد سواء اتفقا افرادا أو جملة أو اختلفا فالاول (نحو زيد شاعر) أى ناظم (كاتب) أى ناثر يعنى انه ينظم الكلام وينثره والثانى نحو زيد قام ضحك والثالث نحو زيد قاعد ضحك وعكسه (والمانع) لجواز التعدد كابن عصفور (يدعى تقدير هو للثانى) من الخبرين (أو يدعى (انه) أى المبتدأ (جامع للصفتين) الشعر والكتابة (لا الاخبار بكل منهما) على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور فى المقرب وشرح الجمل (وليس من تعدد الخبر) لواحد (ما ذكره ابن الناظم) فى شرح النظم (من قوله) وهو طرفة على ماقيل

(يداك يد خيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غائظه)

بل من تعدد الخبر لمبتدا متعدد فى نفسه حقيقة (لان يداك فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر) على حدته لان التحقيق ان العطف ليس من التعدد وقول أبيه فى التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه (و) ليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم أيضا (من نحو قولهم الرمان حلو حامض) بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى (لانهما بمعنى خبر واحد أى مز) وضابطه ان يكون الخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين لا عليهما معا الاترى ان المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما (ولهذا) أى ولاجل كونهما فى معنى خبر واحد (يمتنع العطف) للثانى على الاول (على الاصح) لان العطف يقتضى المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسى فى أحد قوليه (و) يمتنع أيضا

(قوله فيجوز ان يكون من التنازع الخ) قال الزركشى فى تذكرته الظاهر انه ليس من باب التنازع لانه يقتضى ان يكون الرمان متصفا بكل من الصفتين على الانفراد كما فى زيد قائم قاعد غلامه (قوله فحذف المبتدآن الخ) قال الشهاب القاسمى فيه انه على هذا لا يحتاج المصنف فى الرد الى كون الثانى تابعا بل لا يصح اذ لا تبعية اذ الواو فى وبكم حينئذ داخلة على مبتدا مقدر فهى لعطف جملة على جملة لا لعطف خبر على خبر *(تتمة)* يجوز عند جماعة منهم الناظم ان يؤتى بمبتدا مضاف ويخبر عنه بخبره مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان والاصل راكب الناقة وهى طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى والطلاحة الاعياء من السفر وقيل التقدير أحد طليحين ولا يجوز غلام زيد ضربتهما وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان *(هذا باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر)* (قوله اذا لم يلزم التصدير) قال الدنوشرى يستثنى منه ضمير الشان فيجوز دخولها عليه كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان * شامت وآخر مثن بالذى كنت أصنع *(فائدة)* لا يجوز ان يكون خبر ليس ماضيا لانها لنفى الحال ولا يجوز فى غيرها أيضا ٢١٩ ان يكون خبره ماضيا الا مع قد ظاهرة أو مقدرة كما قاله ابن الصائغ فى شرح اللمحة ونقل بعد ذلك عن همع الهوامع ان اشتراط الاقتران بقد مذهب الكوفيين وان حجتهم ان كان واخواتها انما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج اليها الاترى ان المفهوم من قام زيد ومن كان زيد قائما واحد وان اشتراط قد لانها تقرب الماضى من الحال وان ابن مالك شرط لدخول ليس على الماضى ان يكون اسمها ضمير الشان كقولهم ليس خلق أشعر منه قال أبو حيان وليس هذا التخصيص بصحيح فقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فان قيل ليس لنفى الحال فيلزم من الاخبار عنها بالماضى تناقض فالجواب انها لنفى الحال فى الجملة غير المقيدة بزمان واما المقيدة فتنفيها على حسب القيد انتهى وفى الرضى وما قيل انه لا يجوز ان يقع الماضى خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على الماضى فيقع المضى فى خبره لغوا فينبغى ان يقال كان زيد قائما أو يقوم وكذا ينبغى ان يمتنع نحو يكون زيد يقوم لمثل هذه العلة سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع فلا بد فيه من قد ظاهرة أو مقدرة لتفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا فى أصبح وأمسى وظل وبات وكذا ينبغى ان يمنعوا يصبح زيد يقول وكذا البواقى قال السعد فى حاشية الكشاف عند تفسير قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون والاولى كما ذهب اليه ابن مالك وقوع خبرها ماضيا بلا قد ولا تقديرها كما فى قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وان كان قميصه قد من دبر قال ابن كمال باشا فى رسالة الفوائد بعد نقله وقال الجد والى فى شرح الكافية خبر كان لا يجوز ان يكون ماضيا الدلالة كان على المضى الا ان يكون الماضى

(ان يتوسط المبتدأ بينهما) وان يتقدما على المبتدا على الاصح فيهما عند الاكثرين قاله فى البديع فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض الرمان وليس الثانى بدلا لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشئ بما ناقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بأن الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولوضح هذا أى الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح فى شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدا محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل فى كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما أو فى الثانى فقط أقوال اختار أبو حيان أولها وصاحب البديع ثانيها والفارسى ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف فى تحملهما أو تحمل أحدهما فى نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثانى وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع فى السببى المرفوع على القول به (و) ليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم أيضا (من نحو والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم فى الظلمات لان الثانى تابع) بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم فحذف المبتدآن وبقى خبراهما فعطف أحدهما على الآخر

(هذا باب الافعال الداخلة على المبتدا)

اذا لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالاول

مع قد فيجوز لتقريب قد اياه من الحال أو وقع الفعل الماضي شرطا فظهر اندفاع ما أورده الفاضل التفتازاني على النحاة وتبين
ما في تقرير الرضي من القصور في بحر الكلام في هذا المقام انتهى ووجه الجواز عما اذا كان الفعل الماضي ان اداة الشرط صيرته
مستقبلا معنى ثم لا يخفى ما في كلام الرضي من المخالفة في نقل المنع لما في الهمع ولاطلاق الجعد والى فتدبر (قوله ولا عدم التصرف)
هو أعم عما لزم الابتداء لشموله ما لزم النصب على المصدرية أو الظرفية ونحو ذلك فاندفع اذن نحو طوبى للمؤمن عما لزم الابتدائية
فلا حاجة لهذا الشرط لكن يرد على هذا ان المصنف فرض الكلام في دخولها على المبتدا وما لزم النصب لا يكون مبتدأ وقيل
الفرق بين طوبى للمؤمن وأقل رجل ان لزوم الاول للابتداء لذاته والثاني عرضي لكونه واقعا موقع ما لا ينصرف وهو النفي
انتهى ولا يخفى انه مخالف لقول الشارح ان أقل رجل يقول لزم الابتدائية لذاته وأيضا ما قاله يقتضي انه لا حاجة لاشتراط لزوم
عدم التصرف فالحق ان المراد بالزم عدم التصرف ما لزم صيغة واحدة ولم يثن ولم يجمع كما قاله الدماميني لان ذلك الاسم
لجموده أشبه الحرف والنواسخ
لا تدخل على الحرف فكذا
ما أشبهه (قوله فترفع المبتدأ الخ)
جوز الجمهور رفع الاسمين بعدها
كما في البيت المتقدم وهو قوله اذا
مت الخ واختلف في تخريجه
فقيل في كان ضمير الشان اسمها
والجملة من المرفوعين خبرها
كما مر وقال الكسائي كان ملغاة
وتبعه ابن الطراوة (قوله ولا
انشاء) قال الدنوشري من عطف
العام على الخاص ان قلنا بشمول
الانشاء للطلب والا فهو عطف
مغاير وقد يقال الانشاء والطلب
من أقسام الكلام والغرض ان
ذلك خبر والخبر جزء كلام لا كلام
(قوله تشبيها بالفاعل) قال
الدنوشري ينظر على ماذا ينصب
قوله تشبيها ولا يصح ان يكون مفعولا من أجله لعدم اتحاد الفاعل انتهى ويمكن ان يقال انه منصوب على الحال
بتأويل تشبيها بمشتبها فتدبر (قوله وفاعلها مجازا) أي على طريق الاستعارة التصريحية كما يؤخذ من قوله بعد لانها أشبهت
الفعل الخ (قوله كان) الاصح ان وزنها فعل بفتح العين وقال الكسائي فعل بالضم ورد بانه لو كان كذلك لم يقولوا كائن لان
الوصف من فعل فعيل (قوله لا تكون لاخواتها) المناسب لقوله أم أن لا يعبر بالاخوات (قوله وبات) قال الدنوشري قال في
القاموس وبات يفعل كذا يبيت ويبات بيتا وبياتا ومبيتا وبيتوتة أي يفعله ليلا وليس من النوم انتهى ومعنى قوله وليس من
النوم أي وليس الفعل من النوم أي وليس نوما فاذا نام ليلا لا يصح ان يقال بات ينام وبعضهم فهم قوله وليس من النوم على غير
هذا الوجه وقال معناه وليس ماذكر من المصادر من النوم أي ليس معناها النوم فليتأمل ويجوز على هذا ان يقال بات زيد
نائما وقوى جمع هذا الفهم قال بعض المحققين بعد ان ذكر ثمانين فعلا من المعتل العين *(تنبيه)* ذكر في التسهيل

كاسم الشرط والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع
نحو أقل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس كمصحوب اذا الفجائية (والخبر) اذا لم يكن
طلبا ولا انشاء (فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلها مجازا
(وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولها مجازا لانها أشبهت
الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا هذا مذهب البصريين وذهب جمهور
الكوفيين الى انها لا تعمل في المرفوع شيأ وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به
قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب الى انها اعملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على
نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لانها شبيهة بقائم
وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا
ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال وعورض بوقوعه جملة
وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك وأجيب بأن الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية
بالقول نحو قال اني عبد الله وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب
البصريين أشار الناظم بقوله *ترفع كان المبتدا اسما والخبر * تنصبه
وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلا (وهي ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل) وهو
رفع الاسم ونصب الخبر (مطلقا) من غير شرط سواء كانت مثبتة أو منفية صلة لما الظرفية
أولا (وهو ثمانية كان وهي أم الباب) لاختصاصها بأمور لا تكون لاخواتها كما سيأتي
(وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا) وأمست خلا

ان العرب جميعا التزمت كسر مضارع هذا النوع ولم يشذ عنه شئ فحينئذ يحمل نحو بات يبات لغة في يبيت على ان ماضي يبات
فعل مكسور العين كخاف يخاف لا فعل المفتوح وعكسه ناله ينيله لغة في يناله (قوله وأبيت) اشارة الى قول الشريف الرضي
أبيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع والهمزة في أبيت للاستفهام التعجبي مجازا وتبيت مضارع
بات مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم والتاء فيه من بنية الكلمة لا حرف خطاب والخطاب مستفاد من التاء الاولى التي هي
حرف مضارعة وقوله وابيت بالنصب في جواب الاستفهام كما بين ذلك المصنف في الباب السابع من المغني وقال ابن
بعض المدرسين غلط فيه (قوله
بلا خاصة) قال اللقاني أي بلا في
الماضي أو بلن في المضارع قال
في جمع الجوامع وشرحه للمحلي
وترد أي لن للدعاء وفاقا لابن
عصفور كقوله
لن تزالوا كذلكم ثم لا زا
ت لكم خالدا خلود الجبال
وابن مالك وغيره لم يثبتوا ذلك
وقالوا لا وجه في البيت لاحتمال
ان يكون خبرا وفيه بعد انتهى
وقد تبع المصنف في المغني وشرح
القطر ابن عصفور وقال ان الحجة
في البيت (قوله وصححه أبو البقاء)
قال الدنوشري ويشهد لغير
ما صححه أبو البقاء قول الشاعر
حراجيج لا تنفك الا مناخة * على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا
والخسف الذل وأصله أن تبيت
الدابة على غير علف ثم استعمل
في كل ماذل قال الشاعر
ولا يقيم على ضيم يراد به
الا الاذلان عير الحي والوتد
هذا على الخسف مربوط برمته *
وذا يشج فلا يرثي له أحد
انتهى وفيه نظر لانه لا يظهر الاستشهاد بهذا البيت فقد قال في المغني ان الاصمعي وابن جني
حملا الا فيه على الزيادة وقيل انه غلط منه وقيل من الرواة وان الرواية الا بالتنوين أي شخصا وقيل غير ذلك فانظر كلام المغني
(قوله كل) قال الزرقاني يتنازعه ليس وينفك ويحتمل ان يكون ليس مهملا حملا على ما ويحتمل ان يكون اسمه ضمير شان ومعنى
البيت لم يزل كل ذي عفاف واقلال وقناعة غنيا وعزيزا وأخذه من العيني وبقي انه يحتمل ان يكون كل اسم ليس مؤخرا وجملة
ينفك من اسمها المستتر العائد على كل لتقدمه رتبة وخبرها وهو ذا غنى خبر ليس

فاصبحتم بنعمته اخوانا وأضحى يمزق أثوابي وظل وجهه مسودا وأبيت ريان
الجفون وصار العود رخيصا وليس مصروفا (و) القسم (الثاني ما يعمله) أي هذا
العمل (بشرط ان يتقدمه نفي) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي أو عارض فيه بنقل
أو استلزام (أو نهي أو دعاء) بلا خاصة كما في الارتشاف (وهو أربعة زال ماضي يزال
وبرح وفتئ وانفك) وانما اشترطوا فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي
انقلبت اثباتا فمعنى مازال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز
مازال زيد الا قائما كما يجوز ما كان زيد الا قائما هذا قول البصريين وصححه أبو البقاء
والى ذلك أشار الناظم بقوله وهذه الاربعه * لشبه نفي أو لنفي متبعه (مثالها بعد النفي
بالحرف (ولا يزالون مختلفين) فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره (لن نبرح
عليه عاكفين) فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر
على المثال الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها
(ومنه تالله تفتؤ) تذكر يوسف (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي
(فقلت يمين الله أبرح قاعدا) * ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
(اذ الاصل لا تفتؤ ولا أبرح) ولا ينقاس حذف النافي الا بثلاثة شروط كون الفعل
مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت
ويمين يروى بالرفع على انه مبتدأ حذف خبره أي يمين الله قسمي وبالنصب على ان أصله
أقسم بيمين الله فحذف حرف الجر أولا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب
بحاله ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا
رأسي لا أبرح ومثالها بعد النفي بالاسم قوله
غير منفك أسير هوى * كل وان ليس يعتبر
ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله
ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * كل ذي عفة مقل قنوع
ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله

قلما يبرح اللبيب الى ما * يورث الحمد داعيا أو مجيبا

فان قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفى أبيت أزال استغفر الله أى لا أزال قاله الفراء ووجهه ان من أبى شيأ لم يفعله والاباء مستلزم للنفى ولهذا ساغ بعد أبى تفريغ الاستثناء قاله الموضح فى الحواشى (ومثالها بعد النهى قوله

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو * ت فنسيانه ضلال مبين

صاح مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر ولا نهى واسم تزل مستتر فيها وجوبا تقديره أنت وذاكر الموت خبرها (ومثالها بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة

الا يا أسلمى يا دارمى على البلا * (ولا زال منهلا بجرعائك القطر)

فالقطر اسم زال مؤخر ومنهلا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك وألا حرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف أى يا هذه أو حرف تنبيه مؤكد لألا الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه واسلمى فعل أمر من السلامة وهى البراءة من العيوب ومعناه الدعاء لدارمى بالسلامة ومى اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم وعلى للمصاحبة أى اسلمى مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجرعاء تأنيث الاجرع رملة مستوية لا تنبت شيأ والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به وانما قام النهى والدعاء بلا مقام النفى لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى (وقيدت زال بماضى يزال احترازا من) زال (ماضى يزيل) بفتح الياء (فانه فعل تام متعد الى مفعول) واحد ووزنه فعل بفتح العين (ومعناه ماز) بمعنى ميز (تقول زل ضأنك من معزك أى ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل) بفتح الزاى لانه من باب ضرب يضرب ضربا (و) احترازا (من) زال (ماضى يزول فانه فعل تام قاصر) ووزنه فعل بفتح العين أيضا لانه من باب نصر ينصر (ومعناه الانتقال) تقول زل عن مكانك أى انتقل عنه (ومنه ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا) أى تنتقلا (ولئن زالتا) أى انتقلتا (ومصدره الزوال) أى الانتقال بخلاف زال ماضى يزال فان وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر وحكى الكسائى والفراء يزيل الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينهما ياء وزال يزول عينه واو (و) القسم (الثالث ما يعمل) هذا العمل (بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصانى بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدرية ما وظرفيتها انها تؤول بمصدر مضاف اليه الزمان (أى مدة دوامى حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام

(قوله الا يا اسلمى الخ) اعترض بأنه أراد الدعاء لها فالدعاء عليها بالخراب وأجاب المصنف فى شرح بانت سعاد بانه احترس أولا بقوله اسلمى وان زال واخواتها انما تقتضى ثبوت الخبر للاسم على جرى العادة فى مثله كقولنا ما زال زيد يصلى (قوله ترك الفعل) قد يقال الدعاء يطلب به الفعل لا تركه الا ان يقال انه ترك لضده وعلى بعد ما يأتى فى الامر (قوله ومعناه الانتقال) الانسب بما تقدم ان يقول ومعناه انتقل ثم ان الانتقال معنى زال ماضى يزال أيضا وقولهم معناه الاستمرار مرادهم انه معناه بواسطة النفى لان نفى الفعل يستلزم استمرار ثبوت الخبر وانما صارت الاولى ناقصة لانه قصد فيها انتقال النسبة التى هى مضمون الجملة فلا بد بعدها من ذكر الجملة والثانية قصد بها الانتقال من المفرد (قوله وهو دام) فأما قوله

دمت الحميد فما تنفك منتصرا * على العدا فى سبيل الجد والكرم

فمشكل لانه ان قدر حالا فالحال نكرة أو خبرا فانما يرفع دام الاسم وتنصب بعد ما الظرفية والجواب باختيار الاول وأل زائدة مثل ليخرجن الاعز منها الاذل

وسميت

(قوله وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها الخ) قال الدنوشرى يفهم ان ما وحدها ليست هى النائبة عن الظرف فما يفهم من قوله لنيابتها عن الظرفية فيه مسامحة (قوله بدليل ما دامت السموات) فيه نظر لان الكلام الآن فى الافعال الناقصة ودام فى الآية تامة كما يأتى والمناسب لمطلوبه ان يمثل بشاهد فيه دام ناقصة مستوفية للشروط ولم تعمل فتدبر

(فصل)

(قوله ودام) قال الشهاب المراد به ان يثبت بقية المشتقات عاملة عمل المصدر وحينئذ فلا اشكال وذكران ما قاله اللقانى ليس هو لمعنى المصدر كما هو فى غاية الوضوح قال على أنا لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها فيما ذكر (قوله التزم مضيه) قدم فى بحث الموصول ان ما المصدرية توصل بفعل متصرف غير أمر وغير الامر يشمل المضارع وقد يقال ذاك لمطلق ما وما هنا للمصدرية الظرفية (قوله لا يستعمل منه أمر) عبر به دون يوضع لان كل فعل مشتق عند البصريين من المصدر فلا بد من وضعه استعمل أم لا (قوله وقليل من المتأخرين) فيه تنكيت على المتن قال اللقانى لو قال عند جمهور الاقدمين وبعض المتأخرين مراعاة لما قبله كان أظهر انتهى ولو مزج الشارح بين عند ولفظ الاقدمين لفظ جمهور وفى بالتنكيت فتأمل (قوله ما للماضى) قال اللقانى من اقامة الظاهر مقام المضمر

وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة) فاصل مادمت حيا مدة مادمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها فى الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلاة العصر أى وقت صلاة العصر قاله فى المغنى واطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال

ومثل كان دام مسبوقا بما * كأعط ما دمت مصيبا درهما

فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولى مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبنى مادمت صحيحا أى يعجبنى دوامك صحيحا ولو لم تذكر ما أصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقى وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل مادامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية

(فصل وهذه الافعال) الثلاثة عشر (فى التصرف) وعدمه (ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق) لانها وضعت وضع الحروف فى انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها (ودام عند الفراء وكثير من المتأخرين) لانها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قاله أبو حيان فى النكت الحسان وأما يدوم ودم ودائم ودوام فمن تصرفات التامة (وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها) الثلاثة فتى وبرح وانفك (فانها لا يستعمل منها أمر) لان من شرط عملها النفى وهو لا يدخل الامر (ولا مصدر) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين (ودام عند الاقدمين وقليل من المتأخرين (فانهم اثبتوا لها مضارعا) وهو يدوم (وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقى) بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الاضحاء والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان (وللتصاريف فى هذين القسمين) وهما المتصرف التصرف التام والناقص (ما للماضى من العمل) بشرط وغيره والى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير ماض مثله قد عملا * ان كان غير الماضى منه استعملا

(فالمضارع نحو ولم أك بغيا) فأك مضارع كان وأصله أكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره وأصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة كسرة (والامر نحو كونوا حجارة) أصله قبل اتصال الواو كون

والاصل ما لهما اذ القسمان هما الماضى المتصرف تصرفا ناقصا والماضى المتصرف تصرفا تاما

(قوله ولو مثل به لكان حسنا) قال الدنوشري ظاهره ان ما مثل به ليس فيه حسن ووجه حسن كونوا ربانيين أى من جهة المعنى لا تقصير فيه بخلاف كونوا حجارة والمبتدأ والخبر فيه أظهر من كونوا حجارة وبعبارة أخرى أن كونوا ربانيين فيه تفاؤل بخلاف كونوا حجارة (قوله فانه قال فى المغنى) أى فى الباب الرابع (قوله بحكم الضمير) قال لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك

قال الدماميني هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضى تنزيله منزلة الضمير فكم من الاسماء ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من أن وصلتها المعرف بالاضافة سواء أضيف الى الضمير أو الى غيره بحكم الضمير مما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة مثلا بمثابة الضمير ولم يقله أحد فيما علمت ثم تخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقع للمصنف فى الباب الخامس فى النوع الثانى من الجهة السادسة ان قال والحرف المصدرى وصلته فى ذلك معرفة فلا يقع صفة للمنكر ولم يخصه بان وان ثم قوله المقدرتين بمصدر معرف يقتضى انهما لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير كما اذا قيل أعجبنى ما صنع رجل حسن على ان تجعل الصفة للمصدر المقدر أى صنع رجل حسن وفى جواز مثله نظر فتأمله انتهى واستفيد منه ان تقديرهما بالمصدر المعرف ليس واجبا كما ظنه بعضهم واستشكل ذلك بانه صرح فى المغنى فى الباب الخامس فى الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا بأن يرسل يجوز ان يكون بتقدير أو ارسالا

حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به لكان حسنا (والمصدر كقوله

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى * (وكونك اياه عليك يسير)

كونك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف المخاطب واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على أبى البقاء فى زعمه أن المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تأخير (واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدى البشاشة كائنا * أخاك) اذا لم تلفه لك منجدا

فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو وأخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده منجدا لاثنين وفى التنزيل ألفوا آباءهم ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله الثانى لا حال خلافا للعينى واسم المفعول كقول سيبويه فى الظرف مكون فيه قاله أبو حيان (وقوله) وهو الحسين ابن مطير الاسدى

(قضى الله يا أسماء ان لست زائلا * أحبك حتى يغمض العين مغمض)

فزائلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره أنا وجملة أحبك خبره

* (فصل وتوسط أخبارهن) بينهن وبين أسمائهن (جائز خلافا لابن درستويه فى ليس ولابن معط فى دام) نص عليه فى الفيته فقيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم وفى جميعها توسط الخبر * أجز (قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين) فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذا لم يتقدم عليها (وقرأ حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر) على انه خبر ليس مقدم وان تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المغنى ان رفع البر ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه فى التعريف فانه قال واعلم انهم حكوا الان وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا أن قالوا بالنصب (وقال الشاعر

لا طيب للعيش ما دامت منغصة * لذاته) بادكار الموت والهرم

(قوله فمنغصة خبر دام مقدم الخ) لا يخفى انه يلزم حينئذ فصل العامل أى منغصة من معموله أى بادكار بأجنبى وهو لذاته وقول الشهاب قد يجاب بانه جاز للضرورة فيه نظر اذ لا ضرورة مع الاعراب الذى قاله الشارح (قوله على طريق التنازع) أو على انه عائد على العيش بتأويل الحياة كما قال اللقانى والجمع فى جملة واحدة بين مراعاة اللفظ فى لذاته بالتذكير ومراعاة المعنى فى دامت بالتأنيث لا ركاكة فيه خلافا للشهاب وسيأتى للشارح نظيره فى ولا أرض أبقل ابقالها (قوله وأولى منه الخ) قال

الدنوشري لم يفهم وجه الاولوية مع احتمال التنازع أيضا لاسيما فى غير مرفوع سببى (قوله وقد يكون التوسط واجبا نحو كان فى الدار ساكنها) كذا فى التسهيل وشرح الكافية ونوزع فى ذلك بانه لا مانع فى ذلك من التقديم نعم ان كان العامل فى مثل هذه الصورة مما تقدمه حرف مصدرى ومنه ما دام وجب التوسط لعدم جواز التقدم ولذا مثل ابن الناظم لذلك بقوله وآتيك ما دام فى الدار صاحبها وبقى صور يجب فيها التوسط منها ان يكون الخبر محصورا فى الاسم نحو ليس قائما الا زيد فانظر الكت

* (فصل) *

(قوله وتقديم اخبارهن جائز) مر مثال ما يجب فيه التوسط ولم يذكر ما يجب فيه التقديم وذلك نحو كم كان مالك وأين كان زيد وتحصل أن للخبر أربع حالات وجوب التقدم ووجوب التوسط ووجوب التأخر وجواز الامور الثلاثة وسكتوا عن تقديم اسمائهن وكأنه لعدم تصوره اذ متى تقدم الاسم صار مبتدأ وتحمل الناسخ ضميره فلا يقال ان الاسم تقدم ثم رأيت المصنف ذكر فى الحواشى ان مرفوع هذه الافعال مشبه بالفاعل والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك اسم هذه الافعال لا يتقدم عليها اه وما ذكرته احسن فتأمل (قوله فان البصريين اجازوا الخ) أظهر منه النقض بمعمول خبر ما فانه يتقدم والخبر لا يجوز تقديمه وان كان ظرفا لان ما ذكر جائز عند البصريين وغيرهم

فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معطى وله ان يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع فى السببى المرفوع الا أن يكون لا يراه وأولى منه قول الآخر

ما دام حافظ سرى من وثقت به * فهو الذى لست عنه راغبا أبدا

فقدم الخبر على الاسم (الا أن يمنع) من جواز التوسط (مانع) كحصر الخبر (نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء) أى صفيرا وكخفاء اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان فى الدار ساكنها فحصل ثلاثة أقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب

* (فصل * وتقديم اخبارهن) عليهن (جائز) عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم او التوسط أو التأخير (بدليل أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون) فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك فى شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسى وابن جنى وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفى التنزيل فأما اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها الفعل قاله الموضح فى الحواشى (الا خبر دام) فلا يجوز تقديمه على ما دام (اتفاقا) لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بينهما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفى لا ينفصل من صلته بمعمولها وان قلنا ينفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغى ان يجرى فيه الخلاف الذى فى ليس وان قلنا بتصرفها فينبغى ان يجوز قطعا قاله الموضح فى حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال * وكل سبقه دام حظر * (و) الا (خبر (ليس) فلا يجوز ان يتقدم عليها (عند جمهور البصريين) من متأخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه اشار الناظم بقوله

* ومنع سبق خبر ليس اصطفى * وحجتهم انهم (قاسوها على عسى) وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود (واحتج المجيز) من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشرى والشلوبين وابن عصفور ومن المتأخرين (بنحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس

(قوله وتقرير الحجة منه الخ) قال الدنوشري ان قيل هلا يجاب بان الظرف متعلق بليس نفسها فيخرج ذلك عن محل النزاع قلت هو جائز ولا مانع من تعليق الظرف بالافعال الناقصة لانها تدل على الحدث كما عليه المحققون وقد صرح الرضي بذلك في الآتية ويؤخذ من قوله بان المعمول ظرف الخ جواز تقديم الخبر الظرفي اه وهو ملخص من كلام اللقاني واقول في المغني في الباب الثالث ترجمة نصها هل يتعلقان يعني الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص من زعم أنه لا يدل على الحدث منع ذلك ثم قال والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس اه ومراده انها دالة عليه استعمالا الا ليس ولا ينافي ان ليس تدل عليه وضعا ضرورة انها فعل ويؤخذ منه الاتفاق على انه لا يتعلق الظرف والجار والمجرور بليس والعجب من الدنوشري حيث لم يستحضره فلم يلم به وقوله ويؤخذ منه الخ سبقه اليه اللقاني والشهاب القاسمي وقد ينازع فيه بانه لا يلزم من اغتفار تقديم الفضلة اغتفار تقديم العمدة كما يأتي في ما الحجازية ومرت الاشارة اليه قريبا (قوله لان نفيها ايجاب) رايت بخط المصنف في بعض الاوراق

مصروفا عنهم) وتقرير الحجة منه أن يوم يأتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا أن الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها (وأجيب) بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب (بان المعمول ظرف فيتسع فيه) ما لا يتسع في غيره أو بأن يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة أو بأن يوم في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى جملة يأتيهم وليس مصروفا خبره (واذا نفي الفعل بما) النافية (جاز توسط الخبر بين النافي) وهو ما (و) الفعل (المنفي مطلقا) سواء كان النفي شرطا في العمل أم لا (نحو ما قائما كان زيد) ونحو ما قائما زال زيد (ويمتنع التقديم على) نفس (ما عند البصريين والفراء) من الكوفيين لانها من ذوات الصدور والى ذلك اشار الناظم بقوله * كذاك سبق خبر ما النافية * (وأجازه بقية الكوفيين) بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على أخواتها (وخص ابن كيسان) من الكوفيين (المنع بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب) بدليل انه يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا بأصل الوضع (وعمم الفراء المنع في) جميع (حروف النفي ويرده قوله) وهو المغلوط القريعي

وقد تقدم على بيت ذي الرمة السابق في كلام الدنوشري وهو * حراجيج ما تنفك الا مناخة * ما نصه ومنشأ هذا الكلام كله ان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب والكلام هنا موجب لان زال لما نفيت كان اثباتا لان نفي الزوال اثبات واعترض بعض اصحابنا بانه اذا كان الكلام معناه الايجاب فينبغي ان يجوزوا تقديم الخبر لانه انما يمتنع في نحو ما كان زيد قائما للنفي واما الآن فالنفي قد زال معناه فينبغي ان يزول اعتباره فاجابه بعض اصحابنا بان هذا الكلام له جهتان جهة لفظ وهي النفي وجهة معنى وهي الاثبات فلم يجز التقديم نظرا الى جهة اللفظ ولا الاستثناء المفرغ نظرا الى جهة المعنى واعترض وقال فلم اعتبرتم ورجح جهة المعنى في الاستثناء فمنعتموه وجهة اللفظ في التقديم فمنعتموه وهلا عكستم واعتبرتم جهة المعنى في التقديم فاجزتموه وجهة اللفظ في الاستثناء فاجزتموه فأجيب بان التقديم امر راجع الى اللفظ والنفي موجود في اللفظ فحملنا الحكم اللفظي على الحكم اللفظي وهو وجود صورة النفي فلم نجزه والاستثناء امر ينظر فيه الى عموم المستثنى منه واخراج ما أريد اخراجه من مفهومه فهو اخراج من معنى الاول فحملنا الحكم المعنوي وهو امتناع الاستثناء على الحكم المعنوي وهو كون معنى الكلام الايجاب (قوله ويرده قوله على السن خيرا لا يزال) هذا صريح في ان لا ليست كما ومثلها ان وقال الرضي ان كلا ويتحصل من كلامه امتناع التوسط اتفاقا في ما وان وغيرهما بخلاف المفهوم من المصنف وعلل الرضي ذلك بان حروف النفي لما لازمت تلك الافعال صارت كبعض حروفها قال الشهاب ولا خفاء في اختصاص هذا التعليل بما يلزم النفي من زال واخواتها دون غيرها ولا في انه يفهم جواز التوسط اذا كان الفعل لا يلزمه النفي ككان فليحرر ومقتضى كلام المصنف والناظم في باب التعليق ان ما وان ولا لها الصدر وهو الموافق لقاعدة ان العامل اذا تغير معناه تغير حكمه واذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه وقد نبه على ذلك الشاطبي كما نقله ابن غازي

* (فصل) * (قوله ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال الخ) قدم هذا الفصل على ما بعده عكس ما فعل الناظم اشارة للاعتراض عليه حيث اعترض بالكلام على التمام والنقصان بين مسئلة تقديم الخبر ومعموله ثم تقديم المعمول الظرف في ليس حسنا مطلقا ولذا سأل الزمخشري في ولم يكن له كفوا أحد فقال فان قلت الكلام العربي الفصيح ان يؤخر الظرف الذي هو

ورج الفتى للخير ما ان رأيته * على السن خيرا لا يزال يزيد

فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد خيرا ورج امر من الرجاء والفتى الشاب يقال فتي فهو فتي بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رأيت الشاب يزيد خيرا كلما زاد عمره فرج له الخير وما يحتمل أن تكون مصدرية ظرفية وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني ويحتمل أن تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف

* (فصل * ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان) المعمول (ظرفا أو) جارا و(مجرورا) للتوسع (نحو كان عندك أو في المسجد زيد معتكفا) والاصل كان زيد معتكفا عندك أو في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها وأوليها والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولا يلي العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا أتى أو حرف جر

(فان لم يكن) المعمول (أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا) لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبي منها (والكوفيون يجيزون مطلقا) لان معمول معمولها في معنى معمولها (وفصل ابن السراج والفارسي) من البصريين (وابن عصفور) من المتأخرين (فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك آكلا زيد) لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه (ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك زيد آكلا) اذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي ويتحصل من هذه المسئلة اربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل (واحتج الكوفيون) القائلون بالجواز مطلقا (بنحو قوله) وهو الفرزدق قنافذ هداجون حول بيوتهم * (بما كان اياهم عطية عودا) وجه الحجة منه أن اياهم معمول عود وعود خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم القاف وفتحها خبر مبتدا محذوف أي هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال وفي آخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية أبو جرير وأراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية (وخرج) هذا البيت (على زيادة كان) بين الموصول وصلته (أو) على (اضمار الاسم) في كان حال كونه

لغو غير مستقر ولا يقدم وقد نص سيبويه على ذلك في كلامه فما باله مقدما في افصح كلام واعربه قلت هذا الكلام انما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف فكان لذلك اهم شئ واعناه واحقه بالتقديم واحراه (قوله لما في ذلك من الفصل الخ) قال الشهاب القاسمي يخرج من ذلك مع قوله الآتي اذ لا يفصل الخ عدم الاعتداد بان معمول المعمول معمول ان أريد اجنبي من العامل ويؤخذ من كونه اجنبيا منها امتنع تقديم معمول اسمها وجملة والياها لانه اجنبي منها اذ لا فرق (قوله فهو من باب الاستعارة بالكناية) قال الدنوشري فيه نظر وانما هو من باب التشبيه البليغ بحذف الاداة قال بعض المشايخ وهو غلط ظاهر اه وفيه ان المسئلة ذات خلاف ومختار السعد ونحوه انه من الاستعارة فكيف يكون غلطا وكان الاظهر التغليط في كونه استعارة بالكناية لانه استعارة مصرحة كما لا يخفى اذ الكناية هي التي يطوى فيها المشبه به نحو انشبت المنية أظفارها والمصرحة هي التي يطوى فيها ذكر المشبه نحو رأيت اسدا في الحمام وهذا كله مما يعرفه من له ادنى ممارسة بالبيان واعجب من ذلك ان بعض الفضلاء من اصحاب شيخنا العلامة الغنيمي نقل عنه انه نظر في كلام الشارح بان الاستعارة بالكناية لا يذكر فيها شئ من اركان التشبيه سوى المشبه اه فكأنه توهم ان النظر في دعوى الاستعارة مطلقا لا في كونها تصريحية (قوله وخرج على زيادة كان بين الموصول وصلته) فيه الفصل بين الموصول وصلته بغير الجملة =

(مرادابه الشان) وعلى ذلك قتصر الناظم فقال

ومضمر الشان اسما انوان وقع • موهم ما استبان انه امتنع

(أوراجعا الى ما) الموصولة (وعليه فعطية مبتدا) وعود خبره واياهم معمول الخبر مقدم على المبتدا وتقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا جائز عند البصريين (وقيل التقديم ضرورة وهذا) التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة (متعين فى قوله

باتت فؤادى ذات الخال سالبة) • فالعيش ان حم لى عيش من العجب

فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مرادابه الشان (لظهور نصب الخبر) وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد وحم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز ان يكون فؤادى منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف اى سالبة لك

•(فصل • قد تستعمل هذه الافعال تامة اى مستغنية بمرفوعها) عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه أشار بقوله فى النظم • وذو تمام ما برفع يكتفى • وتبعه فى التوضيح وهو مخالف لمذهب سيبويه واكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذا الخلاف فى تسمية ما ينصب الخبر ناقصا لم سمى ناقصا فعلى الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة اوجه مذكورة فى شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة اى وان حصل ذو عسرة) وامسى بمعنى دخل فى المساء واصبح بمعنى دخل فى الصباح نحو (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اى حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح) ودام بمعنى بقى نحو (خالدين فيها ما دامت السموات والارض اى بقيت) وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول عمر رضى الله عنه اما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى اى عرس بها (وقوله) وهو امرئ القيس بن عانس بالنون وفاقا لابن دريد لا ابن حجر الكندى خلافا لمن زعمه

(وبات وباتت له ليلة) • كليلة ذى العائر الارمد

أى وعرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى فى العين تدمع له وقيل الرمد والارمد صفة له مخصصة على الاول وكاشفة على الثانى (وقالوا بات بالقوم أى نزل بهم ليلا و) ظل بمعنى دام واستمر نحو (ظل اليوم) بالرفع (أى دام ظله و) أضحى بمعنى دخل فى الضحى نحو (أضحينا أى دخلنا فى الضحى) وصار بمعنى انتقل نحو وصار الامر الى الملك اى انتقل وبمعنى رجع نحو ألا الى الله تصير الامور أى ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال

— الاعتراضية ثم ان العائد محذوف اى به والتقدير بما عطية عودهم به وهو حينئذ شاذ لانه لم يتحد متعلق الحرفين فان الباء الداخلة على الموصول متعلقة بهدا جون ٢٢٨ والباء الداخلة على العائد المحذوف متعلقة بعود (قوله مرادابه الشان) قد اسلفنا أنه يستثنى عماله الصدر فى جواز دخول النواسخ عليه •(فصل) • (قوله تستعمل هذه الادوات تامة) قال الدنوشرى فائدة اختلف فى كان وكائنا فى لاضربنه كائنا ما كان فقال القارى هما تامان فى الموضعين وما مصدرية وهى وما بعدها فاعل كائنا اى كونه وقيل هما ناقصان فى الموضعين وفى كائنا ضمير هو اسمه وخبره ما وهى موصولة وصلتها كان واسمها وخبرها واسمها ضمير مستتر فيها وخبرها محذوف تقديره اياه واسم كائن المستتر فيه وخبر كان عائدان على الشخص المضروب وتقدير الكلام حينئذ لاضربنه كائنا الذى كان اياه وكائنا حال من مفعول لاضربنه وينظر معنى الكلام حينئذ وفيه اطلاق ما على العاقل وهو جائز وجوز بعضهم ان تكون ما نكرة موصوفة وهذا الكلام يحتاج الى زيادة بيان (قوله بعشرة امور) قد ذكرناها فى حاشية الفاكهى (قوله كانت بمعنى فعل لازم) هذا ليس بلازم وقد تكون بمعنى فعل متعد نحو كان الصوف بمعنى غزله (قوله هو النزول ليلا) قال الدنوشرى لم يقيده باخره وصرح السعد عبد الله فى شرح اللب بانه النزول آخر الليل قال ايضا يقال بات القوم او بهم فتتعدى بنفسها او بالباء (قوله صفة له) قال الزرقانى اى لذى العائر لا للعائر كما هو ظاهر (قوله بمعنى دام واستمر) قال الدنوشرى زاد السعد عبد الله قوله او طال

موسى افتاه لا أبرح أى لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اى انفصل وتكون هذه الافعال التامة لمعان أخر غير ما ذكر وجميع افعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة (الا ثلاثة افعال فانها الزمت النقص) ولم تستعمل تامة أصلا (وهى فتئ وزال وليس) وما أوهم خلاف ذلك يؤول والى ذلك أشار الناظم بقوله

• والنقص فى • فتئ ليس زال دائما قفى وذهب أبو حيان فى نكته الى ان فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب ابو على فى الحلبيات الى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اى لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو

• انما يجزى الفتى ليس الجمل •

•(فصل) • تختص كان بأمور منها جواز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضى) لتعين الزمان فيه دون المضارع (وشذ قول ام عقيل) بن أبي طالب وهى ترقصه

(أنت تكون ماجد نبيل) • اذا تهب شمأل بليل

انشده ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدأ وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدا والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمأل كجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كقتيل بمعنى مبلولة (و) الشرط (الثانى كونها بين شيئين) متلازمين (ليسا جارا ومجرورا) وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى البتة بل انها لم يؤت بها للاسناد والا فهى دالة على المضى ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب

(قوله انما يجزى الخ) قال الزرقانى عجز بيت صدره • واذا أقرضت قرضا فاجزه • ولا حجة فى البيت على انها عاطفة بمعنى لا لاحتمال ان يكون الجمل اسم ليس وخبرها محذوف لفهم المعنى والتقدير ليس الجمل جازيا •(فصل)• (قوله منها جواز زيادتها) من ذلك قوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا لانهم لم ينكروا ذلك بعد ما كان فى المهد بل وهو فيه وقيل كان بمعنى هو قال المصنف قال ابو طاهر حمزة فى رسالته المسماة بالمنبرة المعربة عن شرف الاعراب ومن ادعى أنه بمعنى هو فهو اقرب الى السلامة لانه يوافق الحال ومن ادعى انه لغو فقد ابعد لان كان انما يلغى عملها ولا يلغى معنى المضى فيها قلت هذا خطأ لان الذى يجعلها بمعنى هو يلزمه ذلك قطعا بل ولا يلزم القائل بالالغاء لان كان الزائدة لا تخرج عن افادة الزمان خلافا للمبرد واما التى بمعنى هو فلا معنى للزمان فيها ثم فى اى موضع وجد الفعل بمعنى الاسم هذا محال قال ولكن الوجه ان كان من قصد الخبر الآن عن حالهم لانهم ما اكبروا ذلك فى وقت كونه فى المهد فكأنه قال اكبروا ٢٢٩ تكليم صبى كائن فى المهد طفلا فيكون الكون من لفظ الخبر لا من لفظهم كقول الحطيئة يصف الرياض يظل بها الشيخ الذى كان فانيا يدب على عوج له نخرات فلم يك فانيا قبل دبيبه بل وقت دبيبه فذكر الكون من لفظ الخبر (قوله لتعين الزمان فيه الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لان تعين الزمان فيه لا يقتضى ما ذكر على ان الامر الزمان فيه معين وقوله احدهما كونها بلفظ الماضى مع قوله اولا تختص كان فيه ركاكة وتهافت اذ الاول يغنى عن الثانى وعال السعد عبد الله اختصاص الزيادة بلفظ الماضى بخفته (قوله بين شيئين) اى لا فى الابتداء لان البداءة تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق لها الصدر (قوله وليس المراد بزيادتها الخ) قال الدنوشرى نازع الرضى رحمه الله فى كونها زائدة مطلقا الدلالتها على معنى وفى نحوه • على كان المسومة العراب • ادعاء الزيادة واضح فتأمل اه وقال اللقانى زيادتها اما بان لا تفيد شيأ الا محض التأكيد وهو معنى زيادة الكلمة فى كلام العرب كقوله • على كان المسومة العراب • واما بان تدل على الزمان الماضى ولم تعمل نحو ما كان أحسن زيدا قال الرضى هى تسميتها زائدة نظرا لما ذكرنا والاولى ان يقال سميت زائدة مجاز العدم عملها وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق لا لدلالتها على الزمان الماضى لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث فاذا جردتها منه لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا وذكر السيرافى أن فاعلها مصدرها أى كان الكون وهو مذهب سيبويه وذهب أبو على الى انها لا فاعل لها على ما اخترنا اه المقصود منه (قوله ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية الخ) قال الدنوشرى •(فائدة)• قال بعضهم زيدت كان قبل فعل التعجب لتدل على ان المعنى المتعجب منه كان فيما مضى وهو عوض عما منع منه فعل التعجب من التصرف

الدلالة على المضى (نحو ما كان احسن زيدا) فكان زائدة بين المبتدا وخبره (و) قد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو (قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم) فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل تاكيدا للمضى (وشذ) زيادتها بين الجار والمجرور ومنه (قوله)

جياد بنى ابى بكر تسامى * (على كان المسومة العراب)

انشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشئ الواحد والجياد جمع جيد وتسامى اصله تتسامى حذفت احدى التاءين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السمة وهى العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت المسومة وهى الخيل العربية التى جعلت عليها علامة وتركت فى المرعى واطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال

وقد تزاد كان فى حشو كما * كان أصح علم من تقدما

(وليس من زيادتها قوله) وهو الفرزدق

فكيف اذا مررت بدار قوم * (وجيران لنا كانوا كرام

لرفعها الضمير) وهو الواو والزائد لا يعمل شيأ عند الجمهور هذا مذهب أبى العباس المبرد وأكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان فى هذا البيت ليست بزائدة بل هى الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة فى موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك (خلافا لسيبويه) والخليل حيث ذهبا الى انها فى البيت زائدة واختلف فى اطلاقهما الزيادة فيها والذى فهمه النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة واختلفوا فى تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء ظن اسنادها الى الفاعل فى نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسى فى التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت فى الضمير قلت تكون لغوا والضمير الذى فيها توكيد لنا فى لنا لانه مرتفع بالفاعل ألا ترى انه لا خبر له وقال ابو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها فى هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدا ولنا الخبر ولكنك لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور واصل المسئلة وجيران لنا هم فلنا فى موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله فى الضرورة نحو قوله * ان لا يجاورنا الاك ديار * والاصل الا اياك واذا كان يتصل بالحرف فاحرى ان يتصل بالفعل اه قال المرادى فى شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعنى الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون انما ارادا بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه فارقهم فالجيرة كانت فى الزمن الماضى فجئ بقوله كانوا لنا تاكيدا لما فهم من المضى قبل دخولها فاطلاق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا

هل

وانما اختصت كان بهذا دون سائر الافعال الماضية لانها أم الافعال فلا تنفك عن معناها غالبا اه من شرح ابن الصائغ على اللمحة باختصار (قوله من السمة وهى العلامة) قال الدنوشرى يشكل بان المادة لا تساعد عليه اذ المسومة معتل العين والسمة الفاء اللهم الا أن يدعى القلب المكانى فليتأمل اه وفى بعض النسخ من الوسمة فلا اشكال (قوله والزائد لا يعمل) الفرق بين كان الزائدة وبين حرف الجر الزائد حيث عمل حرف الجر الزائد بخلاف هذه ان اختصاص حرف الجر بالاسماء باق واما كان فزال اختصاصها (قوله فهو نظير وهذا كتاب أنزلناه مبارك) هذا من غير الغالب عند اجتماع النعت بالمفرد والجملة والغالب تقديم المفرد

(قوله ان تحذف) قال اللقانى هذا خاص بمادة كان لا بصيغة الماضى لما يأتى عن سيبويه فى قوله ولو غرمن ان تقديره ولو يكون عند ناغر (قوله دالا عليها) قد يقال الدلالة المذكورة ظاهرة اذا كان الخبر مفردا منصوبا واما اذا كان جارا ومجرورا او جملة فلا تظهر الدلالة على كان (قوله ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة) سيأتى فى باب اعراب الفعل ان اذا ام ادوات الشرط غير الجازمة (قوله ان راكبا وان ماشيا) قال الدنوشرى جعله اللقانى حالا لا خبرا وقال التقدير ان سرت راكبا وان سرت ماشيا واقول فيه نظر لان فيه تعليق المفصل على المجمل وهو كتعليق الشئ على نفسه فلا يجوز ما جوزه ثم عرض ذلك على مولانا على بن صدر الدين بن الملا عصام الدين فقال لا مانع من ذلك فهو كقولك ان كان هذا انسانا فهو حيوان فهو من تعليق العام على الخاص وايضا المعلق عليه أحد الشيئين لا مجموعهما بدليل أنه يكون ممتثلا اذا أتى باحدهما مسرعا (قوله وان بقية اما) قال الدنوشرى قد يقال بقيتها ام لا ان اللهم الا ان يكون اصلها ان ما ثم ادغم (قوله بأعمالهم) قال اللقانى فيه حذف مضاف اى بجنس اعمالهم اذ الاعمال مجازى عليها لا بها (قوله وفيه رد على التسهيل الخ) قال الشهاب القاسمى أقول وفيه نظر اذ لا نسلم ان مراد المصنف ان الاسم هو الاسم الظاهر المذكور اعنى عملهم بل الاسم ضمير مستتر فى كان عائد على العمل على ان تقدير المصنف لا ينهض حجة على التسهيل (قوله اى ان كان عملهم خيرا) قال اللقانى لا يتعين ذلك لجواز تقدير ان عملوا (قوله اى ان كان فى عملهم الخ) قال اللقانى فيه أمران الاول تقدير الجزاء مضارعا مقرونا بالفاء والثانى ان تقدير فى عملهم منظور فيه اه وقال الدمامينى وهذا الاشك فى جواز تقديره من حيث الصناعة فى الجملة وأما انه يحكم بحسنه فلا لانه ضعيف من جهة المعنى اذ معنى ان كان فى عملهم خير معنى غير مقصود لان مقصود المتكلم ان كان نفس عملهم خيرا لا ان لهم أعمالا وفى تلك الاعمال خير وقد يدفع هذا بانه على التجريد فيكون نحو ان كان فى عملهم خير مثل لهم فيها دار الخلد

هل آنتم عائجون بنا لعنا * نرى العرصات او أثر الخيام

ولا يمتنع أيضا فى البيت ان تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة اه كلام المرادى والحاصل على القول بزيادة كان فى البيت قولان فى الاعمال والاهمال وفى كل واحد منهما قولان فعلى الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر فى لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانما تعمل فى الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم هذا ما فى المغنى مرتبا (ومنها) أى من الامور المختصة بها كان (انها تحذف ويقع ذلك) الحذف (على أربعة اوجه احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها) ضميرا كان او ظاهرا (ويبقى الخبر) دالا عليهما (ويكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين) لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية أدوات الشرط لان ان أم ادوات الشرط الجازمة ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتسعون فى الامهات ما لا يتسعون فى غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله

ويحذفونها ويبقون الخبر * وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر

(مثال ان) والغالب فيها ان تكون تنويعية (قولك سر مسرعا ان راكبا وان ماشيا) اى ان كنت راكبا وان كنت ماشيا (وقوله)

لا تقربن الدهر آل مطرف * (ان ظالما ابدا وان مظلوما)

اى ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا على الحال وان بقية اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية (وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر) بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثانى على الخبرية لمبتدا محذوف (أى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من مفرداته (ويجوز ان خير فخيرا) وان شر فشرا برفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثانى على انه مفعول ثان لفعل محذوف (اى ان كان فى عملهم

(قوله والاول ارجحها) لايقال هذا تكرار مع قوله صدر المبحث أحدها وهو الاكثر اذ لا يلزم من الاكثرية الرجحان ولئن سلم فانما ذكره هنا ليبنى عليه ما بعده (قوله وقال ابن عصفور الخ) قال الدنوشرى وجه احسنية الرفع عنده على النصب ان فى النصب حذفا اكثر من الحذف فى حالة ٢٣٢ الرفع كما هو ظاهر اهـ وقال الدمامينى اذا نظرت الى الاحسنين رأيت رفع الثانى خيرا من نصب الاول لاستوائهما فى الاضمار ورجحان رفع الثانى بان أضمرت نفس ما اظهرت واذا نظرت الى الاقبحين رأيت نصب الثانى أقبح من رفع الاول لاستوائهما فى الاضمار وضعف نصب الثانى بانك أضمرت جملة وفى رفع الاول لم تضمر جملة ويوضحه ان سيبويه وصف رفعهما بانه حسن ولم يصف بذلك نصبهما (قوله والقصر والتنوين) قال الدنوشرى فيه نظر لان آخره لام لا الف حتى يكون مقصورا (قوله على غير قياس) قال الدنوشرى راجع لشائلة لا لجمعها على شول لان قياس الصفة المختصة بالمؤنث ان لا تلحقها التاء كطالق وحائض وقد يقال ان فعلا لا يكون جمعا كما قالوا فى صحب على الخلاف فيه فيأتى فيه ما فيه وقد صرح به بعضهم هنا فقال وقيل اسم جمع شائلة واختلف فى الشول فى هذا البيت الذى هو من مشطور الرجز فقيل مصدر شالت الناقة بذنبها اى رفعته للضراب فهى شائل بغير هاء والجمع شول كراكع وركع وقيل ما قاله الشارح انها جمع شائلة الى آخر ما قال قال الغنيمى وقد يرجح الاول بانه روى من لد شول بالخفض وأجيب بان التقدير من لد شولان شول او زمان شول او كون شول فحذف المضاف والتقدير الاخير أولى ليتحد المعنى فى الروايتين ولكن يحتاج الى الخبر أى موجودا وقد يرجح الثانى برواية الجرمى من لد شولا بغير التنوين على أن اصله شولاء بالمد ولكن قصر للضرورة وقيل شولا نصب على التمييز او التشبيه بالمفعول كانتصاب غدوة بعدها وهو مردود باتفاقهم على ان ذلك مخصوص بغدوة والشارح اقتصر فى البيت على ان المراد بالشول جمع شائلة الخ

خيرا فيجزون خيرا ويجوز نصبهما) معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا (ورفعهما) معا بتقدير ان كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير (و) الوجه (الاول) من الاوجه الاربعة (أرجحها) لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد (و) الوجه (الثانى اضعفها) لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه (و) الوجهان (الاخيران متوسطان) بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافئان يعنى على حد سواء قال تلميذه ابن الضائع لان فى كل منهما الاقوى والاضعف ففى نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثانى وفى رفعهما قوة رفع الثانى وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما ومثال ان غير التنويعية قولهم

* انطلق بحق وان مستخرجا احنا * اى وان كنت مستخرجا (ومثال لو) قوله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه (التمس ولو خاتما من حديد) اى التمس شيأ ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد (وقوله

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا) * جنوده ضاق عنها السهل والجبل

اى ولو كان صاحب البغى ملكا ذا جنود كثيرة وقولهم ألا طعام ولو تمرا وفيهم ما رد على ابى حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك اعلى مما قبله والتمر اعم من الحشف (وتقول) فيما اذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها الا اعم ولا اعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم (الاطعام ولو تمرا) فان الطعام اعم من التمر (وجوز سيبويه فيه (الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر) فحذف يكون وخبرها وبقى اسمها (ويقل الحذف المذكور) وهو حذف كان واسمها (بدون ان ولو) الشرطيتين (كقوله

* من لد شولا فالى اتلائها * قدره سيبويه من لد ان كانت شولا) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهى النوق التى خف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية واما الشائل بلا هاء فهى الناقة التى تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها اصلا وجمعها شول بتشديد الواو كراكع وركع والاتلاء مصدر أتلت الناقة اذا اتلاها ولدها أى من زمن كونها شولا الى زمن كونها متلوة باولادها وانما قدره سيبويه من لد أن كانت شولا ولم يقدره من لد كانت لانه لا يرى اضافة لدن الى

(قوله اذ يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) قد قدمنا فى بحث حذف الخبر بعد لولا ما يتعلق بذلك وقال بعض الفضلاء ينبغى ان يخص المنع بما اذا كان لغير علة تصريفية اما لها فيجوز كما فى نحو يد ودم اذ أصلهما يدى ودمى فقد حذف بعض الاسم الذى هو الياء وكذا نحو قاض وغاز وما اشبه ذلك (قوله على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه) الا بعد الحروف التى تذكر فى النواصب كما قيد بذلك المرادى ثم المراد لا يجوز جوازا مطردا والا فقد تحذف ان بشذوذ فى غير ما يذكر فى النواصب كما ذكره فى المغنى لكن محل الشذوذ مع بقاء النصب والا فهو مطرد كما مر فى باب المبتدا فى تسمع بالمعيدى (قوله ان ما فر منه الخ) قال الدنوشرى الذى فر منه ان لدن لا تضاف للجمل (قوله ان تحذف مع خبرها) اما حذف الخبر وحده ٢٣٣ فنص فى المغنى فى بحث الحذف على انه لا يجوز لانه عوض او كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان (قوله اصله انطلقت الخ) قال اللقانى فيه دعوى تكلف بلا دليل لامكان ان يدعى أن اما نائبة عن اسم الشرط وفعله والاصل مهما تذكر منطلقا اى فى حالة ذكر الانطلاق انطلقت فلما حذف فعل الشرط اى تذكر وحده انفصل الضمير ومنطلقا حال لا خبر كان وهذا نظير ما جوزوه فى اما عالما فزيد عالم اى مهما تذكر شخصا فى حالة كونه عالما اى مذكورا بالعلم فزيد عالم ويدل على ما ذكرنا مجىء الفاء بعد المنصوب فى نحو

* فان قومى لم تأكلهم الضبع * فانه مناف لما قرره فتامل اهـ قال الدنوشرى قوله اما أنت منطلقا انطلقت يرد ما زعمه

الردانى ان اما هذه الزمها الفاء ولا فاء هنا وعجب منه ان يتعجب مما قال وزعم انه اقل تكلفا مما قالوه وهو جائز فى بعض المواطن مما فيه فاء (قوله عند البيانيين الخ) لا وجه لتخصيص الاختصاص بالبيانيين والاهتمام بالنحويين بل كل يثبت كلا (قوله ثم حذفت كان لذلك) قال الدنوشرى قد يقال من أين جاء الاختصار وقد عوض عن لفظ كنت ما وأنت فليتأمل (قوله أى لان كنت ذا نفر نخرت) قال اللقانى لا يخفى ان تقدير نخرت يورث فى التركيب ركاكة وفى المعنى فسادا اذ لا يتجه ان يقال نخرت لكونك ذا نفر لان قومى لم تأكلهم الضبع بل المتجه أن يقال مهما تذكر أنت فى حال كونك مذكورا بالنفر فانى مثلك ذو نفر اذ قومى لم تأكلهم سنة الجدب حتى تترفع على بقومك ونفرك وهذا يتأدى بكون اما نائبة عن مهما كما مر وقال الشهاب القاسمى يجوز أن يكون قوله فان قومى الخ تعليلا للمحذوف أى ولا اعتبار بفخرك بذلك فان قومى الخ وبعضهم جعل التقدير لانفخر والتعليل حينئذ واضح فتأمل

الجمل نقله فى المغنى عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه فى تقديره ان اذ يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيبويه فى باب الاستثناء على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما فر منه وقع فيه الوجه (الثانى ان تحذف) كان (مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف واهذا ضعف ولو تمر وان خير برفعهما) الوجه (الثالث ان تحذف وحدها) ويبقى اسمها وخبرها (وكثر ذلك بعد ان المصدرية) الواقعة فى موضع المفعول لاجله فى كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل (فى مثل) قولهم (أما أنت منطلقا انطلقت) فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه (واصله انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام) التعليلية (وما بعدها) المجرور بها (على انطلقت للاختصاص) عند البيانيين أو للاهتمام بالفعل عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت (ثم حذفت اللام) الجارة (للاختصار) فصار ان كنت منطلقا انطلقت (ثم حذفت كان لذلك) الاختصار (فانفصل الضمير) الذى هو اسم كان فصار ان أنت منطلقا (ثم زيدت ما للتعويض) من كان فصار ان ما أنت (ثم أدغمت النون) من ان (فى الميم) من ما (للتقارب) فى المخرج فصار أما أنت والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب * وقد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام (وعليه قوله) وهو عباس بن مرداس

(أبا خراشة أما أنت ذا نفر) * فان قومى لم تأكلهم الضبع

(أى لان كنت ذا نفر نخرت ثم حذف) نخرت وهو (متعلق الجار) لان وما بعدها وأبا خراشة منادى سقط منه حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور واسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما

ألف والنفر بفتح النون والفاء الرهط هنا والضبع على وزن العضد السنين المجدبة وفيه تورية لانه أوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تأكلهم وهو مجاز عن الشدة التى تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء فى فان قومى لان الثانى مستحق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فأشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان أن المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء فى جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول أشهر ونقل أبو الفتح عن أبى على ان ما المخالفة عن كان عاملة فى الجزأين عمل ما خلفته وحجته ان ما لما نابت فى اللفظ نابت فى العمل وزعم انه مذهب سيبويه (وقل) حذف كان وحدها (بدونها) أى بدون ان المصدرية (كقوله) وهو عبيد بن حصين الراعى

(أزمان قومى والجماعة كالذى * لزم الرحالة أن تميل مميلا)

(قال سيبويه أراد ازمان كان قومى) مع الجماعة فحذف كان التامة وأبقى فاعلها وهو قومى والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بأن وهى ومنصوبها فى موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق (و) الوجه (الرابع ان تحذف) كان (مع معموليها) جميعا (وذلك بعد ان) الشرطية (فى قولهم افعل هذا اما لا أى ان كنت لا تفعل غيره فما عوض) عن كان واسمها وأدغمت نون ان فيها للتقارب مخرجيهما (ولا) هى (النافية للخبر) وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجاربردى تقول اخرج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم أى ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكر فى بعض شروح المفصل وهو يدل على أن الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية أما لا بفتح الهمزة قال معنى أما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا أى لان كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيد ما عوضا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وأدغمت فى الميم اهـ كلام الجاربردى فى باب الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو فى اما أنت لا فى اما لا والحذف فى هذا الوجه والذى قبله واجب وفيما قبلهما جائز قاله الخضراوى وحكى الكوفيون أنه يقال لا تأت الامير فانه جائر فتقول أنا آتيه وان أى وان كان جائرا فتحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله

قالت بنات العم يا سلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان

أى وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين (ومنها) أى من الامور المختصة بها كان (ان لام مضارعها) وهى النون (يجوز حذفها) تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز أشار الناظم بقوله

(قوله التامة) فيه نظر فانه لا مانع أن يكون قومى اسمها وقوله كالذى خبرها وهذا كالمتعين فانه شاهد ومثال لحذف كان مع بقاء اسمها وخبرها وان كان ما قاله الشارح محتملا فى نفسه (قوله أى ان كنت لا تفعل غيره) قال اللقانى لا محوج الى هذا التكلف الذى لا دليل عليه اذ الظاهر ان ما مزيدة لتأكيد ان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفيها هو الشرط فاما اداة شرط مؤكدة بما نظيرها اما فى قوله تعالى فاما ترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك فى التقدير قوله

فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

والاصل افعل هذا أن لا تفعل غيره وهذا معنى واضح لا غبار عليه فعليك بالحق وان أقلك الناس وأقلوك (قوله لام مضارعها) لم يقل لام يكون مضارعها لانه فى مقام عد خواص كان لا يكون ولا يفيده ما ذكر الا بتأويل كما قال اللقانى

ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم

(وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون) حال كونه (غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن نحو ولم أك بغيا) وان تك حسنة يضاعفها أصلهما أكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك فى التنزيل فى ثمانية عشر موضعا (بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما) لان الاول مرفوع والثانى منصوب (و) بخلاف نحو (تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون) بالعطف على محل المجزوم فى جواب الامر وانما لم تحذف نون تكون فيهن لانها محركة فى الاولين بحركة الاعراب وفى الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة بأحرف المد واللين فى سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن (و) بخلاف (نحو ان يكنه فلن تسلط عليه فلا يحذف أيضا (لاتصاله بالضمير) المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى أصولها فلا يحذف معها بعض الاصول (و) بخلاف (نحو لم يكن الله ليغفر لهم) فلا يحذف أيضا (لاتصاله بالساكن) وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهى متعاصية عن الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح فى شرح القطر (وخالف فى هذا) الاخير (يونس) ابن حبيب (فأجاز الحذف) ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين (تمسكا بنحو قوله) وهو الخنجر بن صخر الاسدى

(فان لم تك المرآة أبدت وسامة) * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

فحذف النون مع ملاقاة الساكن والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بأنه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال (و) هذا البيت (حمله الجماعة) المعتدون فى المنع بمطلق الحركة (على الضرورة كقوله) وهو النجاشى

فلست بآتيه ولا أستطيعه * (ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل)

فحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفراء على أن لكن المشددة مركبة وأصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله فى المغنى وقبل هذه أبيات تتضمن أن النجاشى عرض له ذئب فى سفره فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك من أخ يعنى نفسه يواسيك بطعامه بغير من ولا بخل فقال له الذئب دعوتنى الى شئ لم تفعله السباع قبلى من مضى كلهم بنى آدم ولست بآتيه ولا أستطيعه ولكن ان كان فى مائك الذى معك فضل عما تحتاج اليه فاسقنى منه

*(فصل فى ما ولا ولات وان المعملات عمل ليس تشبيها بها) فى النفى *

(أما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن

(قوله لانتفاء الجزم) قال اللقانى لا يخفى ان شرط الجزم يخرج به أيضا النسوة لم تكن فانها اذ هو مبنى فليس بمجزوم وان دخل عليه الجازم (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أى ترد الاشياء التى استعملت على غير الاصل الى أصولها المستعملة فلا ينقض بنحو يد ودم لان اصله غير مستعمل الا انه يشكل عليه رد الياء فى يد ودم فى التصغير حيث قالوا يدية ودمى اذ لو لم يكن مستعملا لم يرد اليه شئ

(فصل فى ما ولا ولات وان)

(قوله فى النفى) اشار به الى الجامع فى الالحاق المذكور فان قلت هذا قياس فى اللغة وهو ممتنع قلت لا نسلم انه قياس لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكر محقق له ولو سلم فلا نسلم انه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل فى المدلولات اما فى الاحكام كما هنا فلا يمتنع قاله العزبن جماعة

(قوله فان المنقول عنهم الخ) يؤيده انهم قالوا ان المرفوع بعد كان ليس مرفوعا لكن يلزم عليه أن ما لم تعمل شيأ فينا في أصل الكلام لانه مفروض في توجيه لغة الحجازيين المعملين لما وعلى هذا الجزآن بعدها مبتدأ وخبر ولم تعمل فيهما شيأ (قوله لاعمالهم اياها) قال اللقاني اضاف الاعمال الى ضمير الحجازيين اشارة الى ان اعمال غيرهم قد يوجد بدون الشروط أو بعض

اسمها تميم) ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزأين وقال الكوفيون عملت في الاول فقط وأما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا قاله الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره ونصب باسقاط الخافض وأهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما اهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قاله في المغني (و) لا يعملها الحجازيون مطلقا بل (لاعمالهم اياها) عندهم (أربعة شروط أحدها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة) فان اقترن بها ابطل عملها وجوبا عند البصريين (كقوله

بني غدانة ما ان أنتم ذهب) * ولا صريف ولكن أنتم خزف

برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل حينئذ لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان (وأما رواية يعقوب) بن السكيت (ذهبا بالنصب فتخرج على أن ان نافية مؤكدة لما) لا مؤسسة لان نفي النفي ايجاب و (لا زائدة) كافة لما وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين ان ان المقرونة بما هي النافية جيء بها بعدما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية اشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادي وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل تاء التأنيث حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاي المعجمتين وبالفاء قال الجوهري هو الآجر زاد في القاموس وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا الشرط (الثاني أن لا ينتقض نفي خبرها بالا) فان انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس (فلذلك وجب الرفع في) واحدة من قوله تعالى (وما أمرنا الا واحدة) وفي رسول من قوله تعالى (وما محمد الا رسول فأما قوله

وما الدهر الا منجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

فمن باب) المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدأ على حد (ما زيد الا سيرا أي) ما زيد الا (يسير سيرا والتقدير) وما الدهر (الا يدور دوران منجنون) فالدهر مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذف وأقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير امران كونه لا يصح أن يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث على تقدير دوران آلة

كاعمال الفرزدق اياها مع تقدم الخبر كما لا يخفى (قوله اسمها) قال اللقاني لو قال المرفوع بعدها لكان أولى اذ المقترن بها ليس باسمها (قوله لا زائدة) قال اللقاني الفرق بينهما حينئذ ان الزائدة فاصل أجنبي دون النافي المؤكد لكن الزائد في كلامهم هو المسوق لمحض التأكيد فلا يظهر حينئذ بينهما فرق اذا العمل للاولى في الوجهين اه وقال الشهاب القاسمي قد يقال الزائد في الكلام لتأكيد الكلام لا لتأكيد خصوص ما بخلاف النافية فانها لتخصيص ما فبينهما فرق فليراجع هل الامر كذلك اه وقال الدنوشري قوله لا زائدة رده بعضهم بأنه لا وجه لكونه شاملا لكونها نافية مؤكدة لما لانها عينها ويرد بان الزائد بمنزلة تكرير الجملة بخلاف النافية المؤكدة لما قبلها (قوله نفي خبرها) قال اللقاني اشارة الى أن الشرط هو بقاء النفي في الخبر دون غيره فاذا وجد صح العمل فيه وان انتقض في غيره من المتعلقات به فانه يبطل العمل في ذلك الغير كما في ما زيد قائما بل قاعد وما زيد قائما الا في الدار اه

ثم ان الشرط انما هو عدم الانتقاض بغير غيرا ما اذا انتقض بها فيجب النصب نحو ما زيد غير قائم بنصب غير وجوبا وجوز الاخفش الرفع (قوله فمن باب ما زيد الا سيرا) أي خلافا لابن الناظم حيث جعله من هذا الباب أعني المنصوب على الخبرية لما (قوله وكونه واقعا بعد الايجاب) أي لانه مخصوص بالا وسيأتي في باب المفعول المطلق ان المحصور بالا أو انما يحذف عامله وجوبا نحو وما أنت الا سيرا أو انما أنت سيرا فاندفع ما يتوهم ان الوقوع في الايجاب لا يقتضي النصب نحو وما محمد لان ذا المفعول مطلق

منجنونا

منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب الذي يستقي عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا أن تكون آلة لها نحو ضربته سوطا (و) كذا القول في وما صاحب الحاجات الا معذبا فانه في تقدير (الا يعذب معذبا أي تعذيبا) والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش وأما مذهب سيبويه فلا لانه لا يرى أن صيغة المفعول تكون بصورة المصدر وأجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التأويل وأنشده ابن مالك * أرى الدهر الا منجنونا * وحكم بزيادة الا واعترضه في المغني وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين (ولاجل هذا الشرط أيضا) وهو أن لا ينتقض نفي الخبر (وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعد أو لكن قاعد على انه خبر لمبتدأ محذوف) أي بل هو قاعد او لكن هو قاعد (ولم يجز) في قاعد (نصبه بالعطف) على قائما (لانه واقع بعد بل أو لكن والواقع بعدهما (موجب) بفتح الجيم أي مثبت والى ذلك أشار الناظم بقوله

ورفع معطوف بلكن أو ببل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل

وأجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا نقله الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط (الثالث أن لا يتقدم الخبر) على الاسم خلافا للفراء وان كان ظرفا أو جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل (كقولهم ما مسيء من أعتب) فمسيء خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمي ما مسيأ من أعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعدما أساءك (وقوله

وما خذل قومي فأخضع للعدى) * ولكن اذا أدعوهم فهم هم

خذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم قومي مبتدأ مؤخر (فأما قوله) وهو الفرزدق

فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش (واذ ما مثلهم بشر)

بنصب مثلهم مع تقدمه (فقال سيبويه شاذ) ولا يكاد يعرف (وقيل غلط وان الفرزدق تميمي) (لم يعرف شرطها عند الحجازيين) فقصد ان يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه (وقيل) بشر خبر و (مثلهم مبتدأ ولكن بني) على الفتح (لابهامه مع اضافته للمبني) وهو الضمير

الآثم أمثالكم وقول الشاعر * والشر بالشر عند الله مثلان *

(قوله وأسماء الذوات الخ) لعل هذا لا يوافق ما تقدم في باب ما جمع بألف وتاء مزيدتين في الكلام على خلق الله السموات ان السموات مفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر والزمخشري مع انه اسم ذات (قوله ولاجل الخ) قال اللقاني ان قلت الشرط وهو عدم انتقاض نفي الخبر موجود فليس الرفع فيما بعد بل لانتفاء الشرط كما يقتضيه قوله ولاجل الخ قلت أصل ما بعد بل العطف على الخبر والمعطوف على الخبر خبر في المعنى وقد انتقض فيه النفي ببل فوجب رفعه لذلك (قوله وان كان ظرفا) اي بخلافه في باب ان وان كان عملها بطريق الالحاق بالفعل لانها من هذه الحروف لانها أشبهت الفعل لفظا ومعنى كما يأتي وهذه انما اشبهت الفعل معنى فقط (قوله فمسيء خبر مقدم) قال الدنوشري هذا غير متعين بل يجوز أن يكون مبتدأ ومن فاعل أغنى عن الخبر وأعتب مع فاعله صلة من او صفتها (قوله كما قال سيبويه) الذي قاله سيبويه انما هو ان العربي لا ينطق بالخطا ويجوز أن ينطق بغير لغته كما بيناه في حاشية الالفية في باب ما لا ينصرف (قوله ولكن بني لابهامه) خالف في ذلك ابن مالك وقال ان مثلا خالفت المبهمات في انها تثني وتجمع كقوله تعالى كما في الباب الرابع من المغني

والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه واعرابه (ونظيره) في البناء على الفتح (انه لحق مثل ما أنكم تنطقون لقد تقطع بينكم في) قراءة (من فتحهما) مع أنهما يستحقان الرفع على النعمية لحق في الاول والفاعلية في الثاني وأتى بنظيرين لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل (وقيل مثلهم حال) لان اضافة مثل لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدأ (والخبر محذوف) مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف وهو ممتنع أو نادر (أي ما في الوجود بشر مثلهم) أي مماثلا لهم قاله المبرد ورد بأن حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم بشر أي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة هميم بن غالب ويكنى أبا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في أدب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال أبو محمد بن السيد والاول أصح لانه كان أصابه جدري في وجهه ثم برئ منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول النظم

اعمال ليس أعملت ما دون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن

أي علم الشرط (الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) فان تقدم بطل عملها (كقوله) وهو مزاحم بن الحرث العقيلي

وقالوا تعرفها المنازل من منى * (وما كل من وافى منى أنا عارف)

والاصل ما أنا عارف كل من وافى منى فكل منصوبة على المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند فلان بتشديد الراء أي تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك أن من احبها لما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسأل عنها فقالوا له تعرفها في منازل الحج من منى فقال أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها (الا ان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز) العمل للتوسع فيهما (كقوله)

باهبة حزم لذ وان كنت آمنا * (فما كل حين من توالى مواليا)

والاصل فما من توالى مواليا كل حين فما نافية ومن توالى اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسبق حرف جر أو ظرف كما * بي أنت معنيا أجاز العلما

والاصل ما أنت معنيا بي وفهم منه أن المعمول اذا لم يكن أحدهما أنهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع (واما لا فاعمالها اعمال ليس قليل) جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه (و) على الاعمال (يشترط له الشروط السابقة) في عمل ما (ماعدا الشرط الاول) وهو أن لا يقترن اسم لا

قال الشهاب القاسمي وكان وجه ذلك أنها ضعيفة فلا تقوى على العمل مع الفصل سيما وهو فصل بأجنبي اه وقال اللقاني ان ما حينئذ عاملة ويوافقه قول الرضي وقيل ان خبرها محذوف فاسند الخبر اليها فدل على انها عاملة اذ المهملة لا خبر لها اه ثم قال الاشموني وأيضا فالخبر يجب تقديره مقدما على الحال ليصح عملها فيها لانه عامل ضمن معنى الفعل دون حروفه قال الشهاب أي لان مثلهم مقدم في كلام الشاعر وانظر قوله لانه عامل ضمن معنى الفعل لا حروفه هل يأتي وان جعلنا العامل متعلق الجار والمجرور ثم راجع أصل المسئلة (قوله لئلا يلزم تقديم الحال الخ) هذا يدل على ان صاحب الحال الضمير في الظرف ويفهم منه حينئذ مع قوله وهو في الاصل نعت الخ ان نعت النكرة اذا انتصب على الحال لتقدمه لا يلزم أن يكون حالا من تلك النكرة (قوله اذا كان معنويا) هو الجار والمجرور (قوله أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) ظاهره جواز تقديمه على الخبر نفسه وان لم يكن ظرفا ويبقى الكلام في معمول اسمها هل يغتفر تقديمه على الاسم مطلقا أو ان كان ظرفا أو جارا ومجرورا

بان

(قوله وأما قول النابغة الخ) قال الزرقاني الاحسن أن يقول وأما قول النابغة على ما هو الظاهر منه اذ هو محتمل لان يكون على حذف مضاف أي لا مثلي باغيا فدخول لا النكرة لان مثلا لا تتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فأتى به منفصلا مرفوعا ولكن هذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله حتى قيل بلزوم ذلك) قال الزرقاني أي بلزوم حذفه فان قلت كيف يصح جعل القول بلزوم الحذف غاية لغلبة الحذف قلت يمكن أن يقال انه غاية لما تستلزمه الغلبة من معنى الخفاء في القائل فكأنه قيل قد خفي حتى لم يطلع عليه بعض الناس فقال بلزوم الحذف كما أجاب الدماميني بمثله عن نظير ذلك فراجعه في بحث ان المكسورة الهمزة المشددة النون وأجاب بعض شيوخنا بان العامل نزل منزلة العدم فلذا قيل باللزوم (قوله كقوله من صد الخ) قال في المغني وانما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء لانها حينئذ واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه في الشعر اه وقال في شرح الشواهد وقيل لا شاهد فيه لجواز كون براح مبتدأ ٢٣٩ ورد بأن لا الداخلة على الجمل الاسمية

بان الزائدة (و) يشترط (أن يكون المعمولان نكرتين) نحو لا أحد أفضل منك والى هذا أشار الناظم بقوله في النكرات أعملت كليس لا وأما قول النابغة لا أنا باغيا * سواها ولا في حبها متراخيا وقول المتنبي * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا * فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما (والغالب) في لا (أن يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله) وهو سعيد بن مالك جد طرفة بن العبد

(من صد عن نيرانها * فأنا ابن قيس لا براح)

فبراح اسم لا وخبرها محذوف أي لا براح لي (والصحيح جواز ذكره) أي الخبر (كقوله

تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا)

فتعز فعل أمر من التعزية وهي التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وربما ظن كثير أن لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه في المغني وشيء اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشيء أو لغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا والاول أولى وكذا القول فيما بقي والوزر الملجأ والواقي الحافظ (وانما لم يشترط الشرط الاول) وهو أن لا يقترن اسمها بان (لان ان لا تزاد بعد لا أصلا) فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها (وأما لات فأصلها لا) النافية (ثم زيدت) عليها (التاء) لتأنيث اللفظ أو للمبالغة في معناه أو لهما وخصت بنفي الاحيان وزيادة التاء هنا أحسن منها في ثمت وربت لان لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان

يجب اما اعمالها أو تكرارها فلما لم تتكرر علم انها عاملة وأجيب بان هذا شعر والشعر يجوز ان ترد فيه غير عاملة ولا مكررة فرد بان الاصل كون الكلام على غير الضرورة اه وبهذا يندفع ما للقاني ومعنى البيت من أعرض عن نار الحرب فأنا مخالف له والبراح مشترك بين المكان والزمان تقول ما برحت من مكاني براحا وبروحا وما برحت أفعل كذا براحا وقبله يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا وبه يعلم ان براح مرفوع بالضمة ووقف عليه بالاشباع لا بالسكون وبذلك يسقط قول الدنوشري يجوز أن تكون لا في البيت عاملة عمل ان فكأنه قرأه بالسكون (قوله وكذا القول فيما بقي) أي من جواز الاعرابين لكن الدماميني اقتصر على تعلق الجار والمجرور فيما بقي بقوله واقيا قيل ووجهه أنه لو جعل صفة لكان متعلق واقيا محذوفا أي واقيا من كذا وقد أمكن أن يكون المذكور متعلقه والاصل عدم الحذف اه ولا يلزم ذلك في الاول لان باقيا بمعنى دائما لا يحتاج اصلة فتأمل (قوله لان أن لا تزاد بعد لا أصلا) قال شارح الجامع الصغير بعد نقل هذا ورأيت في كتاب الاذهبة للهروي انها تزاد بعد لا وأنشد عليه يا طائر البين لا ان زلت ذا وجل * من المقنص والقناص محجوبا قال أراد لا زلت اه وقد يقال مراد المصنف انها لا تزاد بعد لا التي الكلام فيها وهي العاملة عمل ليس الداخلة على الجملة الاسمية ولا في البيت المذكور داخلة على الفعل وهو زلت فليس مما الكلام فيه ومعنى قول المصنف أصلا أي لا في نثر ولا في نظم فتأمل (قوله أو لهما) فيه نظر لانه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متناقضين وضعا لان تاء التأنيث ساكنة وضعا وحركت هنا لالتقاء الساكنين وتاء المبالغة متحركة وضعا

قال صاحب الكافى لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهى فى المرتبة الرابعة وهى كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء الزائدة فى أول الحين وقيل كلمة واحدة وهى فعل ماض وعلى هذا هل هى ماضى يليت بمعنى ينقص استعملت للنفى أوهى ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء كما قاله ابن أبى الربيع قولان حكاهما فى المغنى (وعملها اجماع من العرب) وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيأ وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا أحد قولى الاخفش وعنه أيضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر (وله) عندهم (شرطان كون معموليها اسمى زمان وحذف أحدهما والغالب) فى المحذوف (كونه المرفوع نحو ولات حين مناص) بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف وهى بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار (أى ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم) وهو عيسى بن عمر فى الشواذ ولات حين مناص (برفع الحين) على انه اسمها وخبرها محذوف أى ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا فى أصله وقرئ أيضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جارا لاسم الزمان خاصة كما ان منذ ومذ كذلك فتحصل فى حين ثلاث قراآت الرفع والنصب والخفض وفى الرفع ثلاثة أقوال اما على الابتداء أو على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفى النصب ثلاثة أقوال أيضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان أو على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا أرى حين مناص وفى الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل الا فى أسماء الزمان كما يؤخذ من قول النظم وما للات فى سوى حين عمل (فأما قوله) وهو شمردل الليثى

لهفى عليك للهفة من خائف * يبغى جوارك (حين لات مجير

(قوله وقال أبو عبيدة) ضعف قوله بعدم شهرة تحين فى اللغات واشتهار لات حين وأيضا يقولون لات أوان ولات هنا ولا يقولون تاوان ولا تهنا (قوله قلبت الياء ألفا) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وأبدلت السين تاء) هذا ابدال شاذ كما فى ست فان أصله سدس قاله الدمامينى (قوله وعملها اجماع من العرب) قال الدنوشرى فيه نظر فان العرب لا تعرف العمل وانما الحاكم به النحاة ويمكن أن يقال ٢٤٠١ ان عملها صورة أى كون الاسم الواقع بعدها منصوبا وحينئذ فلا ينافى قول الشارح وفيه خلاف عند النحاة لقانى اه وأراد أن اللقانى أشار لذلك لان ذلك نص كلامه كما يعرف بمراجعته (قوله فزعم الفراء ان لات الخ) قال الرضى وليس بشئ اذ لو كان حرف جر لجر غير أوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر وأيضا لو كان جار السكان لابد له من فعل (قوله وهو شمردل) قال الدنوشرى الذى فى شرح ديوان الحماسة للتبريزى انه عبد الله التيمى بن أبى أيوب وقال لهفى مبتدأ وهو مضاف الى ضمير النفس ففر من الكسرة وبعدها ياء الى الفتحة فانقلبت ألفا ولو روى لهفى عليك لجاز ويكون جاريا على أصله وعليك فى موضع الخبر واللام فى للهفة متعلق بما دل عليه لهفى فيقول لهفى عليك حسرة شديدة من أجل رجل نابه ريب الزمان فطلب جوارك فلم يجدك وقوله حين ليس مجير ظرف ليبغى ويبغى فى موضع الصفة لخائف وخبر ليس محذوف كأنه قال حين ليس مجير فى القران أو بنفسه أو ما أشبه ذلك واضاف حين الى ليس فبناه لان المضاف اليه غير متمكن فاكتسب البناء من جهته فالفتحة فى حين فتحة بناء ولا يمتنع أن تكون فتحة اعراب كأنه أجرى حين على سلامته ولم يعتد بالاضافة فيه اه وهو صريح فى ان الرواية ليس مجير وهو هكذا فى ديوان الحماسة والعجب من الشارح حيث لم ينبه على ذلك ولعل البيت روى بالوجهين تارة بليس وتارة بلات

فارتفاع

فارتفاع مجير على الابتداء) وسوغ الابتداء به تقدم خبره فى المجرور قبله تقديرا (أو على الفاعلية) بفعل محذوف (والتقدير حين لات له مجير) على الابتدائية (او يحصل مجير) على الفاعلية (ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان) ومجير بالجيم اسم فاعل من أجار (ومثله) فى اهمال لات (قوله) وهو الاعشى ميمون

(لات هنا ذكرى جبيرة) أو من * جاء منها بطائف الاهوال

(اذ المبتدأ هنا ذكرى) بفتح الراء مصدر ذكر (وليس) هو (بزمان) وخبره هنا بفتح الهاء وتشديد النون وهى ههنا محتملة للمكان والزمان أى ليس فى هذا المكان أو الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة وقيل مكبرا هى بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل قيل هى امرأة قائل هذا البيت وأو من عطف على مقدر أى الجبيرة تذكر أو من جاء منها بطائف الاهوال والطائف الذى يطرق بالليل وأراد به هنا الخيال الذى رآه فى النوم فكأنه رآها وهى غضبى ففزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف (وأما ان) النافية (فاعمالها نادر) عند ابن مالك وقال غيره انه أكثر من عمل لا (وهو لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهى ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالى وعلوى على غير قياس كذا فى الصحاح واختلف فى جواز اعمالها فذهب الكسائى واكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو على وأبو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر أهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلى الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من أهل العالية (كقول بعضهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية) وان ذلك نافعك ولا ضارك وان قائما أى ان أنا قائما (وكقراءة سعيد) بن جبير (ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) بسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها ان المخففة من الثقيلة وانها نصبت الجزأين مثل ان حراسنا أسدا وجعله أحسن لتتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ (وقول الشاعر

ان هو مستوليا على أحد) * الا على أضعف المجانين

أنشده الكسائى شاهدا على عمل ان عمل ليس

* (فصل وتزاد الباء بكثرة فى خبر ليس) غير الاستثنائية (و) فى خبر (ما نحو أليس الله

(قوله وسوغ الابتداء الخ) قال الدنوشرى لا يحتاج لذلك لوجود النفى اه وقال بعضهم انما قدم الخبر على المبتدأ المتعين ويظهر كونه خبرا لا للتسويغ (قوله اذ المبتدأ هنا ذكرى) قال اللقانى فيه نظر اذ الظاهر ان هنا مضاف الى ذكرى فهو خبر والاسم محذوف أى ليس هذا الحين حين ذكرى جبيرة وهنا فى الاصل ظرف مكان ٢٤١ استعير للزمان اه قال الدنوشرى وكون هنا ظرف زمان يلزم عليه اضافة اسم الاشارة الى ما بعده (قوله وقيل مكبرا) أى وقد روى جبيرة مكبرا فهو بفتح الجيم وكسر الموحدة

* (فصل) *

(قوله وتزاد الباء) اخر هذا الفصل عن الكلام على لات ولا وان عكس ما فعل الناظم لان ما فعله غير مناسب للفصل به بين الكلام على اعمال الاخوات وانما كان يظهر الفصل به لو كانت زيادة الباء خاصة بما هذا ومعنى زيادة الباء عدم تعلقها بشئ تعدى معناه الى الغير لا انها لا تدل على معنى لدلالتها على رفع توهم الاثبات أو تأكيد النفى وانظر لم أطلقوا عليها الزيادة دون اللام فى باب ان قال الدنوشرى قال الرضى ولا يمنع دخول الباء فى خبر ليس غير نقض النفى بالا وذلك لان الباء لتأكيد النفى فلا تدخل بعد انتقاضه انتهى ومنه يعلم ان الباء لا تزاد بعد ما التميمية ولا الحجازية الفاقدة شرطا غير ما ذكر وذلك مستفاد من قول المصنف وخبرما كما هو قضية عطف ما على ليس وأشار اليه الشارح بتقديره وفى خبر وقال اللقانى قال الرضى ونحو قوله لو آنك يا حسين خلقت حرا * وما بالحر أنت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى أبو على والزمخشرى امتناع دخولها على خبر التميمية وأجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان باتفاق نحو ما ان زيد بقائم

(قوله لرفع توهم الاثبات) أى فيتوهم السامع ان ليس زيد قائما كان زيد قائما لعدم سماعه ليس (قوله فان الباء لا تدخل الخ) قال الشهاب فيه نظر والقياس الذى استند اليه لا يخفى ما فيه فانه لم تدخل معه الا لبطلان النفى بها بالنسبة للخبر والنفى بعد ليس بحاله فليراجع (قوله وفى الجزء الثانى الخ) فيه اصلاح للمتن لان ظاهر صنيعه ان المعنى وفى خبر كل ناسخ وهو مشكل لانه لا يظهر فى قوله لم يجدنى بقعدد لانه لم تزد فى خبر الناسخ بل فى مفعوله الثانى وقال اللقانى اى وخبر كل ناسخ واطلاق الخبر على مدخولها فيه تغليب أو يجوز باعتبار الاصل (قوله وكقول بعض العرب) المناسب لصناعة التصنيف أن يقول وكما فى زيدت فى خبر لا العاملة عمل ليس زيدت فى خبر لا التبرئة فى قول بعض العرب الخ (قوله لا خير بخير بعده النار) قال الدنوشرى ان قلت القياس فى خبر لا النافية للجنس ان يكون منفيا عن اسمها كما فى قولك لا رجل قائم فان معناه نفى القيام عن كل فرد فرد من أفراد الرجال ولا يظهر هذا المعنى فى قولهم لا خير بخير بعده النار بل المتبادر الى الفهم ان الخير المطلق الذى هو الاسم منفى عن الخير المقيد الذى هو الخبر قلت بل يظهر فيه ايضا لان الخير الذى بعده النار مسلوب عن كل فرد من أفراد الخير فكل فرد منه يصح أن يقال فيه ان هذا ليس بخير بعده النار لكون الخير مشروطا فى الاعتداد به أو نفسه ان لا يكون بعده النار وهذا كما تقول لا قتل بقتل بعده الحياة يعنى ان القتل الذى بعده الحياة لا يسمى قتلا فالقصد نفى القتل الذى بعده الحياة عن كل فرد من أفراد القتل لكون مسمى القتل هو ازهاق الروح ونفوذها بحيث لا يعقبه عادة فى الدنيا الحياة وهذا معنى مكشوف وما يقال من ان القصد من التركيب انما هو نفى الخيرية المطلقة عن الخير الذى بعده النار ممنوع ويمكن جعل بعده النار هو الخبر وذكر بخير توطئة كما قيل بذلك فى قوله تعالى ها أنتم هؤلاء تحبونهم ويمكن أن يكون هذا من باب القلب ذكر ذلك الشيخ أحمد الغنيمى أطال الله بقاءه وهو كلام حسن انتهى وهذا الكلام رأيته بخط شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله فى بعض مجاميعه وفيه زيادة على ما هنا فانه قال بعد قوله ممنوع ما نصه نعم يصح أن يكون هذا المعنى مقصودا من التركيب ان جعل بعده النار ظرفا لغوا متعلقا بخير الاول فان قلت هلا جعلته صفة قلت يلزم عليه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو ممتنع لكن نص السعد فى حواشى الكشاف على أن الفصل بينهما بالخبر

بكاف عبده وما الله بغافل) وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع أول الكلام وعند الكوفيين انما كتأكيد النفى قالوا ليس زيد بقائم ردلان زيد القائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان مصحوب ليس الاستثنائية كمصحوب الا فكما لا تقول ما زيد الا بقائم لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء فى خبر ليس تزاد فى اسمها اذا تأخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بأن تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله

أليس عجيبا بأن الفتى • يصاب ببعض الذى فى يديه

وهذا من الغريب كما قال فى المغنى (و) تزاد الباء (بقلة فى خبر لا و) فى الجزء الثانى من معمولى (كل ناسخ منفى كقوله) وهو سواد بن قارب يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم

(وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة • بمغن فتيلا عن سواد بن قارب)

فأدخل الباء فى مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذى يكون فى شق النواة وهو مفعول مطلق أى بمغن اغناء ما كأحد الوجهين فى ولا تظلمون فتيلا والمعنى فى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا عنى شيأ فأقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء فى خبر لا التبرئة اذ لم تجعل الباء بمعنى فى قاله ابن مالك (وقوله) وهو عمرو بن براق الازدى

(وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن • بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل)

فزاد الباء فى أعجلهم وهو خبر أكن واجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الناشئ فى الجشع وهو شدة الحرص على الاكل وأعجل بمعنى عجل لا للتفضيل (وقوله) وهو دريد ابن الصمة

دعانى أخى والخيل بينى وبينه • (فلما دعانى لم يجدنى بقعدد)

فزاد الباء فى قعدد وهو المفعول الثانى لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين

المهملة وضم الدال الاولى وفتحها الضعيف (و) تزاد الباء (بندور فى غير ذلك كخبر ان) المكسورة (ولكن وليت فى قوله) وهو امرؤ القيس الكندى

فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها • (فانك مما أحدثت بالمجرب)

فزاد الباء فى المجرب وهو خبر ان وتنأ من النأى وهو البعد والهاء فى عنها عائدة على أم جندب المذكورة فى قوله أولا

خليلى مرا بى على أم جندب • لنقضى حاجات الفؤاد المعذب

وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تنأ قاله الموضح فى شرح الشواهد والمجرب بكسر الراء من التجربة وهو الاختبار (و) فى (قوله

ولكن أجرا لو فعلت بهين) • وهل ينكر المعروف فى الناس والاجر

فزاد الباء فى هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن اجرا هينا لو فعلته أصبت (و) فى (قوله) وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا رهطه ويرميهم باتيان الاتن بالمثناة اناث الحمير كما ان بنى فزارة يرمون باتيان الابل

يقول اذا اقلولى عليها وأقردت • (ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم)

فزاد الباء فى دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا أو نعت له واللذيذ نعت العيش واقلولى بالقاف ارتفع واقردت بالقاف والراء سكنت وذلت وفى اليواقيت للزاهد المقلولى المتجافى المستوفز وفى أثر ان عمر كان اذا سجد اقلولى قال الفراء هو ان يرفع مقعدته ويتجافى قليلا وانشد • لما رأتنى خلقا مقلوليا • أى متجافيا عن النساء والمقلولى أيضا الراكب على الشئ العالى عليه ومنه هذا ومعنى البيت يقول الكلبى اذا ارتفع على الاتان وسكنت له ألا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى الاهل أخو عيش لذيذ بدائم وعليه تكون الباء زائدة فى خبر المبتدا الداخلة عليه هل وهى هنا جحد وعليه شراح التسهيل قال الكسائى تأتى هل استفهاما وجحدا وشرطا وأمرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد واقتصر الناظم فى زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال

و بعد ما وليس جر البا الخبر • و بعد لا ونفى كان قد يجر

(وانما دخلت فى خبر أن) المفتوحة (فى أولم يروا ان الله) الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر (لما كان) أولم يروا أن الله (فى معنى أوليس الله) بقادر بدليل انه جاء مصرحا به فى موضع آخر كقوله تعالى أوليس الذى خلق السموات والارض بقادر فالنفى متناول لها مع ما فى حيزها فليست حينئذ من النوادر وهى نظير ما أجازه الزجاج من قولك ما ظننت ان أحدا بقائم لما كان فى معنى ليس فى ظنى احد بقائم

حسن نحو والوزن يوشذ الحق وقال بعد قوله من باب القلب لكن يبقى النظر فى انه هل من شرط القلب صحة حلول الثانى بهيئته محل الاول أولا فان كان من شرط القلب ذلك أشكل ادعاء القلب فى هذا التركيب فانه لا يصح ان يقال لا خير بعده النار خيرا انتهى وأقول فى هذا الاخير نظر وما المانع من صحة قولنا لا بخير الخ خصوصا على ما قاله بعضهم ان الباء فى بخير بمعنى فى (قوله كخبر ان) قال الدنوشرى فى ادخال الكاف اشعار بعدم الحصر قال الرضى ربما زيدت فى الحال المنفية نحو ما جاءنى زيد براكب قال وقد تدخل هذه الباء على خبر مبتدا بعد هل نحو هل زيد بخارج (قوله لما كان فى معنى أوليس الخ) قال اللقانى وجهه الى ذلك ليؤول الى خبر ليس ولو قيل انه يرجع الى خبر المنفى الناسخ لم يكن بعيدا قال الدنوشرى اذ المعنى اذا لم يعلم ان الله بقادر لان رأى هنا علمية وقد يقال ان الباء لم تدخل على خبر الناسخ بل دخلت على خبر ان وفيه ما فيه

(هذا باب أفعال المقاربة) (قوله من باب تسمية الخ) قال اللقانى فيه بحث يمكن أن يراد بأفعال المقاربة فى الترجمة حقيقتها اى البعض الذى هى فيه حقيقة وذكر غيره فى الباب استطرادا لا ينافى ان الباب له ثم اعلم ان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ماتركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض يسمى تغليبا كالعمرين والقمرين اذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع افعال الباب بأفعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء قال الدنوشرى ويشكل على ما قاله اطلاق الكلمة على الكلام فان الاجزاء غير متميزة ولكن الجواب عن ذلك بما فيه دقة وهو ان الكلمات ٢٤٤ كلها اشتركت فى اطلاق الكلمة عليها ولم يغلب اسم على اسم كالقانتين انتهى بقى ان دعوى اللقانى ان ذكر الشئ استطرادا لا ينافى ان الباب له محل نظر تام اذ الاستطراد ذكر الشئ فى غير محل لمناسبة فكيف يكون استطرادا والحال له ودعواه ان التعبير بأفعال المقاربة من التغليب لا يخلو عن حزازة لان التغليب لابد له من علاقة وفى تحققها هنا خفاء اذ لا يظهر هنا شرف ولا خفة وذلك ظاهر ولا كثرة لان أفعال الشروع أكثر فتدبر ومن هنا يظهر أيضا التوقف فى كون المجاز مرسلا علاقته الكلية والجزئية لان الشرط فى تلك العلاقة ان يكون لذلك الجزء من بين الاجزاء مزيد اختصاص بما قصد بالكل ويمكن ان يجاب بما ذكرناه فى حاشية الالفية ان المقاربة حالة وسطى بين الترجى والشروع فيصح المجاز المذكور والتغليب (قوله ما وضع للدلالة الخ) قال اللقانى فيه تجوز والحقيقة ما وضع لقرب الخبر لان الدلالة عارض للوضع لا موضوع له (قوله وهى كاد) قال الدنوشرى يكون فيه اشارة الى رد القول بأنها اذا نفيت دلت على ثبوت الخبر (قوله على رجائه) قال الدنوشرى أى الطمع فى المحبوب والاشفاق اى الخوف فى المكروه ومنه فاطلاق الرجاء عليهما من مجاز التغليب قال الرضى وقوله عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للمخوف (قوله ترجع الى القبيلة) قال الدنوشرى ذكر العينى خلافه وقال انها ترجع للعظة فليتأمل (قوله هذا قول سيبويه وأبى على) اى وقالا ان ذلك من مراجعة الاصول (قوله خبر يكون محذوفة) أى مع ان بدليل قوله والتقدير أن يكون أبؤسا وبدليل قول

(هذا باب افعال المقاربة)

(وهذا) مجاز مرسل (من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة) وكتسميتهم ربيئة القوم عينا (وحقيقة الامر) فى ذلك (ان أفعال) هذا (الباب ثلاثة أنواع) أحدها (ما وضع للدلالة) بتثليث الدال (على قرب الخبر للمسمى باسمها (وهو ثلاثة كاد وكرب) بفتح الراء وكسرها (وأوشك و) الثانى (ما وضع للدلالة على رجائه) أى رجاء المتكلم الخبر فى الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله (وهو ثلاثة) أيضا (عسى وحرى) بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف فى كتاب الافعال وأنكرها أبو حيان مع انه ذكرها فى لحته (واخلولق) بخاء معجمة وقاف (و) النوع الثالث (ما وضع للدلالة على الشروع فيه) اى على شروع المسمى باسمها فى خبرها (وهو كثير) وانهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا (ومنه أنشأ) وانشى (وطفق) بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الموحدة (وجعل) وهب (وعلق) وهلهل (وأخذ) وقام (و) جميع أفعال هذا الباب (تعمل عمل كان) من رفع الاسم ونصب الخبر (الا ان خبرهن يجب كونه جملة) لتوجه الحكم الى مضمونها (وشذ مجيئه مفردا) عن الجملة (بعد كاد وعسى) وأوشك (كقوله) وهو تأبط شرا واسمه ثابت بن جابر

(فأبت الى فهم وما كدت آيبا) * وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

فأتى بخبر كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل من آب اذا رجع ويروى وما كنت آيبا وأبت بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء أبو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالاضافة والهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصفر من صفر الطائر والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهى تصفر (وقولهم) فى المثل (عسى الغوير أبؤسا) فأبؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب أو الشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس بجملة هذا قول سيبويه وأبى على من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير أن

المصنف فى شرح الشواهد فى رد هذا القول ومنع سيبويه اضمار أن يكون فى قوله كل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان لان فيه اضمار الموصول الحرفى وقدر الاصفة انتهى ومن ما فى ذلك فى بحث حذف الخبر بعد لولا (قوله والاحسن من ذلك كله) أى لما يرد عليه مما علمته ومن ٢٤٥ جملة غير الاحسن حذف يكون وحدها الذى صوبه فى المغنى خلاف ما يقتضيه خلاف الشارح لانه أخر كلام المغنى عن كلام شرح الشواهد ولم يذكر ما فى المغنى من جملة الاقوال الغير الحسنة فتنبه له (قوله وقال فى المغنى الخ) انما قال ذلك بعد ان نقل عن القوم انهم جعلوا المثل مما وقع فيه الخبر اسما مفردا وبذلك يظهر تعليله بقوله لان فى ذلك الخ اى من كون خبرها جملة وليس كلام المغنى بالنسبة لحذف يكون دون يصير ودون ان الاصل يأس ابؤسا أو يأتى بأبؤس لانه لم يتعرض لشئ من تلك الاقوال وكيف يصح أن يكون ما قاله صوابا دونها والمعلل به وكلاهما تشاركه فى التعليل لان فى جميع ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلى من كون الخبر جملة وكلام الشارح يوهم خلاف ذلك ففيه خلط على خلط هذا واعترض فى الشواهد ما صوب به فى المغنى بأن فيه مجئ الخبر بعد عسى بغير ان واضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل (قوله وأصل هذا المثل الخ) قال ابن قدامة فى قنعة الاريب فى تفسير الغريب أصل المثل انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم فصار مثلا لكل شئ يخاف ان يأتى منه شر ثم حكى ما قاله الشارح من كونه من كلام الزباء هذا محصل ما طال به الدنوشرى وكتب الكلام فى غير محل وما نقله عن ابن قدامة نقله فى الصحاح عن الاصمعى مقتصرا عليه قال المصنف فى شرح الشواهد بعد نقله قلت وتكون الزباء تكلمت به تمثلا وهذا أحسن لان الزباء فيما زعموا كانت رومية فكيف يحتج بكلامها وقد يقال وجه الحجة ان العرب تمثلت به بعدها

يكون ابؤسا وقال الاصمعى خبر يصير محذوفة وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير يأتى بأبؤس فحذف الناصب والجار توسعا وتلخص ان أبؤسا خبر لعسى او لكان او لصار أو مفعول به قال الموضح فى شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله ان يقدر يأس ابؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا أى يمسح مسحا انتهى وقال فى المغنى الصواب انه مما حذف فيه كان اى يكون ابؤسا لان فى ذلك ابقاءها على الاستعمال الاصلى انتهى وسبقه الى ذلك ابن جنى فقال فى البيت التقدير وما كدت أكون آيبا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة وأصل هذا المثل فيما قيل ان الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير أبؤسا اى لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها او كقول حسان رضى الله عنه

من خمر بيسان تخيرتها * ترياقة توشك فتر العظام

انشده أبو محمد بن برى فى حواشى الصحاح وقد يقال انه على حذف كان اى توشك أن تكون فتر العظام (وأما فطفق مسحا فالخبر) فعل (محذوف) لدلالة مصدره عليه ومسحا مفعول مطلق لا خبر (أى) فطفق (يمسح مسحا) وفيه رد على الناظم فى قوله

* وحذف عامل المؤكد امتنع * كما سيأتى فى بابه وفى قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تقييد لقول النظم

ككان كاد وعسى لكن ندر * غير مضارع لهذين خبر

(وشرط الجملة الواقعة خبرا) لهذه الافعال (أن تكون فعلية) لتدل على الحدث (وشذ مجئ) الجملة (الاسمية) خبرا (بعد جعل فى قوله) فى الحماسة

وقد جعلت قلوص بنى سهيل * من الاكوار مرتعها قريب

فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وأصله يقرب مرتعها فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح فى شرح الشواهد ويروى ابنى سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب وهى اماجمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتوع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها اعياء وتعب وكلال لم تبعد من الاكوار بل رتعت بالقرب منها قال ابن ملكون فيما له على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل ألغيت على حد اجازة الاخفش ظننت زيد قائم وقيل الاصل

(قوله وما كادوا يفعلون) قال الدنوشرى قد يتوقف فيه من جهة ان الضمير يتوقف فى رجوعه للضمير انتهى ولا وجه للتوقف اذ لا مانع منه (قوله هو الذى قد تلبس) قال الدنوشرى غير واضح فى أفعال الترجى وأفعال المقاربة وواضح فى أفعال الشروع فليتأمل (قوله بثقلنى) قال الزرقانى هو خبر جعل وجواب الشرط ايضا كما يعلم مما يأتى من قوله اذا لم يشتغل الخ (قوله بدلان من اسمى جعل) قال اللقانى اعلم ان هذا الجواب ان كانت الجملة خبرا عن جعل وكاد المقدرتين مع البدل واما ان كانت خبرا عن جعل الاولى كما لا يخفى انه الظاهر فلا فتأمله انتهى وان أراد ان هذا ظاهر الشعر فسلم ولكن الغالب كون الجواب مبنيا على خلاف ظاهر الكلام المشكل وان أراد ظاهر كلام المصنف فممنوع فان ظاهر كلام المصنف حيث حكم بالبدلية ومن المعلوم ان البدل على نية تكرار العامل كون الجملة خبرا عن جعل وكاد الاولين ولا يصح جواب المصنف الا بارادة ذلك الظاهر كما لا يخفى ثم ينبغى التنبيه على شئ وهو ان الجملة البدلية اغنت عن خبر جعل وكاد الاولين كما سد البدل مسد الجزأين فى نحو عسى زيد أن يقوم على القول بان أن يقوم فى محل رفع على البدل كما قاله فى بحث ان ورده فى بحث عسى بأنه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام ٢٤٦ وليس هذا شأن البدل (قوله ضمير مستتر فيهما) أى عائد على البدل لانه وان

جعلته أى جعلت القلوص الامر والشان كما قالوا ان بك زيد مأخوذ انتهى واعترضه الموضح فى الحواشى بأن أفعال التصيير لا تلغى (وشرط الفعل) المشتمل عليه الجملة (ثلاثة أمور احدها أن يكون رافعا لضمير الاسم) الذى لهذه الافعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لان أفعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذى قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلا بد فى الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك (فأما قوله) وهو أبو حية النمرى

(وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى * ثوبى فانهض نهض الشارب الثمل)

(وقوله) وهو ذو الرمة

(واسقيه حتى كاد مما أبثه * تكلمنى احجاره وملاعبه)

فثوبى) فى البيت الاول (واحجاره) فى البيت الثانى (بدلان من اسمى جعل) فى الاول (وكاد) فى الثانى بدل اشتمال لا فاعلان بيثقلنى وتكلمنى بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبى يثقلنى وكادت احجاره تكلمنى فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه فى الاخبار غالبا وأغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه ليس فى الفعل ضمير يعود الى اسمى جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط وفى البيت الاول تأويلان آخران ذكرهما الموضح فى الحواشى وفى البيت الثانى ستة

تأخر لفظا فهو مقدم رتبة (قوله فعاد الضمير الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لان الخبر انما هو عن جعل وكاد المقدرتين مع البدل واسمها انما هو ثوبى واحجاره فالضمير انما عاد على اسمى جعل وكاد على ما هو الشرط فلا حاجة للاعتذار عنه وأصل هذا الكلام وقع للحفيد ولكنه بناه على أمر فاسد كما اعترف هو بذلك وان أقر الشنوانى كلامه وذلك لانه قرر ما يقتضى ان يثقلنى رافع لضمير المتكلم وثوبى بدل اشتمال منه وكذا يكلمنى رافع لضمير المتكلم واحجاره بدل منه ولا يخفى فساده ومخالفته لقول المصنف ان البدل من اسمى جعل وكاد (قوله وأغنى ذلك عن ضمير يعود الى المبدل منه) كما عرفت وكان الظاهر أن يقول وأغنى البدل عن الخبر فتأمل (قوله وفى البيت الاول تأويلان آخران ذكرهما الموضح فى الحواشى) لم أقف على كلام المصنف لكن رأيت فى ذلك البيت غير ما ذكره المصنف هنا ثلاث تأويلات الاول ما ذكره العينى ان التحقيق انه اقام السبب وهو الاثقال مقام المسبب وهو النهوض نهض الشارب الثمل أى النشوان وهو بفتح الثاء وكسر الميم والمعنى وقد جعلت انهض نهض الثمل لاثقال ثوبى اياى فقدم ذكر السبب الثانى مما جاء فيه خبر جعل جملة فعلية مصدرة باذا على حد كلام ابن عباس وكان المصنف لم يخرجه على ذلك لانه شاذ وقد وجدته منقوحة الثالث ما ذكره شيخ الاسلام الانصارى فى الشذور انه على حذف مضاف أى وقد جعل ثوبى يثقلنى ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه يعنى ولزم من صيرورة الضمير من ضمائر الرفع لكن هذا بمجرده لا يصلح جوابا فى البيت لانه لم يرفع الخبر حينئذ ضمير الاسم وهو الثوب بل نفس الثوب فلا بد أن يقال أن يثقلنى رافع لضمير الثوب والثوب المذكور بعده بدل منه أو يقال انه أقام الضمير مقام الضمير فى الربط فاعرفه

(قوله وماذا عسى) قال الدنوشرى ينظر ما اعراب ماذا (قوله ووجهه الخ) قال الدنوشرى فيه نظر من وجهين الاول انه مخالف لما صححه فى المغنى من ان عامل اذا شرطها لا جوابها والثانى انه يلزم على ما قاله ان جواب اذا له محل من الاعراب وفيه وقفة فليتأمل انتهى وكتب بعضهم تذييلا عليه ما نصه وقد يقال ان خبر جعل هذا مجموع جملة الشرط والجزاء مقرونا باذا وليس جملة الجواب بعده هى الخبر لما مر ثم رأيت الشيخ السنهورى فى شرح الاجرومية ٢٤٧ صرح بما ذكره انتهى وقال اللقانى ان

تأويل أخر ذكرها الخضراوى تركت الجميع خوف الاطالة (ويجوز فى) خبر (عسى خاصة ان يرفع السببى) وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها (كقوله) وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل

(وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد)

يروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ (ورفعه) على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذى هو اسم عسى وفيه رد على ابى حيان حيث منع من ذلك فى النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو ابن أبى سفيان أخو معاوية كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية (و) الامر (الثانى ان يكون) الفعل (مضارعا) ليدل على الحال أو الاستقبال (وشذ فى جعل قول ابن عباس رضى الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا) فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح فى شرح الشواهد وهذا لم أر من يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر فى التقدير عن عامله فأول الجملة فى الحقيقة أرسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال فى التسهيل او فعلية مصدرة باذا قال الموضح فى الحواشى الصواب أن يقال أو جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ وأما نفس اذا فلا وجه لكونها محط الشذوذ ولهذا لم يقل احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى ثوبى شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببى خاصة فافهمه اه (و) الامر (الثالث أن يكون المضارع (مقرونا بان) المصدرية وجوبا (ان كان الفعل) الدال على الترجى (حرى واخلولق) لان الفعل المترجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج الى أن المشعرة بالاستقبال (نحو حرى زيد أن يأتى واخلولقت السماء ان تمطر) واستشكل الاقتران بأن لانه يؤدى الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بأنه من باب زيد عدل او على تقدير مضاف اما قبل الاسم او قبل الخبر والتقدير حرى أمر زيد الاتيان واخلولق امر السماء الامطار أو حرى زيد صاحب الاتيان واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقى (وان يكون الفعل مجردا منها) اى من ان وجوبا (ان كان الفعل دالا على الشروع نحو وطفقا يخصفان) لانه للاخذ فى الفعل والشروع

قلت اذا ظرف لما يستقبل لا يصح أن يكون عامله جعل ولا أرسل لان كلا منهما ماض لفظا ومعنى ولو أول أرسل بمضارع كان حالا لا مستقبلا اذ أفعال الشروع تستلزم كون اخبارها حاصلة حال الشروع قلت الشروع انما يلزم منه حالية الجزء الذى وقع به الشروع ويجوز اعتبار الاستقبال فيما عدا ذلك الجزء وظرفه (قوله مقرونا بان) قال اللقانى لا يخفى ان الحرف المصدرى يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الافراد بدليل امتناع وقوعه جواب شرط أو قسم أو خبرا عن جملة فاشتراط الجملة غير صحيح بل الوجه أن يقال يشترط فى خبرها كونه فعلا انتهى وهذا مبنى على ان الحرف المصدرى هنا يسبك ما بعده بالمصدر وهو ما مشى عليه الشارح حيث أورد الاشكال وقد حقق ابن عصفور ان هذا لا تؤول بالمصدر وانما جئ بها لتدل على ان فى الفعل تراخيا كما بيناه فى حاشية الالفية وقد جزم بمثل ما قاله ابن عصفور فى الهمع

قال الشهاب القاسمى فان قلت كان ينبغى أن يجاء بالسين أو سوف فانهما تدل على التراخى قلت الاصل فى الخبر الافراد وان والفعل يؤولان بذلك لانهما فى معنى المفرد وفيه نظر لان هذا لا يناسب قوله لا تؤول بالمصدر انتهى و يأتى ان السين تدخل فى خبر عسى (قوله حرى واخلولق) قال اللقانى ووجهه ما قاله الرضى ان أصلهما حرى زيد بأن يفعل واخلولق بأن يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان (قوله وطفقا يخصفان) قال الدنوشرى قد تأتى طفق بمعنى لزم فلا يكون من هذا الباب بل طفق طفقا أى لزم لزوما

فيه وذلك ينافى الاستقبال (والغالب فى خبر عسى و) خبر (اوشك الاقتران بها) اى بأن لان عسى من افعال الترجى وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى ان التجريد من أن خاص بالشعر واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران بان حيث جعلت للترجى اختا لعسى قال الشاطبى والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والابدى وابن ابى الربيع ان أوشك من قبيل عسى الذى هو الرجاء قال ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد ان يحج ويوشك زيدا أن يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو فى بلده انتهى كلام الشاطبى وأما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب فى عسى (نحو عسى ربكم أن يرحمكم و) فى اوشك نحو (قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا ✲ اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا)

فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بأن وفيه رد على الاصمعى اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى انه من طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا فى اعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوه (والتجرد) من ان (قليل كقوله) وهو هدبة بن خشرم العذرى

(عسى الكرب الذى امسيت فيه ✲ يكون وراءه فرج قريب)

فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الراء الحزن يأخذ بالنفس وامسيت قال الموضح تبعا للعينى الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدا تقدم خبره فى الظرف قبله والجملة فى محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت لفرج وفى نتيجة القواعد لابن اياز يكون تامة ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون وراءه فى الاصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض المغاربة أن يكون حالا من ضمير قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلى يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير أو السببى (وقوله) وهو أمية بن ابى الصلت الثقفى

(يوشك من فر من منيته ✲ فى بعض غراتها يوافقها)

فيوافقها بالفاء فالقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهى الغفلة والمعنى أن من هرب من الموت فى الحرب يوشك ان يوافقه الموت فى بعض غفلاته (وكاد وكرب بالعكس) فيكون الغالب فى خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع فى الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما

ان

(قوله والغالب فى خبر عسى الخ) قال الدنوشرى قال بعض شراح الشيخ ان معطى وقد أدخلت السين فى خبر عسى لمشاركتها فى الاستقبال قال الشاعر

عسى طيئ من طيئ بعد هذه ✲ ستطفئ غلات الكلى والجوانح

وكاد وكرب بالعكس قال اللقانى يشكل كون أوشك مشاركة لكاد وكرب فى الدلالة على القرب والتقدير فى الاصل بحرف الجرمع اختصاصهما بغلبة الاقتران بأن ويدفعه ان القرب المرجح للتجرد عارض فيها دونهما اذ هى موضوعة للاسراع المقتضى للقرب (قوله يوشك) بكسر الشين وفى لغة رديئة بفتح الشين قال الزركشى فى التعليق على البخارى وعلى هذه اللغة الرديئة يكون على صورة المبنى للمفعول وليس مبنيا للمفعول كذا قيل

أن يقترن بأن غالبا ويقل اقترانه بأن نظرا الى أصلهما (فمن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر) وهو كلحبة اليربوعى ✲ وقيل رجل من طيئ

كرب القلب من جواه يذوب ✲ حين قال الوشاة هند غضوب

فيذوب خبر كرب مجرد من أن والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوى فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب عليك (ومن القليل قوله) يرثى ميتا

(كادت النفس أن تفيض عليه ✲ اذ غدا حشو ريطة وبرود

فأن تفيض خبر كاد وهو مقرون بأن وأوله فاء وثانيه ياء مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ومثالة على لغة قيس قاله أبو زيد وأبو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى قاله أبو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود الى ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثى وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن ويروى مذ ثوى بالمثلثة بمعنى أقام (وقوله) وهو أبو زيد الاسلمى

سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما ✲ (وقد كربت أعناقها أن تقطعا)

فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بأن وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بأن قاله الموضح فى شرح الشواهد وأصل تقطع تتقطع بتاءين حذفت احداهما وسقى يتعدى الى اثنين أولهما الهاء المتصلة به وهى عائدة على العروق المذكورة فى قوله قبل مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثانى وهو الدلو المشغول بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمثلثة العطش (ولم يذكر سيبويه فى خبر كرب الا التجرد من ان) وفى نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق واليه الاشارة بقول الناظم

وكعسى حرى ولكن جعلا ✲ خبرها حتما بأن متصلا

والزموا اخلولق ان مثل حرى

وما يجب تجرده من ان وهو أفعال الشروع المشار اليها بقول النظم

وترك ان مع ذى الشروع وجبا ✲ وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو عسى وأوشك وهو المشار اليه بقول النظم أولا وكونه بدون ان بعد عسى نزر ✲ وثانيا بقوله وبعد اوشك انتفا أن نزرا ✲ وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول النظم ✲ أولا وكاد الامر فيه عكسا ✲ وبقوله ثانيا ✲ ومثل كاد فى الاصح كربا ✲

•(فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضى الأربعة استعمل لها مضارع وهو كاد) وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت و بضمها كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف (نحو يكاد زيتها يضئ•) وعلى الثانى مضارعها يكود كيقول حكاه ابن افلح فى منبت الالباب قال الموضح فى الحواشى فان احتج على انها يائية العين بقولهم لا افعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو أصلا وسيلة الى مجئ الياء للتخفيف انتهى (واوشك كقوله يوشك من فر من منيته•) أنشده سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا (وهو أكثر استعمالا من ماضيها) حتى ان الاصمعى وابا على أنكرا مجئ ماضيها وهما محجوجان بما تقدم واقلته لم يشتغل اكثر النحويين انها الا بالمضارع (وطفق حكى) ابو الحسن (الاخفش طفق يطفق) بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع (كضرب يضرب وطفق يطفق) بالعكس (كعلم يعلم) وفرح يفرح (وجعل حكى الكسائى ان البعير ليهرم حتى يجعل) بالرفع (اذا شرب الماء مجه) وفيه شذوذ وقوع الماضى خبرا كما تقدم توجيهه فى أرسل وسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن أفلح فى منبت الالباب وعسى أعسى حكاه ابن ظفر فى شرح المقامات وزعم غيره انه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله قريب الموضح فى حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال

واستعملوا مضارعا لاوشكا • وكاد لاغير (واستعمل اسم فاعل الثلاثة وهى كاد قاله الناظم) فى شرح الكافية (وأنشد عليه) قول كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن

أموت أسى يوم الرجام • وانى يقينا (لرهن بالذى أنا كائد)

فكائد بصورة الياء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون خبر ان (وكرب قاله جماعة وأنشدوا عليه) قول عبد قيس بن خفاف

(أبنى ان أباك كارب يومه) • فاذا دعيت الى المكارم فاعجل

فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف (واوشك) وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا (كقوله) وهو كبير بن عبد الرحمن

(فانك موشك أن لا تراها) • وتعدو دون غاضرة العوادى

فموشك اسم فاعل أوشك وتعدو مضارع عدا اذا جاوز وغاضرة بغين فضاد معجمتين جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز والعوادى بالعين المهملة عوائق الدهر فاعل تعدو (والصواب ان الذى فى البيت الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم) للفاعل (غير جار على الفعل) لان فعله كابد وقياس اسم فاعله الجارى عليه مكابد لا كابد (وبهذا جزم ابن يعقوب) بن السكيت (فى شرح

•(فصل)• (قوله وعينها واو) قال الدنوشرى بعضهم نقل عن سيبويه انه حكى ان ناسا من العرب يقولون كيد زيد يفعل وهو يدل على ان العين ياء لا واو فليتأمل (قوله كضرب يضرب) قال اللقانى الاحسن يجلس كما عرف للموازنة فى الفصل والمصدر انتهى ولهذا زاد الشارح قوله وفرح يفرح لمناسبة طفق المكسور والفاء الفرح فى المصدر لا العلم كما سيأتى ان مصدرها طفقا كفرحا لكن كان عليه ان يفعل كذلك أولا فيقول بعد قول المصنف كضرب يضرب وجلس يجلس (قوله بالذى أنا كائد) قال الدنوشرى قال الغنيمى جملة أنا كائد صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كائده وأنت خبير بان كائد حينئذ ناقص وخبره لا يكون مفردا فلو قدره أنا كائد أفعله لكان حسنا فليتأمل

(قوله وقد ثبت عن الموضح الخ) الا انه لم يغير ما وقع هنا لانه كان قد شاع هذا الكتاب بقى انه على تقدير صحة كائد قال ابن مالك لادليل فى البيت لانه لم ينصب واذا لم ينصب فلم لا يجوز ان يكون اسم فاعل الكاد التامة كما فى كرب فالاعتراض باق الا أن هذا يتوقف على ان كان تكون تامة (قوله واستعمل مصدر لاثنين) قال اللقانى يرد عليه حرى فانه استعمل لها مصدر كما نقلناه عن الرضى الا ان يريد حرى بفتح الراء فلا يرد عليه لانه مصدر حرى بكسرها (قوله وتختص عسى الخ) قال اللقانى يشكل على الاختصاص قول الرضى وغيره ويقال أيضا هو حرى أن يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف

ديوان كثير) عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم أخيرا فقال فى شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما أنشده الناظم وقد كنت أقمت مدة على مخالفته وذكرت ذلك فى توضيح الخلاصة ثم اتضح لى ان الحق معه انتهى (و) الصواب (أن كاربا فى البيت الثانى اسم فاعل كرب التامة فى نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا جزم الجوهرى) فى الصحاح وأصله كارب يومه برفع يوم أى قريب يوم وفاته وفى كرب استعمالان ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم كل دان قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت القيد اذا ضيقته على المقيد (واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا) كقعودا (عمن قال طفق بالفتح) فان قياسه الفعول (وطفقا) بفتحتين كفرحا (عمن قال طفق بالكسر) فان قياسه الفعل بفتحتين (وقالوا كاد كودا) كقال قولا (ومكادا) كمقالا (ومكادة) كمقالة وكيدا بقلب الواو ياء فى حواشى سنن أبى داود للمنذرى حكاية ايشاك مصدر اوشك قاله الموضح فى الحواشى

•(فصل وتختص عسى واخلولق وأوشك)• من بين أفعال هذا الباب (بجواز اسنادهن الى أن يفعل) حال كون أن يفعل (مستغنى به عن الخبر) فتكون تامة وهذا معنى قول النظم

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد • غنى بان يفعل عن ثان فقد

(نحو وعسى ان تكرهوا شيأ) وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيأ وهو شر لكم (وينبنى على هذا) الاصل (فرعان أحدهما انه اذا تقدم على احداهن اسم هو المسند اليه الفعل) فى المعنى وتأخر عنها أن والفعل نحو زيد عسى أن يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم) المتقدم عليها (فتكون) عسى (مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة وهذه لغة أهل الحجاز (وجاز تقديرها مسندة الى الضمير) العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها (وتكون أن والفعل فى موضع نصب على الخبر) فتكون ناقصة وهذه لغة بنى تميم والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجردن عسى أو ارفع مضمرا • بها اذا اسم قبلها قد ذكرا

فلا يثنى ولا يجمع نحو هن حرى أن يفعلن انتهى وقد يجاب بان حرى مصدر واقع على الوصف أى حرى أى حر فهو متحمل لضمير وان يفعل خبر فليس من المسئلة وقولهم المصدر لا يتحمل ضميرا معناه اذا استعمل فى الحدث فتأمله (قوله الى أن يفعل) قال الدنوشرى فيه مسامحة فانه عبر بالميزان والمراد الموزون بأى صيغة للمضارع كانت (قوله مستغنى به عن الخبر) الاستغناء عن الشئ فرع الاحتياج اليه وهذه الادوات عند الاسناد الى ان يفعل تامة مستغنية عن مرفوعها غير محتاجة الى خبر منصوب فلو قال ولا تحتاج الى خبر منصوب لكان أظهر وقال الدنوشرى لو حذف (قوله مستغنى به عن الخبر) كان أحسن والمراد انما تكون تامة (قوله فتكون تامة) أى والخاص بهذه الادوات الثلاثة التمام فى هذه الحالة وهى حالة ما اذا أسندت الى أن والفعل فلا ينافى انه أسلف ان كرب تكون تامة بمعنى قرب بقى انه سيأتى فى باب ظن ان حسب وزعم يدخلان على ان وصلتها فتسد مسد الجزءين فهلا قيل ان هذه الادوات عند الاسناد الى ان يفعل ناقصة وان يفعل سادة مسد الجزءين (قوله وعسى أن تكرهوا) قال الرضى يجوز أن يكون الفعلان متنازعين فى شيأ وقد أعمل الثانى (قوله وينبنى على هذا فرعان الخ) أى على مجيئها ناقصة تارة كما سبق وتامة أخرى كما ذكر فى هذا الفصل والحاصل ان لهذه الادوات ثلاث حالات تعين النقصان وتعين التمام واحتمال الوجهين

(ويظهر أثر) هذين (التقديرين في) حال (التأنيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على تقدير الاضمار) في عسى (هند عست ان تقلع) فهند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وأن تقلع في موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدا (والزيدان عسيا أن يقوما) فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ناقص والالف المتصلة بها اسمها وأن يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدا (والزيدون عسوا أن يقوموا) كذلك (والهندات عسين أن يقمن) كذلك (وتقول على تقدير الخلو من المضمر) في عسى هند (عسى) ان تقلع والزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من الضمير (في) الامثلة (الجميع) وهي تامة وأن والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدا قبلها (و) الخلو من الضمير (هو الافصح) وبه جاء التنزيل (قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن و) الفرع (الثاني انه اذا ولى احداهن أن والفعل وتأخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز) الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخرا لا غير وجاز أيضا وجهان آخران أحدهما أنه يجوز (في ذلك الفعل) المقرون بأن (ان يقدر خاليا من الضمير) العائد الى الاسم المتأخر (فيكون) الفعل (مسندا الى ذلك الاسم) المتأخر (و) تكون (عسى مسندة الى أن والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة (و) الثاني أنه يجوز (ان يقدر) ذلك الفعل (متحملا لضمير ذلك الاسم المتأخر (فيكون الاسم) المتأخر (مرفوعا بعسى وتكون أن والفعل في موضع نصب على الخبرية) لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة (ومنع الشلوبين هذا الوجه الثاني (لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه) أبو العباس (المبرد و) أبو سعيد (السيرافي و) أبو علي (الفارسي ويظهر أثر الاحتمالين أيضا في) حال (التأنيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على وجه الاضمار) في الفعل المقرون بأن (عسى ان يقوما أخوالك) فاخوالك اسم عسى مؤخر وان يقوما في موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها (وعسى ان يقوموا اخوتك) فاخوتك اسم عسى وأن يقوموا خبرها (وعسى ان يقمن نسوتك) فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها (وعسى ان تطلع الشمس بالتأنيث لا غير) فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تأنيث الفعل لانه اذا أسند الى ضمير متصل وجب تأنيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجيء في باب الفاعل (و) تقول (على الوجه الآخر) وهو عدم الاضمار في الفعل عسى ان يقوم أخوالك وعسى ان يقوم اخوتك وعسى ان تقوم نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتأخر في هذه الامثلة فاعل بقوم وتطلع وعسى مسندة الى أن والفعل مستغنى

بهما

(قوله الثاني انه اذا ولي الخ) قال اللقاني ينتقض هذا الضابط بنحو قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فانه صادق عليه والتقدير الثاني ممتنع فيه ثم نقل عن الرضي ان وجه ذلك ان ربك اذن اجنبي وهو فاصل بين بعض الصلة وبعض وقد نص المصنف في الجهة الخامسة من المغني على ذلك ونقله عنه أولى لان شرح كلام الرجل بكلامه أنسب وهذا دأب العلامة اللقاني ينقل عن الرضي ما هو مذكور في مختصرات ابن مالك والمصنف

(قوله فهل عسيتم ان توليتم) ان قلت مدلول عسى انشاء لانها للترجي فعلى هذا كيف دخلت عليها هل التي تقتضي الاستفهام فالجواب ان الكلام محمول على المعنى كما قال الزمخشري والمعنى هل قاربتم أن لا تقاتلوا يعني أتوقع جبنكم عن القتال فادخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده ومظنون واراد بالاستفهام التقرير واثبات ان المتوقع كائن وانه مصيب في توقعه وهذا من أحسن الكلام وأحسن من قول من زعم انها خبر لا انشاء مستدلا بدخول الاستفهام عليها او بوقوعها خبر الان في قوله انى عسيت صائما وهذا الادليل فيه لانه على اضمار القول

بهما عن الخبر في الامثلة الثلاثة الاول (توحيد يقوم) لانه مسند الى الظاهر وسيأتي ان الافصح توحيده (و) في المثال الاخير (تؤنث تطلع أو تذكر) لانه أسند الى ظاهر مجازي التأنيث وسيأتي انه يجوز تذكيره وتأنيثه لا يقال اذا تأخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا يتأتى فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان أحد الفعلين جامد وسيأتي ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره (مسئلة يجوز كسر سين عسى) في لغة من قال هو عس بكذا مثل شج من شجي (خلافا لابي عبيدة) في منعه الكسر (وليس ذلك) الجواز (مطلقا) سواء أسندته الى ظاهر أو مضمر (خلافا للفارسي) في اجازته الكسر مطلقا فيجيز عسي زيد بكسر السين كرضي زيد (بل يتقيد بان يسند الى) ضمير يسكن معه آخر الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى (التاء أو النون او نا نحو) عسيت بالحركات الثلاث في التاء وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى (هل عسيتم ان كتب) عليكم القتال (فهل عسيتم ان توليتم قرأهما نافع بالكسر) لمناسبة الياء (وغيره بالفتح وهو المختار) لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشائعة والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفتح والكسر أجز في السين من * نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

(هذا باب الاحرف الثمانية)

عبر بالاحرف نظرا الى ان هذا العدد للقلة وبالثمانية لادخال أن المفتوحة وعسى ولا التبرئة وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده (الداخلة على المبتدا والخبر فتنصب المبتدا) اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتداء أو التصدير (ويسمى اسمها وترفع خبره) على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبيا (ويسمى خبرها) فلو كان محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر لمبتدا محذوف أو واجب الابتداء كايمن أو واجب التصدير غير ضمير الشأن كأي وكم لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيدا اضربه واين زيد لم ترفعه هذه الاحرف

(قوله نظرا الى أن الموضع للقلة) لهذا انتقد على سيبويه في التعبير بالحروف وأجيب عنه بانه من موضع جمع الكثرة فدل بظاهره على ان التفريق بينهما انما هو في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مخصوص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة وهذا أوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات (قوله فتنصب المبتدأ الخ) قال اللقاني فيه مناقشة اذ الفاء تقتضي تعقيب النصب والرفع للدخول على الجزءين معا أي وقوعهما بعدها والحال ان النصب عقب الدخول على الاول لا الدخول عليهما معا وقد يجاب بان المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد أو المراد تعقيب الاول للاول والثاني للاول (قوله غير واجب الابتداء) أي بنفسه أو بغيره كما مر في باب كان ولو قال الشارح ويشترط في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وخبرها كان اخصر واعم لانه أسقط هنا ما لزم عدم التصرف كطوبى للمؤمن (قوله ولو كان الخبر طلبيا الخ) قال بعضهم خرج باشتراط أن لا يكون طلبيا غير الخبرية وهي جملة لا تحتمل الصدق والكذب كالامر والنهي والدعاء والتمني ونحو ذلك وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا كقوله ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما فلا تحسبوا جملة نهي وقعت خبر الان قيل ويجوز ان يكون الخبر محذوفا تقديره تهيؤا الكم ونحوه (قوله وأين زيد) قيل مثل هذا لا يسمى طلبا بل انشاء وكل طلب انشاء ولا عكس وهو ممنوع لان الاستفهام من الطلب كالتمني والترجي واخواتهما وقدم قريبا الاشارة اليه

٢ قول المحشي قوله نظرا الى ان الموضع للقلة الذي في نسخ الشارح التي بأيدينا نظرا الى ان هذا العدد للقلة

(قوله ليكون المبتدأ الخ) قال الدماميني اعترض بأن هذه العلة تأتى فى ما الحجازية ولا يتقدم منصوبها انتهى وجوابه ما عرف
من ان المناسبة لا يلزم اطرادها (قوله ونفى الشك عنها) قال الدنوشرى قيل الانسب بما بعده من قوله عنها ان يقول فيها او يفهم
من قوله فهما لمجرد توكيد النسبة انما تفيده مع ماذكره بعد ذلك وقد صرح بذلك فيما بعد بقوله فالتوكيد لنفى الشك انتهى
وما حكاه بقيل ذكره اللقانى وعبارته الاوفق ان يقول الشك فيها كما قال الانكار لها أو الانكار عنها كما قال نفى الشك عنها
والحاصل انه ان تعلق الجار بالنفى فيما فيه مديه بعن أو بالمصدر فيه مديه بفى أو اللام انتهى وقد أشار الشارح الى انه ينبغى للمصنف
ان يقول الشك فيها حيث قال والتردد فيها فتأمل (قوله وهو تعقيب الكلام الخ) قال الدنوشرى مخالف بحسب الظاهر لقول
الملاجى ومعنى الاستدراك رفع توهم يتوهم من الكلام المتقدم الخ ما قال وقوله أو نفيه ظاهر مما توقف الناس فى فهمه وقالوا
الصواب ان يقال بدله أو اثبات ما يتوهم نفيه وقد يوجه بأن يقال المراد برفع ما يتوهم نفيه اثبات ما يتوهم نفيه وهو ظاهر عند
التأمل ويمكن ان يقال أيضا التوقف انما نشأ من توهم عطف نفيه على ثبوته ويمكن جعله نائب فاعل فعل محذوف مع مضاف
ومضاف اليه والتقدير أو اثبات ما يتوهم ٢٥٤ نفيه وانما ارتكب ذلك تصحيحا للعبارة والله أعلم وبعد ففى التعريف

الا ان يكون الاستفهام جوابا حكى من كلامهم ان ابن الماء والعشب جوابا لمن قال
ان فى موضع كذا الماء والعشب قاله ابو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف
لا تعمل فى الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن وهو المبتدأ ولكل
من الفريقين حجة فحجة البصريين ان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة فى لزوم
دخولهن على المبتدا والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر
معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان
قائم زيدا ولو كان الخبر معمولا لها لجاز ان يليها وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى جواز
العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسيأتى (فا) لحرف (الاول والثانى ان) المكسورة (وان)
المفتوحة (وهما لتوكيد النسبة) بين الجزأين (ونفى الشك عنها و) نفى (الانكار لها)
بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد
توكيد النسبة وان كان مترددا فيها فهما لنفى الشك عنها وان كان منكرا لها فهما
لنفى الانكار لها فالتوكيد لنفى الشك عنها مستحسن ولنفى الانكار واجب ولغيرهما
لا ولا (و) الحرف (الثالث لكن وهو للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم

المذكور تظر من جهة انه غير
مانع لانه يدخل فيه نحو زيد شجاع
وانه بخيل فما بعد زيد شجاع
رافع لتوهم ثبوت كرمه فليتأمل
وعند التأمل الصادق يظهر ان
ما زيد شجاع لكنه كريم لا يصح أن
يكون من قسم تعقيب الكلام
برفع ما يتوهم ثبوته لان الكرم
هنا انما يتوهم نفيه من الكلام
الاول لا ثبوته فلم يصح ان يكون
من ذلك فهو من قسم تعقيب
الكلام باثبات ما يتوهم نفيه
انتهى ورأيت بخط شيخنا العلامة
أحمد الغنيمى رحمه الله فى بعض

المجاميع قال شيخنا يعنى أبا بكر الشنوانى فى حاشية الاجرومية ولم يظهر لى مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعتبروا يا أولى ثبوته
الابصار انتهى المقصود نقله عنه والظاهر انه مبنى على عطف أو نفيه على ثبوته على ما هو الظاهر من العبارة وأما لو جعل عطفا
على رفع صار المعنى تعقيب الكلام السابق بنفى ما يتوهم ثبوته اذ الضمير فى نفيه عائد على ما فان قلت ما ل العبارتين حينئذ
واحد اذ رفع ما يتوهم ثبوته يصدق بنفيه ورفعه من غير نفى بان يعبر عنه بنقيضه وكذا قوله أو نفيه صادق بنفى المثبت وبنفى المنفى
فيصير متناقلت يمكن ان يجاب عن ذلك بما أجابوا به فى تعريف الضمير المنفصل حيث قالوا هو ما لا يبتدأ به ولا يلى الا فى الاختيار
فانهم اعترضوا بان احدى العبارتين تغنى عن الاخرى وأجابوا عنه بما هو مذكور فى محله ويمكن الجواب أيضا بأن فائدة الجمع
بين العبارتين الاشارة الى ان الاستدراك كما يقع بصيغة الاثبات يقع بصيغة النفى ولو اقتصر على التعبير الاول ربما توهم ان
الاستدراك فى قولنا ما زيد شجاع لكنه كريم انما يكون حيث وقع فى الوهم ابتداء ثبوت البخل فيرفع بقوله لكنه كريم وأما لو وقع
فى الوهم ابتداء نفى الكرم كما هو المتبادر من نفى الشجاعة لا يؤتى بالاستدراك لان المتوهم ليس الثبوت وانما هو النفى وان كان
لازمه فأفاد بالتعبير الثانى انه لا يصح فى هذه الصورة الاستدراك بقولنا ما زيد شجاع لكنه كريم ويصح بقولنا لكنه ليس ببخيل

وكفى بهذا المقدار فى فائدة الجمع بين العبارتين فافهمه ولا تعجل بالرد وهل يمكن الجواب بان قوله أو نفيه عطف على الهاء فى ثبوته
أى تعقيب الكلام السابق برفع ما يتوهم ثبوته كما فى قولك زيد شجاع فيتوهم انه كريم فترفعه بقولك لكنه بخيل أو ثبوت نفيه
كما فى قولك ما زيد شجاع فيتوهم ثبوت نفى الكرم فترفعه بقولك لكنه كريم انتهى مع زيادة يسيرة فى آخره بالتمثيل فليتأمل (قوله
ولكونها للاستدراك الخ) قال الزرقانى ظاهره الاستدراك المتقدم وهو غير حسن وذلك لانه ولن تأتى فى قولك هذا متحرك
لكن هذا ساكن بناء على تعدد المشار اليه وان بينهما ارتباطا يتوهم من تحرك أحدهما تحرك الآخر لكنه لا يأتى فى قوله
ما هذا أسود لكنه أبيض اذ لا يتوهم من نفى السواد نفى البياض ولا فى قوله ما قام زيد لكن عمرا يشرب اذ لا يتوهم من نفى القيام
عن زيد نفى الشرب عن عمرو (قوله لكنه لم يجئ) قال اللقانى مبنى على عرف ٢٥٥ أهل العربية من ان لو للدلالة على ان سبب

ثبوته أو نفيه من الكلام السابق (والتوكيد) قاله جماعة منهم صاحب البسيط
(فالاول) وهو الاستدراك كقولك (زيد شجاع) فيوهم ذلك أنه كريم لان من شيمة
الشجاع الكرم فتقول (لكنه بخيل) وتقول ما زيد شجاع فيوهم انه ليس بكريم
فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لابد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها
اما ان يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن أو ضدا له نحو ما هذا
اسود لكنه أبيض أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب أو مثلا له نحو ما زيد
قائم لكن عمرا قائم فالاول والثانى جائزان باتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع
ممتنع بالاتفاق قاله أبو حيان فى النكت الحسان (والثانى) وهو التوكيد نحو قولك
لو جاءنى) زيد (أكرمته) فهذا يدل على امتناع المجيء لان لو اذا دخلت على مثبت نفته
فاذا أردت توكيده قلت (لكنه لم يجئ) فما كدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وهى
بسيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما
لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (و) الحرف (الرابع كأن) بتشديد النون (وهو
للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كأن زيدا أسد وحمارا الخبر فيه أرفع
من الاسم أو أخفض منه ففيه تشبيه مؤكد بكأن (لانه مركب من الكاف) المفيدة
للتشبيه (وأن) المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالاسد أو كالحمار فقدمت الكاف
على ان ليدل أول الكلام على التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة
ولهذا لا تتعلق الكاف بشئ وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح
وكأن ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى قوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا ۰ كأن الارض ليس بها هشام

لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للظن

انتفاء الجواب هو انتفاء الشرط
وأما عرف المناطقة من انها
للدلالة على الملازمة بين مقدمها
وتاليها والاستدلال بوجود
المقدم على وجود التالى أو بانتفاء
التالى على انتفاء المقدم فلا تدل
عندهم على وجود مقدمها ولا
انتفائه وكذا تاليها وقولنا عرف
كذا يعنى بحسب المشهور عندهم
اذ كل من الفريقين لا ينكر
استعمالها فى اللغة بالمعنى الآخر
(قوله والكاف زائدة بينهما)
قال الزرقانى عبارة المغنى
والكاف الزائدة لا التشبيهية
انتهى وانما نفى كونها التشبيهية
لانتفاء كون المعنى هنا على
التشبيه واستشكل الدماميني
كسر الكاف بأن الكاف الزائدة
مفتوحة كالتشبيهية انتهى
قال بعض شيوخنا ويمكن ان
يقال كسرت اتباعا للهمزة قبل

حذفها (قوله وحذفت الهمزة تخفيفا) أى بعد نقل حركتها الى الكاف كما فى الجامى (قوله وهو للتشبيه المؤكد) قال اللقانى ان
قلت الذى يفهم من كأن على القول بالتركيب التأكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد
دخلت على التأكيد المستفاد من ان قلت قد ادعى ان أصل كأن زيدا أسد ان زيدا كالاسد وهذا التشبيه مؤكد ثم قدمت
الكاف ايذانا بان الكلام مبنى على التشبيه من أول الامر (قوله لانه مركب) هذا مذهب الخليل ومن تابعه كما نقله الملاجى
(قوله ولا للظن الخ) ذهب الزجاج الى انها للشك ان كان الخبر مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه
ودفع بان المعنى كأنك شخص قائم حتى تغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه أحدهما بالآخر

(قوله ولم تمكن) الذى فى غالب النسخ ونسخ شرح التسهيل للدمامينى لم تكن بغير واو (قوله ليت) قال أبو حيان فى شرح التسهيل و يقال لت بابدال الياء تاء وادغام التاء فى التاء و يكون فى المستحيل والممكن تقول ليت عمرا قادم وليت الشباب عائد قال المصنف فى الشرح يكون فى الممكن وغير الممكن وليس بجيد لان غير الممكن قسمان واجب ومستحيل والتمنى لا يكون فى الواجب لا تقول ليت غدا يجىء (قوله فان عود الشباب الخ) أى بناء على ان الشباب عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة أما من قال الشباب هو السن الذى لم يجاوز ثلاثين سنة جعل الاستحالة عقلية وذلك لان امكان عوده ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين وذلك مستحيل عقلا (قوله نحو قول منقطع الرجاء الخ) قال اللقانى ان قلت هذا من النوع الذى قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجاء فى الحج قلت المراد بما لا طمع فيه ما شأنه ان لا يطمع فيه أحد كعود الشباب بخلاف مال يحج به فان الاطماع تتعلق به غالبا انتهى قال الزرقانى ان قوله منقطع الرجاء احتراز من قول متوقع وقوعه فانه ترج فيستعمل له لعل (قوله فان غدا واجب المجىء) هذا ما لم يكن قصده الآن لامر من الامور فان كان قصده ذلك فلا منع لانه حينئذ من القسم الاول (قوله وعبر عنه قوم بالترجى الى قوله والاشفاق فى الشىء المكروه) قال الدنوشرى صريح عبارته ان التوقع شامل للترجى فى المحبوب وشامل للاشفاق فى المكروه فيكون الاشفاق نوعا من التوقع وقد يقال ان الاشفاق هو الخوف والتوقع غير الخوف غاية الامر ان الاشفاق يصاحبه والمراد بالاشفاق هنا مطلق الخوف وان كان معناه فى الاصل أشد الخوف قال الرازى فى تفسير قوله تعالى ذلك لمن خشى ربه ولعل الخشية آكد من الخوف لاقترانها بالاشفاق الذى هو أشد الخوف فيكون المتكلم بلعل فى المكروه متوقعا لحصول الخبر خائفا من وقوعه والاشفاق فى قوله تعالى فلعلك باخع نفسك مصروف للمخاطب نظير قوله تعالى لعلهم يتقون اذ الخوف والترجى محالان فى حقه تعالى (قوله لعل الله الخ) قال اللقانى قال الرضى ما معناه ان لعل فى كلام الله تعالى مراد بها الامر بالترجى أو الاشفاق (قوله فجهل منه) قد يتوقف فى ذلك و يقال كل من الامرين لا دخل له فى اللغة على ان النظم الكريم حكاية لكلام فرعون بالمعنى لا باللفظ اذ اللفظ العربى لم يكن موجودا فى لغة فرعون (قوله أى اذهبا على رجائكما) قال الزرقانى أى وحينئذ فلا يجب ان يكون الرجاء من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من غيره وقد يكون من غيرهما كما اذا تكلم انسان بلعل قاصدا غير المخاطب وعبر نفسه بالترجى

فيما اذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو وصفة من صفة أسمائهم نحو كأن زيدا قعد أو يقعد أو فى الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لابى الحسين الانصارى ولا للنفى نحو كأنك دال علينا أى ما أنت دال علينا خلافا للفارسى (و) الحرف (الخامس ليت وهى للتمنى وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر) فالاول (نحو) قول الطاعن فى السن (ليت الشباب عائد) فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة (و) الثانى نحو (قول منقطع الرجاء) من مال يحج به (ليت لى مالا فأحج منه) فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر و يمتنع ليت غدا يجىء فان غدا واجب المجىء والحاصل ان التمنى يكون فى الممتنع والممكن ولا يكون فى الواجب (و) الحرف (السادس لعل وهى للتوقع وعبر عنه قوم بالترجى فى) الشىء (المحبوب نحو) لعل الحبيب قادم ومنه عند البصريين (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والاشفاق فى) الشىء (المكروه نحو فلعلك باخع نفسك) أى قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك قاله فى الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا فى الممكن وأما قول فرعون لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات فجهل منه أو افك قاله فى المغنى والاشفاق لغة الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه واشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته (قال الاخفش والكسائى (و) تأتى لعل (للتعليل نحو) ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه (أفرغ عملك لعلنا نتغدى) واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك أى لنتغدى ولتأخذ انتهى (ومنه) أى من التعليل (لعله يتذكر) أى ليتذكر قال فى المغنى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أى اذهبا على رجائكما انتهى (قال الكوفيون و) تأتى لعل

(للاستفهام)

(للاستفهام) قال فى المغنى ولهذا علق بها الفعل (نحو) لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (وما يدريك لعله يزكى) انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدرى أ ألله يحدث بعد ذلك أمرا وما يدريك أيزكى والمعنى لا تدرى جواب أ ألله يحدث وما يدريك جواب أيزكى قاله قريب الموضح فى حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون (وعقيل) بالتصغير (تجيز جر اسمها وكسر لامها الاخيرة) وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم

لعل أبى المغوار منك قريب * وظاهر كلامه هنا انها فى حال الجر عاملة عمل ان وأن اسمها فى موضع نصب وخالف ذلك فى المغنى فقال ما نصه واعلم ان مجرورها لعل فى موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدا انتهى (و) الحرف (السابع عسى فى لغية) بالتصغير (وهو بمعنى لعل) فى الترجى والاشفاق فحملت فى العمل عليها كما حملت لعل على عسى فى ادخال أن فى خبرها كالحديث لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض (وشرط اسمها ان يكون ضميرا) لغائب أو متكلم أو مخاطب (كقوله) وهو صخر بن العود الحضرمى وكان ترجى ان محبوبته يصيبها مرض ليكون ذلك وسيلة الى عيادته اياها

(فقلت عساها نار كاس) وعلها * تشكى فآتى نحوها فأعودها

فالهاء المتصلة بعسى اسمه ونار كاس خبره (وقوله) وهو عمران بن حطان الخارجى وكان سنيا فتزوج امرأة من الخوارج فقيل له فيها فقال أردها عن مذهبها فغلبت هى عليه وأضلته عن مذهب أهل السنة

(ولى نفس تنازعنى اذا ما * أقول لها لعلى أو عسانى)

فياء المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول آخر * يا ابتا علك أو عساكا * فالكاف اسمه وخبره محذوف وما ذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو فى موضع نصب وما بعده خبره هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسى الى ان الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بأمرين أحدهما اداؤه الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة أو شاذ جدا والثانى ان من قال أو عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوب به دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى أن عسى الذى ينصب الاسم حرف فهو نظير ان مالا وان ولدا وذهب الاخفش الى ان الضمير المنصوب فى موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلت عساها نار كاس برفع نار (وهو) أى عسى (حينئذ) أى حين اذ نصب الاسم ورفع الخبر (حرف) كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف (وفاقا للسيرافى) بكسر السين (ونقله) أى نقل السيرافى القول بحرفيته (عن سيبويه خلافا للجمهور فى اطلاق القول بفعليته) سواء أكان بمعنى لعل أم لا (و) خلافا (لابن السراج وثعلب) (فى اطلاق القول بحرفيته) والحاصل فى عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف

(قوله تجيز جر اسمها) أى وتجيز نصب اسمها وفتح لامها الاخيرة وهو ظاهر (قوله وظاهر كلامه) قال الزرقانى أى وهذا الظاهر غير مراد والمراد انها تجيز جر ما كان اسمها وذلك حين النصب (قوله بجامع) علة تنزيل وقوله من عدم بيان ما يعنى ولو تعلق كان فى محل نصب (قوله وقول آخر) قال الدنوشرى هو رؤبة وهو عجز بيت وصدره * تقول بنتى قد انى أناكا * وبعده قوله

* فاستعزم الله ودع عساكا *

الشاهد فيه جعل عسى مثل لعل ونصب بها الاسم وهو الكاف وقوله قد انى أناكا أى قد حان وقت رحيلك الى من تلتمس منه مالا تنفقه وقولها يا ابتا علك أى ان سافرت أصبت ما تحتاج اليه ووجه الرواية فى قوله فاستعزم الله أى استخره فى العزم على الرحيل ودع قولك عساى لا أحظى بشىء اذا سافرت انتهى من كلام بعض شراح الكتاب

(قوله لعدم تصرفهن) لان لهن الصدر الاان المفتوحة ولكنها حملت على المكسورة فلم يتقدم خبرها عليها (قوله لان التوسط يذهب الخ) وللتنبيه على فرعيتها عن كان ولم يحتج الى ذلك فى ما المحمولة على ليس لما مر (قوله والا ان كان الخبر ظرفا) قال الزرقانى ماقرره الشارح غير حسن لاقتضائه ان الحرف اذا كان غير لا وعسى يجوز التوسط مطلقا واذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا يجوز أيضا مطلقا وليس كذلك بل انما يجوز ٢٥٨ اذا كان الحرف غير عسى ولا وكان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فكان المناسب ان لو قدر الشارح لفظ كان فقط واسقط اداة الاستثناء وان قوله ان عند هند بعلها أى عما كان فى الاسم ضمير يعود الى بعض متعلق الخبر بقى انه قد يجب التأخير مع كون الخبر ظرفا نحو ان زيدا لفى الدار لقيد كون اللام داخلة على الخبر فتلخص ان للخبر الظرفى ثلاث حالات

مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل لحرف والا فتعل ومحل الخلاف فى عسى الجامدة أما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدى

لولا الحياء وأن رأسى قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم

أى قد اشتد (و) الحرف (الثامن لا النافية للجنس وستأتى) فى باب معقود لها بعد هذا (و) هذه الاحرف الثمانية (لا يتقدم خبرهن) عليهن (مطلقا) من غير استثناء ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا لعدم تصرفهن (ولا يتوسط) خبرهن بينهن وبين أسمائهن لان التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيأ لا يعودون اليه قال

اذا انصرفت نفسى عن الشئ لم تكن * عليه بوجه آخر الدهر تقبل

(الا ان كان الحرف) العامل (غير عسى ولا) لان شرط عملهما اتصال اسمهما بهما (و) الا ان كان الخبر (ظرفا أو مجرورا) فيجوز توسطه فالظرف (نحو ان لدينا أنكالا) فلدينا خبر مقدم وأنكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو (ان فى ذلك لعبرة) فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان فى الدار مالكها واغتفروا التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعدمه أشار الناظم بقوله

وراع ذا الترتيب الا فى الذى * كليت فيها أو هنا غير البذى

ولا يلى هذه الاحرف معمول خبرها الا ان كان ظرفا أو مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا

(فصل تتعين ان المكسورة) وهى الاصل عند الجمهور (حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها و) تتعين (أن المفتوحة) وهى الفرع (حيث يجب ذلك) واليهما أشار الناظم بقوله

وهمز ان افتح لسد مصدر * مسدها وفى سوى ذاك اكسر.

(ويجوزان) بألف التثنية أى ويجوزان المكسورة والمفتوحة (ان صح الاعتباران)

(فصل)

(قوله حيث لا يجوز الخ) قال اللقانى لقائل أن يقول ان أريد سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شئ آخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزاء فانها تفتح جوازا لانها يسد مسدها مصدر هو مبتدا يقدر له خبر كما سيجئ وان أريد سد المصدر أعم من أن تتم الفائدة بما ذكر أو به مع تقدير شئ فما المانع من وقوع المصدر فى اكثر المواضع العشرة موقعها على انه مبتدا حذف خبره وقد يجاب بان الجملة المقرونة بان ان أريد بها ارادة نسبة اسنادية ثابتة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر موقعها وان قصد به نسبة تقييدية مسندة أو مسندا اليها أو مفعولا أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالمذكور وحده أو مع مقدر وفيه نظر اذ به ورد الكلام فيقال ما المانع من ان يراد بأن ومعموليها فى المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ وقال الشهاب القاسمى قد يجاب بأنه لما لم يكف المصدر وحده تعين الكسر لاغنائه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير مهما امكن لان الاختصار مهما أمكن مطلوب اه وفيه نظر لانه يؤدى الى وجوب الكسر فى مسائل الجواز (قوله والى ذلك أشار الناظم الخ) قضيته انه لم يشر الى ضابط جواز الامرين والتحقيق خلافه كما بيناه فى حاشية الالفية وهما

(قوله وهما سد الخ) فالاعتباران كما قال اللقانى بمعنى المعتبران (قوله وهو تعين) أى المفهوم كما قال اللقانى من قوله يتعين (قوله فى عشرة) قال اللقانى يرد على هذا ان الداخلة على مبتدا فى خبره لام الابتداء أى التأكيد كقولك اخرج فان زيدا لخارج قال الرضى وتكسر أيضا اذا دخلت فى مبتدا فى خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء فى المعنى اه وقد يقال قد اشار المصنف الى هذه بقوله أو بعد عامل معلق باللام لان هذه اللام أعم من المعلقة اذ المعلقة خاصة بافعال القلوب اه وقال الفيشى اعلم ان المصنف سيذكر فيما يجوز فيه الامران انه اذا كان المبتدا قولا ولم يخبر عنه بقول يجب الكسر وكذا اذا أخبر عنه بقول واختلف قائل القولين فكان على المصنف أن يذكرهما فى قسم ما يجب فيه الكسر وسيأتى انها اذا وقعت خبرا عن اسم ٢٥٩ معنى غير قول وكان الخبر صادقا على المبتدا يجب الكسر نحو اعتقاد زيد انه حق ولم يذكرها المصنف هنا الا أن يقال هذه داخلة فى الابتداء حكما على حد ما قاله ابن الناظم فى زيد انه قائم وسيأتى (قوله فى الابتداء) قال اللقانى أى ابتداء الكلام لا التجرد للاسناد فان الواقعة فيه مفتوحة كما سيجئ قال الرضى فكسرت ابتداء أى مبتدأ بها سواء كان فى أول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم أو كان فى وسط الكلام اذا كان ابتداء كلام آخر نحو الزم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا اه وسيأتى فى كلام الشارح فى مسائل وجوب الفتح اشارة لذلك

وهما سد المصدر مسدها ومسد معموليها وعدمه (فالاول) وهو تعين ان المكسورة (فى) مواضع (عشرة) لا يجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها (وهى ان تقع فى الابتداء) حقيقة (نحو انا أنزلناه) اذ لو فتحت لصارت مبتدا بلا خبر لان المفتوحة فى تأويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفى ليلة متعلق بانزلنا لا بالاستقرار أو حكما (ومنه) أى من الابتداء الحكمى (ألا ان أولياء الله) لان ان الواقعة بعد الا الاستفتاحية واقعة فى الابتداء حكما (أو) تقع (تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس أو لاذ كجئتك اذ ان زيدا أمير) لان حيث واذ لا يضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدى الى اضافتها الى المفرد (أو) تالية (لموصول) اسمى أو حرفى (نحو) وآتيناه من الكنوز (ما ان مفاتحه لتنوء) فما موصول اسمى ووجب كسر ان بعدها لوقوعها فى صدر الصلة وصلة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة (بخلاف الواقعة فى حشو الصلة نحو جاء الذى عندى انه فاضل) فانه يجب فتحها فانها مع معموليها مبتدا تقدم خبره فى الظرف قبله والمبتدا وخبره صلة الذى وانما وجب كسرها فى نحو أعجبنى الذى أبوه انه منطلق مع انها واقعة فى حشو الصلة لانها خبر اسم عين فاطلاقه هنا محمول على تقييده بعد (و) بخلاف (قولهم لا أفعله ما أن حراء مكانه) بفتح ان لوقوعها فى حشو الصلة تقديرا (اذ التقدير ما ثبت ذلك) أى ما ثبت ان حراء مكانه (فليست فى التقدير تالية للموصول) لانها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة ما الموصول الحرفى الظرفى والمعنى لا أفعله مدة ثبوت حراء مكانه وحراء بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذاهب الى منى قال القاضى عياض يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التأنيث يمنع والتذكير بارادة الموضع والتأنيث

(قوله ومنه ألا ان أولياء الله) قال اللقانى اشارة الى ان المراد بالابتداء ابتداء الكلام المقصود لا مطلق الكلام فلا يرد على حصر المصنف مواضع الكسر فيما ذكر (قوله تالية لحيث) قال اللقانى قد ذكروا ان حيث تضاف قليلا الى مفرد وعليه فالمصدر يسد مسدها وان كان قليلا (قوله اسمى أو حرفى) قال الزرقانى عمم الشارح فى الموصول لاجل ما أخرجه من قوله لا أفعله ما ان حراء مكانه كما لا يخفى ومنه يعلم أن ان مع الموصول الحرفى لا تكون الا مفتوحة لعدم تلوها الموصول تقديرا فى حشو الصلة قال اللقانى أى لفظا والا فهى فى الحقيقة صدر الصلة لوقوعها مع معموليها فى محل المبتدا (قوله مبتدا) قال الدنوشرى الظاهر أنه يجوز كون ذلك فاعلا بالظرف أيضا (قوله لانها فاعل بفعل محذوف) أى لان الموصول الحرفى لا يدخل الا على فعل لفظا أو تقديرا

(قوله وجاءت اللام) قال الزرقانى اذا لم تجئ فسيأتى انه يجوز فى ان الوجهان (قوله ونحو أتقول الخ) اشارة الى ان المصنف استغنى عن تقييد القول بأن لا يكون بمعنى الاعتقاد أو الظن لان لفظ محكية يغنى عن ذلك كما قاله اللقانى (قوله لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة) قال الدنوشرى هذا على اطلاقه غير مسلم فانها فى نحو قولك بلغنى ان رجلا منطلق مؤولة بمصدر منكر والى ذلك يشير قول المغنى واعلم أنهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير اه أى لان

بارادة البقعة (أو) تقع (جوابا للقسم) اذا لم يذكر فعله أو ذكر وجاءت اللام فالاول (نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه) والثانى نحو اقسمت ان زيدا القائم لان جواب القسم يجب أن يكون جملة (أو) تقع (محكية بالقول نحو قال انى عبد الله) لان المحكى بالقول لا يكون الاجملة أو ما يؤدى معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول أنك فاضل ونحو أتقول أن زيدا عاقل فانها فى الاول للتعليل أى لانك فاضل وفى الثانى مفعول للقول بمعنى الظن (أو) تقع (حالا) مقرونة بالواو أولا فالاول (نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون) فجملة ان ومعموليها فى موضع نصب على الحال والثانى نحو جاء زيد انه فاضل ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل فى الحال الافراد لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير وأما وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال فى الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبنى فيه الا انه يقرأ القرآن اه (أو) تقع (صفة) لاسم عين (نحو مررت برجل انه فاضل) لان الفتح يؤدى الى وصف أسماء الاعيان بالمصادر وهى لا توصف بها الا بتأويل وذلك مفقود مع ان بخلاف الواقعة فى حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل عندى انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر (أو) تقع (بعد عامل علق) عن عمله فيها (باللام) الابتدائية (نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) لانه لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وماله صدر الكلام يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه اللام وان كانت متأخرة فى اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت فى نحو علمت أن زيدا لقد قعد لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضى وسيأتى انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة أو مقدرة (أو) تقع (خبرا عن اسم ذات) غير منسوخ (نحو زيد انه فاضل) لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتأويل وذلك يمتنع مع ان أو منسوخ (ومنه) ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا (ان الله يفصل بينهم)

قوله بمصدر معرف يشير الى انهما قد يؤولان بمصدر منكر ولا يحكم له بحكم الضمير وقد قدمنا ذلك هذا وأجاب اللقانى نقلا عن الرضى بأن المصدر انما يقع حالا اذا كان صريحا لا مؤولا به ولا وجه له الا ما قال الشارح فقول بعض الفضلاء انه أقعد من جواب الشارح لا وجه له (قوله وأما وما أرسلنا قبلك الخ) المتبادر من مثل هذه العبارة كونها جوابا عن سؤال ينشأ من الكلام الذى قبلها ولا يظهر ذلك هنا وانما يظهر لو كانت الآية الشريفة بحسب الظاهر مخالفة للحكم الذى قبلها (قوله على أن ابن الخباز الخ) أى فالكسر لوقوعها بعد الا لا لاجل اللام وقد يقال ما المانع من كون الكسر لمجموع الامرين الحالية واللام والا اذ لا مانع من تعدد الاسباب وأى مزية لبعضها على الآخر بقى انهم لم يعدوا من مواضع وجوب الكسر الوقوع بعد الا وأما اقتران الخبر باللام فمعدود منها كما سيأتى فى كلام الشارح لكنه أرجعه الى الوقوع فى الابتداء وقد يقال أن الآية تشكل عليه فجملة (قوله بعد عامل علق) قال الزرقانى ان قلت التعليق خاص بأفعال القلوب ويشهد ليس منها فلا يصح التمثيل به هنا قالجواب ان يشهد بمعنى يعلم فهو حينئذ منها فصح التمثيل به هنا (قوله لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الخ) قد يقال ما المانع من ذلك على حد عمرو زيدان يقوم وما الفرق بين ان المخففة النون وان المشددة والاظهر ان وجوب الكسر فيما ذكر لانه ابتدئ بها بكلام مبنى على ما قبله كما أشار اليه ابن الناظم ووجهه انه فى قوة ان زيدا منطلق

 واقعة موقع المفرد فى نحو حسب

فجملة ان ومعموليها خبر ان الذين آمنوا وما عطف عليه وهى أسماء ذوات قيل وبقى عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والتابعة لشئ من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا جاهل فان فى ذلك كله واجبة الكسر والحق ان ان فى ذلك كله ابتدائية فهى داخلة فى قوله أولا ان تقع فى الابتداء واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال

فاكسر فى الابتدا وفى بدء صله * وحيث ان ليمين مكمله

أو حكيت بالقول أو حلت محل * حال كزرته وانى ذو أمل

وكسروا من بعد فعل علقا * باللام (والثانى) وهو تعين أن المفتوحة (فى) مواضع (ثمانية) يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها (وهى ان تقع فاعلة نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أى انزالنا (او) تقع (مفعولة غير محكية) بالقول (نحو ولا تخافون أنكم اشركتم) اى اشراككم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر كما تقدم (او) تقع (نائبة عن الفاعل نحو قل أوحى الى أنه استمع) اى استماع نفر (او) تقع (مبتدا) فى الحال أو فى الاصل فالاول (نحو ومن آياته انك ترى الارض) أى رؤيتك الارض من آياته هذا مذهب الخليل وقال المطرزى اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شئ ومنه ومن آياته أنك ترى الارض اه والثانى نحو كان عندى انك فاضل والفرق بين قوله أولا أن تقع فى الابتداء وقوله هنا ان تقع مبتدا انها اذا وقعت فى الابتداء تكون داخلة فى أول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدا تكون مع معموليها فى تأويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج الى الخبر ومنه عند سيبويه (فلولا أنه كان من المسبحين) ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى أنها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت أنه كان من المسبحين على الخلاف فى ولو أنهم صبروا قاله فى المغنى (او) تقع (خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) أى على اسم المعنى (خبرها) أى خبر ان (نحو اعتقادى أنه فاضل) فيجب فتحها لانها خبر اعتقادى وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادى خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد معموليها والتقدير اعتقادى فضله أى معتقدى ذلك ولم يجز كسرها على أن تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن اعتقادى لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدا الذى هو اعتقادى لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابط (بخلاف قولى انه فاضل) فيجب كسرها لانها وقعت خبرا عن قولى ولا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدا فى المعنى والتقدير قولى هذا اللفظ

زيد انه فاضل (قوله فاعلة) قال الدنوشرى هو مجاز من اطلاق اسم الكل على الجزء لان الفاعل حقيقة هو ان وصلتها لا ان وحدها تأمل وهو نظير من أنت زيد ونحو جاء القوم والمراد بعضهم ونحو جاء الشتاء اذا جاء منه يوم مثلا وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المطرزى الخ) قال الدنوشرى ظاهر كلام المطرزى ان ذلك مختص باسم الحدث بخلاف نحو فى الدار زيد فلا يصح كون زيد فاعلا عنده ويحتاج الى الفرق بينهما (قوله فلولا انه الخ) قال اللقانى عده من واجب الفتح انما يظهر على قول الجمهور ان الخبر لا يذكر بعد لولا وأما على قول غيرهم فما المانع من ذكره والكسر غاية ذكره اه ومراده بغيرهم من يقول ان ما بعد لولا مبتدا وانه انما يجب حذفه اذا كان كونا عاما أما من يقول انه فاعل وهم المبرد ومن ذكر معه الشارح فوجوب الفتح ظاهر على انه يقال المانع من الكسر على قول غير الجمهور هو المانع عند الجمهور وهو وجوب سد المصدر مسد ان ومعموليها كما هو القاعدة فى وجوب فتحها ولا مدخل لحذف الخبر وذكره فى ذلك (قوله ولا صادق عليه خبرها) يعنى به انه واقع عليه بالفعل لا صالح للوقوع بدليل المثال الاخير (قوله فتبقى الجملة بلا رابط) ما المانع من تقديره والدليل عليه قرينة المقام (قوله فتحتاج الى خبر) أى فيقال حق أو باطل

لا غيره أما اذا أريد ان جملة ان منصوبة بقولى كانت من تتمة المبتدا فتحتاج الى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل (و) بخلاف (اعتقاد زيد انه حق) فيجب كسرها أيضا لان خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعموليها خبرا عن المبتدا لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لا بد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدا وسكت عن القسم الرابع وهو أن تقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولى انه حق لظهور أنها اذا كانت تكسر مع أحدهما ففيهما أولى (أو) تقع (مجرورة بالحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق) لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا (أو) تقع (مجرورة بالاضافة) الى غير ظرف (نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة أى مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف حقه الافراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضى الجملة فان كان كذلك كسرت كما تقدم فى حيث واذ (أو) تقع تابعة لشئ من ذلك وهى اما أن تكون (معطوفة على شئ من ذلك نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم) فأنى فضلتكم معطوف على نعمتى وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتى وتفضيلى (أو مبدلة من شئ من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم) فأنها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها لكم فهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل (والثالث) ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك (فى) مواضع (تسع أحدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو) فانه غفور رحيم من قوله تعالى (من عمل منكم سوأ بجهالة الآية) قرئ بكسر ان وفتحها (فالكسر) على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة (على معنى فهو غفور رحيم والفتح) على تقدير ان ومعموليها مبتدا خبره محذوف أو خبر مبتدا محذوف (على معنى فالغفران والرحمة أى حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة) واذا دار الامر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدا أولى لانه المعهود فى الجملة الجزائية (كما قال تعالى وان مسه الشر فيؤس أى فهو يؤس) الموضع (الثانى أن تقع بعد اذا الفجائية) نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فاجأنى كذا اذا هجم عليك بغتة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة (كقوله

(قوله لا يخبر عنه بالفضل) اذا أول القول بالمقول وجعل على حذف مضاف أى مقولى دال الفضل لا يظهر للمنع وجه الا أنه تكلف وقال اللقانى أى مقولى هذا اللفظ المذكور وهو انه فاضل فالخبر مراد به التركيب المحكى بصورة ما وقع فلا يصح فتح الهمزة لاقتضائه المصدر الذى ٢٦٢ هو الفضل ومعلوم ان الفضل ليس بمقول وانما المقول اللفظ وبقرينة ان هذا المتكلم كأنه قال أولا ان زيدا فاضل بكسر الهمزة لوقوعها ابتداء ثم أراد الاخبار بما نطق به على صورته فقال قولى أى مقولى انه فاضل (قوله لان الخبر لا بد أن يستفاد منه الخ) قال الدنوشرى ينبغى أن يعلل امتناع الفتح بأنه يلزم عليه حمل صفة الشئ عليه اذ يصير التقدير اعتقاد زيد كونه حقا أو حقيقة ولم يظهر وجه أنه على تقدير الفتح لم يستفد من الخبر الا ما استفيد من المبتدا لا قدر زائد عليه اه وتحته بغير خطه ما نصه اللهم الا أن يقال ان كونه حقا أو الحقيقة مفهوم من عموم الاعتقاد فلم يفد الخبر قدرا زائدا (قوله الى غير ظرف) قال الدنوشرى فيه نظر وكان عليه أن يقول اذا كان المضاف غير ظرف الا أن يجاب بان الى فى كلامه بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم (قوله اذا لم يكن المضاف ظرفا) أى ولهذا قيد الشارح أولا بقوله الى غير ظرف لكن قال اللقانى لم يستثن المصنف تلك من هذه لان المضاف فى هذه حقه الاضافة الى مفرد تحقيقا أو تأويلا والى وكنت تلك الاضافة الى جملة تحقيقا فعبر فى هذه بالمجرورة بالاضافة وفى تلك بالتالية لا بالمجرورة تنبيها على ذلك فلم يحتج الى الاستثناء وعلم منه سبب الافتراق (قوله أو تقع تابعة) عمم تابعة والمصنف اقتصر على العطف والبدل (قوله فالكسر على جعل الخ) هو الاحسن فى القياس قال ابن مالك ولهذا لم يجئ الفتح فى القرآن الا مسبوقا بأن المفتوحة

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * (اذا انه عبد القفا واللهازم)

أنشده سيبويه ولم يعزه الى أحد وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها (فالكسر على معنى) الجملة أى (فاذا هو عبد القفا) فالجملة مذكورة بتمامها (والفتح على معنى الافراد أى (فاذا العبودية أى حاصلة) على جعلها مبتدا احذف خبره (كما تقول خرجت فاذا الاسد) أى حاضر وذهب قوم الى ان اذا هو الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام وبالزاى وهو طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لى عبوديته وقيل المعنى كنت أظنه سيدا كما قيل فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز الموضع (الثالث ان تقع فى موضع التعليل نحو) انه هو البر الرحيم من قوله تعالى (انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائى بالفتح على تقدير لام العلة) أى لانه وحرف الجر اذا دخل على ان انفتحا أو تقديرا فتح همزتها فهو تعليل افرادى (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالكسر على انه تعليل مستأنف) بيانى فهو فى المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكأنهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملى (مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) بكسر ان على انه تعليل مستأنف (ومثله) فى جواز الوجهين (لبيك ان الحمد والنعمة لك) يروى بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستأنف وهو أرجح لان الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل فى مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح فى شرح بانت سعاد والكسر اختيار أبى حنيفة والفتح اختيار الشافعى قاله فى الكشاف الموضع (الرابع

(قوله وكنت أرى زيدا الخ) قال الدنوشرى قال ابن الصائغ فى قواهم سألت عنه فاذا أنه عبد فمن فتح أراد العبودية ومن كسر أراد العبد نفسه وتقدير الفتح مشاهدة نفس المعنى الذى هو الخدمة وتقدير الكسر مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل ففتحت موضع المفرد وكسرت موضع الجملة (قوله وأرى بضم الخ) قال الزرقانى أصل أرى يرينى الله فعمل فيه العمل المشهور من ضم أوله وفتح ما قبل آخره وحذف الفاعل وزيد على ذلك هنا ابدال الياء همزة ولا احتياج الى ذلك لانه لما حذف الفاعل وأنيب المفعول به لزم اسناد الفعل الى ضمير المتكلم ولا يسند له الا المبدوء بالهمزة فحذفت الياء وأتى بالهمزة عوضها فان قيل لم يتعرضوا لهمزة الزيادة فالجواب أنها لما كانت غير موجودة دائما ٢٦٣ تركوها مع علمهم بأنها لا بد منها فى مثل ذلك وأرى المبنى للمجهول غلب استعمالهم له فى معنى الظن (قوله يتعدى الى اثنين) قال الدنوشرى فيه نظر لتصريح غيره بأنه متعد الى ثلاثة كما قال الملا جامى فى شرح الكافية (قوله ومثله) قال اللقانى ان قلت لم لم يقل ومثل لبيك باسقاط الضمير عطفا على مثل وصل قلت المقصود ان لبيك ان الحمد فيه الفتح والكسر مثل انه هو البر فقط لا مثل وصل الخ فقوله ومثله يفيد الاول ومثل يفيد الثانى (قوله والفتح اختيار الشافعى) قال الدنوشرى ينظر ما وجه اختيار الشافعى الفتح مع ان فيه تكثير الجمل وتكثير الجمل فى مقام التعظيم مطلوب وهو أرجح كما قال الشارح واهل الشافعى انما اختار الفتح من حيث الرواية لا من حيث المعنى وأبو حنيفة راعى المعنى فلا مخالفة بينهما اه وقوله من حيث الرواية أى أكثريتها على ما قال الخطابى كما نقله الامام النووى فى شرح مسلم حيث قال هما يعنى الكسر والفتح وجهان مشهوران فى الحديث واللغة والكسر أشهر عند الجمهور وقال الخطابى الفتح رواية العامة اه وهو يفيد أن اكثر الرواية على الفتح فلا ينافى ان الكسر مروى بل قال بعض شراح الهداية من الحنفية انه رواية ابن عمر وابن عباس وما قاله صاحب الكشاف من أن الكسر اختيار أبى حنيفة خلاف ما قاله الزيلعى فى شرح الكنز من أنه يختار الفتح ثم ان تعليل رجحان الكسر بأن تكثير الجمل فى مقام التعظيم مطلوب انما يظهر اذا كان كل من الجملتين مفيد الثناء والظاهر ان جملة لبيك وحدها لا دلالة فيها على الثناء فتأمل واعلم ان النووى وكثيرا من الحنفية عللوا كون الكسر أجود بأن من كسر ان قال الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتحها قال لبيك بهذا السبب اه وحاصله أن الكسر يحصل به عموم استحقاقه

تعالى الحمد والنعمة سواء وجدت تلبية أم لا بخلاف الفتح فان فيه ضعفا من حيث تعليل التلبية باستحقاق ماذكر مع كونه غير مناسب لخصوصها ومن حيث ابهامه قصر استحقاق ماذكر على التلبية قال الشهاب وقد يقال ايهام التقييد لازم للكسر لان المكسورة كثيرا ما تكون للتعليل والتعليل محصل فهو موهم الا أن يقال الايهام فى الفتح أقوى للزوم التعليل له اه وظاهره تسليم كلام الفقهاء ان المكسورة هنا ليست للتعليل وهو خلاف ماذكره النحاة هنا فان كلامهم صريح فى أنها للتعليل وقد أوضحه الشارح هذا وقد رد الاذرعى على الاسنوى فى نقله عن الزمخشرى أن الشافعى رضى الله عنه يختار الفتح بأن اختيارات الامام الشافعى رضى الله عنه ٢٦٤ لا تؤخذ عن الزمخشرى أى لان أصحابه أدرى باختياراته من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه بقى أنه يرد على ما عبر به المصنف فى شرح بانت سعاد أن الدمامينى نقل رجحان الكسر فى مباحث الحذف من حاشية المغنى عن السعد أن حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين وعمومه صادق على ماهنا

(تنبيه) قال العز ابن عبد السلام فى الامالى الملبى مخبر عن ادامته وملازمته لعبادة الله عز وجل فهل المراد كل عبادة الله أو العبادة التى هو فيها من الحج الاحسن عند المفسرين الثانى دون الاول للاهتمام بالمقصود ثم اعلم أن الاخبار بالملازمة على العبادة لا يصح فى العبادة الماضية وانما يصح الوعد فى المستقبلات ويظهر من هذا رجحان مذهب مالك فى كونه شرع التلبية الى آخر المناسك لانه اذا بقى له شئ من الرمى أو غيره كان من الحسن الوعد عليه لانه عبادة والشافعى قطعها قبل ذلك وأقول لعل الشافعى يختار القول الاول وهو ان المراد كل عبادة مبنى لعمومه (قوله ولا لام بعدها) كثير من النسخ بعده بتذكير الضمير وهو عائد على فعل القسم وهو الموافق لكلام الناظم وللظاهر ووجه نسخة بعدها بتأنيث الضمير وهو عائد على ان الاشارة الى أن سبب الكسر تأخر اللام عن ان (قوله اذ الاصل فى الجواب الخ) ظاهره انه لولا ذلك أمكن أن يكون الفعل هنا قسما وقال الشهاب القاسمى كونه ليس قسما فى البيت واضح اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غيره أن يقسم وأما فى نحو قولنا حلفت بالله على كذا فلا مانع أن يكون قسما ولهذا قال الفقهاء فى حلفت أو أحلف أو أقسمت أو أقسم انه يمين ان نواها أو أطلق ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدى معناه وان لم يكن جوابا اصطلاحا (قوله نحو والله ان زيدا قائم) قال الزرقانى أى على تقدير حلفت المحذوف للقرينة

ان تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله) وهو رؤبة

(أو تحلفى بربك العلى * انى أبو ذيالك الصبى)

يروى بكسر ان وفتحها (فالكسر على الجواب) للقسم (والبصريون يوجبونه) واختاره الزجاجى (والفتح) عند الكسائى والبغداديين وأوجبه أبو عبد الله الطوال (بتقدير على) وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تحلفى باسقاط الخافض وعلى هذا ليست جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة واذا امتنع أن يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لا قسما اذ الاصل فى الجواب أن يكون مذكورا لا محذوفا (ولو أضمر الفعل) أى فعل القسم وذكرت اللام أو لم تذكر (أو ذكرت اللام وذكر) فعل القسم (تعين الكسر اجماعا) من العرب (نحو والله ان زيدا) لقائم أو قائم (وحلفت ان زيدا لقائم) وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا أضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم يفضلون الفتح فى هذا المثال على الكسر وان أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه وهذا يقدح فى دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع (الخامس ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل) للقولين شخص (واحد نحو قولى انى أحمد الله) بفتح أن وكسرها فاذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية أى قولى حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول أى مقولى انى أحمد الله قاله الموضح فى حواشيه على التسهيل ومن خطه نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثانى جملة وهى مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدا فى المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم قاله الموضح فى شرح الشذور (ولو انتفى القول الاول فتحت) وجوبا (نحو عملى أنى أحمد الله) لانها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملى حمد الله وهذا

(قوله كالانسان ناطق) قد يقال الناطق أعم من الانسان لصدقه على الملك والجن واعلم أن الحكم على الانسان بأنه ناطق انما يكون مفيدا اذا أخذ من حيث انه جسم ما وأما اذا أخذ من حيث كونه حيوانا ناطقا كان ذلك لغوا لا فائدة فيه (قوله لعدم العائد) ولانه يكون العمل جملة انى أحمد وهو لا يصح لانه ليس بعمل وفيه أنهم قد يعدون القول عملا لسانيا وأجيب بأن ذلك بالمعنى المصدرى (قوله نحو ان لك أن لا تجوع الخ) قال العز بن عبد السلام فى الامالى قال بعض أهل البيان كان المناسب من طريق الجناس أن لا تجوع ولا تظمأ ولا تعرى ولا تضحى للجمع بين المتماثلين ثم عدل عن هذا والجواب أن فى الآية جناسا خيرا من هذا وذلك أن الجوع تجرد الباطن من الغذاء والعرى تجرد الظاهر من الغشاء فجانس فى الآية بين التجردين وكذلك الظمأ حر الباطن والضحى وهو الظهور للشمس حر الظاهر فجانس بالجمع بين الحرين اه وفى البرهان فى اعجاز القرآن لابن أبى الاصبع فى باب التوهم أن الثعالبى حكى فى التتمة ان سيف الدولة بن حمدان اعترض على المتنبى فى قوله

وقفت وما فى الموت شك لواقف * كأنك فى جفن الردى وهو نائم ٢٦٥ تمر بك الابطال كلمى هزيمة * ووجهك وضاح وثغرك باسم

وقال له كلاما معناه انك فعلت فى تركيب صدر البيت الاول على عجز يصلح أن يكون عجزا لصدر الثانى وبالعكس كما فعل امرؤ القيس فى قوله

كأنى لم أركب جوادا للذة * ولم أتبطن كاعبا ذات خلخال
ولم أسبأ الزق الروى ولم أقل * لخيلى كرى كرة بعد اجفال

وتلا قوله تعالى مثل الفريقين كالاعمى والاصم والبصير والسميع هل يستويان وقوله تعالى ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى وذكر ما يدل على انه يوهم فيهما عدم الملاءمة ٣٤ ع ل وليس كذلك ولو جاءت الاولى على خلاف نظمها بأن يقال كالاعمى والبصير والاصم والسميع لفسد المعنى وان حصل الطباق فى اللفظ لانه سبحانه قسم المشبه به الى قسمين كالمثبت به لانه قسمان مبتلى ومعافى وضاد بينهما ليصح السؤال بينهما على قصد التوبيخ ولو قيل فى الآية الثانية أن لا تجوع فيها ولا تظمأ لوجب أن يقال وانك لا تعرى فيها ولا تضحى والتضحى البروز للشمس بغير سترة فمعناه التعرى فلا وجه لعطفه على ولا تعرى وفى نظم الآية ضم نفى العرى لنفى الجوع لتطمئن النفس بسد الجوعة وستر العورة اللذين تدعو اليهما الضرورة وتطلبهما الجبلة ولما كان الجوع مقدما على العطش كتقديم الاكل على الشرب أوجبت البلاغة تأخر ذكر الظمأ عن الجوع وتقديمه على التضحى لانه مهم يجب أن يتقدم الوعد بنفيه كما تقدم الوعد بنفى الجوع ويتأخر ذكر التضحى كما تأخر ذكر العرى عن الجوع لان التضحى من جنس العرى والظمأ من جنس الجوع وانما ذكر التضحى وهو عرى فى المعنى لفائدة هى وصفه الجنة بأنها لا شمس فيها لان التضحى مشروط بالبروز للشمس وقت الضحى والانتقال من الاعم الى الاخص من البلاغة اه ملخصا

مبنى على انحصار العمل فى الحمد اذ لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعى انحصاره فيه نحو صديقى زيد لان المحمول لا يكون أخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون أعم منه كالانسان حيوان أو مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدا وبذلك فارقت اعتقاد زيدا انه حق والجامع بينهما ان خبران فيهما يصدق على المبتدا الا أن يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدا فى المعنى فيشكل الفرق (ولو انتفى القول الثانى أو) وجد القولان ولكن (اختلف القائل لهما) (كسرت) وجوبا فيهما فالاول (نحو قولى انى مؤمن) فالقول بمعنى المقول مبتدا وجملة انى مؤمن خبره وهى نفسه فى المعنى فلا تحتاج لرابط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلاف مورديهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان (و) الثانى نحو (قولى ان زيدا يحمد الله) فالكسر على ما مر قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح أن يقال قولى حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع (السادس أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وأبو بكر بالكسر) فى وانك لا تظمأ (اما على الاستئناف) فتكون جملة منقطعة عما قبلها

(أو بالعطف على جملة ان الاولى) وهى ان لك ان لا تجوع وعليهما فلا محل لها من الاعراب (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالفتح بالعطف على ان لا تجوع) من عطف المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظما واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لى مالا وان عمروا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لى مالا وفضل عمرو فيجب كسر ان الموضع (السابع أن تقع بعد حتى) من حيث هى ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها (و) ليس المراد جواز الفتح والكسر فى محل واحد كما مر قبله بل (يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه) لان حتى الابتدائية منزلة منزلة ألا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها (و) يختص (الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل) فحتى فى هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيهما مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان فى موضع جربها وان قدرتها عاطفة فان فى موضع نصب والتقدير على الجر عرفت أمورك الى فضلك وعلى النصب عرفت أمورك وفضلك اما فتحها فى الجر فلدخول الجار عليها وأما فتحها فى النصب فلعطفها على المفعول الموضع (الثامن أن تقع بعد أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم (نحو أما انك فاضل فالكسر على انها) أى أما (حرف استفتاح) فتكون حرفا واحدا (بمنزلة ألا) الاستفتاحية وتلك تكسر ان بعدها (والفتح على انها) مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شىء وصار بعد التركيب (بمعنى أحقا) بتقديم الهمزة على حقا على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضح فى الحواشى (وهو قليل) فالهمزة للاستفهام وما فى محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها حقا فى قوله

أحقا أن جيرتنا استقلوا * فنيتنا ونيتهم فريق

تقديره أفى حق وقد جاء مصرحا بفى كقوله * أفى حق مواساتى أخاكم * وان وصلتها فى موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهى بمنزلتها فى ومن آياته أنك ترى الارض وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهى بمنزلتها فى أولم يكفهم أنا أنزلنا وأصل ذلك ان حقا عند سيبويه ظرف مجازى بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده أبو حيان الموضع (التاسع) أن تقع (بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم أن الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض) معناه وجب (وأن وصلتها فاعل أى وجب ان الله يعلم ولا صلة) زائدة للتوكيد ورده الفراء بان لا لا تزاد فى أول الكلام وعلله فى المغنى بان زيادة الشىء تفيد اطراحه وكونه أول الكلام تفيد الاعتناء به وجوابه ما أجاب به الفارسى عن القول بزيادة لا فى لا أقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادى فى شرح التسهيل وجرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وأن وما بعدها فى موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادى عن سيبويه حكاه فى المغنى عن قطرب (و) الفتح (عند الفراء على ان لا جرم) مركبة

من

(قوله فالهمزة استفهام الخ) قال الدنوشرى هذا ظاهر ويناف قوله أولا والفتح على انها مركبة انتهى وكتب شيخنا العلامة أحمد الغنيمى رحمه الله بعده لا منافاة فان المراد بالتركيب أولا مجرد الضم من غير سلب معنى الاستفهام فليس التركيب هنا كالتركيب فى ماذا صنعت انتهى وفيه نظر لانه لو كان المراد بالتركيب مجرد الضم لم يتغير معنى الكلمتين

من حرف واسم (بمنزلة لا رجل) فى التركيب (ومعناهما) بعد التركيب (لابد) أو لا محالة (ومن) أو فى (بعدهما مقدرة) أى لابد من ان الله يعلم أو لا محالة فى أن الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لا جرم بمنزلة حقا وأصل جرم من الجرم بمعنى الكسب (والكسر على ما حكاه الفراء) عن العرب (من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك) ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله

بعد اذا فجاءة أو قسم * لا لام بعده بوجهين نمى

مع تلو فا الجزا وذا يطرد * فى نحو خير القول انى أحمد

* (فصل وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة) نحو ان زيدا لقائم وتسمى اللام المزحلقة والمزحلفة بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون زحلوقه بالقاف وأهل العالية زحلوفة بالفاء سميت بذلك لان أصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها وانما ندع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يحول ماله صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله فى المغنى وانما دخلت اللام بعد أن لانها شبيهة للقسم فى التأكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدا وتدخل على غيره بعد ان المكسورة (على اربعة أشياء أحدها

(قوله والكسر على ما حكاه الخ) قال الدنوشرى ينظر ما اعراب لا جرم حينئذ وقد يقال ان لا نافية للجنس وجرم اسمها وهو مبنى على الفتح والمعنى لابد من الاتيان وقوله لآتينك جواب قسم محذوف ولا جرم قائم مقامه ومنزل منزلته وقال الدمامينى فى شرح التسهيل لا جرم معناه لابد وان الواقعة بعدها مع صلتها فى موضع نصب باسقاط حرف الجر قال الفراء لا جرم كلمة كانت فى الاصل بمعنى لابد ولا محالة فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا تقول لا جرم لآتينك * (فصل) * (قوله وتسمى اللام المزحلقة) وانما تزحلق فى لهنك بفتح اللام وكسر الهاء الذى هو بدل عن همزة ان لان صورة ان قد زالت وسهل ذلك زوال لفظة أن وقيل هذه اللام ليست لام ان بل جواب قسم محذوف (قوله افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين) قال الدنوشرى عبارة غيره بين حرفين بمعنى وقد يقال كونهما بمعنى واحد يقتضى صحة التأكيد اللفظى وهو ليس بمكرره الا أن يقال مدار اللفظى على تكرير اللفظ بعينه أو بمرادفه وتمنع المرادفة هنا وقال الزرقانى احترز بقوله افتتاح من مثل قام القوم كلهم أجمعون فانه كلام فيه مؤكدان ولكنهما ليسا فى افتتاحه قاله الدمامينى واعترض ذلك الشمنى بان الكلام فى اجتماع مؤكدين لمضمون الجملة كما يدل على ذلك كلام المغنى والمثال المذكور ليس ٢٦٧ لمضمون الجملة بل للمفرد وحينئذ فالتقييد لبيان الواقع لا للاحتراز وأجاب عن ذلك بعض شيوخنا بان مضمون الجملة فى قولك جاء القوم نسبة المجىء الى القوم وكلهم قد أكد ذلك بمعنى ان المجىء قد وقع من جميع القوم لا من بعضهم فالتأكيد المذكور لمضمون الجملة وخرج بقوله حرفين نحو والله ان زيدا لقائم فانه قد اجتمع فيه مؤكدان فى افتتاح الكلام ولكن ليسا حرفين وهذا ظاهر وعبارة المغنى ليس فيها التقييد بالحرفين فيرد عليها المثال السابق وأجاب بعض شيوخنا بان التأكيد المذكور للمنكر والمنكر لما كان المؤكد بالفتح عنده فكأنه سابق والتأكيد ليس فى الابتداء ٢ وأورد أيضا ان السكاكى ادعى ان سبب افادتها الحصر ان ان للتأكيد وما كذلك فاجتمع تأكيدان فأفادت الحصر والجواب عن ذلك ان ان كلمة واحدة قاله بعض شيوخنا وللشمنى فى ذلك كلام فانظره وأورد أيضا انه قد يجمع بين كلمة ألا ويا لتأكيد النسبة كما فى قراءة ألا يا اسجدوا ان قلنا ان يا ليست داخلة على منادى فانه قد اجتمع فيما ذكر حرفا تأكيد فى افتتاح اصلا واجيب عن ذلك بان التأكيد فيما ذكر ليس لمضمون الجملة قاله الشمنى وأورد عليه أيضا نحو لسوف يقوم زيد ووجه ايراده ان اللام للتأكيد وسوف قد خلصت المضارع للاستقبال الذى كان قبل دخولها فأكدت ذلك المعنى فقد اجتمع حرفا تأكيد فى افتتاح وأجاب عن ذلك الشمنى بان المراد مؤكدين لمضمون الجملة واللام وان كانت مؤكدة للنسبة فسوف ليست كذلك وانما هى مؤكدة لما هو مضمون الفعل اعنى معنى الاستقبال انتهى مع تغيير وزيادة وتقديم وتأخير (قوله لئلا يحول ماله صدر الخ) يعنى اصالة والا فاله صدر الكلام حائل بين العامل والمعمول (قوله وتدخل على غيره) قال الزرقانى لو قال وقد تدخل كان احسن والتقليل نسبى

٢ قوله فى الحاشية وأجاب بعض شيوخنا الخ هكذا فى النسخ التى بأيدينا ولتحرر هذه العبارة

(قوله لم تدخلهما اللام) اى الا على ما قاله الموضح فى الحواشى مما نقله عنه الشارح فيما يأتى (قوله والجملة الاسمية على قلة) قال الدنوشرى ويجوز دخول اللام على أول جزءيها وعلى الثانى انتهى ونقل ذلك الزرقانى عن التسهيل ونقل اللقانى عن الرضى أنه قال لوجه دخولها على الجزء الاول وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو ضعيف (قوله وليس نحن ضمير فصل) قال الدنوشرى ينظر ما وجه كون نحن ليس ضمير فصل وما المانع من ذلك كقوله تعالى ان هذا لهو القصص كما سيأتى انتهى قال بعض الفضلاء انظر نافر أيت المانع كون ما بعده جملة وشرط ما بعده ان يكون اسما عند غير الجرجانى كما قاله الشارح والفرق بينه وبين ما أورده مولانا الفاضل العلامة ذلك أى كون القصص اسما بخلاف نحيى نعم لا يخلو مثاله أيضا من نظر (قوله ولكنه اضطر الخ) قال الدنوشرى قد يتوقف ٢٦٨ فيما قاله الشارح ويقال لا ضرورة والصواب فى هذا المقام أن يقال كان الاولى تقديم لاسواء على لامتشابهان كما قال الشارح لانه اذا تقدم نفى الاستواء لا يلزم منه نفى المشابهة فنفيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفى المشابهة أولا فانه يلزم منه نفى الاستواء لا يلزم منه نفى المشابهة فنفيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفى المشابهة أولا فانه يلزم منه نفى الاستواء فلا يفيد بعد ذلك (قوله لئلا يتوالى حرفا توكيد) قضيته جواز دخولها على الخبر المتقدم اذا انفصل بمعموله نحو ان فيك لراغب زيدا واللام لا تمنع عمل الخبر فيما قبله كما قاله ابن مالك نحو انه على رجعه لقادر (قوله لئلا يتوالى حرفا توكيد) أى ان واللام (قوله لئلا يجمع بين متماثلين) قال الزرقانى علل الرضى منع ذلك أيضا بالتنافى فى الظاهر وذلك لان اللام للثبوت والثبوت ينافى النفى فى الظاهر (قوله وأجاز الاخفش والفراء) قضيته أن الفراء يقول ان نعم فعل وفى الشذور أنه (لان يقول ان نعم وبئس اسمان (قوله مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء) قال الزرقانى أى مما دل الآن على الزمان مع الانشاء فقد سلب الدلالة على الحدث خاصة وهذا خلاف ما عليه المحققون من أن أفعال الانشاء لا دلالة لها على الزمان وقد تقدم ذلك عن المغنى فى بحث الافعال وحينئذ يظهر لك الفرق الاتى وبيانه ان ما سلب الدلالة على الحدث والزمان أقوى فى مشابهة الاسماء الجامدة مما دل على الزمان هذا مع ان فى كلام الشارح اشكالا وهو ان أفعال الانشاء اما ان لا تدل على الزمان وهو قول المحققين أو تدل عليه وهو خلاف ما عليه المحققون والشارح فى نعم على ما عليه المحققون وفى عسى على خلافه ووجه كون عسى للانشاء انه ليس المراد الاخبار عن ترج سابق

الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرا) عن الاسم (و) كونه (مثبتا و) كونه (غير ماض) فيشمل المفرد (نحو ان ربى لسميع الدعاء) والجملة المصدرة بالمضارع نحو (وان ربك ليعلم) والجار والمجرور والظرف اذا لم يقدر متعلقهما نحو (وانك لعلى خلق عظيم) وان زيدا لعندك اما اذا قدر اسم فاعل باستقر لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضى لا تدخل اللام عليه خلافا للاخفش كما سيأتى والجملة الاسمية على قلة نحو (وانا لنحن نحيى ونميت) وليس نحن ضمير فصل خلافا للجرجانى (بخلاف نحو ان لدينا انكالا) لتقدم الخبر (و) بخلاف (نحو ان الله لا يظلم الناس شيأ) لنفى الخبر (وشذ قوله) وهو أبو حزام بن غالب ابن حارث العكلى (وأعلم ان تسليما وتركا * للامتشابهان ولا سواء) من وجهين دخول اللام على الخبر المنفى وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا يعلق لان الخبر المنفى ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمعنى ان التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء وكان حقه ان يقول للاسواء ولامتشابهان ولكنه اضطر فقدم وأخر وسواء فى الاصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين (وبخلاف نحو ان الله اصطفى) لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه اشبه المبتدا وعلى الفعل المضارع اشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما فى حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدا وخبر ولم تدخل على الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين فى نحو لم ولن ولما ولا وحمل الباقى عليه ولم تدخل على الماضى لعدم شبهه بالاسم (وأجاز الاخفش والفراء وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل) مما سلب الدلالة على الحدث والزمان (و) ان زيدا (لعسى أن يقوم) مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء

(قوله والفرق لائح) قال الدنوشرى أقول الظاهر فيه أن نعم اختلف فى اسميتها بخلاف عسى فان بعضهم ذهب الى أنها حرف وأيضا فوزن نعم وزن الاسماء لفظا بخلاف عسى وفيه نظر انتهى وهو بعيد من كلام الشارح والظاهر أن مراده بالفرق ما قاله الزرقانى واستشكله (قوله وأجاز الجمهور) قال الدنوشرى هذا اشارة لقول ابن مالك وقد يليها مع قد الخ لكن هذا لا يفيد القلة بخلاف كلام ابن مالك (قوله تشبه الماضى) قال الزرقانى قال الدمامينى وأيضا فالفعل من لعسى أن يقوم ونعم الرجل للانشاء وزمن وقوعه حالى فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه فى الحال انتهى قال الشمنى أقول محل هذا عند قول المصنف أحدها الفعل الماضى الجامد نحو ان زيدا لعسى أن يقوم أو لنعم الرجل وكأن الشارح لم يذكره هنا لان المصنف علل هناك بمشابهة الجامد للاسم ولا يتأتى مع ذلك أن يعلله بمشابهة ما هو مشابه للاسم (قوله وهو المنقول فى المغنى) قال الزرقانى ان قيل ما نقله فى المغنى يمكن أن يكون استند فيه لحفظه فكيف يجعله الشارح ٢٦٩ مقويا ما حفظه فالجواب ان الظاهر من جزمه بذلك انه اطلع عليه لمن ذكر فلذلك قوى الشارح به كلامه هنا (قوله ففى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان) قال الزرقانى أى لان لام القسم فى مثل هذا المحل لا تعلق لان القسم وجوابه فى محل رفع خبر لان وهى مع معموليها سادة مسد المفعولين انتهى من الدمامينى وفى قوله لان لام القسم فى مثل هذا المحل الخ اشارة الى أن لها حالتين وهو كذلك وتعليقها حيث توسطت بين فعل القلب ومعموله نحو ولقد علموا لمن اشتراه ولا تكون لام القسم مع ان المكسورة معلقة وأما نحو والله يعلم انك لرسوله فاللام فيه للابتداء أو معلقة ولهذا كان وجه الكسر عند الكسائى وهشام ما بينه الدمامينى لان اللام للابتداء (قوله ويشترط فى الخبر) قال بعض الفضلاء والتردد فى الاخبار اذا تعددت هل تدخل اللام على كل أو على واحد فهل هو الاول مما لا يتأتى اذ الخبر فى هذا الباب لا يتعدد قال أبو حيان والذى يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذى يقتضيه القياس لانها انما عملت تشبيها بالفعل والفعل لا يقتضى مرفوعين فكذلك هذه مع انه لم يسمع فى شئ من كلام العرب كذا فى الهمع وحينئذ فقوله تعالى ان الله سميع عليم الثانى صفة للاول لا خبر بعد خبر (قوله لا تدخل على الشرط) قال الزرقانى أى على اداة الشرط فلا يقال ان زيدا لان تأته يأتك (قوله معمول الخبر) يشمل كل معمول حتى التمييز وهو مشكل لكنه مدفوع بقوله تقدمه على الخبر لان التمييز لا يتقدم (قوله وقد تدخل على الخبر والحالة هذه الخ) انما احتاج للتنبيه على هذه مع ان دخولها على الخبر معلوم من كلام المصنف تنبيها على الاعتراض على ابن الناظم لانه شرط لدخولها على الخبر أن لا يتقدم معموله ورده المصنف بآيات منها الاية التى ذكرها الشارح

(لان الفعل الجامد كالاسم) ووافق الشاطبى على الاول دون الثانى والفرق لائح (وأجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضى المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال) والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه (وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح) بالراء وهو خطاب الماردى حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها اللام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزنى بغين معجمة مفتوحة وزاى ساكنة فنون مكسورة (وأما نحو ان زيدا لقام) بدون قد ظاهرة (ففى الغرة) بضم الغين المعجمة لابن الدهان (ان البصرى والكوفى) اتفقا (على منعها ان قدرت) اللام (للابتداء) لا للقسم (والذى نحفظه) نحن وهو المنقول فى المغنى (ان الاخفش) من البصريين (وهشاما) الضرير من الكوفيين (أجازاها على اضمار قد) ومنعها الجمهور وقالوا انما هى لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت أن زيدا لقائم والصواب عند الكسائى وهشام الكسر اه كلام المغنى الا أنه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله الكسائى ويشترط فى الخبر أيضا أن لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانبارى (الثانى) مما يدخل عليه اللام (معمول الخبر) لانه من تتمة الخبر (وذلك بثلاثة شروط أيضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب) وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا

(قوله وأجازه المبرد الخ) قضيته أن خلاف المبرد والزجاج مع تقدم المعمول وفى كلام السيوطى مايخالفه وفيه مخالفة لكلام الشارح فى النقل عن الزجاج والمبرد فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه) قال ابو حيان وأما اذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو ان زيدا لقياما قائم وان زيدا لاحسانا زورك فهو مندرج فى عموم قولهم انها تدخل على معمول الخبر ٢٧٠ وينبغى أن يتوقف فى ذلك ولا يقدم عليه الا بسماع قال الشهاب القاسمى

حكى الكسائى والفراء من كلام العرب انى لبحمد الله لصالح وذلك قليل أجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتأخر أو على ضمير الفصل (بخلاف ان زيدا جالس فى الدار) لتأخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن (و) بخلاف (ان زيدا راكبا منطلق) لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الائمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا وهى حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف اه والفرق بينه وبين المفعول أن المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ نحو ان زيدا لطعامه ما كول (و) بخلاف (ان زيدا عمرا ضرب) لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا (خلافا للاخفش) من البصريين والفراء من الكوفيين (فى هذه المسئلة الاخيرة وحجتهما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول فاسم وحجة المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع فرع عن غير أصل قال الموضح فى الحواشى وينبغى أن يجرى خلاف فى ان زيدا طعامك قد أكل فان خطابا يمنع دخول اللام على قد وبعد فالقول عندى قول الاخفش والفراء بدليل اجازة البصريين زيدا عمرو ضرب وزيدا أجله احرز مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وان لم يجيزوا تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا اه (الثالث) مما تدخل عليه اللام بعد ان (الاسم بشرط واحد وهو ان يتأخر اما عن الخبر نحو ان فى ذلك لعبرة أو عن معموله) أى الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم أو جارا ومجرورا (نحو ان فى الدار لزيدا جالس) وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبران على اسمها اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا منعه ابن عقيل فى أول باب ان فقال لا يجوز أن يقال ان بك زيدا واثق وان عندك زيدا جالس ثم قال وأجازه بعضهم (الرابع) مما تدخل عليه اللام (الفصل) وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه فى تأدية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل به بين الخبر والنعت وانما دخلته اللام لانه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا له فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان فى المعنى (وذلك بلا شرط) ولا التفات لمن يجيز تقديمه

وهو يدل على جواز تقديم المصدر على عامله (قوله والفرق بينه وبين المفعول الخ) قال الشهاب القاسمى قضية هذا الفرق ان التمييز كالحال بناء على الاصح عند ابن مالك انه لا يجوز نيابته عن الفاعل (قوله وزيدا اجله أحرز) مثل بمثالين لان الاول تقديمه جائز والثانى تقديمه واجب (قوله لانه يفصل بين الخبر والنعت) هذا يتخلف فى نحو كنت أنت الرقيب لان الضمير لا ينعت ولعل المراد ان ماذكر أصل وضعه وقال فى المغنى ان التعبير بالتابع أولى ليشمل ذلك (قوله لانه اسم ان فى المعنى) بيانه ان هو فى قوله تعالى ان هذا لهو القصص عبارة عن هذا الذى هو اسم ان وقس عليه لكن يرد ان هذا انما يظهر لو كان اسم ان فى مثل هذا الموضع تدخل عليه اللام واللام فى اسم أن انما تدخل اذا تقدم عليه الخبر وابعد بعيد أن يعطى حكم الشئ مطلقا لكونه فى معنى شئ آخر وذلك الحكم غير ثابت لذلك الشئ الا بقيد فليتأمل (قوله ولا التفات لمن يجيز تقديمه الخ) اذ الحق انه لا يتقدم على المبتدا وقال الدنوشرى قوله ولا التفات الخ يحتاج الى تأمل انتهى وظاهر كلام الشارح انه دفع لما يقال كيف يقول المصنف بلا شرط مع ان شرط دخول اللام عليه أن لا يتقدم مع خبره على المبتدا ويرد عليه ان كلام المصنف فى دخول لام الابتداء بعد ان المكسورة بدليل الترجمة وحينئذ لو التفت ان أجاز ماذكر لم يتجه على قوله بلا شرط شئ نعم ان أجاز أحد ان هو لقائم زيدا احتاج الى الرفع فتدبر

(قوله لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب) قال الدمامينى هذا مشكل من جهة ان الاسم الواقع فى التركيب لابد له من اعراب قال ولا يدفع هذا التنظير باسماء الافعال بل ما ورد على الاول يرد على الثانى ٢٧١ وكذا القول فى أل الموصولة انتهى أى لان

مع الخبر نحو هو القائم زيد على أن الاصل زيد هو القائم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدا والخبر أو ما أصله المبتدا والخبر (نحو ان هذا لهو القصص الحق) هذا (اذا لم يعرب هو) الداخلة عليها اللام (مبتدأ) فان أعرب مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبران فلا يكون ضمير فصل لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد ان المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتأخران أحدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك اشار الناظم بقوله

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر • لام ابتداء نحو انى لوزر
ولا يلى ذى اللام ماقد نفيا • ولا من الافعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كان ذا • لقد سما على العدا مستحوذا

والثانى الاسم واليه أشار بقوله واصحاب قبله الخبر وأما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما أشار بقوله • وتصحب الواسط معمول الخبر • والفصل • (فصل وتتصل ما) الحرفية (الزائدة بهذه الاحرف) المتقدمة (الا عسى ولا) فان ما لا تتصل بهما وتتصل بان وأن وكأن ولكن وليت ولعل (فتكفها عن العمل) فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية (وتهيئها للدخول على الجمل) الفعلية قال فى المغنى وتسمى ما الكافة لعمل النصب والرفع المتلوة بفعل مهيئة فمثال ان وأن (نحو قل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد) فان فى الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفى الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية (و) مثال كأن نحو (كأنما يساقون الى الموت) ومثال لعل قوله لعلما • أضاءت لك النار الحمار المقيدا • ومثال لكن قوله • ولكنما أسعى لمجد مؤثل • (بخلاف قوله)

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم • (ولكن ما يقضى فسوف يكون)

فما اسم موصول لا زائدة فى موضع نصب على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء فى خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط فى الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد فى غالب النسخ اسقاط الفاء بخلاف وليس بجيد والمعتمد اثباتها وانما أهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها (الا ليت فتبقى على اختصاصها) بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن أبى الربيع وظاهر الزجاجى فانهما أجازا ليتما قام زيد (ويجوز اعمالها) استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه (و) يجوز (اهمالها) حملا على أخواتها (وقد روى بهما قوله) وهو النابغة الذبيانى (قالت الا ليتما هذا الحمام لنا) • الى حمامتنا أو نصفه فقد يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على

المصنف فى المغنى نظره بذلك قال والتنظير بالموصولة يقتضى أنه لا محل لها وفيه وقفة لانهم قالوا ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف فلولا أن لها اعرابا ما ظهر (قوله والحاصل ان لام الابتداء الخ) قال الدنوشرى ولا تدخل على غير ما ذكر الا فى ضرورة هكذا قالوا لكنهم صرحوا فيما يأتى فى بحث ان المكسورة المخففة أن اللام التى بعدها عند اهمالها هى لام الابتداء خلافا لبعضهم وهى داخلة على خبر المبتدا فى نحو ان زيد القائم فالواجب تقييد اطلاقهم هنا بما قالوه هناك فتأمل

• (فصل) •

(قوله من الجمل الاسمية) قال الدنوشرى انما قيد بذلك لان الكف يقتضى انه لولا الكاف لعمل العامل عمله وذلك انما يتحقق فى الاسمية والظاهر من عبارتهم أنها كافة مطلقا (قوله فمثال الخ) قال الدنوشرى تقديره فيه نظر اذ يصير التقدير فمثال ان وأن مثل قل الخ وهذا كما ترى يكاد أن يكون لا معنى له فتأمل (قوله بخلاف (قوله ولكن ما يقضى) قال الدنوشرى ينظر ما المانع من كون ما فى قوله ولكن ما موصولا حرفيا ويكون المصدر المسبوك بمعنى اسم المفعول (قوله ويجوز اعمالها) قال الزرقانى أى وعلى الاعمال فيجوز ليتما زيدا ألقاه ويمتنع على اضمار فعل على شريطة التفسير لان ذلك يخرجها عن الاختصاص الا عند ابن أبى الربيع تظاهر

القائل بوجوب الاعمال لان سيبويه أجاز فى رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدا محذوف والحمام نعت هذا أولنا خبرا ليت والتقدير ليت الذى هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت

واحكم كحكم فتاة الحى اذ نظرت * الى حمام شراع وارد الثمد

وبعده

يحسبوه فالفوه كما ذكرت * تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد

فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعت حسبة فى ذلك العدد

والمعنى كن حكيما كفتاة الحى وهى زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام وقصتها انها كان لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت

ليت الحمام ليه * الى حمامتيه ونصفه قديه * تم الحمام ميه

فنظر فاذا القطا قد وقع فى شبكة صياد فعده فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو شراع وشراع يحتمل أوله الاعجام والاهمال وبصفة الافراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد (وندر الاعمال فى انما) نحو انما زيدا قائم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائى عن العرب سماعا (وهل يمتنع قياس ذلك المسموع (فى البواقى مطلقا) اى فى بقية أخوات ان الاربعة وهى أن المفتوحة وكأن ولعل ولكن وقوفا مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش (أو يسوغ) القياس على ما سمع فى انما (مطلقا) فى بقية أخواتها الاربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشرى وابن مالك (أو) يسوغ القياس (فى لعل فقط) لانها أقرب الى ليت حتى قال بعضهم فى قراءة من قرأ فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء (أو) يسوغ (فيها) أى فى لعل (وفى كأن) اقربهما من ليت لان الكلام معهما صار غير خبر ذهب الى ذلك ابن أبى الربيع فهذه (اقوال) أربعة والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ووصل ما بذى الحروف مبطل * اعمالها وقد يبقى العمل

* (فصل يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجىء الخبر و بعده كقوله) وهو رؤبة

(ان الربيع الجود والخريفا * يدا أبى العباس والصيوفا)

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجىء الخبر وهو يدا أبى العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجىء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير ويروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف أمطارهن والمراد بابى العباس السفاح أول الخلفاء من بنى العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة فى الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه أن تقول يدا أبى العباس الربيع

والخريف

(قوله وحذف صدر الصلة الخ) فيه رد على قوله فى المغنى ان احتمال كون ما موصولة ضعيف لحذف الضمير المرفوع فى صلة غير أى مع عدم طول الصلة وسهل ذلك تضمنه بقاء الاعمال (قوله يحتمل أوله الاعجام) قال الزرقانى أى من شرعت الدواب فى الماء تشرع شرعا وشروعا دخلت وقوله والاهمال أى فيكون معناه مسرعة وهذا الثانى أمدح فى حدة البصر وأبلغ فى اصابتها قاله المكى وأيضا فان وارد يدل على الدخول فيكون ذكره مع الاول كالتأكيد بخلاف الثانى

* (فصل) *

(قوله ان الربيع الخ) قال الدنوشرى ينظر ما وجه اسقاط الشتاء وذكر الفصول الثلاثة مع ان التشبيه به أولى كما هو ظاهر انتهى ويمكن أن يقال فى الكلام اكتفاء (قوله ويروى الجون الخ) قال الدنوشرى واذا قرئ الجون بالنون والمراد بالربيع مطره فيكون وصفه بالجون المراد به السحاب غير ظاهر الا أن يقال انه على حذف مضاف أى ماء الجون

(قوله ويعطف بالرفع) قال اللقانى قال الرضى والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمى والزجاج والفراء فى جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم فى ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق ولم يذكروا البدل والقياس كونه كسائر التوابع فى جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك فى اسم لا التبرئة نحو لا غلام رجل فى الدار الا زيد انتهى وقوله والاصل الجواز اذ لا فارق يخالف الكلام الشاطبى فانه نقل ما قاله الرضى عن التسهيل وقال وجه المنع عند الجمهور فى النعت ان الغرض منه بيان المنعوت ليصح الاخبار عنه فحقه أن يكون قبل الخبر فان جاء بعده فعلى نية التقديم والتأخير والحمل على الموضع لا يكون الا بعد تمام الكلام وكذا سائرها وهذه المسئلة كانت سبب عمى الاعلم سأله بعض نحاة عصره لم جاز اعتبار الموضع فى العطف دون النعت فتكلف الجواب وكان أرمد فنزل الماء فى عينه انتهى وفى شرح المفصل لابن الحاجب أجاز الزجاج جعل ارتفاع علام الغيوب فى قوله تعالى قل ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب على انه صفة لربى بالتأويل الذى فى العطف قال ويمكن حمله على غير ما ذكره بان يكون علام الغيوب فاعلا بيقذف ولا ضمير فيه فاستغنى عن العائد بظاهر موافق للاول فى المعنى مثله فى قوله انا لا نضيع أجر المحسنين واذا احتمل غير ما ذكره احتمالا ظاهرا فحمله على وجه لم يثبت الا بتقدير ليس بمستقيم لان الاصول لا تثبت الا بثبت قال الشهاب القاسمى لا يخفى أن هذا انما يتأتى بناء على أن هذا العطف من عطف المفرد على محل اسم ان الزائل بالنسخ وانه لا يتأتى بناء على ان هذا العطف من عطف الجمل لا من عطف المفردات بناء على ان من شرط العطف على المحل أن يكون الطالب لذلك المحل موجودا والطالب هنا غير موجود لان الطالب هنا هو الابتداء وقد زال بالنسخ فليتأمل وانظر قوله ان الزيدين استحسنهما شمائلهما هل يلزم فيه الفصل بين التابع والمتبوع بالاجنبى الذى هو الخبر هذا وقال اللقانى أيضا لم يصرح بالمعطوف عليه فتكون العبارة صالحة لمذهب المحققين وغيره كما سيأتى (قوله بشرطين) قال اللقانى اعلم ان الشرط انما هو حيث لم يفرق الخبران

بالعطف قال الرضى ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا

والخريف والصيوف (ويعطف بالرفع) على محل أسماء هذه الاحرف (بشرطين استكمال الخبر وكون العامل ان أو أن أو لكن)

وهند قائم وخارجة لم يأت الفساد الذى ذكره فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من

فضله فاذا قدمت الخبر على العطف فاما أن تأتى للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك أو تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز أن يكون هذا من عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين انتهى ولقائل أن يقول يجوز أن يكون من عطف المفرد بناء على ان عمرا معطوف على محل زيد وله خبر مقدر معطوف على قائم هو كذلك انتهى وقوله ولم يأت الفساد قال الشهاب القاسمى هذا انما يظهر بناء على ما ذهب اليه الرضى من أن العطف على محل اسم ان لانتفاء الفساد الآتى بيانه قريبا حينئذ أما اذا قلنا ان العطف من عطف الجمل وعللنا المنع قبل الاستكمال بانه عطف قبل استكمال المعطوف عليه كما صرح به الشيخ خالد فلا يظهر لبقاء الفساد حاله فتقييد شيخنا كلام التوضيح بكلام الرضى المذكور فيه نظر بناء على ما نقله عن المحققين فليتأمل وفى شرح التسهيل لابى حيان ما نصه وتلخص ان فى العطف حالة الرفع مذاهب أحدها انه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف والثانى انه مرفوع على اسم ان لانه قبل دخول ان كان فى موضع رفع والثالث انه معطوف على ان وما عملت فيه والرابع انه معطوف على الضمير المستكن فى الخبر ان كان يتحمل الضمير وكل من قال بشئ من هذه الاقوال الثلاثة متفقون على جواز القول الاول ومن قال بالاستئناف أو بالعطف على الموضع قدر له خبرا محذوفا مثل خبر الاول وعلى هذه المذاهب يتفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات فمن زعم انه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعتقد انه من عطف الجمل ومن زعم أنه معطوف على اسم أو على ان وما عملت فيه اعتقد أنه من عطف المفردات قال من نحا الى هذا المذهب الاصل فى هذه المسئلة عطف الجمل الا أنهم لما حذفوا الخبر لدلالة ما تقدم عليه أنابوا حرف العطف مكانه ولم يقدروا اذ ذاك الخبر المحذوف فى اللفظ لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه فاشبه عطف المفردات من جهة أن حرف العطف ليس بعده فى اللفظ الا مفرد انتهى وهو يخالف ما قاله الرضى ويوافق ما قاله شيخنا بقوله ولقائل أن

بقوله الخ الا ان يقال مراد الرضى بعطف المفرد هنا العطف على الاسم فقط مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى خبر واحد ويدل عليه تعليله فتأمله ثم عرضت قولى مراد الرضى الخ على شيخنا الجبرتى فوافق عليه وقول أبى حيان ولم يقدروا الذال الخبر المحذوف فى اللفظ مراده بالتقدير الذكر بدليل فى اللفظ كما وافق عليه شيخنا المذكور وقوله أنا بواحرف العطف يقتضى وجوب الحذف فليتأمل ● (تنبيه) ● يعطف على اسم لا بالرفع قبل الاستكمال وبعده كما فى المغنى وغيره وعليه فهذا فرع جاز فيه ما لم يجز فى أصله (قوله مما لا يغير معنى الجملة) بخلاف كأن وليت ولعل لتغييرها معنى الجملة وقد يقال تغييرها معنى الجملة غاية الامر أن تصيرها جملة غير جملة الابتداء والخبر ٢٧٤ وعطف جملة على جملة لا يمتنع أى جملة كانت الا أن يقال انها تغير الجملة الانشائية وهو لا يعطف على الخبر فليتأمل (قوله بل على انه مبتدأ الخ) قال اللقانى يرده انه لو كان صحيحا لم يختص بالاحرف الثلاثة اذ غاية ما يلزم فى غيرها عطف الانشاء على الخبر وهو صحيح عند غير أهل المعانى ولتعين ان الجملة اذا قدمت على الخبر تكون اعتراضا لا معطوفة مقدمة اذ المعطوف لا يتقدم فليتأمل انتهى ويأتى فى كلام الشارح ان وجه الاختصاص منع عطف الخبر على الانشاء ويأتى ما فيه للشهاب ثم هو ليس بجائز عند أهل المعانى اتفاقا ولا مطلقا كما يأتى فى المغنى وغيره واقتضى كلامه ان الاختصاص بالاحرف الثلاثة على القول بان العطف على محل الاسم ظاهر وهو كذلك لعدم تغييرها معنى الجملة كما أشار اليه الشارح وقوله ولتعين ان الجملة الخ مبنى على ما نقله بعد عن الرضى لا على ما قاله المصنف وما يأتى عن ابن عصفور وتأمل (قوله والعامل اللفظى الخ) قد يقال ان وجود هذا العامل أيضا كلا وجود لانه يشبه الزائد لانه لا يغير معنى الجملة وانما افاد التوكيد فقط (قوله فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل الخ) فيه انه انما يحسن قوله فما وجه ذلك لو ذكر وجهه على القول بانه من العطف على محل اسم ان ولم يتقدم له ذلك صريحا نعم أشار الى وجه الشرط الثانى بان تلك الادوات لا تغير معنى الجملة بخلاف ليت ولعل وكأن

مما لا يغير معنى الجملة (نحو ان الله برىء من المشركين ورسوله) فعطف رسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو برىء (وقوله)

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه ● (فان لنا الام النجيبة والاب)

فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا (وقوله)

وما قصرت بى فى التسامى خؤولة ● (ولكن عمى الطيب الاصل والخال)

فعطف الخال على محل عمى بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناظم

وجائز رفعك معطوفا على ● منصوب ان بعد ان تستكملا

والحقت بان لكن وان ● وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل (والمحققون) من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون (على ان رفع ذلك ونحوه) ليس بالعطف على محل الاسم بل (على انه مبتدأ حذف خبره) لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله برىء ولنا الاب النجيب والخال الطيب الاصل (أو) على انه مرفوع (بالعطف على ضمير الخبر) المستتر فيه (وذلك اذا كان بينهما فاصل) فهو من عطف مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر فى برىء أى برىء هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر فى لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر فى الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه (لا) ان رفع ذلك ونحوه (بالعطف على محل الاسم مثل) عطف امرأة على محل رجل فى قولك (ما جاءنى من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرافع) لمحل رجل الفعل وهو جاءنى وهو باق ولا يمنعه عن العمل فى محل رجل الحرف الزائد لان الزائد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم (فى مسئلتنا) التى نحن فيها (الابتداء وقد زال بدخول الناسخ) وهو ان وان ولكن والعامل اللفظى يبطل عمل العامل المعنوى فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر وكون العامل ان أو ان أو لكن عندهم قلت اما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه وأما اشتراطهم الثانى اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشاء وان كان من العطف على الضمير فلم يحضرنى عنه جواب شاف (ولم يشترط الكسائى و) تلميذه (الفراء الشرط الاول) وهو استكمال الخبر (تمسكا بنحو ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين آمنوا قبل استكمال الخبر وهو من آمن بالله واليوم الآخر (وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبى) فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون (وبقوله) وهو ضابئ بالضاد المعجمة وبعد الالف باء موحدة فهمزة ابن الحرث البرجمى بضم الموحدة والجيم

(قوله قلت اما اشتراطهم الخ) قال الشهاب القاسمى وأقول لا يخفى ما فيه اما ما اجاب به عن الاول اذا كان العطف من عطف الجمل فان فرض ذلك فيما اذا لم يتعين كون الخبر للاسمين فقد تقدم عن شرح بانت سعاد نقل الاتفاق على صحة الرفع قبل استكمال الخبر وانه من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها الا ان يريد امتناع ذلك بناء على انه عطف لا اعتراض وان فرضه فيما اذا تعين كون الخبر للاسمين لم يتصور كونه من عطف الجمل اذ لا يصح كون الخبر لاحد الاسمين حتى يقال انه يلزم العطف قبل تمام المعطوف واما ما أجاب به عن الثانى اذا كان العطف من عطف الجمل فلانه انما يأتى على القول بمنع عطف الخبر على الانشاء ولا يخفى ان الوجه المتعين الجواز حيث كان العطف على ضمير الخبر بشرطه فتأمله انتهى. واقول بقى انه يرد على قوله فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وقوله فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ما ذكره المصنف بعد فى تخريج الآيات التى استدل بها الكسائى والفراء على جواز العطف على محل اسم ان قبل استكمال الخبر من انها على التقديم والتأخير أو على الحذف من الاول لدلالة الثانى فان ظاهر ذلك يقتضى جواز العطف قبل استكمال الخبر وان لزم العطف قبل تمام المعطوف لاقتضاء ذلك له كما يأتى عن اللقانى الاشارة اليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع تقديم المعطوف على المعطوف عليه الا ان يقال الاصل عدم تقدم المعطوف وعدم التقديم والتأخير وعدم الحذف وانما يرتكب ذلك عند الحاجة اليه فلو لم يشترط المحققون ما اشترطوه لافضى الى جعل ذلك منهجا قويما وصراطا مستقيما ٢٧٥ يعبره كل سالك وان لم يتعذر غيره من المسالك (قوله فلئلا يلزم العطف الخ) فيه ان هذا لازم فى العطف بالنصب قبل مجىء الخبر (قوله واذا كان من العطف على الضمير الخ) قال الدنوشرى قال السيد عبد الله فى شرح اللباب ويجوز العطف بالرفع على الضمير المرفوع بالخبر مع التأكيد والفصل بلا ضعف وبدونهما مع ضعف ان كان الخبر مما يعمل فى المرفوع فى جميع هذه الحروف فيعلم منه ان ذلك ليس خاصا بان ولكن وان فيبطل قول الشارح واذا كان من العطف الخ انتهى وفيه نظر لان كلام الشارح مبنى على ما اقتضاه صنيع المصنف من بقاء الشرطين عند المحققين وقد تعرض لكون الفراء لم يشترط الشرط الثانى ولو كان المحققون لا يشترطونه لنبه عليه فانه كان بذلك احق من التنبيه على ما قاله الفراء (قوله تمسكا بنحو ان الذين الخ) قال اللقانى كيف يتمسك به الفراء وهو يدل على نقيض ما يشترطه من خفاء اعراب الاسم انتهى وسيأتى فى كلام الشارح الجواب عن ذلك حيث قال ولما كان ظاهرا الخ (قوله على محل الذين آمنوا) اعترضه ابن عصفور بانه كيف يقال ان الذين آمنوا من آمن منهم وأجاب بان التقدير من داوم على الايمان وقال غيره ان الذين آمنوا مراده الذين أمنوا بالسنتهم وهم المنافقون والوجهان فى يا أيها الذين آمنوا آمنوا وفى هذه وجه ثالث ان المراد بأهل الكتاب آمنوا بمحمد أى يا من آمن بموسى وعيسى آمنوا بهذا النبى ولا يمكن هذا التأويل هنا لقوله سبحانه وتعالى والذين هادوا وقوله والنصارى وهذا الاعتراض غير وارد على من جعل من امن خبرا عن الصابئين (٢) والجوابان بينهما وفى جوابه الاول نظر لان السؤال على تقديره عن الجميع ولا يصح ان يقال فى اليهود وفى الصابئين والنصارى من داوم منهم على الايمان

(٢) قوله والجواباب الخ حرر هذه العبارة فيها شئ اه

وكون العامل ان أو ان أو لكن عندهم قلت اما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه وأما اشتراطهم الثانى اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشاء وان كان من العطف على الضمير فلم يحضرنى عنه جواب شاف (ولم يشترط الكسائى و) تلميذه (الفراء الشرط الاول) وهو استكمال الخبر (تمسكا بنحو ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين آمنوا قبل استكمال الخبر وهو من آمن بالله واليوم الآخر (وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبى) فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون (وبقوله) وهو ضابئ بالضاد المعجمة وبعد الالف باء موحدة فهمزة ابن الحرث البرجمى بضم الموحدة والجيم

(قوله فمن يك امسى الخ) من شرطية حذف جزاؤها واقيمت علته مقامه تقديره من عس بالمدينة فليعس فانى لا امسى بها الا غريب عازم على الارتحال وفيه مبالغة فى التحسر على غربته (قوله خفاء اعراب الاسم) انظر لوخفى اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل انه عنده كذلك (قوله ان كان الاسم معربا) اى غير ظاهر الاعراب ليشمل ما اعرابه تقديرى على ماقدمه الشارح (قوله ومقتضى هذه العلة الخ) فيه ايماء الى ان التعبير بخفاء الاعراب انسب بتعليله لكن قد يقال هذه العلة موجودة فى العطف مع تقدم الخبر فلا ٢٧٦ يتم الاخذ بمقتضاها ويمكن الفرق بان الخبر اذا تقدم فصل بينهما فلا يظهر التخالف والعلة حينئذ ظهور التخالف ثم انه سكت عما يقول الفراء فى مثل قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون مما كان فيه المعطوف والمعطوف عليه ظاهرى الاعراب ولعله يلتجئ الى تخريج الجمهور (قوله لما فيه من اجتماع عاملين) هذا مبنى على اتحاد الخبر وهو غير لازم كما فى شرح بانت سعاد واعلم ان ظاهر الشارح وغيره أن العطف بعد استكمال الخبر لا يلزم عليه عند البصريين محذور توارد عاملين على معمول واحد وبذلك صرح فى المطول فى الباب الثالث لكن بحث فيه التفتازانى بان الخبر المقدر لما عطف على خبر ان يلزم كونه خبر الان ضرورة افادة العطف التشريك فى حكم الاعراب فيلزم كونه من تفعابها والمفروض انه خبر للمبتدا اعنى المعطوف على محل اسم ان وغاية ماتقول ان المعطوف على خبر ان فى التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع ايضا الا ان الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم فى فلك مفرد اوجمعا فيكون المعطوف خبر المبتدا الاخبر الان ويؤيده انه لولم يحمل على هذا للزم العطف على معمولى عاملين مختلفين انتهى وهو مبنى على ان العطف من عطف المفردات كما هو موضوع المسئلة من العطف على اسم ان باعتبار المحل واما اذا كان العطف من عطف الجمل لم يلزم التوارد المذكور ولا يكون من محل الكلام فعليك بالتدبر التام (قوله وخرجها المانعون على التقديم الخ) قال اللقانى لايخفى ان الواو على هذا الجواب عاطفة جملة على

فمن يك امسى بالمدينة رحله ٭ (فانى وقيار بها الغريب)

فعطف قيار بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند ابى زيد وضمير بها للمدينة (وقوله) وهو بشر بن خازم بالخاء والزاء المعجمتين

(والا فاعلموا انا وانتم ٭ بغاة) مابقينا فى شقاق

فعطف انتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائى والفراء جميعا والفراء لا يوافق على نحو ان الله وملائكته يصلون استدرك ذلك بقوله (ولكن اشترط الفراء اذا لم يتقدم الخبر) على المعطوف بالرفع (خفاء اعراب الاسم) برفع الخبر ونصب خفاء على المفعولية لاشترط والظرف مقدر من تاخير والاصل ولكن اشترط الفراء خفاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب اخذه من التسهيل واعترضه فى حواشيه فقال المعروف عن الفراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل فى ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء ويدخلان فى نقل المؤلف اه فيصيران كان الاسم مبنيا (كما فى بعض هذه الادلة المتقدمة وهى ان الذين آمنوا الآية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معربا كما فى نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف المتعاطفين فى الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيزان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظى فان اعراب الاسم خفى ومنعه البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل فى الخبر والمعطوف مبتدا وهو ايضا عامل فى الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممتنع ولا يتأتى ذلك على مذهب الكسائى والفراء لان الرافع للخبر عندهما فى باب ان هو رافعه فى باب المبتدا الا انه مشكل اما على القول بالترافع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدا قد زال بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه الابتداء فى باب ان كما نقله الشاطبى عنهم فلانه يلزم ان يكون الخبر فى مسئلتنا توارد عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدا الظاهر بامنه وتعافيه (و) ما تمسكا به من الادلة المتقدمة (خرجها المانعون) من البصريين (على التقديم والتأخير)

جملة وفيه حينئذ تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه وهو من اقبح بمكان والاولى مافى الرضى من ان الواو اعتراضية انتهى ومر عن ابن عصفور ومايتعلق به (قوله والتوجيه الاول أجود) عكس ٢٧٧ ذلك ابن عصفور فقال ان الثانى ارجح لئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه قال وانما جاز ذلك كما جاز ٭ جمعت وفحشا غيبة ونميمة (قوله ويتعين التوجيه الاول الخ) قال الشهاب فيه نظر لجواز تقدير المبتدا بعد اللام أى فهو غريب تامل (قوله فانه التعظيم الواحد) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لم يسمع انا قاعون على التعظيم بل يشترط المطابقة اللفظية كما فى المغنى (قوله على احد الوجهين) الوجه الثانى انها بمنزلة تكرير الفعل أى ارجعى ارجعى ارجعى (قوله الصواب عندى الخ) قال الدمامينى هذا الرأى هو الذى اختاره السهيلى قبل حيث قال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف للعطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لايتأتى على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة فى رقة القلب (قوله وموضع الخلاف الخ) قال الدنوشرى فى هذا الكلام نظر بل لاصحة له بل ينبغى ان يكون موضع الخلاف فى غير ذلك كما قال واما هذا المثال وما أشبهه فالظاهر منعه عند من يمنع توارد عاملين على معمول واحد تأمل (قوله على ان الاصل وانت معى) قال العلامة اللقانى ان قلت بما بالهم يخرجه على أحد الوجهين السابقين قلت انما التقديم فلاستدعائه ان المقدر اما كذلك

فيكون من آمن خبر ان وخبر الصابئون محذوف (اى والصابئون) والنصارى (كذلك) والاصل والله اعلم ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر (اوعلى) تقدير (الحذف من الاول) لدلالة الثانى عليه فيكون من آمن خبر الصابئون وخبر ان محذوفا لدلالة خبر المبتدا عليه (كقوله)

خليلى هل طب فانى وانتما ٭ وان لم تبوحا بالهوى دنفان)

فحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدا عليه والتقدير فانى دنف اى مريض وانتما دنفان والتوجيه الاول اجود لان الحذف من الثانى لدلالة الاول اولى من العكس قاله الموضح فى شرح الشذور (ويتعين التوجيه الاول) وهو التقديم والتأخير (فى قوله ٭ فانى وقيار بها الغريب) والاصل فانى لغريب وقيار غريب ولا يتأتى فيه التوجيه الثانى وهو الحذف من الاول (لاجل اللام) لانها لاتدخل فى خبر المبتدا (الا ان قدرت زائدة مثلها فى قوله ٭ ام الحليس لعجوز شهربة) على احد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ التخريج الثانى ويصير التقدير فانى غريب وقيار لغريب (و) يتعين التوجيه (الثانى) وهو الحذف من الاول (فى قوله تعالى) ان الله (وملائكته) بالرفع والتقدير ان الله يصلى وملائكته يصلون (ولا يتأتى فيه) التوجيه الاول وهو التقديم والتأخير (لاجل الواو فى يصلون) لانها للجماعة المشتركة والله واحد لاشريك له (الا ان قدرت) الواو للتعظيم للواحد (مثلها فى قال رب ارجعون) فانه التعظيم الواحد المخاطب على أحد الوجهين فيأتى التوجيه الاول أيضا ويصير التقدير ان الله يصلى وملائكته يصلون فان قلت كلا التوجيهين مشكل فان شرط الدليل اللفظى ان يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه الاول فلان الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا واما على التوجيه الثانى فعلى العكس لان الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا أيضا قلت اجاب عنه فى المغنى فقال الصواب عندى ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض اه وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو فى الدار فجائز باتفاق قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا (ولم يشترط الفراء الشرط الثانى) وهو كون العامل ان او ان او لكن (تمسكا بنحو قوله) وهو العجاج

(ياليتنى وانت ياليس ٭ فى بلد ليس بها أنيس)

فعطف انت بكسر التاء على اسم ليت وهو ياء المتكلم ولميس علم امرأة وانيس بمعنى مؤنس (وخرج) بتشديد الراء والبناء للمفعول (على) ان انت مبتدا حذف خبره و (ان الاصل وانت معى والجملة) من المبتدا والخبر (حالية) متوسطة بين اسم ليت وخبرها

فالجملة معطوفة وفيه مع تسليم ما ادعاه من عدم الاختصاص ما سيذكره بعد وامامى بجملة وانت مى حال من الضمير فى بلد تقدمت على عاملها المعنوى وهو نادر واما الحذف من الاول فلا يستدعانه تمنى انه فى بلد خرب مع قطع النظر عن مصاحبة محبوبته وانه أخبر عنها بانها فى بلد خرب وعطف الاخبار عن الانشاء وان كان فيه خلاف فلم يبق سوى انه حال من ضمير ليتنى وفيه انه يلزم صدور التمنى فى حال مصاحبتها وان المتمنى لا يتقيد بهذه الحالة انتهى و ياتى ما فيه عن الدنوشرى (قوله هذا تخريج ابن مالك) قال الدنوشرى فيه نظر لانه قد يقال ما المانع من ان تكون الجملة حالا من اسم ليت وتكون ليت هى العامل فى الحال لا الظرف حتى يلزم ما ذكره ولا نظر لرد بعضهم ما قلناه بانه يلزم عليه انه تمنى فى حال كونهما معه وجودهما فى بلد ايس بها أنيس والمراد خلافه لانا لا نسلم ذلك وانما المراد ما ذكر (قوله على امتناع تقديم الحال الخ) اللهم الا ان يقال قدم ضرورة (قوله وابعد منه قول بعضهم الخ) لان فيه حذف المعطوف عليه ٭ (فصل) ٭ (قوله فيكثر اهمالها) قال اللقانى ان قلت هل يجوز فى المهملة ان يقدر معها ضمير شان محذوف كالمفتوحة فتكون عاملة قلت فيه خلاف قال الرضى ومنع أبو على فى المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة انتهى وقول الرضى المهملة أى بالنظر الى الظاهر من اللفظ وعدم التقدير وأما المهملة فى نفس ٢٧٨ الامر فلا تقدير معها اتفاقا انتهى وما قاله أبو على هو الوجه لاختصاص المفتوحة بذلك كما بين فى محله (قوله فى قراءة من خفف) اما من قرأ بتشديدها فهى بمعنى الا وان نافية (قوله وجميع خبر) قال الدنوشرى المراد انه خبر موطئ لما بعده انتهى واقول اعلم انه قد أورد الزمخشرى سؤالا فى الآية فقال كيف اخبر عن كل بجميع مع ان الفارسى نص على انه لا يجوز ان الذاهبة جاريته صاحبها واستشكلوا قوله تعالى فان كانتا اثنتين لانه اخبر عن ضمير الاثنين بالاثنين فلا فائدة فيه وانتقد بعض الناس على الفارسى وقال ان الجارية مضافة والاضافة تكون بادنى ملابسة فلا تدل اضافة الجارية اليه على انها مملوكة بل قد تكون جاريته فاضافها باعتبار الجوار فقط ثم قال صاحبها فافاد انها ملكه واجاب الزمخشرى عن السؤال بان كلا لا يقتضى الجمعية بخلاف جميع وهذا قد نص عليه ابن عصفور فانه فرق بين اجمع وجميع بان اجمع لا يقتضى الجمعية بخلاف جميع لكن انما ادعى ذلك فى حالة النصب نحو جاء الزيدون جميعا اما فى الرفع فلا فرق بين جاء الزيدون اجمعون او جميع فما قاله الزمخشرى مشكل لان جميعا لا يفيد الجمعية الا اذا انتصب على الحال فيبقى السؤال واردا وأجاب عنه الفخر بجواب حسن وهو انه اذا كان فى الخبر زيادة صفة أو اضافة او تقييد صح ان يؤتى بلفظ المبتدا ومعناه كقولك الرجل رجل صالح والظاهر ان ما قاله الدنوشرى هو معنى كلام الفخر ومجيء الخبر موطئا امر شائع كما لا يخفى (قوله ويجوز اعمالها) قال الدنوشرى فان قلت لم قل العمل هنا او بطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه على ما تقدم مع ان العلة فى الموضعين زوال الاختصاص قلت يمكن ان يقال ان الزوال هنالك اقوى لكونه بواسطة امر اجنبى عنها وهو ما بخلافه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها ابن قاسم (قوله وما موصولة) قال الدنوشرى وذكر الرضى ان ما زائدة اتى بها فاصلة بين لام الابتداء ولام القسم

فالاسم ياء المتكلم (والخبر قوله فى بلد) هذا تخريج ابن مالك وهو على ندورا وقلة فان اكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال فى باب الحال وندر نحو سعيد مستقرا فى هجر وشرحه الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به اهـ والنادر والقليل لا يقاس عليهما وابعد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتدا وانت معطوف عليه وخبر المبتدا وما عطف عليه قوله فى بلد فحذف انا اهـ

٭ (فصل ٭ تخفف ان المكسورة لثقلها) بالتضعيف (فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون) فى قراءة من خفف لما فكل مبتدا واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع اى مجموعون خبر المبتدا ومحضرون نعت وجمع على المعنى (و يجوز اعمالها) على قلة (استصحابا للاصل) واليه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل (نحو وان كلا لما ليوفينهم) ربك اعمالهم فى قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام فى لما لام الابتداء وما

موصولة خبر ان وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله (وتلزم لام الابتداء بعد) ان المكسورة المخففة (المهملة) والى ذلك أشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما تهمل حال كون اللام (فارقة بين الاثبات والنفى) فى نحو ان زيد لقائم بتخفيف ان ورفع زيد فلولا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فلما جيء باللام ارتفع التوهم (و) هذه اللام (قد تغنى عنها قرينة لفظية) بان يكون الخبر منفيا (نحو ان زيد لن يقوم) ومنه ان الحق لا يخفى على ذى بصيرة ٭ فيجب حينئذ ترك اللام كما فى المغنى لان الخبر المنفى لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم (او) قرينة (معنوية) كان يكون الكلام سيق للاثبات والمدح (كقوله) وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم

انا ابن أباة الضيم من آل مالك ٭ (وان مالك كانت كرام المعادن)

ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه فى مقام المدح وتوهم النفى هنا ممتنع وأباة جمع آب كقضاة جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفه هنا اعاة للحى والى ذلك اشار الناظم بقوله

وربما استغنى عنها ان بدا ٭ ما ناطق اراده معتمدا

(وان ولى ان المكسورة المخففة) من الثقيلة (فعل) فشرطه ان يكون ناسخا وربما تخلف وشرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير المنفى فخرج بذلك زال واخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك ما دام ولا فرق فى الناسخ بين الماضى والمضارع الا انه (كثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك) بابصارهم (وان نظنك لمن الكاذبين و) اقل (منه) أى من المضارع (كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة ان كدت لتردين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين) وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثانى من معمولى الناسخ اما دخول ان على الناسخ فلانها كانت مختصة بالدخول على المبتدا والخبر فى الاصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا عليها اذ الجزآن مذكوران بعد دخولها واما دخول اللام فى الجزء الثانى من معمولى الناسخ فكما تدخل على خبرها الا انك اذا قلت ان كان زيد لقائما فهو بمنزلة ان زيدا لقائم واما كونه اكثر من المضارع فلان ان المشددة شبيهة به لفظا ومعنى فقصدوا بعد تخفيفها ان يدخلوها على مشابهها او يقاس على النوعين اتفاقا ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ (وندر) عند غيرهم (كونه ماضيا غير ناسخ كقوله) وهو الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضى الله عنه تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام يوم الجمل

(قوله سدت مسد الصفة) قال الدنوشرى يقتضى ان ذلك ليس صفة وليس كذلك الا ان يقال المراد الصفة فى كلامهم المفردة (قوله وتلزم لام الابتداء بعد المهملة) قال الدنوشرى واذا علقت لا تلزم اللام قيل لعدم اللبس وهذا غير ظاهر عند خفاء اعراب الاسم انتهى ويؤيده قول بعضهم مثل المهملة العاملة اذا خفى اعراب الاسم بان كان مبنيا أو مقصورا (قوله نحو ان زيد لن يقوم) ظاهره ان القرينة هنا لفظية لا غير وقال اللقانى يعد ان يراد بان فى هذا المثال النفى لوجوده فى الخبر اذ لو اريد به نفى النفى لجيء بالاثبات انتهى وحاصله ان فيه قرينة معنوية لكن قد يمنع قيامه بان الاتيان بنفى النفى شائع فى الكلام البليغ ومنه اليس الله بكاف عبده (قوله ولو قال لكانت باللام لجاز) قال الدنوشرى يرده ما مر انها لا تدخل على الماضى الا بقد خلافا للاخفش ولهشام فانه يجوز عندهما باضمار قد والجمهور يردهذا

(قوله على أن ان نافية) قال الدنوشرى يشكل عليه نحو قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم اللهم الا ان يقال ان ان النافية عندهم تعمل عمل ان وهذا يحتاج الى دليل فليتأمل ثم رأيت فى شرح لب الالباب للسيد عبد الله ان الكوفيين يجوزون تخفيفها فلعل النقل عنهم اختلف (قوله ولا راجعا الى الخبر) قال الدنوشرى المراد بالراجع معمول الخبر

●(فصل) (قوله فيبقى العمل) قال الدنوشرى الفاء للاستئناف لا التعليل كما هو ظاهر (قوله ليتحقق مقتضاها) قال الدنوشرى الظاهر انه علة لبقاء العمل وجوبا ولم يظهر لى وجه كونه علة ذلك وانما الظاهر تعليل ذلك بقوله لانها اكثر الخ (قوله لانها اكثر مشابهة) قال الدنوشرى انما كانت أكثر مشابهة من المكسورة لان لفظ المفتوحة كلفظ عض مقصودا به المضى والامر والمكسورة لا تشبه الا الامر نحو جد وفرق الرضى بين ان بالكسر وأن بالفتح بما حاصله ان المفتوحة لكونها مصدرية بمعنى حروف المفرد بخلاف المكسورة انتهى ولو قال كانها بعض حروف المصدر المراد بالمفرد لكان اولى

(شلت يمينك ان قتلت لمسلما ● حلت عليك عقوبة المتعمد)

فادخلت ان المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين المعجمة افصح من ضمها اخبار ومعناه الدعاء وحلت وجبت (ولا يقاس عليه) اى على ان قتلت لمسلما (ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للاخفش) فانه اجازه كما قاله فى المغنى وزاده (والكوفيون) وهو يوهم انهم يجيزون تخفيف ان المكسورة ويدخلونها على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويحملون ما ورد من ذلك على أن ان نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا قال فى المغنى فى بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام فى ذلك كله بمعنى الا وان ان قبلها نافية اه ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود قال ان لبثتم لقليلا حكاها الاخفش فى معانيه وقول امرأة من العرب والذى يحلف به ان جاءنا لخاطبا فدخلت على الماضى غير الناسخ (واندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا) بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما (كقوله ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه) ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان للام بعد ان المخففة ثلاث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثانى نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكر من انها لام الابتداء قال به سيبويه والاخفشان واكثر البغداديين وذهب الفارسى وابن جنى وابن ابى العافية وابن ابى الربيع الى انها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا فى الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول فى نحو ان قتلت لمسلما واجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشئ الواحد وهما حالان محل الجزء الاول الذى يلى ان والمفعول كالجزء الثانى فان قتلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الخبر الذى كان خبرا فى الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم عليه فعل من افعال القلوب نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فان قلنا اللام للابتداء كسرت ان وان قلنا لام اخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقا أشار الناظم بقوله

والفعل ان لم يك ناسخا فلا ● تلفيه غالبا بان ذى موصلا

●(فصل ● وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل) وجوبا ليتحقق مقتضاها وهو افادة معناها فى الجملة الاسمية لانها اكثر مشابهة للفعل من المكسورة (ولكن يجب فى اسمها كونه مضمرا) لا مظهرا (محذوفا) لا مذكورا سواء كان للشان ام لا عند ابن مالك لان ان المكسورة ثبت اعمالها فى الظاهر دون المفتوحة فقدروا عملها فى المضمر لئلا يلزم الاقرب عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون الا للشأن (فاما قوله) وهو الشخص المسمى جنوب اخت عمرو ذى الكلب

(بانك)

الدنوشرى فيه نظر لانها قراءة نافع (قوله وهو الصحيح) قضيته أن فى ذلك خلافا ولم يذكر فى المغنى فى الباب الرابع فى الكلام على ضمير الشان الا اشتراط كون مفسره جملة ولم يشترط فيها الخبرية ولم يتعرض لخلاف لكنه فى الباب الخامس قال النوع الثامن اشتراطهم فى بعض الجمل الخبرية وفى بعضها الانشائية وعد من الاول خبر ان وضمير الشان ثم قال وينبغى ان يستثنى من ذلك فى خبرى ان وضمير الشان خبر ان المفتوحة اذا خففت فانه يجوز ان يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها فى قراءة من قرأ أن غضب بالفعل والله فاعل وقوله اما ان جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة اذ لم يلتزم قول الجمهور فى وجوب كون اسم ان هذه ضمير شان ولا استثناء بالنسبة الى ضمير الشأن اذ يمكن ان يقدروا الخامسة انها وامانك (قوله ويجب الفصل فى غيرهن الخ) قال اللقانى ان قيل ما السبب فى الاحتياج الى الفصل على الوجه المذكور أجيب بانه التمييز بين المصدرية والمخففة ولما كانت المصدرية لا تقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشرطية نحو أن اذا جئتم وأن لو استقاموا ولا التى فعلها جامد أو دعاء لم يحتج مع ذلك الى فارق آخر وان كانت الجملة غير ذلك احتيج الى فاصل بالسين او سوف او قد قال الرضى او بحرف نفى نحو علمت أن لم يقم ولن يقوم وما قام وما يقوم لان المصدرية لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شئ لضعفها انتهى وبه يعلم ان سكوت المصنف عن ما غير ظاهر وانهم لم يسكتوا عن ذكرلو بل عدوا مدخولها من الجملة الشرطية الغير المحتاجة لفارق لعدم اللبس فتأمل انتهى وممن صرح بها ايضا ابن مالك (قوله اولئلا يلتبس الخ) قد يستدل بان الفصل لدفع الالباس لا للتعويض بلزوم

(بانك ربيع وغيث مريع ● وأنك هناك تكون الثمالا)

فضرورة) من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان أولهما ما ياتى فيه النور والكمأة والثانى ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلا أو المطر والمريع اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسما للكلا اى خصيب واما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مرع الوادى وامرعه المطر والثمال بكسر الثاء المثلثة الغياث خبر تكون (ويجب فى خبرها ان يكون جملة) لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم (ثم ان كانت) الجملة (اسمية او فعلية فعلها جامد او دعاء لم تحتج لفاصل) من الفواصل الآتية اما مع الاسمية فلانه جىء بعد ان باسم وخبر كما جىء بهما بعد المثقلة العاملة واما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما الدعاء فشبيه بالجامد فى عدم التصرف قاله الشاطبى فالاسمية (نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين) والفعلية التى فعلها جامد نحو (وأن ليس للانسان الا ما سعى) والفعلية التى فعلها دعاء اما بخير نحو أن بورك من فى النار ومن حولها أو بشر نحو (والخامسة أن غضب الله عليها) فى قراءة من خفف ان وكسر الضاد فى غير السبع وهذا مبنى على جواز تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن (ويجب الفصل فى غيرهن) ليكون عوضا مما حذفوا من انه وهو احد النونين والاسم أو لئلا يلتبس بأن المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما اشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه والفصل اما (بقد) لانها تقرب الماضى من الحال (نحو ونعلم ان قد صدقتنا أو

لام الابتداء لان المكسورة اذا خففت واهملت تلتبس بالنافية ولم يحتاجوا لتعويض هنالك مع حذف احدى النونين والاسم لكن كون الفصل لدفع الالباس لا يخلو عن نظر كما يأتى (قوله ولما كان التغيير الخ) لا حاجة اليه مع ما نقله عن الشاطبى فانه يعلم منه بعد التكلف فى تأويله فانه قد ينازع فى قوله ان التغيير مع الفعل أكثر لان التغيير تحذف الاسم والفعل وهو حذف احدى النونين والاسم غاية الامر انه فى الاسم جىء بعدها باسم وخبر كما يجاء بهما بعد المثقلة وفى الحقيقة الاسم محذوف مطلقا ثم الاكثرية تخفى جدا بالنسبة لما اشبه الاسم اذ التغييران موجودان بالنسبة لهما ولم يقم شئ مقام حذف الاسم غاية الامر انهما لا على الاسم اشبه ما له فى الجمود وعدم التصرف واذا تقرر ذلك فكان الانسب مجاراة

لماساف ان يقول ولما لم يستثن مسند الاسم فى الفعل المتصرف عوض معه ولم يعوض مع الاسم واما الفعل الجامد والدعائى فهما محمولان على الاسم اشبههما له فى الجمود (قوله أونفى بلا) قال الدنوشرى ان قلت لا فائدة فى الفصل بهما لوقوعهما بعد المخففة والمصدرية قلت قال الرضى ٢٨٢ قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها فى الكلام تدخل على مواضع لا يدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال فاذا اتفق وقوعها بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية وان كانت بعد فعل الظن جاز ان تكون مخففة ومصدرية فلا التباس بينهما الا فى مثل هذا الموضع اقول ينتج ذلك انهما شيا ن لانها بعد فعل العلم تحتاج للتمييز لان المصدرية لا تقع بعده وبعد فعل الظن لم تميز لاحتمال المصدرية والمخففة بعده مع لا انتهى أقول وينتج ان الفصل لم يحصل به دفع الالباس لانه ان تقدم على ان فعل اليقين أو ما نزل منزلته فهى مخففة أو فعل ظن فيجوز ان تكون مخففة ومصدرية أو غيرهما فمصدرية فالمخففة اما ان لا تشتبه بالمصدرية أصلا ولا تحتاج للفاصل أو يكون الموضع محتملا لهما فلم يؤثر الفاصل شيأ وأيضا جعلوا من الفاصل لا وهى تفصل بين المصدرية ومعمولها وغاية ما يقال ان الفاصل يحصل به فى غير لا تأكيد دفع الالباس وقال الزرقانى قوله لئلا يلتبس بأن المصدرية ان قيل لا النافية لا تميز بين المصدرية والمخففة لوقوعها بعد المصدرية فالجواب ما قاله الحفيد ان لا الداخلة بعد المخففة نافية لا غير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فانها زائدة نحو لئلا يعلم أهل الكتاب فليحرر المقام * (فصل) * (قوله فيبقى اعمالها) أى وجوبا (قوله لكن يجوز ثبوت اسمها) قال اللقانى ظاهر الاقتصار على جواز الثبوت عدم جواز الاظهار وليس كذلك لما ذكر من البيتين اه

تنفيس نحو علم ان سيكون أونفى بلا أوان أولم) فقط مثال لا (نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة) فى قراءة من ضم نون تكون وحسبت أن لا قام زيد ومثال لن (أيحسب ان لن يقدر عليه أحد) ومثال لم (أيحسب ان لم يره احد أولو نحو) وأن لو استقاموا (ان لو نشاء أصبناهم) وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت أو منفى وكل منهما اما ماض أو مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفى ان كان ماضيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن اولم اولا واما لو فانها فى الامتناع شبيهة بالنافى فتدخل على الماضى والمضارع كما مثلنا (وندر تركه) أى الفصل بواحد منها (كقوله علموا أن يؤملون فجادوا * قبل ان يسئلوا باعظم سؤل) والقياس علموا ان سيؤملون وسؤل بمعنى مسؤل كقوله تعالى قال قد أوتيت سؤلك ياموسى أى قد أوتيت مسؤلك (ولم يذكر لو فى الفواصل الا قليل من النحويين) هذا شرح قول النظم

وان تخفف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن

وان يكن فعلا ولم يكن دعا * ولم يكن تصريفه ممتنعا

فالاحسن الفصل بقد اونفى أو * تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

(وقول ابن الناظم ان الفصل بها) أى بلو (قليل وهم) بفتح الهاء أى غلط (منه على أبيه) كأن الموضع وقع له النسخة التى فيها ورد بما فصلت بلو فاعترض عليها والا فالذى قاله ابن الناظم فى شرح النظم فى غالب النسخ ما نصه واكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين ان المخففة وبين الفعل بلو والى ذلك اشار الناظم بقوله وقليل ذكر لو انتهى وهو مساو لنص الموضح فلينظر

* (فصل وتخفف كأن فيبقى أيضا اعمالها) استصحابا للاصل (لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها) والى ثبوت اسمها وحذفه اشار الناظم بقوله

وخففت كأن ايضا فنوى * منصوبها وثابتا أيضا روى

(كقوله) وهو رؤبة (كأن وريديه رشاء خلب) فوريديه وهما عرقان فى الرقبة اسم كأن ورشاء بكسر الراء والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغانى انه مثنى بالغين المعجمة والرشاء الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف قاله أبو اسحق وقال غيره الخلب البئر البعيد القعر (وقوله) وهو باغث بالموحدة فالمعجمة فالمثلثة ابن صريم بالتصغير اليشكرى قاله النحاس وقال السيرافى هو أرقم بن علباء وقال صاحب المنقد هو علباء بن

(قوله أى كأن مكانها) قال الدنوشرى اى فى مكانها من عكس التشبيه للمبالغة اى انها جميلة جدا فاذا دخلت فى مكان فكأن الظبية حلت فى مكانها لكونها تشبهها (قوله على حذف الاسم) قال الدنوشرى يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها وتقديره ضمير شأن وظبية مبتدأ وتعطو خبره والجملة خبر أن ويلزم على ذلك الابتداء بالنكرة من غير مسوغ (قوله شجر العضاه) بكسر العين والضاد قال فى المصباح العضاه كل شجر له شوك (قوله ضمير الشأن) قال الدنوشرى لا يتعين ذلك بل يجوز رجوع الضمير للوجه أو للصدر * (تنبيه) * لم يتعرض المصنف تبعا للناظم فى هذا الباب لجواز حذف الخبر ولا غيره مما ذكره فى باب كان ويتصور الحذف هنا على سبعة اوجه باب كان وان لم يتعرضوا هناك لها كلها لان المحذوف اما الاداة او الاسم او الخبر او اثنان منها او الثلاثة ثم ذلك اما جائز او واجب فتصير الصور أربعة عشر وتفصيل ٢٨٣ احوالها فى الجواز وعدمه وبيان ما سمع من كلام العرب منه وما لم يسمع مما لم ار من حام حوله وقد نصوا على حذف الخبر كثيرا وان سيبويه عقد له بابا فقال باب ان مالا وان ولدا قال الشنوانى فى حواشى المتن لم ينصوا على عمل هذه الحروف محذوفة والمتبادر منه ان المراد حذفها اما وحدها أو مع الاسم فقط أو مع الخبر فقط أو معهما ثم نقل عن الدمامينى انه قال فى ان شر كافى الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمون أنهم شر كافى وأقول ليس فى ذلك شاهد الا على اعمالها محذوفة مع اسمها وخبرها وما نقله عن الدمامينى قاله المصنف فى المغنى وغيره فعلم منه جواز حذف الثلاثة وسيأتى فى أول باب الاستثناء ان الكسائى ذهب الى انه منصوب بان محذوفة مع الخبر وتقدير قام القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يقم وبقى حذف الاداة وحدها والمشهور حذف أن المفتوحة وبطلان العمل ورفع الاسم كما فى اختها الساكنة النون المختصة بالافعال وذكر ابو حيان فى الارتشاف فى الكلام على ان من خير الناس او خيرهم زيد ان محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدى ذهب الى نصب خيرهم ورفع زيد فاسم ان محذوف وأو خيرهم منصوب باضمار ان لدلالة ان تقديره ان من خير الناس او ان خيرهم زيد اه وفيه نص على اضمار ان المكسورة وبقاء عملها وقد خرج على ذلك بعضهم قراءة حمزة والكسائى ايات بالنصب فى سورة الجاثية واقره الشاطبى لكن نقل الصفاقسى عن أبي البقاء رده بان ان لا تضمر وقال المصنف آخر الباب الرابع من المغنى فى الكلام على العطف على معمولى عاملين انه بعيد

أرقم اليشكرى يذكر امرأته ويمدحها

ويوما توافينا بوجه مقسم * (كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

يروى بالرفع) لظبية على انها خبر كأن (على حذف الاسم أى كأنها) ظبية (و) يروى (بالنصب) لظبية (على) انها اسم كأن على (حذف الخبر أى كأن مكانها) ظبية (و) يروى (بالجر) لظبية (على ان الاصل كظبية وزيدت أن بينهما) اى بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه أى حسنه وتعطو اى تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق أى صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاه له شوك (واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل) كما تقدم نظيره فى ان المخففة (كقوله

ووجه مشرق اللون * (كأن ثدياه حقان)

فثدياه حقان مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير شأن محذوف أى كأنه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر مشرق النحر والمعنى على الاول رب وجه يلوح لونه وثديا صاحبه كحقين فى الاستدارة (وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم) فى المضارع المنفى (أوقد) فى الماضى المثبت فالاول (نحو كأن لم تغن بالامس و) الثانى (نحو قوله

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر * ب فمحذورها كأن قد ألما)

ففصل بين كأن والماضى بقد والهول الفزع يقال هاله الامر يهوله اذا أفزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفيت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه

(هذا باب لا العاملة عمل ان) (قوله وافردت باب) المناسب للمصنف الترجمة بفصل لقوله سابقا باب الاحرف الثمانية وادخال لا فى اخوات ان فكان يقول هذا فصل لا وذلك لان الفصل يندرج تحت الباب والتعبير بالباب يوهم الاستقلال والمناسب للشارح أن يقول وانما افصلها بترجمة عن اخواتها لمخالفتها لها فى بعض الاحكام (قوله فلانا تأكيد النفى) كذا قال الناظم وتعقب بان نحو زيد قائم ورجل كريم فى الدار ليس فيه باعتبار طرفيه دلالة على اثبات ولا نفى بل هو محتمل لهما على السواء وانما استفيد الاثبات من التجرد عن حروف النفى فاذا دخلت ان اكدت الاثبات لان دلالتها أقوى من التجرد لان دلالتها وجودية والتجرد عدمى وليس المراد انهما اجتمعا لان التجرد والحرف لا يجتمعان واما لا اذا دخلت فكيف يقال انها اكدت النفى مع انه لم يكن مستفادا قبلها الا ان يقال المراد ان لا تدل على النفى أقوى من ما ونحوها فمعنى كونها التأكيد النفى انها ترجح طرف النفى المحتمل فى اصل القضية ٢٨٤ رجحانا قويا أكثر من ترجيح ما مثلا وقد حققنا فى حواشى المختصر ان الاثبات فى مثل زيد قائم انما استفيد من التجرد عن حرف النفى وظاهر كلام التلخيص والسعد والسيد ان لا لا تدل على تأكيد اصلا حيث جعلوا الاريب فيه الا تأكيد فيه ولقنرى كلام فى المقام ينبغى الرجوع اليه (قوله وان لتأكيد الاثبات) ذكر فى المغنى فى ما فى الكلام على سبب افادة انما الحصر أن ان للتوكيد النسبة مطلقا وقد بينا ما يتعلق به فى حاشية الالفية (قوله منها ان اسم لا الخ) عد بعض الفضلاء من ذلك ما مر من ان يعطف على محل اسمها قبل استكمال الخبر وبعده بالرفع بخلاف ان اه وفيه انه انما يحسن عد هذا من وجوه الافتراق لا من وجوه الانحطاط لان فيه جهة رفعة لا انحطاط فتدبر

(قوله لا يكون الا مظهرا) يغنى عن هذا اشتراط التنكير (قوله لا يجوز ان يتقدم خبرها الخ) علل هذا فى الهمع بقوله لضعفها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها بالخبر ولا اجنبى قال الشهاب القاسمى هذا يفيد امتناع الفصل بمعمول الخبر ولو ظرفا وجارا ومجرورا (قوله ومنها ان اسم لا لا ينون) قال الزرقانى فيه نظر لما لا يخفى من انه ينون وان أريد انه لا ينون فى الجملة فكذا اسم ان لا ينون فى الجملة (قوله وان يكون المنفى بها الجنس) لا يخفى ان المراد بالعمل ما يشمل النصب كما فى المضاف والمشبه به وحينئذ فعده من الشروط كون النفى للجنس وكونه نصا صريح فى ان لا لنفى الجنس نصا سواء بنى اسمها او اعرب لكنه خلاف قول الشارح وذلك اذا دخلت الخ الا ان يقال ان اسمها متضمن لمعنى من مطلقا لكنه اعرب لانه عارض شبه الحرف الاضافة وشبهها قال الدمامينى ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص ببناء الاسم ومراده بالبعض التاج

والم ماض من الالمام وهو النزول يقال الم به أمر اذا نزل به (مسئلة وتخفف لكن فتهمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ولمباين لفظها لفظ الفعل (نحو) فلم تقتلوهم (ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال) قياسا على ان ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهى رواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص

(هذا باب لا العاملة عمل ان المشددة)

وتسمى لا التبرئة دون غيرها من احرف النفى وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لان كل من برأته فقد نفيت عنه شيأ ولكنهم خصوها بالعاملة عمل ان فان التبرئة فيها أمكن منها فى غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس وافردت بباب لطول الكلام عليها قال ابو البقاء وانما عملت لا عمل ان لشبهها بها من أربعة أوجه احدها ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية الثانى ان كلا منهما للتأكيد فلا لتأكيد النفى وان لتأكيد الاثبات والثالث ان لا نقيضة ان والشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره والرابع ان كلا منهما له صدر الكلام ولكون لا محمولة على ان فى العمل انحطت درجتها عن ان فى أمور منها ان اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا ومضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز فى ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف فى اعرابه وبنائه واسم ان لا خلاف فى اعرابه اه ومنها ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط (وشرطها ان تكون نافية) لا زائدة (وان يكون المنفى بها الجنس)

السبكى وقال الزرقانى ان قلت هل هذا الشرط مغن عن قوله النكرة لاستلزامه له فالجواب لا وذلك لان الجنس يصدق بالمعرف بال الجنسية فاخرجه بقوله نكرة (قوله وقدر) قال الدنوشرى معناه ان النكرة متضمنة معنى من لا انها مقدرة ومعنى قوله للجنس انه لتنصيص نفى الجنس (قوله وان يكون اسمها نكرة) قال اللقانى اعلم ان اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو لا اباله ولا غلامى له ولا مسلمى له فانه جائز بدون شذوذ مع انها مضافة الى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة وقد يجاب بانها نكرة صورة فقد حصل الشرط فى الجملة اه وقال الشهاب القاسمى هذا المذهب ضعفه ابن مالك بامور منها قولهم لا ابالى ولا اخالى فلو كانوا قاصدين الاضافة لقالوا لا أب ولا أخ لى فيكسرون الباء والخاء اشعارا بانها متصلة بالياء تقديرا فان اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير وأجاب ابو حيان فى شرح التسهيل بانهم لم يقولوا ذلك لان العامل فى الضمير من نحو لا ابالك الجر هو اللام لا الاضافة لان اللام مجاورة له فهى احق بالعمل واثلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل واذا كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لاجل الياء لانه لم يباشر آخر الاب والاخ بالاضافة حتى يلزم كسره اه بالمعنى ثم قال فان قلت اذا كان الاسم من قولهم لا ابالك مضافا لما بعده فكيف ساغ لا ابالك ولا أخالك باثبات الالف والاب والاخ اذا اضيفا الى ياء المتكلم لم ترد فيه اللام المحذوفة فالجواب ان المانع من ردها اذا قلت أبى ثقل التضعيف لاجل الادغام فى ياء المتكلم الا ترى انك لورددتها وهى الواو لكسرتها لاجل ياء المتكلم ولزم ان تتبع حركة العين حركة اللام فتقول ابوى ثم تسكن الواو وتقلبها ياء فتقول أبى فلو فصلت بين الالف وياء المتكلم ٢٨٥ أمن التضعيف المستثقل فاعادوا اللام المحذوفة كما يعيدونها فى الاضافة الى غير ياء المتكلم نقل من كلام من ذهب الى ان لا ابالك وشبهه من الاسماء المضافة وفى الغرة لم يفعلوا ذلك مع غير اللام من حروف الجر اه باختصار ومذهب ابن مالك ان هذه الاسماء مفردة ليست بمضافة والمجرور باللام فى موضع الصفة لها فتتعلق بمحذوف وشبه غير المضاف بالمضاف فى نزع التنوين من المفرد والنون من المثنى والمجموع على حده *(تنبيه)* قال فى التسهيل وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الاعلام بنكرة فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه أو فيما أضيف اليه من الف ولام وقال فى الشرح قدر قوم العلم المعامل بهذه المعاملة مضافا اليه مثل وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم أو بلا واحد من مسميات هذا الاسم ولا يصح واحد من هذه التقديرات الثلاثة على الاطلاق اما الاول فممنوع من ثلاثة أوجه أحدها انه قد ذكر مثل بعده نحو بكيت على زيد ولا زيد مثله * برى من الجى سليم الجوانح الثانى ان المتكلم انما يقصد نفى مسمى العلم المقرون بلا فلو قدر مثل لزم خلاف المقصود الثالث ان المعامل بهذه المعاملة قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل احد فلا يكون فى نفيه فائدة نحو لا بصرة لكم واما التقدير الثانى والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا فان من الاعلام المعاملة بذلك ما له مسميات كثيرة كابى حسن وقيصر فتقديره بما ذكر كذب فالصحيح تقدير كل موضع بما يليق به اه وقال المصنف فى التذكرة بعد ان قرر انه لا تعارض بين قراءة ابن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم والقراءة المشهورة لان المثلية المنفية فى قراءة ابن جبير المثلية فى العقل والحواس والمثبتة المثلية فى الخلق ما نصه ومن هنا غلط بعض المتأخرين فغلط النحويين فى تقديرهم فى قضية ولا أبا حسن لها ولا مثل ابى حسن فقال لو صح تقدير مثل لم يقع مثل خبرا لا فى قوله بكيت على زيد ولا زيد مثله لان المعنى يصير ولا مثل زيد مثله وهذا محال فبطل تقدير مثل فى هذا البيت فكذلك يجب فى الباقى

٢ هذا معنى ما يقول من صرف كلا من المثلين الى جهة فلا تضاد حينئذ والمعنى ولا مثل زيد فى الرجال

٢ قول المحشى هذا معنى ما يقول الخ هكذا فى النسخ التى بايدينا ولعل هنا سقطا فليحرر

بأمره (وان يكون نفيه نصا) وذلك اذا دخلت على نكرة وأريد بها النفى العام وقدر فيه من الاستغراقية لان من هى الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل فى الدار وانت تريد نفى الجنس كله لم يصح الا بتقدير من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون فى الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل فى الدار فهو سائل عن كل الجنس قاله أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى (وان لا يدخل عليها جار) وهو المراد بقولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول (وان يكون اسمها نكرة) لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات (وأن تكون النكرة متصلة بها)

في الصورة والهيئة مثلا في الاخلاق كما تقول ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة (قوله وهو مرفوع بها اتفاقا) قال الدنوشري قد يقال انه انحط مرتبة من ان كما تقدم ٢٨٦ وقد قيل ان ان لا عمل لها في خبرها وقد يقال انه اغيرت معنى الجملة فكانت إقوى من هذه الجهة اهـ واصل هذا للدماميني فانه قال ينبغي ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا بطائفة من النحويين وهم اهل البصرة وذلك لان الكوفيين يقولون في ان التي لا محمولة عليها انها لا عمل لها في الخبر مطلقا فما ظنك بهذه اهـ وكلام المغني يشعر بان المراد اتفاق البصريين لانه قال ولا خلاف بين البصريين (قوله لانها غير مركبة) عدم التركيب لا يقتضي ان يكون الرفع بها ألا ترى ان خبر ان غير مركب اتفاقا وقد قيل انه مرفوع بغير ان (قوله بما كان مرفوعا به قبل دخول لا) قال الزرقاني ظاهره أنه مرفوع بالمبتدا وهذا لا يتاتى الا اذا قلنا ان لا غير عاملة مطلقا اى لا في اللفظ ولا في المحل واما اذا قلنا انها عاملة في المحل النصب كما هو المشهور بينهم فكلام سيبويه مشكل لانه يرى ان خبر المبتدا مرفوع بالابتداء وبعد دخول لا زال الابتداء فليس ثم مبتدأ يعمل في الخبر (قوله ولو لم تكن الخ) قال ابن جني سألت أبا علي نقلت الزائدة أو لا فقال لم تأت لم زائدة في كلامهم فيجب ان تكون لا هي الزائدة (قوله وقعت لا بين عامل ومعمول الخ) قال الدنوشري هذا فيه نظر فان الحكم خاص بالجار كما يصرح بذلك قول الشارح والمصنف فيما سبق وان لا يدخل عليها جار وان وهو المراد بقوله أن لا تقع بين عامل ومعمول (قوله ولان لا لا تحول الخ) قال الدنوشري مراده بذلك حيلولة مانعة عن العمل

خلافا لابي عثمان فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لا يبني وقد جاء في السعة لا منها بد بالبناء مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي (وان يكون خبرها أيضا نكرة) على الاصل فجملة الشروط سبعة أربعة راجعة الى لا واثنان الى اسمها وواحد الى خبرها وستأتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر (نحو لا غلام سفر حاضر) فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة واما اذا ركبت فعن سيبويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد (فان كانت غير نافية لم تعمل) في الاسماء شيأ (وشذ اعمال) لا (الزائدة في قوله) وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري

(لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها * اذا للام ذوو أحسابها عمرا)

فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزيادة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لو لان لو شرطها ممتنع والفرض انه منفي بلم وامتناع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لا نفيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لان جواب لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل (ولو كانت) لا لغير نفي الجنس بل (لنفي الوحدة عملت عمل ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر (نحو لا رجل قائما) فالمنفي هنا الواحد دون الجنس اذا قلت عقبه (بل رجلان) فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنان (وكذا) تعمل عمل ليس (ان أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص) بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما ويمتنع أن يقال بعده بل رجلان والحاصل أن لا اذا عملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا اردت نفي الواحد ميزته بقولك عقبه بل رجلان واذا أردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء بل لا يجوز أن تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل (وان) وقعت لا بين عامل ومعمول كما اذا (دخل عليها الخافض) فانها لا تعمل شيأ و (خفض) الخافض (النكرة) لقوته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله (نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء) بالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها

(قوله وان ما بعدها خفض بالاضافة) انظر هلا قيل ان اعرابها ظاهر فيما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله على الاعمال والتركيب) قال الدنوشري الظاهر ان لا حينئذ لها خبر وهو الظاهر من قوله ولا خبرها فيما حكاه عن الخاطريات حتى يحسن التقابل (قوله من الشنآن) قال الدنوشري قال الشيخ ابراهيم السفاقسي في اعرابه شنآن هو البغض وفعله شنئ يشنأ شنأ وشنأ مثلثي الشين فهذه ستة ومشنأ ومشنأة وشناءة وشناء ومشنأة ومشناة ومشنأ ومشنأة وشنأ وشنآنا وشنآنا فهذه خمسة عشر وهي أكثر ما حفظ للفعل قلت وحكى الجوهري شنأ بتثليث الشين قال سيبويه كل بناء كان من المصادر على فعلان بفتح العين لم يتعد فعله الا أن يشذ شيء كالشنآن وفيه قراءتان احداهما بفتح النون ٢٨٧ والاظهر فيه انه مصدر لكثرة ما جاء منه على فعلان كالنزوان والغليان وقل في الصفة كقطوان في الحمار العسر السير وعدوان في التيس الكثير العدو وأنشد أبو زيد

وقبلك ما هاب الرجال ظلامتي
وفقأت عين الاشوس الابيان

والاخرى بسكون النون والاظهر فيه انه وصف فقد حكي رجل شنآن وامرأة شنآنة وقياس هذا أن يكون من فعل متعد وحكى أيضا شنآن وشنأى وقياسه أن يكون من فعل لازم وقد يشتق من فعل واحد المتعدي واللازم نحو فغر فاه أي فتح وفغر فوه أي انفتح وجوزوا أن يكون مع السكون مصدرا وقد حكي من مصادره وجاء في غيره قليلا لاكاويته ليانا وقال الآخر

فما العيش الا ما تلذ وتشتهي
وان لام فيه ذو الشنان وفندا

وأصله الشنآن فحذف الهمزة ونقل حركتها الى الساكن قبلها وقيل فيه مسكنا انه مخفف من شنآن المحرك لكثرة توالي الحركات فان قلنا في الآية انه مصدر فالاظهر أنه مضاف للمفعول أي لا يحملنكم بغضكم اقوم ويجوز أن يكون مضافا للفاعل أي بغض قوم اياكم وقيل انه وصف معناه شنآن قوم أي مبغض قوم وليس مضافا للفاعل ولا للمفعول وان كان فعله متعديا بل معناه مبغض من قوم (قوله ولنأول لا نولك بلا ينبغي لك) قال الدنوشري قد يقال ان الاسم الذي هو نولك لا يجوز أن يكون بمعنى الفعل لان الفعل الذي هو ينبغي يدل على حدث هو الابتغاء أي الطلب وعلى زمان ولا شك أن النول بمعنى المتناول لا دلالة له على الحدث والزمان المذكورين (قوله ولا اذا دخلت على الفعل) أي غير الماضي

وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة ويعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح أصل المعنى باسقاطها (وشذ جئت بلا شيء بالفتح) على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني في كتاب القد ونقل في الخاطريات ان لا نصبت شيء ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن أبي علي وأقره (وان كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت) وجوبا (ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها) في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذي العموم أو لان العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأم والسؤال بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب (نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول) ولا هم عنها ينزفون (وانما لم تتكرر) مع المعرفة (في قولهم لا نولك ان تفعل و) في (قوله

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما * لا أنت شائية من شأننا شاني

للضرورة في هذا) البيت واللام في للضرورة للتعليل متعلقة بلم تتكرر والمعنى وانما لم تتكرر في لا أنت للضرورة وأشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصول في موضع نصب على المفعولية بأشاء وشئت بكسر التاء صلة ما والعائد محذوف وحتى بمعنى الى وأزال مضارع زال منصوب بأن مضمرة بعد حتى وجوبا واسم ازال مستتر فيه وجوبا وخبره شاني آخر البيت بنون من الشنآن وهو البغض وقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصول اسمي ولا نافية وأنت مبتدا وشائية من الشيئة خبره ومن شأننا متعلق به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى أشاء الذي شئته حتى لا أزال شانيا للذي لا أنت شائيته من شأننا أي أمرنا (ولنأول) معطوف على للضرورة (لا نولك بلا ينبغي لك) ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه

الذى ليس دعائيا قال الرضى يجب تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا فى موضعين أحدهما أن تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا أى لا لقيت مرحبا أولا رحب موضعك مرحبا أوعلى اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك لان الدعاء بالفعل أولى فكانه قيل لا سلمت سلاما ولذا دخلت على نولك

فى معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو العطية مبتدا وأن تفعل سد مسد خبره كما فى الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوى وقال أبو حيان والذى أذهب اليه أنه خبر لا فاعل لان نولك ليس بوصف وقال الموضح لا أدرى كيف يأتى أن يقول هذا مع قوله ان لا نولك مؤول بلا ينبغى لك ولم ينزل كتاب باب المرفوع الساد مسد الخبر لا يرفع الا بالوصف اهـ واذا قلنا بالاول فالظاهر أن المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال الرضى والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك هذا الفعل أى لا ينبغى لك ان تتناوله اهـ فسقط بالتأويل فى المثال ودعوى الضرورة فى البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على معرفه والى اعمال لا عمل ان أشار الناظم بقوله

عمل ان اجعل للا فى نكره * مفردة جاءتك أو مكرره

(فصل واذا كان اسمها مفردا أى غير مضاف ولا شبيه به بنى على الفتح ان كان مفردا) لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث فالاول (نحو لا رجل و) الثانى نحو لا قوم ولا شجر والثالث نحو (لا رجال) ولا هنود والى ذلك أشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا (و) بنى (عليه) أى على الفتح (أو على الكسر ان كان جمعا بألف وتاء) مزيدتين (كقوله) وهو سلامة بن جندل يبكى على فراق الشباب لا مقبل خلافا لابن عصفور

(ان الشباب الذى مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب)

بكسر التاء وفتحها (روى بهما) فى لذات جمع لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح الشين خبرها وفى الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا أربعة أقوال أحدها انه يجعل فى البناء كما هو فى الاعراب فكما ان فتحه فى الاعراب كسرة فكذلك فى البناء قاله ابن عذرة وهو قول الاكثرين (و) قال أبو الفتح بن جنى (فى الخصائص) ما حاصله (انه لا يجيز فتحه بصرى الا أبو عثمان) المازنى وعبارة الخصائص لم يجز أصحابنا الفتح الا شيأ قاسه أبو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين اهـ الثانى كالاول الا انه ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافى البناء جزم به ابن مالك فى سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازنى والفارسى وهو حسن فى القياس ورجحه الموضح فى المغنى وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر

كلامه واتمام تكرر لا فى هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وثانيها أن تكون بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط أحدها أن تدخل على لفظة شئ سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شئ أو بحرف الجر أى حرف كان نحو كنت بلا شئ وغضبت من لا شئ أو انتصب نحو انك ولا شيأ أو ارتفع نحو أنت ولا شئ وثانيها أن ينجر ما بعد لا بباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شئ الا بها من بين حروف الجر وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين

(فصل) (قوله نلذ) بالنون ماضيه لذ من باب علم (قوله بفتح الشين) قال الدنوشرى هذا غير متعين ويجوز بالكسر فيكون جمع أشيب (قوله فكما ان فتحه) قال الدنوشرى فيه نظر وحق العبارة فكما ان نصبه الخ وقد يقال انه على حذف مضاف أى نائب فتحه الخ (قوله شيأ) قال الدنوشرى أى فتحا الخ والمراد انه قاسه على المفرد (قوله الثالث انه يفتح لان الحركة الخ) قال الزرقانى ظاهره أن الفتح واجب ويدل على ذلك القول الرابع ولا يستبعد ذلك فان ابن عصفور قد حكى ان الفتح فى ذلك واجب على ما حكاه ابن مالك عنه لكن الذى يفهم من المغنى ان كلا من الفتح والكسر جائز والارجح الفتح عليه

(قوله لان خبر الناسخ الخ) قال الدنوشرى صريحه ان قولهم له نفس امارة جملة وقعت خبرا عن ما وهذا ينافيه ما قدمت بداءه من ان ما اذا بطل نفيها بطل عملها اللهم الا أن يكون ذلك مبنيا على مذهب يونس القائل بأعمالها مطلقا وهذه المسئلة فى المطول أيضا على هذا النمط وقد كنت كتبت فيه ارجوزا وهو قولى

قال الامام السعد فى المطول * قولا من الاشكال ليس بالخلى
خبر ما ان يقترن بالا * يجوز فيه الواو حيث حلا
وذا يخالف لما قد حررا * وبين أهل العلم قد تقررا
من ان ما اذا بالا يبطل * نفى لها فانها لا تعمل

عليه هذا وقال بعض المغاربة جواز الامرين مبنى على الخلاف فى حركة اسم لا فمن قال هى اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمى والرمانى والكوفيين كسر ومن قال هى بناء كجمهور البصريين فتح (و) بنى (على الياء ان كان مثنى أو مجموعا على حده) أى على حد المثنى وطريقته فى اعرابه بالحروف وسلامة واحده واختتامه بنون زائدة تحذف للاضافة (كقوله

تعز فلا إلفين بالعيش متعا) * ولكن لوراد المنون تتابع

فالفين بكسر الهمزة تثنية إلف اسم لا مبنى على الياء ومتعا بالبناء للمفعول خبرها وتعز أمر من التعزيه وهى الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد (وقوله

يحشر الناس لابنين ولا آ * باء) الا وقد عنتهم شؤن

فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا مبنى على الياء ولا آباء جمع أب عطف على ما قبله والاحرف ايجاب وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء المثناة فوق بمعنى أهمتهم وشؤن جمع شأن وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة فى موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسى

فأمسى وهو عريان * وقوله ما أحد الا وله نفس امارة وليست حالا خلافا لمعنى لان واو الحال لا تدخل على الماضى التالى الا كما قال الموضح فى باب الحال وذهب المبرد الى أن المثنى والمجموع على حده فى باب لا معربان بناء على ان التثنية والجمع عارضا التضمن أو التركيب فى علة البناء ولو صح ذلك لزم الاعراب فى يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وعلى القول بالبناء فى اسم لا المفرد اختلف فى علته (قيل وعلة البناء) فيه (تضمن معنى من) الاستغراقية (بدليل ظهورها فى قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * (وقال ألا لا من سبيل الى هند)

واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير واعترضه ابن الضائع بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم

اهـ بقى ان كلام الشارح صريح فى ان لا تعمل مع انتقاض النفى ويرشحه انه لم يذكر فيما سلف من شروطها عدم الانتقاض لكن صرح العصام فى شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس وسيأتى فى باب الاستثناء ان لا النافية للجنس لا تعمل فى موجب فالوجه ان جملة وقد عنتهم شؤن حال كما قال العينى وقد نقل الشارح فى باب الحال عن شرح اللب تجويز اقتران الماضى التالى الا بالواو (قوله فى علة البناء) قال الدنوشرى فيه غموض وكان الظاهر أن يقول اللذين هما علة البناء على الخلاف فى ذلك والظاهر أن قوله فى علة البناء متعلق بمحذوف والتقدير المذكورين فى علة البناء (قوله ولو صح ذلك لزم الاعراب الخ) أى فكلام المبرد مشكل قال الزرقانى ما حاصله ان كلام الجمهور مشكل أيضا لما علل به المبرد وأقول قد أجيب عن ذلك بأن سبب البناء هنا وفى المنادى ورد على المثنى والمجموع فبنيا كما اعرب اللذان واللتان لورود التثنية على المثنى وهو الذى والتى لان الوارد له قوة ولم يعرب اللذين لانه ليس على نسق المجموع (قوله واعترضه ابن الضائع الخ) قال الدنوشرى هذا الاعتراض ساقط لان الاستغراق الذى هو معنى من معناه الشمول ولا شك ان ذلك مدلول النكرة لانها فى سياق النفى للعموم وفى ذلك نظر لامكان أن يكون النفى شاملا فثبت ما قاله وقد يقال انه تحكم وما المانع من ان يكون المتضمن الاسم لا الحرف بل هو الاظهر لما لا يخفى ثم رأيت شيخنا ابن قاسم قال وقد يدفع بأن الاسم تضمن

(قوله وقيل تركيب الخ) قال الدنوشرى ومرادمن قال انهما ركا ان ذلك شبه تركيب لاتركيب حقيقة لبقا معنى الكلمتين (قوله كخمسة عشر) قال الزرقانى قيل ظاهره كالمغنى ان علة البناء فى خمسة عشر التركيب وبه قيل وقيل علة البناء فيه تضمن الحرف وهو المعتبر والجواب ان الغرض تشبيه التركيب بالتركيب (قوله وقدجاء تركيب الاسم الخ) لك ان تجعله منصوبا وحذف التنوين للضرورة على حد قوله فتولى غلامهم ثم نادى * أظليم أصيدكم أم غزالا حيث جعلوا ظليما مفعول اصيدو اللام محذوفة كماذكره فى المغنى (قوله ودليل التركيب الخ) قال الدنوشرى فيه نظر وما المانع من ان تكون ما زائدة وترك تنوين ثور للضرورة (قوله ويشكل عليهم لاأبالى) قد قدمنا وجه الاشكال والجواب عنه قريبا فلا تغفل (قوله ما اتصل به شئ الخ) قال الدنوشرى تعريفه بقوله ما اتصل به الخ ٢٩٠ مشكل لشموله المنعوت اذ النعت متمم فيكون غير مانع (قوله وعليه يخرج الحديث) قال الدنوشرى حمل الحديث على ماذكر غير متعين لجواز كونه مفردا او اللام متعلقة بالخبر والتقدير لامانع مانع لما أعطيت وكذا فيما بعده اه وهو مأخوذ من كلام المغنى فى الجملة الثانية من الباب الخامس وأما ما نقله الشارح فقاله فى الباب الثالث من الجملة المعترضة وقد ذكر الدماميني فى هذا الباب ذلك وقال ان اللام للتقوية ولك أن تقول لا تتعلق وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وخشية دفع التكرار قال فى شرح التسهيل فظهر أن التنوين على رأى البصريين ممتنع ولعل السر فى العدول عن تنوينه ارادة التنصيص على العموم اه

بعدها (وقيل) علة البناء (تركيب الاسم مع الحرف) كما فى تركيب الاسمين (كخمسة عشر) هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده انهم اذ افصلوا اعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امرأة وقدجاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله

* أثور ما أصيدكم أم ثورين * ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد وأما كم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى أصيد لكم ثورا أم ثورين (وأما المضاف وشبهه فمعربان) اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالبا علما ممقوت وأما لا أبالك فاللام زائدة لتأكيد معنى الاضافة وهى معتد بها من وجه دون وجه أما وجه الاعتداد فلان اسم لا لا يضاف لمعرفة فاللام مزيلة لصورة الاضافة وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب اذا كان مضافا أو شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا أبالى بالالف مع الاضافة الى ياء المتكلم (والمراد بشبهه) أى شبه المضاف (ما اتصل به شئ من تمام معناه) مرفوع أو منصوب أو مجرور (نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا) فلا فى الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتأخر خبرها وفعله فى الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا فى الثانى مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد فى الثالث متعلق بخيرا لانه اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين وأجاز البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين أجروه فى ذلك مجرى المضاف كما اجرى مجراه فى الاعراب وعليه يخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت قاله فى المغنى

*(فصل * ولك فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه أحدها فتحهما)* أى فتح

وهذا مبنى على ان اسم لا المعرب لم يتضمن من ومر ما فيه فتنبه له ونقل اللقانى عن الرضى ما يستفاد منه الجواب ما بعد بأبسط من ذلك فقال قوله معربان ان قلت فما تصنع فى مثل قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم قلت فى الرضى ان الظرف بعد النفى لا يتعلق بالمنفى بل بمحذوف وهو خبر واليوم فى الآية معمول لعليكم ويجوز العكس وقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله اليوم خبر المبتدا وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم ولا تظن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفى وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كقولك الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة ثم قال تقول لا مصليا فى الجامع اذا نفيت فى الوجود من يوقع صلاته فى الجامع ويجوز أن يكون مستقرا فى الجامع من يصلى غيره واذا قلت لا مصلى فى الجامع فالمعنى ليس فى الجامع مصل سواء صلى فى الجامع او غيره *(فصل)* (قوله ولك فى نحو لا حول الخ) قال الدنوشرى تجويز النحاة الخمسة الاوجه المذكورة الظاهر أنه بحسب قصد

ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية (وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة) بفتحهما (فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو) بن العلاء (والثانى رفعهما اما بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس كالآية) المتقدمة (فى قراءة الباقين) من السبعة (وقوله) وهو عبيد الراعى بن حصين

وما هجرتك حتى قلت معلنة * (لا ناقة لى فى هذا ولا جمل)

برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرأت منى وقلت صريحا لا ناقة لى ولا جمل وهو مثل ضرب لابراء تام منه (والثالث فتح الاول ورفع الثانى كقوله)

هذا لعمركم الصغار بعينه * (لا أم لى ان كان ذاك ولا أب)

واختلف فى قائله فنسبه سيبويه فى الكتاب الى رجل من بنى مذحج ونسبه أبو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابى الى رجل من بنى عبد مناة ونسبه الحاتمى الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهانى الى ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد له والباء زائدة (وقوله) وهو جرير يهجو نمير بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو أبو قبيلة من قيس

بأى بلاء يا نمير بن عامر * (وأنتم ذنابى لا يدين ولا صدر)

بأى متعلق بمحذوف والتقدير بأى بلاء تفتخرون وذنابى بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف باء موحدة مفتوحة أى اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابى والمعنى لستم برؤس بل اتباع لا يدين لكم ولا صدر (الرابع عكس الثالث) وهو رفع الاول وفتح الثانى (كقوله) وهو أمية بن أبى الصلت فى أحوال الجنة

(فلا لغو ولا تأثيم فيها) * وما فاهوا به أبدا مقيم

واللغو الباطل والتأثيم من أثمته اذا قلت له أثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس فى الجنة قول باطل ولا تأثيم أحد لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التأبيد (الخامس فتح الاول ونصب الثانى كقوله) وهو أنيس بن العباس السلمى جد العباس بن مرداس وقيل أبو عامر جد العباس

(لا نسب اليوم ولا خلة) * اتسع الخرق على الراقع

وهذه الاوجه الخمسة الجارية فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول الناظم

وركب المفرد فاتحا كلا * حول ولا قوة والثان اجعلا

مرفوعا أو منصوبا أو مركبا * وان رفعت أولا لا تنصبا

ولكل من التوجيه يخصه أما فتحهما فوجهه أن تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز أن يقدر بعدهما خبراهما معا أى لا حول ولا قوة لنا أى موجودان لنا لان مذهبه أن لا المفتوح اسمها لا تعمل فى الخبر فهما فى موضع رفع ولا قوة مبتدا معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بأنه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان ويجوز أيضا عنده أن يقدر لكل واحدة

المتكلم واحتمال التركيب لذلك والا فالظاهر انه اذا قصد نفى الجنس وجب فتح الثانى والاول واذا اريد نفى الوحدة لم يجز الفتح واول هذا من ادهم (قوله لا يدين لكم) قال بعض الفضلاء المناسب اسقاط لكم اذ ليس غرضه كونهم لا يدين لهم بل غرضه كونهم غير يدين اى ليسوا رؤسا كما قاله (قوله على الراقع) قال الدنوشرى هذا مخالف لما قاله ابن الوردى وغيره ان القافية وان الرواية * اتسع الخرق على الراتق *

(قوله الا انهما متماثلان الخ) قال الزرقانى قيل كان المناسب على هذا التعليل جواز كون زيد فى قولك جلس وقعد زيد فاعلا بهما الان العاملين متماثلان مع ان الصحيح خلاف ذلك وهو انه فاعل بأحدهما فقط والجواب ان العاملين هنا متماثلان لفظا ومعنى وفى المثال المذكور ليسا كذلك اويقال طلب الفعل للفاعل أقوى من طلب الحرف لمعموله فلم يكن العاملان الفعلان كعامل واحد (قوله لا الاولى الخ) قال الدنوشرى قد يقال قضية التقسيم ان تجعل لا فى الموضعين أولا فيما عاملة عمل ليس (قوله ملغاة لتكررها) قال الزرقانى الملغاة هى التى كانت عاملة عمل ان والغيت عند العمل لتكررها (قوله وعلى الوجهين الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فلا يتأتى ما قاله الاعلى الاول وهو انهما ملغاة على انه عليه يجوز تقدير خبر لكل من الاسمين وأما اذا قلنا انها عاملة عمل ليس وهو الوجه الثانى فيجوز أن يقدر لكل من لا الاولى والثانية خبر ويجوز أن يقدر لهما خبر واحد لانهما عاملان متماثلان على قياس ما سبق اه بقى انه قد يقال ما المانع من كون الشئ الواحد مرفوعا منصوبا من جهتين مختلفتين كما فى معمول المصدر المضاف اليه بل ما هنا ٢٩٢ أولى بالجواز لان العامل هنالك واحد وهنا مختلف الا أن يقال المراد كونه مرفوعا منصوبا لفظا لانه فى لا رجل وامرأة من حيث كونه خبرا عن المبتدا يكون بلفظ قائمان ومن حيث كونه خبرا عن ليس يكون بلفظ قائمين لكن قد يقال هذا لا يظهر فيما اذا كان الخبر ظرفا ونظيره تجويز المصنف فى المغنى زيد فى الدار وعمرو بخلاف زيد قائمان وعمرو فليحرر (قوله عن الاسمين) قال الدنوشرى واضح اذا جعلت لا الاولى ملغاة وأما اذا قدرت عاملة عمل ليس فلنا خبر عنها لا عن اسمها (قوله ان قدرت لا الثانية الخ) قال الزرقانى راجع للامرين معا وقوله تكرار اى زائدة لم يثبت لها عمل اصلا بخلاف الملغاة (قوله أو العكس) قال الزرقانى بأن قدرنا الاولى عاملة عمل ليس والثانية مهملة أى ان قيل هذا لا يجرى فيه التعليل لان لا الثانية اذا كانت مهملة كان المرفوع معطوفا على اسم ليس فلم يكن هنا عاملان مع ان هذا هو المتقدم فالجواب ان محل هذا ما اذا قدر المرفوع غير معطوف على اسم ليس وحينئذ فهو بيان لمفهوم التقدم واتضح التعليل المذكور لانه مبتدا (قوله وخبر الاخرى الخ) قال الدنوشرى فيه مسامحة من حيث قوله الاخرى بالتأنيث مع ان ما بعد احداهما مبتدا على تقدير انها مهملة (قوله ولا الثانية زائدة) قال الزرقانى أى مؤكدة لمعنى النفى المستفاد من لا الاولى (قوله وما بعدها معطوف) قال الدنوشرى ان قدر عطفه على مدخول الاولى من عطف المفردات اتجه ان لهما خبرا واحدا وان جعل من عطف الجمل فلا اه وقال الزرقانى احترازا عما اذا لم يقدر معطوفا وسيتضح (قوله والابتداء) هذا مبنى على ان العامل فى خبر المبتدا الابتداء لا المبتدا وعلى غيره كان ينبغى أن يقول والمبتدا (قوله ويجوز أن تجعل لا الثانية الخ) قال الدنوشرى لم يعرب التركيب على هذا وحاصل ذلك وجهان الاول انه يجوز تقدير خبر واحد على

منهما خبر أى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القائل بأن لا المفتوح اسمها عاملة فى الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها فيجوز أيضا ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلان فيجوز أن يعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما فى معنى واحد ويجوز أيضا عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وأما رفعهما فوجهه أن تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء أو عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسمين ان قدرت لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فلنا خبر عن احداهما وخبر الاخرى محذوف كما فى زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران أحدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثانى توارد عاملين على معمول واحد قاله فى المغنى فى مسئلة لا رجل ولا امرأة برفعهما وأما فتح الاول ورفع الثانى فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز أن يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا تجتمع لا والابتداء فى رفع الخبر الواحد ويجوز أن تجعل لا الثانية غير

مذهب سيبويه ويجب تقدير خبرين على مذهب غيره والثانى يجب تقدير خبرين لانه يلزم على تقدير الخبر الواحد اجتماع عاملين مختلفين اه ويلزم كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا عند غير سيبويه لان خبر لا العاملة عمل ان مرفوع والعاملة عمل ليس منصوب (قوله وهى ملغاة أو عاملة عمل ليس) أى ويجوز أن يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه كما هو ظاهر كلام الشارح وقال الشهاب القاسمى أقول ينبغى ان يمتنع تقدير خبر واحد عند سيبويه ٢٩٣ والجمهور بناء على اعمالها عمل ليس لان الخبر مطلوب للثانية لتعمل فيه النصب عند الجميع وللاولى عند الجمهور وللابتداء عند سيبويه لعمل الرفع فلو قدر واحدا لزم أن يكون خبر واحد مرفوعا ومنصوبا فليراجع وليحرر (قوله كالوجه الذى قبله) فيه عند التأمل اجمال فى المحال عليه ويلزمه الاجمال فى المحال لانه سكت عن كيفية تقدير الخبر فى المحال عليه كما عرفت ولعل عذر الشارح رحمه الله فى السكوت عن التفصيل فى المحال علمه العلم به مما أسلفه (قوله وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه الخ) قال الدنوشرى قد يقال هذا ينافى ما نقله عن ابن مالك وغيره من انه عطف مفرد على مفرد وما المانع من ذلك فان هذا على مذهب سيبويه وذاك على مذهب غيره (قوله مرفوع بما كان مرفوعا به الخ) قال الدنوشرى هكذا ينقل عن سيبويه وينقل عن غيره ان لا مع اسمها مبتدا فى محل رفع والخبر المرفوع مرفوع بهما لكونهما مبتدأ لا بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولينظر ذلك (قوله عطفا على محل لا الاولى) قال الدنوشرى هذا على غير مذهب سيبويه وقوله عطفا على محل لا مع اسمها هذا على مذهب سيبويه (قوله مثل مروان وابنه) يحتمل أن يكون خبرا فهو مرفوع ولا حذف ويحتمل أن يكون صفة بالرفع على المحل والنصب على اللفظ والخبر محذوف (قوله اذا هو) قال الدنوشرى قد يقال ان الاصوب الاتيان باذ لا باذا الا أن يقال ان اذا هنا للماضى اه وأتى بالضمير مفردا باعتبار ذلك المذكور وأجرى الضمير فى ارتدى وتأزرا على لفظ هو مفردا والعجب ان العينى لم يوجه الافراد فى الضمير وقال ان الافراد فى الفعلين كقوله تعالى اذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها ولا يخفى عدم موافقة المشبه للمشبه به والافراد فى الآية اما لان العطف باو وعلى ان الضمير عائد على الرؤية المفهومة من رأوا وهو الحق

زائدة وهى ملغاة أو عاملة عمل ليس وأما رفع الاول وفتح الثانى فوجهه ان لا الاولى ملغاة أو عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر فى هذا الوجه كالوجه الذى قبله سواء على المذهبين وأما فتح الاول ونصب الثانى فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب منون (وهو أضعفها) لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين (حتى) قال ابن الدهان فى الغرة (خصه يونس وجماعة) من النحويين (بالضرورة كتنوين المنادى) المفرد المعرفة وجعله الزمخشرى منصوبا على اضمار فعل أى ولا أرى قوة (وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم) بعدها (منتصب بالعطف) على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لانه لما اطرد فى لا بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه أن يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان لا الناصبة لاسمها عاملة فى الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب أن يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز أن يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة مأخوذة من اثنى عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة فى الثلاثة الاول بلغت اثنى عشر وجها وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء أو على الاعمال عمل ليس ونصب الثانى وأنهاها ابن الفخار فى شرح الجمل الى مائة وأحد وثلاثين وجها هذا اذا عطفت وكررت لا (فان عطفت ولم تكرر لا وجب فتح الاول) على اعمال لا عمل ان (وجاز فى الثانى النصب) عطفا على محل الاول (والرفع) عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا (كقوله) وهو رجل من بنى عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك

(فلا أب وابنا مثل مروان وابنه) * اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

يروى وابنا بالنصب (ويجوز وابن بالرفع) ولا يجوز وابن بالفتح (وأما حكاية الاخفش لارجل وامرأة بالفتح) بلا تنوين (فشاذة) والاصل ولا امرأة فحذفت لا وبقى البناء بحاله على نية لا كما قالوا ولا بيضاء شحمة على نية كل والى ذلك أشار الناظم بقوله

والعطف ان لم تتكرر لا احكما • له بما للنعت ذى الفصل انتمى

•(فصل واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد) متعلق بوصفت (متصل) نعت مفرد (جاز فى الوصف المفرد (فتحه على انه ركب معها) أى مع النكرة (قبل مجىء لا) وصار الوصف والموصوف كالشىء الواحد ثم دخل عليهما لا (مثل لا خمسة عشر) عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من عام اسم لا واسم لا وجب له البناء لتضمنه معنى من فصارا كأنهما معا تضمنا معنى من وقيل انه اجرى على لفظ الموصوف لانه أشبه المعرب وقيل فتحته فتحة اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة (و) جاز (نصبه مراعاة لمحل النكرة) الموصوفة لانها فى محل نصب بلا وقال الشاطبى النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب أصلها انتهى (و) جاز (رفعه مراعاة لمحلها مع لا) لانهما فى محل رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشىء واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا فى النعت المقرون بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضى جعل حرف النفى مع الاسم الذى بعده صفة لرجل انتهى (نحو لا رجل ظريف فيها) هذا من امثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثله لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون يستوى فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات لان اسم لا فى ذلك كله مبنى ولا فرق فى النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق (ومنه لا ماء ماء باردا عندنا) فيجوز فى ماء الثانى الفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضعف الكمال الانبارى فى شرح المفصل كون ماء الثانى صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشىء بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظى أو البدل انتهى وجوابه انه لا يبعد فى جعله صفة لانه لما وصف بباردا صار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد و (لانه يوصف بالاسم) الجامد (اذا وصف) كمررت برجل رجل عاقل (والقول بانه توكيد) لفظى أو بدل (خطأ) لان الماء الثانى لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه توكيدا له ولا بدلا منه

•(فصل) • (قوله واذا وصفت النكرة الخ) قال اللقانى هذا الضابط صادق بنحو باردا فى لا ماء ماء باردا اذا بنيت ماء الثانى مع انه لا يجوز فيه البناء كما سيذكره (قوله على انه ركب) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان الاسم مجموع الاسمين وينافيه قوله اذا وصفت النكرة فان ظاهر ذلك ان الاسم الاول والثانى صفته (قوله ثم دخل الخ) قال الدنوشرى صريحه انهما حينئذ اسم لا وقد يتوقف فيه من حيث ان كلا منهما دال على معناه وقضية التركيب عدم ذلك اهـ وفيه انه قدم عند القول بان علة بناء الاسم المفرد التركيب ان مراد من عبر بانهما ركبا ان ذلك شبه تركيب لبقاء معنى الكلمتين (قوله لا خمسة عشر) قال الدنوشرى فان قلت هل يقدر فى هذا اى خمسة عشر حركة بناء غير حركته الاصلية لاجل لا او لا قلت مقتضى النظائر التقدير اذا لم يقدر ان تلك ذهبت وخلفتها حركة البناء لاجل لا ويقدر على الثانى لا غير (قوله وقيل فتحته فتحة اعراب) قال الدنوشرى على هذا التوجيه يكون قوله اولا جاز فتحه فيه تغليب بان يقال ان الفتحة تشمل كلا من الاعرابية والبنائية (قوله مراعاة لمحل النكرة) قال الدنوشرى هذا على مذهب سيبويه (قوله لمحلها مع اسمها) قال الدنوشرى هذا على مذهب من (قوله لفظ المفتوح) قال الدنوشرى لو قال لفظ المبنى والمنصوب لكان حسنا (قوله والقول بانه توكيد لفظى خطأ) قال اللقانى وجه الخطئة ان التوكيد اللفظى اعادة اللفظ بعينه وهذا اوجب بناء التأكيد وان يراد به معنى المؤكد اذ بدونه لم يكن اللفظ الاول معادا ويجاب بان اعدم الواجب اعادة المادة واصل المعنى لا الهيئة وعدم الزيادة على المعنى اهـ المقصود منه قال الشهاب القاسمى اقول ايش المانع من ان التأكيد اللفظى هنا اعادة الاول بعينه اذ التأكيد اللفظى هو ماء الثانى فقط ووصفه ليس من جملة التأكيد فالتأكيد بماء الثانى مع قطع النظر عن وصفه فان قيل يتبين بالوصف انه ليس عين الاول لان اللفظ اذا قيد بقيد يتبين ان المراد به مقيد لا مطلق قلنا ذلك لا يضر لانه كما يتبين بالوصف ان ماء الثانى مقيد يتبين به ان ماء الاول أيضا مقيد لانه عين الثانى فتقيد هو أيضا فليتأمل

لعدم مساواته للاول وان جعلنا باردا نعتا لماء الاول وماء الثانى بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال ابو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال فى قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح فى الحواشى بانه انما جىء بالجامد توطئة للحال ليجرى على منعوت اذ كان ذلك حق المشتقات ومن ثم قال ابن عصفور وغيره فى جاء زيد ضاحكا انه على حذف الموصوف وهنا لو لم يذكر التابع لجرى قولك باردا نعتا على ماء الاول فما فائدة هذه التوطئة انتهى (فان فقد الافراد) فى النعت (نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا او) فقد الافراد فى المنعوت (نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا او) فقد (الاتصال) بان كان بين النعت والمنعوت فاصل (نحو لا رجل فى الدار ظريف او لا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح) فيهن لانه يستدعى التركيب وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين (وجاز الرفع) بالنظر الى المحل (والنصب) بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا والى محله ان كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع فى هذا الباب حسن فى المعرب والمبنى لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومفردا نعتا لمبنى يلى • فافتح أو انصبن او ارفع تعدل

وغير ما يلى وغير المفرد • لا تبن وانصبه او الرفع قصد

(كما) تقدم (فى المعطوف بدون تكرار لا) فشبه النعت المفصول فى جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال

والعطف ان لم تتكرر لا احكما • له بما للنعت ذى الفصل انتمى

وصنيع الموضح اقعد من جهة التقسيم وانسب لقوله (وكما فى البدل الصالح لعمل لا) وهو المنكر (فالعطف) بدون تكرار لا (نحو لا رجل وامرأة فيها) بنصب امرأة ورفعها (والبدل) الصالح لعمل لا (نحو لا احد رجل وامرأة فيها) بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح فى المعطوف والبدل لوجود الفاصل فى العطف بحرفه وفى البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل (فان لم يصلح) البدل (له) أى لعمل لا بان كان معرفة (فالرفع) واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل فى معرفة (نحو لا احد زيد وعمرو فيها) فزيد وعمرو بدل تفصيل من أحد (وكذا) يجب الرفع مع تكرار لا (فى المعطوف الذى لا يصلح لعمل لا نحو لا امرأة فيها ولا زيد) لان لا النافية لا تعمل فى معرفة قال ابو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا اخاه قاله صاحب البسيط ووجهه انهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوى بناء على انهما لا يتبعان نكرة وسيأتى الخلاف فيهما

(قوله لعدم مساواته للاول) قال بعض الفضلاء ما المانع من جعله بدل بعض ويكون الضمير مقدرا واورد بعضهم انهم جوزوا فى لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة التأكيد مع الوصف (قوله كما جاءت توطئة الخ) قال الزرقانى أى كما جاءت النكرة وهى قوله تعالى أمرا فى المثال المذكور اذ هى حال موطئة لانها ذكرت توطئة للمنعوت بالمشتق وهو قوله من عندنا اذ هو متعلق بكائن وهو مشتق نظير فتمثل لها بشرا سويا (قوله وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين) أى بدون تنزيل لما مر ان اسم لا لا يركب مع صفته قبل دخولها فصار بمنزلة كلمة وركبا مع لا فلا يرد ان فى ذلك تركيب ثلاث كلمات (قوله لا احد رجل وامرأة) قال اللقانى هذا يوهم ان البدل متعين فيه العطف وذلك غير متعين لامكان بدل البعض من الكل (قوله وفى البدل بعامله) أى المقدر بدليل التعليل ويكفى فى الفصل التقدير كما فى الفعل المؤكد بالنون فاندفع ما قيل اين الفصل وهو متصل بعامله فى الظاهر (قوله بالنظر الى المحل) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان اسم لا المضاف والمشبه به مرفوعان محلا اى باعتبار ما كان قبل دخولها

• (فصل وإذا دخلت همزة الاستفهام على لا) النافية للجنس (لم يتغير الحكم) بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ نحو ألا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو ألا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو ألا رجوع وألا حياء بالأوجه الخمسة (ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما) من الاستفهام والنفي وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي (كقوله) وهو قيس بن الملوح على ما قيل

(ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد) • إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

والمعنى ليت شعري إذا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى أم لها تجلد وتثبت وكنى عن الموت بعد ذكر تسليتها وادخل إذا الظرفية على المضارع بدل الماضي (وهو) نادر وبقاء الحرفين على معنييهما (قليل حتى توهم) أبو علي (الشلوبين أنه غير واقع) في كلام العرب ورد على الجزولي إجازته إياه والحق وقوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل ألا قماص بالعير والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلوبين لفظ أعجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء ولامه مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني (وتارة يراد بهما) أي بالهمزة ولا (التوبيخ) والإنكار (كقوله

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته) • وآذنت بمشيب بعده هرم

فالأحرف توبيخ وارعواء مصدر ارعوى يرعوي أي انكف عن الشيء ويستعمل كثيرا في ترك ما يستقبح يقال ارعوى فلان عن القبيح أي انكف عنه وولت أدبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال في المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة انتهى وهو مأخوذ من كلام الأطباء وآذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الأصمعي المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بغير ميم بياض الشعر والهرم كبر السن (و) كون الحرفين يراد بهما التوبيخ (هو الغالب) في الاستعمال واعترضه الدماميني فقال اعلم أن المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا مجموع ألا والنفي المفاد بلا باق على حاله ففي البيت عدم الارعواء أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما يفيد ما اختص به وأجاب الشمني بأن المراد أن الهمزة تفيد الإنكار التوبيخي وكلمة لا تفيد النفي فمجموع ألا يفيد الإنكار التوبيخي على النفي (وتارة يراد بهما التمني كقوله

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه) • فيرأب ما أثأت يد الغفلات

والعمر المدة ويرأب بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفي آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير العمر وأثأت بمثلثة بعد الهمزة الأولى أي أفسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها بمن يكسب أشياء بيده (وهو) أي كون الحرفين يراد بهما التمني (كثير) واختلاف

• (فصل) •

(قوله لم يتغير الحكم) قال اللقاني الأقيس أي عن الخليل وسيبويه في ألا التي للتمني من عدم الخبر ومنع مراعاة لا واسمها وإلغائها إذا تكررت (قوله وأدخل إذا الخ) قال الدنوشري فيه تطرفان المعنى على الاستقبال فالمضارع واقع في محله لا في موقع الماضي (قوله وأجاب الشمني) لا يخفى أن جوابه لا يلاقي جعل البيت شاهدا للقسم الذي أريد فيه بالحرفين التوبيخ وجعل مقابلا لما يكون فيه الحرفان باقيين على معناهما

في ألا هذه في زمنها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها وإلغائها (و) المعتمد (عند سيبويه والخليل أن ألا هذه) ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف فهي (بمنزلة أتمنى فلا خبر لها) كما أن أتمنى لا خبر له (وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت) كما أن ليت كذلك لأن ليت لا تركب مع اسمها ولا تتكرر فتلغى فلا تعمل إلا عندهما إلا في الاسم خاصة فيبنى إن كان مفردا ويعرب نصبا إن كان مضافا أو شبهه (وخالفهما المازني والمبرد) فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما مركبة ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر وإلغاء واتباع للفظ اسمها ومحله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه أن مستطاع إما خبر لا وإما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها إذ المحل اسمها فقط والأول النصب وعليهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم أحد الأمرين إما ثبوت الخبر أو مراعاة محلها مع اسمها وأيا ما كان فهو المدعى (و) رد بأنه (لا دليل لهما في البيت) أي الذي استدلا به (إذ لا يتعين كون مستطاع خبرا) للا (أو صفة) لاسمها (ورجوعه فاعلا) على حذف مضاف أي نائب فاعل (بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة) من المبتدأ والخبر (صفة ثانية) لعمر وصفته الأولى جملة ولى وإذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ من الكلام على ألا المركبة اتفاقا وهي المشار إليها في النظم بقوله

وأعط لا مع همزة استفهام • ما تستحق دون الاستفهام

شرع في ألا البسيطة على الأصح تكملة للأقسام فغير الأسلوب وقال (وترد ألا للتنبيه والاستفتاح (فتدخل على الجملتين) الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئا فالاسمية (نحو ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم) والفعلية نحو (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فألا داخلة على ليس تقديرا لأن يوم منصوب بمصروفا مقدم من تأخير والأصل ألا ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم (و) ترد ألا (عرضية) بسكون الراء (وتحضيضية) بحاء مهملة وضادين معجمتين (فتختصان بـ) الجملة (الفعلية) الخبرية ولا تعملان شيئا فالعرضية (نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم) والتحضيضية نحو (ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم) وإنما اختصا بالفعلية لأنهما للطلب لأن العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وإزعاج ومضمون الفعلية أمر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف التحضيض معناها الأمر إذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي (• مسئلة • وإذا جهل الخبر) سواء قلنا إنه خبر لا أم خبر المبتدأ (وجب ذكره) للجهل به (نحو لا أحد أغير من الله عز وجل (وإذا علم) من سياق أو غيره (فحذفه كثير نحو فلا فوت) أي لهم (قالوا لا ضير) أي علينا ولو ذكر لجاز عند الحجازيين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر • إذا المراد مع سقوطه ظهر

(قوله وإذا جهل الخبر الخ) اعلم أنه يتصور في الحذف هنا أربعة عشر صورة على ما أسلفنا آخر باب إن ولم يتعرضوا إلا لحذف الخبر وهو كثير على سبيل الجواز ولحذف الاسم وهو قليل كما قال الناظم في الكافية • والاسم للعلم به يقدم • وذلك كقولهم لا عليك أي لا بأس عليك ولحذف لا كما في حكاية الأخفش لا رجل وامرأة بالفتح (قوله لا أحد أغير من الله) قطعة من حديث في الجامع الصحيح للإمام البخاري وتتمته ولذلك حرم الفواحش ويروى لا شخص وليس فيه دلالة صريحة على تسمية الله شخصا ولذلك ترجم البخاري بباب لا شخص أغير من الله وترجم قبله بباب تسمية الله شيأ وأورد قوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم لدلالة الآية نصا على تسميته تعالى شيأ هذا وقال العز بن عبد السلام في الأمالي ما معنى الغيرة ههنا إن حملناها على مذهب الشيخ على الإرادة أشكل التعليل لأن النهي يقع عن المراد وعن غيره ثم هذا يستقيم على رأي المعتزلة وإن حملناه على رأي القاضي على صفة فعلية أي يفعل بمن يرتكب الفواحش ما يفعله الغيور تنتفي مناسبة التعليل لأنه يصير المعنى لأن الله أكثر عذابا بالنهي عن الفواحش ولا مناسبة بين كثرة العذاب والنهي

(و) حذف الخبر المعلوم (يلتزمه التميميون والطائيون) هكذا نقل ابن مالك ونقل ابن عصفور عن بني تميم انهم لا يظهرون خبر لا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال أبو حيان وأكثر ما يحذفه الحجازيون اذا كان مع الا نحو لا اله الا الله أي لنا او في الوجود ونحو ذلك قال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله اله مبتدأ وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدأ معها في نحو لا رجل في الدار ويكون الله مبتدأ مؤخرا واله خبرا مقدما وعلى هذا تخرج نظائره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي نقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا اه

•(هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين)•

هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى أن المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي اعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو الا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه (افعال هذا الباب نوعان أحدهما أفعال القلوب) وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة أقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو (فكر) في كذا (وتفكر) فيه (وما يتعدى لواحد) بنفسه (نحو عرف) زيد الحق (وفهم) المسئلة (وما يتعدى لاثنين) بنفسه (وهو المراد) هنا واليه أشار الناظم بقوله

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا • اعني رأى خال علمت وجدا
ظن حسبت وزعمت مع عد • حجا درى وجعل اللذ كاعتقد

وهب تعلم (وينقسم) هذا القسم المتعدي لاثنين (أربعة اقسام احدها ما يفيد في الخبر يقينا

(قوله وركب مع لا الخ) اى ركب الخبر مع لا قال الشهاب القاسمي لانه لا عمل للا على هذا لكن المبتدأ المؤخر مرفوع فلو صات في الخبر نصب المحل لزم ان لا ترفع المبتدأ او تنصب الخبر وهو غير معهود فيها اه وقال الدماميني في الجملة السادسة من الباب الخامس من حواشي المغني ولا يخفى ضعف هذا القول يعني قول الزمخشري وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا ولا يبنى معها الا المبتدا ثم لو كان كذلك لم يجز نصب الاسم ٢٩٨ العظيم وقد جوزوه (قوله ودعوى ابدال ما لا يحل الخ) قال الزرقاني اى لان خبر لا لا بد من كونه نكرة والاسم الكريم معرفة فلا يحل محل المبدل منه (قوله على قول الجمهور) قال الزرقاني اى من ان الاستثناء المفرغ بدل (قوله من يجعل المرفوع خبرا) قال الزرقاني اى عن النكرة

•(هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر)•

(قوله فتنصبهما مفعولين) اورد بعضهم على الفاء نظير ما مر عن اللقاني في باب ان واجاب بنظير ما اجاب به هناك (قوله واجيب بالمنع الخ) قال الزرقاني اى بمنع انه لم يرد ذلك بل هو مراد بدليل انه يقال ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه فالظن المذكور التشبيه به اه واجاب الكافيجي بانه متأول بمعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو كما ان قولك زيد حاتم متأول بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى (قوله مستدلا بوقوعه جملة) قال الدنوشري فيه نظر فان ذلك مشترك بين الحال والمفعول الثاني الذي اصله الخبر (قوله وعورض بوقوعه معرفة وضميرا الخ) لا حاجة لقوله وضميرا بعد قوله معرفة ثم الحال قد تأتي معرفة وجامدة كثيرا بل اجاز ذلك قياسا جماعة منهم البغداديون ويونس فلعل الفراء وافقهم على ذلك (قوله وبانه لا يتم الكلام بدونه) قال الدنوشري اى ليس هذا شأن الحال دائما وان كان بعض الاماكن لا يتم الكلام بدونه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين (قوله واليه أشار الناظم الخ) كما أشار الى ذلك أشار الى ان كل قلبي لا يتعدى بقوله اعني رأى الخ

وهو اربعة وجد والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثاني وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما ساغ مجيء وجد للعلم لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى (انهم ألفوا آباءهم ضالين) فآباءهم مفعول اول وضالين مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو زياد بن يسار

(تعلم شفاء النفس قهر عدوها) • فبالغ بلطف في التحيل والمكر

فتعلم أمر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثاني (والاكثر وقوع) تعلم (هذا على ان) المشددة (وصلتها) فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه (كقوله) وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين

(فقلت تعلم أن للصيد غرة) • والا تضيعها فانك قاتله

فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم والا الى آخره جملة شرطية والهاء في تضيعها عائدة على الوصية فيما قبله والهاء في قاتله عائدة على الصيد وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تقول تعلمت أن زيدا خارج بمعنى علمت (وقال) الآخر

(دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط) • فان اغتباطا بالوفاء حميد

ودريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم بحذف التاء وفاغتبط جواب شرط مقدر اي ان دريته فاغتبط من الغبطة وهو ان تتمنى مثل حال المغبوط من غير ان تريد زوالها عنه فان أراد زوالها كان حسدا (والاكثر في) درى (هذا ان يتعدى بالباء نحو دريت بزيد (فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا ادراكم به) فضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالباء مفعوله الثاني (و) القسم (الثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين عباد الرحمن اناثا) فالملائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثاني (و) نحو (قوله) وهو تميم بن مقبل وقيل ابو سنبل الاعرابي

(قد كنت احجو أبا عمرو اخا ثقة) • حتى ألمت بنا يوما ملمات

(قوله وجد والفى) قال اللقاني دلالتهما على اليقين بالالتزام قال الرضي واما الابانة الشيء على صفة وهو وجد والفى وعدا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم أن تعلمه عليها ان لم يكن معلوما اه وقد أشار الشارح لذلك بقوله وانما ساغ الخ قال الدنوشري •(فائدة)• لا يستعمل الفى الا متعديا وقال ويكون الفى بمعنى أصاب ٢٩٩ نحو ضاع مالي ثم الفيته أي اصبته (قوله قال الله تعالى تجدوه) قال الدنوشري وقال تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومصدرها الوجدان عند الاخفش والوجود عند السيرافي وقال قوله في الآية تجدوه أي تلقوه ولا بمعنى أصاب والا لم ينصب مفعولين بل واحدا فقط وكذا الفى (قوله وانما ساغ الخ) قال الدنوشري قد يقال ان مجيء وجد بمعنى علم غير مفرع على غيره (قوله فانك قاتله) قال الزرقاني اى صائده اى قاتله بصيدك له الا اشكال (قوله وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب الخ) ظاهره ان تعلم في المثال ليس ماضيا وليس كذلك فكان الظاهر ان يقول وقد تكون تعلم ماضيا (قوله فاغتبط) قال الدنوشري قد يقال كيف يقول له اغتبط مع انه ينبغي ان يكون هو المغتبط بفتح الباء وقد يقال ان معناه ازدد فيما انت متصف به من الوفاء بالعهد ويكون مجازا او حقيقة فتراجع كتب اللغة اه (قوله جعل الخ) قال اللقاني اما جعل وعد فقد جعلهما الرضي لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق للواقع واما زعم فقد جعلها للقول بان الشيء على صفة غير مستند الى وثوق قال وقد تستعمل زعم في التحقيق واما حجا وهب فهما للظن فقط كما قال المصنف وصرح به الرضي أيضا (قوله اخا ثقة) قال الدنوشري ينظر هل ثقة صفة لاخا فيكون منونا منصوبا او هو مجرور مضاف اليه بمعنى الوثوق اه اقول ضبطه المصنف في نسخة مصححة بخطه مجرورا وكذا رأيته مضبوطا في نسخة صحيحة من شرح الشواهد للعيني على اخطه وهو ظاهر كلام الشارح

(قوله المتعدى بمعنى نزات) قال الدنوشرى هذا معنى مجازى اذ الالمام حقيقة الزيارة الخفيفة يقال ألم به اذا زاره زيارة خفيفة قاله بعض شراح ديوان أبي الطيب اه وهو عجيب فقد قال فى الصحاح الالمام النزول وقد ألم به اى نزل به ولم يتعرض لاستعمال الالمام بمعنى الزيارة ثم قال انه يقال • ٣٠٠ يزورنى لماما أى فى بعض الاحايين وفى الاساس ألم به نزل ويزورنى لماما أى غبا ثم قال ومن المجاز لم شعثه أى اصلح حاله فعلم أن الالمام بمعنى النزول حقيقة (قوله والاقل فى هب هذا الخ) قال الدنوشرى قال فى الصحاح وهبنى فعلت ذلك اى احسبنى واعددنى ولا يقال هب انى اه وكان عليه أن ينبه على ان الشارح اشار لرده تبعا للمغنى فقد قال فيه هب بمعنى ظن الغالب تعديه الى صريح المفعولين ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريرى ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هب ان ابانا كان حمارا (قوله وافراد الضمير الخ) قال الدنوشرى قف على افراد الضمير وتثنيته بعد العطف باو اه اقول الذى نص عليه المصنف فى حواشى الالفية كما نقل عنه الشمنى اول باب النكرة والمعرفة ان او التى للشك والابهام يفرد بعدها الضمير والتى للتنويع يطابق نحو ان يكن غنيا او فقيرا فالله أولى بهما ونص على ذلك فى بحث الجملة المعترضة من مغنى اللبيب فقال فى قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما الظاهر ان الجواب فالله اولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما قد توهموا لان او هنا للتنويع وحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقة نص عليه الابدى وهو الحق وقد بسطنا الكلام على ذلك فى حاشية الفا كهى فى باب العطف (قوله رأى) قال الدنوشرى يعنى المبنى للفاعل واما أرى المبنى للمفعول فقال الرضى ويستعمل أرى الذى لم يسم فاعله من ارى عاملا عمل الظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وأن كانت اريت بمعنى اعلمت

قاباعمرو مفعوله الاول واخاثقة مفعوله الثانى والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل ألمت بمعنى نزلت (و) نحو (قوله) وهو النعمان بن بشير الانصارى رضى الله عنه

(فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى) • ولكنما المولى شريكك فى العدم

فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثانى والعدم بضم العين الفقر (و) نحو (قوله) وهو ابن همام السلولى

فقلت اجرنى أبا خالد • (والا فهبنى امرأ هالكا)

فياء المتكلم مفعوله الاول وامرأ مفعوله الثانى وهالكا نعت امرأ والاقل فى هب هذا وقوعه على ان وصلتها كما فى المسئلة الجارية فى الفرائض هب ان ابانا كان حمارا (و) نحو (قوله) وهو ابو أمية الحنفى واسمه أوس

(زعمتنى شيخا ولست بشيخ) • انما الشيخ من يدب دبيبا

فياء المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثانى ويدب دبيبا يدرج فى المشى درجا رويدا (والاكثر فى زعم هذا وقوعه على ان) بتخفيف النون (او ان) بتشديدها اى مع فتح الهمزة فيهما (وصلتهما) وافراد الضمير فى مثل هذا افصح من تثنيته لان العطف فيه بأو وهو رأى البصريين والتثنية رأى الكوفيين فالاول (نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا و) الثانى نحو (قوله) وهو كثير عزة

(وقد زعمت انى تغيرت بعدها) • ومن ذا الذى يا عز لا يتغير

وعز منادى مرخم (و) القسم (الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله يجل تناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) الاول للرجحان والثانى لليقين (وكقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات) الاولى لليقين والثانية للرجحان (و) القسم (الرابع ما يرد بهما) اى بالوجهين (والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال) فالرجحان (كقوله

ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا) • فعردت فيمن كان عنها معردا

فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله الثانى وان شبت بالبناء للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال عرد فى الحرب اذا جبن وقال الخليل عرد وعرج فى الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا اوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزما (و) اليقين نحو (قوله تعالى

يظنون

(قوله وكما حسبنا) الظاهر ان هذا البيت كناية عن انه كان يظن جماعة من قومه شجعانا فتبينوا بخلاف ذلك وهذا يضرب للمثل ومورده ظاهر كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط بعض طلبته وهو كلام من لم يعرف سياق الكلام وسباقه ولحاقه وهذا البيت ابيات فى الحماسة وبعد هذا البيت فلما لقينا عصبة تغلبية • يقودون جردا فى الاعنة ضمرا سقيناهم كاسة ونا بمثلها • ولكنهم كانوا على الموت أصبرا فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه • ببعض أبت ٣٠١ عيدانه أن تكسرا وهذه الابيات من أحد المصنفات (قوله وما لا يستطاع فى موضع المفعول الثانى) قضيته ان الذى فى موضع المفعول الجملة لا الموصول فقط وليس كذلك قال فى المغنى فى بحث الجمل التى لا محل لها من الاعراب الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذى قام ابوه فالذى فى موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغنى عن بعضهم انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا ان الموصول وصلته فى موضع كذا محتجا بانهما كلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب فى نفس الموصول نحو ليقم ايهم هو فى الدار اه المقصود منه وما كان يلقنه هذا البعض لاصحابه اشار اليه السعد رحمه الله فى اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح والجامى فى باب الموصول فى اعراب ماذا صنعت فانه قال ما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس (قوله تردد علم بمعنى عرف) قال اللقانى قال الرضى لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فمعنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا القائم واحد الا أن عرف لا ينصب جزأى الاسمية كما تنصبهما علم لا لفرق معنوى بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الآخر أقول هذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل الاصول والميزان ولبعضهم قول آخر وهو أن العلم يتعلق بالمركبات أو الكليات والمعرفة تتعلق بالجزئيات أو البسائط قال فى شرح المطالع

يظنون انهم ملاقوا ربهم) أى يتيقنون ذلك (و) الرجحان فى حسب (كقول الشاعر) وهو زفر بن الحرث الكلابى

(وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة) • عشية لاقينا جذام وحميرا

فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثانى وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتأنيث (و) اليقين فيها نحو (قوله) وهو لبيد العامرى

(حسبت التقى والجود خير تجارة) • رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا

فالتقى مفعول اول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثانى ولم يثن لانه اسم تفضيل واسم التفضيل اذا اضيف الى نكرة لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز واذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر اصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لان الابدان تخف بالارواح فاذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات (و) الرجحان فى خال (كقوله

اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى) • يسومك ما لا يستطاع من الوجد

اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثانى وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطاع فى موضع المفعول الثانى ليسومك ومن الوجد بيان لما (و) اليقين فيها نحو قوله

(ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا) • اشكو اليكم حموة الالم

انشده خلف الاحمر من الكوفيين وياء المتكلم مفعوله الاول وضمنا مفعوله الثانى وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفى نسخة ظمئا بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى مشفق قال فى الصحاح وظمئت الى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتنى معترض بين النافى وهو ما والمنفى وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو الشدة والتقدير خلت نفسى ضمنا بعدكم ما زلت أشكو شدة الفراق * (تنبيهان) • اثنان (الاول تردد علم بمعنى عرف

ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم يتعدى الى مفعولين وعرف تتعدى الى واحد فتأمله ثم ان الرضى ناقض نفسه فى باب كان وهو الحق لانه يشهد على بطلان ما ذكره هنا وان للمعنى تأثيرا فى باب التعدية اختلافها بحسب اختلاف المعانى واللفظ واحد كما فى الصيغ المشتركة بين معنيين احدهما لازم والآخر متعد كاضاء وأظلم وقد عقد لذلك بابا فى الخصائص وذكرناه فى حاشية الالفية فى باب التعدى واللزوم (قوله بمعنى اتهم) الاتهام ان تجعل شخصا فى موضع الظن السئ (قوله واليهما اشار بقوله اعلم عرفان الخ) لكنه أخر ذلك ٣٠٢ عن ذكر الالغاء والتعليق وأوهم انهما يجريان فيهما وليس كذلك فما صنعه المصنف أحسن وأشار بمخالفته للاعتراض عليه (قوله وتقول رأى أبو حنيفة الخ) قال اللقانى لا دليل فيه على ان رأى هذه متعدية الى واحد دائما لجواز ان تتعدى تارة الى مفعولين كقولك رأى أبو حنيفة كذا حلالا قال الدنوشرى ويمكن أن يقال الثانى حال وفيه نظر ثم قال اللقانى وتارة الى واحد هو مصدر ثانى هذين المفعولين مضافا الى أولهما كقولك رأى ابو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية الى اثنين هذا الاستعمال الثانى كما صرح به الرضى (قوله فلا يتعديان) قال الدنوشرى يقتضى انهما فعلان وانما ذلك فعل واحد وهو وجد لكنه ورد بمعنيين وكان المصنف ثنى نظرا الى المعنيين المذكورين (قوله وبمعنى ضربت نحو رأيت الصيد) الاولى اسقاط الضمير بان يقول وبمعنى ضرب ثم الاولى أن يقول وبمعنى ضرب زيد الصيد ولا يقتصر على ضرب (قوله وتأتى وجد الخ) قال الدنوشرى ومصدر وجد هذه الوجدان والوجود أيضا ومن ذلك قول المتنبى

والظلم من شيم النفوس فان تجد * ذا عفة فلعلة لا يظلم

أى

(و) ترد (ظن بمعنى اتهم) واليهما أشار الناظم بقوله

لعلم عرفان وظن تهمه * تعدية لواحد ملتزمه

(و) ترد (رأى) بمعنى ذهب (من الراى أى المذهب و) ترد (حجا بمعنى قصد فتتعدين) هذه الافعال الاربعة (الى) مفعول (واحد) فقط فاولها (نحو والله أخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيأ) أى لا تعرفون شيأ (و) ثانيها (نحو وما هو على الغيب بظنين) بالظاء المشالة أى بمتهم (و) ثالثها (تقول رأى أبو حنيفة حل كذا ورأى الشافعى حرمته) أى ذهب أبو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعى الى حرمته (و) رابعها (نحو حجوت بيت الله) أى نويته وقصدته (وترد وجد بمعنى حزن أو حقد فلا يتعديان) يقال وجد زيد اذا حزن او حقد ويختلفان فى المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موجدة (وتأتى هذه الافعال (الخمسة) (وبقية أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين) فتأتى علم للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا وتأتى رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أى أبصرته وبمعنى اشار نحو رأى زيد كذا اى أشار به وبمعنى ضربت نحو رأيت الصيد اى ضربت رئته وتأتى حجا بمعنى غلب فى المحاجة نحو حجا زيد عمرا اى غلبه فى المحاجة وبمعنى رد نحو حجيت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل أى سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث اى كتمته وحفظته وبمعنى أقام نحو حجا بمكة اى أقام بها وبمعنى بخل يقال حجا بماله اى بخل به وبمعنى وقف كقوله * فهن يعكفن به اذا حجا * اى اذا وقف وتأتى وجد بمعنى أصاب نحو وجد زيد ضالته اى أصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان أى استغنى وتأتى عد بمعنى حسب بفتح السين نحو عددت المال اى حسبته احسبه بضم السين فى المضارع وتأتى زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا أى كفلته وضمنته وفى التنزيل وأنا به زعيم وفى الحديث الزعيم غارم وبمعنى رأس بالهمز وتركه نحو زعم زيد اذا رأس ومنه زعيم القوم فلان أى رئيسهم وبمعنى قال كقول ابى زبيد الطائى

يا لهف نفسى ان كان الذى زعموا * حقا وماذا يرد القوم تلهيفى

وتأتى وجد أيضا بمعنى حزن تقول وجد زيد على محبوبه أى حزن عليه ومصدره الوجد وبمعنى حقد نحو وجد على عدوه أى حقد فتتعدى الى واحد واذا كان وجد بمعنى استغنى فمصدره الجدة والوجد وفى الحديث مطل ذى الوجد ظلم واصل الجدة كما اصل يجد والاصل الوجدة لانه مصدر وجد

(قوله والى هذا أشار الناظم بقوله ولرأى الرؤيا) لكن كان ينبغى أن يقدمها على الالغاء والتعليق كما فعل المصنف لئلا يتوهم جريانهما فيها (قوله أفعال التصيير) قال الدنوشرى قال بعضهم فيه بحث اذ معمولا هذه الافعال متغايران مفهوما وخارجا فلا يصح أن يدعى كونهما مبتدأ وخبرا الوجود اتحادهما خارجا يبين لك ذلك انك تقول صيرت الفقير غنيا او المعدوم موجودا ولا يخفى ان صدق أحدهما على الآخر ممتنع انتهى ويجاب بأن نحو الفقير غنى صحيح أى ٣٠٣ الفقير فيما مضى تجدد له الغنى وكذا المعدوم موجود اذ الوصف العنوانى لا يشترط وجوده دائما بل يكفى وجوده فى بعض الاوقات انتهى والبعض الذى نقل عنه هو اللقانى واما ما أجاب به فقد ذكره المناطقة فى بحث النسب والقضايا الموجهة وصرحوا بأن كل نائم مستيقظ قضية صادقة وأقره السعد واعترضه حفيد السعد فى شرح التهذيب بأنه لا يناسب قواعد اللغة يعنى لان الوصف حقيقة فى الحال هذا وقال الشهاب القاسمى قد يجاب عن البحث بأنه ان أراد شيخنا ان أفعال التصيير لا يكون معمولاها الا متغايرين مفهوما وخارجا فهو ممنوع وسند المنع نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض فان تركنا هنا من أفعال التصيير مع صدق أحد مفعوليها على الآخر واتحاده معه خارجا فان المائج يصدق على بعضهم ويتحد معه خارجا وان أراد انه قد يكون معمولاها كذلك فسلم ولا يضر لان أفعال الباب لا يجب أن تدخل على المبتدا والخبر بل قد تدخل على غيرهما ولهذا قال شيخ الاسلام فتصرح أى ابن المصنف على دخولها عليهما لانه الغالب ولانه المراد هنا والا فقد تدخل على غيرهما كظننت زيدا عمرا الا على وجه التشبيه اى ظننت المسمى بهذا فالذات فيهما واحدة وليس أصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد عمرو الا على وجه التشبيه المقتضى لاختلافهما ذاتا

أى ان كان الذى قالوه حقا نص عليه ابن برى وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله فى الصحاح وفى حواشيه لابن برى قال ابن خالويه يقال زعم فى غير مزعم أى طمع فى غير مطمع وتأتى درى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد اذا خدعه واستخفى له ليفترسه وتأتى حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتأتى خال للعجب يقال خال الرجل تكبر وأعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالظاء المشالة يقال خال الفرس اى غمز فى مشيه وغير ذلك (وانما نحترز عنها لانها لم يشملها قولنا أفعال القلوب) التنبيه (الثانى) من التنبيهين العرب (ألحقوا رأى الحلمية برأى العلمية فى التعدى لاثنين) بجامع ادراك الحس الباطن كقوله تعالى انى أرانى أعصر خمرا فأرى عملت فى ضميرين متصلين لمسمى واحد واحدهما فاعل وثانيهما مفعول أول وجملة أعصر خمرا المفعول الثانى و (كقوله) وهو عمرو بن احمر الباهلى يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فرآهم فى منامه

(أراهم رفقتى) حتى اذا ما * تجافى الليل وانخزل انخزالا

فالهاء والميم مفعول أول ورفقتى بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة الجماعة ينزلون جملة ويرحلون جملة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل اى انطوى وانقطع والى هذا أشار الناظم بقوله

ولرأى الرؤيا انم ما لعلما * طالب مفعولين من قبل انتمى

وذهب بعضهم الى ان رأى الحلمية لا تنصب مفعولين وان ثانى المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بأن الرفقة الرفقاء وهم المخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالاضافة فيه غير محضة قاله الموضح فى الحواشى وفيه نوع مخالفة لما هنا (و) رأى الحلمية لا يدخلها الغاء ولا تعليق خلافا للشاطبى و (مصدرها الرؤيا نحو) قوله تعالى (هذا تأويل رؤياى من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل) قد (تقع مصدرا للبصرية خلافا للحريرى وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التى أريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس) رضى الله عنهما (هى رؤيا عين) ولكن المشهور استعمالها فى الحلمية (النوع الثانى) من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين (أفعال التصيير) وانما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة الى أخرى

(قوله بجعل) قال المصنف فى الحواشى مما يتعين أن يكون من هـذا نبذ من قوله تعالى نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله على هذا مفعول اول ووراء ظهورهم مفعول ثان ويبعد بل يتعذر جعله ظرفا لنبذ لان الظرف لابد أن يكون حاويا لفاعل العامل فيه والنابذون غير كائنين وراء ظهورهم انتهى وقوله لان الظرف لابد الخ لا يخلو اطلاقه عن نظر وقد حرر الزركشى فى البحر ما يتعلق بهذا البحث وذكر انه نفيس فقال فى الترجمة التى نصها ظرف المكان حجة عنـد الشافعى وقد ذكر انه روى مسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى على ابنى بيضاء سهيل وأخيه فى المسجد وهو دليل لما ذهب اليه امامنا عالم قريش وصاحب الحسب والنسب رضى الله تعالى عنه من جواز الصلاة على الميت فى المسجد وزعم انهما كانا خارجه لا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر ولما تقرر فى الاصول ان الظرف بعد فاعله ومفعوله فى الفعل الحسى يكون لهما بخلافه بعد غير الحسى يكون للفاعل فقط ومن ثم قال اصحابنا اذا قال ان قتلت زيدا فى المسجد فانت طالق لابد من وجودهما فيه وان ان قذفته فيه يشترط وجود القاذف فقط فيه ومقتضى كلام النحاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول فى الظرف هـذا ملخص ما قال قال ابن حجر فى شرح المنهاج ولك ان تقول ما قاله فى القاعدة له وجه وجيه لان ظرف المكان من المحسات فاذا جعل ظرفا لفعل حسى متعد لزم كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق الا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوى فانه أجنبى من ٣٠٤ الظرف الحسى فاكتفى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط وأما ما قاله عن الاصحاب فهو لا يتمشى على مرجح الشيخين وغيرهما انه فى القتل يشترط وجود المقتول فيه لا القاتل وفى القذف بعكسه ووجهوه بان ذكر المسجد قرينة على ان القصد الزجر عن انتهاك حرمته وانها كما يحصل بوجود المقتول فيه لاستلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقذوف فان قلت فهل لما ذكر وجه قلت يمكن ان يوجه بان القتل لما استلزم غالبا وجود اثر حسى حال صدوره من الفاعل وحال وصوله للمقتول نزل منزلة الحسى فى انه لابد من وجودهما فيه بخلاف القذف فانه لا يستلزم ذلك لما تقرر من صدقه مع غيبة المقذوف فاشترط كون الفاعل فيه فقط (قوله واتخذ وتخذ) قال الدنوشرى فيهما خلاف (٢) فقيل تارة يتعديان الى مفعول واحد نحو قوله تعالى كمثل العنكبوت اتخذت بيتا الى اثنين (قوله صير) قال الدنوشرى صير واصار منقولان بالهمزة والتضعيف من صار الذى هو من اخوات كان تقول أصار زيد عمرا عالما وان كان صار بمعنى انتقل ورجع تعدى الى مفعولين أحدهما بحرف الجر اذا ضعف نحو صيرتك الى موضع كذا أى نقلتك اليه وان كان بمعنى التغير الى وصف كما هو فى أخوات كان تعدت الى مفعولين نحو صيرت زيدا عالما ومن افعال التصيير ضرب نحو ضربت الفضة خلخالا والحال المنقولة من كان بمعنى صار كقوله أ كنت زيدا عالما أى صيرته عالما قال ابن مالك ولا أعرفه مسموعا (قوله وتركنا بعضهم الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم اختلفوا فى ترك فبعضهم جعله يتعدى الى واحد وجعل الثانى منصوبا على الحال ومنهم من جعله بمعنى صير فالى مفعولين وهو اختيار ابن مالك وانشد

وربيته حتى اذا ما تركته ＊ أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

(بجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير وهب) والى ما الاشارة بقول الناظم

والتى كصيرا ＊ أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعوله الاول وهباء مفعوله الثانى ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى (لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا) حسدا فالكاف والميم مفعول أول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض) فبعضهم مفعول أول وجملة يموج فى بعض فى موضع المفعول الثانى وقال الله تعالى (واتخذ الله ابراهيم خليلا) فابراهيم مفعول اول وخليلا مفعول

(٢) قول المحشى فقيل تارة الخ ما بعده لا يصلح ان يكون خلافا فقبله سقط واصله فقيل هما من الاخذ كما قاله الجوهرى اوليسا منه بل لهما مادة اخرى كما قاله ابن الاثير واطال فى الرد على الجوهرى بما محصله فى القاموس ثم تارة يتعديان الخ وقوله فى آخر العبارة الى اثنين لعله سقط قبله لفظ وتارة وبعده كما مثل به الموضح فحرر اهـ

(قوله وهو من السريع الخ) قال الدنوشرى اما الشطر الثانى فظاهر وأما الاول فلا و يعلم ذلك بتقطيعه (قوله لزم قطع الحرف الجار) وقد يلتزم ذلك وله نظير نحو لا ابالك حيث قيل ان اللام مؤكدة لمعنى الاضافة ولا عمل لها والضمير مجرور بالمضاف لا باللام كما تقدم (قوله بلا كاف) ربما يفهم من هذه العبارة انه قد يكف وليس كذلك (قوله اللهم الا ان يقال الخ) قال الدمامينى بعد هـذا ادعاه الزمخشرى فى قوله تعالى وما هـم بضارين به من أحـد وان النون من ضارى حذفت للاضافة الى أحـد ولم يضر وجود من لانها جزء من المجرور (قوله وقيـل الكاف اسم بمعنى مثل الخ) قال الزرقانى هذا مما يناسب قوله تعالى ليس كمثله شئ والمناسب لما هنا ان لو قال وقيل الكاف اسم بمعنى مثل وهى تأكيد لمثل الاولى اذ المؤكد بكسر الكاف وهو الثانى هو كذلك فى المعنى (قوله فداك) قال الدنوشرى الفداء يمد اذا كسر ٣٠٥ ويقصر اذا فتح (قوله لانه انما سمع الخ) قال الدنوشرى قد يتوقف فى كون وهبنى الله فداك ممثلا (قوله لهذه الافعال) قال اللقانى المراد به مجموعها لا جميعها لما علمت من ان التعليق لا يجرى فى الظن وحراد فاته وما تعلمه من عـدم جريانه وعـدم جريان الالغاء فى أفعال التصيير قال الشهاب قوله لما علمت الخ اشارة الى قول الرضى ولم يسمع مثل ذلك فى الظن انتهى لكن منه فى الظن قول ضعيف كما يعلم من شرح جمع الجوامع للسيوطى فراجعه ثم قال اللقانى ثم قول المصنف لهذه الافعال من قصر الاحكام على الافعال لا العكس اذ للافعال احكام أخر خاصة ففى الرضى ومن خواصها أيضا دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول أعطيت ان زيدا درهم ثم قال ولا تقول ان مع جزئيها سادة مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها فى تقدير مفرد فى جميع المواضع بل الاولى أن يقال ان الاسمين المنصوبين فى نحو علمت زيدا قائما سادان مسدان مع اسمها وخبرها و يفيدان فائدتهما اذ هما بتقدير المصدر بلا آلة المصدرية انتهى وقوله من قصر الاحكام على الافعال يعنى أو ما الحق بتلك الافعال قال ابن الناظم وقد ألحق بافعال القلوب فى التعليق غيرها نحو نظر وابصر وتفكر وسال واستنبأ فى قوله تعالى فلينظر أيها ازكى طعاما فانظرى ماذا تأمرين فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة يسألون أيان يوم الدين ويستنبئونك أحق هو ومنه ما حكاه سيبويه رحمه الله تعالى من قولهم أما ترى أى فريق ههنا وقول الشاعر

٣٩ ع ل

مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو جندب بن مرة الهذلى

(تخذت غراز اثرهم دليلا) ＊ وفروا فى الحجاز ليعجزونى

فغراز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء المهملة وفى آخره زاى اسم واد قاله العينى وأنشده الموضح مختوما بنون وقال انه اسم جبل وهو مفعول أول لا ينصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان واثرهم منصوب على الظرفية والضمير المضاف اليه وفاعل فروا ويعجزونى راجع الى بنى لحيان فى البيت قبله وفى بمعنى الى واللام فى ليعجزونى للتعليل (وقال) رؤبة بن العجاج

ولعبت طير بهم أبابيل ＊ (فصيروا مثل كعصف مأكول)

وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو فى صيروا نائب الفاعل وهى المفعول الاول ومثل المفعول الثانى وكعصف مضاف اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدمامينى فينبغى ان تكون الكاف اسما أضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موفرا عليها اما اذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم الا أن يقال نزل منزلة الجزء من المجرور انتهى وقيـل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيدلها قاله فى المغنى فى حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع أكل حبه وبقى تبنه قال الفراء ورق الزرع (وقالوا) فى الدعاء (وهبنى الله فداك) أى صيرنى حكاه ابن الاعرابى عن العرب وهو قليل فياء المتكلم مفعوله الاول وفداك مفعوله الثانى (و) وهب (هذا ملازم للمضى) لانه انما سمع فى مثل والامثال لا يتصرف فيها

＊(فصل＊لهذه الافعال ثلاثة احكام أحدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع فى) افعال

ومن أنتم انا نسينا من انتم * وريحكم من أى ريح الاعاصر علق فيه نسى لانه ضد علم انتهى وهو مأخوذ من قول
والده رحمه الله فى التسهيل ويشاركهن يعنى الافعال القلبية فيه يعنى التعليق مع الاستفهام نظر وابصر وتفكر وسال وما
وافقهن او قاربهن لامالم يقاربهن خلافا ليونس وقد علق نسى انتهى وفيه ان الملحق بافعال القلوب اصالة الافعال الاربعة
الاول والباقى لموافقتهن أو تقاربهن وليتأمل فى كون تفكر ليس من أفعال القلوب وفيه ان نسى ليست مما ألحق وان يونس
يجيز الالحاق فى غير ماذكروا واقتصر فى المغنى على ان التعليق جائز فى كل فعل قلبى ويتعين أن يكون مراده أو ما ألحق بدليل انه قال
ان الجملة انقسمت الى ثلاثة أقسام أحدها أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار نحو أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر
أيها أزكى طعاما يسألون أيان يوم الدين الى آخر كلامه وهذه الافعال ليست من أفعال القلوب على ما فى التوقف ومثل أيضا
بعد ذلك لما تكون فيه الجملة فى موضع المفعول المسرح بيرى البصرية ثم حيث كان يونس لا يشترط ما مر لا يتجه فى المغنى
الرد عليه بان من التعليق لننزعن من كل شيعة أيهم لان نزع ليس بقلبى ذكر ذلك فى بحث أى فى الباب الثانى فى الجملة الثانية مما له
محل من الاعراب ووجه عدم اتجاه الرد عليه بذلك انه لا يسلمه وانما يتجه الرد عليه بما يوافق عليه الا أن يقال المقصود بالرد عليه
فى أصل الحكم وهو جريان التعليق فى غير أفعال القلوب وما ألحق بها الافى كون الآية من التعليق إبقى ان انظر التى عدت من
الملحقات ان كانت من النظر القلبى فهى من أفعال القلوب فلا معنى للالحاق فيها وان كانت من النظر البصرى اشكل انه فى المغنى
فى كلامه على الجملة الثانية مما له محل بعد ان قسم الجملة المعلقة الى أقسام ثلاثة ومثل بقوله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما وذكر
الخلاف فى مسئلة عرفت زيدا أبو من هو ونقل كلام الزمخشرى فى سورة هود وانه قال انما جاز تعليق فعل البلوى لما فى الاختبار من
معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له ٣٠٦ كما تقول انظر ايهم أحسن وجها واسمع ايهم أحسن صوتا لان النظر والاستماع
من طرق العلم انتهى قال ما نصه
ولم أقف على تعليق النظر والبصر
والاستماع الا من جهته انتهى
فكيف يقول انه لم يقف عليه

هذا الباب (الجميع) الجامد منها والمتصرف والقلبى والتصييرى ويختص الحكمان
الباقيان بالقلبى المتصرف (و) الحكم (الثانى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا
لضعف العامل بتوسطه) بين المبتدا والخبر (أو تأخره) عنهما فالمتوسط (كزيد ظننت

الامن جهته مع انه قدمه ومثل له والظاهر ان النظر فى قوله تعالى فلينظر ايها أزكى طعاما بصرى وايضا حيث قائم
كان يونس يجيز التعليق فى غير الفعل القلبى لامعنى لهذا الكلام من المصنف فليحرر المقام (قوله اضعف العامل بتوسطه) قال
الدنوشرى اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين ففى هذه الحالة انت بالخيار فى الاعمال والالغاء فان تقدم على الاسم المتقدم
لام الابتداء تعين الالغاء نحو لزيد ظننت قائم وان كان الفعل منفيا تعين الاعمال نحو زيدا لم اظن قائما ومن مواضع الالغاء
وقوعها بين معمولى ان نحو ان المحب علمت مصطبر * ولديه ذنب الحب مغتفر وبين سوف ومصحوبها نحو قوله
وما أدرى وسوف اخال أدرى * اقوم آل حصن أم نساء وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله
فما جنة الفردوس أقبلت تبتغى * ولكن دعاك الخير احسب والبر وقال أيضا فائدة اذا تقدم هذه الافعال
شئ فان كان لام التأكيد تعين الالغاء نحو ان زيدا لظننت أبوه قائم وان كان حرف استفهام نحو أتظن زيدا منطلقا فالاعمال
متعين وان كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمولا لهذه الافعال نحو أين اظن زيدا قائما ومتى تظن زيدا قائما فان جعلتهما
معمولين لقائم فأنت بالخيار ان شئت أعملت لبنائك الكلام على الظن وان شئت ألغيت ولم تبن الكلام على الظن فقلت أولا
زيد قائم ثم اعترضت بالظن بين متى وزيد وان جعلت أين ومتى معمولين لاظن لم يجز الا الاعمال كما قال سيبويه لان الظن لم يقع
بين عامل ومعمول بل وقع صدرا والذى يليه انما هو معموله وقيل يجوز الالغاء انتهى * (تنبيه) * نقل عن الرضى انه
اذا صدر المفعول الثانى بكلمة الاستفهام فالاولى أن لا يعلق فعل القلب عن المفعول الثانى نحو علمت زيدا من هو
وعلمت بكرا أبو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان الاستفهام يعم الجملة التى بعد علمت كانه قيل علمت أبو من زيد
وليس بقوى لاتفاقهم على النصب فى نحو علمت ما هو زيد قائما انتهى قال الشهاب قوله لاتفاقهم على النصب كان مراده
تعين النصب وامتناع الرفع وقوله ما هو قائما ما نافية ولعل هو اسمها وقائما خبرها والجملة المفعول الثانى (قوله أو تأخره)

قال الدنوشرى قال بعضهم ففى هذه الحالة يجوز الالغاء والاعمال ولكن لكل منهما شرط اما شرط الالغاء فعدم انتفاء الفعل
فلو نفى تعين الاعمال نحو زيدا قائما لم أظن لانه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدا والخبر ثم تأتى بالظن المنفى وأما شرط الاعمال
فان لا تدخل على الاسم لام الابتداء فلو دخلت تعين الالغاء نحو لزيد قائم ٣٠٧ ظننت (قوله خلت اللؤم والخور)

قائم و) التأخر نحو (زيد قائم ظننت قال) منازل بن ربيعة المنقرى
ابالاراجيز يا ابن اللؤم توعدنى * (وفى الاراجيز خلت اللؤم والخور)
فوسط خلت بين المبتدا المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو فى الاراجيز جمع أرجوزة
بمعنى الرجز واراد بها القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع
الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء فهو من أذم ما يهجى به وقد بالغ هذا الشاعر فى هجو
رؤبة أو العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للؤم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح
الخاء المعجمة والواو وفى آخره راء مهملة الضعف والمعنى أتوعدنى يا ابن اللؤم بالاراجيز
وفيها اللؤم والخور (وقال) أبو سيدة الدبيرى
وان لنا شيخين لا ينفعاننا * غنيين لا يجرى علينا غناهما
(هما سيدانا يزعمان) وانما * يسوداننا ان أيسرت غنماهما
فاخر يزعم عن المبتدأ والخبر وان حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان
يزعمان انهما سيدانا وانما يكونان كذلك اذا ايسرت غنماهما بان كثرت ألبانها ونسلها
وأجرى علينا من ذلك (والغاء) العامل (المتأخر) عن المبتدا والخبر (أقوى من
اعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر (و) العامل (المتوسط بالعكس) فالاعمال فيه
أقوى من اهماله لان العامل اللفظى أقوى من الابتداء (وقيل هما) أى الالغاء
والاعمال (فى المتوسط بين المفعولين سواء) لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة
الابتداء له فلكل منهما مرجح قاله أبو حيان * (تنبيه) * هذا الالغاء بالنسبة الى
المفعولين وأما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين
ويجب عند الكوفيين ووجهه انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ
بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضراوى وأبو حيان وشاهد الجواز قوله
شجاك اظن ربع الظاعنينا * يروى برفع ربع على الفاعلية وبنصبه على انه مفعول
أول وشجاك مفعوله الثانى وفيه ضمير مستتر راجع الى ربع قاله فى المغنى واعترض
بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع الظاعنين
خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم وربع الظاعنين مفعول ثان وأظن
عامل على تقدير نصبه (و) الحكم (الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا
لا محلا لمجئ ماله الصدر الكلام بعده) وسمى تعليقا لانه ابطال فى اللفظ مع تعلق
العامل فى المحل وتقدير اعماله والمانع من اعماله فى اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام
(وهو لام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه الآية) وتمامها ماله فى الآخرة من خلاق

قال المصنف فى الحواشى قال أبو
الفتح فيما نقل عنه عبد المنعم
الوجه الرفع لان الواو ليست
للعطف لاختلاف الجملتين طلبا
وخبرا والعطف نظير التثنية
وواو الحال تطلب الابتداء الا
ترى انها واو الابتداء فالظرف
خبر واللؤم مبتدا (٢) ولا يمتنع
النصب على أن يقدر مبتدا أى
وأما خلت أ لا ترى الى قوله لن
تراها البيت تقديره الا وأنت ترى
انتهى ووجه كون الجملة
الاولى طلبية انها استفهامية
اذ الهمزة داخلة على توعدنى أى
أتوعدنى بالاراجيز (قوله لان
ضعف العامل الخ) عبارة الرضى
لان العامل القوى أعنى فعل
القلب تقدم أحدهما وتأخر
عن الآخر قال الشهاب قوله
القوى كانه احتراز عن الابتداء
واشارة الى وجه الاعمال (قوله
وشجاك مفعوله الثانى) قال
الدمامينى الشجا يطلق ويراد به
الحزن ويطلق ويراد به ما ينشب فى
الحلق من عظم وغيره فعلى الاول
جعل ظعن الاحبة ومفارقتهم
شجا له أى حزنا باعتبار ان ذلك
سبب فيه وعلى الثانى يكون
استعارة شبه مفارقة الاحبة
بما يعترض فى الحلق من عظم وغيره من جهة ان كلا منهما مؤثر للالم وانه أذى المفضى الى الهلاك (قوله وهو لام الابتداء
الخ) قال اللقانى ان قلت يرد عليه عدم اطراد العلة فى تعليق هذه الحروف وهى ام الا تدخل الا على جملة لان لام الابتداء

(٢) قوله ولا يمتنع الى قوله انتهى لعل فى هذه العبارة سقطا فحرر اه

لاتدخل على المفرد نحو ان زيدا لقائم قلت قد صرحوا بان الاصل فيها التقدم واصله لئن زيدا قائم أخرت اللام لاصلاح اللفظ قاله الرضى انتهى وقال الدنوشرى ويبعد ان تكون من شرطية وماله من خلاق جواب القسم المضمر (قوله ولقد علمت الخ) قال اللقانى يعنى ان التعليق سبب دخولها على القسم وجوابه الفعل ولى الرضى واما قوله ولقد علمت البيت فانما أجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكيده للكلام لان فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة وفى علمت معنى التحقيق فصار كقوله وانى وقسما الملك مع الصدود لاميل انتهى وقضيته ان النافى جواب علم لكونه قسما لا جواب قسم مقدر كما يقتضيه كلام المصنف ولا ينكر ان الفعل المعلق يدخل على الفعل قال الرضى علمت بين ثم وعلمت أيهم ضربت على ان أيهم مفعول اضربت انتهى وقوله يعنى ان التعليق سبب الخ قال الشهاب يعنى ليس من شرط التعليق دخول المعلق على جملة اسمية بل اذا قصد التعليق جاز الدخول على الفعلية فليتأمل (قوله والقسم وجوابه فى محل نصب الخ) قال الشهاب القاسمى فى حواشى ابن الناظم قد يشكل هذا لان لام القسم متأخرة عن القسم لان القسم مقدر قبلها فكيف تعلق عنه ولم تتصدر عليه الآن يجاب بأن القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالشئ الواحد وكان المتصدر عليه متصدرا على القسم انتهى وهذا الاشكال مبنى على ان المعلق لابد أن يتقدم على جميع الجملة المعلقة أو يكون هو أحد المعمولين كما فى بعض صور الاستفهام وهو ما اقتضاه كلام الناظم فى شرح التسهيل حيث قال وسبب التعليق كون المعمول تالى استفهام أو متضمنا معناه أو مضافا ٣٠٨ الى متضمنه أو تالى لام ابتداء او القسم أو لو او ما أو ان النافيتين أو لا انتهى لكنه قال فيه بعد ذلك ثم جاء بمسئلة ذكرها فى المتن ما نصه وان تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت أبو من هو اختير نصبه لان العامل تسلط عليه بلا مانع ويجوز رفعه لانه والذى بعد الاستفهام شئ واحد فى المعنى فكانه فى حيز الاستفهام والاستفهام يشتمل عليه وهو نظير قولهم ان احدا لا يقول ذلك واحد هذا لا يقع الا بعد النفى ولكن لما كان هو والضمير المرفوع بالقول شيأ واحدا في المعنى نزل منزلة واقع بعد النفى انتهى ومر نحوه عن الرضى وقد يقال ماذكره أولا فى سبب التعليق الموجب وهذا فى المجوز ومن هنا يظهر ان جواب الشهاب لا يجدى الشارح نفعا لان كلام المصنف فى السبب الموجب لان ماحاوله تظير ما ال به الناظم جواز التعليق فى صورة تقدم أحد المفعولين على الآخر ولا يصح الاستدلال على تقدم أحد اجزاء الجملة المعلقة على المعلق بنحو علمت أبو من زيد وعلمت ضيحة أى يوم سفرك لان المضاف الى ماله الصدر له حكمه وهو ضيحة ونزل منزلته وقد تكلم فى المغنى على هذه المسئلة وبين تناقض الزمخشرى فيها فى بحث الجملة الثانية مما له محل من الاعراب فقال واختلف فى نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال الى أن قال وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا أبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل فى محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف فى ذلك بعضهم لان الجملة حكمها فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب وان لا يؤثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم فاضطرب كلام الزمخشرى فى ذلك فقال فى قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا فى سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما فى الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له الى ان قال وقال فى تفسير سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان توقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت أيهما عمرو الا ترى أنه يفترق الحال

فمن مبتدأ وهو موصول اسمى وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفى متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ماله فى الآخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة من وخبره فى محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما تخطاها فى باب ان فرفع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ وأصلها التقديم على ان (ولام القسم كقوله) وهو لبيد على ماقيل

ولقد علمت لتأتين منيتى * ان المنايا لاتطيش سهامها

فاللام فى لتأتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه فى محل نصب

بين تقدم أحد المنصوبين وبين مجيء ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا فى علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق والكلام على ما يتعلق بالجواب عن الزمخشرى مبسوط فى حواشى الكشاف وفى حاشية الدمامينى على المغنى (قوله فسقط ماقيل الخ) يمكن أن يجاب على تقدير ان المعلق جملة الجواب فقط بان الاختلاف الاعتبارى كاف فى كون الجملة لها محل ولا محل لها على حد ما جوزه المصنف فى قول الناظم فى باب اعراب الفعل فى قوله وستره حتم نصب الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة فلا منافاة (قوله لقد علمت ماهؤلاء ينطقون) قال الشهاب القاسمى ان قلت لم يعرف الاعمال والالغاء فى مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق قلت جملة هؤلاء ينطقون قبل التعليق لا محل لها بل لاجزائها وبعد التعليق لا محل لاجزائها بل لها تأمل (قوله ولا وان النافيتان الخ) قال اللقانى رحمه الله تقييده بان يكونا فى جواب قسم لا يظهر له وجه قال الرضى وقد يكون أى المعلق حرف النفى وهو ان وما ولا نحو علمت ان زيد قائم وما زيد فى الدار ولا عمرو ولا رجل فى الدار أما الاستفهام ولام الابتداء وما ٣٠٩ وان النافيتان فللزوم وقوعها فى صدر الجمل واما لا الداخلة على الجمل الاسمية فلانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل انتهى ولا يخفى ان هذا مبنى على ان علة تعليق هذه الامور لزوم وقوعها فى صدر الجمل ولعل هذا مما لا يوافق عليه المصنف وقد قال فى المغنى فى بحث اذا فى اثناء كلام ما نصه والثانى ان ما لا تنقاس على لا فان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا فى لا فقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول فى نحو ان لا تقم اقم وجاء بلا زاد وقوله آلآن قرطا على الة * الاانى كيده لا كيد وقيل ان وقعت فى صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل أدوات الصدر والا فلا وعليه اعتمد سيبويه انتهى المقصود منه وقد كرره فى مواضع وبه يعرف وجه التقييد وليس المصنف ممن يحتج عليه بكلام الرضى هذا وقال الشاطبى فى بحث كان دل قوله يعنى الناظم * كذاك سبق خبر ما النافية * على ان غير ما من أدوات النفى لا صدر لها وسبب ذلك مبنى على قاعدة وهى ان العامل اذا تغير معناه لم يتغير حكمه بيانه ان لن ولم مع الفعل بمنزلة الجزء منه لان لم يفعل جواب فعل ولن يفعل جواب سيفعل كما ذكره سيبويه وغيره وكان الاصل ان يكون النفى داخلا على الايجاب فكنت تقول لم فعل ولن سيفعل كما كان ذلك فى ما حين قلت فى جواب فعل ما فعل وفى جواب يفعل ما يفعل فادخلت حرف النفى على الكلام الموجب نفسه لترد على المتكلم به فاذا قلت ذلك تغير معنى الفعل من الايجاب الى النفى فجاء ذلك فيما تغير حكمه حين تغير معناه فكان التقديم جائزا قبل ورود النفى فلما ورد امتنع التقديم ولو فعلت العرب ذلك فى سيفعل وفعل فادخلت عليه الن ولم تغير الحكم فامتنع التقديم لكن لم تفعل ذلك بل اتت بلن يفعل كله جوابا عن سيفعل وبلم

معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ماقيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال ابو حيان واكثر اصحابنا لا يذكرون لام القسم فى المعلقات وفى الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله

لقد علمت اسد أننا * لهم يوم نصر انعم النصير

بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقوم بفتح ان انتهى وفى المغنى ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لتأتين منيتى * انتهى فاخرج لام لتأتين عن كونها للقسم (وما النافية نحو لقد علمت ماهؤلاء ينطقون) فما نافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره والجملة الاسمية فى موضع نصب بعلمت وهى معلق عنها العامل فى اللفظ بما النافية (ولا وان النافيتان) الواقعتان (فى جواب قسم ملفوظ به) أى بالقسم (أو) قسم (مقدر) فالقسم الملفوظ به (نحو علمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو) وعلمت والله ان زيد قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد فى الدار ولا عمرو (وعلمت ان زيد قائم) فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه فى الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهى فى محل نصب على المفعولية بعلمت (والاستفهام وله صورتان احداهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة) بعده نحو وان أدرى اقريب ماتوعدون)

يفعل كله جوابا عن فعل وسيفعل كالكلمة الواحدة فكذلك لن يفعل وفعل كلمة واحدة وان يفعل بمنزلته وماوضع كالكلمة الواحد فدل على أصل معناه الذى وضع للدلالة عليه فلم يتغير معناه الاصلى اذن فيجب ان لا يتغير حكمه بخلاف ما فانها لم توضع أولا مع الفعل بل وضع الفعل موجبا ثم غير بدخول ما عليه فوجب تغيرا لحكم فهذا فرق بين ما و بين غيرها وهذا معنى قوله فى الكتاب فى أبواب الاشتغال فاذا قلت زيدا لم أضرب وزيدا لن أضرب لم يكن فيه الا النصب لانك لم توقع بعد لم ولن شيأ يجوز لك ان تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما قال ولن أضرب هى كقوله سأضرب كما ان لم أضرب نفى ضربت وهو تفسير ابن عصفور وابن الصائغ لكلام الامام وهو أولى ما يفسر به وقد فسره السيرافى والفارسى وابن خروف على غير ذلك فعليك به فى الشروح ولكن القاعدة ٣١٠ فى نفسها صحيحة وهى مبينة فى الاصول ودل كلام الناظم على جواز التقديم على لا وان مع ان القاعدة المذكورة تقتضى المنع لان كلا منهما داخل على موجبه اذ هما جواب لقولك يقوم زيد وقام زيد فتقول لا يقوم زيد وان قام زيد واذا كان كذلك فقد غيرا معنى الفعل الذى دخلا عليه فوجب ان يغيرا حكمه وقد نصوا على ان ان فى التصدير بمنزلة ما واختلفوا فى لا فالظاهر ان الناظم سكت عن ان لقلة النفى بها بالاضافة الى غيرها واتبع فى لا قول السيرافى وابن الانبارى فى جواز التقديم عليها مطلقا انتهى قال ابن غازى رحمه الله تعالى وعلى مقتضى القاعدة المذكورة جرى المصنف فى باب التعليق انتهى واذا أحطت بذلك علمت ان ما كتبه الدنوشرى هنا مما يتعجب منه لانه نقل صدر كلام اللقانى وعبر عنه ببعضهم ورده بكلام مجمل نقله عن الفاكهى فقال ما نصه قال لا يظهر وجه لقوله فى جواب قسم بل ذلك أعم ويرده قول الفاكهى وما وان ولا فى جواب قسم ملفوظ به أو مقدر اذ لها صدر الكلام حينئذ انتهى (قوله فقريب مبتدا الخ) قال المكى فى باب العطف وما اسم موصول بمعنى الذى محله الرفع على انه فاعل لقريب وتوعدون صلته والعائد محذوف والتقدير ا يقرب ما توعدون أم يبعد وفيه نظر لان النواسخ لا تدخل على مبتدا مرفوع يغنى عن الخبر (قوله لقوتها) أى لظهور أثرها فى الاغلب بجعلته غنيا فهو أمر ظاهر للعيون اذ هو احداث للشئ بعد ان لم يكن بخلاف أفعال القلوب فانها ضعيفة من حيث انه لم يظهر تأثيرها المعنوى اذ هى أفعال باطنة (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله وخص بالتعليق الخ) المشار اليه امران عدم دخول الالغاء والتعليق فيما ذكر ولزوم هب وتعلم الامر ووجه الاشارة الى الاول فى تعلم انها ليست من قبيل هب وكلامه فى الكافية يشعر بخلافه فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله ولتصاريفهن)

فقريب مبتدأ أو أم بعيد معطوف عليه وما موصول اسمى فى محل رفع خبر المبتدا أو ما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدا وخبره فى موضع نصب بأدرى المعلق بالهمزة (و) الصورة (الثانية ان يكون فى الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم أى الحزبين أحصى) فاى اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الاحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها العلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق فى العمدة بين المبتدا كما مر والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد أو الخبر نحو علمت صبيحة أى يوم سفرك (أو فضلة) بالنصب عطفا على عمدة (نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون) فاى منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تأخير والاصل ينقلبون أى انقلاب وليست أى مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهى فى محل نصب والى ذكر المعلقات أشار الناظم بقوله * والتزم التعليق قبل نفى ما *

وان ولا لام ابتداء أو قسم * كذا والاستفهام ذا له انحتم

(ولا يدخل الالغاء ولا التعليق فى شئ من أفعال التصيير) لقوتها (ولا فى قلبى جامد) لعدم تصرفه (وهو اثنان هب وتعلم) فانهما يلزمان الامر والى ذلك أشار الناظم بقوله

وخص بالتعليق والالغاء ما * من قبل هب والامر هب قد ألزما

كذا تعلم واعترض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضى كما تقدم (وما عداهما من أفعال هذا الباب متصرف الا هب) من أفعال التصيير فانه ملازم للمضى كما مر فى آخر النوع الثانى (ولتصاريفهن ما لهن) من الاعمال والالغاء والتعليق (تقول فى الاعمال

للمضارع

قال الدنوشرى هذا الايشمل المصدر ان قلنا انه أصل الفعل وقد يقال انه يشمله انتهى لكن الغاؤه واجب مع التوسط والتأخر لان المصدر لا ينصب ما قبله (قوله وغير ذلك) قال الدنوشرى فى بعض النسخ بدله وعمرا جالسا ونصب الجزءين فيه يقتضى ان عمرا عطف على محل زيد وجالسا عطف على محل قائم وهو ٣١١ بعيد فان الظاهر ان كل واحد من زيد قائم ليس له محل بل المحل لمجموعهما فانه المطلوب حينئذ للعامل فيكون المحل له لا لكل من جزأيه وقوله وغير الظاهر انه عطف على محل المعلق عنه لا المعطوف عليه انتهى وقال الشهاب القاسمى وهذا يعنى عطف غير بالنصب على المحل يقتضى ان المعلق انما علق عن المعطوف عليه دون المعطوف وان صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف لكن هذا اعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم أولا كما يدل عليه تعبير التوضيح بالجواز فليتامل (قوله ولك ان تدعى ان البكا مفعول الخ) قال الدنوشرى اى هو مفعول أول والمفعول الثانى الظرف وهو قوله عزة (قوله وان الاصل ولا أدرى) كذا فى أكثر النسخ وفى بعضها أوان الاصل بالعطف باو وهو الموافق للمعنى ويعينه قوله فيكون من عطف الجمل فلعل الواو فى أكثر النسخ بمعنى أو والحاصل ان المناقشة فى كلام ابن عصفور من ثلاثة أوجه فالوجه الاول يمنع ان الجملة الاولى معلقة بل العامل مباشر للفظ المعمول لان ما زائدة لا استفهامية والوجهان الاخيران بتسليم ان الجملة الاولى معلقة لان ما استفهامية لا زائدة ومنع ان المنصوب منصوب بالعطف على محل الجملة الاولى بل منصوب بعامل محذوف وذلك من خواص الواو كما قال الناظم وهى انفردت * بعطف عامل مزال قد بقى * معموله أو بلا

المضارع (اظن زيدا قائما و) لاسم الفاعل (أظان زيد عمرا قائما و) تقول (فى الالغاء للمضارع مع التوسط (زيد أظن قائم و) مع التأخر (زيد قائم أظن و) مع التوسط للوصف (زيد أنا ظان قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره وجملة انا ظان متوسط بينهما ومع التأخر زيد قائم انا ظان فالغى الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدا (و) تقول (فى التعليق) بما (أظن ما زيد قائم وانا ظان ما زيد قائم) وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر فى ذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغاء والتعليق قاله أبو موسى الجزولى وذلك مأخوذ من قول النظم وانو ضمير الشان او لام ابتدا * فى موهم الغاء ما تقدما والغير الماضى من سواهما يعنى هب وتعلم اجعل كما له ز كن أى علم (وقد تبين بما قدمناه) فى حكمى الالغاء والتعليق (ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة) لا فى اللفظ ولا فى المحل (و) ان (العامل المعلق له عمل فى المحل) لا فى اللفظ (فيجوز) على اعتبار المحل (علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره بالنصب) لغير (عطفا على المحل) اى محل جملة زيد قائم فانها فى محل نصب على المفعولية لعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفى هذا المثال فائدتان احداهما انه من محل الخلاف قال أبو حيان فى الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب أحدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان انها فى موضع نصب الثانى للكوفيين لا موضع لها وانه أضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها أيضا الا ان الافعال أنفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور فى شرح الجمل اه الفائدة الثانية انه انما يعطف على محل على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرو لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجمل فان كان فى الكلام مفرد يؤدى معنى الجملة صح ان تتعلق به والا فلا (قال) كثير عزة

(وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت)

فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذى علق عن العمل فيه قوله أدرى هذا مراده هنا وصرح بذلك فى شرح القطر وقال فى المغنى هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان تدعى ان البكا مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا أدرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل أو ان الواو للحال وموجعات اسم لا أى وما كنت ادرى قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى

(قوله وصح عطف موجعات الخ) قضيته ان المعطوف مفرد في معنى الجملة وقال اللقاني في قوله ولا موجعات حذف المفعول الثاني أي ماهي والالزم عطف أدري في ٣١٢ المفرد وذلك لا يجوز وبين لك ان المعطوف جملة قول الرضى فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل انتهى وانظر كلام الرضى مع مامر عن الدنوشري في الكلام على نسخة وعمرا جالسا (قوله أني وجدت) بفتح الهمزة اسم صار وقول العيني فاعل صار مجاز (قوله وعلى هذا حمل سيبويه الخ) فان قلت فهلا كسرت ان في قوله أني رأيت ملاك الشيمة الادب قلت لان الكسر انما يجب اذا تقدم الفعل المعلق على ان (قوله لان التوسط الخ) قال اللقاني هذا الوجه هو المسمى في علم البيان بالاعتراض وحاصله أن يؤتى بجملة فاكثر في اثنا كلام اوكلامين متصلين معنى حال كون الماتى به لامحل له من الاعراب لنكتة غير دفع الايهام وهذا الوجه لم يذكره جوابا الرضى وعندي ان التحقيق تركه اذ شرطه كون الكلام بدونه تاما ملتئما اذ المعتبر في تركيب الكلام واجزائه ماعداه ولا يخفى عليك انتفاء هذا الشرط في قوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب اذ لا معنى لقولك اني ملاك الشيمة الادب بدون وجدت فتأمله (قوله مقتض أيضا) قال اللقاني يوهم انه قسيم للاول ولو حذف أيضا لفيد انه اعم من الاول كان أظهر الاول على انه لو حذف مقتضيا واكتفى بما قبله قاضيا بتوسط العامل كان أولى اذ لا اقتضاء للتوسط في الالغاء كما مر

وماكنت أدري أي شئ البكا وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدي معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي وهو في معنى قلبي له موجعات (و) الوجه (الثاني) من وجهي الفرق بين الالغاء والتعليق (ان سبب التعليق موجب للاهمال لفظا (فلا يجوز) معه الاعمال (نحو ظننت ماز يدا قائما) بنصبهما (وسبب الالغاء مجوز) للاعمال والاهمال (فيجوز زيدا ظننت قائما) بنصبهما مع التوسط (وزيدا قائما ظننت) بنصبهما مع التأخر (ولا يجوز الغاء العامل المتقدم) والى ذلك أشار الناظم بقوله *وجوز الالغاء لا في الابتدا* (خلافا للكوفيين والاخفش) فانهم أجازوا الالغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قائم برفعهما (واستدلوا) على ذلك (بقوله) وهو بعض بني فزارة

كذاك أدبت حتى صار من خلقي * (أني وجدت ملاك الشيمة الادب)

برفع ملاك على الابتدائية والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة بنصبهما على الاعمال (وقوله) وهو كعب بن زهير

(أرجو وآمل ان تدنو مودتها * وما اخال لدينا منك تنويل)

برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكي عن بني أسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل ألغي فيهما مع تقدمه على المبتدا والخبر (واجيب) عنهما (بان ذلك محتمل لثلاثة أوجه أحدها أن يكون من التعليق بلام الابتدا مقدرة والاصل لملاك ولدينا ثم حذف) اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه قاله في المغني وعلى هذا حمل سيبويه قوله *واخال انى لاحق مستتبع* بكسر ان على تقدير انى للاحق (و) الوجه (الثاني ان يكون من الالغاء لان التوسط المبيح للالغاء ليس) هو (التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض ايضا) للالغاء (نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين أقوى) من الالغاء مع التقدم عليهما (والعامل هنا) وهو وجدت في البيت الاول واخال في البيت الثاني (قد سبق) بمتقدم عليه اما وجدت فقد سبق (باني و) اما اخال فقد سبق (بما النافية) فجاز الغاؤهما لكونهما لم يتصدرا (ونظيره) في المسبوقية بالغير (متى ظننت زيدا قائما فيجوز فيه الالغاء) لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين (و) الوجه (الثالث ان يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل) اني (وجدته و) ما (اخاله) فحذف ضمير الشان منهما (كما حذف في قولهم) اي العرب (ان بك زيد مأخوذ) والاصل انه والى الوجه الاول والثالث اشار الناظم بقوله *وانو ضمير الشان او لام ابتدا * في موهم الغاء ما تقدما* والوجه

* (فصل) * (قوله بالاجماع) قال الدنوشري فان قلت ما سبب الاجماع هنا والخلاف فيما بعد قلت الفرق بينهما ان مضمونهما هو المفعول بالحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة والفرق بين حذف أحدهما اقتصارا حيث امتنع اجماعا واختصارا حيث اختلف فيه كما سيأتي ان ذاك لقرينة فهو بمنزلة المذكور لانه معلوم (قوله ترى حبهم عارا الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان ترى ان حملت على العلمية فيقال كيف يجتمع العلم والظن وان حملت على الظن فيكون تكرارا مع قوله وتحسب ويمكن ان تكون هنا من الرأي بمعنى المذهب (قوله لان الكلام في حذف المفعولين الخ) قال الدنوشري فيه نظر فقد قال شيخنا العلامة ابن قاسم ولك ان تقول ما يسد مسدهما بمنزلتهما فحذفه كحذفهما انتهى وكون الكلام في حذفهما لا يمنع تقدير ما يسد مسدهما ولكن التمثيل يكفي ٣١٣ فيه الاحتمال انتهى (وأقول) في الجملة السابعة من الباب الخامس من المغني الخامس قولهم في أين شركائي الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم ان لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتها ولم يقع في التنزيل الا كذلك (قوله فعن سيبويه الخ) قال الدنوشري الفرق بين هذا وباب أعطى عدم الفائدة ههنا ووجودها هناك لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الغالب من علم أو ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعول انتهى واعلم ان المصنف في الحواشي قال كلام سيبويه صريح في جواز حذف المفعولين اقتصارا فانه قال وأما ظننت ذاك فانما جاز السكوت عليه لانك قد تقول ظننت فتقتصر كما في ذهبت ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهب في الذهاب فذاك ههنا هو الظن كانك قلت ذاك الظن وكذلك خلت وحسبت ويدلك على انه الظن انك لو قلت خلت زيدا وأرى زيدا لم يجز انتهى وفيه أيضا ان الاشارة الى المصدر لا تستلزم ان تكون موصوفة بالمصدر ثم قال سيبويه وتقول ظننت به جعلته موضع ظنك كما تقول نزلت به وعليه ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قولك كفى بالله لم يجز السكوت عليه فكأنك ظننت في الدار أي ظني في الدار انتهى وهذا نص آخر واقتضى كلامه ان الاشارة في المثال السابق ان لم تجعل للمصدر والباء في المثال الثاني ان لم تجعل ظرفية بل جعلت زائدة لم يجز لاقتضائه الاقتصار على المفعول الواحد وهو لا يجوز وانما يجوز في الاقتصار حذفهما معا (قوله والجواب لا يحذف) فيه نظر فقد ترجم لحذفه في الباب الخامس من المغني فقال بدليل ما بعده ويجاب بان المراد لا يحذف لغير دليل (قوله ورد بان تضمنها معنى

الاول أولى لان حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى قد افلح من زكاها والاصل لقد أفلح والوجهان الآخران ضعيفان اما ضعف الالغاء المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه في الجملة وهو الياء من اني منزلة تقديم المبتدا المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر اما اذا قدرا داخلين على العامل بطل الالغاء وأما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر وسيأتي بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل في مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك

(فصل ويجوز بالاجماع حذف المفعولين) لافعال القلوب (اختصارا أي لدليل) يدل عليهما (نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون وقوله) وهو الكميت يمدح أهل البيت

(بأي كتاب ام بأية سنة * ترى حبهم عارا على وتحسب)

فحذف في الآية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب لدليل ما قبلهما عليهما (أي تزعمونهم شركاء وتحسبه) أي حبهم (عارا على) وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الاكثير الى تزعمونهم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما يسد مسدهما (وأما حذفهما اقتصارا اي لغير دليل فعن سيبويه) فيما نقل ابن مالك (و) عن (الاخفش) والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين (المنع مطلقا) سواء في ذلك أفعال الظن والعلم (واختاره الناظم) وحجتهم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فتلقاها بما تلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص *ولقد علمت لتأتين منيتي* والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى

القسم الخ) فيه انهم لم يدعوا التضمين وقد أسلف فى الكلام على لقد علمت الخ ان المصنف قال فى المغنى ان أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم ثم أسلف فى الفرق الاول بين الالغاء والتعليق ان المغاربة قالوا ان هذه الافعال تضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لاتتعدى وصارت الجملة جوابا له لكن لايخفى ان سيبويه لايصح ان يقول بهذا لان الجملة عنده فى محل نصب (قوله نحو وظننتم ظن السوء) قال الدنوشرى لم يبين الاصل ههنا كما بينه فيما قبل فليتأمل انتهى والمتبادر من سياق الآية ان الاصل وظننتم ان لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهليهم ظن السوء فحذف ما يسد مسد المفعولين والحذف اختصار الوجود الدليل (قوله فى المثل) قال الدنوشرى قد يقال كونه مثلا مشكل (قوله أى يقع منه خيلة) قد يقال هذا التقدير لايناسب ان ٣١٤ يكون فى الكلام حذف بل الفعل على هذا التقدير قاصر لكن هذا مبنى

القسم ليس بلازم (وعن الاكثرين الاجازة مطلقا) يجىء ذلك فى أفعال العلم لقوله تعالى والله يعلم وانتم لاتعلمون) أعنده علم الغيب (فهو يرى أى يعلم) والاصل والله أعلم بالم الاشياء كائنة ويرى ما نعتقده حقا أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام (و) فى أفعال الظن نحو (فظننتم ظن السوء) فظن السوء مفعول مطلق مفيد للنوع (وقولهم) فى المثل (من يسمع يخل) أى يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب التقريب والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف الاختصارى وليس الكلام فيه (وعن الاعلم) يوسف الشنتمرى تفصيل فقال (يجوز فى أفعال الظن) لكثرة السماع فيها (دون أفعال العلم) وعن ابى العلاء ادريس يجوز فى ظن وخال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع فى الباقى ونسبه لسيبويه (ويمتنع بالاجماع حذف أحدهما اقتصارا) أى لغير دليل لان المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر فكما لايجوزان يؤتى بمبتدا دون خبر ولا بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارا اشار الناظم بقوله

ولا تجز هنا بلادليل * سقوط مفعولين أو مفعول

(وأما) حذف أحدهما (اختصارا) اى لدليل (فمنعه) أبو اسحق (ابن ملكون) من المغاربة وطائفة واحتجوا ان المفعول فى هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزأى الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف فى جواز حذفه اذا دل عليه دليل (واجازه الجمهور) كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا

على الفائدة التى ذكرناها آخر الفصل ونبه اما استعمله هذا وقد يقال ما وجه جعل قوله تعالى فهو يرى من الحذف الاقتصارى والحذف فى المثل على كلام البعض القائل معناه يخل مسموعه صادقا من الاختصارى والظاهر ان الحذف فيهما اختصارى لان الدليل أعم من المقالى بان يكون المفعولان مذكورين فى اللفظ ومن الحالى بان يكون المعنى مرشدا اليهما فليتأمل (قوله فقد جعله الخ) ذكر اللقانى نحوه فقال جعله الرضى من الحذف اختصارا قال أى يخل مسموعه صادقا وفيه نظر لان تقديره المفعولين صادق بالحذف اختصارا واقتصارا كما لايخفى ومجرد ذكر يسمع لايكفى دليلا بدون ذكر المفعولين فى اللفظ كيف والمسموع يكون صادقا وكاذبا فلا دلالة فيه على الثانى قطعا اهم وقال الدنوشرى لامانع من هذا الجعل (قوله ويمتنع بالاجماع الخ) نظر فيه اللقانى وايد النظر بكلام الرضى ويأتى مافيه (قوله لان المفعولين هنا أصلهما الخ) قال الجامى فى شرح الكافية وانما لم يجز الاقتصار على أحدهما لان الغرض فى قولك علمت زيدا فاضلا ليس علمك مقصورا على زيد بل الغرض علمك بصفة زيد فكان تقدير كلامك علمت فضل زيد اذ زيد كان معلوما لك وانما حصل لك العلم بفضله ثم أخبرت عن ذلك الحاصل فكان ذكر زيد ذريعة الى حاجتك فلو اقتصرت على زيد ضيعت معزى كلامك ولو اقتصرت على فاضل ضيعت الذريعة مع احتياجك اليها (قوله وأجازه الجمهور) فى شرح ابن الناظم عكس ما نقله المصنف لانه قال وأما الاقتصار على أحدهما فجائز اذا دل دليل على الحذف وأكثر النحويين على منعه (قوله كقوله ولا يحسبن الخ) أى على قراءة يحسبن بالياء وعلى قراءة تحسبن بالتاء فلا حذف لان الذين مفعول أول وخيرا مفعول ثان

فان قيل أصل مفعولى حسب المبتدأ والخبر ولا يظهر ذلك فى الآية لعدم صحة الحمل قلت فى الآية ايجاز والتقدير ولا تحسبن بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم وان كانت الآية فى اليهود كان التقدير ولا تحسبن بخل الذين يبخلون باظهار ما آتاهم الله فى التوراة من نعت محمد صلى الله عليه وسلم هو خيرا لهم وقوله بعد سيطوقون ما بخلوا به أى اثم ما بخلوا باظهاره (قوله وكقوله وهو عنترة ولقد نزلت الخ) جعله الرضى على ما نقل اللقانى من الحذف اقتصارا وقال التقدير فلا تظنى شيأ غير نزولك ونقل عن الفراء ووجه اللقانى كون جعل الحذف اقتصارا انه ذكر الحذف اختصارا بعد ذلك وقد يقال هذا التوجيه انما هو فى كلام الرضى ولا يلزم ان يكون الفراء جعله من ذلك لان غاية ما نقله الرضى عن الفراء انه من حذف أحد المفعولين وكلام الرضى لايقدح فى الاجماع نعم ان ثبت عن الفراء كان قادحا فليحرر هذا ولو قيل ان قوله منى هو المفعول الثانى تنازعه قوله نزلت وتظنى ولا حذف لم يكن بعيدا (قوله فرع الخ) قال الشهاب القاسمى انظر على تقدير الجمهور أى حاجة لتقدير قائما بعد ظننته أيضا وهلا اكتفى ظننت المذكور باحد مفعوليه لان الغرض منه مجرد التفسير فتأمل (قوله وعند ابن ملكون الخ) وجه عدول ابن ملكون عن تقدير ظننت انه يمنع حذف ٣١٥ أحد مفعوليها ولو لدليل وهنا لو قدر

لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه (وكقوله) وهو عنترة العبسى

(ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم)

تقديره فلا تظنى غيره منى واقعا فحذف المفعول الثانى والتاء فى نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان *(فرع)* اذا قلت زيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظننته قائما وعند ابن ملكون وموافقيه اتهمت زيدا ظننته قائما أولابست قاله الموضح فى الحواشى *(فائدة)* هذا الخلاف فى الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النحويين وليس من الحذف فى شئ عند البيانيين لان غرض المتكلم يختلف فى افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن أو علم وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان يظن او يعلم فينزل الفعل فى هاتين الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال انه حذف منه شئ كما لا يقال فى القاصر انه حذف منه شئ وأما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما لان الغرض معلق بافادتهما

يلزم حذف ثانى المفعولين وهو قائما (قوله مجرد اصطلاح) قال الشهاب القاسمى فيه نظر انتهى ولم يبين وجه النظر وفى الباب الخامس من المغنى بيان انه قد يظن ان الشئ من باب الحذف وليس منه جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا أى أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى لاثنين من يسمع يخل أى يكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له وذكر منه أمثلة ثم قال وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعلقه بمفعوله فيذكران نحو لا تأكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما أحسن زيدا وهذا النوع هو الذى اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى انتهى والشارح لما اسقط القسم الثالث ادعى ان ما قاله النحويون مجرد اصطلاح والمصنف فى المغنى انما اعترض عليهم اطلاق الحذف فى كل محل وقوله فى القسم الثالث وتعلقه بمفعول تمثيل لان مثل ذلك تعلقه بمفعوليه ومن هذا القسم يظهر النظر فى قول الشارح وأما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما ومما يؤيد النظر انه لاشك فى ان تزعمون فى قوله تعالى أين شركائى الذين كنتم تزعمون لم ينزل منزلة القاصر وكذا تحسب فى قوله * ترى حبهم عارا عليك وتحسب * ونحو ذلك مما ذكر فى أمثلة هذا الباب خصوصا ما ذكر فيه أحد المفعولين نحو قوله فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم

* (فصل تحكى الجملة الفعلية بعد القول) عند جميع العرب (وكذا الاسمية) عند بعضهم فلا يعمل القول في جزأيها شيأ كما يعمل الظن لان الظن يقتضى الجملة من جهة معناها لجزآها معه كالمفعولين في باب أعطيت فصح أن ينصبهما وأما القول فيقتضى الجملة من جهة لفظها فلم يصح أن ينصب جزأيها مفعولين لانه لم يقتضهما من جهة معناها فلم يشبه باب أعطيت ولا ان ينصبها مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم (وسليم) بالتصغير قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول

مجرى

اذ لا مجال لتوهم تنزيل الفعل هنا منزلة اللازم وقول المصنف في المغنى أى اذا اوقعوا هذين الفعلين وقوله أى يكن منه خيلة تفسير منه لا منهم اذ لو كان منهم لم يصح ان يمثل به للحذف فيكون غرضه من ذلك التفسير تمهيد الرد عليهم والتوطئة لتحقيقه * (تنبيهان الاول) * قال ابن الناظم أشار الناظم الى حذف المفعولين اختصارا بقوله أما حذف المفعولين فجائز اذا دل عليهما دليل والى حذفهما اقتصارا بقوله ولو قيل ظننت مقتصرا عليه ولا قرينة تدل على الحذف أو العموم أو قصد التجدد لم يجز لعدم الفائدة والحاصل ان ما يحذف في الاول يحذف لفظا فقط وفي الثاني لفظا ومعنى وقوله او كان الكلام بدونهما مفيدا مع ما عطف عليه معطوف على قوله أو لا دل عليه دليل عطف الخاص على العام اذ الدليل يشمل الجميع لكنه أراد بالدليل القرينة اللفظية وبما عطف عليه القرينة المعنوية كذا قال شيخ الاسلام الانصارى وقوله عطف الخاص على العام قال الشهاب القاسمى فيه نظر والظاهر انه من عطف المباين وان المقصود بيان ان الحذف جائز في مواضع منها اذا دل عليهما دليل لانهما حينئذ في حكم المذكور ومنها اذا أفاد الكلام بدونهما وان لم يدل دليل كما اذا قيد بالظرف لان العلة في امتناع الحذف هو انه لا فائدة في الاخبار بمجرد الظن للعلم بان كل أحد لا يخلو عن ظن واذا قيد الفعل حصلت الفائدة لان الظن المقيد غير معلوم ومنها اذا أريد العموم لان ثبوت الظن على العموم غير معلوم والمعلوم قد يحذف لقصد العموم كما تقرر في المعانى ومنها اذا أريد التجدد لان حدوث الظن غير معلوم انما المعلوم ثبوته مطلقا وقضية كلامهم سيما الرضى امتناع الحذف في المواضع المذكورة وان قصد الاخبار 316 بمجرد الفعل من غير نظر الى تعلقه بالمفعول على انه تقرر في المعانى انه في هذه الحالة لا بد ذكر المعمول وقد يحمل على ما اذا كان الفعل بمجرده مفيدا بخلاف هذا كما تقرر فلا مخالفة ولعل الاصطلاح مختلف واقتصر الشيخ خالد على الثانى فراجعه والوجه الاول * (الثانى) * سكتوا عن حذف أفعال هذا الباب مع مرفوعها والظاهر جوازه للدليل كان يقال ما ظننت فيقال زيدا قائما * (فصل) * (قوله تحكى الجملة الفعلية بعد القول) قال الدنوشرى يقع المفرد بعد القول على خمسة اوجه أحدها أن يكون مؤديا معنى الجملة فقط كما تقول مثلا قلت كلاما حقا أو باطلا وثانيها أن يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة أو قلت لفظة عبارة عن زيد وثالثها أن يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد قائم لفظ فتنصب هذه الثلاثة لانها ليست أعيان الالفاظ المحكية حتى تراعى هذا كلام الرضى قال ابن هشام اذا قيل قلت كلمة ان أريد بها الكلام فجائز اتفاقا كقلت شعرا أو سمى كلمة كزيدا أو قام أو هل فممتنع اجماعا وهذا فيه الرد على الرضى فليحرر ثم قال الرضى ورابعها مفرد غير معبر به عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد غيره معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب أن لا يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون أى سلام عليكم (قوله وسليم الخ) قال اللقانى يعنى ان اجراء القول مجرى الظن في العمل لا في المعنى أيضا اذ القول قد يكون بمعنى الظن أو العلم قال الرضى واعلم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما أو ظنا كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة أى كيف تعتقد فيلحق بالظن وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه و بعض المتأخرين اه ونقل الشهاب القاسمى في بعض الهوامش كلام الرضى المذكور وقال الى أن قال وجواز الحاقه في العمل لغة سليم الخ فهو كما ترى يقيد أن القول الجارى مجرى الظن عند سليم معناه الاعتقاد فتأمل اه وسيأتى حكايته في ذلك في كلام الشارح

مجرى الظن (ويعملونه فيها) أى في الجملة الاسمية (عمل ظن) فينصبون المبتدا والخبر بالقول (مطلقا) من غير شرط من الشروط الآتية (وعليه يروى قوله) وهو امرؤ القيس ابن حجر الكندى يصف فرسا

(اذا ما جرى شأوين وابتل عطفه * تقول هزيز الريح مرت بأثأب

بالنصب) لهزيز على انه مفعول أول لتقول وجملة مرت بأثأب مفعول ثان وشأوين تثنية شأو بسكون الهمز وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهزيز الريح دويها عند هبوبها والاثأب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة وفي آخره باء موحدة جمع اثابة وهى نوع من الشجر (وقوله) وهو الحطيئة يصف جملا

(اذا قلت انى آيب أهل بلدة * وضعت بها عنه الولية بالهجر

بالفتح لانى على انها مع معموليها سدت مسد مفعولى قلت وآيب أى راجع وأهل بلدة مفعول آيب والضمير في عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف البرذعة التى توضع تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر والى رأى سليم أشار الناظم بقوله

* واجرى القول كظن مطلقا * عند سليم (وغيرهم يشترط) في اعمال لفظ القول عمل ظن (شروطا) ثلاثة (وهى كونه) فعلا (مضارعا) فخرج المصدر والوصف والماضى والامر فلا يعمل شئ من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب (وسوى به السيرافى) بكسر السين (قلت بالخطاب و) سوى به (الكوفى قل) فيجوز على قولهما اعمال الماضى المسند الى تاء المخاطب وفعل الامر نحو أقلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا بجامع الاسناد الى ضمير المخاطب (و) يشترط في المضارع (اسناده للمخاطب) لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهمته عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل أقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا لما مر ولو قال واسناده للمخاطب وسوى به السيرافى الخ كان أبين للتسوية (و) يشترط في زمن المضارع (كونه حالا قاله الناظم) في شرح التسهيل (ورد بقوله) وهو عمر بن أبى ربيعة

أما الرحيل فدون بعد غد * (فمتى تقول الدار تجمعنا)

أنشده سيبويه بنصب الدار على أنها مفعول أول وتجمعنا مفعول ثان قال أبو حيان وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه

(قوله شأوين الخ) قال الدنوشرى فسر اللقانى الشأوين بالطلقين ولم يفسرهما بالسبقين كما فعل الشارح اه وفيه ان السبقين والطلقين بمعنى كما هو قضية قول العينى شأوين تثنية شأو وهو السبق يقال عدا شأوا أى طلقا (قوله وهزيز الريح دويها عند هبوبها) أو عند هزها الاشجار كما في الصحاح وكان الشارح تركه 317 ليكون لقول الشاعر مرت بأثأب فائدة ظاهرة (قوله جمع أثابة) قال الدنوشرى الظاهر أنه كتمر وتمرة اسم جمع لا جمع (قوله اذا قلت انى آيب الخ) قال الدنوشرى ينظر معنى البيت فانه خفى علينا اه وذكر العينى ما حاصله ان هذا البيت من قصيدة يمدح بها بعيره وان أهل بلدة كلام اضافى منصوب بآيب وأصله آيب الى أهل بيته يقال أبت الى بنى فلان اذا أتيتهم ليلا ووضعت جواب اذا والباء في بها بمعنى في والضمير راجع للبلدة والضمير في عنه للبعير والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء البرذعة أو ما يوضع تحتها والباء في بالهجر بمعنى في والهجر بفتح الهاء نصف النهار عند اشتداد الحر (قوله لانها لم تقو قوة المضارع) دعوى لا دليل عليها وقال الدنوشرى وما ذكره الشارح هنا من بيان وجه اشتراط هذه الشروط غير واضح فليحرر (قوله لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب) لا يخفى ما فيه من المصادرة فان التعليل عين المدعى وكان الظاهر أن يقول لان الاعمال انما يكون مع الاستفهام والاستفهام طلب الفهم من المخاطب وانما يستفهم عن فعله لكن حصر الاستفهام في فعله ممنوع (قوله اذ لم يستفهمه عن ظنه الخ) عبارة اللقانى في توجيه الرد نصها لان متى ظرف لتقول فهى استفهام عن وقت القول فلا يكون القول واقعا في الحال والا لم يستفهم عن وقته اذ لا استفهام عن حاصل وفيه بحث اذ القول بمعنى الظن مما لا يخفى حصوله ووقته فيمكن الاستفهام عنهما ويجاب بأى وقت كان حالا أو غيره

وأجابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لا عن ظنه فى الحال اه وهذا مبنى على ان متى ظرف لتقول (والحق ان متى ظرف لتجمعنا الالتقول) وفيه نظر لان تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز فى شرح الجزولية وليس التفريع عليه (و) يشترط فى المضارع المسند الى ضمير المخاطب (كونه واقعا) بعد استفهام بحرف أو باسم سمع الكسائى) من العرب (أتقول للعميان عقلا) فعقلا مفعول أول وللعميان مفعول ثان على التقديم والتأخير (وقال) عمرو بن معديكرب المذحجى

(علام تقول الرمح يثقل عاتقى) * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت

فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب مفعول أول وجملة يثقل عاتقى فى موضع المفعول الثانى وأطعن بضم العين يقال طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح وغيره وطعن يطعن بالفتح اذا كان فى النسب واذا فى الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم أطعن أنا لم أطعن واذا كرت الخيل كرت (قال سيبويه والاخفش) من البصريين (و) يشترط فى الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب (كونهما متصلين) من غير حاجز بينهما (فلو قلت أأنت تقول) زيد منطلق (فالحكاية واجبة (وخولفا) قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فأجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بأن الحكم انما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له الا فى الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح فى حواشى التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا يشكل قوله هنا (فان قدرت الضمير) وهو أنت (فاعلا بمحذوف والنصب) للمفعولين (بذلك المحذوف جاز اتفاقا) فليتأمل (واغتفر الجميع الفصل) بين الاستفهام والفعل (بظرف) زمانى أو مكانى (أو مجرور أو معمول القول) مفعولا كان أو حالا أو غيرهما والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكتظن اجعل تقول ان ولى * مستفهما به ولم ينفصل

بغير ظرف أو كظرف أو عمل * وان ببعض ذى فصلت يحتمل

(قوله والحق ان متى ظرف لتجمعنا) قال اللقانى يعنى ان متى ظرف لتجمعنا فهو استفهام عن وقت الجمع فى مستقبل ولا ينافيه وقوع القول حالا وقال الدنوشرى قال الدمامينى فى شرح التسهيل ولقائل أن يقول لا نسلم تعلق متى بتقول بل هى متعلقة بقوله تجمعنا فالمستبعد هو الجمع ٣١٨ والظن حال وليس المراد متى تظن فى المستقبل ان الدار تجمعنا فان قيل المسؤل عنه هو ما يلى اداة الاستفهام فالجواب ان ذلك فى الهمزة وأم وهل على ما فيه كما سيأتى ان شاء الله تعالى لانها احرف لا موضع لها من الاعراب ثم قال لا فرق بين الاستفهام عن الفعل والاستفهام عن متعلقات الفعل نحو أتقول زيدا قائما ومن تقول أخاه قائما واجهالا تقول البيت فالمراد وقوعه بعد الاستفهام وان لم يكن مستفهما عنه اه وبه يعلم سقوط النظر الذى ذكره الشارح وقول الناظم ان ولى مستفهما به ولم يقل ان كان مستفهما عنه مرشد الى ما قاله الدمامينى وكذا قول المصنف كونه بعد الاستفهام فتدبر ولم يذكر الشارح علة اشتراط الاستفهام فليحرر فلعل بها ينكشف الحال هل الشرط فى القول أن يكون مستفهما عنه أو وقوعه بعد الاستفهام (قوله علام تقول) قال الدنوشرى الاستفهام هنا داخل على سبب القول لا على القول فيعلم انه لا فرق (قوله وأطعن بضم العين) قال الدنوشرى اقتصار الشارح على ضم العين فى مضارع طعن بالرمح وغيره لعله لكونه الا كثر الاشهر فقد جوز القاموس فيه الضم والفتح وعبارته طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه به ووخزه فهو مطعون وطعين والجمع طعن بالضم وفيه بالقول طعنا وطعانا (قوله والعمل فيما عداه لهذا الظاهر) تقدم له عند الكلام على حسب ما قد يخالفه فليتأمل فالفصل

فالفصل بالظرف الزمانى (كقوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة) * شملى بهم أم تقول البعد محتوما

فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول أول لتقول وجامعة مفعوله الثانى وشملى مفعول جامعة والبعد مفعول أول لتقول الثانى ومحتوما مفعوله الآخر فأعمل تقول مرتين والاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثانى متصل بالاستفهام بأم والفصل بالظرف المكانى كقولك أعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك أفى الدار تقول زيدا مقيما (و) الفصل بالمعمول نحو (قوله) وهو الكميت بن زيد الاسدى

(أجهالا تقول بنى لؤى) * لعمر أبيك أم متجاهلينا

ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثانى والاصل أتقول بنى لؤى جهالا وبنى لؤى مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذى يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى أتظن بنى لؤى جهالا أم مظهرين الجهل حين استعملوا أهل اليمن على اعمالهم وقدموهم على بنى مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك أمسرعا تقول زيدا منطلقا لان المعمول المتقدم فى نية التأخير (قال السهيلى) ويشترط أيضا فى المضارع (ان لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق) برفعهما قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من أفعال القلب وذكر أنه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادى بتعليله فى شرح التسهيل وأقره (وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو أم تقولون ان ابراهيم الآية) بالتاء المثناة فوق وكسر ان (فى قراءة الخطاب) للاخوين وابن عامر وحفص (وروى علام تقول الرمح بالرفع) على الحكاية واذا أعمل القول عمل ظن فهل يجرى مجراه فى العمل خاصة أم فى العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن فى اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجرى مجرى الظن فى العمل ولا يتضمن معناه كقوله

قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله اسرائينا

فليس المعنى على ظننت لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد فى الضباب انها من مسخ بنى اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدا واسرائين على تقدير مضاف أى مسخ بنى اسرائيل فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقى المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة فى اسرائيل واذا أجرى القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز فى الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال فى النهاية نعم وبحث الشاطبى المنع ولا يبعد تخريجه

(قوله قال السهيلى ويشترط أيضا فى المضارع الخ) هذا الشرط ظاهر جدا على مذهب الجمهور القائلين بأن القول اذا عمل عمل الظن يجرى مجراه فى المعنى ايضا (قوله وتجوز الحكاية الخ) قال اللقانى يعنى ان الشروط المذكورة شروط فى الجواز لا فى الوجوب الا أن القول مع الاعمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى اللفظ اللسانى هكذا ينبغى أن يفهم ويظهر أثر المعنيين فى ان الاول لا يقتضى وجود اللفظ البتة والثانى يقتضى وجوده فى الخارج فى أحد الازمنة الثلاثة (قوله كقوله قالت وكنت رجلا فطينا الخ) عمل القول هنا خاص باللغة السليمية لعدم الشروط السابقة (قوله ولا شاهد فيه لاحتمال الخ) هذا ظاهر ان كان المشار اليه بهذا الضب وحينئذ فلا بد من تقدير المضاف سواء قيل ان القول عامل اولا وان كان المشار اليه الشاعر فلا يصح التقدير والله اعلم

(هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة) (قوله قاله أبو حيان الخ) قال الدماميني في شرح التسهيل وأورد عليه فان لم يأتوا بأربعة شهداء فانه جمع شهيد وهو صفة فان قلت استعمل في الغالب غير موصوف فاجرى مجرى الاسماء قلت وكذا مفاعيل جمع لمفعول وهو عند القوم يعمل غير موصوف كما تقول ينصب المفعول المطلق الخ ولا يحتاج في شيء من ذلك الى ان يذكر الموصوف فتقول ينصب اللفظ المفعول المطلق وكذا البقية فاجرى مجرى الاسماء فحكمه حكم شهيد من غير فرق (قوله لان مفعولا الخ) قال الدنوشري ويضم الى ذلك لزوم اضافة العدد الى الصفة ويمتنع أن يقال مفعولين ثلاثة لما ذكره الشارح (قوله وهي أعلم) قال اللقاني بفتح الميم ماضيا لابضمها مضارع علمت لان هذه تتعدى الى اثنين (قوله اللذان أصلهما رأى وعلم) لا يخفى ان جملة أصلهما رأى وعلم صلة اللذان ولا داعى ٣٢٠ لتقدير الشارح كان بل لابد من تكلف جعلها تامة لان جعلها ناقصة كما هو الظاهر يستلزم علم ورأى خبرها وهو مشكل لانه يلزم حينئذ ان يقال المتعدين بالنصب (قوله المتعديان لاثنين) قال اللقاني نعت لعلم ورأى احترز به عن اعلم وأرى اللذين أصلهما علم ورأى المتعديان لواحد وهذا الاحتراز مبني على ما يجيء من أن علم بمعنى عرف تنقل الى افعل بالهمزة كالتضعيف (قوله وما ضمن معناهما) قال اللقاني اشارة الى فرق بينه وبين ما هو أن أصلهما ثلاثي مستعمل في العلم ثم نقل بالهمزة واستعمل مادته في العلم أيضا بخلاف الخمسة التي ستذكر فليس لها ثلاثي مستعمل في العلم الاخير بمعنى علم قال الرضي وأما أخبر وخبر وأنبأ ونبأ وحدث ولم تستعمل أحدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيتها فعل مناسب لهذا المعنى اذ الخبر بكسر الباء أي علم وأما حدث ونبأ الثلاثيان فلا يستعملان مشتقين من النبا والحديث لكن هذه الافعال الخمسة ألحقت في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلاثة لان الانباء والتنبيء والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ثم قال وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج اه وقوله بمعنى الاعلام فيه مخالفة ما لقول المصنف ضمن معناهما ثم تمثيل المصنف بقوله اذ يريكهم الله اشارة الى ان أرى أعم من أرى القلبية والحلمية وفي الرضي والحق بعضهم أرى الحلمية باعلم سماعا اه وهو مخالف لما قاله المصنف حيث لم يقيده بسماع اه وقد جرى الشارح على التقييد بذلك وان كان خلاف ظاهر اطلاق المصنف

على القولين السابقين فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع قلته تفقها ولم أره نصا

(هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة)

بالنصب بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة أو ضرورة قاله أبو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل قاله الموضح في الحواشي (وهي أعلم وأرى اللذان كان أصلهما) قبل دخول همزة النقل عليهما (علم ورأى المتعديان لاثنين) وانما اقتصر عليهما وقوفا مع السماع وأما بقية أخواتهما وهي ظننت وأخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا أن يقال أظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة وأجازه قوم منهم طردا للباب قاله أبو البقاء في شرح اللمع لابن جني (وما ضمن معناهما من نبأ) بتشديد الموحدة (وأنبأ وخبر) بتشديد الموحدة (وأخبر وحدث) بتشديد الدال (نحو كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) فيرى بضم الياء مضارع أرى والهاء والميم مفعول أول والله فاعل وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو مبني على ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى على هذه بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي أجازوه ممكن عندنا فانهم اذا أبصروها حسرات فقد علموها كذلك والذي نقوله نحن ممتنع عندهم اه وألحق بذلك رأى الحلمية سماعا نحو (اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو

أراكهم كثيرا) لفشلتم فالكاف فيهما مفعول أول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم أظفر بفعل متعد لثلاثة الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها * يهدي الى غرائب الاشعار

فالتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدي الى مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس

وأنبئت قيسا ولم أبله * كما زعموا خير أهل اليمن

فالتاء مفعوله الاول وقيسا الثاني وخير الثالث ومعنى أبله أجربه وقول العوام بن عتبة بن كعب بن زهير

وخبرت سوداء الغميم مريضة * فأقبلت من اهلي بمصر أعودها

فالتاء المفعول الاول وسوداء الثاني ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع من بلاد غطفان وقول رجل من بني كلاب

وما عليك اذا أخبرتني دنفا * وغاب بعلك يوما ان تعوديني

فالتاء المكسورة مفعول أول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحرث بن حلزة اليشكري

او منعتم ما تسألون فمن حدثتموه له علينا الولا *

فالضمير المرفوع مفعول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبني للمفعول والى نصب هذه الافعال مفاعيل ثلاثة أشار الناظم بقوله

الى ثلاثة رأى وعلما * عدوا اذا صارا أرى وأعلما

ثم قال

وكأرى السابق نبا اخبرا * حدث انبأ كذاك خبرا

وقال الناظم في شرح التسهيل ان أولى من ذلك يعني من نصب نبأ وأخواته ثلاثة ان يحمل الثاني منها على نزع الخافض كما في آية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقتصرا عليه وكما قال سيبويه في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الاصل اه (ويجوز عند الاكثرين حذف) المفعول (الاول) استغناء عنه (كأعلمت كبشك سمينا) ولا تذكر من اعلمته (و) يجوز (الاقتصار عليه كأعلمت زيدا) ولا تذكر من أعلمت به لان الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم به أو بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول أبي العباس وأبي بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن البادش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى أنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش لابد من الثلاثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليه سماعا ومنع

(قوله كما في قول النابغة) أي يهجو زرعة بن عمرو بن خويلد (قوله والسفاهة كاسمها) مبتدا وخبر وأراد السفاهة كاسمها قبيح فكذلك المسمى بهذا الاسم قبيح لان السفه كما ينكر فعله يكره اسمه (قوله وقول الاعشى) أي يمدح قيس بن معد يكرب (قوله كما زعموا) صفة لمصدر محذوف أي لم أبله بلوا مثل الذي زعموا أي قالوا وما موصولة والعائد محذوف أي كما زعموا فيه كذا قال العيني وفيه نظر لانه يلزم حذف العائد المجرور بحرف لم يجر الموصول بمثله قال ويجوز أن تكون مصدرية أي كزعمهم فيه (قوله ومعنى لم أبله أجربه) من بلوته بلوا اذا جربته واختبرته (قوله بمصر) صفة لقوله أهلي وقوله أعودها جملة وقعت حالا (قوله ان تعوديني) أي بأن تعوديني والباء تتعلق بخبر ما وان مصدرية والمعنى ليس عليك بأس بسبب عيادتك اياي وقت غياب بعلك (قوله وان فيه سلامة من التضمين الخ) التوسع الذي هو نزع الخافض كذلك بل قد يقال التضمين أولى لتكثير المعنى الحاصل به ولانه قيل بأنه قياسي فتدبر (قوله كفاعل علم) أي فانه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه ووجه كونه كفاعل علم انك اذا أعلمت شخصا فقد علم فيصح أن يقال علم زيد المسئلة اذا قلت أعلمت زيدا المسئلة

الاقتصار عليه وأما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز حذف الثلاثة
لدليل وغيره وان لم يجز فى باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وظننت
لافائدة له لان الانسان لايخلو غالبا عن علم أو ظن وأما الاعلام فانه يخلو منه اه (والثانى
والثالث) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (من جواز حذف أحدهما اختصارا)
أى لدليل (ومنعه اقتصارا) أى لغير دليل (ومن الالغاء والتعليق ما كان لهما) قبل
النقل والى ذلك الاشارة بقول النظم

وما لمفعولى علمت مطلقا * للثان والثالث أيضا حققا

(خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) أى سواء أكان مبنيا للفاعل أم للمفعول وهو
أبو على الشلوبين ونسبه الى المحققين (و) خلافا (لمن منعهما فى المبنى للفاعل) وهو أبو
موسى الجزولى فانه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز فى المبنى للمفعول
لمساواته فى الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته
فى المتعدى لاثنين ولا يجوز فى المبنى للفاعل لان الفعل اذ ذاك يكون معملا ملغى فى حالة
واحدة وذلك تناقض وقال خطاب فى الترشيح لاتلغى اعلم واخواتها لان منصوباتها
لا ينعقد منها حينئذ مبتدأ وخبر لبقاء الاول غير مرتبط فان بنيتها للمفعول ووسطتها
أو أخرتها اجاز ذلك اذ ليس لنا حينئذ الا منصوبان ينعقد منهما مبتدأ وخبر ولم يؤثر فيهما
شيأ (ولنا) من الادلة (على الالغاء) فى المبنى للفاعل من النثر (قول بعضهم البركة
أعلمنا الله مع الاكابر) فالبركة مبتدأ ومع الاكابر خبره واعلم ملغاة لتوسطها مبنية
للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) من النظم (قوله

وأنت أرانى الله أمنع عاصم * وأرأف مستكفى وأسمح واهب

فأنت مبتدأ وأمنع خبره وأرى ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) لنا
(على التعليق) من النثر الفصيح قوله تعالى (ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق
جديد) فالكاف والميم مفعول أول وجملة انكم لفى خلق جديد فى محل نصب سدت مسد
المفعول الثانى والثالث والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا
شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط

(قوله وأما حذف الثلاثة الخ) قال الشهاب القاسمى وما ذكره من جواز حذف الثلاثة أوجه مما ذكره السيوطى فى نكته حيث
قال ولا يجوز حذف الثلاثة جميعا عند عدم الدليل بلا خلاف ويجوز عند وجوده بلا خلاف اه وقد جزم الرضى أيضا بجواز
حذف الثلاثة والاقتصار على الفعل والفاعل (قوله ومنعه اقتصارا) قال اللقانى منصوب على الحال من الهاء المجرورة بمنع
مؤول بذا اقتصار لا بمقتصرا اذ المقتصر عليه المذكور لا المحذوف ولا الحذف ولا يصح نصبه على انه مفعول له
اذ المصدر لا يعمل مضمرا عند المصنف (قوله ومن الالغاء والتعليق) فى تخصيص جوازهما بالثانى والثالث دليل على امتناعهما فى الاول ولا خلاف فى ذلك كما قال الرضى اذ هو كأول مفعولى أعطيت (قوله خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) قال الشهاب القاسمى قد يوجه بأن الثانى والثالث بمنزلة الثانى فى غير هذا الباب لانهما غير الاول والثانى فى غير هذا الباب لا يعلق ولا يلغى عنه (قوله لان الفعل يكون اذ ذاك الخ) قال الرضى وليس ما قال بشئ لان اعماله بالنسبة الى شئ والغاؤه وتعلقه بالنسبة الى شئ آخر (قوله لبقاء الاول غير مرتبط) أى بالمفعولين الاخيرين فلا ينافى انه مرتبط بعامله (قوله اذ ليس لنا حينئذ الا منصوبان) عبارة غيره فاذا بنى الفعل لما لم يسم فاعله لم يبق معنا الا مرفوعان بلا منصوب وهى
أظهر من عبارة الشارح وتوجيه عبارته ان معنى قوله حينئذ أى حين البناء للمفعول وجوابه
ليس لنا الا منصوبان بحسب الاصل قبل التأخير أو التوسط (قوله ولم يؤثر فيهما شيأ) يتأمل معنى هذه الجملة وما المقصود
بها (قوله ولنا من الادلة على الالغاء) أى مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل أو لا بدليل قوله خلافا لمن منع الخ وقول الشارح
رحمه الله فى المبنى للفاعل بيان للواقع فان قول ذلك البعض كذلك وليس المراد ان الدليل قاصر على ذلك والا أشكل ما يأتى
من جعله الدليل حذار فقد ثبت البيت والفعل فيه مبنى للمفعول كما يصرح به الشارح

وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح أن تكون جملة ان
وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون فى أول الجواب الا وهو مقرون
بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم (و) من النظم (قوله

حذار فقد نبئت انك للذى * ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى

فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب
الفاعل وهو المفعول الاول وجملة انك للذى فى موضع نصب سدت مسد المفعولين
والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان (قال ابن مالك) فى النظم وغيره (واذا كانت
أرى وأعلم منقولتين من) رأى البصرية وعلم العرفانية (المتعدى) كل منهما (لواحد
تعديا) بالهمزة (لاثنين نحو) أريت زيدا الهلال أى أبصرته اياه وأعلمت زيدا الخبر أى
عرفته اياه قال الله تعالى (من بعد ما أراكم ما تحبون) فالكاف والميم مفعول أول وما
تحبون مفعول ثان وأما واذ يريكموهم اذ التقيتم فى أعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول
ثالث (و) هذان المفعولان (حكمهما حكم مفعولى كسا فى الحذف) لهما أو لاحدهما
(لدليل وغيره) وفى كون الثانى منهما لا يكون جملة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تعديا لواحد بلا * همز فلاثنين به توصلا

والثانى منهما كثانى اثنى كسا وجه الشبه بينهما ان الثانى منهما غير الاول ألا ترى
أن الحكم غير زيد فى قولك أعلمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيد فى قولك كسوت
زيدا ثوبا فتقول فى حذف الاول أعلمت الخبر وأريت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفى
حذف الثانى أعلمت زيدا وأريت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفى حذفهما معا أعلمت
وأريت كما تقول كسوت (وفى منع الالغاء والتعليق) فى المفعولين معا لانهما ليس
أصلهما المبتدأ والخبر (قيل وفيه نظر فى موضعين أحدهما ان علم بمعنى عرف انما حفظ
نقلها) الى اثنين (بالتضعيف لا بالهمزة) نحو وعلم آدم الاسماء كلها (و) الموضع (الثانى ان
أرى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام) عن المفعول الثانى (نحو رب أرنى كيف تحيى
الموتى) فأرنى فعل دعاء وياء المتكلم مفعوله الاول وكيف تحيى الموتى جملة استفهامية
فى موضع نصب على انها مفعوله الثانى معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر
لابى حيان (وقد يجاب) عن الاول (بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمزة قياسا)
على المتعدى لاثنين كما قيس (نحو ألبست زيدا جبة) على كسوته جبة وظاهر كلام
الشاطبى أنه سمع فى علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال وأما السماع فى المتعدى فكثير
وذكر أمثلة منها علم الشئ وأعلمته اياه أى عرفته اياه هذا نصه فسقط القول بأنه انما
حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى
القياس مع وجود السماع (و) قد يجاب عن النظر الثانى (بادعاء ان الرؤية هنا) أى
فى أرنى كيف تحيى الموتى (علمية) لا بصرية كما قال الموفق فى ألم تر الى ربك كيف مد الظل

(قوله لا يكون جملة) أى مؤولة بمفرد فلا ينافى ما يأتى قريبا ان كيف تحيى الموتى فى موضع نصب على انه مفعول
ثان لأرنى (قوله انما حفظ الخ) قال اللقانى مدار هذا على من اثبت لعلم معنيين تتعدى بأحدهما الى واحد وبالآخر الى اثنين وأما من قال ليس لها الا معنى واحد هو معنى عرف فتارة تتعدى الى واحد وتارة تتعدى الى اثنين كما قال الرضى فلا (قوله وقد يجاب عن الاول بالتزام الخ) أجاب المنكت بأن ما قاله مبنى على ما اختاره فى التسهيل من ان النقل بالهمزة قياسى فى المتعدى الى واحد كالقاصر لانه حيث كان مذهبه فلا يعترض عليه ثم ان المتبادر من عبارة المصنف ان جوابه كجواب المنكت الا أن المنكت جعل مناط الجواب ان ذلك مذهب الناظم والمصنف التزمه والشارح جعل جواب المصنف مغايرا لما قاله المنكت حيث قال بعد قوله قياسا على المتعدى لاثنين كما قيس الخ وكان الالائق بمذهب الناظم أن يقول بعد قول المصنف قياسا من غير توقف على سماع وقال اللقانى يحتمل أن يراد بالقياس قياس علم المتعدى لواحد على ليس المتعدى الى واحد وان يراد به الاطراد أى لا يتوقف على ما سمع من ذلك وفى الاول اثبات اللغة بالقياس والصحيح عند المحققين من الاصوليين منعه والثانى مذهب الاخفش (قوله وبادعاء
إن الرؤية هنا علمية) يعنى وبادعاء أن التعليق يكون عن المفعول الثانى فقط على ما مر عنه من الخلاف واضطراب الزمخشرى

(قوله ويجوز فى مثل هـذا مع الرؤيه) لعل لفظة فى زائدة والمعنى ان العـلم لا يجوز أن يخرج مخرج الرؤية (قوله بل جملة كيف تحى فى تأويل مصدر) لك أن تقول هـذا من ازالة الضرر بالضرر لما يأتى أول باب الفاعل من انه لا يقـدر فاعل مؤولا بالاسم من غير سابك ويمكن أن يجاب بأن ابن مالك لما كان يرى مذهب الكوفيين وهم يخالفون فيما سيأتى صح أن يجاب عنـه بذلك (قوله على أنا لا نسلم الخ) هذا كلام ساقط لما تقـدم من أن التعليق لا يدخل فى غير أفعال القلوب وما ألحق بها خلافا ليونس فمجرد عدم التسليم لا ينبغى فتأمل

●(هذا باب الفاعل)● (قوله لغة من اوجـد الفعل) قال الزرقانى فى هذا شئ لان أل فى الفاعل للعهد الذكرى والمعهود هو الفاعل الاصطلاحى المبوب له فكيف يخبر عن الفاعل بقوله لغة انتهى وقد يجاب بان هذا نوع من الاستخدام فانه كما حققنا فى حواشى المختصر لا يختص بالضمير بل اذا أطلق لفظ مشترك وميز بأمرين باعتبار معنييه او جىء له بحالين كذلك أو خبرين كما هنا كان استخداما ومثلوا لهذا النوع بقول بعضهم
●مثل الغزالة اشراقا ومكتفتا● ولا شك ان الفاعل من حيث هو مشترك واخبر عنه بانه من اوجد الفعل باعتبار معناه اللغوى وبانه اسم الخ باعتبار معناه الاصطلاحى فتدبر (قوله اى الاسم) أى الصريح وكان ينبغى للشارح وصف الاسم بذلك اشارة الى ان الضمير انما يعود الى الاسم باعتبار ٣٢٤ وصفه بكونه صريحا وقال اللقانى ما واقعة على لفظ وفى للظرفية وتأويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف أى لفظ حاصـل فى عـداد الالفاظ المؤولة بالاسم ومثله فى ذلك ما بعده ولو قال بدل ذلك او ما يؤول به كان اظهر واخصر ثم لا يخفى ان تأويله مرادا به معناه اللغوى اى ترجيع اللفظ الى الاسم فى الاول والفعل فى الثانى باى وجه لا العرفى الذى هو ترجيع بالسبك من الفعل وحرف مصدرى والا يخرج الفاعل الذى هو لفظ الجملة كاعجبنى قام زيد وفاعل المصدر والوصف واسم الفعل والظرف والجرور ولكن يرد على الحد امر ان اسم كان واخواتها وما تصرف منها والجملة الفعل المراد بها معناها اذا أسند الفعل الى مضمونها نحو أولم يهد لهم كم اهلكنا قبلهم من القرون اى اولم يتبين لهم كثرة من اهلكنا قبلهم من القرون فان الحد صادق عليهما بدون المحدود وقد يجاب عن الاول بمنع الاسناد اليه وبان كان مسندة الى مصدر خبرها مضافا الى اسمها كما مر وفيه نظر لانا نتقل الكلام الى مضمون اسمها وخبرها حينئذ انتهى وبما حققه من ان المراد بالتأويل معناه اللغوى تعرف ما فى قول الشارح الآتى ان المؤول ما اقترن بسابك وقوله وفاعل المصـدر أى لان المصـدر يرجع للفعل بالحل لا بالسبك وقد اجاب الشارح عن الايراد الاول بحمل الفعل على ما هو المتبادر منه وهو التام ويجاب عن الثانى بان الصحيح ان فاعل يهدى ضمير يرجع للهدى المفهوم من يهد اى أولم يهد لهم الهدى وقال الشهاب القاسمى قد ينازع فى الامر الثانى قول ابن مالك فى شرح التسهيل وكقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ففاعل تبين مضمون كيف فعلنا كانه قيل وتبين لكم كيفية فعلنا وفى قوله تعالى أولم يهد لهم كم اهلكنا انه على تاويل أولم يهد لهم كثرة اهلا كنا وجاز الاسناد فى هذا الباب باعتبار التأويل كما جاز فى باب المبتدا نحو سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم انتهى فانظر قوله وجاز الاسناد الخ فانه يشعر بان الفاعل الجملة لتأويلها بالمفرد بقرينة قوله كما جاز الخ تامل (قوله اسند اليه الخ) قال الدنوشرى مراده بالاسناد فى هذا المقام مطلق الربط

الرؤية رؤية القلب فى هذا ومخرجها مخرج رؤية العين ويجوز فى مثل هـذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم اه ذكره فى سورة النساء ولك أن تقول ليس هذا من التعليق فى شئ بل جملة كيف تحى فى تأويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير أرنى كيفية احياءك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك فى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على أنا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثانى فى باب كسا لجواز أن يقول اكسنى كيف شئت كما تقول ارنى كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به قاله بحثا ولم أره مسطورا فان صح سقط النظر الثانى وصح عموم قول الناظم
والثان منهما كثانى اثنى كسا ● فهو به فى كل حكم ذو ائتسا

●(هذا باب الفاعل)●

الفاعل لغة من أوجد الفعل واصطلاحا (اسم) صريح ظاهر أو مضمر بارز او مستتر (أو ما فى تأويله) أى الاسم (اسند اليه فعل) تام متصرف او جامد (أو ما فى تأويله) اى

والتعليق لا ضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد فيشمل ذلك نحو ان قام زيد وفاعل الصفات فى بعض الاحوال وفاعل المصدر ونحو ذلك وقال الزرقانى عدل المصنف عن قول ابن الحاجب ما اسند الفعل اوشبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه لما اورده عليه المتوسط من قوله لقائل ان يقول لا يخلو اما ان يراد بالفعل المذكور الاصطلاحى او الحقيقى الذى هو المصدر وايا ما كان ففيه اشكال لان الفعل الاصطلاحى غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم ٣٢٥ بالمفعول والحقيقى لا يحتاج معه الى قوله اوما فى تأويله ويمكن ان يجاب بان المراد بالفعل الاصطلاحى والضمير فى قيامه عائد على مدلول الفعل (قوله مقدم) قال اللقانى سيأتى ذكره فى الاحكام واخذه فى الحد دور وقد يجاب بان المأخوذ فى الحد هو تقدم الفعل الذى هو وقوع الفاعل بعده والمأخوذ حكما المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع وفيه نظر لان الحكم ومتعلقه اى المحكوم به يتأخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذهنا وخارجا ثم يندفع الدور ان يكون الحد لفظيا اى بالنسبة لمن عرف ان ثم لفظا اسند اليه فعل متقدم وجهل انه مسمى بلفظ الفاعل انتهى وقال الشهاب القاسمى قد يجاب بمنع لزوم الدور لامكان تصور تقدم الفعل على اسم اسند اليه بدون تصور الفاعل تامله (قوله والسابك هنا) أى فى باب الفاعل واحترز به عن السابك فى غيره فانه اعم (قوله دون لو وكى) لانه لا بد ان يتقدم لو المصدرية فعل من مادة لو دمع فاعله يطلب لو وما بعدها مفعولا نحو يود احدهم لو يعمر ولا بد ان يتقدم كى اللام الجارة لفظا او تقديرا فتكون كى ومدخولها مجرورين محلا (قوله ولا يقدر فاعل الخ) احترز بقوله فاعل عن المبتدا فانه يقدر من غير سابك فى باب التسوية

الفعل (مقدم) اى الفعل وما فى تأويله على المسند اليه (اصلى المحل) فى التقديم (و) اصلى (الصيغة فالاسم) الصريح الظاهر (نحو تبارك الله) والمضمر البارز نحو تباركت يا الله والمستتر نحو اقوم وقم (والمؤول به) اى بالاسم ما اقترن به سابك لفظا أو تقديرا والسابك هنا أن وأن وما دون لو وكى (نحو أولم يكفهم أنا انزلنا) اى انزالنا الم يأن للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم أى خشوع قلوبهم ●يسر المرء ما ذهب الليالى● أى ذهابها ولا يقـدر من هـذه الاحرف الا أن خاصة نحو وما راعنى الا يسير اى أن يسير ولا تقدر ان المشددة ولا ما لعدم ثبوته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى نحو ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حيث اولوا ليسجننه بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به فى قول الشاعر ●بدا لى من تلك القلوص بداء● واليه ذهب المبرد ومن وافقه (والفعل كما مثلنا) من نحو تبارك الله اولم يكفهم انا انزلنا (ومنه) اى من الفعل نحو (اتى زيد ونعم الفتى ولا فرق) فى ذلك (بين المتصرف) كأتى (والجامد) كنعم (والمؤول بالفعل) يشمل اسم الفاعل نحو مختلف الوانه) فمختلف فى تأويل يختلف والوانه فاعل وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف الوانه (و) لا فرق فى اسم الفاعل بين السالم كما مثل وغير السالم (نحو منيرا وجهه) فى قولك اتى زيد منيرا وجهه وهو المشار اليه فى النظم بقوله
الفاعل الذى كمرفوعى أتى ● زيد منيرا وجهه نعم الفتى
فاتى فعل ماض وزيد فاعل ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منيرا وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد وامثلة المبالغة نحو اضراب او ضروب او مضراب او ضريب او ضرب زيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله
ما رايت امرأ احب اليه الـ ● ـبذل منه اليك يا ابن سنان
والمصدر نحو قوله ●الا ان ظلم نفسه المرء بين● واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين نحو ومن عنده

(قوله اواسم موضوع الخ) قال الزرقانی معطوف علی فعل فی کلام المصنف واشار بهذا الی تتمیم الحد وهو ان المسند امافعل اومافی تأویله اواسم الخ والعطف بأو یدل علی هذا ووجه ذلک ان الاسم الموضوع موضع الفعل لیس من المؤول بالفعل قال الدنوشری ویحسن ان یکون ایاک انت وزیدا أن تخرجا الغزا وقد نظمته بقولی من جملة ابیات

أین لی ماضمیر ذو ضمیر * له رفع به وله استتار وقد عدوه فاعله وقالوا * له التأکید صار له اعتبار (قوله رافع لتوهم) قال اللقانی کان التعبیر بقوله رافع لتوهم دون مخرج لکذا اشارة الی ان نحو زید قام خارج بقوله اسند الیه فعل اومافی تأویله اذ الفعل فیه انما هو مسند الی ضمیره ٣٢٦ لا الیه ولکن علی هذا کان ینبغی ان یعبر بمثل فی نحو قام زید لظهور ان الوصف

علم الکتاب وأفی الله شک قال ابوحیان اواسم موضوع موضع الفعل نحو ایاک انت وزید أن تخرجا فی ایاک ضمیر مستتر مرفوع علی الفاعلیة ولذلک أکد بالمنفصل المرفوع وعطف علیه المرفوع فایاک وضع موضع احذر انتهی وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو کان زید قائما فان زیدا لا یسمی فاعلا حقیقة فی الاصطلاح (و) قوله (مقدم رافع لتوهم دخول) زید من (نحو زید قام) فی حد الفاعل خلافا للکوفیین بل زید مبتدأ وقام متحمل لضمیره والجملة خبره وینبغی ان یقید ذلک بالاختیار فقد حکی ابن مالک عن الاعلم وابن عصفور انهما قالا فی قوله وصال علی طول الصدود یدوم * ان وصال فاعل یدوم المذکور لا محذوف وان الذی سوغ ذلک الضرورة انتهی (و) قوله (اصلی المحل) قید (مخرج لنحو قائم زید فان) زیدا لیس فاعلا لان (المسند وهو قائم) مقدم فی اللفظ و (اصله التأخیر لانه خبر) وزید مبتدأ هذا قول جمهور البصریین وذهب الاخفش والکوفیون الی جواز کون قائم مبتدأ وان لم یعتمد علی نفی او استفهام وزید فاعل سد مسد الخبر فعلی قولهم یجب ادخاله فی الحد ولا یحتاج الی قوله أصلی المحل (وذکر) اصالة (الصیغة) قید (مخرج لنحو ضرب زید بضم اول الفعل وکسر ثانیه فانها صیغة) غیر اصلیة لانها (مفرعة عن ضرب بفتحهما) علی الصحیح عند جمهور البصریین فزید لیس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلی القول بانها صیغة اصلیة تحتاج الی قید لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زید فانها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو اعجبنی قراءة فی الجامع القرآن فالمصدر هنا بمعنی المفعول لانه واقع موقع فعل مبنی للمفعول فصیغته مفرعة عن صیغة المبنی للفاعل تقدیرا والقرآن نائب الفاعل به والتقدیر یعجبنی ان یقرأ فی الجامع القرآن ولم الحد بعد ذلک للفاعل (وله احکام) سبعة (احدها الرفع) لانه عمدة اذ لا یستغنی الکلام عنه ورافعه المسند وقال سیبویه لا الاسناد خلافا لخلف الاحمر وقد ینصب شذوذا اذا فهم المعنی سمع من کلامهم خرق الثوب المسمار وکسر الزجاج

فیه مسند الی الضمیر وقال الشهاب القاسمی قد تقرر فی المعانی ان فی نحو زید قام قد تکرر الاسناد فیصدق ان الفعل مسند الی زید ولو بواسطة الاسناد الی ضمیره انتهی (قوله وذکر الصیغة مخرج الخ) قال اللقانی قد یقال کما یخرج ذلک یخرج بعض افراد الفاعل کفاعل نعم وبئس وشهد مخففا (قوله فانها صیغة مفرعة عن ضرب بفتحها) هذا أحد قولین واستدل له بورود بالبناء للمفعول وذلک انها لو لم تکن مفرعة بل کانت اصلیة کان الواو والیاء اصلیتی الذات وکان یلزم قلب الواو وادغامها فی الیاء فیقال سیر لانه اجتمع الواو والیاء وسبق الواو بالسکون فتنقلب یاء وتدغم وعلی انها مفرعة لا تکون الواو اصلیة الذات لانها منقلبة عن الالف فلا یتأتی فیها ذلک والقول الآخر أنها لیست مفرعة واستدل بضم الهمزة فی قولک انطلق لانه یضم اذا کان الثالث مضموما اصالة ولذا کسر فی ارموا امر الان اصله ارمیوا الجر فلیس الثالث مضموما (قوله ومخرج لنحو اعجبنی الخ) قال الزرقانی وجه اخراجه ان قراءة مصدر ابنی للمجهول فالقرآن نائب الفاعل به أی ان یقرأ فی الجامع القرآن (قوله خلافا لخلف) قال الدمامینی وقد یوجه هذا القول بان العامل هو مابه یتقوم المعنی المقتضی للاعراب وهو الفاعلیة (قوله وقد ینصب شذوذا) قال الزرقانی یمکن ان یقال ان الثوب مرفوع بالضمة لانه قام مقام الفاعل والمسمار منصوب بالفتحة لانه قام مقام المفعول ونظیر ذلک باب النائب عن الفاعل فانه لما اقیم المفعول

مقام الفاعل رفع وهذا نظیر فی الجملة انتهی ولا وجه لما بحثه فان ما قاله الشارح مع ظهور وجهه هو المنصوص علیه فی کلامهم فانظر حاشیتنا علی الالفیة بقی ان من العرب من یرفع الفاعل والمفعول ومنهم من ینصبهما کما ذکره المصنف فی شرح بانت سعاد (قوله ونحو کفی بالله شهیدا) قال اللقانی هذا علی المشهور وقیل ان الباء معدیة وکفی بمعنی اکتفی قال الشارح فی بعض کتبه وهو من الحسن بمکان ویؤیده قولهم اتقی الله امرؤ فعل خیرا یثب ٣٢٧ علیه ای لیتق الله ولیفعل خیرا واقول

الجر برفع اولهما ونصب ثانیهما وجعله ابن الطراوة قیاسا مطردا واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن کثیر فتلقی آدم من ربه کلمات بنصب آدم ورفع کلمات وفیه نظر لامکان حمله علی الاصل لان من تلقی شیأ فقد تلقاه الآخر (وقد یجر) لفظا باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس) فالله فاعل والناس مفعول والتقدیر ولولا ان یدفع الله الناس (أو) یجر باضافة (اسمه) ای المصدر (نحو) قول عائشة رضی الله عنها (من قبلة الرجل امرأته الوضوء) فالوضوء مبتدأ مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر وقبل والرجل فاعله وامرأته مفعوله وسیأتی ان اسم المصدر غیر العلم والمیمی انما یعمل عند الکوفیین والبغدادیین (او) یجر (بمن أو الباء الزائدتین) او اللام الزائدة فالاول (نحو أن تقولوا ماجاءنا من بشیر) ای ماجاءنا بشیر (و) الثانی (نحو کفی بالله شهیدا) ای کفی الله والثالث نحو هیهات هیهات لما توعدون أی هیهات ما توعدون (الحکم الثانی وقوعه بعد المسند) وهذا مستفاد من قوله فی الحد مقدم ای علی الفاعل ولکنه ذکره توطئة لقوله (فان وجد) فی اللفظ (ما ظاهره انه فاعل تقدم) علی المسند (وجب تقدیر الفاعل ضمیرا مستترا) فی المسند (وکون) المسند الیه (المقدم اما مبتدأ فی نحو زید قام) ففی قام ضمیر مستتر مرفوع علی الفاعلیة عائد علی زید وزید مبتدأ وقام وفاعله خبر زید (واما فاعلا) حال کونه (محذوف الفعل فی نحو وان احد من المشرکین استجارک) فاحد فاعل لفعل محذوف یفسره المذکور والتقدیر وان استجارک احد استجارک وانما لم یجعل احد مبتدأ واستجارک خبره من غیر حذف (لان اداة الشرط) موضوعة لتعلیق فعل بفعل فهی (مختصة بالجمل الفعلیة) علی الاصح عند جمهور البصریین خلافا للاخفش والکوفیین فیجوز عندهم ان یکون احد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط علیه او نعته بالمجرور بعده واستجارک خبره (وجاز الامران) الابتدائیة والفاعلیة (فی نحو أبشر یهدوننا) فبشر یجوز ان یکون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام علیه وجملة یهدوننا خبره ویجوز ان یکون فاعلا بفعل محذوف یفسره یهدوننا والتقدیر ایهدینا بشر یهدوننا والارجح الفاعلیة لان الغالب فی الهمزة دخولها علی الافعال (و) جاز الامران فی (أأنتم تخلقونه) فانتم یجوز ان یکون مبتدأ وتخلقونه خبره ویجوز ان یکون فاعل فعل محذوف یفسره المذکور والاصل

تفسیر کفی علی هذا القول باکتفی غیر صحیح اذ فاعل کفی حینئذ ضمیر المخاطب وکفی ماض وهو لا یرفع ضمیر المخاطب المستتر (قوله وقوعه بعد المسند) قال الدنوشری یلزم علیه الدور لانه جعله حکما واخذ الحکم فی التعریف یلزمه الدور واجیب بانه تعریف لفظی والتعریف اللفظی هو الذی یقصد به تعیین صورة حاصلة من بین سائر الصور بانها المرادة باللفظ کذا کقولک الغضنفر الاسد قاله السید فی شرح المفتاح اه وهو مأخوذ من کلام اللقانی السابق عند قوله مقدم وقال بعضهم انما ذکر المصنف هذا الحکم مع علمه من الحد توطئة لما بعده (قوله ما ظاهره) قال الدنوشری ما فی کلامه واقعة علی اللفظ الذی یتوهم انه فاعل تقدم (قوله وجب تقدیر الفاعل الخ) قال اللقانی علته ما سیأتی من ان الفاعل لابد منه (قوله فی نحو زید قام) قال اللقانی سیأتی فی باب الاشتغال ان وجوب الابتدائیة فی زید فی المثال قول غیر المبرد ومتابعیه وان المبرد ومتابعیه یقولون برجحانها علی الفاعلیة اه وقال الدنوشری لعل الشیخ لم یعتبر هذا القول هنا لکونه خلاف الظاهر وفیه بعد (قوله وجاز الامران) قال اللقانی رحمه الله الواو اما للاستئناف واما العطف الجملة علی جملة الشرط وجوابه ای ان وجد ما ظاهره الخ لا علی الجزاء فقط ای وجب تقدیر الفاعل لاستلزامه ان المقدم فی الآیتین ظاهره انه فاعل ولیس کذلک لظهور الفاعل بعد الفعل وهو الواو

(قوله بالنسبة الى شئ خاص) اى وهو قوله تعالى ابشر يهدوننا (قوله مطلوبة فى الجملة) قال الزرقانى اى مطلوبة لا بالنظر لشئ الخاص (قوله واذا تعارض المرجحان الخ) قال الزرقانى محصله انه قد اجتمع فى قوله انتم تخلقونه مرجح الفاعلية ومرجح الابتدائية فتعارضا فتساقطا وحينئذ فقول المصنف هنا والارجح الفاعلية بالنظر لقوله انتم تخلقونه غير ظاهر لان المرجح لذلك سقط والجواب من المصنف ان مراعاة جانب الاستفهام اقوى من مراعاة المناسبة فى العطف اذ الاستفهام انما هو عن الافعال دون الذوات فهو ٣٢٨ امر معنوى بخلاف مراعاة المناسبة فانها امر لفظى وشرط التساقط التكافؤ وقد علمت انتفاءه (قوله التؤدة) قال الدنوشرى تفسيره الوئيد بالتؤدة وبالرزانة والتأنى فيه نظر والظاهر ان ذلك تفسير للوأد لا للوئيد (قوله ضرورة) قال اللقانى فى المغنى عن ابن السيدان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل فى نثر ولا شعر ذكره فى بحث ما الزائدة (قوله قيل أو مشيا مبتدأ الخ) ان قيل هلا جعلوا مشيها مرفوعا بالجار والمجرور لاعتماده على النفى فالجواب ان ذلك لا يجوز لان الجار والمجرور اذا رفع الظاهر خلا من الضمير فتخلو الجملة من رابط والتقدير تكلف (قوله لتمكنها الخ) هذا مبنى على ان الضرورة بما ليس عنه مندوحة لا ما وقع فى الشعر (قوله على المصدرية) قال الزرقانى اى والعامل مقدر اى تمشى (قوله كما مر فى بابه) لان هذه الحال تصلح لان تكون خبرا هذا اذا قدر الخبر يظهر اما اذا قدر يكون كما فى المغنى فلا شذوذ اى مشيها يكون وئيدا اى يوجد (قوله ففيه ضعف من وجه آخر) ان كان الضعف من جهة تقدير الهمزة هذا وقال اللقانى وجه ضعف البدل انه فى قوة احلاله محل المبدل منه ولو حل وهو محله لزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدا اذ يصير التركيب هكذا أى شئ أى مثبت كائن المشى للجمال وئيدا وفيه بحث اذ يغتفر فى الشئ حال كونه تابعا ما لا يغتفر فيه حال كونه غير تابع ومثل فى ذلك ما قاله اهم الامام تقى به ان اعبدوا الله على القول بان ان اعبدوا الله بدل من الهاء فى به فتأمل

أنتم تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل به ضميرا منفصلا على ما هو القانون عند حذف العامل (والارجح الفاعلية) لان الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم وعورض بان فى الفعلية تخالفا فى عطف جملة ام نحن الخالقون عليه وفى الابتدائية تناسبا والتناسب أولى من التخالف ومن ثم قال الموضح فى المغنى وتقدير الاسمية فى أأنتم تخلقونه ارجح منه فى أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهى ام نحن الخالقون اه وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شئ خاص مطلوبة فى الجملة لاجل المعادلة واذا تعارض المرجحان تساقطا وبقى الوجهان على السواء وما ذكره من وجوب تاخير الفاعل عن المسند هو مذهب البصرى (وعن الكوفى جواز تقديم الفاعل) على المسند (تمسكا بنحو قول الزباء) بفتح الزاى والباء الموحدة المشددتين والمد ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف

(ما للجمال مشيها وئيدا) أجندلا يحملن ام حديدا

وجه التمسك ان مشيها روى مرفوعا ولا جائز ان يكون مبتدأ اذ لا خبر له فى اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التؤدة قاله الجوهرى وفى القاموس الوئيد الرزانة والتأنى (وهو عندنا) معشر البصريين (ضرورة) والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم (أو مشيها مبتدأ حذف خبره) لسد الحال مسده (اى يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا) فحكمك مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده (اى حكمك لك مثبتا قيل أو مشيها بدل من ضمير الظرف) المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما استفهامية فى محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات ضعيفة اما الضرورة فلا داعى اليها لتمكنهم من النصب على المصدرية او الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر فى بابه واما الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض او اشتمال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا وتقديرا او على تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر

(قوله انه لا بد منه) قال اللقانى محمول على فعل مبنى له يحتاج اليه فلا ينتقض بالمبنى للمفعول ولا بالمكفوف بما الكافة عن طلب الفاعل وهو قل وكثر وطال مكفوفة بما ولكنه ينتقض بالفاعل المحذوف لعلة تصريفية نحو يا قوم اضربن ويا هند اضربن اه ويمكن ان يجاب بان المحذوف لعلة كالثابت ويأتى فى كلام الشارح انه يطرد حذفه فى اربعة مواضع غير هذه (قوله لان المسند حكم) اى محكوم به (قوله والزيدان قاما) اشار به الى ان قوله فان ظهر من الظهور اى التلفظ لا الظهور المقابل للاضمار حيث قال اما ظاهر أو ضمير (قوله والا فهو ضمير) اى فالفعل المذكور توكيد فى نحو قام قام زيد لا ضمير فيه خلافا لبعضهم (قوله حين يزنى) قال اللقانى الاقرب انه ظرف لمؤمن اى لا يزنى وهو مؤمن حين يزنى لا ليزنى اذ لا يظهر فائدة لتقييد الزنا بالوقوع فى وقته للعلم الضرورى بذلك الا ان فى تقديم الظرف على واو الحال ٣٢٩ العطف فى امتناع ان يتقدم عليها ما فى حيزها (قوله اى الشارب) قال اللقانى قد يقال ان الزانى فى قوله لا يزنى الزانى نعت للمؤمن محذوفا فالضمير فى يشرب يرجع اليه مجردا عن صفة الزنا اى لا يشرب هو اى المؤمن (قوله ما دل عليه الكلام) قال اللقانى اى بقرينة السياق اذ ذكر التراقى والراقى والفراق قرينة على ان فاعل بلغت ضمير الروح (قوله او دل عليه الحال المشاهدة) صريح تقديره دل عليه أن الحال فى كلام المصنف مرفوع عطفا على الكلام وقال اللقانى يصح ذلك والجر عطفا على ما وهو اصح معنى وأوفق فى المثال (قوله هى اى الروح) اشارة الى انه كان الاولى للمصنف ان يقول ذلك قال اللقانى لو قال بلغت هى اى الروح كان اوفق لقوله والا فهو ضمير مستتر ولما ذكره فى الامثلة الباقية (قوله وقوله فان كان لا يرضيك الخ) قال اللقانى اسقط نحو اشارة الى انه مثال ثان للحال المشاهدة وهذا البيت لو حملت حتى فيه على انها استثناء كالا الاغائية كما فى قوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل لكان ما بعدها فاعل يرضيك على الاستثناء المفرغ فى الفاعل والمعنى فان كان لا يرضيك الا ان تردنى اى ردك اياى اه وكتب بعض افاضل طلبته على قوله وهذا البيت شطب الشيخ على هذا الى آخر القولة (قوله اى اذا كان هو الخ) كذا قدر الناظم فى موضعين ولك تقدير كل منهما فى كل من المثالين قاله الاشمونى وقوله فى تقدير الثانى وان كان هو اى ما تشاهده منى اى الحال الذى تشاهده منى فيه اشارة الى عطف قوله قبله أو الحال المشاهدة على ما دل عليه الكلام لا على الكلام فتأمل

وهو ان الضمير المستتر فى الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا ابدل مشيها منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به فى المغنى فان قلت ما فائدة الخلاف بين اهل البلدين قلت فائدته تظهر فى التثنية والجمع فتقول على رأى الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على رأى البصريين بل لا بد من الضمير المطابق فى قام الحكم (الثالث) من احكام الفاعل (انه عمدة (لا بد منه) لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه (فان ظهر) الفاعل (فى اللفظ) بان نطق به ظاهرا كان او مضمرا (نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك) واضح (والا) يظهر فى اللفظ (فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور) متقدم على المسند (كزيد قام كما مر) فى الحكم الثانى ففى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله (او) راجع (لما دل عليه الفعل) المسند المستتر فيه الضمير (كالحديث لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) ففى يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام (اى ولا يشرب هو اى الشارب) لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزنى الزانى وليس براجع الى الزانى لفساد المعنى (أو) راجع (لما دل عليه الكلام او) دل عليه (الحال المشاهدة) فالاول (نحو كلا اذا بلغت التراقى) ففى بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليه سياق الكلام (اى اذا بلغت) هى اى (الروح) والتراقى اعالى الصدر (و) الثانى (نحو قولهم) اى العرب (اذا كان غدا فأتنى) بنصب غدا (وقوله) وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه

(فان كان لا يرضيك حتى تردنى * الى قطرى) لا اخالك راضيا

ففى كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما (اى اذا

(قوله وقطرى بفتح القاف الخ) قال الدنوشرى هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها بفتح القاف وكسر الراء والطاء المهملتين فليحرر (قوله و يطرد حذف الفاعل فى اربعة مواضع) قال الزرقانى بقى عليه موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو ولا يصدنك اه وقوله فاعل الجماعة اى وفاعل فعل المخاطبة المؤكد نحو اضربن يا هند وقال الدنوشرى قد نظمت هذه الاربعة و زدت عليها خامسا بقولى

تعجب ومصدر واستثنا * و باب نائب بها يستغنى

عن فاعل لفظا كذا اذا سكن * وبعده مستتر بلا وهن اه و بقى موضع سادس وذلك اذا اقام مقامه حالان نحو * فتلقفها رجل رجل * والاصل فتلقفها الناس رجلا رجلا ٣٣٠ فحذف الفاعل و اقيم الحالان مقامه وصارا كالشئ الواحد نحو

كان هواى ماتحن الآن عليه من سلامة) فى غد هذا فى المثال (و) فى البيت (فان كان هواى ماتشاهدونى) فهو لف ونشر على الترتيب و يجوز فى كان فيهما أن تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا فى المثال ولا يرضيك فى البيت فى موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك فى موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه اذا كان غد بالرفع على أنه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وقطرى بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف هو قطرى بن الفجاءة الخارجى والى ذلك اشار الناظم بقوله

و بعد فعل فاعل فان ظهر * فهو والا فضمير استتر

ففهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل (وعن الكسائى اجازة حذفه) وتبعه السهيلى (تمسكا بنحو ما اولناه) من الآية والحديث والمثال والبيت و يطرد حذف الفاعل فى اربعة مواضع فى باب النائب عن الفاعل نحو قضى الامر وفى الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفى افعل بكسر العين فى التعجب اذا دل عليه متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفى المصدر نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما الحكم (الرابع انه يصح حذف فعله) جوازا (ان اجيب به نفى كقولك بلى زيد) جوابا (لمن قال ما قام أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفى والجملة فعلية (أى بلى قام زيد) ليطابق الجواب مدخول النفى فى الفعلية ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق (ومنه قوله

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه * من الوجد شئ قلت بل اعظم الوجد) فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفى والتقدير بل عراه اعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عراه الامر اذا غشيه وقلبه مفعول يعر وشئ فاعله و بل للاضراب واعظم الوجد شدة الشوق (أو) أجيب به (استفهام محقق) أى ملفوظ به (نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعله مبتدأ حذف

حلو حامض فى قولك الرمان حلو حامض وسابع وهو نحو ما قام وقعد الا زيد لانه من الحذف لا من التنازع لان الاضمار فى احدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى الفعل عنه وانما هو منفى عن غيره مثبت له (قوله وفى المصدر نحو او اطعام الخ) قال الزرقانى اى فان الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر لان المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوه قال الجلال السيوطى وعندى انه فى مثل ذلك يتحمله لان الجامد اذا اول بمشتق كاسد بمعنى شجاع يتحمله كما مر فى باب المبتدا فالمصدر الذى هو اصل المشتق عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب اولى على ان اطعام فى تأويل ان يطعم وهذا تأويل بمشتق اه من النكت (قوله الرابع انه يصح) قدم هذا الحكم على ما بعده عكس ما فعل الناظم لان فيما فعله فصلا بين علامات الفروع اعنى التثنية والجمع والتأنيث (قوله ومنه قوله تجلدت الخ) قال الدنوشرى ان قلت ما الداعى الى تقدير فعل مع ان بل تعطف مفردا على مثله قلت هو ان بل الواقعة بين مفردين المسبوقة بنفى او شبهه تقرر ذلك النفى او شبهه وتثبت ضد المنفى لما بعدها ومحال نفى كل وجد وثبوت اعظمه فتعين انها بين جملتين لغرض ابطال الاولى السالبة سلبا كليا وذلك بتقدير فعل بعدها رافع لاعظم فليتأمل اه وبه تعرف وجه فصل المصنف البيت عما قبله بقوله ومنه (قوله اى ملفوظ به) قال الدنوشرى فسر محقق بقوله اى ملفوظ به فيشمل نحو ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فالاستفهام محقق بالمعنى المذكور واما اذا فسر المحقق بالموجود حال الكلام والقائه

فلا يكون شاملا لمثل ذلك (قوله لان مثل هذا الكلام الخ) عبارة اللقانى قرر الشيخ التفتازانى كونه منه بان الجواب المذكور انما يثبت عند تحقق السؤال المذكور فلا ينافى ذلك كون السؤال مقدرا مفروضا فان قلت كيف يقابل المقدر قلت مراده بالمقدر ما لا تحقق له عند تحقق الجواب اه وقد اشار الشارح الى هذا السؤال وجوابه فيما مر فى تفسير قول المصنف محقق كما عرفته وللسيد مع السعد بحث اجاب عنه الحفيد فانظر حواشى ٣٣١ المختصر (قوله والدليل الخ) لم لا يجوز ان

خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال (ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله) فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق قاله التفتازانى وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعى الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم اه وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية فى هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال فى الاسمية (أو) أجيب به استفهام (مقدر) يدل على تقديره لفظ الفعل المبنى للمفعول قاله السيد عبد الله (كقراءة الشامى وابى بكر يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيسبح مضارع مبنى للمفعول وله نائب الفاعل واوجبه الحذاق لخفاء الاعراب وعدم القرينة وقال الموضح فى الحواشى لا يجب بل هو اولى مما بعده والآصال جمع اصل بضمتين واصل جمع اصيل ويجمع آصال على اصائل و رجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والآصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبنى للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبنى للمفعول لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين بكسرها فالوقف دونهم (وقوله) وهو ضرار بن نهشل يرثى اخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازانى والنيلى وقال ابو عبيدة هو مهلهل وقال العينى هو نهشل وقال بعضهم هو الحرث بن نهيك النهشلى

(ليبك يزيد ضارع لخصومة) * ومختبط مما تطيح الطوائح

فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كانه قيل من يبكيه فقيل ضارع أى يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل فعل محذوف (أى يسبحه رجال و يبكيه ضارع) ويزيد نائب فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذى يأتى اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من

يكون الله فاعلا بينجيكم محذوفا على حد أبشر يهدوننا المتقدم (قوله وما يقال) قائله الدمامينى (قوله لان الفاعل لا يتقدم) هذا التباس فى فهم كلام اهل المعانى فانه ليس المراد بقولهم تقديم المسند اليه يفيد الاختصاص انه كان مؤخرا وقدم على انه فاعل على حاله بل المراد ان المسند اليه اذا اتى به مقدما كما فى الآية وصح ان يكون فاعلا معنى افاد التخصيص كما لا يخفى على من احاط بالمفتاح والتلخيص (قوله وان كانت لا تطابق جملة السؤال) اى لفظا فلا ينافى انها مطابقة لها معنى لان من خلق اختصار لقضايا فعلية لان معنى من قام أقام زيد ام عمرو والى غير ذلك كما حققه السيد وقال ان مجئ الجواب جملة فعلية فى ليقولن خلقهن العزيز العليم اشارة الى المطابقة المعنوية وناقشه الحفيد بانه يجب ان يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنهما ما هو محقق ولا شك ان خالق الله السموات والارض محقق وتعيين الفاعل غير محتاج الى الاستفسار فليس السؤال الا جملة اسمية وترك المطابقة اشارة الى بلادة الكفار لانه اذا تحقق خلق السموات والارض وحدوثهما ينبغى ان لا يقع شك فى تعيين الفاعل فالمناسب لحالهم التردد فى ذلك الخلق (قوله والآصال جمع الخ) قال الدنوشرى قد الغزت فى ذلك فقلت

أفدنى أيها النحوى جمعا * له جمع يجئ بالاطراد

وجمع الجمع يجمع وهو أمر * غريب ليس للاذواق بادى

وفيه نظر فان مثله كثير

(قوله وهو قياسي) قدمه على بقية المعطوفات فقد يفهم انها سماعية لكن الظاهر انها قياسية انتهى (قوله خبر مبتدأ محذوف) رده في المغني في بحث الحذف من الباب الخامس فقال بعد ان أورد هذين المثالين ونحوهما ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف اخبارها لان هذه المرفوعات قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل انتهى وفي قوله مبتدآت حذفت أخبارها قلب كما قال الدماميني والاصل اخبار حذفت مبتدآتها ونوزع في ذلك (قوله صرح بالتقدير الاول أبو حيان الخ) قال الدنوشري الحق عندي طريقة ثالثة وهي تجويز الوجهين جميعا (قوله لان احلت الخ) قال اللقاني فيه بحث اذ أحلت تعلق بعيسطات لا بالخمر فالذي يستلزمه حل العيسطات لا الخمر فليتأمل ولو جعل الخمر ولو كان مرفوعا عطفا على عيسطات وان كان منصوبا على التوهم أي توهم انه قيل غداة حلت عيسطات السدائف لكان جيدا نظير بدا لي انى لست مدرك ما مضى * البيت المشهور وقال الشهاب القاسمي هذا البحث مردود لانه ليس مرادهم ان أحلت يستلزم حلت باعتبار تعلقه بالخمر واسناده اليه لانه لا حاجة الى ذلك بل المراد استلزامه له في الجملة لان المقصود فهم الفعل وهو حاصل بذلك لافهمه باعتبار اسناده المخصوص ألا ترى انهم يستدلون في باب الاكتفاء بتقدير شيء في كلام لوجوده في آخر وان كان وجوده في ذلك الآخر لا يستلزم وجوده في الاول باعتبار تعلقه به

الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك يزيد رجل ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد ويروى ليبك ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفي كل من الروايتين وجه حسن اما الاولى فمن جهة جعل يزيد الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العمدة واما الثانية فمن جهة عدم الحذف (وهو) أي حذف فعل الفاعل كما في الآية والبيت (قياسي وفاقا للجرمي) بفتح الجيم نسبة الى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته أبو عمرو (وابن جني) بكسر الجيم واسكان الياء ليس منسوبا وانما هو معرب كني واسمه أبو الفتح وهما من البصريين أجازا أكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا ينقاس والمرفوع في الآية والبيت خبر مبتدأ محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالتقدير الاول أبو حيان وبالثاني صاحب البسيط (و) على القياس (لا يجوز في نحو يوعظ) بالبناء للمفعول (في المسجد رجل) أن يجعل رجل فاعل فعل محذوف (لاحتماله للمفعولية) والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب أن يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل (بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد) فانه يجوز أن يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبني للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكانه لما قيل من يعظهم قيل زيد أي يعظهم زيد والى ذلك أشار الناظم بقوله

ويرفع الفاعل فعل أضمرا * كمثل زيد في جواب من قرا

(أو استلزمه) اى استلزم الفعل الرافع للفاعل (ما) ذكر (قبله) من فعل (كقوله) وهو الفرزدق

(غداة أحلت لابن أصرم طعنة * حصين عبيطات السدائف والخمر)

فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه احلت (أي وحلت له الخمر لان احلت) المزيد (يستلزم حلت) المجرد وحكي ان الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال باضمار فعل أي وحلت الخمر فقال يونس ما أحسن والله ما وجهته غير اني سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل أحلت وحصين بالجر بدل من ابن أصرم او عطف بيان عليه وعبيطات مفعول احلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسدائف بالسين المهملة والفاء آخره سنف السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين بن أصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب الخمر وأكل اللحم الطري

(أو

(قوله الحكم الخامس ان فعله الخ) قال الدنوشري هذا الحكم وما بعده وبعض ما قبله الظاهر انها من أحكام الرافع لا الفاعل (قوله مع تثنيته وجمعه) قال اللقاني ان قلت أطلق مع انك تقول في الضمير قاما وقاموا وتلحق علامة التثنية والجمع مع الضمير في الضمير نفسه لا في الفعل اذ المراد بتثنية الفعل وجمعه الحاق الفعل حرف التثنية والجمع ويؤتى بعده بالفاعل مظهرا أو مضمرا مثنى أو مجموعا فظهر ان الفعل يوحد مطلقا (قوله فكما تقول) قال اللقاني الكاف للتشبيه وما مصدرية والمصدر المنسبك منها ومن تقول مجرور بالكاف والجار والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول لتقول قام اخواك والاصل فتقول قام اخواك قولا كقولك قام أخوك وقوله كذلك الاشارة بذلك الى ذلك المصدر المؤول المجرور بالكاف فتعين ان ذلك تأكيد لفظي لكما تقول (قوله لانه لو قيل قاما اخواك الخ) قد يقال أي ضرر في ذلك التوهم وغاية ما يلزم على ذلك اختلاف الجملة الاسمية والفعلية ومثله في احتمال الجملة الواحدة لهما كثير ومنه أفي الله شك وقد مر في باب المبتدا والخبر انه انما يمتنع تقديم الخبر الفعلي اذا كان رافعا لضمير المبتدا المستتر لا البارز لانه لا لبس اضعف لغة إلحاق علامة التثنية والجمع وهو مشكل على ما هنا نعم مر ان التحقيق كما بيناه ثم ان المانع الغاء العامل القوي وهو الفعل واعمال العامل الضعيف وهو الابتداء وهو ممكن هنا وقال اللقاني ان قلت ما الفرق عند الجمهور بين التأنيث فالتزموا الدلالة عليه بشرطه قبل ذكر الفاعل والتثنية والجمع فالتزموا عدم الدلالة عليهما قبله قلت هو أن نائب الفاعل قد يكون معنويا ولا دلالة عليه لفظية كهند وقد يكون لفظيا فقط من غير تأنيث المعنى كطلحة وفي القسمين لا يجوز الاعتماد على الفاعل لفقد دلالته في الاول والباسها في الثاني فوجب الاعتماد على علامة ظاهرة تخص المؤنث بخلاف التثنية والجمع فان لهما في الفاعل علامة ظاهرة مطردة فاكتفي بها انتهى ويرد عليه انه قد يسمى بالمثنى والجمع فعلامتهما في الفاعل غير مطردة أيضا فليتأمل (قوله لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا) قال الدنوشري أو بدل تأمل (قوله بعلامة اضمار) الاضافة بيانية (قوله وحكى بعضهم) قال الدنوشري قال اللقاني الظاهر ان المراد بالبعض طائفة من البصريين قال ويحتمل ان يكون المراد بعضهم بعض من العلماء لا خصوص البصريين انتهى وهو نقل لكلام اللقاني بالمعنى وعبارته نصها وحكى عدل عن قوله وحكوا عنهم الحاق الفعل علامة التثنية والجمع الى ما عبر به اذ المحكي عنهم انما هو ضربوني أو ضربني أو ضربا في فيصح فيه التأويل لان الاتيان من الصحيح ومقابله وقوله وبعضهم الظاهر ان الضمير عائد على البصريين وذلك لا ينافي حكاية جميعهم لذلك عن طيء لجواز أن يكون ذلك لغة طيء وازدشنوءة وان الحاكي له عن طيء جميعهم وعن ازدشنوءة بعضهم ويحتمل ان ضمير بعضهم عائد على النحويين والامر سهل

(أو فسره) اى فسر الفعل الرافع للفاعل (ما بعده) من فعل (نحو وان أحد من المشركين استجارك) فاحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك والتقدير وان استجارك أحد استجارك (والحذف في هذه) الصورة الاخيرة (واجب) لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيهما (و) الحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (ان فعله) وما هو بمنزلته (يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده فكما تقول قام أخوك) واقائم أخوك (كذلك تقول قام أخواك) واقائم أخواك (وقام اخوتك) واقائم اخوتك (وقام نسوتك) واقائم نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لانه لو قيل قاما أخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الايهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث حيث ألحقوا علامة التأنيث دون علامتي التثنية والجمع لان علامة التأنيث ليست بعلامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل (قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة) واليها أشار الناظم بقوله

وجرد الفعل اذا ما أسندا * لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

(وحكى البصريون عن طيء و) حكى (بعضهم عن أزدشنوءة) بفتح الهمزة وسكون الزاي أو السين قال في الصحاح أزد أبو حي من اليمن وهو بالسين أفصح يقال ازدشنوءة وازد عمان وأزد السراة واختلف في تسميته ازدا أو أسدا فقيل لانه كان كثير العطاء فقيل له

(قوله ونائب الفاعل كالفاعل) قال الدنوشرى يشير الى الاعتراض على المصنف حيث مثل به للفاعل مع انه نائبه وأجاب بانه مثله أى فى هذا الحكم انتهى ويمكن أن يكون المصنف جرى على اصطلاح الزمخشرى فى تسمية نائب الفاعل فاعلا (قوله وهو المكاف) قال الزرقانى أى فى عينك فالشرط موجود وهو ان المضاف بعض من المضاف اليه هنا اذ العينان بعض الذات (قوله وأولى فأولى لك دعاء الخ) قال العينى فان قلت ما وقع أولى من الاعراب قلت يجوز أن يكون فى محل الرفع على انه خبر مبتدا محذوف تقديره دعائى أولى فأولى لك يعنى هذه الكلمة وقوله فأولى لك بالفاء عطف على اولى الاول كررتا كيدا انتهى وقال أبو البقاء فى اعراب قوله أولى لك فأولى أولى فيه قولان أحدهما افعلى والالف فيه للالحاق لا للتأنيث والثانى أفعل وهو على القولين هنا ولذلك لم ينون ويدل عليه ما حكى أبو زيد ٣٣٤ فى النوادر هى أولات بالتاء غير مصروف لانه صار علما للوعيد فصار كرجل اسمه أحمد فعلى هذا يكون أولى مبتدأ ولك الخبر والثانى أن يكون اسما للفعل مبنيا ومعناه وليك شر بعد شر ولك تبيين (قوله الوطيس) أى الحرب (قوله من ايم بالبناء للمفعول) أى شذوذا لان الاصح ان أفعل التفضيل لا يصاغ الامن المبنى للفاعل كما سيأتى فى بابه (قوله وبعده وأهل الذى الخ) قال الدنوشرى الجمع بين هذا والبيت الاول على رواية ألوما أكفاء وهو اختلاف حرف الروى فان آخر الاول ميم والثانى لام (قوله وقال آخر نتج الخ) لم يعين قائله وكذا العينى وفى يتيمة الدهر فى ترجمة أبى فراس الحمدانى وكتب الى سيف الدولة

يا أيها الملك الذى
أضحت له جمل المناقب
نتج الربيع محاسنا
ألقحنها غر السحائب

راقت ورق نسيمها ✻ فحكت لنا صور الحبائب
حضر الشراب فلم يطب ✻ شرب الشراب وانت غائب

فغر انتهى ولا يخفى ان ابا فراس من المولدين فالغرض من كلامه التمثيل لا الاستشهاد وان كان خلاف المتبادر من كلام المصنف وغيره حيث ادرجوا هذا البيت مع الشواهد (قوله ألقحنها غر السحائب) ضمن ألقحنها معنى أولد فعداه الى ضمير المحاسن ومحاسنا مفعول ثان لنتج قال اللقانى وفى كل من قوله نتج الربيع وألقحنها استعارتان احداهما مكنية والاخرى تخييلية اذ شبه الربيع بالام من الحيوان وهذا كناية وأثبت للربيع النتج وهو تخييل وشبه غر السحائب بالفحل من الحيوان فى ادرار شئ كالماء والنطفة فى آخر كالربيع والانثى من الحيوان وهذا كناية واثبات الالقاح الذى هو الايلاد تخييل انتهى وغير خاف على من أحاط بالبيان خبرا ان ذلك يتعين عند السكاكى وجائز عند الجمهور ويجوز عندهما أن يكون استعارة تبعية

ذلك لكثرة من يقول اسدى الى كذا أو ازدى الى كذا وقيل لانه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة (نحو ضربونى قومك وضربننى نسوتك وضربانى أخواك) وفى الحديث أومخرجى هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل وددت أنى أكون معك اذ يخرجك قومك والاصل أومخرجوى هم فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء (وقال) عمرو بن ملقط الجاهلى

(ألفيتا عيناك عند القفا ✻ أولى فأولى لك ذا واقيه)

فألفيتا بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بألفيتا وذا واقية حال من المضاف اليه وهو الكاف وواقية مصدر معناه الوقاية كالكاذبة مصدر معناه الكذب وأولى فأولى لك دعاء أى قاربك ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلا يهرب اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة أن يتبع فتلقى عيناه عند قفاه من شدة الالتفات (وقال) امية

(يلوموننى فى اشتراء النخيـ ✻ ـل أهلى) فكلهم ألوم

فاهلى فاعل يلوموننى فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشتراء مصدر مضاف الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشترائى النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدا والوم بفتح الواو وغيره مهموز خبره وهو اسم تفضيل من ايم بالبناء للمفعول كقيل اى وكلهم أكثر ملومية واللوم العذل ويروى وكلهم يعذل وبعده

واهل الذى باع يلحونه ✻ كما لحى البائع الاول

(وقال) آخر (نتج الربيع محاسنا ✻ ألقحنها غر السحائب)

(قوله ومحاسن جمع محسن) قال الدنوشرى كلامه مردود بما فى الصحاح وغيره والحسن نقيض القبح والجمع محاسن على غير قياس كانه جمع محسن ويقول بعضهم المساوى المقابح جمع سوء على غير قياس (قوله دلوابها) أى ابتداء دفع لما قد يتوهم قبل ذكر الفاعل انه مفرد (قوله المتعاطفة) قال الزرقانى صفة المفردات ولم يقل المتعاطفات المطابق للمفردات لان جمع السلامة من جموع القلة عند سيبويه وأتباعه قاله الشارح اى وجمع القلة بمثابة المفرد ٣٣٥ فلذلك وصف بالمفرد انتهى وقوله فلذلك وصف بالمفرد أى جوازا والمطابقة أفصح لان الافصح فى جمع الكثرة لما لا يعقل الافراد وفيما عداه المطابقة هذا وحذف المصنف نعت المفردين لدلالة ذلك عليه كما قال اللقانى (قوله لا انها ضمائر الفاعلين ومابعدها مبتدا) قال اللقانى هذا الوجه لا يتأتى فى قوله وان كانا له نسب وخير (قوله بغير او) لهذا نوقش أبو البقاء حيث جعل من ذلك اما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فى قراءة بعضهم قال الدمامينى الظاهر ان الالف ضمير وان أحدهما بدل بعض وان كلاهما بتقدير أو يبلغه كلاهما والتقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما وعليهما فالالف عائدة على الوالدين فى وبالوالدين احسانا لا على ما بعدهما وليس لك أن تقول أحدهما بدل بعض وكلاهما بدل كل وانه يجوز أعجبنى زيد وجهه أخوك لان بدل الكل تقرير للمبدل منه وايذان بانه على ظاهره وحقيقته وبدل البعض تخصيص لبعض ما يتناوله اللفظ واعلام بان الاول ليس مرادا به ظاهره ففى الجمع بينهما تدافع ظاهر (قوله وتقديم الخبر الخ) قال اللقانى يعنى ان الزاعمين يلزمهم ان التقديم والابدال يختصان بقوم باعيانهم واللازم باطل باتفاق وفيه نظر اذ اللازم ان الفعل اذا كان له فاعل مثنى أو مجموع يلزم اسناده الى ضمير ذلك الفاعل فيلزم منه عند التقدم ان الظاهر مبتدأ أو بدل ولزوم الاسناد الى الضمير خاص بهم قطعا

فغر جمع غراء مؤنث أغر بمعنى ابيض فاعل ألقح وألحقه علامة جمع المؤنث وهى النون والسحائب جمع سحابة والفعل والفاعل نعت محاسنا ومحاسن جمع محسن كمساو جمع مسوأ على غير قياس والوصف فى ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا أسند الى جماعة الاناث لحقه الالف والتاء دون النون نحو أقاعات الهندات (والصحيح) عند سيبويه ومتابعيه (ان الالف والواو والنون فى ذلك) المسموع (أحرف) وان طيا وازد شنوءة (دلوابها على التثنية والجمع) تذكيرا وتأنيثا (كما دل الجميع) من العرب (بالتاء فى قامت على التأنيث) بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المؤنث فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربونى قومك فشبهوا هذا بالتاء التى يظهرونها فى قالت فلانة فكانهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهى لغة قليلة والى ذلك يشير قول النظم

وقد يقال سعدا وسعدوا ✻ والفعل للظاهر بعد مسند

(لا انها ضمائر الفاعلين ومابعدها) من الظواهر (مبتدا) وهى وما قبله خبر (على التقديم) للخبر (والتاخير) للمبتدا (أو) مابعدها (تابع) لها (على الابدال من الضمير) بدل كل من كل (و) الصحيح أيضا (ان هذه اللغة) وهى الحاق العلامات (لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة) بغير أو (خلافا لزاعمى ذلك) بكسر ميم الجمع أى خلافا لمن زعم ان الظواهر مبتدآت ولمن زعم انها ابدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وانما كان الصحيح انها أحرف لا ضمائر (لقول الائمة) من أهل اللغة (ان ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر) كما يقول به الاول (والابدال) من الضمير كما يقول به الثانى يجيزهما جميع العرب و (لا يختصان بلغة قوم باعيانهم) قاله ابن مالك فى شرح التسهيل وانما كان الصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات (لمجىء قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات يرثى مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما

تولى قتال المارقين بنفسه ✻ (وقد أسلماه مبعد وحميم)

فالحق علامة التثنية وهى الالف فى أسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الآخر واسلماه خذلاه يقال أسلمت فلانا اذا لم تحمه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبى من النسب والحميم القريب (وقوله) وهو عروة بن الورد يمدح الغنى

(قوله واحقرهم واهونهم عليه) قال الدنوشرى الظاهران أحقرهم ومابعده منصوبان بالعطف على محل جملة شرهم الفقير لانها مفعول ثان وتذكير ضمير عليه باعتبار ان الناس اسم جمع (قوله لاجل فقره) قال الزرقانى اشارة الى ان الضمير فى عليه يرجع الى الفقر الدال عليه قوله الفقير فى البيت قبله وكلمة على للتعليل كما فى قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم أى لهدايته اياكم (قوله ان كان مؤنثا) قال اللقانى أى تأنيثا معنويا اما لفظيا أيضا واما دون لفظى (قوله تاما كان الخ) قال الدنوشرى يوجب عمل الفاعل على ما هو أعم من المجازى وكون التاء فى أول المضارع للتأنيث قد يتوقف فيه من حيث انها جزء من المضارع والجزء من الكلمة لا دلالة له على معنى والمسئلة منقولة فلتراجع من مظانها انتهى ولا وجه للتوقف ودعوى ان جزء الكلمة لا يدل على معنى على الاطلاق ممنوعة وانما يصح فى حروف المبانى اذ لا شك فى دلالة ألف المفاعلة وسين الاستقبال وياء النسب ونحوها على المعانى ولهذا قيد فى التسهيل ٣٢٦ حد الكلمة بمستقل (قوله ضميرا متصلا) قال اللقانى يحتمل أن يراد بالمتصل ما لم ينفصل من الفعل سواء كان متصلا أى لا يمكن أن يفتتح به النطق أو منفصلا ويمكن أن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به ويظهر أثر الاحتمالين فى نحو غلام هند تقوم هى معها انتهى وحاصله ان المراد بالاتصال على الاول الاتصال بالعامل لا الاتصال المذكور فى باب الضمير وانه يعلم وجوب التأنيث فى المثال المذكور على الاول دون الثانى ويؤيد الثانى ما يأتى من قضية كلام الشارح فى تعليل وجوب التذكير فى المنفصل (قوله لغائبة حقيقية التأنيث) قال الدنوشرى فيه نظر فان ذلك لا يتقيد بضمير الغائبين كذلك نحو الهندان رمتا (قوله ما قام أو ما يقوم الاهى) ظاهره ان الضمير المنفصل فيه ذكر فاعل ومر آخر الحكم الرابع انه فى مثل ذلك محذوف وانظر لم وجب التذكير فى ما قام أو يقوم الاهى ولم يجز ضمير الامران بناء على ما يأتى عن الناظم فى المؤنث الحقيقى الظاهر المفصول بالا وأى فرق بين الضمير والظاهر حيث كان كل مؤنثا حقيقيا وكلام المصنف محتمل لذلك لان قوله بخلاف الضمير المنفصل الخ معناه بحسب الظاهر انه لا يجب فيه التأنيث وكلام الدمامينى فى شرح التسهيل يفيد جواز الوجهين فى ذلك فانظر حاشيتنا على الالفية ثم قضية التعليل بعدم التوهم الذى ذكره الشارح وجوب التذكير فى المنفصل غير المفصول بالا نحو غلام هند حضر هى معه والمتبادر خلافه وقال الشهاب قد يرد على العلة ان مع التاء يتوهم ان له فاعلا مؤنثا منتظرا اذ لو قيل هند قامت احتمل ان المعنى قامت أمها مثلا ويمكن أن تجعل العلة دفع التوهم فى الجملة بأن يكون الوجوب لوجود اللبس فى بعض المواضع والباقى طردا للباب

ويلم الفقر

ذريني للغنى أسعى فانى * رأيت الناس شرهم الفقير

وأحقرهم وأهونهم عليه * (وان كاناله نسب وخير)

فالحق علامة التثنية وهى الالف فى كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة اى الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم لاجل فقره وبهذين البيتين رد أبو حيان على الخضراوى حيث قال لا نعلم أحدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح فى المغنى وليس الرد بشئ لانه يمنع التخريج لا التركيب انتهى (و) الحكم (السادس) من أحكام الفاعل (انه ان كان مؤنثا أنث فعله بتاء ساكنة فى آخر الماضى) جامدا كان أو متصرفا تاما كان أو ناقصا وذلك مستفاد من قول النظم * وتاء تأنيث تلى الماضى اذا كان لانثى (وبتاء المضارعة فى أول المضارع) ولم يتعرض له فى النظم (ويجب ذلك) التأنيث (فى مسئلتين احداهما ان يكون) الفاعل (ضميرا متصلا) لغائبة حقيقية التأنيث أو مجازيته ونعنى بحقيقى التأنيث ماله فرج والمجازى خلافه فالحقيقية (كهند قامت أو تقوم و) المجازية نحو (الشمس طلعت أو تطلع) وانما وجب تأنيث الفعل فى ذلك لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام أبوها والشمس طلع قرنها (بخلاف الضمير المنفصل نحو) هند (ما قام) الاهى (أو ما يقوم الاهى) والشمس ما طلع الاهى أو ما يطلع الاهى فالتذكير واجب فى النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان وبخلاف قول المرأة الحاضرة قمت أو أقوم فانه لا يمكن تأنيثه وان كان

(قوله وفى هذا التأويل نظر لان الهاء الخ) قد يقال لا مانع من اعتبار الامرين والتذكير باعتبار المعنى والتأويل بالمكان والتذكير باعتبار لفظ أرض وكم لذلك من نظير نحو كل ومن الموصولة هذا وفى عروس الافراح للبهاء السبكى فى آخر أحوال المسند اليه أهمل المصنف يعنى الخطيب القزوينى أمورا من اتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذكر منها تذكير المؤنث وعكسه فالاول لتفخيمه كقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث ومنه ولا أرض أبقل ابقالها لانه أراد تفخيم الارض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك يتجلى لك انه ٣٢٧ لا شذوذ فى هذا البيت لانه انما يكون شاذا اذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير للغائب مذكرا على الصحيح خلافا لابن كيسان فى المؤنث المجازى أما اذا أريد بالمؤنث المجازى عن مذكر فانه يعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليتامل (قوله فان الحوادث أودى بها) انما لم يقل أودت وان كان لا يضر الوزن لان القافية مؤسسة والتأسيس هو الالف الواقع قبل حرف الروى بحرف متحرك كالف عالم والروى هو حرف القافية والقافية هى الحرف الاخير من البيت الذى يكمل البيت (قوله حقيقى التأنيث) قال الزرقانى هو على ما قال الشارح ما كان من الحيوان بازائه مذكر كامرأة ونعجة واتان انتهى ومراده بالشارح ابن الناظم ويرد على ما قاله ما ليس له ذكر من الحيوان كالعقاب فقول الشارح هنا ماله فرج اشمل لكن ينبغى ان يريد بالفرج محل الوطء ليشمل الطير فليس له الا الدبر (قوله ذات حر) قال الدنوشرى المراد بالحر فيه الفرج قال فى المصباح الحر بالكسر فرج المرأة والاصل حرح فحذف الحاء التى هى لام الكلمة وانما قيل ذلك لانه يصغر على حريح ويجمع على احراح والتصغير وجمع التكسير يردان الكلمة الى أصولها وقد يستعمل استعمال يد ودم من غير نعويض قال الشاعر كل امرئ يحمى حره * اسوده وأحمره انتهى ويجوز أن يكون الحر فى كلام ابن مالك من المخفف ويجوز ان يكون من المشدد وخفف لضرورة الشعر وكلام المصباح يدل على انه مختص بفرج المرأة أى دون غيرها وكلام ابن مالك ظاهره يخالف ذلك ويمكن تأويله انتهى ولم يظهر وجه مخالفة ابن مالك لذلك بوجه

ضميرا متصلا لمؤنث (و) تاء التأنيث (يجوز تركها فى الشعر) مع اتصال الضمير (ان كان التأنيث مجازيا) واليه أشار الناظم بقوله * ومع ضمير ذى المجاز فى شعر وقع * (كقوله) وهو عامر بن جوين الطائى يصف سحابة وأرضا نافعتين

فلا مزنة ودقت ودقها * (ولا أرض أبقل ابقالها)

وكان القياس أبقلت لان الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء فى الكلام النثر يقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التأنيث مجازى ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على انه مختار لا مضطر وأجيب بأنه انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز فى الهمز الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال انما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان أن الاعلم حكى فى شرح أبيات كتاب سيبويه انه روى أبقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على أن قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتأويل الارض بالمكان فلا ضرورة انتهى وفى هذا التأويل نظر لان وجود الهاء فى ابقالها يأباه (وقوله) وهو الاعشى ميمون بن قيس فى قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معديكرب ويزيد بن عبد المدان الحارثى

فاما تريني ولى لمة * (فان الحوادث أودى بها)

وكان القياس أودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع فى معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازى وقيل المراد الحدثان الليل والنهار وأودى بمعنى هلك يتعدى بالباء والمسئلة (الثانية) من وجوب التأنيث (أن يكون) الفاعل ظاهرا (متصلا) بالفعل (حقيقى التأنيث نحو اذ قالت امرأت عمران) والى هاتين المسئلتين أشار الناظم بقوله

وانما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر

(قوله وشذ قول بعضهم الخ) قال الدنوشرى يسهل الشذوذ فى ذلك كون فلانة ليس دالا على المؤنث وانما هو دال على لفظ يدل على المؤنث كما يعلم من باب النداء (قوله انه ينقاس على قلة) قال الدنوشرى فيه نظر فلا دلالة فى كلامه على القياس بل على القلة (قوله لان المراد الجنس) أى لان أل فى ذلك على الاصح لاستغراق الافراد كما يأتى فى باب نعم وبئس (قوله وسيأتى ان الجنس) يعنى سواء دل عليه بالاسم المقرون بالاداة كما ذكر أو المجرد منها كشجر وتمر كما سيجىء (قوله الحقيقى) الاظهر ترك هذا القيد وان وقع التقييد به فى القطر لاخراج المجازى نحو طلع اليوم الشمس بناء على ان ترك العلامة أحسن لان الوجه ان الاتيان بالعلامة أحسن لكثرة وقوع ذلك فى التنزيل على ما قال الدماميني وان نوقش فيه وبما يدل على عموم كلام المصنف انه لم يتعرض بعد ذلك للمجازى المفعول وكيف يتوهم ان كلام المصنف خاص بالحقيقى مع قوله الآتى الا ان كان الفاصل الخ فان كلام ابن مالك انما هو فى المجازى بدليل الآيتين اللتين استشهد بهما فان صحة وما كن من المجازى كما لا يخفى وكذا بنات العم لانه جمع تكسير كبنين خلافا لمن وهم فيه تمسكا بتمثيله فى القطر لما جمع بالف وتاء مزيدتين بأصطفى البنات وهذا توهم فاسد لان ما جمع بألف وتاء أعم من أن يكون سالما أو غير سالم وسيأتى النص فى كلام المصنف على بنين وبنات لم يسلم بناء واحدهما وبهذا يندفع ما يأتى عن اللقانى من المنازعة فى استشهاد ابن مالك فتدبر (قوله جمع شامة) قال الدنوشرى لم يجعله اسم جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة بل جعله كتخم وتخمة جمعا لغلبة التأنيث عليه وهى علامة الجمعية دون كونه اسم جمع (قوله لان الفعل بعد عن الفاعل) لو اقتصر على ذلك لكان حسنا لان الفصل لو كان كالعوض من التاء لما جاز الجمع بينهما او اللازم باطل فالملزوم كذلك كما قال الشارح نفسه فى عدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر فى نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله فبنات ما برئت الخ) قال الدنوشرى قال اللقانى هذا البيت لا يصح شاهدا على المسئلة لان الكلام فى مؤنث حقيقى تجب معه التاء

(وشذ قول بعضهم قال فلانة) حكاه سيبويه عن بعض العرب (وهو ردىء لا ينقاس) فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قد يأتى بلا فصل انه ينقاس على قلة (وانما جاز فى) الكلام (الفصيح نحو نعم المرأة) فى المدح (وبئس المرأة) فى الذم بترك التاء فيهما (لان المراد) بالمرأة فيهما (الجنس) وهو مؤنث مجازى (وسيأتى ان الجنس) فى معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازى فلذلك (يجوز فيه ذلك) الترك واليه أشار الناظم بقوله

والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين

(ويجوز الوجهان) التأنيث والتذكير (فى مسئلتين احداهما) المؤنث الحقيقى الظاهر (المنفصل) من الفعل بفاصل (كقوله) وهو جرير ابن الخطفى يهجو الاخطل

(لقد ولد الاخيطل أم سوء) * على باب استها صلب وشام

فترك التاء من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى والشام جمع شامة (وقولهم) أى العرب (حضر القاضى اليوم امرأة) فامرأة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصد الحكاية الشاهد بتمامه وانما لم يجب التأنيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقد يبيح الفصل ترك التاء فى * نحو أتى القاضى بنت الواقف

(والتأنيث أكثر) من التذكير لقوة جانبه (الا ان كان الفاصل) بين الفعل وفاعله المؤنث (الا) الاستثنائية الايجابية (فالتأنيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش) واوجب التذكير فى الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل فى الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام احد الا هند (وأنشد) الاخفش (على التأنيث) فى الشعر

(ما برئت من ريبة وذم * فى حربنا الا بنات العم)

لولا الفصل بالا والبنات ليس كذلك لانه جمع تكسير فهو من المسئلة الآتية وأقول اذا كان الفصل بالا مع المؤنث الحقيقى المذكور يمنع من التاء فغيره أولى بالمنع فالتأنيث فى البيت أحق بالمنع لاسيما مع الفصل بغير الا الا ان الشيخ نظر الى أن المصنف جعله شاهد الذلك فاعترضه انتهى وما نقله عن اللقانى فيه تغيير لكلامه ونص كلامه على ان الفاعل فى البيت بنات وهو جمع تكسير فليس من المسئلة الاولى بل من الثانية انتهى ولا اشكال عليه (قوله وجوزه ابن مالك الخ) قال اللقانى وجهه ان يقدر الفاعل المحذوف مؤنثا عاما للمستثنى وغيره كنساء فى الاول وأخذة فى الثانى واشياء فى الثالث (قوله اسم الجنس) قال اللقانى أى الجمعى بدليل قوله لانهن فى معنى الجماعة (قوله والجماعة مؤنث) قال اللقانى ان قلت يلزم على طرد هذه العلة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتأنيث الفعل المسند اليه فلا يجوز القوم جاؤا ولا الشجر أورق ولا أورقت ولا الرجال جاؤا ولا النساء قمن قلت الجماعة لفظ مفرد مؤنث فى اللفظ جمع فى المعنى فيجوز فى ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد ويؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر فى نحو الرجال قاموا ويجمع ويؤنث فى نحو النساء قمن (قوله وقالت الاعراب) قال الدنوشرى رد التمثيل بذلك بأن الاعراب اسم جمع لا جمع عرب والا لزم كون المفرد أوسع دائرة من الجمع لان العرب لا يختصون بسكان البادية والاعراب يختصون بها وذكر بعضهم ان الاعراب جمع اعرابى فليتأمل وعبارة الصحاح العرب جيل من الناس والنسبة اليهم عربى بين العروبة وهم أهل الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة وجاء فى الشعر الفصيح الاعاريب والنسبة الى الاعراب اعرابى لانه لا واحد له وليس الاعراب جمعا لعرب كما ان الانباط جمع لنبط وانما العرب اسم جنس

فبنات العم فاعل برئت وأنثه مع وجود الفصل بالا (وجوزه ابن مالك فى النثر) على قلة فقال

والحذف مع فصل بالا فضلا * كما زكا الا فتاة ابن العلا

(وقرئ ان كانت الاصيحة) بالرفع وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وعاصم الجحدرى بخلاف عنه وجماعة من التابعين (فأصبحوا لا ترى الا مساكنهم) بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جنى انها ضعيفة فى العربية المسئلة (الثانية) من جواز الوجهين (المجازى التأنيث نحو وجمع الشمس والقمر) ولو ورد وجمعت بالتاء لم يمتنع (ومنه) أى من مجازى التأنيث (اسم الجنس) كشجر (واسم الجمع المعرب كقوم ونسوة (والجمع) المكسر كأعراب وهنود (لانهن فى معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازى فلذلك جاز التأنيث) فى الفعل مع اسم الجمع (نحو كذبت قبلهم قوم نوح و) مع الجمع المكسر نحو (قالت الاعراب و) مع اسم الجنس نحو (أورقت الشجر و) جاز (التذكير) فى الفعل مع اسم الجنس (نحو أورق الشجر) ومع اسم الجمع المذكر نحو (وكذب به قومك) ومع اسم جمع المؤنث نحو (وقال نسوة و) مع الجمع المكسر المذكر نحو (قال الرجال و) مع جمع التكسير المؤنث نحو (جاء الهنود) فأتى فى جانب التذكير بالنشر مرتبا على ترتيب اللف وفى جانب التأنيث مختلطا كقوله هو شمس وأسد وبحر جودوبهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبنى نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا بالتأنيث وان قيل انه جمع الذى وانما لم يجب التأنيث مع المؤنث المجازى لامرين أحدهما ان التأنيث غير حقيقى فتضعف العناية به والثانى ان هذا المؤنث فى معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث فى جاءتنى كتاب زيد أى صحيفته والى ذلك أشار الناظم بقوله

والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع احدى اللبن

(الا ان سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح) المذكر والمؤنث (أوجبت التذكير) فى الفعل (فى نحو قام الزيدون) وفى التنزيل قد أفلح المؤمنون (و) أوجبت (التأنيث) فى الفعل (فى نحو قامت الهندات) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين (خلافا للكوفيين فيهما) فانهم أجازوا فى الفعل مع كل من جمعى التصحيح التذكير والتأنيث (و) خلافا (للفارسى) من البصريين (فى جمع) تصحيح (المؤنث) فانه انفرد عن أصحابه بجواز

الامرين ووافق أصحابه فى وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم لم يستثنه (واحتجوا بنحو الا الذى آمنت به بنوا اسرائيل) فأنث الفعل مع جمع تصحيح المذكر (و) بنحو (اذا جاءك المؤمنات) فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث (و) بنحو (قوله

فبكى بناتى شجوهن وزوجتى * والطامعون الى ثم تصدعوا

فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله وتصدعوا انصرفوا (وأجيب بان البنين) فى قوله بنوا اسرائيل (والبنات) فى قوله بناتى (لم يسلم فيهما لفظ الواحد) اذ الاصل بنو فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون فى التذكير وألف وتاء فى التانيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبى ومحل الخلاف فى تصحيح الجمعين اذا لم يحصل تغيير فيهما اما ما تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى (وبأن التذكير فى جاءك) المؤمنات (للفصل) بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضى امرأة (أولان الاصل النساء المؤمنات) والنساء اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فعوملت معاملته (أولان أل) فى المؤمنات اسم موصول (مقدرة باللاتى وهى) أى اللاتى (اسم جمع) وتقدم انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتأنيث قيل وفى هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر أما الاول فلان الفصل بغير الا الارجح فيه التأنيث وتركه مرجوح وقد أجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح وأما الثانى فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصرى لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف وأما الثالث فلان أل فى نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت الموضح تبعا للناظم عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرده فان كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تأنيث فعله نحو قالت الهندان (و) الحكم (السابع) من أحكام الفاعل (ان الاصل فيه أن يتصل بفعله) لانه منزل منه منزلة جزئه (ثم يجىء المفعول) بعدهما (وقد يعكس) ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجىء الفاعل بعدهما (وقد) يتأخر الفعل والفاعل و (يتقدمهما المفعول وكل من ذلك) المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم المفعول على الفعل والفاعل

(قوله ووافق أصحابه فى وجوب الخ) انظر وجه الفرق عنده قال الدنوشرى فى حواشى الفاكهى واعله شرف المذكور انتهى وذكر الرضى غيرما تراه لان ابن الحاجب مشى على مذهب الفارسى وعبارة الرضى وكان قياس هذا ان يبقى التأنيث الحقيقى فى المجموع بالالف والتاء أيضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه كذلك الا انه لما كان يتغير فيه المفرد والثلاثة اما بحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات أو بقلبها ان كانت الفا كما فى الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من المكسر وكان تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر التغيير كهندات الا ان المقدر فى حكم الموجود الظاهر (قوله لم يسلم الخ) قال اللقانى قضيته ان نحو جاءت الحبليات يجوز عنده فيه التذكير وهو محل نظر (قوله اذ الاصل بنو الخ) هذا مشكل لانه يقتضى اعتبار أصل المفرد فيلزم أن يكون نحو القاضين والمصطفين وعدات فى جمع عدة وجهات فى جمع جهة من جموع التكسير وهو بعيد جدا وكان يمكن أن يبين عدم السلامة بتغيير الشكل فى الجمع (قوله أى اللاتى) قال الدنوشرى فيه نظر ولو جعل الضمير راجعا الى أل لكان احسن (قوله وأما الثالث الخ) قال الدنوشرى قد يرد هذا النظر بان أل انما كانت معرفة لا موصولة فى المؤمن والكافر لكون المراد بهما الثبوت لا الحدوث واما المؤمنات فأل فيها موصولة لانها للحدوث والمعنى اذا جاءك اللاتى تجدد منهن الايمان وحدث بعد أن لم يكن (قوله ان يتصل الخ) قال اللقانى قالوا ولكون ذلك هو الاصل جاز ضرب غلامه زيدا وامتنع ضرب غلامه زيد اوقضية كلام المصنف ان ماذكره هو الاصل سواء كان واجبا أم جائزا ورقع فى كلام بعضهم ان الاصل هو التقدم مع جواز التأخر ولا يخفى انه خلاف ذلك وانه مخالف للاصل اى الراجح

جميعا (جائز وواجب) فهذه ست مسائل داخلة تحت قول الناظم

والاصل فى الفاعل ان يتصلا * والاصل فى المفعول ان ينفصلا

وقد يجاء بخلاف الاصل * وقد يجى المفعول قبل الفعل

(فاما جواز الاصل) وهو تقديم الفاعل على المفعول (فنحو وورث سليمان داود) فسليمان فاعل وداود مفعول (وأما وجوبه) أى الاصل (ففى مسئلتين احداهما أن يخشى اللبس) فى الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول (كضرب موسى عيسى) فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع فى مثلها وذلك بأن يكونا مقصورين أو اشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول الناظم

وأخر المفعول ان لبس حذر * فيتعين فى هذه الصور أن يكون الاول منهما فاعلا والثانى مفعولا (قاله أبو بكر) بن السراج (والمتأخرون كالجزولى وابن عصفور وابن مالك) فى النظم وغيره (وخالفهم) فى ذلك (ابن الحاج) فى نقده على المقرب لابن عصفور وقال لا يوجد فى كتاب سيبويه شئ من هذه الاغراض الواهية (محتجا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر) على عمير مع وجود اللبس (وبأن الاجمال من مقاصد العقلاء) فان لهم غرضا فى الاجمال كما أن لهم غرضا فى البيان (وبانه يجوز) أن يقال زيد وعمرو (ضرب أحدهما الآخر) اذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين فيأتى باللفظ المحتمل (وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق) عند الاصوليين ولغة عند النحويين فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان الى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فانهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفا (و) جائز (شرعا على الاصح) خلافا للمعتزلة وكثير من أصحاب أبى حنيفة وأصحاب الظاهر وابى اسحق المروزى وأبى بكر الصيرفى لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال فاما قبل ذلك فلا (وبأن الزجاج نقل) فى معانيه (انه لا اختلاف) بين النحويين (فى انه يجوز فى نحو

(قوله ان يخشى اللبس) قال اللقانى أى فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا الفعل لحصول اللبس حينئذ وخوف اللبس بانتفاء القرينة اللفظية كضرب زيد عمرا وقتلت سلمى عيسى وأكرم موسى الظريف عيسى والمعنوية كارضعت الصغرى الكبرى وأكل الكمثرى موسى ووقع فى خط الشهاب القاسمى وغيره تقديم الفاعل فى أمثلة القرينة اللفظية والمناسب للمقام تأخيره وتقديم المفعول كما وقع فى أمثلة القرينة المعنوية وقوله ولا الفعل أى كما فى عيسى ضرب موسى فانه يتوهم ان عيسى مبتدأ والفاعل ضميره وموسى مفعول كما يأتى فى كلام الشارح آخر الباب (قوله وخالفهم ابن الحاج الخ) لم يجر ابن الحاج ولا غيره الخلاف فى مسئلة وجوب تقديم المبتدا على الخبر اذا خيف اللبس فلينظر وجهه هذا وقال اللقانى يمكن الجواب عما احتج به ابن الحاج خلا الاخير بأن الامور المذكورة غاية ما تنتج جواز الاجمال وما نحن فيه لو قدم فيه المفعول لكان الظاهر انه هو الفاعل فليس من الاجمال بل من اللبس اذ الاجمال ان لا تتضح الدلالة واللبس ان يدل اللفظ على غير المراد وقد يجاب عن الاخير بانه لا يظهر لاختلاف الاعراب فيه اختلاف معنى لان كلا منهما هو الآخر بخلاف ما نحن فيه فتأمله انتهى وهذا الفرق وان اشتهر لكن كلام ابن مالك والمصنف فى باب تعدى الفعل ولزومه يأباه لانهما جعلا حذف الجار فى نحو وترغبون أن تنكحوهن من اللبس مع عدم اتضاح الدلالة فى ذلك كما لا يخفى وقد نظم بعضهم الفرق بين اللبس والاجمال فقال

والفرق بين اللبس والاجمال * مما به يهتم فى الاقوال
فاللفظ ان افهم غير القصد * فاحكم على استعماله بالرد
لانه اللبس واما المجمل * فربما يفهمه من يعقل
وذاك أن لا تفهم المخالفا * ولا سواه بل تصير واقفا
وحكمه القبول فى الموارد * فاحفظه نظما أعظم الفوائد

(قوله انه لا اختلاف الخ) اذ التساوى بانعريفا ولا قرينة يجب تقديم المبتدا على الخبر فاى فرق بينهما وبين معمول زال هذه اذ لا يظهر لهما أثر انتهى قال الدنوشرى وقد يقال يجوز الوجهين فى الآية مبنى على صحة كون كل منهما محكوما عليه وبه ولم يعلم مراد الله فى ذلك فجاز الوجهان وماذكر

لايمانى ذلك تامل انتهى بقى ان كلام الزجاج مشكل بقول التسهيل يجب وصل الفعل بمرفوعه ان خيف التباسه بالمنصوب وقول شرحه عبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان (قوله وذلك واضح) قال الزرقانى وجه ذلك ان المبتدا والخبر واقعان على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول قاله بعض شيوخنا (قوله وكذا يقال فى الباقى) فيه نظر لان الباقى لا التباس فيه بل انما فيه اجمال أو مفروض فى الاجمال ٣٤٢ تدبر (قوله ان انحصر المفعول) قال اللقانى ان قلت المحصور هو فعل الفاعل وأما المفعول المذكور فمحصور فيه لا محصور قلت اذا حصر فعل الفاعل فى المفعول المذكور فقد حصر المفعول أى من وقع عليه ذلك الفعل فى ذلك المفعول المذكور والمراد بالمفعول فى كلامه مفهومه أى من وقع عليه فعل الفاعل فليتامل (قوله عند الجزولى) قال اللقانى الذى أوجب الاتفاق فى انما دون الا هو انه لا دليل على ان محل الحصر هو تاليها فحيث قدم المفعول مع الا ارتفع اللبس وهذا المقدار منتف فى انما (قوله وأجاز البصريون الخ) هذا يستلزم جواز أن يستثنى باداة واحدة دون عطف شيآن لان التقدير فى ماضرب الا عمرا زيد ماضرب أحد أحدا الا عمرا زيد كما قاله فى المطول آخر باب القصر والمصنف كابن مالك لا يجيزه ولهذا رد فى المغنى فى الباب الخامس قول أبي البقاء ملعونين من قوله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا حال من فاعل يجاورونك (قوله وهو دعبل) فى القاموس دعبل كزبرج بيض الضفدع الى أن قال وشاعر خزاعى رافضى

فمازالت تلك دعواهم كون تلك اسمها) أى اسم زال (ودعواهم الخبر وبالعكس) انتهى كلام ابن الحاج قال المرادى ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين فى الآية جواز مثل ذلك فى ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال فى الباقى فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى أو معنوية كما كات الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف المسئلة (الثانية) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (أن يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا) فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو أخر انقلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد فى عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فاذا أخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر (وكذا الحصر بالا عند أبى موسى (الجزولى وجماعة) من المتأخرين فانهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بالا نحو ماضرب زيد الا عمرا (وأجاز البصريون والكسائى والفراء وابن الانبارى) من الكوفيين (تقديمه) أى المفعول مع الا (على الفاعل كقوله) وهو دعبل بن على الخزاعى

(ولما أبى الا جماحا فؤاده) * ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

فقدم المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الاسراع والجموح من الرجال الذى يركب هواه فلا يرده شئ (وقوله) وهو مجنون بنى عامر

تزودت من ليلى بتكليم ساعة * (فمازاد الا ضعف مابى كلامها)

فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها (وقوله) وهو زهير بن أبى سلمى بضم السين

وهل ينبت الخطى الا وشيجه * (ويغرس الا فى منابتها النخل)

فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع انبت والخطى بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب الى الخط وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم ووشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهى عروق شجر الرماح فاعل مؤخر ويغرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الا

(قوله فقدم الجار والمجرور الخ) انما احتاج الى هذا لان على المصنف انما استشهد بالمصراع الثانى من البيت ولو استشهد بالاول كان ظاهرا غنيا عن التكلف اذ المفعول وهو الخطى قدم على الفاعل وهو وشيجه (قوله وهو سيف البحر) عبارة الصحاح الوشيج بالجيم شجر الرماح والخط موضع باليمامة وهو خط هجر تنسب اليه الرماح الخطية لانها تحمل من الهند فتقوم به

(قوله يدعى تقدير عامل فى المرفوع) فيه كما قال فى المطول فى آخر باب القصر بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف انتهى أى لانه يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع وأخر المنصوب وذكر كلاما يتعلق بذلك وسيأتى (قوله قال فى التسهيل الخ) قال الدنوشرى عبارة الرضى فى هذا المقام أكثر النحويين منعوا أن يعمل ماقبل الا فيما بعد المستثنى بها الا أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ماجاءنى الا زيد أحد أو تابعا للمستثنى نحو ماجاءنى الا زيد الظريف أو معمول ٣٤٣ لغير العامل فى المستثنى نحو قولك رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا انتهى وليس فيه ذكر تابع المستثنى منه وقد قال رجز افى ذلك مطلقا التابع وذا كرا مسئلة كون مابعد الا معمولا لغير العامل فى المستثنى ماقبل الا لا يكون ذا عمل فيما يكون بعدها نلت الامل فى غير مستثنى كذلك اثبتا مامنه مستثنى وتابعا أتى فهكذا قد قاله فى المغنى نقلا عن التسهيل ذاك المعنى وجوز الرضى قدرا يمكنا اذ لم يكن الا الردى بلا تمكنا وبعد فالمسئلة محتاجة الى التحرير فانظر انتهى وقد تبع السعد فى المطول آخر باب القصر الرضى وقال فى بيان الصورة الاخيرة فان ضاحكا مفعول رأيت والعامل فى الموت لم يبق (قوله ففى مسئلتين) قياس مايأتى فى التنبيه أن تكون ثلاثة ثالثها أن يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا نحو ضربك زيد (قوله أن يتصل) قال اللقانى يرد عليه ان هذا الاتصال انما يمنع من التأخر وأما انه يوجب التوسط فلا بل يجوزه ويجوز التقدم على الفعل نفسه قال الشهاب هذا واضح لكن انظر هل يجوز فى خصوص هذه الامثلة المذكورة فى التوضيح وهى قوله واذا ابتلى ابراهيم ربه ويوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وهل اذ ولا يمنعان من التقديم او لا عليهما أو على الفعل فقط راجع هذا وحرره وقال الدنوشرى ويمكن أن يقال الواجب حينئذ اما التوسط واما التقدم فالتوسط واجب مخير فصح أن يقال ان التوسط واجب

على الفاعل يدعى تقدير عامل للمرفوع قال فى التسهيل وتبعه فى المغنى ولا يعمل ماقبل الا فيما بعدها الا أن يكون مستثنى نحو ماقام الا زيدا أو مستثنى منه نحو ماقام الا زيدا أحد أو تابعا له نحو ماقام أحد الا زيدا فاضل وماظن من غير هذه الثلاثة معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع فى هذه الابيات ليس واقعا فى مركزه الاصلى لانه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل الا تقديرا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بأن الشئ اذا حل فى موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما بالا أو بانما انحصر * أخر وقد يسبق ان قصد ظهر

(وأما توسط المفعول) بين الفعل والفاعل (جوازا فنحو ولقد جاء آل فرعون النذر) فالنذر فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل (و) نحو قولك (خاف ربه عمر) فعمر فاعل وربه مفعول (قال) جرير يمدح عمر بن عبد العزيز

جاء الخلافة أو كانت له قدرا * (كما أتى ربه موسى على قدر)

فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه فى الرتبة واليه اشار الناظم بقوله * وشاع نحو خاف ربه عمر * والمراد به عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه (وأما وجوبه) أى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (ففى مسئلتين احداهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه) فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم) فمعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود الضمير على المفعول وهو متأخر لفظا ورتبة (و) لاجل ذلك (لا يجيز أكثر النحويين نحو زان نوره الشجر) بتقديم الفاعل على المفعول (الا فى) (شعر) واجاز فيهما الاخفش وابن جنى) من البصريين (و) ابو عبد الله (الطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين (وابن مالك) فى التسهيل فى باب الضمير (احتجاجا) فى النثر بقولهم ضربونى وضربت قومك باعمال الثانى حكاه سيبويه واجازه البصريون فى ضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه مافى ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفى الشعر (بنحو قوله) وهو

النابغة أو أبو الاسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه

(جزى ربه عنى عدى بن حاتم) * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد الى عدى وهو مفعول ورتبته التأخير وجزاء الكلاب مفعول مطلق واختلف فى معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمى بالحجارة وقال الاعلم ليس بشئ وانما هو دعاء عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند طلب السفاد قال وهذا من ألطف الهجو (والصحيح جوازه فى الشعر فقط) للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد فى الشعر فلا يقاس عليه وأما الاعمال والبدل فمستثنيان لجيئهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره فتى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه فى قياس ما ليس من بابه عليه كما استثنى بيع العرايا بخرصها تمرا الى الجذاذ مما هو خارج عن القواعد والى ذلك اشار فى النظم فقال

* وشذ نحو زان نوره الشجر * (و) المسئلة (الثانية) من مسئلتى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (ان يحصر الفاعل بانما) باتفاق (نحو انما يخشى الله من عباده العلماء) فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تأخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء (وكذا الحصر بالا عند غير الكسائى) فانه يجب تأخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيد (واحتج الكسائى) على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بالا (بقوله

ما عاب الا لئيم فعل ذى كرم * ولا جفا قط الا جبأ بطلا)

فقدم الفاعل المحصور بالا فى الموضعين والاصل ما عاب فعل ذى كرم الا لئيم ولا جفا بطلا الا جبأ وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبأ بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة فى آخره همزة غير ممدود الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع (وقوله

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم * (وهل يعذب الا الله بالنار)

فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى ما والاصل ما يعذب احد احدا بالنار الا الله ونبئتهم مبنى للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثانى وجملة عذبوا فى موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعينى (وقوله

فلم يدر الا الله ما هيجت لنا) * عشية آناء الديار وشامها

فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجت والاصل فلم يدر ما هيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والاناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشمة الكلام الشر والعداوة والوشام أيضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع

(قوله أن يحصر الفاعل) قال اللقانى أى يكون محصورا فيه (قوله عند غير الكسائى) قال اللقانى مقتضاه ان البصريين يمنعون التقديم هنا وان أجازوه فى المفعول المحصور بالا كما مر والفرق ان تقديم المفعول المحصور لا يغير المعنى المراد وهو حصر فعل الفاعل فى المفعول المذكور وتقديم الفاعل المحصور يغير المعنى المراد وهو حصر الفعل الواقع على المفعول المذكور فى الفاعل المذكور اذ يصير المعنى مع تقديم الفاعل حصر الفعل فى الفاعل المعين الملتبس بالمفعول المعين ففى ما ضرب عمرا الا زيد المعنى ان عمرا لم يضربه الا زيد ومعنى ما ضرب الا زيد عمرا ان لضرب لم يقع من أحد الا من زيد فانه وقع منه مع ملتبسا بعمرو

على

(قوله وغير الكسائى قدر للمنصوب والمجزور الخ) قال فى المطول آخر باب القصر بعد ان اعترض تقدير عامل للمرفوع كما مر ثم يصح هذا فيما اذا قدر المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا فى قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كأنه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا أى ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا قلت ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت لم يتم الجواب حتى تأتى بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو فى المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وقد خفى على بعضهم هذا البيان فمنع ذلك لاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن أين يلزم القصر فى المفعول ثم يمكن أن يقال انا نلتزم اقتضاء القصر فى الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام فى غير هذا المقام انتهى وأنت خبير بأن تقدير السؤال لابد منه فى دعوى الحذف وان لم يذكره الشارح هنا فتدبر (قوله ان يقع عامله الخ) قال اللقانى هذا الضابط شامل لنحو اما زيد فيضرب عمرا ولا يجب تقديم المفعول فيه انتهى قال الشهاب لو زيد فى الضابط ولم يحصل الفصل بين اما والفاء بشئ آخر لم يرد هذا فليتأمل انتهى وكان الاحسن أن يقول فلو قال المصنف بدل قوله وليس له منصوب ولم يحصل الخ لم يرد هذا (قوله مقدم عليها) لم يظهر له فائدة فان محترزه الذى ذكره وهو أما اليوم فاضرب زيدا لو أخر فيه اليوم لم يجب تقديم زيد بل الواجب تقديم واحد من زيد واليوم لا بعينه واعلم انه لا فرق فى المنصوب المغاير للمفعول المذكور بين كونه ظرفا كما مثل المصنف او غيره كما فى أما زيدا فكمى جبة والاصل اما فاكس زيدا جبة وانه اذا كان ظرفا يجوز تقديم المفعول به وتأخير الظرف كما أشرنا اليه وهو الذى دل عليه قول الشارح فانه يكتفى بالفصل بذلك وقوله فلا يجب تقديم المفعول به لان الغرض الفصل بين اما والفاء وانما نبهنا على ذلك لتردد بعضهم فيه (قوله فالجواب أنها انما تمنع فيما بعدها الخ) الاظهر أن يقال انها انما تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها حقيقة وهذا ليس قبلها حقيقة لان رتبته التأخير ونظير ذلك ان المفعول اذا كان له الصدر يتقدم على عامله وأما دعوى ان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم ففيه نظر لان حقها انما هو الدخول على صورة الجملة وتقديم المفعول لا ينافى صدارتها كما علمت فتدبر

على الفاعلية بيجب وغير الكسائى قدر للمنصوب والمجرور غير المحصورين فى هذه الابيات ونحوها عاملا فقدر قبل فعل ذى كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هيجت درى بناء على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا فى مستثنى أو مستثنى منه أو تابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى فى التسهيل وخالف هنا فقال

وما بالا أو بانما انحصر * أخر وقد يسبق ان قصد ظهر

(وأما تقديم المفعول) على الفعل والفاعل (جوازا فنحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون) ففريقا فيهما مفعول مقدم للفعل الذى بعده ويجوز فى غير القرآن تأخيره (واما وجوبا) أى وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (ففى مسئلتين احداهما ان يكون) المفعول (عاله الصدر) كأن يكون اسم استفهام (نحو فأى آيات الله تنكرون) فأى مفعول مقدم لتنكرون أو اسم شرط نحو (اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى) فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل فى عامله من جهتين مختلفتين المسئلة (الثانية) من وجوب تقديم المفعول على عامله (ان يقع عامله بعد الفاء) الجزائية فى جواب اما ظاهرة أو مقدرة (وليس له) أى لعامل المفعول (منصوب غيره) أى غير المفعول (مقدم) نعت منصوب (عليها) أى على الفاء مثال أما المقدرة (نحو وربك فكبر) فتقديره واما ربك فكبر (و) مثال أما الظاهرة (نحو فأما اليتيم فلا تقهر) وانما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من أن تلى الفاء أما الملفوظة أو المقدرة فتفصل بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل ههنا فى المفعول فالجواب انها انما تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها اذا كانت فى مركزها الاصلى وهى ههنا ليست فيه لانها مزحلقة من تقديم وكان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها زحلقت الى الفعل حذرا من ايلائها أما (بخلاف ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فانه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول (نحو أما اليوم فاضرب زيدا) فالعامل وهو فعل

(قوله متصلين) لا يظهر فرق بين المتصلين والمنفصلين بل قد يقال لا يتصور اشتراط كونه لا حصر في أحدهما الا ذا هم في الضمير لان الحصر انما يكون في المنفصلين أو المنفصل أحدهما وهو المحصور فيه فكان الاولى للشارح أن يجعل قيد كونهما منفصلين مستفادا من قول المصنف ولا حصر في أحدهما اذ يقول بعده ويلزم من ذلك ان يكونا متصلين (قوله وكلام الناظم الخ) يمكن أن يجاب عنه بان في كلامه اكتفاء بحذف معطوف قد دل عليه المقام والتقدير أضمر الفاعل والمفعول والاكتفاء شائع ذائع وسيأتي في باب العطف ٣٤٦ أن الواو قد تحذف مع ما عطفت ومعنى قوله غير منحصر غير منحصر في أحدهما بقرينة قوله وما بالا أو باتما انحصر أخر لا غير منحصر في الفاعل فقط فلا يرد عليه ما قال المصنف ولا قول بعضهم يدخل في قوله أو اضمر الفاعل غير منحصر ما كان من الفاعلين ضميرا منفصلا غير محصور فانك اذا قلت ضرب زيدا اما عمرو واما أنا وأكرمك اما أنا واما زيد أو قلت انا أكرمك لا زيد وان أهانك اهو هذا كله وما أشبهه قد أضمر فيه الفاعل غير منحصر مع انه لا يلزم فيه تأخير المفعول بل لا يجوز وقد يجاب أيضا عما أورده المصنف بان مرادالناظم بالتأخير عدم التوسط فقط لا عدمه وعدم التقديم بدليل افراد مسئلة التقديم بقوله وقد يجي المفعول قبل الفعل مع شمول ما قبله لها ولعل هذا هو مراد الشهاب القاسمي بقوله في مقام الجواب عن قول المصنف وكلام الناظم يوهم الخ قد يقال عموم قول الناظم أو اضمر الخ مخصوص بقوله وقد يجي المفعول قبل الفعل انتهى ولا يخفى ان ما ذكر من الجوابين عن الناظم لا ينافي دعوى المصنف بان في كلامه ايهام التساوي لانهما لا يفيدان عدم الايهام بل عدم الصراحة والاقتضاء فيهما مصححان لتعبير المصنف بالايهام دون الدلالة والاقتضاء فتأمل (قوله وانه يجب تأخير الفاعل الخ) لا يخفى انه اذا وجب تأخير الفاعل وكان المفعول ضميرا متصلا وجب توسط المفعول كما هو ظاهر فالاولى ان تضم هذه الصورة الى مسئلتي وجوب توسطه وتكون مسائله ثلاثة كما أشرنا اليه سابقا ولا تعد قسما مستقلا والله أعلم بالصواب

الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول •(تنبيه)• يدرك بالتأمل فوائد تقدم (اذا كان الفاعل والمفعول) به (ضميرين) متصلين (ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل) على المفعول كما هو الاصل فيهما (كضربته) فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل (واذا كان المضمر) المتصل (احدهما فان كان) المضمر (مفعولا) والظاهر فاعلا (وجب) في المضمر (وصله) بالفعل (وتاخير الفاعل) الظاهر عن المفعول (كضربني زيد) لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب ان يؤتى بالضمير منفصلا مع امكان اتصاله (وان كان) المضمر (فاعلا) والظاهر مفعولا (وجب) في المضمر (وصله) بالفعل (و) وجب اما (تاخير المفعول) الظاهر عن الفاعل (او تقديمه) عليهما (على الفعل) معا (كضربت زيدا وزيدا ضربت) حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال (وكلام الناظم) في النظم (يوهم امتناع التقديم) للمفعول على الفعل كزيدا ضربت (لانه سوى) في النظم (بين هذه المسئلة) وهي مسئلة ضربت زيدا (ومسئلة ضرب موسى عيسى) في وجوب تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال

وأخر المفعول ان لبس حذر • او أضمر الفاعل غير منحصر

فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل (والصواب ما ذكرنا) من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم ان عيسى مبتدأ وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من أول الحكم السابع الى هنا من أحكام الوجوب انه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل أن يخشى اللبس وأن يكون المفعول محصورا فيه وأن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وأنه يجب توسط المفعول في مسئلتين أن يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وأن يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد الفاء بشرطه وانه يجب تأخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وانه يجب اتصال الفاعل بالفعل ويخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيره عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك

•(هذا باب النائب عن الفاعل)• (قوله وقد يحذف الفاعل) قال اللقاني قدم في احكام الفاعل انه لا بد منه فقوله هنا قد يحذف الفاعل يوجب تناوله بل ما تقدم بما اذا قصد بقاء الفعل على صيغته الاصلية (قوله للجهل به) نظر فيه المصنف بان الجهل به انما يقتضي أن لا يصرح باسم الفاعل لا ان يحذف وتفصيله وما يتعلق به يطلب من حاشيتنا على الفاكهي (قوله أو لغرض لفظي) قال اللقاني اعلم ان الغرض من الفعل هو ما قصد حصوله منه وفائدته ما يترتب حصوله عليه قصد بالفعل أولا فيتصادقان في الفائدة المقصودة بالفعل كتعلم المنطق لحصول عصمة الذهن عن الخطا في الفكر وينفرد كل منهما اذا قصد بالفعل غير فائدته جهلا فالمقصود غرض لا فائدة والمترتب على الفعل فائدة لا غرض كتعلم النحو للعصمة المذكورة فهي غرض غير فائدة وعصمة اللسان عن الخطا في المقال فائدة لا غرض اذا تقرر ذلك علم ان عطف الغرض من الحسن بمكان اذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من الحذف بل ولا فائدة له (قوله أو معنوي) قال اللقاني اي معنى ٣٤٧ يشار اليه ثم ذكر هذه العلل الثلاث لا يفيد الحصر فلا يرد النقض بغيرها اعلم الفاعل بالسامع اذا كان الفعل لا يصلح الا له كما في قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا (قوله كأن لا يتعلق) قال اللقاني ان قيل عدم تعلق الغرض بذكره امر ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده على الحذف فلا يكون غرضا فات المراد علم السامع بعدم التعلق فيكون غرضا (قوله ووجوب التاخير الخ) قال الدنوشري لم يعبر في الاولين بالوجوب وكان الاولى ذلك ولو قال في وجوب الرفع كان احسن لان الرفع الذي في نائب الفاعل ليس عين الرفع الذي في الفاعل واشار بقوله واحد الى انه لا يجوز تعدده كالفاعل والاسناد الى غير المفعول له اسناد مجازي كاسناد الفعل المبني للفاعل اليها فانه مجازي كما صرح به علماء المعاني انتهى وهو ماخوذ من كلام اللقاني فانه قال لو قال في وجوب الرفع والعمدية والتاخر كان احسن اذ كل من الثلاثة واجب والنيابة في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وعمديته وقال قوله واحد اشارة الى معنى آخر ناب عنه فيه وهو منع التعدد للنائب كالفاعل ثم ان كلامه مشعر باستواء الاربعة في النيابة أي في كون كل نائبا عن الفاعل وكلام أهل المعاني صريح في ان اسناد الفعل المبني للمجهول الى المفعول به حقيقي والى غيره مجازي لانهم قالوا اسناد الفعل الى ما بني له من فاعل ومفعول به حقيقة والى غيره للملابسة مجاز وله ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسناد الفعل الى ما بني له من الفاعل أو المفعول به حقيقة والى المصدر وما بعده مجاز والسر فيه ان اسناد الفعل الى غير ما بني له يستلزم تنزيله منزلة ما بني له فيجعل فاعلا أو مفعولا به لذلك الفعل وليس هذا حقيقة بخلاف اسناد الفعل المبني للمجهول

•(هذا باب النائب عن الفاعل)•

قال ابو حيان لم ار مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله (قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع) اذا لم يعلم السارق من هو (أو لغرض لفظي) كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قال حمد الناس سيرته لاختلت السجعة قاله الموضح في شرح القطر وغيره (و) (كتصحيح النظم) كما وقع للاعشى ميمون بن قيس (في قوله) في قنة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد

(علقتها عرضا وعلقت رجلا • غيري وعلق أخرى ذلك الرجل)

فبنى علق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ لو قال علقني الله اياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق أي تعلقا عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقتها عرضا اذا هوى امرأة اي اعترضت لي فعلقتها من غير قصد انتهى واسم هذه القنة هريرة كما صرح به في بيت أول القصيدة في قوله

ودع هريرة ان الركب مرتحل • وهل تطيق وداعا أيها الرجل

وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها (او) لغرض (معنوي كأن لا يتعلق بذكره غرض) أي قصد (نحو فان أحصرتم واذا حييتم اذا قيل لكم تفسحوا) اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى أي فاعل كان وحيث حذف الفاعل (فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التاخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به) وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه

الى المفعول به فانه الى ما بنى له وهذا حقيقة لا مجاز (قوله بيان لواحد) قال الشهاب القاسمى فيه نظر والوجه التبعيض وقد يقال مراد الشارح البيان اللغوى وهو لا ينافى التبعيض انتهى وقال الزرقانى ان قلت البيان غير المبين فيكون النائب الاربعة وليس كذلك فكان المناسب ان لو قال صفة لواحد فالجواب من ثلاثة أوجه أحدها ان من بيانية وهى للتبعيض الثانى ان المراد البيان اللغوى والنعت مبين ٣٤٨ للمنعوت الثالث على تقدير كون من لبيت التبعيض ان المراد بنيابة الاربعة نيابتها على سبيل البدل (قوله والمعتل العين أو اللام) مثالهما معتل الفاء وتماخصهما الشارح بالذكر لاقتصار المصنف عليهما (قوله الثانى المجرور) قال الشهاب القاسمى رحمه الله تعالى بالحرف القابل للنيابة وهو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال كمذ ورب ولا اختص بقسم ولا استثناء ولا دل على تعليل وذكر ابن ابازان الباء الحالية فى نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما ان الاصل الذى تنوب عنه كذلك وكذلك التمييز اذا كان معه من كقولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل انتهى وفى المثال الثانى نظر لان دخول من فى هذا المثال غير جائز كما ستعرفه فى بابه انتهى واقول سيأتى فى كلام الشارح عند قوله ولا يقال النائب المجرور لكونه مفعولا به ان التمييز مطلقا لا ينوب وعلله (قوله بالراء) أى المضمومة نسبة الى رندة قرية من بلاد الاندلس كما نقله الدنوشرى عن الشهاب وفى اللب الرندى بالضم والسكون ومهملة نسبة الى رندة حصن بالاندلس (قوله اذ لا يتقدم الفرع الخ) قد يقال لا يلزم لما قدمه من ان البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب مع عدم جواز تقديم الفعل (قوله وراعى واما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه) اشارة الى رد ما قاله الحفيد ان عدم نيابة المصدر هنا لعدم اختصاصه وان النائب ضمير المصدر المختص لكن يرد عليه ادعاء الجمهور الرجوع الى المعهود فيما يأتى فى قوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل وتقدير

(وتأنيث الفعل لتأنيثه) ان كان مؤنثا غير مجرور (واحد) فاعل ينوب (من اربعة) بيان لواحد (الاول) منها (المفعول به) لانه كالفاعل فى كون الفعل حديثا عنه وفى جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق فى الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين أو اللام (نحو وغيض الماء وقضى الامر) والاصل أغاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به وانيب المفعول به منابه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والى ذلك اشار الناظم بقوله ينوب مفعول به عن فاعل ✽ فيما له (الثانى المجرور) كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول اولا فالاول (نحو ولما سقط فى ايديهم و) الثانى نحو (قولك سير بزيد) لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور (وقال ابن درستويه والسهيلى وتلميذه) ابو على (الرندى) بالراء والنون (النائب ضمير المصدر) المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو أى السقوط وسير هو أى السير (لا المجرور) بالحرف المعدى (لانه لا يتبع على المحل) أى محل المجرور اذا ناب عن الفاعل (بالرفع) فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز فى تابعه الرفع كما جاز فى تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله ✽ طلب المعقب حقه المظلوم ✽ برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب (ولانه) أى المجرور (قد يتقدم) على عامله (نحو كان عنه مسؤلا) فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسؤلا والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الاحيث يتقدم الاصل (ولانه) أى المجرور (اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شئ ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ) نحو الزيت كيل ورمضان صيم وضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما (ولان الفعل لا يؤنث له) أى للمجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل فى (نحو مر بهند) وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل (و) قال الجمهور (انا) من الادلة على نيابة المجرور فى لسان العرب (قولهم سير بزيد سيرا) بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لابهامه بل ابقوه منصوبا ولو انابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع لكونه اشد ابهاما منه واما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه (و) انا من الاجوبة (انه انما

(قوله وهو المجرور الخ) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر لانه يوهم الحصر فيما ذكر كما يشهد بذلك اتيانه بالجملة معرفة الطرفين مع ان ذلك غير مختص بهما كما صرحوا فى باب المصدر انه يجوز تباع الفاعل والمفعول المضاف اليهما المصدر محلا وكما صرحوا به فى باب النداء وباب لا النافية للجنس انه يجوز اتباع المنادى محلا واتباع اسم لا كذلك وكما صرحوا به فى باب اسم الفاعل انه يجوز اتباع مفعوله المجرور محلا بالنصب وغير ذلك من الابواب كما يعلم من تصفحها فلو لم يقيد الشارح بذلك لكان حسنا (قوله نحو لست بقائم الخ) ونحو ما تقدم من ✽ طلب المعقب حقه المظلوم ✽ فان الرفع ٣٤٩ يظهر فى الفاعل اذا اضيف المصدر الى المفعول ثم ذكر الفاعل (قوله الا شذوذا) قال الدنوشرى الجمع بينه وبين قوله قبله فى الفصيح فيه ركاكة لا تخفى على ارباب الذوق ويمكن ان يكون قوله الا شذوذا استثناء منقطعا والمعنى لكن لا يجوز ذلك شذوذا (قوله واما قوله الخ) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر ووجهه انه يمكن ان يكون ذلك من باب فان لم تجد من دون عدنان والدا ✽ ودون معد الخ ويدعى ان الظرف يشمل نحو تجد وحينئذ فلا حاجة الى ادعاء نصب نحو غورا بفعل محذوف بل هو منصوب بالعطف على تجد لكن نصب يظهر فى الفصيح تقول سلكت نجدا فى الفصيح فتأمل (قوله وانما لم يقدر الخ) قال الدنوشرى لا يقال عليه يجوز حينئذ ان يكون فى مسؤلا ضمير يعود الى المكلف لانا نقول لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة على غير من هى له اما على مذهب البصريين فظاهر واما على مذهب الكوفيين فللبس لانه يحتمل ان يكون عنه نائبا عن الفاعل وقدم على رأيهم لانهم لا يتحاشون عن ذلك ويحتمل ان يكون النائب ضميرا يتحمله مسؤلا فالالباس حاصل كذا قال الدمامينى قال الشمنى واقول اللبس الذى يبرز لاجله الضمير المستتر فى الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس باى شئ كان (قوله واجاب الخفاف الخ) الظاهر ان جواب الخفاف من مادة قول المصنف وقد اجازوا النيابة الخ فكان ينبغى للشارح ان يربطه به اما بان يقول بعد فراغه من كلام الخفاف والى هذا اشار المصنف بقوله وقد الخ أو بان يقول بعد كلام المصنف المذكور هذا اشارة الى جواب ذكره الخفاف وهو انه متفق الخ ومثل له بنظير لم يضرب

يراعى محل يظهر) اعرابه (فى الفصيح) من الكلام وهو المجرور بحرف زائد او غير زائد ومدخوله ظرف فالاول (نحو لست بقائم ولا قاعدا) بالنصب اتباعا لمحل قائم فانه يظهر اعرابه محله فى فصيح الكلام فيقال لست قائما والثانى نحو قوله

فان لم تجد من دون عدنان والدا ✽ ودون معد فلتزعك العواذل

بنصب دون الثانية اتباعا للمحل دون الاولى فان اعرابها النصب يجد ويظهر فى الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان (بخلاف) المجرور بحرف اصلى معد (نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب) اتباعا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية (او مر بزيد الفاضل بالرفع) اتباعا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل (فلا يجوزان) خلافا لابن جنى (لانه لا يجوز) فى الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه مع دون أن وان وكى الا شذوذا فلا تقل (مررت زيدا) بالنصب على المفعولية (ولا مر زيد) بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته واما قوله ✽ يسلكن فى نجد وغورا غائرا ✽ بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف أى ويسلكن غورا لا بالعطف على محل نجد فقط قولهم لانه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤلا فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) انما (النائب فى) هذه (الآية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف) المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسؤلا هو أى المكلف وانما لم يقدر ضمير كان راجعا لكل لئلا يخلو مسؤلا عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذا الحديث لم يمنع مانع (وامتناع الابتداء) فى المجرور بحرف أصلى (لعدم التجرد) من العوامل اللفظية غير المزيدة وشبهها هكذا أجاب ابن عصفور واجاب الخفاف بانه قد يتفق فى بعض الفاعلين انه لا يجوز ان يتقدم مبتدأ فالنائب احق واجدر وذلك نحو نعم امرأة هند اذ لو قيل هى نعم امرأة لم يجز لان المبتدأ حينئذ يصير عائدا على شئ من الخبر ومتأخر انتهى (وقد) يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم (اجازوا النيابة فى لم يضرب من أحد) اتفاقا لان الجر بالحرف الزائد كلا جر (مع امتناع من احد لم يضرب) لان من لا تزاد فى الايجاب لا لوقوع احد فى الاثبات لان فى ضميره مسوغا لذلك كقوله

٭اذا أحدلم يعنه شأن طارق ٭ نص عليه ابن مالك فى التسهيل فى باب العدد وحيث
امتنع التقديم امتنع الابتداء واما قواهم ولان الفعل لايؤنث له فى نحو مر بهند
فلانه لم يظهر للفعل تأثير فى رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل له
فاما قوله تعالى ان تعف عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق فى قراءة مجاهد فقال ابن جنى
محمولة على معنى ان تسامح طائفة بدليل نعذب طائفة (و) ان سلمنا ذلك فلا نسلم
وجوب التأنيث فى الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقد (قالوا فى كفى بالله
شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند) بتأنيث الفعل مع ان الفاعل
مجرور بحرف زائد فما بالك اذا كان مجرورا بحرف اصلى هذا تقرير كلام الموضح
وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة وما تحمل من أنثى بتأنيث
الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زائد واختلف فى سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج
لان كفى مضمن معنى اكتف وفعل الامر لايؤنث لتأنيث فاعله وقال ابن السراج ان
فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر أى كفى الاكتفاء
بهند ورد بأن ضمير المصدر لايعمل عند البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين (الثالث)
مما ينوب عن الفاعل (مصدر) متصرف (مختص) بصفة أو غيرها (نحو فاذا نفخ
فى الصور نفخة واحدة) فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا
ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على
المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالضم على أن
يكون نائب فاعل فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه (ويمتنع
سير سير لعدم الفائدة) اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند
اليه ولابد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر
مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر (فامتناع سير
بالبناء للمفعول (على اضمار) ضمير (المصدر أحق) بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد أكثر
ابهاما من ظاهره (خلافا لمن أجازه) كالكسائى وهشام فيما نقل ابن السيد انهما أجازا
جلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب أراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما
أبو حيان فى النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجرى مجرى مظهره فيجوز أن تقول
قيم وقعد فتضمر المصدر كأنك قلت قيم القيام وقعد القعود اه والصحيح المنع (وأما
قوله) وهو امرؤ القيس الكندى

(وقالت متى يبخل عليك ويعتلل) ٭ يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

من أحد وهو نم امرأة هند (قوله وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة الخ) قال الشهاب القاسمى قد يجاب عنه بمنع وروده
فان المصنف لم يدع ان كل مجرور بحرف زائد لايؤنث له الفعل وانما أراد رد استدلال المخالف بأن الفعل لايؤنث للمجرور بأنه
لايلزم اذا كان المسند اليه مؤنثا ٣٥٠ ان يؤنث له الفعل دليله انه لايقال كفت بهند بالتأنيث فلا يضر ان المجرور المؤنث
أنث له الفعل فى هذه المواضع ولهذا قال الاشمونى عقب أجوبة المصنف فبان لك انه ليس كل حكم ثبت للفاعل أو نائبه اذا كان غير مجرور يجب ان يثبت له اذا كان مجرورا اه قال الدنوشرى وقال بعضهم انه قد يفرق بين نائب الفاعل والفاعل بأن نائبه الفضلية فيه ثابتة وصدعنه الفعل ظاهرا فقويت الفضلية فيه فلم يؤنث له الفعل بخلاف الفاعل (قوله مصدر متصرف) قال الدنوشرى مثله فى ذلك اسمه وتمثيله للمصدر المتصرف بسبحان الله فيه مسامحة فانه اسم مصدر لا مصدر (قوله مختص) قال الاشمونى المراد بالمختص ما يكون لغير مجرد التوكيد اه وقضيته ان المختص فى المثال كون نفخة لغير توكيد لانها للعدد لا وصفها بواحدة وهو خلاف كلام الشارح فليحرر بقى ان شرط الاختصاص محله ما لم يرد الابهام نحو فرغ له من أخيه شئ نبه عليه المنكت وفيه نظر فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله المؤكد) قال الدنوشرى بالنصب صفة لضمير المصدر ويفهم منه ان
ضمير المصدر اذا لم يكن مؤكدا يجوز نيابته عن الفاعل لعدم ابهامه حينئذ وليس صفة للمصدر كما توهم (فا) لنائب
(قوله وتبعهما أبو حيان فقال الخ) قال الدنوشرى قد يقال ليس فى عبارة أبى حيان ما يدل على ذلك لان جريان المصدر مجرى
مظهره لايلزم منه جواز نيابة ضمير المصدر المبهم بل يفهم انه لاينوب لان مظهره لاينوب ويدل على ذلك قوله فيجوز أن يقول قيم
وقعد فيضمر المصدر كأنك قلت قيم القيام وقعد القعود ففسره بالمعرف فدل على انه غير مبهم واذا كان غير مبهم فتجوز نيابته اتفاقا

(فا) لنائب عن الفاعل يعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة
وا (لمعنى ويعتلل) هو أى (الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه بعليك أخرى)
فى موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل لانه انما يدل على مصدر
نكرة محضة وهى حال (محذوفة للدليل) الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل
الفعل وحذفت (كما تحذف الصفات المخصصة) للموصوفات للدليل كقوله تعالى
فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أى نافعا لان أعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه
الآية قاله فى المغنى واضمار ضمير المصدر النوعى أجازه سيبويه لان الفعل لايدل عليه قاله
ابن خروف فى شرح كتاب سيبويه ويسؤك من الاساءة جواب الشرط الاول وتدرب
بالدال المهملة من الدربة وهى العادة جواب الشرط الثانى والاعتلال الاعتذار يقال
اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر (وبذلك) التوجيه (يوجه وحيل بينهم)
بالنصب فيكون المعنى وحيل هو أى الحول المعهود أو حول بينهم الا ان الصفة هنا
مذكورة (و) بذلك يوجه أيضا (قوله) وهو طرفة بن العبد

(فيالك من ذى حاجة حيل دونها) ٭ وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

فيكون المعنى حيل هو أى الحول المعهود أو حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لانه
غير متصرف عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه أجاز فى لقد تقطع بينكم ومنا
دون ذلك أن يكون الظرف فى موضع رفع مع فتحه ثم قال أبو على وتلميذه ابن جنى فتحة
اعراب واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء وهو المشهور ولو قرئ وحيل بينهم أو روى
حيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روى
٭ وباشرت حد الموت والموت دونها ٭ بالرفع أيضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه
(و) بذلك يوجه أيضا (قوله) وهو الفرزدق يمدح زين العابدين على بن الحسين بن على
رضى الله عنهم أجمعين

(يغضى حياء ويغضى من مهابته) ٭ فما يكلم الا حين يبتسم

فيكون المعنى يغضى الاغضاء المعهود أو اغضاء من مهابته (ولا يقال النائب المجرور)
بمن وهو مهابته (لكونه مفعولا له) قاله ابن جنى فيما كتب على الحماسة وتبعه أبو البقاء
فى شرح لمع ابن جنى فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه قال
الخفاف وعلة المنع ان المفعول له مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى اه وبهذا
يعلل منع نيابة الحال لانه مبنى على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائى وهشام
ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للفراء (الرابع) مما ينوب عن
الفاعل (ظرف) زمانى أو مكانى (متصرف مختص) فالزمانى (نحو صيم رمضان

(قوله فالنائب عن الفاعل ضمير الخ) قال الشهاب القاسمى يجوز أن يكون النائب فى البيت المجرور بعلى وحذف من الثانى
لدلالة الاول قال الدنوشرى ويلزم عليه حذف نائب الفاعل وهو غير جائز كالفاعل اللهم الا أن يقال يجوز ذلك لدليل لاسيما اذا
كان مماثلا للمحذوف فكأنه لا حذف (قوله النوعى) قال الدنوشرى ينظر ٣٥١ هل النوعى صفة لضمير أو للمصدر والظاهر
الاول اه فالظاهر أن قول الشارح واضمار ضمير المصدر الخ تتمة لجواب المصنف عن البيت ولم يحسن الشارح حل هذا الموضع وكان الاظهر أن يدخل على قول المصنف وأما قوله بقوله ولما استدل المجيز على اضمار ضمير المصدر المؤكد بقوله ويعتلل أشار المصنف الى جوابه بقوله وأما قوله الخ ثم يقول وحاصل الجواب أن النائب ضمير المصدر النوعى لا المؤكد فتأمل (قوله وتدرب بالدال المهملة) قال الدنوشرى ينظر ضبط هذا الفعل وفى جعله جواب الشرط وقفة لان التقدير وان يكشف غرامك تعتد وهذا بمجرده لايفيد ثم ظهر أنه يفيد والمعنى وان يكشف غرامك بالوصال تعتد ذلك وتجعله عادة لك ولا تصبر على تركه ولا تقدر عليه وتطلبه منا كل حين ويعظم الخطب اه وفى المصباح ذرب من باب تعب (قوله أو حول بينهم) الحول بضم الحاء وفتح الواو وكذا ضبطه الاشمونى فى خطه بالقلم قاله الشهاب (قوله وقال غيرهما فتحة بناء) أى لاضافته لمبنى كما فى لقد تقطع بينكم على قراءة الفتح وبهذا يرد
رد الصفاقسى قول الحوفى قام الظرف وهو بينهم مقام الفاعل بأنه كان يلزم رفعه كقراءة من قرأ لقد تقطع بينكم ثم قال لا يقال
بنى لاضافته الى مضمر وموضعه رفع لان الاضافة الى المضمر لاتسوغ البناء مطلقا والاجماع زرت بغلامك ولا قائل به بل له
مواضع مخصوصة اه ووجه الرد ان هذا من تلك المواضع واذا قرئ تقطع بينكم بالفتح

(قوله بالعلمية فى الاول) قال الدنوشرى ظاهره ان رمضان وحده علم على الشهر وهو خلاف ما صرح به البيضاوى فى تفسير قوله تعالى شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن ٣٥٢ والشهر من الشهرة ورمضان مصدر رمض اذا احترق فاضيف اليه الشهر وجعل علما ومنع من الصرف للعلمية والالف والنون وانما قلنا ظاهره الخ لاحتمال انه موافق للبيضاوى فيما قال من انه جزء للعلم لاعلم ولكنه نسب ما للكل للجزء حيث قال بالعلمية فى الاول فنسب العلمية اليه وهى وصف لشهر رمضان لا لرمضان ولكن ذكر بعض المشايخ ان الشهر له علمان شهر رمضان ورمضان وما قاله البيضاوى أتعد فليتأمل (قوله لامتناع رفعهن) قال الدنوشرى أى لامتناع تصرفهن وقول الشارح لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا فيه نظر اذ المعقول ان الجر بمن لا يجعل الظرف متصرفا أصلا (قوله ولا ينوب غير المفعول به الخ) من غيره المنصوب بسقوط الجار لا يجوز نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند الجمهور وأجاز ذلك ابن مالك وأشعر كلامه فى التسهيل بثبوت الخلاف فيه انسقط ما للدماميني وظهر أنه لاوجه لتردد الشهاب فى انه هل يقام مقام الفاعل مع وجود المنصوب بنفس الفعل أولا (قوله قال الموضح فى شرح القطر الخ) قال الدنوشرى أوضح منه ما قاله فى شرح الشواهد فأما القراءة فلا دليل لهم فيها لجواز أن يكون الأصل ليجزى الله الغفران قوما بما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل للعلم به وأضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى يغفروا للذين لا يرجون أيام الله فارتفع واستتر فى الفعل وانما النائب المفعول به لا الجار والمجرور وانابة المفعول الثانى فى باب كسا جائزة عند أمن اللبس وهذا منها اقيم

و) المكانى نحو (جلس امام الامير) فرمضان وأمام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية فى الاول والاضافة فى الثانى (ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم) بفتح المثلثة فلا يقال جلس عندك ولا معك ولا ثم (لامتناع رفعهن) وخصهن بالذكر لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا لان من تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كقط وعوض أولى بالمنع (و) يمتنع نيابة (نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيدا) بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما فى الاول ووضعا فى الثانى فان قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله

وقابل من ظرف أو من مصدر * أو حرف جر بنيابة حرى

(و) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولا ينوب بعض هذى ان وجد * فى اللفظ مفعول به

لان غير المفعول به انما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب (وأجازه الكوفى) أى أجاز الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مع وجوده (مطلقا) أى من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه فالاول (كقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) فبنى يجزى للمفعول وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب والثانى كضرب فى الدار زيدا (و) أجازه (الاخفش بشرط تقدم النائب) على المفعول به كالمثال الثانى و (كقوله

وانما يرضى المنيب ربه * (ما دام معنيا بذكر قلبه)

فمعنيا اسم مفعول من عنى بحاجتك أصله معنوى كمضروب أعل بقلب الواو ياء وادغامها فى الياء وقلب الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه (و) نحو (قوله) وهو رؤبة

(لم يعن بالعلياء الا سيدا) * ولا شفى ذا الغى الا ذو هدى

فيعن مضارع مبنى للمفعول من عنى بكذا وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم فى التسهيل وظاهر قول النظم وقد يرد يشمل مذهب الكوفيين والاخفش وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بأنهما ضرورة وعن القراءة بأنها شاذة قال الموضح فى شرح القطر ويحتمل ان يكون النائب عن الفاعل فى الآية ضميرا مستترا فى الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفروا أى ليجزى الغفران قوما وانما

(قوله ظرف المكان) لا الزمان لان دلالة الفعل على المكان بالالتزام وعلى الزمان بالتضمن والاولى أقعد فالمكان شبيه بالمفعول به فى تعدد دلالة الفعل عليه (قوله وغير النائب الخ) قال اللقانى يرد على عمومه توابع النائب كنعته وتوكيده وعطفه مع ان رفعها واجب قال الدنوشرى وأجاب شيخنا الشنوانى بأنه يمكن ٣٥٣ أن يقال ان ذلك معلوم من باب التوابع فانه ذكر فيه انه بحسب متبوعه فى التسهيل وغير الفاعل وشبهه والنائب واجب نصبه والمصنف اقتصر على ما ذكر لعلم كل من بابه ثم رأيت بعضهم قال فى شرحه على الالفية فان قلت كان ينبغى أن يقول وما سوى الفاعل والمشبه به والنائب عنه كما ذكر فى التسهيل فان هذه الثلاثة مرفوعة فالجواب انه عنى بالرافع رافع النائب لا الفعل مطلقا فلم يحتج الى ذكر الفاعل ولا المشبه به (قوله لفظا) قال اللقانى يقابل محلا فيدخل فيه التقديرى كأعلمت موسى قائما لكنه ينقض بالمبنيات نحو أعلمت هذا قائما (قوله ويسمى المفعول المنصوب الخ) قال الدنوشرى كونه يسمى خبر ما لم يسم فاعله ينظر هل محله اذا كان المنصوب من المفعولين خبرا فى الاصل نحو علم زيد قائما أو هو أعم فليتأمل والظاهر انه أعم وتكون هذه التسمية اصطلاحية ولا مشاحة فى الاصطلاح (قوله أو برافع الفاعل المحذوف الخ) قال الدنوشرى المحذوف صفة للفاعل وينظر ما معنى هذا القول اذ رافع الفاعل الذى حذف لا يخلو من أن يكون محذوفا من الكلام أو مذكورا ويمكن أن يقال كما قال مولانا حسين بن ابراهيم هذا مبنى على قول الكوفيين الذاهبين الى ان صيغة المبنى للمفعول أصل برأسه غير مفرعة على غيرها ويكون ذلك من قبيل العامل المحذوف فليتأمل (قوله فيكون المقدم هو المسند اليه) قال الدنوشرى ان أراد به ان المسند اليه فى ضرب موسى عيسى هو المقدم فواضح وان أراد به ان المقدم فى نحو

اقيم المفعول به غاية ما فيه انه المفعول الثانى وذلك جائز اه وان لم يوجد المفعول به فقال الجزولى تساوت البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وأبو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور (* مسئلة * وغير النائب مما معناه متعلق بالرافع) للنائب عن الفاعل (واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امامك ضربا شديدا) فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر (ومن ثم) أى من أجل انه يجب نصب ما عدا النائب (نصب المفعول الذى لم ينب) عن الفاعل سواء كان الاول أم الثانى (فى نحو أعطى زيد دينارا وأعطى دينار زيدا) ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله (أو) واجب نصبه (محلا ان كان) غير النائب (جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة) فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو فى الصور (وعلة ذلك) النصب الواجب لفظا أو محلا لما عدا النائب (ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه) لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى هذا أشار الناظم بقوله

وما سوى النائب مما علقا * بالرافع النصب له محققا

وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متجددا أو برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان أصحهما الاول ويعزى لسيبويه

* (فصل واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول) واحد (فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا نقله) ابن هشام (الخضراوى) وابن أبى الربيع (وابن الناظم) فى شرح النظم (والصواب ان بعضهم أجازه ان لم يلتبس) بغيره (نحو أعلمت زيدا كبشك سمينا) فتقول اعلم زيدا كبشك سمين قاله أبو حيان فى النكت الحسان وقال الشاطبى أجاز بعض المتأخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول وأجرى فيه الخلاف فى الثانى والزم ابن الحاج من قال باقامة الثانى أن يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبى وهو الزام صحيح اه وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل فى حكم الثانى فيأتى فيه الخلاف الآتى فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل (وأما الثانى ففى باب كسا) وهو ما ليس خبرا فى الاصل عن الاول (ان البس نحو أعطيت زيدا عمرا امتنع) نيابته (اتفاقا) للالباس تقدم أو تأخر لان كلا منهما يصلح أن يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الآخذ الا بالاعراب فلو قيل أعطى عمرو زيدا أو أعطى زيدا عمرو لتوهم ان عمرا آخذ وزيدا مأخوذ والفرض العكس وقال بعض المتأخرين ينبغى أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما فى ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه (وان لم يلبس نحو أعطيت زيدا درهما جاز)

٤٥ ج ل

نيابته (مطلقا) أى سواء اعتقد القلب أم لا وسواء كان الثانى نكرة والاول معرفة أم لا لان زيدا آخذ أبدا ودرهما مأخوذ أبدا (وقيل يمتنع (مطلقا) طردا للباب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معنى (وقيل يمتنع) نيابة الثانى (ان لم يعتقد القلب) فى الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنائب فى الحقيقة هو الاول لان نيابة الثانى مع اعتقاد القلب مجاز صورى ورفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم (وقيل) يمتنع نيابة الثانى (ان كان نكرة والاول معرفة) قاله الفارسى فلا يقال أعطى درهم زيدا ويتعين أعطى زيد درهما لان المعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة (وحيث قيل بالجواز) فى الثانى (فقال البصريون اقامة الاول اولى) لانه فاعل معنى (وقيل) عن الكوفيين انهم قالوا (ان كان) الثانى (نكرة) والاول معرفة (فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا فى الحسن) قاله المرادى نقلا عن الكوفيين فى شرح التسهيل وقال أبو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا بأعطى أما من جعله منصوبا بغير أعطى وقدر له فعلا آخر تقديره يأخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم معمولا لاعطى لانه معمول لغيره اه (و) المفعول الثانى (فى باب ظن) وهو ما كان خبرا فى الاصل عن الاول (قال قوم) كثيرون (يمتنع) نيابته (مطلقا) سواء ألبس أم لم يلبس وسواء أكان جملة أم لا وسواء أكان نكرة والاول معرفة أم لا (للالباس فى النكرتين) نحو ظن أفضل منك أفضل من زيد اذا كان أفضل من زيد هو الاول (و) فى (المعرفتين) نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول (ولعود الضمير على المؤخر) من المفعولين (ان كان الثانى نكرة) والاول معرفة (لان الغالب) فى الثانى (كونه مشتقا وهو حينئذ) أى حين اذ ناب عن الفاعل (شبيه بالفاعل لانه مسند اليه) الفعل المبنى للمفعول (فرتبته التقديم) نحو ظن قائم زيدا ففى قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متأخر لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا فى الشعر (و) هذا القول (اختاره) أبو موسى (الجزولى و) ابن هشام (الخضراوى وقيل يجوز) نيابة الثانى فى باب ظن (ان لم يلبس) نحو ظن قائم زيدا ويمتنع ان ألبس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا (ولم يكن جملة) اسمية أو فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الاصح (و) هذا القول (اختاره ابن طلحة) والسيرافى فى الاقناع وابن الانبارى (وابن عصفور وابن مالك) وجماعة من المتأخرين (وقيل يشترط) فى اقامة الثانى (أن لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا) برفع قائم لانه يؤدى الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض فى الكثير وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه فى كان رجل زيدا والبابان واحد قاله الشاطبى (و) المفعول الثانى (فى باب أعلم أجازه قوم) منهم الجزولى والشلوبين فى التوطئة وتلميذه ابن الحاج فى الرد على ابن عصفور

أعطى زيدا عمرو بنصب الاول ورفع الثانى هو المسند اليه فلا وضوح له فليتأمل (قوله ورفعه مجاز) قال الدنوشرى ينظر هل يجوز حينئذ اتباع المنصوب مرفوعا والمرفوع منصوبا أو لا يجوز ذلك (قوله وان كانا معرفتين) قال الدنوشرى الظاهر أنهما اذا كانا نكرتين كان الامر كذلك (قوله ولعود الضمير على المؤخر الخ) قال الدنوشرى يمكن دفع الاحتجاج على منع نيابة الثانى بلزوم عود الضمير منه الى الاول المتأخر رتبة وهو ممنوع بأن يقال تقدم المفعول الثانى قبل النيابة رتبة كاف فى رجوع الضمير على المتأخر وان كان بعد النيابة رتبته التأخير على انا لا نسلم انه مؤخر رتبة بكل اعتبار فليتأمل ويرشحه ان ابن طلحة أجاز نيابة الثانى بشرطه ولم ينظر الى انه يلزم عليه عود الضمير الى الاول المتأخر (قوله ولم يكن جملة) قال الدنوشرى ينظر هل مثل الجملة الجار والمجرور والظرف أو لا ثم رأيت فى كلام بعضهم ان شبه الجملة كالجملة فى الامتناع على هذا المذهب (قوله لانه يؤدى الخ) قال الدنوشرى قد يقال هذا ممنوع لانه مع نيابته باق على كونه مفعولا ثانيا مسندا الى الاول الذى لم ينب وأما قوله وقد نص على هذا المعنى الخ فهو مردود بأن اسم كان مسند اليه بكل اعتبار على ان الاخبار عن النكرة بالمعرفة فى باب النسخ جائز فليتأمل

فى المقرب (اذا لم يلبس) فيمتنع أعلم زيدا عمرو قائما (ومنعه قوم منهم الخضراوى والابدى) بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى أبدة بلد بالاندلس (وابن عصفور لان) المفعول (الاول) واقع عليه الاعلام فهو (مفعول صحيح) لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان أصله الفاعلية فهو أحق بما كان متلبسا به (و) اما المفعولان (الاخيران) فاصلهما (مبتدا وخبر شبها) فى نصبهما (بمفعولى أعطى) فاطلاق المفعولية عليهما مجاز (ولان السماع انما جاء باقامة الاول قال) الفرزدق

(ونبئت عبد الله بالجو أصبحت) * كراما مواليها لئيما صميمها

فالتاء هى المفعول الاول نائبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثانى وجملة أصبحت المفعول الثالث واسم أصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانثها باعتبار القبيلة وكراما خبر أصبحت ومواليها فاعل كراما ولئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشئ خالصه والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها والمعنى أخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام (وقد تبين) مما ذكر من جريان الخلاف فى ثانى كسا واشتراط كون الثانى فى باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف فى الثالث فى باب أعلم (ان فى النظم أمورا) غير مناسبة (وهى حكاية الاجماع على جواز اقامة الثانى من باب كسا حيث لا لبس) فانه قال

وباتفاق قد ينوب الثان من * باب كسا فيما التباسه أمن

(وعدم اشتراط كون الثانى من باب ظن ليس جملة) حيث قال

فى باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا أرى منعا اذا القصد ظهر

(وايهام ان اقامة الثالث) من باب اعلم (غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه) وهو اقامة الاول (ولا مع المختلف فيه) وهو اقامة الثانى (ولعل هذا) الصنيع الموهم (هو الذى غلط ولده) فى شرح النظم (حتى حكى الاجماع على الامتناع) فهذه ثلاثة أمور الاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين أحدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث فى باب أعلم هو الثانى فى باب علم وقد ذكر الثانى فلو ذكر الثالث لكان ذلك تصريحا بما علم التزاما ففيه شائبة تكرار والثانى ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهى ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن الخضراوى فلا ينسب حاكيها الى غلط غايته ما فى الباب ان حاكى الاتفاق لم يقف على الاختلاف

(قوله لصحة اطلاق الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان المفعولية لا تطلق على الثانى والثالث وليس كذلك ولو قال لان الاول مفعول حقيقى والثانى والثالث ليسا فى الحقيقة مفعولين وانما المفعول فى الحقيقة النسبة بينهما فاذا قلت ظننت زيدا قائما فالمفعول فى الحقيقة النسبة التى هى قيام زيد ولذلك جوزنا أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين لمسمى واحد كان أولى لايهام عبارته انهما لا يقال لهما مفعولان اصطلاحا وليس كذلك بل اطلاق المفعولين عليهما حقيقة عرفية غير متجافى عنها فى عرفهم وأما فى نفس الامر فليسا مفعولين وانما المفعول النسبة بينهما كما أسلفنا فتأمل (قوله بما كان ملتبسا به) قال الدنوشرى أى من كونه عمدة ووجوب رفعه وتأخيره وغير ذلك من الاحكام الثابتة للفاعل (قوله كانت تسمى جوا) قال الدنوشرى ربما يفهم ان تسميتها بذلك هجرت فليتأمل (قوله والمراد أعيان القبيلة) قال الدنوشرى أى والمراد به أى بصميمها (قوله الاولان مسلمان) قال الدنوشرى غير مسلم فقد يقال دعواه الاتفاق على نيابة الثانى من باب كسا ناشئة عن عدم الاعتداد بالمخالف وكثيرا ما يقع ذلك للمصنفين وعدم اشتراط ان لا يكون الثانى من باب ظن جملة ولا شبهها للاستغناء عنه بما تقرر فى باب الفاعل انه لا يكون الا اسما اما صريحا واما مؤولا ونائبه مثله (قوله أحدهما الخ) قال الدنوشرى قد يقال عليه ان عدم تعرض الناظم موهم كما ذكره الموضح وان كان تعرضه له التزاما دافعا لهذا الايهام على ان لا نسلم ذلك (قوله والثانى الخ) قال الدنوشرى قد يرد بأن حكاية ابن الناظم الاتفاق على منع اقامة الثانى تدل على عدم تثبته الذى أوقعه فى الغلط وكونه مسبوقا بما ذكر لا يدفع عنه وصمة الغلط ويرشح ذلك ما نقل بعضهم عن ابن عرفة أن ناقل الغلط مقصر

*(فصل يضم أول فعل المفعول) الذى لم يسم فاعله (مطلقا) سواء كان ماضيا أو مضارعا والى ذلك أشار الناظم بقوله *فأول الفعل اضممن* (ويشركه) فى الضم (ثانى الماضى المبدوء بتاء زائدة) معتادة سواء أكانت للمطاوعة أم لا فالثانى (كتضارب) والاول نحو (تعلم) وتدحرج وقيدنا الزيادة بالمعتادة احترازا من التاء فى قولهم ترمس الشئ بمعنى رمسه فانها زائدة ولا يضم ثانى فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادى والى تاء المطاوعة أشار الناظم بقوله

والثانى التالى تا المطاوعه * كالاول اجعله بلا منازعه

(و) يشركه (ثالث المبدوء بهمز الوصل) سواء كان متعديا أو لازما فالثانى (كانطلق) والاول نحو (استخرج واستحلى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وثالث الذى بهمز الوصل * كالاول اجعلنه كاستحلى

وفى جمل الزجاج لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين اه وخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس وعلله بأنه لو بنى للمفعول لبقى الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال (ويكسر ما قبل الآخر من الماضى) واليه أشار الناظم بقوله والمتصل *بالآخر اكسر فى مضى كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله *لو عصر بها البان والمسك انعصر * واختاره قطرب قال الخضراوى وهى لغة بكر ابن وائل وكثير من بنى تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة فى المعتل اللام فتنقلب الياء ألفا فتقول فى رؤى زيد رؤى زيد بفتح الهمزة وهى لغة طي فتحصل فى معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل آخره وتسكينه وفتحه (ويفتح) ما قبل الآخر (من المضارع) واليه أشار الناظم بقوله *واجعله من مضارع منفتحا* هذا كله فى صحيح العين السالم من التضعيف (و) أما (اذا اعتلت عين الماضى وهو ثلاثى كقام) من الواوى (وباع) من اليائى (أو) كان (على) وزن (افتعل وانفعل كاختار) من اليائى (وانقاد) من الواوى (فلك) فى العين (كسر ما قبلها باخلاص أو اشمام الضم فتقلب) الالف ياء (فيهما) واخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم واشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر بنى أسد قال الشاطبى وفى كيفية الاشمام ثلاثة مذاهب أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتى الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثانى ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها لان أول الكلمة مقابل لآخرها فكما ان الاشمام فى الاواخر بعد الفراغ

(فصل) (قوله ثانى الماضى الخ) قال بعضهم انما ضموا الثانى مما أوله تاء مزيدة لانه لو بقى مفتوحا مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر لالتبس بالمضارع المسند الى الفاعل المبدوء بالتاء نحو أنت تعلم زيدا العلم مضارع علم العلم المضاعف (قوله وقيدنا الزيادة بالمعتادة) قال الدنوشرى لعل المراد بالتاء الزائدة المعتادة التى لها معنى بخلاف تاء ترمس فان زيادتها غير معتادة لكونها لا معنى لها اه وقال بعضهم المعتادة هى التى تصير الفعل المتعدى لازما والتاء فى ترمس ليست كذلك لان الفعل معها باق على التعدى (قوله وفى جمل الزجاج الخ) فيه اشارة الى أن تمثيل المصنف بانطلق مخالف لاكثر النحويين لانه لازم (قوله ومثله بقام وجلس) فيه نظر لانهما يتعديان بحرف الجر تقول قمت الى زيد وجلست فى المسجد كيف والتعدية بحرف الجر مطردة (قوله وعلله بأنه لو بنى الخ) قال الدنوشرى لا نسلم ذلك تقول جلس فى الدار أو جلس الجلوس المعهود اه وفى جمع الجوامع اذا بنى الفعل اللازم للمفعول ففى النائب ثلاثة أقوال أحدها ضمير المصدر (قوله وتسكينه وفتحه) قال الدنوشرى ينظر هل يقدر فى هاتين اللغتين كسر ما قبل الآخر أولا (قوله اذا اعتلت) قال الدنوشرى أحسن منه قول الالفية أعل عينا لاخراجه نحو عور بخلاف هذا لان المعتل ما أحد أصوله حرف علة وان لم يعل أى يوقع عليه الاعلال بخلاف المعل فانه الذى أوقع عليه الاعلال (قوله فى العين) قال الدنوشرى لو حذفه لكان حسنا كما يدرك بالذوق السليم (قوله أو اشمام الضم الخ) قال الدنوشرى يمكن شموله للمذهبين الاخيرين من المذاهب الثلاثة من المحكية عن الشاطبى وينظر هل يمكن اجراؤه على المذهب الاول منها والظاهر الثانى لان الالف لا تقلب بعد حركة مترددة بين الضم والكسر اللهم الا اذا كان جزء الكسرة أكثر كما يأتى عن المرادى (قوله فيهما) أى الاخلاص والاشمام وقيل فى حالتيهما والاول أولى (قوله مع النطق بالفاء) لو أبدله بما قبل العين كان أشمل وكذا يقال فيما بعده

من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام فى أولها قبيل النطق بكسر الحرف اه وقال المرادى الاقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء اه (ولك اخلاص الضم فتقلب) الالف (واوا) والى فاء الثلاثى المعتل العين أشار الناظم بقوله

واكسر أو اشمم فاثلاثى أعل * عينا وضم جا كبوع فاحتمل

وأشار الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله

وما لفا باع لما العين تلى * فى اختار وانقاد وشبه ينجلى

(قال) رؤبة فى الضم الخالص

(ليت وهل ينفع شيأ ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت)

فبوع مبنى للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيأ مفعول مطلق أى نفعا وفاقا للموضح لا مفعول به خلافا للعينى والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفى بدليل انه روى وما ينفع شيأ ليت والواو للاعتراض (وقال) آخر

(حوكت على نيرين اذ تحاك * تختبط الشوك ولا تشاك)

فحوكت من الحياكة وهى النسج مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت وفى آخره راء علم الثوب ولحمته أيضا فاذا نسج على نيرين كان أصفق ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها اشيأ وهذه اللغة (وهى) الضم الخالص لغة (قليلة) موجودة فى كلام هذيل (وتعزى لفقعس ودبير) الجميع وهما من فصحاء بنى أسد قاله المرادى فى شرح التسهيل وقال الشاطبى حكيت عن بنى ضبة وقال الموضح حكيت عن بعض تميم (وادعى ابن عذرة) وطائفة من متأخرى المغاربة (امتناعها فى افتعل) كاختار (وانفعل) كانقاد مما زاد على الثلاثة فلا يقال اختور ولا انقود (و) المشهور (الاول) وهو (قول ابن عصفور والابدى وابن مالك) وينطق بالهمزة فى نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك (وادعى ابن مالك امتناع ما ألبس من كسر كخفت وبعت أو ضم كعقت) مبنيات للمفعول والى ذلك أشار النظم بقوله

*وان بشكل خيف لبس يجتنب * (وأصل المسئلة) قبل بنائهن للمفعول (خافنى زيد وباعنى لعمرو وعاقنى عن كذا) فحذفت الفاعل (ثم بنيتهن للمفعول) وأبدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهما فى الدلالة على المتكلم (فلو قلت خفت وبعت بالكسر) فى الخاء والباء (وعقت بالضم) فى أوله (لتوهم أنهن فعل وفاعل وانعكس المعنى) المراد (فتعين انه لا يجوز فيهن الا الاشمام أو الضم فى) خفت وبعت الاولين (والكسر فى) عقت (الثالث و) تعين (أن يمتنع الوجه الملبس) وهو الكسر فى الاولين والضم فى الثالث (وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا) فقالوا ان العرب

(قوله وقال المرادى الخ) قال الدنوشرى قول المرادى هذا قريب من القول الاول من الثلاثة المارة الآن هذا زيادة تحرير كما ذكر وذكر الاشمونى ان الحركة المنطوق بها حركة تامة متوجة من حركتين بين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع عكس ما قال المرادى وحكى ما قال المرادى أيضا وقال ان ذلك يسمى روما (قوله بحركة تامة مركبة من حركتين) قال الدنوشرى ينظر كيف تكون تامة وتكون من حركتين وقد يقال لا مانع من ذلك (قوله وليت الاخيرة الخ) قال الدنوشرى قد يقال لا يتعين كونها توكيدا للاولى بل يجوز كونها توكيدا للثانية الآن يقال ان مخالفتها الثانية فى حركة الآخر مانعة من كونها توكيدا لها وفيه نظر (قوله ولحمته أيضا) قال الدنوشرى ربما يفهم من قوله أيضا انه يطلق تارة على العلم وتارة على اللحمة وينظر حينئذ ما معنى كون الحلة تحاك على علمين أو لحمتين (قوله ودبير) قال الدنوشرى ينظر ضبطه اه وهو عجيب ففى القاموس فى فصل الدال المهملة من باب الراء ودبير كزبير أبو قبيلة من أسد (قوله وادعى ابن مالك الخ) قال الدنوشرى يفهم من سياقه ان ابن مالك لا سلف له فى امتناع ما ذكر وقد يقال ان جعل المغاربة له مرجوحا سلف له لان الوجه المرجوح ممنوع مخل بالفصاحة وأما قوله ممنوعا فهو من تصرفه ومخالفة ابن مالك سيبويه غير ضارة له لانه كثيرا ما يقع له بل يقع لمن هو أحط درجة من ابن مالك مخالفته

يختار الكسر فى الفاء اذا كانت فيما سمى فاعله مضمومة ويختار الضم فى الفاء اذا كانت فيما سمى فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر (و) لهذا (لم يلتفت سيبويه) فى ذلك (للالباس) بل أجاز الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديرى لان الالباس غير مانع (لحصوله فى) الاسم والفعل فالاسم نحو (مختار) اذ يحتمل أن يكون وصفا للفاعل أو للمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب الياء ألفا واكتفوا فيه بالفرق التقديرى فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة (و) الفعل نحو (تضار) اذ يحتمل أن يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك أدغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة (واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثى المضعف) وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد (نحو شد ومد) بضم الفاء وتشديد الدال فيهما (والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر) فى الفاء (جائز) ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم أن لغة مطردة للعرب يجرى فيها فعل من المضاعف الثلاثى مجرى فعل من المعتل فيكسر أوله فيقال رد كما يقال قيل نقله الموضح عنه فى الحواشى ومن خطه نقلت (و) الكسر (هو لغة بنى ضبة) بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء تأنيث وهو ابن أد عم بنى مرة قاله الدمامينى وقال ابو محمد بن السيد البطليوسى ضنة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من قضاعة ينسب اليها جماعة كذا فى مختصر الانساب اه ويمكن أن يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة (و) لغة (بعض تميم وقرأ علقمة) ويحيى ابن وثاب (ردت الينا ولو ردوا بالكسر) فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء حملا له على المعتل (وجوز ابن مالك الاشمام أيضا) فقال فى التسهيل وقد تشم فاء المدغم (وقال المهاباذى من اشم) من العرب (فى قيل وبيع) من المعتل (اشم هنا) يعنى فى المضعف فتحصل فى فاء المضاعف ما ثبت فى فاء المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما أشار اليه الناظم بقوله * وما لباع قد يرى لنحو حب * وعلى الكسر يلغز فيقال ما وجه رفع الماء فى قولهم ان الماء بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه ان أصله ان زيد الماء فى الحوض اذا صبه فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت الينا بكسر الراء واستفدنا من تغيير الفعل اذا بنى للمفعول ان صيغته مفرعة عن صيغة المبنى للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شئ وسيأتى فى التصريف توجيه كل من القولين

(هذا باب الاشتغال)

وحده أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو لملابس ضميره بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول (اذا اشتغل فعل متأخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم

(قوله للالباس) وأما نحو مختار فليس من باب الالباس أى ايقاع خلاف المراد فى الفهم بل هو من باب الاجمال وبين اللبس والاجمال بون بعيد (قوله ونص سيبويه على اطراده) قال الدنوشرى ينظر ما معنى الاطراد هنا هل هو بمعنى ان لنا أن نقيس على ذلك أولا وينظر هذا مع افادة كلامه ان البصرى لايرى الكسر

(هذا باب الاشتغال)

(قوله وحده) ظاهره أن ماذكره المصنف ليس بحد وقال اللقانى قوله اذا اشتغل الخ هذا قصد به المصنف الحد والضبط لاقسام الاشتغال واذا تراه يصرح تارة بانه ضابط وتارة بانه حد وكلا الامرين لايصح فيه لان شرط كل منهما شمول الافراد وهو منتف منه لخروج بعض افراد المشتغل وهو الوصف وبعض المشتغل وهو متعلق الضمير فتأمله اه ويمكن أن يجاب بأن المصنف جرى على القول بجواز التعريف بالاخص وأيضا اقتصر على ماهو الاصل كما يعلم مما يأتى فى التتمات (قوله ناصب لضميره) مبنى على اختصاص الاشتغال بالمنصوبات ويأتى قريبا عن النكت أنه يكون فى المرفوعات وتحقيق الكلام على ذلك يطلب من حاشيتنا على الفاكهى (قوله اسم متقدم) قال الدنوشرى المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعدد نحو زيدا وعمرا ضربتهما وينظر هل نحو قولك زيد الدرهم اعطيته اياه من باب الاشتغال اولا اه واقول قال ابن هشام انه من الاشتغال على ما يقتضيه القياس فانظر حاشيتنا على الالفية ثم قال عن الدنوشرى وفى نكت السيوطى نحو اذا السماء انشقت من باب الاشتغال وانه يكون فى المرفوع كما يكون فى المنصوب

عن نصبه للفظ ذلك الاسم) المتقدم (كزيدا ضربته او لمحله) اى لمحل ذلك الاسم المتقدم (كهذا ضربته) والى هذا أشار الناظم بقوله

ان مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل

وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ او المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه ينتصب لفظه واذا وصل اليه بحرف الجر ينتصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ او المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظ (فالاصل) جواب اذا (ان ذلك الاسم) المتقدم (يجوز فيه وجهان أحدهما راجح لسلامته من التقدير) للعامل (وهو الرفع بالابتداء فما بعده) من الجملة الفعلية (فى موضع رفع على الخبرية) للمبتدا والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل (وجملة الكلام) من المبتدا والخبر (حينئذ) اى حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدأ جملة (اسمية) لتصدرها بالاسم (و) الوجه (الثانى) من الوجهين (مرجوح لاحتياجه الى التقدير) للعامل (وهو النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور) فيما لا يمنعه (محذوف وجوبا) لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما واما قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر (فما بعده) أى بعد الاسم المتقدم (لا محل له لانه مفسر) للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال فى المغنى ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير اه (وجملة الكلام) من الفعل

وفيه أيضا ان شرط الاشتغال ان لا يكون الفعل مسندا الى ضمير الاسم وفى فهمه غموض فليراجع ويتفهم مثاله الذى ذكره *(فائدة)* نحو قوله تعالى واياى فارهبون واياى فاعبدون من باب الاشتغال واياى فيه منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير واياى فارهبون ارهبون ولا يمنع القياس ذلك اذ هى صلة ولا يصح ان تكون مفعولا مقدما لارهبون لانه نصب الضمير الذى بعد نون الوقاية المحذوف للتخفيف قاله بالمعنى البجائى فى شرحه على الآجرومية فى باب المفعول وهذه مسئلة نفيسة قال الرهاوى فى حاشيته على البجائى قوله هذا من باب الاشتغال قال السعد فى حاشية الكشاف قد سبق الى بعض الاوهام ان قوله واياى فارهبون من باب الاضمار على شريطة التفسير وهو وهم لان حرف العطف لا يتوسط بين المفسر والمفسر وايضا من شرط باب الاضمار ان يكون الفعل مشغولا عن الاسم السابق بضميره او متعلقه والفعل انما يكون مشغولا بضمير الاسم اذا كان بحيث لو لم يكن مشغولا به لكان يعمل فيه وههنا لو لم يكن فارهبون مشغولا بضمير المتكلم لم يكن عاملا فى اياى اذ الفاء متوسطة بينهما ومن المحال ان تتوسط الفاء بين المفعول والفعل بل الواجب ان يقال فى اياى فارهبون ونحوه انه ليس من باب الاضمار بل اياى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون كما فى باب الاضمار لا انه فرد من ذلك الباب لان التقدير واياى ارهبوا فارهبون وانما يقدر الفعل مؤخرا وهو اوكد فى الاختصاص لانا لو قدمناه لصار الضمير المتصل منفصلا وهو لا يجوز الا عند التعذر وهو هنا منتف وفيه وجهان للتخصيص أحدهما تقديم المفعول والآخر تكرار تعلق الرهبة بالمتكلم فان تكرار الفعل بشئ يدل على مزيد اختصاصه به اه والذى أوقع الشارح فى ذلك عبارة الكشاف فانه قال اياى فارهبون من باب قولك زيدا رهبته فتنبه لذلك اه كلامه وفيه نظر (قوله مرجوح) قال الدنوشرى ينظر هل ذلك مشكل على ما سيأتى فى مسائل ترجيح النصب على الرفع وعلى مسائل استواء الامرين وعلى مسائل وجوب النصب كما يأتى مفصلا ثم ظهر ان ذلك ليس مشكلا عليه لان الكلام هنا على التركيب بحسب ذاته مع قطع النظر عما يطرأ كما صرح بذلك بقوله ثم قد يعرض لهذا الاسم الخ وهذا ظاهر من كلامه لكن منشأ ماذكر من عدم النظر فى كلامه (قوله خلافا لمن اجاز الخ) قال الدنوشرى اعلم ان هذا كلام اجمالى وتفصيله أن يقال ان التفسير اذا كان باى جاز الجمع بينهما وكذلك اذا كان التفسير بالجملة التفسيرية التى لا محل لها من الاعراب وكذلك اذا كان التفسير بعطف البيان وبالعطف التفسيرى بالواو وغير ذلك من مسائل التفسير التى جمع فيها بين المفسر والمفسر والظاهر كما قال بعضهم ان منع الجمع بين المفسر والمفسر الذى وقع فيه الخلاف خاص بالمفسر للعامل نحو زيدا ضربته فاجازه بعضهم والصحيح منعه وبعد فالمسئلة محتاجة الى التحرير فليحرر (قوله والجملة المفسرة لا محل لها) لا يخفى ان المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل ظهور الجزم فى الفعل فى قوله * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * فالحكم بعدم محلية الجملة لكون الفعل مفسرا لا يخلو عن نظر

(قوله احسن من النصب الخ) قال الدنوشرى ينظر هل لتعبيره هنا وفيما بعده باحسن وفيما قبله باقوى سر غير التفنن اولا
(فائدة) * كون النصب فى زيدا ضربت اخاه احسن من النصب فى زيدا مررت به رده بعضهم بقوله وليس الامر كذلك عندى
لان الحاجة فيهما للتقدير من غير اللفظ واحدة وزيد السببى بنحو زوهو ما يلزم النصب من وقوع فعل بزيد ولم يقع فى الحقيقة
فعل الا بوجه التجوز بخلاف زيد فى زيد ٣٦٠ مررت به وممن نص على ان النصب فى الاول أرجح من الثانى ابن كيسان

المحذوف وما بعده (حينئذ) اى حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف (جملة فعلية) لتصديرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة فالنصب فى نحو زيدا ضربته اقوى من النصب فى نحو زيدا ضربت اخاه والنصب فى زيدا ضربت أخاه احسن من النصب فى زيدا مررت به والنصب فى زيدا مررت به احسن من النصب فى زيدا مررت بأخيه قاله المرادى فى تلخيص شرح ابى حيان على التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله

فالسابق انصبه بفعل اضمرا * حتما موافق لما قد اظهرا

وزعم الكسائى ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر والغى الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما فى المعنى شئ واحد ويرد عليهما ازيدا مررت به وازيدا هدمت داره (ثم قد يعرض لهذا الاسم) المتقدم (ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يسوى) فيه (بين الرفع والنصب ولم نذكر) نحن (من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم) فى النظم بقوله

وان تلا السابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه ابدا
كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا لما بعد وجد

(لان حد الاشتغال) السابق أول الباب (لا يصدق عليه) لانه يعتبر فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية (وسيتضح ذلك) فى التنبيه الاول الآتى (فيجب النصب اذا وقع الاسم) المتقدم (بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض) بحاء مهملة وضادين معجمتين (نحو هلا زيدا اكرمته) وأهمله فى الارتشاف (وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رأيته) فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رأيت ولا يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيدا رأيت الا فى الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائى فى ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذى بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال فى النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم فى صدر الكتاب من أن هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد عند غير الكسائى بما اذا لم يكن فى حيزها فعل نحو هل زيد اخوك فانها اذا لم يكن فى حيزها فعل تسلت عنه ذاهلة بخلاف ما اذا كان الفعل فى حيزها فلا تدخل الا عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله التفتازانى وغيره (ومتى عمرا لقيته) فيجب النصب لما ذكر فى هل وسيأتى الكلام على الهمزة فى المسئلة الثالثة (وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه) فيجب النصب لما ذكر من الاختصاص بالفعل (الا ان هذين النوعين) وهما ادوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط (لا يقع الاشتغال بعدهما الا فى الشعر) عند سيبويه (واما فى) نثر (الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل)

فى الحقائق وهو ظاهر كلام سيبويه لانه ذكره ثانيا وقد يحتمل أن لا يكون سيبويه قصد تفاضلا وفى المسئلة نظر آخر فقد يقول زيدا اكرمت اباه وزيدا نصحت له فتقدر فى الآخر المضمر من اللفظ (قوله والغى الضمير) قال الدنوشرى ينظر هل معنى الغائه عدم عمل الفعل فيه ويكون زائد الاعراب له وللفراء وشيخه الكسائى ان يجيبا عما اورد عليهما بالتزامهما ان هذا العامل محذوف فاموافقة لغيرهما والمخالفة فى غير ذلك فليتأمل (قوله لا يصدق عليه) قال اللقانى بل هو صادق عليه بقطع النظر عما يعرض له من وقوعه بعد ما يختص بالاسم مثلا ثم فى قوله لا يصدق عليه تجوز اذ حد الاشتغال انما يصدق على الاشتغال لا المشتغل عنه (قوله نحو هل زيدا رأيته) قال الدنوشرى رحمه الله توقف بعض المشايخ فى نحو هل زيد فى الدار هل يجوز ان يتعلق الجار بفعل محذوف وتكون هل داخلة على المبتدا ويكون مرادهم بكون الفعل فى حيزها ان يكون مع ذلك ظاهرا لا مقدرا او يتعين تقدير المتعلق اسما لا فعلا اخذا بعموم كلامهم وهو محل نظر (قوله الا صريح الفعل) قال اللقانى أى الفعل الصريح فلا
اى المصرح به لا المقدر فانه لا يليهما أى لا يقع بعدهما متصلا بهما ومنفصلا بمعموله كقولك ان زيدا القيته فاكرمه مقدرا ان الاصل ان زيدا القيت لقيته فاكرمه ولولا هذا التعميم لما صح قوله لا يقع الاشتغال بعدهما واذا تقرر لك هذا ظهر لك اشكاله لقوله تعالى وأما ثمود فهديناهم بنصب ثمود فانه منصوب على الاشتغال بتقدير بعد وأما من ادوات الشرط كما لا يخفى

فلا يجوز فى الكلام متى عمرا لقيته وحيثما زيدا لقيته فاكرمه (الا ان كانت أدوات الشرط اذا مطلقا) سواء أكان الفعل ماضيا ام لا (او ان) بكسر الهمزة وسكون النون (والفعل ماض) لفظا ومعنى (فيقع) الاشتغال بعدهما (فى) نثر (الكلام نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه (او) اذا زيدا (تلقاه فاكرمه) لا فرق فى ذلك بين الماضى والمضارع مع اذا (و) تقول فى ان والفعل ماض لفظا (ان زيدا لقيته فاكرمه) ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره (ويمتنع) الاشتغال (فى) نثر (الكلام) بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو (ان زيدا تلقه) بحذف الالف (فاكرمه) لان ان اما جزمت الفعل قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا لمضيه واما الجزمه بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها للفعل فيليها غيره (ويجوز) الاشتغال (فى الشعر) بعد ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه (وتسوية الناظم) فى النظم (بين ان وحيثما مردودة) لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا فى الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا او معنى يقع الاشتغال بعدها فى الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو فى وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما واما التسوية بينهما فى جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة النظم ناطقة بذلك ونصها

والنصب حتم ان تلا السابق ما * يختص بالفعل كان وحيثما

(ويترجح النصب فى ست مسائل احداها ان يكون الفعل) المشتغل (طلبا وهو الامر والدعاء) بخير او شر (ولو) كان الدعاء (بصيغة الخبر) المقابل للانشاء فالامر (نحو زيدا اضربه و) الدعاء بصيغة الطلب نحو (اللهم عبدك ارحمه و) الدعاء بصيغة الخبر نحو (زيدا غفر الله له) فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما ترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه أولى ولان فى الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر ان يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجرى ونوقش فيه وقال ابو على كنت استبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملة الامر والنهى حتى مر بى قوله

ان الذين قتلتم امس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

(وانما وجب الرفع فى نحو زيد أحسن به لان الضمير) المجرور بالباء (فى محل رفع) على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال فى شئ وكذا ان قلنا ان الضمير فى محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا (وانما اتفق السبعة عليه) أى على الرفع (فى نحو الزانية والزانى فاجلدوا) كل واحد منهما مائة جلدة (لان) الفاء مانعة من حمله على الاشتغال اذ (تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى) فحذف المضاف الذى هو حكم وأقيم المضاف اليه مقامه وهو الزانية والزانى وحذف الخبر وهو الجار والمجرور (ثم) بعد تمام الجملة استؤنف الحكم وهو فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهى فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية والزانى ولم يستقم عمل فعل من جملة مستأنفة فى مبتدا مخبر عنه بغير ذلك

(قوله وهو الامر والدعاء) قال اللقانى لم يذكر النهى من أقسامه لان الطلب فيه بلا لا بالفعل لكن الالتماس خارج وهو طلب غير الامر والدعاء (قوله ولو بصيغة الخبر) قال اللقانى يتعلق فى المعنى بكل من الامر والدعاء لان كلا منهما يرد بصيغة الخبر فان قلت تعلقه بهما مشكل لان الامر والدعاء فعلان بقرينة تقسيم الطلب اليهما والطلب فعل بصريح قوله أن يكون الفعل طلبا فتعلقه بهما يفضى الى ان الفعلين كائنان بصيغة الخبر وهما نفس الصيغة لان الصيغة هيئة تعرض للحروف باعتبار حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها وتاخيره والباء للملابسة والمعنى ولو التبس الفعلان بالصيغة المذكورة ولو سلم ان الصيغة هى الحروف باعتبار الهيئة المذكورة فالامر والدعاء حاصلان بالصيغة مدلولان لها اذ هما طلبان والطلب مدلول عليه لا دال وقوله ان كان الفعل طلبا على حذف مضاف اى ذا طلب كما فى النظم (قوله ونوقش فيه) وجه المناقشة ان الخبر المحتمل لما ذكر يقابل الانشاء اى الكلام الخبرى لا خبر المبتدا (قوله ثم استؤنف) قال اللقانى اشارة الى ان الفاء استئنافية لا عاطفة لان الراجح امتناع عطف الانشاء على الخبر وعكسه (قوله ولم يستقم عمل الخ) لان شرط الاشتغال ان يكون الفعل بحيث لو فرغ عن العمل فى الضمير وسلط على الاسم المتقدم لعمل فيه وذلك منتف فى الآية

الفعل من جملة اخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه (وذلك لان الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا) المثال فانه يمنع زيادة الفاء فى خبر المبتدا ما لم يكن المبتدأ موصولا بفعل أو بظرف وصلة أل غير ذلك (ولذا) أى ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء فى خبر المبتدا اذا لم يكن موصولا بفعل او ظرف (قال فى قوله

وقائلة خولان فانكح فتاتهم * واكرومة الحيين خلو كما هيا

(ان التقدير هذه خولان) هذا مقول قول سيبويه فجعل خولان خبر مبتدا محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستأنفة هربا من زيادة الفاء فى خبر المبتدا غير الموصول وأجاز الاخفش زيادتها فى الخبر مطلقا ونقله ابن ابار فى نتيجة المطارحة أيضا عن الفارسى وابن جنى وغيرهما من البصريين وقيده الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا او نهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة واكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتدأ والحيين تثنية حى والمراد حى ابيها وحى امها يعنى ان كرمها ثابت من جهتى نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر اكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكانه هى مبتدا محذوف الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هى عليه (وقال المبرد الفاء) فى فاجلدوا (لمعنى الشرط) لان الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء فى خبره كما تدخل فى جواب الشرط والمعنى ان زنيا فاجلدوهما (ولا يعمل الجواب فى الشرط فكذلك ما اشبههما) مما هو منزل منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب فى الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب فى المبتدا المشبه للشرط (وما لا يعمل لا يفسر عاملا) فعلى قولى سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال (فالرفع) على الابتداء (عندهما واجب) والخبر على قول سيبويه محذوف وهو مما يتلى عليكم وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال ابو على الفارسى من جعل الفاء زائدة أجاز النصب فى زيد فاضربه وانشد ثعلب احمد بن يحيى

يارب موسى اظلمى واظلمه * فاصبب عليه ملكا لا يرحمه

المعنى اظلمنا وقرأ عيسى بن عمرو وابن ابى عبلة والسارق والسارقة بالنصب (وقال) أبو محمد عبد الله بن محمد (ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء آخر الحروف وهو البطليوسى (و) ابو الحسن طاهر بن أحمد (بن بابشاذ) بالتركيب كلمة اعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور (و) يختار (الرفع فى) الاسم المنظور فيه الى (العموم) بالامر (كالآية) ونحوها كالسارق والسارقة فاقطعوا لشبهه بالشرط فى العموم والابهام (و) يختار (النصب فى) الاسم المنظور فيه الى (الخصوص) بالامر (كزيدا اضربه) لعدم مشابهته للشرط المسئلة (الثانية) مما يترجح فيه النصب (ان يكون الفعل) المشتغل (مقرونا باللام

(قوله اظلمى واظلمه) قال الدنوشرى فى بعض النسخ اظلمى بلا نون والظاهر أن موسى اسم فاعل من أساء وينظر ما محل جملة اظلمى وما معناه وهل هو من الظلم او لا وما معنى قوله اظلمنا وينظر هل موسى علم ويكون رب منادى حذف منه المضاف اليه اذ رب مضاف الى موسى اه وهذا مما يتعجب منه لان اظلمى لا يستقيم الوزن معه الا بعدم النون وهكذا الرواية وهذا البيت مشطور فلا وجه لما اطال به بلا طائل قال الزرقانى رب منادى مضاف وموسى مضاف اليه فهى مجرور بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة واظلمى أفعل تفضيل مبتدا واظلمه معطوف عليه وجملة فاصبب عليه خبر ويجوز ان يكون اظلمى منصوبا بفعل محذوف من معنى اصبب اى اهلك اظلمنا ومقتضى سياق الشرح لهذا البيت انه ورد بالنصب فاظلمه بالنصب معطوف على اظلمى ولا يضر فى الوزن تحريك الميم بالفتح فى الاول وبالضم فى الثانى اى الزائد منا فى الظلم قال فى باب افعل التفضيل من التسهيل واذا قصدت اضافته أى افعل التفضيل بتضمين معنى من جاز ان يطابق وان يستعمل استعمال العارى ولا يتعين الثانى خلافا لابن السراج ولا يكون حينئذ الا بعض ما أضيف اليه وشذ اظلمى واظلمه اه وقال ابن يسعون فى المصباح فى شرح أبيات الايضاح بعد ان أنشد هذا البيت معناه اظلمنا فاصبب عليه كذا ولهم أخزى الله الكاذب منى ومنه ثم قال فان قلت اضمر المبتدأ كما اضمرت فى قولك خولان فانكح فتاتهم قلت ذلك لا يسهل لانه للمتكلم فكما لا يتجه هذا انا على اشارة المتكلم الى نفسه من غير أن ينزل بمنزلة الغائب كذلك لا يحسن او اضمار هذا ههنا فان قلت ان قوله اظلمنا على لفظ الغيبة فليس مثل هذا انا قلت فانه وان كان كذلك فان المراد به بعض المتكلمين ولا يمنع ذلك ألا ترى أنهم قالوا يا تميم كلهم فحملوه على الغيبة لما كان اللفظ له وان معناه على هذا كانك قلت أظلمنا فى علمك كان مستقيما

او بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه) فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل ما لا يعمل لان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا قلت أجاب ابن عصفور بانهم أجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها وأجروا النهى بلا مجرى النفى بها او يشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر (ومنه زيدا لا يعذبه الله) برفع يعذب (لانه نفى بمعنى الطلب) فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيدا لان عدم التعذيب رحمة (ويجمع المسئلتين) هذه والتى قبلها (قول الناظم) * واختير نصب قبل (فعل ذى طلب * فان ذلك) الفعل المصاحب للطلب (صادق) على شيئين (على الفعل الذى هو طلب) كالامر والدعاء (وعلى الفعل المقرون باداة طلب) كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة (الثالثة ان يكون الاسم) المشتغل عنه واقعا (بعد شئ الغالب) فى ذلك الشئ (ان يليه فعل) واليه اشار الناظم بقوله * وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب * (ولذلك امثلة منها همزة الاستفهام نحو ابشرا منا واحدا نتبعه) فيترجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب فى الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كباقى أخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون فى امهات الابواب ما لم يتوسعوا فى غيرها (فان فصلت الهمزة) من الاسم المشتغل عنه (فالمختار الرفع نحو أأنت زيد تضربه) لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت مبتدأ كما هو رأى سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو رأى الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة فى التقدير على الفعل (الا فى نحو أكل يوم زيدا تضربه) فيترجح النصب (لان الفصل بالظرف) وهو كل يوم بنصب كل (كلا فصل) وحرف الاستفهام داخل فى الحكم على الفعل (وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع) واجب (نحو ازيد ضربته أم عمرو) لان الضرب محقق وانما الشك فى المفعول والاستفهام عن تعيينه (وحكم) ابن الطراوة (بشذوذ النصب فى قوله) وهو جرير يمدح ثعلبة ورياحا ويذم طهية والخشاب

(أثعلبة الفوارس أم رياحا * عدلت بهم طهية والخشابا)

بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره احقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديه بالباء قاله الموضح فى الحواشى وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس نعته وان كان جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة ورياحا بمثناة من تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء آخر الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين

(قوله لا يعمل ما بعدهما الخ) قال الدنوشرى عندى فى لا الطلبية وقفة وينبغى مراجعة اعراب قول ابن مالك * والياء اذا ما ثنيا لا تثبت * اه والوقفة فى لام الامر أقوى فقد صرح شراح التسهيل بعدم صدارتها (قوله ومنه زيدا لا يعذبه الله) قال الدنوشرى اى من الفعل المقرون بلا الطلبية اى فى المعنى وان كانت فى اللفظ نافية فيسقط قول الشارح هنا ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر فيكون ذلك على كلامه من تعلقات المسئلة الاولى ويكون تكرارا مع قوله ولو بصيغة الخبر فليتأمل (قوله تقديره الخ) قال الدنوشرى قد يقال هذا لا يتعين وما المانع أن يقدر لا يعذب الله زيدا لانه اذا أمكن تقدير مثل المذكور فلا ينبغى العدول عنه (قوله لان الغالب فى الهمزة الخ) ان قلت هذا لا يقتضى النصب لجواز تقديم فعل مبنى للمجهول أجيب بان الاصل موافقة المفسر للمفسر وذلك انما يكون بالنصب (قوله كباقى اخواتها) أى غير هل لما تقدم من التفصيل فيها (قوله فالمختار الرفع) قال اللقانى قد يقال مقتضى ما سيأتى من أن الاسم بعد الهمزة فاعل بفعل محذوف على المختار فى نحو أأنتم تخلقونه ارجحية النصب هنا بالفعل فتأمله (قوله لان الفصل بالظرف كلا فصل) قال الدنوشرى هل يشمل الظرف الجار والمجرور نحو أفى الدار زيدا تضربه اولا والفصل له صور وله احكام كثيرة منها الفصل بين اذن والفعل والفصل بين المتضايفين والفصل بالجملة المعترضة والفصل بين التابع ومتبوعه والفصل بين الاستفهام وتقول الجارى مجرى الظن وغير ذلك وان شاء الله نفعل ذلك ونضيفه الى ذيل المغنى وفى الاشباه والنظائر النحوية للسيوطى ما فيه مقنع فى ذلك وغيره وهى احد مواد كتابنا ذيل المغنى الذى هو عديم النظير اه وقوله كلا فصل يقع مثله كثيرا وتوجيهه اما بان لا مع ما بعدها صارا كلمة والاعراب جار على الآخر واما ان لا اسم بمعنى غير ظهر اعرابها فيما بعدها ويرد عليه الاشكال المشهور (قوله فالرفع) قال اللقانى لان النصب يخرج الى الاستفهام عن الفعل وهو غير المراد وفيه نظر اذ يمكن تقدير الفعل بعد الاسم فيبقى الاستفهام عن الاسم وهو المراد

(قوله فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة الخ) قال الدنوشرى كلام ابن الطراوة له وجه وجيه لان الاستفهام عن الاسم غير موجه
الى الفعل بالكلية فليس الاستفهام طالبا حينئذ للفعل فلا يكون به اولى فلا يترجح النصب ولا يكون الفعل بعد أداة

الملحة كما هو اقبا أثر قاله الموضح فى الحواشى وفى مسائل الزجاجى قال المازنى سأل مروان الاخفش عن ازيدا ضربته ام عمرا فقال الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال انما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل وانما ينبغى ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازنى وكذا القياس عندى ولكن النحاة اجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذى هو فى الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب ازيدا ضربته ام عمرا بالنصب اه (وقال الاخفش اخوات الهمزة) فى ترجيح النصب (كالهمزة) فى ذلك (نحو ايهم زيدا ضربه) فايهم مبتدأ وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر ايهم والتقدير ايهم ضرب زيدا (ومن امة الله ضربها) فمن بفتح الميم مبتدا وامة الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب امة الله (ومنها) أى من الامثلة (النفى بما أولا أو ان نحو ما زيدا رأيته) اولا زيدا رأيته او ان زيدا رأيته فيترجح النصب لانهم شبهوا أحرف النفى باحرف الاستفهام فى ان الكلام معها غير موجب (وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع) فى الاسم بعدها (وقال) أبو عبد الله (ابن الباذش) بياء موحدة فالف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة (وابن خروف لا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب (يستويان) معها لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من أحرف النفى وهى لم ولما ولن فانها المختصة بالافعال فحكمها حكم ان الشرطية فى وجوب النصب ان اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك فى شرح الكافية (ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله الناظم) فى شرح الكافية ونصه ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها فى الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل اه وهو فى ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الاسماء فاذا اوقعت الفعل على شئ من سببه نصب بالقياس تقول اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ونوزع سيبويه فى اذا لانها عنده مختصة بالافعال ولم ينازع فى حيث فظن الموضح ان المنازعة فى حيث فقال (وفيه نظر) والعجب منه أنه وافق الناظم فى المغنى فقال واضافة حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب فى نحو جلست حيث زيدا اراه اه ولعل وجه النظر فى قوله فاكرمه فانه يوهم أنه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين اوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا المسئلة (الرابعة) مما يترجح فيه النصب (أن يقع الاسم) المشتغل عنه (بعد عاطف غير مفصول) ذلك العاطف من الاسم (بأما) المفتوحة الهمزة المشددة الميم (مسبوق) العاطف (بفعل غير مبنى) ذلك الفعل (على اسم) قبله والمراد ببنائه عليه ان يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك اشار الناظم بقوله

و بعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر اولا

الغالب ان يليها الفعل لكن الاصل فيها دخولها على الفعل وطلبها له لان الاستفهام عن الصفات غالبا لا عن الذوات فحملت حينئذ على الاعم الاغلب والفعل حينئذ مراعى فى الجملة (قوله اولا زيدا رأيته) قال الدنوشرى ان قلت لا الداخلة على الفعل الماضى يجب تكرارها فى غير الدعاء كما صرح به فى المغنى وغيره وهنا لم تتكرر مع دخولها على الماضى والجواب ان ذلك مقتطع من كلام والتقدير لا زيدا رأيته ولا اكرمته مثلا (قوله بخلاف غيرها) بهامش نسخة الدنوشرى بغير خطه اذ قلت ما الفرق بين هذه الاحرف وما تقدم قلنا هذه عوامل فطلبها للفعل واجب بخلاف غيرها فهى اقوى من غيرها (قوله فلا يليها غالبا الافعل) أى ومن غير الغالب اضافتها الى الجملة الاسمية فيليها الاسم وذكر الشارح فى باب الاضافة ان حيث تدخل على الجملتين وشرط الاسمية ان لا يكون عجزها فعلا نقله عن سيبويه فهى كهل فى انها لا تدخل على مبتدا اخبر عنه بفعل كما تقدم (قوله ولعل وجه النظر الخ) وجهه اللقانى بقوله اما لان حيث فى هذا المثال شرطية فتختص بالافعال فيجب النصب ولا يمنع شرطيتها رفع تلقاه اذ هى بدون ما غير جازمة مع انها شرطية كما فى اذا زيدا تلقاه فاكرمه واما لانها فى نحو هذا ظرفية مجردة عن ولا الشرطية فتدخل على الجملتين فيستوى الرفع والنصب فى الاسم الذى بعدها (قوله مسبوق بفعل) شمل التام والناقص المتصرف

وغير ممثل كنت أخاك وعمرا كنت له اخا ولست باخيك وبكرا اعينك عليه ممثل بهما الجزولى فى الكبرى وقال يختار النصب فى عمرو وبكر لان كان وليس فعلان (قوله وتشاكل الجملتين الخ) قال الدنوشرى قد يقال ان فى الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فكان ينبغى التساوى لا أرجحية النصب ويجاب بان مراعاة التشاكل أقوى مما ذكر فلم يعتبر ما سواه وهذا

ولا فرق فى الفعل بين أن يكون رافعا للفاعل أو ناصبا للمفعول فالاول (كقام زيد وعمرا اكرمته و) الثانى (نحو والانعام خلقها لكم بعد) قوله (خلق الانسان من نطفة) وانما ترجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل الجملتين المعطوفة احداهما على الاخرى احسن من تخالفهما قاله فى شرح الكافية (بخلاف) ما اذا فصل بين العاطف والاسم باما (نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنته فالمختار الرفع) لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد أما فى الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع فى ابتداء الكلام (لان أما تقطع ما بعدها عما قبلها) لكونها من الحروف التى يبتدأ بها الكلام قاله الشاطبى (وقرئ واما ثمود فهديناهم بالنصب) لثمود منونا وغير منون قاله الزمخشرى فى كشافه والبيضاوى فى تفسيره فالتنوين باعتبار الحى وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصرى وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده (على حد زيدا ضربته) الا أن الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد فى زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة تامة وذلك لا يجوز فلا يقال واما هدينا ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل واما ثمود فهدينا هديناهم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح دخلت الفاء على مفسره فصار واما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست فى مركزها الاصلى فلا تكون مانعة من العمل وشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم واو قاله الشاطبى (وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته) وما رأيت زيدا لكن عمرا رأيت أباه وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف فى اعطاء حكمه المسئلة (الخامسة) مما يترجح فيه النصب (ان يتوهم فى الرفع ان الفعل) المشتغل بالضمير (صفة) لما قبله (نحو انا كل شئ خلقناه بقدر) لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت او شرا كما هو مذهب اهل السنة والجماعة واحتمل ان يكون خلقناه صفة لشئ وبقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هى المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التى لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة (وانما لم يتوهم ذلك مع النصب) لكل على انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شئ (لان الصفة

الكلام ليس على اطلاقه فان عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس مستحسن اذا اريد التجدد فى احداهما والثبوت فى الاخرى قال الله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون قال صاحب المفتاح سواء عليكم أأحدثتم الدعوة ام انتم عليكم صمتكم فينبغى ان يختار النصب اذا اريد التجدد منهما والرفع اذا اريد الاستمرار منهما وكذا النصب مختار اذا اريد مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه من غير تعرض للتجدد والثبوت لرعاية المناسبة اللفظية وهذا كله اذا لم يوجد ما يرجح الرفع او يوجبه (قوله لئلا يلزم الفصل الخ) كذا قال الدمامينى وهو اولى من قول المصنف فى المغنى لان اما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلى الفعل لانا لا نسلم انها نائبة عن شئ اصلا ولو سلم كما ذهب اليه بعضهم فانها نائبة عن جملة الشرط باسرها لا عن فعل فقط فلم يجاور الفعل فعلا ولا نائبا عن فعل (قوله كالعاطف) فيه ايماء الى ان الحروف الثلاثة ليست عاطفة كما قال الشارح بل هى حروف ابتداء (قوله حتى زيدا ضربته) قال اللقانى هذا الكلام صريح فى ان المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر لا معطوف على المنصوب قبله خلافا لما صرحوا به فى قوله * والزاد حتى نعله القاها * من ان نصب الاسم بالعطف انتهى قال الشهاب القاسمى قد يجاب بانهم انما صرحوا هناك بما ذكر لامكان حمل القاها على التأكيد لقوله القى الصحيفة ولا كذلك هنا تأمل (قوله لان الصفة الخ) قال الدنوشرى قد يقال كان الاولى ان يقول لان الصفة لا تعمل فى الموصوف ولا فى المضاف للموصوف ان جعلت الجملة صفة لكل

لا تعمل فى الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا (ومن ثم) بفتح المثلثة اى من اجل ان الصفة لا تعمل فى الموصوف (وجب الرفع) لكل (ان كان الفعل) المتصل بالضمير (صفة) لكل شئ (نحو وكل شئ فعلوه فى الزبر) اى الكتب ولا يصح نصب كل لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شئ فى الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شئ وانما المعنى وكل شئ مفعول لهم ثابت فى الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة له أو لشئ وفى الزبر خبر كل (او) ان كان الفعل (صلة) لموصول (نحو زيد الذى ضربته أو) ان كان الفعل (مضافا اليه نحو زيد يوم تراه تفرح) فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته فى الاول وتراه فى الثانى لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله اما الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول واما الثانى فلانه مضاف اليه يوم وهو شبيه بالصلة فى تتميم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا (أو) ان (وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية على الاصح) متعلق بيختص وفى المسئلة ثلاثة أقوال اصحها هذا مطلقا والثانى جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع حكاها فى المغنى وعلى الاصح فيجب الرفع (نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) ويجوز النصب على الثانى ويمتنع على الثالث لفقدان قد واليه أشار الناظم بقوله

وان تلا السابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه ابدا

(أو) ان وقع الاسم (قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده) واليه اشار الناظم بقوله

كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا لما بعد وجد

(نحو زيد ما احسنه أو) زيد (ان رأيته فاكرمه أو) زيد (هل رأيته أو) زيد (هلا رأيته) أو ما زيدا لا يضربه عمرو فيجب رفع زيد فى هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية والا الاستثنائية لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر ادوات الصدور (تنبيهان) اثنان (الاول ليس من اقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما فى مسئلة اذا الفجائية) المتقدمة (لعدم صدق ضابط الباب عليها) لان من جملة الضابط المذكور ان يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها (وكلام الناظم) فى البيتين السابقين وهما قوله وان تلا السابق الى آخرهما (يوهم ذلك) لانه جعله من جملة اقسام

(قوله أى من أجل ان الصفة الخ) الانسب بقوله الآتى أو صلة الخ ان يقول اى ومن اجل ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا لان المصنف رحمه الله تعالى عال به وجوب الرفع فى الجميع والفعل ليس صفة الا فى الاول لا فى الاخيرين (قوله ولا يصح نصب كل لان الخ) هذا يخالف ما افاده كلام المصنف لان صريحه ان عدم النصب لان الفعل فى الآية يتعين كونه صفة والصفة لا تعمل فى الموصوف كما دل عليه قوله ومن ثم الخ ٣٦٦ وما ذكره الشارح مانع آخر فكان اللائق ان يذكره بعد تقرير أن المانع من النصب كونه صفة (قوله لان تقدير تسليط الخ) قال الدنوشرى هذا واضح اذا اريد بالزبر العموم لا صحف اعمالهم اما اذا اريد بها صحف اعمالهم فلا مانع من النصب ويكون التقدير فعلوا كل شئ هو فى صحف اعمالهم وهذا المحذور فيه والآية يصح فيها ذلك ويتطر هل فى قول الموضح ان كان الفعل صفة اشارة الى انه ان لم يكن صفة بل جعل مفسرا يصح ذلك أولا (قوله متعلق بيختص) قال الدنوشرى فيه نظر بل هو متعلق باذا الفجائية من حيث المعنى لان الخلاف الذى ذكره مختص بها فليتأمل ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا (قوله نحو زيد ما احسنه) قال الدنوشرى جعل المانع ما ذكر ولا ينافى ذلك ان فعل التعجب لا يعمل فيما قبله لضعفه بالجمود ففيه مانعان على هذا (قوله اثنان) قال الدنوشرى صرح به اشارة الى انه مثنى لا مجموع فقد يلتبس لان النون كثيرا ما تشتبه بالتاء (قوله يوهم ذلك) قال الدنوشرى قد يخالف ما سبق من قوله ولم يذكر من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكره الناظم فان ما سبق صريح فى ان الناظم ذكره من الاشتغال وهذا ليس بصريح حيث عبر فيه بالايهام هذا ولكن قال بعضهم ان ذلك من باب الاشتغال لان الباب العامل فى حد ذاته بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وان عرض له ما يمنع ذلك كوقوعه بعد اذا وما اوهل الى غير ذلك الا ان هذا الجواب غير متأت فى نحو زيد ما احسنه لان الفعل بحسب ذاته لا يعمل فيما قبله ويشكل على ذلك ما ذكر فى الوصف من انه اذا كان فيه مانع لا يكون من الاشتغال اللهم الا ان يقال مرادهم انه لا يجوز فيما قبله النصب فانتفاء المانع

الباب لكن ضرورة تتميم الاقسام الجأته الى ذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة الى ذكره التنبيه (الثانى لم يعتبر سيبويه ايهام الصفة مرجحا للنصب) كما فعل الناظم فى شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر تم على الله باخصر مما قدمناه (بل جعل) سيبويه النصب فى الآية المذكورة مرجوحا (مثله فى زيدا ضربته) فانه (قال) فى اثناء كلام فاما قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر فانما جاء على حد قوله زيدا ضربته (وهو عربى كثير) انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع أحسن من النصب قال ابن الشجرى اجمع البصريون فى هذه الآية على ان الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضى النصب وقال الكوفيون النصب فيها أجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقتضى ذلك اضمار خلقنا انتهى المسئلة (السادسة) مما يترجح نصبه (ان يكون الاسم) المشتغل عنه (جوابا الاستفهام منصوب) لفظا أو محلا بما يليه (كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت أو من ضربت) فزيد يترجح نصبه لكونه جوابا الاستفهام منصوب لفظا فى الاول ومحلا فى الثانى ليطابق الجواب السؤال فى الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو أيهم ضربته برفع أيهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد ليطابق الجواب السؤال فى الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد أيهم ضربته كما يجيز الوجهين فى زيد ضربته وعمرا اكرمته اجرى الجواب مجرى العطف وانما يجيز سيبويه فى ذلك النصب على حده فى زيدا ضربته ويقال هل رايت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته تنزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسؤل عنه وكذا العاطفة فقلت لا بل عمر والقيته أو وعمرا القيته قاله الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت (و) الرفع والنصب (يستويان فى مثل الصورة الرابعة) وهى ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأما مسبوق بفعل (اذا بنى الفعل) السابق (على اسم) بان اخبر بالفعل عن اسم (غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية) المعطوفة على الجملة المبنى فعلها على مبتدئها (ضميره او كانت) الجملة الثانية (معطوفة بالفاء) المفيدة للسببية (لحصول المشاكلة) متعلق بيستويان على انه علة له (رفعت او نصبت) الاسم المشتغل عنه بالضمير فى الجملة الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تلا المعطوف فعلا مخبرا * به عن اسم فاعطفن مخيرا

وذلك (نحو زيد قام وعمرا اكرمته لاجله أو فعمرا اكرمته) فيجوز فى عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة فى ضمنها جملة مبنية على مبتدئها ومعنى قولنا انها ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من لاجله العائد على صدر الجملة الاولى

شرط للنصب لا لمطلق الاشتغال فيقال عليه الفعل كالوصف ولم يصرح فيه ٣٦٧ بمثل ذلك فليتأمل انتهى وهو مأخوذ من حواشى الشهاب القاسمى (قوله مرجحا) قال الدنوشرى هو مفعول ثان لقوله يعتبر لانه بمعنى يصيره ويجعله وينظر هل يجوز كونه حالا اولا (قوله اذا بنى الفعل الخ) قال المرادى وحكم شبه الفعل اذا وقع خبرا فى هذه المسئلة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه (قوله معطوفة بالفاء) اختصت بذلك لانها تصير الجملتين فى معنى جملة واحدة شرطية هذا وقال الدمامينى فى بحث روابط الجملة بعد كلام نقله يجب على هذا ان يدعى ان الفاء قد اختصت بمعنى السببية وأخرجت عن العطف (قوله لحصول المشاكلة الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم وهل الاولى العطف على الصغرى او على الكبرى والاول اولى قال شيخنا بل الاولى الثانى لاستقلال الجملة وهذا لا ينافى التساوى كما هو ظاهر ويجوز العطف على الكبرى رفعت او نصبت والعطف على الصغرى كذلك (قوله وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية) هذا فى المعطوفة بالواو واضح واما المعطوفة بالفاء ففى بحث الجملة السادسة مما له محل من المغنى ان الخبر مجموعهما كما فى جملة الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والخبر لذلك المجموع وكل منهما جزء الخبر فلا محل له

(قوله فلا اثر للعطف) قال الدنوشرى قال بعضهم لو قال فلا اثر للنصب لكان احسن فلينظر ما وجهه ثم ظهر ان قوله ولا اثر للعطف احسن من ان يقال ولا اثر للنصب لان العطف على الجملة الصغرى له أثر وهو النصب فاشار هنا الى انه لا اثر للعطف عليها فلا يؤثر نصبا واما قوله ولا اثر للنصب فلا معنى له ولا يلتفت اليه واقول على تقدير النصب يكون العطف على الجملة الكبرى ولا يصح العطف على الصغرى لان ما التعجبية تمنع من ذلك اذ لا يقع بعدها الا افعل انتهى وهو عجيب فان البعض الذى نقل عنه هو اللقانى وقد وجه كلامه وعبارته يعنى ان العطف على فعل التعجب متعذر اذ لا معنى له فتعين ان العطف على الجملة كلها بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر وعكسه كما هو رأى جماعة واذا كان العطف على وجه واحد فلا اثر له اى لا ثمرة له اذ الثمرة انما تظهر مع اختلاف وجهين فا كثرتم لا يخفى انه لو قال فلا اثر للنصب كان اظهر لان النصب فيما قبله اثره ان الجملة معطوفة على الجملة المخبر بها عن المبتدا فتكون هى ايضا مخبرا بها عنه والرفع اثره انها عطفت على جملة المبتدا والخبر فلا تكون هذه مخبرا بها عن المبتدا بخلاف مسئلة ما التعجبية فان الجملة معطوفة على جملة المبتدا والخبر رفعت الاسم او نصبته (قوله ولا بد فيه من رابط وهو مفقود) لعلهم يقولون التقدير خلاف الاصل والا فالضمير قد يقدر اذا لم يوجد فى اللفظ (قوله وهو جائز بلا خلاف) فيه نظر فقد حكى فى ذلك فى المغنى ثلاثة اقوال ثالثها الجواز فى الواو والمنع فى غيرها (قوله كذلك يكون اسما) قال الدنوشرى كذلك تأكيد لقوله كما يكون فعلا (قوله الثالث ان يكون الوصف) قال الدنوشرى لو اقتصر على

او الفاء فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال فى البسيط ان ابا على رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجرى ان اعتبار الاسم الذى فى ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولى والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى أقرب وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع ترجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا (بخلاف) ما اذا بنى الفعل على ما التعجبية نحو (ما أحسن زيدا لولا عمرو وأكرمته عنده فلا أثر للعطف) على الجملة الفعلية فرفع عمرو فى هذا هو المختار كذلك سيبويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء بجموده ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكأنه ليس فى الكلام فعل مبنى على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار (فان لم يكن فى) الجملة (الثانية ضمير الاول ولم يعطف بالفاء فالاخفش والسيرافى يمنعان النصب) بناء على العطف على الصغرى (وهو المختار) لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حده فى زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادى فى التلخيص (والفارسى وجماعة) كثيرة من المتقدمين (يجيزونه) أى النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك نحو قولك عمرو لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الآخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعنى بالنصب فصرح بانك ان حملت على الآخر نصبت وليس فى المثال الذى ذكره ما يقتضى كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان فى قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر (وقال هشام) الضرير من الكوفيين (الواو كالفاء) فى حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بان الواو انما تكون للجمع فى المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا للطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت أنشدوه وهو

فقد رنى اجول فى البلاد لعلنى ● اسر صديقا أو يساء حسود

خرج على ان التقدير أو يساء بى حسود (وهذه أمور متممات لما تقدم) وفى بعض النسخ تنبيهات (أحدها ان) العامل (المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلاثة أحدها ان يكون وصفا) فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا (الثانى ان يكون) الوصف (عاملا) عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الشرط (الثالث ان يكون) الوصف العامل (صالحا للعمل فيما قبله) فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك أشار الناظم بقوله

الشرط الثالث لا يغنى عن الشرطين قبله فكان يقول ان يكون اسما صالحا (قوله نحو زيدا انا ضاربه) قال الدنوشرى صريحة انه من باب الاشتغال وفيه نظر فان ضابطه غير صادق عليه لان شرطه ان يكون بحيث لو فرغ عن العمل فى الضمير لنصب الاسم السابق وههنا لا يصح نصبه له لو فرغ عن الضمير لان المبتدا فاصل بينه وبين الاسم السابق ولا يجوز الفصل بين الصفة ومعمولها بالاجنبى كما صرحوا به فى قوله تعالى اراغب انت عن آلهتى يا ابراهيم واذا قلنا انه من باب الاشتغال على ما صرحوا به فيقدر الناصب لزيد وصف محذوف مع مبتدئه والتقدير انا ضارب زيدا أنا ضاربه قال شيخنا ويجوز ان يقدر وصف فقط ناصب للاسم السابق وهو خبر عن انا المذكور وحينئذ فضارب المذكور ينظر ما الرافع له ومن أى نوع من انواع المرفوعات انتهى وقد اجبنا عن ذلك فى حاشية الاقفهسية (قوله والقدر انت حذره) قال الدنوشرى فيه نظر فانه قدم انه يشترط فى الوصف ان لا يكون صفة مشبهة وحذر صفة مشبهة اللهم الا ان يقال ان حذرا من امثلة المبالغة وقد اجاز الجمهور تقدم الظرف على المصدر فينظر هل يجوز الاشتغال فيه اولا على مذهبهم انتهى ولا يخفى انه لا يتوهم ان قصد الشارح بحذر التمثيل للصفة المشبهة لعدم ذكرها اولا واقتصاره على اسم الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة (قوله وخبره ما بعده) كانه لم يجعل الخبر عليك لما تقدم من ان اسم الفعل لا اعراب له لفظا ولا محلا وقد يقال الواقع خبر اسم الفعل وما عمل فيه ولا يلزم منه وقوع اسم الفعل وحده فى محل رفع على انه سيأتى فى باب اسماء الافعال ما يشعر بان اسماء الافعال تقع معمولة لعامل لفظى لا يقتضى فاعلية ولا مفعولية وقد اشرنا الى ذلك فى باب المعرب والمبنى ثم الحكم على ما ناب عنه اسم الفعل بالخبرية يقتضى أن الافعال التى نابت عنها الاسماء ملاحظة فى الكلام مثل الافعال التى سدت المصادر مسدها وهو بعيد من كلامهم والفرق واضح لان المصادر معمولة لتلك الافعال فلهذا لوحظت فى الكلام وقال الدنوشرى قوله من الفعل النائب عنه ينظر بالنسبة الى اسم الفعل فان الظاهر انه مع فاعله خبر لا الفعل الذى ناب عنه اسم الفعل (قوله نعم يجوز النصب الخ) قال اللقانى بهذا تبين لك ان المنع فيهما ليس لاجل كونهما غير صفتين بل لان معمولهما لا يتقدم عليهما فانهما غير صالحين للعمل فيما قبلهما وحينئذ فالشرط الثالث مستغنى عنه (قوله ومعمول المصدر الخ) عبارة المصنف فى الحواشى فان قلت بقى عليه المصدر المبدل من فعل نحو زيدا ضربا اياه قلت فيه نظر من وجهين احدهما ان الناظم يختار فى هذا الكتاب انه لا يعمل المصدر حتى يحل محله فعل مع ان او ما وعلى هذا فالعمل للفعل المحذوف لا للمصدر فان قلت فهل يجوز الاشتغال باعتبار الفعل المحذوف قلت مقتضى كونه جعل عوضا أن لا يجوز لئلا يلزم حذف العوض والمعوض منه جميعا وهو فى الفساد نظير اجتماع العوض والمعوض ومقتضى كون المصدر نائبا عنه فى اللفظ انه يجوز لانه لم يحذف البتة بغير شىء بل اقيم مقامه غيره فكانه لم يحذف (قوله الذى لا ينحل الخ) قال الاشمونى اما المصدر الذى ينحل الى الحرف

وسوّ فى ذا الباب وصفا ذا عمل ● بالفعل ان لم يك مانع حصل

(وذلك) الاسم المستوفى للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة فالاول (نحو زيدا أنا ضاربه) والثانى نحو الدرهم أنت معطاه والثالث نحو العسل أنت شرابه والنعم أنت منحارها والعبد انت ضروبه أو ضريبه والقدر انت حذره (الآن او غدا) فى الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير أنا ضارب زيدا وانت معطى الدرهم وانت شراب العسل وانت منحار النعم وانت ضروب او ضريب العبد وانت حذر القدر (بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا اياه) بالياء المثناة تحت فلا يجوز نصب زيد فيهما (لانهما) أى عليك وضربا (غير صفة) لان الاول اسم فعل والثانى مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد فى المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر (نعم يجوز النصب فيه) (عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائى و) عند من جوز تقديم (معمول المصدر الذى لا ينحل بحرف مصدرى) كضربا النائب عن فعله الطلبى (وهو المبرد والسيرافى و) عند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين و(بخلاف زيدا انا ضاربه أمس لانه غير عامل على الاصح) لانه بمعنى الماضى نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضى وهو الكسائى (وزيدا نا الضاربه ووجه الاب زيد حسنه) فزيد فى المثال الاول ووجه الاب فى المثال الثانى رفعهما واجب على

المصدرى فلا يجوز النصب قبله اتفاقا لما مر ان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا (قوله لا يعمل فى مفعول به اتفاقا) تبع فى هذا المصنف فى باب المفعول واعترضه هناك ونقل عن ابى حيان وغيره جواز ذلك (قوله لابد الخ) قال اللقانى لا يحسن عد هذا شرطا فى الاشتغال اذ لا يعد 370 من شروط الشئ الا ما يختص ذلك الشئ باشتراطه والعلقة لابد منها

الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما ولا يجوز نصبهما (لان الصلة) وهى ضارب (والصفة المشبهة) وهى حسن (لا يعملان فيما قبلهما) وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو اكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل فى مفعول به اتفاقا فلا تفسير ولا تأخيرا الامر (الثانى لابد فى صحة الاشتغال من علقة) رابطة (بين العامل والاسم السابق) لان الاصل فى ذلك المبتدا والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه (وكما تحصل العلقة) الرابطة (بضميره) أى ضمير الاسم السابق (المتصل بالعامل كزيدا ضربته) فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت والاسم السابق وهو زيدا الهاء المتصلة بضربت (كذلك تحصل) العلقة (بضميره المنفصل من العامل بحرف جر) متعلق بالمنفصل (نحو زيدا مررت به) فالهاء المجرورة بالباء هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء (أو) المنفصل من العامل (باسم مضاف نحو زيدا ضربت أخاه) فالهاء المجرورة باضافة الاخ اليها هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بالاسم المضاف وهو الاخ والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفصل مشغول بحرف جر * أو باضافة كوصل يجرى

(أو) المنفصل من العامل (باسم أجنبى أتبع بتابع مشتمل) ذلك التابع (على ضمير الاسم) السابق (بشرط ان يكون التابع) للاجنبى (نعتا له) لان النعت والمنعوت كالشئ الواحد قاله فى المغنى (نحو زيدا ضربت رجلا يحبه) فالهاء من يحبه هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بالاجنبى وهو رجلا وجملة يحبه نعت لرجلا وهو اجنبى من زيد لانه ليس سببا له (أو) يكون التابع (عطفا) على الاجنبى (بالواو) خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير قاله الموضح فى الحواشى (نحو زيدا ضربت عمرا واخاه أو) يكون التابع (عطف بيان) على الاجنبى لان عطف البيان كالنعت فى الايضاح والتخصيص (كزيدا ضربت عمرا اخاه) فالهاء فى أخاه فيهما هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول النظم

وعلقة حاصلة بتابع * كعلقة بنفس الاسم الواقع

ومسئلة عطف البيان زائدة على التسهيل (فان قدرت الاخ) فيهما (بدلا) من عمرا (بطلت) هذه (المسئلة نصبت) الاسم السابق (أو رفعت) لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدا ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور الا هم (الا اذا قلنا عامل البدل

رفعت او نصبت (قوله كذلك تحصل بضميره الخ) ليس منه والذين كفروا فتعسا لهم لان لهم لم يتعلق بتعسا بل بمحذوف كما بيناه فى حاشية الالفية قال ابن هشام قال بعض العصريين يحتمل ان يقال اللام فى سقيا لك ونحوه مقوية لتعدية العامل لكونه فرعا فيكون عاملا فيما بعده وهذا خطأ لان لام التقوية لا تكون لازمة (قوله او باسم اجنبى) قال الدنوشرى قصد المصنف به استيفاء اقسام التعلق وما ذكره غير مستوعب لخروج نحو هند ضربت من تكلمه وبهذا يتبين ان الضمير الذى به العلقة يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ووجه عدم الاستيعاب ان هذا المثال خارج عن الاقسام التى ذكرها المصنف كما لا يخفى ووجه التبين ان الضمير الذى به العلقة فى المثال مرفوع وهو المستتر فى تكلمه العائد على هند واما المنصوب فعائد الموصول ويقدر هنا العامل المحذوف من لازم المذكور اى اهنت هندا ضربت من تكلمه (قوله بالواو) اشارة الى اختصاص الواو بعطف الذى لا يغنى متبوعه كما سيجئ قاله اللقانى وتعقب بما نقل عن الرضى

من التعميم لسائر حروف العطف (قوله فان قدرت الاخ بدلا الخ) قال اللقانى هذا موضع يصح ان يقدر الاسم فيه والمبدل بيانا لا بدلا فيزاد على الموضعين حيث قالوا كل ما صح ان يكون بيانا صح ان يكون بدلا الا فى موضعين (قوله فتخلو الجملة الخ) ان اراد لفظا فمسلم لكن لا يضر وان يقدروا انها لفظا وتقديرا فغير مسلم ثم ان هذا مجرد اعتبار والعائد موجود كما قالوه فى

ما فات لهم الا ما امر تنى به ان اعبدوا الله (قوله والا لم يكن من بدل المفرد الخ) فيه نظر لانه وان كان على تقدير عامل البدل لكنه ليس مقصود الاسناد فلا يقال انه جملة وان قيل بتقديره حقيقة ونظيره فى التوكيد اللفظى احبس احبس وسيأتى ايضا فيه ان خوفت قمت توكيد للضمير فقط الا ترى ان العامل قد ظهر فى بعض الصور كما فى قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا وقد صرح الشارح فى باب البدل بان لاولنا وآخرنا بدل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل (قوله لان الضمير المتصل به الخ) هذا فى التوكيد المعنوى واما اللفظى فلا ضمير يربطه بالمؤكد اصلا (قوله يجب كون المقدر الخ) قال الدنوشرى ويقدر فى نحو زيدا شكرت له المماثل لانه يتعدى بنفسه قال بعضهم وفيه نظر بل يجب ان يقدر من المعنى انه لا يجئ المضمر اقوى من المظهر قال بعضهم وهذه علة واهية لا اثر لها فيما يظهر ولو جعل النظر فى ذلك من جهة ان نصحت زيدا لغة ونصحت لزيد اخرى كذا فى ذهنى من كلام ابن الخبازة نقلا عن ابى البقاء (قوله أو لازمه) اشارة الى ان فى كلام المصنف قصورا وكان عليه زيادته ليشمل نحو زيدا ضربت اخاه كما سيبينه ويأتى تحقيقه عن اللقانى (قوله جاوزت زيدا مررت به) قال اللقانى هكذا فى الرضى وغيره وفيه بحث لان فى كون المجاوزة بمعنى المرور نظرا لان مفهوم 371 المرور بزيد مثلا هو محاذاته وقت السير

والمبدل منه واحد صح الوجهان) النصب والرفع لوجود الرابط فيهما فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الاول أيضا بان يجعل العامل فى الاخ خبرا فى الرفع ومفسرا فى النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا أو مفسرا لغيره واغا هو تقدير معنوى والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق وبقى من التوابع التوكيد نحو زيدا ضربت عمرا نفسه ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد ابدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبى الامر (الثالث يجب كون المقدر فى نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه) فيقدر ضربت زيدا ضربته (وفى بقية الصور من معناه) أو لازمه (دون لفظه فيقدر) فى نحو زيدا مررت به (جاوزت زيدا مررت به) ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر فى نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله لان خالفت هو معنى لست قاله ابو البقاء (و) يقدر فى نحو زيدا ضربت اخاه (اهنت زيدا ضربت أخاه) ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت أخاه ومن لازمه اهانة زيد لان من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر فى هذا الباب يقدر متقدما على الاسم المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متأخرا عنه الامر (الرابع) ما تقدم من الاوجه الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملابسا لضميره يجرى (اذا رفع

فيصدق على المحاذى انه مار بزيد لا مجاوز فكيف يكون المرور هو المجاوزة فى قول الشاعر

امر على الديار ديار ليلى
اقبل ذا الجدار وذا الجدارا

وكيف يمكن تقبيل الديار وقت مجاوزتها (قوله واهنت زيدا ضربت اخاه) ظاهره ان الاهانة من معنى الضرب وهو مشكل ولذلك اخرج الشارح الكلام عن ظاهره وجعل المثال لما يقدر فيه المحذوف من لازم المذكور وقال اللقانى فى كون الاهانة من معنى الضرب نظر لا يخفى نعم هى لازمة له فان اريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو بالالتزام اوجه ما كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال المصنف وفى بقية الصور من

معناه او لازمه او قال من مناسبه كما قيل صح ثم قوله من معناه فيه تفصيل ان اتحد معناه بالنظر الى جميع مفاعيله ومتعلقاته قدر ذلك المعنى كزيدا مررت به فان المرور ومعناه فى نفسه ومع اى مفعول قدره والمجاوزة ليس الا وان اختلف باختلاف المفاعيل قدر المعنى المماثل لمعناه مع ذلك المفعول الخاص فيقدر فى زيدا ضربت اخاه اهنت وفى زيدا ضربت عدوه اكرمت وهكذا وان لم يمكن تقدير احد هذين المعنيين قدرت الملابسة كما فى زيدا مررت بغلامه وهذا لا يفهم من كلام المصنف الا انه مصرح به فى الرضى وغيره وبان الاقسام الثلاثة داخلة تحت معنى العامل (قوله من حصر او غيره) الحصر نحو انما زيدا ضربته لانه لو قدر مقدما وقيل انما ضربت زيدا ضربته انعكس المعنى المراد وهو قصر الضاربية على زيد وصار المعنى قصر زيد على كونه مضروبا وغير الحصر اما كون الاسم السابق لازم الصدارة أو معمولا لما بعد الفاء نحو واما ثمود فهديناهم لانه يلزم على تقديره مقدما الفصل بين اما والفاء بجملة تامة (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) قال اللقانى يريد بالضمير المتصل واما المنفصل فيجوز

مغه فى الاسم السابق النصب قال الرضى بعد ان قرر وجوب الرفع فى نحو زيد ظننته منطلقا والزيدان ظننتهما منطلقين وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد على زيد ويجوز ذلك فى المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو (قوله لفظا) المراد برفعه لفظا ومحلا ما مر فى نصبه لفظا ومحلا (قوله لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو) أى قامت مع ما الكافة باقية على الاختصاص بالجمل الاسمية (قوله لم يكن الرفع واجبا الخ) فيه نظر قال اللقانى فان قدرت ما زائدة غير كافة فالنصب واجب كما لو تجردت عنها ولاجل جواز التقدير ين جاز الرفع والنصب فى الاسم الواقع بعدها انتهى وفى قول الشارح لما تقدم نظر لانه لم يتقدم له ذلك (قوله وان أحد من المشركين) قال اللقانى هنا بحث وهو ان أداة الشرط انما تقتضى فعلا أعم من ان يكون ناصبا أو رافعا وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز أن ينصب أحد بوجدت مثلا بقرينة المقام فاستجارك نعت لا تفسير (قوله لانها لا تحتمل الصدق الخ) فيه نظر كما أشرنا اليه سابقا لان احتمال الصدق والكذب للخبر المقابل للانشاء لا لخبر المبتدا (قوله والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت) اعترض بأنها وان ترجحت من هذه الحيثية لكنها تحتاج الى تقدير بخلاف الابتدائية فتترجح الابتدائية بعدم الاحتياج الى تقدير ثم ان فى ذلك التباس المبتدا بالفاعل (قوله وفيه نظر لان رفع الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فان ابن مالك صرح فى قوله تعالى اسكن أنت وزوجك بأن التقدير فليسكن زوجك ومخالفة ابن هشام له لا تضره ولا نسلم أن ذلك شاذ ولو سلم فالشاذ وارد فى القرآن لاسيما اذا كان مخلصا من محذور كما هنا (تتمة) قال فى الهمع شرط المشغول عنه قبول الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجر المضمر كحتى والكاف جزم بذلك أبو حيان

فعل ضمير اسم سابق) لفظا (نحو زيد قام أو) تقديرا نحو زيد (غضب عليه) فالهاء المجرورة بعلى فى محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب (او) رفع (ملابس الضمير نحو زيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم) السابق (واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قد (قام) لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق (وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة) لليت عن العمل فعمرو مبتدأ وقعد خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا لمحذوف لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو فان قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من انها اذا اتصل بها ما الزائدة جاز اعمالها واهمالها لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب أن يليها فعل ظاهر او مقدر (أو) واجب الرفع (بالفاعلية نحو وان احد من المشركين استجارك وهلا زيد قام) لان ادوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال خلافا للكوفيين فيما قاله ابن عصفور فى شرح الايضاح (وقد يكون) الاسم السابق (راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه) فانهم أجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسى فى التذكرة ونقله ابن الحاج عنه فى النقد على مقرب ابن عصفور ونقط ما قيل انه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية (وغيرهم) من البصريين (يوجبون ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل) من نفى او استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل فى بابه (وقد يكون) الاسم السابق (راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيدا ليقم) لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت هذا تقرير كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كنسره وقد قال فى باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا (ونحو قام زيد وعمرو قعد) فيترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية (ونحو ابشر يهدوننا وأأنتم تخلقونه) فيترجح رفع بشر وأنتم على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب فى الهمزة دخولها على الافعال وتقدم فى باب الفاعل ما يغنى عن اعادته هنا نعم الرفع على الفاعلية فى ابشر يهدوننا ارجح من الرفع على الفاعلية فى أأنتم تخلقونه وتقدير الاسمية فى أأنتم تخلقونه ارجح منه فى ابشر يهدوننا لتماثل الاسمية وهى أم نحن الخالقون صرح بذلك فى المغنى (و) الابتدائية والفاعلية (قد يستويان فى نحو زيد قام وعمرو قعد عنده) فنى الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفى الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرين

فى شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له المجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنها (قوله فالتناسب حاصل على كلا التقديرين) أى ويرجح الاول بالقرب والثانى بالسلامة من الحذف

(باب التعدى واللزوم)

(قوله الفعل ثلاثة أنواع) قال الدنوشرى دخل فيه شكرته وشكرت له الاول فى المتعدى والثانى فى اللازم وقال السعد التفتازانى ان الثانى من المتعدى أيضا واللام زائدة انتهى وكلام المصنف الآتى صريح فى ان نصحته لازم والجار محذوف سماعا مع الجواز فى النثر وقد اعترض اللقانى فى حواشى التصريف ما قاله السعد فانظر حاشيتنا على الالفية واعلم ان دخول نحو شكرته وشكرت له انه ليس قسما برأسه ورأيت بخط المصنف فى هوامش ألفية ابن معطى ما نصه فى هذا النوع قولان أحدهما انه قسم برأسه وذلك لتساوى الاستعمالين فيه قال ابن مالك ويقال فيه متعد بوجهين الثانى ان هذا النوع لا يتصور لانه محال كون الفعل قويا ضعيفا وصححه ابن عصفور وقال ينبغى أن يجعل الاصل فيه التعدى بالجار ثم حذف توسعا وكثر الاصل والفرع وأجاب الشلوبين الصغير بأن بعض العرب يمكن أن يلحظ الفعل قويا ويلحظه آخر ضعيفا ثم اختلطت اللغات بل يتصور ذلك من شخص فى وقتين وقيل ان الاصل التعدى بالجار لان الزيادة لا يقدم عليها الا بدليل قاله ابن بابشاذ وقال أبو حيان فتلخص ثلاثة مذاهب قسم برأسه الاصل التعدى بالجار الاصل التعدى بنفسه وحرف الجر زائد انتهى وهذا لم يحكه عن أحد وكأنه غلط فى فهم كلام ابن بابشاذ فتأمله وفان قلت انه لما حكى عن ابن عصفور ما ذكرت قال عنه فان كان الفعل يصل بنفس المفعول ويوجد تارة بالحرف وتارة بدونه جعلنا الاصل وصوله بنفسه والجار زائدا نحو مسحت برأسي ورأسي وحسنت بصدره وصدره لان التضمين يحصل بالصدر فهذا يكون مراده قلت فكان يجب أن يجعل القول الثالث التفصيل بين باب نصح وباب مسح (قوله أن يصح أن تتصل به الخ) قال اللقانى هذه منقوضة بكان وأخواتها لصحة اتصال الهاء المذكورة بها كقولك الصديق كانه زيد مع انها غير متعدية كما صرح به اولا ومنقوضة ايضا بالافعال القاصرة لصحة اتصال هاء الظرف بها كقولك اليوم صمته انتهى وقد أشار الى النقض الاول الشارح بقوله على وجه لا يكون خبرا وقال الشهاب القاسمى جواب الاول ان المصنف أراد ان يتصل به هاء غير المصدر وهاء غير خبر كان وحذف هنا لقيد للعلم به من مقابلة المتعدى للافعال الناقصة وكونه قسيما لها مع ما صرح به فى بحث الضمائر من اتصال هاء الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كانه زيد والحاصل انه حذف هذا القيد لقرينة والمحذوف لقرينة كالمذكور فلا نقض ولا اشكال ويدفع الثانى بأن هذا الاتصال على التوسع والمراد من الاتصال ما كان لا على سبيل التوسع انتهى وقال الدنوشرى ربما يشكل على ذلك الافعال اللازم بناؤها للمفعول فانها لا تتصل بها الهاء المذكورة لان ذلك يخرجها عما لزمته واجاب شيخنا العلامة ابو بكر الشنوانى عن هذا بأنها فى اصلها وبحسب ذاتها يصح ان تتصل بها الهاء المذكورة وان عرض لها فى استعمالهم ما يمنع الاتصال وهو واضح ان لم يقل ان المبنى للمفعول اصل برأسه وفى هامش نسخته بغير خطه قوله اذ يصح أن تتصل الخ يقتضى ان نحو صام وجلس متعد دائما ولو لم تتصل به الهاء المذكورة لانه يصح أن تتصل به نحو اليوم صمته والمكان جلسته ويجاب بأن المراد الصحة فى كل وقت وهذا ان صحة اتصال ضمير غير المصدر بهما مقيدة بحال تنزيلهما منزلة المتعدى ونحو أفعال الانشاء عدم صحة اتصال الهاء المذكورة بها عارض (قوله أو يبنى منه اسم مفعول تام) قال اللقانى ظاهر عبارته انه يبنى من فعل الفاعل المتعدى والمتعارف بناؤه من فعل المجهول والتحقيق بناؤه من المصدر ابتداء انتهى وتام مرفوع صفة لاسم مفعول قال الدنوشرى وينظر هل يجوز جره على الجوار أولا

(هذا باب التعدى واللزوم) فى الافعال

(الفعل ثلاثة انواع أحدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان واخواتها) فى حال نقصها فان منصوبها اخبارها على قول البصريين وحال أو شبيه به على قول الكوفيين (وقد تقدمت) عقب باب المبتدا (والثانى المتعدى وله علامتان احداهما ان يصح ان تتصل به هاء ضمير غير المصدر) على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله

علامة الفعل المعدى ان تصل ✽ ها غير مصدر به

العلامة (الثانية أن يصح (ان يبنى منه اسم مفعول تام) بان يستغنى عن حرف جر كما قال فى شرح الكافية وزاد فى التسهيل باطراد (وذلك كضرب) بفتح الراء (الا ترى انك تقول زيد

(قوله الا ان ناب) قال اللقانى معناه ان فعل المجهول متعد بالنسبة الى مرفوعه وفيه نظر اذ التعدى الى الشئ هو نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا قال الشهاب كل من هذا النظر ودعوى انه مقتضى كلام المصنف ساقط لان المتعدى المقابل للازم ما يصح نصبه للمفعول به سواء نصبه أولا كما يصرح به تعبير المصنف فى العلامة الاولى بالصحة نعم قد يطلق المتعدى على ما نصب بالفعل وليس الكلام فيه (قوله ورد البصريون هذه الحجج الخ) ردوا قول هشام بقوله وقول جميع الكوفيين انه يتوب غير المفعول به مع وجوده والفراء انهما ليسا كالشئ الواحد من كل الوجوه والا لم يجز الفصل بينهما او خلاف بضرب زيد ولم أضرب زيدا وقال ابن عمرون يرد على هشام تقديم المفعول على الفاعل مع ان الفاعل غير متصرف ونحو او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما اذ لا فاعل هنا ونحو ضربنى زيد او الضمير لا يعمل و يرد على الفراء ما رد به على هشام وانه يقع بينهما نحو جاء آل فرعون النذر والمعمول لا يتوسط العامل ٣٧٤ وعلى خلاف رفعه فى نحو ضرب زيد ومعنى المفعولية باق بدليل من بزيد وعمرا بالنصب لبقاء معنى المفعولية (قوله أن لا يتصل الخ) قال الدنوشرى يشمل ذلك صام وقعدا اللذين لم يتصل بهما هاء الزمان والمكان فهما مثلا حينئذ لازمان انتهى وقال اللقانى رحمه الله اعلم ان كلامه صريح فى ان علامتى اتصال الهاء المذكورة وبناء اسم المفعول مطردتان أى متى وجدتا أو احداهما فى فعل كان متعديا منعكستان أى متى انتفتا من فعل لم يكن غير متعد وكان لازما ولا يخفى عليك ان كل فعل اما أن يصح فيه ذلك أولا ولا واسطة فاذا كان الاول متعديا والثانى لازما فاين الواسطة التى لا توصف بتعد ولا لزوم وهى القسم الذى صدر به أولا وقال الشهاب رحمه الله اعلم ان قول المصنف أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر له قيد آخر وهو وغير الخبر وحذفه للعلم به من جعل المتعدى مقابلا للافعال الناقصة وقسيما لها مع ما صرح به فى بحث اتصال الضمائر وانفصالها من اتصال هاء الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كنته أو كانه زيد والحاصل انه حذف هذا القيد لقرينة والمحذوف لقرينة بمنزلة المذكور وحينئذ فالعلامتان مطردتان ثم ان قوله ان لا يتصل الخ له قيد آخر حذفه للعلم به من مقابلة هذا القسم ايضا بالافعال الناقصة فالتقدير ان لا يتصل به الهاء المذكورة ولا هاء الخبر وحينئذ فالعلامتان منعكستان والواسطة فى غاية الوضوح انتهى وفيه تكرار للعلم به مما اسلفه لكن كلامه بنصه لاختلاف المقامين وان امكن الحوالة هنا على ما تقدم وفيه زيادة للايضاح (قوله لا يقال زيد خرجه) قال اللقانى فيه بحث لان المحققين من النحويين على ان الفعل القاصر الذى يتعدى الى مفعول بحرف الجر قد يحذف حرف الجر فيصل اليه الفعل بنفسه توسعا وهو الذى يسمى منصوبا على اسقاط الخافض كما فى واختار موسى قومه لكن المصنف سيذكر انه سماعى فقد لا يرد

ضرب به عمرو فمتصل به) أى بضرب (هاء ضمير غير المصدر وهو زيد) وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه يصدق على كان انه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر (و) الا ترى انك (تقول هو مضروب فيكون) مضروب (تاما) غير مفتقر الى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو تمرون الديار فانه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار ممرورة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا (و) المتعدى (حكمه ان ينصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت الكتب) أى تأملتها (الا ان ناب) المفعول به (عن الفاعل) فانه يرفع على النيابة عن الفاعل (كضرب زيد وتدبرت الكتب) برفعهما وبناء الفعلين للمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله * فانصب به مفعوله ان لم ينب * عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان أصل العمل للافعال وحجة هشام أن نصبه بعد رفع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشئ الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واسناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشئ أولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدى بنصب المفعول به أن بقية المفاعيل ينصبها المتعدى واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدى النوع (الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة) اثنتان عدميتان وعشرة وجودية (وهى) مطردة فالاولى والثانية (ان لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج الا ترى انه لا يقال زيد خرجه

(قوله من وصف ملازم للذات غير منفك عنها) قال الدنوشرى مشكل بنحو حسن زيد اذ حسن من افعال السجايا كما قيل وهو يزول بنحو المرض ويجاب بأنه استمر ولم يزل بنحو المرض او المراد باللازم غير المنتقل ويأباه تعبير الشارح المذكور كذا قال بعض المشايخ والظاهر أن حسن ليس من افعال السجايا لان فعل السجية يعتبر فيه كما قال الشارح الصادرة عن الطبيعة التى لا شعور لها بما يصدر عنها والحسن ليس كذلك (قوله أو ان يدل على عرض) قال الدنوشرى يقتضى ان سائر الافعال لا تدل على عرض وليس كذلك بل كلها تدل عليه ويجاب بأن العرض هنا مخصوص ويتطرق هل الافعال الدالة على النظافة والدنس داخلة فى قوله او ان يدل على عرض اولا (قوله وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) قال الدنوشرى هذا يشمل نحو علم وفهم مع انه متعد اللهم الا ان يقال العلم والفهم ثابتان او منزلان منزلة الثابت واقول فحينئذ يشكل على تعريف افعال السجايا ويشكل بنحو الحسن والقبح (قوله ونهم) فى عده من امثلة العرض تنكيت على الناظم حيث عده من افعال السجايا فاقتضى أنه من الاوصاف اللازمة مع وصف غير لازم (قوله بكسر العين) انظر ٣٧٥ هذا مع عد الناظم له فى أفعال السجايا وقول شارح القصارى المار فى كلام الشارح الدال على ان افعال السجايا بضم عينها (قوله فليس لازما) قال الدنوشرى مردود بأنه حينئذ من أفعال السجايا وليس قاصرا ولو عبر بدل صار بكان كان أصوب مما لا يخفى (قوله أو ان يدل على مطاوعة) من ثم لم يكن المطاوع الا متعديا لتمكن المطاوعة وذكر الفارسى ان اللازم قد يكون مطاوعا نحو قول يزيد بن الحكم * بأجرامه من قنة النيق منهو * وفى الشعر أيضا منغو وهما من هوى وغوى وقال ابن عصفور يجوز أن يكونا مطاوعين لاهويته وأغويته كما تقول أدخلته فاندخل قال ابن هشام قال الجوهرى وقد يقال اندخل فى الشعر وليس بفصيح (قوله والمطاوعة قبول الاثر الخ) قال الدنوشرى المطاوعة قبول فاعل فعل اثر فاعل فعل آخر قال ابن السبكى وجدت بخط والدى انه يقال كسرته فانكسر ولا يقال فما انكسر و يقال علمته فتعلم ويقال فما تعلم وفرق بينهما بأن التعليم يتوقف على أمور من جانب المعلم وأمور من جانب المتعلم وهو موضوع لما هو من جانب المعلم فقط بخلاف الكسر فانه يعقب الانكسار من غير توقف على شئ آخر وينظر فى فهمته وحفظته وجرعته الماء هل هو من قبيل كسرته أو من قبيل علمته وعبارة الشيخ بهاء الدين السبكى ورأيت بخط الوالد يقال علمته فما تعلم ولا يقال كسرته فما انكسر والفرق بينهما ان العلم فى القلب من الله تعالى يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعا للجزء الذى من المعلم فقط لعدم امكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسر فان أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار انتهى وقد بسطت القول فى هذه المسئلة فى شرح مختصر ابن الحاجب انتهى كلامه هذا كلام الدنوشرى وكانه اراد بابن السبكى الذى نقل عنه أولا المولى تاج الدين صاحب جمع الجوامع والا فالشيخ بهاء الدين اخوه صاحب عروس الافراح ولعل التاج نقل كلام والده بالمعنى والبهاء باللفظ

عمرو) فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد (ولا هو مخروج) فتبنى منه اسم مفعول تام (وانما يقال الخروج خرجه عمرو) فيتصل به هاء ضمير المصدر وهو الخروج (وهو مخروج به أو اليه) بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه الى حرف الجر (و) الثالثة (أن يدل على سجية) بالسين المهملة أى الطبيعة والسليقة (وهى ما ليس حركة جسم من وصف ملازم للذات غير منفك عنها (نحو جبن وشجع) من الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التى لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الافعال منها قاله شارح القصارى واليها الاشارة بقوله وحتم لزوم أفعال السجايا والعلامة الرابعة المذكورة فى قوله (أو) ان يدل (على عرض) بفتح العين والراء المهملتين (وهو) أى العرض (ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) دائما (كمرض وكسل ونهم اذا شبع) بكسر العين فيهن بخلاف نهم اذا صار أكولا فليس لازما واليه الاشارة بقوله أو عرضا والخامسة المذكورة فى قوله (أو) ان يدل (على نظافة كنظف وطهر ووضؤ) بضم العين فيهن ويجوز فى طهر فتح العين السادسة المذكورة فى قوله (أو) ان يدل (على دنس نحو نجس وقذر) بالذال المعجمة كسرا وضما فيهما واليهما الاشارة بقوله وما اقتضى نظافة أو دنسا السابعة المذكورة فى قوله (أو) ان يدل (على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد) واليها الاشارة بقوله أو طاوع المعدى لواحد والمطاوعة قبول الاثر ففاعل الفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدى (فلو طاوع ما يتعدى فعله

بدليل قوله انتهى وما ذكره من انه لا يقال فما انكسر مخالف لما نقله الناصر اللقاني عن البيضاوي في تفسير وعلم آدم الاسماء كلها من انه يقال كسرته فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم وقال ان حصول الاثر غالب لا لازم (قوله بأن حكم الملحق) قال الدنوشري عرف بعضهم الالحاق بقوله جعل مثال انقص من آخر على وزنه ليصير مساويا له في التكسير والتصغير وغير ذلك (قوله كاكوهد الفرخ) مثل به للملحق ردا على أبي حيان حيث قال وكذا اشمأز واطمأن والالحاق به نادر نحو ابيضض واما اكوهد الفرخ واكوأل الرجل فوزنهما افعأل والواو فيهما أصل انتهى ووجه الرد ان الواو لا تكون أصلا في بنات الاربعة (قوله قد جعل النعاس الخ) قال الدنوشري قال الزبيدي ٣٧٦ أحسب هذا الشعر مصنوعا (قوله أن يتعدى بالجار) قال الدنوشري ان قيل لم اقتصر على الجار ولم يذكر الهمزة والتضعيف أجيب بان الفعل المصاحب للهمزة والتضعيف غير قاصر بل متعد واما الفعل المصاحب للجار فهو قاصر مع المصاحبة والتعدي بالجار غير خاص بالقاصر بل يكون في المتعدي بالنسبة لما لم يتعد اليه نحو ضربت زيدا بالسوط ولم يذكره الموضح لان المتعدي بالنسبة لما لم يتعد اليه قاصر فقد يدعى دخوله فيه ومراده بالتعدية ههنا ايصال الفعل لمدخول حرف الجر واما التعدية في قولهم الباء للتعدية نحو ذهبت بزيد فالمراد بها تصيير الفاعل مفعولا ولما كان المراد الاولى عدد الامثلة انتهى واعلم ان الامور التي يتعدى بها القاصر سبعة وقد بين اللقاني في حاشية التصريح وجه اقتصار ابن مالك على التعدية بحرف والفراء على ذلك والهمزة والتضعيف ووجه من ذكر السبعة فانظر حاشيتنا على الالفية بقي هنا شئ لابد من التنبيه عليه وهو ان للتعدية أسبابا غير السبعة قال ابن كمال باشا في رسالة من رسائل الفرائد وأما اجراء غير المتعدي مجرى المتعدي فعلى وجوه الى أن قال ومنها اعتبار ما في اللازم من معنى المبالغة فان ذلك قد يصلح سببا للتعدية من غير ان ينقل اللازم عن صيغته الى صيغة المتعدي وتغيير معناه وهذا مما دق فيه نظر العلامة الزمخشري حيث قال في تفسير سورة الفرقان طهورا بليغا في طهارته وعن محمد بن يحيى هو ما كان طاهرا في نفسه مطهرا لغيره فان كان ما قاله شرحا لبلاغته في الطهارة كان سديدا ويعضده قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به والا فليس فعول من التفضيل في شئ وقال صاحب الكشف قوله ان كان شرحا الخ فيه ايماء الى ان الطهارة لما لم تكن قابلة للزيادة لانها امر واحد رجع المبالغة فيه

لاثنين تعدى) المطاوع بكسر الواو (لواحد كعلمته الحساب فتعلمه) فتفاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم الثامنة المذكورة في قوله (أو) أن (يكون موازنا لافعللّ) بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية (كاقشعر واشمأز) بمعجمتين وهو بناء مقتضب وقيل ملحق باحرنجم وأصلهما اقشعرر واشمأزز بسكون العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم ادغموا أحد المثلين في الآخر قاله أبو البقاء واعترض بأن حكم الملحق أن لا يدغم لئلا تفوت الموازنة ولهذا وجب الفك في اقعنسس والاستناد الى اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أي بافعلل (وهو افوعل) بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام (كاكوهد الفرخ اذا ارتعد) والعاشرة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لافعنلل) بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها او حرفين بعدها أصليين (كاحرنجم) الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان في قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أي بافعنلل باصالة اللامين (وهو) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائد بالتضعيف أو من حروف سألتمونيها فالاول نحو (افعنلل بزيادة احدى اللامين) وهل هي الاولى أو الثانية قولان (كاقعنسس الجمل اذا أبى أن ينقاد و) الثاني نحو (افعنلى) بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في آخره وهي من حروف سألتمونيها (كاحرنبى الديك) بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة (اذا انتفش للقتال) فان قلت زعم ابن جني وابو عبيدة ان افعنلى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديه قول الراجز

قد جعل النعاس يغرنديني * أدفعه عني ويسرنديني

قال ابو عبيدة المغرندي والمسرندي الذي يغلبك ويعلوك قلت اجيب عنه بانه شاذ والمعتمد اطلاق سيبويه بانه غير متعد واقتصر الناظم على افعلل وافعنلل بقوله * كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا * (وحكم) الفعل (اللازم أن يتعدى بالجار) وذلك مستفاد من قول النظم وعد لازما بحرف جر ويختلف الجار باختلاف المعنى (كعجبت منه

الى انضمام التطهير اليها الا ان اللازم صار متعديا ثم قال ومنها حمل النظير على النظير كتعديه تثويتهم على نبوئنهم قال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى لنبوئنهم من الجنة غرفا وقرئ لنثوينهم من الثواء وهو النزول للاقامة يقال ثوى في المنزل واثوى غيره والوجه في تعديته أي لنثوينهم الى ضمير المخاطبين والى الغرف اما اجراؤه مجرى لننزلنهم ونبوئنهم او حذف الجار وايصال الفعل أو تشبيه الظرف الموقت بالمبهم انتهى وحمل النظير على النظير شائع كحمل النقيض على النقيض ومنه تعديه واظب بنفسه في قول صاحب المفتاح وافضاء بمواظبتها فان واظب نظير لازم المتعدي بنفسه فقول السعد قدس سره وفي تعدية المواظبة بنفسها نظر والصواب بالمواظبة عليها فيه نظر وقال السيد انه من الحذف والايصال والاصل بالمواظبة عليها الا انه نزع الخافض وفيه ان الحذف والايصال في مثل هذا ليس بقياسي كما يأتي وقال في رسالة ٣٧٧ التضمين انه من باب حمل النقيض على النقيض ولم يمثل له وقال ان ذلك في عكسه وهو اجراء المتعدي مجرى اللازم كما ذكره في الكشاف في تفسير سورة التوبة حيث قال عدى فعل الايمان بالباء لانه قصد التصديق بالله الذي هو نقيض الكفر وأقول يشهد له أيضا ما يأتي في باب حروف الجر عن الكسائي من تعدية رضي في قوله اذا رضيت علي بنو قشير حملا على نقيضه وهو سخط وما يأتي في باب علامة التأنيث وهو كثير في كلامهم وان شاء الله تعرض له فيما يأتي * (تنبيه) * قول الناظم بحرف جر أولى من قول المصنف بالجار لصراحته وشمول الجار المضاف وان لم يكن متأتيا هنا (قوله وقد يحذف ويبقى الجار شذوذا) لا يخفى ان هذه قضية جزئية فلا تفيد عموم الحكم بل تشعر بانه قد يحذف ويبقى المجرور بحاله من غير شذوذ فلا يرد على كلامه ما يأتي في باب حروف الجر من أن الجار قد يحذف ويبقى عمله كثيرا كرب بعد الواو ومن بعد كم اذا جرت بالباء نحو بكم درهم وهو قياس نعم قول الشارح لان حرف الجر لا يعمل محذوفا على اطلاقه مشكل (قوله وبالاكف حال منها) قال الدنوشري يجوز أن يتعلق بالفعل الذي هو اشارت (قوله وقال التفتازاني) قال الدنوشري على كلامه يصح العطف فيه بالنصب اذ اللام زائدة تقول نصحت زيدا وعمرا بالنصب واما على كلام غيره فهل يجوز نصب عمرو أولا الذي قاله شيخنا انه يجوز والذي يقتضيه النظر عدم الجواز لان ظهور النصب في الفصيح انما هو على تقدير تعديه ولم يتكلم المتكلم بين كلامه على هذا التقدير وانما اتى على تقدير لزومه وهو بهذا الاعتبار لا يعمل النصب فليتامل وتمثيل المصنف لحذف الجار ونصب المجرور بشكرته ونصحته غلط فانهما يتعديان بانفسهما فاذا انتصب المفعول بعدهما فلا يدعى انه حذف قبل حرف الجر

ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف) الجار (ويبقى الجر) بحاله (شذوذا) لان حرف الجر لا يعمل محذوفا (كقوله) وهو الفرزدق

(اذا قيل أي الناس شر قبيلة * اشارت كليب بالاكف الاصابع)

فحذف حرف الجر من كليب وأبقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع بن حنظلة أبو قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع أي أشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل اشارت الاكف بالاصابع (وقد يحذف) الجار فيتعدى الفعل بنفسه (وينصب المجرور) ان كان في موضع نصب (وهو ثلاثة أقسام) احدها (سماعي جائز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته) وكلته ووزنته (والاكثر ذكر اللام) الجارة (نحو ونصحت لكم ان اشكر لي) وكلت له ووزنت له وقال التفتازاني اللام زائدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت له مستويان انتهى وفي التنزيل واذا كالوهم أو وزنوهم بغير ذكر اللام (و) الثاني سماعي خاص بالشعر كقوله) وهو ساعدة بن جؤية

لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه (كما عسل الطريق الثعلب)

فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدا محذوف أي هو لدن اي لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين أي يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصدر وضمير فيه يعود الى الهز وفي للمصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه وذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل (وقوله) وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح

آليت حب العراق الدهر اطعمه) والحب يأكله في القرية السوس

آليت حلفت ويحتمل أن يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وان يكون خطابا لملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك ان نضاهجا ملك الحيرة قبله ذلك خلاف الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمح واطعمه على تقدير لا أطعمه لانه جواب

القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية فى جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بعهملتين فل القمح ونحوه والشاهد فى البيت الاول فى حذف فى ونصب الطريق والاصل ذكر فى لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار (أى فى الطريق) وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بأنه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله فى المغنى (و) الشاهد فى البيت الثانى فى حذف على ونصب حب (أى على حب العراق) والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله ٭ وان حذف فالنصب للمنجر ٭ نقلا (و) الثالث (قياسى وذلك فى ان وان) بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون فى الاولى وسكونها فى الثانية (وكى) اما وان بالصلة (نحو شهد الله أنه لا اله الا هو ونحو أو عجبتم ان جاءكم ونحو كيلا يكون دولة أى بانه) لا اله الا هو (ومن ان جاءكم ولكيلا وذلك اذا قدرت كى مصدريه) لدخول اللام عليها تقديرا (وأهمل النحويون هنا ذكر كى) مع تجويزهم فى نحو جئت كى تكرمنى ان تكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكى تكرمنى قاله فى المغنى (واشترط ابن مالك) فى النظم وغيره (فى) حذف الجار من (ان وان أمن اللبس) فقال فى النظم وفى ان وان يطرد مع امن لبس فمنع الحذف فى نحو رغبت فى ان تفعل أو عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف) هل هو على معنى فى أو عن لان رغب يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف (ويشكل عليه) قوله تعالى (وترغبون ان تنكحوهن فحذف الحرف) الجار (مع ان) اللبس موجود بدليل (أن المفسرين اختلفوا فى المراد) فبعضهم قدر فى وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على ما ذهب اليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادى فى شرح النظم أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد أشار الى هذا فى منهج السالك والآخر أن يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفى الكشاف يحتمل فى ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوى والجواب الاول موافق لقول الموضح فى المغنى وانما حذف الجار فى أن تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء فى المقدر من الحرفين فى الآية لاختلافهم فى سبب نزولها فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضح من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل وأما سيبويه فقال بعد ما أورد أمثلة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا قويا

(قوله ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير) اى مع كون الاشتغال مقيسا ونزع الخافض سماعى وقد ذهب بعضهم الى نصب حب على شريطة التفسير كما بينه فى المغنى وقد تكلم على البيت فى ثلاثة مواضع فى بحث اذا والجهة الخامسة والجهة العاشرة من الباب الخامس (قوله والثالث قياسى وذلك الخ) قصر القياسى على ما ذكر فيه قصور كما يعلم من تصفح كلامهم فى مبحث حرف الجر (قوله وذلك فى ان وان) قيل يشكل على قياسيته فيهما ما سيأتى فى كلام الشارح من اختصاص ان المخففة اذا كانت مع صلتها متعجبا منه بحذف الجار نحو ٭ واحبب الينا أن تكون المقدما ٭ ويجاب بان الكلام فى حروف الجر المتعدية والباء الجارة للمتعجب منه زائدة لا معدية (قوله أطولهن بالصلة) ان قيل هذا يقتضى جواز حذفه مع الموصولات الاسمية وليس كذلك أجيب بان الموصول الحرفى عهد سده مسد جملة نحو علمت ان زيدا قائم ولم يعهد فى الاسمى فعلم ان للحرفى مزيد اعتبار فى الطول وقال السهيلى حذف الجار مع الحرفى دون الاسمى استقباحا لدخول الحرف على الحرف (قوله نحو رغبت فى ان تفعل الخ) قال الدنوشرى صريح كلام جمع هنا انك اذا قلت رغبت أن تفعل ولم تصرح بفى ولا عن يكون ابهاما وهذا يخالف ما صرحوا به فى مواضع من ان ذلك اجمال لا لبس فينظر هل اطلاق اللبس عليه مجاز أو حقيقة عرفية (قوله وقد أجاز المفسرون التقديرين) قال الدنوشرى قد يتوقف فى تجويز ذلك من جهة أن المقدر حرف واحد اما فى واما عن ولا يجوز أن يقدرا اساً فليتأمل (قوله لكان قولا قويا) استدل له ابن مالك بقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون وتقرير ذلك انه يجب تأخير منصوب الفعل اذا كان ان مشددة أو مخففة لانه لا يبتدأ بهما كلام كعلمت انك منطلق وخلت ان ستفعل فاما تان الآيتان فقال الاخفش التقدير لان وجواز

وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا ان ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلج من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على ان وان غيرهما فلا يقال بريت السكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر على بن سليمان البغدادى تلميذ ثعلب والمبرد نشأ بعد الاخفش الصغير أبى الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما وهو أبو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة أحد عشر نحويا والسيبويهيون أربعة

٭ (فصل لبعض المفاعيل الاصالة فى التقديم على بعض) آخر واصالة المفعول (اما بكونه مبتدا فى الاصل) والآخر خبر كما فى باب ظن (أو) بكونه (فاعلا فى المعنى) والآخر مفعول معنى كما فى باب اعطى (أو) بكونه (مسرحا) أى مطلقا لم يتقيد بجار (لفظا أو تقديرا والآخر مقيد) بحرف جر (لفظا او تقديرا) كما فى باب اختار فيتقدم كل من المبتدا فى الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره (وذلك كزيد فى ظننت زيدا قائما) فتقدم زيدا على قائما لان زيدا مبتدا فى الاصل وقائما خبره والمبتدا مقدم على الخبر (وأعطيت زيدا درهما) فتقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل معنى لانه الآخذ والقابل للدرهم ومن ثم جاز أعطيت درهمه زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل (واخترت زيدا القوم أو من القوم) فتقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه أقوى من علقة ما قد يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم الا على لغة من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل أيضا والتقديم فى ذلك كله جائز واليه يشير قول الناظم والاصل سبق فاعل معنى (ثم قد يجب الاصل) فيجب التقديم كما أشار اليه الناظم بقوله ٭ ويلزم الاصل لموجب عرا ٭ (كما اذا خيف اللبس) كظننت زيدا عمرا و(كاعطيت زيدا عمرا) وكاخترت الشجعان الجند ويأتى فيه البحث المتقدم فى باب الفاعل عن ابن الحاج (أو كان الثانى محصورا) كما ظننت زيدا الا قائما و(كما أعطيت زيدا الا درهما) وما اخترت زيدا الا القوم ويأتى فيه الخلاف المتقدم فى باب الفاعل (أو) كان المفعول الثانى اسما (ظاهرا أو) المفعول (الاول ضميرا نحو) العالم ظننته مجتهدا و(انا أعطيناك الكوثر) والفرسان اخترتهم القوم ويأتى فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك فى آخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وانت بالخيار فى الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت أخرته عنهما (وقد يمتنع) الاصل فيجب التأخير واليه أشار الناظم بقوله ٭ وترك ذا الاصل حتما قد يرى ٭ (كما اذا اتصل) المفعول (الاول بضمير) المفعول (الثانى) كظننت زيد غلامه و(كاعطيت المال مالكه) واخترت قومه عمرا (أو كان الاول محصورا) كما ظننت قائما الا عمرا و(كما أعطيت الدرهم الا زيدا) وما اخترت القوم الا بكرا (أو) كان الثانى (مضمرا والاول ظاهرا) كالفاضل ظننته زيدا

هذا انما يترتب على تقدير الجر اما لو قدر النصب وانه يكون مثل علمت انك منطلق وان المنصوب باسقاط الحرف فرع عن المنصوب بتعديه فلا يقع الاحتياج (قوله خلافا للاخفش) أى فانه قال يقاس عليه اذا أمن اللبس كقوله ٭ وأخفى الذى لولا الاسى لقضانى ٭ أى لقضى على ٭ (فصل) ٭ (قوله واخترت قومه عمرا) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر والمثال المطابق للحكم المذكور اخترت القوم أحدهم والدليل على السهو فى هذا المثال قوله فيما سبق ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا الخ وقوله فيما سيأتى اما الامتناع فى الاولى الخ

و (كالدرهم أعطيته زيدا والقوم اخترتهم عمرا اما الامتناع فى الاولى فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما فى الثانية فلان المحصور فيه واجب التأخير وأما فى الثالثة فلانه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه

•(فصل يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظى كتناسب الفواصل) جمع فاصلة والمراد بها رؤس الآى وذلك (فى نحو ما ودعك ربك وما قلى) والاصل وما قلاك فحذف المفعول لتناسب سجى والاولى (و) فى نحو (الا تذكرة لمن يخشى) والاصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف ومفعول يخشى هو قوله تعالى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال فى الكشاف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى (وكالايجاز) والاختصار وذلك (فى نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه أى الاتيان بسورة من مثله (واما) لغرض (معنوى كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن اى الكافرين) فحذف المفعول لاحتقاره (أو لاستهجانه) أى لاستقباح التصريح بذكره (كقول عائشة رضى الله عنها ما رأى منى ولا رأيت منه) تعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذفت المفعول لاستقباح ذكره (أى العورة وقد يمتنع حذفه) أى المفعول (كان يكون محصورا) فيه (نحو انما ضربت زيدا) لان الحذف ينافى الحصر (أو) يكون (جوابا) لسؤال (كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت) لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول الناظم

وحذف فضلة اجز ان لم يضر * كحذف ما سيق جوابا أو حصر

•(فصل وقد يحذف ناصبه) أى ناصب المفعول المعبر عنه فى النظم بقوله ويحذف الناصبها (ان علم كقولك لمن سدد) بالمهملة (سهما القرطاس ولمن تأهب لسفر مكة ولمن قال من اضرب) بالمضارع (شر الناس) فالقرطاس منصوب (باضمار تصب) ودل عليه المشاهدة (و) مكة منصوب باضمار (تريد) ودل عليه قرينة الحال (و) شر الناس منصوب باضمار (اضرب) ودل عليه قرينة المقام (وقد يجب ذلك) الحذف كما أشار اليه الناظم بقوله * وقد يكون حذفه ملتزما * وذلك (كما تقدم (فى باب الاشتغال كزيدا ضربته) لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر (و) باب (النداء) فيما سيأتى (كيا عبد الله) لان يا عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض (وفى الامثال) العربية وهى كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده (نحو الكلاب على البقر) فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا (أى ارسل ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بموردها لزم أن يلتزم فيها اصلها كقولهم الصيف ضيعت اللبن يقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقر فى المثل المتقدم بقر الوحش (وفيما جرى مجرى الامثال) فى كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فبسبب شهرته جرى مجرى المثل فأعطى حكمه فى انه لا يغير (نحو انتهوا خيرا لكم) فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا (اى وأتوا خيرا) ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا لكم وهو تخريج على قلة لان كان لا تحذف مع اسمها

•(فصل)• (قوله لغرض) قال الدنوشرى مشكل فى جانب الله تعالى لان الغرض هو الحامل للفاعل على الفعل والله تعالى لا يحمله شئ على شئ (قوله أى العورة) قال الدنوشرى ينظر هل يصح أن يكون ذلك من باب التنازع فى المحذوف وهل يصح التنازع فيه اولا وهل يصح ان يكون لكل من الفعلين مفعول محذوف تقديره ما رأى منى العورة ولا رأيت منه العورة أولا (قوله وقد يمتنع حذفه) قال المكت قال فى الجامع وقد يجب الحذف كضربت وضربنى زيد انتهى ولعل المراد انه اذا أريد التنازع وأعمل الثانى فى الظاهر والاول فى ضميره المنصوب وجب حذف الضمير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر وبهذا يندفع ما يقال الحذف ليس بواجب لعدم وجوب التنازع لجواز أن يقال ضربت زيدا وضربنى زيد وقد يعتذر عن المصنف فى اسقاطه هذا القسم بانه أراد بجواز حذف المفعول انه لا يمتنع بدليل المقابلة فيشمل الواجب *(فصل)* (قوله وفيما جرى الخ) قال القانى الفرق بينه وبين المثل ان المثل كلام شبه ما يستعمل فيه بما وضع له وما جرى مجراه كلام مستعمل فيما وضع له شائع الاستعمال أى كثير الدور على الالسنة

اسمها ويبقى خبرها كثيرا الا بعدان ولو الشرطيتين (وفى التحذير باياك وأخواتها) من ضمائر الخطاب المنفصلة (نحو اياك والاسد) فاياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا ويقدر متأخرا من اياك أى اياك باعد على احد التقديرين الآتيين فى باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الاسد أى (واحذر الاسد) والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد (وفى التحذير بغيرها) أى بغير اياك واخواتها (بشرط عطف او تكرار) فالعطف (نحو رأسك والسيف) فرأسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا (اى باعد) رأسك (واحذر) السيف (و) التكرار (نحو الاسد الاسد) بتقدير احذر (وفى الاغراء بشرط (احدهما) وهو العطف او التكرار فالعطف (نحو المروأة والنجدة و) التكرار (نحو السلاح السلاح بتقدير الزم) فى المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك

•(هذا باب التنازع فى العمل ويسمى ايضا باب الاعمال)•

بكسر الهمزة عند الكوفيين (وحقيقته ان يتقدم فعلان) مذكوران (متصرفان أو اسمان يشبهانهما) فى التصرف (أو فعل متصرف واسم يشبهه) فى التصرف (ويتأخر عنهما) اى عن العاملين (معمول غير سببى مرفوع) وغير مرفوع واقع بعدالا على الاصح فيهما (وهو) أى المعمول المتأخر عن العاملين (مطلوب لكل منهما من حيث المعنى) والطلب اما على جهة التوافق فى الفاعلية أو المفعولية او مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان وامثلتها اثنا عشر مثال الفعلين فى طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما فى طلب المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثالهما فى طلب احدهما المرفوع والآخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما فى طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين فى طلب المرفوع اقائم وقاعد الزيدان ومثالهما فى طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل عمرا ومثال اختلافهما فى الصورتين زيد قائم وضارب أبويه وعكسه زيد ضارب وقائم أبواه ومثال الاسم والفعل فى طلب المرفوع أقائم أوقعد زيد ومثالهما فى طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع أقائم ويضرب عمرا وعكسه ضربت واقائم زيد والناظم اقتصر

(قوله فلو قدر العامل قبله) قال الدنوشرى فيه نظر فان العامل محذوف واذا حذف وجب الانفصال كما ذكره ابن الحاجب فى كافيته فى مبحث الضمير فتقديره قبل الضمير لا يوجب اتصاله •(هذا باب التنازع فى العمل)• (قوله مذكوران) قال الدنوشرى يقتضى ان لا تنازع بين العاملين المحذوفين أو المحذوف أحدهما وذلك ممنوع كما قال شيخنا فلو قلت من ضربت وأكرمت فقال لك قائل زيدا أى ضربت وأكرمت زيدا كان من التنازع ونقل شيخنا عن بعض الفضلاء ان التنازع لا يتأتى بعد النطق وانما يكون قبله بحسب القصد لا غير ولا بد ان يكون بين العاملين ارتباط بوجه ما كالعطف أو الترتيب نحو آتونى أفرغ عليه قطرا أو يكونان خبرا عن اسم نحو زيد مكرم ضارب أخاه وتوقف شيخنا فى هاؤم اقرؤا كتابيه من حيث الارتباط فينبغى بيانه فذكرت له ان طلب أخذ الكتاب أعم من طلب قراءته فبينهما ارتباط بالعموم والخصوص ولم يرتضه وينظر هل يجوز فى الآية ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى أو معطوفة عطف بيان كقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم ويكون العمل للاول أو الثانى ولا تنازع أو لا يجوز على التنازع فى الآية ينظر هل ذلك يشكل على اشتراط التصرف فى العاملين فان قيل الشرط التصرف أو شبه التصرف قلنا وما وجه شبه هاؤم للمتصرف فليبين وأقول كان ينبغى ذكر قوله ولا بد ان يكون عند قول الشارح الآتى واستفيد من امثلة الموضح الخ والحاصل ان الشرط كما فى المغنى فى الباب الرابع ان يكون بينهما ارتباط اما بعطف نحو أرجو وأخشى وادعو الله او بكون الثانى جوابا للاول جوابا معنويا نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة أو جوابا صناعيا نحو آتونى أفرغ عليه قطرا أو كونه معمولا للاول نحو وانه كان يقول سفيهنا وانهم ظنوا كما ظننتم قال فى الحواشى وانظر هاؤم اقرؤا كتابيه فقال يقال ان الثانى مسبب عن الاول وقال بعضهم وجه شبه اسم الفعل للمتصرف ان مدلوله الفعل المتصرف وقال بعضهم المراد بكون الاسمين مشبهين للفعلين انهما يشبهانهما فى العمل لا فى التصرف كما قال الشارح وحينئذ فلا اشكال فى التنازع فى اسم الفعل لانه مشبه للفعل فى العمل فليحرر (قوله أقائم أوقعد) الانسب بما بعده العطف بالواو

فى التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال

كيحسنان ويسى ءابنا كا * وقد بغى واعتديا عبداك

والموضح اقتصر فى الانواع الثلاثة فى التمثيل على طلب المنصوب فقال (مثال الفعلين آتونى أفرغ عليه قطرا) فآتونى يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وأفرغ يطلبه على أنه مفعوله واعمل الثانى وهو أفرغ فى قطرا واعمل آتونى فى ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل آتونيه ولو اعمل الاول لقيل افرغه (ومثال الاسمين قوله

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته) * فلم أتخذ الا فناءك موئلا

فمغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء ضد الافقار تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثانى لقربه واعمل الاول فى ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت مبنى للمفعول مسند الى تاء المخاطب ومغيثا ومغنيا حالان منها والفناء الجوار والقرب والموئل الملجأ (ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا كتابيه) فها اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل أمر تنازعا كتابيه واعمل الثانى لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤموه وأصل هاؤم هاكم ابدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة وفى الجزء الاول من شرح البحرين عن صفوان ابن عسال ان النبى صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال النبى صلى الله عليه وسلم هاؤم فقال الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء من أحب حديث حسن صحيح رواه الشافعى فى مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمادان ومعنى هاؤم تعالوا اه قال الموضح فى الحواشى فان صح انه يرد قاصرا بمعنى تعالوا كما قيل فى الحديث فلا تنازع فى الآية ويخرج حينئذ عن استدلال البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر فى الآية ولكنى لا أستحضر الآن أحدا قال به غير هذا الرجل فى هذا الحديث اه قلت قال به الحوفى فى الآية نفسها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون فى جميع المعمولات وفى النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع فى المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز فى المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان أعملت الثانى وقمت وسرت واياه وزيدا ان أعملت الاول اه وسيأتى الكلام فى الواقع بعد الا واستفدنا من أمثلة الموضح انه لا يشترط فى التنازع ان يكون أحد العاملين معطوفا على الآخر خلافا للعبرى وأصل التنازع ان يكون بين عاملين فى معمول واحد (وقد يتنازع ثلاثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفى الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة) وهى تسبحون وتكبرون وتحمدون (فى اثنين ظرف وهو دبر و) نائب (مصدر) وهو ثلاثا فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر واعمل الاولين فى ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثانى والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف فى شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه قال ابن مالك

(قوله والاصل آتونيه) قدره الزمخشرى آتونى قطرا وهو الصواب لان الموضع لا يجوز فيه الاضمار وانما هو الحذف (قوله ويجوز فى المفعول معه) قال السنباطى وكذا المفعول فيه والمفعول المطلق كما سيأتى التصريح به فى كلام الموضح فى الحديث الآتى وقياس جوازه فى المفعول فيه جوازه فى المفعول له فكما يقدر الضمير فى المفعول فيه مقترنا بفى يقدر فى المفعول له مقترنا باللام (قوله وقد يتنازع فى ثلاثة) فيه اشارة الى انه لم يسمع فى أكثر من الثلاثة ولهذا قال فى الحواشى لا يقال عاملان فصاعدا كما قال ابن عصفور لانه لم يسمع فى أكثر من ثلاثة اه ومثله فى المرادى واعترض بأنه سمع فى أكثر من ثلاثة كما فى قول الحماسى

طلبت فلم أدرك بوجهى وليتنى
قعدت فلم أبغ الندى عند سائب

وفى البخارى فى باب أمر النبى صلى الله عليه وسلم الذى لا يتم ركوعه فصلى ثم جاء فسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا قال الكرمانى ثلاثا متعلق بصلى وجاء وقال وسلم فهو من تنازع أربعة أفعال

(قوله ولم تكسه) كذا فى النسخ قال الدنوشرى والصواب ولما اعدم استقامة الوزن الا بذلك والبيت من الطويل اه والاظهر منه كما يرشد اليه المعنى ان الصواب تستكسه أى تطلب منه الكسوة وكذا رايته بخط المصنف (قوله وناصر) فى جميع النسخ التى وقفت عليها من نسخ الشرح ناصر بالنون والذى رأيته بخط المصنف فى الحواشى ياصر بالياء المثناة تحت وفى الصحاح اصره ياصره حبسه اه والمعنى أخ يوليك الجزيل ويحبسك عنده ولا يفارقك وفيه مدحة بالمحبة والمودة (قوله لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب الخ) هذا انما يتم لو كانت علة اختصاص التنازع بالفعلين وما أشبههما الدلالة على الحدث ولا دليل على ذلك ولا أسلف فى الكلام على تعريف التنازع الذى اقتصر فيه على الفعلين وما أشبههما ذلك ليكون نوطئة ولا ناقص وغيره عند من يقول معنى النقصان عدم الدلالة على الحدث وقد تقرر وافى غير موضع ان العمل للطلب ولهذا يعمل الجامد كالمبتدا اذا كان جامدا يعمل فى الخبر (قوله مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا) انما يحسن هذا الوعال أولا عدم التنازع فى الحرفين بعدم السماع والمناسب لما عال به ان يقول ومنع ان التنازع لا يكون الا فيما دل على الحدث أو عارض الدليل بكذا نحو كون العمل للطلب (قوله ورد بأن ان تطلب الخ) لا يخفى ما فى ذلك ومقتضاه ان لا يصح أن تعمل فى محل لم تفعلوا وليس كذلك وكان الاظهر فى الرد أن يقال لا حاجة لدعوى التنازع لان لم طالبة لتفعلوا وان لم تفعلوا وقد ينافى حاشية الالفية ان العامل فى تفعلوا لم لا ان كما قد يتوهم أحسن بيان (قوله وشرط التنازع

وهو كما قال واعترض بأنه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول أبى الاسود

كساك ولم تكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

قال المرادى فدل على ان استقراءه غير تام ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثانى اه (وقد علم مما ذكرته) فى حقيقة التنازع من أن المتنازعين لا بد أن يكونا فعلين أو اسمين أو مختلفى الاسمية والفعلية (ان التنازع لا يقع بين حرفين) لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات وأجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم فى تفعلوا ورد بأن ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد فى المعنى ونقل الشاطبى عن الفارسى انه أجاز فى التذكرة التنازع فى قوله

حتى تراها وكأن وكأن * أعناقها مشددات بقرن

ومنع التوكيد للعطف بالواو اه وسيأتى الكلام عليه فى باب التوكيد (ولا) يقع التنازع (بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين أجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد أن يخرج على اعمال الثانى ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بأن منصوب عسى لا يحذف (و) علم من تقييد العاملين بالتصرف انه (لا) يقع التنازع (بين) عاملين (جامدين) فعلين أو اسمين أو مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال أحمد بن الخباز فى النهاية فاذا قلت سرنى اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثانى لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله اه (ولا) يقع التنازع (بين جامد وغيره) من فعل أو اسم متصرف (وعن المبرد) فى كتابه

الاتحاد الخ) قال الدنوشرى مردود بان المصرح به ان ذلك غير شرط (قوله ورد بأن منصوب عسى لا يحذف) قال السنباطى أى على اعمال الاول لانه يضمر فى عسى المرفوع ويلزم حذف المنصوب بقى انه اذا اعمل الثانى يلزم حذف منصوب لعل ومرفوعها اذ هى حرف لا يضمر فيها وايضا انما يضمر المرفوع واسم لعل منصوب وحينئذ ليس هذا تنازعا بالمعنى المتقدم (قوله لان التنازع يقع فيه الفصل الخ) قال السنباطى أى اذا اعمل الاول واذا بطل اعمال الاول بطل التنازع لانه من شرطه جواز اعمال كل منهما كما سيأتى فى كلام الشارح ولا ينافى هذا قول ابن الخباز فى سرنى اكرامك المثال وجب نصب عمرا بالثانى لا بالاول لاحتمال حمله على حذف مفعول الاول لدلالة الثانى لا لانه من باب التنازع (قوله والجامد لا يفصل الخ) عبارة اللقانى يعنى لان الجامد لا يقوى على كونه مفصولا ولا مفصولا به فان تقدم نا الاول والا فالثانى (قوله ولا بين جامد وغيره) قال السنباطى يؤخذ من التعليل السابق تقييد ذلك بما اذا كان الجامد أولهما فان كان ثانيهما فلا امتناع لانتفاء المحذور السابق فليتأمل (قوله وعن المبرد

المدخل (اجازته فى فعلى التعجب) مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضى أو بلفظ الامر فالاول (نحو ما أحسن وأجمل زيدا) فتعمل الثانى فى الاسم الظاهر وتعمل الاول فى ضميره وتحذفه لانه فضلة (و) الثانى نحو (أحسن به وأجمل بعمرو) فتعمل الثانى فى الظاهر المجرور وتعمل الاول فى ضميره المجرور ولا تحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف عنده لانه بصرى ويحذف على القول بأن المجرور فى محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا اعمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما (و) علم من تقييد المعمول بالتأخير انه (لا) يقع التنازع (فى معمول مقدم نحو أيهم ضربت وأكرمت أو شتمته) لان الثانى لم يأت الا بعد أن أخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله أو شتمته عديل مدخول الاستفهام (خلافا لبعضهم) فى اجازة التنازع فى المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم ولا حجة له لان الثانى لم يجئ حتى استوفاه الاول ومعمول الثانى محذوف لدلالة معمول الاول عليه وما قاله بعض المغاربة قال به الرضى وعبارته وقد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت وتعقبه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند اعمال الثانى تقدم ما فى حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قدروا تكبو فى نحو أفلم يسيروا فى الارض فجعلوا الهمزة واقعة فى الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا وأجاب بأن هذا الحكم ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم اه (ولا) يقع التنازع (فى معمول متوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت) لان الاول استقل به قبل مجئ الثانى (خلافا للفارسى) فانه أجاز فى قوله

متى تصب أفقا من بارق تشم ان تكون من زائدة وبارق فى موضع نصب بتشم ومفعول تصب محذوف وهو ضمير عائد على بارق ومال المرادى فى شرح التسهيل الى جواز التنازع فى التوسط والتقدم فقال وأقول الذى يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط فى جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول أو توسط جاز عمل كل من العاملين فيه اه (و) علم من اشتراط كون المعمول مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع (لا) يقع (فى نحو) قول جرير

(فهيهات هيهات العقيق ومن به) * وهيهات خل بالعقيق نواصله

(خلافا له) أى للفارسى (وللجرجانى لان الطالب للمعمول) وهو العقيق (انما هو هيهات (الاول وأما) هيهات (الثانى فلم يؤت به للاسناد) الى العقيق (بل لمجرد التقوية)

اجازته فى فعلى التعجب الخ) قال اللقانى فان قلت فما حكم فعلى التعجب فى التركيبين المذكورين على الاول قلت المنع وان يقال فيهما ما أحسن زيدا وأجمله وأحسن بزيد وأجمل به وقال الشهاب القاسمى هذا ممنوع بل يصح التركيب الاول لان فيه حذف المتعجب منه فى الفعل الاول وهو جائز لقرينة ٢٨٤ كما قال فى الالفية وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يصح والقرينة هنا ذكره فى الثانى وقوله وأحسن بزيد وأجمل به لا يتعين ذلك لجواز الحذف من أحدهما وان كان المحذوف فاعلا كما صرحوا به وجعلوا منه قوله تعالى أسمع بهم وأبصر أى بهم (قوله وقوله أو شتمته الخ) قال اللقانى أشار به الى المنع سواء أعمل الثانى كما فى أيهم ضربت وأكرمت أم أعمل الاول كما فى أيهم ضربت وشتمته على ما سيجئ قال الشهاب القاسمى هذا يقتضى ان الواقع فى كلام المصنف تركيبان أحدهما أيهم ضربت وأكرمت والآخر أيهم ضربت وشتمته وانما يأتى ذلك لو كان لفظ المصنف هكذا أو شتمته مع أنه ليس كذلك فينبغى أن يوجه بأنه أشار الى أنه لا فرق بين أن يكون أحد العوامل مشغولا بالضمير أولا وعبر باو اشارة الى انه لا فرق بين أن يتحد العاطف أو يختلف فليتأمل (قوله خلافا للفارسى) ظاهره أن ان القائل بجوازه فى المتقدم لا يقول بجوازه فى المتوسط وان الفارسى لا يقول بجوازه فى المتقدم فليحرر الفرق وانظر على قول الفارسى اذا تنازع ثالث متأخرا من اثنين منها والظاهر انه يضمر فى الاخير ولا يحذف لعدم المحذور وكذا يجوز والتوكيد الاضمار فى الملغى أولا كان أو غيره عند مجوزه فى المتقدم لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر الذى هو المحذور (قوله متى تصب الخ) رواه فى المغنى بنص مهما وجعله شاهد الابن يسعون على ان مهما حرف وبينه ثم قال انه مفعول بتصب وافقا ظرفا ومن بارق تفسير لهما أو متعلق بتصب فمعناها التبعيض والمعنى أى شئ تصب فى افق من البوارق تشم فليراجع

والتوكيد لهيهات الاول (فلا فاعل له) أصلا (ولهذا قال الشاعر)

فأين الى أين النجاة ببغلتى * (أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس)

فاللاحقون فاعل أتاك الاول وأتاك الثانى لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع (ولو كان من التنازع لقال أتاك أتوك) على اعمال الاول (أو أتوك أتاك) على اعمال الثانى وليس بمتعين لجواز ان يضمر فى المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع فى البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال أصحها عند ابن مالك ما ذكره الموضح (و) علم من تقييد المعمول بكونه غير سببى مرفوع انه (لا) تنازع (فى نحو) قول كثير عزة

قضى كل ذى دين فوفى غريمه * (وعزة ممطول معنى غريمها)

لانه لو قصد فيه التنازع لاسند احدهما الى السببى والآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادى تبعا لابن مالك فى شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا يأتى فيما لو كان السببى منصوبا نحو زيدا ضربت وأكرمت أخاه لان أحد العاملين يعمل فى السببى والآخر يعمل فى ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا اذ لا معنى لتقييد السببى بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد بن السيد البطليوسى من ان غريمها ان رفع بمعنى يكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول فهو خطأ لانه قد وصف بمعنى والاسم الذى يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيأ فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا اه وأقول ما ذكره أبو محمد يقال مثله فيما اذا كان السببى منصوبا نحو غلام زيد ضارب مهين أخاه اذا كان الضارب والمهين زيدا فان كان الناصب للسببى الثانى وجب ابراز الضمير فى الاول لكونه جرى على غير من هو له وان

(قوله ولو كان من التنازع لقال الخ) قد يقال بل هو منه وعدم قوله ما ذكر لا يمنع أنه منه بناء على مذهب الفراء فينبغى أن يوجه بأن الثانى لما لم يكن له فائدة الا التوكيد لموافقته الاول لفظا ومعنى واتحاد المعمول لفظا ومعنى لم يكن مقتضيا للمعمول فلم يكن من التنازع فليتأمل (قوله فى نحو وعزة ممطول الخ) قال ابن عصفور فى شرح الابيات يجوز التنازع فيه ثم انه قدر كونه نائبا عن الفاعل وفاعله بممطول فممطول خبر عزة ومعنى خبرا ثانيا على ثلاثة مذاهب للكوفيين أحدها ان يكون رافعا للغريم كما يقول الفراء فى قام وقعد أخواك الثانى أن يكون الاصل معنى هو فحذف كما يقول الكسائى الثالث أن يكون فاعله ضميرا مستترا على قولهم ان الصفة اذا جرت على غير من هى له وظهر المراد جاز استتار ضميرها وعلى هذين المذهبين عاد الضمير على المؤخر لانه فى نية التقديم ويرتبط معنى بعزة لان الضمير فيه لما أضيف اليه ضمير المبتدا كأنه قال غريمها وجوزه على وجه آخر غير هذه الثلاثة وذلك انه قال وانما استتر الضمير مع جريانه على غير من هو له لانهم أجروا ضمير سبب الشئ مجرى ضمير ذى السبب فى ان ربطوه به فلذلك أجروه مجراه فى الاستتار وان قدرت عامله معنى فوجه ذلك أن يكون على قول الفراء أو على قول الكسائى على أن يكون الفاعل عنده محذوفا وهو اسم ظاهر أى ممطول غريمها معنى غريمها الا على انه مضمر لان الكوفيين لا يجوزون فى باب التنازع الاضمار قبل الذكر ولهذا لا يجوز أن يكون هذا على قول بقية الكوفيين فى استتار الضمير فى الصفة ويجوز التنازع فى البيت عند البصريين ايضا لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر أو الربط بالمعنى على ما بيناه فى حاشية الفاكهى (قوله لان هذا يأتى الخ) دفع هذا اللقانى بان نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لا يجوز أن يكون من التنازع بل يجب ان يقدر الاصل زيد ضربت أخاه وأكرمت أخاه حذف المفعول الظاهر من احدهما لدلالة الآخر عليه والمصنف انما قال ولا يمتنع فى نحو زيد ضرب وأكرم أخاه ولا اشكال فيه فليتأمل اه قال الشهاب قوله والمصنف انما قال ولا يمتنع الخ لكنه علله بقوله لان السببى منصوب فدل على أن المراد على نصبه مطلقا والا لم يصح هذا التعليل بمجرده فالاشكال بحاله فليتأمل اه واعلم ان التحقيق ان المراد على الارتباط كما أشار اليه المصنف فى الحواشى فيجوز فى السببى المرفوع فى نحو زيد قام عبده وقعد لاجله أخوه ويمتنع فى السببى المنصوب فى زيد ضربت وأكرمت أخاه وزيد ضرب عمرا وأكرم بكرا أخاه وهذا يمكن ان يستفاد من كلامه هنا بأن يكون مراده بقوله ولا فى نحو وعزة الخ مما لا ارتباط فيه وبقوله فى نحو زيدا ضربت الخ مما فيه ارتباط لكن يبعده اطلاق قوله فى التعريف غير سببى مرفوع

(قوله لان الوصف الخ) أى فكونه صفة مبنى على ان الوصف العامل يوصف وفيه مذاهب ثالثها يوصف بعد العمل لا قبله وصححوه وعلى القول بالمنع مطلقا وعلى هذا التفصيل لا يجوز واطلاق الشارح يوهم عدم الفرق بين العامل وغيره ثم ان كونه صفة مبنى على ان المشتق يوصف وفيه مذهبان (قوله او حال من ضميره) أى لانه خفى الاعراب فجاز كونه منصوبا ولا يكون حالا من نفس معمول خلافا لمن غلط لان المبتدا لا يعمل فى الحال والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها عند الجمهور وجوز ابن يسعون وغيره كونه توكيدا ومعادل على فساده انهم جوزوا كونه خبرا والخبر لا يكون توكيدا (قوله وهذا مما لا سبيل اليه) فيه انهم جوزوه فى باب الاخبار بالذى ذلك وانظر ما قالوه فى سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم وأيضا الاشكال فى جواز زيد ضرب اخاه واكرمه فما الفرق بين التقديم والتأخير (قوله وعلم من قولنا مذكوران الخ) قال الدنوشرى سبق ما فيه من المناقشة وانه لا مانع من ذلك
•(فصل)• (قوله جاز اعمال أيهما شئت) قال الدنوشرى فيه نظر لانه سيأتى عن الفراء فى نحو قام وقعد أخواك ان اخو المعمول للعاملين معا فليتأمل اه ولك ان تقول ما يأتى عن الفراء انما هو على سبيل الجواز لا الوجوب كما يشعر به ما نقله الشارح عن الرضى فيما يأتى فلا ينافى انه يوافق على جواز اعمال الاول أو الثانى (قوله وسكتوا عن المتوسط الخ) عبارة التسهيل والاحق بالعمل الاقرب لا الاسبق قال الدماميني وما احسن تعبير المصنف بالاقرب والاسبق لكونه مع افادة الحكم مشعرا بشبهة كل من اهل البلدين ولشموله ما اذا كان التنازع فى اكثر من عاملين وان كان بصدد ذكر العاملين على الخصوص اه فافاد ان الثانى أولى بالاعمال من الثالث عند الكوفيين ومن الاول عند البصريين وهذه الاولوية تشكل على ما سلفه الشارح من انه لا يحفظ من كلامهم اعمال الثانى وقال الدنوشرى قوله فهل يلتحق الخ فيه نظر بل يقال على طريقة البصريين الاخير أولى بالعمل من غيره ثم ما قبله أولى مما قبله وهكذا وعلى طريقة الكوفيين الاول أولى بالاول

كان الناصب له الاول وهو خطأ لانه قد وصف به عين والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فنقول عزة مبتدا وابس معطول ومعنى خبرين لها (بل غريمها مبتدا) ثان مؤخر عن خبره (وممطول ومعنى خبران) لغريمها خبر بعد خبر (أو ممطول خبر) وحده (ومعنى صفة له) لان الوصف يجوز وصفه على الاصح وجه المنع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف (أو حال من ضميره) المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريمها وغريمها وخبره خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف اليه غريم (و) علم من تقييد السببى بالمرفوع انه (لا يمتنع التنازع فى) السببى المنصوب (نحو زيد ضرب وأكرم أخاه لان السببى) وهو أخاه (منصوب) بأحد العاملين والربط موجود بالضمير المستتر أو بالمضاف اليه السببى ومنع الشاطبى التنازع فى السببى المنصوب وعلله بأنك ان أعملت الاول أو الثانى فلا بد من ضمير يعود على السببى وضمير السببى لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه اه فالوجه امتناع التنازع فى السببى مطلقا ولا يقع التنازع فى الاسم المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح كقوله

ماصاب قلبى واضناه وتيمه • الا كواعب من ذهل بن شيبانا

والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء العامل الملغى من الايجاب ولزم فى نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادى فى شرح التسهيل وحمله فى التسهيل على الحذف وقال فى شرحه على تأويل ما قام أحد وقعد الا انا فحذف أحد لفظا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران انه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور

•(فصل اذا تنازع العاملان جاز اعمال أيهما شئت باتفاق) من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من العرب (و) الخلاف بينهم فى المختار هل هو الاول أو الثانى أو هما على حد سواء أقوال (اختار الكوفيون) منها (الاول لسبقه و) اختار (البصريون الاخير لقربه) والى هذا أشار الناظم بقوله

ان عاملان اقتضيا فى اسم عمل • قبل فللواحد منهما العمل
والثان أولى عند أهل البصره • واختار عكسا غيرهم ذا أسره

وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج فى البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادى وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق

بالعمل مما سواه والثانى أولى مما بعده وهكذا كذا قال شيخنا أبو بكر (قوله لامتناع حذف العمدة) قال اللقانى هذا الدليل لا يفيد وجوب الاضمار لامكان وجوب الاظهار وجوازه قال الشهاب رحمه الله تعالى جوابه ان المقصود بهذا الدليل اثبات وجوب الاضمار بالاضافة الى الحذف وأما بالنسبة لجواز الاظهار فله دليل آخر وهو لزوم التكرار كما قرره شراح الكافية فراجعه (قوله ولان الاضمار الخ) قال اللقانى فيه ايضا بحث لان جواز الاضمار فيه لغرض ايراد الشئ مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع فى النفس لا يفيد جوازه مطلقا قال الشهاب القاسمى جواب هذا البحث ان هذا لا يضرنا لان المقصود الاستدلال على ان الاضمار قبل الذكر فى حد ذاته ليس أمرا ممتنعا ولا شبهة ان وروده فى غير هذا الباب ولهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان فى نفسه ممتنعا لما جاز مطلقا فحاصل الكلام انه لما ورد الاضمار قبل الذكر فى غير هذا الباب دل على انه ليس ممتنعا فى نفسه وحينئذ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعى اليه وهو امتناع حذف العمدة واستقباح التكرار باظهار فتعين الاضمار وهو واضح فتأمله (قوله وفى الباب) قال اللقانى لا يفيد اطراد الجواز لامكان أن يكون سماعا والمطلوب انه مطرد قال الشهاب القاسمى جوابه انه لو صح هذا لم يثبت فى العربية حكم من الاحكام لورود ذلك فى كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه ولم يدل هنا شئ على خلاف ذلك لا يقال ما تمسك به الكسائى ومن بعده يدل على خلافه لانا نمنع ذلك لانه بيت شعر يمكن تأويله باضمار المفرد فلا يقاوم النثر والنظم الصريحين فى الاضمار قبل الذكر (قوله من الكوفيين) كان الاحسن ان يقدم هذا على قول المصنف والسهيلى لانه لا يقال انه من الكوفيين بل من المغاربة وعبارة بعضهم والكسائى وهشام من الكوفيين والسهيلى وابن مضاء من المغاربة

بالاول لسبقه على الثالث أو بالثانى لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوى فيه الامران لم أر فى ذلك نقلا (فان تنازع اثنان و) (أعملنا الاول فى المتنازع فيه) على اختيار الكوفيين (أعملنا الاخير فى ضميره) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا (نحو قام وقعدا أخواك (أو) قام (وضربتهما) أخواك (أو) قام (ومررت بهما أخواك وبعضهم) كالسيرافى (يجيز حذف غير المرفوع) وهو المنصوب والمجرور (لانه فضلة) وهو الذى يفهم من كلام التسهيل (كقوله) وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب

(بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه)

فأعملت الاول وهو يعشى فرفعت شعاعه وأعملت لمحوا فى ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا فى الجاهلية ويعشى مضارع أعشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله (ولنا) من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع (ان فى حذفه تهيئة العامل) وهو لمحوا (للعمل) فى شعاعه (وقطعه عنه) برفعه بيعشى بغير معارض قاله بعض المغاربة (و) هذا (البيت ضرورة) عند الجمهور (وان أعملنا الثانى) على اختيار البصريين (فان احتاج الاول لمرفوع فالبصريون يضمرونه) ولا يحذفونه (لامتناع حذف العمدة) عندهم (و) ان لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة (لان الاضمار قبل الذكر قد جاء) مصرحا به (فى غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا) فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور برب والمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة التمييز التأخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة (و) جاء الاضمار قبل الذكر (فى) هذا (الباب) الذى نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا (نحو) قول بعض العرب (ضربونى وضربت قومك) بالنصب (حكاه سيبويه) فقد أعمل الثانى وأضمر فى الاول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التأخير فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة (وقال الشاعر

جفونى ولم أجف الاخلاء) اننى • لغير جميل من خليلى مهمل

فأعمل الثانى ونصب الاخلاء وأعمل الاول فى ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجميل الشئ الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك (والكسائى وهشام) الضرير (والسهيلى) من الكوفيين (يوجبون الحذف) للضمير المرفوع على الفاعلية

(قوله لانه يجوز أن ينوى الخ) أولان فى تعفق ضميرا يعود الى الصائد وهو غير رجال (قوله باعتبار تأويله بالمذكور) الاحسن أن يقال باعتبار تأويله بذلك أو بما ذكر لان الافراد فى مقام الجمع من خصائص الاشارة والموصول كما بيناه فى حاشية الفاكهى (قوله والحاصل الخ) قال السنباطى هذا الذى ذكره توطئة لكلام الفراء لاحاجة اليه بل مغير لمقصود المتن فليتأمل (قوله فى لبس ظاهر) امل وجه قوله ظاهر أن حذفه مطلقا لا يخلو عن لبس فى الجملة (قوله فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه) قال الدنوشرى صريح قوله فلا يعلم الخ انه من باب الاجمال لا من باب اللبس وقوله قبله أوقع فى لبس يخالفه وبعضهم قال لو حذف به هنا لفهم انه عليه فيفهم خلاف المراد وهو عين اللبس المحذور وهذا حسن بخلاف كلام الشارح وقد صرحوا بان خبر كان والمفعول الاول والثانى من باب ظن يجوز حذفه لدليل فايجابهم ذكره واضماره مؤخرا مشكل على ما قالوه فليتأمل اه وما نقله عن بعضهم قاله الشهاب القاسمى فانه وجه اللبس بان المتبادر استعنت على زيد بقرينة معمول الفعل الثانى يعنى مع أن المراد استعنت بزيد أما لو أريد استعنت على زيد فينبغى جواز الحذف اذ المتبادر هو المراد وقوله وقد صرحوا الخ كلام لا يناسب المقام فان المصنف صحح حذفه لانه لدليل

هربا من الاضمار قبل الذكر و (تمسكا بظاهر قوله) وهو علقمة بن عبدة يمدح الحرث ابن جبلة الغسانى

(تعفق بالارطى لها وأرادها * رجال) فبذت نبلهم وكليب

(اذ لم يقل تعفقوا) على تقدير اعمال الثانى (ولا أرادوا) على تقدير اعمال الاول ويمكن أن يجاب عنه بانه أعمل الثانى ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز أن ينوى مفردا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور ولهذا قال الموضح بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف أى استتر والارطى شجر وبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة أى غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل أن العمل لاحد العاملين فى المتنازع فيه ويعمل المهمل فى ضميره سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف (والفراء يقول ان استوى العاملان فى طلب المرفوع) وكان العطف بالواو كما فى المغنى (فالعمل لهما) لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد (نحو قام وقعد أخواك) فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الاصول قاله الرضى ثم قال وجاز عند الفراء وجه آخر وهو أن يأتى بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء اه (وان اختلفا) أى العاملان فى طلب المعمول فان كان أولهما يطلب مرفوعا (أضمرته مؤخرا) وجوبا (كضربنى وضربت زيدا هو) انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربنى وانما أخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع اعمال الثانى (وان) أعملنا الثانى و (احتاج الاول لمنصوب لفظا) وهو ما يصل اليه العامل بنفسه (أو محلا) وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف جر (فان أوقع حذفه) أى المنصوب (فى لبس) ظاهر (أو) لم يوقع فى لبس ولكن (كان العامل من باب كان أو من باب ظن وجب اضمار المعمول مؤخرا) عن المتنازع فيه فى المسائل الثلاث فالاولى (نحو استعنت واستعان على زيد به) فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثانى يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بعلى فاعملنا الثانى وأضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والذى حملنا على ذلك انا لو أضمرناه مقدما قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه أوقع فى لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه (و) الثانية نحو (كنت وكان زيد صديقا اياه) فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثانى فيه وأعملنا الاول فى ضميره مؤخرا (و) الثالثة نحو (ظننى وظننت زيدا قائما اياه) فظننى يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فاعملنا الثانى ونصبنا زيدا قائما وبقى الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا وأضمرنا المفعول الثانى مؤخرا وقلنا اياه ولم نحذف المنصوب

فى

(قوله لانه عمدة فى الاصل) قال الشهاب القاسمى المجوز للحذف يرى انه صار فضلة أو فى صورتها (قوله وقيل فى باب ظن وكان) وعدم تمثيل الشارح لكان دليل على اسقاطها من نسخته وانظر ما وجه ذلك وعدم ضمها للظن مع ان التعليل الاول مطرد فيهما لان خبرها مرفوع فى الاصل والقول الثانى يأتى فيها ثم تعليل الاخير لا يجرى فيها فان الحذف لدليل انما هو فى باب ظن وحذف خبر كان قليل فى السماع ضعيف فى القياس كما مر (قوله وقيل يظهر) ظاهره أن القائل بذلك يعينه وينبغى تصحيح جوازه بل يعينه كلام ابن مالك فى شرح التسهيل وقد يقال اظهاره يخرجه عن التنازع كما قيل فيما اذا لم يطابق المفسر (قوله لانه حذف الخ) قال اللقانى ان قلت هذا الدليل يجرى فى الحذف من الثانى فيجوز وقد سبق منعه ودليل المنع من الثانى وهو تهيئة العامل وقطعه جار فى الحذف من الاول فيمتنع وقد تبين انه جائز قلت التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معمول لمعنى وقطعه عن العمل فيه هو عدم عمله فى لفظه وفيما يرادفه ولا يخفى أنه انما يجرى فى الثانى دون الاول لفصله من المعمول بالعامل الثانى وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع أن عاملها متهيئ للعمل فيها لان التهيؤ بالمعنى الذى ذكرناه منتف عن عامل الفضلة (قوله نحو عانى الخ) قال الدنوشرى اذا أعملنا فيه الثانى تعين ان يقال علمانى وعات الزيدين قائمين اياه فليتأمل وقال السنباطى هذا المثال من افراد المسئلة الآتية كما يظهر بالتأمل فقول الشارح نقلا عن أبى حيان فلا بد أن يقال اياه متقدما أو متأخرا لا يوافق كلا المذهبين الآتيين فى المسئلة المذكورة (قوله اختلف المخبر عنه الخ) قال الدنوشرى يغنى عنه قول المصنف رحمه الله وكان ذلك الاسم الخ فليتأمل (قوله خبرا عن اسم الخ) قال اللقانى تبع فيه النظم وهو تطويل بلا طائل وأخصر منه أن يقال وكان ذلك الضمير مخالفا لمفسره الا انه جعل المخالف هو الاسم المخبر عنه دون الضمير لان مخالفته انما تحصل بافراده وهو بعد لم يحصل (قوله المفسره) أى للضمير بدليل التصريح به فيما سيجىء (قوله وهو المتنازع فيه) قال اللقانى يفيد انحصار التنازع فيه مع أن التنازع فى اسمين معا والجواب أن الحصر بالاضافة الى الاسم المخبر عنه

فى المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة فى الاصل لانه خبر مبتدا (وقيل فى باب ظن) وكان (يضمر مقدما) كالمرفوع لانه مرفوع فى الاصل فيقال ظننى اياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل أبو حيان فى النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننتنيه على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لابيه فى شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك (وقيل) لا يضمر ولا يحذف بل (يظهر) كما فى المسئلة الآتية فى تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظننى قائما وظننت زيدا قائما (وقيل) لا يضمر ولا يظهر بل (يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل) فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب أسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار فى باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه اه وشرط الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو عانى وعات الزيدين قائمين فلا بد أن تقول اياه متقدما أو متأخرا ولا يجوز حذفه قاله أبو حيان فى النكت الحسان (وان كان العامل من غير بابى كان وظن) ولم يلبس (وجب حذف المنصوب) لفظا أو محلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر (كضربت وضربنى زيد) ومررت ومر بى زيد (وقيل يجوز اضماره كقوله

(اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن فى الغيب أحفظ للود

فاعمل الثانى وأضمر فى الاول ضمير المفعول (وهذا) البيت (ضرورة عند الجمهور) ولم يوجب فى التسهيل حذفه بل جعله أولى والى ما تقدم أشار الناظم بقوله

وأعمل المهمل فى ضمير ما * تنازعاه والتزم ما التزما

ثم قال

ولا تجئ مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع أوهلا

بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * وأخرنه ان يكن هو الخبر

(مسئلة اذا) اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير و (احتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير) المحتاج اليه (خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم) المخبر عنه (مخالفا فى الافراد والتذكير أو غيرهما) من التأنيث والتثنية والجمع (للاسم المفسر له وهو) الاسم (المتنازع

(قوله وجب العدول الى الاظهار) وكذا ان امتنع كون المعمول ضميرا قال ابن معطى فى شرح الجزولية تقول ان تزرنى ألقك فان أعملت الاول قلت ان تزرنى ألقك فى هذه الحالة راكبا أى ان تزرنى راكبا ألقك راكبا ولا يجوز الكناية عنه لان الحال لا تضمر والاجود اعادة لفظ الحال كالاول وفى كتاب المسائل وهو شرح الايضاح لابن الدهان لا يجوز التنازع فى الحال لانها لا يكنى عنها (قوله وجوابه الخ) قال القانى الحق أنه لا فساد فى ذلك اذ طلب العامل للمعمول انما هو توجهه الى معنى المعمول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فرجعها الى الواقع فى نفس الامر على أن صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط أظن واعماله اه وهو أظهر من جواب الشارح وبه يندفع النظر الذى قاله الشارح وكذا قال الشهاب يجاب بمنع انه لزم التنازع فى مبهم لان مطلق الاخوة الصادق بالمثنى والمفرد لا ابهام فيه بل هو أمر معلوم وايضاحه ان المتكلم لما قصد أن يأتى بمفعول ثان من مادة الاخوة تنازع فيه الفعلان وطلب كل منهما أن يعطاه مكتفى بالصفة الثابتة له

•(هذا باب المفعول المطلق)•

أخره عن المفعول به المتقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه نظرا لان ذلك أحوج للاعراب لانه لولاه لالتبس بالفاعل وقدم ابن الحاجب المفعول المطلق قال الرضى لانه المفعول الحقيقى الذى اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيامه به صار فاعلا انتهى وقضيته ان صيغ المفعول المطلق التى هى صيغ المصادر بعينها للاثر الحاصل بتأثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما سيأتى عن السيد وقال السيد امير بادشاه فى رسالته فى الحاصل بالمصدر بعد ان نقل كلام الرضى وانت خبير بانه لا يعقل فى مثل الحسن بغير والموت اذ لا يعقل تأثير وايجاد منه قال فان قال المراد بيان حقيقة ما وجد منه بتأثير من قام به لا بيان حقيقته مطلقا قلت مقام التعريف يأبى عن التخصيص على انهم صرحوا بان ما اشتمل عليه الفعل مطلقا انما هو التأثير وانما كون المفعول المطلق بمعناه مبنى على عدم الفرق بين التأثير والاثر فلزم وجود التأثير والاثر فى كل مصدر جاء منه فعل فالوجه أن يقال أريد بالتأثير ما يعم الحقيقى وما نزل منزلته لمشاركته اياه فى كونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به بحيث صار فاعلا لاجل قيامه (قوله اى الذى)

فيه وجب العدول) من الاضمار (الى الاظهار) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأظهر ان يكن ضمير خبرا • لغير ما يطابق المفسرا

(نحو أظن ويظنانى أخا الزيدين أخوين وذلك لان الاصل) قبل الاعمال (أظن ويظننى الزيدين أخوين) بالتثنية فيهما (فاظن يطلب الزيدين أخوين مفعولين ويظننى يطلب الزيدين فاعلا وأخوين مفعولا) ثانيا لانه أخذ مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به (فاعملنا الاول) وهو أظن (فنصبنا الاسمين وهما الزيدين اخوين) على انهما مفعولان لاظن (واضمرنا فى الثانى) وهو يظننى (ضمير الزيدين وهو الالف) فى يظنانى فاستوفى فاعله ومفعوله الاول (وبقى علينا المفعول الثانى) ليظنانى (يحتاج الى اضماره وهو خبر) فى الاصل (عن ياء المتكلم) المتصلة به التى هى الآن المفعول الاول بعد دخول يظن (والياء مخالفة لاخوين الذى هو مفسر) للضمير الذى يأتى به فان الياء مفرد والاخوين تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه) وهو الياء (وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر) وهو الاخوين (وفى كل منهما محذور) لا محيص عنه (فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا ليوافق المخبر عنه) وهو الياء فى الافراد (ولا يضره مخالفته لاخوين لانه) أى أخا (اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا) فى هذه المسئلة قال الموضح تبعا للجماعة على سبيل البحث (والذى يظهر لى فساد دعوى التنازع فى الاخوين لان يظننى لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد) وجوابه ان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا أو مثنى قاله صاحب المتوسط بمعناه وفيه نظر لان التنازع لا يكون فى مبهم (وعن الكوفيين انهم اجازوا فيه وجهين حذفه واضماره) مقدما (على وفق المخبر عنه) فيقولون على الحذف أظن ويظنانى الزيدين اخوين ويحذفون اخا لدلالة اخوين عليه ويقولون على الاضمار أظن ويظنانى اياه الزيدين اخوين كذا نقله فى شرح الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتأخيره وهى تأخير المفسر مفقودة ههنا وان اعمل الثانى فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر مؤخرا قاله المرادى فى شرح التسهيل وفيه البحث السابق

•(هذا باب المفعول المطلق أى الذى يصدق عليه قولنا مفعول)•

اشار الى وجه تسميته بذلك فان قيل لاى شئ قيل المصدر مفعول ولم يقيد بشئ فالجواب لانه الذى فعل حقيقة ويرد عليه نحو قمت اجلالا لك وقطعت قيامى وقيل وجه تسميته بذلك كون العامل يصل اليه لا بحرف جر لا لفظا ولا تقديرا دائما (قوله يؤكد عامله الخ) قال الدنوشرى قال الدماميني تبعا للرضى المراد انه يؤكد مصدر عامله ولا يصح حمل العبارة على ظاهرها فان الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لا يدل الا على الحدث فلم يتحدا والاتحاد مشروط فى التأكيد اللفظى الذى هذا منه ففى قولك ضربت ضربا احدثت ضربا ضربا وقال الابدى ليس هذا من التأكيد اللفظى بل من التأكيد الرابع لتجوز كالنفس والعين انتهى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية (قوله أو يبين نوعه) قال الدنوشرى يؤخذ من كون المصدر مبينا للنوع رد قول ابن حجر فى شرح المنهاج فى باب الطلاق رادا على امام الحرمين انه لا يصح ان يكون ثلاثا فى قولك أنت طالق ثلاثا مفعولا مطلقا لانه مميز ولا يكون الا تمييزا لان التمييز مبين ووجه الرد ان المفعول المطلق مميز أيضا فتمييزه لا يمنع كونه مفعولا مطلقا كما زعم ابن حجر وأو فى قوله يبين نوعه مانعة خلو فلا يضر ان المبين للنوع والمبين للعدد كل منهما مؤكد ايضا لكن لما كان المقصود بيان النوع والعدد اقتصر واعلم مما أيضا ركذا لذلك يمكن ان يكون لما مصدر واحد مبين للنوع والعدد نحو ضربت ضربتى الامير وضربا شديدا (قوله أو عدده) ان قلت ظاهر كلامه الحصر فى الانواع الثلاثة وهو منتقض بنحو ضربا زيدا فانا لا نجد فرقا بينه وبين اضرب زيدا وذلك لا تأكيد فيه قلت المصدر فى الاصل مؤكد فانه مجامع لعامله فى الاصل وبهذا باين اسم الفاعل وانما عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل 391 فافهمه وانما يفسر ههنا معناه من حيث هو مفعول مطلق لا من حيث ما يعرض له من النيابة عن الفعل بخروج ذلك عن حقيقته (قوله وليس خبرا) قيل لا حاجة اليه لان المفعول المطلق من المنصوبات والخبر من المرفوعات وكونه قد يكون منصوبا كخبر كان ضربك ضربا شديدا يأباه مثال المصنف ويرد بان المصنف لم يذكر نصب المفعول المطلق فى تعريفه وانما فعل لان النصب حكم من احكامه فاخذه فى التعريف دور (قوله او ضربت ضرب الامير) قال السنباطى سيأتى فى كلام الموضح قريبا ان نحو هذا مما ناب فيه صفة المصدر عنه لان تقديره ضربا مثل ضرب الامير فكان الاولى التمثيل بضربا شديدا انتهى وقال المصنف رحمه الله تعالى فى الحواشى قال ابن معطى النوعى اما نكرة موصوفة أو معرف باللام واورد عليه فقيل أو مضاف نحو ضربته ضرب زيد وأجيب بانه من باب ضربته سوطا اذ يستحيل ان يضرب الانسان ضرب غيره فالاصل ضربا مثل ضرب ثم حذف الموصوف ثم المضاف واجيب بان هذا موجود فى ضربته الضرب المعهود اذ يستحيل ايقاع الضرب المعهود وانما يوقع مثاله واجاب الجوجرى بان ذلك يوجب اشتراط كونه موصوفا لان ذا اللازم الجنسية لا ينتصب على المصدر الا ذا وصف لفظا كضربت الضرب الشديد أو تقديرا كضربت الضرب أى الكامل على حد قولهم زيد هو الرجل أى الكامل فى الرجولية قال الدنوشرى (فائدة) قال بعضهم هل الفعل الواحد ينصب اكثر من مصدر واحد ام لا ثم اعلم ان المصدر المكرر لا يخلو عن ان يكون عين الاول أو لا فان كان عين الاول نصبهما الفعل على ان يكون الثانى تأكيدا للاول وكذا الثالث نحو ضربت ضربا ضربا وضربت ضربا ضربا ضربا وان لم يكن عينه نحو ضربت زيدا ضربا ضربتين فذهب الاكثرون منهم الاخفش وابن السراج والمبرد الى ان الفعل لا ينصبهما بل ينصب الاول فقط والمكرر اما بدل أو منصوب باضمار فعل وذهب السيرافى وتبعه ابن الطراوة وابن طاهر الى ان الفعل ينصب اكثر من مصدر واحد وان اختلفت انواعها ومذهب الجماعة اصح

بغير صلة (صدقا) منصوب بيصدق (غير مقيد) صفة صدقا (بالجار) حرف أو اسم متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول فى غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح فى الحواشى (و) المفعول المطلق (هو اسم يؤكد عامله) فيفيد ما افاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك (او يبين نوعه) أى نوع العامل فيفيد زيادة على التوكيد (او) يبين (عدده) أى عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد (وليس) هو (خبرا) عن مبتدا (ولا حالا) من غيره (نحو ضربت ضربا أو) ضربت (ضرب الامير أو) ضربت (ضربتين) فالاول مثال لما يؤكد عامله والثانى مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده (بخلاف نحو) ضربك ضرب بتان و (ضربك ضرب اليم) فانه وان بين

(قوله واكثر مايكون المفعول المطلق مصدرا) صرح السيد بان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أى الاثر لا المصدر الذى هو التأثير قال واطلاق المصدر على المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين التأثير والاثر انتهى وقضيته ان صيغ المصادر بعينها موضوعة للاثر الحاصل بتأثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما انها موضوعة لايقاع ذلك الاثر والا يلزم التجوز فى كل مفعول مطلق ولاسبيل اليه لوجود امارة الحقيقة من تبادر معناه من غير حاجة الى القرينة وفى عدم التمييز بين التأثير والاثر وان صرح به ابن سينا نظر لانهما من مقولتين مختلفتين فالاول من مقولة الفعل والثانى من مقولة الانفعال وقال بعض المحققين الاتحاد الخارجى بين التأثير والاثر على ماهو رأى الاشاعرة لاينافى الاختلاف بحسب المفهوم والاعتبار فان الضوء الحاصل من الشمس فى البيت امر موجود لكن اذا نسب الى الشمس يسمى اضاءة واذا نسب الى البيت يسمى استضاءة انتهى وكانه أراد بالاتحاد الخارجى انه لم يتحقق فى الاضاءة والاستضاءة فى الخارج امر زائد على الضوء والا لايصح الحكم بان النسبة التى هى من الامور الاعتبارية هى عين الوجود الخارجى وقوله لاينافى الاختلاف بحسب المفهوم خلاف ماقاله ابن سينا من ان العلم والمعلوم واحد بالذات وبالاعتبار اثنان وفيه كلام فى شرح آداب البحث وحواشيه (قوله والفرق بين المصدر الخ) هذا لايناسب صنيع المصنف لانه ظاهر فى انهما يدلان على شئ واحد وانما امتازا بالجريان على الفعل وعدمه الا ان يحمل قوله اسم الحدث على ماهو أعم من اسم الحدث بلا واسطة وبواسطة فيدخل اسم المصدر لانه اسم للمصدر الذى هو

العدد فى الاول والنوع فى الثانى لوصفه بأليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا (و) بخلاف (نحو ولى مدبرا) فانه وان كان توكيدا للعامل فهو حال من الضمير المستتر فى عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعانى الثلاثة اشار الناظم بقوله * توكيدا أو نوعا يبين او عدد * (واكثر مايكون المفعول المطلق مصدرا) كما تقدم من الامثلة (والمصدر) كما قال الناظم اسم ماسوى الزمان من مدلولى الفعل وهو (اسم الحدث الجارى على الفعل) وليس علما ولا مبدوأ بميم زائدة لغير المفاعلة كما قال الموضح فى باب اعمال المصدر (وخرج بهذا القيد) وهو الجريان على الفعل (نحو غسلا ووضوأ وعطاء من قولك (اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ واعطى عطاء فان هذه الثلاثة (اسماء مصادر) وليست مصادر لعدم جريانها على افعالها لان اغتسل قياس مصدره الجارى عليه الاغتسال وتوضأ قياس مصدره الجارى عليه التوضؤ واعطى قياس مصدره الجارى عليه الاعطاء وخرج بقولنا وليس علما نحو حماد علما للمحمدة وبقولنا ليس مبدوأ بميم زائدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما من اسماء المصدر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمى المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه أى اخذ منه كمصدر الابل للمكان الذى ترده ثم تصدر عنه (و) المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة (عامله اما مصدر مثله) لفظا ومعنى (نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله أو معنى لالفظا نحو اعجبنى ايمانك تصديقا وقول الجرمى لايعمل المصدر فى المصدر مردود بالآية ونحوها (أو ماشتق) لفظه (منه من فعل) غير تعجبى ولاناقص ولاملغى عن العمل (نحو وكلم الله موسى تكليما) وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (أو) من (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل (نحو والصافات صفا) واسم المفعول نحو انا مز

اسم للحدث اذ لو حمل على ظاهره لم يحتج لقوله الجارى فى اخراج اسم المصدر بل كان يقول نخرج اسم المصدر لانه ماكول اسم لفظ المصدر لا اسم الحدث لان معنى اسم الحدث اسم مدلوله الحدث كما ان معنى اسم المصدر اسم مدلوله لفظ المصدر فتأمل (قوله فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) قال اللقانى فى التمثيل به لمايعمل فيه مصدر مثله نظر اذ قوله جزاؤكم وان كان لفظه مصدرا معناه المجزى به لحمله على جهنم فمعنى الآية ان جهنم هى الشئ الذى انتم مجزيون به وفى الكشاف مانصه وانتصب جزاء موفورا بمافى فان جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو على الحال لان الجزاء موصوف بالموفور انتهى قلت فعلى الاول يحمل النصب بمعنى الفعل الذى تضمنه الكلام لا بلفظ المصدر فتأمله منصفا

(قوله سربال طباخ) السربال القميص (قوله اصلان) قال الدنوشرى ينظر على مذهبه هل الوصف فرع الفعل أو فرع المصدر (قوله لان الفرع الخ) قال الدنوشرى قد يمنع ذلك فان قيل هذا خاص بالالفاظ ولا فائدة له اذا لم يكن كذلك قلنا بل فائدته اذا لم يكن كذلك تعلق الغرض بذكره اذا كان انقص من الاصل وتوسيع الطريق اذا كان مساويا بالاصل وماذكره هنا من ان الفرع لابد فيه من معنى الخ لايخالف ماذكروه فى جمع المذكر السالم من قولهم انه لايلزم مزية الفرع على الاصل المستلزم لجواز ان يكون مساويا او انقص ولايجوز ان يكون ازيد من أصله لان الفرع هنا معناه الاولى من غيره مرتبة وهنا ليس كذلك (نصل) (قوله ينوب عن المصدر الخ) قال الدنوشرى يشعر بان الاصل فى المفعول المطلق ان يكون مصدرا وان كان اطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (قوله مايدل على المصدر) قال الدنوشرى المراد به الحدث أو هو على حذف مضاف والتقدير على معنى المصدر وهو واضح فى غير نحو ضربته سوطا لان السوط ليس دالا على المصدر الاهم الا ان يقال المراد بدلالته عليه اشعاره به او يقال هو دال عليه التزاما فليتامل (قوله والاصل سرت السير احسن السير) قدر المصدر معرفة وقدره ابن الناظم نكرة فقال التقدير سرت سيرا أحسن السير وقال اللقانى يلزم على تقديره نكرة وصف النكرة بالمعرفة وعلى تقديره معرفا بال وصف المعرف بال بالمضاف وأجيب بانه لامحذور فى الثانى قال ابن الحاجب قدس الله سره ومن ثم اى من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله اى صورة

ما كولا كلا وانه للمبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولايجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله

اما الملوك فانت اليوم ألأمهم * لؤما وابيضهم سربال طباخ

فلؤما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق اشار الناظم بقوله * بمثله أو فعل أو وصف نصب * وماذكره من ان الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول الناظم * وكونه اصلا لهذين انتخب * (وزعم بعض البصريين) كالفارسى واختاره الشيخ عبد القاهر (ان الفعل اصل للوصف) فيكون فرع الفرع (وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما) أى للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر اصلان وليس احدهما مشتقا من الآخر والصحيح الاول لان الفرع لابد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولادلالة لها على الزمان المعين

• (فصل ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق مايدل على المصدر من صفة) له (كسرت أحسن السير) والاصل سرت السير احسن السير فحذف الموصوف لدلالة اضافة صفته اليه عليه ونابت منابه وانتصبت انتصابه (واشتمل الصماء) والاصل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه (وضربته ضرب الامير اللص) اذ الاصل ضربا مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف) وهو ضربا (ثم المضاف) وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان أضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف من المضاف اليه لتوغله فى الابهام وقيد أبو البقاء المسئلة بقوله وكذلك صفة

اذ البواقى كلها اعلى من ذى اللام فلا يجوز الوصف بها وقال الشهاب القاسمى رحمه الله تعالى قوله لزم وصف المعرف الخ انظر ماذا يلزم على هذا اللازم وقال الدنوشرى لايشكل على قوله والاصل الخ ماقال اللقانى انه يلزم وصف مافيه ال بالخالى منها وهو محذور لان كلامه مردود بجواز وصفه بمافيه ال او بالمضاف لما هى فيه انتهى فليتامل (قوله واشتمل الصماء) فى كيفية هذا الاشتمال خلاف بين اهل اللغة والفقهاء لانطيل به ذكره الدنوشرى ورايت بخط المصنف بهامش القمية ابن معطى الصماء ان يشتمل بثوب على جميع بدنه ويضم طرفيه (قوله وضربته ضرب الامير اللص) قال الدنوشرى قال اللقانى التمثيل غير مطابق لان صفة المصدر لم تقع فيه صفة والجواب ان التمثيل باعتبار مثل الذى هو صفة محذوفة كما كادت عبارته ان تنطق به غاية الامر ان هذه الصفة حذفت وانيب ما اضيف اليه عنها او ينبغى ان يراد نحو ضرب الامير على ماقالوه لانه ليس واحدا مما ذكره ممايثوب (قوله اذ الاصل الخ) انما كان الاصل ذلك لانك لاتفعل فعل غيرك

(قوله اذا اضيفت اليه) قال الزرقانى أى اذا اضيفت الصفة الى المصدر فان اشد مضاف الى السير والسير مضاف اليه أشد فان قلت الصفة لم تضف الى المصدر الذى هو موصوفها فالجواب انه لما كان مثله فى كونه مصدرا قيل انها مضافة اليه (قوله رغدا) الرغد العيش الطيب والخصب (قوله ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال الخ) قال الدنوشرى هو واضح فى نحو فكلا منها رغدا واما نحو سرت أحسن السير مما الصفة فيه معرفة فالحالية فيه غير متأتية لان الا تقع معرفة على مذهبه فينبغى ان يؤول على وجه غير الحالية بان تعرب معمولا لمحذوف أو غير ذلك (قوله والا لجازت اقامته الخ) قال الدنوشرى قد يرد بانه لا يلزم من عدم وقوعه عدم جوازه فليتأمل (قوله او ضميره) قال الدنوشرى ينظر ما وجه مخالفة الاسلوب حيث نكر الاول وعرف الثانى بالاضافة وكذا يقال فيما بعده (قوله بالنصب) قال الدنوشرى احترز بالنصب عن الرفع فان الضمير حينئذ مفعول اول وجالسا مفعول ثان والفاعل مستتر والجملة خبر عبد الله ويجوز حال النصب ان يكون من باب الاشتغال ويكون مفعول العامل المحذوف الثانى محذوفا ويقبح رفع جالس ورفع عبد الله على الالغاء لتوسط العامل ويكون الضمير منصوبا على انه مفعول مطلق ووجه قبحه ان الالغاء تقتضى عدم اعتباره وتأكيده يقتضى اعتباره فيتنافيان اه وجوز الشهاب ٢٩٤

المصدر اذا أضيفت اليه نحو سرت أشد السير لان الصفة هى الموصوف فى المعنى وانما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وماذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف فى الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك فى شرح التسهيل وخالف ذلك فى شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل اكلا رغدا وانه حذف الموصوف ونابت صفته منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلاه حال كون الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والا لجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى (أو) من (ضميره) أى ضمير المصدر (نحو عبد الله) بالنصب (أظنه جالسا) فعبد مفعول اول لاظن وجالسا مفعوله الثانى والهاء فى اظنه ضمير المصدر نائبة عنه فى الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هى نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا أو عن نوعى فيكون التقدير اظن ظنى كما قدره الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال الموضح فى الحواشى والذى يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله

من كل ماناله الفتى * قد نلته الا النصيحة

وقوله

هذا سراقة للقرآن يدرسه * والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب

القاسمى النصب على الاشتغال اذا كان الهاء لعبد الله وعبارته انظر هل الحكم بان الهاء للمصدر على سبيل الوجوب اولا فيجوز ان يكون لعبد الله على انه من باب الاشتغال وأى مانع من ذلك والذى يظهر الثانى فتامله اه وفيه رد على اللقانى حيث عين كون الضمير للمصدر (قوله قال الموضح فى الحواشى) قال الدنوشرى يعلم من كلامه المذكور فى الحواشى ان الضمير العائد الى المصدر يجوز ان يكون مؤكدا وان يكون نوعيا فيكون قوله انما يقوم مقام المصدر المؤكد خاصة مدافعا لما يعلم من كلامه ان له حالتين فليتامل (قوله الا النصيحة) قال الدنوشرى المراد بالنصيحة الملك هنا (قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه) فى حواشى التسهيل ولو زعم ان القرآن مبتدا وان اللام زائدة اى مثله فى بحسبك لم يكن بعيدا قال الدمامينى وحينئذ يكون قوله سراقة خبرا اول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لكن فى ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره اه وينظر هل مراده دعوى زيادة اللام مطلقا او دعوى زيادتها فى المبتدا فان كان المراد الاول اشكل بما صرحوا به فى باب نواصب الفعل انها تزاد ومثلوا لذلك بنحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وانما جعل الشارح والموضح الضمير فى يدرسه مفعولا مطلقا لا مفعولا به لانه يلزم عليه تعدى الفعل الى الاسم الظاهر ومضمره معا وهو ممتنع ومعنى البيت كما قال الشمنى ردا على الدمامينى هجو رجل من القراء يسمى سراقة بانه يرائى ويقبل الرشا وانما صيره ذئبا لحرصه على اخذها فاقتضى ان قوله ذئب بالذال المعجمة والهمزة والباء ورشا بضم الراء جمع رشوة والدمامينى قال سراقة بضم السين أظنه سراقة الصحابى وقال ان قوله عند الرشا متعلق بذئب لما فيه من معنى التأخر فاقتضى ان ذئب بالذال المعجمة

والنون وزشا بكسر الراء وهو الحبل وان الضمير فى بها عائد على الرشا وانثه لان الرشا فى معنى الآلة وان معنى البيت ان سراقة درس القرآن فتقدم والمرء يتاخر عند اشتغاله بما لا يهم كن امتن نفسه فى السقى وأرخى الارشية فى الآبار (قوله فتقديره لا اعذب هذا التعذيب الخاص الخ) قال الدنوشرى يرد بذلك على من يزعم ان الكلام فى ضمير المصدر والضمير فى الآية عائد الى عذابا قبله وهو ليس بمصدر لعذب ووجه الرد ان الضمير عائد الى التعذيب وهو بمعناه فان قيل يلزم على ذلك خلو الصفة بمعنى لا اعذبه احدا من العالمين من ضمير الموصوف اعنى عذابا قلت قال شيخنا الامام علامة الانام ابو بكر هذا نظير محمد جاء أبو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له فيكون اشتمال جملة الصفة على اسم بمعنى الموصوف كافيا فى الربط لان الضمير بمعنى التعذيب والتعذيب والعذاب واحد ثم رايت اباحيان صرح بذلك فى اعرابه فليراجع اه ومراده بمن زعم اللقانى (قوله وذهب ابن مالك فى شرح التسهيل الخ) لذلك خطئ من حمل قول المتنبى * هذى برزت لنا فهجت رسيسا ٢٩٥ على انه اراد هذه البرازة لان مثل

أى يدرس الدرس وقد نلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يعد الا التوكيد فكذلك ضميره (و) اما (نحو) فانى اعذبه عذابا (لا اعذبه احدا) فتقديره لا اعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير ههنا نائب عن المصدر النوعى فصار له حالتان انتهى كلامه فى الحواشى ومن خطه نقلت وينبغى ان تكون أل فى النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا ايضا (او) من (اشارة اليه) أى الى المصدر سواء كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول (كضربته ذلك الضرب) بالنصب والثانى كضربته ذلك فذلك فى المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذهب ابن مالك فى شرح التسهيل الى انه لابد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادى فى التلخيص (او) من (مرادف له) معنى (نحو شنئته بغضا) فبغضا مفعول مطلق نائب عن شنئا فان الشنأ مصدر شنئ بكسر النون مرادف للبغض (واحببته مقة) فمقة مفعول مطلق نائب عن محبة فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة (وفرحت جذلا) فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا فان الجذل بفتحتين (وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر) مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم فى الامثلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا واحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا (أو) من (مشارك له) أى للمصدر المحذوف (فى مادته) وحروفه (وهو) أقسام (ثلاثة اسم مصدر) غير علم (كما تقدم) من نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ واعطى عطاء وفى شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا (واسم عين ومصدر لفعل آخر)

ذلك لا يستعمله العرب (قوله شنئ) قال الدنوشرى بكسر الشين له خمسة عشر مصدرا بينها السفاقسى فى قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن وفى حفظى انه قال ليس للفعل له خمسة عشر مصدرا سواه فليراجع وفى القاموس شنئ كعلم ومنع فاقتصار الشارح على الاول قصور منه اه وقد اسلف كلام السفاقسى فى باب لا النافية للجنس (قوله والمنقول عن الجمهور الخ) اقتصر على مذهبين وفى المسئلة ثلاثة مذاهب هذان والثالث مذهب ابن جنى وظاهر كلام ابى على وهو التفرقة بين المؤكد فيعمل فيه فعل مضمر من لفظه والمبين للنوع فيعمل فيه الظاهر واستدل لمذهب سيبويه بقوله

السالك الثغرة اليقظان سالكها * مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل

فمشى الهلوك منصوب بفعل مضمر أى تمشى مشى الهلوك لا بالسالك وان كان فى معنى الماشى لانه قد وصف باليقظان فيلزم وصفه قبل استيفاء عمله وهو غير جائز لان المعمول من تمام الصلة واستدل للمازنى بانه لما كان فى معناه تعدى اليه كما يتعدى الى ما هو من لفظه واستدل لابن جنى بان المؤكد مع فعله بمنزلة التأكيد اللفظى فيلزم ان يكون فعله الناصب له من لفظه بخلاف النوعى وينبغى الحاق العددى به هذا خلاصة ما نقله الدنوشرى عن بعض شروح النخبة ابن معطى (قوله كما تقدم) قال اللقانى اى من قوله اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ واعطى عطاء لكن لقائل ان يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر كما فى وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغى ان يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده به ما ليس جاريا على فعل اصلا فما تقدم من الامثلة الاول كذلك لجريان الغسل على غسل والوضوء على وضأ وعطاء على عطا اى اخذ الا ان يجاب بان مراده بما ليس جاريا على فعله ما دخله نقص لبعض الحروف

(قوله مصدر جار الخ) قال الدنوشري يؤخذ من كلام الجامي انه أي نباتا مصدر نبت وعبارته واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت اه وقال الشهاب القاسمي بعد ان نقل كلاما عن الرضي ولا يخفى انه يفيد ان نباتا مصدر نبت اه وفي حواشي ابن الناظم لم يجعله من القسم الاول وهو اسم المصدر نحو اغتسل اغتسالا وكانه للاشارة الى ان المراد بمصدر فعل آخر اعم من أن يكون اسم مصدر لهذا الفعل كما في انبتكم

فاسم العين (نحو والله أنبتكم من الارض نباتا) فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع أو غيره ومنه زكاة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فكأنه نائب عن انباتا قاله الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدر الفعل آخر نحو (وتبتل اليه تبتيلا) فنباتا نائب عن انباتا وتبتيلا نائب عن تبتلا (والاصل) في مصدر انبت وتبتل (انباتا وتبتلا) لان قياس مصدر انبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل التبتل لا التبتيل لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد (أو) من لفظ (دال على نوع منه) أى من المصدر (كقعد القرفصا) بالمد والقصر (ورجع القهقرى) بالقصر فقط فان القرفصاء نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصا ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر وانيب عنه لفظ دال على نوع منه فان قلت القرفصا والقهقرى مصدران فكيف يقال نابا عن المصدر قلت اجيب بانهما نابا عن المصدر الاصلي المحتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح في الحواشي (أو) من لفظ (دال على عدده) اى المصدر (كضربته عشر ضربات) فعشر نائب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وانيب عنه عدده ومثله (فاجلدوهم ثمانين جلدة) والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر وانيب عنه ثمانين وجلدة تمييز (أو) من لفظ دال (على آلته) أى آلة المصدر (كضربته سوطا أو عصا) والاصل ضربته ضربا بسوط أو عصا ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وأعطيت ماله من اعراب وافراد وتثنية وجمع تقول ضربته سوطين وأسواطا والاصل ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله الشارح وقال المرادي في التلخيص أصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لانه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل اه (او) من (كل) وما في معناها مضافة الى المصدر (نحو فلا تميلوا كل الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل (و) نحو (قوله) وهو قيس بن الملوح

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما * (يظنان كل الظن ان لا تلاقيا)

والاصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب أو عامة الضرب (أو) من (بعض) وما في معناها مضافة الى المصدر (كضربته بعض الضرب) فبعض مفعول

من الارض نباتا أولا كما في وتبتل اليه تبتيلا أو انه يصح في النيابة ملاحظة كل من الجهتين كما في جعل نباتا من الملاقي في الاشتقاق مع امكان جعله اسم مصدر اشارة الى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة وبهذا يسقط قول اللقاني انه لا يصح في نباتا في الآية ان يكون مصدر الفعل آخر اذ مصدر نبت النبت فالنبات اسم لعين النابت وبهذا يمكن ان يجاب عن اشكال اللقاني المتقدم فتدبر (قوله بالمد والقصر) قال الزرقاني القرفصا بكسر القاف والفاء مقصورا وبضمها ممدود الجلسة المحتبي بيديه لا بثوبه ومنه قيل قرفصت فلانا اذا شددته جامعا يديه تحت ركبتيه قاله ابن مالك في تحفة المودود وقال ابن ولاد قال الفراء يقال قعد القرفصا اذا ضممت أولهما مددت واذا كسرت أولهما قصرت يكتب بالياء وهو ان يقعد على قدميه ويمس اليته بالارض اه وقال المهلبي في زيادته على ابن ولاد حكى الجرمي في كتاب الابنية ان القرفصا بالضم يمد ويقصر اه وضوه للدنوشري وقال كلام الشارح مبني على قول الجرمي وان بعضهم قال ان القرفصا مثلث في اوله وثالثه هذا وقال اللقاني ان قلت ما الفرق بين اشتمل الصماء وقعد القرفصا حتى كان الاول من نيابة الصفة والثاني من نيابة الدال على نوع قلت هو ان الصماء جارية على موصوف محذوف والقرفصا اسم لهذه القعدة المخصوصة فهي جامدة غير مشتقة

(قوله والضمير) قال الشنباطي تقدم انه يكون من النوع الاول أيضا نحو لا أعذبه احدا (قوله المصدر المؤكد لعامله لا يثنى الخ) قال الدنوشري هو ظاهر في قصر الحكم على المؤكد والظاهر انه غير مقصور عليه بل هو أعم من ذلك نحو ضربك حسن والحاصل كما قال بعضهم ان المصدر لا يخلو ان يكون مبهما أو مختصا فان كان مبهما فلا يثنى ولا يجمع لان التثنية ضم الشئ الى مثله والجمع ضم الشئ الى أكثر منه والمصدر المبهم لا يتأتى فيه ضمه الى شئ آخر لانه يدل على مجرد الحقيقة والحقيقة

مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التنزيل ولا تضرونه شيأ وحاصل ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد ونائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة باقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والآلة وكل وبعض وذلك يدخل في قول النظم وقد ينوب عنه ما عليه دل * (مسئلة المصدر المؤكد) لعامله (لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال) ضربت (ضربين) بالتثنية (ولا) ضربت (ضروبا) بالجمع (لانه) اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير (كماء وعسل) ودقيق ولانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته (و) المصدر العددي وهو (المختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه) فيثنى ويجمع (باتفاق فيقال) ضربت (ضربتين وضربات لانه) فرد لجنس (كتمرة وكلمة واختلف في) المصدر (النوعي فالمشهور) من الخلاف في تثنيته وجمعه (الجواز) قياسا فيقال ضربت ضربتين ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربت ضروبا مختلفة (وظاهر مذهب سيبويه المنع) وانه لا يقال منه الا ما سمع (واختاره) أى المنع (الشلوبين) واحتج المجيز بجيئه في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافي والى المنع في المؤكد والجواز في غيره أشار الناظم بقوله

وما لتوكيد فوحد ابدا * وثن واجمع غيره وأفردا

* (فصل) * النحاة (اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد) وهو المبين للنوع أو العدد والدليل المقالي ما مرجعه الى القول (كأن يقال ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا أو بلى جلستين) فجلوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول حذف عامله لجواز الدليل مقالي وهو قول القائل ما جلست والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين (و) الدليل الحالي ما مرجعه الى الحال من مشاهدة أو غيرها (كقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا) ولمن تكرر منه اصابته الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعي واصابتين مصدر عددي حذف عاملهما لجواز الدليل حالي وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوما مباركا واصبت اصابتين (وأما) المصدر (المؤكد فزعم ابن مالك) في شرح الكافية (انه لا يحذف عامله لانه انما جيء به لتقويته وتقرير معناه

من حيث هي حقيقة تدل على القليل والكثير فلم يبق شئ يضم اليها فتصح فيها التثنية والجمع وهذا أمر عقلي وانما جاز تثنية المصدر المختوم بالتاء وكذلك جمعه لانه بدخول التاء صار يدل على مرة واحدة من ذلك المصدر فيصح ضمه الى ما المرة الواحدة منه فيثنى ويجمع (قوله فلا يقال ضربين) * (فرع) * ضربت ضربا ضربتين صحيح بناء على ان الفعل ينصب أكثر من مصدر على ما مر ويكون ضربتين بدلا من ضربا لان ضربا يصلح للمفرد والمثنى والمجموع فالابدال منه يعني ان المقصود ضربتان والبدل يبين ما أراد المتكلم بقوله ضربا فان قلت ضربت ضربتين ضربا لم يصح ذلك وان وصفت ضربا صح سواء قدمته فقلت ضربت ضربا شديدا ضربتين او اخرته فقلت ضربت ضربتين ضربا شديدا (قوله كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا) قال الدنوشري انما جمع الظن لاختلاف انواعه لان من خلص ايمانه ظن ان ما وعدهم الله من النصر حق ومن ضعف ايمانه اضطرب ظنه ومن كان منافقا ظن ان الدائرة تكون على المؤمنين فاختلفت ظنونهم وقال الآخر ثلاثة أحباب فحب علاقة * وحب تملاق وحب هو القتل * (فصل) * (قوله في شرح الكافية) لعله انما عزاه لشرح الكافية لنقل المصنف عنه الدليل وفي الخلاصة لم يتعرض له (قوله لتقويته وتقرير معناه) قال المصنف في حواشي ابن الناظم المراد بالتقوية التشديد والتثبت في النفس فان ذكر الشئ مرتين اثبت له من أن يذكر مرة والمراد بالتقرير رفع المجاز

(قوله فجاز حذف عامله) فى اطلاقه نظر لان من جملة المبين للنوع كما ذكره الشارح نحو فضرب الرقاب ونحو لبى بكاء ذات عضله ويأتى عن المصنف تحقيق المقام (قوله بنية التخصيص) أى فتجعل مصادر نوعية ويقدر لها مخصصا محذوفا أى سقيا عظيما أو نافعا وهكذا (قوله بل قال ابن عقيل) هو مثل كلام الشاطبى فى تعميم الحكم بانها ليست من المؤكد (قوله من قسم المصدر المؤكد) أى بحسب الاصل واما بحسب الحال فهى بدل من أفعالها وبه يجمع بين كلام الناظم ومن اعترضه

ثم ان اطلاق كونها من المؤكد بحسب الاصل مشكل فان منها ما هو من النوعى كما سيأتى فى كلام الشارح وقد رأيت بخط المصنف بهامش ابن الناظم عند قوله والحذف حتم ما نصه الحكم صحيح والمثل فاسد لانه لا يمتنع اندل ندلا وتما يجب الحذف فى مواضع أحدها ما أهمل فعله نحو ويحه وويله وبله زيد ورويد عمرو وسبحان الله الثانى ما كان للطلب وتكرر كقوله

* فصبرا فى مجال الموت صبرا *

بخلاف ضربا زيدا نص عليه ابن عصفور الثالث ما أضيف الى معمول الفعل فاعلا نحو صنع الله أو مفعولا نحو فضرب الرقاب الرابع ما كثر استعمالهم اياه وبان هذا السماع نحو سقيا ورعيا وجدعا وخيبة الخامس ما قرن بحرف التوبيخ نحو الؤما واغترابا والمصدر فيهن مؤكد فى الاصل واما الآن فانه صار بمنزلة الفعل الذى سد مسده وذلك لا يكون مؤكدا ولا مبينا النوع ولا عدد وفى النظم خمس مسائل فتلك عشرة كاملة لانى اعد قوله مكرر وذو حصر واحدة وانما اختلف الشرط وأعد كلا من المؤكد لنفسه وغيره واحدة والخمسة الباقية المصدر فيهن فى الاصل مؤكد الا الاخيرة فمبين للنوع والعشر مستثناة من قوله * وحذف عامل المؤكد امتنع * ومن مفهوم قوله * وفى سواه لدليل متسع * لان معناه يجوز ذلك الاتساع فان شئت لم تحذف هذا الذى يفهم منه وارتفع التناقض ذكر ولله الحمد وانما الاعتراض فى التمثيل وهو لازم للشارح المعترض لانه موافق عليه

والحذف مناف لهما) فلم يجز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعا أو عددا فانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه فى شرح الكافية وصرح بذلك فى النظم فقال

وحذف عامل المؤكد امتنع * وفى سواه لدليل متسع

(ورده ابنه) فى شرحه بانه ان أراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى و(بانه قد حذف جوازا) اذا كان خبر اسم عين فى غير تكرير ولا حصر (فى نحو انت سيرا ووجوبا) مع التكرير او الحصر (فى نحو أنت سيرا سيرا) وما انت الا سيرا (وفى) غير ذلك (نحو سقيا ورعيا) وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع مثل هذا اما للسهو عن وروده واما للبناء على ان المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابنه فى شرحه وأجاب الشاطبى بأن ما قال ابن الناظم غير لازم لانه اذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض وأما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلا وانما هى مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها فقد أفادت النيابة عن أفعالها واعطاء معانيها لا التأكيد فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة انفسها والشئ لا يؤكد نفسه انتهى ملخصا مع اعترافه بان أنت سيرا للتوكيد حيث قال فى شرح قول النظم كذا مكرر وتقول فى المؤكد أنت تسير سيرا فيظهر ايضا معنى العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل أقره عليه لكن اقراره على نحو سقيا ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما أتى به من الامثلة ليست من المصدر المؤكد فى شئ وانما هى من المصادر النائبة عن افعالها انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو فى معنى الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع قاله الموضح فى بعض حواشيه على الخلاصة (وقد يقام المصدر) المؤكد (مقام فعله) المستعمل أو المهمل (فيمتنع ذكره معه) اى فيمتنع

(قوله ما لا فعل له) قال الدنوشرى ومن هذا النوع وهو ما لا فعل له دفرا وافا وتفا قال بعضهم التقدير الزمه الله دفرا الخ وهو يقتضى انه مفعول به لا مفعول مطلق والدفر بالدال المهملة النتن والاف وسخ الاذن والتف وسخ الاظفار (قوله فيقدر له عامل من معناه) قال الدنوشرى ينظر هل العامل الذى قدره وهو أحزن معناه معنى ويح وويل فانهما بمعنى الحزن كما ذكر اولا وكذا يقال فيما بعده (قوله فما وال) قال الدنوشرى وبعضهم رواه بقوله فلا وال (قوله فى الطلب) قال الدنوشرى يفهم منه انه مستعمل فيه مع معناه الاصلى فيكون مجازا او حقيقة (قوله كسقيا ورعيا) قال الدنوشرى ومن ذلك عقرا أى عقره عقرا وبعدا أى بعد بعدا وسحقا بضم السين أى سحق سحقا وفعله بضم الحاء يقال سحق الشئ فهو سحيق اذا بعد وتعسا أى تعس تعسا أى لا انتعش من عثرته ونكسا بضم النون وقد تفتح نونه اما فى لغة قليلة واما اتباعا للتعس فتقول تعسا ونكسا بفتح النون والنكس عود المرض وبؤسا أى بئس بؤسا أى اشتدت حاجته وخيبة أى خاب خيبة وجوعا وبوعا أى جاع جوعا وبوعا اتباعا لجوعا وقيل معناه العطش فيكون قد دعا عليه بالجوع والعطش وتبا أى تب تبا أى خسر واعلم ان هذه المصادر على اختلاف أنواعها منها ما يرفع على الابتداء سماعا لا قياسا فان كانت معارف فبين وان كانت نكرات فلما فيها من معنى الدعاء أو شبهه فقالوا بؤس له وخيبة له وويل له ولم يقولوا سقى له ورعى له والنصب فى هذا أكثر فلو كان معرفة نحو الويل له لكان الرفع أكثر ودخول الالف واللام على هذه المصادر سماعى لا قياسى قالوا الويل له والخيبة له ولم يقولوا السقى لك قال سيبويه لو قلت السقى لك والرعى له لم يجز والجار والمجرور الواقعان بعد نحو سقيا متعلق بفعل خرج مخرج البيان التقدير أعنى لك ولا تتعلق بالمصدر فنحو سقيا لك على هذا جملتان وذهب الكوفيون الى انه كلام واحد انتهى وما ذكره من متعلق التبيين اختار المصنف خلافه فانظر المغنى فى بحث لام التبيين (قوله وجدعا) قال المصنف فى حواشى ألفية ابن معطى الجدع بالدال المهملة قال أحمد يستعمل فى الانف والاذن ومعناه القطع (قوله نحو قياما لا قعودا) قال الدنوشرى جعله الشارح كما يفهم من قوله أى قم قياما لا تقعد قعودا من غير عطف وينظر ما وجه ترك المصنف العطف المسمى عندهم بالنسق ولو قال قائل ان مثل ذلك الاول مفعول به لعامل محذوف ولا عاطفة والتقدير افعل قياما لا قعود الكان مذهبا له وجه وجيه لما يلزم على الاول من حذف المجزوم وبقاء الجازم ومن ترك العطف مع وجود الجامع كقوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ وقوله من حذف المجزوم الخ بناء على ان لا ناهية وهو كما قال صريح قول الشارح لا تقعد قعودا وزعم أبو حيان انها نافية للجنس وقعودا اسمها وقد يقال انه ورد منونا وعلى كلامه يكون خبرا بمعنى الانشاء (قوله وكذلك النوعى) عطف على قوله المؤكد بعد قول المصنف وقد يقام المصدر (قوله نحو فضرب الرقاب) قال الدنوشرى عرفوا الضرب بانه امساس جسم بعنف والضرب هنا معناه قطع العنق فينظر هل هو حقيقة أو مجاز

ذكر الفعل مع المصدر لاقامته مقامه (وهو نوعان ما لا فعل له) اصلا من لفظه (نحو ويل زيد وويحه وبله الاكف) بالاضافة الى المفعول (فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا) بناء على قول المازنى ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر فى نحو ويل زيد وويحه احزن الله زيدا ويله وأحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله أبو البقاء وقيل يقدر أهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر قبل ويح رحم لانها كلمة ترحم وقبل ويل عذب لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى ان ويحه وويله وويسه منصوبة بافعال من لفظها وانشد

فما وال ولا واح * ولا واس أبو هندى

قال المرادى فى شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر فى بله الاكف اترك لان بله الشئ بمعنى تركه والاكف جمع كف (وما له فعل) مستعمل من لفظه (وهو نوعان) نوع (واقع فى الطلب وهو الوارد دعاء) بخير أو ضده فالاول (كسقيا ورعيا) والثانى كخيبة (وجدعا) والاصل سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وكواه الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف او الشفة أو الاذن او غير ذلك (أو) الوارد (أمرا أو نهيا نحو قياما لا قعودا) أى قم قياما لا تقعد قعودا (و) كذلك النوعى (نحو فضرب الرقاب) أى فاضربوا ضرب الرقاب ولا فرق فى ذلك بين المفرد والمضاف ولذلك فصله بقوله (و) نحو (قوله)

على حين ألهى الناس جل أمورهم * (فندلا زريق المال ندل الثعالب)

أى اندل يا زريق المال ندل الثعالب أى اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاى فراء مصغرعلم رجل والمال مفعول به والى ذلك أشار الناظم بقوله

والحذف حتم مع آت بدلا * من فعله كندلا اللذ كاندلا

(كذا أطلق ابن مالك) القول بان المصدر القائم مقام فعله فى الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار (وخص ابن عصفور الوجوب) للحذف (بالتكرار كقوله) وهو القطرى بن الفجاءة الخارجى

(فصبرا فى مجال الموت صبرا) * فما نيل الخلود بمستطاع

أى اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه واعلم أنه يجرى مجرى هذا فى التزام الاضمار المصادر فى الامر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح فى حاشية التسهيل وأشار بقولهم هذا الى التحذير بغيرايا وبمثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذى أقيم مقام عامله فى الطلب يلتزم معه الحذف انتهى كلام الموضح (أو) الوارد (مقرونا باستفهام توبيخى) وهو ثلاثة أقسام توبيخ متكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموتا فى بيت امرأة سلولية وتوبيخ لمخاطب (نحو أتوانيا وقد جد قرناؤك) أى اتتوانى توانيا (وقوله) وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندى

أعبدا حل فى شعبى غريبا * (ألؤما لا أبالك واغترابا)

أى أتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ لغائب فى حكم حاضر كقولك لشيخ غائب وقد بلغك انه يلعب ألعبا وقد علاك المشيب أى أتلعب لعبا (و) نوع (واقع فى الخبر وذلك فى) خمس (مسائل احداها مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها) المحذوف (كقولهم عند تذكر نعمة وشدة حمدا وشكرا لا كفرا) وهى من أمثلة سيبويه وقدره أحمد الله حمدا وأشكره شكرا لا أكفره كفرا كذا يتكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن عصفور ولا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال حمدا وحده أو شكرا الا أن يظهر العامل على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع لا كفرا فهذه الامور جرت مجرى المثل ينبغى ان يلتزم فيها ما التزمت العرب انتهى (وصبرا لا جزعا) والتقدير اصبر صبرا لا أجزع جزعا ولا يخفى ما فى كلامه من اللف والنشر المرتب (و) كقولهم (عند ظهور أمر معجب عجبا) أى أعجب عجبا (وعند خطاب) شخص (مرضى عنه او مغضوب عليه أفعله) أنا (وكرامة ومسرة) أى افعل ما تريد وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ولا تستعمل مسرة الا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر أكرم (ولا أفعل ولا كيدا ولا هما) أى لا أكاد كيدا ولا أهم هما هذا تقدير كلام سيبويه واختلف فى تقديره

(قوله علم رجل) قال الدنوشرى زعم الشيخ زكريا انه علم قبيلة وقدر العامل اندلى وينظر هل ندل الثعالب بدل من ندلا أو توكيدا وهو مفعول لمحذوف آخر ثم ظهر انه نعت له ولا يضر كونه معرفة وندلا نكرة على حذف مضاف والتقدير مثل ندل الثعالب ومثل لا تتعرف بالاضافة الى معرفة هذا وقال بعضهم ان المعرف بال الجنسية يقع صفة للنكرة وجعل هذا منه (قوله واقع فى الخبر) قال اللقانى أراد بالخبر ما ليس بطلب والا فلا شك ان قوله حمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لا جزعا وعجبا من الانشاء الذى لا يحتمل الصدق والكذب (قوله الا أن يظهر على الجواز) قال الزرقانى مستثنى من قوله ولا يقال حمدا وحده الخ أى انه لا يقال حمدا مجردا عن لا كفرا الا أن يظهر معه العامل فيقال على جهة الجواز بان يقال أحمد حمدا وأشكر شكرا ويدل على هذا قوله ولا يلزم الاضمار الخ وعلم من قول الشارح الا أن يظهر الخ ان حمدا ليس مما أضمر عامله وجوبا وقال اللقانى قال فى المتوسط فان قيل لم قلت ان فعل هذا النوع واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وشكرت الله شكرا فالجواب أن يقال المراد بانه واجب الحذف عند استعمال المصدر مع اللام نحو حمدا له وشكرا له أو تقول انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض (قوله لا أكاد كيدا ولا أهم هما) قال الدنوشرى هما بضم أولهما مبنيان للمفعول

أكاد فقال الاعلم هى الناقصة وقال ابن طاهر هى التامة والمعنى ولا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من هممت بالشئ ولا يخفى ما فى كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للمرضى عنه والمنفى للمغضوب عليه المسئلة (الثانية ان يكون) المصدر (تفصيلا لعاقبة ما قبله) من طلب أو خبر فالاول (نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء) فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الامر بشد الوثاق والتقدير فاما ان تمنوا منا واما ان تفادوا فداء والثانى كقوله

لاجهدن فاما درء واقعة * تخشى واما بلوغ السؤل والامل

فدرء وبلوغ ذكرا تفصيلا لعاقبة الجهد أى اما ادرأ واما أبلغ والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما لتفصيل كاما منا * عامله يحذف حيث عنا

المسئلة (الثالثة ان يكون) المصدر (مكررا أو محصورا او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين) فى الانواع الثلاثة وشروطها أربعة أمور أحدها التكرير او الحصر أو العطف عليه او الاستفهام عنه والثانى كون المصدر مستقر الحال لا منقطعا ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر (نحو أنت سيرا سيرا) والتقدير أنت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام التكرير مقامه (و) المحصور بالا او انما نحو (ما أنت الا سيرا او انما أنت سير البريد) والتقدير ما أنت الا تسير سيرا وانما أنت تسير سير البريد فحذف تسير لما فى الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو أنت اكلا وشربا والتقدير انت تأكل أكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نص عليه هنا وفى باب الاغراء والتحذير ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل هنا يجب ان يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان فى المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل الثانى معطوف على الاول وكلاهما خبر عن أنت قاله الموضح فى الحواشى (و) المستفهم عنه نحو (أأنت سيرا) والتقدير أأنت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير وجوز فى المغنى ان يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير مناسب هنا لان الكلام فى قيام المصدر مقام فعله فليتأمل واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال

كذا مكرر وذو حصر ورد * نائب فعل لاسم عين استند

فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو أنت تسير سيرا وان شئت حذفته فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن

(قوله أى الناقصة) قال الدنوشرى ينظر ما الخبر على ذلك وقال ابن عقيل وعلى هذا يكون الخبر محذوفا اى ولا أكاد أقارب الفعل (قوله ان يكون تفصيلا) المراد كما قال ابو حيان ان يكون فى موضع تفصيل اى واقعا بعد اداة لان التفصيل انما جاء من اداته لا من المصدر وقوله لعاقبة ما قبله العاقبة هى الغرض وفى الكلام حذف مضاف اى عاقبة مضمون ما قبله فرجع لقول ابن الحاجب ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة وفسر الجامى المضمون بمصدر الجملة المضاف الى الفاعل أو المفعول ولا يخفى انه لا يظهر فى الجملة الاسمية الا أن يريد بالفاعل ما يشمل الفاعل فى المعنى والمبتدا كذلك فمضمون زيد قائم قيام زيد ومنه الجملة المنسوخة فمضمون كان زيد قائما قيام زيد الماضى اذ كان قيدا للخبر وانظر هل قيل المضمون المصدر المضاف للفاعل مطلقا ومضمون شدوا الوثاق شدكم الوثاق وعبارة بعضهم المضمون هو المأخوذ من مادة الكلام وهيئته من حيث دلالتها على الاسناد فقط كقيام زيد من زيد قائم واختصاص الحامد بالله من الحمد لله (قوله والتقدير الخ) قال الدنوشرى قدر بعضهم فاما تمنوا بدون ان وحذف النون وهو لغة جاء عليها قول الشاعر

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * وجهك بالعنبر والمسك الذكى

وقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وغير ذلك (قوله لان الكلام فى قيام المصدر مقام الفعل) قال بعض الفضلاء قد يقال المراد بالفعل العامل فى المصدر الشامل للوصف خصوصا وقد اعتمد وليس المراد خصوص الفعل انتهى وفيه نظر (قوله وان شئت حذفته) عليه قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية أى يوصون وصية واما وصية بالرفع فيتقدر أهل وصية أو حكم الذين يتوفون

اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن اسم العين الا مجازا كقوله * فانما هى اقبال وادبار أى ذات اقبال وادبار قاله فى شرح الكافية المسئلة الرابعة (ان يكون) المصدر (مؤكدا لنفسه او مؤكدا (لغيره فالاول) وهو المؤكد لنفسه هو (الواقع بعد جملة هى نص فى معناه نحو له على ألف عرفا اى اعترافا) فجملة له على ألف نص فى الاعتراف لانها لا تحتمل غيره ويسمى مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله فكأن الذى قبله نفسه (والثانى) وهو المؤكد لغيره هو (الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره) ويقع منكرا ومعرفا فالاول (نحو زيد ابنى حقا) فجملة زيد ابنى تحتمل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لان قولك حقا رفع المجاز ويثبت الحقيقة ويسمى مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد به متأثر والمؤثر غير المتأثر (و) الثانى قسمان ماهو جائز التعريف وماهو واجبه فالاول نحو (هذا زيد الحق لا الباطل) فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الآخر وكأنك قلت احق ذلك الحق او حقا فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت واردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق (و) الثانى (لا افعل كذا البتة) فجملة لا افعل كذا تحتمل استمرار النفى وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفى ورفعت انقطاعه والبت القطع يقال لا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه قاله فى الصحاح وأل فى البتة لازمة الذكر قاله الموضح فى الحواشى وفى حاشية العلامة عبد القادر المكى على هذا الكتاب يقال لا افعله بتة والبتة أى بتته بتة والبتة وفى اللباب لم يسمع فى البتة الا قطع الهمزة والقياس وصلها والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومنه ما يدعونه مؤكدا * لنفسه اوغيره فالمبتدا
نحو له على ألف عرفا * والثان كابنى انت حقا صرفا

المسئلة (الخامسة ان يكون) المصدر (فعلا علاجيا تشبيهيا) واقعا (بعد جملة مشتملة عليه) اى على اسم بمعناه (و) مشتملة (على صاحبه) اى المصدر فهذه اربعة شروط زاد المرادى شرطا خامسا وهو ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل (كمررت فاذا له صوت صوت حمار و) اذا له (بكاء بكاء ذات داهية) فالمصدر الثانى فيهما فعل علاجى واقع بعد جملة وهى له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء فى له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل فى المصدر الثانى لانه لا يحل محله فعل لا مع حرف مصدرى ولا بدونه لان المعنى بأن

(قوله أى ذات اقبال) هذا قال الشيخ عبد القاهر انه معنى معقول وانما جعلها نفس الاقبال والادبار مبالغة كما حققه فى المطول فى بحث المجاز العقلى (قوله زيد ابنى حقا) ٤٠٢ قال اللقانى أى أحق حقا وأما قوله وهذا زيد الحق لا الباطل فلفظ الحق فيه الاظهر انه صفة مشبهة لا مصدر لمقابلته بالباطل فنصبه حينئذ على انه مفعول به وعامله محذوف أى أعنى الحق أو على الحال بتأويله بنكرة انتهى وقال الشهاب القاسمى حقا من حق اذا ثبت والمعنى المجازى يتصف بالاثبات لكن التأكيد انما ناسب المعانى الحقيقية لانها التى يعتنى بدفع التجوز عنها فالتأكيد يصير اللفظ نصا فى المعنى الحقيقى فليتأمل (قوله هى نص فى معناه) ان أرادوا انها لا تحتمل غيره فممنوع وان أرادوا انها تحتمل غيره فهو مساو للاول فهو مشكل (قوله فاذا له صوت) قال اللقانى قالوا فى تقديره وتقدير ما أشبهه فاذا هو يصوت صوت حمار واذا هو يبكى بكاء ذات داهية صرح بهذا التقدير فى المتوسط وفيه ايماء الى ان الدال على الفعل المقدر الناصب انما هو الجملة قبله لا المصدر كما هو ظاهر ما هنا ويدل على ذلك أيضا قول الموضح فى التشبيه فى طى المحمل لان ما قبله بمنزلة له طى أى ما قبل المصدر من الجملة السابقة فى تأويل جملة تدل على الفعل المقدر اه واعلم ان صوت مرتفع بالابتداء لا الفاعلية لان الاصح ان الرافع حينئذ فعل الاستقرار واذا الفجائية مختصة بالجمل الاسمية ولانا وان قلنا لعمل الظرف فانما هو بالنيابة عن الفعل الذى كان وأيضا لعدم الاعتماد (قوله لانه لا يحل الخ) حاصله ان أن والفعل لا يحل محله لانه ليس للحدث وقيل وجه ذلك ان المصدر لا يعمل فى المصدر وقيل لان ان والفعل بعد قولك له يفيد الاباحة وليست المراد

ذلك لان المراد انك مررت به فى حال تصويت وبكاء لا أنه احدث التصويت والبكاء عند مرورك به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى اذا له صوت هو يصوت فاتجه انتصاب ما بعده به لصحة تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به فى حال تصويت ولم ترد ان تجعل الآخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم انه مصوت فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثانى على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز ان يكون خبر المحذوف وتمتنع الصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا فى الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل تجوز الصفة أيضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان اولا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثانى ليس هو الاول والنصب سالم من هذا التجاوز وذهب ابن عصفور الى انهما متكافئان لان فى النصب التقدير والاصل عدمه (ويجب الرفع فى نحو) قولك (له ذكاء ذكاء الحكماء لانه) اى الذكاء فعل (معنوى لا علاجى) والمراد بالعلاجى ما يحتاج فى احداثه الى علاج بتحريك عضو من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوى بخلافه كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلاجى لانك اذا قلت له ذكاء فلست تريد انه فعل شيأ بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة له يد يد اسد فكما لا ينتصب يد فكذلك هذا ويجب الرفع ايضا فى نحوله صوت صوت حسن لانه غير تشبيهى (وفى نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة) لان صوته مبتدا وصوت حمار خبره (وفى نحو فاذا فى الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه) فيهما اما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه واما الثانى فلان الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للمنوح عليه لا للنائح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذى ينصب المصدر (وربما نصب نحو هذين) المثالين (لكن على الحال) من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه (تنبيه مثل له صوت صوت حمار) فى النصب على المفعول المطلق (قوله) وهو ابو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلى يصف فرسا

(ما ان يمس الارض الا منكب * منه وحرف الساق طى المحمل)

فطى مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوى (لان ما قبله) وهو ما ان يمس الارض الا منكب (بمنزلة له طى) فهى جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه (قاله سيبويه) بمعناه ونصه صار ما ان يمس الارض بمنزلة له طى انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بلغ فى التضمير الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف الساق وأراد بطى المحمل انه مدمج الخلق كطى المحمل وان له تجافيا كتجافى المحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر فى النظم على بعض شروط المسئلة وأحال بقية الشروط على المثال فقال

(قوله تعين أن يكون الخ) أى عند الجمهور وقيل منصوب بصوت وقيل يحتمل أن يكون منصوبا بالمحذوف ويحتمل الحالية وهو اختيار الشلوبين قال المصنف فى الحواشى وتتعين الحالية عندى ولا يرد بجموده الا انا نقدر مثل أو نؤوله بمنكر ولا بتنكير صاحبها لانا نلتزم قول من أو بقدر تدبه ونحوه على الاول فالعامل الاستقرار (قوله هو يصوت) هذا وقوله الآتى بمنزلة قولك فاذا هو يصوت يقتضى ان المصدر محذوف الزوائد أى تصويت الا ان يضبط يصوت بوزن يموت (قوله ولم ترد أن الخ) اذا لم يكن مذا مردود المجيز الوصفية ولا البدلية مطلقا نصب أو رفع فكيف يقول بعد ذلك معنوى (قوله لا علاجى الخ) فيه اشعار بان المراد بالعلاجى ما يقابل المعنوى بأن يكون من الافعال الظاهرة وان لم يكن له علاج وحركة كالبكى بمعنى مجرد الدمع والحزن على تسليم ان لا علاج فيه فليحرر اه وفيه اشارة الى قصور تفسير الشارح للعلاجى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية أو الوصفية

كذا الذو والتشبيه بعد جله * كلي بكى بكاء ذات عضله

*(هذا باب المفعول له ويسمى المفعول لاجله و) المفعول (من اجله) وهو ما فعل لاجله فعل (مثاله جئت رغبة فيك) فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجيء وحكمه النصب بشروط (وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور) الاول (كونه مصدرا) لان المصدر يشعر بالعلية والذوات لا تكون علة للافعال غالبا (فلا يجوز جئتك السمن والعسل) بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط (قاله الجمهور وأجاز يونس) بن حبيب (اما العبيد) بالنصب (فذو عبيد) زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد وتأول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر (بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد) لا غير فالعبيد علة للذكر (و) هذا النصب (أنكره سيبويه) وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم يرد عبيدا باعيانهم وأوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد أي مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر (و) الشرط الثاني (كونه قلبيا) أي من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة) لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك (فلا يجوز جئتك قراءة للعلم) من أفعال اللسان (ولا قتلا للكافرين) من افعال اليد وهذا الشرط (قاله ابن الخباز وغيره) كالرندي ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل قاله الشاطبي (وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد اي لتضرب زيدا) ويؤخذ منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي (و) الشرط الثالث (كونه علة) لانه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلية شرطا لانها محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل شرطا وجوابه بان هذه شروط لنصبه لا لتحقق ماهيته (عرضا كان) بفتح العين والراء المهملتين وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم في باب التعدي واللزوم فسقط ما قيل ان الغرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متأخر عنه فلا يصح تمثيله بقوله (كرغبة) بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة (أو غير عرض) وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة (كقعد عن الحرب جبنا) فان الجبن وصف جبلي لازم (و) الشرط الرابع (اتحاده بالمعلل به وقتا) بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك فان لم يتحدا

•(هذا باب المفعول له) • (قوله والذوات لا تكون علة الخ) يرد عليه ان هذا يقتضي عدم التعليل بها مع الجر بحرف التعليل فتأمل (قوله أي مهما يذكر شخص الخ) أي ان ما نائبة عن اسم الشرط وفعله والمفعول له علة لذلك الفعل لان العلة لابد لها من معلول وليس في لفظ الكلام بحسب الظاهر ما يصلح لان يعلل (قوله اذا لم يرد عبيدا باعيانهم) ينظر ما وجهه وكون غير المعينين في معنى المصدر بسبب الابهام بعيد من المرام لان علة اشتراط المصدر عدم صلاحية الذوات لتعليل الافعال ولا فرق بين ابهام الذوات وتعيينها (قوله وأوله الزجاج على تقدير اما تملك الخ) أي فالمفعول له المصدر المحذوف وهو تملك (قوله وجوابه بأن هذه شروط الخ) الاولى أن يجاب بمنع ان العلية محل الشروط (قوله بفتح العين والراء المهملتين الخ) رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه قولنا تعليلا اولى من قول بعضهم ان دل على غرض لان الغرض أخص من العلة لانه عبارة عن العلة المطلوبة الحصول فيخرج منه قعدت عن الحرب جبنا فان قيل اذا ضربته تأديبا فالضرب هو العلة المقتضية لحصول التأديب فكيف يقال ان التأديب علة للضرب قلت معنى التأديب ارادته فهو من باب اذا قمتم الى الصلاة وقد يؤول على حذف المضاف ولا شك ان ارادة حصول التأديب هو العلة الباعثة على الضرب اه وبه يعلم انه يتعين أن يكون قوله هنا عرضا كان كرغبة بالغين المعجمة لا بالمهملة كما قال الشارح واما قول المعترض ان الغرض ما كان باعثا على الفعل ووجوده متأخر عنه فمدفوع بما يؤخذ مما قاله المصنف فتقدير جئتك رغبة اظهارا رغبة فتأمل (قوله او بالعكس) قد يقال من العكس تاهبت السفر فلم منع وقد يقال تاهبت السفر فيه مانعان آخران كون السفر ليس قلبيا وعدم الاتحاد في الزمان

وقتا امتنع النصب (فلا يجوز تاهبت) اليوم (السفر) غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط (قاله الاعلم) يوسف الشنتمري (والمتأخرون) كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك أمس طمعا في معروفك الآن (و) الشرط الخامس (اتحاده بالمعلل به فاعلا) بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فان الحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في الآذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعلان امتنع النصب (فلا يجوز جئتك محبتك اياي) لان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط (قاله المتأخرون أيضا وخالفهم ابن خروف) فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف أي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل الباقي الى المثال فقال

ينصب مفعولا له المصدر ان * أبان تعليلا كجد شكرا ودن

وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وبقي عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها أبو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شروط أحدها أن يصلح في جواب لم الثاني أن يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك أي الذي حملني على زيارتك الطمع أو مبتدأ كقولك الطمع حملني على زيارتي اياك الثالث أن يصح تقديره باللام الرابع أن يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز أن يجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون علة لوجود نفسه انتهى (ومتى فقد المعلل) بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب (شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجره بحرف التعليل) وهو أربعة اللام والباء وفي ومن واقتصر الناظم على اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجرره باللام (ففاقد) الشرط (الاول) وهو المصدرية (نحو والارض وضعها للانام فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام (و) فاقد الشرط (الثاني) وهو القلبية (نحو ولا تقتلوا أولادكم من املاق) فاملاق وهو الفقر علة للقتل وهو ليس قلبيا فلذلك خفض بمن التعليلية (بخلاف) ولا تقتلوا أولادكم (خشية املاق) فالخشية مصدر قلبي فلذلك جاء منصوبا وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فيمتنع جره لان الجر بحرف التعليل يفيد العلية والفرض عدمها فلذلك اسقطه (و) فاقد الشرط (الرابع) وهو الاتحاد في الوقت (نحو) قول امرئ القيس الكندي

(فجئت وقد نضت لنوم ثيابها) * لدى الستر الا لبسة المتفضل

(قوله واجاب عنه ابن مالك الخ) فان قلت فما تصنع بقوله تعالى أولئك هم الراشدون فضلا قلت انما انتصب مع ان الفضل ليس من فعلهم ولكنه من فعل الله تعالى لان رشدهم انما حصل بتوفيق الله تعالى فصار الفعلان كأنهما مستندان الى الله تعالى (قوله خبرا عن الفعل) قال الدنوشري فيه تطرف فان قوله أي الذي حملني الخ بيانه عند التأمل الصادق وكذا يقال فيما بعده (قوله والشيء لا يكون علة لوجود نفسه) هذا بعينه يأتي في اشتراط كونه علة لان الشيء لا يكون علة لنفسه (قوله وليس مصدرا) قال الدنوشري فيه مسامحة تدرك بالتأمل (قوله والثاني الخ) قال القاني لم يذكر الشيخ الثالث نحو ضربا لانه ليس من هذا الباب والحق انه لم يذكره لاخراجه بقوله ومتى فقد المعلل فخرج بالمعلل ما ليس بعلة فلا يجوز جره بلامها (قوله وقد نضت) قال الدنوشري يقال نضوت ثوبي انضوه اذا خلعته ونضوت السيف انضوه اذا سللته من غمده

(قوله وهو الاتحاد فى الفاعل) قال الدنوشرى أقول وفيه أيضا عدم كون الهزة فعلا قلبيا (قوله فظاهره التخالف) قال الدنوشرى قد يقال بل نصه وصريحه التخالف قال ٤٠٦ بعضهم وفيه أيضا عدم كون الدلوك قلبيا انتهى وهذا البعض هو اللقانى (قوله والدلوك الميل) قال الدنوشرى

فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم ولما اختلفا فى الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذى يبقى فى ثوب واحد والمعنى جئت اليها فى حال خلع ثيابها الا لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد تتوشح به (و) فاقد الشرط (الخامس) وهو الاتحاد فى الفاعل (نحو) قول أبى صخر الهذلى

(وانى لتعرونى لذكراك هزة) * كما انتفض العصفور بلله القطر

فالذكرى علة عرو الهزة وفاعلهما مختلف ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكرى اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح (وقد انتفى الاتحادان) معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل (فى أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل القيام المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متأخر عن زمن الدلوك فلذلك جر بلام التعليل وقال فى المغنى اللام فى لدلوك بمعنى بعد فظاهره التخالف والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء (ويجوز جر المستوفى للشروط) والى ذلك يشير قول الناظم وليس يمتنع مع الشروط (بكثرة ان كان) مقرونا (بأل وبقلة ان كان مجردا) منها والى ذلك أشار الناظم بقوله وقل ان يصحبها المجرد * والعكس فى مصحوب أل (وشاهد القليل فيهما) اى فى المقرون بأل والمجرد منها (قوله

لا أقعد الجبن عن الهيجاء) * ولو توالت زمر الاعداء

فالجبن مفعول له وهو مقرون بأل وجاء منصوبا على قلة والاكثر فيه أن يكون مجرورا (وقوله من أمكم لرغبة فيكم جبر) * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

فرغبة مفعول له وهو مجرد من أل وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولى فى منعه الجر والاكثر فيه أن يكون منصوبا وانما كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بأل لانه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا (و) النصب والجر (يستويان فى المضاف) فالنصب (نحو ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله) فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب (و) الجر (نحو وان منها لما يهبط من خشية الله) أى لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور (قيل ومنه) فى جر المفعول له المضاف (لايلاف قريش) فايلاف مفعول له وهو مضاف مجرور باللام وهى متعلقة بيعبدوا (أى فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم الرحلتين) رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفاء لما فى الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما الانهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم فانهم يخاف عليهم من القطاع والمتهبين (والحرف) الجار (فى هذه الآية واجب عند

ويما يخالف قول بعض اللغويين ودلكت الشمس تدلك دلوكا غربت وقيل اذا زالت عن كبد السماء أو اصفرت وتدلكت للغروب انتهى فحكى ما ذكره الشارح قيلا (قوله ويجوز جر المستوفى للشروط) فيه اشارة الى ان الشروط شروط لجواز النصب لا لوجوبه وهذا يدل على ان الجر هو الاصل لجوازه مطلقا ويدل له انه يقع جواب السؤال بلم والاصل تطابق الجواب والسؤال وانه اذا كان ضميرا كان الحذف واجبا لضمائر ترد الاشياء الى أصولها (قوله ادعوا ربكم خوفا وطمعا) التلاوة وادعوه خوفا وطمعا (قوله وان منها لما يهبط من خشية الله) قال اللقانى ان قلت ان الضمير فى منها للحجارة وخشيتها غير قلبية فليس ذلك من جر المستوفى للشروط قلت المراد بالقلبى ما شأنه أن يكون بالقلب (قوله قيل ومنه الخ) قال اللقانى يحتمل أنه اشار بقيل الى ان الايلاف مصدر الرباعى المتعدى الى اثنين أى ألفت زيدا عمرا أى صيرته يألفه فهو مضاف فى الآية الى مفعوله الاول وفاعله محذوف اى لايلاف الله تعالى قريشا رحلة الشتاء والصيف فلم يتحد مع العامل المذكور فى الفاعل اذ فاعل الايلاف هو الله تعالى وفاعل العبادة قريش على ان الايلاف حينئذ ليس قلبيا وانما القلبى الالاف فتأمل ذلك فانه جيد انتهى قال الشهاب ويحتمل انه اشار به الى أن ما ذكره بعد بقوله والجر فى هذه الآية واجب أو الى ما أشار اليه من اختلاف الزمان

(هذا باب المفعول فيه) * (قوله ما ضمن معنى فى) قال اللقانى ان قلت هذا يقتضى بناءه لتضمنه معنى الحرف كما مر قلت المقتضى للبناء تضمنه اياه وضعا وهذا عارض عند التركيب والاستعمال انتهى ويرد عليه بناء اسم لا والمنادى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية هذا وقال الشهاب ان قلت لم يعتبر فى تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه لان اليوم فى مضى اليوم لا يسمى ظرفا اصطلاحا قلت كانه استغنى بقوله ضمن اذ الظاهر فى التضمين بالفعل لان التضمين بالفعل لا يكون الا اذا كان منصوبا بالاسم المرفوع كاليوم فى المثال ليس متضمنا بالفعل لكنه قابل للتضمين ثم قد يقال لا يكتفى فى التعريف بأى لزوم كان فتأمل هذا اللزوم هنا واضح أم لا (قوله باطراد) قال اللقانى معناه حصول التضمين مع كل فعل عمل فيه لو قوع معناه فى معناه انتهى قال الدنوشرى قال ابن غازى ناقلا عن بعضهم كل ما كان من الاسماء متضمنا معنى فى لكن على غير اطراد فليس بظرف وذلك ان العرب تقول مطرنا السهل والجبل وضرب زيد الظهر والبطن ٤٠٧ فهذه على معنى فى لان المعنى فى السهل

من اشترط) فى نصب المفعول له (اتحاد الزمان) وهو الاعلم والمتأخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت فى الحال وقال الكسائى والاخفش اللام فى لايلاف متعلقة باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف مأكول فتكون السورتان سورة واحدة ويرجحه أنهما فى مصحف أبى سورة واحدة ويضعفه ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت والله أعلم بكتابه واختلف فى ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمتك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاقيه فى المعنى وان خالفه فى الاشتقاق مثل قعدت جلوسا

* (هذا باب المفعول فيه) *

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرفا) دون الكوفيين لان الظرف فى اللغة الوعاء وهو متناهى الاقطار كالجراب والعدل والذى يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائى وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة فى الاصطلاح (الظرف ما ضمن معنى فى) الظرفية (باطراد من اسم وقت أو) من (اسم مكان أو) من (اسم عرضت دلالته على احدهما أو) من اسم (جار مجراه) أى مجرى أحدهما (فالمكان والزمان كامكث هنا أزمنا) فهنا اسم اشارة من أسماء المكان

والجبل وفى الظهر والبطن لكنها ليست بظروف لان تضمنها معنى فى ليس بمطرد فيها لو قلت اخصبنا او اجدبنا السهل والجبل او مطرنا القيعان والتلول او ضرب زيد اليد والرجل او الرأس والجسد لم يجز ثم قال الا ان قوله باطراد يخرج ظروفا كثيرة متفقا عليها فانهم قالوا هو منى منزلة الشغاف وهو منى منزلة الولد ومقعد القابلة ومزجر الكلب وهو منى مدرج السيول فكلها الاتضمن معنى فى باطراد فلا تقول اجلسته منزلة الشغاف كما تقول اجلسته قريبا منى ولا تقول قعد مزجر الكلب كما تقول قعد بعيدا منى ولا مكانك درج السيول مع ان الظرف فيه معناه فصارت بمنزلة مطرنا السهل والجبل فاقتضى كلامه انها غير ظروف وليس كذلك انتهى وفى حاشيتنا على الالفية فى هذا المقام ما هو غاية المرام (قوله كامكث هنا أزمنا) كذا وقع فى كلام الناظم وفيه تعدد الظرف مع اتحاد العامل لاختلاف نوعيهما وتفصيل الكلام ذكرناه فى حاشية الالفية ولا بأس بالتنبيه هنا على شئ وهو ان كلام الكشاف يشعر بمنع عطف الزمان على المكان فانه قال فى تفسير قوله تعالى ولقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين وعطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن على معنى موطن يوم حنين أو فى أيام مواطن ويوم حنين ويجوز أن يراد بالموطن الوقت كمقتل الحسين على ان الواجب أن يكون يوم حنين منصوبا بفعل مضمر لا بهذا الظاهر وموجب ذلك ان قوله تعالى اذ أعجبتكم بدل من يوم حنين فلو جعلت ناصبه هذا الظاهر لم يصح ذلك لان كثرتهم لم تعجبهم فى تلك المواطن ولم يكونوا كثيرا فى جميعها فبقى ان يكون ناصبه فعلا خاصا به الا اذا نصب اذ باضمار اذكر انتهى قال السفاقسى ظاهر كلامه أولا منع عطف الزمان على المكان ولم أر من نص عليه وفيه نظر وأما وجوب اضمار الفعل فهو مبنى على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى متعلقات الفعل وهو ممنوع وقد أشار الى منعه ابن الحاجب فى مختصره فى الاصول انتهى وفى حاشيتنا على المختصر فى آخر التذنيب

ازمنا جمع زمن من أسماء الزمان (و) لاسم (الذى عرضت دلالته على أحدهما) اى الزمان أو المكان او بعضه) أحدها (اسماء العدد المميزة بهما) اى بالزمان والمكان (كسرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا) فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما وهو من أسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لانه لما ميز بفرسخا وهو من أسماء المكان عرضت له اسمية المكان (و) الثانى (ما أفيد به كلية أحدهما) اى الزمان والمكان (أو جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ) فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما أضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة (او بعض اليوم بعض الفرسخ أو نصف اليوم نصف الفرسخ) فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما أضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على جزئيتى الزمان والمكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار (و) الثالث (ما كان صفة لاحدهما) أى الزمان والمكان (كجلست طويلا من الدهر شرقى الدار) فطويلا وشرقى مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقى صفة للمكان وذكر الدار معين له والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا (و) الرابع (ما كان مخفوضا باضافة احدهما) اى الزمان والمكان (ثم حذف المضاف و) (انيب عنه) المضاف اليه بعد (حذفه) أى المضاف (والغالب فى هذا) المضاف اليه (النائب) عن المضاف المحذوف (أن يكون مصدرا و) الغالب (فى) المضاف المحذوف (المنوب عنه أن يكون زمانا ولا بد من كونه معينا لوقت أو لمقدار) فالمعين للوقت (نحو جئتك صلاة العصر او قدوم الحاج) فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المجيء وأنيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم (و) المعين للمقدار نحو (انتظرتك حلب ناقة او نحر جزور) فحلب ونحر مفعول فيهما والاصل مقدار حلب ناقة ومقدار نحر جزور ففعل فيهما ما تقدم (وقد يكون النائب) عن الزمان (اسم عين نحو) قولهم فى المثل (لا آتيك القارظين) بالتثنية (والاصل مدة غيبة القارظين فحذف مدة وأنيب عنها غيبة ثم غيبة وأنيب عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة وهو الذى يجنى القرظ بفتح القاف والراء وهو شئ يدبغ به قال الجوهرى لا آتيك أو يؤب القارظ العنزى وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا فى طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما (وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد أى مكان قربه) فحذف المضاف وهو مكان وأنيب عنه

خاتمة باب الفصل والوصل ما يتعلق بذلك وقال بعض الافاضل تحقيق الكلام وتدقيقه ان قوله ويوم حنين ان جعلته عطفا على مواطن قلنا وقام مقام حرف الجر وهو فى فكأنه قال لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة فى يوم حنين وهذا المعنى باطل لانه يعين مكان النصرة وزمانها ولا شك انه ليس زمان النصرة فى المواطن الكثيرة يوم حنين سواء أجعلت اذ عجبتكم بدلا أم لا وأما اذا عطفت ويوم حنين على محل فى مواطن كما هو الظاهر بحرف العطف قام مقام نصركم العامل فى مواطن فكأنه قال لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين خصوصا وحينئذ جاز أن يكون اذ عجبتكم بدلا من يوم وهذا كما تقول رأيت مرارا فى مصر وليلة العيد مرة اذ أفاض الناس من عرفة هذا هو الصدق الحق الذى لا غطاء على وجهه المنير فلا تخش من قعقعة سلاح الزمخشرى فانها جعجعة من غير طحن ولكل جواد كبوة (قوله والاصل مقدار حلب ناقة) لعل المقدار هنا عبارة عن الزمان حتى يكون بعد حذفه مما ناب المصدر فيه عن الزمان فالمعنى زمنا مقدار حلب ناقة ونحر جزور أى وقتا قدر بحلب ناقة ونحر جزور

المصدر وهو قرب والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقد ينوب عن مكان مصدر * وذاك فى ظرف الزمان يكثر

وانما كان ذلك كثيرا فى ظروف الزمان وقليلا فى ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظروف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر فى دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجى اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه فلم يقو فى ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة (والجارى مجرى احدهما) أى الزمان والمكان (الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى فى كقولهم احقا انك ذاهب) فاحقا منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقرار على انها خبر مقدم وانك ذاهب فى تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد ومن آياته انك ترى الارض (والاصل افى حق ذهابك فحذفت فى وانتصب حقا على الظرفية (وقد نطق بذلك) الحرف الجار فى قوله

* أفى حق مواساتى أخاكم * و (قال) فانده بالفاء ابن المنذر القشيرى

(أفى الحق انى مغرم بك هائم) * وانك لا خل هواك ولا خمر

فصرح بفى وشبه هوى من هو مغرم بها فى كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بماء العنب المتردد بين الخلية والخمرية فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فمن كان حال هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام من أغرم بها احقا ولما كان قول الموضح والجارى مجرى أحدهما شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله (وهى جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولهذا يقع خبرا عن المصادر) كما تقدم فى احقا انك ذاهب (دون الجثث) فلا يقال احقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى ان حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعموليها فى تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد أولم يكفهم انا أنزلنا اورده أبو حيان (ومثله) اى مثل احقا انك ذاهب فى الانتصاب على الظرفية المجازية (غير شك) انك قائم (او جهد رأيى) انك قائم (او ظنا منى انك قائم) فغير شك وجهد رأيى وظنا منى منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط فى والاصل فى غير شك وفى جهد رأيى وفى ظن منى على وزان احقا (وخرج عن الحد) المذكور فى النظم بقوله * الظرف وقت او مكان ضمنا * فى باطراد وتبعه الموضح (ثلاثة أمور احدها وترغبون أن تنكحوهن اذا قدر بفى) فانه يصدق عليه انه اسم ضمن معنى فى اذ التقدير وترغبون فى نكاحهن وهو ليس بظرف (فان النكاح ليس بواحد مما ذكرنا) لانه ليس باسم زمان ولا مكان اما اذا قدر بعن فليس مما نحن فيه (و) الامر (الثانى نحو يخافون يوما) من اسماء الزمان (ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالاته) من أسماء المكان فان يوما وحيث وان كانا من اسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين (فانهما ليسا على معنى فى) اذ ليس المراد ان الخوف واقع فى ذلك اليوم والعلم واقع فى ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون

(قوله كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا) كذا فى النسخ والتلاوة هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا كذا قيل والظاهر ان الشارح أراد به الاسراء الا ان الواو ليست من التلاوة (قوله لانه ليس فاعلا فى المعنى) قال الدنوشرى قديقال ان التمييز لايجب أن يكون فاعلا فى المعنى بل قد يكون كما فى طاب زيد نفسا وقد يكون مفعولا فى المعنى كما فى وفجرنا الارض عيونا وقد لايكون فاعلا ولا مفعولا كما فى امتلا الاناء ماء الا أن يقال ان التمييز بعد اسم التفضيل لايكون الا فاعلا معنى كذا قيل وهو منقوض بمثل زيد أكرم الناس رجلا ٤١٠ (قوله وسكنت) قال المصنف فى الحواشى الظاهر ان سكن متعد مثل

نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة (فانتصابهما على المفعول به) لان الفعل واقع عليهما لافيهما وناصب لفظ يوما يخافون (وناصب محل (حيث) فعل مضارع منتزع من لفظ اعلم تقديره (يعلم) حال كونه (محذوفا) لدلالة اعلم عليه لا اعلم المذكور الذى هو اسم تفضيل (لان اسم التفضيل لاينصب المفعول به اجماعا) هذا وقد قال الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكى فى كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لايعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا فى المعنى كما هو فى زيد أحسن وجها وقول العباس بن مرداس * واضرب منا بالسيوف القوانسا * انتهى وفى الارتشاف لابى حيان وقال محمد بن مسعود الغزنى أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله انتهى وفى جعل حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف وفى التسهيل أن تصرف حيث نادر وشرحه المرادى بقوله لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدأ انتهى ولهذا قال الدمامينى ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يحتج فيه الى اخراج حيث عما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى ان يؤتيكم مثل ما أوتى رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتهى (و) الامر (الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما) اى الدار والبيت (انما هو على التوسع باسقاط الخافض) وهو فى والاصل دخلت فى الدار وسكنت فى البيت فلما حذف الخافض انتصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينتصب ما بعده كقوله تمرون الديار (لا) انتصابهما (على الظرفية فانه لايطرد تعدى) سائر (الافعال الى الدار والبيت على معنى فى لاتقول صليت الدار ولانمت البيت) لان الدار والبيت من أسماء المكان المختصة لان لها صورا وحدودا محصورة ولايقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان الا المبهم أو ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجئ *

*(فصل و) الظرف الزمانى والمكانى (حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه) سواء كان اللفظ الدال فعلا أم اسم فعل ام وصفا ام مصدرا

بخ انه سكن ضد تحرك قاصر وليس الكلام فيه ولهذا جاء مصدره على السكون ولم يجئ مصدر هذا الا على السكنى مثل الرجعى والبشرى (قوله انما هو على التوسع) اى واجراء اللازم مجرى المتعدى وحينئذ فلاحاجة الى قيد الاطراد لان ماذكر يخرج بقوله ضمن معنى فى لان المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه لابوقوعه فيه فليس مضمنا معنى فى وبه يعلم ما فى كلام المصنف وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية (قوله فانه لايطرد تعدى الافعال الى الدار والبيت الخ) فيه انه يلزم ان يخرج عنه بالنسبة الى المكان أسماء المقادير كالفرسخ والميل والبريد فانها انما ينصبها افعال السير وبالنسبة الى الزمان امور ما يقع جوابا لكم خاصة وهو التعدد المنكر غير الموصوف وما يقع جوابا لمتى اذا كان اسم شهر مجردا من لفظ الشهر والثالث الابد والدهر والليل والنهار اذا كن بأل فانهن لايعمل فيهن الا ما يتطاول لان العمل واقع فى جميعهن اما تعميما كصمت وهذا يومين أو تقسيطا كأذنت يومين فان لم يكن مما يتطاول لم يمكن استمراره فى جميع الظروف لايقال مات زيد ثلاثة أيام هذا وقال الشهاب القاسمى اذا كان التعدى المنفى بحسب الاستعمال بأن لم يستعمل مع سائر الافعال فالامر مسلم الا أن الكلام فى ان ما هو ظرف قد استعمل مع سائر الافعال الا أن يقال لايشترط استعماله مع سائرها بالفعل لكن يكفى اذن الواضع فى ذلك ولو بقاعدة وان كان المراد التعدى بحسب المعنى فنحو صليت الدار صحيح لان المعنى صليت فى الدار ولاشك فى صحته فتأمل

(فصل) (قوله وهذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه) لايخلو دعوى الشمول عن نظر والظاهر مساواة قول الناظم لقول المصنف نعم فى النظم حذف مضاف لان الواقع فى الظرف الحدث الذى هو معنى من المعانى وهو لاينصب وانما ينصب ما يدل عليه اما مطابقة وهو المصدر أو تضمنا وهو الفعل ٤١١ والوصف وكان الشارح رحمه الله فهم

وهذا أشمل من قول النظم فانصبه بالواقع فيه (ولهذا اللفظ ثلاث حالات احداها أن يكون مذكورا) واليه أشار الناظم بقوله مظهرا (كامكث هنا زمنا وهذا هو الاصل) لان الاصل فى العامل أن يكون مذكورا (و) الحالة (الثانية أن يكون محذوفا جوازا لدليل مقالى (وذلك كقولك فرسخين أو يوم الجمعة) بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان (جوابا لمن قال كم سرت أو متى صمت) اى سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى فى الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا زمانا كان أو مكانا او نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة (و) الحالة (الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا وذلك فى ست مسائل وهى أن يقع صفة كمررت بطائر فوق غصن) ففوق صفة لطائر (أو صلة كرأيت الذى عندك) فعند صلة الذى (او حالا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين حال من الهلال (أو خبرا كزيد عندك) فعندك خبر زيد والناصب فى الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر او مستقرا الا فى الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبنى على الضم فانه لايقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لايقال مررت برجل امام ولا جاء الذى امام ولا رأيت الهلال امام ولا زيد امام لئلا يجتمع عليها ثلاثة اشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شئ آخر ومثل للزمان بمثالين أحدهما قياسى والآخر سماعى فقال (أو مشتغلا عنه) العامل بنصبه لمحل ضميره (كيوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لاينصب على الظرفية بل يجب جره بفى كما مثل (أو مسموعا بالحذف لاغير كقولهم) فى المثل لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده (حينئذ الآن) فحين منصوبة لفظا بفعل محذوف واضيفت الى اذ اضافة بيان أو اضافة أعم الى أخص والآن منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لانه مبنى لتضمنه معنى أل وأل الموجودة فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف (اى كان ذلك حينئذ واسمع الآن) فهما جملتان وأصلهما ان يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا حينئذ الآن اى كان ما تقول واقعا حين اذ كان كذا واسمع الآن ما أقول لك فحينئذ مقتطع من جملة والآن مقتطع من جملة أخرى وكان ينبغى للموضح ان يقول ليس غير لانه يرى ان قولهم لاغير لحن لما صرح به فى المغنى وبالغ فى انكاره فى شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما اوضحته فى باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لايعمل محذوفا كالمصدر واسم الفعل وما جرى مجراهما وشمل مسئلتى الحذف قول الناظم والا فانوه مقدرا فان

ان كلام الناظم قاصر على المصدر لانه الواقع فى الظرف ويرد عليه ان الواقع فيه معناه (قوله وهى أن تقع صفة) قال اللقانى فاعل يقع ضمير عائد على الظرف لا العامل بدليل قوله أو مشتغلا عنه (قوله فانه لايقع صفة الخ) اهذا رد فى المغنى فى الفصل الذى عقده للتدريب فى ما تبعا لابى حيان قول من جعل من قبل فى قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم فى يوسف خبرا عن ما بناء على انها مصدرية وهى وصلتها فى موضع رفع بالابتداء قال ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل انتهى قال الدمامينى وهذا الاشكال مبنى على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هى كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لامستقر على انه صلة انتهى وأجاب الاستاذ ابن سمعت بأن الممنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات والواقع فى الآية خبرا أو صلة انما هو مجموع الجار والمجرور انتهى وفيه نظر لان أبا حيان نص على انه لافرق فى المنع بين أن يجر بالحرف أولا ويؤيده تمثيلهم لوقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم العين بقولهم الورد فى ايار والرطب فى تموز والحق فى الجواب ان محل المنع اذا لم يكن المضاف اليه معلوما لعدم الفائدة وهو فى الآيتين معلوم هذا حاصل ما أجاب به الشمنى عن رد أبى حيان على الزمخشرى وابن عطية وقال بعد ان نقل عنه انه نقل عنهما اعراب من قبل خبرا عن ما وقال وقد ذهلا عن قاعدة عربية وحق لهما أن يذهلا عنها وهى ان هذه الظروف الخ ما نصبه هذا تحامل على الرجلين وموضعهما من العلم معروف

ذلك بهم الجائز والواجب

• (فصل اسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سواء فى ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين واسبوع) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص مايقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثل و بالمعدود مايقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والمبهم مالايقع جوابا لشئ منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة أو يوم الخميس أو يومين و بقى عليه ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد تريد الزمان كما تفعل ذلك اذا أردت المكان اذلافرق بينهما فى صحة تقدير فى ونصبه على الظرفية قاله الشاطبى (والصالح لذلك) النصب على الظرفية (من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره فى بيان صورة مسماه كاسماء الجهات) الست فانها مفتقرة فى بيان صورة مسماها الى غيرها وهو ذكر المضاف اليها وهذه العبارة أخذها من الشارح والاضافة فيها بيانية أى صورة هى مسماه والمراد ما افتقر الى غيره فى بيان حقيقته ويخل الى قولنا مالاتعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان فانه لاتعرف حقيقته الابذكر المضاف اليه قال أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى الابهام يحصل فى المكان من وجهين أحدهما أن لايلزم مسماه ألاترى ان خلفك قدام لغيرك وقد تحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن فى المكان فهى جهات له وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثانى ان هذه الجهات لا أمد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا انتهى والجهات الست (نحو امام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت) تقول جلست امامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فان له ست جهات (وشبهها فى الشياع كناحية وجانب ومكان) تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب بأنه مما يتعين التصريح معه بفى (وكاسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد) تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع (الثانى) مااشتق من اسم الحدث الذى اشتق منه العامل و (اتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو) لافرق فى ذلك بين الصحيح والمعتل (ولابين المفرد كما مثل) والجمع نحو (قوله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع) فمذهب ومرمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو انا قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من قيام زيد مقامك والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله وما يقبله المكان الامبهما وأشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وماصيغ من الفعل وأشار الى شرطه بقوله

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع • ظرفا لما فى اصله معه اجتمع

فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو لم يجز فى القياس أن يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفى (وأما قولهم هو منى مقعد القابلة

•(فصل)• (قوله والاضافة فيها بيانية) رأيت بخط المصنف فى حواشى ابن الناظم مانصه لافى بيان شخص مسماه فان نحو البيت والدار تحتمل صورة مسماها اعنى الصورة الكلية من غير افتقار الى شئ بخلاف شخص مسماها انتهى وهذا يدل على ان الاضافة ليست بيانية وان اقحام صورة للاحتراز عما ذكر فليتأمل (قوله ومكان) هذا اذا لم يرد به معنى بدل فان أريد به ذلك فلا يستعمل الاظرفا نحو هذا مكان هذا أى بدله (قوله وأشار الى مثاله الخ) قال السنباطى فيه اشارة الى أن قوله وماصيغ الخ معطوف على الجهات فيكون المصوغ من الفعل من قسم المبهم وهو ظاهر فى نفسه بل هو المتعين فى عبارة الناظم اذ لايجوز عطفه على مبهما لانه حال وقوله وماصيغ لايصح كونه حالا هذا وماسلكه الشارح مخالف لصنيع الموضح اذ ظاهره انه ليس مبهما انتهى وقال الزرقانى قوله وأشار الى مثاله غير حسن وذلك انه يفهم كما صرح به فى اعراب الالفية ان قوله وما عطف عليه الجهات وليس كذلك بل هو معطوف على مبهما كما يفهم من كلام ابن المصنف والموضح وهو ظاهر

ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ) نصبه لمخالفة مادته لمادة عامله (اذ التقدير هو منى مستقر فى مقعد القابلة) وفى مزجر الكلب وفى مناط الثريا (فعامله الاستقرار) المتعلق به منى الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو منى فى القرب مقعد القابلة من النفساء وفى البعد مناط الثريا من الدبران وفى التوسط ومزجر الكلب من الزاجر فمن الاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق (ولو أعمل فى المقعد قعد وفى المزجر زجر وفى المناط ناط لم يكن شاذا) لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر منى قعد مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وانما استأثرت اسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن اسماء المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما

• (فصل الظرف) الزمانى والمكانى (نوعان متصرف وهو مايفارق الظرفية الى حالة لاتشبهها كان يستعمل مبتدأ او خبرا أو فاعلا او مفعولا) به (او مضافا اليه كاليوم) فانه يستعمل مبتدأ أو خبرا (تقول اليوم يوم مبارك) برفعهما (و) فاعلا تقول (أعجبنى اليوم و) مفعولا به تقول (أحببت يوم قدومك و) مضافا اليه تقول (سرت نصف اليوم والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما يرى ظرفا وغير ظرف • فذاك ذو تصرف فى العرف

(وغير متصرف وهو نوعان مالايفارق الظرفية أصلا كقط) فى استغراق الماضى (وعوض) فى استغراق المستقبل ولايستعملان الابعد نفى (تقول مافعلته قط ولا أفعله عوض) والمعنى مافعلته فى الزمان الماضى ولا أفعله فى الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشئ أى قطعته فمعنى مافعلته قط مافعلته فيما انقطع من عمرى لان الماضى ينقطع عن الحال والاستقبال وهى مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى حرفى ابتداء الغاية وانتهائها اذ المعنى مافعلته منذ خلقنى الله تعالى الى الآن وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة فى بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمى الزمان عوض لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضا منه ويبنى على الحركات الثلاث اذا لم يكن مضافا (و) النوع الثانى (مالايخرج عنها) أى عن الظرفية (الابدخول الجار عليه) وهو من خاصة قال فى درة الغواص واختصت من بذلك لانها أم الباب ولكل باب أم تمتاز بخاصة دون أخواتها (نحو قبل وبعد) من أسماء الزمان (ولدن وعند) من أسماء المكان (فيحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن) نحو لله الامر من قبل ومن بعد آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما (اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى حالة تشبهها) أى بالظرفية (لان الظرف والجار والمجرور أخوان) فى التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صفة أو صلة أو خبرا أو حالا فان جر شئ من الظروف بغير من كان متصرفا نحو عن اليمين وعن الشمال عزين والفرق

(قوله فشاذ نصبه) لايخفى ان قول المصنف فشاذ خبر عن قوله ففى فشاذ ضمير مستتر يعود اليه هو الفاعل وسبب شذوذ القول النصب فكان الاولى بالشارح أن يقول بعد قوله فشاذ بسبب النصب وعلى ظاهر كلامه يلزم حذف الفاعل فى غير واضعه (قوله أو خبرا)

•(فصل)• فيه ان غير المتصرف يخبر به نحو قدومى سحر ولذا قال فى التسهيل فان جاز أن يخبر عنه أو يخبر بغير من فتصرف

ان من أكونها أم الباب كثرت زيادتها لم يعتد بها بل قال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد وأخواتها زائدة والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

وغير ذى التصرف الذى لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم

(هذا باب المفعول معه)

(وهو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو) ذات (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) بالرفع فذات الفعل (كسرت والنيل و) ذات الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه نحو (أنا سائر والنيل) فيصدق على النيل فى المثالين انه اسم لدخول ال عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال لواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت فى المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر فى المثال الثانى فان فيه معنى الفعل وهو أسير وفيه حروفه وهى السين والياء والراء ويسمى النيل مفعولا معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل (فخرج باللفظ الاول) وهو قوله اسم (نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب تشرب كما قيده الموضح بذلك فى شرح اللمحة (ونحو سرت والشمس طالعة) برفعهما (فان الواو) وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به فى شرح القطر (الا انها داخلة فى) المثال (الاول) فى اللفظ (على فعل) وهو تشرب (و) داخلة (فى) المثال (الثانى على جملة) وهى الشمس طالعة فليسا مفعولا معه بناء على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ الزمخشرى كما نقله عنه فى المغنى (و) خرج (ب) اللفظ (الثانى) وهو قوله فضلة (نحو اشترك زيد وعمرو) فانه عمدة (و) خرج (ب) اللفظ (الثالث) وهو قوله تال لواو (نحو جئت مع زيد) فانه تال لنفس مع لا للواو التى بمعناها (و) خرج (ب) اللفظ (الرابع) وهو قوله بمعنى مع (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) فان التقييد بالقبلية أو البعدية ينافى المعية ولو قال بدل جاء رأيت حتى يكون عمرو منصوبا كان أولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن أن يقال خرج بقيدين (و) خرج (ب) اللفظ (الخامس) وهو قوله تالية لجملة (نحو كل رجل وضيعته) بالرفع عطفا على كل (فلا يجوز فيه النصب) على المفعول معه لعدم تقدم الجملة (خلافا للصيمرى) بفتح الميم وضمها فانه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز (و) خرج (ب) اللفظ (السادس) وهو قوله ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه (نحو هذا لك وأباك) بالموحدة (فلا يتكلم به) قال سيبويه وأما هذا لك وأباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك أراد بالقبيح الممتنع وقد كثر فى كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان فى المفعول معه (خلافا لابى على) الفارسى فانه أجاز فى قوله هذا ردائى مطويا وسربالا اعمال الاشارة وأجاز بعضهم اعمال الظرف وحرف الجر اه كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط فى النظم اعتمادا على المثال فقال

(هذا باب المفعول معه) (قوله وهو اسم فضلة الخ) يرد عليه نحو وزججن الحواجب والعيونا لان الواو بمعنى مع كما يأتى غايته انه لا فائدة فى الاخبار بالمعية فاحتيج للحذف أو التضمين ولهذا قال فى الحواشى ان أولى ما حد به المفعول معه الاسم الفضلة الواقع بعد واو دالة على المصاحبة المقصودة ليخرج بالمقصود ما ذكر (قوله كسرت والنيل) مثله فاجمعوا أمركم وشركاءكم اذا لم يقدر عامل ثلاثى ولا مضاف ثان وهو الاسم قال المصنف فى الحواشى وقول بعضهم ان جمع يخص الذوات مردود بل يعمهما وأجمع يخص المعانى ونظيره قول بعضهم فرق بين الاجساد وفرق بالتخفيف بين المعانى بدليل قولهم ما الفارق ولا يقولون الفرق والصواب ان الثلاثى مشترك كما ان جمع مشترك ودليله واذ فرقنا بكم البحر فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين انتهى وهذا البعض هو الشهاب القرافى كما أسلفنا صدر الكتاب (قوله لانه منصوب) يقتضى ان كل ما كان منصوبا يكون فضلة وليس كذلك بدليل خبر كان ومفعولى ظن (قوله بناء الخ) قال الدنوشرى هذا غير ظاهر وكان الظاهر والاولى أن يقول ولا يجوز أن يكون ان والفعل مفعولا معه خلافا لبعضهم وكنت سألت قديما مشايخ العصر عن وجه المنع فلم يبدوا جوابا شافيا وظهر لى ان قصد العطف على المصدر المتصيد من الكلام السابق منع من الحمل على المفعول معه وهذا غير مطرد فى كل اسم مؤول فليتأمل ذلك (قوله ولو قال بدل الخ) هذا اعتراض ضعيف لان المراد ان عمرا فى المثال يمتنع نصبه وان كان حينئذ فضلة لما ذكر

ينصب

ينصب تالى الواو مفعولا معه * فى نحو سيرى والطريق مسرعه

(فان قلت فقد قالوا أما أنت وزيدا و كيف أنت وزيدا) بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه (قلت أكثرهم يرفع بالعطف) على أنت ولا اشكال فيه (والذين نصبوا قدروا الضمير) وهو أنت (فاعلا بمحذوف لا مبتدأ) واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك فى الثانى دون الاول (والاصل ما تكون وكيف تصنع) فى تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية (فلما حذف الفعل وحده) وهو تكون وتصنع (برز ضميره وانفصل) لتعذر اتصاله وقدره سيبويه من لفظ الكون فى المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضى مع ما فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف فى تقديره ذلك هل هو مقصود له أو غير مقصود فزعم السيرافى انه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد أنه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضى والمضارع واختلف فى كان المقدرة فنص الفارسى وغيره على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف فى موضع نصب على الحال وأما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن أصلها السؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما فى موضع نصب خبرها والتقدير على أى حال تكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وبعد ما استفهام أو كيف نصب * بفعل كون مضمر بعض العرب

(والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه) وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسى وجماعة انه كالمفعول به فى المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا (لا) الناصب له (الواو خلافا للجرجانى) عبد القاهر ورد بأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما فى سائر الحروف الناصبة والى هذين المذهبين أشار الناظم بقوله

بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو فى القول الاحق

(ولا) الناصب له (الخلاف) أى المخالفة (خلافا للكوفيين) أكثرهم كما صرح به الموضح فى شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان الناصب للمفعول معه معنوى وهو مخالفة

(قوله قدروا الضمير الخ) هذا التقدير على تسليم ان النصب على المفعول معه وقد يمنع ذلك ويقال انه مفعول به بتقدير وملابستك زيدا (قوله ويتعين ذلك) أى كون الضمير فاعلا فى الثانى أى كيف أنت وزيدا لانه بتقدير كيف تصنع فضمير تصنع فاعل لا غير دون الاول لانه بتقدير ما تكون فضمير تكون يحتمل الفاعلية ان كانت تامة والاسمية ان كانت ناقصة هذا مراده فيما يظهر وهو مبنى على ان الاصل فى كلام الموضح المذكور متعين وفيه نظر لان سيبويه قدره من مادة الكون فيهما وقال بعض أفاضل العصر ان وجه قوله دون الاول ان ما الاستفهامية تستدعى تقدير الفعل لانها بالافعال أولى اه وهو فاسد لانه يقتضى انه مع ما يجوز كون الجملة اسمية (قوله فلا تكون حالا) بل مفعولا مطلقا نص عليه المصنف فى الحواشى (قوله لا الواو الخ) بنى عليه التعرض لرد مذهب الاخفش فانه زعم ان أصل جئت وزيدا جئت مع زيد فحذفت مع ووضعت الواو موضعها فانتقل نصب مع الى ما بعد الواو وقال ابن الخباز وأبطل النحويون ذلك بأن قالوا مع ظرف وما بعد الواو ليس بظرف قال المصنف هذا الابطال باطل بنحو جئتك قدوم الحاج وعكسه

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا

وقال الزجاج فى أما العبيد تقديره أما تملك العبيد (قوله ورد بأن الواو الخ) بهذا رد على من قال فى حروف النداء انها العاملة فى المنادى لقولهم يا اياك دون ياك وعلى من قال العامل فى المستثنى الا لقولهم الا اياك دون الاك الا ان الناظم أجاب عن هذا الاخير بانهم حملوا التام على المفرغ قال المصنف وعلة الفصل فى هذا الباب على قول الجرجانى ان الواو حملت على واو العطف التى هى أصلها نحو ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم واياكم هكذا ظهر لى انه منتصر للجرجانى وقيل فى الرد عليه أيضا لم نر حرفا ينصب الا وهو يرفع ويرد هذا الا أيضا (قوله وهو مخالفة

بما بعد الواو لما قبلها الخ) أى مخالفة المفعول معه للاسم قبله فى اسناد الحكم السابق اليه وان ورد بصورة المعطوف المشارك يدل على ذلك قول الموضح فى باب التعجب ان أفعل فى ما أحسن زيدا مثلا عند الكوفيين اسم فقال ففتحته كالفتحة فى زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضى عندهم نصبه وأحسن فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما اه فانت تراه كيف فسر المخالفة بأن أحسن الجارى على ضمير ٤١٦ ما النظا انما هو فى المعنى وصف لزيد (قوله لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ماقبله كقام زيد وعمرو) مثال للمنفى وهو ما يصلح لا للنفى وهو ما لا يصلح ومثاله استوى الماء والخشبة ومات زيد وطلوع الشمس وفيه بحث لان ما بعد الواو قد يصلح للامرين كما يأتى فى الفصل على الاثر وكان الظاهر أن يقول لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ماقبله فى بعض الاحوال ويحمل الباقى على ذلك فتدبر (قوله وهذا مخرج الخ) قال الدنوشرى الاشارة فيه الى اعرابه مفعولا معه مقدما وقوله كقوله مثال للمنفى لا للنفى فليتأمل وقد يقال تقديم المعطوف على المعطوف عليه اذا جاز فى الشعر فليجز فى المفعول معه

* (فصل) * (قوله للاسم بعد الواو خمس حالات) قال الحفيد اعلم أن هذه الاحوال انما هى على رأى من يقول المفعول معه قياسى لا سماعى أما من يقصره على السماع فلا يتأتى على مذهبه (قوله كجاء زيد وعمرو) قال الحفيد اعلم أن معنى الرفع والنصب مختلف لانه مع النصب يكونان جامعا وفى الرفع يحتمل أن يكونا جامعا أو منفردين والثانى قبل الاول أو بالعكس فكيف يحكم برجحان الرفع مع اختلاف هذا المعنى والذى يظهر أن يقال ان قصد المعية نصا نصب لا غير وان لم يقصد المعية نصا رفع لا غير اه وقوله وان لم يقصد المعية الخ قال الشهاب القاسمى ينبغى أن يزاد على هذا أنه ان قصد نسبة المجىء بحيث يحتمل المعية وغيرها أو تعين المعية نصب أو رفع فكلام المصنف باعتبار صحة الكلام فى الجملة فان أريد خصوص الرفع أو النصب تعين الرفع أو النصب فليتأمل

ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه فى نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدا نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لا يصلح ان يجرى على ماقبله كقام زيد وعمرو فاما خالفته له فى المعنى انتصب على الخلاف ورد بأن الخلاف لو كان يقتضى النصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمرو وذلك لا يجوز (ولا) الناصب له فعل (محذوف) بعد الواو (والتقدير) فى سرت والنيل (سرت ولابست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج) ورده السيرافى بما يطول ذكره وانما قدر فعل الملابسة لانها أعم الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة فكما لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاولى متفق عليها والثانية طرقها الخلاف لابى الفتح ذهب فى الخصائص الى جواز التوسط مستدلا بنحو قوله

جمعت وفحشا غيبة ونميمة * خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوى

وهذا مخرج على أن فحشا معطوف على غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله

ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام

والاصل عليك السلام ورحمة الله

* (فصل * للاسم) الواقع (بعد الواو خمس حالات) احداها (وجوب العطف كما فى نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) لما بينا) من عدم تقدم جملة فى الاول ومن عدم الفضلة فى الثانى لان الفعل لا يستغنى عنه لان الاشتراك لا يتأتى الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة فى الثالث (و) ثانيها (رجحانه) أى العطف على المفعول معه (كجاء زيد وعمرو) فيترجح العطف (لانه الاصل وقد أمكن بلا ضعف) واليه أشار الناظم بقوله * والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق * ويجوز النصب على المفعول معه (و) ثالثها (وجوب المفعول معه وذلك فى نحو مالك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف فى) المثال (الاول) وهو مالك وزيدا (من جهة الصناعة) لانه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف فى لك الا بعد اعادة الجار نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وأجاز الكسائى فيه الجر قال الموضح فى الحواشى وبه أقول لا على العطف بل على اضمار الجار لتقدم ذكره اه وفيه نظر لان الجار فى الامر العام المطرد اذا حذف زال عمله فان قلت كان ينبغى ان يمتنع ما كان وزيدا كما امتنع

(قوله ورابعها رجحانه) قال الحفيد اعلم ان الرجحان فى النصب على المفعول معه على العطف انما هو مع قطع النظر عن مراد المتكلم لان معنى النصب والرفع مختلف لان النصب لا يحتمل غير المعية بخلاف الرفع فانه يحتمل أمورا ثلاثة بل المحقق انا اذا لاحظنا مراد المتكلم لا تحقق هذه الصورة لانه اما أن يقصد التنصيص على المعية أو لا يقصد فان كان الاول نصب قطعا أو لا رفع جزما فاين جواز الامرين مع رجحان المفعول معه فالحق ما ذكرناه أولا من انه قطع النظر عن مراد المتكلم اه وقوله لانه اما أن يقصد الخ قال الشهاب هذا غير حاصر لانه تارة يقصد المعية نصا وتارة يقصد احتمال المعية دون نصوصيتها وتارة يقصد الاعم من احتمالها ونصوصيتها ففى الاول يتعين النصب وفى الثانى يتعين الرفع وفى الثالث يجوز الوجهان فعلم جواب قوله فاين جواز الوجهين وظهر أن قوله قطع النظر ٤١٧ غير كاف بل لابد أن يزاد أو بالنظر لما اذا قصد الاعم فان قلت قصد الاعم لا يقتضى رجحان المفعول معه بل استواء الوجهين قلت قصد الاعم على وجهين أحدهما قصده من حيث عمومه والآخر أن يكون المقصود بالذات معنى المعية أعم من أن يوجد معها زيادة كالمعية من الجانب الآخر أولا ففى هذا الوجه يتجه جواز الوجهين لحصول المقصود بالذات الذى هو أمر المخاطبين بمصاحبة الآخرين على الوجه المذكور على كل من الوجهين ويترجح النصب لحصول المقصود بالذات عليه من غير زيادة وبضعف العطف لوجود زيادة فيه على المقصود بالذات وهو أمر غير المخاطبين بمصاحبة المخاطبين على ذلك الوجه فليتأمل (قوله مكان الكليتين) قال الدنوشرى فائدة الكليتان تثنية كلية بضم الكاف والكلوة بضم الكاف وبالواو لغة فيها قال ابن السكيت وغيره ولا يقال كلوة بكسرها والجمع كليات وكلى وسيأتى انه لا يجوز كليات بضم عينه للاتباع كما لا يتبع عين زيات (قوله بعظم القلب) قال الدنوشرى ينظر ما معناه فان القلب بعيد عنهما ولا عظم له (قوله وقال أبو البقاء كان ينبغى الخ) قد علم جوابه مما أسلفناه فتأمل وقال الشهاب القاسمى يرد على قوله ليس المعنى على انه أمر بنى أبيهم الخ ان المصنف فى شرح القطر معترف بأنه ليس المعنى ذلك الا أن المعنى لما كان حاصلا مع الرفع مع زيادة صح الرفع ولم يجب المفعول معه وعلى قوله لجاز هنا انه لا شبهة فى جوازه لانه لم يقع ولا يلزم من الجواز الوقوع (قوله علفتها الخ) قال الدنوشرى هو من بحر الكامل (٢) ودخل الخرم فى أوله ويجوز كونه

هذا لك وأباك على الصحيح لعدم تقدم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل مالك وزيدا على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية الانكارية قدر واعاملا بعدها لشدة طلبها للفعل والتقدير ما كان لك وزيدا وهو أحد الوجهين فى التسهيل (و) لامتناع العطف (فى) المثال (الثانى) وهو مات زيد وطلوع الشمس (من جهة المعنى) لان العطف يقتضى التشريك فى المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت والى هذا أشار الناظم بقوله والنصب ان لم يجز العطف يجب * (و) رابعها (رجحانه) أى المفعول معه (وذلك فى نحو قوله

فكونوا أنتم وبنى أبيكم * مكان الكليتين من الطحال)

والكليتان بضم الكاف لحمتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرتين عليهما لحم محيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء الذى علمه مركز القلب وهو الصلب (ونحو قمت وزيدا لضعف العطف فى الاول) وهو فكونوا أنتم وبنى أبيكم (من جهة المعنى) لانك اذا قلت كن أنت وزيد كالاخ وعطفت زيدا على الضمير فى كن لزم ان يكون زيد مأمورا وأنت لا تريد أن تأمره وانما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالاخ قاله الموضح فى شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا لبنى أبيكم فالمخاطبون هم المأمورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود اه وقال أبو البقاء كان ينبغى ان النصب يجب اذ ليس المعنى انه أمر بنى أبيهم بشئ بل أمرهم بموافقة بنى أبيهم ويدل على ذلك انه أكد الضمير بقوله أنتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرا لجاز هنا اه وبقوله أقول (و) اضعف العطف (فى الثانى) وهو قمت وزيدا (من جهة الصناعة) لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل أو بأى فاصل كان والى ذلك أشار الناظم بقوله * والنصب مختار لدى ضعف النسق (و) خامسها (امتناعهما) أى العطف والمفعول معه (كقوله علفتها تبنا وماء باردا) * حتى شتت همالة عيناها

٥٣ ج ل

(٢) قوله هو من بحر الكامل الخ فيه ان الخرم اسقاط أول الوتد المجموع ولا يدخل الا خمسة أبحر ليس منها الكامل كما نص عليه فالمتعين كونه من الرجز المخبون كما هو ظاهر اه

زجر المجبوبًا وزوى غدت مكان شنت (قوله هذا باب المستثنى) عدل عن قول الناظم الاستثناء لان الذى من المنصوبات التى الكلام فيها هو المستثنى فيحتاج كلام الناظم الى جعل المصدر بمعنى اسم المفعول ويحتمل ان المصنف أشار لذلك لكن قال السعد فى حواشى العضد وينبغى ان يعلم انا اذا قلنا جاء فى القوم الا زيدا فالاستثناء يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى مجموع لفظ الا زيدا وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات فى تفسيره فيحمل كل تفسير على ما يناسبه من المعانى الاربعة والاستثناء استفعال من ثنيت فهو فى الاصل استثناى ففعل فيه ما فعل فى رداء ومعناه انك ثنيت الحكم عن الوصول لما بعد أداة الاستثناء أى رجعت به من قولك ثنيت عزمى عنه (قوله أو تقديرا) ذكر فى شرح التسهيل أمثلة للمخرج تقديرا منها جاء زيد الا عمرا ثم قال واذا قلت جاء زيد الا عمرا فكأنك عرفت علم السامع بموافقة زيد عمرو وقد قدرت انه توهم انك اقتصرت على زيد اتكالا على علمه بتوافقهما فازلت توهمه بالاستثناء ثم قال فى الكلام على المفرغ قد يقام المستثنى مقام المستثنى منه اذا لم يذكر وفرغ العامل لما بعد الا واحترز بالتفريغ من نحو ما قام الا زيد الا عمرو وما قام زيد الا عمرا فان الاصل فيهما ما قام أحد الا زيد الا عمرو وما قام زيد ولا غيره الا عمرا (قوله بشرط الفائدة) ظاهره انه من جملة الحد وقال الدمامينى انه حكم وليس من الحد فحقه ان يقول وشرطه حصول الفائدة هذا وقال بعض مشايخنا ان كان المراد ان أحد الا يجهل ذلك كما هو مراده بعين المقيد فى باب الكلام ففيه نظر وأقول قد يقال لا حاجة لهذا الشرط مع علمه من باب الكلام (قوله وبالغاية) هذا على أحد المذاهب الثلاثة ان الغاية تقتضى اخراج ما بعدها

(وقوله) اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

أما امتناع العطف) فيهما (فلانتفاء المشاركة) لان الماء لا يشاركه التبن فى العلف والعيون لا تشارك الحواجب فى التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل أزج وامرأة زجاء اذا كان حاجباها دقيقين طويلين (وأما امتناع المفعول معه) فيهما (فلانتفاء المعية فى) البيت (الاول) لان الماء لا يصاحب التبن فى العلف (وانتفاء فائدة الاعلام بها) أى بمصاحبة العيون الحواجب (فى) البيت (الثانى) اذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة فى الاعلام بذلك (ويجب فى ذلك اضمار فعل ناصب للاسم) الواقع بعد الواو وهو ماء فى البيت الاول والعيون فى البيت الثانى (على انه مفعول به) والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور (أى) علفتها تبنا (وسقيتها ماء) وزججن الحواجب (وكحلن العيون هذا قول الفراء والفارسى ومن تبعهما) واليه أشار الناظم بقوله * أو اعتقد اضمار عامل تصب (وذهب الجرمى) بفتح الجيم نسبة الى بنى جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته فى النحو وصياحه قاله ابن درستويه (والمازنى) بكسر الزاى نسبة الى بنى مازن (والمبرد) بفتح الراء قال ابن جنى وسبب تسميته بذلك ان المازنى سأله عن مسائل فاجاب عنها وأحسن فقال أنت المبرد بكسر الراء أى المثبت للحق قال المبرد فغير الكوفيون اسمى فجعلوه بفتح الراء (وأبو عبيدة) بضم العين (والاصمعى) بفتح الميم نسبة الى جده أصمع (و) أبو محمد (اليزيدى) بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاى (الى انه لا حذف وان ما بعد الواو) فى البيتين (معطوف) على ما قبله (وذلك على تأويل العامل المذكور) قبلهما (بعامل يصح انصبابه عليهما) معا انصبابة واحدة (فيؤول زججن بحسن) بتشديد السين لان التحسين يصح تسلطه على العيون والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب (و) يؤول (علفتها بأنلتها) لان الانالة يصح تسلطها على التبن والماء فيقال انلتها تبنا وماء فهو من باب التضمين واحتج الاولون القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا وهو غير سائغ وأجيب بأن ما منعوه مسموع من العرب كقول طرفة * لها سبب ترعى به الماء والشجر * واختلف فى التضمين أهو قياسى أم سماعى والاكثرون على أنه قياسى وضابطه أن يكون الاول والثانى يجتمعان فى معنى عام قاله المرادى فى تلخيصه

(هذا باب المستثنى)

وهو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بالا أو ما فى معناها بشرط الفائدة قاله فى التسهيل فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمى ان حارب وبالغاية نحو أتموا الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تحقيقا أو تقديرا اشارة الى قسمى المتصل والمنقطع وقوله من مذكور أو متروك اشارة الى قسمى التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله او ما فى معناها يشمل جميع ادوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاء فى ناس الا زيدا وجاء فى القوم الا رجلا فانه لا يفيد قال الشاطبى ومعنى اخراجه انك ذكرته بعد الا مبينا انه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لانه كان مرادا للمتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الاخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذى لا يصح غيره اه وبه يتضح الحال ويزول الاشكال و (للاستثناء أدوات ثمان) وهى أربعة أقسام الاول (حرفان وهما الا عند الجميع) من النحويين (وحاشا عند سيبويه وأكثر البصريين) وذهب الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والاخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيبانى الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى أنها فعل دائما (ويقال فيها حاش) بحذف الالف الاخيرة (وحشا) بحذف الالف الاولى واليهما أشار الناظم بقوله * وقيل حاش وحشا فاحفظهما واعترض بأن حاشا الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك فى حاش التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله فى المغنى (و) الثانى (فعلان وهما ليس) عند الجمهور وذهب الفارسى وتبعه أبو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا وذهب بعضهم الى انها فى باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا (ولا يكون) واعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويجاب بأنهما لما ركبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا (و) الثالث (مترددان بين الحرفية والفعلية) فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين (وهما خلا عند الجميع) من النحويين (وعدا عند غير سيبويه) فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية (و) الرابع (اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال) فيها (سوى) بكسر السين والقصر (كرضا وسوى) بضم السين والقصر (كهدى وسواء) بفتح السين والمد (كسماء وسواء) بكسر السين والمد (كبناء و) هذه الاخيرة (هى اغربها) وقل من ذكرها وممن نص عليها الفارسى فى الحجة وتبعه ابن الخباز فى النهاية ومنه اخذ ابن اباز والحاصل انها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم

(قوله عن نحو جاء فى ناس الا زيدا) المراد بنحوه ما كان المستثنى منه فيه نكرة فى سياق اثبات لم تخصص فلو كان المستثنى منه نكرة فى نفى نحو ما جاء فى أحد الا رجلا او الا زيدا أو خصصت نحو قام رجال كانوا فى دارك الا رجلا وبنحو جاء فى القوم الا رجلا مما كان المستثنى منه معرفة والمستثنى نكرة لم تخصص فلو كان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة نحو قام القوم الا رجلا منهم جاز ووجه عدم الفائدة فى الاول ان المستثنى منه اذا لم يعم لا يتحقق الدخول لولا الاستثناء وفى الثانى كون النكرة مجهولة عند السامع وتوقف بعضهم فى عدم الفائدة فى جميع ذلك وقال انه لا يتقاعد عن جاء رجل ونحوه مما عدوه مفيدا (قوله ويزول الاشكال) قال الدنوشرى أراد بالاشكال ما أورده ابن الحاجب فى الاستثناء المتصل وهو ان فيه تناقضا من حيث ان فى قولك لزيد على عشرة الا ثلاثة اثباتا للثلاثة فى ضمن العشرة ونفيا لها صريحا وأجاب بما حاصله يرجع الى جواب الشاطبى المذكور ويلزم عليه أن لا يكون الاستثناء من النفى اثباتا ولا من الاثبات نفيا اه ووجه اللزوم ان بيان انه لم يرد دخول المستثنى فى المستثنى منه لا يستلزم ان حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه لجواز أن يكون غير معلوم الحكم (قوله للاستثناء ادوات) أى من حيث هو ولا يلزم استعمال الادوات كلها فى كل استثناء متصلا كان أو منقطعا وقال أبو حيان ولا يستوى المتصل والمنقطع فى الادوات فان الافعال التى يستثنى بها لا تقع فى المنقطع لا تقول ما فى الدار أحد خلا حمارا (قوله واعترض بأن حاشا الحرفية الخ) ان كان المراد انه لم يسمع من العرب الا فى حاشا التنزيهية ويدل لذلك قوله وانما ذلك وانهم قاسوا الاستثنائية الحرفية عليها والقياس ممنوع فهو واضح وان كان مستند من أثبت الحذف فى حاشا الحرفية الاستثنائية السماع فلا وجه لهذا الاعتراض (قوله وهذان الدليلان الخ) ربما يقتضى ذلك جواز الحذف فى حاشا الاستثنائية اذا كانت فعلا (قوله لا يكون فعلا) أى كما لا يكون حرفا

(قوله غير تام) أى من حيث المستثنى منه بأن لم يذكر فيه كما أشار له بقوله وهو الذى الخ سواء كان غير تام فى اللفظ لعدم تحقق أصل الكلام كما قام الازيدا أولا نحو ولا تقولوا على الله الا الحق (قوله يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها) قال الدنوشرى فيه بحث لانه يرد عليه نحو وما محمد الا رسول قد خلت فان الحكم فيه عند وجودها غير الحكم عند فقدها لان الحكم عند وجودها وجوب رفع رسول لانتقاض النفى بالا ٤٢٠ فلا عمل لها وعند فقدها النصب بما الحجازية على أنه خبرها اه وقد يقال المراد انه مثله فى مطلق عمل ما قبلها من غير نظر لنوص العامل (قوله ويسمى استثناء مفرغا) قدمه على التام لقلة الكلام عليه وعكس الناظم لان التام أنسب بالباب المقصود للمنصوب لان الكلام فى المنصوبات ولغير ذلك كما بيناه فى حواشى الالفية هذا وكان أصل مفرغ مفرغ فيه أى فرغ فيه العامل للعمل فيما بعد الا اذ الاستثناء نفسه ليس مفرغا (قوله فما قبل الا وهو محمد الخ) قياس ما بعده أن يقول وتقدير المستثنى منه وما محمد شئ وكذا يوجد فى بعض النسخ (قوله لانه يؤدى الى الاستبعاد) هذا لا يظهر فى نحو قرأت القرآن الا يوم كذا وأيضا الاستبعاد يتأتى فى النفى نحو ما مات الا زيد وتفصيل المقام فى حواشينا (قوله فلا فرق فى النفى بين أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى) قال الدنوشرى قال بعضهم ولا فرق أيضا فى النهى بين أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى نحو قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فهذا شرط فى معنى النهى أى لا تولوا الادبار الا متحرفين (قوله وان يفرغ سابق) قال الدنوشرى انما قال سابق ولم يقل عامل لان المفرغ قد لا يكون عاملا نحو ما فى الدار الا زيد (قوله وجب نصب المستثنى) أى فى لغة الجمهور فلا ينافى جواز رفعه فى لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها بعضهم حديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة الا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض رواه الدارقطنى وغيره وظاهر كلام ابن مالك إن ذلك جائز فى لغة الجمهور فانه قال قال أبو الحسن بن عصفور فان كان

ويجوز الوجهان مع الكسر قاله فى المغنى (فاذا استثنى بالا وكان الكلام) قبلها (غير تام وهو الذى لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لالا بل يكون الحكم عند وجودها) بالنسبة الى العمل (مثله عند فقدها) فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يطلب منصوبا لفظا نصب وان كان يطلب منصوبا بمحل جر بجار متعلق به نحو ما قام الازيد وما رأيت الازيدا وما مررت الا بزيد (ويسمى استثناء مفرغا) لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فى غيره والاستثناء فى الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام أحد الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت بأحد الا بزيد الا انهم حذفوا المستثنى منه وأشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا (وشرطه) عندهم (كون الكلام غير ايجاب) وهو ان يتقدم عليه ما يخرجه عن الايجاب (وهو النفى نحو وما محمد الا رسول) فما قبل الا وهو محمد مبتدأ والمبتدأ يطلب الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول على الخبرية (والنهى نحو لا تقولوا على الله الا الحق) فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا فنصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيأ الا الحق (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتى هى أحسن) فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر بها ما بعد الا وهو التى وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا أهل الكتاب بشئ الا بالتى هى أحسن (والاستفهام) الانكارى لما فيه من معنى النفى (نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون) فما قبل الا وهو يهلك المبنى للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون ولا يتأتى التفريغ فى الايجاب لانه يؤدى الى الاستبعاد لا تقول رأيت الازيدا لانه يلزم منه انك رأيت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة (فاما قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره فحمل يأبى) فى افادة النفى (على لا يريد لانهما) أى لان يأبى ولا يريد معناهما النفى فهما (بمعنى) واحد والمعنى لا يريد الله الا اتمام نوره فلا فرق فى النفى بين ان يكون فى اللفظ أو فى المعنى والى مسئلة التفريغ أشار الناظم بقوله

وان يفرغ سابق الا لما * بعد يكن كما لو الا عدما

(وان كان الكلام تاما) وهو الذى يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل (فان كان الكلام) (موجبا) بفتح الجيم وهو الذى لم يتقدم عليه نفى ولا شبهه (وجب نصب المستثنى) بالا والى ذلك أشار الناظم بقوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب

الكلام الذى قبل الا موجبا جاز فى الاسم الواقع بعد الا وجهان أفصحهما النصب على الاستثناء والآخر ان تجعله مع الا تابعا للاسم الذى قبله فتقول قام القوم الازيدا بنصبه ورفعه وعليه يحمل قراءة من قرأ فشربوا منه الا قليل بالرفع وفى صحيح البخارى فلما تفرقوا أحرموا كلهم الا أبو قتادة اه كذا فى شرح المنهاج للشمس الرملى وما نقله عن ابن مالك لم أظفر به فى كلامه وانما الذى فى التوضيح ان أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف فى هذا النوع الا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الثابت الخبر قول ابن أبى قتادة كلهم أحرموا الا أبو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ثم قال ومن المحذوف الخبر قول النبى صلى الله عليه وسلم كل أمتى معافى الا المجاهرون أى لكن المجاهرون بالمعاصى لا يعافون اه وجاز حمل الاستثناء على المنقطع وسيأتى عن المغنى ما فيه ٤٢١ وما فى كلام ابن عصفور وما قاله ابن عصفور سبقه اليه الفراء كما نقله عنه ابن الناظم فى الكلام على قوله تعالى فشربوا منه الا قليل ونقله ابن عمار المالكى فى رسالة لطيفة سماها التاج المذهب فى رفع المستثنى من الموجب وظاهر كلام صاحب الفلك الدائر ان حمل الاستثناء فى مثل ذلك على المنقطع مذهب الكوفيين فانه رد قول صاحب المثل السائر ان أبا نواس لحن فى أمر ظاهر فقال لمحمد الامين

يا خير من كان ومن يكون
الا النبى الطاهر الميمون

فرفع بعد الاستثناء فى الموجب بأن أبا نواس يستعمل فى شعره مذهب الكوفيين كثيرا وهذا الموضع من جملة مذاهبهم وقد قال

لمن طلل عافى المحل دفين
عفا آيه الا خوالد جون

فابتدأ بقوله خوالد جون وحذف الخبر وتقديره لم تعف وكذلك النبى ابتدأ به وحذف الخبر وتقديره فان الامين لا يفضله اه وحيث جعل مبتدأ وخبرا فالجملة فى محل نصب على الاستثناء كما نبه عليه فى المغنى وقال انه قائم زيادة عد تلك الجملة فى الجمل التى لها محل (قوله ولا يجوز رفعه الا بتأويل) قال الزرقانى فيه مع كلام المصنف اشارة الى أن محل جواز الرفع والنصب وترجيح البدل حيث وجد النفى صراحة وأما اذا كان المعنى عليه فالمنظور اليه الاثبات ولذا حكم المصنف بوجوب النصب فى قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم وحينئذ قطع النظر عن معنى النفى واذا روعى معناه جاز الرفع بالنظر اليه ولا يترجح وكلام المصنف فى المغنى يدل على هذا وقد وقع لبعض شراح الالفية ان معنى النفى كالنفى الصريح وفيه نظر لانه يلزم عليه ترجيح الرفع فى قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا مع انه لم يقرأ به أحد من السبعة انظر كلام المغنى فى بحث لولا (قوله ولكن نقل الاعراب منها الخ) لا يخفى انه يرد عليه نحو ما قاله اللقانى من نقل اعراب أل الموصولة الى ما بعدها ويجاب بما أجاب به فليراجع باب الموصول

(نحو فشربوا منه الا قليلا) فما قبل الا وهو شربوا كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو فى شربوا وموجب لانه لم يتقدم عليه نفى ولا شبهه وما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه الا بتأويل كما سيجئ فاما قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا بالرفع فالا فيه ليست للاستثناء وانما هى بمعنى غير فهى صفة لآلهة ولكن نقل الاعراب منها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف (وأما قوله) وهو الاخطل

وبالصريمة منهم منزل خلق * عاف (تغير الا النؤى والوتد)

برفع النؤى والوتد على الابدال من الضمير المستتر فى تغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب (فحمل تغير) فى افادة النفى (على لم يبق على حاله لانهما) أى لان تغير ولم يبق معناهما النفى فهما (بمعنى) واحد والصريمة بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرمت من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل اذا درس وعفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والنؤى بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل حفير حول الخباء تصنع لئلا يدخله ماء المطر والوتد بكسر التاء الخاز وقيد فى الارض واختلف فى ناصب المستثنى بالا على ثمانية أقوال أحدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والثانى تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافى والفارسى وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا التقدير استثنى زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكى عن الكسائى والسابع أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هى وخبرها والتقدير الا ان زيدا لم يقم حكاه السيرافى عن الكسائى والثامن ان الا مركبة

(قوله وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه) وعلى غيره (١) فانهما يمكن أن يصدقا عليه وأن لا يصدقا اذ لا مرجح لاعتبار احدهما على الآخر ومجرد التقديم فى العبارة يفيد الاعتبار هنا ويمكن جعله واسطة بين المتصل والمنقطع كما قيل بذلك فى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فليحرر (قوله ألا ترى انك اذا قلت رأيت القوم الخ) أى فقد وجدت المخالفة بينهما وفيه انه لا يلزم من المخالفة بينهما فى ذلك جواز المخالفة فى النفى والاثبات ولو كان ثعلب يرى أن المخالفة التى قالها الابدى تنافى البدل امتنع بدل البعض من الكل مطلقا كما لا يخفى (قوله برجل لا شجاع ولا كريم) أى فلا زائدة فى اللفظ لتخطى العامل لها

من ان ولا ثم خففت ان وأدغمت فى اللام حكاه السيرافى عن الفراء وزاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة (وان كان الكلام) التام (غير موجب) ففيه تفصيل (فان كان الاستثناء متصلا) وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدم عليه (فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه) فى اعرابه للمشاكلة (بدل بعض) من كل (عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين) لان الا عندهم من حروف العطف فى باب الاستثناء خاصة قاله أبو حيان وهى عندهم بمنزلة لا العاطفة فى ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله فى المغنى ورد ثعلب كلا المذهبين فقال فى الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفى والبدل لا بد أن يكون على وفق المبدل منه فى المعنى وأجاب الابدى بأن بدل البعض يكون الثانى فيه مخالفا للاول فى المعنى ألا ترى أنك اذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولا رأيت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم وكما جاز فى النعت المخالفة نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع جاز فى البدل وقال فى الرد على الكوفيين بان الا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل فى نحو ما قام الا زيد وليس شئ من أحرف العطف يباشر العوامل قال فى المغنى وقد يجاب بانه ليس تاليها فى التقدير اذ الاصل ما قام أحد الا زيد اهـ والى ترجيح الاتباع أشار الناظم بقوله * وبعد نفى أو كنفى انتخب * اتباع ما اتصل مثال النفى (نحو ما فعلوه الا قليل منهم) بالرفع فى قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو فى فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين وهو فى نية تكرير العامل والتقدير ما فعلوه الا فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفى النهى والاستفهام مثال النهى (ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك) بالرفع فى قراءة أبى عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغنى عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام (ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون) بالرفع فى قراءة الجميع والضالون بدل من الضمير المستتر فى يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لما قلنا (والنصب عربى جيد وقد قرئ به فى السبع فى قليل) من قوله تعالى ما فعلوه

ومعناها مرادا كما فى قولهم جئت بلا زاد وان جعلت لا بمعنى غير فلا دليل فيه قاله بعض مشايخنا وفيه نظر لان التخالف حاصل وان كانت بمعنى غير لان غيرا نافية لما بعدها قيل لو استدل بتخالف المعطوف والمعطوف عليه فى النفى والاثبات كان أولى وفيه انه متى تم اعتراض ثعلب ان البدل لا يوجد فيه المخالفة بخلاف العطف وقد اقتصر الرضى فى جواب ثعلب على قياس البدل على النعت كما نقله الدماميني (قوله ولم يصرح معه بضمير الخ) قال الدماميني فى الهندية لم يشترطوا الضمير فى بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير وجود على اشتراطه وبوجوده وهذا الربط محقق بدونه وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والاخراج الثانى من الاول فعلم انه بعضه لحصول الربط بذلك ولم يحتج الى الضمير (قوله والنصب عربى جيد) لكنه خلاف المنتخب الراجح والذى قرئ به فى امرأتك الا كثر الا فلزم مجئ قراءته على الوجه المرجوح ولا ينبغى ذلك ومن هنا جعل الزمخشري النصب على الاستثناء من أهلك لتكون من تام موجب والرفع على الاستثناء من أحد واعترض بأنه يستلزم التناقض بين القراءتين فان المرأة تكون مسريا بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وأجيب بان اخراجها من جملة النهى لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روى أنها تبعتهم وانها لما سمعت هدة العذاب التفتت فصاحت فأصابها حجر فقتلها وهذا خلاف الظاهر كما قال فى الجملة الثامنة من الباب الخامس من المغنى والاظهر ان الاستثناء من جملة الامر على القراءتين والاستثناء منقطع ووجه الرفع انه

(١) قوله وعلى غيره الخ هكذا بالنسخ التى بايدينا ولعل هنا سقطا كما يعلم بالتأمل

على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة وقد استوفينا الكلام على ذلك فى رسالة معمولة فى تحقيق الاستثناء فى الآية الشريفة (قوله فاما قراءة بعضهم الخ) به يعلم ان مراد المصنف بقوله فى المسائل السفرية انهم أجمعوا على النصب فى هذه الآية اجماع العشرة (قوله فى معنى لم يكونوا منه) قال الزرقانى أى من طالوت ووجه الدلالة ظاهر وذلك لانه قال فمن شرب منه أى من النهر فليس منى فاذا شربوا منه لم يكن منه أى من أشياعه (قوله قاله فى المغنى) أى فى القاعدة الاولى من الباب الثامن وقال بعد ذكر ما قاله الشارح وقيل الا وما بعدها صفة فقيل ان الضمير يوصف فى هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدا حذف خبره أى لم يشربوا اهـ وعلى هذا الاخير فالاستثناء منقطع ويكون ذلك من مجيئه مفردا لكن الظاهر أنه متصل

الا قليل منهم (و) فى (امرأتك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك ولا يتأتى الاتباع فى الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع فمحمولة على أن شربوا فى معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس منى قاله فى المغنى وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتى وبغير المردود نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم الا زيدا قصدا للتطابق بين الكلامين ولم يجز الابدال نقله المرادى عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخى ما جاء فى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخى لا يظهر التطابق قاله الرضى وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاء الا زيدا القوم فانه لا يجوز الابدال كما سيجئ (واذا تعذر البدل على اللفظ) لمانع (ابدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من أحد الا زيد برفعهما وليس زيد بشئ الا شيئا لا يعبأ به بالنصب) قال ابن مالك فى شرح التسهيل رفعت البدل بعد الجلالة من اسم لا لانه فى موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنصبه (لان لا الجنسية لا تعمل فى معرفة ولا فى موجب) وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادى وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا على أنه مبتدا قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح فى باب ان واعتبار محل لا مع اسمها على انهما فى محل مبتدا عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة والمختار عند أبى حيان ان الجلالة بدل من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف العائد على اسم لا وزيد فى المثال الثانى مرفوع على البدلية من محل أحد لانه فى موضع رفع بالابتداء وشيئا فى المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شئ لانه فى موضع نصب على الخبرية لليس ولم يجز خفضهما حملا على

لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شأن المتصل (قوله بالنصب وجوبا) فتقييد الشارح بقوله فيما مر وكان غير مردود لاجل جواز الوجهين اتفاقا وأرجحية الاتباع وأما المردود المذكور فبعضهم يوجب فيه النصب وبعضهم يجوزه ولا أقل من أن يكون عنده أرجح (قوله وخرج بغير المتراخى الخ) فى التسهيل واختير فيه متراخيا النصب قال الدماميني والاصل فى هذا قول النبى صلى الله عليه وسلم لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها. فقال العباس يا رسول الله الا الاذخر فقال عليه الصلاة والسلام الا الاذخر ويمكن أن يكون من هذا ما لعبدى المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة ووقع للزمخشرى ما يخالف هذا وذلك انه قال فى الكشاف فى قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملإ الاعلى ويقذفون من كل جانب دحورا ولهم عذاب واصب الا من خطف الخطفة ان من فى موضع رفع بدل من الواو فى لا يسمعون أى لا يسمع الشياطين الا الشيطان الذى خطف هذا كلامه ولم يذكر النصب البتة لان الاستثناء متراخ (قوله قال ابن مالك فى شرح التسهيل رفعت البدل الخ) هذا لا يناسب قوله الآتى وزيد فى المثال الثانى الخ والمناسب له أن يقول هنا فالله فى المثال الاول بدل من اسم لا لانه فى موضع رفع بالابتداء كما قاله ابن مالك الخ ولا يخفى موافقة هذا الصنيع لكلام المصنف لانه مثل بثلاثة أمثلة ثم ذكر تعليلها فتدبر (قوله لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة) أى وحينئذ يفوت النفى والاثبات وبيان عدم توجه تقدير دخول لا على الجلالة ان الجلالة على هذا التقدير بدل من لا مع اسمها لا من الاسم فقط فالداخل على الجلالة انما هو الابتداء الذى هو العامل فى محل لا مع اسمها لان البدل على نية تكرار العامل

(قوله لانهما موجبان بدخول الاعليهما) قال بعض المشايخ كان الاولى ان لم يكن متعينا تأخير هذا عن قول المصنف كذلك تأمل وأقول تأملناه فوجدناه لايصح اذ لايحسن أن يقول الشارح مثل قول المصنف ومن الخ ولم يجز خفضهما على اللفظ والشارح قصد أن يكون ما قاله توطئة لكلام المصنف لبيان وجه التشبيه فى قوله كذلك وليكون قوله ومن الخ عطفا عليه لكن يرد عليه انه يلزم عطف الشئ على نفسه كما لايخفى ولو أن الشارح مزج قوله لم يجز خفضهما بعد الواو التى فى قول المصنف ومن الخ لكان أحسن كما لايخفى على العارف ٤٢٤ بأساليب الكلام هذا وكلام المصنف مشكل لان قوله كذلك بعد قوله ان لا لاتعمل فى معرفة ولا فى موجب يقتضى أن من والباء كذلك وهو فى من مسلم دون الباء لانها تعمل فى المعرفة ثم لاتعمل فى موجب كما تقرر فى باب ما ولا العاملين عمل ليس فى الكلام على زيادة الباء وان قال بعض الفضلاء هنا انه لايشترط فى زيادتها الامران فانه غفلة عما ذكرناه وكان الشارح حاول الجواب عن هذا بجعل التشبيه خاصا بالنسبة لاشتراط كون مجرورها مثبتا ويلزمه عدم استفادة اشتراط تنكير مجرور من والاظهر أن قول المصنف كذلك بالنسبة لمجموع من والباء ففيه تغليب فليتأمل (قوله ابنى لبينى الخ) ابنى بصيغة المثنى بدليل قوله لستما وهو منادى حذف منه حرف النداء وليس فى قوله الايد وصف الشئ بنفسه لان المعتمد بالصفة ليد الاولى صفة يد الثانية ويد الثانية صفة موطئة (قوله ماجاز فى نحو ما فعلوه الا قليل) أى لانه يصح ان يقال فعلوه الاقليلا ولا يصح اله الا الله ولا يكن لهم شهداء الا أنفسهم (قوله فتدافعا) اذ تدافعا تعين النصب على الاستثناء لان النصب عليه ليس فيه ما يتدافع مع الصفة وبيان التدافع فى المثال على تقدير الرفع فى المستثنى على الاتباع ان المستثنى منه وهو رجل من حيث ابدال المستثنى وهو أخوك منه يصير فى نية الطرح لان ذلك حقه وان لم يكن لازما من حيث ان وصفه بصالح يدل على رعاية جانبه لان وصف الشئ يدل على الاعتناء به فتدبر (قوله اذا تقدم المستثنى على صفة الخ) قال الدنوشرى تجويزهم هنا البدل فيما اذا تقدم المستثنى يلزم منه تقديم البدل على النعت عند الاجتماع وهو مخالف لما صرحوا به فى وجوب تقديم النعت على البدل فليتأمل ثم عرضت ذلك على شيخنا شيخ الاسلام أبى بكر الشنوانى فتوقف فيه وقد يقال هذا مبنى على عدم وجوب الترتيب

اللفظ لانهما موجبان بدخول الاعليهما (و) لان (من والباء الزائدتين) بعد نفى أو شبهه لايعملان فى موجب (كذلك) فان قلت مقتضى قوله فالارجح الاتباع أن النصب على الاستثناء فى هذه الامثلة مرجوح قلت أما الاخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة أنشد الكسائى

ابنى لبينى لستما بيد • الا يدا ليست لها عضد

بالخفض وأما الاول فقد قال أبو القاسم السهيلى فى أماليه لايجوز فى نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز فى نحو ما فعلوه الاقليل كما لم يجز فى ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعية لم ينبه عليها من حذاق النحويين الاقليل وهو أن النصب انما حقه الايجاب فاذا دخل النفى على كلام تام بنفسه جاز فيه من النصب ما جاز قبل دخول النافى واذا دخل على كلام لايستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفى وامتنع اعتبار حكم الايجاب اه (فان قلت لا اله الا الله واحد) فالرفع أيضا فى اله واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة (لانها) موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية (لاتعمل فى موجب ولا يترجح النصب على الاتباع لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى نحو ما فيها رجل الا أخوك صالح خلافا للمازنى) فانه قال اذا تأخرت صفة المستثنى منه على المستثنى فانه يختار النصب فتقول ما فيها رجل الا أخاك صالح فرجل مبتدا تقدم خبره فى المجرور قبله وصالح نعت رجل المستثنى منه وأخاك منصوب على الاستثناء مقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما فيها رجل صالح الا أخاك ونقل ابن الخباز فى النهاية عن المازنى انه يوجب النصب وانه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه ملغى فى بعض الوجوه والموصوف مرعى الجانب فتدافعا والصواب ما نقله الموضح عنه فقد قال أبو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازنى غلط وقال ابن مالك فى شرح الكافية اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما أن لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحا هذا رأى سيبويه والثانى أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل

(قوله فان لم يمكن الخ) قال الدنوشرى قدم هذا القسم لكون قيده عدميا والعدم قبل الوجود (قوله نحو مازاد هذا المال الخ) من ذلك قوله تعالى لاعاصم اليوم من أمر الله الامن رحم كما مثل به ابن الناظم وكتب المصنف بهامشه ما نصه قالوا فى قولنا لا اله الا الله ان اسم الله عز وجل بدل من محل لا مع اسمها ومنعوا هنا الابدال كما ترى وقال ابن عمرون يحتمل أن يحمل عاصم على شئ واطلاق البعض وارادة الكل شائعة قال وحينئذ يمكن أن يكون من رحم بدلا على الموضع مثل لا اله الا الله قال نجم المشايخ لايمكن هذا البدل لانه لايقال لاشئ اليوم من أمر الله الامن رحم ولورد المحذوف منه أعنى الخبر لم يجز أيضا الابدال لانه لايقال لا الهم اليوم الامن رحم لانه لامعنى له وقد قيل عاصم بمعنى معصوم وهو ضعيف لايعتد به وأجود منه أن يقال من رحم هو الله تعالى لانه الراحم فكأنه قيل الا الله فالاستثناء متصل ومثل الآية على الانقطاع أن تقول عند مجئ سيل عظيم لاعاصم اليوم من هذا السيل الامن أقام فى الجبل ولا يمكن فى ذلك البدل اه ويمكن أن يكون ٤٢٥ من ذلك قوله تعالى لايحب الله الجهر بالسوء من القول الامن ظلم على قراءة ظلم بالبناء للفاعل وأما قراءة ظلم بالبناء للمفعول فقيل بأنه منقطع وقيل بأنه متصل على حذف مضاف أى الاجهر من ظلم وقول ابن عطية على قراءة البناء للفاعل انه يحتمل ان من فى موضع رفع على البدل من أحد المقدر مردود بأنه لايصح فى هذا القسم الرابع اذ لايصح فيه تسلط العامل على المستثنى وقال الزمخشرى يجوز أن يكون مرفوعا كأنه قيل لايحب الله أن يجهر بالسوء الا الظالم على لغة من يقول ماجاءنى زيد الا عمرو ورده أبو حيان بأنه لايمكن أن يكون الفاعل لغوا زائدا ولا يمكن أن يكون الظالم بدلا من الله ولا عمرو من زيد لان البدل راجع فى هذا الباب الى كونه بدل بعض من كل اما حقيقة نحو ما قام القوم الازيدا أو مجازا نحو ما قام القوم الاحمارا وكلاهما لايمكن هنا لان الله علم وكذا زيد فلا يتخيل فى المستثنى منه عموم وليس فى كلام سيبويه ما يقتضى ان ماجاءنى زيد الا عمرو واقعة وقد استوفينا الكلام على ذلك فى رسالة تتعلق بالآية الشريفة وقال المصنف فى الحواشى من أمثلة سيبويه للاستثناء المنقطع ما أتانى زيد الا عمرو وما قام أخوانه الا أخواتكم قيل وذلك على وضع الخاص موضع العام أى ما أتانى أحد وهذا عكس ما لى الا أبوك ناصر فى وضع العام موضع الخاص (قوله ما نفع هذا المال الخ) المستثنى فى الحقيقة زيادة المال لا هذا المال كما هو ظاهر العبارة (قوله ومثله ما نفع زيد الخ) قال الدنوشرى الظاهر أن وجه فصله بمثل ان الاول وارد عن العرب والثانى قيس عليه وأقول قد أشار الشارح الى ذلك بقوله فى القياس وعذر الدنوشرى انه ساقط من نسخته وانظر هل يأتى هذا المثال والذى قبله ما قاله اللقانى فيما سيأتى فى غير ما نفع هذا المال غير الضير من أن الاستثناء منقطع مقدر الاتصال فراجعه متأملا

يقدر المستثنى مقصودا بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندى أن النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافآ اه فلو أوقعت المستثنى بين صفتى المستثنى منه نحو ما مررت بأحد خير من زيد الا ابنك بر بوالديه فالظاهر أن الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضح فى الحواشى (وان كان الاستثناء منقطعا) وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ان يكون ما قبل الا دالا على ما يستثنى فيجوز ما قام القوم الاحمارا ويمتنع قام القوم الاثعبانا وفى ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لايمكن (فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب) فى المستثنى (اتفاقا) من الحجازيين والتميميين (نحو مازاد هذا المال الا ما نقص) فما مصدرية ونقص صلتها وموضعهما نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لايصح تسليط العامل عليه (اذ لا يقال زاد النقص ومثله) فى القياس (ما نفع زيد الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر) وزعم السيرافى ومبرمان فى حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل هنا فى موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه وزعم الشلوبين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيأ الا النقصان ثم فرعه له وجعله متصلا ورد بأنه لانسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زائدة واستغنى عن الواو كما فى قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو (وان أمكن تسليطه) أى العامل على المستثنى نحو ما قام القوم الاحمارا اذ يصح أن يقال قام حمار (فالحجازيون يوجبون النصب) لانه لايصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان

(قوله ولا يجوز أن يقرأ بالخفض الخ) قد يقال يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ويجاب بأنه انما يرتكب عند الحاجة اليه (قوله وقد ذكر سيبويه الخ) انما احتاج لتوجيه الرفع لانه على الاتباع كما تقدم ووجه الاتباع انه بدل بعض من كل وذلك مشكل لانه عند الانقطاع لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله الثانى انه جعل الحمار الخ) حاصل هذا الوجه أن المثال من أقسام اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو نوع بديع يسمى عند القوم بالتنويع وهو ادعاء ان مسمى اللفظ نوعان متعارف وغير متعارف على طريق التخييل وهو نوع واسع يجرى فى أبواب كثيرة منه أن ينزل ما يقع فى موقع شئ بدلا عنه منزلته بدون تشبيه ولا استعارة كقولهم * تحية بينهم ضرب وجيع * وقولهم عتابه السيف وقد يشيرون اليه بالمثال ويكتفون بذلك عن تسميته فيقولون من باب * تحية بينهم ضرب وجيع * قال فى دلائل الاعجاز لا يجوز أن يكون سبيل قوله * لعاب الافاعى القاتلات لعابه * سبيل قولهم عتابه السيف لان المعنى فى بيت أبى تمام على انك تشبه شيأ بشئ بجامع بينهما فى وصف وليس المعنى فى عتابه السيف على انك تشبه عتابه بالسيف ولكن على ان تزعم انه يجعل السيف بدلا من العتاب ألا ترى انه يصح أن يقول مداد قلمه قاتل كسم الافاعى ولا يصح أن يقول عتابك كالسيف الا أن يخرج الى باب آخر ليس هو غرضهم بهذا الكلام فتريد انه عاتب عتابا خشنا مؤلما ثم انك تريد أن تبالغ فى ايلامه وتأثيره بلغا بحيث صار كالسيف اه ملخصا وليس من التشبيه الذى ذكر معه ما يحيل دخول الاداة كقوله

المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (و) النصب (عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن) بنصب اتباع (وتميم ترجحه وتجيز الاتباع) ويقرؤن الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيها والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله وانصب ما انقطع * وعن تميم فيه ابدال وقع (كقوله) وهو جران العود عامر بن الحرث

(وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس)

فابدل اليعافير والعيس من أنيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهى الابل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة وذكر سيبويه فى توجيه الرفع وجهين أحدهما أنهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما فى الدار أحد الا حمار المعنى فيه ما فى الدار الا حمار وصار ذكر أحد توكيدا ليعلم أنه ليس ثم آدمى ثم أبدل من أحد ما كان مقصوده من ذكر الحمار الوجه الثانى انه جعل الحمار انسان الدار أى الذى يقوم مقامه

أسد دم الاسد الهزبر خضابه * موت فريص الموت منه يرعد

فانه لا سبيل فيه الى دخول أداة التشبيه لدلالة التشبيه على انه دون الاسد ودلالة الوصف على انه فوقه ولهذا قال فى دلائل الاعجاز انه يقرب من اطلاق اسم الاستعارة زيادة قرب لانهم جعلوه قسيم التشبيه لان التشبيه يعكس المعنى المراد وليس فيه ولا فى شئ من اطرافه تجوز ووقع فى كلام بعضهم انه مجاز وعليه جريت فى حاشية الالفية والمراد انه مجاز عقلى اذ التصرف فى النسبة ألا ترى أنك لو قلت ان كان الضرب تحية فهو تحيتهم كان حقيقة قطعا لجعل الفرض المقدر كالظاهر وبهذا يعلم ما فى قول السيد فى شرح المفتاح فان قيل على قياس ما ذكرت ان نحو زيد أسد تشبيه لا استعارة أن يكون هذا تشبيها أيضا وحرف التشبيه محذوف فلا تنويع قلنا نعم لكن لا خفاء فى انه ليس المعنى تحية بينهم كضرب وجيع بل الضرب نوع من التحية غير متعارف قصدا الى التهكم كما تقول أسد نا زيد فى غير التهكم لظهور أن تقدير الاداة يذهب رونق الكلام اه فان فى قوله قلنا نعم نظرا ظاهرا وقوله لكن الخ جار على التحقيق فان قلت قضية كلام الكشاف فى سورة المائدة فى تفسير قوله تعالى بشر من ذلك مثوبة ان ذلك من باب الاستعارة فهو مجاز فانه قال فان قلت المثوبة مختصة بالاحسان فكيف جاءت فى الاساءة قلت وضعت المثوبة موضع العقوبة على طريقة قوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ومنه فبشرهم بعذاب أليم اه قلت ليس مراده ما ذكرت وانما مراده ان الآية من باب الايجاز وان فى الكلام تنويعا مقدرا والتقدير ان نقمتم منهم وادعيتم لهم العقوبة فعقوبتهم المثوبة وقد صرح به فى سورة مريم وهذا دأبه ان يجمل فى محل ويفصل فى آخر قال فى تفسير قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا كأنه قيل ثوابهم النار على طريقة قوله فاعتبوا بالصيلم وقوله

شجعاء جرتها الذميل تلوكه * أصلا اذا راح المطى غراثا

وقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ثم بنى عليه خير ثوابا وفيه ضرب من التهكم الذى هو أغيظ للمتهدد من ان يقال عقابك النار اه. والمراد ان بعض التنويع قد يستعمل فى التهكم وليس بلازم فيه لعدم تصوره فى قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية وقوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقراءة الامام قراءة له فقد جعله بعضهم من التنويع وقوله فاعتبوا بالصيلم من بيت لبشر بن حازم من قصيدة أوردها فى المفضليات والبيت غضبت حنيفة ان تقتل عامر * يوم النسار فاعتبوا بالصيلم والصيلم الداهية وهى فيعل من الصلم وهو القطع وقال البيضاوى فى سورة البقرة فى تفسير فبشرهم بعذاب أليم على التهكم أو من باب * تحية بينهم ضرب وجيع * يعنى انه استعارة تهكمية استعيرت البشارة للانذار والخبر المحزن للسار أو من باب التنويع الصرف فيكون حقيقة ووقع لارباب حواشيه خبط فى المقام لا يخفى على من له بالتنويع المام واعلم ان ما ذكر من كون * تحية بينهم ضرب وجيع * ونحوه فيه جعل الضرب تحية تخييلا هو المذكور فى كلام الشيخ عبد القاهر فى بعض المواضع وقال فى بعضها ان المقصود به نفى ما صدر به يعنى لا تحية بينهم وعليه جرى فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية فقال وهو من باب تحية بينهم ضرب وجيع وما ثوابه الا السيف وبيانه أن يقال هل لزيد مال وبنون فتقول ماله وبنوه سلامة قلبه تريد نفى المال والبنين عنه واثبات سلامة القلب له بدلا عن ذلك وقال فى موضع آخر انه يدل على ثبات النفى فمعنى ليس بها أنيس الا اليعافير انه لا أنيس بها قطعا لانه جعل أنيسها اليعافير دون غيرها وهى ليست بأنيس قطعا فدل على انها لا أنيس بها وهو قريب مما لو قلت ان كانت اليعافير أنيسا فلها أنيس ووجه دلالته على بقاء النفى ان العرب استعملته مرادا به الحصر فان الكلام قد يدل عليه نحو الجواد زيد والكرم فى العرب وقال السيد فى شرح المفتاح دخول المستثنى فى المستثنى منه لا يتعين بناؤه على التنويع لاحتمال أن يبنى على التعليق كما صرح به فى الكشاف أى انما يكون فيها أنيس أن لو كان هذا أنيسا (قوله وحمل عليه الزمخشرى الخ) أى وفى ذلك محذور وهو حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهى ابدال

مقامه فى الانس كقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذى يقوم مقام التحية عندهم (وحمل عليه) أى على اتباع المنقطع (الزمخشرى) قوله تعالى (قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله) فمن فى محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه فى مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز الصفاقسى أن يكون متصلا والظرفية فى حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز فى الظرفية وعلى هذا فيرتفع على البدل أو عطف البيان وكلاهما ضعيف قال

المستثنى المنقطع كما قال ابن مالك فكان ينبغى للشارح أن يتعرض لهذا ليكون توطئة لقوله الآتى قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين الخ كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام (قوله وجوز الصفاقسى الخ) نقل هذا عن الصفاقسى لا يناسب قوله بعد قال ابن مالك الخ لتأخر الصفاقسى عن ابن مالك ثم كان ينبغى له أن يتعرض لكون الجمع بين الحقيقة والمجاز محذورا عند بعضهم ليكون أيضا توطئة لكلام ابن مالك نظير ما مر ولو نقل الشارح عبارة ابن مالك التى نقلها المصنف فى الباب الثالث من المغنى وما زاده من قوله ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين لم يحتج الى ذلك أى الى تقدير قل لا يعلم من يذكر لكان خيرا له والمجوز لاجتماع الحقيقة والمجاز جماعة منهم أهل الاصول من اتباع امامنا الشافعى كرم الله وجهه فانهم لا يشترطون فى المجاز القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقى هذا وقال ابن كمال باشا فان قلت كيف استثنى الله وانه تعالى منزه ومتعال عن ان يكون فى السموات والارض قلت كما استثنى غير ان سيوفهم من قوله * ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * يعنى ان كان الله تعالى ممن فى السموات والارض كان فيهم من يعلم الغيب والغرض المبالغة فى نفى العلم بالغيب عنهم وسد الطريق الى ذلك الاحتمال فالاستثناء متصل كما فى قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف فان شراح الكشاف قاطبة صرحوا بان الاستثناء فيه متصل وقال بعضهم اتصال الاستثناء على تقدير محال لا ينافى انقطاعه فى نفس الامر وفيه نظر والعجب ان الامام البيضاوى جوز اتصال الاستثناء فى آية النكاح على الوجه المذكور وجزم هنا بانقطاعه والظاهر من كلام صاحب الكشاف أيضا القطع بالانقطاع حيث قال جاز رفع اسم الله تعالى على لغة بنى تميم حيث يقولون ما فى الدار أحد الا حمار كان أحدا لم يذكر فانه على تقدير الكلام على النسق المزبور يصح رفع اسم الله على لغة أهل الحجاز أيضا اه وحاصله ان الآية من نوع التنويع

(قوله والغيب بدل اشتمال) فيه نظر لان بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير يكون رابطا ولاضمير هنا وليس البدل بعد أداة الاستثناء ليقال ان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغنى عنه

* (فصل) * (قوله على المستثنى منه) اشارة الى ان مراد الناظم بقوله سابق على المستثنى منه لامطلقا فانه لايجوز تقديمه أول الكلام لايقال الازيدا قام القوم لان الاشبه بلا العاطفة وذهب الكسائى الى جواز ذلك قياسا على كثير من الفضلات وبدليل قوله

خلا الله لاأرجو سواك وانما * أعد عيالى شعبة من عيالكا

وأما تقديمه على العامل فى المستثنى منه ففيه مذاهب ثالثها التفصيل بين كونه متصرفا نحو اخوتك الازيدا قاموا فيجوز أو غير متصرف نحو اخوتك الازيدا فى الدار فيمتنع وانما جاء السماع بالتقديم على العامل المتصرف كقوله

* ألا كل شئ ما خلا الله باطل * (قوله سواء كان متصلا أو منقطعا) أى فالاطلاق فى مقابلة التفصيل السابق فى الفصل قبله لان الباب واحد ومعلوم ان المتصل ٤٢٨ والمنقطع قسمان من غير الموجب والكلام هنا مفروض فيه فلا يصح تقسيم الاطلاق بما تقدمه نفى أولا كما يتوهم وانه فى مقابلة قوله الآتى وبعضهم يجيز الخ وحيث كان الكلام مفروضا فى غير الموجب فلا حاجة لقول المصنف فى المسبوق بالنفى وانما ذكره تبعا لقول الناظم فى النفى ولعلهما قصدا دفع توهم عموم اجازة غير النصب عند البعض المذكور بالغفلة عن موضوع المسئلة والاشارة الى انه لايجوز غير النصب عند أحد فلا يقال قام الازيد أحد (قوله كقوله ومالى الخ) قال ابن عمرون هذا البيت مشكل لان العامل فى شيعة الابتداء وهو لايعمل فى المستثنى وانما هو مستثنى من الضمير الذى فى الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى ووجه كلامهم ما تكلفته لهم فى ملية موحشا طلل * اذ قالوا ان الحال من النكرة ما كان قال المصنف بجزمه بكون شيعة مبتدأ مردود بل الارجح انه فاعل لاعتماد الظرف فقد أمكن ان يقع كل شئ فى موضعه (قوله غير النصب) شمل الرفع كما مثل والجر نحو ما مررت الازيد بأحد فانه على ظاهر كلامه كالناظم يجوز (قوله فى المسبوق بالنفى) مثله ما فى معناه وهو النهى والاستفهام بدليل تعليله الآتى بأن ما بعد الا عام بقوله لوقوعه فى سياق النفى فاقتضى ان كل مايفيد العموم مثله (قوله وان المؤخر عام) قال اللقانى كونه عاما مبنى على انه واقع فى سياق النفى وأوضح من هذا أن يقدر أحد نكرة فى سياق الايجاب فلا تعم بل تكون مطلقة مساوية فى المدلول لما قبلها وانما يتخالفان بالاجمال والتفصيل اه وقال الشهاب انظر هل يأتى ما قاله المصنف وان كان المؤخر جمعا أو اسم جمع كالقوم والمفرد نص فى الواحد كزيد ظاهر كلامهم نعم فليتأمل (قوله منه) قال السنباطى الصواب اسقاطها اه أى لان الضمير فى قوله فصح ابداله عائد على المؤخر وهو المستثنى منه فالمبدل منه هو المقدم وهو المستثنى لا المستثنى منه (قوله لابدل بعض) أى من كل كما لو لم يحصل تقديم وتأخير وقيل مالى ناصر الا أبوك هذا مراده وان كان المناسب لقوله وان المؤخر عام الخ أن يقول لابدل كل من بعض لان ذلك هو اللازم لو لم يرد بالمؤخر الخصوص والداعى لارادة الخصوص دفع ذلك كما بينه الشارح

ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قل لايعلم من يذكر فى السموات والارض اه وفى الآية وجه آخر ذكره فى المغنى وهو أن يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ اه

* (فصل واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه) عند البصريين (مطلقا) سواء أكان متصلا أم منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لايتقدم على المتبوع (كقوله) وهو الكميت يمدح بنى هاشم

(ومالى الا آل أحمد شيعة * ومالى الا مشعب الحق مشعب)

والاصل ومالى شيعة الا آل أحمد ومالى مشعب الا مشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه وأراد بأحمد النبى صلى الله عليه وسلم (وبعضهم) وهم الكوفيون والبغداديون (يجيز) فى المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه (غير النصب) وهو الاتباع (فى المسبوق بالنفى فيقول ما قام الازيد أحد) قال سيبويه (سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول (مالى الا أبوك ناصر) بالرفع (وقال) حسان رضى الله عنه

لانهم يرجون منه شفاعة * (اذا لم يكن الا النبيون شافع)

بالرفع (ووجهه ان العامل) وهو الابتداء فى المثال ويكن التامة فى البيت (فرغ لما بعد الا) وهو أبوك فى المثال والنبيون فى البيت (وان المؤخر) وهو ناصر فى المثال وشافع فى البيت (عام) لوقوعه فى سياق النفى (أريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل كل) من كل لابدل بعض (ونظيره فى أن المتبوع أخر) من تقديم (وصار تابعا) بعد

(قوله وانما أبدل الاعم الخ) بقى فى المقام اشكالان أحدهما عدم الفائدة فى البدل فى نحو ما جاءنى الازيد أحد اذ قد علم ان زيدا من جنس الاحد ثانيهما انه يلزم كون الاستثناء من غير مذكور ولا مقدر فى المثال الثانى لانه وان أمكن تقدير المستثنى منه فى نحو مالى الا أبوك ناصر بأن يقال مالى أحد لايمكن فى المثال الاول لوجود أحد فيه فلو قدم لزم التكرار الا أن يمنع التكرار لان أحدا المقدر عام ليصح الاخراج منه والمذكور خاص كما تقرر (قوله وقال ابن الصائغ الوجه الخ) قال ذلك بعد أن رد قول ابن عصفور الذى مشى عليه المصنف بأنه يلزم عليه وقوع أحد فى الايجاب يعنى فى نحو ما قام الازيد أحد لان البدل على نية تكرار العامل ولو جاز ذلك لجاز ما جاءنى الا أحد زيد ويجاب بأن لزوم أحد اغير الايجاب اذا كان عاما الا اذا أريد به الخاص (قوله بدل من الاسم مع الاجموعين) قال لان ما قام الازيد فى معنى ما قام غير زيد وغير زيد هو أحد يعنى لانك أردت بأحد هذا الخاص بعينه وهذا معنى قول الدنوشرى معناه ان يعتبر أن الا بمعنى غير فيصدق على المستثنى منه المتأخر الواقع بدلا من المقدم والمعنى فى مالى الا أبوك ناصر مالى غير أبيك ناصر وغير أبيك يصدق على الناصر اه ٤٢٩ وقال المصنف بعد ان نقل كلام ابن الصائغ ويرد عليه انه كيف يبدل الاسم من الحرف والاسم وأى نظير لهذا

* (فصل) * (قوله تلت واوا عاطفة) قال الدنوشرى أى سواء كان العطف على المستثنى أو على بدله كما سيأتى صريحا فى قوله الا العلا الارسيمه والارمله فافهمه وقال أيضا وينبغى أن يكون هذا من خصوصيات الواو فليحرر اه وقد أشار الشارح الى ذلك بتقييده تبعا للتسهيل بالواو وان أطلق المصنف (قوله أو بعضه الخ) عطف على قول المصنف مماثل لما قبلها الصريح فى بدل الكل من الكل ولذا قال اللقانى ان فى كلام المصنف قصورا على بدل الكل من الكل وعطف البيان فيرد نحو قولك سرق القوم الازيد الا ثوبه وأعجبنى القوم الازيدا الا وجهه فلو قال اسم مماثل لما قبلها أو مقصود بحكم ما قبلها شمل البدل بأقسامه ولا يخفى ان الا الثانية فيما ذكرناه من المثالين مؤكدة لان البدلية مستفادة من الاتباع كما يفصح به قوله سابقا ووجهه واتيان ذلك فى غير بابى العطف والبدل فليتأمل اه وسيأتى فى كلام الشارح التمثيل لاقسام البدل التى أشار اليها هنا وهذا مبنى على عدم اختصاص البدل ببدل كل من كل وفيه كلام للمصنف بيناه فى حواشى الالفية (قوله ألغيت) قال اللقانى فيه بحث لان الناصب عنده فى الاستثناء هو الا كما يصرح به فيما يأتى بقوله وانصب الباقى بالا على الاستثناء والبدل على تقدير العامل فالا هى عامل البدل قدرت معه أو صرح بها معه فلا يكفى اذن سواء وقعت بعد العاطف أم لا لان العاطف اذا كرر معه العامل السابق لايلغى كقولك مررت بزيد وبعمرو وعامل المبدل منه يجب تقديره مع البدل ليكون العمل فيه به فكيف يلغى اذا صرح به وأما مثال المصنف وهو قوله ما جاء الازيد الخ فهذا الاعمل للا الا فيه ألبتة اه أى لان الاستثناء فيه مفرغ فالعمل لما قبل الا والبحث بالنظر لعموم الحكم وشموله للاستثناء التام كالامثلة الآتية (قوله فبدل المماثل الخ) قال الدنوشرى ينبغى أن يلحق عطف البيان بالبدل فانه مماثل لما قبله اه وقدمر أن اللقانى جعل كلام المصنف شاملا له

ما كان متبوعا (ما مررت بمثلك أحد) بالجر والاصل ما مررت بأحد مثلك فمثلك تابع لاحد على أنه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل وأعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر وانما أبدل الاعم الى دعوى ان المؤخر عام أريد به خاص ولم يبقوه على عمومه لان الاعم لايبدل من الاخص وقال ابن الصائغ الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الاجموعين ويكون بدل شئ من شئ لعين واحدة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير نصب سابق فى النفى قد * يأتى ولكن نصبه اختر ان ورد

* (فصل واذا تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت) واوا (عاطفا أو تلاها اسم مماثل لما قبلها) أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب اليه عنه (ألغيت) جواب الشرط الثانى وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويشملهما قول الناظم

والغ الا ذات توكيد (فالاول) وهو العطف (نحو ما جاءنى الازيد والا عمرو فما بعد الا الثانية) وهو عمرو (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو زيد عطف نسق (والا الثانية زائدة للتوكيد) والاصل ما جاءنى الازيد وعمرو (والثانى) وهو البدل بأقسامه الاربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل (كقوله) أى الناظم

(لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا * فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء) وهو الهاء

(قوله فالارجح كونه تابعا فى جره) قال اللقانى فيه حذف حرف الجر مع البدل وابقاء جره وذلك سماعى فى غير ان وان (قوله والعلاء بدل من الفتى) قال الدنوشرى ٤٣٠ اذا كان العلاء بدلا من الفتى المنصوب وقلنا ان البدل على نية تكرار العامل فهل تنوى الا فيه أو يقال الا موجودة فيه حسا فلا تقدر محل نظر اه وأقول يلزم على عدم تقديرها أن تكون الا الموجودة عاملة فلا تكون مؤكدة كما قال المصنف بل قيل لا يظهر كونها مؤكدة على البدل على الوجه الثانى مطلقا لان العامل فى البدل ليس المبدل منه بل نظيره فكان الاظهر جعل العلاء على هذا الوجه عطف بيان فتدبر (قوله مالك من شيخك) المراد به الجمل كما فى شرح الشواهد فقول بعض مشايخنا الظاهر أن المراد به القدو واغترار بتفسير الشارح الرسيم ظنا أن المراد السعى فى الحج فقط (قوله على رسيمه) فيه أنه اذا كان معطوفا على رسيمه فرسيمه بدل والمعطوف على البدل له حكمه وحينئذ فلم يجتمع العطف والبدل بل تكرر البدل بالعطف وانما يكون من الاجتماع اذا كان رسيمه معطوفا على عمله وبدل لذلك كلام ابن خروف فانه صريح فى انه اذا عطف الرمل على الرسيم لا يكون من اجتماع العطف والبدل فتأمل (قوله ونصبت وجوبا على الاستثناء ماعدا ذلك) قال الشهاب فان قيل ماعدا ذلك الواحد استثناء من كلام تام غير موجب فيلزم أن يجوز الوجهان أما كونه تاما فلتمامه بالمستثنى الاول لانه الفاعل وأما كونه غير موجب فظاهر فالجواب أن وجه الرفع على البدل بدل بعض ولا يتأتى هنا لانه لم يتقدم ماعدا ذلك الواحد عموم يشمله ليكون بدل بعض منه

والميم (فالارجح) فى الفتى (كونه تابعا له فى جره) وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف (ويجوز) على مرجوح (كونه) أى الفتى (منصوبا) بالا (على الاستثناء) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف (والعلاء بدل من الفتى بدل كل من كل لانهما المسمى واحد والا الثانية) زائدة (مؤكدة) لالا الاولى وبدل البعض من كله نحو ما أعجبنى أحد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من أحد فالارجح فيه كونه تابعا له ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما أعجبنى شئ الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شئ ففيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما أعجبنى أحد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من أحد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو (وقد اجتمع العطف والبدل فى قوله

مالك من شيخك الا عمله * الا رسيمه والا رمله

فرسيمه) بفتح الراء وكسر السين المهملتين (بدل) من عمله بدل بعض من كل عند السيرافى (ورمله) بفتح الراء والميم (معطوف) على رسيمه وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما كل العمل (والا المقترنة بكل منهما) زائدة (مؤكدة) والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم فى السعى الركض والرمل فى الطواف الاسراع (وان كان التكرار لغير توكيد) وهو التأسيس (وذلك فى غير بابى العطف والبدل فان كان العامل الذى قبل الا مفرغا) بان لم يشتغل بمعمول قبل الا (تركته يؤثر فى واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر (ونصبت) وجوبا على الاستثناء (ماعدا ذلك الواحد) الذى أثر فيه العامل (نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا رفعت الاول) وهو زيد (بالفعل) وهو قام (على انه فاعل) له (ونصبت الباقى) من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء (ولا يتعين) المستثنى (الاول لتأثير العامل) فيه (بل يترجح) لقربه من العامل (وتقول ما رأيت الا زيدا الا عمرا الا بكرا فتنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقى) من المستثنيات (بالا على الاستثناء) ولا يتعين المستثنى الاول لتأثير العامل بل يترجح فما كان منصوبا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم فى ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء يطرقه الخلاف وتقول ما مررت الا بزيد الا عمرا الا بكرا فتخفض واحدا منها بالباء وتعلقها بالفعل وتنصب الباقى ولا يتعين الاول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم

وان تكرر لا لتوكيد فدع * تفريغ التأثير بالعامل دع
فى واحد مما بالا استثنى * وليس عن نصب سواه مغنى

(وان كان العامل غير مفرغ) بأن اشتغل بما يقتضيه قبل الا (فان تقدمت المستثنيات كلها) (على المستثنى منه نصبت كلها) على الاستثناء وجوبا (نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا أحد) فاحد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز

فى

(قوله نحو ما قاموا الا زيدا الخ) عدل عن تمثيل الناظم بقوله * كلم يفوا الا امرؤ الا على * لانه نظر فيه فى الحواشى بوجهين بيناهما مع جوابهما فى حاشية الالفية (قوله حكم المستثنيات المتكررة) قال اللقانى يعنى سواء كانت مما يمكن استثناء بعضه من بعض أم لا فان قلت كيف يصح هذا التعميم وقضية ايجاب نصبها اذا تأخرت وهى مما يستثنى بعضه من بعض وليس كذلك قال الرضى وان كررتم الغير توكيد فاما أن يمكن استثناء كل تال من متلوه أولا فان أمكن فاما أن يكون فى العدد أو فى غيره فالذى فى غير العدد نحو جاء المكيون الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا فى الموجب فلا يجوز فى كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب والقياس فى كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء ٤٣١ لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعنى بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر وعلى هذا وبالشفع الثانى والرابع والسادس والثامن والعاشر ونحوها وكل وتر منفى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون فى مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بنى هاشم الا عقيلا وتقول فى غير الموجب ما جاءنى المكيون الا قريش الا هاشميا الا عقيلا فالقياس أن يجوز لك فى كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز فى الشفع الا النصب على الاستثناء لانه غير موجب ثم قال والذى فى العدد نحو له عشرة الا تسعة الى الواحد فى الموجب فكل وتر منفى خارج وكل شفع موجب داخل كما فى موجب غير العدد والاعراب فى الشفع والوتر كما مضى فى موجب غير العدد وتقول فى غير الموجب من العدد ماله على عشرة الا تسعة الى الواحد فالقياس أن يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا والاعراب فى الشفع والوتر كما فى غير العدد الذى هو غير موجب هذا هو القياس اه قلت قد صرح فى توجيه الوجهين بأن ما جاز فيه مستثنى من غير موجب فى المعنى فلا مخالفة يظهر بالتأمل (قوله فى الحكم) عبارة اللقانى أى فى مفهوم المسند الى المستثنى منه سواء كان الاسناد ايجابا أو سلبا (قوله وفى النوع الثانى الخ) قال اللقانى هذا النوع شامل لنحو جاء القوم الا بنى تميم الا زيدا منهم والقول الاول لا يجرى فيه كما لا يخفى الا ان قوله من أصل العدد يخصص المسئلة المتنازع فيها بما اذا كان المستثنى منه عددا ويبقى نحو المثال المذكور خارجا عن النوعين

فى شئ منها الاتباع لما مر من أن التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك أشار الناظم بقوله

ودون تفريغ مع التقدم * نصب الجميع احكم به والتزم

(وان تأخرت) المستثنيات كلها على المستثنى منه (فان كان الكلام ايجابا نصبت أيضا كلها) وجوبا (نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا) لما مر من أن جواز الاتباع مختص بغير الايجاب (وان كان) الكلام (غير ايجاب أعطى واحد منها) أى من المستثنيات (ما يعطاه لو انفرد) من نصب واتباع (ونصب ما عداه) وجوبا (نحو ما قاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا لك فى واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين فى الباقى) من المستثنيات (النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وانصب لتأخير وجئ بواحد * منها كما لو كان دون زائد

وأجاز الابدى رفع الجميع على الابدال (هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب (وأما بالنظر الى المعنى) من حيث المفهوم (فهى نوعان ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر) فى الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شئ (وما يمكن) استثناء بعضه من بعض كالاعداد (نحو له عندى عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحدا) فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه (ففى النوع الاول) وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض (ان كان المستثنى الاول داخلا) فى الحكم (وذلك اذا كان المستثنى من غير موجب فما بعده) من المستثنيات (داخل) فى الحكم كذلك نحو ما قام أحد الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل فى اثبات القيام له لان الاستثناء من النفى اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك (وان كان) المستثنى الاول (خارجا) عن الحكم (وذلك اذا كان مستثنى من موجب فما بعده خارج) نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفى عنه لان الاستثناء من الاثبات نفى وعمرو وبكر خارجان كذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وحكمها فى القصد حكم الاول * (وفى النوع الثانى) وهو ما يمكن استثناء بعضه

(قوله فقيل الحكم كذلك) اعلم أنه ينبنى هذا الموضع على قواعد أحدها ان الاستثناء من النفى اثبات ومن الاثبات نفى وهذه القاعدة مما لانزاع فيه عند النحاة واختلف أهل الاصول فيها قال السعد ليس الاستثناء من الاثبات نفيا ومن النفى اثباتا عند الحنفية بل هو تكلم بالباقى بعد الثنيا ومعناه أنه اخراج المستثنى وحكم على الباقى من غير حكم المستثنى ففى مثل على عشرة الا ثلاثة لاتثبت الثلاثة بحكم البراءة الاصلية وعدم الدلالة على الثبوت لابسبب دلالة اللفظ على عدم الثبوت وفى مثل ليس على الا سبعة لايثبت شئ بحسب دلالة اللفظ لغة وانما يثبت بحسب العرف وطريق الاشارة كما فى كلمة التوحيد حيث يحصل بها الايمان من الشرك ومن القائل بنفى الصانع بحسب عرف الشرع ويؤولون كلام أهل العربية انه من الاثبات نفى بأنه مجاز تعبيرا عن عدم الحكم بالحكم بالعدم لكونه لازمه اه ومن هنا توقف شيخنا العلامة أحمد الغنيمى الانصارى عليه رحمة الله البارى فى قول ابن فرشته فى شرح المنار فى بحث العام ان الحكم اذا كان متعلقا بالمجموع من غير أن يثبت لكل فرد لم يصح استثناء الواحد منه ٤٣٢ كما فى قولك يطيق رفع هذا الحجر القوم الا زيدا وهذا كما يصح أن يقال عندى عشرة الا واحدا ولا يصح العشرة زوج الا واحدا اذ ليس الحكم على الآحاد بل على المجموع الثانية انه لايجمع بين الا وواو العطف فان الا تقتضى الاخراج والمباينة والواو تقتضى الضم والمجانسة الثالثة ان الاستثناء المستغرق باطل الرابعة ان الحمل على الاقرب أولى مالم يعارضه معارض فيعمل بمقتضى المعارض فاذا قيل له على عشرة الا ثلاثة الا أربعة أو الا ثلاثة تعين عود الثانى لاصل الكلام ضرورة فساد المستغرق والزائد وكذا ان قال الا ثلاثة والا اثنين لعطف الثانى بالواو فان قيل عشرة الا ثلاثة الا اثنين فان أعيد الثانى لاصل الكلام لزم ترجيح البعيد بلا مرجح وهو ممنوع للقاعدة الرابعة وان أعيد الى الاول فهو المدعى وبه قال البصريون ويشترط فى هذا أن يكون الثانى اقل من الاول ليتأتى الاخراج ولا يشترط عند من يجعل الاستثناء من الاصل (قوله لان الحمل على الاقرب الخ) قال المصنف فى الحواشى ونظيره قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا لمنجوهم أجمعين الا امرأته فالمرأة مستثناة من الاول والآل مستثنون من القوم المجرمين وهو منقطع والثانى متصل كذا ظهر لى وبعد فلا يمتنع عندى فى مثل عشرة الا أربعة الا اثنين أن يستثنى الاثنان من الاصل لان الحمل على الاقرب أرجح لامتعين وكفى بباب التنازع شاهدا وان كلا من الفريقين يجيز اعمال كل من العاملين الا ما استثنى لعارض والعارض يوجد هنا أيضا نحو عشرة الا ثلاثة الا أربعة فان قلت ما المانع أن يكون فى الآية الاستثناء الثانى من القوم المجرمين ويرجحه الاتصال على هذا أيضا لانها من الآل ومن المجرمين قلت متى قيل هذا فقد أبعد القائل وأحال أما الاول فواضح وأما الثانى فلان معنى أرسلنا أرسلنا بالعذاب فلا يصح اخراجها من المعذبين فان قلت فما المانع من أن يستثنى منهم فى انا لمنجوهم وحينئذ تكون معذبة ويكون حملا على أقرب مما ذكرت

من بعض النحاة (اختلفوا) على ثلاثة أقوال (فقيل الحكم كذلك) وهو ان كان المستثنى الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج (وان الجميع) من المستثنيات (مستثنى من أصل العدد) وهو قول الصيمرى وتبعه القاضى أبو يوسف ويمكن ادراجه فى قول النظم * وحكمها فى القصد حكم الاول * (وقال البصريون والكسائى كل من الاعداد) المستثنيات (مستثنى مما يليه) أى من الذى قبله والذى قبله مستثنى من الذى قبله وهكذا حتى ينتهى الى الاول (و) هذا القول (هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان) المتقدمان (محتملان) أى يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من أصل العدد ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهى الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال ان الاظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء (وعلى هذا) الخلاف (فالمقربه فى المثال) المذكور وهو له عندى عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحدا (ثلاثة على القول الاول) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد فتكون الاربعة والاثنان والواحد ومجموعها سبعة مخرجة من أصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة (وسبعة على القول الثانى) وهو أن كلا من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثنى واحد من اثنين بقى واحد واذا استثنى الواحد الباقى من الاربعة بقى ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقى سبعة (ومحتمل لهما) أى للثلاثة والسبعة (على) القول (الثالث) وتوجيهه يعرف مما تقدم (ولك فى معرفة المتحصل على القول الثانى) للبصريين والكسائى (طريقتان

احداهما أن تسقط) المستثنى (الاول وتجبر الباقى) بالمستثنى (الثانى) أى تزيده عليه (وتسقط) المستثنى (الثالث وان كان معك) مستثنى (رابع فانك تجبر به) الثالث (وهكذا) تفعل (الى) أن تنتهى الى المستثنى (الاخير) فالمستثنى الاول فى المثال المذكور أربعة فاسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثانى وهو اثنان يصير ثمانية فاسقط منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة (و) الطريق (الثانية) من الطريقتين (أن تحط) المستثنى (الآخر مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا) تفعل حتى تنتهى (الى الاول) فما تحصل فهو الباقى ففى المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقى طريق ثالثة وهى أن تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففى المثال المتقدم أخرج أربعة وواحدا وادخل اثنين يبقى سبعة وايضاحه أن تقول له عندى مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة أخرج المستثنى الاول والثالث وما أشبههما فى الوترية وأدخل الثانى والرابع وما أشبههما فى الشفعية فالباقى بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا أخرجنا من المائة خمسين لانها أول المستثنيات فهى اذن وتر وأدخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات فهى اذن شفع وأخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهى اذن وتر فصار الباقى ستين ثم أدخلنا خمسة لانها رابعة المستثنيات فهى اذن شفع فصار الباقى خمسة وستين وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قاله ابن مالك فى شرح التسهيل

وتخريج الآية عن الاستثناء من الاستثناء قلت هو قول الزمخشرى وليس عندى كغالب أقوال الاعرابية لان انا لمنجوهم أجمعين انما ذكرت توكيدا لاتأسيسا لاستفادة معناها من الاخراج من حكم المعذبين وعن الكسائى انه سأل أبا يوسف عمن قال له على مائة درهم الا عشرة الا اثنين فقال يلزمه ثمانية وثمانون فقال الكسائى بل يلزمه اثنان وتسعون واستدل بالآية فلم يخالفه اه ومن خطه نقلت وقوله ان الآل مستثنون من القوم المجرمين معناه انه مستثنى من لفظ قوم المقيد بمجرمين لكون مجرمين وصفا له فلا يتناول قوم من لم يتصف بالاجرام لو سكت عن الاستثناء حتى يخرج المستثنى عن الحكم بالاستثناء فهو منقطع لاختلاف الجنسين وهذا ما قاله فى الكشاف وتبعه القاضى ونوقشا بامكان الاتصال بتغليب المتصف بالاجرام على غير المتصف به لقلته هذا والارسال على كون الاستثناء منقطعا خاص بالهلاك فآل لوط لم يرسل اليهم أصلا وقوله انا لمنجوهم متصل بآل لوط جرى مجرى خبر لكن لاخبر لانه محذوف لان المناسب للحكم المتقدم أن يكون التقدير لكن آل لوط ما أرسلنا اليهم والمذكور يدل عليه للتلازم بينهما وبما تقرر من أن قوم ٤٣٣ نكرة موصوفة اندفع قول ابن المنير قل أن يستثنى من النكرة الا فى سياق النفى لانها اتم فيتحقق الدخول لولا الاستثناء فلا يحسن رأيت قوما الا زيدا ويحسن ما رأيت أحدا الا زيدا لان ذاك فى نكرة لم توصف كما فى بيان قول الشارح فى تعريف الاستثناء بشرط الفائدة وما هنا ليس من قبيل ما ذكره بل من قبيل رأيت قوما أساؤا الا زيدا وهذا يقتضى عموم النكرة اذا وصفت وهو ما ذكره بعض الاصوليين من الحنفية وكلام النحاة فى باب المبتدا والخبر يخالفه وقد حررنا ذلك فى حواشى حفيد السعد على المختصر واعلم أنه جوز فى الكشاف أن يكون الا آل لوط مستثنى من الضمير فى مجرمين

٥٥ ع ل

وقال ان الاستثناء حينئذ متصل والارسال شامل للهلاك والنجاة والقوم شامل للمجرمين ولآل لوط وقوله انا لمنجوهم استئناف والمعنى انا أرسلنا الى قوم أجرم كلهم الا آل لوط منهم لاهلاك المجرمين وتنجى آل لوط واقتصر على أن الا امرأته مستثنى من ضمير منجوهم وليس استثناء من آل لوط لاختلاف الحكمين لان آل لوط متعلق بارسلنا والا امرأته متعلق بمنجوهم اه وتبعه القاضى فى جميع ذلك الا فى الاقتصار على ان الا امرأته مستثنى من ضمير منجوهم لانه جوز على تقدير كون آل لوط استثناء منقطعا كون الا امرأته استثناء من الا آل لوط وعلى اطلاق التعليل باختلاف الحكمين فزاد بعده الا أن يجعل انا لمنجوهم اعتراضا وقد استشكل كون الا آل لوط متصلا على تقدير كونه مستثنى من ضمير مجرمين بأن الضمير متحد مع مرجعه وقوم نكرة فكذا ضميره فلا يكون متصلا اذ لايعلم دخول المستثنى فى المستثنى منه فلا يتحقق الاخراج واجيب بأن قوم وان نكر فهو فى حكم المعرف لان المراد قوم لوط بدليل آية هود وقوله فى العنكبوت حكاية عن ابراهيم عليه السلام ان فيها لوطا بعد حكاية قول الملائكة انا مهلكوا أهل هذه القرية وأيضا وصفه بمجرمين دليل على ذلك لان المراد بالاجرام فعلهم

الشنيع وليس ذلك فى غيرهم اذ ذاك اقوله ماسبقكم بها من أحد من العالمين وأقول ليس مناط الانقطاع على تقدير الاستثناء من قوم كونه نكرة بل وصفه وتقييده المخرج للمستثنى وهذا لا يتصور على تقدير كون الاستثناء من ضمير مجرمين لاستتاره فى الصفة نفسها فلا يتقيد بتقييدها كما لايخفى على ان الصحيح ان ضمير النكرة مطلقا معرفة واعترض على صاحب الكشاف فى تعليله عدم كون الا امرأته مستثنى من آل لوط باختلاف الحكمين أما أولا فلانه انما يتم عنده على تقدير كون الا آل لوط متصلا لا منقطعا مع تجويزه الانقطاع فيه وقدم أن القاضى أشار لذلك وأما ثانيا فلان الارسال اذا كان بمعنى الاهلاك فلا اختلاف اذ التقدير الا آل لوط لم نهلكهم فهو بمعنى منجوهم وأما ثالثا فلانه يمكن تصحيح كونه استثناء من آل لوط ويكون استثناء من استثناء بأمرين الاول ما أشار اليه المصنف من ان انا لمنجوهم انما ذكرت توكيدا وقد ذكره أبو حيان والثانى وذكره أبو حيان أيضا انه لما كان الضمير فى لمنجوهم عائدا على آل لوط وقد استثنى منه المرأة صار كأنه مستثنى من آل لوط لان الضمير هو الظاهر فى المعنى ثم قال فى التقريب بشرط الاستثناء من الاستثناء ان لا يتخلل بين الاستثناءين متعدد يصلح مستثنى منه وههنا قد تخلل انا لمنجوهم فلو قال الا آل لوط الا امرأته لجاز ذلك قال الطيبى لاسيما ان قوله انا لمنجوهم على تقدير أن يكون الاستثناء منه متصلا جملة منقطعة عما قبلها على تقدير سؤال سائل فيبعد من البليغ أن يجعل ما فى حيزه متعلقا بما قبله وقال مولانا سنان فى حواشى البيضاوى ٤٣٤ قوله لاختلاف الحكمين الاولى أن يقول للزوم الفصل بين الاستثناءين وهو

• (فصل وأصل غير أن يوصف بها) لما فيها من معنى اسم الفاعل ألا ترى أن قولك زيد غير عمرو معناه مغاير لعمرو والموصوف بها (اما نكرة) محضة (نحو صالحا غير الذى كنا نعمل) فغير وصف صالح ولا أثر لاضافتها الى الموصول لانها لا تتعرف بالاضافة (أو) يوصف بها (معرفة) لفظا (كالنكرة) معنى (نحو) صراط الذين أنعمت عليهم (غير المغضوب عليهم) على القول بأن غير المغضوب صفة للذين أنعمت عليهم (فان موصوفها الذين وهم جنس) مبهم (لا قوم بأعيانهم) وذهب السيرافى الى ان غيرا تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما فى قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير فى الآية بدل لا صفة (وقد تخرج) غير (عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه) كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله أى غير الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذى بعد الا كما نقل اعراب الاسم الذى بعد الا الى غير فى الاستثناء فيعرب

الاسم

كتخلل الشئ بين العصا ولحائها وتأويل ما قاله ان ههنا حكمين الابرام والانجاء فيصير الثانى الاستثناء الى نفسه اشكلا يلزم الفصل الا اذا جعل اعتراضا فان فيه سعة حتى يتخلل بين الصفة وموصوفها فيجوز أن يكون استثناء من آل لوط ولهذا جوز الرضى ان يقال أكرم القوم والنحاة بصريون الا زيدا لكن لايخفى أن الاعتراض بما له تعلق بطرفيه غير بعيد ولهذا أتى بكلمة الاستعانة لله اه بقى هنا شئ وهو أنه تقدم أن المراد بالاجرام ذلك الفعل الشنيع فكيف يقول المصنف فى السؤال الاول ان المرأة من الآل ومن المجرمين وذلك لازم على كونها مستثناة من آل لوط وهم مستثنون من ضمير مجرمين كما لايخفى وذلك الفعل لا يتصور منها قلت الدلالة على الشئ كفعله وانما أطال الكلام لان هذه الآية مما كثر فيه الكلام وقل من أصاب الغرض من الائمة الاعلام وسئل عنها الجلال السيوطى فى الفتاوى فما أتى بالمرام

•(فصل)• (قوله وهم جنس الخ) قال اللقانى المعروف ان المعرفة الشبيهة بالنكرة هى المقرون بأل الموضوعة للجنس أى الحقيقة مرادا به فرد مبهم من افراده كقولك ادخل السوق أى ادخل سوقا أى فردا من افراد ماهية السوق وأما الموصول فانه معين باعتبار صلته المعهودة وان كان مبهما باعتبار عينه ومن اعرب غيرا فى الآية صفة فلانها تتعرف عنده بالاضافة اذا وقعت بين متضادين لا واسطة بينهما ومن لم تتعرف عنده بذلك اعربها بدلا من الذين بدل نكرة من معرفة (قوله انتقل اعراب غير الخ) أى فهى بمنزلة أل الموصولة وما بعدها بمنزلة صلة أل وفى دعوى نقل الاعراب الاشكال المشهور وكلام الشارح صريح فى أن الا حينئذ لا اعراب لها ونقل بعض الفضلاء عن الشهاب انه قال يحتمل خلافه وان كون الا بمعنى غير يقتضى أن تكون مضافة الى الاسم الذى بعدها وعلى هذا فهل هو فى محل جر حتى يجوز العطف على محله بالجر أو يمنع من ذلك اعرابه باعرابها ونقله اليه اه

(قوله وتعرب هى الخ) وان اشبهت الحرف لعروض ذلك مع لزومها الاضافة والكلام فى غير والا المستثنى بهما لا الموصوف بهما وفى الاحكام اللفظية لا فى التوجيه والتسوية بين مستثنى الا وكلمة غير لا المستثنى بهما فضلا عن تابعه كما بيناه فى حواشى الالفية فلا يرد على المصنف ولا على قول الالفية • واستثن منصوبا بغير معربا • الخ انظر حواشينا ان اردت (قوله غير الضرر) قال اللقانى أى يجب نصبه لان الضرر مستثنى من المال منقطع اذ هو من غير جنس المال ولا يصح تسلط العامل وهو نفع عليه فلا يقال نفع الضرر فلا يمكن اتباعه بدلا اذ البدل على نية تكرار العامل فالضرر لو استثنى بالا وجب نصبه اتفاقا فغير كذلك (وأقول) المستثنى المنقطع هو المخرج من لفظ لا يتناوله منفيا عنه ما ثبت للمستثنى منه كقاموا الا حمارا أو مثبتا له ما نفى عن المستثنى منه كما قاموا الا حمارا فالضرر فى المثال لا يصح استثناؤه من المال متصلا ولا منقطعا اذ لا يمكن ان يثبت له نفع المنفى عن المال اذ ليس المعنى ما نفع المال لكن نفع الضرر ولا وجه لنصب غيره على الحال من المال ولا لرفعه على انه بدل منه لانه أعم من المال فالصواب بشماله تالذوق انه من باب تأكيد الذم ٤٢٥ بما يشبه المدح وهو ان يستثنى من صفة

الاسم الذى بعد الا باستحقاقه (وتعرب هى) أى غير نفسها باعراب ما يستحقه المستثنى بالا فى ذلك الكلام فيجب نصبها) فى أربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما فى (نحو قاموا غير زيد و) الثانية اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما فى) نحو ما نفع هذا المال غير الضرر (عند الجميع) فى المسئلتين (و) الثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا وامكن تسليط العامل على المستثنى كما فى (نحو ما فيها أحد غير حمار عند الحجازيين و) الرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه (عند الاكثر فى نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح) نصبها فى مسئلتين احداهما (عند قوم) من الكوفيين والبغداديين (فى نحو هذا المثال) المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد (و) الثانية (عند تميم فى) الاستثناء المنقطع الذى يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى (نحو ما فيها احد غير حمار ويضعف) نصبها (فى) مسئلة واحدة وهى ما اذا كان الكلام تاما غير موجب (نحو ما قاموا غير زيد) وحيث نصبت فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه واليه ذهب الفارسى فى التذكرة (ويمتنع) نصبها (فى) مسئلة واحدة وهى ما اذا كان العامل مفرغا (نحو ما قام غير زيد) وفى الصحاح قال الفراء بعض بنى أسد وقضاعة ينصبون غيرا اذا كانت فى معنى الا تم الكلام قبلها ام لم يتم يقولون ما جاءنى غيرك وما جاءنى أحد غيرك انتهى بلفظه واذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قاله الاوضح فى الحواشى واقول لا شاهد فى تمثيله لجواز ان تكون الفتحة فى غيرك فتحة بناء لاضافتها الى المبنى والى مسئلة غير اشار الناظم بقوله

واستثن مجرورا بغير معربا • بما لمستثنى بالا نسبا

مدح منفية عن الشئ صفة ذم بتقدير دخولها فيها كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسئ الى من احسن اليه والاستثناء فى هذا منقطع مقدر اتصاله أى لا خير فيه الا الاساءة ان كانت من الخير وليست منه فلا استثناء انثى من الخير المنفى عنه فالاستثناء فى مثال المصنف منقطع مقدر الاتصال مفرغ فى المفعول أى ما نفع هذا المال شيأ من افراد النفع الا الضرر ان كان فيه فغير منصوبة على انها مفعول به لنفع وحينئذ فيصح تسلط نفع على الضرر لانه بتقدير كونه من النفع فليتأمل انتهى وهذا نظير ما مر عن ابن كمال باشا فى الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله وحاصله يرجع الى ان ذلك من التنويع المتقدم (قوله نحو ما فيها أحد الخ) قال اللقانى لقائل ان يمنع ان النصب عندهم فيه واجب لجواز رفع غير صفة كاشفة لاحد (قوله وعند الاكثر فى نحو ما فيها غير زيد احد) قال اللقانى لقائل ان يمنع وجوب النصب فى غير على الاستثناء عندهم لامكان نصب غير على الحال من احد أو من ضميره المستتر فى الظرف ورفعها على انه مبتدأ خبره الظرف واحد بدل من غير على حذف الضمير العائد من البدل على المبدل منه أى ما فيها غير زيد أحد منهم أى من غير زيد (قوله وعند تميم الخ) قال اللقانى قد يمنع ان النصب عندهم فيه راجح لان الرفع على ان غيرا صفة كاشفة لاحد راجح على النصب على الاستثناء المنقطع الذى هو خلاف الاصل او مساوله وكذا يمنع ضعف النصب فى نحو ما قاموا غير زيد لجواز كونه على الحال من ضمير قاموا

(قوله وتفارق غير الا فى خمس مسائل) مفهوم العدد لا يفيد حصرا على الصحيح فلا ينافى انها تفارقها فى اكثر من ذلك كما بيناه فى حواشى الالفية (قوله يقع بعدها الجمل) أى الاسمية أو الفعلية ان سبقت الا بنفى لان ذلك انما يكون فى الاستثناء المفرغ وكان الفعل امامضارعا نحو مازيد الا يفعل الخير واماماض مسبوق بفعل أو مقرون بقد وتفصيل المقام يطلب من حواشى الالفية فانا قلدناها فرائد الفوائد واستشكل أبو حيان على هذه القاعدة الا اذا اتى الآية وقال جاء بعد الا جملة ظاهرها الشرط وهو اذا تمنى القى وقال الحوفى ونص النحاة الخ ثم قال فان صح مانصوا عليه يؤول على ان اذا جردت للظرفية ولا شرط فيها وفصل بها بين الا والفعل الذى هو القى وهو فصل جائز فيكون الا قد وليها ماض فى التقدير ووجد شرطه وهو تقدم فعل قبل الا وهو ارسلنا انتهى قال المصنف فى الحواشى والذى يظهر انما هو فيما اذا ولى الا لفظ الفعل وهذا لم يقع فى الآية فلا اشكال ولا حاجة لتأويل اذا بانها اخرجت عن الشرطية لان ذلك فى غاية البعد ثم يصير التقدير ما أرسلنا من رسول الا فى حال القاء الشيطان فى أمنيته وقت تمنيه واما على ما نقدره فالشرطية كما هى الحال أى الا وحالته هذه الجملة الشرطية انه اذا تمنى ألقى الشيطان فى امنيته (قوله دون غير) 436 أى لانها مختصة بالاضافة الى المفرد (قوله الثانية انه يجوز ان يقال الخ) أى ان

وتفارق غير الا فى خمس مسائل احداها ان الا يقع بعدها الجمل دون غير الثانية انه يجوز ان يقال عندى درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندى درهم الا جيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة أنه يجوز ماجئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ماجئتك لغير ابتغاء معروفك

• (فصل • والمستثنى بسوى) بلغاتها (كالمستثنى بغير فى وجوب الخفض) ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله ابو حيان (ثم قال) ابو القاسم (الزجاج) فى الجمل (وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا) واليه اشار فى النظم بقوله

ولسوى سوى سواء اجعلا • على الاصح ما لغير جعلا

(ويؤيده ما حكاه الفراء اتانى سواك) وقوله • فسواك بائعها وانت المشترى • (وقال سيبويه والجمهور وهى ظرف) للمكان بمعنى وسط غير متصرف (بدليل وصل الموصول بها كجاء الذى سواك) فليست هنا بمعنى غير لان غير لا تدخل هنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذى هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير ادعى انها ظرف والتقدير جاء الذى استقر

غيرا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء بخلاف الا وذلك لان الاستثناء بغير على سبيل تضمنها معنى الا وأصلها الوصف وأورد على هذا قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الا صفة ولا يتصور الاستثناء ويجاب بانه ممنوع صناعة والمانع فى الآية شرعى (قوله الثالثة انه يجوز الخ) أى ان الا اذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف واقامتها مقامه بخلاف غير لاصالتها فى الوصفية (قوله الرابعة انه يجوز الخ) لا يشكل عليه قول التسهيل واعتبار

المعنى فى المعطوف على المستثنى بهما أى بغير والا جائز لان ذلك كما فى شراحه مذهب بعض والصحيح المنع فى المعطوف على المستثنى بالا ثم ظاهر كلام سيبويه ان ذلك عطف على الموضع وظاهر كلام الشارح ماذهب اليه الشلوبين من انه من باب العطف على المعنى المسمى بالتوهم (قوله الخامسة انه يجوز ان يقال الخ) أى اذا فرغت العامل لما بعد الا على ان يكون مفعولا له صح نصبه بخلاف غير لابد من جره باللام لان من شرط المفعول له ان يكون مصدرا وغير ليس مصدرا • (فصل) • (قوله وقال سيبويه الخ) قال اللقانى قال الرضى وانما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو كما قال الله تعالى مكانا سوى أى مستويا ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أى وصف الاستواء الذى كان فى سواء فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى افادة معنى البدل تقول انت لى مكان عمرو اى بدله لان البدل ساد مسد المبدل وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك لتجرده عن البدلية أيضا لمطابق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ثم قال وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب ونصبه على كونه ظرفا فى الاصل والاقيس فيه الآن معنى الظرفية

(قوله قالوا ولا تخرج الخ) قال اللقانى هذا قول جمهورهم لا جميعهم قال الرضى وزعم الاخفش ان سوى اذا أخرجوه عن الظرفية أيضا نصبوه استنكارا لرفعه فتقول جاءنى سواك وفى الدار سواك ومثل هذا فى استنكار لرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك لقد تقطع بينكم وتقول لى جمل فوق السداسى ودون السباعى • (فصل) • (قوله أو البعض) قال اللقانى يرد عليه ان المعنى حينئذ ليس بعضا من المستثنى منه 437 وهو بديهى البطلان فان أجيب بانه

مكانك (قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا فى الشعر كقوله) وهو سهل بالمعجمة ابن سنان (ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا) فجعلها فاعلا الا فى الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا جازوا ومنه كما تدين تدان وقال الكوفيون تستعمل سوى اسما وظرفا فيجيزون فى السعة أتانى سواك قاله المطرزى (وقال الرمانى و) ابو البقاء (العكبرى تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا) قال الموضح (والى هذا) المذهب (أذهب) لانه اخلص

• (فصل • والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهما وفى الحديث ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا) اى كلوا ما ذكر اسم الله عليه (ليس السن والظفر) بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل أنهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجرى الماء فى النهر (وتقول اتونى لا يكون زيدا) بالنصب فالسن فى الحديث وزيدا فى المثال خبران لليس ولا يكون (واسمهما ضمير مستتر) فيهما (عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) عند سيبويه كما قاله الموضح فى الحواشى (او) عائد على (البعض المدلول عليه بكله السابق) عند جمهور البصريين او عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين (فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو اى ليس القائم) زيدا على القول الاول ورد بانه غير مطرد لتخلفه فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا (او ليس) هو اى ليس (بعضهم) زيدا على القول الثانى وفيه بعد لاطلاقهم حينئذ البعض على الجميع الا واحدا قاله الموضح فى شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا او ليس هو اى ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث ورد بانه بعيد وبان فيه تقديرا محذوفا لم يلفظ به قط (وعلى) القول (الثانى) وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول عليه بالكل (فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد) الشامل للذكور والاناث فالنون فى كن اسمها وهو عائد على الاناث اللاتى هن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم فى قوله تعالى يوصيكم الله فى اولادكم فانه فى قوة اولادكم الذكور والاناث ونساء خبر كن فان قلت لا فائدة فى قول القائل فان كن الاناث نساء قلت انما الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر النساء قلت فائدته التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة يجرى فى الصفة والخبر والحال (وجملتا الاستثناء) من ليس زيدا ولا يكون زيدا فى موضع نصب على الحال) من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على

ليس بعضا من المستثنى منه المتصف بالفعل كان هو الوجه الاول بعينه انتهى وهذا غير الرد الآتى فى كلام الشارح كما لا يخفى (قوله ورد بانه غير مطرد لتخلفه الخ) أجيب بان دعوى فهم اسم الفاعل من الفعل السابق على وجه التقريب وقد يكون مفهوما من قوة الكلام كالاتصاف بالاخوة فى المثال المذكور فتدبر (قوله ورد بانه بعيد بالاول) يجاب بما أجبنا به عن الاول فالتقدير ليس هو أى الانتساب اليك بالاخوة انتساب زيد (قوله يجرى فى الصفة والخبر والحال) قال شيخنا الحلبى فيما كتبه على الشارح حرر مثال ذلك فى الخبر انتهى ومن خطه نقلت وأقول مثاله الآية المذكورة لان نساء خبر كن لقوله فوق اثنتين ومثاله أيضا قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون كما بينه المصنف فى السابع من مغنى اللبيب وحررناه فى باب المبتدا والخبر ما يتعلق بذلك (قوله فى موضع نصب على الحال) قال اللقانى يرد عليه ان الجملة الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو أو بالضمير أو بهما وصاحب

الحال نحو المستثنى منه وليس ثم رابط به اذ الضمير فى ليس ويكون اما بعضه أو لوصف مشتق من الفعل المتعلق به وكل منهما غيره وتقدير ضمير آخر يأباه وكون المرجع أى بعضهم مشتملا على الرابط لا يحصل به الربط كما نصوا عليه فى والذين يتوفون منكم الآية اه وانظر هل يمكن الجواب بان قوة تعلق الجملة الاستثنائية بما قبلها اغنى عن الضمير على قياس ما مر من توجيه البدل فى التام المتصل وظاهر كلامهم كون جملة الاستثناء حالية وان كان المستثنى منه نكرة فيلزم مخالفة القاعدة المشهورة وهى ان الجمل بعد النكرات صفات ويحتمل تخصيص اطلاقهم بما اذا كان المستثنى منه معرفة • (فصل) •

(قوله بنات عوج) أى بنات خيول عوج بضم العين جمع أعوج وهو فرس مشهور (قوله اجتاحيهم) أى القوم الحدث عنهم (قوله والقوافى كلها مجرورة) لذا اورد الشارح البيت الاول وان لم يكن فيه شاهد (قوله فيكون الناصب لموضعهما الجملة) قال الدنوشرى ألغز فى ذلك ٤٣٨ صاحبنا العلامة على الابيارى بقوله أبن لى حالة عملت • وللاسما قد نصبت

جملة ليس باسم الحال والفعل الماضى لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة أو مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان فى النكت الحسان بحثا (أو مستأنفتان فلا موضع لهما) من الاعراب فان قلت دعوى الاستئناف يخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقهما بما قبلها فى المعنى بل فى الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيدا فكما ان الا زيدا لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه والى هذا أشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال ويكون بعد لا

• (فصل • وفى المستثنى بخلا وعدا وجهان أحدهما الجر على انهما حرفا جر) والى هذا الاشارة بقول النظم • واجرر بسابقى يكون ان ترد • (وهو قليل و) لقلته (لم يحفظه سيبويه فى عدا ومن شواهده قوله)

تركنا فى الحضيض بنات عوج • عواكف قد خضعن الى النسور
(أبحنا حيهم قتلا وأسرا • عدا الشمطاء والطفل الصغير)

والقوافى مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا وهى انثى الاشمط وهو الذى يخالط سواد شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول أبحنا من الاباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول وقول الآخر

خلا الله لا ارجو سواك وانما • أعد عيالى شعبة من عيالكا

بجر الجلالة (و) خلا وعدا (موضعهما) جار ين (نصب) ثم اختلف (فقيل هو نصب عن تمام الكلام) فيكون الناصب لموضعهما الجملة المتقدمة عليهما التى انتصبا عن تمامها كما قيل به فى التمييز الرافع لابهام النسبة ان العامل فيه هو الجملة التى انتصب عن تمامها حكاه المرادى فى باب التمييز عن قوم (وقيل لانهما متعلقان بالفعل) أو شبهه (المذكور) قبلهما على قاعدة احرف الجر فيكونان فى موضع المفعول به كمررت بزيد الا ان تعديتهما على جهة السلب قاله الجرجانى قال الموضح فى المغنى والصواب عندى الاول وعلله بامرين وردا (و) الوجه (الثانى النصب على انهما فعلان) ماضيان (جامدان لوقوعهما موقع الا) لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح فى شرح اللمحة هذا يعنى النصب ان صح فى عدا لكونها كانت متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره اى تجاوزه لم يصح فى خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قالت ضمنوها فى الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شئ فقد جاوزه انتهى (وفاعلهما ضمير مستتر) فيهما (وفى مفسره وفى موضع الجملة) منهما (البحث السابق) فى ليس ولا يكون فيكون فاعلهما المضمر اما عائدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا هو اى القائم زيدا واما على مصدر الفعل اى عدا القيام

فأجبت ارتجالا بقولى
خلا وعدا اذا جرا
جوابك فى العلوم ثبت
وليحرر ذلك وينظر من أى المنصوبات هذا المنصوب (قوله وقيل لانهما متعلقان بالفعل) قال الدنوشرى ينظر فى قولك القوم اخوتك خلا زيدا بالجر هل يجوز على الاول ويتنع على الثانى لانه لا فعل فيه ولا شبهه (قوله وعلله بامرين وردا) قال الدنوشرى الامران هما ما تضمنه قوله والصواب عندى الاول لانها لا تعدى الافعال الى الاسماء أى لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهى غير متعلقة اهـ قال الشمنى فى حاشيته الجواب عن هذا اى الاول ان تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور على الوجه الذى يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف بذلك فى الاستدراك حيث قال وتعلق عدا هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج (قوله فى ليس ولا يكون) هذا احسن من قول الشهاب القاسمى ان المراد السابق بالنسبة لموضع الجملة وهو النصب عن تمام الكلام أو التعلق بالفعل المذكور لانه اورد عليه انه كيف يتعلق الفعل بالفعل قال الا ان يراد ما يمكن فى البحث السابق اهـ وهذا كما يقال زنا وحده

(قوله وفيه نظر لان المقصود الخ) هذا النظر للرضى واجاب بعضهم عنه بان البعض الذى هو الفاعل بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلوه ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل وخلوه عنه وقريب من هذا قول الدنوشرى قد يقال جوابا عن هذا النظر ان هذا الضمير العائد الى البعض المذكور عام لكونه فى قوة المفرد المضاف والمفرد المضاف يفيد العموم فهذا يفيد العموم فاذا خلا كل بعض من القوم من زيد كان غير داخل فى ٤٣٩ الحكم عليهم فليتأمل اهـ وقد يقال

زيدا واما على البعض المدلول عليه بكله السابق اى عدا هو اى بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا أن زيدا لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا أى ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا فى سياق النفى فيشمل كل بعض من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجملتا الاستثناء فى موضع نصب على الحال او مستأنفتان فلا موضع لهما (وتدخل عليهما) اى على خلا وعدا (ما المصدريه) وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه فى التسهيل وعلى القول بجواز دخول ما عليهما (فيتعين النصب) فى المستثنى عند الجمهور (لتعين الفعلية حينئذ) واليه الاشارة بقوله وبعد ما انصب (كقوله) وهو لبيد (الا كل شئ ما خلا الله باطل) اى ذاهب وفان اخذا من قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل ان تكون صفة للمضاف والمضاف اليه وما زائدة والتقدير كل شئ غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ طاهر (وقوله

تمل الندامى ما عدانى فاننى • بكل الذى يهوى نديمى مولع

فعدا فعل ماض (ولهذا دخلت) عليه (نون الوقاية) وما موصول حرفى وعدا صلته (وموضع الموصول وصلته نصب) بلا خلاف (اما على الظرفية) الزمانية (على حذف مضاف او على الحالية على التأويل باسم الفاعل) وتلك الحال فيها معنى الاستثناء (فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا) على الاول (او مجاوزين زيدا) على الثانى وبه قال السيرافى او على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذى ينبغى ان يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم فى بابه (وقد يجران على تقدير ما زائدة) وبه قال الجرمى والربعى والكسائى والفارسى وابن جنى وأشار اليه الناظم بقوله وانجرار قد يرد قال فى المغنى فان قالوا بالزيادة قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا اذ ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه اهـ وهو مخالف لما هنا

• (فصل • والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير) • بالبناء على الضم مع لا وفى المغنى ان ذلك لحن وأن صوابه ليس غير واختار ابن مالك عدم التفرقة ونقله عن العرب وأنشد عليه لا غير اجل (وسمع غيره) اى غير سيبويه (النصب) رواه الاخفش وغيره

لا حاجة لهذا التكلف لان المراد بالبعض كما مر من عدا زيدا فتدبر (قوله وتدخل عليهما ما المصدرية) قال أبو حيان فى شرح التسهيل فان قلت هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما جعلت زائدة مع الخفض فالجواب ان دخول ما المصدرية على الفعل جائز بقياس وزيادة ما بعد الفعل لا تنقاس فكان حملها على ما ينقاس اولى (قوله وهو مشكل على ما تقدم الخ) قد يجاب باستثنائهما وقال الشاطبى قد يجاب بان محل امتناع وصلها بالجامد فى الجامد اصالة وهذان متصرفان فى الاصل كما يفهمه كلامه سابقا اهـ وكلامه السابق ماض من ان عدا بمعنى فعل متعد وهو تجاوز وخلا فعل قاصر (قوله كقوله الا كل شئ الخ) قال بعض الفضلاء قد يقال لا يتعين فيه الفعلية لجواز كون ما زائدة وخلا حرف جر اهـ وهذا سهو لانه لا يصح كون خلا حرف جر لان ما بعدها منصوب كما هو الرواية (قوله أخذا من قوله تعالى) قد يقال لبيد متقدم على انزال القرآن فكيف يأخذ منه (قوله صفة للمضاف والمضاف اليه) أى صفة معنى لا صناعة لاختلاف اعراب المضاف والمضاف اليه ولا يصح ارادة انه صفة لاحدهما التفسير الموصوف بهما (قوله او على الحالية) فيه اشكال لقول الرضى فى ان الواقعة موقع الحال حيث قال يجب كسرها وانما لم يجز الفتح ليكون بتأويل المصدر فان المصدر يقع حالا لان المصدر انما يكون حالا اذا كان صريحا لا مؤولا به (قوله وقت مجاوزتهم) أى القوم ولا ينافى افراد الضمير فى عدا جمعه هنا لانه بمعنى ما يذكر ثم انه سبك المصدر من معنى عدا العدم سبكه من لفظها لانها جامدة • (فصل) •

(كقوله اللهم اغفرلى ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ) بنصب الشيطان وابا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة امر حسن لايتنزه احد عنه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه فى قبح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه ويعظم شأنها ان تتعلق به وجعل ابا الاصبغ قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به فى خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة فى الذم قاله الدماميني وقد ثبت النصب بنقل ابى زيد والفراء والاخفش والشيبانى وابن خروف واجازه الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا (والكلام فى موضعها) حال كونها (جارة وناصبة وفى فاعلها كالكلام فى اختيها) عدا وخلا وتقدم مشروحا (ولا يجوز دخول ما عليها) كما افاده الناظم بقوله ولا تصحب ما (خلافا لبعضهم) واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة أحب الناس الى ماحاشا فاطمة بناء على ان ماحاشا فاطمة من الحديث وليس بمدرج ورده فى المغنى بأن ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وان ماحاشا فاطمة مدرج من كلام الراوى ويؤيده ان فى معجم الطبرانى ماحاشا فاطمة ولا غيرها وأما قول الاخطل

رأيت الناس ماحاشا قريشا ✽ فانا نحن افضلهم فعالا

فنادر قال الموضح فى شرح اللمحة ويحتمل ان يكون حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه اه (ولا يجوز) (دخول الا) على حاشا (خلافا للكسائى) فى اجازته ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه أيضا أبو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ماورد من ذلك على الشذوذ قاله المرادى فى شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائى بان حاشا ضعفت فى الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها غير عاطفة وكما قويت هل بأم فى الاستفهام نحو ام هل

✽(هذا باب الحال)✽

والفها منقلبة عن واو لقولهم فى جمعها احوال وفى تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظا ومعنى والمذكور فى هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها ثم مجيئها لغيرها ثم انقسامها الى مفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها (الحال نوعان مؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدون ذكرها (وستأتى ومؤسسة) ويقال لها المبينة (وهى) التى لا يستفاد معناها بدون ذكرها وحدها (وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة) للفاعل أو للمفعول أو لهما معا فالاول (نحو جئت راكبا) فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو التاء (و) الثانى نحو زيد (ضربته مكتوفا) فمكتوفا مبين لهيئة المفعول وهو الهاء (و) الثالث نحو زيد (لقيته راكبين) فراكبين مبين لهيئة

(قوله فان قلت الخ) قال الدنوشرى هذا لا يتأتى الا فى حاشا التنزيهية لا الاستثنائية التى الكلام فيها فتأمله اه وفيه ان الذى يقتضيه حاشا التنزيهية تنزيه المستثنى بها عما قبلها أو عما دل عليه الكلام لا تنزيه ما قبلها عن المستثنى بها كما ذكر فى السؤال فتدبر (قوله رأيت الناس الخ) قال الدنوشرى رأيت فى هذا البيت من الرأى فلذا اكتفى بمفعول واحد وقعا لا بفتح الفاء تمييز كما يروى فاما الناس وهو الاصح والفاء فى فانا على توهم اما فى الكلام على رواية رأيت

✽(هذا باب الحال)✽

(قوله واشتقاقها من التحول) سيأتى انه ينقل عن أبى البقاء انها مأخوذة مما ذكر وفيه ان هذا انما يأتى فى المشتقات وهذا لفظ جامد فلا معنى لكونه مشتقا او مأخوذا مما ذكر (قوله ويجوز فيها التذكير والتأنيث) قال الدنوشرى قال الشارح فى اعرابه الحال بالتذكير ويجوز فى العائد عليها التذكير والتأنيث وفى لفظها كذلك لكن الراجح فى اللفظ التذكير وفى المعنى التأنيث (قوله ثم صفاتها) منها كونها مؤكدة أو مؤسسة فقوله بعد ثم توكيدها لغيرها داخل فى الصفات (قوله وهى وصف الخ) انما كان هذا تعريفا للمؤسسة فقط لان من جملة فصوله قوله لبيان الهيئة وهو لا يشمل المؤكدة

(قوله والمفعول) قال الدنوشرى مراده به المفعول به ولا يشكل بمثل جئت أنا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لانه فاعل معنى ولذلك جاء الحال منه قاله فى المتوسط واورد على قوله لا يكون لغير الفاعل والمفعول انها تكون من المجرور بالحرف ومن المضاف اليه ومن المبتدا على ما اقتضاه كلام الشارح فى فصل اصل صاحب الحال التعريف وأجيب عن المجرور بالحرف بانه من المفعول به كما دل عليه ما ذكره فى هذا بعلى شيخا ومجيئها من المضاف اليه لا يثبته ابن الحاجب وأتباعه ومنهم شارح المتوسط ثم اقرار الشارح له مشكل لانه من اتباع المصنف وابن مالك واما ما يأتى من مجيئها من المبتدا فعلى الظاهر وهو فى الحقيقة من الفاعل معنى (قوله لامن المبتدا على الاصح) فيه تصريح بان المبتدا الا يقال فيه فاعل معنى ووجه عدم مجىء الحال من المبتدا يأتى فى فصل اصل صاحب الحال التعريف وهل من الغير اسم كان فيرد على الحصر فى مجيئها من الفاعل والمفعول لانه غيرهما أو يقال هو فاعل معنى هذا مبنى على الخلاف فى دلالتها على الحدث وعدمه وقد ذكرنا فى حاشية الفاكهى ما ينبغى مراجعته وذكر المصنف فى الحواشى هذا البحث فقال قال الزمخشرى فى ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة الآية خالصة حال من الدار واعترض بان الوجه انها حال من ضمير الخبر لان اسم كان لا يقع منه الحال لان الافعال الناقصة لم يؤت بها للنسبة لحدث محقق الى فاعلها حتى يقتضى متعلقات بمعنى فكان زيد قائما لا يراد به ان زيدا ثبت بل ان القيام المنسوب اليه ثبت لا غير وذلك حاصل لزيد وان لم تذكر كان ولهذا توهم كثير أنها لا تدل على الحدث بل وضعها للدلالة على مجرد الزمان فلهذا لم تعمل الا فى الاسم والخبر وفى المفتاح ما يشعر بهذا قال الخبر نفس المسند لا تقييد للمسند انما تقييده كان قبل ودليل ان اسم كان فاعل ان الزمخشرى وابن الحاجب لم يذكرا اسم كان فى المرفوعات وذكرا خبرها فى المنصوبات وقال ابن جنى فى الدمشقيات يدل على نصب كان وأخواتها الاحوال فكونوا انتم وبنى أبيكم مكان البيت وقال ابن الشجرى من منع اعمال كان فى الحال فغير مأخوذ بقوله لانها فضلة منكورة ورائحة الفعل تعمل فيها فما ظنك بفعل متصرف يرفع وينصب وليست اسوأ حالا من حرف التنبيه واسم الاشارة (قوله وخرج بذكر الوصف) فيه الاحتراز بالجنس لان بينه وبين فصله عموما وخصوصا وجهيا كما لا يخفى وسيأتى فى الكلام على تعريف المصنف انه جعله لادخال فما وجه ذلك (قوله منتصب) قال المرادى ذكر فى التسهيل والكافية ان الحال قد تجر بباء زائدة اى نفى عاملها ومثله فى شرح التسهيل بقراءة ما كان ينبغى لنا ان تتخذ من دونك من اولياء مبنيا للمفعول وفيه كلام ذكرناه فى حاشية الالفية (قوله ومنتصب مخرج لنعتى المرفوع والمجرور والخ) بهذا يندفع اعتراض ابن الناظم بان الحد غير مانع لشموله النعت لان قولك مررت برجل راكب فى معنى برجل فى حال ركوب ووجه الدفع ان هذا خارج بقيد النصب وكان الاظهر ايراد نعت المنصوب ويجاب عنه بما قاله

الفاعل وهو تاء المتكلم والهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يؤول بهما نحو زيد فى الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدا على الاصح وهذا بعلى شيخا فشيخا حال من بعلى وهو مفعول معنى تقديره أنبه على بعلى أو أشير الى بعلى قاله فى المتوسط (وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى فى رجعت القهقرى) فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا أو مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها فى تأويل الوصف (و) خرج (بذكر الفضلة الخبر فى نحو زيد ضاحك) فان ضاحك وان كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما يأتى بعد تمام الجملة لا ما يستغنى الكلام عنه ليدخل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه (و) خرج (بالباقى) وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة (التمييز فى نحو لله دره فارسا والنعت فى نحو جاءنى رجل راكب فان) فارسا وراكب وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان (ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه) وهو الفروسية (وذكر النعت لتخصيص المنعوت) وهو رجل بالنعت (وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا) ورب شئ يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى آخر (وقال الناظم) فى نظمه (الحال وصف فضلة منتصب ✽ مفهم فى حال كذا) بزيادة كذا لبيان المراد (فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة) فصل أول (مخرج للخبر) فى نحو زيد ضاحك فانه عمدة (ومنتصب) فصل ثان (مخرج لنعتى المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل راكب)

٥٦ ش ل

المصنف من أنه لا يفهم في حال كذا بطريق القصد واجاب المرادى عما اورده ابن الناظم بانه خارج بقيد لزوم النصب وكانه اراد اللزوم غالبا فلا ينافي ما أسلفه من أنه قد يجر بالباء الزائدة ثم انه انما يحتاج الى الاخراج بقيد اللزوم لو اورد نعت المنصوب و يكفى فى الجواب عما أورد قيد النصب وان حمل على الجواز فتدبر (قوله فهو لا يفهم) فى حال كذا بطريق الوصف وانما أفهمه بطريق اللزوم) أى فدلالته على ذلك بالالتزام فهى دلالة عقلية عند أهل البيان والاصول ولا يقال فيما دل بالعقل على شئ انه يفهمه وانما يقال يفهمه فى الدال عليه بالوضع فلذلك لم يجعل المصنف ذلك من جملة الاعتراض على النظم لانه ليس فى كلامه انه يفهم كذا قصدا (قوله لجاء الدور) قال الدنوشرى اعلم ان هذا الدور انما يلزم تمييز حقيقة لم تميز عند المنشئ للكلام ليعلمه بعد تعقله النصب لانه انما يعطيه النصب بعد معرفة كونه حالا فاذا جعل النصب فى الحد فقد توقف كل منهما على الآخر لانه لا يتعقله حتى يكون منصوبا ولا يعطيه النصب حتى يتعقله فاذن اذا عرف به ما هو موضوعه وفيما يتكلم به متكلم فلا يلزم دور اه واقول فى دعوى لزوم الدور على الوجه الاول نظر قال اللقانى قوله فرع التصور ان أراد فرع تصور الحاكم وهو الحاد منع الدور اذ التصور المتوقف ٤٤٢ عليه الحكم التصور بوجه ما والتصور الموقوف على الحد هو التصور بالكنه واذن قد يكون حصل له التصور بتعريف مجرد عن الحكم وان اراد فرع تصور الناظر فى هذا الحد منع الدور بالوجه الاول ومنع ان النصب بالنسبة اليه حكم لان المراد التعريف به من حيث انه متصور له لا من حيث انه مدرك منه لوقوع النسبة أولا وقوعها فتأمله (قوله وأجيب باختلاف الجهة) اجاب الشهاب القاسمى فى حواشى الاشمونى باذا لا نعلم ان النصب الذى هو الحكم فرع تصور المحدود فيتوقف على الحد لان النصب لا ينحصر فى الحال فلا يتوقف فهمه على تصور الحال ليكون موقوفا على الحد نعم نصب الحال يتوقف تصوره على

فانهما وان قيدا المنعوت فليسا منصوبين (ومنهم فى حال كذا) فصل ثالث (مخرج (النعت المنصوب كرأيت رجلا راكبا فانه) اى النعت (انما سيق) بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت (لتقييد المنعوت) به (فهو لا يفهم فى حال كذا بطريق القصد وانما افهمه بطريق اللزوم) لان المقصود بالذات التقييد بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض (وفى هذا الحد) الذى ذكره الناظم (نظر لان) المقصود من الحد تصور ماهية المحدود وهى لا تتصور الا بجميع أجزاء الحد وقد جعل (النصب) جزأ من الحد مع انه (حكم) من أحكام المحدود (والحكم فرع التصور) اذ لا يحكم على شئ الا بعد تصوره (والتصور) لماهية المحدود (موقوف على) جميع اجزاء (الحد) ومن جملتها النصب وهو حكم (لجاء الدور) وهو توقف الشئ على ما يتوقف عليه اما بمرتبة كتوقف (ا) على (ب) و(ب) على (ا) أو بمراتب كتوقف (ا) على (ب) و(ب) على (ج) و(ج) على (ا) والدور مبطل للعقد وأجيب باختلاف الجهة فان الحكم ليس موقوفا على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان وانما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفى فى ذلك

(فصل للحال) من حيث هى (أربعة أوصاف* أحدها ان تكون منتقلة) وهو الاصل فيها لانها مأخوذة من التحول وهو التنقل قاله أبو البقاء (لا ثابتة) دائما والمراد

تصور الحال الا ان المأخوذ فى التعريف ليس نصب الحال بل النصب المطلق فليتأمل ولو سلم فيكفى فى الحد انها التصور بوجه آخر غير الحد فليتأمل اه وفيه نظر لان تصور نصب الحال يتوقف على تصور النصب المطلق (قوله وفيه نظر الخ) قال الدنوشرى كلامه ممنوع كما قاله بعض المشايخ اه ووجه منعه ان الغرض من الحد ما ذكر لما مر عن اللقانى وهو مشهور انه يكفى فى الحكم على الشئ تصوره بوجه ما وان الا كتفاء فى بعض أجزاء الحد بتصور المحدود بوجه ما لا ينافى افادة الحد الكنه فتأمله تعرفه *(فصل)* (قوله من حيث هى) دفع به ما يقال كلامه فى الحال المؤسسة فلا يصح قوله ويقع فى ثلاث الخ بل فى مسئلتين وتسقط المؤكدة لانها ليست مما هو بصدده (قوله والمراد) قال شيخنا الحلبى أتى به لان المصنف كان من حقه ان يقول وثابتة لا منتقلة اه وهذا عجيب اذ كيف يصح ان يقول المصنف ذلك والوصف الاصلى للحال الانتقال لا الثبوت والانتقال هو الغالب كما صرح به والثبوت قليل فكيف يجعل القليل هو الاصل وينفى الغالب فان قيل المحوج لذلك قول المصنف وذلك لانه اشارة للانتقال فيكون راجعا للمذكور قبله قلنا ذلك اشارة للبعيد وأيضا من المعلوم بالبديهة ان

المشار اليه هو الحكم الثابت بطريق الاصالة لا المنفى والحق ان الشارح انما قصد الايضاح والدخول على قول المصنف وذلك والتوطئة لقوله وتقع وصفا والعادة له انه لا يقصد بقوله والمراد ازالة خفاء فى الكلام ولا كونه على خلاف الظاهر فى المقام فتدبر (قوله ثابتا) قال اللقانى أى لازما لوجود علاقة بينها وبين صاحبها او عاملها عقلا أو عادة وطبعا وان لم تكن ملازمة أى دائمة (قوله فان الابوة من شأنها العطف) وذلك مستفاد من مضمون الجملة (قوله والبعث من لازمه الحياة) فمعناها مستفاد بدون ذكرها (قوله والعموم من مقتضيات الجمعية) فالجمعية مستفادة بدون ذكرها (قوله بفتح الزاى افصح من ضمها) اى فالضم فصيح وليس من لحن العامة ففيه اشارة لرد ما نقله المصنف عن ٤٤٣ الجواليقى فى شرح الشذور من ان الضم من لحنهم (قوله والثانى) أى ما دل عاملها على تجدد صفة صاحبها (قوله فالكتاب قديم والانزال حادث) أى فلا يحسن ان يكون مما دل عاملها على تجدد ذات صاحبها بل على تجدد صفة وهو الانزال (قوله وهو أحد ما فسر به الخ) وقيل المراد بالذكر الرسول قال الله تعالى قد انزل الله اليكم ذكرا رسولا (قوله من ربهم محدث) اى فالمراد محدث النزول لا محدث الوجود (قوله قاله الموضح) أى قال ان من الثانية ما يدل عاملها على تجدد صاحبها او على تجدد صفته بدليل قوله لجعل مما له ضابط ويأتى ما يخالفه فى هذا الكتاب حيث حكم على ان الحال التى لا تقيد تأكيدا ولا يدل عاملها على تجدد صاحبها لا ضابط لها وانه يقتصر فيها على ما سمع وحينئذ كان المناسب للشارح ان يبقى

انها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة (وذلك) الانتقال (غالب) فيها (لا لازم كجاء زيد ضاحكا) الا ترى ان الضحك يزايل زيدا ويفارقه وثابتة وذلك قليل فيها ولذلك قال (وتقع وصفا ثابتا فى ثلاث مسائل* احداها ان تكون مؤكدة) لمضمون جملة قبلها (نحو زيد ابوك عطوفا) أو لعاملها نحو (ويوم أبعث حيا) أو لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا فان الابوة من شأنها العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم من مقتضيات الجمعية* المسئلة الثانية (ان يدل عاملها على تجدد) ذات (صاحبها) وحدوثه او تجدد صفة له فالاول (نحو خلق الله الزرافة) بفتح الزاى افصح من ضمها (يديها اطول من رجليها فيديها) بدل من الزرافة (بدل بعض) من كل (واطول حال ملازمة) من يديها ومن رجليها متعلق باطول لانه اسم تفضيل وعامل الحال خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال أبو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيداها مبتدأ وأطول خبره والجملة حالية اه ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة بالجنسية والثانى نحو وهو الذى أنزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو احد ما فسر به الحدوث فى قوله تعالى ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح فى شرح اللمحة فجعل مما له ضابط وسيأتى له ما يخالفه* المسئلة (الثالثة) ان يكون مرجعها الى السماع (نحو قائما بالقسط) من قوله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط اذا أعرب قائما حالا من فاعل شهد وهو الله تعالى واعتذر الزمخشرى عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالباس وسكت عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفين قال التفتازانى كأنه للدلالة على علو مرتبتهما (ونحو أنزل اليكم الكتاب مفصلا) أى مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفى التخليط والالباس (ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع) فلا يقاس عليه (ووهم ابن الناظم) فى شرح النظم (فمثل بمفصلا فى الآية) المذكورة (للحال التى تجدد صاحبها) قال فى المغنى وهذا سهو منه

المتن على ظاهره ثم يذكر كلامه فى شرح اللمحة ثم ان هذا يفيد ان كل ما دل عاملها على تجدد صاحبها يكون حالا ثابتة وفيه نظر (قوله نحو قائما بالقسط) قال المصنف فى الحواشى التحقيق فى قائما بالقسط أنه نصب على المدح كما قالوا فى قوله اذا قات هاتى نوليني تمايلت * على هضيم الكشح ريا المخلخل انه هضيم بتقدير أمدح لا حال لانها صفة لازمة ولعل الشارح أشار بقوله اذا اعرب قائما حالا من فاعل شهد للاحتراز عن هذا (قوله وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز) اعترضه ابو حيان بان ما ذكر من عدم جواز ذلك ليس كما ذكر بل هو جائز ويحمل على اقرب مذكور فيكون راكبا حالا مما يليه (قوله على علو مرتبتهما) اى الملائكة واولى العلم حيث قرنا به تعالى من غير فاصل

(قوله فان القرآن قديم) أى الذى هو صاحب الحال واذا كان قديما فلا يمكن ان يكون متجددا حادثا فتمثيل ابن الناظم سهو بل الآية اما مثال لما سمع بجمعه السماع أولما دل عامل الحال على تجدد صفة صاحبها لاذاته والاقرب الاول بل هو المتعين فينبغى ان يشرح به كلامه فانه لم يذكر فى المغنى مادل فيه العامل على تجدد صفة صاحب الحال وعلى هذا يتعين ان يكون مراد الدماميني منع قول المغنى ان القرآن قديم لان المراد منه العبارة لا الصفة النفسية والعبارة متجددة وقال شيخنا الحلبي ان مراده انه لا يصح وصف القديم بالانزال فكما لا يصح ان يكون مما دل عامل الحال على تجدد ذات صاحبها لا يصح ان يكون مما دل عاملها على تجدد صفته انتهى وفيه نظر فتأمل (قوله الجواب عن هذا) اى عن اعتراض صاحب المغنى على ابن الناظم فكلامه تصحيح لكلام ابن الناظم لا لكلام المغنى كما هو عادته وحاصل جوابه يرجع لامرين الاول تسليم قول المغنى فان القرآن قديم وانه لا يلزم سهو ابن الناظم لان المراد بدلالة العامل على ما ذكر الدلالة الوضعية وهى لا تنافى التخلف لعارض وهذا ما أشار اليه بقوله ان انزل الخ الثانى منع قوله فان القرآن قديم لان المراد به هنا العبارة والعبارة حادثة خلافا للحنابلة وقد يكون المصنف تبعهم لانه صار فى آخر عمره حنبليا وعلى الامر الثانى اقتصر اللقانى فقال قد يقال لا وهم فى ذلك اذ المراد بالكتاب النظم المؤلف باللسان العربى ولا مانع من القول بتجدده بدليل وصفه بالانزال على ما تقرر فى محله ثم ان أراد ابن الناظم ان الانزال يدل على تجدد المنزل أى حدوثه وقت الانزال فالوهم ثابت لا خفاء فيه (قوله الثانى ان تكون مشتقة) يستفاد من ذلك انه لابد من مطابقتها اذا كانت حقيقية لصاحب الحال تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا ضرورة ان اشتقاقها يقتضى تحملها ضميره وهذا أيضا يستفاد من كونها وصفا لصاحبها كما يأتى فتطابق صاحبها فيما يطابق به النعت الحقيقى منعوته الا ما علم تخلفه وهو الاعراب والتعريف ضرورة ان الحال واجبة ٤٤٤ النصب والتنكير وان كانت سببية رافعة لاسم ظاهر مضاف لضمير صاحبها فالعبرة فى التذكير والتأنيث والافراد وفرعيه بالظاهر كما فى النعت فتقول جاء زيد قائمة أمه وجاءت هند قائما أبوها وفى الجمع ما يأتى ويستفاد منه ان الجمع لابد أن يكون مطابقا فى العقل وغيره وكانهم سكتوا عن بيان ذلك احالة على النعت كما سكتوا عن انقسام الحال الى حقيقية وسببية لذلك وما جاء مخالفا لذلك لابد من تأويله ولهذا من أشكل قول المولى أبى السعود العمادى فى تفسير قوله تعالى فى سورة الفرقان لهم فيها ما يشاؤن خالدين ان خالدين حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور لاعتماده على المبتدا وقيل من فاعل يشاؤن انتهى ووجه الاشكال ان الضمير المذكور يعود على ما الواقع على الانواع المستلذ بها التى يشاؤنها وهى لا تعقل وهو ضمير مفرد فكيف جمع الحال جمع العقلاء وأما أصل الوصف بالخلود فلا اشكال فيه خلافا لمن وهم وأجاب بان المراد به عدم الانقطاع ولا شك ان نعيم الجنة دائم بالنوع غير منقطع والجواب ان الحال جمع مراعاة للفظها وجمع جمع العقلاء لان من الانواع المستلذ بها الولدان والحور وهما من العقلاء فغلب العاقل على غيره لشرفه أو انه مجاز مرسل أعطى النعيم فيه حكم المنعم عليهم فصار فى حكم العقلاء أو انها حال سببية والاصل خالدا أهلها ولم يذكر فى الاشكال كون الجمع جمع مذكر وهو لازم ويحتاج فى الجواب عنه الى تغليب الحور على غيرهم لان المستشكل نظر الى ان الانواع المتلذذ بها من المأكولات والمشروبات لا تتصف بتذكير ولا غيره فلا مزية لاحدهما على الآخر حتى يستشكل أحدهما بخصوصه واعلم ان بعض الفضلاء قال ان الذى أوقع المولى المذكور قول بعض المعربين خالدين حال من الضمير فى لهم ومراد هذا البعض انه حال من الضمير المنتقل عليه لفظ لهم وهو هم لا الضمير المستتر وبعضهم قال مراده بالجار والمجرور قوله تعالى فيها الواقع حالا من الضمير فى لهم أو من فاعل يشاؤن وساغ تقديمه مع كونه فى خبر الموصول للتوسع فيه والتقدير لهم ما يشاؤن حال كونهم كائنين فيها على سبيل الخلود انتهى ويمنع من هذا قوله لاعتماده على المبتدا اذ المعتمد عليه هو قوله لهم لوقوعه خبرا لهم عنه ومتعلق الخبر لا فيها فانه حال من أحد الامرين الا ان يتكلف ويقال لفظ فيها حال من الضمير فى

فان القرآن قديم انتهى وقال الدماميني فى شرحه والسهو انما هو منه اى من الموضح فان الانزال يقتضى الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمنى الجواب عن هذا ان انزل الذى هو عامل فى الحال يدل على تجدد مفعوله الذى هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذى يمتنع تجدده هو الكلام النفسى القائم بذاته تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثانى لا الاول انتهى الوصف (الثانى ان تكون مشتقة

لهم الذى هو جزء من الخبر المعتمد على المبتدا فيكون معتمدا على المبتدا بهذا الاعتبار بقى هنا شئ وهو ان حكاية المولى المذكور كون خالدين حالا من فاعل يشاؤن المشعر بتضعيفه فيه مخالفة الظاهر وأجاب بعضهم بان وجه ضعفه افادة خلود النعيم مطابقة ولم يذكر فى غير هذا الموضع ويلزم منه خلود أهله مع كون خلودهم مذكورا فى مواضع متعددة وأجيب أيضا بأن الحال قيد فى عاملها موافقة له فى الزمان الواقع فيه ولا شك ان الخلود عبارة عن وصف مستمر باق غير مختوم بنهاية وزمانه مستمر وزمان المشيئة المفهومة من يشاؤن موافق لمقدار المشيئة فقط فلا استقرار فيه ليوافق زمان الخلود على انه ليس فى تقييد فعل المشيئة بالخلود كبير فائدة (قوله ان تدل على تشبيه) أى ضمنا بدليل قوله أى شجاعا الخ لانه على هذا التقدير يكون استعارة وهى علاقتها المشابهة فسقط قول الحفيد ان قوله أى شجاعا باطل لانه مناف للتشبيه وسيأتى له وللقانى عند قول المصنف لان اللفظ فيهما مراد به غير معناه الحقيقى ما يتعلق بذلك فان قيل الاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين وهنا قد جمع بينهما فالاقرب ان اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى وأنه تشبيه بليغ قلت قد حقق السعد فى المطول أول بحث الاستعارة ان ما يسميه السكاكى وأتباعه تشبيها بليغا استعارة وانه لا جمع فيه بين الطرفين لان أصل مثل زيد أسد زيد رجل شجاع كالاسد وكلام المصنف الآتى يقتضى انه استعارة تصريحية بان اللفظ مستعمل فى غير معناه الحقيقى وقال الشهاب القاسمى ٤٤٥ ان قول المصنف أى شجاعا انما يناسب التجوز لا التشبيه اذ عليه يكون الاسد مثلا مستعملا فى حقيقته وقال الدنوشرى قوله ان يدل مراده به ان يدل دلالة التزامية لان الدلالة المطابقية خاصة باداة التشبيه وتفسيره أسدا بشجاعا وقرا بضيئة وغصنا بمعتدلة يقتضى ان يكون ذلك استعارة ولا يضر وجود المشبه فى ذلك لانه جار على أحد القولين فيها انتهى وفى قوله ان ذلك جار على أحد القولين نظر لانه لا يجمع فى الاستعارة بين الطرفين قولا واحدا (قوله ومعتدلة) تفسير لتثنت غصنا وفيه نظر لان معنى تثنت انعطف بعضها على بعض للين اعضائها (قوله فى المثل) قال الدنوشرى يقتضى انه داخل باستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى ولو وقع مصطرعان معا لا يقال ذلك فيه مما هو محل وقفة (قوله وقع المصطرعان) قال اللقانى الاقرب ان عدل مفعول مطلق وأصله وقوعا مثل وقوع عدلى عير اذ النيابة انما تكون بين متضايفين أو موصوف وصفته (قوله أى مصطحبين اصطحاب الخ) هذا لا ينافى ان الامثلة المتقدمة ليست على حذف مضاف على كلام المصنف فهذا مثلها وسيأتى ان الشارح يقابل قول المصنف بقوله وقيل هذه الامثلة لان المراد ان الحال نفسه ليس على حذف مضاف وهذا كذلك لان الحال مصطحبين وهو ليس على حذف مضاف وانما المضاف المحذوف بعده فتأمل (قوله واليه يرشد قوله وكرزيد الخ) أى فكلام المصنف مخالف لما يرشد اليه كلام الناظم (قوله لانها اذا أولت بالمشتق الخ) أى كما فعل المصنف وسيأتى عن اللقانى شبهة وجوابها (قوله فيدا حال من الفاعل والمفعول) الفاعل هو التاجر والمفعول هو زيد وقوله وفيه أى يدا معنى المفاعلة خلاف الظاهر من كلام المصنف لان المتبادر منه ان الحال مجموع اللفظين وانه هو الدال على المفاعلة وهو الذى تشهد به البديهة ثم رأيت بخط المصنف فى حواشى ابن الناظم ما نصه قوله فى نحو هذا الموضع قصدوا اليه فلم يقفوا عليه وحقيقته ان يقال يكثر الجمود حيث الحال لفظية لا معنوية

من المصدر (لا جامدة وذلك ايضا غالب لا لازم) كجاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله وكونه منتقلا مشتقا يغلب (وتقع جامدة مؤولة بالمشتق فى ثلاث مسائل احداها ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا) فاسدا حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهى أحوال جامدة مؤولة بمشتق فأسدا مؤول بشجاع وقمرا مؤول بضيئة وغصنا مؤول بمعتدلة (اى شجاعا ومضيئة ومعتدلة) والمعنى فيهن على التشبيه (وقالوا) فى المثل (وقع المصطرعان عدلى عير) فعدلى بالتثنية حال جامدة من المصطرعان وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او اهليا مضافا اليه وعدلى مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف (اى مصطحبين اصطحاب عدلى حمار حين سقوطهما) وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل اسد ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلى عير واليه يرشد قوله فى النظم وكر زيد أسدا أى كاسد اى مثل اسد وصرح بذلك فى التسهيل فقال أو تقدير مضاف قبله وهو اصرح فى الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفى فيها الدلالة على التشبيه المسئلة (الثانية) من الثلاث (ان يدل على مفاعلة) من الجانبين (نحو) البر (بعته) زيدا (يدا بيد) فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان قال سيبويه

وذلك اذا كان بعد ما تقدمه مبتدأ أو خبر وسواء فى ذلك السعر وغيره نحو كلمته فاه الى فى وبعته يدا بيد ووجهه ان الاصل فى ذلك انما هو المبتدأ والخبر ثم للضعف لابتداء الابتداء بالمسوغ فى اللفظ أعطى جزء الكلام الحكم المستحق لجملته قصدا الى اصلاح اللفظ ومبادرة الاعراب المقصود واظهار المايحققون لورفعوا وأبقوا الخبر بحاله فالمنصوب مبتدأ فى المعنى حال فى اللفظ وهذا كما يقول الكوفى فى زيد بك وانقاوا الافية قال لهم ان كان الحال المنصوب والمجرور فبم يتعلق المجرور ولم نصب أحد اللفظين وان كان الاول فقط فبأى شئ ٤٤٦ يتعلق الظرف ونظير هذا الذى ذكرته على العكس قوله سلام عليكم عدلوا عن

كما كان لك فى سقيا لك بيانا أيضا فيتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين قاله فى المغنى وفيه معنى المفاعلة (اى متقابضين و) زيد (كلمته فاه الى فى) بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول والى فى بيان وفيه معنى المفاعلة (أى متشافهين) وماذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه فى التسهيل وزعم الفارسى ان فاه حال نائبة مناب جاعل ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافى الى انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى فى فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من فى غيره وأجاب أبو على بانه انما قال ذلك فى معنى كلمنى وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان أصله جاعلا فاه الى فى فهو مفعول به ورده السيرافى بامتناع كلمته وجهه الى وجهى وعينه الى عينى وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل المسئلة (الثالثة) من الثلاث (ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا) ورجلين رجلين ورجالا رجالا وضابطه ان يأتى التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئيه مكررا قاله الرضى وفى نصب الجزء الثانى خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جنى الى انه صفة للاول وذهب الفارسى الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع فى موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادى والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز ان يدخل حرف عطف فى شئ من المكررات الا الفاء خاصة انتهى قال الرضى أو ثم نحو مضوا كبكبة ثم كبكبة (أى مترتبين وتقع) الحال (جامدة غير مؤولة بالمشتق فى سبع مسائل وهى ان تكون موصوفة) بمشتق أو شبهه فالاول (نحو قرآنا عربيا) فقرآنا حال من القرآن فى قوله تعالى ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن والاعتماد فيها على الصفة وهى عربيا (فتمثل لها بشرا سويا) فبشرا حال من فاعل تمثل

النصب الى الرفع لغرض افادة الثبوت انتهى وقوله فبأى شئ يتعلق الظرف جوابه انه يتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين وقال أيضا قد تبين ان السعر وما يدل على التفاعل انما الحال فيه فى الحقيقة الجلة والجلة لا اشكال فى وقوعها حالا وانما الانؤول اجزاؤها بمشتق بل المؤول جملتها كلها ان كان فيها فعل أو اسم يشبهه نحو جاء زيد يضحك أو وهو ضاحك والا فلا تأويل نحو جاء زيد والشمس طالعة وجاء يده على رأسه وهذه مسئلتنا هنا فلا تأويل (قوله قاله فى المغنى) قال فيه التقدير فى سقيا لك ارادتى لك ويمكن أن يكون التقدير فيما نحن فيه التقابض أو تقابضنا يدا بيد (قوله ففاه حال) فيه ما مر من أن الظاهر من كلام المصنف ان الحال مجموع فاه الى فى (قوله غير مؤولة بالمشتق) قال اللقانى ينافى قوله فى الحد وصف والحق ان كل ذلك مؤول بالوصف كما لا يخفى انتهى (قوله قرآنا عربيا) قال اللقانى مصدر بمعنى القراءة فهى مؤولة بمقروأ عربيا فهى مصدر والمصدر الحال يؤول بمشتق كما سيجئ (قوله فتمثل لها بشرا) قال وهو اللقانى دعوى الحال يقتضى ان المعنى فتمثل لها فى حال كونه بشرا ولا يخفى انه وقت التمثل ملك لا بشر فالاقرب أنه منصوب باسقاط الخافض أى فتمثل لها ببشر أى تشبه به وتصور بصورته انتهى واعلم انه وقع هنا للبيضاوى ما لا يليق حيث قال أتاها جبريل عليه السلام بصورة شاب أمرد سوى الخلق لتستأنس بكلامه ولعله ليهيج شهوتها فتنحدر نطفتها الى رحمها انتهى فقوله ليهيج الخ عبارة غير لائقة بمقام مريم مع ان التحقيق ان عيسى عليه السلام كان من عالم الامر أى أمر التكوين المدلول بقوله تعالى انما أمرنا لشئ اذا أردناه أن نقول له كن فيكون اذ ليس ثم قول ولا كان ولا يكون وهذا وجه المماثلة بين عيسى وآدم

فى قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم أى فى التكوين بالامر من غير واسطة ولا نطفة والنفخ المدلول عليه بقوله تعالى فنفخنا فيه من روحنا من قبيل التمثيل أستعير لافاضة مابه الحياة بالفعل على المادة القابلة لها الا حقيقة النفخ الذى هو اجراء الريح الى جوف صالح لامساكها والامتلاء بها كما فسره به المولى أبو السعود فى سورة ص ولا يصح الاعتذار عن القاضى بانه نظر للعادة الالهية الجارية بخلق المسببات عقب الاسباب لان السبب لابد ان يكون تاما ونطفة المرأة وحدها ليست بسبب تام لحصول الولد وانما تمثل لها بصورة حسنة لتأنس به ولا تنفر منه وتصغى لسماع البشرى وكان بصورة أمرد لالف النساء الى الاطفال ومن قرب منهن وعدم الاحتشام منهن (قوله وهو الملك) أى ضمير الملك (قوله لانه اذكرت توطئة للنعت بالمشتق) قال الصفاقسى فى سورة الزمر ان معنى التوطئة على هذا ان الحال صفة معنوية ٤٤٧ تقدم انها موصوف تجرى عليه تشبيها

وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهى سويا والثانى نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا قاله أبو حيان (وتسمى) الحال الجامدة الموصوفة (حالا موطئة) بكسر الطاء لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح فى المغنى فقال وانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاذ فى وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لانه لما نعت اللسان بعربى والصفة والموصوف كالشئ الواحد صارت الحال مشبهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان ان يكون جامدا ولا ماذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هى صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة الممهدة (أو دالة على سعر) بكسر السين المهملة (نحو) هذا البر (بعته مدا بكذا) فمدا حال من الهاء وبكذا بيان لمدا (أو) دالة على (عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز (أو) دالة على (طور) بفتح الطاء المهملة وسكون الواو أى حال قاله ابن الانبارى (واقع فيه تفضيل) بالضاد المعجمة (نحو هذا بسرا) بضم الموحدة وسكون المهملة (أطيب منه رطبا) بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل أطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا فى حال كونه بسرا أطيب من نفسه فى حال كونه رطبا وسيأتى بأوسع من هذا (أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا) فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال (أو فرعا له) أى لصاحبها (نحو هذا حديدك خاتما) فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع من الحديد (وتنحتون الجبال بيوتا) فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع الجبال وفى غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال (او أصلا له) أى لصاحبها (نحو هذا خاتمك حديدا) فحديدا حال من خاتمك وهو أصل له فان الحديد أصل للخاتم (وأأسجد لمن خلقت طينا) فطينا حال اما من ضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز

بالصفة اللفظية (قوله وقال ابن بابشاذ الخ) قال الصفاقسى فى سورة الزمر فى الكلام على هذه الآية قيل الحال قرآنا وعربيا توطئة ومعنى التوطئة ان الاسم الجامد لما وصف بما يجوز ان يكون حالا اصلح أن يكون حالا انتهى وبه يعلم ان قول الشارح الآتى فى نقل كلام ابن بابشاذ وليس حقيقة اللسان ان يكون جامدا الخ صوابه ان يكون حالا لانه المناسب لسياق الكلام كما دل عليه كلام الصفاقسى ولان لفظ اللسان جامد لانه ليس من المشتقات فكيف ينفى جموده فتدبر (قوله فمقتضاه ان الموطئة هى صفة الحال) مقتضاه أيضا ان الحال نفسها تسمى موطئة بفتح الطاء وكان اللائق بالشارح التنبيه على ذلك لئلا يتوهم ان ماضبطه به أولا من كسر الطاء جار على كلام ابن بابشاذ (قوله هذا البر) اشارة الى أن الضمير فى بعته عائد على البر المفهوم من المقام وايضاحه ما قاله اللقانى ونصه الضمير فى بعته أى المنصوب عائد على الشئ المبيع كالقمح مثلا ومدا منصوب على الحال والشاهد فيه ان مدا جامد قصد به تسعيره بكذا ولا يجوز ان يعود الضمير المذكور الى المشترى يعنى بعت له مدا اذ يخرج حينئذ عن هذا الحكم فتأمله (قوله فاربعين حال) وقيل مفعول به لان تم بمعنى بلغ (قوله تفضيل) قال الدنوشرى أعم من أن يكون الاول هو المفضل على نفسه باعتبار طور من أطواره أو يكون مفضلا على غيره كذا قيل ولعل مثال ذلك هذا بسرا أطيب من هذا عنبا تامل (قوله وهو سهو) قال اللقانى قد يقال ان من هى المفعول بناء على انها كبعض معنى واعرابا كما عليه الزمخشرى وطائفة من المحققين أو نعت لمقدر أى شيأ من الجبال فبيوتا حال من من أو من المقدر وهذا أولى من دعوى السهو (قوله وأأسجد الخ) قال اللقانى طينا حال من الضمير المحذوف المنصوب بخلقت لا من من

اذ الحال قيد فى عاملها والطين ليس قيدا فى أسجد لعدم مقارنته له على انه ليس مقارنا أيضا الخلقة اذ الطين سابق على ايجاد آدم بصورته البشرية قال وقيل انه منصوب مفعولا به على اسقاط الخافض أى خلقته من طين لكان أظهر انتهى وبه يعلم ما فى قول الشارح وهذا أحسن الخ وجواب قوله فانه موقوف على السماع ان هذا مما سمع (قوله وانها لا تؤول بالمشتق) قال اللقانى فيه نظر اذ المفهوم أنها تؤول بتكلف اذ القيد فى قوله بلا تكلف هو محل التخالف بين المنطوق والمفهوم واذا ثبت انها تؤول بتكلف فلا بدع فى ارتكابه بالدليل فقوله فى الرد على الناظم ومن تكلف فلمنا نم ولا محذور فى ذلك (قوله لان اللفظ فيها الخ) قال الحفيد قال أولا احداها ما دل على تشبيه ولا شك ان المراد معنى الكلام الحقيقى حال التشبيه ولا تنافى بينهما لان كل واحد من زيد وأسد استعمل فى معناه الحقيقى فى قولهم كر زيد أسدا نعم اذا أريد من أسد شجاع يكون مجازا الا انه لا تشبيه فيه وبهذا يظهر بطلان قوله أى شجاعا لانه مناف للتشبيه ٤٤٨ وكذلك الكلام فى بدت الجارية قمرا وأما ما دل على مفاعلة فهو حقيقة أيضا

حذف صاحب الحال أو من الموصوف المجرور باللام وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق وهذا أحسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع فى غير ان وان وكى وهذه المسائل العشر غير مسئلة العدد مأخوذة من التسهيل ونصه ويغنى عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على مفاعلة أو سعر أو ترتيب أو اصالة أو تفريع أو تنويع أو طور واقع فيه تفصيل * (تنبيه * ا كثر هذه الانواع) العشرة (وقوعا مسئلة التسعير والمسائل الثلاث الاول) جمع أولى وهى ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (والى ذلك يشير قوله) فى النظم

(ويكثر الجمود فى سعر وفى * مبدى تأول بلا تكلف

ويفهم منه انها تقع جامدة بقلة فى مواضع أخر وانها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة فى التسعير وقد بينتها كلها) بقولى أولا وتقع جامدة مؤولة بالمشتق فى ثلاث مسائل وبقولى ثانيا وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق فى سبع مسائل الى قولى فى التنبيه والى ذلك يشير (وزعم) بدر الدين (ابنه) أى ابن الناظم فى شرح النظم (ان) المسائل العشر (الجميع تؤول بالمشتق وهذا تكلف) منه (وانما قلنا) نحن (به) أى بالتأويل (فى) المسائل (الثلاث الاول) وهو ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقى فالتأويل فيها واجب) وقد تقدم كيفيته وأما كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى سويا فى صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى منوعا والسادسة على معنى مصوغا والسابعة على معنى متأصلا أو مصنوعا الوصف (الثالث) من أوصاف الحال (ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم) لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها

لان معنى قولهم بعته يدا بيد ذا يد بيد أى شيأ صاحب يد بشئ صاحب يد فكل من اليدين أريد به معناه الحقيقى فلا يكون مجازا وكذلك ما دل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا فرجلا أو ثم رجلا أو ورجلا فان المراد من الرجل معناه الحقيقى والترتيب مستفاد من الفاء أو ثم عند ذكرها وعند عدمها انها مقدرة ولكن حذفت للاختصار انتهى ومر ما فى دعواه بطلان قول المصنف أى شجاعا وقال اللقانى فى قوله مرادا به غير معناه الحقيقى نظر لانه فى الاول حينئذ استعارة تحقيقية وشرطها ان لا تشم رائحته من لفظه وذلك منتف هنا كما لا يخفى فالصواب ان اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى وانه من التشبيه الحقيقى البليغ بحذف الاداة وهذا هو التأويل المشار اليه فى النظم بقوله * وكر زيد أسدا أى كأسد فتأمل وشبهة المصنف ان الحال نفس صاحبها معنى فلا بد من تأويل يصير للفظ به منصوبا نفس صاحب الحال وجوابها ان التاويل كاف فى ذلك اذ الحال حينئذ هو مماثلا أو كأنا مثل كذا انتهى وفى قوله وذلك منتف هنا نظر اذ ليس فى كر زيد أسدا رائحة التشبيه نعم لو قيل كر زيد أسدا أشدة كان فيه رائحته وقال الشهاب القاسمى لقائل ان يمنع كون المراد غير معناه الحقيقى فى المسئلة الاولى من الثلاث بان يقدر مضاف فاصل كر زيد أسدا مثل أسد فالاسد مستعمل فى معناه وكذا قمر أصله مثل قمر وكذا غصنا وهذا هو التحقيق عندهم (قوله لان الغالب الخ) وأما كون صاحبها نكرة بمسوغ أو بغيره فقليل فلا يرد ان اللبس بالنعت باق مع تنكيرها ولهذا قال المصنف فى المغنى ان تقديم الحال فى لمية موحشا طلل لدفع ايهام انه نعت لا للتسويغ كما سيأتى نقله عنه فى كلام الشارح قريبا (قوله لئلا يتوهم الخ) عبارة المصنف فى الحواشى انما التزم تنكيره

لئلا يتوهم الصفة التابعة ان كان منصوب كضربت اللص المكتوف والمقطوعة ان كان لمرفوع أو مخفوض كجاء زيد الراكب ومررت بزيد الراكب ولانها ملازمة للفضلة فاستحقت لزوم التحقيق بالتجرد عما يقتضى التعريف ونحوه بخلاف المفعول ونحوه فاما المفعول له ومعه فحملا على المفاعيل الثلاثة لان المفعولية باب واحد انتهى وبقوله والمقطوعة يستغنى عما ذكره الشارح من الحل فى ذلك (قوله وذلك ان العرب قالوا جاء وحده الخ) ان أراد ٤٤٩ ان الحال تلك النكرة فممنوع اذ المعرفة

منصوبا وحمل غيره عليه (فان وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة) محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يجئ معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى وذلك ان العرب (قالوا جاء وحده) فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أى) متوحدا أو (منفردا و) قالوا (رجع عوده على بدئه) فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أى عائدا) أو راجعا وعلى بدئه بيان والمعنى رجع آخره على أوله قاله الجرمى وقال أبو البقاء معناه رجع عائدا فى الحال وقال الشاطبى معناه راجعا على طريقه (و) قالوا (ادخلوا الاول فالاول) فالاول المبتدأ به حال من الواو فى ادخلوا والاول الثانى معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بأل فيؤولان بنكرة (أى مترتبين) واحدا فواحدا (و) قالوا (جاؤا الجماء الغفير) فالجماء حال من الواو فى جاؤا وهو بلفظ المعرف بأل فيؤول بنكرة (أى جميعا) والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء والجماء بالجيم والمد تأنيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حبا جما وكان القياس ان يقولوا الجم الغفير أو الجماء الغفيرة ولكنهم انثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول أى الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض تكثرتها (و) قالوا فى الابل (أرسلها العراك) فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء فى أرسلها وهو بلفظ المعرف بأل فيؤول بنكرة (أى معتركة) قال لبيد

فأرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال

والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا أى ازدحم وصف أبلا أوردها الماء مزدحمة وخرجها والتى قبلها فى شرح الشذور على زيادة أل وما هنا أولى ليكون التأويل فى الجميع على نسق واحد الوصف (الرابع) من أوصاف الحال (ان تكون نفس صاحبها فى المعنى) لانها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه (فلذلك) الاتحاد (جاز أن يقال جاء زيد ضاحكا) لان الضاحك هو زيد فى المعنى (وامتنع) ان يقال (جاء زيد ضحكا)

المؤولة منصوبة ولا وجه لنصبها الا على الحال وان أراد ان الحال هى المعرفة فتأويلها بالنكرة لا يخرجها عن كونها معرفة فقد وقعت الحال معرفة فاين اللزوم فكان الظاهر ان يقول وتكون الحال نكرة غالبا ومعرفة مؤولة بنكرة كما قالوا تكون مشتقة وجامدة مؤولة ثم انه يستغنى عما ذكره من التأويل بان وحده وعوده مما لا يتعرف بالاضافة كغير ومثل وبان العراك مفعول لاجله وبان الباقى أل فيه زائدة كما يأتى عن شرح الشذور فليست الحال بلفظ المعرفة وهذا أنسب بقوله وذلك لازم (قوله أى معتركة) أوله ابن الخباز بمعاركة وهو أحسن (قوله وصف أبلا) قال المصنف فى المستوفى قال لبيد يصف عيرا واتنا انتهى ومثله فى الدامى وقد شرح البيت أحسن من الشارح وعبارته يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث أو التخلية بين المرسل وما يريد أى أرسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق أى لم يخف على نغص الدخال أى على اتمام الالم تم الشرب لبغضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطاش الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نغص مداخلة بعضها فى بعض والمعنى نغص مثل نغص الدخال (قوله الرابع ان تكون نفس صاحبها فى المعنى) المراد بالمعنى المعنى الخارجى يعنى ان ذات الحال وذات صاحبها فى الخارج واحد احترازا عن اللفظ وعن المفهوم لان مفهوم الحال ومفهوم صاحبها متغايران

لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات (وقد جاءت مصادر أحوالا بقلة في المعارف كجاء زيد وحده وأرسلها العراك) وفيهما شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول والاداة في الثاني وزعم سيبويه ان الذي جوز تعريفها انها شبهت بالمصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر مثلها وكانت غير الاول وغير ماهي له صفات انتهى وقال ابن الشجري الاصل تعترك العراك ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده فهذه واقعة موقع الاحوال لا أحوال انتهى وحكى الاصمعي وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال وحد وحدة مصدران لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعدة مصدران لوعد وأجاز يونس والبغداديون ان تأتي الحال معرفة وقاسوا على ذلك نحو ادخلوا الاول فالاول وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط والتقدير عبد الله اذا أحسن أحسن منه اذا أساء فان لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان أحسن (و) جاءت مصادر أحوالا (بكثرة في المنكرات) وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع أحوالا لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا واتساعا نحو زيد عدل فعلوا مثل ذلك لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول النظم

ومصدر منكر حالا يقع ● بكثرة (كطلع زيد بغتة) فبغتة حال من فاعل طلع (وجاء ركضا) فركضا حال من فاعل جاء (وقتلته صبرا) فصبرا وهو ان يحبسه ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتلته (وذلك) كائن مع كثرته (على التأويل بالوصف) فيؤول بغتة بوصف من باغت لانها بمعنى مفاجأة (أي مباغتا) وقدره ابن عقيل باغتا من بغت يقال بغته أي فجأه والبغت الفجأة قال الشاعر

ولكنهم كانوا ولم ادر بغتة ● وأعظم شيء حين يفجؤك البغت

(و) يؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض أي (راكضا) والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل (و) يؤول صبرا بوصف المفعول من صبر أي (مصبورا أي محبوسا) ووقوع المصدر النكرة حالا كثير (ومع كثرة ذلك فقال) سيبويه و (الجمهور لا ينقاس مطلقا) سواء كان نوعا من العامل أم لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا أو خبرا بجامع الصفة المعنوية (وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل) فيه لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه (فأجاز) قياسا (جاء زيد (سرعة) لان السرعة نوع من المجيء (ومنع جاء ضحكا) لان الضحك ليس نوعا من المجيء قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التأويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبني على الخلاف في انه حال أو مفعول مطلق انتهى

(قوله وكانت غير الاول الخ) يتأمل ما معنى ذلك (قوله بغتة وركضا وصبرا) قال اللقاني التمثيل بها للحال لا يدل على تعين ذلك فيها بل يجوز جعلها مفاعيل مطلقة اذ هي نوع من عاملها فهي كرجع القهقرى وكذلك شعرا وعلما في الامثلة يصح جعلها تمييزا انتهى وقد أشار الشارح لذلك بل أفاد ونقل ما جوزه اللقاني عن الائمة وقال المصنف في الحواشي وعندي انه ينبغي ان يجوز ما ورد من ذلك على المبالغة كما جاز في باب المبتدا زيد صوم على ذلك أو على حذف مضاف فجاء زيد ركضا في معنى ذا ركض وكان ينبغي ان يأتي هنا الخلاف الذي في باب النعت فلا أدري ما الفرق والبابان سماع وسيأتي للشارح حكاية القول بانه على حذف مضاف (قوله لان السرعة نوع الخ) فيه تجوز اذ السرعة والبطء وصفان للمجيء لا نوعان منه والا كانا مركبين من المجيء ومن شيء آخر هو فصل والنوع انما هو الحركة السريعة فالسريعة فصل لا نوع (قوله والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل) أي وهو العامل السابق وفيه ان العام لا يدل على الخاص وان جعل الدليل المصدر ورد ان كل مصدر يدل على فعله فيلزم ان يقيسه المبرد مطلقا وهو انما يقيسه في نوع الفعل وقد رد المصنف كلام المبرد بغير هذا فانظر حاشية الالفية

ومن

ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك (وقاسه الناظم) في التسهيل (وابنه) في شرح النظم (بعد أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (نحو أما علما فعالم) والاصل في هذا ان رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف أما علما فعالم (أي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم) كانه منكر ما وصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرر ان العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد أما نحو أما علما فلا علم له وأما علما فان له علما وأما علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالي أما معرفا بأل فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بأل والمنكر كليهما بعد أما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى أنهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول عندي أولى بالصواب واحق ما اعتمد عليه في الجواب (و) قاسه أيضا (بعد خبر شبه به مبتدؤه كزيد زهير شعرا) فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتدؤه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال في تقدير الصفة أي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في زهير لما تقرر من ان الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا لما انبهم في مثل المحذوفة وهي العاملة فيه قاله الخصاف في الايضاح واستظهره أبو حيان في الارتشاف والموضح في المغني (أو قرن هو) أي الخبر (بأل الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما) فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفي الخاطريات لابن جني أنت الرجل فهما وأدبا يحتمل وجهين أحدهما ان يكون في قولك أنت الرجل معنى الفعل أي أنت الكامل فهما وأدبا والثاني ان يكون على معنى تفهم فهما وتأدب أدبا انتهى قال في الارتشاف يحتمل عندي ان يكون تمييزا كانه قال أنت الكامل أدبا أي أدبه فهو محول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلاث آراء حال مفعول مطلق تمييز ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله المحذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف وتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتدؤه وفيما اذا كان الخبر مقرونا بأل الدالة على الكمال

(قوله ويجوز ان يكون شعرا تمييزا الخ) فيؤخذ منه جواز حذف صاحب التمييز ومر ان صاحب الحال يحذف عند بعضهم في الكلام على أ أجيد لن خلقت طينا فهذا من أوجه اتفاق الحال والتمييز ولم يذكره المصنف فيما اتفقا فيه ولا في بحث الحذف وقال اللقاني الاظهر ان المنصوب في قوله وبعد خبر الخ وفيما بعده تمييز محول عن الفاعل والاصل زيد مماثل شعره شعر زهير وأنت الكامل علمه حول الاسناد عن المصدر وأخر ونصب تمييزا

•(فصل)• (قوله فالمسوغ فى المثال تقديم الخبر) هذا مخالف لما قدمه فى باب المبتدا والخبر نقلا عن المغنى من ان التقديم
لا مدخل له فى تسويغ الابتداء بالنكرة (قوله لئلا يلتبس بالصفة) فيه ان هذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة
لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه أيضا والاغنا الفرق الا ان يقال الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة أشد
لان الحال يبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة الى بيان الذات احوج منها الى بيان الصفة فالحمل على الوصف حينئذ أرجح
وأما اذا وصف مرة فقد حصل تبيين الذات وناسب ان تبين الهيئة بعده فالحمل على الحال أرجح (قوله وقيل من الضمير المستكن
فى الظرف) أى الذى هو فاعل الظرف وهذا هو المناسب لما تقدم من أن الحال انما تأتى من الفاعل أو من المفعول فالمناسب
للشارح ان يقول والصحيح انه حال من الضمير الخ والمناسب للمصنف ان يمثل لتقديمها بقوله تعالى وجعلنا فيها فجاجا سبلا لان
الفجاج صفة للسبل بدليل قوله تعالى ٤٥٢ لتسلكوا منها سبلا فجاجا فحقها ان تكون تابعة له فلما قدمت انتصبت على
الحال وهى من المفعول (قوله
على جواز الاختلاف بين عاملى
الحال وصاحبها) أى وعدم جواز
ذلك فمن جوزه جعل الحال من
النكرة والناصب له الاستقرار
الذى تعلق به الظرف ومن منعه
جعله من الضمير المستكن فى
الظرف وبهذا ظهر انه لا يلزم
من مجىء الحال من المبتدا ان
يكون قيدا للابتداء وهو معنوى
لانها انما تكون قيدا له لو كان هو
العامل فيها فاحفظه فان بعضهم
يعلل منع مجىء الحال من المبتدا
بذلك (قوله ولكن التعريف
أولى) هذا يقتضى ان المبتدأ
معرفة وانه لا يمنع مجىء الحال منه
(قوله لانه يجب ان يكون عاملهما
واحدا) هذا ليس بلازم عند
سيبويه وقد ذكر المصنف وجوب
كون عامل الحال هو العامل فى
صاحبها فى الباب السابع الذى
ذكر فيه ما اشتهر بين النحاة واستصوب خلافه واستشهد لسيبويه بأمور لكنه بعد ذلك أجاب عنها واقتضى صنيعه انه من
يختار ما اشتهر (قوله وتعقب منع العطف بقول ابن جنى الخ) ما قاله ابن جنى أى اذا جاز العطف فالتوكيد والابدال منه كذلك
اذ لا قائل بالفرق هذا وقد يقال لا يلزم ابن خروف لاحتمال ان يرى أن البيت من تقديم المعطوف على المعطوف عليه الذى أراد
ابن جنى التخلص منه وقد اعترض عليه بانه تخلص من ضرورة بأخرى وهى العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل لكن
أجيب بان عدم الفصل اسهل (قوله اما يوصف) ان قلت لم قال فى الكشاف ان جملة ليس له ولد ليست حالا من امرؤ مع ان بعده
هلك قلت لانها مفسرة لا صفة فتعين ان الجملة الثانية صفة والمراد بالولد العموم لا الابن كما قال الزمخشرى والحاصل ان فرض
الاخت النصف عند عدم الولد وذلك مطرد قطعا فان وجد الولد فان كان ابنا او بنتا فلا شئ للاخت او اختين فليس للاخت النصف

•(فصل•وأصل صاحب الحال التعريف) لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه
ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا (ويقع) صاحب الحال (نكرة
بمسوغ) يقربه من المعرفة (كان يتقدم عليه الحال نحو فى الدار جالسا رجل وقوله)
وهو كثير عزة (لمية موحشا طلل) وتمامه عند الاعلم • يلوح كانه خلل • وروى
لمية موحشا طلل قديم • عفاه كل اسحم مستديم
فالحال فى المثال حال من رجل وموحشا فى البيت حال من طلل وسوغ مجىء الحال من
النكرة تقدم الحال على صاحبها وفى المغنى ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل
تسويغ الحال فيها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفى الرضى
ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ فى المثال تقديم الخبر وفى البيت هو أو الوصف وما ذكره
من انه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن فى الظرف
وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملى الحال وصاحبها والصحيح
المنع لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك فى شرح التسهيل قول سيبويه
وعلله بأن الحال خبر فجعلها الاظهر الامعين أولى من جعلها الاغمض مما قلنا ثم لو تساويا
ولكن التعريف أولى بالترجيح به وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا
لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر ولا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا تؤكد
ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب منع العطف بقول ابن جنى فى • عليك ورحمة الله
السلام • ان العطف على الضمير فى الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى
ما شخص من آثار الديار والموحش هو القفر الذى لا أنيس فيه وخلل بكسر الخاء المعجمة
جمع خلة بكسر الخاء وهى بطانة تغشى بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب (أو يكون)
صاحبها (مخصوصا اما بوصف كقراءة بعضهم) وهو ابراهيم بن أبى عبلة (ولما جاءهم كتاب

وكذا ان كان له بنت لان الاخت حينئذ انما اخذت بالعصوبة ما بقى لا النصف وقد وهم فى ذلك الزمخشرى والامام والآية ايضا
مقيدة بان لا يكون للميت ايضا اب وبان تكون الاخت شقيقة او لاب (قوله امرا) من عندنا جوز فى الكشاف ان يكون واحد
الامور وان يكون ضد النهى (قوله مع قولهما انه لا يأتى) اى فهذا وجه قول المصنف وليس منه زاد اللقانى ولان الحال وصف
وامرا جامد قال الا ان هذا قد يمنع بان الاسم اذا وصف كان كالمشتق انتهى اى والاسم هنا وصف بقوله من عندنا (قوله وذلك
مفقود هنا) ممنوع لانه كبعضه فى صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لصحة يفرق أمر لان النكرة فى الاثبات قد
تعم ولان كل بمعنى الامر لانها بحسب ما تضاف اليه (قوله فجعله من التخصيص بالاضافة) أى فهو حال من المضاف وهو كل لانه
الذى يتخصص بالاضافة لا من أمر الذى هو المضاف اليه وان أوهم صنيع ٤٥٣ الشارح خلافه لانه جعل المخالفة
فى المسوغ اسم فاعل لا المسوغ
اسم مفعول ولانه سيذكر من
الاقوال الآتية انه حال من كل
بقى ان عبارة الشارح فى مسوغات
تنكير صاحب الحال تخصصه
بوصف او اضافة كقوله تعالى فيها
يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا
اه وهو ظاهر فى جواز الامرين
فلم يخالف ما هنا بل اشار الى عدم
تعينه (قوله وفى نصب امرا أوجه)
اى غير ما ذكر هنا (قوله على
الاختصاص) قال بعض الفضلاء
ليس المراد الاختصاص الحقيقى
حتى يرد انه لا يكون نكرة كما يأتى
فى بابه بل المراد انه منصوب باخص
محذوفا ونحوه قال فى الكشاف
أى اعنى بذلك امرا كائنا من لدنا
وذلك تفخيم لشأنه ويؤيده قراءة
زيد بن على امر اه ومر عن
المصنف فى الكلام على قائما
بالقسط ما يخالفه وان الاختصاص
الحقيقى يكون نكرة (قوله الرابع على الحال من كل الخ) جعل الحالية وجها واحدا المغاير تم الماقبلها وما بعدها واشار الى
اختلافها باعتبار صاحبها بالتقسيم ولا يلزم ان يكون القائل به واحدا فيحتمل ان القائل بالحالية واحد يجوز ذلك ويحتمل ان
بعضهم قال انه حال من كل وآخر قال انه من الفاعل وهكذا (قوله الخامس انه مفعول منذرين) قال الدنوشرى فيه وقفة من
جهة المعنى اه أى لان المتبادر ارادة المفعول به ولا معنى لتعلق الانذار بالامر (قوله غير مضاف اليه) اشار الى دفع ما يقال
المخصوص بالاضافة انه من أقسام المخصوص بالمعمول كما دل عليه صنيعه فى باب المبتدا فانه لما جعل من المسوغات كون النكرة
عاملة قال ومن العاملة المضافة فلا يصح جعله هنا قسيما له وقد يقال غاية ما يلزم على ظاهر صنيعه عطف العام على الخاص ولا
مانع منه لان العطف بالواو وليس فيه جعل القسم قسيما (قوله من ضرب) بالتنوين (قوله أو مخصوصا بعطف) أى مخصوص
بعطف المعرفة عليها كما مثل او بعطفها على المعرفة كعكس المثال قياسا على مسوغات الابتداء بالنكرة

من عند الله مصدقا) فمصدقا حال من كتاب لتخصصه بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا
لا دليل فيه لجواز أن يكون مصدقا حالا من الضمير فى الجار والمجرور الذى انتقل اليه بعد
حذف الاستقرار على ما صححه فى باب المبتدا (وقول الشاعر
نجيت يا رب نوحا واستجبت له • فى فلك ماخر فى اليم مشحونا)
فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر فى ماخر وهو
بالخاء المعجمة الذى يشق الماء شقا واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون
بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء (وليس منه) اى من المختص بالوصف قوله تعالى (فيها
يفرق كل أمر حكيم امرا خلافا للناظم فى شرح التسهيل (وابنه) فى شرح النظم فانهما
أعربا أمرا المنصوب حالا من أمر المجرور بالاضافة لكونه مختصا بالوصف بحكيم مع
قولهما انه لا يأتى الحال من المضاف اليه الا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف اليه
أو كبعضه او عاملا فى الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك فى شرح الكافية فجعله
من التخصيص بالاضافة وفى نصب امرا أوجه احدها انه على الاختصاص الثانى
على المفعول له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل او من ضمير
الفاعل فى أنزلنا اى آمرين او من ضمير المفعول وهو الهاء فى انزلناه او من الضمير المستتر
فى حكيم الخامس انه مفعول منذرين (او) مخصوصا (باضافة نحو فى اربعة ايام سواء
للسائلين فسواء حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة الى ايام (او) مخصوصا (بمعمول
غير مضاف اليه (نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا) فشديدا حال من ضرب لاختصاصه
بالعمل فى الفاعل وهو اخوك او مخصوصا بعطف نحو هؤلاء اناس وعبد الله منطلقين
قاله الناظم فى شرح العمدة (أو مسبوقا بنفى نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفى وزعم الزمخشرى

(قوله ورده ابن مالك من خمسة اوجه يطول ذكرها) قدنقلها الدماميني فى شرح المغنى فقال اعترض ابن مالك ذلك قائلا ماذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه فى هذه المسئلة مذهب لايعرف من البصريين والكوفيين يعول عليه فوجب ان لايلتفت اليه وايضا انه معلل بما لايناسب وذلك ان الواو تدل على الجمع بين ماقبلها ومابعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال لها اطف مؤكد وايضا ان الواو فصلت الاول من الثانى ولولا هى لتلاصقا فكيف يقال انها أكدت لصوقهما وايضا ان الواو لو صلحت للتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان اولى المواضع بها موضع الحال نحو ان رجلا رأيه سديد لسعيد فرأيه سديد جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو ولعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فان الجملة تصلح فى موضعها ٤٥٤ الحال لانها بعد منفى والمنفى صالح لان يجعل صاحب حال بما هو صالح لان يجعل مبتدا قال نجم الدين سعيد فى شرح الكافية أقول على الوجه الاول ان جار الله العلامة اعرف باللغة مع انه لايلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه قلت قوله اعرف باللغة مجرد دعوى مع انها لو سلمت لم تصلح لردان هذا المذهب غير معروف لبصرى ولا كوفى وانما وجه الردان يقال بل هو معروف ويبين من قال به منهم والزمخشرى لم يبين نقل هذا المذهب عن احد من البصريين والكوفيين حتى يقال انه اعرف باللغة ممن ادعى عدم العرفان بوجوده فيجوز ان يكون ذلك امر اختاره ولم يسبقه اليه احد قال وعلى الثانى ان تغاير الشيئين لاينافى تلاصقهما والجملة التى هى صفة لها التصاق بالموصوف والواو اكدت الالتصاق باعتبار انها فى اصلها للجمع المناسب للالصاق لانها الآن عاطفة وعلى الثالث ان المراد من الالصاق ليس الالتصاق اللفظى وهو كما فهمه ابن مالك بل المعنوى وبالواو تاكيد الثانى وان انتفى الاول وعلى الرابع ان الآية من تلك المواضع وقد قارنتها الواو للتوكيد قلت سياتى قريبا مايرد هذا من كلام المصنف اه والذى يأتى قريبا ان مانع الوصفية فيها اقتران الواو واقتران الجملة بالا اذ لايجوز التفريغ فى الصفات (قوله اما فى النفى فلا) أى فلا يحتاج اليه وان جاز اعتباره لانه لايمتنع ان يكون للشئ مسوغان (قوله نحو قول النظم لايبغ امرؤ الخ) ويجوز أن يكون منه قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام يبتغون قال أبو البقاء جملة يبتغون ليست صفة لان الوصف لاينعت اذا عمل بل هى حال من آمين قال المصنف والمسوغ اما تقدم النهى واما التقييد بالمعمول ولا يمتنع الوصف لان نعته قبل العمل هو الممتنع على الصحيح فامابعد العمل فجائز لانه قد كمل وقدر ابو البقاء مضافا أى ولا قتال آمين وهو حسن لان الآجال لاتتعلق بالذات وقدرد المصنف على ابى البقاء فى النوع العاشر من الجهة السادسة (قوله كقولهم عليه مائة بيضا) فيه ان هنا مسوغا للحال وهو المسوغ للابتداء بالنكرة وذلك الاخبار عنها بظرف مختص مقدم

انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوى ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادى ان من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك فى الايجاب نحو أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها أما فى النفى فلا (أونهى نحو) قول الناظم * (لايبغ امرؤ على امرئ مستسهلا) * فمستسهلا حال من امرؤ الاول لكونه مسبوقا بالنهى والبغى التعدى والاستسهال الاستخفاف والمعنى لايتعدامرؤ على امرئ مستخفا به (وقوله) وهو قطرى بن الفجاءة الخارجى كما قاله ابن مالك فى شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم

(لايركنن احد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام)

فمتخوفا حال من احد لكونه مسبوقا بالنهى والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وبالجيم النكوص والتأخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم الموت (أو استفهام كقوله) وهو رجل من بنى طيئ كما قال ابن مالك

(ياصاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر فى ابعادها الاملا)

فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعد والامل مفعوله والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولم ينكر غالبا ذو الحال ان * لم يتأخر اويخصص او يبن من بعد نفى اومضاهيه

(وقد يقع) صاحب الحال (نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا) فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابى العباس لان تمييز المائة لايكون جمعا منصوبا ولا مجرورا

(قوله لايقال التخصيص بالحكم كاف الخ) السؤال غير محرز لان التخصيص بالحكم انما يكفى فيما تقدم لزوما كتقدم الحكم على الفاعل والحكم المتقدم على صاحب الحال لايلزم تقدمه لانه قد يكون مفعولا وأما الجواب فلجواز أن يكون هذا المسوغ ضعيفا لايكتفى به الا عند الحاجة اليه على أنه لامانع من تعدد المسوغ * (فصل) * (قوله ان يتأخر) هو الارجح فالاصل فى هذا الاصل هو التأخر (قوله وذلك) أى الوجوب أو التأخر الواجب (قوله كأن تكون محصورة الخ) مما يجب فيه أيضا تأخيرها عن صاحبها عند المغاربة اذا كانت جملة مقرونة بالواو رعاية لاصل الواو الذى هو العطف كذا نقله الفنارى فى بحث الجملة الحالية آخر الفصل والوصل عن الدمامينى وان ابن أصبغ نص على جوازه عند الجمهور والظاهر انه تحريف وكلام ابن اصبغ انما هو فى تقديمها على عاملها اما على الصاحب فلم يذكر فى جوازه خلافا ٤٥٥ وأوجبوا فى الخبر اذا تعدد نحو الرمان حلو حامض تأخيره وقياسه ان الحال كذلك (قوله ومانرسل المرسلين الامبشرين ومنذرين الخ) من قصر الموصوف على الصفة قصرا اضافيا اى الا مقصورين على التبشير والانذار لايتجاوزونه الى مااقترح الكفار عليه من الامور التى اخبر الله بها عنهم (قوله والمحصور يجب تأخيره) لم يبين علة ذلك كأنه احالة على ماسبق فى باب المبتدا من ان تقديمه يؤدى الى انعكاس المعنى المراد ولذا قال انه يجيء فيه خلاف الكسائى اذا امن المراد مع الا ظاهر وعلله بعضهم بأنه يلزم على تقديمه قصر الصفة قبل تمامها اوعلته لاتظهر كلام الكسائى هناك وهنا (قوله كمررت بهند جالسة) انما لم يمثل بذى الحال مذكرا نحو مررت راكبا بزيد لاحتمال ان يكون من الفاعل (قوله بان تعلق العامل الخ) وبأن الحال لايتقدم صاحبها اوصاحبها لايتقدم على حرف الجر وهذا يقتضى عدم اختصاص الحكم بغير الزائد بخلاف ماعلل به الشارح لان الزائد غير معدلكن قد يرد على تعليل الشارح ان تعلق العامل بالتوابع من النعت وأخواته ثان لتعلقه بالمتبوع وقد تعدى اليها من غير الواسطة التى تعدى بها الى المتبوع اذا كان المتبوع مجرورا كمررت بزيد العاقل أو نفسه أو وعمرو وهكذا ويجاب بالتزام ان حقه أن يتعدى الى التوابع بتلك الواسطة وان لزوم تأخيرها أيضا عوض لان التوابع لاتتقدم على متبوعها واذا علمت هذا عرفت مافى قول الشهاب من حواشى الاشمونى انظر مررت بزيد الكريم فان العامل فى النعت العامل فى المنعوت الا أن يقال النعت والمنعوت كالشئ الواحد لان القصد بالنعت تتميم المنعوت أو يقال المراد لايتعدى مع التصريح بالواسطة انتهى وعلل بعضهم المنع بان الباء من حروف الصفات وتتعلق بالحدث وكان الحدث مطلقا فقيده فصار مخصوص الهند لامطلقا وضاحكة من صفات هند وقد لها بانفرادها جمع صفتان احداهما الباء المقيدة للمرور والاخرى الحال المقيدة لهند وفى مثل ذلك لايجوز ان تلى صفة أحدهما غير موصوفها

وهو من امثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان صفة للمائة والمائة مبهمة الوصف (وفى الحديث) صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا (وصلى وراءه رجال قياما) رواه مالك فى الموطا فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لايقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه اولا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع

*(فصل وللحال) * الموسسة (مع صاحبها ثلاث حالات) كما ان للخبر مع المبتدا ثلاث حالات (احداها وهى الاصل ان يجوز فيها ان تتأخر عنه وان تتقدم عليه) فاعلا كان اومفعولا (كجاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك فى ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع) فى الاول وهو زيد (و) على (المنصوب) فى الثانى وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم تكن فعلا الحالة (الثانية ان تتأخر عنه وجوبا وذلك كان تكون محصورة نحو ومانرسل المرسلين الامبشرين ومنذرين) فبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولايجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تأخيره ويمكن ان يجيء فيه خلاف الكسائى السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا (او يكون صاحبها مجرورا اما بحرف غير زائد كمررت بهند جالسة) فجالسة حال من هند ولايجوز تقديمها عليها الا تقول مررت جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه

بل تلى كل صفة موصوفها كمررت برجل عاقل على فرس أشهب أو تلى صفة الموصوف الثانى صاحبها وتلى صفة الاول صفة الثانى ولا يجوز ان تلى صفة الاول الموصوف الثانى وتلى صفة الثانى صفة الاول (قوله لا يتعدى بحرف واحد الخ) أى لانه يلزم تعلق حرفى جر بعامل واحد وذلك لا يجوز اذا كانا بمعنى واحد كمررت بزيد بعمرو أما لو اختلف المعنى فيجوز تعدى الفعل بهما كمررت بزيد بالبادية أى فيها وظاهر كلام الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا الجواز مع كون المعنى واحدا لان الثانى انما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالاول والاول تعلق به فى حال الاطلاق (قوله وخالف فى هذه الاخيرة الفارسى الخ) ان قلت يؤيد المخالف أن الحال مشبهة بالظرف والظرف يجوز فيه ذلك نحو مررت اليوم بهند فينبغى أن يجوز ذلك فى الحال فالجواب أن الظرف مقدر بفى وهو متعلق بالمرور وليس بصفة لغيره والحال هى هند والشبه الذى بينهما انما هو فى المعنى لا فى اللفظ والمشبه بالشئ لا يكون كالمشبه به من كل وجه (قوله وقال فى شرح التسهيل الخ) وقال فى شرح الكافية

بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير واليه الاشارة بقول النظم * وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا (وخالف فى هذه) المسئلة الاخيرة (الفارسى وابن جنى وابن كيسان) وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين (فاجازوا التقديم) اضعف دليل المنع (قال الناظم) فى النظم ولا امنعه فقد ورد وقال فى شرح التسهيل (و) التقديم (هو الصحيح لوروده) فى الفصيح (كقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس) فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام (و) نحو (قول الشاعر

تسليت طرا عنكم بعد بينكم * بذكراكم حتى كأنكم عندى

فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن (والحق ان هذا (البيت) ونحوه (ضرورة) أو طرا حال من عنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم المذكورة (وان كافة) فى الآية (حال من الكاف) فى أرسلناك (و) ان (التاء للمبالغة لا للتأنيث) قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يتأتى غالبا الا فى ابنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فان حمل على راويه فهو حمل على شاذ نقله الموضح عنه فى الحواشى ولم يتعقبه وقول الزمخشرى الا رسالة كافة مصادم لنقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالا وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان معتادا ذكرها معه (و) قول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس (يلزمه تقديم الحال المحصورة) بالا على صاحبها (و) يلزمه (تعدى ارسل باللام) والا كثر

لان المجرور مفعول به فى المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به (قوله لوروده الخ) من وروده قوله تعالى وجاؤا على قميصه بدم كذب فان قوله على قميصه حال من دم والتقدير جاؤا بدم كذب على قميصه كما قاله أبو البقاء وهو الحق والمعنى يرشد اليه وأما قول الزمخشرى كالحوفى انه فى محل نصب على الظرف كانه قيل وجاؤا فوق قميصه بدم كذب كما تقول جاء على جماله باحمال وأنه ليس بحال لان حال المجرور لا يتقدم ففيه أن المعنى لا يساعد على نصبه على الظرف بمعنى لان العامل فيه اذ ذاك جاؤا وليس الفوق ظرفا بل يستحيل أن يكون ظرفا لهم (قوله وما أرسلناك الا كافة للناس) القصر اضافى لانه للرد على من زعم أن الرسالة للعرب خاصة فلا يلزم قصر الرسالة على الناس وعدم تجاوزها تعديه للجن وغيرهم واعلم أن عموم رسالته صلى الله عليه وسلم للناس كافة ثابت فى مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة فيه منها قوله تعالى قل يا أيها الناس انى رسول الله اليكم جميعا ومن العجب نقل بعضهم أنه ناظر ذميا فى ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس فقال الذمى هذا الايثبت الا بناء على تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وأنا لا أقول به فاستدل عليه بالحديث فقال هذا غير قطعى لعدم تواتره فلم يرجوا بالوهذا من القصور وقد بينا ذلك فى حاشية أم البراهين فى العقائد أتم بيان (قوله من عنكم) قال الدنوشرى فيه مسامحة ظاهرة اه أى لان الحال انما هى من الضمير وهو الكاف (قوله ورده ابن مالك بأن الحاق الخ) رده بهذا فيه تكلم اذ المعنى على الحالية من الكاف واضح وقد يتوقف فيه لان المعنى حينئذ أرسلناك جميعا وفيه خفاء (قوله أن كافة لا تستعمل الا حالا) قال فى المغنى فى الباب الخامس وانه لا يستعمل الا فيما يعقل (قوله ورده ابن مالك الخ) قد يقال الزجاج لم يثبتها بالقياس بل هو فى مقام المنع فيكفيه أن يقول لا أسلم ان الحال من الناس لم لا يجوز ان يكون من كاف ارسلناك وتكون التاء للمبالغة

تعديه بالى (والاول) وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها (ممتنع) كما تقدم (والثانى) وهو تعدى ارسل باللام (خلاف الاكثر) ويدفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح فى باب الفاعل فى المفعول المحصور بالا واجاز البصريون والكسائى والفراء وابن الانبارى تقديمه على الفاعل واى فرق بين الحال والمفعول لان الاقتران بالا يدل على المقصود ويدفع الثانى بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدى ارسل باللام كثير فصيح واقع فى التنزيل كقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا كمررت ضاحكة بك او اسمين احدهما مجرور بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو او كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واحترز بقوله أولا بحرف غير زائد عن الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما جاءنى راكبا من احد وما رأيت راكبا من احد (واما) مجرورا (باضافة) بمعنى مضاف من اطلاق المصدر على اسم المفعول (كاعجبنى وجهها مسفرة) وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناظم وفصل والده فى شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه فى نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونازعه ابو حيان فى القسمين ورد عليه الموضح ذلك فى الحواشى والاشتغال بذلك خروج عن المقصود (وانما تجىء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف بعضه كهذا المثال) المتقدم وهو اعجبنى وجهها مسفرة (وكقوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا) فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الهاء والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى (أيحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا) فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ (او كبعضه نحو) ان اتبع (ملة ابراهيم حنيفا) فحنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه فى صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك فى البعض الحقيقى الا ترى انه لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل وأ يأكل اخاه واتبع ابراهيم امكان صحيحا (او) كان المضاف (عاملا فى الحال) كان يكون مصدرا او وصفا فالاول (نحو اليه مرجعكم جميعا) فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمى عامل فى الحال النصب (و) نحو (اعجبنى انطلاقك منفردا) فمنفردا حال من الكاف المضاف اليها انطلاق وانطلاق مصدر غير ميمى عامل فى الحال النصب (و) الثانى نحو (هذا شارب السويق ملتوتا) الآن أو غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل فى الحال النصب لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى ذلك الاشارة بقول الناظم

(قوله ويدفع الاول بان تقديم المحصور بالا الخ) قال الشهاب بعد ان ذكره هذا على انه يمكن ان يجعل المحصور ارساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وكل فى محله ومنع اللقانى كلام المصنف أيضا بان المحصوص عليه انما هو منع تقديم صاحب المحصور فيه ولا يتأتى هذا عليه لحصول الالتباس بالاول دون الثانى يعرف بالتأمل اه وهذا انما يظهر بناء على ان علة منع تقديم المحصور فيه حصول الالباس (قوله وفصل الكوفيون فاجازوا الخ) قال الدنوشرى ينظر ما وجه اجازتهم تقديم الحال فيما ذكر دون غيره (قوله كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول) أى غير المجرورين بحرف زائد فلا يرد أن ههنا تقديما على الفاعل والمفعول فيلزم تشبيه الشئ بنفسه لان ما هنا فى المجرورين بحرف زائد (قوله واما باضافة) كان وجه المنع أن الحال انما تتقدم حيث يتقدم صاحبها وهو هنا لا يتقدم لان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف (قوله فى البعض الحقيقى) اى الذى يصح مجىء الحال منه

ولا تجز حالا من المضاف له • الا اذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله اضيفا • أو مثل جزئه

وانما اشترطوا احد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشئ واحد واذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه او كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله او بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة او نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض البصريين اجازة ذلك قال ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزأه او كجزئه اولم يكن لما تقرر من انه لابد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل واما حنيفا فيحتمل ان يكون حالا من لهم واخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى او من الضمير في اتبع اه بمعناه الحالة (الثالثة) من الحالات الثلاث (ان تتقدم) الحال (عليه) اى على صاحبها (وجوبا كما اذا كان صاحبها محصورا) فيه (نحو ما جاء راكبا الا زيد) وفيه البحث السابق

• (فصل وللحال مع عاملها ثلاث حالات ايضا احداها وهي الاصل انه يجوز فيها ان تتأخر عنه) كجاء زيد راكبا (وان تتقدم عليه) كراكبا جاء زيد (وانما يكون ذلك اذا كان العامل) فيها (فعلا متصرفا) وتصرفه يكون بتنقله في الازمنة الثلاث اى يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله ابو البقاء فالماضي (كجاء زيد راكبا) والمستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الآن (او صفة تشبه الفعل المتصرف) في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية وهي علامة التأنيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (كزيد منطلق مسرعا) فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه (فلك في راكبا) في جاء زيد راكبا كما في المثال الاول (و) في (مسرعا) في زيد منطلق مسرعا في المثال الثاني (ان تقدمهما على جاء وعلى منطلق) فتقول راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق او زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها والا الاخفش فانه لا يجوز تقديمها على الفعل في نحو راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي والاخفش بالسماع في الفصيح (كما قال الله تعالى

(قوله لابد من اتحاد الحال وصاحبها) أى حقيقة والتوجيه المتقدم انما أثبت الاتحاد حكما (قوله كما اذا كان) قال اللقاني اشارة الى نحو تقديم الحال في جاء راكبا رجل اه بقي ان المصنف اشار بالكاف الى عدم الحصر فيما مثل به لان مثل ما ذكر ومثله اذا أضيف صاحب الحال الى ضمير ما لابسها نحو جاء زائرا هندا أخوها ه (فصل) ه (قوله وهي الاصل) الحكم بالاصالة على جواز التقديم والتأخير بالاضافة الى وجوب أحدهما فلا ينافي أن الاصل التأخير بالاضافة الى التقديم (قوله وانما يكون ذلك اذا كان العامل الخ) قال اللقاني الحصر منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضربا زيدا مجردا كما يعلم من احترازه عنه فيما يأتي بقوله المقدر بالفعل وحرف مصدرى ثم لابد من تقييد الفعل المتصرف بما لم يتعرض له مانع أخذا مما سيأتي اه مع اختصار وهل يدخل فيه كان الناقصة فيه نظر فلا تغفل (قوله أى يكون ماضيا) أى بخلاف ما لم يسمع له ماض أولم يجئ له أمر فلا يتقدم الحال عليه وحينئذ كان من حق الشارح أن يقول بعد مثال المصنف ويجيء زيد راكبا الآن وجيء راكبا ليعلم تصرف جاء ثم يذكر محترزه من الجامد فيقول بخلاف دع زيدا راكبا (قوله في تضمن معنى الفعل وحروفه الخ) من هنا صح دخول الصفة المشبهة ودخولها هو المناسب لما يأتي من تقديمها في وهذا تحملين طليق ومن عدم عدها فيما يأتي فيما يمتنع تقديم الحال عليه وأما قول اللقاني ان وجه الشبه الدلالة على معناه من التجدد والحدوث فيخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل فغير ظاهر في شرح كلام المصنف (قوله في نحو راكبا زيد جاء) أى من كل موضع فصل فيه بين الحال والعامل بفاصل أخذا من قوله لبعدها عن العامل وانما يعتد بالفاصل فيجوز عنده زيد راكبا جاء على أن راكبا حال من فاعل جاء وظاهر الاطلاق أنه لا فرق بين ان يكون الفاصل اجنبيا أولا ليصح الرد عليه بخاشعا ابصارهم يخرجون لان الفاصل وهو ابصارهم فاعل خاشعا

تعالى خاشعا ابصارهم يخرجون) فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل وأجيب بان هذا لا يتعين لجواز ان يكون خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداعي الى شئ نكر قوما خاشعا أبصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين ويجاب بان الاصل عدم الحذف (وقالت العرب شتى تؤب الحلبة) فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وتقدمت فيه على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤب بمعنى ترجع (اى متفرقين يرجع الحالبون) وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقدم حال الاسم الظاهر على عامله وحكى ان ثعلبا نوظر في هذه المسئلة وانه انقطع بقولهم شتى تؤب الحرب اى متفرقة ترجع الحرب أى الى تفرق الكلمة ترجع الحرب (وقال الشاعر) وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته

عدس مالعباد عليك امارة • (أمنت وهذا تحملين طليق

فتحملين) جملة (في موضع نصب على الحال) من فاعل طليق المستتر فيه (وعاملها طليق وهو صفة مشبهة) وقد قدمت عليه فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الا سببيا مؤخرا فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببي قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه واما عملها في الحال فبما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها واستفدنا من تمثيله انه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا وجملة ومنع الفراء وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق ان هذا البيت لا ينهض في الرد على رأى الكوفيين لانهم يقولون بأن هذا اسم موصول وتحملين صلته وعائده محذوف والتقدير والذي تحملينه طليق كما مر في باب الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله

والحال ان ينصب بفعل صرفا • او صفة اشبهت المصرفا
فجائز تقديمه

الحالة (الثانية ان تتقدم) الحال (عليه) اى على عاملها (وجوبا كما اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد) فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف او اسم قولان احدهما انها ظرف شبيه باسم المكان كان سؤالا كذلك ويعزى الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم ويعزى الى الاخفش وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في اى حال جاء زيد وعلى الثاني على اى حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا تفتقر الى الاستقرار بخلاف أين ومتى قاله احد ابن الخباز في النهاية الحالة (الثالثة ان تتأخر) الحال (عنه) أى عن عاملها (وجوبا وذلك في ست مسائل وهي ان يكون العامل فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا) فمقبلا حال من الهاء وهي واجبة التأخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه (او) يكون العامل (صفة تشبه الفعل الجامد) في عدم قبول العلامات الفرعية (وهو اسم التفضيل) فانه لما لم يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع

(قوله وقالت العرب الخ) هذا يرد على الجرمي دون الاخفش (قوله وفيه رد على الكوفيين) ه لانبناء على مذهبهم اولا كانبنائه على مذهب الجرمي والاخفش (قوله وحكي ان ثعلبا الخ) اى فثعلب كان يرى رأى الجرمي (قوله كيف جاء زيد) قال الدنوشري ينظر هل له نظير أولا (قوله أو اسم) أى غير ظرف فلا يرد أن الظرف اسم فلا تحسن المقابلة (قوله وعلى القول بالظرفية لا تفتقر الخ) اى لان الظرفية فيها ليست مقصودة بخلاف اين ومتى وسقط قول بعض الفضلاء ان اراد بعدم افتقارها الى الاستقرار انها لا تتعلق بشئ فهذا خلاف شأن الظرف وان كان المراد انها لا تفتقر لخصوص الاستقرار فغيرها كذلك (قوله في ست مسائل) قال الحفيد بقي عليه ان يعد الحال التي هي جملة مصدرة بالواو من الحال التي لا تتقدم على عاملها نحو والشمس طالعة جئتك فانه لا يقال وانما لم تتقدم مراعاة لاصل الواو فان أصلها العطف والمعطوف لا يتقدم اه ومر في كلام الشارح بعد الكلام على وهذا تحملين طليق ان الجمهور على جواز تقديمها ثم قال الحفيد في الكلام على الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها أن ابن مالك قال العامل فيها الجملة لما فيها من معنى الاسناد وعلى هذا يكون من الاحوال التي يجب تأخيرها عن عاملها وأما على قول المصنف ان العامل محذوف فالظاهر أن لا مانع من تقديره مؤخرا لانه فعل متصرف لم يعرض له مانع اه وفيه ان المصنف قال انها واجبة التأخير وعلله الشارح بما يأتي فينبغي أن تضم الى الست على قوله أيضا (قوله وهي أن يكون العامل فعلا جامدا) قال الدنوشري فائدة قال بعضهم جميع الافعال الجامدة تعمل في الحال الا عسى وليس فانهما لا يعملان فيه

(قوله مقدرا بالفعل وحرف مصدرى) قال الاشمونى فان كان المصدر غير مقدر بهما جاز التقديم عليه نحو فاما ضربا زيدا الاصل ضربا زيدا قائما (قوله او يكون العامل لفظا متضمنا الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله تعالى لم يدخل فيه اسم الفعل وأقول لانه قد يكون متضمنا معنى الفعل وحروفه كاسم فاعل نزال كذلك وقد لا يكون كذلك نحو صه ومه وهذا يدخل فيما ذكر وقد أشار الحفيد لذلك (قوله فان قلت العامل فى الحال الخ) قال الدنوشرى السؤال وجوابه مردودان لان اسم الاشارة عامل فى الخبر الذى هو صاحب الحال وعامل فى الحال فالعامل متحد (قوله وحرف التشبيه) ظاهر صنيع المصنف انحصاره فى كان وبذلك صرح فى الحواشى فحصر اللفظ المضمن معنى الفعل دون حروفه فى عشرة أشياء ولم يعد كاف التشبيه وصرح فى الباب الثالث من المغنى بأن حرف التشبيه مع حذفه عمل فى حالين فى قوله تعيرنا انتا عالة * ونحن صعاليك انتم ملوكا الاصل نحن فى حال صعلكتنا كانتم فى حال 460 ملككم والعامل فى صعاليك وملوكا حرف التشبيه من قوله كانتم وفى هذا

انحط عن درجة اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بجعل موافقا للجامد (نحو هذا افصح الناس خطيبا) فخطيبا حال من فاعل أفصح المستتر فيه ولا يجوز ان يتقدم على افصح لما تقدم (أو) يكون العامل (مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدرى نحو يعجبنى اعتكاف اخوك صائما) فصائما حال من أخوك والعامل فيه المصدر المقدر بأن والفعل ومعمول المصدر المقدر من ان والفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (اسم فعل نحو نزال مسرعا) فمسرعا حال من فاعل نزال المستتر فيه ومعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه) كاسم الاشارة (نحو فتلك بيوتهم خاوية) فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو أشير دون حروفه فان قلت العامل فى الحال وصاحبها يجب أن يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف فان العامل فى الحال معنى الاشارة والعامل فى صاحبها المبتدا قلت العامل فى الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره أشير اليها خاوية والضمير المجرور هو صاحب الحال والعامل فيه وفى الحال واحد وذهب السهيلى الى أن اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية (و) حرف التشبيه نحو (قوله) وهو امرؤ القيس

(كأن قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى)

فرطبا ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كأن لما فيه من معنى أشبه وليس فيه حروفه فان قلت كيف يصح أن يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى قسمها رطبا وقسمها يابسا وليس المراد بالرطب ولا باليابس الفرد قاله الدمامينى والضمير فى وكرها يعود على العقاب وصفها بانها تأكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالى وهو أردأ التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو أن يأتى بالمشبهين ثم بالمشبه بهما (و) حرف التمنى نحو (ليت هندا مقيمة عندنا) فمقيمة حال من هند والعامل فيها ليت

تقديم الحال الاولى عليه فيرد على ماهنا من وجهين عمله مع انه لم يذكره وتقديم حال معه مع انه متضمن معنى الفعل وفى الارتشاف واجاز ابن مالك ان يجرى اداة التشبيه مجرى افعل التفضيل فيتوسط بين حالين فيعمل فى احداهما متقدمة والاخرى متأخرة وانشد البيت ثم قال والصحيح أن نصب الحالين على تقدير اذ كنا صعاليك واذ كنتم ملوكا (قوله يعود على العقاب) أى وهى مؤنثة وقوله احذر على عينيك والمشافر عرفاء لو كالعقاب الكاسر من تذكير المؤنث والعرفاء الدرة التى يضرب بها (قوله وحرف التمنى) مثله حرف الترجى وهو لعل وقد نص المصنف على ان ليت ولعل وكأن تعمل فى الحال دون ان وأن ولكن (قوله ليت هندا مقيمة) قال اللقانى فيه نظر اذ جعله مقيمة حالا من هند وكون العامل معنى ليت يصير المعنى اتمنى هندا فى حال اقامتها أن تكون عندنا ولا يخفى ان هندا اذا كانت مقيمة لا يتمنى كونها عنده فالصواب أنها حال من ضمير هند المستتر فى الظرف أى اتمنى الكون فى حال الاقامة اه وفيه نظر كما يلزم من اقامة هند بمعنى عدم سفرها ان تكون عنده لجواز كونها مقيمة عند غيره كما لا يخفى هذا وقال الدنوشرى بعد ان نقل كلام اللقانى وبيان ذلك أن الكون عنده لا يلزم منه الاقامة فيجوز تمنى الاقامة متى كونها عنده ثم تاملت المسئلة فوجدتها صحيحة وذلك أن المعنى اتمنى هندا فى حال اقامتها ان تكون عندنا وهذا تقوله اذا لم تكن مقيمة عندك ويجوز ان تقوله وهى عندك لكنها عازمة على عدم الاقامة فتتمناها مقيمة عندك اه المقصود وفى قوله اولا وبيان ذلك نظر لانه لا يصح به بيان كلام اللقانى لما ذكره فى وجه النظر لانه عكسه ولا ما صوبه بناء على مغايرته لما قبله لانه يلزم من الكون عنده الاقامة وفى قوله ثانيا ويجوز ان تقوله وهى عندك الخ

نظر لان العزم على عدم الاقامة لا ينافى الاقامة بل العزم على دوامها لان الاقامة ضد السفر هذا ولم يظهر لى فرق بين ما نظر فيه اللقانى وما صوبه فان الذى يخطر بالبال ان المآل واحد فتدبر (قوله عرض له مانع) قال اللقانى اى من تقديم معمول العامل على نفس العامل لان المانع صير العامل مما له صدر الكلام فلا يتقدم معموله عليه ولا على المانع بالاولى وهذا طبق ما تقدم من قوله فى باب المبتدا والخبر أو لازم الصدر بغيره متقدما أو متأخرا فقوله فان ما فى حيز الخ قاصر عن تمام المدعى من امتناع التقديم على العامل امامع التقدم على المانع وامابدونه اه وبه يعلم ان ما وصف به الشارح المانع وما وطأ به للتعليل هو المراد لكن التعليل لا ينجبه فتدبر (قوله واحداهما مفضلة على الاخرى) لم يذكر 461 المصنف ولا الشارح محترز ذلك وهو احتراز

لما فيها من معنى التمنى دون حروفه والى ذلك اشار الناظم بقوله

وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخرا لن يعملا

كتلك ليت وكأن (او) يكون العامل (عاملا آخر) غير ما تقدم (عرض له مانع) يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله (نحو لاصبر محتسبا) فمحتسبا حال من فاعل اصبر المستتر فيه (ولا عتكفن صائما) فصائما حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز فى محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما (فان ما فى حيز لام الابتداء) وهو محتسبا (و) ما فى حيز (لام القسم) وهو صائما (لا يتقدم عليهما) اى على لام الابتداء ولام القسم لانهما من أدوات الصدور ولو نصات اللام جاز التقديم نحو اعن زيد محتسبا اصبر (ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا فى حالين لاسمين متحدى المعنى او مختلفيه واحداهما مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة) خوف اللبس فالاول (كهذا بسرا اطيب منه رطبا) قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير فى اطيب وانتصب رطبا على الحال أيضا من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما أطيب بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا فى حال كونه بسرا أطيب من نفسه فى حال كونه رطبا يريد أن يفضل البسر على الرطب قال فاطيب ناب مناب عاملين لان التقدير يزيد طيبه فى حال كونه بسرا على طيبه فى حال كونه رطبا وأشار بذلك الى التمر والمعنى بسره أطيب من رطبه انتهى وفى ذلك تصريح بأن اسم التفضيل عامل فى حالين وممن به قال المازنى فى أظهر قوليه والفارسى فى تذكرته وابن كيسان وابن جنى وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافى والفارسى فى حلبياته ان الناصب كان محذوفة تامة صلة لاذا و اذا فان قلت ذلك وهو بلح فالمقدر اذا وهو تمر فالمقدر اذ والصاحبان المضمران فى كان لا المضمر فى أطيب والمجرور بمن وقدم الظرف على اطيب لاتساعهم فى الظروف ولهذا جاز كل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجز زيد جالسا فى الدار عند الجمهور وحكى أبو حيان عن بعض أصحابه انه يجوز تقدير كان ناقصة بدليل زيد المحسن أفضل منه المسىء فجاآ

عن زيد كما جئتم مقبلا فانه لا يجوز كما فى شرح التسهيل ثم ان المصنف جعل التفضيل بين الحالين ولم يجعله لصاحب الحال على نفسه باعتبارين كما قالوه فى محل آخر ليشمل ما اذا اختلف صاحب الحال ايضا كما فى المثال الثانى وما نقله الشارح عن ابن خروف فى تقرير كلام سيبويه يوافق ما قالوه فى المحل الآخر لانه جعل التفضيل لصاحب الحال على نفسه باعتبارين كما لا يخفى على متأمل كلامه (قوله هذا بسرا الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم البسر بضم الباء المنصف بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة قال أهل اللغة أول ثمر النخل طلع وكافور ثم خلال بفتح الخاء المعجمة واللام المخففة ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر فاذا بلغ الارطاب نصف البسرة قيل منصفة فاذا ابدا من ذنبها ولم يبلغ النصف قيل مذنبة بكسر النون ولها

اسماء أخر بين ذلك ويقال فى الواحدة بسرة باسكان السين وضمها وأبسر النخل صار غره بسرا (قوله ان الناصب كان محذوفة) قال ابن خروف الدليل على أنه ليس على اضمار كان قوله * وذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلانا * لانه ذو الرمة وغيلان على كل حال فلا وجه لاضمار اذ كان أو اذا كان وقال الخضراوى التقدير اذا دعى فيكون حينئذ مفعولا به لا حالا ولا خبرا لكان (قوله المضمران فى كان) أى اولا وثانيا اذ التقدير هذا اذ أو اذا كان بسرا أطيب منه اذ كان أو اذا كان رطبا (قوله وقدم الظرف الخ) رد لقول ابن الناظم وبعد تسليم الاضمار يلزم اعمال أفعل فى اذ أو اذا فيكون ما وقع فيه يعنى السيرافى شبيها بما فر منه (قوله أكل يوم لك ثوب) مبتدا للاخبار عنه بالمجرور المختص المتقدم وهو لك والعامل فى كل يوم الاستقرار الذى تعلق به الخبر (قوله انه يجوز تقدير كان ناقصة) فبسرا ورطبا خبران لكان المقدرة أولا وثانيا

(قوله وانما تتعدد الحال الخ) قال فى الارتشاف ولا تنصب الحال مع أفعل التفضيل الا مختلفى الذات مختلفى الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا أو متفقى الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا أو متحدى الذات مختلفى الحال نحو زيد قائما اخطب منه قاعدا ثم قال ولو اشترك المختلفان فى وصف هو لاحدهما أكثر على كل حال ارتفع الاسمان اللذان كانا انتصبا حالين فتقول هذا بسر اطيب منه عنب فبسر خبر المبتدا وأطيب وما بعده جملة من مبتدا وخبر فى موضع الصفة لبسر واطيب هو المبتدا وعنب خبره وهو الاختيار لوقوع المبتدا فى محله ويجوز أن يكون اطيب خبرا مقدما وعنب المبتدا انتهى وبه يعلم ما فى قول بعضهم ان أطيب فى هذا بسر ٤٦٢ أطيب منه عنب لعل أطيب حينئذ صفة وقول الدنوشرى ويصير ذلك

معرفتين وانما تتعدد الحال مع افعل اذا كانتا فاضلتين فان كان الفاضل واحدا رفعا نحو هذا بسر اطيب منه عنب قاله الموضح فى الحواشى ونقل صاحب المتوسط عن الفارسى ان العامل فى بسرا هو هذا أى اسم الاشارة او حرف التنبيه (و) الثانى نحو (قولك زيد مفردا أنفع من عمرو معانا) فمفردا حال من الضمير المستتر فى انفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل فى الحالين أنفع او كان المحذوفة على القولين السابقين وفى هذا المثال رد على من زعم ان العامل فى المثال الاول اما ها التنبيه أو اسم الاشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تأخر الحالين فى المثالين على افعل كما فى الحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو أخر الالتبسا فان قيل اجعل احداهما تالية لافعل ولا لبس قلنا يؤدى الى فصل أفعل من من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بين الظرف وعديله والتمييز قلنا اذا الفصل جائز وهذا افصل واجب فى نوع خاص اذ لم يجز تقديمه قاله فى الحواشى والى ذلك اشار الناظم بقوله

ونحو زيد مفردا انفع من ❊ عمرو معانا مستجاز لن يهن

(ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون) العامل (ظرفا او مجرورا مخبرا بهما) متأخرين عن المخبر عنه (فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله

بنا عاذ عوف وهو بادئ ذلة ❊ لديكم) فلم يعدم ولاء ولا نصرا

فوسط الحال وهو بادئ ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل وهو لديكم بادئ ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف والمجرور بالتأخير لبيان محل الخلاف اذ لو تقدما عن المخبر عنه نحو فى الدار أو عندك جالسا زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ظاهر والخلاف المتقدم جار فى الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق فى المفردة بين المضافة كما تقدم فى البيت (و) غير المضافة (كقراءة بعضهم ما فى بطون هذه الانعام

جملتين احداهما هذا بسر والثانية اطيب منه عنب والمعنى العنب اطيب منه وسوغ الابتداء بعنب ما فيه من معنى العموم مثل تمرة خير من جرادة انتهى وقد يقال ان اطيب هو المبتدا وسوغ الابتداء به عمله فى منه والخبر عنب والجملة صفة لقوله بسر انتهى كلام الدنوشرى ولو وقف على كلام الارتشاف لم يحتج لهذا وقول الارتشاف ولو اشترك المختلفان أى ذاتا كما لا يخفى وبه يعلم ان هذا قيد فى القسم الثانى فى كلام المصنف لا الاول كما فعله الشارح ثم انه لا يخفى ما فى عبارة الشارح من الخفاء وقوله اذا كانا فاضلين مناف لقول المصنف واحداهما مفضلة على الاخرى (قوله زيد مفردا الخ) فان قلت هلا جعلا تمييزا قلت ليسا من قسميه لانهما ليسا من المقادير المنتصبة عن تمام الاسم ولا من المنتصب عن تمام الجملة (قوله أو اسم الاشارة) رده الرضى كما نقله اللقانى بأن العامل الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا فى بسر لقيدت الاشارة بالبسرية فوجب أن لا يقال خالصة هذا الكلام الا فى حال البسرية ونحن نعلم ضرورة انه يصح أن يقال فى غير حال البسرية انتهى وقوله لقيدت الاشارة أى ومثلها التنبيه وسيأتى فى الشارح رده بالمثال الآتى على الاثر (قوله ويستثنى من المضمن الخ) ينبغى ان يستثنى أيضا كاف التشبيه على ما مر عن المغنى فى قوله ونحن صعاليك أنتم ملوكا فلا تفعل (قوله فيجوز بقلة توسط الخ) لا يخفى انه يلزم من توسط الحال تقدمها على عاملها وخرج بالتوسط التقدم على الجملة فلا يجوز نحو قائما زيد فى الدار أجاز الاخفش فى قولهم فداء لك أمى وأبى ان يكون فداء حالا والعامل فيه لك

(قوله لصلة ما) قال اللقانى فيه نظر اذ المعنى حينئذ وقالوا الذى استقر فى بطون ٤٦٣ الانعام حال كونه خالصا هو لذكورنا

خالصة لذكورنا) بنصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله أعلم ما فى بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار (وكقراءة الحسن) البصرى (والسموات مطويات بيمينه) بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله أعلم والسموات بيمينه وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور فى هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور (وهو قول الاخفش) وسبقه الى ذلك الفراء (وتبعه الناظم) فى التسهيل وشرحه وأشار اليه فى النظم بقوله ونذر ❊ نحو سعيد مستقرا فى هجر (والحق) المنع وهو قول جمهور البصريين و(ان البيت) المتقدم (ضرورة وان خالصة) فى الآية الاولى (ومطويات) فى الثانية (معمولان لصلة ما) وهى فى بطون (ولقبضته) فخالصة معمولة للجار والمجرور وقبلها على انها حال من الضمير الذى فى الصلة ومطويات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء فى خالصة للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول البيضاوى التاء فيه للمبالغة كما فى راوية أو مصدر كالعاقبة وقع موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة فى غير ابنية المبالغة والمصدر الآتى على وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما (و) الحق (ان السموات عطف على ضمير مستتر فى قبضته) انما أولها بالمشتق (لانها بمعنى مقبوضته) والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير (لا) السموات (مبتدا وبيمينه) خبره كما قال الاخفش بل بيمينه (معمول الحال) لتعلقه بها (لا عاملها) اى لا عامل الحال

❊(فصل واشبه الحال بالخبر) فى المعنى (والنعت) فى التقييد (جاز أن يتعدد لمفرد وغيره) كما يتعدد الخبر والنعت والى ذلك أشار الناظم بقوله

والحال قد يجىء ذا تعدد ❊ لمفرد فاعلم وغير مفرد

(فالاول) وهو ان يتعدد لمفرد (كقوله

على اذا ما جئت ليلى بخفية ❊ زيارة بيت الله رجلان حافيا)

فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على زيارتى بيت الله حال كونى رجلان حافيا أى ماشيا غير منتعل ويحتمل أن يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلى ورجلان بسكون الجيم وفى آخره نون وقد صحفه بعض الاعجميين فقرأه رجلاى بالاضافة الى ياء المتكلم وأعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم فى رجلاى نبه عليه الموضح فى الحواشى وهو موافق لما فى شرح المفتاح للسيد الجرجانى فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان برجلاى الخ (وابس منه) أى من تعدد الحال لمفرد (نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا) لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح (والثانى) وهو أن يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر فى الحال المتعدد (ان اتحد لفظه ومعناه ثنى أو جمع) فالتثنية (نحو وسخر لكم الشمس

ومعلوم انه لم يستقر فى البطون حالة الخلوص اى لذكورهم بل انما خلص لذكورهم بزعمهم هذا القول والجعل منهم (قوله وان السموات عطف) لا يتعين هذا بل يجوز عطفها على الارض على انها مؤخرة من تقديم والاصل والارض جميعا والسموات مقبوضته ❊(فصل)❊ (قوله واشبه الحال بالخبر) للشبه المذكور لا يقع اسم الزمان حالا وصاحبه اسم ذات كما لا يقع خبرا قاله الدمامينى فى الكلام على أقسام الحال من الباب الرابع (قوله جاز ان يتعدد) أراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالواجب قال الرضى تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب زيدا اما قائما واما قاعدا وكذلك بعد لا لانها تكرر فى الاغلب نحو جاء زيد لا راكبا ولا ماشيا (قوله ويحتمل أن يكونا حالين) قال الدنوشرى هذا مردود عند التأمل الصادق لان صيغة النذر متقدمة على رجلان حافيا فيتعين التوجيه الاول تأمل انتهى وفيه نظر اذ لا مانع من جعل الحال على هذا التوجيه مقدرة (قوله ثنى أو جمع) قال الدنوشرى ظاهره ان ذلك واجب والذى فى الرضى ان ذلك هو الاولى وعبارته واما الحالان من الفاعل والمفعول معا

فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا مانع من التفريق نحو وافيت زيدا راكبا راكبا كما قال

أيضا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى أن يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا و يجوز على ضعف أن يجعل حال المفعول بجنبه و يؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقدمت حال المفعول اذ لا أقل من أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبه ولا مخالفة بين قوله ويجوز على ضعف و بين قول المغني ويجب كون الاولى أي في المثال من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل كما زعمه البدر الدماميني حيث قال فانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بأنه جائز على ضعف و بينهما بون بعيد لان كلام الرضي يفيد ان تأخيرهما ضعيف وكلام المغني يفيد انا اذا ارتكبنا هذا الضعيف وأخرناهما تعين علينا ويجب عند عدم القرينة جعل الاولى من الحالين لثاني الاسمين والثانية منهما لاول الاسمين تقليلا للفصل كما قال الشمني بينهما بون بعيد بل لا قرب انتهى وفي شرح التسهيل للدماميني وههنا بحث وهو ان مسئلة الجمع اي ومثله التثنية لا تدخل تحت تعدد الحال اذ الحال ثم واحدة كالخبر في الزيدون قائمون انتهى

464 وأيضا اذا تعددت الحال مع تعدد صاحبها وكل حال راجعة الى صاحبها فلا تعدد في الاحوال كما قاله ابن الناظم في بدل اليد خبرها البيت وأيضا الجمع والتثنية قائمان مقام المتعدد المقترن بالعطف وهو عند المصنف هنا ليس من التعدد (قوله والاصل دائبة ودائبا) قال الشهاب القاسمي فيه بحث اذ لو كان الاصل ودائبا بالعطف لم يكن من تعدد الحال على ما ادعاه هو انتهى والذي ادعاه انه ليس من التعدد ان الله يشرك الخ لكن سيأتي في بحث امتناع اقتران الجملة الحالية بالواو ما يخالفه وتحرير هذا المبحث في حاشية الاقفهسية (قوله وان اختلف) كان الاولى اختلفا والشارح شرح

والقمر دائبين) فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين (والاصل دائبة ودائبا) فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر اختلافهما في التذكير والتأنيث واصل الدؤب مرور الشئ في العمل على عادة جارية فيه (و) الجمع (نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات) بأمره فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة وولده في شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت (وان اختلف) لفظه ومعناه (فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا ويقدر) الحال (الاول) من الحالين (للثاني) من الاسمين (وبالعكس) فيقدر الثاني من الحالين للاول من الاسمين ليتصل أحد الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه الا لقرينة فان قلت قد قال علماء البيان يجوز في اللف والنشر جعل الاول من أوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثاني للثاني وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب قلت أجيب بأنه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه فاذا اتصل أحد الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك فمصعدا حال من الهاء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب

(قال عهدت سعاد ذات هوى معنى * فزدت وعاد سلوانا هواها)

فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء في عهدت وقرينة التذكير والتأنيث

الكلام على ما يناسب وكان الظاهر أن يقول اي كل من اللفظ والمعنى او ما يذكر من اللفظ والمعنى ليفيد أن افراد الضمير مع عوده على مثنى بالتأويل (قوله قلت انما يجوز الخ) أنت خبير بأن هذا لا يصلح جوابا للسؤال لانه لم يبين سر تخالف الاصطلاحين ولعل في الكلام سقطا يقول فاذا اتصل ووضح ذلك قول الدماميني في شرح التسهيل بعد ان نقل عن قوم أن الاول للاول والثاني للثاني قياسا على أحسن وجهي اللف والنشر وجه الاكثرين ان فصلا واحدا أسهل من فصلين وأن النشر انما يكون عند الثقة بفهم المعنى وبحثنا هذا حيث لا قرينة فلا بد لنا في الحل من مرجح وهو ما ذكرنا فقد بان بهذا التقرير أن محل الخلاف فيما يحتمل عليه عند التردد وأما اذا ظهر المعنى فلك أن تقدم وتؤخر كيف شئت باتفاق انتهى وقوله وبحثنا هذا الخ يخالف لقول المصنف وقد يأتي الخ لانه صريح في ان الاول أعم من أن يكون ثم لبس أولا ويدل على هذا جعله عهدت سعاد شاهدا للمسئلة (قوله وعاد سلوانا هواها) قال الدنوشري عاد من أخوات كان الناقصة والسلوان نسيان الشئ وتركه في القاموس سلاه وسلوا وسلوانا وفيه وفي الصحاح والسلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون اذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا قال شربت على سلوانة ماء مزنة * فلا وجديد العيش يا مي ما أسلو واسم ذلك الماء السلوان قال ذلك جميعا الدماميني

أرشدت

(قوله والمعنى اني الخ) فيه رد على المغني حيث قال والتقدير زدت أنا سلوة 465 وزادت هي غراما وهذا من عكس الزمان حيث يأتي دائما بضد المقصود (قوله على أثرينا) اي اثر قدمه وأثر قدمها (قوله وسلموا الخ) أي جواز تعدد الحال وظاهره انهم سلموا جواز التعدد للمفرد وفيه بحث لان بسرا حال من الضمير في أطيب ورطبا حال من الضمير في منه فلم تتعدد الحال لمفرد بل لمتعدد وان كان واحدا في المعنى فلم يسلموا الجواز الذي وقع التنازع فيه فتدبر

(فصل) (قوله وردوه الى المبينة) قال الزرقاني أي فيقول العامل باوجد نا منه الا قالوا الا انه لابد من تجدد فائدة عند ذكر الحال انتهى اي في وأرسلناك للناس رسولا مما كانت الحال مؤكدة لعاملها وأما المؤكدة لصاحبها فلم يذكرها النحاة المتقدمون لاحتياجها الى تأويلها وفي الارتشاف ما يفيد ان تأويلهم انهم يجعلون المنصوب فيما استفيد المعنى مما قبله منصوبا على القطع (قوله لان التبسم نوع من الضحك) قال الشهاب القاسمي هذا بناء على ان التبسم والضحك بمعنى ابتداء على ان التبسم الاخذ في أوائل الضحك فهي مؤسسة انتهى وفي كون ما قاله الشارح بناء على انهما بمعنى نظر لان الشارح جعل التبسم نوعا من الضحك فالضحك أعم فلا يكونان بمعنى قال الدنوشري

أرشدت الى ذلك والمعنى اني كنت انا وسعاد متحابين فاما أنا فصرت الى ازدياد المحبة واما هي فعاد هواها سلوانا (وقد تأتي) الحال المتعددة (على الترتيب) فيقدر الاول للاول والثاني للثاني (ان أمن اللبس كقوله) وهو امرؤ القيس

(خرجت بها أمشي تجر وراءنا * على أثرينا ذيل مرط مرحل)

فجملة أمشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء والمعنى أخرجتها من خدرها حال كوني ماشيا وحال كونها جارة على أثري قدمي وقدمها ذيل مرطها لتخفي الاثر عن القافة قصد الستر والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم (ومنع الفارسي وجماعة النوع الاول) وهو تعدد الحال لمفرد قائلين بأن صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضي العامل الا حالا واحدة (وقدروا نحو قوله حافيا) في البيت (صفة) لرجلان (أو حالا من ضمير رجلان) فيكون حالا متداخلة لا مترادفة (وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم تفضيل) واتحد صاحب الحال (نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا) وتقدم الكلام فيه * (فصل) * الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة أقسام مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا

* (فصل الحال ضربان مؤسسة) * وتسمى مبينة أيضا لانها تبين هيئة صاحبها (وهي التي لا يستفاد معناها بدونها) أي بدون ذكرها (كجاء زيد راكبا) فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكرها (وقد مضت) أول الباب (ومؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلي الى انكار المؤكدة وما ورد من ذلك ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة أقسام لانها (اما) مؤكدة (لعاملها لفظا ومعنى نحو وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا حال من الكاف وهي مؤكدة لعاملها وهو أرسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى (وقوله

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته * والزم توقي خلط الجد باللعب)

فمصيخا حال من فاعل أصخ المستتر فيه وهي مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وذلك لان الحدث المستفاد من الوصف مؤكد للحدث المستفاد من الفعل وأصخ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الاصاخة وهو الاصغاء والاستماع والمعنى اصغ حال كونك مصغيا لمن أظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل (أو) مؤكدة لعاملها (معنى فقط) واللفظ مختلف (نحو فتبسم ضاحكا) فضاحكا حال من فاعل تبسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله (ولى مدبرا) فان الادبار نوع من التولي ويجمع هذين النوعين قول الناظم * وعامل الحال بها قد أكدا * (واما) مؤكدة (لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا) فجميعا حال من فاعل آمن وهو من الموصولة مؤكدة لها لان جميعا يدل على الاحاطة فهي مؤكدة للعموم الذي في من الموصولة وهذا القسم من استدراكات الموضح قال في المغني وغيره وأهمل

٥٩ ج ل

ومثل فتبسم ضاحكا لا تعثوا في الارض مفسدين يقال فسد الشئ فسادا وفسودا كما يقال في ضده صلح يصلح صلاحا وصلوحا وكان الاصل في مصدريهما الصلوح والفسود لانه قياس فعل اللازم مثل قعد قعودا

(قوله واما المضمون الخ) قال اللقاني ان قلت هل يتناول هذا الضابط نحو فتلك بيوتهم خاوية قلت لا لان المبتدا في معنى المشتق اذ تلك في معنى المشار اليه فمعناه أشير الى بيوتهم في حالة كونها خاوية (قوله لمضمون جملة) هو ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ابن قاسم كذا بخط بعض الفضلاء وفيه ان هذا معنى الجملة واما مضمونها فهو مصدر مضاف الى الفاعل أو المفعول على ما مر في باب المفعول المطلق (قوله كزيد أبوك عطوفا) مضمونه ثبوت الابوة لزيد ويلزمه العطف شيخنا كذا بخط الفاضل المذكور وهو مبني على تفسيره المضمون وعلى ما قلنا مضمون زيد ابوك ابوة زيد (قوله لانها مؤكدة) ولانهم تجوزوا بحذف عاملها ٤٦٦ فلا يضم اليه تجوز آخر بالتقديم وسكت المصنف عن حكم تقديم المؤكدة لعاملها أو صاحبها ومقتضى تعليل الشارح منع تقديمها ومقتضى التعليل الذي ذكرناه الجواز فليحرر (قوله لمحذوف وجوبا) لان الجملة كالعوض من المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله تقديره أحقه الخ) ان قلت مقتضى هذا ان صاحب الحال هو المفعول المحذوف فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة قلت لاشك ان الابوة يلزمها عادة وغالبا العطف والحنو فكون الاب عطوفا مستفاد من قولنا زيد أبوك فالمستفاد من عطوفا مستفاد مما قبله فلذلك كان مؤكدا وقال بعضهم عطوفا حال من المفعول المحذوف وهو ضمير احقه أي اثبته وليست مؤكدة لمضمون احقه اذ الاثبات لا يدل على العطف ولا يستلزمه لكنها مؤكدة لمضمون الجملة التي هي كالعوض من عامل الحال وهو احقه (قوله احقني أو أعرفني) وقع في عبارة غيره وان كان انا فقدر أحق او أعرف او اعرفني انتهى وضبط بعض ارباب الحواشي الاولين كونا بصيغة المضارع بالبناء للمفعول والثالث بصيغة الامر (قوله لتأوله بعسى) هذا لا يظهر في كل مثال وانما يظهر اذا كان الخبر علما كزيد في مثال المصنف وفي نحو هو زيد معروفا وكذلك قول ابن خروف انما يظهر اذا كان المبتدا اسم اشارة مقرونا بها التنبيه (قوله لاستلزام الاول المجاز) فيه ان المجاز أجمع البلغاء على انه خير من الحقيقة ❁ (فصل) ❁ (قوله عن الجملة وشبهها) اى وليس المراد به عن الجملة فقط لان المصنف قابله بالظرف والمجرور (قوله واذا وقع الظرف وعديله حالا) كذا في النسخ حالا بصيغة المفرد والظاهر حالين والتأويل بوقع كل منهما يأباه قوله فانهما يتعلقان

النحو يؤكد بها صاحبها (واما مؤكدة) (لمضمون جملة) قبلها (معقودة ومركبة (من اسمين معرفتين جامدين) فالتوكيد بها اما لبيان يقين كهو زيد معلوما أو فخر كانا فلان بطلا أو تعظيم كهو فلان جليلا مهابا أو تحقير كهو فلان مأخوذا مقهورا أو تصاغر كانا عبدك فقيرا اليك أو وعيد كانا فلان متمكنا منك أو لمعنى غير ذلك (كزيد أبوك عطوفا) قاله ابن الناظم في شرح النظم زاد ابوه في التسهيل جمودا محضا احترازا من أن يكون احد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا تحتاج الى تقدير عامل ولذا لم يجعل ابن مالك زيد ابوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على تأويل الاب بمشتق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه الموضح في هذا المثال تبعا للشارح (وهذه الحال) المؤكدة لمضمون جملة قبلها (واجبة التأخير عن الجملة المذكورة) لانها مؤكدة لها وحق المؤكد أن يتأخر عن المؤكد (وهي معمولة) عند سيبويه (لمحذوف وجوبا) مقدر بعد الخبر (تقديره أحقه ونحوه) كاعرفه ان كان المبتدا غير أنا فان كان انا فالتقدير احقني أو أعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدا لتضمنه معنى انتبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذا محذوف وجوبا لتنزل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تؤكد جملة فمضمر ❁ عاملها ولفظها يؤخر

❁ (فصل يقع الحال اسما مفردا) عن الجملة وشبهها (كما مضى) من نحو جئت راكبا وضربت اللص مكتوفا (و) يقع (ظرفا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال (و) يقع (جارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته) ففي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد الى قارون (و) اذا وقع الظرف وعديله حالا فانهما (يتعلقان بمستقر) ان قدرا في موضع المفرد (أو استقر) ان قدرا في موضع الجملة وعليه الاكثرون حال كون مستقر أو استقر (محذوفين وجوبا) لكونهما

(قوله وأما قوله تعالى فلما رآه الخ) اى واما مستقرا في قوله تعالى فلما رآه وكان الظاهر أن يقول بدل قوله فمحمول الخ فمعناه عدم التزلزل والانتقال لا الوجود والكينونة الصادق بالتزلزل لان معنى زيد كائن في الدار انه موجود فيها سواء كان متحركا أو ساكنا ويرد على ما قاله ان الحمل على ما ذكر لا ينافي ارادة الكون المطلق لان العام قد يراد به الخاص فتدبر (قوله وتقع الحال جملة) قال التاج السبكي في الاشباه والنظائر وقد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال ألا ترى ان من نذر ان يعتكف صائما لزمه الجمع بين الاعتكاف والصوم المنذورين على الصحيح ولا يغنيه الاعتكاف في نهار رمضان بخلاف ما لو قال وانا صائم لا يلزمه الصوم وانما نذر الاعتكاف بصفة فاذا وجدت صح ايقاع المنذور وهو الاعتكاف فيها انتهى ولزوم الجمع في الاول لخصوصية المثال لا في كل موضع يكون فيه الحال مفردة فقد رأيت بخط المصنف في التذكرة ما نصه فرع فقهي قال لله على أن اعتكف صائما لزمه ذلك ولو قال لله على أن اعتكف مصليا لزمه الاعتكاف والصلاة لا بقيد الجمع مع انه قيد بالحال فيهما فما الفرق الجواب ان الاعتكاف مع الصوم ثبت كونه مطلوبا للشارع والاعتكاف مع الصلاة لم يقم دليل على مطلوبيته ففي الاول يلزمه الجمع بينهما من حيث انه نذر قربة فوجب الوفاء بها وفي الثاني لا يلزمه الجمع لانه نذر ما ليس بقربة فلا يلزمه الا ترى انه اذا قال لله على ان اعتكف يوم الثلاثاء لزمه الاعتكاف والغا اليوم فكذلك تلغو الحالية في المسئلة الثانية وبهذا يحل اشكال الحنفية ان الاعتكاف مشروط بالصوم لان الصوم في الاعتكاف يجب بالنذر فدل على انه شرط فيه والالم يجب بدليل الصلاة قلنا انما لم تجب الصلاة لما ذكرنا فافهمه (قوله كونها خبرية) وأما ما ورد في الحديث لا تبيعوا الذهب بالذهب الاهاء وهاء فهو على اضمار القول اى الا مقولا فيه هاء وهاء من جهة البائع والمشتري ومنه حديث وجدت الناس اخبر تقله ان كان وجد بمعنى اصاب فان كان بمعنى فعل قلبي فليست الجملة حالا بل مفعولا ثانيا باضمار القول وبهذا يعلم ان تغليط الامين المحلي اما ٤٦٧ لعدم اضماره القول او لان الاضمار انما يصار اليه اذا تعينت الجملة لكونها طلبية قال الشهاب القاسمي وفي شرح التسهيل للمرادي ان الخبرية تتناول الشرطية وانه يجوز وقوعها حالا وفي حاشية السعد للكشاف ما يوافقه لكن كلام المغني يخالفه وأقول ليس في المغني ما يشعر بكون الشرطية خبرية أو غير خبرية وغاية ما فيه انه ذكر ان الجملة المعترضة تشتبه بالحالية وميزها عنها بأمور أحدها انها تكون غير خبرية الثاني انه يجوز تصديرها بدليل الاستقبال الى ان قال وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى على كل حال انتهى فقوله لكن في المغني الخ استند فيه على قوله وانه يجوز وقوعها حالا وقال الجلال السيوطي ومن الخبرية الشرطية فتقع حالا خلافا للمطرزي اه والتحقيق ان الكلام في الجملة الشرطية ان كان هو الجزاء والشرط قيد له فالجزاء ان كان خبرا فالجملة الشرطية خبرية وان كان انشاء فانشائية لان معنى الخبرية المحتملة للصدق والكذب فالانشائية بخلافها وان كان الكلام مجموع الشرط والجزاء فليست خبرية لان الاداة أخرجتها عن ذلك وتحريره للسعد في المطول والمختصر في بحث تقييد المسند بالشرط ثم ان الشرطية وان اندرجت في الخبرية ففيها مانع من الوقوع حالا اما التصدر بدليل الاستقبال على ما سيأتي في كلام الشارح واما التصدر بالحرف الذي له صدر الكلام قال في المطول أول التذنيب المتعلق بالجملة الحالية فان قلت قد تقع الجملة الشرطية حالا اولا قلت قد منعوا ذلك وزعموا أنه اذا أريد ذلك لزم أن تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشئ قبلها الا أن يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه أدنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كأنهما شئ واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها انتهى وقال المصنف في الحواشي قال أبو حيان بقي أن يقال غير تعجبية قلت ان كانت التعجبية غير خبرية لم يحتج لذلك وان كانت خبرية فمعناها ثابت لا منتقل فمانعها ذلك وقد علم مما تقدم اشتراط الانتقال فلم يحتج

كونا مطلقا وأما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمحمول على عدم التزلزل والانتقال لانه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله ابو حيان (و) تقع الحال (جملة) اسمية أو فعلية وذلك مفهوم من اطلاق قول النظم ❁ وموضع الحال تجي جمله ❁ (بثلاثة شروط أحدها كونها خبرية) وهي المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط مجمع

لاشتراط أن لاتكون تعجبية كذا قال طالب قرده آخربان الذى مضى من كلامه ان الاستقبال غالب لالازم انتهى ومر فى كلام الشارح فى باب الموصول ما يقتضى ان فى التعجبية خلافا فى انها خبرية او انشائية وعلى الاول هى مستثناة ثم منها ومر ما فيه (قوله والخبر يكون بالانشائية) اى من غير اضمار قول وهذا هو الصحيح خلافا لابن الانبارى والسيد (قوله والصواب انها عاطفة مثل الخ) قال اللقانى غير متعين لجواز كونها للحال ولا ناهية وبمعنى مع ولا نافية أيضا (قوله ولا نافية) نقل المصنف هذا فى الحواشى عن بعض الطلبة ثم قال وهذا الوجه كان حسنا ولكن لا النافية انما تدخل على الجملة لا المفرد وتضجر مفرد وأيضا فقولك ولا انما يقع بعد نفى لا يقال زيد بكر والعجم ولا الترك وانما تأتى هنا لا الخاصة فيقال لا الترك لان لا للنفى والواو للجمع ولا اجتماع بين مثبت له الحكم ومنفى عنه الحكم وهذا الرد أمتن من الاول لانه يقال فى رده فكيف قيل زيد لا شاعر ولا كاتب اذ دخلت لا على المفرد ٤٦٨ فان قيل فيه نسبة الى الضمير المستتر قيل النسبة فى تضجر أظهر لانه فعل

علمه لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال وان كان كخبر المبتدا فى المعنى الا أنها قيود والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للتقييد ولهذا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثى (وغلط من قال) وهو الامين المحلى فى كتابه المفتاح ومن خطه نقلت (فى قوله) وهو بعض المولدين

(اطلب ولا تضجر من مطلب) • فآفة الطالب أن يضجرا

اما ترى الحبل بتكراره • فى الصخرة الصماء قد أثرا

(ان لا ناهية و) ان (الواو للحال) قال فى المغنى وهذا خطأ (والصواب) فى الواو (أنها عاطفة) اما مصدرا يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق أى ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتنى ولا تجفونى بالنصب وعلى الثانى فالفتحة بناء للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف (مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ) انتهى كلامه فى المغنى قبيل الجملة المفسرة ثم أعاد المسئلة فى النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفتحة يعنى فتحة تضجر اعراب مثلها فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط (الثانى أن تكون) الجملة (غير مصدرة بدليل استقبال) لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافى الاستقبال واعترض بأن الحال بالمعنى الذى نحن بصدده تجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا فى اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضى امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال وأجيب بان الافعال اذا

فهو موضوع للنسبة الى غيره ثم كيف قيل جئت بلا زاد وجاء زيد لا عمرو والذى يتحرر لى ان لا انما تدخل على ذى نسبة مفردا كان أو جملة وان لا فى قولك بلا زاد فى غير موضعها وأصل الكلام ما جئت بزاد فلما كان مبنى الكلام على اثبات المجىء ونفى الزاد جعل النفى فى آخر الجملة وان من يقول ما جئت بزاد انما أراد أولا نفى المجىء بزاد لا اثبات المجىء وانه بغير زاد فلم يحتج لتأخير النفى بل لم يجزله ذلك بخلاف الاول وأما جاءنى زيد لا عمرو فلا هنا نائبة عن العامل أو مقدر بعدها العامل كما يقولون فى جاء زيد وعمرو ان العاطف يقدر بعده عامل أو هو نفسه نائب عن العامل (قوله بدليل استقبال) قال الدنوشرى يشمل غدا فلا يصح أن يقال جاء زيد غدا معه صقر صائدا به على أن يكون غدا معمول لصائدا أولا يشمله وعلى الاول فقد يفرق بين تقدمه وتأخيره بأن البشاعة اذا قدم موجودة بخلاف حال تأخيره فليتامل ثم تأملناه فوجدنا تقديم غدا ممتنعا لان ما فى حيز الصفة لا يتقدم على الموصوف فان الظاهر ان صائدا صفة صقر ولو كان التركيب يجىء زيد معه صقر صائدا به غدا لكان حسنا (قوله وذلك ينافى الاستقبال) اورد عليه انه يجوز تصديرها بالحرف الدال على المضى كلم ولما مع تحقق المنافاة وايضا جازة الحال المقدرة يقتضى جواز التصدير بدليل استقبال لان فى المقدرة استقبالا فالتقدير فى الآية مقدرا هدايته اياى (قوله وأجيب بأن الافعال الخ) هذا الجواب السيد قدس سره فى حواشى المطول لكن ذكره فى بحث اقتران الجملة الحالية المقدرة بالماضى بقد وان علة ذلك انها تقربه من الحال واعترض بنظير الاعتراض المذكور هنا والذى فى نسخة بالنظر

الى ذلك المقيد وأ كثر نسخ الشارح القيد وفيه تحريف وبقية عبارته بعد قوله كما فى معانيها الحقيقية نصها وليس ذلك بمستبعد فقد صرح النحاة فى مباحث حتى بكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه ان الركوب ماض بالنسبة الى المجىء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجىء وتفهم المقارنة بينهما فكأن ابتداء الركوب كان متقدما على المجىء لكنه قارنه دواما واذا قلت جاءنى زيد يركب دل على كون الركوب فى حال المجىء وحينئذ يظهر صحة كلامهم فى هذا المقام وفى وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها فهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها ويظهر أيضا صحة ما ذكره الصخاوى من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت أى حال المجىء لا حال التكلم ويجوز أن يكون حالا اذا شرع فى الكتابة وقد مضى منها جزء لانه متلبس بها بعض فى حال المجىء وحينئذ يرجع كلامه الى ما ذكرناه وأنت اذا وجدت الكلام أخيك محملا فلا تقدمن ٤٦٩ على تخطئته فضلا عن ابن اخت خالتك اه

وقعت قيودا لما له اختصاص بأحد الازمنة فهم منها استقباليتها او حاليتها او ماضويتها بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما فى معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم فى اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها فهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها (وغلط من أعرب) كالحوفى (سيهدين من قوله تعالى انى ذاهب الى ربى سيهدين حالا) مفعول اعرب وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر وأما من جهة المعنى فلانه صير معنى الآية سأذهب مهديا فصرف التنفيس الى الذهاب وهو فى الآية للهداية وأجيب بأن مهديا وقع بعد الذهاب الذى فيه تنفيس فيلزم أيضا أن يكون فيه تنفيس كالمقيد قاله الدمامينى وأما قولهم لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل استقبال وهو أن لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشىء وعدمه لشىء واحد قاله فى المغنى وقال المطرزى طريق جعل الجملة الشرطية حالا أن تجعلها خبرا لمن الحال له تقول فى جاء زيد ان تسأله يعطك جاء زيد وهو ان تسأله يعطك ويكون الحال حينئذ هى الجملة الاسمية الشرط (الثالث أن تكون) الجملة (مرتبطة اما بالواو والضمير) معا لتقوية الربط (نحو) ألم تر الى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) حذر الموت فجملة هم ألوف حال من الواو فى خرجوا وهى مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو بالضمير فقط) دون الواو (نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض

ورد عليه الحفيد فى الحواشى (قوله فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا) افهم أنها لا تقع حالا فى غيره وذلك اذا كانت شرطية لفظا ومعنى لان حاصل قوله لان المعنى الخ أن الشرطية فى القول المذكور شرطية لفظا لا معنى ومر عن السيوطى ما يخالفه وهذا ظاهر فى ان الشرطية داخلة فى الخبرية والامكان اللائق ان يورد القول المذكور على اشتراط الخبرية ويتضمن الجواب المذكور الجواب عنه بأن الشرطية فيه خبرية معنى (قوله وقال المطرزى الخ) كلام المطرزى عام فى كل شرطية لا فى الشرطية لفظا كما فى القول المذكور وأيضا فالمطرزى لم يقل ما ذكر لتصدر الشرطية بدليل الاستقبال بل لتصدرها بالحرف المقتضى للصدارة كما مر عن المطول (قوله اما بالواو الخ) قال الدنوشرى ينظر ما الفرق بين الحال والخبر حيث جوزوا فى الخبر الربط بالاشارة ومنعوا ذلك هنا وهل النعت كالخبر أو الحال فليتامل ذلك كله اه وكان يحسن أن يزيد بعد قوله حيث جوزوا الخ ومنعوا الربط بالواو فى باب المبتدا وجوزوا الربط به هنا وقوله وهل النعت الخ مما لا ينبغى منعه ففى المغنى ان الجملة الواقعة نعتا لا يربطها الا الضمير ملفوظا به أو مقدرا واعلم أن الاشياء التى تحتاج الى رابط أحد عشر كما فى المغنى وحالها فى الربط مختلف ولعل المرجع الى السماع ومخالفة الفرق بينها دونه خرط القتاد بقى انه ذكر فى الجملة السابعة مما له محل من المغنى ما يقتضى أن الربط فى باب الحال يكون باعادة صاحب الحال بمعناه فانه جوز فى قوله

وقد تملت منا المثقفة السمر • ذكرتك والخطى يخطر بيننا

أن يكون جملة وقد تملت حالا ورابطها ما ذكر فراجعه (قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو) قال الدنوشرى توقف بعضهم فى جعل هذه الجملة حالا فان التعادى ليس مقارنا للهبوط ولا يصح جعلها حالا مقدرة لان المقدر للحال صاحبها وحواء وآدم لا يقدران المعاداة وأما اذا لم يخص الخطاب بهما فالامر واضح قال بعضهم يمكن أن تكون الحال مقارنة والتعادى بينهما

يقارن باعتبار ما لهما من الذرية التى كالذر (قوله أو بالواو فقط) أى خلافا لابن جنى فى قوله لابد من الضمير وانه اذا قيل جاء
زيد والشمس طالعة لابد أن يقدر طالعة وقت مجيئه قال الدنوشرى واو الحال بمعنى اذ قال ابن معطى فى ألفيته
الواو فى تقدير اذ للحال ● فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالمعنى جاء زيد
كف للاستفهام عن أحوال
وقت طلوع الشمس قال بعضهم فان قيل الحال وصف يبين هيئة الفاعل أو المفعول فكيف ذلك فى والشمس طالعة قيل
التقدير موافقة لطلوع الشمس اه ● (تنبيه) ● مثل ابن الناظم لما هو مرتبط بالواو فقط بقوله تعالى والذين يرمون
أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم قال الشهاب القاسمى لك أن تقول ههنا الضمير أيضا وهو الهاء فى لهم لا يقال هذا
الضمير ليس عائد الذى الحال وهو واو يرمون بل لمعوده لانا نقول قد اعتد بالضمير على هذا الوجه اذ مثل لما فيه كلاهما بقوله
تعالى أو قال أوحى الى ولم يوح اليه شئ والجواب أن صاحب الحال الازواج أى النساء لا واو يرمون وضمير لهم للازواج
(قوله فجملة ونحن عصبة حال من الذئب) ٤٧٠ أى فهى حال من فاعل أكله ويصح أن تكون حالا من مفعوله وهو الضمير

متعلق بعدو والجملة حال من الواو فى اهبطوا (أى متعادين) يضل بعضكم بعضا وهى
مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لآدم وحواء بدليل اهبطا منها جميعا
وجمع ضميرهما لانهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولابليس
والحية وصحح الزمخشرى الاول (أو) مرتبطة (بالواو فقط) دون الضمير (نحو لئن أكله
الذئب ونحن عصبة) فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل
لنحن فى الربط لانها لم ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو فى باب الحال رابطة لانها
تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها (وتجب الواو) فى
موضعين أحدهما أن يفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثانى (قبل قد)
حال كونها (داخلة على مضارع) مثبت (نحو لم تؤذوننى وقد تعلمون) أنى رسول الله
اليكم فجملة تعلمون حال من الواو فى تؤذوننى وهى حال مقررة للانكار فان قد لتحقيق
العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوى (وتمتنع) الواو (فى سبع
صور احداها الواقعة بعد عاطف) حالا على حال كما قال المرادى (نحو فجاءها بأسنا بياتا
أو هم قائلون) فجملة هم قائلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر
فى موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا حال كونهم بائتين أو قائلين نصف النهار ولا يقال
أو وهم قائلون كراهية اجتماع حرفى عطف صورة الصورة (الثانية) الحال (المؤكدة
لمضمون الجملة) قبلها (نحو هو الحق لا شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه) فكل من جملتى

المنصوب ويصح أن تكون حالا
منهما (قوله أن يفقد الضمير) أى
لفظا وتقديرا اذ فقده لفظا من
الضمير لفظا ويكون مقدرا نحو
مررت بالبرقة بدرهم أى منه
(قوله نحو جاء زيد وما طلعت
الشمس) وشذ قوله ● نصف النهار
الماء غامره ● بحذف الواو والاصل
والماء غامره وهى مقدرة وان
أوهم كلام التسهيل خلافه (قوله
قبل قد) لم يعلل الشارح وجوبها
هنا (قوله مثبت) أصرح بما
علم من اشتراط قد لاختصاصها
بالمثبت كما فى المغنى فقولهم قد
لا يكون ليس بعربى (قوله لم
تؤذوننى وقد تعلمون) جعل
السعد فى شرحيه على التلخيص
هذه الآية مما حذف فيه المبتدأ أى وانتم تعلمون فهى من افراد قول الناظم وذات واو بعدها انو مبتدا لاشك
(قوله فى سبع صور) ذكر السعد فى الكلام على قوله تعالى قل ان تخفوا ما فى صدوركم الآية انا لم نجد فى الاستعمال دخول
الواو على الجملة الحالية التى تضمن عاملها معنى الفعل (قوله الواقعة بعد عاطف) فيه اعتراف بان الواقعة بعد عاطف حال
لا معطوفة عطف نسق عليه وهو خلاف ما صرح به فيما مر فى مسئلة تعدد الحال وصرح بنظيره فى الخبر ومر التنبيه على ذلك
(قوله اجتماع حرفى عطف صورة) انما قال صورة لان واو الحال ليست عاطفة وانما هى على صورتها لكن هل أصلها العطف
قال أبو حيان ليس أصلها ذلك ورد على الزمخشرى وتعقب على أبى حيان بأن أصلها العطف ثم استعيرت لربط الحال بعاملها
كما ان الفاء أصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط (قوله لمضمون الجملة) خرج المؤكدة لعاملها فانها تقترن بالواو
نحو قوله تعالى ثم توليتم الا قليلا منكم وأنتم معرضون (قوله نحو هو الحق الخ) يستفاد منه ان الحال المؤكدة لمضمون
جملة قبلها تكون جملة كما تكون مفردة لكن أورد على المثال ان الحق هو الثابت فى نفس الامر أعم من أن يقع فيه شك
فى الظاهر أولا فالحال فيه مؤسسة لا مؤكدة

(قوله بجواز الواو وتركها) جوازها هو القياس على جوازها مع الاسمية الواقعة بعد الا نحو ولها كتاب معلوم

لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو فى التوكيد
نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد فى المعنى فلو دخلت الواو
لكان فى صورة عطف الشئ على نفسه الصورة (الثالثة الماضى التالى الا) الايجابية
(نحو) وما يأتيهم من رسول (الا كانوا به يستهزؤن) فجملة كانوا به يستهزؤن حال من
الهاء والميم فى يأتيهم ولا تقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو
وتركها فيما اذا كان الماضى تاليا الا كقوله

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة ● الا وكان لمرتاع بها وزرا

الصورة (الرابعة الماضى المتلو بأو نحو لاضربنه ذهب أو مكث) فجملة ذهب حال من
الهاء وهى متلوة بأو فلا تقترن بالواو لانها فى تقدير شرط أى ان ذهب وان مكث وفعل
الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان فى تقديره الصورة (الخامسة المضارع المنفى
بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله) فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن
بالواو لان المضارع المنفى بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فأجرى مجراه فى الاستغناء
عن الواو ألا ترى أن معناها ما لنا غير مؤمنين فكما لا يقال ما لنا وغير مؤمنين لا يقال ما لنا
ولا نؤمن قاله ابن مالك فى شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا أكثريا
وأنشد على مجئ الواو قول مالك بن رقية ● وكنت ولا ينهنهنى الوعيد ● وقول مسكين
الدارمى

أكسبته الورق البيض أبا ● ولقد كان ولا يدعى لاب

الصورة (السادسة المضارع المنفى بما كقوله

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة ● فما لك بعد الشيب صبا متيما)

أنشده ابن مالك فى شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف فى عهدتك ولم تقترن
بالواو لما تقدم فى لا وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه وصرت فى حالة الشيخوخة
لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة (السابعة المضارع المثبت) المجرد من قد
(كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر) فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقترن
بالواو لانه يشبه اسم الفاعل فى الزنة والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك
ما أشبهه واليه اشار الناظم بقوله

وذات بدء بمضارع ثبت ● حوت ضميرا ومن الواو خلت

(وأما نحو قوله) وهو عنترة العبسى

(علقتها عرضا وأقتل قومها) ● زعما لعمر أبيك ليس بمزعم

فجملة وأقتل قومها حال من التاء فى علقتها وهى مقترنة بالواو مع المضارع المثبت
واختلف فى تخريجها (فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة) لا واو الحال (والمضارع
مؤول بالماضى) والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضى الى لفظ المضارع
قصد الحكاية الحال الماضية ومعناها أن يفرض ما كان فى الزمن الماضى واقعا
فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب فى التلخيص البيانى الى
الشيخ عبد القاهر (وقيل هى واو الحال والمضارع خبر مبتدا محذوف أى وانا أقتل

(قوله وجعل ابن الناظم ترك
الواو الخ) جعل فى التلخيص
الامرين جائزين ومثل للواو
بقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا
تتبعان بالتخفيف قال السعد
فتكون لا للنفى دون النهى لثبوت
النون التى هى علامة الرفع
فتكون الواو للحال اه وسيأتى
للشارح فى باب نونى التوكيد
نحوه لكن قال فى التسهيل انها
مخرجة على حذف المبتدا أى
وأنتما لا تتبعان ونقل الفنرى فى
حواشى المطول عن أبى البقاء
احتمال ان لا ناهية وحذف نون
الرفع والنون الاولى من نونى
التوكيد الثقيلة ويجب احتمال
انها النون الخفيفة على مذهب
يونس أو ان لا نافية والواو
للعطف وصح عطف الخبر على
الامر لانه خبر فى معنى الطلب
كما عطف الطلب فى قوله تعالى
وقولوا للناس حسنا على الخبر
الذى فى معناه فى قوله تعالى
لا تعبدوا الا الله (قوله أكسبته
الورق الخ) قال الدنوشرى
معنى هذا البيت ان المقول فيه
هذا الشعر كان قبل ذلك غير
معروف ولا مشهور ولا يلتفت
اليه ثم صار بعد ذلك بحوزه
للورق وهى الفضة مشهورا
معروفا (قوله المنفى بما) مثلها لا
وأما المنفى بلن فلا يصح وقوعها
حالا لانها دليل الاستقبال
والمنفى بلم ولما ماض معنى فلا
بشبه اسم الفاعل ولذا جاز فيه الوجهان كما فى التلخيص

(فصل) (قوله وقد يحذف عامل الحال) قال الدنوشري قال الجلال السيوطي في شرح ألفيته يستثنى ما اذا كان العامل ظرفا أو مجرورا أو اسم اشارة ونحو ذلك فلا يجوز حذفه فيهما أولا اضعفه اه وأقول مر عن المغني وابن مالك ما يقتضي ان حرف التشبيه يعمل محذوفا فتفطن له ثم انه تحصل أن لعامل الحال ثلاثة أحوال جواز الحذف ووجوبه ووجوب الذكر (قوله أو جواب نفي نحو بلى قادرين) قال الدنوشري قد يقال بل هو جواب للاستفهام في قوله أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه *(فائدة)* يجوز حذف الحال وهذا هو الاصل وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا محصورا كالمن قال كيف جئت أو منهيا عنها نحو ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو مقصودا الحصر فيها نحو ما جاءني زيد الا راكبا اه وفي المغني نقلا عن أبي الحسن ان الحال لا تذكر (قوله بتدريج) الباء بمعنى مع متعلقها ازديادا أو نقص (قوله قال أبو البقاء الخ) في المحكم ويختص هذا بمعنى صاعدا بالفاء ويجوز ثم بدلها ولا يجوز الواو قال ابن جني هو منصوب على الحال المؤكدة أي ولو زاد درهم المعلوم انه اذا زاد لم يكن الا صاعدا كذا قال بعضهم وفيه ما لا يخفى للمتأمل (قوله لتوبيخ) أي تقريع ولوم والحال تفيد الوصف الموبخ به والهمزة تفيد نفس التوبيخ (قوله أتميميا مرة الخ) كذا مثل الزمخشري قال المصنف في الحواشي وفيه نظر لانه لم يرد انه يتحول في حالة كونه تميميا بل انه يتحول هذا التحويل المخصوص من التميمية الى القيسية فهو مصدر لا حال وهو مذهب سيبويه

قومها والجملة من المبتدا والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال

وذات واو بعدها انو مبتدا * له المضارع اجعلن مسندا

وعاقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين أي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والمزعم المطمع

(فصل) وقد يحذف عامل الحال) اذا كان فعلا (جواز الدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا و) قولي (للقادم من حج مأجورا أو) لدليل (مقالي) كان يقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت أو جواب نفي (نحو بلى قادرين) أو جواب شرط نحو (فان خفتم فرجالا أو ركبانا) فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب (باضمار تسافر و) مأجورا منصوب باضمار (رجعت و) قادرين منصوب باضمار (نجمعها و) رجالا منصوب باضمار (صلوا) ولو قيل تسافر راشدا ورجعت مأجورا ونجمعها قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة سنة متبعة (ووجوبا قياسا في أربع صور) احداها السادة مسد الخبر (نحو ضربي زيدا قائما) والاصل حاصل اذا كان قائما أو ضربه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض (و) الثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفا) والاصل أحقه ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ (و) هاتان الصورتان (قد مضتا) فالاولى في باب المبتدا والثانية قريبا هنا (و) الصورة الثالثة هي (التي بين بها ازدياد) في المقدار (أو نقص) فيه (بتدريج) فيهما فالاول (كتصدق بدينار فصاعدا و) الثاني نحو (اشتره بدينار فسافلا) فصاعدا وسافلا حالان والفاء الداخلة عليهما عاطفة عاملا قد حذف وبقي معموله من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا واشتر بدينار فانحط المشترى به سافلا قال أبو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف الا الفاء (و) الصورة الرابعة (ما ذكر) بدلا من اللفظ بالفعل (لتوبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس و) ان لا يثبت على حال (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) فقائما حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا (أي أتوجد) وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا أي (أتتحول و) يحذف (سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك) فهنيئا حال محتملة للتأسيس والتأكيد منصوبة بفعل محذوف (أي ثبت لك الخير هنيئا) على التأسيس (أو هنأك) ذلك (هنيئا) على التأكيد وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه وانما نصب هنيئا لانه ذكر أن خيرا أصابه انسان فقلت هنيئا كأنك قلت ثبت لك هنيئا أو هنأك ذلك هنيئا اه فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري وهنيئا بتخفيف النون وبالهمز ويقال هني يهنأ كعلم يعلم وهنؤ يهنؤ كظرف يظرف والى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله

والحال

(هذا باب التمييز) (قوله مجاز) قال الدنوشري أي لغوي وان كان هو حقيقة عرفية (قوله على اسم الفاعل) قال الدنوشري لو قال بدله بمعنى اسم الفاعل كان أحسن اه وأيضا هو أمثل بقوله بمعنى الطالع والناجم (قوله بمعنى الطالع والناجم) قال شيخنا الحلبي لعل المراد انه كان حقه ان يقال فيه الطالع والناجم فعدل عنه الى الطلع والنجم اه ولا أدري ما المحوج الى هذا وأي خفاء في كلام الشارح فان قوله كالطلع الخ أي في انهما مصدران بمعنى اسم الفاعل كما تنطق به العبارة (قوله لابهام الخ) قال الدنوشري ضمن مبين معنى مزيل وخرج من هذا الحد التمييز المؤكد فانه لا بيان فيه فلا يكون الحد جامعا ومراده بمن من البيانية كما سيصرح به وهي التي يكون مجرورها عين المبين بها ولهذا لا يجوز جر تمييز أحد عشر بها لعدم صدقه على الاحد عشر ولا جر التمييز في نحو طاب زيد نفسا اذ النفس ليس زيدا وكذا علما ودارا وأبوة وعلى هذا فهذه التمييزات ليست بمعنى من البيانية فلا يكون منطبقا عليها فلا يكون منعكسا وقال بعضهم هذا التعريف غير مانع اذ منه ما ليس بمعنى من كطاب زيد نفسا ومررت برجل حسن أو حسن وجها وأنت أعلى منزلا اه وقوله ضمن مبين أي لانه عداه باللام وهو متعد بنفسه وقد يقال اللام للتقوية لان مبينا عامل بالفرعية عن الفعل وقوله وخرج من هذا الحد الخ فيه نظر لان التعريف كما قال الشهاب القاسمي متناول للمؤكد لانه بمعنى من مبين على وجه التأكيد لكن قال المصنف ان قوله مبين اقتضى انه لا يكون مؤكدا وهو قول سيبويه وقد بينا ذلك في الحواشي على أن المصنف كالناظم لم يتعرضا في هذا الباب لكون التمييز مؤكدا فلعلهما تبعا سيبويه وقوله ومراده بمن الى قوله وقال بعضهم كلام اللقاني وأتباعه في قوله فهذه التمييزات الخ عجيب فسيأتي في كلام الشارح عن المصنف ما يرده واعلم أن قول المصنف مبين بالرفع صفة لاسم بدليل انه جعله فيما يأتي فصلا ثالثا ولو كان بالجر صفة لمن لم يكن كذلك بل قيدا للفصل الثاني كما لا يخفى وكان الظاهر حينئذ أن يقول البيانية لحصول الغرض من اخراج ما خرج بقوله مبين الخ وهو المقصود من التعريف كما يفيده كلامه لكن قوله الآتي فانهما وان كانا على معنى من لكنها ليست فيه للبيان قد يوهم بظاهره أن قوله هنا مبين بالجر صفة لمن ومن ثم قال الشارح في اعراب الالفية أنه وقع في التوضيح ما يفيد أن قول الناظم مبين بالجر وقد علمت ان جعله فصلا ثالثا يأباه وأما قوله الآتي فالمراد منه لازمه وهو ان الاسمين لا يكونان مبينين كما أشار اليه الشارح فيما يأتي وعبارة المصنف في الحواشي قوله مبين بالرفع وخرج بذلك لا رجل وذنبا فانهما وان كانا على معنى من لكن لم يؤت بهما للبيان شيء مبهم سبقهما انتهت وهي أحسن من كلامه هنا (قوله نخرج بالفصل الاول) قال شيخنا الحلبي لم يخرج باسم وكان حقه ان يخرج به غير الاسم كالجملة والظرف فان كلا منهما لا يقع تمييزا وذلك أحد ما افترق فيه الحال والتمييز فانظر المغني اه وفي قوله وكان حقه ان يخرج الخ نظر لان الاجناس ليس من شأنها الاخراج نعم يصح الاخراج بالجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه وفي تحققه هنا نظر فتأمل (قوله نحو لا رجل) يخرج به أيضا المبهم

والحال قد يحذف ما فيها عمل * وبعض ما يحذف ذكره حظل   أى منع

(هذا باب التمييز)

وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيئا من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم المميز تمييز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله أبو البقاء و (التمييز) في الاصطلاح (اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم أو) ابهام (نسبة) والى ذلك أشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكره (فخرج بالفصل الاول) وهو نكرة المشبه بالمفعول به (نحو زيد حسن وجهه) بالنصب فان فيه ما في حسن وجها الا التنكير فلا يكون تمييزا لعدم تنكيره (وقد مضى) في باب المعرف بالاداة (ان قوله) وهو رشيد اليشكري

رأيتك لما ان عرفت وجوهنا * (صددت وطبت النفس) يا قيس عن عمرو

(محمول على زيادة أل) عند البصريين كما زيدت في * باعد أم العمرو عن أسيرها * وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فأجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما أولناه (و) خرج (ب) الفصل (الثاني) وهو بمعنى من (الحال) نحو جاء زيد راكبا (فانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من و) خرج (ب) الفصل (الثالث) وهو مبين لابهام اسم أو نسبة اسم لا التبرئة (نحو لا رجل و) ثاني مفعولي استغفر (نحو

(قوله أستغفر الله ذنبا) قال الشهاب القاسمى لقائل أن يقول قد عدوا السين من المعديات فما المانع هنا أن تكون قد عدت الفعل الى مفعول آخر وهو ذنبا اه وفى المغنى بعد أن ذكر أن مما يتعدى به القاصر الصوغ على استفعل وقد ينقل ذا المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وقول ابن عصفور وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب اختار فمردود (قوله ولذلك بنى اسم لا معها) اعترض بأن بناء اسم لا انما هو لتضمنه معنى من التى هى فى الواقع لاستغراق الجنس فليس استغراق الجنس هو المقتضى للبناء انما المقتضى له تضمن معنى الحرف من حيث هو فتدبر (قوله كأنه لما أراد الاستغفار الخ) قال الدنوشرى كلام فيه تأمل والظاهر ان معنى الكلام ان الاستغفار مبتدأ من الذنوب والذنب بمعنى الذنوب اه والتأمل للشهاب فانه قال قوله للابتداء فالمعنى أستغفر الله مبتدئا المغفرة من ذنب وفيه صعوبة اذ ما معنى كون المغفرة مبتدأة من ذنب فالاولى أن يجعل ذنبا نصبا على نزع الخافض (قوله وانما المراد الخ) هذا يقتضى بناء التمييز على ماقرروه فى باب البناء من الفرق بين التضمين للبناء والتضمين الذى لا يقتضيه بان الاول هو الذى يكون معه الاسم حاملا لمعنى الحرف وليس الحرف ملاحظا بخلاف الثانى فانه الذى يكون الحرف ٤٧٤ فيه ملاحظا ويقتضى ان المراد بقوله بمعنى من من البيانية وهو لا يناسب الجمع بينه وبين مبين الخ لانه حينئذ لا فائدة فيه لاغناء قوله بمعنى من عنه فالاولى أن يكون المراد به معنى من المطلق الشامل للابتداء والاستغراق حيث يكون شاملا نحو لا رجل وأستغفر الله ذنبا فيحتاج الى اخراجهما بقوله مبين الخ ثم لابد من تقييد ذلك المعنى المطلق بكونه مشهورا لم يدع فيه نيابة حرف عن غيره ولا تأويل فلا يرد ان معنى من المطلق شامل لمعنى فى ولا يصح اخراج الحال بقوله بمعنى من وقد

أستغفر الله ذنبا) لست محصيه * رب العباد اليه الوجه والعمل

(فانهما) أى رجلا وذنبا (وان كانا على معنى من) بدليل صحة اقترانهما بها نحو لا من رجل وأستغفر الله من ذنب (لكنها) أى من (ليست فيهما للبيان) فلا يكونان مبينين (بل) هى فى الاول) وهو لا رجل (للاستغراق) للجنس ولذلك بنى اسم لا معها (وفى الثانى) وهو أستغفر الله ذنبا (للابتداء) كأنه لما أراد الاستغفار ابتدأ منه بالجانب المتناهى وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذى لا يتناهى لكونه غير محدود فكأنه قال أستغفر الله مبتدئا من أول الذنب الى ما لا يتناهى قال الموضح فى الحواشى وليس المراد من قولهم فى التمييز بمعنى من أن تكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ وتمييز العدد وانما المراد ان الاسم جىء به لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لا أن ثم من مقدرة اه (وحكم التمييز النصب) لانه من الفضلات (والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم) واختلف فى صحة اعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له فى المعنى (كعشرين درهما) فانه شبيه بضاربين زيدا ورطل زيتا فانه شبيه

أخرجوه به لان كون من بمعنى فى غير مشهور وبعض شواهده مؤول لا يقال قوله مبين أفاد تقسيم التمييز الى هذين القسمين وهو لا يستفاد من قوله بمعنى من لانا نقول هذا حكم من احكام التمييز لا تتوقف عليه حقيقته ولم يجعل المصنف الغرض منه ذلك بل اخراج ما ذكر لا يقال الاحتياج الى قوله مبين الخ نظر الى عموم قوله بمعنى من وان أريد منها البيانية لان المراد لا يدفع الايراد لانا نقول كان اللائق حينئذ وصفها بما يوضح المراد وهو قولنا البيانية فانه الظاهر حينئذ مع اختصاره ثم كون من التى التمييز بمعناها بيانية هو ماذهب اليه المصنف فى معنى من الظاهرة مع التمييز والمتبادر أن الظاهرة هى المقدرة وقيل ان الظاهرة للتبعيض وقيل زائدة وفى التسهيل ان التمييز على معنى من الجنسية قال الدمامينى المراد بها البيانية أو الاستغراقية وأخرج فى التسهيل اسم لا بقوله فضلة (قوله وحكم التمييز النصب) قال اللقانى أى حكمه الاصلى النصب والا فقد يأتى ان الجر حكم له (قوله واختلف فى صحة اعماله) أى فى توجيه ذلك (قوله لانه طالب له فى المعنى) قال شيخنا الحلبى فيه ان هذا موجود فى اسم المفعول المتعدى لمفعولين والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وأمثلة المبالغة اه وأقول نعم هو موجود فى كل عامل طالب لمعموله ولكن لا يحتاج اليه ويعول عليه الا عند الحاجة وهو الجمود وأما المشتقات المذكورة فغنية عنه ثم لا أدرى وجه تخصيصه اسم المفعول بالمتعدى لاثنين فتدبر (قوله كعشرين درهما) هذا واضح فى العدد المفرد مثل هذا وأما المركب نحو تسع وتسعون نعجة فقال المصنف فى الحواشى الناصب العقد والاصل تسع نعجات وتسعون نعجة وقد يقال

العددان ككلمة واحدة ولا تقدير وليس هذا بابعد من جاء زيد وأتى عمرو العاقلان اه ويؤيد هذا أحد عشر كوكبا اذ لا يظهر فيه تقدير الا أن يخص السؤال بالمركب المعطوف (قوله من فعل أوشبهه) ٤٧٥ انظر لو كان المسند جامدا نحو هذا أبولك. وأما ناصب التمييز (قوله وأجاب عنه المرادى الخ) أجيب أيضا بأن قوله انصبن بأفعلا وقوله وعامل التمييز الخ وقوله والفعل ذو التصريف يدل على ان العامل الفعل أوشبهه فهو مخصص لما هنا

(فصل) (قوله رطل زيتا) قال الدنوشرى الرطل قد يستعمل فى غير الصنجة والظاهر أنه حينئذ مجاز (قوله اما مساحة) قال الدنوشرى أى ذو مساحة وينظر ما تعريف المساحة والظاهر أنها لغة قياس الارض وأما اصطلاحا فقال بعضهم المساحة طلب كمية ما فى السطح أو الجسم من امثال مربع المقدار الممسوح به أو مكعبه أى مربع المقدار الممسوح به من المجسمات والمكعب ما يمسح به من ذراع أو قصبة أو غير ذلك والكمية والكم والمقدار والسطح والجسم والمربع معلومة عند أرباب المساحة وغيرهم وقوله فى التعريف ما فى السطح أو الجسم يخرج عنه طلب ما فى الخط من الاجزاء ولعلهم لم يعتنوا بادخاله لسهولة طريق العلم بما فيه وجعل التعريف قاصرا على ما ذكر وظاهر أن المراد بالجسم الواقع فى التعريف الجسم الطبيعى دون التعليمى فليتأمل (قوله ما يشبه المقدار)

بضارب عمرا فى الاسمية والطلب المعنوى ووجود مابه التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بافعل من وذلك فى خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل فى السببى والاجنبى وهى لا تعمل الا فى السببى دون الاجنبى وهى أصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا فى مسئلة واحدة وهو أصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهى لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشئ على ماهو به أشبه أولى (والناصب لمبين النسبة) عند سيبويه والمازنى والمبرد ومتابعيهم (المسند من فعل أوشبهه) فالفعل (كطاب زيد نفسا) فنفسا منصوب بطاب (و) شبه الفعل نحو (هو طيب أبوة) فأبوة منصوب بطيب وهو صفة مشبهة (وعلم بهذا) التقدير والتفصيل (بطلان عموم قوله) فى النظم (ينصب تمييزا بما قد فسره) فانه يقتضى ان التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسرا لابهام اسم أو نسبة وليس كذلك وأجاب عنه المرادى بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله فكأنه رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم الى أن العامل فى مميز النسبة هو الجملة التى انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا أن الناظم صرح فى غير هذا الموضع وفى آخر الباب بأن ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور

(فصل والاسم المبهم أربعة أنواع أحدها العدد) وهو قسمان صريح وكناية فالصريح (كأحد عشر كوكبا) والكناية ككم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما انه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلا أو شبرا أو قفيزا ولا ينعكس والثانى انه واجب النصب ذكرهما فى شرح الكافية وأفرد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار مالم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك ألا ترى انك تقول عندى مقدار رطل زيتا ولا تقول عندى مقدار عشرين رجلا قاله الموضح فى شرح القطر (و) النوع (الثانى المقدار وهو) ما يعرف به قدر الشئ وينقسم ثلاثة أقسام لانه (اما مساحة كشبر أرضا) وذراع نسجا (أو كيل كقفيز برا) ووقع فى شرح لمع ابن جنى لابى البقاء ومن الممسوح عندى قفيزان شعيرا لان القفيز عبارة عن ضرب قصبة فى عشر قصبات فى عرف الحساب وهو عشر الجريب اه ولم أره لغيره (أو وزن كمنوين عسلا) وتمرا (وهو تثنية منا) بتخفيف النون والقصر (كعصا) والمنا آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال فى تثنيته منوان كما يقال فى تثنية عصا عصوان (ويقال فيه من بالتشديد كضب (وتثنيته منان) بالتشديد كما يقال فى تثنية ضب ضبان (و) النوع (الثالث ما يشبه المقدار) فى الوزن والكيل والمساحة فالاول (نحو مثقال ذرة خيرا) يره فمثقال

لعل المراد أنه يعرف به قدر الشئ وليس منه لانه لم يوضع للتقدير به قال الرضى والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء ثم قال أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولك ملء الارض ذهبا وقولك عندى مثل زيد رجلا

(قوله لوعاء السمن) قال الدنوشرى ينظر هل هو خاص به أولا وهل هو خاص بالمد أولا اه وفى شرح الاشمونى النحى الزق أوما كان للسمن خاصة قاله فى القاموس (قوله فى الدلالة على المماثلة) قال الدنوشرى ظاهره ان نحو ان لنا غيرها ابلا دال على المماثلة وهو باطل ويمكن أن يكون فى فى كلامه تعليلية أى لاجل الدلالة الخ ويكون المحمول فيه صحة النصب بعده على التمييز كذا قال شيخنا أبو بكر الشنوانى بعد سؤالى عنه ٤٧٦ (قوله فرعا للتمييز) قال الدنوشرى صحح هنا ان الاصل بعد الفرع

الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لشئ يوزن به عرفا (و) الثانى نحو (نحى سمنا) فالنحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو مايشبه المكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو (ولو جئنا بمثله مددا) فمثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وانما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد (وحمل على هذا) فى الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة (نحو ان لنا غيرها ابلا) ووجه حمله عليه انه غيره وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار الا بأن يحمل على ما ألحق به وهو المثل (و) النوع (الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو) هذا (خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد) من جهة انه مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه (ومثله) أى مثل خاتم حديدا فى ذلك (باب ساجا) فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (وجبة خزا) فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير (وقيل) فى المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة (انه حال) وينبنى عليهما الخلاف فى الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول أولى لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا (والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا) فان نسبة اشتعل الى الرأس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام وهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الرأس فحول الاسناد من المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع ثم جىء بذلك المضاف الذى حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا (ونسبته للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا) فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وجىء بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولى وابن عصفور وابن مالك وأكثر المتأخرين وأنكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الابدى وابن أبى الربيع وتأول الشلوبين عيونا فى الآية على أنها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وأولها ابن أبى الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه والثانى أن يكون مفعولا على اسقاط الجار أى بعيون ورده الموضح فى شرح اللمحة (وللتمييز الاسم) المفرد (ان

تمييز خلاف ما صححه فى باب الحال أنه حال فليتأمل اه وأقول سيأتى حكاية القول بالحال وظاهر مذهب سيبويه انه حال والقول بأنه تمييز مذهب المبرد وزعم ابن السراج انه ان كان قبله معرفة نحو هذا خاتمك حديدا تعينت الحالية وان يرجح التمييز أدلة جوده ولزومه وتنكير ما قبله وحسن ظهور من معه وان يرجح الحالية انه قد يقع نعتا تابعا للاول ولا سبيل للبيان للتخالف فى التعريف ولا للبدل لان المعنى ليس عليه بل على سنن الاول فبقى أن يكون نعتا وكل شئ تبع النكرة نعتا لها وانتصب عن المعرفة فهو حال (قوله هذا خاتم حديدا) قال الدنوشرى يجوز فيه أعنى هذا التركيب ثلاثة أوجه النصب كما ذكر والاتباع والاضافة قال شيخنا العلامة أبو بكر وهو أرجحها لما فيه من التخفيف بحذف النون وينظر هل الاتباع أولى أو النصب اما على الحال أو التمييز (قوله والنسبة المبهمة نوعان) قال اللقانى يرد عليه امتلأ الاناء ماء فانه لا فاعل ولا مفعول فى الاصل ويجاب بما قاله الرضى عن بعضهم انه فى الاصل فاعل فعل متعد يؤول به الفعل المذكور والاصل ملأ الاناء الماء وأقول الذى يصح ان ماء مفعول به لا تمييز والا ففى قولك ملأت الاناء ماء لا يكون التمييز فيه محولا عن الفاعل ولا عن المفعول فتدبر (قوله ورده الموضح فى شرح اللمحة) قال الدنوشرى لم يتيسر لى مراجعة الشرح المذكور ولكن قد يقال وجه الرد أن النصب على اسقاط الجار مقصور على السماع وفيه نظر ثم رأيت الموضح قال فى شرح اللمحة والثانى المنقول

تجره

عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا وغرست الارض شجرا وحفرت الدار بئرا وهذا القسم اختلف فيه فأثبته الجزولى وابن عصفور وابن مالك وأنكره الشلوبين وأول عيونا فى الآية على انها حال مقدرة وتبعه تلميذه الابدى وابن أبى الربيع وأول عيونا فى الآية على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه والثانى أن يكون مفعولا على اسقاط الجار أى بعيون وكذا يكون ٤٧٧ التقدير فى غرست الارض شجرا قلنا

تجره باضافة الاسم) اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر او مقدر او نون تشبهه (كشبر أرض) من الممسوحات (وقفيز بر) من المكيلات (ومنوى عسل) من الموزونات والى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد ذى وشبهها اجرره اذا * أضفتها (الا أن كان الاسم عددا) من أحد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب لما سيأتى بخلاف ثلاثة وعشرة ومابينهما ومائة وما فوقها فتمييزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة أثوابا ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شئ من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه فى الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان (كعشرين درهما) وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشرى زيد فلو أضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أولا ولم يعكس الامر دفعا لاضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو التمييز فى المعنى قاله فى المتوسط وزعم أنه الصواب (أو مضافا نحو) ولو جئنا (بمثله مددا وملء الارض ذهبا) فمددا تمييز لمثل وذهبا تمييز لملء ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل وملء مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة أخرى والى ذلك أشار الناظم بقوله

والنصب بعد ما أضيف وجبا * ان كان مثل ملء الارض ذهبا

* (فصل * من مميز النسبة) التمييز (الواقع بعد ما يفيد التعجب) اما بصيغته الموضوعة له أولا فالاول (نحو) أبو بكر (أكرم به أبا وما أشجعه رجلا و) الثانى نحو (لله دره فارسا) فأبا ورجلا وفارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم فى النسبة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء فى الاصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما أضاف فعله الى الله تعالى قصدا لاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذى ارتضعه من ثدى أمه أى ما أعجب هذا اللبن الذى نزل به مثل هذا الولد الكامل فى هذه الصفة وكون فارسا من مميز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع أما اذا كان مجهوله كان من مميز الاسم لا من مميز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله فى الحواشى والى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا * ميز (و) من مميز النسبة التمييز (الواقع بعد اسم التفضيل) وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا (وشرط نصب هذا) الواقع بعد اسم التفضيل (كونه) سببيا وذلك اذا كان

لو كان كما زعمت لم تلتزم العرب فى مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولصرحوا بالجار فى وقت وأيضا فليس الشجر مغروسا به ولا العيون مفجرا بها بل هى نفس الشئ المغروس والمفجر اه بحروفه (قوله ولم يعكس الامر) قال الدنوشرى عكس ذلك أن يضاف العدد الى تمييزه وأن ينصب غير التمييز وعلل ذلك بما ذكره مولانا حسين الاولوى (قوله دفعا لاضافة الخ) هذا يقتضى امتناع اضافة العدد مطلقا الى مميزه مع أن تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما جره بالاضافة واجب * (فصل) * (قوله بعد ما يفيد التعجب) قال اللقانى هذه الكلمة منقوضة بقولك يا لها قصة ونحوها مما يقع بعد التعجب مميزا لضمير مبهم فانه عن مفرد لا نسبة (قوله الذى نزل به مثل هذا الولد) قال الدنوشرى يحتمل ان الباء فى كلامه بمعنى مع ويحتمل أن تكون سببية وان كان الولد ليس مسببا عن اللبن بل الامر بالعكس وانما عبر بما عبر للمبالغة التى اقتضاها مقام التعجب قاله مولانا حسين الاولوى وعبد الهادى المالكى (قوله والواقع بعد اسم التفضيل) قال اللقانى ملخص كلامه ان الواقع بعد التفضيل تارة يكون فاعلا فينصب وتارة لا فلا وان مال زيد أكثر مال وزيد أكرم الناس رجلا من التمييز الواقع بعد التفضيل وحقه الخفض لعدم كونه فاعلا معنى لكنه نصب فى المثال لتعذر الاضافة والحق ان كل تمييز بعد التفضيل فاعل معنى وهو منصوب لا غير وأما مال فى المثال الاول فمفضل عليه لا تمييز ورجلا فى الثانى تمييز منصوب فاعل معنى اذ زيد أكرم الناس رجلا معناه فاق الناس فى الكرم رجل هو زيد وهذا الحق هو المفهوم من قول النظم والفاعل المعنى انصبن بأفعلا * مفضلا

(قوله بخلاف مال زيد أكثر مال) قال اللقانى قضيته ان مال فى أكثر مال تمييز مخفوض لانتفاء شرط النصب أعنى كونه فاعلا معنى ولا يخفى عليك انه لا يصح فيه معنى التمييز اذ لا تمييز فى أكثر ولا فى ضمير مال الذى هو مسند اليه أكثر ولا فى اسناد أكثر الى الضمير المذكور فلا يصح كونه تمييزا بل هو مفضل عليه أى هو أكثر من كل مال سواه (قوله وانما جاز الخ) قد يقال انه واجب لما ذكره ويجاب بأن الجواز لا ينافى الوجوب أو أن التركيب فى حد ذاته يجوز فيه ازالة المضاف اليه والاتيان مكانه بالتمييز (قوله لتعذر اضافة افعل مرتين) ٤٧٨ قال الشهاب القاسمى قد يقال التعذر لا يستلزم النصب لان الجر ممكن بمعنى

(فاعلا معنى نحو زيد أكثر مالا) وعلامة ذلك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول فى مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا * مفضلا (بخلاف) ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو (مال زيد أكثر مال) بالخفض وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فتقول فى مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم فى هذا المثال أن يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لانه يؤدى الى ان المال له مال وانما وجب نصبه فى الاولى وجره فى الثانية لان اسم التفضيل فى الثانية مضاف الى ماهو بعضه دون الاولى (وانما جاز هو أكرم الناس رجلا) بالنصب مع تخلف شرطه وهو أن رجلا لا يصح أن يكون فاعلا فى المعنى اذ لا يقال هو كرم رجل فتخبر عن هو بقولك كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب (لتعذر اضافة أفعل مرتين) لانه اضيف أولا الى الناس فلو أضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شئ يمتنع اضافته الى غيره

* (فصل * ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت) واختلف فى معنى من التى يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم تدخل فى طاب نفسا لان نفسا ليست أعم من المبهم الذى انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض قال فى الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة

طافت امامة بالركبان آونة * ياحسنه من قوام ماومنتقبا

وبحث الموضح فى الحواشى انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ماعدا الاخفش ان من لا تزاد (الا فى) غير الايجاب ويمتنع جر التمييز بمن فى (ثلاث مسائل احداها تمييز العدد كعشرين درهما) لما سيأتى (الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا ومنه) أى من المحول عن المفعول (ما أحسن زيدا أدبا) فانه محول عن المفعول وأصله ما أحسن أدب زيد (بخلاف ما أحسنه) أى زيدا (رجلا) فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما أحسن رجل زيد مع أن المراد بالرجل

الاضافة لكن مقدرة اه ويجاب بأن عمل حرف الجر مقدرا لكن لا يطرد الا فى أماكن ليس هذا منها فتأمل
(فصل) (قوله زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض) قال الدنوشرى قد يقال كونها زائدة ينافى كونها لمعنى التبعيض (قوله طافت أمامة الخ) أمامة بضم الهمزة اسم امرأة وآونة بالمد نصب على الظرف والشاهد فى من قوام فانه تمييز جر بمن الزائدة فى الكلام الموجب ولهذا عطف على موضعها بالنصب قوله منتقبا بفتح القاف وما صلة للتوكيد (قوله لان المشهور من مذاهب النحويين الخ) قال الدنوشرى هذا الدليل لا يثبت انها لبيان الجنس بل ينفى انها زائدة فقط ولا يبطل كونها للتبعيض (قوله بخلاف ما أحسنه رجلا) قال اللقانى فيه نظر فان أصله ما أحسن رجلا زيد فرجلا مفعول به وزيد بيان وليس من شرط التحويل أن يقدر التمييز فى الاصل مضافا الى الاسم الذى انتصب عنه حتى يمتنع ذلك فى المثال بل تارة نفس
يضاف اذا كان التمييز متعلقا بالاسم ككطاب زيد علما وتارة لا يضاف بل يجعل الاسم بيانا للمميز اذا كان عينه كما فى المثال نص عليه الرضى ثم يقال للمصنف اذا لم يكن رجلا تمييزا محولا عن المفعول ومعلوم أنه ليس محولا عن الفاعل وقد حصرت فيما التسبة فى نسبة الفعل الى الفاعل ونسبته الى المفعول فأى نسبة هذه النسبة اه وتبعه الشهاب وكأنه التزم كون التمييز مضافا الى الاسم الذى انتصب عنه فقال قد يقال انه محول عن المفعول أى ما أحسن رجوليته اه

(قوله ان كان محولا عن الفاعل) قال اللقانى يرد عليه نحو كفى بزيد رجلا فان أصله كفى رجل زيد فرجل فاعل وزيد بيان له ثم أخر رجل ونصب تمييزا ويجوز جره بمن البيانية اذ كل تمييز كان عين الاسم الذى انتصب هو عنه يجوز جره بمن (قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا) ظاهره أن قوله وأبرحت جارا مستعمل فى التعجب ويأتى ما فيه (قوله منها انه قيد الفاعل المعنوى بأن يكون محولا الخ) قال شيخنا الحلبى فيه انه لم يقيده بذلك بل قال اما ذلك أو يكون محولا عن مضاف غيره اه وهذا سهو فان قوله أن يكون محولا عن مضاف قسيم لقوله ان كان محولا عن الفاعل لا لكون الفاعل فاعلا صناعة وهذا ظاهر من قول الشارح قيد الفاعل المعنوى بأن يكون الخ ولم يقل قيد المحول ٤٧٩ بأن يكون محولا عن الفاعل فتدبر ثم اعلم أن

نفس زيد و (الثالثة ما كان فاعلا فى المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا) اذ أصله طابت نفس زيد (أو) محولا (عن مضاف غيره) كان يكون مبتدا (نحو زيد أكثر مالا) فالمحول عن مبتدا (اذ أصله مال زيد أكثر) فحول المضاف وجعل تمييزا وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه (بخلاف) ما اذا كان فاعلا فى المعنى ولم يكن محولا نحو (لله دره فارسا وأبرحت جارا) بكسر التاء خطابا للمؤنث أخذا من قول الاعشى

أقول لها حين جد الرحيل * أبرحت ربا وأبرحت جارا

(فانهما) أى فارسا وجارا (وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين) عن الفاعل صناعة (فيجوز دخول من عليهما) فتقول من فارس ومن جار كقوله

ياسيدا ما أنت من سيد * موطأ الاكناف رحب الذراع

(ومن ذلك) الفاعل فى المعنى الغير المحول (نعم رجلا زيد) فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا أنه غير محول فلذلك (يجوز) دخول من عليه فتقول (نعم من رجل قال) أبو بكر بن الاسود

تخيره فلم يعدل سواه * (فنعم المرء من رجل تهامى)

بفتح التاء كيمان واقتصر فى النظم على استثناء مسئلتين فقال واجرر بمن ان شئت غير ذى عدد * والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من فى المسائل الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة أن يفسر بها وبمجرورها اسم جنس سابق صالح لحمل مابعدها عليه نحو أساور من ذهب وامتنع ذلك فى العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد دالا على متعدد والتمييز مفرد وفى المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها فى غير ذلك لان التمييز نفس المميز فى المعنى وفى كلامه هنا أمور منها انه قيد الفاعل المعنوى بأن يكون محولا صناعة ولم أقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح فى جعل لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادى بأنه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم على أبرحت جارا أنه غير محول والمنقول عن الاعلم أنه مما انتصب عن تمام الكلام وأنه منقول عن فاعل وتقديره أبرح جارك

المصنف انما قيد بذلك لاخراج لله دره فارسا ونحوه وكونه لم يسبق بذلك القيد لا يغيره حيث كان صحيحا بل محتاجا اليه فهو من محاسنه (قوله واعترضه المرادى بأنه تمييز مفرد لا تمييز جملة) ما قاله المرادى هو الذى ذكره الرضى فانه قال ولا ريب فى ان التمييز جملة فى نعم وما بعدها عن المفرد وهو الضمير ثم قال بعد ذلك فلا تظن أن الناصب للتمييز فى نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما فى نعم زيد رجلا اه وبما قاله الرضى اعترض اللقانى كلام المصنف وبين الشهاب القاسمى صحة الامرين فقال ما حاصله ان كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة لان الضمير فى نحو ياله رجلا يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو صبيا وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين نحو ما جاءنى زيد فياله رجلا ولقيت زيدا فلله دره فارسا أو كان كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر نحو لله دره رجلا ولله در زيد رجلا كان التمييز عن النسبة فى الاضافة لا محالة اه وهذا الذى قاله قد نقله الشارح فيما مر قريبا عن الموضح فى الحواشى فمن العجب ما قاله هنا (قوله وتقديره أبرح جارك) ظاهره ان أبرح فعل لازم لا أفعل تفضيل ولا فعل متعد وفى الصحاح وهذا الامر أبرح من هذا أى أشد وقتلوهم أبرح قتل وأبرحه أى أعجبه يقال ما أبرح هذا الامر قال الاعشى وأنشد البيت وقال أى عجبت وبالغت وأبرحه أيضا بمعنى أكرمه وعظمه اه ومثله فى القاموس وقضية ذلك جواز كونه أفعل تفضيل وكونه فعلا متعديا ويستعمل فى التعجب وغيره

فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف الى أنه مما انتصب عن تمام الاسم فالقول بأنه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه فى نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك فى شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا أو مشبها بالمنقول أو بعد عدد وقدم قبل ذلك أن المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد من الظاهر الى المضمر وجعل المرفوع تمييزا لذلك الضمير اه فجعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها ان قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقه أن يرفعهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك فيسند الفعل الى أصل التمييز أو الى التمييز فيقول عظم فارس وعظم جار

*(فصل * لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما) جامدا (كرطل زيتا أو فعلا جامدا نحو ما أحسنه رجلا) لان الجامد لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله بتقديمه عليه (وندر تقديمه على) الفعل (المتصرف كقوله) وهو رجل من طيئ

(أنفسا تطيب بنيل المنى) * وداعى المنون ينادى جهارا

فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف (وقاس على ذلك المازنى والمبرد والكسائى) قال الناظم فى شرح العمدة و بقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله فى النظم قليلا فقال

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا فى الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت فى الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه قاله الفارسى واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال فى المغنى و يحتمل أن يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير أتطيب نفسا تطيب وأما ان كان العامل وصفا فقياس من أجاز التقديم فى الفعل أن يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسى ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور

والله أعلم

(تم الجزء الاول و يليه الجزء الثانى وأوله هذا باب حروف الجر)

وحينئذ لا يتعين أن يكون قوله أبرحت جارا محولا عن الفاعل فى المعنى بل لا يكون تمييزا بالكلية بل هو مفعول لافعل اما مستعملا فى التعجب وهو ما اقتصر على تخريج البيت عليه أو غير مستعمل فيه فليحرر وفى الارتشاف واختلف فى اشتقاق أبرحت فقال الاعلم من البراح أى صرت فى براح لاشتهار أمرك وقال السيرافى من البرح وهو الشدة المتعجب منها أى صرت ذا برح أى جئت بما لم يجئ به غيرك وقيل معناه تناهيت واشتهرت وقيل عظمت وقيل دعوت (قوله وكان حقه أن يرفعهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيتك الخ) كيف يصح أن يقول ذلك وقد قال ان التمييز ليس محولا عن الفاعل صناعة ولو كان المعنى على ما قال كانا محولين عنه فتدبر

(فصل) (قوله نحو ما أحسنه) ظاهره أنه لا يتقدم على ما أحسنه ولا على أحسنه (قوله نحو طاب نفسا الخ) قال الدنوشرى فى كونه تمييزا مقدما على المميز نظر ظاهر فليتأمل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه